







الألف مائة ألف



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مراجعة سنة



الاول من عناية السان سرح الهداه  
 درة و فليته سلك سلك الفقير

الى الفقه القدر فحة الشهير  
 الى الفقه القدر فحة الشهير  
 الى الفقه القدر فحة الشهير

اميركا بن امير عمر العمد بن العمد امير غازي حصة الفارابي  
 ولي تدرس مشهور الامام بطاهر بغداد وقدم دمشق قرين  
 اجتمع في الاول بالامير بليغا نائبا للسلطنة واختص به وتكلم عنده  
 في مسدده رفع اليدين واراد ان ياله فدفع الشيخ تقي الدين السبكي  
 م قدم نائبا في العاشر من حبيب سنة سبع وسبع مائة م خطه الى مصر  
 في صفر سنة احدى وخمسين فخطه امير غنم الناصري وحرس  
 بالجامع الماردني فلما عمر امير غنم الدين المجاور للجامع طولون  
 راما مدرسا قال ابن جبيب كان زاسا في مذهبي حنفية بصرى  
 بارعا في الفقه واللغة والعربية كبر الاما بشفه شريد النقض على خلفه  
 المسطور في طرقة فلس بدلى ذلك قوله في آخر شرح الاصل في فلو كان  
 الاسلام في كسوة لقال حصة اجتهدت الى اطفال فيه صنف شريه  
 وسماه غاية البينا وناذرة الاقران في اخر الزمان في شرح الاصل في  
 التبيين ولم يستل في الدين واخرى في عدم صحة جمعة في موضع من الدين  
 ولربانقان ليدوم السبت ١٩ من شهر ٧٥١ م بوايع  
 فكلوا بيا

اتقان قصته  
 نزهة قصات  
 فاراب  
 مسج



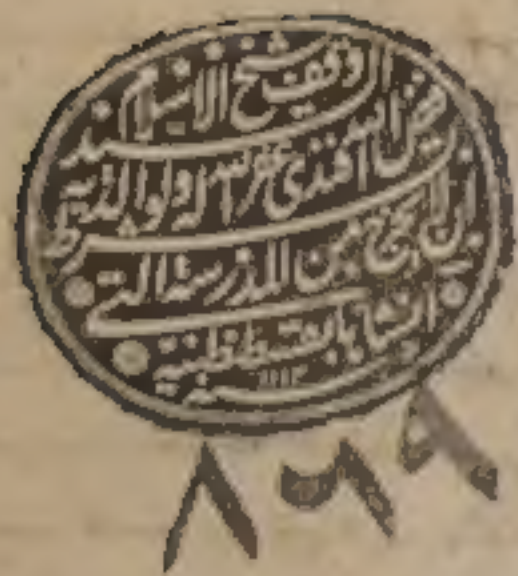


كتاب الطهارة ٣  
كتاب الصلوة ٣٨  
كتاب الزكاة ١٣٠  
كتاب الصوم ١٦٢  
كتاب الحج ١٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم  
ملكه العبد المذنب  
عفا عما مضى

٨٦٩

مكتبة العبد المذنب  
الملك العبد المذنب  
عفا عما مضى



MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : Ferzullah
ESKİ KAYIT No. 869
YENİ KAYIT No.
TASNİF No







علم الطاعة لله تعالى وفي معانيها السخاوة وتبيل المراد منها ما كان اداءه على سبيل المشقة كما اذا الصلاة بالجماعة وصلا  
الجمعة والعيدين والادان وغير ذلك مما فيه استسار وقال الزجاج في تفسير قوله تعالى ان الصفا والمروة من  
شعاب الله اي اعلام متعبدية له واحدة الشعاب شعيرة والشعاب كل ما كان من موقف او سبي او ذبح وانما  
قبل شعاب لكل علم مما تعبد به لان معنى قوله شعرت به اي علمته فلذا سميت الاعلام التي هي متعبدات الله  
تعالى شعابا الى هذا لفظ الزجاج والشرع هنا بمعنى المشروع المناسب والامانة من قبل نوب حوز خاتم فضة  
لا يقال كيف يكون الامانة من هذا البطل والتوب هو الخوف والخاتم هو الفضة فكذلك الامانة بمعنى من  
ولسب الشعاب هي الشرع لا يقول او شعاب الشرع هو المشروع الا انما قبل الامانة كانت عملا ان  
تكون شعابا عن الشرع كالنوب والخاتم قبل الامانة فانقطع الاحتمال بالبيان فيراك انقطع منها **قوله**  
واحكامه هي مع الحكم وهو الاتقان بالتبالي في اصطلاح اهل الاموال وذلك نحو الخبز والحرمة والحوادث  
والفساد ولا يقال الحكم صفة قائمة بذاته تعالى ان لا وابد فكيف يجوز ان يسمي هذه الامانة وما شاكلها  
احكاما وكيف يمكن الظهور ما كان قائما بذاته تعالى وهو جيب عنا لانا نقول المراد منه المحكوم بخازا  
وحقيقة يعرفه **قوله** وبعت رسلا وانبياء والعرف بينهما ان الرسول من بعث شليخ الوحي معه  
كتاب والنبي من بعث شليخ الوحي مطلقا سواء كان نبيا او نبيا ككتاب كوشع عليه السلام فكان النبي اعم من  
الرسول ثم صاحب الهداية لم يصل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فصدا بل النبي بالصلوات على الانبياء في ضمن  
التحريم حيث قال الحمد لله الذي اعلى معلّم العلم وعظّم عليه قوله وبعت رسلا وانبياء صلوات الله عليهم اجمعين  
وكان ينبغي ان يصل على محمد صلى الله عليه وسلم فصدا بذكر اسمه وصفاته لان الله تعالى قد دفع ذكره قال  
تعالى ورفعتك ذكرك والغالب انه سبق لكل حواء كوة ولكل عالم هفوة **قوله** هاد من صفة الانبياء  
كدا عين صفة العلم قال بعض الشارحين هاداه الطريق اذهب الى المقصد وذلك لا يتحقق الا من الله تعالى  
وهاداه الى الطريق علمه ان الطريق في ناحية كذا وهي وطيفة الرسل وهداه للطريق ذهب به واوصله  
الى باب الطريق وفيه نظر لان صاحب الصحاح قال هديته الطريق واليه مرفته ثم قال هذه لغة اهل الحجاز  
وعندهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقال في الغريتين يقال هديته كذا او هديته كذا او هديته  
الى كذا افضل ان الفرق غير صحيح لعدمه في سائر قوافل اللغة **قوله** واخلفهم على من تولى اخلفهم الشوق  
المخنة وجعلت موضع الخلفان خلفا تابعي جعل الله تعالى مواضع الانبياء على يد عيون الى رحمة وبهذه الى  
شرجه **قوله** الى سنن سننهم السنن يعني وسط الطريق وبسبب هذا الخلفا مختلفا وهو من انواع  
محسن النظم فلو قيل بينهم السنن ليكون تخفيا تاما لكان الحسن الا ان الرواية بالمفروق خاصة لان  
المعصوم في حقه قليل الاستعمال يسكون صفة بعد صفة اى يسلك العلم فيما لم يوترى فيما لم يور عن  
الانبياء طريق الاجتهاد وهو بهذا اليهود لئلا المقصود مستتر من حال من القميين فيسكون بمعنى يجهلون  
طالبين المرشد منه اي من الله تعالى الى ذلك الاجتهاد وهو في الارشاد اي يتولى الهداية لطريق الاجتهاد  
**قوله** وحسن او ابل المستبطين عطف على قوله اعلى عالم العلم والدار با واهلهم الامام الاعظم  
ابا حنيفة وصاحبه رضي الله عنهم والاستبطاء استعراج الوصف المورث من النص او الامع لايانة  
الحكم في موضع اخر من جوده مثله كذا الوصف فيه **قوله** حتى وصفا مرة قوله خص بالتوفيق  
بمعنى اخصر وصفا سبيل لا يحد ولا يقي من كل جلي اي كشون ظاهره ذكره ودين حتى فيه سبب انهم  
فازوا بالتوفيق الا لبي والالهام الرباني قبل هو الف الف مسيلة ومائة الف وسبعون الفا وسبعا هكذا  
اورد بعضهم في شرحه وفيه نظر وقال الخطيب موفّق بن احمد المكي في مناقب ابي حنيفة عن مالك بن  
انس وقد قيل له كم قال ابو حنيفة في الاسلام قال سبعمائة الف يعني سبائل ثم قال الخطيب ذكر النعمة

ابا حنيفة

ان ابا حنيفة قال في النعمة ثلاثة وثلاثين الفا ثمانية وثلاثين اصلا في العبادات وثمانية واربعمين اصلا  
في المعاملات وتظهر الجلي والحق من المسائل ظاهرا يعرفه مارس النعمة وما قيل ان القياس يظهر الجلي فيه  
نظر صدي لانه ربما يكون القياس في مائة النعمة **قوله** عن ان الحوادث الى اخذ استلناس قوله وكما  
جوابا لسؤال مخدّر بان يقال لما ومنع المحرمة من المسائل الجلية والحنيفة لا يحتاج الى  
تصنيف فلا يستعمل بالتصنيف است ايضا في شرح البداية فاجاب عنه وقال نعم انهم وصفا سبائل كثيرة  
كلن الواضحات اكثر من موضوعاتهم فلاجل هذا شرعت في التصنيف اذا المتقدم ما كان اجتهادهم بعلم  
التوبة والاحكام وبكونهم ملائكة او انبياء لكان اجتهادهم بعلم ما يتعلق بالاحكام الشرعية من الكتاب  
والسنة والاجماع واستنباط الارصاد التي هي مناط الحكم منها وهذا المعنى حاصل في المناظر كما تقدم فلا  
غتاب اذن وايضا قد كان يجري معني في اول البداية وعد الشرع للمطالعين فلا يجوز خلفه في اليانة فلهذا  
شرعت استرحا واراد بالحوادث والنوال المسائل الواضحة متوافقة الوقوع اي يقع بعضها عقيب بعض  
بمعني ان الواضحات كثيرة الوقوع والنطاق بمعنى المنطقة فيها استعانة تخيلية لانه الموضوع لا نطاق له والاد  
بمعنى نطاقه عدم كفاية موضوعهم جميع الحوادث **قوله** واقفا من النوادر اي اصطفا السواخر  
بمعني الحوادث التي يصير دوكها يحتاج فيها الى الاستنباط فيه استعانة تخيلية لانه صور الحوادث كالوجوه النوادر  
ومخل في باب الترتيب حيث اورد صفة ملائمة لا المستعار منه وهي الاقناس والنوادر جمع شاردة اي نافرقة  
واراد بالاقناس من النوادر استعراج الحكم من الموضوع بالاطلاع على الاوصاف الموشة برديده انه قادر  
على الاستنباط فيما لم يرو عن السلف لكونه مطلعا على مناط الحكم وهو من فوك اقلنس منه على اي استفاد  
وقرب من هذا قوله والاعتبار بالامثال من صنعة الرجال اي الحكم بالقياس من شأن الرجال وما كان الشدق  
الرجال لا ينبغي ان يدم منهم رجال وعين رجال فيسوع لنا التصنيف والاجتهاد فكما ساع لصوره هذا كله عذر من  
الشيخ رحمه الله عن شرحه في التصنيف والاعتناء بالاشياء التي يظهره والامثال جمع المثل وهو الشبه  
**قوله** وبالوقوف على الماحد بعض عليها بالنوادر هذا جواب سؤال مخدّر بان يقال نعم ان  
موضوعات المتفكرين لا تكفي جميع الحوادث لوقوعها متجددة وهذا المعنى يقتضي التصنيف والاستنباط  
ولكن هل فيك تلك الصلاحية يعني اجتهاد على التصنيف فاجاب عنه وقال نعم لان السلف لم يقع صنعهم  
على ما عليه من الحسن والاحكام الا باعتبار وقوفهم على ما اخذ الاحكام فمن نشأ بهم في هذا المعنى  
والسلام والصبر في علم اراجح الى الحوادث والنوادر اصح احكام الحكم جمع ناجد وهي اخر الانسان والعص  
بالنواجد كناية عن الاحكام والاعتناء بالاحكام لان الشخص اذا اراد شدة الاخذ ببعض النواجد  
وحاصل المعنى بالوقوف على ما اخذ الاحكام لتسوية الاحكام العوائد بالاحكام **قوله** شرحا ارسده  
اي اعلمه يعني اسمه فتعرف فيه اى في ذلك الشرع المسمى بكتابة المتن **قوله** والوحد يستوعب بعض  
المساع اي يجوز بعض الجواز وهي جملة حاله اي شرعت في الشرح المذكور حال كون الوعد لهذه الصفة  
وهي تظهر قوله انك والجهن قادم فجاز اخلا الجملة عن الصبر الحاج الذي الحال اجزا لها يجري به  
الطريق وبعض المساع مضمون على انه معقول مطلق مثل قوله تعالى والله انكم من الارض  
نباتا فيقول بالافضل غير مصدره كما في الابهة والمساع مصدر ساع له ما فعل اي جاز وعقوبة ان  
موجود في بعض الجاهل والممكنات في الجاهل وقوع بعض الممكنات وان لم يقع كلها عادة فيجوز اذن  
ان يقع موجود في لانه بعض الممكنات لا كلها فلاجل هذا شرعت في الشرح دجا ان يكون موجود في  
من ذلك البعض الواقع في الواقع هذا مما ظهر لي من الاسرار الربانية والانوار الالهية وقال  
بعض الشارحين فيه بيان ان المصنف لم يثبت هل نفسه للشرح ثم قال يعني ان المانع وهو عدم

عدمه







واضح على الادنى مع احتمال الكل لا يقال دخول دخول اللام في الجمع يقتضي ان يكون للجمع ايضا  
تلافاً اذ ان لم يكن صاحب الهداية يجوز له ان يريد مطلق الجمع كما هو مذهب البعض في اللام اذا  
دخل في الجمع لا يقال يجوز جمع المصدر فكيف جاز هنا لاننا لانسلم ذلك مطلقاً لانه يجوز اذا ارصد  
النوع وتعدد بدنه كما قلنا فلا بد علينا ولا يقال لم نذكر الصلوة وان لم نذكر كونه بالجمع كما للطهارة لعدم العلة  
فيما وجودها بها وهي ارادة الانواع المختلفة كما نرى من اختلاف طهارة الحدث والجنس والطهارة  
بالتميم بخلاف الصلوة فانها متحدة انواعها لانها عبارة عن الامكان المعهودة وكذا التزكية لانها عبارة  
عن اتيان ربيع العشر وهو واحد ولا يورد صلاة الجادة لانها ليست بصلوة حقيقة انما هي دعا  
ولهذا جازت وكوبا فباسا لا استحسانا قال بعض الشارحين ذكرنا الطهارة بلفظ الجمع دون الصلوة  
والتزكية لان اللام في الجمع تطلق معنى الجمع فكان الجمع والفرد سواء اقول سلمنا بطلان معنى الجمع على ما  
هو المختار في تحت اللام لكن لا سلم انه اذا كان كذلك يلزم مع الطهارة دون الابتناء وايضا يلزم منه  
العبث لان الجمع اذا كان كالغرد فأي فائدة للجمع سوى تطويل اللفظ واما السادس فتقول الطهارة  
في اللغة هي النظافة وفي الشرع نظافة مخصوصة والوضوء بالعلم مصدر وقيل عبارة عن الوضوء  
وهي الحسن وفي الشرع عبارة عن غسل اعضا مخصوصة ومع مخصوص واما السابع فتقول الطهارة  
اما ان تكون حقيقة او حكيمة فالاولى هي الطهارة عن النجاسة الحقيقية وهي شئ ثلاثة انواع  
طهارة النجاسة عن البدن والثوب والمكان والثانية وهي الطهارة عن النجس الحكي على نوعين صغيري  
وكبري فالاولى الوضوء والثانية الصلوة فادعهم الما فالتميم واما الثامن فتقول في سبب  
الوضوء اختلاف قبل سببه القيام الى الصلاة للآية وقيل الحدث للدوران وجودا وعدما  
وعند الصلاة بدليل الاضافة اليها وهي اشارة السببية لما عرفت في الاصول والاول فاسد  
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى خمس صلوات بوضوء واحد فقال  
له عمر رضي الله عنه رايتك اليوم تفعل شيئا لم تكن تفعله فقال صلى الله عليه وسلم عمدت فقلت كيلا  
تخرجوا لان الموحى للوضوء اذا كان نفس القيام لا يفرغ الانسان من الوضوء اذ يقع في المخرج  
العلمية وذلك مدحوع شرعا لانه اذا قام فوجب عليه الوضوء فتوضأ ثم قام يعني ان يجب عليه  
الوضوء ثانيا لوجود القيام ثانيا فيتم تسلسل الامر حينئذ الى ما لا نهاية له وذلك فاسد جدا واجواب  
عن الثاني فتقول لا سلم ان الدوران دليل العلة ولكن سلمنا لكن لا سلم ان الدوران وجودا  
موجود لانه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء ما لم يجب الصلاة بالبلوغ ودخول الوقت لا يقال لا  
يجوز ان يكون الصلوة سببا لانه حينئذ يكون الطهارة حكما وشرطا للصلوة وهو فاسد لكن المتقدم  
مناحر والمناحر متقدم لانا نقول الطهارة شرط الجواز والصلوة سبب الوجوب وبينهما مغايرة  
واما التاسع فتقول شرطه الحدث لان الامر بالوضوء امر بالنظهير والظهير يقتضي النجاسة لانه  
بحالة انا حقيقة او حكما والاول مستغنى بالاجماع فتبين الثاني والاولم الخ النص من الغاية  
واضحا القيام المذكور باطلا فانه يتبين لكل قيام وهو غير سواء بالاجماع فتبين اخيرا مخصوص  
وهو القيام الى الصلاة وهو محدث وتقدمنا الآية اذن والله اعلم اذا اتمتم الى الصلاة وانتم حدثت  
او اذا اتمتم الى الصلاة عن ناسك والنوم دليل الحدث ايضا قال الحافظ المين النبي رحمه الله في  
كاتبه وشرطه الحدث لانه تعالى ذكر التيمم محققا بالحدث والنص في البدن نص في الاصل لانه  
لا ينفارقه بشرطه وسببه اقول لا سلم ان البدل لا ينفارق الاصل بشرطه وتنفارقه في التيمم  
وهي شرط في التيمم دون الوضوء فليعلم بهذا ان التعليل بعدم المغايرة هيا مشور وقال بعضهم

والغاية تقتضي ان  
الدوران لا يلزم  
ما هو من العلم  
بأن الحدث  
بأن الحدث

لا ينفارقه

لا ينفارقه بهبه فاقول سلمنا ذلك لكن لا سلم انه يلزم عدم المغايرة بالشرط والحدث شرط التيمم لاسببه  
ولما العاشرة فتقول دكته غسل كل واحد من الاعضاء الثلاثة مرة واحدة وسبع ربيع الرأس وقد من  
ثلاث اصابع او الناصية مرة واحدة وهذا لان الركن بالقيام للنجاسة وكل واحد من الغسل  
والصحة هذه المثابة واما الحادي عشر فتقول حكمه حل الصلوة لانها كالحك وصحت بالوضوء صار  
الحل حكما له لكونه ائنه **قول** قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة الابتناء اي افر الابه  
او امنوا على تفدي بالصيب ويجوز بالرفع على معنى الآية مغزوة او تفرا تياما او الى اخوة انما قدم الآية وان  
كان حتى الدليل ان يجوز لاقتضائه سابقه المدلول للتبرك بحجابه تعالى في الاقتراح الخاب ويجوز قد  
لكون الخطاب أصلا يستلزم منه المسائل العربية وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اعلموا ان باعز ندا  
واي منادى مغزود معروفة وهما فتحة للتنبيه على ان المنادى في الحقيقة هو الواقع بعده وانما قلوا  
كذلك كراهة ان يجمعا بين يا واللام مثل قولك يا الرجل والذين مع الذي وهو اسم موصول منع  
وصلة لوصف المعارف بالجملة فتدبره يا ايها القوم الذين او يا ايها الناس الذين وقوله استوا صلة به  
الذين ونعت مخايبة لكون الموصول وهو الذين كذلك لان الاسماء لا تامة كلها هي وقوله ثم  
خطاب المنادى المغزود المذكور اصاب المفضل فوقع المحرر هذا عرفت ان حافظ الدين السبكي غلط في  
ثلاثة مواضع الاول قوله والذين امنوا صفة لاي وليس كذلك لان صفة اي هو المغزود من القوم او  
الناس ثم امنوا صفة لتلك الصفة المغزورة لاي بواسطة الذين والثاني قوله فيه صفة الصفات  
وليس كذلك لان الصفات انما يكون فيها اذا كان حق الكلام بالعبية وذكر الخطاب او على العكس  
ولم يقع الكلام في الآية الا في الموضع الذي استغناه وهذان الغلطان في السبكي شرح النافع  
والغلط الثالث قوله في المصنف شرح المنظومة في اول الباب ان الذي صلة فلا بد له من موصول  
وليس كذلك بل الامر على العكس وهذا كله غلط فاحش عند المحصلين ولا كلام في المغلدين وقال  
لوقال استتم لا تخفى بالخاصين في عصر النبي عليه السلام وتكذبه السبكي ثم الآية الكردي  
وفيه نظر عندي لانا لا سلم الاختصاص لان الموصوف بصفة عامة يتعمم فانهم وقد عرفت بعض  
المتخصصين من المغلدين لفظ المصنف فقال الذي صفة فلا بد له من موصوف اقول ذلك ليس  
بشيء ايضا لان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجملة وهو المذكور في كتب النحو فلا شك ان  
ما كان وصلة الى شيء غيره فكذلك لا يكون الذي صفة فانهم لا يقال لم ذكر الله تعالى  
في الطهارة الصغيري يا اذا في الكبرى بان ولم يعكس لان اذ يستعمل في الاشياء الغالبة الوجود  
والقيام الى الصلاة بالنظر الى ديانة المسلم غالب بخلاف ان فانها تستعمل في الاستبارة الوجود  
الغلبة والحبانة شأنها كذلك لانها لا تنفع كثيرا وتولم ان مات فلان جهالة وفي وقت الموت  
فلا ينجح ولا يقال كيف لم يذكر المرافق بالثنية والكعبان بالجمع هو القياس لان كل شخص له مرفقا  
اثان وكعبان رب اربعة لانا نقول نعم خال الموقف والكعب كذلك لكن الجمع اذا قيل بالجمع يقتضي  
انقسام الاحاد بالاحاد كما في قوله تعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم وكما في قوله ربك القوم دوائهم  
قلوبهم للكعبان بالجمع نعم ان الواجب غسل كل رجل بكعب وليس له اذن ذلك لان المراد غسل  
كل رجل بالكعبين ولو ذكر في المرافق بالثنية نعم ان الواجب غسل كل يد مرفقين وليس  
للبد الاسرفق واحد فلاجل هذا المعنى وقع الكلام الر باني كذلك ولا يقال مثل هذه المغالطة جواز  
بين المضاف والمضاف اليه في ايديكم وارجلكم فكان ينبغي ان يجب على كل مكلف غسل يده واحدة  
ورجل واحدة فحسب لانا نقول يجوز ترك الاصل بالبدليل الدال على تركه وقد دل الدليل



[illegible]

من الحكم كما كانت لان المقصود في الصورة الاولى اسقاط الحكم الحكم بما ورا الغاية وفي الثانية من  
انداد الحكم الى تلك الغاية والغاية في صورة الرابع من قبيل الاسقاط وفي القيس عليه من قبيل الانا  
فلا يصح القياس ونقول الغاية قد تدخل كما في حقك القياس او لما في حقك وقد لا تدخل كما في قوله  
تعالى فتشوة الى مسدة والحدق تعين فلا يزول بالشك والاحمال وليس في ذلك من جهة سحر وحمل  
فلا يثبت الفرض بالشك والاحمال فنقول قد زال اسك والاحمال ببيان النبي صلى الله عليه وسلم  
حيث نوضا واذا ما على موهبه ولم يفل عنه ترك غسل المرفق والكعب فلو كان تركه جازيا  
لفعل فعلها لانه **قوله** والكعب هو العظم اساق اي في مقبل القدم واساق هو المرفق من  
من النبي والنور في المثل خمره ويلسا اي برنم واما فنوصاحب الهداية الكعب باساق كانه هو  
اسفول عن اعمه النخلة وقالوا الكعب العظم الناس عند سلق الساق والقدم وانكر لا يصح قول  
الناس انه في ظهر القدم وقوله هو الصحيح احواز عماري عن هشام انه في ظهر اقدم عند محمد  
الصداك قالوا ان هذا من عن هشام في قوله عن محمد لان محمد ارجمه انه قال ذلك في مسيله المزمع  
اذ لم يجد النعلين حيث يقطع حفيه اسفل الكعبين وأشار محمد بيده الى موضع القطع فعلم هشام  
ان الطهارة **قوله** وشه الكعب يعني اما قلنا ان الكعب هو العظم الذي لا روحه استغفاره يدل على  
الارتقاء لا كما عاين في اجارية التي يبيد وثمها للزينة وفي معناه الكعب وقد كعب بكعب بالهم كعوما  
وقال للنوازي في اطراف الابواب كعوب وشه الكعبه بين انه الحرام لارتقاءها على سائر البواب **قوله**  
والخروج من البيت من الراس مقدار الناصبة **فان قيل** من حكم الفرض ان يكون  
جائدا مكافرا وجائدا المعدل لا يكون كافرا فكيف يكون فراضا مع حكم الفرض كذلك لكن من المصنف  
ليس بيان الفرض هنا لانه ذكر فرض الطهارة في اول الباب وعند المصنف من حيث هو احكام الفرض باصل  
المصنف بطريق واحد كافر فمورد لك احياء البرهان المقدار فقال المقدار فيه مقدار الناصبة وهو المبدأ  
من الخروض وحاحده لا يكفر لانه في حق المقدار ظني فلا يرد السؤال السبلة ملقى الكمامات بخارج  
الخطابي واصلا الكناسه يعني على اطلاق اسم لعل على الحل **قوله** والحق بيانه اي الحق حديث الفخر  
بابا الكتاب اعطاه الحديث فقال سوال سائل يقول ان حديث الفخره خبر الواحد فلا يجوز الزيادة به على  
كتاب الله تعالى لان الزيادة به فتح على ما عرفت في الاصول فاجاب عنه بقوله هذا يعني ان هذا الحديث  
لم يلحق بالكتاب على انه زباده بل على انه بيان لان الكتاب مجمل في حق المقدار لا يقال استدلال صاحب  
الهداية على مدعاه وهو ريع الراس بالحديث الدال على الناصبة يعني كبري صحيح لا ما تقول الحديث بما  
ورد بهانا والبيان انما يكون فيه اجمال ولا اجمال في الحل بل الاحمال في القدر فعلم بذلك ان المقصود بالناصبة  
هو قد ما وهو ريع الراس لا عراها ولا يقال لانتم انه يحمل لان الحل لا يدرك بيانه الا من جهة الحل ونحن  
لا نحاج الى البيان لانه انما بالاستيعاب كما قال مالك او انما يما ينطبق عليه اسم المصنف كما قال الشافعي لا يرد الاول عمدا لا ماد  
كلها في الثاني عمدا لا ينطبق لا ما تقول الاول انما يكون علما لا فائدا الا اذا الاستيعاب فمضاعف الكل وليس  
بمرض عند الحل فبني الاحمال والثاني انما يكون علما لا ينطبق اذا كان ذلك الاقل معناه وقد حصل غسل  
الوجه ولا اعتبار له في الاحمال **قوله** وهو حجة كذا على الشافعي الى اخره اي الحديث حجة على  
الشافعي وعلى مالك لانه لما اتفق بالكتاب مبينا له صار كان الكتاب ورد ابتدا كذلك فصار حجة عليهما  
**قوله** وفي بعض الروايات قد روى اصابع وهو ظاهر الرواية له المذكور في الاصل كان  
ينبغي على هذا ان يقول على ظاهر الرواية لانه لفظه بعض الروايات تحمل في غير ظاهر الرواية وفي  
اختلاف زفر ويجوز ان يكون في الراس وهو مذاهب زفر وذكر النعم ابو الحسن الكرخي وابو جعفر

154



الطحاوي في معادار الناصبه وفي قول صلح الهدية وهو ربيع الزمان اشارة الى انفقوا من ايام حاشا كان  
الربيع وكذلك في قوله ثلاث اصابع ثم على قلس ظاهرا واية الوضوء كاف ولا يفتقر الى فاس رواية  
الربيع والناصبه ليس بها بل بعد الى ان يحصل ذلك المقدار وان وجه طاهر والاية ان الامر بالتحج في قوله  
تعالى واسموا بربكم امر بالتحج بالنية واليه المخرج هي الاصابع فاقسم اكثرها مقام كلها اشارة الى العمل على تمام  
العمل الحقيقي **قوله** وسنن الطهارة غسل اليدين الى اخره السنن جمع سنه وهي ما في فعله ثواب  
وفي تركه عتاب لا عقاب وانما قلنا في تركه عتاب احترازا عن النقل وانما قلنا لا عقاب احترازا عن  
اي واجب والغرض هذا التقريب ابدعه خاطري في هذا المقام وما قبل السنة الطهارة الملوكة في الدين  
ففيه نظر وانما قدم الغرض على السنن لكونه اقوى وذكر السنن ليعلم الجميع دول الغرض بل ان الغرض  
في الاصل مصدر يشتمل الغليل والكثير بخلاف السنة ثم اعلم ان كمية غسل اليدين الى الرسغ بان ياخذوه  
الا باجتهاله ان كان صغيرا ونصب على يديه فبعضها ثلاثا وان كان كبيرا لا يمكن رفعه باخذينه اما بايديه  
صغيري ان كان معه نفسه فبعضه ثلثا على يمينه والا يدخل اصابع يديه اليسرى مضبوطة دون الكف ويجب على  
يديه فبعضها ثلاثا ثم يدخل اليدين بالغة ما لم يبلغ وجه الاسد لا يحدت المسبب ان اول الحدثان  
يقضي وجوب الغسل للدين من الخمس قبل الغسل واخره يقضي اصحاب الغسل المتعلل بقوله فانه لا يدرك  
اثر يات يده حتى في مكان طاهر من يده او خمس على السجى الوجوب لما منع في الغسل المتخصص ثلث  
استنسه لا عا د والوجوب ولطف الحدث في الموطا قال مالك احدا ما ابواه فادعنا لا تخرج عن اليدين  
هو ربه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا استبسط احدكم من ثوبه فليغسل يديه قبل ان يدخلها  
بروضه فان احدكم لا يدري اين يمس يده ثم اعلم ان هذا القيد اعني قيد الاستسقاء من الماء اتفاقا  
لان غسل اليدين في ابدا الوضوء سنة مطلقا وقوله قبل ادخالها الانا دفعنا على عادتهم لانهم كانوا  
يوضون من الانوار بخلاف دارا دارا رجا ري وسرمد ودارا دارا عمرها الله تعالى **قوله** ولا  
اليد له انظر به نفس البداية لانفعال هذا التعليل يدل على وجوب العمل لا على السنة لان ملا يوسل  
الى الواجب الا انه يجب كوجوبه لانما هو لعدم النجاسة على اليد خفيفة وحكاية الوجوب اما خفيفة  
وطهر واما حكاية لانه لو ادخل يده في الماء لا يتنجس فيه ما دونه وهو السنة **قوله** وهو الغسل  
الى تسع ايام لم يخل هذا ولا عند قوله وسنن الطهارة غسل اليدين اثنا عشر لئلا يمام الغدوى لانه لم  
يذكر اسرع في تحصره وقال هذا لاحاساجه الى ما لا يخفى الغسل المستول ويحكي ان تعرف ان السنة هي  
الهداية بغسل اليدين اما نفس الغسل تنفع عن الغرض لا ترى الى ما قال محمد في الاصل ثم غسل دراعيه واليمين  
منتهى الكف عند الغسل **قوله** وتسمية الله تعالى في ابدا الوضوء هذا على اخبار الغدوى لان ما قبل  
الاسم حال كلف العودة فلا يسي جيبه فخطا الاسم الله تعالى وسمى في ابدا الوضوء لانه سنة الوضوء  
ويسمى قبل الاسم ليعلم ان الوضوء فيه بالسمية ويسمى يمينه وتلك وجبه وهو الصحيح وهو  
اختيار صاحب الهداية واما يمينه فانه لان الاسم الحق بالوضوء من حيث انه طهارة واما يمينه  
لانه ابدا الوضوء ثم اعلم ان في التسمية خلافا بيننا وبين اصحاب الظواهر فاعلموا انها من الاركان لا يجوز  
الوضوء الا بها الحديث قال ابو عيسى والحمد لله لا اعلم في هذا الباب حديثا له اساد جدد وقال اصحابنا ان  
ترك التسمية عمدا اعاد الوضوء وان كان ناسيا او ناسا ولا اجراه وعندنا على ما هو اتحاد مستحبه كذا  
في الاصل وسندنا على اخباره الغدوى لقوله عليه السلام من وضوء ذكر اسم الله تعالى كان ذلك طهورا  
جميع يده ومن وضوء لم يذكر اسم الله تعالى علمه كان ذلك طهورا لما اصابه وجه الاستحباب ان السنة  
ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم على الواطئه ولم يرا طب على التسمية بدليل ان عثمان ومعاوية رضي

الله عنها حكيا وضور رسول الله عليه السلام ولم يتفلا التسمية ولان قوله عليه السلام لا وضور لم  
لم يسم لا يخلو من احد الامرين اما ان يراد به نفي اخوان او نفي الفصله والاول منصف المروم حواء  
حذر الواحد كتاب الله تعالى وهو فاسد لعدم شرط المعارضة وهو المساواة بعض الثاني والعقل  
دليل الاسحاب وما روي انه عليه السلام يبي فتقول نعم لكن لانها طاب ما عايناها منه الوضو  
من باعتبارها مسجنة في ايد اجمع افعال لقوله عليه السلام كل امرئ بال لم يدعه باسم الله فهو  
ابن له لعل كيف انت حديث العائنه الوجوب ولم يثبت حديث التسمية وهما سوالا لانا نقول لاس  
الاسلم ان وجوب العائنه ذلك الحديث بل عوائنه النبي عليه السلام وقال بعض الشارحين فعليه  
للمرغوي صاحب الطريقة ان حديث العائنه مفهوما بخلاف حديث التسمية قال اول هذا من السراج  
خلاف مذهبه لانه لو كان مشهورا لكان بعض العائنه في صاحبوار الرأيه على المصن بالشهور  
**قوله** وان سماها في الكتاب اي في مختصر الفقه وروى في **قوله** والسواك اي استعمال السواك  
لانفس الحشبه التي يبي سواكا وسواكا ايضا ليست نسبة الا ان اعضاءه حذرت وانهم المصنف  
الله مقامه لاس للفرس كما في قوله عليه السلام حذر خلال الصائم السواك اي استعماله ولا يقال  
مواظبة النبي عليه السلام دليل الوجوب فكيف استدلك بها صاحب الهداية على النسبة لانا نقول  
نعم انها دليل الوجوب لكن اذا لم يوجد التزك وقد وجد التزك في الجملة بدليل حديث الاعراب  
فانهم وقد بحثت الرواية في الصحيح البخاري عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال لو كان  
اشي على النبي لارثهم السواك عند كل وضوء الى اسع الوجوب لا مساع الامر لوجود المسعة بحداد  
الواجب وهو المسعة لعدم المناع وهو المسعة لانه يسلم من ترك السعة **قوله** وعند فقده يعالج اي  
عند عدم السواك يزاول بالاصح لانه عليه السلام فعل كذلك اي عالج ما صعبه عند عدم السواك  
**قوله** فاعلم على المواظبة اي مع التزك والاكثارة واجتنب والدليل على التزك ما روي عنه  
رضي الله عنها وضور رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تذكر المسعة والاستسقاء ولم يذكر ايضا في  
حديث الاعراب الذي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الواجب **قوله** وكيفية الى اخره انما قال  
هذا احترازا عن قول الشافعي فان عنده ما يخذل ما كان فيمصر **بخصوصه** ويستثنى يعنه ثم فعله  
ثابرا والنا كذا كذا لما روي انه عليه السلام غصم واستثنى بكن واحد ولما ان الغم والاف  
عصوان متفرد ان ملائحة بينهما بما واحد كما يرا لاعضا والمراد من الحديث اسوال الكف الواحد  
بدون الاسعانة بالكنين كل في الوجه **قوله** وهو سنة بما الراس خلافا للشافعي فان عنده  
مع الاذنين سنة لا بما الراس بل بما جدد فغن هذا عرفت ان قوله خلافا يتعلق بمجموع قوله سنة  
بما الراس لا سنة وحدها ولا بما الراس وحده كل ظن بعض الشارحين لنا قوله عليه السلام  
الاذنان من الراس رواه صاحب السنن والترمذي في جامعه باسادهما الى انما مفرضه صلى الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وجه الشك به انه لا يخلو من احد الامرين اما ان يراد به بيان  
الحكم او بيان الحقيقة فلا يجوز الثاني لكونه عليه السلام معونا لبيان الاحكام ودول المعاني  
ويكونها من الراس مشاهدة معينة عن اليقين الاول نعم لا يخلو اما ان يكون المراد من الحكم  
كونها مسموحات بما الراس او كونها مسموحات كالرأس لا بما الراس فلا يجوز الثاني لان استعمال  
الشيء مع الشيء في حكم لا يوجب ان يكون ذلك الشيء من ذلك الشيء الا حذر كل من الوجه لانه كان في حكم  
الغسل ولا يقال ان الرجل من الوجه وكذا الخفض مع الرأس فثبت ان في السج ولا يقال ان الخلف من الرأس  
فلا يبي حفيد فائدة لقوله عليه السلام الاذنان من الرأس فتوى الاول وهو كونها مسموحات بما



الرأس لأنه لا قابل بالثابت وما روي أنه عليه السلام أخذنا جديده فهو محمول على عدم بقا البلدة و  
نقول ومثل حافظ الدين العيني في مسنده ما عن الشيخ الإمام بدر الدين الكردي رحمه الله أنه قال  
الرأس من الخلقوم أي توفى إلا أن الله تعالى في حق الأحكام جعل وطبيعة الوجه الفضل وطبيعة  
الرأس بعد الوجه أصح فأنشبه أن الأذن من وطبيعتها المحيية أو الفضل بين عليه السلام وقال  
الأديان من الرأس تنسأ على أن وطبيعتها المحيية لا الفضل ثم قال وهذا وجه حسن واستدل  
بأنه لم يسمه من أحد أقول لعابيل أن يقول غايته ما قال بدر الدين أن وطبيعتها المحيية ونحو  
نقول أيضا معهما ولكن إذا كان كذلك فنحن نلزم كون المحيية الرأس ولا نسلم ذلك فمن هنا  
عرف أن الجواب السابق لا اعتراض أخيه هو ما حقه أولا ولا يقال ينبغي أن يكون معهما من  
مع الرأس فنعني ما ظنم لا ما نقول الثابت بالعظم لا يبادى بالثابت بالظن كما في الصلاة إلى  
أخيه ما فهمنا ما صح الرتبة فلم نرد فيه رواية عن أصحابنا المتقدمين قال في شرح الطحاوي  
كان أعقبه أبو جعفر مع صفه أتباعا لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان مع عهده وقال  
في صحبه وأخلف المسأخ في مع الرتبة قال أبو بكر الأحمدي أنه سمعه وقال أبو بكر الأسكاف أنه أدب  
واراد بالادب ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين **قوله** أمره جبريل بذلك  
أي تحليل المحيية وجه الاستدلال أن مطلق الأمر يقتضي الوجوب إلا أنه استعمل ليلاليزم معارضة  
النفي القطعي فنعني السنية والأمر ما ذكره أبو داود في سنده بأسناده إلى أنس بن مالك رضي  
الله عنه أنه عليه السلام كان إذا توضأ أخذ ثوبا من ماء فاحمله تحت حكه فحل به لحيته وقال  
هكذا الترويض عن فعل وإما استد صاحب الهداية الأمر إلى جبريل عليه السلام لكونه أمرا  
بأمر الله عز وجل **قوله** جازع عند أبي حنيفة ومحمد أي لا يكون فاعلمه ملبسوا إلى المدعة  
دليل أبي يوسف على السنية ما ذكر من الحديث ودليلهما على الجواز أنه عليه السلام ما فعله  
غزوة وأبعد التحليل إما بفعل ما فعله في استيفاء الغرض وباطن المحبة لا يجب اتصالهما  
الله فلا يسن وتغل منسأ لآية السجدة قولهما في الجواز عن كتاب شرح الآثار ثم ذكر قول  
أبي يوسف في أنه السنية واستدل عليه بما روي عن أبي ثوبان قال هو الأصح أي قول أبي يوسف وهذا هو  
اختاره عندى لأن المذكور في حديث أنس لفظ كان إذا توضأ ولا يفهم منه التحليل مرة واحدة بل  
يعلم منه غير مرة والمقوله عن شيخنا في التحليل أنه من الأسفل إلى فوق يدل عليه ما روي  
في شرح مختصر الكرخي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ شبك أصابعه كما فعل  
أصابع المشقة **قوله** وتحلل الأصابع أرادها أصابع البدن والرجلين لأن الأمر بالتحليل  
مطلق وأعمال يجب على مطلق الأمر ليلاليزم المعارضة بالكتاب أو الحديث الآخر أي يجب لم يجعله  
النبي صلى الله عليه وسلم التحليل وحده أبو عبد الله الترمذي بأسناده إلى غبط بن صبرة قال  
قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ فحل الأصابع قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وذكر  
أبو عيسى أيضا بأسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأ  
فحل الأصابع يدك ورجلك وبني أن يعرف أن التحليل إنما يكون سنة إذا وصل إلى ما بين  
الأصابع لأن الوصول فيه من قول **قوله** ولأنه أحال الغرض في محله محتمل أن المقصود من  
التحليل هو إحلال الغرض في محل الغرض وإصالحها إلى ما بين الأصابع فوض فيكون التحليل مستويا  
لأن السنة أحال الغرض بدليل ما روي في السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال إذا توضأ فحسب الناس يوم القيامة من أعمالهم الصلوة قال يقول ربنا لا يكتبه وهو أعلم

الصلوة

الصلوة وأبو صلاه عدى أمها لم يصرفها أن كانت نامه كتب له نامه وإن كان بعض بها ساقا  
الصلوة أهل لعبدى من بطوع قال كان له نطوع قال أموا لعبدى من بطوعه ثم نوحه  
الأعمال على ذلك **قوله** من راد على هذا أو بعض معناه زاد على الثلاث معناه أن السنة لا  
يحصل بالثلاث أو نخص محققا أن الثلاث خلاف السنة أما إذا زاد لزيادة المصنف أو نخص  
لصيق الما أو للبروح اعتقاد سنية الثلاث فلا يكون معديا ولا طائما وهو معنى قول المصنف  
رحمه الله والوجه لعدم ربه سنة وفي الحديث صفة اللب والسرور العدى رفع إلى زيادة الظلم  
إلى انقضاء وهذا الحديث رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره أحصاه في شرح  
مختصر الطحاوي **قوله** فالبس في الوضوء أما قال سنة بعد أن قال وبسحت لأن الاحتياط على ما رده  
المقدم وروى ما ورد به بلغة ثم ذكر ما هو المحار بعدة ثم الشاخي عكس في إيراد من السنة بالصلوة والعقل  
ما روي في قوله عليه السلام الأعمال بالسنة فاما الثاني فهو أن الوضوء عبادة ولا يصح بدول السنة  
فما على التيمم والعبادة فعل بوتي به تعظيما لله تعالى باسمه والوضوء عبادة الصلوة ولما القيل فعمل  
أما الأول فقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الآية أمر بالفضل والمحيية ثم شرط السنة فعمل بذلك  
بالسنة ليس بشرط وقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا بدول اشتراط السنة والثاني أن الخلق  
على أي طبع كان يوجد ذلك الطبع فيه سواء وجد في السنة أو لم يوجد كما لا يطعمها الحرام حرم إذا  
وجد بخلافه لا للاعتناء ولا بقوله أحد أن لحيته لا يخرق بالبار إذا لم يوفقه الما طهورا  
سنة لأن طبعه مطهر وهذا لأنه لا يخلوا أما أن يكون الطهور هو الطاهر يسيل بالغة وهي لا يحصل  
الابتناء منه في العبر وليس المطهر إلا هذا فيكون الطهور بمعنى الطاهر أو يكون معنى ما يضره  
كالسجور اسم لما يضره والوضوء اسم لما يضره والوجود اسم لما يوجد به فيكون الطهور معنى  
المطهر أيضا فثبت كون الما مطهرا طهرا وذكر الزحسري في كفاية في سورة القراء عن أحمد بن  
عبي الطهور ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره وأما الثاني فيقول لا شك أن الطهارة شرط للصلوة  
كما بر الشرط من سائر العورة واستعمال أهله وإزالة النجاسة وسائر الشروط لا موقوف على  
السنة فكذلك الطهارة وأيضاً أن الوضوء بالسنة وسيلة إلى الصلاة لحصول الطهارة بأسهل الطرق  
في محله والشرط هو مطلق الطهارة بقوله عليه السلام لا صلاة إلا بالطهور وأما ما روي عن قوله  
فثقل قول قوله عليه السلام الأعمال بالسنة لا يخلوا أما أن يراد به الحقيقة أو الحكم والأول غير  
مراد بالاجماع لوجود كثرة من الأعمال بلائحة كحصول التوب والبدن وإن كان عن البعض وغير ذلك  
من الأكل والشرب فتعين الثاني ثم الحكم على نوعين حكم الدنيا وحكم الآخرة فالأول هو الجواز  
والثاني هو التوب والعلاج والثاني مراد من الحديث بالاجماع لأنه لا يحصل التوف  
إلا بالسنة فلا يكون الأول مراداً ولا يلزم أن يكون المشترك عموم في موضع الألف وهو فاسد  
بمرة أما ثامسه على أنهم تضعيف لا يتقوله لأنهم إن المتكس مثل المتكس عليه وهذا لا يطوعه  
مطهر بخلاف آباء فان طبعه ملوث لا مطهر إلا أن السرة جعله مطهرا في حال إرادته الصلوة  
والسنة هي إرادة أيضا أو التيمم يدل على التقيد لجة والسنة عبارة عن التقيد إلى الشيء **قوله**  
لا يقع فيه ولكنه مع نقاشا يعني سلنا أن الوضوء لا يقع فيه بدول السنة فلا حل هذا قلنا أنه  
مستحب لكن لا نعلم إذا كان كذلك أنه لا يقع نقاشا للصلوة أي وسلة يفتح بها باب الصلوة قال عليه  
السلام معاج الصلوة الطهور وقد حصل أفصاح بأشكال المحصر كما ساءم السنة هي إزالة الحدث  
أو إقامة الصلوة **قوله** وبسحت راسه بالضم عطفا على قوله أن ينوي الطهارة أي يمسح



في كنفه الاستجاب ان يبل كنفه واصابع يديه  
ويضع يده على كنفه على قدم الرأس سوى السابغ واللاهامين والكنين ويجرها  
الى مودع الرأس ثم يمسح القودين بالكنين ويضع يده على الاذنين ويأخذ الاذنين بباطن  
اسبابهم وعند ما يكمل الاستجاب فيض من كان الباقي الابه زائدة ولا يرضى عليه السلام فوضعه  
عنه جميع راسه افضل مما وادبر ولما نادى في حديث المخيرة من ترك الاستجاب فلو كان واجبا  
ما تركه ولا يعني لقوله بزيادة السالمة يمكن ان يكون معنى التغذية وحمل ما يمكن له المعنى من قبل ما  
ليس له المعنى لا يعني له ثم السنة عندنا هو الاستجاب للحدث الذي رويته من قبل ما لك وعندنا  
السنة بزيادة مخرجه له ما روي عن عثمان وعلي رضي الله عنهما في حكايته وضوء رسول الله صلى الله عليه  
وسلم تثبت المص والتماروي ابوداود في سنة عن عثمان وعلي رضي الله عنهما في حكايته وضوء  
عليه السلام من غير ثلث وروي ابوداود ايضا باسناده الى ابن ابي ليلى انه قال رايته عليا رضي الله  
عنه ترصا ومسح براسه واحدة ثم قال هكذا تراه من وراء سدرة عليه السلام وما يروي عن الثلث  
قالوا منه الثلث بما واحد وهو مشروط على ما روي في الجرد عن ابي حنيفة رضي الله عنه وثبات  
استقامته على المعقول ضعيف لان المسح ليس من جنس المصول وكان من الواجب عليه ان يمسح  
المسح على المسح بان يقول المسح لم يمسح مكررا انما شاع كسح الحنف والنم وهذا مسح فلا  
يكدر **قوله** وان امروا من هو اسح يعني ان الماسورة في الابه هو المص وحقيقته الاصابة لا  
الاسالة فلو كان استنوك هو الثلث بانه محتمل على ان لا يمسح حقيقته المسح ابي حنيفة الغليل  
وهو خلاف النص فلا يجوز وهذا المعنى قال بعض علمائنا الثلث بدعة وقال بعضهم مكرره ولا خير  
فيها **قوله** ورتب توصوا بالمسح عطف على قوله ان يوي وقوله في يد اليان الترتيب صريح في  
المسح بان الترتيب سه وكذا الاستجاب وكذا السنة وانصف اخبار ما قاله في المبسوط لكونه  
اول لفظ بعد روي كما هو قال اساق في الترتيب فرض لقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الابه  
ذكر حرفا فاعادوه هي التعقيب فلا يعم منه الا الترتيب ولنا هذه الابه انما هي بالاسم بالاسم  
لا بعد ترتيب واعيد في الاطلاق فلا يجوز ودليل اخر ما روي ابوداود في سنة ابي النبي عليه  
السلام نعم وم يرب وم يديه ثم وجهه وترك الترتيب في الترتيب ترك في الوضوء لانه خلافهما واحد  
وروي عليه السلام ليس من الرأس في وضوءه فتدكر بعد تراغه فتح يبل في كنفه فلو كان الترتيب  
فرضا لاعاد الوضوء بوجهه ان التمسح لو انفس بوجه الوضوء كوزا عا وهذا ليس الا بالوضوء  
هو التطهير وقد حصل بدون الترتيب اما قوله انما للتعقيب فتقول نعم لكن التعقيب ما دخلت  
هي عليه لا تعقب عن رجل هي عليه وهذا في الابه ما دخلت الا في الصل الا في بعض الوضوء  
ذلك واحدا منها محطوف في الوضوء اساق في التمسح اجمع اهل اللغة قصار فتدبر الابه على  
هذا اذا تم الصل الى الصلاة فاعسلوا كذا واسحوا كذا ولا يعم منه الا فعل الغسل والمص مطلقا  
كقول الرجل لعمري ادا دخل السوق فاشتم اللحم واخذ من الغل لا يعم منه الا اجمع بين هذه  
الاشياء مطلقا كمن ما وقع الشر كذا في الشارع فيه فلا ينافي التعقيب حنفية لما في ذلك قال  
سوا طيه النبي عليه السلام على الترتيب تدل على وجوب الترتيب تقول لا ثم لان المواظفة قد  
وجدت في المختصه والاستساق ولم تدل على الوجوب ولين قال وحده الترتيب كما روي  
عائشة رضي الله عنها تقول وحده الشارع فيه ايضا كما قال حافظ ابن القيم في جواب  
المسألة في المسح والجواب ان حرف الفاء انما يعقب التعقيب ادا دخلت على غير الاعمال

الاخبارية

بانه

الاخبارية اما ادا دخلت على الاعمال الاخبارية فلا تقول يا ليتني من حرافه في ان قال سدا  
السلام فليدنا وما وضع اهل اللغة العا لا للتعقيب سوا ذلك على كذا او على كذا **قوله**  
وايداه بالميا من من فضله جني انها مسحه وامسا من جمع ميمه وهي نقص المسح والعصيدة  
الدرجة الرفعة في الفضل **قوله** حتى السعل والرجل والسعل ليس السعلين والرجل الا  
وسعد من رجل اي مسح والرجل والمسح المشط كذا في الغرض من وجوب التجار في الجمع مسدا  
الى عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي عليه السلام يحب للمسح ما استطاع في ساهه في ظهوره  
وترجله وسعده **فصل** في نوافل الوضوء اما ادا ذكر انوا افاض لكونها من  
العدا من وهي جمع بافضة لا بافض لان الفعل الصفة اذ لم يكن موصيا لا يعم على فاعل وقوله  
فوا من شاذ سمع ولا يوافق عليه والنقض لا بطلان وهو اما ان يقال اما انما اذا استعمل في  
الاجسام مثل الثياب والرجل واما ابطال الفايده المطلوبة من السيل اذا استعمل في المصالح كالوضوء  
لان الفايده المطلوبة منه استباحة الصلوة وهي تبطل بالنقض والنوافل صفة موصوفة  
محددة وهي العلة لا المحال لكون الواقع مع موصوفه لا مع موصوفهم وانما قال بعض المحققين  
انما فضله اقدرا وتبعا لفظ النبي عليه السلام في قوله عليه السلام لا يحد من امرى مسلم الا باحد  
معاني ثلاثة واحدا من اركان لفظ الفلاسفة وسمعت بعض متبعي مجاري يقول ان اصحابنا لم يوافقوا  
بطلان لفظ العلة اصلا احتوا ان لفظ الفلاسفة الى ان يشاء اذ نام او جعفر الطحاوي  
فاستعملها فتبعه من بعده واقدي به وقوله ما خرج من السيلين اي خروج مسحرج وانما قد روي هكذا  
ليكون الخبر معنى من قبل المتدافقين **قوله** اذا خرج من البدن اي من بدن اي من البدن ادا  
خرج منه شيء لا يحد من شأنه ثم اعلم ان علمه انتفاض الطهارة عند علمنا بالثلاثة خروج الخارج  
من بدن الانسان الحي كيف ما كان وعند ذكر ظهوره وعند ما كان والثاني في خروجه من السيلين وعن  
مالك في قول خروج الخبر بعد من السيلين حتى ان دم الاستنجاضه ليس عند عنده **قوله**  
المسح وكلمة ما عاينة مشاير المصنوع وعائنه رد لقول مالك وجه الاستدلال بالابه رايه  
تعالى رتب وجوب التيمم على الحي من الغايض حال عدم الماء ذلك ان الحي من الغايض حدث ما قصر الوضوء  
بيانه ان الغايض اسم للمكان المظلم من الارض والاشجار اذا اراد نصا الحاجة يعنى في مثل  
ذلك المكان عادة لرعايته الادب فالحي بعد ذلك يكون لا رعايا الحاجة عادة فاعلى اسم  
اللازم وهو الحي منه واريد به المخلوق وهو الحديث كناية لاهما ذكر اللانم واراد المخلوق  
**قوله** الى موضع بلحمة خيم التطهير يعني عيب تطهيره اما في الطهارة الصغرى واما في الطهارة  
الكبرى فحق هذا اما اصحابنا ادا نزل دم من الرأس الى بقية الابه بعض الوضوء ليجاوزه الى  
موضع تحت تطهيره في الطهارة الكبرى واذا نزل البول الى بقية الابه كذا لا يفسد الوضوء لعدم  
تجاوزه الى موضع يجب تطهيره **قوله** امر مخفي والتبديل الشك والسيب للاستفاد وهو  
ان يتخذ عبد الله من غسل الموضع الذي لم يقبضه النجاسة امر منسوب الى التبعيد عيب ما الله  
تعالى فيه وكلفنا من غير ان يجعل فيه معنى محقول لان المعقول ان يغسل موضع الاصابة  
لا عيبه فلما ثبت انه غير محقول لزم ان يقتصر الحكم وهو انتفاض الطهارة على مودع الشرع  
والمورد هو المخرج المخاض والشرع هو قوله تعالى اوجبا احد منكم من الغايض فلا يفسد ان ما هو  
الخارج من غير السيلين على الخارج سيما **قوله** غلبه السلام الوضوء من كل شيء سائل اي واجب  
وانما قدرنا ان واجب ولم نقدرنا لانه او المسح ليل يلزم ان يكون في جبا الشارع لا في غيره يقتضي



وجود المخبرية لا محالة والوجود لا محالة اما يحصل اذا كان الوضوء واجبا لانه في سعة من ترك  
المسح او السعة لعدم الاتم في التوكيد روى هذا الحديث ابو بكر الرازي باسناده الى نعم الرازي  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في شرحه لمختصر الطحاوي وروى ما ذكره في الموطأ نافع  
عن ابن عمر انه كان اذا مضى رجع فوضا ولم يكمل ثم رجع فبقي على ما مضى وجه الاستدلال بالحدث  
الاخر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالتوضي مرتين على النبي او الرعا في تعلم به انما نافعنا للوضوء  
روى حديثا لوضوء من النبي والرعا ابن ابي مليكة عن عائشة عن النبي عليه السلام ذكره ابو  
بكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي ولا يقال مثل هذا التوضي وحده في السبيل ابصارا لم يدل  
على الوجوب لانا نقول كان القياس ذلك لكن الوجوب لم يكن مواد لما لا جامع فخرج مما قلنا فافهم  
ورفع يجوز بالضم والفتح وهو ارجح فضع فان قلت قد صح عن رسول الله عليه السلام انه قال  
لا وضوء لمن سوت اذنيه فدل على عدم اشتغال من الوضوء بالخارج من غير السبيل **قوله**  
ذلك ورد في المسالك في احدى يعني لا يصح حتى يسمع صوتا او يجرد رجليه لحد ان يحس الوضوء في  
ابول وانما بالاجماع ان الحديث حسن احكم في الصوت او الريح وقال ابو بكر الرازي في شرحه  
لمختصر الطحاوي روى وجوب الوضوء من الدم عن علي بن عمر و ابراهيم واعين وبجاهد والضحك  
في اخر بعض النسخ **قوله** ولا يخرج من نجاسة الى اخره جواب لقول الساجي حيث قال عند  
غير موضع الاصابة فعدي ليس بمعقول بيانه ان خروج النجاسة له في زوال الطهارة  
لنفا في سبيلها لان النجاسة اذا وجدت في محل فتنقى الطهارة من ذلك المحل واذا زالت عنه  
نوحى الطهارة في ذلك المحل وهو المعقول ان يكون النجاسة موقوفة في زوال الطهارة معقول  
في الاصل وهو الخارج من السبيلين فيقاس عليه غيره وهو الخارج من غير السبيلين لان زوال النجاسة  
الطهارة بخروج النجاسة معقول الا ان الافتقار غير معقول ولا كلام لنا فيه وانما كلامنا  
في اشتغال من الطهارة وهو معقول فعدي حكم موضع الاصابة الى غيره من الاعضاء الاربعة  
كما عدي في السبيلين كذلك هو معنى قوله لكنه تعدي ضرورة تعدي الاول لكن الخارج من  
غير السبيلين تعدي حكمه ان غير موضع الاصابة ويثبت فيه ضرورة تعدي الاول وهو الخارج  
من السبيلين لان قول احلة تسلك من قول الحكم والمراد من الاول خارج من السبيلين لانه  
مذكور في الاول والخارج من السبيلين مذكور في الثاني او بقوله ان المصنف رحمه الله ذكر شيئا  
في التعليل الاول قوله خروج النجاسة موقوفة في زوال الطهارة والثاني قوله والافتقار على  
الاعضاء الاربعة غير معقول فعلى هذا يكون تقدير كلام المصنف لكن الافتقار على الاعضاء  
الاربعة تعدي من ضرورة المنصوص عليه وان كان عند معقول الى ضرورة التراء حكما  
لتعدي الاول من المنصوص عليه يعني يثبت حكم الافتقار في غير المنصوص عليه كما في المنصوص  
فكون اخره معقول لان زوال الطهارة كما بينا وهذا لانه لم يثبت في غير موضعها ولا يثبت في  
قوله عن ابن ابي عمير الى اخره جواب سوال مخدر وهو ان يقال ان خروج الخراج  
المخرج موقوفة في زوال الطهارة لكن لم يشرحه السبلان ولم يفرق بين التعليل والتعليل في غير  
السبيلين فاجاب عنه وقال ان الخراج لا ينحصر الا بالسبلان الى موضع تحت نظيره في الجملة  
او مل التعميم في النبي لان النجاسة اذا ظهرت في محلها تنبئ بادية لا خافية لعدم حقيقة  
الخروج وهو الاشتغال من الناطق الى الناطق في موضع ما دام في محله لا يخرج حكم النجاسة  
لعدم مكان نظيره واشتراط النجاسة الى موضع اخر اما في السبيلين فيخرج الطهارة يحصل

الخروج لا ذلك المحل ليس محل النجاسة حيث اتفق المحل الى من محل اخر واما اسباط على العلم في النبي فاعاد ان  
المراد سبيل منه الدليل والخارج وغيره الكثير خارجا والقليل غير خارج عما لا يسيء اليه كما هو الاصل  
في اورد من السبيلين **قوله** وعلى العمارة يكون محال لا يمكن منبسطه الاستدلال صاحب السبيل  
لم يذكره في قوله في ظاهره وروى عن الحسن بن زياد انه قال ان كان يخرج عن اسبانه فهو  
على الفرو عن ابي علي الدقاق ان معه عن التلامذة من مولى الفرو الا فلا **قوله** والدليل على  
وكثيره سواء هو القياس عندنا وفي الاستحسان ليس يحد حتى قيل وذلك ان يقولوا فيجوز كذا فيخرج ابوا  
يوسف رحمه الله **قوله** اعتبار بالخارج المعاد يعني ان القليل في الخارج من السبيلين باق ولا يسلط  
السبلان فيه لان خروج النجاسة موقوفة في زوال الطهارة فكذلك القليل الخارج من غير السبيلين لا يسلط  
السبلان قياسا عليه لانه **قوله** ولا يطلاق قوله عليه السلام العسل حدث رواه سوار بن  
مصعب عن زيد بن علي عن بعض ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ذكره ابو بكر الرازي  
في شرحه لمختصر الطحاوي يعني ان اطلاقه يشمل القليل والكثير لانه لم يحصل بينهما قال لعل العسل  
ما خرج من الفرو على الفرو اذوته **قوله** او دسعة بالجري يعني ان عصاره صلى الله عليه وسلم عند الاحداث  
ويقال يعاد الوضوء من كذا وكذا ثم قال او دسعة تملأ الفرو فعمل به ان ما دس على الفرو ليس باق  
والدسعة العينة يقال دس الرجل اذا قاسى الفرو دس الدس الدس كذا كذا مطرزي وذكره الناطق  
في الاجناس وقال روى زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يعاد الوضوء من سبع من فروعها  
وفي ذابغ ونقطة ربول ودسعة تملأ الفرو دم سائل والفرغ في الصلاة والحدث **قوله**  
واذا تعارضت الاخبار عمل بما رواه الشافعي الى اخره وهذا لان الاصل في الدليلين المتعارضين ان  
يجعلهما ان امكن العمل وان لم يمكن يرجح احدهما لاسيما الترجيح وان لم يمكن بهما ران فنصار الى  
القياس وان تعارض القياسان فيعمل المجهول بينهما سائلا تعارض ما رواه رفر وهو  
قوله عليه السلام العسل حدث مع ما رواه الشافعي ورواه عليه السلام واطم بوصافا مكن العمل بها  
لجملها ما رواه رفر على الكثير وما رواه الشافعي على القليل علما بالدليلين بعد الامكان لان الاصل  
في الدليلين الاعمال لا الاهمال وحال النبي عليه السلام يدل ايضا على المراد ما رواه الشافعي  
هو القليل لان كثرة النبي تفتش من كثرة الاكل وكان غالب احواله الخوع ويدل على صحة ما قلنا  
ما رواه الترمذي باسناده الى محمد بن ابي طهارة عن ابي الدرداء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
فوضوا فلعن ثوبان في مسجد دمشق فذكر ذلك له فقال صدق انا صليت له وضوءه **قوله**  
والفرق بين المملكين قد مناه هذا جواب لم يفر عن قوله اعناد بالخارج المعاد وقد سويان  
الفرق بين الخارج من السبيلين وهو المخرج المعناد وبين الخارج من غير السبيلين وهو المخرج غير  
المعاد عند بيان قوله عن الخراج فلا يجده **قوله** يعني ما خارج المجلس لكونه حائضا للمعرا  
كما في تلاوان السجدة والبيع وعند محمد رحمه الله يعني اتحاد السب لوتوق المسب حسة حيا  
وشرعا فالظاهر ان الشان الثاني في الاول ثم المسئلة على اربعة اوجه اما ان يحذف المجلس  
او يعمدا او يعمد الاول دون الثاني او على العكس في الاول يجمع انفا وفي الثاني لا يجمع انفا  
في الثالث يجمع عند الثالث وفي الرابع يجمع عند الثاني فافهم والغبان مضد رغب نفسه اذا  
جانب وتقبل قوله محمد اصح **قوله** وهو الصحيح وهذا لان انما ربه نابغة بين احدث  
وبين الخارج المخرج لكونه عليه للحدث فاذ لم يكن القليل حائضا له على انه ليس يحس لاسيما انما  
اللام اشتغال المخرج فافهم واحذر في قوله هو الصحيح عن قول محمد رحمه الله فان عنده القليل يحس

وكان القس المخرج من روافد  
الحديث بغيره انما



وان لم يكن حدثا ومعه من احاطا وقابضة الخلاق نظيرها اذا اخذه بقطنة فالهاها  
في اهل بلخ ام لا وفي اصاب ثوبه او بدنه اكثر من قدر الدرهم كما يكون لاصحاب الفرج هل  
مع حوان الصلاة ام لا فعند ابو يوسف لا يجزى ولا يمنع خلافا لمحمد ولا يلزم على قول ابو يوسف  
دم الاسما منه والجرح السائل لان ذلك يخص موجب الحد الا ان اثره يظهر اذا خرج الوقت  
**قوله** وهذا اذا قام مرة او طعاما او ما الى الذي قلنا من اتعاض الطهارة على اللحم البقي فيها  
او كاهذه الاشياء اما اذا ابلغها وتوعدنا فضعف بما خلا قال ابو يوسف في المرفق من الجوف لمجاورة  
بالخص بخلاد الناصر رل من الراس وقال لا ان الرطوبة في اسفل الحلق تختل فتكون بلعما وفي اعلاه ترف  
فتكون بزا فاذلا يكون نجسا لعدم مجاورته بالخص ولين ملنا انه محذور لكنه ليس لا يندخله الخص  
وما شمل به فليل وهو عفو في غير السيلين والريح الزلق **قوله** ولو فادما الى اخره بيانه  
اذا فادما ثلاثا اما ان كان دما ملطما مجزوا وهو العلق او دما سائلا في الاول بعينه على الفم  
ما تفاق بين العلم الثلاثة لانه ليس بدم على الحقيقة واما هي سودا مختزلة وفي الثاني كذا عند  
محمد اعتبار اسائر انواع التي من الطاهر والما والمرة والصفرا وعند ما السائل بنفسه ينقض  
قل ادكيرا لان المدة ليست بموضع الدم فتكون من فحة فيها فيعتبر الخارج منها بالخارج من  
الفرجة الطاهرة والخارج من الخرج اذا تجاوز الى موضع لم ينفذ حكم التطهير بنقض الوضوء  
فكذلك الخارج من امدة اما اذا خرج بالزاني فيعتبر الغالب وان تساوا لا يجزى عليه الوضوء فاما  
ويجب استحسانا اخذنا بالاحتياط وما قبل ان السود احدي الطلوع الاربعة فتعد نظره عند لانها  
تعد من الاخلاط لاس الطلوع الاخرى ان الاطباء قالوا الاخلاط اربعة الدم والمرة السود والنفث  
الصفرا والسليم قطع الاول حار رطب والثاني بارد باس والثالث حار باس والرابع بارد رطب  
فيعلم ان لكل واحد من الاربعة طبعه لا ان ذاته طبع **قوله** الى ما لان من الانف اي الماكن وما  
يعني الذي **قوله** لم تعد هذا القيد مع ان الرواية مسطوره في  
الكتب عن اصحابنا ان الدم اذا نزل الى قصبة الانف ينقض الوضوء ولا حاجة الى ان ينزل الى  
مالا من الانف فاي فائدة في هذا القيد ان سوي التكرار بلا فائدة لان هذا الحكم قد علم في  
اول الفصل من قوله والدم والقبح اذا خرجا من البدن فيجوز الى موضع لم ينفذ حكم التطهير  
**قوله** باننا لا نعلق اصحابنا جمعا لان عند ذم لم ينقض الوضوء ما لم ينزل الدم الى  
مالا من الانف لعدم التجهيز قبل ذلك والله العاды **قوله** والنوم مضطجعا وشكيا  
او مستندا الى شيء ارادنا لانها وضع راسه على ركبته او على يده وبالا ستاد الى شيء استاده  
الى جدار او الى اسطوانة والكل ناقص للوضوء كذا اذا نام متوركا احد ركبته اما اذا نام  
متربعاً او متوركا على ركبته بالتي هي قديمة من جانب وبلمس اليه بالارض فلا ينقض الوضوء  
وروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا ينقض وضوء المستند لان مقعده مستقر فبا من  
احد وفي الصلوة ليس ناقص في كل حال فاما كان او راكعا او قاعدا او ساجدا في ظاهر الرواية  
وروي عن ابي يوسف في الاثلاث انه اذا نزل النوم في السجود بنقض وان غلبت عنه فلا ينقض وفي  
وفي نوم المريض اذا اضجع مضطجعا اختلاف المساج في النقص وعدمه اما النقص فظاهر واما  
عدمه فلان اضطجعه فام مقام قيام الصحيح وقال في خلاصة القباوي فان نام راكعا في السج  
او في المحل لا ينقض الوضوء الا اذا اضجع في المحل ولو نام على راس السود وهو جالس قد ادى الى  
رجليه كان حذما لان ذلك سبب استرخاء اعصابه **قوله** والنايب عادة كالمسحوق الذي انزل

شك في طهارته بعدما دخل في المستراح يومه بالوضوء **قوله** ينزل مسكة النقطة يعني ينزل  
الانكاس التماسك الذي في حال الانتباه **قوله** عيان السد سمع حوان سوال مقدر وهو ان  
يقول لاسم ان الاسترخاء سلع عابيه فلو كان كذلك لسقط على ما لم يسقط علم انه لم يبلغ عابيه فاحاط  
معه وقال ان السد سمع من ان سقط فلو لا ذلك لسقط **قوله** في اصلوه وعبرها معنى لا يفسد الوضوء  
الوضوء في هذه الحالات سواء كان في الصلاة او غيرها ويوطأ هرا والرواية لبيان الاحتياط وعبر عن  
انه ما يصح بوضوء غير الصلوة **قوله** ما الوضوء على من نام مضطجعا **قوله** فلان علما  
المعاني والبيان قالوا ان اغا الحصر التي في الحكم كما في قولك امارد مسطوق او مضطجعا في استرخاء في  
اما اسطوق ريد وهنالم بمضطجعا في التام المصطح قلت لانه لا يندخل الحصر وليس سائلا لكن قول الحصر  
حاصل معبروم انما ونوف الحكم في غير المضطجع سائلا منكى والمسند من ناله ان مضطجعا  
**قوله** عليه السلام فانه اذا نام مضطجعا استرخت مفاصله والاسترخاء حاصل بميل النكاح في صوره  
لا يصح اع حصل ايضا بميل النكاح في الاسترخاء فانه نعم الحكم بعموم العلم قال ابو داود في السنن  
حدثنا يحيى بن معاذ وهو د عفا بن ابي نسيه عن عبد السلام بن حوف وهذا القطع حديث يحيى عن ابي  
خالد الذي ان عن قنادة عن ابي ابي ابي عمار عن عمار بن عمار عن ابي ابي عمار عن ابي ابي عمار عن ابي ابي عمار  
كان يحد ويام وسختم يقوم فيصلي فلا يوضا فقلت له صلب ولم يوضا ويد من ولا انما الوضوء  
على من نام مضطجعا او عمار وهذا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله **قوله** فانه  
فالسنة لم يسع فائدة من ابي العالبة الاربعة احاديث ولم يذكر هذا منها فلما س روى عن عمار  
فامر به بحول على السماع على انه لو كان مرسلا لم يضر امره باله عمار **قوله** واحول بالرفع  
لا يحر لان المحذور مطلوب العقل لا مطلوب العقل **قوله** لانه فوق النوم اي لا رطل واحد  
من الاعمال المحذور فوق النوم مضطجعا بدليل نبيه التام بالثبته دورا من عليه والمحذور  
واسم من تلك الصفة ناقص للاسترخاء الكامل فكذلكها لاسد اكهما في العلم بل اولى كونهما فانه  
**قوله** في الاحوال كلها اي في هبة القيام والركوع والسجود والوقوف والجلوس والاعمال كلها  
وهو القياس في النوم اي الحدث قياس في النوم ايضا في جميع الاحوال الحصول الاستحوازا  
المفرد من الارض الا انما عرفنا النوم غير ناقص في هذه الاحوال بالحدث وهو قوله عليه السلام  
لا وضوء على من نام قائما او قاعدا الى اخره ويركنا القياس به **قوله** والاعمال فانه ملائمة عليه  
اي الاعمال فوق النوم فلا يقياس الاعمال على النوم وهذا جواب سوال مقدر وهو ان ناله حاور  
احد في النوم بانه ليس بموجب الحد في هذه الاحوال بالحدث قياس الاعمال عليه لاسد اكهما  
في العلم وبني الامر خاخي لا يكون الاعمال ناقضا ايضا فاجاب عنه وقال النبي اما ساهس على غيره  
اذا كان مسله والاعمال فوق النوم ملائمة فلا يقياس على ما نقول ان الحكم في النوم باب الخلاف القياس بالحدث  
فلا يثبت الحكم في غيره من خلاف القياس قياسا الا اذا كان في معناه من كل وجه **قوله** وهذا لم يكن  
حدا ايضا لقوله ليس بخارج **قوله** ويمثله بترك القياس اي بمنزلة هذا الحدث يعني غير الواحد  
بترك القياس لان الشبهة في نقل الحدث لا في اصله وفي القياس في اصله وايضا يجوز ان يكون  
حوا الواحد اصل للقياس دورا بعكس بان **قوله** الحدث مرسلا فلا ينفذ حكم  
ايما نجني ارساله في الواقع او ارساله باعتبار انك لا تعرف اسناده والثاني مسلم لكن حمل النقص  
لا يكون حجة على غيره **قوله** الاول غير مسلم لان ثبت اسناده لان المصنف رحمه الله يروي هذا  
الحديث عن مسعود بن زاذان عن الحسن بن محمد الحرابي رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه

د



عليه وسلم يعطى اذ اقبل امر فوقع في يده او ركنه فصيحك بعين النجوم حتى فرغته فليخرج عليه السلام على حال  
الامر صيحه احدثت وروى قتادة ايضا عن ابي العباس عن ابي موسى الاسدي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال حين وقع الامني فصيحك بحسن النجوم الاسود لحدثت وذكر هذا الحديث الشيخ الامام الحافظ ابو موسى  
ابن عيسى في كتابه الامالي مسند الامام محمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في باب النجوم الا ان لفظ  
احدثت في الامالي مر كان مع قوله بل بعد الوضوء والصلاة وليس سلطانا من رسل فهو حجة عندنا كما عند  
الحاكم في حقه في شرح الاموال **فان اول** روى ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال لا وضوء الا من صوف اذ وقع قوله انه لا وضوء في الحقيقة **فان** هذا الحديث  
ظاهره مردوك لا يخرج لان في اصوله واصلها في الوضوء وان لم يوجد الصوت والريح وكذا في الدم  
والريح اذ يخرج من الخرج اعتمادا على مذهب السامعي قال عمدة بحب الوضوء في مسند ابي بكر بن  
اسم النبوة ثم لا يخرج بل لم يدل هذا الحديث على ان الوضوء لما ذكرنا من الصور بل على انه لا يدل  
على ان الوضوء في الحقيقة انما هو على ما في هذا الحديث ورد في حق من صيحه في خروج الريح والحكم فيه  
كذلك اما غنى الريح او الصوت **قوله** والانه لا يرد في صلوة مطلقة فيفصر على هذا جواب  
عن قياس السامعي رحمه الله على صلوة احادته وسجدة البلاءه بجواب انصاف الفقهية بخلاف السامعي  
اذ انك خلاف انقياس ينص على ورود النص والمورد صلافة مطلقة كما في الاركان فلا يصح التمسك  
والفقهية وعمل الصلاة بغير معناه في الصلاة لا في الصلاة الحقة واسعة واسعة كونه حاكمه احاداه  
مع رب العزة **قوله** فيصنع الصلاة دون الوضوء وهذا خلاف التمسك فانه لا يبعد اصلا لا العمل  
ولا الضورة لما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه قال ما رايت رسول الله عليه السلام لا  
تسبح ولا في الصلاة **قوله** والانه يخرج من الدين فاصح الى اخره اعلم ان الدودة اذا خرجت من  
البدن او الفعل نقص و. من حرج من الحرج اخرج منه الحرف الذي في وسط الحرف لا في  
الخارج لغير حجه ومطلة قليل وهو ما في السلسل من حروف في عنيهما تاسه ما على الخارج سارج  
والدواخل والاساس من حيث انما يصلح حيا والقياس الريح احسنه قليل وهو عفو الخصال  
اختار خارج من غير السلسل وليس جوف في العسا لانه خارج من احدي السلسل خلاف الريح الخارجة من  
الفعل لا مجرد اختلاف لا في الا ان المصداق وهو التي صارت مسلماتها واحدا تنوعا استجابا  
لا حتى خروج الريح عن البدن لا على كلف قاله المصنف لان الجسم ما عليه وذلك قليل وفقد كقول  
هذا لا يكون حدا فلا يكون حشا لان المصنف يجوز له ان يطلق اسم الجسم على الفعل لما اراه عند  
محمد بن ابي حنيفة النعمان لا السريعة فيكون معناه حشد ذلك الجسم المخوي قليله حشد  
في السلسل دون غيره من مهم **قوله** والمراة بالداة الدودة اما سر الدابة بعد اذ كرها حمله ولم  
يدل ابتداء دودة يخرج لانه كره ان يخرج لفظ محذوم ثم سرها دفعا لتسبح البعض بالان الدابة وهي الفرس  
او الخمار كيف خرج من الدبر او سرها من الخرج وهذا لان الدابة في اصل اللغة اسم لكل ما في الارض  
ولا بعض الساجدين وحده عطف به اما سر الدابة بالدودة لما انه لو صار الذباب في الدبر وحل منه  
خرج لا بعض الوضوء واستخسه في قول والله لا ادري ايها الغلط من الاحرام الغلط او المخلط لان  
الدابة الدحل في الدبر اذ خرج عنه لا في عن قليل ملك والعليل في السلسل حشد بالامع **قوله**  
فان سره منعه والنعطة هي العرجة التي اسلاف وحان سرها وهي من قولهم انقط فلان اذا املا  
عصا في الخيبره تنقطع يد الرجل اذ ان وحدها من العمل فصار فيها كالماء والنفث نقطة ومنه  
**قوله** وهو سلة اخرج من غير السلسل اول كان انصفا اكره المسئلة وان كان فمهم هذا الحكم

في اول الفصل من مسئلة العدودي لتعرف بين اخرج والمخرج او ليعلم ان الما خارج من اخرج حكه  
حكم الدم اخرج منه لا الما ليكن مذكورا ثم وكان من الخارج ان جمع في وهم حقت الناس ان ليس بانص  
وان كان سائلا قوله وهذه الجملة بحسب اسادة التي قوله ما اوصد يد او غيره **قوله** لان الدم  
يصح فصر كذا انه كذا الى اخره اذا كانت النعطة اصلها ما وقد يكون من الاملا ما ثم المخرج  
اذا كان حال لا يخرج لو لم يصبر لايصل الوضوء على ما هو اخبار صاحب الهداية واحادته بعض  
مسائلا ايضا في كنهه قال في نية العبادي والحلاصة بعض وعصر مسائلا على هذا هو  
المخارج عندي لان الاحتياط فيه وان كان الرفق بالناس في الاول فجميعه من عدي ان اخرج  
لازم الاخراج فلا بد من ثم وجود اللازم من وجود المخلووم فيحصل الناقض خبيثا لا محالة  
وامهم **فصل** في غسل اليدين **قوله** في غسل اليدين اي يافته قوله عليه  
السلام وحسن من الفطرة قال الخطابي الفطرة من الفطر كالخليفة من الخلق في انما اسم الخليفة ثم  
جعلت اسما للخليفة القاطن له في الحق على الخصوص وعليه الحديث المشهور كل مولود يولد على  
الفطرة ثم جعلت اسما للملة الاسلام نفسها لا بما حاله من احوال صاحبه وعليه قوله عليه السلام  
فمن الاطفا من الفطرة قبل خمس منها في الراس الخرق والسواك والمضمضة والاستسقاء  
وقض الثائب وحسن في الجسد الحتان وحلق العانة ونسف الارط وقض الاطفا والاسمى لما  
**قوله** امر بالاطهر بضمها لان اصله ظهر فادعى الثاني الطاهر المخرج في حرف الوصل  
للتوصل بها الى النطق فصار اطهر او بعض من الاحبة له ولا درية بفواه امر بالاطهراد وما  
ذاك الاخر ما نه من العربية والمصنف يرى من عهدته وانما قال وهو يطهر جميع البدن لان  
كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى كما في الشفقت والشفقت **قوله** الا ان ما يتعدا اتصال الما  
اليه خارج اي عن فضيلة النفس وهذا جواب سوال مقدور وهو ان يقال لا في الاصل ان الامور بيطهر  
جميع البدن فلو كان كذلك لوجب غسل الجنين فاجاب عنه وقال ذلك حرج عما قد ادفعنا للحرج  
المدفوع شرعا لان فيه تحذرا لا تزيان من تكلف ذلك كلف بغيره كابس عمرو وابن عباس رضي الله  
عنهما خلاف انفضاضه والاستسقاء لانه لا يخرج منها فيجب غسلها بموجبه الاله وانما لم يحسب  
في الوضوء لان الاسلام يرد ثم بالاطهر بيل ورد بغسل الوجه ولا واجبه فيها اما قوله عليه السلام  
غسوا من الفطرة فاعلم انه كونهما مستبين في الوضوء ليل ما روى عن ابن عباس وجابر رضي الله  
عنهما عن النبي عليه السلام انه قال انما فطر الله الانسان في الفطرة فاعلم انه كونهما مستبين في الوضوء  
في سبه باساده ابو ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تحت كل  
شجرة جارية واعلموا الشعر واتقوا اللبث ولا تكلوا في داخل الفرس فوه وداخل الانفس  
وروى باساده ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال عليه السلام من ترك موضع شجرة من جنابة لم  
يغسلها فعملها كذا وكذا من انكاره على من ثم عاين راسي فلا ياتي له هذا اللبث ثلثا وكان  
يجز شجرة قال ابو بكر الرازي وكان ابو الحسن الكرخي عني عن ابي سعيد البرقي عن علي بن ابي طالب  
نقوله البثرة هي الخيلة التي في اللحم الاذي **قوله** ويترك الخباسة قال الامام محمد بن الحسن  
في شرحه الصحيح ان يقال الخباسة بالميم لان الالف واللام اما الخبث واما اللبث والخبث  
منع بدلالة ان كانت وكذا الخبث لان الخبث واقع على الادنى مع احمال الكل والادنى غير مراد



والكل حال هذا خلاصة ما قاله فاقول الشكر انما يتبعين اذا كان الاعتماد ثانيا في التعريف كما قال  
وعز لا سلم لجواز ان يكون اللام لعربي اما هبة كما ساء في اول الكتاب قوله ثم يومنا وضوه  
بصلاته اي صل وضوه للصلاة واما قال هذا كذا يومهم انه يريد غسل اليدين الى الرسغين لانه  
مستبر وضوا كما ورد في حديث في غسل اليدين لاجل الطعام قال عليه السلام الوضوء قبل الطعام ينقي الفم  
وقد اشار الى اسم مع راسه لا كما روي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يمسح وقوله بنوضا  
بالص غطفا على ان سدا وروي ابو داود في مسنده ما ساد به الى عايشه رضي الله عنها انها قالت  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا وضوه للصلاة ثم يمسح على راسه ثلاث مرات وحديث البخاري  
ما ساد به الى ربيعة بن ميمونة روي النبي صلى الله عليه وسلم قال يتوضا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وضوه للصلاة ثم يمسح على راسه وما ساد به من الاذي ثم انا ضربه الما ثم على رجليه  
تصلي هذه سنة من احكامه والمسح المجمع **قوله** اذا كان على لوج لا يوخز وكذا اذا كان على  
مجر ومخوة **قوله** وسد ابار الله النجاسة اي قبل الوضوء الغسل فاذا ذكره لبيان الغسل والالا  
فيه كوار **قوله** وليس على المرأة ان تنفض ضفاريها اي دوايبها بي جمع صغيرة بمعنى الذوائف ولا  
يقال بالغا واحمر ربها لمواة عن الرجل لو حوب نقص صغيرة ويخصص التي في الروايات بدل على  
نفي ما عداه بالاعاى خلاف النصوص فان في الابدل على نفي ما عداه عند ما واما ذكر المرأة وان كانت  
حالة النساء بعضهن السرا كما عرف في قوله تعالى ان المسكين والمسكيات الاية لان المسكينة من حواصن النساء  
قال الفقهاء ان جوفها ان كانت المرأة منقوصة الذوات يجب افعالها الما الزا وهذا حرم عندى لعدم  
الخرج وقيل لا يجب النفس بالزناك والعلويين للاسداك في الخرج مع النساء منه نظر **قوله** وليس  
عليها بلذوائرها هو الصحيح احتراز عما قبل يجب السد والعصر تلا ما واما قال هو الصحيح لان في كل الصبغ  
حروحا وهو من نوع شرعا فالواجب على المرأة غسل الخرج الخارج في الفصل لعدم الخرج وايضا لما  
الى السرة في الذكر والاشي فوص **قوله** الى اسماها اي الى ما عرفت جميع نفي تفولا غدت كذا في  
كتابي في طيه **قوله** والمعاني الموجبة للفصل اي العمل الموجبة فاحسرا لقط المعاني لما قلنا  
من قبل قال بعض الشارحين هذه معان موجبة للحجابه لا للفصل على المذهب الصحيح من علمها  
رحمهم الله واما سفسه فكيف توجه افول لاسك ان معنى قوله المعاني الموجبة للفصل ان الفصل  
يجب بهذه المعاني على طريق البدل على معنى انما في معنى من هذه المعاني اذا وجد يجب به الفصل  
فاذا جمع العلم والمعلول بلا نقص ولا رفع والذي له الساج اما بوجه اذا كانت هذه المعاني  
موجبه لوجود الفصل لوجوبه ولم يقيد المصنف بالوجود حتى يورد عليه مثل ما قاله الما شارح  
وقيل سب وجوب الفصل اراده ما لا يعمل تحله سب احكامه منقولا عن مسوط شيخ الاسلام  
ومنه نظر عندى لان السب ما سوف وجوده على وجود السب والاراده وحديث اولم توجد  
يجب الفصل اذا وجد احد المعاني المذكورة فكيف يكون الاراده ساسو فوا وجوب الفصل  
عليه وقيل السب الحايه ومنه نظرا بعد لوجوب الفصل في احصى والناس وهذا لانه لا يقال  
اذا حاضت المرأة او نفست احب فانول اناس وجوب الفصل احكامه او ما الى معناها وقول  
في معناها لبيان اول الخيض والناس لانها في معاهما حيث عدم جواز من المصحف وقراءة القرآن  
واذا الصلاة وهذا لان الاضاهه اما ربه السبه وقد وجدت حب يقال غسل الجنابة وغسل  
احيض وغسل الناس **قوله** انزال المني على وجه الدفوق والتهرة قال بعض الشارحين هذا  
مستقيم على قول ابي يوسف لا يشرط الدفق والتهرة حالة الخرج ولا ينضم على قولها لان التهرة

حال الاتصال لانه عند ما هذا مع ما قاله ما قول ليس كذلك بل هذا مستقيم على قوله انما ياتى  
على هذه الصفة اذا وجد حب الفصل عند المخرج ولا يرد ما قاله من وجوب الفصل عند ما خرج المني  
عن شهوة عند الاتصال لا عند الخرج لان احكامها ان يكون معلولا لا معلولا ومن دفع المني عن  
قوله لهما قوله حاله النوم والنقطة لانها لا خروج المني من السبب بوجوب الاعمال وان لم يكن  
فكيف شرط المصنف الشهوة لاننا نقول كان القياس ان لا يجب للمني استحيوا او حوا لا اها  
خروجه بالاختلام **قوله** كيف ما كان مثل ان يسقط من الحيط او عمل عملا عملا او صر  
على ظهره او يصيبه هذه فتخرج المني بدولا اخباره **قوله** الما من ان معناه الاعمال من لا حال  
**قوله** والحديث بخول على الخرج عن شهوة اراد باحدث قوله عليه السلام الما من الما والخروج خرج  
المني واما حمل هكذا لان العام اذا لم يكن اجزاه على الغيوم براد احصى اعصوم لعمه وهما مسميه  
اخراره على العموم لانه لا يجب الفصل بانزال المني والودي والبول بالاجماع والارادته شهوة مراد  
بالاجماع فلا يكون غيره وهو انزال المني من شهوة مراد الما قلنا **قوله** انفعاله من مكانه على وجه  
التهرة اي انفصال المني عن مكانه اي وهو الصلب على وجه التهرة هو المختبر عند سبب ولا يشرط  
التهرة هو المختبر عند سبب ولا يشرط التهرة حالة الخرج ويجب الفصل اذا وجد في الشهوة حاله  
الاتصال سواء وجد في حالة الخرج او لم توجد **قوله** ومنه اي يوسف رحمه الله ظهوره يعني  
ان المختبر في وجوب الفصل عند ابي يوسف خروج المني على وجه التهرة اعتبارا بالخروج لا اعتبارا  
وجه الاعتبار ان الفصل لا يجب الا بها فاذا وجد الاتصال ولم يوجد الخرج لا يجب بالاجماع والتهرة  
حالة الاتصال شرط بالاتفاق فيجب ان يشرط حالة الخرج ايضا لان وجوب الفصل يتعلق بها **قوله**  
ولها انه متى وجب من وجه فالاحياط في الاجاب بانه ان الفصل يتعلق وجوبه بالاتصال والخرج  
جمعا لانه اذا لم يخرج لا يجب لا يجب الفصل بمجرد الاتصال فاذا نظرنا الى دفع التهرة حالة الاتصال  
يجب الفصل واذا نظرنا الى عدم التهرة حالة الخرج لا يجب فاذا كان وجه الفصل من وجه دون وجه  
فاحسب في الاجاب ولم يشرط التهرة حالة الخرج وهذا معنى قوله متى وجب من وجه فالاحياط  
في الاجاب قال بعض الشارحين الخرج على وجه التهرة قد وجد وانما عدم الدفق لا يغير فاعا راجد  
نعم الاعمال وانما راعا عدم لا يجب فتخرج جانب الوجود احتياطا قول هذا الشيخ من المخرج كما  
من الخوف لان كلام المصنف انما سبق لسان ان التهرة لا يشرط حاله الخرج عند ما وعند  
ابي يوسف فشرط وبيان الخليل من الطوائف لاجل هذا فان لا معنى لقول الخارج الخرج  
على وجه التهرة قد وجد ولما قال العلماء في كتبهم ونسخ الاحلاف نظروا في الحمل اذا قصد  
واس ذكره وسكت شهوته فتخرج المني وفي المختل قبل النوم او البول اذا خرجت بقبلة المني  
بعد سكون شهوته فحينئذ يجب الفصل في الفورين وعنده لا وقبل قول ابي يوسف هو  
التناسر وقولها الاستحسان للاحتياط في امور العبادة وبأخذ الما لم يقول ابي يوسف اذا حاف  
من المنة **قوله** والثنا الثاني من غير انزال واخا من وضع الفم من الذكر والانثى  
ومن عبادة العرب احبا ما يروى الحفاف في كتاب ادب القاضي في ما من قال لا يجوز  
شهادة الاكلف باسناده الى شهاب بن اويس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الختان  
للرجال منه وللنساء مكرمة وقيد بقوله من غير انزال احتراز عن قول الانصار فانه روي  
ان عمر رضي الله عنه بلغه ان زيد بن ناس رضي الله عنه كان نفي ان الفصل لا يجب من غير انزال  
فدعاه فقال له من اين لك هذا فقال سمعت عمر بن الخطاب يقولون كما نقول على عهد رسول



اسم على الله عليه وسلم ما من الما فنعلمهم عن رضى الله عندهم ما لم يوافقوا ذلك فانفذ الى رضى  
الله عليه السلام فسلم من ذلك فذكر ان رضى الله عليه فعل الالصال وهذا اسمى سمعه رسول الله  
عليه وسلم فسلم منه من احكم ام لا والاولا قال فلا اذا تم قال لم يردى ناس باعد وبه من عدد  
الى هذا لا وجعلك صريحا قال ابو عيسى الترمذى فوجاهه باسناد الى ابن كعب قال انما كانا  
من اما رخصه فاول الاسلام ثم نهي عنها وروى ايضا باسناد الى عيسى رضى الله عنها قال قال  
المصطفى عليه السلام اذا جاوز الحثان الحثان وحبه الغسل قال ابو عيسى حديثه حاشيته حسن صحيح  
وقال ابو داود في السنن باسناد الى ابن هريرة عن النبي عليه السلام قال اذا غدت بين سجدتي  
الاربع والحق الحثان بالغسل فوجدت الغسل **قوله** عليه السلام وغاب الحشفة فيه في  
لقول الساطع فانه قال بوجوب الغسل بخاذلي الفرخين وعند ما لا يجب الغسل بمجرد التلاقي من  
غير انوارى ولكن بحسب الوضوء عند ما لا يمسره الحاجة خلافا لمحمد والحشفة ما فوق الحثان من  
راس الذكر **قوله** وقد يخفى عليه لعنه هذا جواب سؤال مؤيد وهو ان يقال سلم ان نفس المني  
تنصب عن بصره ولكن لا سلم الحما علم الرجل بخروج المني والسب الظاهر انما عام مقام المسب اذا  
كان المسب خفيا ولا خفاها فاحاط به وقال قد يخفى خروج المني على الرجل لعنه الله او لم يفرط الضيق  
مقام السب الظاهر وهو الاتفاقي وهو الحق وهو الاثر في غلق الغسل بالانفاد وحدا لارال  
اولم يوجد وانما احاط به مستعار لا بلاح بطريق اطلاق اسم السب على السب بدليل قوله عليه السلام  
وغاب الحشفة **قوله** كمال السببه وهو اللين والحرارة وضيق المحل وقيل بحاذة الاسود فحده  
صلوه الرجل لانه غطر الشهوة بالنال واليه اشار محمد رضى الله عنه لا يحل لنا الاحتياق ان يهرق شهوة  
كشبه النساء وفي ظاهره رايه لا يفسد لان فساد الصلوة بخاذلة المراه بخلاف العباس فلا يفسد  
عليه غيره **قوله** احتياطا لان الطهارة يعتبر فيها الاحتياط قال في الاسلام التردوي في شرح  
الرماد ان من اتى امرائه او امته في غير ما ناهى الله عن ذلك كان محرما عليه لان من الناس من يسهل  
ما قبل انفران وانصهوا على ان الغسل يجب على الفاعل والمفعول به ان كان من اهل وجوب الغسل  
وجلا كان او امراه بغسل الا ببلح من غير انزال اما عند ما فانه مثل الثراء وعند ابي حنيفة الاغتسال  
فمن الا ببلح انما يجب في الغسل لانه مسترها على كمالها فالتطهارة عند امضا الشهوة قد شته  
نزول اما فانهم الا ببلح مقام الانزال ولا خلاف في الشهوة ههنا فصار سببا للاشياء مثل الوطء  
في الغسل فوجب الاحتياط ولما اعتبر الا ببلح دون الانزال استوى الفاعل والمفعول فيه الانزى  
اعلم رضى الله عنه قال في سبله الا كماله بوجوب الرجم ولا توجبون ما عايننا من اجماع اصحابنا  
على ان لا حد في انزال البهيمة وروى ذلك في الكافي عن بن عباس وذلك انه ناقض لا يميل اليه الا  
السببه الذي ناهى شفعه فكان كالاسماء لكف واجمعوا الله لا يجب الغسل بنفس الا ببلح  
لما فكنا انه في حكم الشهوة ناقض غير معروف فلا يصلح سببا للاشياء فلا يقوم مقام الانزال  
الانزى انه لا حريم له خلاف الذي يرمى من بني ادم **قوله** خلاف البهيمة وما دون الفرج يتعلق  
بقوله مقام معامه اي مقام سبب الانزال مقام الانزال في البسطن في الادب بخلاف  
البهيمة حيث لا يجب الغسل بمجرد الا ببلح بل هو خلاف ما دون الفرج وهو التخذ  
والسبب حيث لا يجب الغسل لنفسه في السببه اذ لم يزل **قوله** والحصى قبل المراه  
منه اخروج من حصى لان الحصى مادام ما قبل لا يجب الغسل لعدم الغاية اقول لا حاجة  
الى هذا التكلف لانا انما ننسب من قبل ان نفس الحصى سبب للغسل بدليل الاضافة فلا حاجة

اذن الى قوله المراه منه اخروج وهل يضاد الغسل اليه ان يقال غسل الخروج من الحصى حتى يستط  
المختلف اما قوله لا فائدة في وجوب الغسل ولا سلم بل فيه فائدة حب يظهر اسرار الوجوب  
عند وجود الشرط وهو الطهر عن الحصى وفي غاية العجب قول حافظ الدين القسبي في فائدة  
حيث اراد بالحصى انقطاعه وعلى بقوله لانه يلزمه اقول الملازمة اقتضا الملزوم اللازم  
او امتناعه وان اللازم والحصى بوجده لا يوجد الانقطاع زمان وجوده ويوجد الانقطاع  
ولا يوجد الحصى ثم هو اما ان يقول يرجع الصبر في قوله لانه الى الحصى اذ الى الانقطاع وعلى  
التقديرين لا يلزمه لعدم امتناع الملزوم بدونه لا يلزمه والعجب من هذا قوله في المستصفى  
نار المني سببه المراه منه اخروج من الحصى لان الخروج منه مستلزم للحصى اقول هذا والله  
من عجائب الدنيا لانه اذا كان الخروج ملزوما والحصى لازما يلزم ان يوجد الحصى حين وجود الخرج  
لا سيما ان الخصال كالا لزم عن الملزوم ووجود الحصى حين وجوده محال فلهذا **قوله** لقوله  
تعالى حتى يطهرنك بالشئ الذي يغسلن وجهه الاستدلال بالاه ان الله تعالى منع الخروج من  
الوطء قبل الاغتسال وقد علمنا ان الوطء يضرب واقع في ملكه بقوله تعالى فأتوا حريمكم فلكان  
الاغتسال مساحا او مستحبا لم يمنع الاغتسال من حقه فعلم ان الاغتسال واجب واما النفاس فلما  
وجب الاغتسال فيه بدليل الاجماع **قوله** ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امرائه ما  
نصر على السببه اي نص البودوي عليها قال بعض المشايخ بالاستحباب بدله على ذلك قول محمد بن  
عسل الجملة حسن وقيل الغسل احد عشر نوعا خمسة في بضع الغسل من الماء الحامس ومن  
انزال المني والاحتلام والغسل والنفاس واربعة سنة غسل يوم الجمعة ويوم عرفة وعند  
الاحكام والعدين وواحد واجب وهو غسل الميت وقيل في سنة مؤكدة وواحد مستحب  
وهو غسل الكافر اذا سلم هذا اذا لم يكن خيافا ان اجب ثم سلم اختلف المشايخ فيه وفي الحشفة  
جعل غسل المحنوك عند الاثابة وغسل الصبي عند البلوغ من قبل المسب لكن ينبغي ان يكون  
هذا اذا كان البلوغ بالنسب **قوله** فيها ونعت اي هذه الغفلة او الغفلة بالاصل  
وملك الغفلة هي الوضوء نعت اي ونعت الغفلة في قال الاصمعي حيث سلم عنه اطمه برمد  
في السنة اخذوا ضرر ذلك في سنن ابي داود وجامع الترمذى والنسائي عن سمرة بن جندب  
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نوما يوم الجمعة فيها ونعت ومن  
اغسل فاعسل افضل **قوله** وهذا يحمل ما رواه اي هذا الحديث الذي روياه محمد  
الحديث الذي رواه مالك على الاستحباب توفيقا بينهما لان الامر بحمل النذر والاستحباب  
او عمل على الشئ لئلا يلزم المعاضة بين الفطري والظني ومما اياه الوضوء وما رواه مالك  
وهو حديث الواحد او تقول قد حدث ابو جعفر الطحاوي في شرح الانار باسناد الى عكرمة  
قال سئل بن عباس عن الغسل يوم الجمعة اذا جبه هو قال لا ولكنه طهر ووجدت في الغسل  
فمن ومن لم يغسل فليس عليه بواجب وساحتر كم كيف يدان الناس بمحمد بن بلسون  
الصوف ويعملون على طهورتهم وكان مسجدهم ضيقا سفوف السقف اما هو عكرمة فيخرج  
رسول الله عليه السلام في يوم حار وقد عرف الناس في تلك الصوف حتى نار نارياح حتى  
اذى بعضهم بعد عشاء فوجد النبي صلى الله عليه وسلم تلك الرياح فقال ايها الناس اذكروا هذا  
اليوم فاعلموا او لم يمس احدكم مثل ما حدث من دهنه وطيته قال بن عباس ثم جاءه الخبر  
ونفسوا غيرة الصوف وكفوا العمل وسمع مجملهم فعلم بذلك ان الغسل ليس بواجب لان الامر















من تطهير الاضحية لانه يجوز على ما روي محمد بن عيسى عن ابي حنيفة ان الماشي المستعمل طاهر غير مطهر  
لان ازالة النجاسة الحقيقية ما يحتاج بجواز عند ابي حنيفة رضي الله عنه فالقول الاسلام في  
شرح اجماع الصور والاصل في ذلك ان محمدا روي في عامة كتبه عن اصحابه جميعا ان الماشي  
المستعمل طاهر غير مطهر هو قوله وهو الماشي عندنا وقال زفر هو طاهر مطهر لانه انما  
عسل به عن طاهره فنجس كما كان وكذا قال السافعي في غير الحديث وقال في الحديث مثل قول محمد  
وروي ابو يوسف واحسن عن ابي حنيفة انه نجس لكن رواية ابو يوسف ان نجاسته حنيفة  
مقدرة بالكثر العاجز وهو قوله ورواية الحسن انها غلبة كالقول الى هذا لفظ خسر  
الاسلام **قوله** كالقطع فيه ساج لان النجاسة تقول من الفعل للارام والنجاسة منه  
تقول من الفعل المتعدي الا ان المبالغة في الطهارة بان يظهر اثرها في العرف فصار محتمل  
المطهر وقد مر حنيفة في مسألة النجاسة **قوله** وهو احد قول السافعي وقوله الاخر قول  
محمد وهو انه طاهر غير مطهر قال في وجوب تم المسح في الحديث طاهر غير مطهر وعلى القول  
الجديد وعند مالك طهر **قوله** عملا بالسبب بانه ان الماشي المستعمل له شبهان شبه  
الطهارة وشبه النجاسة فبالسبب الاول يكون طاهرا مطهرا وباعتبار شبه الثاني  
لا يكون طاهرا اصلا اما شبه الاول فلان الماشي طاهر لا في عضو طاهر ولا في اثاره لان  
النجاسة ببعضها ان يكون الماشي على ما كان طاهرا مطهرا او اما شبه الثاني فلان هذا الماشي  
ازيل به النجاسة الحكة فتنصفي هذا المعنى ان يكون الماشي كالماء اذا ازيل به النجاسة الحقيقية  
احتمل فصار طاهرا عملا بالشبه الاول وصار غير مطهر عملا بالشبه الثاني بخلاف اذا  
كان المتوضي طاهرا حيا لا تنفي الطهارة لكون الشبه الثاني في مفقودا فاقم **قوله**  
كل الصدقة يعني ان الركعة في صفة اقامة الغزاة تقرب صفها فصار حراما على بني هاشم  
وكذا الماشي المستعمل لما اقيم به فترى تعين عن صفته الاصلية فلم يبق في معنى المتوضي من  
المال لا تنافي الاطلاق فلم يكن مطهرا فلا يلزم من استفا الطهارة استفا الطهارة  
فتفت الطهارة على ما كانت قال السافعي في شرح اجماع الصغير ويحصر القدوري ان قول  
محمد هو الاصح وهو الماشي لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضا بادره صاحبه الى وضوء  
لمسحوا به وجعلهم فلو كان محتمل لم ينعهم كما مع اما طهارة الحمام عن شرب منه **قوله** لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم الى اخره قال ابو داود في السنن ما ساءده  
الى ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يعرض فيه  
من احببه وجه المسك به ان النبي صلى الله عليه وسلم سوي بين النجاسة الحقيقية والنجاسة  
حب نبيهما جميعا فدل على ان الماشي سوا وان هذا الماشي اذا ازال به احد الماشي من  
الصلاة وهو النجس الحكي فنجس بالنجاس الى ما زاله المانع الاخر من الصلاة وهو النجس  
الحقيقي **قوله** ثم روي عنه الحسن عن ابي حنيفة نجاسته عليه اعنا بالمشي في النجاسة  
وفي رواية ابي يوسف عنه وهو قوله حنيفة فكان الاخلاق والضمير في منه راجع الى  
ابن حنيفة وفي قوله الى ابي يوسف قال ابو بكر الرازي في شرحه لم ينعصر النجس ابي قال محمد بن  
الحسن الماشي طاهر ولا يفسد الوضوء حصوله فيه وان كان كثيرا فاحشا وروي نحو  
ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف ان الماشي  
المستعمل نجس وروي هشام عن ابي يوسف انه لا يفسد الوضوء حتى يكون كثيرا فاحشا

والصحيح من قوله انه طاهر وكذا قال يقول سبحانه والنجس الذي الى هذا لفظ ابي بكر الرازي قوله  
والما المستعمل هو ما ازيل به حدث الماخز اعلم ان الماشي اذا بصر مستملا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
باحدا الامر ان ازالة الحدث او اقامة الغزاة وعند محمد بالثاني لا يغير عند زفر والثاني في الاول  
لا يغير حتى ان من توضا للصلاة الكسوة او صلاة الحارة او دخول المسجد او من المصحف او من  
القرآن يصير الماشي مستملا بخلاف لوجود الامر ولو اغتسل او توضا حب او حدث للمقلم او  
للغير يصير مستملا عند ابي حنيفة وابي يوسف لوجود احدا الامر وعند محمد لا لعدم الغزاة  
ولو توضا وهو طاهر للصلاة او للقرأة او من المصحف او للدخول في المسجد يصير الماشي مستملا  
عند عليما الثلاثة لوجود التقرب وعلى قول زفر والسافعي لا يصير مستملا لعدم ازالة الحدث  
وعلى هذا سبيل البيهقي على ما روي عن ابي حنيفة او غلط وهو مشهور **قوله** وانما تزل بالقرية  
ابي وان نجاسة الذنوب تزل بالارادة القرية قبل ان يكون ارادة القرية بغيره **قوله** الصحيح  
انه كما رايه القصور ما روي مستملا هذا خلاف ما ذكره في الاسلام القدوري وغيره في شرح ابي  
الصغير حيث شرطوا الاجماع في مكان بعد الحرام وما احتاره صاحب الهداية حرج عظيم على  
المسلمين **قوله** ولا ضرورة بعده اي بعد انفصال الماشي عن العضو فلا يلزم لانه يكون التوضي  
اذا انشئت عليه الماشي المستعمل **قوله** وهو شرط عنده اي ان النجاسة شرط عند ابي يوسف لا ساطع  
الغرض لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم يبول الماشي الذي بال في المسجد **قوله** نجاسة الرجل  
نجاسة الماشي قبل الصحيح انه نجس نجاسة الجنابة لانه باول الملاقاة صار الماشي مستملا والما  
المستعمل لا يزيل الحدث فكيف يكون نجاسة الرجل بعد ذلك نجاسة الماشي المستعمل كونه طهرا لا يزيل  
الملاقاة كيف يصير مستملا واحدا الامر لم يوجد وهو شرط عند ابي حنيفة لكون الماشي مستملا ولو  
قبل باول الملاقاة صار الماشي نجسا لكان اولى بالنجس لا يزيل الطهارة في الرجل عن نجاسته **قوله**  
وهو اوفق الروايات عنه اي عن ابي حنيفة رضي الله عنه واراى يكونه اوفق كونه اكثر موافقة لموضع  
الشريعة النبوية المحمدية كونه ارفع واسهل للمسلمين بانه ان الرجل على رواية عنه عن الجارية لا يبول  
ولا يجلي على رواية عنه عن الماشي المستعمل فيقرأ ولا يبيع على رواية عنه طاهر يقرأ ويبيع فيكون اوفق  
وارفق كما في **قوله** وكل ما جاب ويغ فقد طهر الى اخره لا يقال اذا طهر الرجل بالديار جاز الصلاة  
عليه والوضوء منه لا محالة لكونه طاهرا اى فائدة في الذكر لا ينفرد اما بغير جواز الصلاة والوضوء  
بالترام لا بالمطافعة والمطافعة هي الاصل في الدلائل فصرح لهذا واما ما روي جاز الصلاة فيه  
اي في ذلك الاصاب المديوع لانه وقع طرف مكان محدود لفعل الصلاة قال الاجل الخزي والادبي  
واما قدم الخزي والادبي في الذكر لان الموضع موضع عدم الطهارة فكان ناحدا لانس اول المقام  
فانهم وروي المصنف عن ابي يوسف اخذ الخبر بطهر بالديار ذكره القدوري في القريب **قوله**  
وهو مجموع حجة على ما في هذا الحديث بكونه عامما جلد الجنب وغيره حجة على ما في قوله ان  
جلد الجنب لا يطهر بالديار الا انه يجوز استعماله عنده في الجاهل دون المانع كما اذا جعل جرابا  
للمسح دون النجس والنجس والخل وانما قلنا عام لان النكرة اذا وصف بصفة عامة سمى  
كاما في الاكل كوفيا والديار عام فمع كل اصاب الاما استثنى بالاجماع وقد روي مسلم في صحيحه  
باسنده الى بن عباس قال يصدق على صلاة الميمونة بناء فريها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
هلا احدثتم اهابا قد يغتموه فانتم بغيره فقالوا اهابميه فقال اما حرم الظهار وقال محمد بن الحسن  
في موطاه احتبنا طاهرا قال حدثنا زيد بن اسلم عن ابن عباس وعلة المصوي عن عبد الله بن عباس ان







لا ثم ان زوال الحيوه ليس بوجودي فيه لزوال الحياه وجوده ام لان قلت نعم فيكون زوال الحيوه  
وجوده وان قلت لا فيكون زوال الحيوه حيوه وهو محال لان عدم زوال الحياه عبارة عن الحيوه  
**فصل** في البرهانه في هذا الفصل بان تقدم طاهره لان المصنف ذكرها  
انواع المياه التي تجذبها الرضوخ ومن جعلها ما البرهه وكان له الاستدلال بمياه المياه من حيث جواز الرضوخ  
به لكن له افتراق من حيث اختصاصه بتطهيره بعد نجاسته بفتح مخصوص فذكره عقب الفصل المتقدم  
لهذا **قوله** برح قال السارحون اي برحنا لير اطلاقا لاسم المحل على اعاله ولو لان مع النجاسه  
لا يتم الجواب اقول هذا المكلف ناشئ عن عدم البصر لان قوله تزحت ليس بجواب واحد بل الجواب هو  
وما بعده من قوله وكان برح ما بهرنا الما طاهره لان قوله كان دغص على قوله برح اي برح النجاسه  
وكان الى اخره فيكون معني ما قالوا من التاويل بعد مكلف بعينه هو ما قاله المصنف فترها لانهم قالوا  
تزحت اي المبر اي ما بهرنا النجاسه والماد في قوله وكان نوح ما بهرنا من الماء ابدانا احسن قوله من  
قال في حقهم راي الامر يقضي الى اخره فصار اخره **قوله** باجماع السلف اراد بالسلف الصحابه والتابعين  
رضي الله عنهم فمددوا في برح على رضي الله عنهم في العباره تقع في البرهه يبرح ما وها وهذا المحمول على الاستيعاب وروى  
عنه يفتح منهاه لادع عن النبي والنفسي عشرون دلو او هي اي معبد الخذري في الدجاجة يفتح منهاه اربعون  
دلو او امرس عساس برح جمع الماخر ما روي في يبر زمره كان ذلك في خلافة من الزبير ما بعد الاجماع  
نظير المبر بالبرح ولا يفتح الى مراد الاجماع وبعض الناقضه منع على اصحابنا وقال ان الدلو التي تظهر  
المبر ولو كسر برح الما النجس من الطاهر وهذا باطل لكونه تسعا على الصحابه والتابعين في اخفيعه لما انهم  
اجمعوا على طهره البر بالبرح ثم يقول انهم ذهبوا الى العباره اذا كانت في البرهه التي ما وها فليكن ولم يخبر  
الماء ما وها فان تزحت منهاه لو انقضت ما وها وانقارها في الماء في الدلو طاهره ما في البرهه النجس وما على ظاهر  
الدلو عس ولو كانت الداره في الدلو كان ما فيها ما وها في البرهه طاهره او طاهره لو طاهره انما للدلو الكسبه  
الساخيه كبر طهره طاهره ما وها من ما طهره بعكس اخرى وكبر طهره البرهه ناره ونجسها اخرى وكبر  
روى الجواب بجباستها على المشفقين عليها **قوله** وروى القياس وكان القياس احدثين اما ان لا يظهر  
اصلا هو الخروى عن خبر لاذ الطين النجس سقى في البرهه بعد نوح الما وركه الاحجار واما ان لا نجس  
اصلا لان النجس يدفع الما النجس الى وجه الماء والنجس اخذ ما يودي عن مجده هذا ما لا جامع والى وراي  
ابي يوسف ان المبر كما لما الجاري وانها لا تنجس ثم قلنا ما علمنا ان توجب نوح بعضها ولا تخالف الاجماع  
**قوله** حاجره اي ما بهرنا دموع النجاسه **قوله** لا ضروره في الكثير ثم اعلم انه لم يذكر حد القائل  
بين القليل والكثير في ظاهره وايه وعن ابي حنبله هو ما يستكره الناطر وما يستعد منه هو قليل وعن مجله  
ما غطي ربع وجه الما ومثل ما غطي جمع وجه الما وعن مجله بن سلمه ما لا يعلو الكلدون بعرة او بعري  
وعن بعضه الثلاث كندر ولا فصل في ظاهره الروايه بين الرطب واليابس والصحيح والمكسر لو حود  
الضروره في راحله ولان الضروره في المكسر اند في روايه النوادر ان الرطب نجس ومثل كروني  
الحمار والخل والفسر واحنا الصبر ان كان في موضع يخفق الضروره فيها كما في المعروف الجواب سوا  
والا فليح نجس الرطب والمكسر واختلف المسامع في البرهه ايضا ان الكاس في المصرو والصحيح عدم الفرق  
لسرور الضروره في الحمله **قوله** وهو سرج اللبن لما في الضروره لان الغنم يحسب حلبا بلا  
يجزئ هذا اذا رتب على الفور ولم يبق لونها على اللبن **قوله** انه كالبرهه اي ان الانا كالبرهه يعني  
لا ينقض الا بهذا التردد كالبرهه **قوله** مع دور ود الامر ينظيرها وهو قوله تعالى ارطروا  
من قوله واسما لانه لا يلى من جواب عن قوله السا في انه اسما الى قضاء فقال نعم اسما الى

فانه لكن لا الى تحت فلا يكون نجسا لان النجس هو السجبل الى النك وفساد فاشه الحاة لان فساد الفساد  
ايضا لكن لا الى من راحة ولهذا لم تكن نجسة قوله لمصلحة السلام امر العوسم وهو ما روي ان  
قوام من عرسه انوا المدينة فوضوا واسحب بطونهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بسر الجول  
ملوكا عن الحامرية واصله ما روي البخاري في الصحيح باساده الى اس ومن الله عنه قال قدم اناس من  
عكل او عرسية فاجتروا المدينة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم بفتح وان يترجوا من ابوالها والباها  
فاطلقوا فلما صحو اقبلوا راعي النبي عليه السلام واساؤا النعم لما اخبر في اول النهار ففتح في اناسهم فلما  
اربع النهار حتى بهم فامر بقطع ايديهم وارجلهم وسمرت اعينهم فالعوا في اخوة يسعدون فلا يسهول قال  
الخطابي في شرح الصحيح قال من سجد من ان ذاك قبله ثم المظلة وعربية قبله منته به يتصور عرسية  
واد يعرفات **قوله** كما نوله عليه السلام استبرهوا من البول وجه المسك وان البول ليس كل بول  
بعمومه وقد الحق النبي صلى الله عليه وسلم وعبد عبد في القبر ترك استبراء البول من غير فصل قد  
يلج ان بول ما بول لحم نجس لان الحلال لا يلحق بما اثرته الوعد ولا ان بول ما بول كل لحم مسجل الى  
ناتق وفساد وهو حقيقة النجس فيكون نجسا **قوله** وما روي ما روي انه عرف شفايم منه وجا اي  
تاويل الحديث الذي رواه محمد بن النبي عليه السلام عرف شفا العرسية في بول لائل وحامكوز ذلك حكم  
بصل الضرورة وبني نوح المخطوبات اما نحن فلا نجس بالثما فلا نقول عوار الله اوي به لائل لولم الامر  
عن الحرمة الثابتة بالحديث والعباس او نقول كان ذلك في اول الاسلام ثم نسخ بعد ان ترك الحدود الا  
رعا ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع ايديهم وارجلهم وسك اعينهم اي فعاها عبيده بمجاه حين ارادوا واسا  
الائل وليس جزا المرند الا القتل فعلم ان اباحة البول انشئ كالملحة **قوله** للمعدة اي اعصه القرس  
**قوله** وان مات فيا فاره الى اخوه اعلم ان الحيوان الواقع في البول لا يحل اما ان كان غنى العين ام لا من  
الاول ينتج ما البيركله حيا كان او ميتا كالحزير وفي الكلب اختلاص والصحيح انه ليس بحس العين كالحزير  
واما الثاني فان كان ادميا لا ينتج اصلا الا اذا كان عليه نجاسة حقيقة او حكية او نوى الصل  
او الوضوء ان كان مالا بول كل لحم من السباع والطيور نجسه اختلاف المسامح والاصح عدم النجس  
ذلك لك في الحمار والبغل والصحيح انه لا يصير الماسكوكا فيه وقيل يبرح ما البيركله وان كان  
بول كل لحم فلا يجب النجس اصلا هذا كله اذا لم ينس على دنة او نجاسة نجاسة ولم يصل نجاسة  
الى الما فان كان النجاسة فالنجس وان وصل اللعاب في حكم الما حكة اما اذا خرج الواقع من فاني المسخ  
يبرح ما البيركله وفي غيره في الفارة ونحوها عشرون دلوا وثلاثون وفي الدجاجة ونحوها  
اربعون او خمسون وفي الادي ونحوه ينتج ما البيركله هذا ظاهر المأية وعن الحسن عن ابي  
حنيفة رضي الله عنه في الحكة ونحوها عشرون وفي الفارة ونحوها عشرون وفي الحامة ونحوها ثلاثون  
وفي الدجاجة ونحوها اربعون وفي الادي ونحوه كل الما هذا اذا كان الواقع واحدا فان وقعت  
فاران تغن اي يوسف عشرون الى الادي وفي النجس اربعون الى التسع وفي العشر ينتج ما البيركله  
ومن محمد بن القادسي كذلك وفي الثلاث اربعون واذا كانت العاربان كالدجاجة فاربعون قال في  
شرح الطحاوي الفارة اذا وقعت هاربة من الهرة بوجوب نجس ما البيركله وان خرجت حية لانها بول  
من ذرعا وكذلك الهرة اذا وقعت هاربة من الكلب **قوله** او معة او سودانية او سام ابر من قاله  
المطري في المصحة صغار العصا ونحوها واحد معة والسودانية العمور الاسود واكل العنكبوت والجر  
وسام ابر من كبار الودع **قوله** يبرح ما يبر من البيركله بعد اخراج الفارة ولو قال المصنف  
بعد اخراج الواقع لكان اولى لقوله الفارة ونحوها والحب بفتح الميم وسكوها هو القدر قبل



الكبر ما زاد على الصاع والصغير ما دون الصاع فتعد ربا لصاع العدد في الصغير والكبير يزداد على  
الصغير في الصاع وينقص عنه في الكبير ومعنى قوله عس كبر الذل وصغرها وقيل العشرون  
الاجزاء والتلاتون اسماء **قوله** وهو الاظهر اني المذكور في الجاه الصاع هو الاظهر لانه صنف  
بعد الاصل **قوله** مدقيل ولو بيع فيه صاع وواه الحسن عن الحنفية وقيل المعنى الدلو المتوسط  
بين الصغير والكبير لان السلف اطلقوا ذلك والمطلق عمل على الاصل **قوله** جار لحصول المقصود  
لان المقصود نزع المقدار الذي قدره الشارع وقد حصل ما دل في الاصل اذا وضع في البير فانه تجاوا  
بدلو عظم سبع عشرين دلو واسمعا به مرة واحدة اجزاء وهو احد الى لان العطر الذي يعود  
منه الى البير اقل وعن الحنفية لانه لا يظهر مرة واحدة لان بنواثر الدلو لا يصير المائي معني الجاري  
**قوله** لا يفسد البله ولهذا قال عليا ونا ينج جميع الماعن وقوع ذب الفارة **قوله** فان كانت  
البير معيا اي وان عين جارية لا يمكن مزجها يعني لا يمكن سد منافعها الغلبة المالا لانه اذا لم يكن السد  
يسد فليس يجمع ما فيها من الماء اذا لم يمكن ينج مقدارها وطريق المعرفة ما ذكر في المتن من جهر  
الحنية او ارسال العصبه **قوله** فنيح لكل قد وسها عترو لاجئ اذا كان طول الماعن مقصبات  
فاسقص بعنقولا بقصه واحدة يعلم ان كل الما مية ولو فنيح تسعون دلو احرى **قوله** بني  
جوانه على ما ساهد في بلد لانه كان عالجا ميا ابار بعد ذلك ولا يربد على ثلثا بنة دلو قال في  
المسوط وما روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا نزع منها مية دلو يركب في يوسا على ابار الكوفة  
لعله الما مية **قوله** ولم يقد والغلبة لبني وانما لم يقد رة لانها متقا ونة والنج الى ان يطرس  
العجر اسر صريح في الشارع لان الطاعة عيب الطاعة كمال هو دابة اي كما هو عادته وعادته ان  
يقوض مثل هذا الذي المستل به كما فعل كذلك في نفس البير الواقع الكبر حيث قال هو ما يستكره  
الناظر **قوله** وهذا السبه بالغة اي الاخذ بهول وجن لما بصارة اسبه بالغة لان الله تعالى اخبر  
قوله الرحلين في حيا الصد حيث قال لعلم به ذوا عدل مسك وكذا في الشاهد قال تعالى واشهدوا  
ذوي عدل مسك وكذا قول الرحلين حيدر في قيم الاسنا مسلفة وهذا القول اعني الاخذ بقول  
رحلين والنج فقد راجح اروي عن ابي نصر محمد بن محمد بن سلام **قوله** ولا يدري حتى وفيت انما قد  
هدا لانه اذا علم زمان الوقوع يحكم بالنجاسة من ذلك الوقت بالاتفاق **قوله** لان السنين لا  
يزال بالثبوت بانه ان الما كان طاهرا ينج في موضع السك في نجاسته فيما مضى ولا يزول البقيين  
بالسك فلا يحكم بالنجاسة الا زمان التيقن بوقوع النجس لان البقيين يزول **قوله** ولا ي  
حنيفة رضي الله عنه ان المروي سب الى اخره بانه ان المروي اسر حادق فلا بد للمحدث من سب  
وذلك النسب ان الوقوع او غيره فلا يجوز ان يكون غيره لكونه موهوما فنجين الوقوع لكونه  
محققا لان الموهوم في معاملة المحقق كالمعذور فاصنف الموت الى الوقوع الا ان الحيوان  
لا يموت بحد الوقوع في البير بل يضطر بساعات ثم يموت بعد يوم وليلة في غير المستغ لان ما  
دور ذلك بعد ركة وبالثلاث في المستغ لان الانساح دليل بعد العهد وعادته وادنى  
التقادم ثلاثة ايام ولما لم يكن الاضطر على المدنون اذا دق قبل الصلاة بعد ثلاثة ايام لان  
اسلانه دليل التقادم وقيل الثلاثة بغير لعدم التقادم المورق لا يفسخ الحب وكان ابي  
يوسف رحمه الله على ما قال ابو حنيفة رحمه الله حتى راي يوما حلة حملت فارة متفقه فلما لفت  
راسا لم يرفع الغارة فيها فرج ابي يوسف الى ما قاله محمد وما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه  
احباط في امر العباد وما قاله علي بالعين ورفق بالماي **قوله** فنجاله عليه اي يضاف

الموت الى الوقوع **قوله** واما سبيله النجاسة فقد قال المجل هي على الاختلاف هذا جواب بطريق  
الفتح بان يقال لا يتم انها كما قلتم عند ابي حنيفة بل يحكم عند النجاسة عند يوم وليلة ان كانت طرية وعند  
ثلاثة ايام واما لهما ان سب باليه **قوله** ولو سلم هذا جواب بطريق التعليل بان يقال ولو سلم  
انها كما قلتم يكن بين النوب والبيوت فرق وهو ان النوب برأي عنه فلو كانت النجاسة اصلا قبل ذلك  
لعلم خلاف البيوت فانها غايبة عن قصوره فلا يصح القياس والمجل هو محلي بن منصور الرازي في قوله اي يوسف  
ومحمد رحمهم الله روي عنها الملك والابا وكان من الورع وجمعة العدة واحديث بالمرلة الرابعة  
والدرجة العالية وقد سكن محلي بزيادة وسمع حشبه كما وجاهد بن زيد روي عنه محمد بن عبد الرحمن وعلى  
بن الهيثم في تفسير الاحزاب والسبع في الصحيح البخاري قال البخاري سات سعداد في شهر ربيع الاول  
سنة احدى عشرة ومائة وحدث عليه سبعة عشر دمايس ولم يحدث عنه في جامع بني واما حديث  
عن رجل عنه **فصل** في الاشارة وغيرها الاسرار جمع سؤره وهي بقية  
الما التي يبقها الشارع في الاناسية فهذا الفصل ما تقدم من حيث ان بعض الاسار  
مما يجوز به الوضوء فاحتاج الى ذكر الاسار تفصيل ذلك البعض منها والحاصل ان الاسار  
اربعة انواع طاهر كسور الادمي وما يوكل لحمه من الحيوان الا الدجاجة الخلاء وطاهر  
سكروه كسور المهره والدجاجة الخلاء وسباع الطير وما يسكن في البيوت من الحشرات  
ونجس كسور كذب والحديد والسباع ومشكوك فيه كسور الحمار والبق **قوله** وعرف  
كل شي يعتبر بسوره وكان الاولي ان يقول المصنف وسور كل شي يعتبر بعوقبه  
لان الفصل بيان السور لا للمعرف بعتاها اذا كان ذاك طاهرا من الحيوان فهذا  
طاهر منه واذا كان ذاك نجسا فنجس وكذا في الكراهة ولا يرد عليها كسور الحمار والمجل  
حشركا مع ان عرف الحمار طاهر لان حكم العرق ثبت بالحدوث بخلاف القياس وهو ان البقي مية الله  
عليه وسلم ركب الحمار محرو وريا والحر حر الحمار والنقل ثقل النبوة وانما قلنا انه بخلاف القياس  
لان القياس يقتضي ان يكون عرفة نجسا لتولده من النجس فنجس الحكم في عده على اصل القياس  
على انا نقول ان سوره طاهر ايضا على ما هو الاصح من الرواية **قوله** لانها يتولد ان اي لان  
العرق واللحاح ولا يقال كيف رجع الصبر اليها واللحاح غير مذكور لان الشهرة قائمة مقام  
الذكر لان السور لما كان محتجا باللعاب صار ذكر السور كذكر اللعاب **قوله** ويؤخذ في  
هذا الجواب الجب الى اخره يعني يثبت هذا الحكم وهو ظاهرا في سور في جميع الناس لانه  
قال وسور الادمي وكل واحد منهم ادمي وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى احداه رضي  
الله عنه فذبه لم يسلطه فقبض يده وقال اني جئت فقال عليه السلام الموت ليس نجس ولا يقال  
كيف يكون سور الكافر طاهرا قال الله تعالى انما المشركون نجس لاننا نقول الموات منه نجاسة  
الاعباد لاجل نجاسة المذات ولهذا لا نقول بطهارة سوره على تور سوب الحمار **قوله** وهذا  
هذا الجب اي الحديث بطر بالثلاث اي بالاجماع وهو دونه اولى اي السور دون البول ولهذا  
قال ما لك اني سوره طاهر ولم يختلف احد في نجاسة بوله فلما كان دونه صار اولى ان يطرس  
بالثلاث وكذا سور الحمار طاهر عند مالك وعلى في كل بعلة الطوف وفي الحق بعدم  
ثابت لعابه في الما ولما ان اللعاب المتولد من اللحم النجس امتزج بالماء فنجس ولا سلم عدم ما سار  
قوله والامر الوارد بالسبع محمول على الاستدراك لا من الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم سبع  
مرات محمول على ابتداء الاسلام لانه عليه السلام كان يشدد في امر الكلاب حتى تمنعوا من



والله اعلم

الانما اراد بالاسرار ما روى انه عليه السلام قال ادا ولع الكلب في الاناء فاعسلوه سبع مرار  
 والثامنة معروية بالزبان واما حمل ذلك على ابداء الاسلام بدليل ما روى الطحاوي في سحر الارواح عن  
 اسماعيل بن اسحاق عن بن نعيم عن عبد السلام بن حرب عن عبد الملك بن عطاء عن ابي هريرة رضي الله  
 عنه في الاصل فيه الكلب او الفهر قال فضل ثلاث مرار فاعلم ان حديث السبع مسووح **قوله** وسور الخمر  
 عس لانه عس جرس المنبر رجع الى اخره وسور الكلب والخنزير طاهر لا ريب في ذلك من الطوائف  
 كالهرة والخنزير يحسن لكن لغايه لا يوثق في الماء والشرط عنده الاثر وهذا لان الماء القليل والكثر عنده سواء  
 ولما في الكلب طهران فاما بن نعيم في سور سباع البهايم وفي سور الخمر فلو لم يثقل في فاهه وجس بيانه اي سورة  
 مخرج بلعابه الذي يتولد من الدم وهو جرس العنق فيكون سورة نجسا ولا اعتبار بظهور الاثر لان  
 النجاسة امتزجت بالماء وفي كل جزء من الماء احتمال النجاسة قايما فلا يحصل الطهارة بالشك والاحتمال على  
 ما مر اشارة الى قوله تعالى فانه رجع **قوله** خلافا للشايعي فان عنده سور للمذنبين والعهد والاسد  
 وغير ذلك من السباع طاهر سوى الكلب والخنزير لم يرد في جابان النبي عليه السلام سبيل استوضاها  
 افضل من الخمر فقال نعم وبما امكنك السبع ولنا ان سور السبع مخرج بلعابه وجس لتولده  
 من الدم الجس بدليل حرمة مع صلاحه لهذا لا للكرامة ولا بلوي في سورة فيكون سورة نجسا  
 واخذت رسولك كلف يحسنه وهو ليس بخمس عنده وهذا الرواية داود بن حصين عن جابر رضي الله عنه  
 ودود بن حصين لم يلقوا براكذ اقله لخصاص وليس صحيح فتقول المواد من حواله وسبع النصارى  
 يوثقوا من اهل البيت او يقول المراد منه الماء الكثير كمن التوفيق او هو محمول على ما نزل حرم طهورها  
**قوله** لا ريب في اي لم سباع البهايم وحدها لم يجمعه لارادة الحسن ومنه اي من اللحم في اليابس  
 اي في باب السور **قوله** طاهر مكره وقابضة اذا توضا به يجوز لكن مع الكراهة ان كان نجسا  
 مطلقا وان لم يجد فلا كراهة **قوله** كان يصغي الى عمل سوحاه اي بفضل سورها **قوله**  
 والمواد بيان احكام اي المراد من قوله عليه السلام الهرة سبع بار الخكم لبيان الخمسة لان النبي عليه  
 السلام ماعب الاكل احكم لان الخمسة لا احصا فيها الى بيان النبوي لعلم كل احد من الحكمة والاه  
 اراد كذا التي تحرم ذلك كمدود كنجس الى عند ذلك وسبعة الهرة حنيفة طاهرة لغزها الخثران  
 فصار المراد منه اذن الهرة حكمها حكم السبع وحكم سور سباع البهايم يحسن طاهرنا وكان ينبغي ان يكون  
 سورها نجسا ايضا الا ان النجاسة سقطت لعله الطوائف المؤثر في الخفيف الرابع الحريم بقوله عليه  
 السلام الهرة نجس بحسب ما هي من الطوائف والطوائف عليكم فتقت الكراهة لانه لا يبر من سقوط  
 النجاسة سقوط الكراهة وسر الوحد على العوام ان يغسلوا مواضع لحسن الهرة اذ اذلت عن خاصها  
 لكراهة اصابعه **قوله** وما رواه اي ابو يوسف قبل التخيير اي قبل حرم الهرة **قوله**  
 وهذا خبر ابله اساره الى العليل الثاني وهو قوله لعدم نجاسها بجزا العليل الثاني خبر  
 ان اسود الهرة كراهة نكرة والله ذهب السبع ابو الحسن الكرخي والعليل الاول وهو قوله  
 حرمة اللحم ينسب الي ان سورها كراهة عظم والله ذهب ابو جعفر الطحاوي **قوله** والاستثنا  
 في هذه السورة اي حنيفة واي يوسف واراد بالاستثنا قوله الا اذا مكث واما قاله لان الاستثنا لا  
 يصح بغير قول محمد لعدم جواز ازالة النجاسة عنده بما سوى الماء فبما **قوله** وسقط اعتبار  
 الصب جواز سواله محدود وهو ان يجل كيف يصح هذا الاستثنا **قوله** اي يوسف رحمه الله لا  
 من مذهبه ان الصب شرط فاجاب عنه وقال نعم انه شرط لكن سقط اعتبار ذلك للصورة **قوله**  
 وسور الدجاجة الحلاله مكره والمراد بالخلاء هي التي يغسل منها في الجحش قدحها والحبوسة

قوله

علاما وكذا سور الابل الحلاله والسبع الحلاله مكره لاختلاف نجاسة اللحم واجلاله هي التي علمها  
 بحسب قوله وكذا سور سباع الطيور يحسن فاسا على سور سباع البهايم لحرمه الي لا كراهة ولا يبر  
 في سورة وطاهر استنساها لشرها الماء بالحنف والحناف الصنفين فاما كراهة لاختلاف النجاسة على  
 المنار **قوله** وعن اي يوسف انه لما ارسل سباع الطيور قال العفة ابو الحسن في سحر الطاهر  
 وروى الحسن بن زياد عن اي حنيفة انه قال ان كان هذا الطير لا يتناول الحنيفة من الماء في الابل  
 ويغزو لك فلا يكره الوصو وانما يكره في الطير الذي يتناول الحنيفة **قوله** والتغيبه على العلة في الهرة  
 هذا جواب سواله مفرد وهو ان يجل كيف علمه لسقوط نجاسة سور سباعها وان النبي عليه  
 الطوق في ان يلمس هذه العلة وهل لها اثر شرعا حتى يتغير فاجاب عنه وقال التغيبه على علة سقوط النجاسة  
 في سور سباعها وان النبي عليه السلام لم يلمسها ولم يمسها عليها وعلى ما في الهرة وقال الهرة  
 نجس بحسب ما هي من الطوائف والطوائف عليكم واما سار علمه الى قول الله تعالى ليس عليكم ولا عليهم  
 حاج بعد من طوائف عليكم بعضكم على بعض فسقطت الاستثنا بجله الطوائف وما للحريم وسقطت  
 النجاسة في سور الهرة بجله الطوائف دفعا للحج ايضا **قوله** وسور الحمار والبغل مستوك فيه هذه  
 عبادته كغيره من السباع وكان ابو طاهر الدباس يكرهه ويقول حاشا ان يكون في من احكام الله تعالى مستوكا  
 فيه بل سور الحمار طاهر لو لم يكن فيه التوب بخلاف الصلاة فيه الا انه نجس طاهر فاسر بالجمع بينه وبين التيم  
 ولكن المشايخ اذادوا بانك التوقف لتعاد من الادل **قوله** لو وجدنا لاجب عليه غسل راسه  
 اي لو وجدنا المطلق بعد مع راسه بسور الحمار والبغل لاجب عليه غسل الراس فليعلم هذا ان سورهما  
 طاهر فلو كان في طهراته شك لوجب الغسل وتقييد الراس باعتبار ان سائر الاعضاء نجس لاجل حاله سواء  
 اصابها سور الحمار او لا **قوله** وكذا النجس طاهر يعني ان نجسه مستوك من طهره وهو طاهر فينبغي  
 ان يكون حكم لعابه كذلك حتى يكون سورة طاهرا قال في الاسلام البزدي في شرح الجامع المعبر  
 روي عن محمد رحمه الله ان ابن الانبار طاهر ولا يوكل وفي ظاهر الرواية ان نجس **قوله** ويروي  
 عن محمد بن علي طهرته اي على طهره عريضة والدليل عليه طهره لانه في رواية عنه وفي محمد في  
 كتاب الصلاة ان يعرف الحمار لا يمنع جواز الصلوة وان غشي فثبت انه طاهر **قوله** وسبب الشك  
 نفاذ من الادل يعني ان الاخبار والاثار اختلفت فيها في طهراته ونجاسته لما روي ان النبي عليه السلام  
 قال لعل من اخرج من قال له لم ين من بابي الا الحمار اهليه كل من سمن ماله وروي ان النبي عليه  
 السلام حرم لحوم الحمار اهليه في رواية عن بن عباس ان سورة طاهر وعن بن عمر انه غشي فثبت الشك  
 ولم يجل الحرة على الطهارة كالمسورة لما ان الحرة يبط في لافية ويحاج اليها الموكب والحل ونحو  
 في الآية وبعض اصحابنا استدلل على الشك في سورة وقال ان عوقه طاهر ونجس الحمار ونجس الحمار  
 نجس واحد والآخر في الاول فيقتضي الطهارة وبالثاني فيقتضي النجاسة وليس احدهما باولي من الآخر  
 وصار مشكوكا وقد استقصينا هذه المسئلة في كتابنا الموسوم بالفتاوى في شرح الاصول فتم موضع  
 ما عايناه **قوله** وعن اي حنيفة رضي الله عنه انه جسد ان سور الحمار والبغل يحسن كذا روي  
 الشيخ ابو الحسن الكرخي عن اصحابنا رضي الله عنهم **قوله** ولما ان المظهر احد ما يعني ان المظهر ان السور  
 في الواقع او الزاب قال كان الاول فلا فائدة في استعمال الثاني لعدم اوثاقه وان كان الثاني فلا ضرر  
 بالمعنى والناظر فوجب الضم دون التوكيد احتياطا لا لقطع الاحتمال لا ان احسن التيم  
 افضل لكونه جازيا بالاتفاق **قوله** وكذا اعده اي طاهر عند اي حنيفة رضي الله عنه في  
 الصحيح من الرواية كذا كراهة لحم الفرس لا طهر شرها لانه نجس سها ودد كذا في الاصل انه لا بأس



به وقال في الايضاح واما سور القبل فقد روي عن محمد انه مكروه كسور السباع لانه ذو ناب وذكر  
صهر الفرس وان كانت هي من ائمة السابعة بناو بل الحيوان او المذكور اعني في قوله صفة واما  
قد يقول في الصحيح احتراز ابي حنيفة عن الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان سورة مكروه لان لحمه  
مكروه عنده فانه ذكر في سورة قوله فان لم يجد الا نبيدا التمر او ناء ذكر النبيذ في اخر فصل الاشارة  
لانه مما يجوز به الوضوء عند ابي حنيفة الحديث ليلته الحن وهو ما روي ابو داود في سننه باسناد  
الى ابن مسعود ان النبي عليه السلام قال له ليلته الحن ما في اداؤك قال نبيذ قال مرة طيبه وباطلوه  
وعنه ابي يوسف يلهم ولا يوضا وروي في حقه عن ابي حنيفة انه رجع الى هذا القول ذكره في الاسلام  
في الجامع الصغير وبه أخذ الساجي عملا في التيم وهذا لان الوضوء لو كان حاريا لنبيذ لما لم  
يحدوا ما اؤيد ثرو اللارم منق فيبقى المزدور وقياسا على سائر الامور ان الوضوء لا يجوز فيها  
بالاجماع خلافا للاوزاعي او لحدث منسوخ بآية التيم لان الآية نزلت بالدينه وملكه الحن مكروه وعنه  
محمد مع من الوضوء التيم احباطا لحيات في سورة الاحزاب وهذا القول روي ايضا عن ابي حنيفة في الاصل  
وجه الاحتياط ان في الحديث اضطرارا بعضهم قالوا بغيره وبعضهم قالوا بعدم نهيهم وبعضهم قالوا  
كان ابن مسعود ليلته الحن وبعضهم قالوا لم يكن في موضع السك خوج الضم احباطا لآية التيم في الحديث  
الطحاوي في شرح الاثر راسا في ابراهيم عن علقه عن عبد الله قال لم أكن مع النبي عليه السلام ليلته  
الحن ولو دون اني كنت قال محمد في الرأيا ان من عجز الله عن ابي يوسف نبيذ التمر اخذ من  
سور الاحزاب عباد رضي الله عنه كان يرى الوضوء وفي ذلك حديث من روى عن ابي حنيفة في الحديث  
ما لوضو سور الاحزاب الا الحسن المصري واذ اوجد الاحتياط بصح ذلك الى التيم فهذا القول والاحتياط  
في ما قاله محمد لانه اخرج الى السلامة لا يظهر في الواقع احد من التيم او التيم فالتيم الاول  
ولا يخرج عن العدة بما قاله ابو يوسف وان كان الثاني فلا يخرج عن العدة بما قاله ابو حنيفة ويخرج عن  
العدة بما قاله محمد انما كان مطهرا في الواقع **قوله** فلما ليلته الحن كانت غير واحدة قال في التيم  
قتل ان الحن ابو ارسول الله صلى الله عليه وسلم دفعه **قوله** علم به الصفة كحل وان مسعود  
وابن عباس رضي الله عنهما **قوله** ويمثله اي ويمثل هذا الحديث وهو المشهور بزيادة على الكتاب  
**قوله** واما الاغتسال به اي بالماء والماء لا يضر عن ابي حنيفة رضي الله عنه في الضل به قال بعض  
مناجيجهم بعده لانه لما حاز الوضوء جاز الغسل وقال بعضهم لا يجوز لان الحاية فوق الحدث  
فلا يجوز الاغتسال به مما ثبت خلاف القياس قال قاضي خال ثم علي ورواه جواز الوضوء بغيره التيم  
قالوا لا يجوز الاغتسال به لانه بدل كالتيم ولما لا يجوز الوضوء به عند وجود الماء المطلق **قوله**  
والتمسوا الخلق ان يكون حلوا فيغسل على الاعضاء وصورة نبيذ التمر ان يلقى في الماء يبرأ فيخرج  
حلوا بها وعدوها اما اذا عصا التيم فصار دسا لا يجوز الوضوء به بالاجماع **قوله** وان اشد اي  
اراسد السد الذي عبرته النار بان صار مسكرا يجوز الوضوء به ايضا عند ابي حنيفة رضي  
الله عنه لحد ثربه وعند محمد لا الحرمة عنده قال القاضي خال في شرح الجامع الصغير وفي  
المطبخ لا يجوز الوضوء به حلوا كان او شدا لان النار غير به وصار دسا اخر قول  
ولا يجوز الوضوء بما سواه من الاضداد وهذا عند عامة العلماء وروي عن الاوزاعي انه  
قال يجوز الوضوء بالاسد كلها حلوا او غير حلوا مسكرا كان او غير مسكرا كان او مطبوخا الا  
اخذ خاصة والتيم قول العامة لا يجوز الوضوء بغيره التيم فالتيم الاول والمطبوخا الا  
لا يجوز عند العدة على الماء المطلق فلا يغسل عليه غيره والله اعلم **باب التيم لما فرغ من**

ذكر الطهارة بالمشروع في التيم لما ان الخلف حقه ان يغسل الاصل اعلم ان التيم في التيم  
هو الغسل قال تعالى ولا تيمموا الخبث اي لا تيمموا اموالكم الغسل تيمم الغسل التيمم  
من خارج يمين اليها الطل عزمها طامى ثم قال الاعني تيمم بها وكما روي عن الحسن في قوله  
ذي شريك صاحب اسم موضع والعرض الطل والمهمة الادب للمصنوع البهجة والثقل  
الغلط وقال المختار **قوله** ما ادري اذا عمت ارضنا اريد الخبز ايما يلقى في الخبز الذي  
اما البغية ام التيم الذي هو يميني وفي التيم هو الغسل الى استعمال الغسل الطاهر  
للنظر والاصل جواز التيم قوله تعالى فلم يقلدوا ما تيمموا صعيدا طيبا وروي ان سب بول  
الاية هو ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في غزوة المريسع وهي غزوة بني المصطلق وذلك  
في بعض الطريق فنهضت من عاقبة رضي الله عنها فلاة لاسما لما ارغوا وكوف ذلك للنبي  
صلى الله عليه وسلم فبعث برجلين في طلبها واقام ينتظرهما فقدم الناس لما فحشوا صلاة  
الخير واغلظ ابو بكر رضي الله عنه على عاقبة رضي الله عنها قال لها خستين المسلمين يركب هذه  
الاية فقال لاسيد بن حصير برحمتك الله يا عاقبة ما نزل بك امر كهذه الاحل الله للمسلمين فيه  
فترجوا **قوله** او خارج المص وهذا التيمم في الغالب لا احتراز عن المص لان الغالب ان  
يوجد الماء في المص فان تحقق عدم الماء في المص والعباد بالله يكون التيمم ايما لوجود التيمم المذكور  
في الآية ولو قال المصنف رحمه الله بنه وبين الماء مكان قوله وبين المص لان احسن ليلته التيمم  
جميعا المسافر والخارج عن المص وهذا لان المختار هو الجدي من التيمم وبين الماء سواء كان الماء في  
المص او عنده **قوله** سبلا واكثر لا يقال اذا نبت حواض التيمم في المص رخصة في التيمم باده عليه  
اولى فاي حاجة الى ذكره او اكثر لا نقوله مقدار البعد بطل حوزا او طنا فاذا كان طنه ان  
الماء من حيث هو فيه سبلا اكثر تجوز التيمم واذ اطلق انه مثل او اقل لا يجوز حتى اذا حصى اية  
سبلا يجوز او يقول انما ذكره للتأكيد او يقول الاصل في الدلالة المطابقة لا الاكثر فذكره  
لغير الحكم بالمطابقة او يقول فعد برائ الشروع اما ان تمنع الاقل والاكثر كالحذود واما ان  
تمنع الاقل دون الثاني كحل الحصى واما ان تمنع الثاني دون الاول كالحصى ولما ان لا  
تمنعها جميعا كقوله تعالى ان الله لا يعلم متفلا ذرة وما في الكتاب من قبل الغم الثاني دون  
الاكثر الاخر فذكره تنبيها للمحصلين **قوله** ولو الى غشوح المراسم المبالغة لانه يجوز  
التيمم في اكثر من ذلك ايضا ان المجد الماء **قوله** والماء هو المختار في القدر راي في مقدار بعد  
الماء وهو ثلث الغزير والفرسخ اثنا عشر الف خطوة وجه كونه مختارا ان المسافة الغريبة جدا  
ما نية جواز التيمم والبعدة مجوزة له فقد روي بعد بالماء المختار الخرج بالشخص هذا العدد  
للمص وحققتا للغسل عن محمد رحمه الله انه قد روي المسافة المجوزة بالماء وعن الكرخي رحمه  
الله سماع صوت اهل الماء وعدمه فان سمع فهو قريب لا يجوز التيمم وان كان لا يسمع فهو بعيد  
يجوز التيمم واختاره اكثر مشايخنا وعن الحسن في القدام يملين وفي كل من سائر الجوانب يمل **قوله**  
وعنه ابي يوسف اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه ذهب القاطلة وتيمم عن المص يجوز له التيمم  
واستحسنه مشايخنا قوله لانه يلحقه الخرج بدخوله المص فلو قال باسائه الماء كان اولى لما قلنا  
قوله دون خوف العوف هذا يحتاج الى مزيد احتراز بان يقال دون خوف العوف اذا كان الى خلف واما  
فقد نابه لانه اذا خاف العوف الى الخلف يكون خوف العوف معتبرا كما في صلوة العبد والعبادة  
حتى عوف التيمم وفي قولنا دون خوف العوف الى خلف احتراز عن قولنا فان عوف العوف التيمم



بعد خوف الوقت وان كان الما في القربط جان قبله ولا يكون عذرا او التقربط القصر  
تولد باسم لما ثلثوا اراد به قوله تعالى وان كنتم مرضى لا تولدوا ما مضوا موت  
عليه وهذا لان الله تعالى لم يقدر المرض بحود التلق بل اطلق وحده لعباده ودفع الحرج عنهم وفي  
استداده المرض حرج ظاهر ولا معنى لاستراط خوف التلق ولا زيادة درهم على الما اذا  
كانت مريحة للتميم ودعا للضرر فزيادة مرض او ان يكون مريحة له دفعا للضرر لان النفس  
اعز من المال لان المال لا يجمع الا للنفس **قوله** وذلك استدارة الى الضرر في زيادة الما  
**قوله** فهذا ادلى اي اخوف من زيادة المرض ادلى **قوله** ان يستد مرضه بالخروج كمن له عرف  
مدني لولا استعمال كمن له قروح كالحدري والخصبة **قوله** وهو موجود اي اعشار الساع في  
مردود وظهر المرض وهو قوله تعالى وان كنتم مرضى لا تفصل **قوله** وهذا اذا كان خارج  
المصراة الى حوار التميم لم يرضه البرد او يقتل **قوله** لما بينا اراد به قوله لانه يلحقه الجوع  
ورله ولو كان في المصرك ذلك اي ولو كان الجنب الحاقين من المرض او القتل في المصرك كونه التميم  
ايضا عند اي حنيفة خلافا لما له ان العجز عن استعمال الما ان حنيفة فيجوز له التميم كما اذا عجز عن  
استعماله خارج المصرك وليس فالا تميم الحزانت فكيف يادر فلا يعجز فيقول لا تميم انه نادر ولين سئل انه  
نادر لكن لا تميم ان العجز النادر لا يعجز الا نري ان السبع او العدة واذا حال بينه وبين الما يجوز له التميم  
مع ان عذره الجبلولة نادر وقد روي ان عمرو بن العاص كان اميرا في سيرة فاجب فيهم لعله البرد  
وصلى واحتربه النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى يا صبي اكره ان تفسد فوالا خفت البرد وسمعت  
الله تعالى يقول ولا تفسدوا انفسكم ان الله كان يرحم فصحك عليه السلام ولم يامر به بالاعادة  
والحديث مستند في السنن وقيل هذا الاختلاف بين اي حنيفة وصاحبه اخلاق عصره وان لان  
لحامي كان يبعد الاجرة او لا في ذنن اي حنيفة رحمه الله فحققت الضرورة وفي منها كان باخذ  
بعد الخروج فلم تحقق الضرورة **قوله** والتميم صونان والمقصود من التصرف ان يدخلها  
العمار في حال الاصابع خفصا لمحي الاستسكان كما هو ظاهر الرواية وانما قلنا هذا لان  
الوصح كان وار لم يوجد الصرب وما سئل انما احبار لفظ الصرب لان الآثار جاف بلفظة الصرب  
فعبه نظر عندي لان الله تعالى لم يقيد بالصرب في قوله فنفهموا وكذا سائر الآثار كقوله التراب  
ظهور المسلم وقوله جعلت لي الارض ممجدا وظهر او قوله عليك بالصعيد الا في بعضها حافظ  
الصرب ولا يقال مثله الآثار جاف بلفظ الصرب ثم كذا كيفية التميم اختلف مشايخنا فقالوا في  
الخلاصة منزلة الموجه بجميعها وجهه ومنزلة اليدين مع ما بين اليدين واليسرى باليمن  
وتحق يد يمينه مثل المسح احتراز عن المثله وقبل منزلة الموجه كما قلنا ومنزلة لليدين مع ما بين  
اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من راس الاصابع الى المرفق ثم مع ما بين كفة اليسرى  
باطن ذراع اليمنى الى المرفق ومع ما بين اهنام يده اليسرى على ظاهر اهنام يده اليمنى ثم يغطيه  
يده اليسرى كذا وكذا وقيل ينبغي ان يضع يمين كفة اليسرى على ظاهر كفة اليمنى ويمسح بثلاث اصابع  
الى المرفق ثم مع باطنه بالاهام والمسحة الى راس الاصابع ثم يغسل في اليد اليسرى كذا لك  
والاول ارضي بالناس كونه بلا كف والآخر احتراز عن استعمال التراب السفل  
بعد رالما كان **قوله** فذكر ما بينا احتراز عمار روي عن ابي يوسف رحمه الله انه  
ينقض موبان وعمار روي عن محمد رحمه الله انه ينقض مرة وهذا لان المقصود وهو ان لا يصير  
مثله وهو بالسار سو احصل بمره او مرتين واراد بالمثل ما يمتثل في العج واصلا قطع الكفا

قوله

وسود الوجه **قوله** لغضاه معام الوضوء لغضاه التميم معام الوضوء كغضاه ان في التميم  
سقط الغضوان وخضة كما ان في صلاة السجدة سقطت وكذا في خضة فلفظ ان يكون الثاني بصفة  
الكلم في التميم كما لبا في الصلاة حتى يثبت الخطا وسبع اعوام وروي احسن في الجوز عن اي حنيفة  
رضي الله عنه ان الاستعاب ليس بمرط ولو مسح الكذا الكى والذراعين كونه فلفظ هذه الرواية  
لا يجب التحليل والروع **قوله** والحدف واجنابة منه سوا اي في التميم صاه كما ان التميم كونه  
للحدف فكذلك كونه لاجنابة او معناه كما ان التميم في الحدف صونان فكذلك في الجنبه او كونه  
يجوز التميم في الجنبه بما كونه التميم في الحدف وقال بعض الناس لا يجوز التميم للجنب واجناب  
والنفساء عسكنا عمار روي عن عمرو بن مسعود وبن عمر انه كان لا يجوز التميم للجنب لارادهم الله  
باليد من قوله تعالى او لا يسمي وعلمنا وواعنه العلى اخذوا يقولون بن عباس وعائشة  
رضي الله عنهم وكانوا يقولون المراد من الملاسة اجماع والرجح لارادة اجماع لما حدف التمارك  
في الصحيح باسناده الى عمران بن حصين الخزاعي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رابى رجلا معترلا لم يصل في القوم فعاد فلان ما منعك ان تضي في القوم روى لياسد  
الله اصابتني حنابة ولا ما قال عليك بالصعيد فانه يكفركو ليكون الما ناسا ما سئل  
للطهارتين لان الله تعالى حين ذكر الطهارة بالحدف الا صغروا الا كره جميعا بقوله  
اذا قمتم الى الصلاة الاية ويقول له وان كنتم جنبا فاطهروا وقد عرف حكم الحدف الا صغروا التميم  
بقوله او احدا حدسك من الغائط وبقي الاحتياج الى بيان الحدف الا كره لحدف قوله تعالى او لا يسمي  
عليه حتى يكون اليان شافيا وحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه يد كعلي جواز التميم للجنب  
كما مرنا فاذكرا حديث ابن هزيمة رضي الله عنه وهو ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال انا نكوك بالرمال الاثر وقينا الجنب والجنب والنفسا ولا نكوك الما كيف يضع فقال  
عليكم بالصعيد **قوله** عليكم بارضكم اي باستعمال ارضكم او بغير ارضكم **قوله** بكل ما كان من جنس  
الارض فكل ما ينطبق كالخشب والنفس والرجاج ونحوها ليس من جنس الارض وكذا كل ما يصير وما دام  
الاحراق كالحشيش والخش وكل ما لا ينطبق ولا يصير وما دام هو من جنس الارض يجوز التميم عند  
خلافا لابي يوسف وذلك مثل التراب والرمل والحجر والجص والبرنج والنورة والطين الاحمر  
والاصفر والكل والحائط المطين والجص والصلح الجلي دون الما والمواد ارضي المعدني  
دون المخذ والسبخة المنقذة من الارض دون الما واما الاجر فيل يجوز لانه طين مستحجر وقبل  
لا يجوز والخزف ان كان من طين خالص يجوز كالاخر وان كان مخلوطا باليس من جنس الارض فلا  
وبالرماد لا يجوز لانه من الخشب ونحوه وكذا باللاي ويجوز بالمافوف والبرنج والموحان  
والنورة والنور وجد والعقيق لانها اجزاء مصونة **قوله** والنورة بلا هو **قوله** وهو رواية  
عن ابي يوسف رحمه الله اي عدم جواز التميم الا بالتراب رواية عن ابي يوسف رحمه الله ورواه المعلى  
عن ابي يوسف رحمه الله وهو اخر قوله وبه اخذ الشافعي لان ابن عباس رضي الله عنهما فسرا المصعد  
بالتراب والطيب بالميت فلا يجوز التميم بغير التراب المتب ولما اراد الله تعالى ذكر المصعد مطلقا  
فلا يجوز تقييده والمصعد وجه الارض كذا روي عن التحليل وذكر صاحب الكشاف عن الرجح  
ان المصعد اسم لوجه الارض وقال الرجح في معاني القرآن لا علم بين اهل اللغة اختلافا في ان  
المصعد وجه الارض وفي الصحاح من ثقب المصعد وجه الارض لقوله تعالى مصعدا لغنا  
اي حجرا ملسا واذا كان المنقول عن ابي مالك في معنى المصعد هو وجه الارض فلا

قوله



يجوز تعبد به بالتراب لا ريب فيه حراما ما لما اسئل عليه معنى الرخصة ويدل على صحة ما قلنا  
قوله عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا لان الارض محل جميع اجزاها وقوله عليه  
السلام عليكم بارضكم لا ريب في كبر ما يدل على ما قلنا من هذه الرخصة والطلب في الظاهر  
كما في قوله تعالى لا تطأوا بها في قوله عليه السلام ان الله طيب يحب الطيب ما لم يعل على الطاهر اول  
من المحل في الميت لانه الا ليق موضع الطهارة الا ترى ان التراب المنيب اذا كان نجسا لا يجوز  
التمسك به احرارا علم ان الاساق لم يزل في هذا الباب اصلا يد له عليه مساوي الامة وهو قوله  
تعالى ولكن يريد ليطهروكم حيث لم يغفل ولكن يريد لتزكوا او تقول ان الطاهر مراد من معنى  
الطيب الاصح حيث لم يجر التمسك به ولا يكون غيره مرادا والا يلزم ان يكون التمسك عموم في  
موضع الاتيان وهو فاسد ولما قول ابن عباس رضي الله عنهما فتقول لا تم ان تعبد المطلق  
بان الله تعالى يجوز ونحن لا يجوز في غير الواحد والاثنا والي ولين ما قال ابو يوسف والثاني  
قال تعالى فاستحيوا بوجوهكم وابد بكم منه وهذا يدل على ان غير التراب لا يجوز به التمسك فتقول  
لا تم انه يدل على ما قلتم انما اذا اريد التبعيض من قوله منه ام فيما اذا اريد منه الاتيان فان  
قلتم بالثاني فلا تم الدلالة على ما قلتم لان معنى الابد الجصل في كل جزء من اجزاء الارض وان قلتم  
بالاول نعم يلزم ما قلتم ان اسئل لكم لا تم ان المعنى هو المراد **قوله** عليه غبار اى على  
المسجد اى لا يشترط ان يكون على المسجد غبارا كالحجر الابيض والاند وحوها عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه لان الله تعالى ذكر المسجد مطلقا ولم يشترط بالثاني الغبار باليد وقال محمد رحمه  
الله يشترط ان يكون غبارا ملتقى باليد **قوله** وكذا يجوز بالعباد مثل ان يضرب يده على  
التوب او على اللبد او على الحنطة فحصل الغبار لانه تراب رقيق والتراب جزء من اجزاء الارض فيجوز  
التمسك بالغبار وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز التمسك بالغبار مع القدوة على التراب او الرمل لان المواد  
من المسجد التراب واخر الرمل به بالحديث والغبار ليس منها فلا يجوز التمسك به الا عند الضرورة  
وهو انه لا يسلم ان الغبار ليس منها لان الغبار راب رقيق ويجوز التمسك به فكذا بالرفق  
**قوله** والله فرض في التمسك حتى لو تمسك بانه لا يجوز عند علمائنا الثلاثة خلافا لغيرهم ان  
التمسك طهارة او لوصولا بشرط في الوضوء لانه عندنا بالاثنا فكذا في التمسك او يخلو عن الوضوء  
ولا يجوز ان يكون اخلت بها لعل لا يصلح ولما ان التمسك يدل على قصد والقصد هو التمسك واسما بالتمسك  
والامر للوجوب بشرط التمسك خلاف الوضوء ان التمسك ورد بالفضل والتمسك ولا دلالة لهما  
على التمسك او مولى جعل التراب طهورا في حالة مخصوصة وهي ارادة الملوحة والتمسك هي ارادة التمسك  
وبشرط التمسك خلاف الماطة بالطلع مطهر فله بشرط منه التمسك والتراب طهره لوقت فافترقا اما  
قوله لا يجوز ان يكون اخلت بها لعل لا يصلح ولا يسلم لان التمسك مخصوص ببعضين بخلاف الوضوء  
الكرار في الوضوء ونه او تقول لا يسلم ان التمسك يخلو عن الوضوء بل هو مذهب محمد رحمه الله  
وعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله التراب يخلو من الما في حصول الطهارة به حتى حاز  
امامه التمسك للوضوء عند ما وسعي ياب في باب الامامة **قوله** هو الصحيح احتراز عما  
روى عن الشيخ الامام ابي بكر الرازي وهو انه كان يقول الواجب نية التمسك فينوي الحد  
او اجابة لان التمسك يقع على صفة واحدة عن الفضل وعن الوضوء فلا بد من نية التمسك  
كالصلوة التي تقع من الغرض والفضل على صفة واحدة وجه ما قلنا في الكتاب ان التمسك طهارة  
ولا يلزم منه اسما كما في الوضوء **قوله** هو متمم حتى يجوز له الملوحة بذلك التمسك لان

الاسلام تم به مقصودة فتصح نيته بخلاف اذا اتهم المسلم لدخول المسجد او لمس المصحف حيث  
لا يجوز له ان يصلح بذلك التمسك لان الدخول او لمس ليس بغير مقصودة بخلاف ما ادعى  
المسلم لغزاة الغراب حيث له ان يصلح بذلك التمسك لان الغراب في مقصوده ولا في حقه  
ومحمد رحمهما الله ان التراب جعل طهورا في حالة مخصوصة وهي ارادة تمسكه مقصودة لا يصلح  
بذلك التمسك بلا طهارة والاسلام وان كان تم به مقصودة يصح من الكافر بلا طهارة ولا يصح منه  
بالاسلام لان مشروعيته لضرورة اذا جعل لا يصلح بدون الطهارة والغاب بالضرورة بعد  
بقدرها بخلاف ما ادعى التمسك المسلم الغزاة الغراب او التمسك المسلم لحدية الملاوة حيث يجوز  
الصلوة بذلك التمسك لان كلاهما في مقصود لا يصلح بدون الطهارة **قوله** ما على اشتراط  
النية يعني ان النية لما كانت شوطا للموضوع عند الشاغل يعتبر وضوء الكافر عنده لعدم  
الشرط وعندنا لما لم تكن النية شرطا في وضوءه وان لم يعبد الله وندس بان الله  
ليست بشرط **قوله** فيستوي فيه الاستد او النجاس فيستوي في الامر للمنافي حالة الاتيان  
وحالة النجاس الا ترى ان الحرمية منافية للمساك فلا يجتمعان لا بد اولاهما اما لا بد اولاهما  
وكذا النجاس اذا ارضع ووج وضع ام زوجته الرضعة او رضعت هي ام زوجها او رضعتها  
اجنبية وهما رضعتان بعقد النكاح فكذلك هنا لما كان الكفر منافيا للاسلام بطل التمسك به  
استد او نجا ولا ينافي هذا الخلاف كيف يصح على اصله فير وهو لا يشترط النية في التمسك كالوضوء  
لمح يكون اعراض الكفر على التمسك اعراضا عنه على الوضوء لا يقول روي عن رفر رواه احم  
اشتراط فيها النية للتمسك **قوله** فاعراض الكفر لا ينافيه اى لا ينافي في كونه طاهرا ولهذا  
لو اعترض الكفر على الوضوء لا يبطله لانه لا ينافيه فكذا التمسك ولا تم ان الكفر منافى التمسك  
انه منافى للاسلام ولكن لا تم انه يلزم من منافاته اياه منافاته للتمسك وانما لا يصح التمسك ابتدا  
من الكافر عندنا لا لعدم النية المعبرة لالان الكفر منافى للتمسك **قوله** لانه خلق الله  
اى لان التمسك خلق عن الوضوء ولا شك ان حاله اختلف دون حاله الاصل فما كان مستظلا لا على  
فادى ان يكون مستظلا للادنى **قوله** وشققت فيه ايضا روية الما علم ان روية الما اتمت روية  
بالقدرة على الاستد بشرط كعمل الحديث السابق عمله عندهما والناقض هو في الحقيقة لان  
الوضوء من الحاجب الجنى والرؤية ليست بهذه المثابة وانما اصف التمسك بها حاجا للكون  
بشرط العمل بان انتهى حكم طهورة المسجد عندها وانما شرط القدرة لانه لا يراه هو المراه بالوضوء  
المذكور في الغراب بقوله تعالى فليتمجدوا ما وفي قوله عليه السلام التراب طهورا للمسلم ولولى  
عشر حج ما لم يجد الما فيل اطلاق اسم السبي على المسب فحاز لان الوجود سبب القدوة فقال  
في شرح الاطعم قال السائق ان اراى للمنافي الصلاة لا يبطل ثمة ولا صلته انزل هذا ضعيف  
خبا لان الشئ جعل الوجود الذي اريد به القدوة غايه لطهورة التراب فلا يوجب الخبا  
حين وجود الغاية والا لا تكون الغاية غايه وهو فاسد **قوله** لانه قاد وتقدبرا  
لكونه مكلما شرعا ولهذا يجب عليه القضاء قبل لا يتفص التمسك انما امر على الما بالانفاق  
ذكره قاضي خا في فتاواه والاسجاع في شرح الطحاوي **قوله** اريد به الطاهر اى اريد  
بالطيب الطاهر وفي قوله تعالى صعبا طيبا كما مر بيانه **قوله** وليست لعدم الما وهو  
برجوه ان يوجب الملوحة اى يجب تأخير الملوحة لعدم الما والحال ان عدم الما يوجب ان  
عدم الما والواو في وهو لخالف قال الشارحون هذه المسئلة تدل على ان الصلاة في اول الوقت



افضل عندنا ايضا الا اذا كان في الساجد فصله اخرى ككثير الجماعة والصلاة بالحل الصارفين  
 واسد لو اعل ما قالوا بقوله لعدم المال ان الخصم يعدم الماد على ان الاستحباب في غيره  
 هو التعميم وكذا قوله كالطامع في الجماعة ولعل في المسح في غير الطامع التعميم بدليل ما ذكر  
 في السجدة الكبر ان الخصم في الما والاعمال يدل على نفي ما عداه اقول هذا هو من  
 الساجدين وليس يذهب اصحابنا كذلك الا ترى الى ما صرح صاحب الهداية وغيره من المتقدمين  
 في كسبه بقوله في مسح الاسفار بالجر والابراك في الصبغ وتأخذ العصر ما لم تغير الشمس واخر  
 العشا الى ما قبل تلك الليل اما ما ذكره عن السجدة الكبر فيصيح الا ان صاحب الهداية احتج  
 بقوله لعدم المانع قوله الثاني لانه غير عادم المال لان مذهب الساجدين ان عادم الما وان  
 رجا ان يحد في اخر الوقت لعدم الصلاة وكذا قوله كالطامع في الجماعة ليس باحتراز عن غير  
 الطامع بل هو التامع على الساجدين رحمه الله لان مذهبه ان التاخير مستحب اذا كان طامعا في الجماعة  
 ونظر هذه المسئلة ما ذكره القدوري وصاحب الهداية وغيرهما في المعاني الموجهة به  
 للعسل والساجدين من غير ان يراى لان الحكم في الساجدين بما وجد الا ان اوله يوجد سوا  
 واما احترازه بغيره اذ عن قوله الانصار لخص ان زاد فكذا ههنا لم يجوز بالعدم والطامع من  
 غيره ولهدا والصاحب السجدة روى المعلى عن ابي حنيفة وابي يوسف الطامع في الما يجوز الى اخر  
 الوقت وغير الطامع يجوز الى اخر الوقت المسح وليس قال الساجدين فضيلة اول الوقت مخففة  
 ومصلحة الوضوء ليست بمخففة لان الما موهوم ووجوده فلا يجوز نقول لانتم ان فضيلة  
 اول الوقت مخففة وليس سائلا لكم تلك الفضيلة ليست بشرط للصلاة والوضوء شرط لها فاعلموا  
 فضيلة هي شرط اولي مما ليس بشرط وقوله فضيلة الوضوء ليست بمخففة لانه لا كلاما للمسح في  
 الموهوم بل فيما اذا غلب على طهه ورجا وجد ان الما والغالب كالمحقق الا ترى ان العمل به  
 يقول الساجدين على غالب الراي لانه عمل الكذب لعدم العصة **قوله** في غير رواية  
 الاصول والمراد من رواية الاصول رواية الجامعين والزيادة والمبسوط والمراد  
 من غير رواية الاصول رواية النوادر والامالي والفتاوى والكشافات والهارونيات  
 وغيرها **قوله** لانه طهارة ضرورية يعني ان التيمم جعل طهارة حالة الضرورة بالتحيز  
 عن الما فلا يصلي بغيره واحدا لا من صا واحدا ولا من سوا ولنا ان التراب ظهور حال عدم  
 الما فامر معامه في الطهورة فيعمل على الما لم يحد ولم يحد الا ترى الى قوله عليه السلام  
 العباد طهروا المسلم ولو الى عشر مجامع الما كفى بالغ في بها الطهارة في الدقائق ثم نقول  
 للتاخير هل استقصى بغيره بعد اذ فرض ام لا فان قال استقصى فليقل لا يصح نقلا بعد ذلك  
 لانه لا صلاة الا بالطهارة وهو خلاف مذهبه وان قال لم يستقص فليقل يصح فريضا  
 احتجنا على نقلا لان الطهارة بغيره كانت ولم يوجد الحدث ولا الما حتى يبطل تيممه وليس  
 قال لا يجوز اجمع بين الفرضين لانه طهارة ضرورة كما في طهارة المسحاضة فنقول لانتم  
 ان المسحاضة لا يجوز لها ان تجمع بين فرضين ولا تنضم الى هذا القياس صحيح اصلا لان  
 طهارة المسحاضة في غاية الضعف لمقارنته الحدث بها والتيمم لم يوارى الحدث وقاس  
 ما جعل طهارة بدون المسافة على ما جعل طهارة مع المسافات فاسد **قوله** ما في شرطه  
 اي شرط التراب في كونه طهرا وانما بالشرط عدم الما وعدم الحدث **قوله** وبنيهم  
 الصحيح في المصرا اذا حضروا حنافة والولي غيره لحاف ان استحل بالوضوء ان يتقونه الصلاة

بالظهور

وهنا

وهنا بعد الاول قوله في الصحيح انه احتراز عن المريس لانه يجوز له التيمم في المصرو غيره  
 ولصلاة الحنافة وغيرها ولما كان اذ غدر في حاف الغوث او لم يحف والثاني قوله في المصرو لاحتراز  
 به عن الحنافة لان في يجوز التيمم للصحيح ولما كان اذ غدر في حاف الغوث او لم يحف والثاني قوله في المصرو لاحتراز  
 اذ احتجوا بغيره لما ان الوجوب محصور بها والراح قوله والولي عنه لان التيمم اذا كان  
 ولما لا يجوز له التيمم لانه لا يحاف الغوث لان له حق الاعادة والخامس قوله لحاف ان يتقونه  
 الصلاة لانه اذا لم يحف الغوث لا يجوز له التيمم وعند الساجدين لا يجوز التيمم لصلاة اجازة  
 وهذه المسئلة بناء على مسئلة اخرى وفي ان صلاة الجازة لا يجوز تكرارها عند ما كاسحى فلولم  
 يجوز التيمم بكون الغوث ومشروعية التيمم للغير عن اسماء الماحكا في حاف السج والعدد  
 او حقيقة كما اذا لم يجد الما اصلا وهذا الشخص عاجز عن استعمال الماحكا لانه لا يجد رايه  
 بهذا الوضوء على هذه الجازة فيجوز التيمم لوجود العجز الحكي وعند الساجدين لما حاز تكرارها لم  
 يحق التيمم بحد التيمم وتحقيق اصل الخلاف في باب اجازة ان شاء الله تعالى **قوله**  
 والولي عنه حمله على غيره والصحيح يرجع الى الصحيح الذي تيمم وكذا خلافه بناء على قوله  
 العبد حيث لا يجوز صلاة العبد بالتيمم عنده **قوله** وقوله اي قوله الى الحسين القدوري في تحقيره  
 قوله وهو الصحيح اي عدم جواز التيمم للولي هو الصحيح رواه الحسن عن ابي حنيفة وفي  
 ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا الحديث بن عباس رضي الله عنهما اذا لم يجد جازة فحسب فوطها  
 فضل عليها بالتيمم ولا فضل فيه بين الولي وغيره وروى عن ابن عمر في صلاة العبد مسئلة ووجه  
 رواية الحسن ما ذكر في المتن وما ذكرنا **قوله** وان احدث الامام او المقدي في صلاة  
 العبد يتيمم وبني عند ابي حنيفة رضي الله عنه قال شمس الامية السراجي انما وضع محمد رحمه  
 الله هذه المسئلة في حاشية الكوفة لان الما يجد لا يصل اليه الرجل حتى يعود الى المصرا  
 في ديارنا الما محبط بالمحيط فلا يتيمم الا اذا او لا للما لانه لا يحاف الغوث انزل هذا نصيب  
 لانا لا نعلم عدم خوف الغوث في ديارنا وان كان الما محبطا بالمحيط لا يبر من اجازة بسعة  
 الحدث حال قيام الامام الى الصلاة الما كالحزب والرعاف ولا يبر له الوضوء انه اذا شغل  
 بالوضوء نفوت الصلاة ولا يبره ان تقضي لايها لم تشرع الا بالجماعة الا ترى انما حورما  
 التيمم في صلاة اجازة لغير الولي وان كان الما في غايه الحرب خوف الغوث فكذا ههنا يعلم  
 ان احاطه الما لا اعتبار لها بل الاعتبار لخوف الغوث وهو قد يحصل في ديارنا ابدا  
 وبقي **قوله** في قوله عار من اي يوترضه عار من مثل ان يعلم عليه احد ويرد السلام  
 او تهنئه اخرا لعبد فقهه فحسبه وما اشبه ذلك فلا يصل عما يفسد صلواته فيتم **قوله**  
 والاميل الطهرو في بعض النسخ على الطهارة رعا وهو ما كبد ويطح لاراده اجمعه فانما الطهرو  
 لكونها خلفه **قوله** وهو الطهرو الضمير راجع الى الخلف واما سمي الطهرو خلفا وان كان  
 هو من الوقت عند ابي حنيفة وابي يوسف والجمعة خلف عنه لما انه متصور بصورة  
 الحليف لان الجمعة اذا كانت يصلي الطهرو **قوله** بخلاف العبد يعني بخلاف صلوة العبد  
 فالتيمم لها اذا خاف الغوث لانها تقوت لا الى خلف حيث لا تقضي قوله وكذا اذا كان  
 خاف فوف الوقت اي لا يتيمم لسائر الصلوات المكسرة اذا خاف فوف الوقت لانها تقضي  
 والوقت الى خلف فلا تواف وهذا تكرار من صاحب الهداية لان هذا الحكم عرفت في اول الباب  
 من قوله والمعتبر المسافة دون خوف الغوث الا ان هنا قليل فائدة وهو التخليل بغير



التعليل السابق اولاً ان هذا ما ذكره القدر وري والاول كلام صاحب الهداية قوله والمضاف  
اذ انسى الماد انما قد بالمسافر اشد المصطفى كتاب الصلوة والاف الحكم في المسافر وخارج المعسر  
سوا الا ترى الى ما قاله الخواص الاسلام في شرح اجماع الصحابة في المسافر وغيره سوا السد لا  
يعدم ذكر المسافر في اجماع الصنف لانه قال في اصل اجماع الصنف وحل في حله ما قدس به  
فمنهم من جعل في الوقت فقد غلب صلوته وهو قول محمد وقال ابو يوسف لا يحزبه قوله  
او وضعه غيره بآمره او بغيره بآمره يعني وضعه غيره بغيره بآمره بلا علم منه قال بعض الشافعين  
منه يقول او وضعه غيره بآمره فانه لو وضعه غيره وهو لا يعلم به يحزبه بالاجماع لان المبر  
قط لا يطلب فعل الخبر اقول دعوى الاجماع ليست بصحيفة الا ترى الى ما اورد في الاسلام في  
شرح اجماع الصحابة وقال قال في كتاب الصلوة في مسافر في حله ما وهو لا يعلم به والذي  
لا يعلم به ان يضعه غيره في الرجل يظهر علمه ثم قال وسلسلة هذا الكتاب اي اجماع الصحابة  
اذا وضع الماني الرجل بنفسه او غيره بآمره ثم نسبه ثم قال فتبين ان الخلاف في الوصلين واحد  
وكذا في ما يرفع اجماع الصنف فعمل ان دعوى الاجماع هو قوله سراج المبدأ وهو  
الخلاف اي الخلاف سوا قوله له انه واجد لما اي لا يثبت يوسف رحمه الله ان هذا الشخص  
واحد لها فلا يجوز نسبه لان الشرط عدم الما بالنسب ولانه ليس ما لا يثبت لان الما من لغز لا  
في السفر فيكون النسيان باء فلا يعتبر ولا في رجل المسافر محدث الما كالقربة العاصم  
فلا يجوز نسبه بدون الطلب كما في القربة ولما ان هذا الشخص غير قادر على الما فاجاز نسبه  
لان القدوة هي المرادة بالوجود المذكور في النص والقدرة تدور العلم بالحل قوله  
ليس ما لا يثبت ولا يثبت لان النسيان موكب بالانسان فلو كلف بالوضوء النسيان لزم  
التكليف بالنسيان في الوضوء وقوله رجل المسافر محدث الما فلا يثبت لان ما الرجل لا فائدة له  
وتحتاج في السفر الى شرب الادوية والرحمة وطعم الطعام فلا يفضل عن الحاجة بخلاف  
القربة العاصم لان ما لها فائدة فلم يصح القياس ولانما لم يصب قولكم لا فائدة بدو  
العلم والمكفر انما صام ثم علم ان في ملكه رتبة لا يحزبه صومه فعلمه ان يعتق لانا نقول  
الملك شرط التكفر وبالنسيان والجهل لا يبرؤك الملك بخلاف القدرة فان شرطها العلم  
وبدونه لا يحقق لها اصلاً الا ترى ان من لا يكون عالماً بالكتابة لا يكون قادراً عليها اصلاً  
وكذا في ما يبرأ الاشياء قوله وهي المراد بالوجود اي القدرة هي المراد بالوجود المذكور  
في القرآن واحديث قوله وسلسلة التوب على الاخلاق هذا جواب عما فاس عليه ابوه  
يوسف بقوله كما اذا كان في حله توب نفسه فضلي بدونه قد ذكر بعد بالاعتاق فقال  
لا يثبت ان مسألة التوب متفق عليها والخلاف فيها واقع ايضا ولين سلطانا انها متفق عليها لكن  
لانهم ان القياس صحيح لوجود العار في بين النفس والمغفلة عليه وهذا لان فرض السائر  
فان لا الى حلق متعللاً بالاعادة وفرض اظهاره فانت الى خلف وهو السهم فلم يغفل  
بالاعادة قوله وليس على التوب طلب الما اذا لم يطلب على طه ان يقربه ما وقال المنا في  
الطلب شرطه ونسبه كصحة وادبا ويجلو ستر ما ان كان ثم لقوله تعالى فلم تحذوا وعذم  
الوحدان لا يحصى الا بعدا الطلب لنا ان قوله تعالى فلم تحذوا ومطلق عن هذا الطلب فعمل  
بطلانه وقوله وعدم الوجدان لا يتحقق الا بعدا الطلب فلا يثبت الا ترى الى قوله تعالى  
ووجدك ضالاً فهدانا لان الطلب لا يجوز في حله تعالى او يقول اراد به عدم القدرة بمجاء

ولانك ان عدم القدرة لا يقتضي ساقطة الطلب فوالله نظر الى الدليل وهو غلبة  
النظر وهذا لان عكس النظر فبما مقام العلم في العبادات فاذا علم ان يقربه ما لا يجوز  
تعبه فكذا اذا علم ان يطلب من اذ الخلوه وهي مقدار ومدة وفي الاحاس من مجموع  
القلوة ثلثا به ذراع الى اربعة والمثل ثلاثة الاف ذراع الى اربعة الاف ذراع قوله  
ولو يجمع قبل الطلب اجزاء عند الحنفية وهكذا ذكر اخلاق في القرب وفي شرح الاصل  
بين ان حنفية وصاحبه له انه لما لم يملك الاصل لم يجب عليه الطلب من ملكه الا حرم  
عوض كالمكفر انما لم يملك الرتبة وقولها ان الماسد ولعمارة فلان لان الما في النادم  
من اعز الاشياء وشمس الآية ذكر هذه المسئلة لا خلاف في منسوطه هناك وان لم يطلب منه  
حيث يجمع وملي لم يحزه لان الماسد ول في الناس عادة خضوصا للمطهارة وكان احسن من ياد  
رحمه الله يقول السؤال ذل وقته بعض الخرج وما شيع النعم الا لخرج فجمع قبل  
السؤال وقول الحسن حسن قوله ولا يلزمه عمل العين الفاحش وهو ان صاح الما يصف  
عنه ثلث ان يكون قبة درهما واراد البايح درهمين اما اذا اراد رميا ونصفا فانه يكون عسا  
فبيدا فلا يثبت لغدرته على الما من غير خروج وعمر الحسن الصوري رحمه الله يلزمه المسرا  
بجميع ماله لانه لا يغير على هذه النجاسة فاقول هذا صنف لان فيه حرجا عظيما وقد دفع  
انه تعالى عن المسلمين الخرج وقال الشافعي رحمه الله لا ينجس العين البسبر كما لا ينجس العين الكبير  
فقول هذا صنف ايضا لان في الكثرة ضررا وحرجا بخلاف البسبر فلا يصح القياس وقيل اذا بيع الما بثلثي المثل  
او ثلثي ربعه من ارا ثلثي زيادة على ما يحاج اليه من الرأه لا ينجس وعين عليه التدا والاي ينجس وهذا  
حسن جدا المرفق بالمطهر قوله لان الضرر يسقط اي يسقط للوجود ما علم بال  
**المسح على الخنثى** قبل وجهه مناسبة هذا الباب ما تقدم من حيث الرخصة لان المسح رخصه  
كالسهم او من حب العار منه لان الاصل هو غسل الرجل كما ان الوضوء هو الاصل والسهم والسهم  
عارضان او من حب التوبة لان كلاهما خوف او من حب ان كلاهما يكتفي به بالمعص قوله  
المسح على الخنثى جاز بالسنة اما قال سوا لان الشخص اذا لم يصح اصلا بدع حفيه وحمل حله لا  
يؤتم وانما قال بالسنة لان مقدار المسح ثلث بالسنة وبما في المشهور في الكتاب وهي جازية وان كانت  
تسما على ما عرف في اصول الفقه وما قلنا فيها تقدم من ان قلة الجر تكتفي بالمسح على الخنثى فذاك في اصل  
السهم لاني الخنثى وانما القدر ثلث بالسنة المشهورة او يقول الكتاب لم يصح بالمسح على الخنثى لان  
فيه ذكر الرجل لا الخنثى فكان السهم على الخنثى بالسنة لانا لكتاب قوله والاعادة مستمرة اي  
سابعة وذلك ما روي عن علي بن النضر عليه السلام انه قال مسح المسافر على الخنثى ثلاثة ايام فواتها  
والقيم يوما وليلة ورواه ايضا حنيفة وصفوان وانس وابو سعيد الخدري وعوف بن مالك وذكر  
في اجماع الترمذي سند الى صفوان بن عسال رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم في السفر فافعلوا ثلاثا ايام وليا من الامم جنابة ولكن من غاب  
وبوله ونوم قال ابو عبيد هذا حديث حسن صحيح والسفر المسافر وجمع سافر كوك وصحب في ذلك  
وصاحب كذا في القرب وقال عابده رضي الله عنهما ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخنثى  
بعد نزول المائدة حتى قبضه الله تعالى وعن البراء بن عازب ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخنثى قبل  
نزول المائدة وبعدها حتى قبضه الله تعالى وقال الحسن رضي الله عنه حديث سمعون وجابر اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم راوه مسح على الخنثى ولا خلاف بين الصحابة في انه عليه السلام مسح على



بعض وأما الخلاف في أنه صح بعد نزول المائدة أو قبل برطها ولا يقال روى عن عباس أنه  
 قال لا راسم على أحد مما راح إلى من اسبح على الخفين لا نأمنول قد اكرعنا ذلك على رواه وقال  
 كان مخالفًا أساس فلم يتحمى وأفرهم وعظا لمحمد بن عباس رضي الله عنه **قوله** كان مستدعا  
 أي لما لمسه السنة المشهورة من راحه أي اعتقده اعتقاداً للحرمة أي للاحتجامها واصل كان ما جاورا  
 يعني من أن لا راسم بالحرمة أولى ولا يقال يرد عليكم القصر في السفراء أفضل عندكم من  
 الأثم لأن تلك الرخصة بحضه استقام لها عرف في الأصول فيكون النظر الآخر سائياً فقام  
 مسانة أخلاق غسل الرجل فإنه تخفى وجوبه على نقد من التزج بلارخصة الترك فضلاً عن الاستقام  
 قوله حصل عندنا أي حصل عند روى المسح **قوله** وتحدث منا خراي في اللبس **قوله** ولو جاوراه  
 أي جوار المسح وجوار لو قوله كان رافعا يعني لو جوار بالمسح على الخفين يحدث سائياً على اللبس لما  
 الخف رافعا لمحدث الذي حل بالرجل والخف ليس برافع بل هو مانع حلول الحدث وقوله كالمسح  
 ويسمى بغير أحد السابق لأن الحدث كان حاصلًا ولم يعمل عمله لعدم الشرط فإذا خرج الوقت أو رآى  
 المانع جعل الحدث السابق عمله فلا يصح وإنما قد يقوله ثم خرج الوقت لأن المستحاضة بجوارها أن يصح  
 ما دام الوقت باتفاقاً فخرج الوقت فبعضه أخلاق فقد بالامسح وعند زفر مع مدة المسح على حسب السفر  
 والاقامة لأن الخف مستحب حكى الحدث فصاحف مطبوسا على طهارة كاملة فتقول أن الحدث  
 لم يظهر في الوقت للصنوعة بخار المسح فمما خرج الوقت ظهر أثره فلم يجوز المسح **قوله** وهو المذهب  
 عندنا أي استمر طلال الطهارة وقت الحدث لا وقت اللبس هو المذهب عندنا خلافاً للشاذبي فاستشر  
 الكل وقت اللبس حتى إذا غسل إحدى رجله ولبس الخف ثم غسل الأخرى لا يجوز المسح عنده إذا  
 أحدث لما إذا خف ما يحل حلو الحدث بالقدم بعد طهارة وقت حلول الحدث ولا يشرط الكمال  
 وقت اللبس لأن النوع لاله أثر في بطلان الرخصة ولو نزع خفه ثم لبسه ثم أحدث جاز له المسح بالاتفاق  
 فأما في على اللبس أولى لأن لا لبس قبل كمال الطهارة فلا يجوز المسح كما إذا لم يغسل رجله فأحدث  
 لا يأمول كالمسح بالطهارة الكاملة لا الناقصة وقياس الكاملة على الناقصة فاسد ولهذا يجوز  
 الصلوة بالصلاة الحقيقية بالاتفاق ودون الطهارة المتعسر عليها فمعلم أن المانع منها كاملة دون  
 المتعسر عليها ثم شرط اللبس على الطهارة لما روى البخاري في صحيحه بإسناده إلى المعيرة قال كنت مع النبي  
 عليه السلام في سفر فأهويت لاسم حقيقه فقال دعها فاني أدخلتها طاهرين ثم علمها وسعى أهويت  
 أن فعدت وروى مالك في الموطأ بإسناده إلى عبد الله بن عمر قال حدثنا عن العاصم فقال سمعنا رسول الله  
 وبعثا طاهرين فاسم عليها فقال له عبد الله بن عمر قال حدثنا عن العاصم فقال سمعنا رسول الله  
 من العاصم **قوله** لو كان ناقضه عند ذلك أي لو كان الطهارة ناقضه عند حلول الحدث لاء  
 يجوز المسح كما إذا لم يرضه بعد غسل رجله ثم أحدث ثم نوصلا لا يصح بلزمر أن يكون الخف رافعا  
 وهو لم يجهد إلا ما نفع **قوله** ويجوز للمقيم وعند مالك لا يجوز للمسح المقيم لعدم الصنوعة  
 ومع الشاذلي ما يرد له وروى المسح على الخفين سعد بن أبي وقاص وحريز بن عبد الله وحذيفة  
 بن اليمان وسهل بن سعد والنسب بن مالك وروان وأبو عمرو بن أسبه عن أبيه وبريدة الأسدي عن  
 موف عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره أبو بكر الرازي في صحيح مختصر الطحاوي كما مر في أن  
 الس على السلام قال مع المقيم يوماً وليلة والمساقر ثلاثة أيام ولما إليها قال في صحيح مختصر الكرخ  
 روى ذلك عمرو وعلي وحاتم وخزيمة وأبو هريرة وصعوان وعوف بن مالك وأبو بكر بن عمرو وأبو  
 أمامة ولا سلم لعدم الصنوعة في حق المقيم رآه يخرج في النوع في كل وضوء ولحج مدني عن أن

قلت وروي عن أبي حمزة أنه قال ما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمع قال يوم القيوم من قال ولا  
قال سمع وما شئت بهذا قوله على عدم التوقف في المصطلح فليكن أحد من صنفه أبو داود في  
وقال قد اختلف في أسناده وليس بالقوي **قوله** وأبند أوها فعبه الحديث أي ابتداء  
المصطلح فعبه الحديث هذا قول عامة العلماء وقال بعضهم من وقت اللبس وقال بعضهم من وقت المص  
بأنه ممن يؤصاعد طلوع النحر وليس أحسن أحد من بعد طلوع الشمس ثم يؤصا مع بعد الموال  
على قول العامة مع القيمة إلى وقت أحد من اليوم الثاني وهو ما بعد طلوع الشمس من اليوم الثاني  
وهو ما بعد طلوع الشمس من اليوم الثاني وعلى القول الثاني إلى وقت طلوع النحر من اليوم الثاني وهو  
وقت اللبس وعلى القول الثالث إلى ما بعد الزوال من اليوم الثاني وهو وقت المص والصحح قول  
العامّة لأن الخف مانع جلوس الحدي بالرجل شرا ولا يحتاج إلى المانع إلا وقت الحدي فعبه  
لا عنه **قوله** سراه الخف معنى وصول أحد إلى الرجل وحلوله به **قوله** والمص على ظاهره  
أي على ظاهر الخفين هذا احتراز عن قول مالك والشافعي وأبو حنيفة وحديث جابر عن عبد الله بن  
أسفل الخف سنة وقوله خطوطا بيان السنة لاسطرط الجواز لما روي أبو داود في سننه  
بأسناده إلى أبي بصير عن أبيه أنه قال لو كان الدين بالبري لكان أسفل الخف أولى بالمص من أعلاه  
وقد رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهره فإنه أراد أن أصول الشريعة لم يصب  
من طريق القياس وإنما طريقها التوقيف وغير جائز استعمال القياس في رد التوقيف فكان القياس أن  
يكون بأطن الخف أولى بالمص لأنه يلاقي الأرض بما عليها من طين وثراب وقد روي لابلها ظاهره  
إلا أنه لم يستعمل القياس لأنه روي رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهر الخف دون باطنه وهذا  
بدل على أن مواده كان في القياس مع النص كذا ذكر الخصاص في أصوله في باب ذكر الأدلة على  
اتحاد الأحكام وما روي أن النبي عليه السلام مسح إبط الخف وأسفله فقد طعن فيه إجماع الحديث  
مثل أبي داود والترمذي وغيرهم وأول من صح إسناده ما يلبس الساق وما يلبس الأصابع توثيقا في حديث  
علي وبنيته **قوله** والمص على الظاهر حتى يعني أنه واجب لأجل عبء قوله محدود به عن  
القياس إشارة إلى ما ذكرنا من حديث علي رضي الله عنه **قوله** والبداية من الأصابع استحباب  
حيث لو بدأس الساق يجوز أيضا ودحه الاستحباب أعشار المص بالحصل لأن الله تعالى جعل الكعب  
ظاهرة **قوله** وفرضه كذا مقدار ثلاث أصابع قال في الحنفية سواء كان المص طولا أو عرضا وقال  
الشافعي فرض المص أدنى ما يفياء له اسم المص لنا أنه ورد في حديث المعمر أن النبي عليه السلام  
مسح على ظاهره فغضن خطوطا بالأصابع وأقل المص الصحيح ثلاثة ولائه مسح في الطهارة فلا يكتفى بالادنى  
كل من مسح التيمم وإنما قدر ثلاث أصابع من أصابع اليد لكونها الكفاية مسح الرأس وقال الشافعي وأبو حنيفة  
أنه حتى في تخمسه إذا مسح مقدار ثلاث أصابع من أصابع الرجل أجزاء وذكرين رسم من محمد بن  
ومسح ثلاثة أصابع وضعا أجزاء قال القدوري رواية ابن رستم يدل على أنه قد روي بأصابع اليد  
**قوله** ولا يجوز المص على خف فيه خرق كثير يروي هذا اللفظ أبو أيوب بالنسبة إلى المص الموحدة الخفانة  
وبالثاني المستوطنة فيفقد ثلاث من خرق ويراد بالأول الكعبة المستقلة وبالثاني الكعبة المنفصلة  
والأصح هو الثاني بدلالة وان كان أقل من ذلك حيث لم يقل وإن كان أصغر من ذلك وإنما قالين  
سنة مقدار ثلاث أصابع لأن الخرق إذا كان كثيرا لم يفرج عند المص بخلاف المص إذا كان كثر  
من ثلاث أصابع وهذا مذهبنا وهو جواب الاستحسان والقياس أن يكون اليسير ما يغا الكثر  
وهو مذهب رافض والساني وعند مالك وسفيان لا يمسح الكثر أيضا إذا كان الخف خف سلق







كما فعل للقدم وقوله لا يشقان من شق الثوب روى حتى رأت ما رأت ما رواه من ياف  
منوب وبقى الشقوف ما كد للتحاشاة واما بسفاح فخطا كذا قال المطوذي وفي بعض شروح  
العدودي لا يشقان الما يفتح الشين من شق الثوب الحق بالكسر او لا يشقان من غير ذكر  
الحاسر شق ثوب اذا رقت ثم اعلم ان الحور اذا افاق من جوارحه عليه المسح بالاسفاد وان لم  
يكن مغلا فاما فان رقت لا يجوز بالاسفاد وان كان غسلا لا يجوز عند الحنفية رضى الله عنه  
وعند صاحبيه بخلافه قال السافق كذا ذكر قول السافق في شق الاسفاد وقال في الخفة  
قال السافق لا يجوز المسح على الجوارح وان كانت مغسلة الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين لما  
حدثت ابي موسى الاشعري ان النبي عليه السلام مسح على الجوارح وله ان المسح على الخف شري  
مخلاف القياس فلا يمسح عليه غيره الا اذا كان في حذاءه وعن المفضل من الجوارح ليس في معنى  
الخف واشبه اللعافه واما لم يكن في حذاءه لانه لا يمكن قطع مسافة السفرية بخلاف المفضل  
**قوله** ومن يحمل الحديث اي المفضل من الجوارح يحمل الحديث الذي رواه ابو موسى رضى الله عنه  
ولان ابا داود وطعن فيه وقال روى هذا الحديث عن ابي موسى الاشعري عن النبي عليه  
السلام وليس بالمفضل ولا بالفتوى **قوله** وعنه رجع الى قوله وعليه الفتوى قال في  
المصنوع حكى ان ابا حنيفة فرسعه مسح على جوارحه ثم قال لعوامه فعلت ما كنت اسمع الناس  
عنه فاستدلوا به على رخصه **قوله** ولا يجوز المسح على العمامة الى اخره قال في الصحاح القفاذ  
بالضم والتشديد بمعنى جعل للدين معنى بطن ويكون له ان اراد يرد على الساعدين من البرد  
تلمسه المرأة في يديها وما تقان ان وقال في الجملة لا بد منه وضرب من الخيل تتخذ المرأة  
لديها وجعلها ومن ذلك يقال تغفون المرأة بالحناء اذا تشفت بديها وجعلها واما لم يحز  
اسم على هذه الاسباب لان الله تعالى استأجر امة الوضوء مسح الرأس والمعتموم منه طاهرا  
انه لا يجوز المسح على غيره ولان المسح شريع رخصة وهي اما تكون فيما فيه مشقة وفيه من  
الاستحباب لا تكتم المشقة فلا يجوز المسح وكذلك المرأة لا يمسح على الخمار لما قلنا لان لا يمسح  
الله عنه روى ان النبي عليه السلام مسح على عمامته لانا نقول ناديه ان بلا لا كان بجدا  
عن النبي عليه السلام مسح النبي على رأسه ولم يصنع العمامة عن رأسه فظن لئلا انه عليه  
السلام مسح على العمامة او اراد بلال الحان اطلاقا لاسم العمامة على الخمار **قوله**  
لا يمسح على الخمار والاصل عدمهما وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين  
انما يرى انه مسح على عمامته وخفيه ولهذا اخذ جونا لا وزاعي واحمد بن حنبل واهل  
الشافعية مسح على العمامة **قوله** نعم ان الاصل عدمهما ولكن وجد دليل وجودهما  
نظم من الاصل على ما كان وذلك اما لوعلمنا بظاهر الحديث وهو خبر الواحد يلزم الزيادة  
به على كتاب الله تعالى وهي غير جائزة لان الزيادة في علمهم في الاصول قال محمد بن  
الحسين في سوطه اخبرنا مالك قال بلغني عن جابر بن عبد الله انه سئل عن العمامة فقال  
لا حتى يمس الشعر لما قال محمد بن وهب انا اخذ وهو يقول اي خنفة ثم قال محمد اخبرنا مالك  
قال اخذنا نافع رآه صغيره سنة ابي عبد الله فومنا وتفرع خمارها ثم مسح برأسها قال نافع  
وانا يومئذ صغير قال محمد بن وهب انا اخذ لانس على خمار ولا عمامة بلعنا ان المسح على العمامة  
كان فتوى **قوله** ويجوز المسح على الخمار وهي مع جملة قال في الصحاح الجيرة العمدان  
النبي يمسح بها العظام والاصل في جواز المسح على الجيرة حار روى ان عليا رضى الله عنه كسرت

الوجه  
التي

يده يوم احد فخطبوا لها فقال النبي عليه السلام احيلوها في سباده فانه ما حجب  
لوا في الدنيا والاخرة فقال رسول الله ما صنع ما صنع ما صنع ما صنع ما صنع ما صنع ما صنع  
في محضه باسناده الى علي رضى الله عنه ولان المسح اما شريع على الخف لدفع الحرج وادخلها  
اكثر فصار المسح عليها اولى وقوله وان شديها على غير وضوء انما قاله لان الجيرة اما تروط  
حاله الضرورة واشتراط الطهارة في ذلك الحاله مفضل الى الحرج ولا يجوز عن المسح الى  
بكر الرازي ان كان ما تحت الجيرة لو طهر اكر غسله فالمسح واجب لال الغرض معلوم بالاصل  
فيعلق بما قام مقامه مسح الخف وان كان ما تحته لو طهر لا يمكن غسله فالمسح على غيره واجب لان  
دفع الاصل بدسطة فلا يدر ما قام مقامه كالمطروح المذموم اذ ليس الخف والاسفاد اوانه سعدى  
هذا الفصل على قول اي حنيفة رحمه الله ما على قول اي يوسف ومحمد فالمسح واجب في جميع الاحوال  
لان النبي عليه السلام امر عليا بالمسح ولم يعصم **قوله** ويكتفى بالمسح على الكراهى على اكثر الجيرة  
ويذكر المصنف على تأويل الجوارح المذكور **قوله** ولا يبرق لعدم التوقف بالموجب والتوقف  
من وقعه اي عرفه اياه والتوقف ببار الوقت يعني لمس الجيرة وفي ما لم يدر لعدم التمسك بمسح  
الوقت لم يدره اثر ولا خبر فمسح الى وقت التمسك مع الخف فانه موقوف ما حدث وهذا هو  
احد وجوه الفرق بين مسح الجيرة وبين مسح الخف والفرق الاحوال مع الجيرة خور وان سدا  
بلا وضوء مسح الخف لا يجوز اذا البسه قبل غسل الرجل والفرق الاحوال سقوط الجيرة لاسيما  
لا يبط المسح واذا انتزع الخف بطل المسح ويجب عليه غسل الرجل **قوله** وان سقطت الجيرة  
لا يمسح ولا يمسح المسح والبرخا لا يمسح وهو الصلوة وانما لم يمسح المسح لغيره المرحض وهو الواحد  
ولهذا لا يجب غسل ما تحته حيث جاز شديها بلا وضوء بخلاف ما اذا سقطت عن برحيت بطل المسح  
لعدم المرحض وان كان في الصلاة استعمل كالصلاة عليهم اذ اراى الما في جلال صلاية لغيره  
على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف **قوله** **الحيض** والاحتضاضة لما  
فترغ عن بيان احكام الطهارة من الاحداث اصلا وخلفا شريع في الطهارة من الاحتضاضة وقدم  
الحيض لاحتضاضة باحكام على جدة او كثرة مناسبه بالاحداث من حيث حرمة الصلاة وقراءة  
القرآن ودخول المسجد وعنده ذلك اعلم ان الحيض في اللغة خروج الدم فقال جابر اذا رقت اخرج  
منها الدم ويقال حاضت المرأة اذ اخرج منها الدود وهو شبه الدم وفي الشريعة اسم لدم حيض باول  
دويته المرافقة بالبلوغ وقيل دم يتغيره دم المرأة السليمة عن الداء والمغزو واحتراز بالرحم  
عن دم الاحتضاضة لانه دم عرق لادم رحم واحترز بالسليمة عن الداء عن النفس لا يحكمها حكم الحيض  
حيث لا يمنع تصرفها الا من الثلث والاحتضاضة استغناء من الحيض يقال استحاضت المرأة اذا  
اسر بها الدم يوما ما وفي الشريعة اسم لما نقص عن اقل الحيض او زاد على كثره ثم اعلم ان دور  
الدم ليس بشرط في جميع المدة حتى اذا رأت الدم في اول ثلاثة ايام ردت في اخرها محبت المجرع جميعا  
**قوله** اقتل الحيض اي اقل مدة الحيض على حد والمصاد واستدل ابو بكر الرازي في شرح مختصر  
التمحاوي على تعدد اقل الحيض واكثره فقال والاصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال لعائشة بنت ابي جحيش دي الصلاة اياما يحبسك وفي بعض النسخ اياما انك من كل شهر وقول  
عليه السلام المستحاضة تدعى الصلوة اياما اخرها واقل ما ينزل اسم الايام ثلاثة ايام واكثره  
عشره ايام فتد اذ ما هذا الحد مقدار الاقل والاكثر لا زيادة ولا ثلاثة الايام ما كان نقول  
ثلاثة ايام اي عشره ايام ثم نقول احد عشر يوما **قوله** وهو حجة على السافق ان هذا الحد خمسة







بجود منه بخلافه أيضا لما ان النبي عنه من المصحف والغلاف لغير من المصحف ولهذا لا يدخل في بيعه من غير  
لعمري فصار كما ان الله في كتابه اذ ابان لو من الجدار الذي في باطنه المصحف كان كروها ما لا يفرق الا بالار  
في سرح لجامع الصغير فان غسل الجنب فيه لغيره او بغيره لم يفسد او غسل المحدث بده لم يفسد لم يطلن له المصحف  
المس ولا الغراء للجب هذا هو الصحيح لانه لا يجرى وجوده ولا رولا اعني المحدث واجابه الى هذا  
لعنه لاسلام قوله ثم المحدث واجابه الى اخره هذا البيان مساو كهما في حرمة المس واقترابهما في  
حكم الغراء بانه ان المحدثين لما ثبت حكمهما في المحدث لم يحرم من المصحف باليد لا للمحدث ولا للجب ولما لم يثبت  
حكم لغوث في التوجع لم يحكم عليه وتثبت حكم احياه فيه حب وجب غسله حار في صلاة المحدث دون  
الجب **قوله** مما فاعه اي ساعدا قال صاحب الحمه اعلمنا المسامع في بعضه الغلاف فقال بعضهم  
هو كحل الذي عليه وقال بعضهم هو الكم وقال بعضهم هو الخريطة وهو الصحيح لان الجلد مع المصحف  
والسبح للخال واما الخريطة فليس شيع وهذا اذ اتي المصحف لا يدخل الخريطة من غير سوط وقال بعض  
ساجعا المصنف جميعه المكروه حتى ان سرحا من سرحه من سرحه المصحف لانه لم يفسد الغلاف وهذا  
اقرب الى الناس والاول اقرب الى القاطن ولو احدث المصحف بده فخر محمد رحمه الله في النوادر انه  
لا بأس به قال محمد لاسلام كره ذلك بعض ساجعا وبكره من الغناء والسر وباهر من كره المشرعة  
للجب والمحدث والخاص والنساء ايضا لانه لا يغلو عن ابان ولا من بالكم بلا خلاف الى هذا لفظ محمد لاسلام  
في رد كالحل المحدث يظهر قوله مصلاد مصنف مشررا جزاءه منه وده بعضها الى بعض من الشراة  
وليس بحريمه **قوله** وهذا هو الصحيح اذ وقع المصحف الى الصبيان بلا امر اطرها هو الصحيح  
وهذا احد احوار وروى عن بعض مشايخنا في سرح الجامع الصغير انه يكره دفع المصحف واللوح الذي كتب  
عليه القرآن الى الصبي ولم يمانه ساجعا كراهه في ذلك وبعدها المخرج اذ في المحدث نصيب حفظ القرآن قوله  
واذا انقطع دم حسن الى اخره اعلم ان وطرها لا يحل لغيره ان يقطع دمها لاول من عشرة ايام  
او مبني وقت صلوة وهي تقدر فيه على الاغتسال والتيمم لان معاودة الدم من دون العشرة غالبة  
ولا توسع الوتوع في اهرام اما اذا اعتل او مضى على ذلك الزمان يتاخر حاشا الانقطاع بشيئ حكم  
الظهارات تحت صارت الصلوة ويأكلها يحل وطرها لكن هذا اذا كان الانقطاع على عادتها اما اذا لم يكن  
على عادتها فلا يحل وطرها وان اعتل الى ان ياتي بعادتها كما صرح به في المتن عقب هذا لان العود الى العادة  
عالب بان هذا ما ذكره في سرح الطحاوي ان المراه اذا طاب ايامها دون العشرة في الحيض وفي النفاس  
دون الاربعين وانقطع الدم عنها فانه لا يجب بطهارتها بنفس الانقطاع حتى تغسل او يغسل عليها وقت  
صلوة اذ في الصلوة اليها مع العدة على الضلح وان يكون الانقطاع في وقت صلوة فان وجدته  
من الوقت بعد ان يغسل وتحدث من الوقت ساعة فانه حكم بطهارتها بنفس ذلك الوقت ويجب عليها فضا  
لك الصلوة اعتل او لم يغسل ولم يحل ان يبرها بعد مضى ذلك الوقت قبل ان تغسل عند ما قال  
بعض الاجور ان يبرها حتى تغسل واما اذا اتي من الوقت مقدارا لا يغسل لا يغسل ولا ينع للاعتدال  
ولا يجب عليها فضا لك الصلوة ولا يجب بطهارتها بغير ذلك الوقت حتى يغسل او يغسل وقت صلوة اخرى  
الى ان يلوطن في الطحاوي وكذا اذا اتي وقتا ولم يغسل فلا يحل وطرها وقال محمد بن قبا سا  
على ما اذا اعتل وجهه قولها ان المصحف لا يستغفر له لحوار بطلانه ببويه الماد لا ذلك الفصل قوله  
بدر بعض الدال وكسرها اي سبل **قوله** الا انه لا يجب للنبي في الغراء بالسند بد اسداس  
فعله حل وطرها بعض اذا كان الانقطاع لعشره على الوطى لكن لا يجب لو دود النبي عن الغريان  
في الغراء بالسند لانه بعض حرمة الغريان على الاعتدال سانه ان الغراء بالمصحف ينع الوطى

بعد الانقطاع قبل غسل والغراء بالسند لا ينع الوطى الا بعد غسل واما ما دس من غسل اخرى  
الغرائب على ما دون العشرة والاخرى على العشرة فوفقا بين الدليلين بقدر الامكان والغراء بالسند  
وان كانت محمولة على ما دون العشرة جعل العشرة لان الحمل ما كان بالراي والاحكام فلا حل هذا  
الاحكام فلما لا ينع الوطى قبل غسل وهذا الذي قلنا مذهبنا على ما الدلالة رضي الله عنه وبعد  
رغمه والساني لا يحل الوطى اصلا للمراه بالسند بد قلنا يلزم تركه على ما لا واحد الدليلين وفيما  
قلنا حمل بهما والاصل في ذلك الدليل الاعمال لا الاممال **قوله** والطهر اذا اغتسل بن الدمين في مرة  
الحيض فهو كالدم المتوالي اي الطهر حكمه حكم الدم لانه ليس بطهر محصور مرة مستبدلة وافت  
بوما دما وثمانية طهرا فيوما دما فالحل جميع هذه احاديث الروايات عن ابي حنيفة وفي اخرها انه  
وهو رواية ابي يوسف عنه ان الطهر اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يجزئ قاصلا لان ما دون  
خمسة عشر ليس بطهر مضمون فان هو فاسد فاخذ حكم منه كالصوم القاسد صوته مستبداة وافت  
بوما دما فاربعة عشر طهرا فيوما دما فالحق من اول ما راف جميع وروى محمد بن ابي حنيفة رحمه  
الله ان الشوط ان يكون الدم محبسا بطرفي العشرة يغسل هذه الرواية يجوز بداية المحض وختمه  
بالطهر صوته مستبداة بعشرة زان قبل ايامها بوما دما وفي اول ايامها بوجها طهرا فانه ايام  
دما في العاشر طهرا ثم بوما دما فاربعة عشر طهرا فيوما دما فالحق من اول ما راف جميع وروى محمد بن ابي حنيفة رحمه  
اذا اغتسل لا يجعل قاصلا اذا كان اقل من ثلاثة ايام كما هو قولها وان كان ثلاثة ايام او اكثر ان كان مثل  
الدمين او الدمان اكثر لم يجعل قاصلا وان كان اكثر من الدمين جعل قاصلا ان اسكن ان يجعل احد الجانبين  
حيضا يجعل والا فلا وجه قوله ان هذا هو طهرها فالحق فاصلا قلنا انه فاسد فصار كالدم كما قلنا  
**قوله** والاختلاف في القول ابي اي الاختلاف في قول ابي يوسف ايسر على المعنى والمستفتيا لان في  
قول محمد تفصيل يشق ضبطها خصوصا على الخبيث الفاسد العقل فكان ما قاله ابو يوسف النبي يوم  
السبع المجدي اذ لبرمه الشكاف السادة التي كانت على الام السابعة مثل الامر والاعلال كمثل النص  
للمتوبة وقطع موضع التماس **قوله** واقل الطهر خمسة عشر يوما اي اقل الطهر الفاصل بين الدمين  
كداروي عن ابيهم النجدي رحمه الله عنه والطاهر ان يغسل من النبي عليه السلام لان العمل لا اعتدال  
له في المحدثات وجعل مستبداة عن الكذب والجزا في لان الطهر عدة موجه للصوم والصلوة كالاقامة وهي  
مقدومة بخمسة عشر يوما بالانقضاء والحكم الوارد فيها واراد فيه دلالة واما الكثرة فلا غاية له لان من  
الناس من يغتسل في الشهر مرة ومن من يغتسل في شهرين مرة ومن من يغتسل في سنة او سنتين فافقه  
لا يدخل تحت الصلوة ولا يغسل غايته والمراد من قولنا لا غاية لا كثره انها تغسل ويصوم ما لم يغتسل  
الا اذا استغرا الدم فيكون لا كثره غايته عند عامة العلما الامتد سدين معاذ المروزي كما في بعض  
العادة اذ ارات مستبداة عشرة دما وسنة طهرا ثم استغرا الدم فتعد العامة تنوع الصلاة وعشرة من  
اول كل شهر كما اذا ابتدأت مع البلوغ مستبداة وعند ابي حنيفة يقع من اول الاسرار عشرة لا غير  
فتعيل سنة وعن محمد بن ابراهيم الميمني انه مقد وستة اشهر الاساعة وقيل انه مقدربا ربعة  
اشهر الاساعة وعن ابي حنيفة السهيد انه قد رة شهرين وقال في الخلاصة اكثر مدة الطهر الذي يصنع به  
لعب العادة شهر كامل **قوله** بنتيجة الاجماع يعني بدلالة الاجماع بانه ان الدم مناد للطهرا  
البرهي شرط الصلوة ومع هذا لم يمنع دم الاستحاضة الصلوة دما للمصروفة بالاجماع فلان لا ينع  
الصوم والوطى والمنافاة ليست بباينة بينهما وبينه اصلا او لي واخرى وانما قلنا بجود المنافاة  
لان الصور بنفسه الفطر لا الدم والوطى بنفسه ترك الوطى لا الدم بخلاف الطهارة فان يغتسلها



التحاشي لارمة الدم وساق اللام ساق الملوحة فافهم قوله فلو زاد الدم على العشرة اياما  
فما لم ياده لان الدم والم يرد عليها يكون المخرج حصصا من عترة الى ايامها المعهودة لانه ناره  
يرد ناره بعض وانفصال مصفوكا الربا به خلاف ما اذا على العشرة تحت نواحي المعهودة  
لغوله عليه السلام المستحاضة تدفع الصلاة امام افعالها والحدث مطلق منصرف الى المعهودة ولان حاران  
في معروفتها بعض مقبلا وما زاد على العشرة استحاضة تفسا لحصل السك فها بينهما فلا يترك الصلوة قوله  
فلو به اي على الربا كالتكدي على العشرة وفي هذا التعليق اعني قوله ولان الزيادة على العادة خاصة ما اذا  
على العشرة بطريقه لا لعل ان يقول كما ان الحاضنة حاصله بين الزايد من فكذا حاصلة  
بين ما اذا في معروفتها وبين الزايد الى العشرة لا كل واحد منهما في مدة الحاصل بل الحاضنة هما كذا لا  
لحد الزايد من في مدة احصى والآخر في غيرها **قوله** وان ابدت مع البلوغ مستحاضة ابدت  
على صبغة النبي للفاعل ويروي على صبغة النبي للمعول بضم الما والاول اوجه معني وصفا صفا  
يعني ان المرأة لما استحاضت من ابد البلوغ ما صرف كانتا ابتدأت في امر الاستحاضة لا يقال لان  
اها مستحاضة من ابتدا البلوغ اذ هي حايض في اول البلوغ عشرة ايام لا يقول نعم انها حايض في  
اول البلوغ لكن لما مع المصنف في العبارة وادى بقوله مستحاضة معنده اسمها صفا صفا ما صرف  
سميها بعد العشرة مسرا دمه سب هذا الالام لاهي كانت في ابتدا بلوغها على عزم من ان تصير كذلك  
قال الشيخ ابو نصر الفيلدي في شرح العترة وهذا الذي ذكره قول الى حنيفة رحمه الله وبه قال محمد  
وعن ابي يوسف انها اخذت في صلواتها وصومها وانقطاع الرجعة باقل احصى وفي الاحكام التي بينها وبين  
الارواح باكر احصى وجه قولها ان الثلاثة لغت بعادة لها فلا تزد النوازل الاستحاضة وجه قول  
ابو يوسف رحمه الله ان ما زاد على ثلاثة ايام يجوز ان يكون جميعا ويجوز ان يكون استحاضة فوجب العمل على  
الاحباط كمن عادها في شهر خمسة ايام وروى عنه انها استحاضت فانا نعمل على الاحباط كذلك **قوله**  
**في** والتحاضة دس به سلس البول والرعاف الدائم والحج الذي  
لا يرفقا شومان لوب كل صلاة قال الجوهري استحاضت المرأة اذا استمر بها الدم بعد ايامها واستماله  
بمحوه لانه لا اختار لها في ذلك كمن او اغمر في حال سلس البول اذا كان لا يمتنعك والرعاف دم  
الانف لا يرفقا اي لا يسكن من رفا الدم اذا سكن وانما ذكر هذا الفصل ليعلم من في معنى المستحاضة  
يرفض على حدة اما المستحاضة فاما على بوضوح واحد ما دام الوقت ما ساء من الغرائض والنوافل  
لغوله عليه السلام المستحاضة تنوم لوب كل صلوة واما غيرها من ذكرها فلا تجد ثم لما دام  
صاروا في معنى المستحاضة فصاروا لو ارد فيها كالأورد فيهم وعند السائق على المستحاضة ومن في معاهها  
بوضوح واحد ما واما ما شوا من النوافل لغوله عليه السلام المستحاضة تنوم لكل صلاة  
جوابه ان هذا الحديث لا يصلح حجة للسائق لانه مروي في الظاهر وهذا لان الفعل ايضا صلوة  
داخله تحت قوله لكل صلاة ومع هذا لا يامرها بالوضوء السابق بالوضوء لاجل صلاة الفعل والغرض  
والفعل لا يحلها في حكم الطهارة ولين قال هو طهارة ضرورية فتقدر مقدرة الضرورة فلا  
يحق بعدا المكوبة لقوله نعم انها ضرورية لكن لا يام ان لا ضرورة لها في حق اذا مكوبة اخرى  
ولا يام انها بعدت بعد الضرورة عندك وقد حاز اذا النوافل ما ساء بالانفاق على ما نقول  
هل يجب طهارتها بعد المكوبة الواحدة ام لا فان قلت نعم فعمل على الغرائض والنوافل جميعا  
وان قلت لا فعمل لا يصل الغرائض والنوافل اصلا الامور جديدة وهذا الايام من مسك الحصى  
حداد قال الكرخي في شرحه الجامع الصغير واما ما لكد الزوري والسائق في عترة ان المستحاضة

بالشكر

على العادة عاراض

نوم

تومنا لكل صلاة الا ساقني فانه قال اذا توضأت للغرض جاز لها ان تنقطع وقال الا وارجح لا تنومنا  
للطهر حتى يدخل وقت العصر ثم تنومنا وتصل الطهر والعصر جميعا وحكي اللين من مائة انها  
اد انومنا لا وضوءها حتى يحد اما ببول او عابط او ريح او رطاب او نوم والاحلا وضوءها  
الى هذا لفظ الكرخي **قوله** وهو المراد بالاول اي الوقت مراد بالحدث الاول وهو ما رواه  
السائق في تفسير الحديث سانه ان الصلوة تذكر ويراد بها وضوءها كما في قوله انك لصلوة  
المهر اي لوضوءها والدعي اعلم ان اللفظ للوقت قول النبي عليه السلام جعلت لي الارض سجدا ووطئا  
فحيث ما أدركت الصلوة صلوت فيكون جيفة ما رواه السائق في الحديث ما رواه ابو حنيفة ومن استحسنه  
وهو مفسر بالوقت كما نرى في عمل المحدث على المفسر او يقول ان الشرع اسقط اعتبار الحدث للحاجة الى  
الاداء او لا يختلف في ذلك لانه لا يضبط ولا يمكن اعتباره لذاته لانه قد يطول وقد يقصر وقد يسد  
وقد ينأخر وقد يسبق كل الوقت فافهم حله معناه وهو الوقت بضم الواو تفسيرا لا صحيا بالمعذر فادبر احكم على  
الوقت وسقط اعتبار الحدث وان حصل الاداء لان الاصول شاهدة لاعتبار الوقت دون فعل  
الصلوة لانا وحدنا فمأخضة موددة بالوقت وهو المصحح على الحديث ولم يحد حصة موددة بفعل  
الصلوة **قوله** واذ اخرج الوقت بطل وصوم الى اخره اعلم ان طهارة المستحاضة ومن في معاهها  
بطل خروج الوقت عند علي بن النخعة بالانفاق وعند ابي يوسف بطل بالدخول ايضا وعند  
زفر بطل بالدخول لا بغيره على رواية الشيخ الامام اسما بطل الزايد رحمه الله والدخول والخروج جميعا  
على رواية الشيخ الامام ابي عبد الله الحسن بن محمد بن الحسين النجاشي المعروف بخوارزمي لابي يوسف ان طهارة  
المستحاضة ومن في معاهها ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت وبعدة فينقض بالرجوع والخروج  
جميعا وهذا هو وجه احد قولي زفر وجه الاخر ان طهارتها قبل الوقت غير معتبرة فعليا بانما  
بالدخول وبعد الدخول معنده فلم تنقض بالخروج قال في الخبر الاسلام في شرح الجامع الصغير  
ونادى الاختلاف عندنا ان ابا يوسف رحمه الله سبيل عن المستحاضة توضأت قبل طلوع الشمس  
فقال تنقض بالطلوع وسبيلها اذا توضأت بعد الطلوع للمصنف فادانها لا يصل الطهر  
حتى يجدد الوضوء بعد الزوال فعمل السائل هذا التقوى منه على ما حكى وليس ذلك بصحيح  
بل الصحيح ان قد تم الطهارة على الزوال في حق الطهارة بطل عنه لان الحدث بقائه فيسقطه  
الا بعد الحاجة والحاجة في حق الطهر قبل الزوال لا كحقيقة ولا تقديرا فلم يصح الاداء ان  
المن ففهم الحاجة الى الاداء الى هذا لفظ فخر الاسلام ولا يفي حنيفة ومحمد رحمه الله ان طهارة  
المستحاضة انما اعتباري مع الحدث الثاني لها الحاجة الى التقصير عن عهدة التكليف والدخول دليل  
الحاجة فلا يفتقر به والخروج دليل الزوال والحاجة فيتنقض به وتقدم الطهارة على الوقت لعزوة  
اخرى وهما ان الشرع جعل التكليف حتى شغل كل الوقت بالاداء وهو العزيمة فلا يحصل شغل كل  
الوقت الا بتعديم الطهارة فما والتقديم ثم اعلم ان الخروج شرط الانقضاء والعلة هي الحدث  
السابق واما لم يظهر ان في الوقت للضرورة فاذا اخرج الوقت زالت الصورة فظهر ان  
وهذا معنى قول صاحب الهداية ابي عمدة بالحدث السابق بجي تنقض طهارة المحدث وعند  
خروج الوقت بالحدث السابق وهذا لم يجز مع المستحاضة بعد خروج الوقت على المختار اذا كان  
الدم سائلا وقت الوضوء واللبس وقاية الاختلاف يظهر في الحدث وما اذا توضأت قبل طلوع  
الشمس فطلعت او توضأت قبل الزوال فزال الشمس فافهم **قوله** فلا تنقض قبله وبعدة



لا يخلو إذا كان الطهارة لا تعتبر فكيف يصور الانقاص لا ينفرد بالمرور الوقت لعدم الضرورة وشبهه  
 لتواصل لا ينفرد عن حاج إلى استكمال أسوأ ما إذا الناقلة فتصور الانقاص **قوله** عنده أي عند  
 خروج الوقت **قوله** والمراد بالوقت وقت المروضة أي المراد بالوقت الذي ينقص الطهارة عند خروجه  
 وبالصلاة المروضة حتى لو توصل صلوة العبد بصلية الظهر بذلك الوضوء عند أبي حنيفة ومحمد رحمه  
 الله وإنما قال وهو الصحيح أحراز عن قول بعض المشايخ قالوا لا سلام المردوي في مخرج الجامع الصغير  
 فإن وصفا صاحب الحدردور العبد بطلوع الشمس لصلوة العبد بصلية به الظهر فقد قيل ليس له  
 ذلك ثم قال ولابد أن يفهمه وقيل بل هي صلوة الضحى في الأصل واسمها سائر الأيام **قوله** والمختصة  
 هي التي لا ينفذ عليها وقت صلوة الأواحد السبب في تحديقها أي وجوده في ذلك الوقت بالاستيقاظ  
 قال الإمام محمد الدين العمري رحمه الله في ترجمته هذا المختصة نفاها في كونها مستحقة التمسك بالشرط  
 أن يكون الحدث مستغفرا مع الوقت حتى لو لم يستغفر في كل الوقت لا تكون مستحقة نفاها في استغفر مرة  
 لا يحتاج إلى الاستغفار بعد ذلك بل وجوده في الوقت مرة كاف فاقول هذا الذي قاله صاحب الهداية  
 فيه نظر فنفذ في أن التعريف ينبغي أن يكون جامعاً وما نفاها وهو ليس بجامع لأن حقيقة المختصة  
 لا توجد بهذا الفكر الذي قاله حتى يوجد الاستغفار في الأبد أو ليس جامع أيضاً لدخول الحائض  
 غفلة لأن الحائض قد تكون بهذه المثابة لا ينفذ عليها وقت صلوة الأواحد الذي انقلب به يوجد  
 فيه وقول الإمام محمد الدين الصغير يجب لأنه قال هذا أحد المختصات نفاها في آخر ما قاله وذلك يقتضي  
 تفقد حقيقة البتة وهو فاسد لا يثبت في كتابنا الموسوم بالثمين وقد ظهر في خاطري من الآثار  
 الربانية والأسرار الإلهية أن المختصة هي التي تربي الدم من قبلها مستغفراً وقت صلوة في  
 الابتداء من غير شرط الاستغفار في الثاني زمان لا ينفذ من الحيض والنقاس وتولي في الباقي ليشمل المختصة  
 حاله النفا لأن الاستغفار لا ينفذ حلة النفا وتولي في زمان لا ينفذ من الحيض لتدخل الصغيرة التي  
 لم تره في أوقات الدم لأنها مستحقة منه وتدخل أيضاً التي تربي الدم من قبلها مستغفراً وقت صلوة في  
 أو أكثر من عشرة أيام وتدخل أيضاً التي تربي الدم من قبلها مستغفراً وقت صلوة في  
 العادة وتولي والنقاس احتيازيان من النفس إذ بدأ على الأربعين واحتراز عما زاد على عادتها وقد  
 جاوز الدم الأربعين لأن ذلك استحاطة كونه في زمان لا ينفذ من النقاس **قوله** وهو من ذكرناه  
 أي الذي في معنى المختصة من ذكرناه وإراد بقوله من ذكرناه الذي به سلس البول والرعان  
 الذائم والخرج الذي لا يرفق **قوله** ومن به استطلاق بطن أو انقلاصه عطف على قوله من ذكرناه  
 واستطلاق السرة شبهه كذا قال أبو هريرة والأسباب خروج السرة أي بغيره كذا قال  
 المطرزي **قوله** لأن الضرورة هنا تحقق وهي نعم الكل أي لأن الضرورة بالحدث تحقق  
 وتنفذه بصل كل من ذكره فكل حكم الطهر من الحيض المستحقة **قوله**  
**في النكاح** **قوله** والنقاس هو الدم الخارج بعقب الولد وفي بعض النسخ عقب الولد وأما  
 آخر النقاس لعله وتوهمه دون وقوع الحيض والاستحاطة قاله المطرزي النقاس مصدر  
 نفست المرأة بغير التوك ونفختها إذا ولدت مني فضا ومن نقاس ثم قال هو نفست أي جاشت  
 والعم منبه خطأ ثم قال وقوله النقاس هو الدم الخارج بعقب الولد فسمي بالعمد والحيض  
 سوا وأما اشتقاقه من تنفس الرحم أو خروج النفس من الولد فليس بذلك **قوله** ما أتت أي  
 قبل خروج الولد **قوله** وإن كان ممداد هو أن تربي الدم ثلاثة أيام **قوله** وقال الثاني  
 حيض اعتباراً بالنقاس بأنه إن المرأة إذا ولدت ولدت في بطن واحد فتقاسم من الولد

الاول

الاول عند أبي حنيفة وأبي يوسف مع أن الحمل بالولد الثاني محقق فكذلك القول فيما يرى الحامل  
 من الدم إذا كان ممداداً أنه حيض وان كان الحمل موجوداً اعتباراً بالنقاس الذي قاله لأن  
 كل واحد من الحيض والنقاس دم رحم فلما لم يكن الحمل مانعاً للنقاس لم يكن مانعاً للحيض فلما أت  
 الحيض دم رحم ولم يجرم منه دم الولد لأن النقب من السفلى فلا يخرج مع وجود الاستداد  
 بخلاف ما إذا خرج الولد الأول حيث لم يبق إلا استداد فلا يصح القياس **قوله** والنقطة  
 بالحركات الثلاث في النقص هو الولد السابق قبل عامه بخص حله كالاصح مثلاً **قوله**  
 ونقص الأمانة ولد به أي بالنقطة الذي استبان بعض خلقه يعني إذا وجد الدعوة من  
 المولى **قوله** وأقل النقاس لأحد له قال الشيخ أبو نصر الجذادي والذي ذكره أبو موسى  
 في مختصره أن أقل النقاس عند أبي حنيفة خمسة وعشرون يوماً فاما هو أقل ما ينفذ في النقاس  
 فيه في انقضاءها وليس يتقدم لأقل النقاس وكذلك ما روي عن أبي يوسف أن أقله أحد عشر يوماً  
 بيان ذلك أن الرجل أو أقال لأمره أنت طالق أو أولدت مؤلدة فاقترعت بانقضاءها بالحيض  
 فعند أبي حنيفة لا ينفذ في أقل من خمسة وعشرين يوماً خمسة وعشرون نقاس وخمسة عشر طهره  
 وخمسة عشر حيض ثم طهر وحيض كذلك ثم طهر وحيض كذلك وعند أبي يوسف لا ينفذ في أقل من  
 خمسة وستين يوماً نقاساً أحد عشر يوماً وطهرها خمسة عشر ثلاثاً سرائه والحيض ثلاثة ثلاثاً  
 سرائه وعند محمد لا ينفذ في أقل من أربعة وخمسين يوماً وساعة نقاساً ساعة والنبا في كما قال أبو  
 يوسف والمصلحة معروفة في المنظومة والخلاف **قوله** حديث أم سلمة رضي الله عنها وهو ما روي أبو  
 داود وفي نسخة عن أحمد بن يوسف عن زهير بن عبد الله عن عبد الله بن عبد الله عن أم سلمة كانت  
 النفا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفد بعد نقاسها أربعين يوماً أو أربعين ليلة واسمها  
 منه تربي أم سلمة وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقت النقاس أربعون يوماً إلا أن تربي طهرها قبل  
 ذلك وفيه دلالة على أن أقل النقاس لا ينفذ به **قوله** وهو حجة على الثاني أي حديث أم سلمة حجة  
 عليه لأن الحديث لا يعرف بالمرأى ونحوه وبما ورد السماع فلا ينفذ اعتباراً بالسنين لأن الحديث  
 ما دل على الأربعين **قوله** وإن لم تكن لها عادة فاستدانتها أربعين يوماً حتى إذا جاءها الدم الأربعين  
**قوله** في بطن واحد أي لأقل من ستة أشهر **قوله** فتقاسم من الولد الأول حتى أنها تترك الصلوة  
 والصوم ولا يفرها زوجها خلافاً لمحمد رحمه الله له أن الحمل بالثاني مانع خروج الدم من الرحم فلا  
 يكون نفساً ما لولد الأول ولها أن في الرحم انفع بالولد الأول فلم يبق الاستداد بخلاف ما إذا كان الولد  
 واحد حيث لم يوجد الانقاص أصلاً ما دام الحمل قائماً ولا يصح قياس النقاس على العدة لأن العدة سعة  
 بوضع الحمل قال تعالى وأولئك الأعمال أحسن أن يصنع حملهن وهي لم تنضع جمع حملها فلم تنضع  
 جمع لا تنضع العدة ثم أعلم أن قول صاحب الهداية وإن كان بين الولدين أربعين يوماً احتراز عن قول  
 بعض المشايخ حيث قالوا يجب النقاس من الولد الثاني أيضاً على قوله أبي حنيفة وأبي يوسف إذا كان بين  
 الولدين أربعين يوماً وقال بعضهم لا يجب النقاس من الولد الثاني أصلاً إذا ولد في بطن واحد على قولها  
 وهو احتراز صاحب الهداية وهو الصحيح لأن مدة النقاس أربعون يوماً لا غير وقد نصت للاحتراز إلى  
 نقاس آخر بل يوصل وتقبل وتفرحان زوجها والله أعلم **قوله** **الاحتراز**  
**ونظيرها** لما فرغ من بيان أعضاء الاستحاطة والنقاس وفيها معنى الحديث سريع في بيان  
 الاحتراز الحقيقي **قوله** نظيرها احتراز واجب أي نظيرها محل الاحتراز وإنما ذكرنا الحمل لأن الاحتراز  
 لا يثبت فيها صفة الطهارة أصلاً بل يثبت في محلها بأن لها حقه وحفظ المضاف وإقامة المضاف إليه







روي عن عباس بن النبي عليه وسلم انه قال في البني امه عندك ولو ياد خرفا فاما وكما ط او  
 يعاق بدل على طهارة **قل** لا نسلم انه دليل على الطهارة بل هو دليل على  
 النجاسة لانه امره بالاماطة فلو لم يكن نجسا لما امره بها فحق منطه ايضا غسله وفر كما ان تشبه  
 ما يحاط نجاسة حكمه من حيث انه لا يتداخل اشيا الثوب كما يتداخل سابا النجاسات ومن حيث انه  
 يظهر بالفرك **ل** اجراه فيه الفرك عن الارزهرى بعض الفقهاء يقولون اخرى بمعنى قضى  
 وعلى ذلك قوله اخرى فيه الفرك اي لذلك وحكمه وتقديره اخرى الفرك عن الفصل اي تاجب واعني  
 واجزاك بمعنى كواك كذا ذكره المطور في قال المشايخ الثوب اما يقهر بالفرك او ام يكن الخذي مغلطا  
 ما عني واذا كان راسه كوطاها فقل الاخلال واذ كان الثوب غسلا لا حيد الا ان المني يظهر  
 بالفرك لا الخذي والبول ولا الرقيق ولا يتناول عن هذه العقود **قوله** ولو اصاب البدن  
 اي لو اصاب المني البدن والمساخا ارادهم مسخ غارا وسرفد لان اسلوى فيه اسلوى اي البلية  
 في البدن اسلوى من البلية في الثوب فقل طهر الثوب بالفرك طهر البدن بالطريق الاولى فحقا لم يخرج  
 قاله الحسن الاعم السرخسي في المسوط وي عن ابي حنيفة رضي الله عنه عنه في التي اذا اصاب البدن  
 لا يطهر لا بالعسل لان لبن البدن ينج زوالا انه ما لم ينج عن محمدرحه اسف قال ان كان المني  
 غلطا لم ينج طهر بالفرك وان كان رقتا لا يطهر لا بالعسل **قوله** والنجاسة اذا اصاب المني  
 او السنف اكفى بمسحها اي لا يفتنط الغسل وان كان الخس رطبا او ماسا قاله شفي مريد الدين  
 اخر بعضي اما وضع المسيل في المرأة والسيف احذر اذ عن الحديث الذي عليه زجارتا لا يطهر الا  
 بالعسل وهو منتهى على ما وعند بعض السانعي لا يطهر الا بالعسل كذا في شرح الاقطع وجه  
 قوله القياس على الثوب فانه لا يطهر الا بالعسل فكذلك المرأة والسيف قلنا ان النجاسة على السطح الاصل  
 فبالدلك رول على الثوب فان النجس يند اخل اشيا الثوب فلا يطهر بالدلك فلا يصح القياس وكان  
 القياس لا يطهر الثوب بالدلك من المني ايضا الا اناسكاه بالحديث استحسنوا **قوله** نجفت  
 بالشمس وقد اخفان بالشمس ليس باختيار عن اعيان باس اخرا لان الارض اذا خفت بالشمس  
 او بالريح يذهب اسر النجاسة كحوز الصلوة عليها بل هو واقع على وفان العادة لان الارض في الغالب  
 خفت بالشمس **قوله** وقاله في الشافعي لا يجوز وجه قوله ان الارض نجست باصابة النجاسة ولم  
 يوجد المزيل فلا يطهر بالشمس كالثوب ولما قول محمد بن الحنفية ذكوة الارض يبيها اي طهارتها  
 حمامها اصلا فالاسم السب على المسب لان الذكوة وهي الذع سب في الذبحة للمصانة ولا الارض  
 من طبعها ان تغسل اشيا الى طبعها فلو لم ينشأ النجاسة علم ان الارض حالها الى طبعها وللانحالة  
 ان في الطهارة الانزى الى تحلل الجرد **قوله** لا نسلم ان الارض  
 نظير بعد احد في اد ام بن اسر النجاسة وهذا لا يجوز التمسك عندكم في ذلك المكان **قل**  
 لا نسلم ان التمسك لا يجوز وقد روي عن ابي حنيفة واصحابه جوار النجس ايضا والرواية في سرج  
 الا يطع وليس سلبا ان التمسك لا يجوز على الرواية المشهورة عن اصحابنا فنقول انما جازفت  
 الصلوة ولم يجوز التمسك لما ان طهارة الارض في التمسك نكث بنص الكتاب وهو قوله تعالى فيمنها  
 مسجد اطبا فلا تلهي مما تكبر الو احدكم لا يجوز التوجه الى الخطيم وان كان ورده منه  
 اعدت بقوله عليه السلام الخطيم من البلب ولان الارض باحفا فبرز ولعها عظم النجاسة  
 ويبقى احزابا وقلنا نجاسة في الصلوة عفود ون الطهارة وهذا هو وقت فطرة خن في  
 البلب لا يجوز الوضوء بذلك الما صلا واذا اصابك الفطرة الثوب لامع الصلوة فجار الصلوة

على ذلك المكان ولم يجوز التمسك به لان التمسك ما جرمه الوضوء فلا كان قليل النجاسة ما كان لا  
 صار ما معا الخلف بالطريق الاولى فان **قوله** الثابت بالدلالة من كتاب  
 بالعبارة فاذ لم يكون النص الوارد في الثوب وهو قوله تعالى وثيابك فطهر كالموارد في المكان  
 فيصير ان لا يجوز الصلوة اصابا لا يجوز التمسك به لا يجوز ان يتأدى ما تدب بالقطعي ما ت  
 بالنسبة **قوله** لا نسلم ان طهارة المكان نكث قطعا لان العام اذا اخص  
 منه البعض لا يفي موجبا للمقطع وقلنا النجاسة في الثوب محفو فخص بغيره في المكان ايضا  
 فلم يبق قطعا في ان نعارضه خيرا ولو اخلت طهارة المصنف فانها لم تخص اصلا **قوله**  
 قوله ذكوة الارض يبيها ليس من كلام النبي عليه السلام وهذا لم يثبت اهل الحديث في كسب قلب  
 نعم وهو من كلام محمد بن الحنفية ولكن عند بعض مشايخنا بقوله الشافعي الذي انصب محتيا في زمن  
 الصحابة كذا في التقدويم وعدا ابواسحاق الفيروزي ابا ربي الشافعي في كتاب طهارة النجاسة محمد  
 بن الحنفية من فقها التابعين بالمدينة وقال فيه روي عن محمد بن الحنفية انه قال الحسن  
 والحسين خبريني وانا اعلم حديث ابيهما وذلك لان الصحابة لما قدروه على الفتوى بينهم  
 صار كواحد منهم يتقربونهم كما اذا فعل فعل بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسكت  
 النبي عليه السلام فلما روي عنه ان ذكوة الارض يبيها فلم يرو عن غيره خلافة حل محل الاجماع  
 وحتى الحديث ان طهارتها من النجاسة يبيها وذهاب اثرها **قوله** وقد روي عن محمد بن ابي  
 اخره اعلم ان النجس القليل لا يمنع حوز الصلوة غلطا كان او خفيا عندنا خلافا لما في  
 والشافعي وهو القياس الا اذا كان لا يتخذ العين او لا يمكن الاحتراز عنه كالذي باب النجاسة  
 الواقعة على الثوب او كدم البراءة والفاصل بين القليل والكثير الدرم ان يكون فان كان النجس  
 بغيره او اقل منه فهو قليل معفو وان كان اكثر منه فهو كثير لنا ان القليل معفو بالاجماع  
 في موضع الاستصحاب دليل ان الغسل بالماء جدد الاستنجاسة عند الشافعي لا نسلم ان الاستنجاسة  
 بصل النجاسة اصلا فقل ان القليل في ذلك الموضع معفو اذا كان القليل معفو ثم كان معفو  
 في سائر المواضع لان النجس لا يختلف باختلاف المواضع وروي عن ابراهيم الحنفي رحمه الله ان  
 يقولوا استخدام المعفو فاستنجوا ذلك فقلوا مقدار الدرهم **قوله** لا نسلم ان القليل معفو والنص  
 هو قوله تعالى وثيابك فطهر لم يغسل بين القليل والكثير **قوله**  
 القليل عيب مراد من النص بالاجماع بدليل عفودم البراءة  
 ومواضع الاستنجاسة في الكثير **قوله** ثم يروي اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قد  
 عرف من الكفة اي ما ورا مفاصل الاصابع وهذا الاعتبار يروي عن الكوفي قاله صاحب النجاسة  
 في كتاب الصلوة الدرهم الكبير المنقال فهذا اشارة الى ان العدة للوزن وقال الفقيه ابو جعفر  
 الهندواني لما اختلفت عبارات محمد في هذا فوفق فنقول اراد بذكر عرض الكفة قدس  
 المايح كالنول ونحوه وبذلك الوزن تقدير المساحة كما في قوله ونحوها وهذا معنى قوله  
 صاحب الهداية ان الاولى في الرقيق والثانية في الكثير وقوله الكبير المشا لا يجوز سرج  
 اللام على انه صفة جد صفة اي الدرهم الموصوف بانه متقال ويجوز بحر اللام للاصاف  
 كما في احسن الوجه وكانه قاله الكبير للوزن فانهم وبعض المقلدين من المتفكرين الذين لا حسن  
 لهم ولا س يعلم الاعراب بظن ان استعمال لا يجوز حره لانه حينئذ يبرر دخول اللام في انصاف  
 وهذا ليس الا من سوفهمه وقوله عليه وعدم ذكره لان الاصامة اللطيفة يجوز فيها دخول







وبنا فاستغفله قبل له ما قال فقلت شيئا لم يفعل المصالحون ولا خير في بدعة قوله  
والتجاسة صرنا الى اخره اعلم ان الحسن احكي وهو الحديث الاكبر والاصغر بروك بالفضل مرة واحدة  
بلا اشتراط العدد واما الحسن الحنفى فهو في نوعين اما ان يكون مرييا بعد اخفاء كالدوم والعذرة  
او لم يكن مرييا كالبول وعذره فان كان مرييا فطهارة زوال العين ولا يضره العدد فيه ويعني  
بقا رايحه بعد زوال العين فلا كراهي في شجره للحاج الصغير التوب اذا اصابه نجاسة كثيرة  
وبقي رايحه لم يكن له حكم ذكره في مسيل العسل الا ان ابي ياقان الله مستقيا لا يزول بالما الصرن  
كاللون بمعنى ذلك لقوله عليه السلام في دمر الحبيص خبثه ثم اعطيه بالما ولا يضره ان يتركه ولا ان  
الحج مدفوع شعا وانه لم يكن مرييا فطهارة بالفضل ثلاثا في ظاهرا له واية وعند الشافعي بطور  
الفضل مرة الا في نوع الطل وماسه على الحدف لئلا الماسطير لكونه مرييا ولا الازالة لا يحصل بالمرة فاستمرط  
الثلاثة لانها ادنى الكثرة وتاب ذلك حديث المستطاب وقوله عليه السلام اذا استيقظ احدكم من نومه  
فلا يمسه يده في الاثا حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بابك يده فليست الثلاثة في الحديث في  
نومه النجاسة كان استراطها او في فحص النجاسة ثم التفتد برعته ما ليس شرط لارواء النجاسة  
لعلمه الطل فان ملك على طهره رواله ما دون الثلاث يحكم بالطهارة قال الشيخ ابو نصر العنقادي  
والذي روى عن اصحابنا انهم قد روادك الثلاثة فليس على وجه الشرط ولكن لان الغالب ان الازالة  
تغسل منها ولا ان النبي عليه السلام اعتبر في حديثه المستيقظ فاقطعنا به ولا ان الثلاثة هو  
الحديث لا بلا العذر بله قصة العبد الصالح موسى حيث قال له موسى في المرة الثالثة قد  
بلغت من لدني عدد راق **قوله** وهذا ينمى اي لفظ العذرة في صدره الى عدد مرات طهارة الغسل بعد  
رواى العنقادي ونكلامه اي احلاف عبد المسخ فحق الفقيه اي جعفر بجعل مرتين بعد زوال  
العين لانه الحق بخاتمة غير مرتبة غسل مرة كذا ذكره في الامية في مبسوطه وعن غير  
الاسلام بجعل ثلاثا بعد زوال العين وقولنا في الاسلام منقول عن جامع الكبير **قوله**  
ولا يقطع سريانه حتى لا يعلم قطعا وبقيته سريانه والما ليس بهيوي واعلم ان الطل في الغسل  
او المستهت **قوله** واما عدد مرات الثلاث نجى امانا من رايها المفسد من ثلاثا كحصول  
عليه الطل عند الثلاث لان الثلاث شرط وقال العنقادي في شرح الجامع الكبير وروى الكرخي عن  
اصحابه بطور ما يغسل مرة يابسة واراها السبب الظاهر الثلاث لان علمه الطل يغسل  
عند الثلاث ظاهرا **قوله** وتاب ذلك اي يتأكد فقد بد الثلاث بالحديث وقد مر سريانه **قوله**  
ثم لا بد من العنقادي كل مرة في ظاهرا له وانه اخبر بظاهرا له وانه عماري عن محمد رحمه الله  
في غير رواه الاصول انه اذا غسل ثلاثا وعصر في الثالثة رطبه ثم اعلم ان اشتراط العصر  
في ما سعى بالعصر اما في الاغصان كاحضه اذ يجت بجامع واحرق الحذر والسكن الموهما  
بجس والحصر ان الحسن فهد الى يوسف رحمه الله يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فتنظروا وقال  
محمد لا يظهر ابوا له انه لا زوال للنجاسة بدون الغسل وهذه الاسما لا يغير فلا تزول  
النجاسة ولا يوسف ان للمصنف ان ياتي اسم النجاسة فيقوم مقام العصر اذ لا طريق  
سواء **قوله** **الاصح** اسخري اي سمع موضع الحذر وعلمه  
والجوز ما يخرج من البطن كذا قال ابو هري وجوز ان يكون المين للمطلب اي طلب الجوز ليد  
ولا يقال لم يذكر المصنف الاستنجاء وهو سنة حيث ذكره في الوصو لا نانا نقول الاستنجاء طلب  
استحوذ لارائه بالجمع او الغسل ولا لارائه قد يكون منه اذ لم يزد الحذر على قدره وقد يكون

تربصه اذا اراد عليه فلاجل هدا ذكره في فصل على حده احرام الاحاس لا الحوض الاحاس  
ايها قوله سنة قال في شرح الانطع قال الشافعي واجب لما حدى الى هريه رضى الله عنه ان  
التي صلى الله عليه وسلم قال من استنجى فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج ورواه صاحب  
المسند مسند اوجه الاستدلال انه لو كان واجبا لكان في تركه حرج وتدينه عليه السلام فعلم  
انه ليس بواجب ولا يقال قال عليه السلام فليست بثلاثة اجابة والامر بالمعروف لا يقول الحسن  
المراد منه الوجوب بل ليدل باريها والامر بحمل غير الواجب على ما روي في قوله  
وجوز فيه الحجر والمدروما قام مقامه اي يجوز في الاستنجاء الحجر والمدروما قام مقام كل واحد  
منهما في النجاسة كالتراب والخوف والغظن واللبد قال في الفتاوى الطهارة اما الاستنجاء بالخم  
فمكروه وكذا باوراف النجوى **قوله** وليس فيه عدد مستوفى يعني ان المعنى هو السنفنة دون  
العدد حتى اذا حصلت النجفة بالمرة الواحدة لا يحتاج الى الثانية واما يحصل النجفة بسلام  
موان يراعى على الثلاث وعند الشافعي لابد من الثلاث حتى اذا حصل الانعقاد دون الثلاث  
مع ثلاثا لقوله عليه السلام من استنجى فليوتر ومن فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج ووجه  
الاستدلال ان قوله عليه السلام فليوتر يدل على الوتر وهو امر من ان يكون ثلاثا او غيرها  
فلا يشترط الثلاث بل اذلة الواحد من الوتر اذ في من الثلاث تكونه اقل وهو شافعي ولا يقال المراء  
من الوتر ثلاثا بل ليدل قوله عليه السلام فليستر بثلاثة اجاز لا نقول لاسلم لان المطلق لا يعمل  
على المعنى عندنا بل يعمل بها مجتمعا فلا يكون الثلاث شرطاً على ما نقله الاثنا عشر شرطاً أصلاً بل  
قوله من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج وسئل هذا الكلام لايهم به الا الاستنجاء ويدرؤى  
الترشيدي في جاحه مسند الى ابي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال حرج النبي صلى الله عليه وسلم  
كلحنه فقال الحسن لي ثلاثة اجاز قال فانيته تحيين وروية فاخذ الجرين والى الروية وبنا  
ايها وكس فلو كانت الثلاثة شرطاً للصحة الاستنجاء لا يعني ثلثا على ما نقول ظاهرا ورواه الشافعي  
مروكه فان الاستنجاء بحجر له ثلاثة احرف يجوز بالاتفاق فلا يصح استدلاله به على الحفم او  
نقوله ما رواه بحمل الاستنجاء وما رويناه بحكم منه فيحمل على الحكم ولا بالاجتماع اليه  
في الاتنا لا بين منه الاستنجاء المرة الرابعة لان المقصود من الاستنجاء ان الة التوضوء قد نال  
والاستنجاء استعمال الحمار وهي المصادر من الاجاز **قوله** ثلاثة احرف وهي مع حرف وحرف  
كل من طرفه وسريانه وحده كذا في الصحيح **قوله** ترك في انوام يعني الحمار اما صاحب  
الكشاف قبل لما ترك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه لم ياجرون حتى وقف على باب مسجد  
فما فاة الانصار جلوس فقال امومسون انتم فمكت القوم ثم اعمادها فقال عمار رسول الله انهم  
لموسون وانا معهم فقال عليه السلام انمسون بالقفا قالوا نعم قال انصبرون على البلا قالوا نعم  
قال انكسروا في انهم قالوا نعم قال عليه السلام موسون ورب الكعبة فجلس ثم قال يا حنظل  
الانصار ان الله عز وجل قد ابنتي عليكم فما الذي يصنعون عند الوضوء عند الغائط فقالوا يا رسول  
الله نضع الغائط الاجاز الثلاثة ثم نضع الاجاز الما فلا النبي عليه السلام رجال يحول ان ينظروا  
وقا بالسمو المدقيرة من فري المدينة **قوله** ثم هو اذ في الغسل الما بعد استعمال المدراء  
الحجر ادب وقيل هو سنة في زماننا لان في الزمان الاول كانوا ياكلون فملا ويحرقون بحر او لا  
يكون موضع الاستنجاء ملونا وفي زماننا ياكلون كبر او يملون بركن بلصا ويكون موضع الاستنجاء  
ملونا فوله الا اذا كان موسوسا هو بكر الواد وهو الذي يلقى اليه الموسوسه وهي



حديث النفس ولا يقال بالفتح ولكن سوس له وسوس اليه كذا في الكشاف والكواشي والمغرب وقد جعل  
 في السماع من بعض مساعي بالكسر وهو طاهر وعن بعضهم بالفتح على تقدير جحد الصلوة وهو يجوز اذا كان  
 معطوفا والموسوس هو الشيطان الذي يقال له الوليانه والتدبير بالثلاث اعتبارا بالخاصة عنما لم يسه  
 وبالفتح الحديث ولوع الكل **قوله** وفي بعض النسخ الاطماع اي في بعض نسخ مختصر القدر في قوله وهذا  
 محقق اختلاف الروايتين يعني ان قوله الاطماع يدل على ان الله المحل لخصي من البدل لا يجوز الاطماعا  
 وقوله الاطماع يدل على ان الله يجوز بالما وسائر المباحات التي يمكن بها ارادة النفس **قوله** على ما بينا  
 اي في اول باب الاجناس **قوله** وهذا لا للمعنى غير من ان هذا الذي قلنا من ان اطماع اذ احاد وفي  
 النجاسة محرر حالها ان المعنى غير من ان الله حصل به الاكتفاء في موضع الاستئذان بالصورة والنيات بالضرورة  
 فقد رويها ولا يبعد في موضع الاستئذان بالضرورة فلا يجوز الاطماع والمأفول **قوله** اعراضا عما يراه من  
 ان في ما يراه من قود الدرع موقوفه اذ اراد الله ما نفعنا **قوله** لان النبي عليه السلام يمتنع من ذلك اي  
 من الاستئذان بالطهر والرواق قال عليه السلام من استسجن روث اوره فقد روي ما ان الله عليه محمد وروي  
 الترمذي في جامعه مسند الى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تستمعوا بالردون ولا لا تطعموا فانه زاد اخوانكم من الجن ولو ارتكب النبي واستسجن بها هل يجزئ قال  
 في شرح الاقطع عندنا يجزئ وعند الشافعي لا يجزئ لئلا ان المقصود من الاستئذان هو التفتة وقد حصلت  
 وانما ورد في الحديث حق الجبر كما بين عليه السلام بقوله العظم زاد اخوانكم من الجن والرواق علف  
 وداهم وعلق حق العز لا يمنع التفتة لا استئذان برب غيره لا يقال لئلا ان التفتة حصل بالعظم ولكن  
 لا نسلم انها حصل بالردون وهو جنس لا يقول الرواق تخفف النجاسة ولا جعلها غيرها لان الرواق  
 يابس وكلا منافيه **قوله** لانه اضاعة اي لان الاستئذان بالطعام اضاعة لما لو قد بين عليه السلام  
 عن اضاعة المال قال اصحابنا روى الله عنهم لا يجوز استقبال القبلة عند الحاجة في البيوت والصحاري  
 وفي الاستدبار واما ان خلافا للشافعي في الابنية لنا حديث ابن ابي ان النبي عليه السلام قال  
 اذا انتم العايط فطروا الله تعالى لا تستقبلوها ولا تستدبروها ولكن شربوا او عزبوا وقال في  
 شرح الطحاوي لا يسجد على الحيوان من الخنثى وغيره **كتاب السلام** **باب**  
**الحرم** لما فرغ من الطهارة ان شرع في الصلوات لانها المقصودة وتقدم الاوقات لانها  
 الاسباب وهي مقدمة على المحييات اعلم ان الموجب للاحكام هو الله تعالى كما ان الموجد هو وجده  
 لا يستلزمه الا ان الاوقات جعلها الله تعالى اسبابا للموجبات في العباد لان ايجاد الله تعالى عيب  
 عما لا يطلع عليه فحلال الاوقات اذ انما جعل ذلك الاجاز والموجبات في الحصة هو الله تعالى  
 الا ان الاوقات لما كانت محوطة للموجبات اصبحت الاحكام التي انصب اسبابا في الوقت سببا لنفس  
 الوجوب اما سبب وجوب الاحكام في الخطا وفارق ما بينهما ان الوجوب عبادية من شغل الزمة  
 ووجوب الادعاء من طلب تفريع الدمة وتمام البيان من تفرع الامور اعلم ان الصلوة في اللغة  
 معني التماسه قوله عليه السلام اذا دعيت احدكم الى طعام فليجيب فان كان معطرا لمباكل وان كان صائما  
 فليصل اي فليصم لم بالحركة والركعة وسه قول الاعشى وصها طائف كمودها وامن ها وعلها ختم  
 وقالها الرب في نهها وصيلا على دها وارتهم يصيلا اخره يقول دعها بالسلام والبركة وفي الشريعة  
 عبارة عن الانغال المعلومه نحو العمار والركوع والسجود وهي فعله من صلى كان كوة من ذلك قال  
 المطردي واسماها من الصلا وهو العظم الذي عليه الاتيان لان الكلمة اسمع حرك صلوة  
 في الركوع والسجود وقيل للماني من فعل السبا في الجمع لان راسه بلى صلوى السابق ثم اعلم ان

الاصح فيه نزعان مطلق عن الوقت ومقتد به فالملطوق مثل الامور بالزكوة والعشر وصيغة الفطر  
 وصار معان والمقتد مثل الامر بالصلوة وصور معان واجه وقد مر فصل كل واحد في سجع  
 الامور ثم الدليل على ان الصلوة عند الوقت قوله تعالى ان الصلوة كانت على الموسي كما يامونوا  
 اي في صا حوتنا يعني محذورا باوقات لا يجوز اخراجها عن اوقاتها لكن الاوقات مجتمعة بينها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بقوله وقوله وتكون الصلوة في اوقاتها لكن الاوقات مجتمعة بينها رسول  
 ذلك النبي اي عزب وقتا ثانيا وعنى الليل طميه وهو وقت صلوة الصادق ابا الخراي عملاء  
 الفجر وسميت الصلوة قرا بالان الفراه دكن في الصلاة كما سميت الصلوة ركوعا ومحوذ كما في قوله تعالى  
 واجد في واركي فالصاحب الكشاف فان كان الوقت لو كره والى لا يباح حجة للصلوات الخمس  
 وان كان الغروب فقد خرجت منها الطهر والعصر وقوله تعالى اقم الصلوة لطريقها راي عدد و  
 وعشية فصلوة العدة الفجر وصلوة العشية الطهر والحصر لان ما بعد الفجر والعشي وزلما من  
 الليل وما عات من الليل وهي ما عات الغزبية من افعالها ر سار له اذا فريه وصلوة الرهبة  
 المعزومة العشاء ثم اعلم انه انما بدأ بوقت صلوة الفجر لانه وقت مجمع عليه لا اختلاف في اوله ولا  
 في اخره ويجوز ان يقال وقت الفجر اول النهار فتاسب ان يذكر او لا وانما بدأ بمحاصل الحاجات الصلوة  
 بصلوة الطهر لانها اول صلوة فرضت على النبي عليه السلام وعلى امته والناس مما يستقيم مذهب  
**قوله** اذا طلع الفجر الثاني اعلم ان الفجر يخرجان فركا ذب وهو المستطيل الذي يربد الكذب  
 السرحان ثم يعقبه الظلام ولهذا سمي كاذبا وحكمه انه لا حرم شيئا على الصائم ولا حلال لصلوة  
 فخر صادق وهو المستطيل في الاقن اي الذي يبدوا فينقش صوته في الاقن ولا يبعثه الظلام  
 وحكمه انه يحرم على الصائم المخاطرات الثلاث في محل الصلوة روى عن ابي هريرة رضي الله عنه  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان للصلوة اولاد اخوان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان  
 اخر وقتها حين يطلع الشمس روى الترمذي مسندا الى ابن عمر المصل يطلع الشمس **قوله**  
 فيها في اليوم الاول اي في صلوة الفجر لا يقال قوله ما بين هذين وقت لك ولا سجد بضمي ان لا يكون  
 الاول والاخر وقتا لانا نقول علم بفعل جبر بيل عليه السلام ان الاول والاخر وقت فاحج الى بيان  
 ما بينهما فسميت عليه السلام بقوله او تقول فخله لبيان الجواز وقوله لبيان الاستحباب لان في رعيه  
 الاول خيرا وفي الاخر خشية العوز فقار ما بينهما مستحبا **قوله** واخر وقتها عند اي حصة  
 رضى الله عنه اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال اعلم ان الروايات في اختلاف عن اي حصة  
 في اخر وقت الطهر روى محمد عنه اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال فخرج وقت الطهر وبطل  
 وقت العسوة لخذ ابو يوسف وروي الحسن بن زياد عنه اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال  
 خرج وقت الطهر ويدخل وقت العسوة اخذ ابو يوسف ومحمد وروى الساجي وروي اسد بن  
 عرو عنه اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال يخرج ويصل الطهر ولا يدخل وقت العصر حتى  
 يصير ظل كل شيء مثله يكون بين وقت الطهر والعصر وقت ممل كما بين الطهر والفجر كذا في النجعة  
 وهذا معنى ما ذكر في شرح الانطع عن المعلى عن ابو يوسف عن اي حصة اذا صار الظل اقل من  
 قاتين خرج وقت الطهر ولم يدخل وقت العصر فاذا صار الظل قاتين دخل وقت العصر قال  
 ابو الحسن الكرخي وهي اعجب الروايات الى لواضعها لطا هو الاخر وروىها ان صرايل عليه  
 السلام صلى النبي عليه السلام الطهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله ذكره في السنن  
 والجامع الترمذي ونظروا ان فعل الصلوة لا يستغرق ما بين المثل والمثلين فدل على ان اخر وقت

وقت



المسيرة من الليل وتعل في عليه السلام في ذلك اليوم كان ينام لآخر الوقت ولا يخلعه رضى الله عنه  
حديثه سليمان بن بريدة عن ابيه ان رجلا سأل النبي عليه السلام عن موافق الصلوة فقال اجعل صلواتك  
مضاني هذين اليومين فاصبر بلا فاقة في اليوم الاول واقام الظهر حتى زالت الشمس ثم امره فقام  
العصر والشمس بيضاء مرمجة ثم امره في اليوم الثاني فابر بالظهر واحب بالابراد وهذا لا يقال  
الاخذ المثل وحديث البخاري في مسنده الى ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابردا  
بالظهر فان سده اخر من نعم جهنم وفي الزوال هو الظل الذي يكون للاستساقفة والزوال وهو  
ان يحرق خشبة مستوية في ارض مستوية قبل الزوال ويجعل لميل الظل علامة فاذا انقضى الظل لم  
يكن الزوال وان طال فقد زالت وان لم ينقص ولم يطل يسمى الظل حينئذ في الزوال وهو الظل الاصل  
وعلى حقيقته ينظر الى موضع الشمس فادام في كبد السماء ما لم يزل فاذا انحط صبرا فقد زالت قال  
المعري ابردا جعل في البرد كاصح ادا جعل في الصباح ومنه ابردا بالظهر والبالسودية والمعنى  
ادخلوا صلواتكم في الظهر في اليوم ابردا ان استكت شدة الحر حتى يبرد واوقع جهنم شدة حرها  
**قوله** في اليوم الاول في هذا الوقت اي مما اذا صار ظل كل شيء مثله **قوله** واذا انقضت  
الامار لا يقضي الوقت بالسك بها ان امانه جعل على عليه السلام وصلوة العصر في اليوم  
الاول في اذا صار ظل كل شيء مثله ذلك على خروج وقت الظهر وحديث الابراد بالظهر في عدم  
خروج وقت الظهر لان استداخر في ديارهم في ذلك الوقت فاذا انقضت العاد من ظلال وقت الظهر كان  
مجتبى فلا يخرج بالشك **قوله** على القولين وذلك لما روي في حديث ابي هريرة رضى الله عنه واخر  
وقت الظهر حين يدخل وقت العصر كذا في نسخ البعض واراد بالقولين قول ابي حنيفة في الرواية  
المسبوبة عنه وقول ابي حنيفة يوسف ومحمد ومهما الله سبحانه ان اول وقت العصر عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه اذا خرج وقت الظهر بان يكون ظل كل شيء مثله سوى الظل الاصيل وعند سمي  
اول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر بان يكون ظل كل شيء مثله سوى الظل الاصيل لمعنى قوله  
على القولين على اعتبار القولين في خروج وقت الظهر كما قلنا وانما ايضا قول ابي حنيفة في الرواية  
المسبوبة عنه احترازا عن روايته انه اشد عنه حين يخرج الظهر ولا يدخل العصر فلا يكون  
اول العصر اذا خرج الظهر على تلك الرواية **قوله** مقدار ما يبطلها الانسان وفيه وبقي وبصل المغرب ثلاث ركعات  
وهذا القدر ليس بواجب عند الشافعي يدل ذلك ما ذكره صاحب الخفة بقوله قال الشافعي  
انما من الوقت مقدار ما يبطلها الانسان ويؤذن ويقيم ويصلي المغرب ثلاث ركعات  
يخرج وقت المغرب حتى اذا اصيل المغرب بعد ذلك يكون قصا قال الغزالي ثم في وقت المغرب  
قوله لان احدهما انه يند الى عز وجه الشفق واليه ذهب احمد بن حنبل والثاني انه اذا مضى بعد  
العروب وقت وصواذان واقامه ودرجته ركعات فقد انقضى الوقت كذا في الوسط  
**قوله** ام في اليومين في وقت واحد يعني لو كان وقت المغرب ممتدا لم يوم جبريل عليه السلام  
في وقت واحد لانه كان يعلم اول الوقت واخره ولما حدثت ابي هريرة رضى الله عنه اول وقت  
المغرب حين غابت الشمس واخره حين غابت الاقواس دامه حيا صلى الله عليه السلام انما كانت كذلك  
احترارا عن الوقوع في الوقت المكروه لان تأخير المغرب الى آخر الوقت مكروه فسقط التعليق  
بامامة جبريل عليه السلام في وقت واحد **قوله** وما رواه كان للحرابي الذي رواه الشافعي  
من امانه جبريل عليه السلام **قوله** ثم الشفق هو الباقى الذي في لاني بعد الحرة  
عند ابي حنيفة رضى الله عنه وهو قول ابي بكر وعمر ومعاذ وانس وابن الزبير رضى الله عنهم

في

وروي احمد بن عمرو عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه الحرة وهو قول بن عمر وشداد بن اوس  
وعباد بن الصامت وبه قال ابو يوسف ومحمد والشافعي لهما ان الشفق هو الحرة في الحروق  
ولا يحنف رضى الله عنه في الصلوة لدلك الشمس الى غروب الليل في لغروب الشمس الى غروب  
ظلمة الليل والمرواد به صلوة العشاء لتقل عن اية التفسير وما لا يكون الا بعد الياس في ذلك  
عليه حديث ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي قال واخروفت المغرب اذا اسود الاقنى ولا يحصل  
اسوداده الا بعد زوال الياس ولان الشفق ما خوذ من الشفقة وقت الغيب سمي لوقته ضوء  
الشمس والياض ارق صوا من الحرة فصار الاسمر له اول ولان وقت المغرب كالسنتين فلا يزول  
بالشك وقوله او ثلثي وثولما ارفق ثولهم انه هو الحرة في الحروق فلا يسل لان الحروق مسرك  
فلا يصل عقبه او يدرى عن تغلب الياس قال ابو بكر الرازي في شرحه لمعصر البخاري وروى  
حكى لنا ابو عمر غلام تغلب عن تغلب انه سئل عن الشفق ما هو فقال هو الباقى فقال السائل السوا  
على الحرة اكر فقال تغلب انما يحتاج الى السوا هدا حتى فاما الياس فبها سمي في اخذ العروب من الحراج  
الى شاهد **قوله** وما رواه موقوف على بن عمر رضى الله عنه اي ما رواه الشافعي موقوف على بن عمر  
رضي الله عنه وانما قال المصنف ما رواه ولم يزل وما رواه بهما الجمع وان كان ابو يوسف وغيرهما ايضا  
يرويان هذا الحديث انما الحاجة على الثاني لان المرسل عنه لشرحه فكيف يحج على منحه على اخص  
مخلاف ابي يوسف ومحمد ومهما الله فانما يقولان بحج المرسل والمسنند جميعا فاذل كونه موقفا  
على الصحابي لا يكون فاصحا عندهما وايضا قول الصحابي يحول على الجمع عددا وعددا لما في لا غل  
احد منهم اصلا فافهمه فقد فعل عنه الشافعي **قوله** ذكر ما كان في الموطا اي ذكره ما كان في  
ان في كتابه الذي سماه الموطا قبل هو اول كتاب في الاسلام بعد كتاب الله تعالى ولم يصح في هذا  
النقل عن الموطا نظرا لما كان لم يذكر فيه هذا الحديث بل قال ما كان الشفق هو امره في الحرة  
فاذا ذهب الحرة خرج وقت المغرب **قوله** وفيه اخلاق الصيام اي وفي الشفق اخلاق الصيام  
كما ذكرنا ان **قوله** واول وقت العشاء حين غابت الشمس وهذا لان جبريل عليه السلام لم يمس  
عليه السلام في صلوة العشاء في اليوم الاول حين غابت الشمس ثم الشفق اذا غاب يخرج وقت المغرب  
ويدخل وقت العشاء بالاتفاق لكن عندهما نزول الحرة ومنه بنو الياض كما مر **قوله** ومنه  
على الثاني في قدسره بذهاب ثلث الليل يعني هذا الحديث حجة على الشافعي في وجوب الحروف العشاء  
بذهاب ثلث الليل وفي قوله عن الشافعي اخروفت العشاء حين غابت الشمس لثالثي امانة جبريل  
عليه السلام في اليوم الثاني في ثلث الليل ولما حدثت ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
السلام قال واخروفت العشاء حين يطلع الخروبار واه يحمل الاستحباب فيل عليه يومين اثنين  
ولان ما قبل الخروبار اسلم منه كافر اذ لم يصح عليه صلوة العشاء فكان ما قبل الخروبار وقتا لهما  
مكون وقتا لغيرهما **قوله** واول وقت الوتر بعد العشاء هذا عند ابي يوسف ومحمد ومهما الله  
وعند ابي حنيفة رحمه الله وقته وقت العشاء لان الوتر عنده واجب والوقت اذا جمع صلاتين  
واجب يكون وقتا لهما جميعا وان اسبق بينهما احداهما كما لعابه وابوقسة وانما لا يجوز تعدد سمر  
الوتر على العشاء عند التذكريا على الترتيب الخامس ربه في الحديث وهو قوله عليه السلام ان الله  
رادكم صلوة الى صلاتكم الا وهي الوب فصلوها ما بين الضاء الى طلوع الفجر اما اذا لم يذكر ان صل  
العشاء حين يحس من علم ثم الفاء فصل الوتر ثم علم ان التوب كان عسا بعد العشاء ولا بعد الوتر  
عند ابي حنيفة رضى الله عنه وعند سمي بعد الوتر بعد اعادة العشاء



وصحى الاسرار بالخرطام عن ذكر اصل اوقات الصلوات شيع في الاوقات المستحبة لال  
الاسحاب صفه رانده على اصل الوقت مناسب ذكر الموصوف مقدم على الصفه قال المظهر  
اسفر الصبح اما اسفارا ومنه اسفر الصلوة اذا ملاحا في الاسفار والما المقدره اعلم ان الاسفار  
بالخرطام مستحب في السفر والخصوف في الصفه والسا الا بوم مزدلفة وان العليل بها افضل وانما  
لم يذكره المصنف اعما دالماسحي ذكره في كتاب الحج وفي ظاهر الرواية عن اصحابنا بعد الاسفار  
وختم به وكان الطحاوي يقول بهذا العليل وعيم بالاسفار وهذا عندنا وعند السانفي العمل وكل  
صلوة افضل من ماء ان يكون الاد في الصفه الاول من الوقت له قوله تعالى وسارعوا الى صفرة وفي  
لعيل سارعه وقوله عليه السلام اول الوقت رسول الله واخر الوقت عقر الله ولما تولى عليه السلام  
اسفروا بالخرطام اعظم الاجر وقوله عليه السلام ابرءوا بالظهر ولا تهاولوا كثر حمله يكون  
ولي وسارعه الى المعمره يحمل بالهوايا بنونا ونحصر المسجد وقوله عموما اي يصل الله كما  
في قوله تعالى لا تكونوا تفتقروا في العصور اي الفصل **قال** في حديث  
عابيه رضي الله عنها ان النساكن يفرقون عن صلاة الجرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يعرف من  
العلل **قال** كوزان يكون ذلك قبل ان النسا بالخرطام في البيوت ثم يخرج ويحوز ان يكون  
ما كثر بعض العروا والصلوة سائر الصلوات اما اولها هكذا في وقتها بين الحديث **قال** في  
روى عنه عليه السلام افضل الاعمال الصلوة اول وقتها يكون العمل والى **قال** في المشهور  
الصلوة لو لم يات في الروي الرمزي مستند الى ان عمر والساني ان رجلا قال لا ينفعني من عملي الا عمل  
والسبب عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الصلوة على مواقينها قال الترمذي هذا حديث  
حسن صحيح ولو ثبت زاده الاول فيقول ذلك محتمل لاول وقت الاسحاب ولاول وقت الوحي  
ولا يكون منه دليل فاطع ثم هذا الاسفار سدا بالصلوة بعد انتشار الناس بعزاه مسبوقة فاد اظهر  
له اعاده الوصو بعد الصلوة يمكنه ان يوصا ويصل في الخرج في الطلوع **قوله** ما روي بنا وهو  
قوله اسفروا بالخرطام وما روي به وهو قوله واد اقال في الصفه ابرءوا وقوله عليه السلام  
لو لا ان سئل على امر لا حركت العنا الى تلك الليل او صفه رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في لرمذي **قوله** ما روي بنا وهو ما ذكره في هذا الفصل من قوله عليه السلام ابرءوا وما لظهر  
نوا كثرها بجهه اي لكراهه التوافل بعد العصور **قوله** وهو ان يصير حال لا خافه فيه الاعين  
في تغير لغرض ان يصير اعرض حال لا يحب الاعين في النظر اليه لذهاب صوبه **قوله** وهو  
الصحيح وهو قول السني كذا في المسوط هذا الخبر مما قيل ان الخبر لا يحصل ان في الشمس المغرب  
قد روي ورجح وتحمل ان كان اقل منه ولغيره مما قيل انما نوصح طلب ما في العصور فان كان  
انقرض بعد واقفه للماطر بعد والافلا اعلم ان تاحيا العصر الى ان سحر الشمس مكره لما روي  
اس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الا تحركم صلوة المنافقين يدع حرمهم العصر  
حتى ان كانت الشمس بين يدي سبها او على فري شيطان فام تقصر هي كقراء الدينك لا يدكر الله  
فيها الا قبل لا **قوله** والتاخير الله مكره اي التاخير الى بعد الغرض مكره واما فتدسه لا  
اداس في العصر قبل تغير الغرض فد الى ذلك الوقت لا يكره لان الاخبار عن الكراهه مع  
لا ماله في الصلوة مسعود وتعمل عفو **قوله** ويجب تجنب المغرب لاول تاحيا مكره  
لما فيه من السبه بالهوى **قال** في حديث **قال** لا نعلم ثبوت الاسحاب من سني  
الكراهه **قال** لا يكره ان اساء احد العيصين بيلزم وعوده الاخر وهما النجلى

لداثني الكراهه ثبت الاحجاب ضرورية والمكره ما خوف من الكراهه التي تقتضي الحفة والمحال  
عسى ان يكرهوا سدا وهو محتمل وعسى ان يخشوا سدا وهو محتمل يكون المكره حلالا للمدح  
والمحرم ما **قال** هذا مسلم لكن لم يكره سدا في صلوة العسا الا ترى  
ان تاحياها الى الصفه الاخر مكره فاما سني التاخير الله لا يكره الاسحاب حرم لان اسباب  
الى صفه الليل صباح **قال** اعلم بلم الاسحاب للزوم بطلان امره وتعليل المكره  
فكان سني ان يكون مكره لاسبابها لكن لما عارضه دليل الندي والاسحاب وهو ان يطلع السر  
بمره فلما بالاحافه **قال** كيف يدر صاحب الهداه الدليل العملي على الصلوة  
وقال رحمه بعكس **قال** وقع في خاطري بالالهام الرباني ان صاحب الهداه انما اخبرنا  
عن الدليل العملي وذكره متصلا بعبارة تاحيا العنا لان الحديث فيها احتياطية لتاحيا العنا ايضا  
فكره ان يفصل بين احديت وبين مسيله تاحيا العنا **قال** كيف يدل على الاحتياط  
قوله عليه السلام لا يبرأ الى امرئ خير ما عجلوا المغرب واخروا العسا **قال** لا يكره ان السحاب  
عبارة مما في فعله ثواب والحب المذكور اما ان يراه به حيا الدنيا او حيا الآخرة والاول متفق بالاجماع  
فحين الثاني وحيا الآخرة هو الثواب فيكون تجنب المغرب وتاحيا العنا مستحبا **قال**  
ذكره في الامية المرحوني والمسوط وقال كان علي بن ابي طالب يقول لا يكره المغرب الا ان يركب  
لا يكره التاخير مطلقا الا ترى ان يجدد الموص والسفر يوجب المغرب للمحج بطلان العسا ولو كان  
المدح كراهه التاخير لما ارجح بعد ذلك لاسباب تاحيا العصر الى ان سحر الشمس واسدل ثبات  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة الاحراق في صلاة المغرب ليلة ومم عن الامية منه فاما  
حواه **قال** حواه ان تجنب المغرب لما كان مستحبا للامكان تاحيا مكرهها  
مطلعا لانما انقصان كما قلنا وعد الموص والسفر عارض ولا يندرج في القواعد ولا سلم ان احده  
العصر لاسباب بعدد الى ان تغير الشمس الا ترى ان علما اوردوا في كرم انه مستحب لعادم الما  
ان يوتر الصلوة الى اخره فاما اذ احاد في الاما والاسحاب فوق لاسبابه واسد له بقراه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة الاحراق ليس بصحيح لان المدح اول انوب واحده معمو  
والتاخير الى الوقت المكره مكره بان يتبع في الوقت المكره ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصر في  
الوقت المكره بل مد الصلوة الى تلك الغاية وليس لاسباب المدح **قوله** واحيا العنا الى ما قبل  
نكث الليل لقوله عليه السلام لا ان امو على امر لا حركت العنا الى تلك الليل **قال**  
ما الفرق بين حديث السواك وبين الحديث وذاك انجب السنة وهذا انجب الاسحاب مع انها على  
مع واحد **قال** في حديث النوا لاما اتفق الامر لما مع المسعة وكان معناه الوجوه نس ما قول  
الوجوه وهو السبه خلاف ما نحن فيه لان المعنى مانع هو التاخير ونفس التاخير لم تكن بدلا على  
الوجوه بل بدلا على الندي والاسحاب وايضا في السواك وجدد المواظبه وهذا **قوله**  
ولا في فيه مطع النوا المني بجهه اي لا في تاحيا العنا الى تلك الليل فطلع السر المني بعد العنا  
وهذا لما روي عنه عليه السلام انه قال لا يبرء العنا وروي البخاري وغيره مسدا فاما في  
موزه الاسبابي بالان النبي صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبل العسا والحديث يوردها **قوله**  
وقيل في الصفه يعمل كبر لا سفلى لما عذفا ليجعل الساجد كما من حق هذا القول ان يوجر عن  
الناسم اجمع من قوله وتاحيا العنا الى ما قبل تلك الليل وقوله والتاخير اي يضر الليل وقوله  
الى الصفه الاخر مكره او يدر على النفاسم اجمع اقول ليس كما قال الساج بل كلام المصنف



وفيه موقفه وصاحبه بحره لانه لزامه عن مع التماسه لظن فان ان المراد من هذا التجمل هو التاخير  
الى ما قبل تلك الليل لانه تجمل ايضا بالنسبة الى نصف الليل والى نصف الاخر فلا كنه هذا القول  
بعد ذلك الليل لم يفهم منه الا التجمل في اول الوقت اما التقديم فلا معنى له لان النصف انما قال  
لمنظف قبل في النصف وانما يستعمل لفظ قبل او سبق قبله قوله اخذ يعني ان الحاضر العشا الى ما قبل تلك  
الليل مستحب في النصف والناس في النصف تجمل ولا يوجد **قوله** والتاخير الى نصف الليل  
ساح الى اخيه بياض هذا ان في التاخير الى نصف الليل يلزم بقليل الجماعة وتقليلها ليل الكراهة  
فكان يعني ان يكون التاخير الى هذه الغاية مكروهها الا انه تجمل في هذا التاخير قطع السرانقي  
اصلا وراسا لانه وقت علمه اسير ونطق السرور ليل الاسباب فيعارض الدليلان فصار فاعلم  
ان كان احمل بها وعدم ان كان التوجه فتثبت الاباحة قال في الجامع الترمذي اختلف اهل العلم  
من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في السرور بعد العشا الاخرة فذكره قوم منهم السرور بعد صلاة العشا  
ورخص بعضهم اذا كان في محض العلم وما لا بد منه من الحرام واكثر الحديث على الرخصة وقد روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سمرا لا لمصل او سافر الى ما لفظ الترمذي **قوله** وهو قطع  
السرور باحد اراد به نفي السرور عن محض واحد ما لفظه في نفي السرور على العموم لان السرور اذا  
كان متفعا عن واحد كان متفعا عن الجميع لان الكلمة اذا وقعت في موضع النفي عن دلالات ذكرها  
تخرج لاصول لكن على هذا التقدير لو قيل عن واحد كان اولي وفي بعض النسخ بواحدة بناء على  
وتلك الرواية ان محض في الاولى من الاول على ارادة مرة واحدة بخلاف الموصوف لكن سماعنا  
بفرغنا به ويجري عند الشافعي وفتح لا بنا السابك ويجوز ان يقد في روايته انه كبر بحد واحد  
لان السرور بمعنى المرة الا انه قليل الاستعمال والسرور حدث الليل وهو ان يحد قطع واحد  
قوله حياء الى سره واحده **قوله** وقد انقطع السرور ليله اي قبل النصف الاحتمالي ان  
الاخيه في النصف الاول انما ثبت لعارضة دليل الدليل الكراهة وهذا في آخر  
النصف الاخر لم يوجد دليل الدليل اصلا لانقطاع السرور من قبل فليس يجب الاباحة فتثبت  
الكراهة لبقاء دليلها سالما عن المعارض **قوله** وبسبب في الوتر لمن باله صلوة الليل اخر الليل  
وسامع عن بعض سنن في رفع الرابطة انه معمول في مقام الفاعل فاسد عليه قوله بسبب ومن  
يعتبر بالنسب على انه طرف بعد بران بوزن اخر الليل وعندى الاول هو الاول لان في الثاني يحتاج  
الى ثانيا واول الاصل عدم التاويل **قوله** لقوله عليه السلام من حارب في يومه اخطأ الليل فليوتر  
اوله وروي الترمذي ما ساء له الى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم السلام من خاف ان لا يقوم اخر الليل فليوتر  
وله روي الترمذي ما ساء له الى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم السلام قال من خشيكم ان لا يستطع من آخر  
الليل فليوتر من اوله ومن طمع منكم ان يقوم من آخر الليل فليوتر من آخر الليل فان قرأه الغزالي  
في اخر الليل بمصوده وهي افضل **قوله** واذا كان يوم عظيم الى اخيه يعني هذا الذي قلنا من ساء  
الاستحباب فيما اذا كانت الصلاة متعبة فالصابط العين مع العين اعني ان  
كل صلوة في اول اسمها عن كالحصر والعشا تجمل وان لم يكن فوجروا عما لم يجز العصر اخر ان  
عن التوجه في الوقت المكروه والعشا احتراز عن علة الجماعة والصلوة النافذة مدتها منه  
مع ان في تجملها بغير احتمال اذا قبل الوقت وفي تجمل الظهر كذلك وكذا في المغرب وفي روايته  
حسن عن ابن جعفر رضي الله عنه التاخير افضل في جمع الصلوات يوم الغيم وهو اتم الى  
الاحباط حواء اذا اراد ان يوتره وعدم جوارحه قبله **قوله** الاوقات التي

بها  
قوله

مكروه فيها الصلاة لما فرغ عن بيان الاوقات المستحبة شرع في بيان الاوقات المكروهة  
لا بما قبلها **قوله** لا يجوز الصلاة فان قلت سوق الفصل لبيان كراهة  
الصلوة لبيان عدم احوال فكيف قال لا يجوز الصلوة **قلت** انما قاله لان المكروه اعم  
من ان يكون جائزا او غير جائز لشموله بالجملة لان غير الجائز مكروه ايضا لان المكروه ما ليس مستحب  
وعند جابر ليس مستحب **قوله** ما المراد من قوله لا يجوز الصلوة جنس الصلوة او نوع محض  
**قلت** المراد منها نوع محض وهو الغرض حتى لو صلى التواضع في الاوقات المكروهة  
يكون لانه ادى كما وجبت لان النافذة يجب بالشرع وشروطه حصل في الوقت المكروه ولهذا  
قال الامام الاسيحي رحمه الله في شرح الطحاوي ولو صلى الطلوع في هذه الاوقات التلامس  
فانه محذور وكبره وقال الكرخي يجوز واجب اليه ان يعيدتم قال الامام الاسيحي في الافضل له ان يقطع  
ويغضها في الوقت المباح **قوله** من ابن يعلى من لفظ صاحب الهداية وهو مطلق ان المراد  
من الصلوة الغزبية لا جنس الصلوة **قوله** من قاعدة ممهدة وبني المطلق ينصرف الى الكمال  
لا شك ان الغرض اكل من النقل **قوله** ما لفظه في عدم جوار الفرائض في هذه  
الاوقات وجواز التواضع في الكراهة **قوله** الغزبية ان الصلوة شرعية وهذا باصلها  
لوجود اركانها وسرابطها ولا يقع في اصلها لانهما تعظيم محض لله تعالى والارفاق ايضا محض لله  
باصلها لانها من حيث انها اوقات كتاب الادوات فاسد يومها لان هذه الاوقات الثلاثة  
منسوبة الى السقطان فصار الصلوة نافضة فلم يسقط بها الكمال وهذا من خلاف النقل فانه  
جائز لانه ادى كما شرع لكن مع الكراهة لورود النبي وقد مر بيانه في الشين **قوله** سبب اي  
تجمل **قوله** والمراد بقوله وان تعيد صلوته الجنازة لان الدفن غير مكروه وارادة الصلوة من  
الغير كتابة لانه ذكر الرديين وارادة المردوف وحدث ابو داود في كتاب الجنائز من السنن  
مسند الى عوفه قال قلت ساعا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ان يطلع فيبين اوان  
تغير فيبين موتانا من حين تطلع الشمس بازعة حتى ترفع وجفن تقوم قائم الظهيرة حتى تغرب  
وحين تنصرف الشمس للغروب وحتى تغرب **قوله** والحديث باطلا فانه حجة على الثاني فيخص  
الفرائض ومكة وفي جنس النسخ ومكة بالبا والصحيح ان يروي ومكة بلا ما يبايه ان السابك يعص  
الفرائض من جميع الصلوة ويقول ان النبي ورد في حق النقل لا في حق الغرض بدليل قوله عليه  
السلام من نام عن صلوته او نساها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها فاعلم ان الغرض ليس من غير  
حتى يكون الفرائض في الاوقات المكروهة بلاكراهة في جميع البلدان اما التواضع فانها مكروهة في  
هذه الاوقات الامكنة فان مكة مخصوصة من سائر البلدان لما روي ابو داود النبي عن الصلوة  
في هذه الاوقات مغروا بقوله الامكنة فان كان يجوز الفرائض في جميع البلدان في مكة وغيرها  
لان الفرائض حقت من جميع الصلوة ويجوز التواضع في مكة خاصة لان مكة حقت من جميع  
البلدان وهذا التقدير لا يفهم الا على رواية مكة بدون البا فانهم لم يكونوا حديث عوفه رضي  
الله عنه وهو قوله ثلاث اوقات الى اخره حجة على الثاني من حيث ان ما رواه الثاني وهو قوله  
عليه السلام من نام عن صلوته الى اخره عام وحديث عوفه صاير مخصوصا له او تقول الحديث  
الذي رواه الثاني لبيان وجوب الغضا وحديث بيان تفصيل الاوقات وكل واحد منهما حجة  
في بابه كما ان قضاء رمضان لا يجوز في خمسة الايام المكروهة لانه عليه السلام وان كان اطلاق  
قوله حالي فحده من ايام اخر فيتم لها ايضا حديث اي في دعوى لا يجوز زيادته على المشهور ثم











بعض احوال فذاك ليس بشي بل يقول لا حول ولا قوة الا بالله حين يقول المودن في الصلاة ويقول  
ما ساء له كان حين يقول المودن في علي الفلاح بخلاف ما يركل ان اذا انقضى فانه يقول مثل ما يقول  
المودن وكذا لا يقول مثل ما يقول المودن في قوله الصلاة خير من النوم بل يقول صدقت وبررت  
ويقول اقامتها الله وادائها انا قال المودن قد قاسم الصلاة **قوله** ويراه اذا لم يستطع تحويل  
الوجه اي من محمد بن الحسن رحمه الله في الجامع الصغير قوله وان استدار في موضعة فحسن  
ما لم يستطع منه تحويل الوجه فهو تحويل مع ثبات القدمين يعني لا يستطيع اخراج راسه من الموضع  
بدون الاستدارة بسبب اسراع الموضع اما اذا كانت الموضع موعة بحيث يمكن تحويل الوجه  
واخرج الرأس بها عبادتها لا مع ثبات القدمين فلا يبعد بل عدم الحاجة وهو محلي قوله اما من غير  
حاجة فلا يوجب اما الاستدارة من غير حاجة فلا تحسن وانما استدار فلا يبعد بل عدم الحاجة  
اليه والمواد من الموضع ما على رأس المارة من المذنبه **قوله** بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو ما روى الله عليه السلام قال لللال واجعل اصبعك في اذنيك فانه اندي لصوتك اي بعد  
واحد من الدوة الرطوبة لا والخلق اما حفا لم يند صوتته كذا قال المهرزي وروى الترمذي  
ماساده الى سفيان عن عوف بن ابي جعفر عن ابيه قال رايت بلالا بعددك وبدور وبع فاه ههنا  
وههنا وصعاه في اذنه ثم الافضل موافقة السنة والذي يليه ان يجعل اصبعه في اذنه والذي  
عليه ان يجعل اصبعه على اذنه فان تركه فهو حسن ولا يقال كيف يكون ترك السنة حسنا لاننا نقول  
السنة فزعان سنة المذنب وما ركبها يبدع فلا يكون تركها حسنا وسنة زائدة وتركها لا يكون بدعة  
لان الانسان ليس من ركبها فحلها وما لا يكون بدعة يكون حسنا وهذا معنى قوله لا ياتيك  
فيه اصله ان لست منه اصلية اي لست من سنة المذنب لان الاصل الادب ما روى عن عبد  
الله بن مسعود ولم يكرهه جعل الاصبع في الاذن وانما المقصود منه اسداد الصوت وانما اداه  
بدل قوله عليه السلام فانه اندي لصوتك حتى انا كان لا يحتاج المودن اليه بان كان جهوريا  
كان تركه حسنا لغو الداعي ويجوز ان يقال ان الافضل جعل الاصبعين في الاذنين وذلك ان  
يصح العاقل والعاقل حسن فاذا كان فعله افضل يكون تركه فاصلا حسنا وقيل ناوله فالادب  
حسن لكن هو خلاف الفاهر **قوله** والتوب في الجور الى اخره قال نحو الاصلاح في الجامع الصغير  
بمعنى يعقوب بن ابي حنيفة في التوب الذي يتوب الناس به في الجورين الادان والاقامة في  
في الصلاة من في علي الفلاح سويين حسن وهذا التوب يحدث احده على الكوفة بعد عهد  
الصحابة لصور النواحي وبغير احوال الناس وتعبه المحدث حسنا ما روى عنه عليه السلام  
انه قال ما راها المسلمون حسنا فهو عند الله حسن والتوب القديم هو قوله الصلاة خير من  
النوم في موضع كلام قال في الاصل انه بعد الادان وفي رواية التلم عن اصحابه ان الادان  
وكذلك عن النمازي لقوله عليه السلام ما احسن هذا اجله في ادانك قال في الاصل المذنب  
داصح انه كان بعد الادان لا راس التوب بل عليه لانه اخذ من الرجوع وانما يتحقق الرجوع  
ادان من الادان ثم عاد اليه وناول قوله في ادانك اي من جملة ما خلم به الناس وقد عارف  
المسلمون في الادان انه في الادان وكان الشيخ الامام الراشد ابو بكر محمد بن الفضل اذا وجد  
حلوه ترك ذلك عباد الله وادالم عدها لم بدعها خوفا من الفسقة ونفرا للمعامه **قوله**  
وكره في سائر الصلوات اي كره التوب بين الادان والاقامة في سائر الصلوات لقوله عليه السلام  
لللال توب في الجور لا توب في العباد لان الجور في يوم وعمله خلاف سائر الصلوات والحسن

مشيخة

مساخا المشايخ من التوب بين الادان والاقامة في سائر الصلوات كلها الصلوات في النواحي في الناس  
والاصحاب الديانة ثم التوب على حسب العار في اما بالصبح او قوله الصلاة الصلاة او قوله  
قاسم قاسم قوله لما ذكرنا وهو قوله لا حول ولا قوة الا بالله واسمعه محمد رحمه الله  
اي اسعد محمد طالع ابو يوسف رحمه الله وقوله لا ادى باسا ان يقول المودن لا امر في الصلوات  
كلها الاسلام عليك ايها الانبياء في الصلاة في علي الفلاح الصلاة برحمتك الله تعالى محمد بن يوسف  
حب حب الاموال الذكور والتوب وماك الهم وابو يوسف رحمه الله حب الاموال الذين كانوا يحسن  
شغلين بمصالح المسلمين واقامة الشريعة اما الاموال الذين غرضهم من الامارة الدنيا واسماهم  
باللهو والطرف فلا ينوب لهم الا في وجه الاموال الحروف والصحة وعلى هذا اهل من  
يستغل بالموال المسلمين كالمغني والقاضي فيكون التوب لهم في كل الصلوات كبايعهم اجماعه  
**قوله** سوا سوية فقال ههنا في هذا الامر سوا وان شئت سوا ان وهم سوا الخ وحم اسوا وهم  
سوا سوية مثل عابده على غير قياس **قوله** وعلى بين الادان والاقامة الا في الموضع اعلم  
ان الوصول بين الادان والاقامة مكروه لما روى النبي صلى الله عليه وسلم قال لللال رضى الله  
عنه واجعله بين اذانك واخا منك بعد ما يفرغ الاكل من اكله والشارب من شربه والمغترس  
من قصا حاحته ولان الادان لاعلام العاقلين ليسعدوا المصلوة وهذا لا يحصل اذا وصل  
الادان بالاقامة وكذا في المغرب لكن المغرب لما كان ما حبه مكروها لقوله عليه السلام  
لا تزل اني غير ما لم يوجزوا المغرب الى ان يشك الخوف قال ابو حنيفة يفصل بينهما اسكته  
ويروي الحسن عنه في المصنوع بعد ما يقرأ ثلاثا بان وقال جليسة كما بين الغنمين لهما الله  
لما لم يكن بد من الفصل لم يكن بد من الجلوس الحفيضة لكن بها محففة للفصل لان السكينة يوجد  
بين كل اذان الادان ايضا فيصيرها لاذان كتي واحد وله ان المغرب بناؤه على التجلد القام  
اقرب الى التجلد ولا تسلم كون الادان كتي واحد لتغير النعمة والمنة وعبدالساغني  
يفصل بركعتين فيجوز قياسا على سائر الصلوات ولما الفرق بين المغرب وسائر الصلوات  
وهو ظاهر القياس مع وجود الفارق فاسد وهذا لان احسن المغرب مكروه بخلاف سائر  
الصلوات **قوله** قال في الفقه قد ذكرناه اراده ما ذكره رد دليل الكراهة باخرا المغرب وفصل  
الاذان المحسنة وهو قوله عليه السلام لا يله ابي يخسرها غلبوا المغرب **قوله** قال  
يعقوب وهو ابو يوسف يعقوب بن ابي ابيهم بن حبيب بن سعد بن جابر بن سادة الجعفي وام  
سعد بن حبيب بن مالك بن عمرو بن موهبة وسعد بن حنيفة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
كان فم من عروق في رصولة الله بوجها حبر مع رافع بن خديج و ابن عمر رضي الله عنهما وروى سعد  
بالكوفة وصلى عليه زيد بن ارم قال ابو يوسف اني عدي سعد الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم  
الحد في فاشغف له ومع براسه فذلك الموضع في الساعة وانما ذكرنا انما روى عنه دون  
كسبه لانه ذكره محمد في الجامع الصغير كذلك حتى لا يكون وهم التوبة في القطع بين  
الشيئين لا في الكسبة المظنم وكان محمد ما رواه من جهة ابو يوسف ان ذكره باسمه حب  
بذكرنا احبته فغنى هذا قال كسنا عينا بما روى ومن ادخله ان لا يدعوا بعض الطلبة بعضهم  
لحظة ولا ياتوا عند اسنادهم اسوا راعين التوبة في التظلم من الاستدانة والميل **قوله**  
وهذا ينبغي ما قلنا الى اخره اي عدم جلوس الحفيضة رحمه الله في اذان المغرب بعد ان لا  
جلوس عنده في اذان المغرب وفيه ليعلم ان المودن عاقل وهو المحسب لقوله عليه سلام











استعمل لم يحل عن المكافاة ان اقدم في الخلاصه وفي الاحسان للنام  
 المخرج في رده احسن عن ابي حنيفة انه سأل النضر بن عمار ان يوسع له سأل النضر بن  
 دياره اعلم ان الكثير من المكافاة العورة ما يحل ليس ما يحل والريح وما نونه كثير وما دونه  
 قليل عند ما لان الريح قائم معهما لكل في موضع الاحتياط كما في خلق المحرم راسه او بوجهه بحسب عليه  
 النعم وكما في سحر الرأس او الكثر بالريح تحريمه وعند ابي يوسف ما زاد على النصف كثر ما يحل للصلوة  
 وما دونه فقلل ليس ما يحل لان الكثرة والعلة من اسما اعطاه في لم يكن سأل النبي فقللا لا يسمى كثيرا  
 وهو مما ياد الاكثاف في النصف وما لم يكن سأل النبي كثيرا لا يسمى للبلاد وهو ما اذا لم يرد الاكثاف  
 على النصف وفي النصف عنه روايان في رواية يجمع لان مقابلته ليس بكثير فياخذ حكم الكثير وفي  
 ندره لا يجمع لان مقابلته ليس بقليل فاحد حكم القليل يخرج من حد الفقه في الاول وعدم الخوف  
 في الكثرة في اسائر وهو معنى قوله فاعيد اجزاج عن حد الفقه او عدم الخوف في فنده فامرهم به  
**قوله** فاعيد اجزاج عن حد الفقه او عدم الخوف في فنده فامرهم به  
 الخافع هو لا يكثر لا القليل واسل كبر اسند لا عذب الوصية وهو قوله عليه السلام المثل كثير  
 اما الريح في كثره سلك لسوءه بالري ولهذا ذكره بكله او هي للمسكك او نفوذ لم يذكره  
 البتة في روى عن ابي حنيفة رضى الله عنه ولهذا لم يذكر في احكام المصير لفظ البتة لعله  
 ياديه وكذا لم يذكر الفقه ابو اللب في لجام المصير لفظ البتة وقال كلاما يحيد عن يعقوب  
 عن ابي حنيفة في امره صلى وربعها مكسوف انها تضد وقال الفقيه روى عن يحيى بن اكرم انه  
 قال سأل محمد بن الحسن بن فضال عن ابن فليم ان المرأة اذا صلبت وربع ساقها مكسوف لا يجوز صلواتها  
 قال من سأل عن الريح وقد قبل ايضا ان الريح يقوم مقام الكل لان الناطق الى الريح يحكي عن الكل لان  
 التي اذا رآه اربع حواس اذا نظرا لظاهره فانه يرى ربه وحكي عن الكل كما قال الفقيه  
**قوله** والسر والبطن والجلد كذلك يعني على هذا الخلاف يعني اذا اكتفى ربع شعر المرأة يكون  
 مانعا للصلوة عندهما وعند ابي يوسف اذا زاد على هذا النصف يكون مانعا وفي النصف روايان  
 على ذلك وكذا الخلاف في اسطين والجلد على الوجه واذا اكتفى سدس شعرها وسدس نظرها  
 وسدس يدها يجمع فان كان سلع الريح من احدها الاعضاء يكون مانعا عندهما والاولا ذكر  
 وربع الرأس ولو كان سدس يدها وسدس ساقها وسدس يدها وذلك يبلغ ربع الرأس  
 لآخر ٣ صلوات وكذا الحكم لو كان يكسف من كل ساق اقل من الريح ولجميع بلع الريح **قوله**  
 والمراد به ان الرأس هو الصحيح اي الجوارح السبع هو النازل اسند كالأجمع في الأصل هو الرأس  
 والشعر لان المواد من الرأس ما عليه من الشعر فثبت ان الشعر النازل منه عورة وهو اختيار الشيخ الامام  
 محمد بن الفضل البخاري قال الشعر الاسلام والاصح عندنا وقد روي ان الشعر النازل ليس بعورة **قوله**  
 والعورة الغلظة على هذا الخلاف اعلم ان العورة على نوعين غلظة وحفظة فالغلظة الغلظة الدبر  
 والحفظة عندك من العورة يعني ان العورة الغلظة ايضا حكم الحفظة والخلاف في الكل واحد  
 حتى اذا لم يكن ربع الغلظة مكسوبا لا يكون مانعا عندهما وعند ابي يوسف اذا لم يكن المكسوف مهاددا  
 على النصف لا يكون مانعا ويحيى مش خافد في الغلظة ما زاد على قدر الدرهم احتاطا كما في الحفظة  
 الغلظة ودر ربع الحفظة بالريح ولا في الاول اسند لا يسلمه انما ياد ان قال الفقيه ابو اللب  
 في سراج اجمع الصور تكمل الرأس في العورة الغلظة والاعصم اذا ظهر منها اكثر من قدر الدرهم لم  
 يجز الصلوة معه وقال بعضهم حكم العورة الغلظة والحفظة سواء لم يظهر الريح لا تعد صلواته

وهو على هذا الخلاف وذكر عن ابي بكر بن ابي حنيفة فان يقول هذا القول وسدس يدها  
 كثاف الرأس ان تعال لو ان اسراه صلبت وقد ظهر من تحتها السدس ومن سائر السدس وسر عورتها  
 السدس ولو جمع ذلك يبلغ مقدار الريح فضلوها فامده فجميع من الساق والجلد والعورة تحت ان  
 حكمها سواء الا ترى ان النبي اذا كان عسا نفسه والمال الذي وقع فيه الحفظة كان حكمها سواء ولو كانت  
 النوف اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة معه وان كان احدها عسا نفسه والآخر خمس بغيره فذلك  
 هي العورة الغلظة عورة نفسها وسائر الاعضاء عورة بغيرها فاستوى حكمها ومن قال انه لا يجوز اذا  
 كان اكثر من قدر الدرهم لان العورة عورتا غلظة وحفظة كما ان الحفظة حاسان غلظة وحفظة  
 ثم اتفقا ان في الحفظة لا يجوز الصلوة اذا كان اكثر من قدر الدرهم وفي الحفظة عورة طم  
 يكن كثيرا احتيازا كذلك ههنا وبه ماخذ الى هذا الفقه الى اللب وجهه انه **قوله** وهذا  
 هو الصحيح دون الضم اي اعتبار الذكر عسوا على حدة واعتبار الانثى وبما احصاه عسوا على  
 حدة هو الصحيح لان كل واحد منهما عسوا على حدة في الذم فكذا هما للاختلاف وقد جعله اذكر  
 مع الانثى عسوا على حدة ولعل جعلها سعا للذكر واذا المرأة عسوا على حدة وتدبرها في حال اليهود سح للمدر  
 وبني كثير عسوا على حدة والركبة سح لليهود على ما هو المحار في العبادى حتى ان ربح الركبة لو  
 كان مكسوبا لا يمنع الصلوة وكعب المرأة حكمها حكم الركبة وما يربى سده الرجل وعانه حول حبلها  
 عسوا على حدة **قوله** وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وهذا لا يحكم العورة في الامة  
 اغلظة فاذا كان النبي من الرجال عورة كان من الامة عورة بالطريق الاولى وبطنها وظهورها عورة  
 لانها محل الشهوة وما سوى ذلك من الامة فليس بعورة لما روي ان عمر رضي الله عنه راي جارية  
 متقنة فحلبها بالدره وقال اني عسك الحمار يادوارا تنسهن عسار و قوله يادوارا بالدره  
 والامه الممثلة المكسورة اي بانفسه وروى ان عمر رضي الله عنهما سرحا ربه ساع فصر ما يده على  
 صدرها وقال اسد ويا ربك الله لكم ولان الامة بحاجة الى الخروج في قضا الخوع اخذوا عطا وحلف  
 المسحوق فبوضع عنها قال في الغريبين المهنة الخدمة بصب اليم وحفظة خطا ما له من ساحة  
 وقال جابا في الغائبين عن الاصمعي المهنة تدعى المهنة هي الخدمة ولا يقال مهنة كبر الحزم وكان اشس  
 لونه سلع حليته وخدمة الامة جاعلي غلظة واحدة **قوله** فاعسرها لها يده وانما الحمار في حق  
 جميع الرجال يعني يجوز ان ينظر الرجل من ذوات الحماة الى الوجه والرأس والصدر والمساكين  
 والعصدين نكدا يجوز ان ينظر الاخرى من الامة الى هذه المواضع وهو المخرج **قوله** ولو لم يجد يربل  
 به الحفظة على سعاد لم يجد انما ذكره سلكا ما هو المحرم ليناوله اما لعلنا جميعا وقال السافعي في احد  
 قوله بعيد وفي قوله اخر يصل عريا نا وعندنا المسئلة على وجهين فلا يعلو اما ان كان ظاهر سلع ربع النوب  
 ولا يعلو الاول يصل فيه ولا يجوز الصلوة عريا نا لان الحفظة ربع النوب يقوم مقام الكل في حاله  
 الاحتياط رحت لا يجوز الصلوة تكذا طهارة ربع النوب يعني ان يقوم مقام الكل في حاله الا سطران كذا  
 حكم في النابى عند محمد رحمه الله لان في الصلوة فيه ينفرد في من ولحد وهو ان الامة وفي الصلوة  
 عريا نا ترك الغروض وهي سدر العورة والقيام والركوع والسجود ولان السرا أقوى لوجوبه في  
 الصلوة وغيرها بخلاف الحفظة حيث لا يبرم ان الامة لا للصلوة وهذا اذا كان عار بالزمنه دم ولا  
 يلزمه اذا طاف بنوب خمس وعند ابي حنيفة واي يوسف هو محرم من الصلوة عاريا وبالصلوة  
 فيه لان كل واحد من سائر العورة وان الامة الحفظة شرط للصلوة كالأخر فلا يبره لاحد على الآخر  
 يكون محبا بين الاثنين **قوله** ويسويان في حق الحداد اي يسوي العورة والحفظة في حق



المقدم بيان انه في كل منها غلبة ونقص فكل قد يمنع من العادة وكل قد يمنع من النجاسة  
 معنى ما كان اسوأ من النجاسة سواء في حكم الصلوة بكونها إما أن يسهل عاريا وإما يصح بذلك  
 انشؤ قوله ومركب الذي انشؤ لا يكون ركعا هذا جواب عما لا يجد رجة الله ان في الصلوة عاريا مركب العود  
 يعني لا تسلم بها ركعا لوجود الخلف وهو الذي **قوله** والاصل فيه انما ذكره هذا بما لا يدل على قوله  
 وهو الافضل بانه ان الصلوة في ذلك الترتيب انما صلاحي افضل لانها العود لا يجتنب بالصلاة حيث  
 يجب سترها في غيرها ايضا والطهارة تختص بالصلاة لعدم وجوبها في غيرها الصلوة فكانت رخصة ما كان  
 واجبا عاريا ما كان واجبا حاله وحال **قوله** ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا فاعدا بوجوبه بالركوع  
 والجمود اذ لم يجد ثوبا صلى عريانا لاجل ان حكم النوب النجس ودر العريان معنى العاري ونقصه  
 اسعود عن ذكره لاسلام على السعدى بان يدرج عليه نحو الصلوة ليكون ادب الى السر والبرح الا فطرح  
 قال في بعض قايما وبه قال الثاني وان صلى قايما ركع ويجوز اجزاء عندنا الا ان العود افضل لكون  
 السجدة لوجوبه في الصلوة وغيره لما خلق الله تعالى وحسن العباد والاركان لا يجب الا لله تعالى ولا ان  
 السجدة لا تخلق له فيكون تركها لا يخلق والاركان تقوم الى خلف وهو الاجزاء والتركه الى خلف فلا ترك  
**فان قل** يعني ان لا يجوز الصلاة قايما فقلت من اجل الافضل **قلت**  
 بوجوبها الصلوة كل واحد من ترك الركعة وترك السجدة السوا حاله الاحسان ولا يره لاحد من  
 الاخر فيصير الى ابي الوحيين شاور في المسبوط عن ابن عباس ويخبر عن الله تعالى انما قال العاري  
 بصل قايما لا ياما وذلك بان الافضل بدليل ما قلنا **قوله** الا ان الاول افضل وهو الصلوة قايما  
 بالآية **قوله** لا خلف له اي للستر **قوله** ويؤتي بالصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفضل بينهما وبين  
 الآخر بل هو الاصل فيه قوله تعالى وما امرنا الا بصدق الله بخلقنا له الدين والاخلاص في العباد  
 لا يكون الا بان تكون العباد لله تعالى وذلك لا يكون الا بالنية وقوله في الصلاة وسلم الاعمال باليد  
 وعمل الصلوة لا عار الا بالنية لان ابداء الصلاة بالقيام وهو وجود كبراد لعمادة ما سمع الى الله  
 المزمع للعبادة عما عداه فاسترطبه **قوله** والمقدم على التكبير كما تقدم عنده اي العود المقدم  
 على التكبير اذ الموحى الطاهر وهو العمل الثاني للصلوة مثل ان يبوي فستبوي الحصب **قوله**  
 ولا يصح بالمشاهدة سماعه وفي بعض النسخ لم يذكره اي لا يصح بالمشاهدة من السجدة عن التكبير  
 وضاه على ما روي في بعض النسخ لا يصح بالنية المتأخرة عن التزمه مثل الاول جعل المتأخرة صفة  
 مطلقة بينها بقوله منها واما لم يصح بالنية المتأخرة لما قلنا من دليل اشتراط النية وكان القياس  
 هو في الصوم ايضا الا ان فيه حذو للضرورة لان ثمران النية بوقت انما والصوم فيه حرج عظيم  
 لكونه وقت نوم وغفلة بخلاف الصلوة فان الشروع فيها في حال اليقظة فيبقى الحكم على القياس وهو ان  
 يكون النية متعارفة بالشروع وعن الشيخ ابي الحسن ان ركعتي رجة الله انه يجوز السنة المتأخرة في الصلاة  
 ايضا واحلفوا على قوله مثل الى العود ومثل الى الركوع ومثل الى ان يرتفع راسه من الركعة **قوله**  
 والشرط ان يعلم عليه اي صلوة يعطي وهو الذي من محمد بن سلمه رجة الله انه كان عند الشروع  
 عيت لو سلم عنه اي صلوة يعطي على البدنية مني نية ثامه ولو احيى الى التام لا يجوز  
 واشتراط علم القلب لكون النية على القلب وفعل اللسان ترجمة عن ذلك **قوله** ولا يصح بنية اي  
 لا يصح باللسان يعني وجوده وعدمه سواء في حق جواز الصلوة ولا يتوقف الجواز عليه  
 بعد ان يصدق نية القلب فاما حسن الذكوب باللسان لاجتماع الحقيقة به **قوله** ثم ان كانت الصلوة  
 تنال الى اخره انتم ان الصلوة لا تحلوا ان كانت فرضا او غيره لك في الغرض يحتاج الى التعجب لم نعلم

المتن

الغرض ادا ونضا فيقول بوجوب ظهر اليوم وعصر اليوم او فرض الوقت او ظهر الوقت فان بوي  
 في الظهور لا يجب لا يجوز لاحتمال ان يكون ظهر اليوم او ظهر يوم آخر وكذا لا يجوز في اجمعه اما  
 بوي الغرض فرض الوقت بل يجب عليه به الترتيب المحكم وصلوة الجمعة وعند السامعي انه يحتاج مع  
 التعيين الى شبه الغرض وهو صعب لانه في ضمن النجس يحصل الغرض اما الغرض المحرم به صلوة  
 بان قال نوبنا اصل وكذا الفروع وسائر السنن عند غائبة المساج لا اصل الله انما استرطه لصمد  
 الغرض فربة ولا تدرى احق هنا لغز الغرض لكونه ادنى والسنة بدل ايضا لكونها زيادة عبادة سرعة  
 لتكمل الغرض ولا يندرسه اعداد الركعات وكذا الاستتابة الكعبة وهو الصحيح لكن سنة  
 الصلوة افضل دسة الحجاب او مقام ابراهيم لاجل ان انوي للقيام جهة الكعبة **قوله**  
 وان كان مقتديا الى اخره اعلم ان مقتدي يحتاج الى نيتين نية الصلوة ونية المتابعة اما نية الصلوة  
 فليقلنا في المفردة واما نية المتابعة فلان فساد صلوة يلزم من فساد صلوة امامه وفقد الفساد  
 لا يجوز ان يلحقه بدون التزامه فبسترة نية المتابعة ثم ان انوي صلوة الامام هل يحزبه قال  
 في خلاصة لا يحزبه وقال في شرح الطحاوي اجزاء وقام مقام نيتين وعن شيخ الاسلام خواهر اذ  
 يقول شعث في صلوة الامام ومثل يزيد على هذا او اقتدت به ومثل يحتاج المسمى الى اربعة ايام  
 نية الصلاة وتعيينها ونية لاقتد او سنة القبلة والصحيح ما ذكره **قوله** ويشتمل القبلة  
 في الصلاة الى اخره اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حين قدم المدينة بجلى نحو من المئتين  
 سنة عشر شهرا او سبعة عشر شهرا وكان ينويع من ربه ان يحوله الى الكعبة لانه قبله ابيه ابراهيم  
 عليه السلام وادعى الحرا الى الامان لانها مغفرة لهم ومزارهم ومطافهم ثم وجهه الى الكعبة حيث نزل  
 قوله وحكم شطر المسجد الحرام اي ثلثاه وحينما كنتم قولوا اوجوهكم سطره اي وحينما كنتم في راد  
 تحروا ردم الصلوة قولوا اوجوهكم ثلثاه اي في جهته ومنه ثم كان مسئلة التكبير يعرض  
 عليه اصابعه عنها ومن كان غايها عنها فقصه اصابة الجبهة لانه الطاعة بحسب الطاقة وهذا  
 هو الصحيح وعن بعضهم انه يجب اصابة العين الكعبة بالاجتهاد في حالة البعد ايضا وذكر المسجد الحرام  
 في القرآن دون الكعبة دليل على الواجب مراعاة الجهة دون العين وعن بعض مشايخ الكعبة  
 قبلة من يعبد في المسجد الحرام والمحمد قبله من يعبد في مكة ومكة قبله اهل الحرم والحرم قبله العالم  
**قوله** ومن كان خائفا يصح لي اي جهة قد راي من خافا لحد او السبع او الفوق بان يمشي على لوح بعد  
 انكار السجدة يجوز له ان يعبد الى اي جهة قد دللنا لانه لما حار النوحه الى اي جهة قد دللنا عليه  
 القبلة بسبب العذر وان لم يكن كذلك لوجود العذر فيه روي ان قوله تعالى فانما يولوا اي وجهكم  
 ثم وجه الله فهناك قبله الله وجهه التي امركم بالنواجة اليها نزل في قوم استشهد عليهم القبلة  
 في السفر فقلوا الى انما تحمله به يا نوري قلنا قد سوا لوارسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا عن عفا  
 وعن ابن عمر ان نزل في صلاة المهاجرين على الراحلة وقبل مضاه فانما يولوا اوجوهكم للذكر ولم  
 يرد الصلوة **قوله** فان استشهد عليه القبلة وليس يحضره من يما له اجتهاد وميل وانما قبله بالاجتهاد  
 لانه لو لم تسبه لا يجوز صلواته الى جهة اخرى بل يجب ان توجه الى جهة الكعبة وانما قد يخدم من  
 يما لم يخدمه لانه اذا كان عنده من يسأله لا يجوز صلواته بالتحري ويجب عليه الاستقبال جبهة وانما  
 قبله بالاجتهاد اذ انما لا يجب عليه ان يميل من يسأله وانما قبله بغير اجتهاد وميل لانه اذا  
 ميل بدون الاجتهاد لا يجوز صلواته حتى يدي عن اي جهة صلى الله عليه انه كفى لا سيما في  
 بالدين والى السوازل في رجل صلى الى غير القبلة من غير انوافد ذلكا كعبة قال ابو حنيفة في كل



وقال ابو يوسف جازت صلواته قال الفقهاء انما الميثاق المأثور ان كان فعل ذلك على وجه  
 الاعتقاد فاجازت صلواته بالاجتهاد لقوله تعالى فانياتوا لولا فتم وجه الله ولان العمل بالدليل  
 ابراج واجب وهو عكس النظر عند انعدام دليل قوته والحرث فوق الاجتهاد اذ كان الحرث من اجل  
 ذلك موصوع واداك ما مضى من لا يلعب الى اجتهاد في اجتهاد اذ كان في الغفارة والسماحة  
 وبه علم بالاسد لا بالحرث على الصلوة لا يجوز له الحرث لانه هذا فوق الحرث **قوله** وقال الثاني  
 بعينه اذا استند بما قيد به لان في التماس والتمسك لا يجوز انما في ما اذا انحرى بين توبين  
 احد ما انحرى والآخر طاهر فليس في التمسك احد ما انحرى لانه ما انحرى بالوجه الى جهة  
 الحرث عند الاستثناء وفدا في التمسك ولم يوصى في رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث صلوا الى  
 الحامض لم يحرثوا عليهم وتمامه على التمسك فاسد لانه ما انحرى بالصلوة في توب طاهر ولم يوجد  
 على مسلمات انما ما ورد به وحد لان الصلوة هي جهة الحرث عند الاستثناء لقوله تعالى فانياتوا لولا  
 فتم وجه الله وصار كما اذا تأسر او تأسر **قوله** وان علم ذلك في الصلوة استند بالصلوة  
 يعني ان علم خطاه في الصلوة استند الى الصلوة بلا انشراح كمن فعل اهل قبا حيث بلغهم نحر  
 النبل في صلوة الحرث اسدروا اليها فاحسبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا اذا انحرى  
 اوجه اخرى سوحا لها لان العمل بالاجتهاد واجب ان لم يوجد دليل قوته فلا ينقض ما قبله  
 لانه دليل الاجتهاد يبرهه دليل النسخ وانما النسخ يظفر في المستقبل لان الماضي فكذلك الاجتهاد قبل  
 يستدبر من اجاب الامن لان الامر فيكون اكد على وجه الاستحباب لا الوجوب وفيما بالضم  
 والمدس من المدسة يقول ولا يجوز كذا في الحرث وقال ابو علي اما حمل من القسم في كتاب الحدود  
 والمقصود في قباله انما احاط من العرب من يعرفه وجعله مذكرا او من يرونه فلا يصح  
 وذكر في نسخ لا قطع عن من دسم عن محمد رحمهما الله فليس احدهما فبالله انما لا اعاده عليه  
 ثم قال وهو لا يفسد **قوله** ولا يحل ما منع الامام لا يقال يجوز ان يحل حال الامام بصره  
 لا في صلوة بل حيث قال في ليله مطلقا لا نافع قول من ان يكون الصلوة قضا او يترك  
 الامام الجهد شيئا او يجعل انهم عرفوا امامهم بصره انه قد امم لكن لم يميزوا من صوته انه والى  
 اوجه توحه **قوله** ومن علم منهم اي من القوم واسم اعلم **باب**  
**صفة الصلوة** لما مر عن ذكر الشروط والاسباب سارع فيما هو المقصود من ذكرها وهو  
 الصلوة اعلم ان الصفة مصدر فذلك وصف الذي كالوصف سارع عند اهل اللغة وهو والمذكور  
 في الصحاح ولها من عند اصحابها المشكلين على ما نقل عن ابي المعين السعدي وهو ان الوصف قاصر  
 بالواصف والصفة قائمة بالموصوف وعند المختلفين والاشعرية هما مترادفان **قوله**  
 الصفة من ذلك الصلوة ولا يجوز قيام العرض فكيف حال المصنف صفة الصلوة  
**قوله** لا نسلم انه لا يجوز ما من العرض وعند البعض يجوز ذلك بدليل صحة قوله في سرعة  
 احواله وتواضعه وليس مما لا يجوز على ما هو المذهب المتأخر لكن لا نسلم ان من باب قيامه  
 احواله بالعرض لحيوان يريد المصنف بالصفة الوصف على طريق اضافة المصدر الى المفعول  
 ولن سلم ان المصنف اراد الصفة ما قام بالموصوف لكن لا نسلم قيام العرض بالعرض انما  
 لان الاحكام الشرعية هي حكم احواله وهذا الوصف بالصحة والاضداد والبطالان والفسخ  
 والافالة ابراهيم ذلك **قوله** فاما من الصلوة سنة وفي بعض النسخ سنة وهو الذي تضمنه  
 كلام العرب لان ما انت العدد من الثلاثة اي احسره بخلاف ما ثبت سابقا لاسيما في قول المذكرنا

بعضهم

الصلوة

الثانث والموت بدون الثاني بقول ثلاثة وحال ثلاث لونه وعشرة رجال وعشرة  
 اما قوله سنة فعلى تأويل الغرابين بمعنى الفروض وثانث المذكور اندك الموت يجوز بالتأويل الاول  
 كقوله ما بل في اسما هذه الصلوة على تأويل الصلوة بالصحة والثاني كقوله والارض انقل  
 انما لها ولم يقل اقبل لتأويل الارض بالمكان وانما قال في ارض الصلوة ولم يقل ارض الصلوة  
 لان العرض امر من ان يكون كذا او شرط كما قلنا فلو قال ارض الصلوة خرج منها الحرمة عليه  
 قوله عامة الخلق لانما على اختياره شرط لا ركن ونقل عن غير الاسلام ان ركنه كذلك اختلف المسامح  
 في ركنية الفعدة الاحدية لا يقال كان ينبغي ان يكون الغرابين سبعا لان الخروج عن الصلوة بفعل  
 المحلل فرض لا نافع لولا اراد بها الغرابين التي اتفق فيها اصحابنا الثلاثة او نقول اخرج عن  
 الصلوة بفعل المصطلح ليس يفرض عند ابراهيم حصة ايضا على ما نقل عن الكرخي والمصنف اعني القدر  
 احثاره وسيجي بان في باب الحديث ان شاء الله تعالى **قوله** الحرمة لقوله تعالى وبكفركم المراء  
 به بكبيرة الاقتراح اي المراء بقوله تعالى وبكفركم بكبيرة الاقتراح بالنقل عن ابيه النفس  
 وقيل مضاه واخص ركن بالثبوت وهو الوصف بالكبريا وقيل قل الله الكبر وروى انه لما نزل  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كبر فكبرون فنبههم ايضا وقول الله اكبر لا للصلوة  
 ليس بواجب فيحمل على تكبيره الاقتراح عملا بغيره مطلقا لا سر بذكره عليه قوله عليه السلام  
 مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه علي في الحسن واخبر تكبيرة  
 الاشارة تحريمه لان بها تحرم الاستبابة خارج الصلوة مثل الاكل والشرب وكلام الناس  
 الى عند ذلك ولهذا يسمى التسليم تحليلا لان به تحل تلك الامسا المحرمة في الصلوة وابرار  
 الحرمة وان كانت شرطها ما هو الاصح عند ذلك لا ان كان ما انها تنصل بالصلوة بحسب الاستحباب  
 وليس كما يراى الشرط **قوله** والقيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي مطيعين والفتون  
 الطاعة **قوله** والقراءة لقوله تعالى فاقروا ما تنسرون القرآن ووجه الاستدلال به ان  
 الاسراء لقراءة لا ع اما ان يكون المراد به خارج الصلوة او ادخل الصلوة او كليهما فلا يجوز الاول  
 لان القراءة خارج الصلوة ليست بواجبة بالاجماع ومطلق الامر للموجوب على ما عرفت في  
 الاصول وكذا الثاني لا تنافي ارادة الخارج بما تكلمنا فيه في الثاني ثم القراءة الحاضرة بها هي قراءة  
 ما ينس من القرآن وفي اعم من ان تكون قراءة القائفة او غيرها فلا تشترط قراءة القائفة لحيوان لان مطلق  
 القراءة كما يوجد في ضمن القائفة يوجد في ضمن ساير السور وعن ابي بكر الاصم في شرح الطحاوي ان  
 القراءة ليست بضرر في الصلوة فاقول هذا القول من الاصم خرق للاجماع ولا يصح وسخر في  
 فصل القراءة كونه القراءة في جميع الركعات او بعضها ان شاء الله تعالى **قوله** والركوع والسجود  
 فليكن الناس اول ما اسلموا يسجدون بلاكوع ويركعون بلا سجود فامر الله ان يكون صلاتهم  
 ركوع وسجود فعوله تعالى يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم اي ائمنوا  
 بعد ذلك في ركوعكم وسجودكم ووجه الله كذا ذكر في الكتاب **قوله** على التمام بالاعمال في اول  
 سجدة اي على تمام الصلوة بفعل الفعدة في الشهد او لم يقرأ به انه عليه السلام قال اذا  
 قلت هذا او فعلت هذا افقدت صلواتك وكلية او لاحد الشين فيكون تمام الصلوة محققا  
 باحد مما من قراءة الشهد او فعل الفعدة لكن قراءة الشهد ليست بمنزلة في غير العدة وفيما  
 فعل الفعدة مراد على تقدير القراءة ايضا فينبغي الصلوة بالاعمال على كلا الشينين قال  
 معناه الى قولنا اذا قلنا هذا القول اي الشهد وانما قاعد او قلنا هذا الفعل اي فعدت



وقد اريد بعد ذلك صلواتكم على طائفة من خلق الله تعالى تمام الصلوة بعد الفعدة افرس فعلها لما انما فعلت  
معه ومن قبل وجود المطلق به **قال** كيف يجب المهرضة عند الوالد ونسبته  
والفرض ما ثبت بدليل لاسمه **فله** قوله تعالى وانتم الصلاة بحمل وضو الوالد  
يصح ان يكون منها لما هو المراد من حمل الكفاية بعد ما اخبر خبر الواحد بالكتاب بما له صار الفرض  
ما ساء بالكتاب لا يحرم واحد وجه الاحتمال ان غامر الصلوة في اي وقت هو لم يكن معلوما فبين بالحرمان  
فقد سما بعد الفعدة في الروي على رضى الله عنه انه قال اذا بلغ الرجل راسه من آخر فعدة  
وهو قد روى الشهد فعدت صلواته وهذا من المندرجات في خبره **قوله** وما سوى  
ذلك فهو سنة اي وما سوى ما ذكرنا من الزاوية السنة فهو سنة **قوله** اطلق اسم السنة ومنها  
واحيات كراهة العاكه الى اخره والمراد بالواجب ما يحوز الصلوة به ونه وحسب يجوز السهو بركه  
والسنة ما اطيع عليها رسول الله عليه السلام مع وجود الترك في الجملة كما لنا والعقد وكبريات  
اسم كرم والحد الادنى ما فعله رسول الله عليه وسلم ولم يواظب كما لم يواظب على الثلاث  
في سجدة الركوع والسجود **قوله** وسراعاة الترتيب فيما شئع سكر اراة به السجود لانه شئع  
مكررا في كل ركعة وسراعاة الترتيب منه واجبه لا فريضة حتى اذا ترك سجدة من الركعة الاولى  
لا يفسد صلواته ويحوز نصاوه في الثانية خلاف ما يفسد مكررا كالركوع فانه اذا تركه في  
ركعة لا يفسد بذلك الركعة اصلا **قوله** ولهذا يجب سجدة فهو بركه هذا هو الصحيح هذا  
اصح لو حوز فراه العاكه وصم السورة وعمرى من الاشياء التي ذكرها في المتن بانه ان  
يجوز السهو لا يجب الا بترك الواجب ووجوب السجود بركه هذه الاشياء هو ادليل على انها واجبة  
واما ان هذا هو الصحيح لحد اراة ذكر في المبسوط من جواب القياس في كبريات العبد والوقوف  
اداركها لانه سجود السهو كذا القياس في فراه الشهد في الفعدة الاولى لما لها اذكار ومضى الصلوة  
على الانقار فلا يدخل كبريتها في الاستحسان بحسب ما هو السهو لانها نصاف الصلوة حب تعالى  
كبريات العدد وسوى النور والشهد الصلوة فادق يحصل نقصان بركتها في سجود السهو وثنا  
الاشباح لامعا الى الصلوة **قال** كيف لم يذكر صاحب الهداية من جملة  
الواحيات فراه الشهد في الفعدة الاولى وبني واحده على ما احبته في باب سجود السهو  
هذا لا يرد عليه لانه ما اراد حصر الواحيات فراه على فعله المباني فحق لا نسلم او نقول اراد  
المصنف ذكر الواحيات التي اوصى عليها اصحابا وفي فراه الشهد في الفعدة الاولى اختلاف في ذلك  
الشيخ ايجفوا لا ستغرو شيئا منها سنة وكذا الطائفة في الركوع والسجود فيها اختلاف فصد الكرخ  
واحدة وعند الجرح في سنة وسجدة كرها في هذا الباب انما الله تعالى **قوله** ونسبته  
في الكتاب لما له من وجوبها بالسنة اي لسببه الواحيات سنة في كتاب الفدوري في قوله  
وما سوى ذلك فهو سنة لاطلاق السال فيه وخوف هذه الاشياء بالسنة يعني بطريق الطلاق  
اسم السب على المسب محاراما **قال** سلما ان لطلاق اسم السنة على الواجب  
محار لكن لم يجر الجمع بين الحقيقة والمحار وهو لا يجوز بيبا لانه ان لفظ السنة اذا اراد به السنة  
سكون حقيقته واذا اراد به الواجب يكون محاروا وهذا اذا صاحب الفدوري بقوله وما سوى  
ذلك فهو سنة الواجب والسنة محار لانه لم يرد به الواجب وحده او السنة وحدها في الواجب  
عنه وتدسك عنها لتأخر حوك **قوله** قد مضينا في الشبهة ان الجمع بين الحقيقة  
واخباره في مجلسين يجوز على ما ذهب بعض الحراميين من اصحابنا رضى الله عنهم والسبح

او الحقيق الفدوري منهم فلا يرد عليه هذا السؤال ايا صاحب الهداية فتدبره هذه كذا لفظه كراه لانه  
سارح لكان به لا يرد عليه السؤال ايضا **قوله** واد اخرج في صلاة كراي ادا الشروع فيها كبر وما  
اولها هكذا الان الشروع لا يكون الا بعد التكبير وهذا كقولنا ادا الحمد فاما ان الشروع ادا الحمد  
الحق **قال** قد مضى من مذهبنا على ما في اصولنا ان اسما السب المسب للسب  
لا يجوز وبالعكس يجوز فكيف جازف هذا اسما السب وهو الشروع للسب وهو ادا الشروع  
**قوله** انما لا يجوز استعارة السب للسب لانه لا يمكن السب حاصلا بذلك السب لانه اذا  
اخص به فحوز لانه يصير السب المسب بمرله العلة والمطلوب فحوز الاسما السب من كل اثنين  
والشروع في الصلاة مختص بالارادة لا يكون بدورها فراه ارادة منه محاراما **قوله**  
لما كونا اراد به قوله تعالى وربك فكر وقد بيناه **قوله** وهو شرط عند ما يكره الشروع  
شرط عند ما خلا والمضاف في فراه عنده ركن يبدل اشراط الشرايط المشروطة لاجل الصلاة  
لاجله مثل استقبال القبلة وسنن العورة والطهارة والسنة والوقت ولنا قوله تعالى وكذا اسم  
فيه فسطوح الاستدلال به ان الله تعالى عطف الصلوة على كرامته والعطف يقتضي التقارب  
والركن جزو داخل في ماهية الشيء واخر الدخول في ماهية لا يكون محاراما لذلك الذي يعلم به  
ان تكبيرة الافتتاح ليست من اركان الصلوة والمراد من الذكر ان ذكر تكبيرة الافتتاح وليس كره  
اخر ينقل بالصلوة عن تكبيرة الافتتاح والفا الموصول والتعقيب اما السراية المذكورة  
فلا نسلم انها شرطت لاجل الترخية بل شرطت لاجل القيام الذي لا يجوز انفكاكه عن الترخية  
وهذا معنى قوله وسراعاة الشرايط ما يقتضيه من القيام **قوله** ولهذا لا يكره راي ولاجل  
ان تكبيرة الشروع شرط لا يكره كما لا شك في الطهارة وهي شرط وكذا السنة عندكم فلو كان  
دكا فكم ذكر كما سكر ساب الاركان من الركوع والسجود لا يقال الفواة ركن عندكم ولا يشرط  
تكرارها عندكم كما لا يقول لانها متكررة ايضا بديل اقتراها عندنا في الركعة الثانية  
كما في الاولى في الفرض وفي غيره في كل الركعات وعقبة الخلاف تظهر في اقل النقل فخرمة الفرض تصدنا  
يجوز وعنده لا كما اذا قام الى النقل بالحرمة سبداه بعد ادا اركان الفرض وهذا لا يشرط  
بشرط وجوده كيف ما كان لا فسادا وهذا قد وجد ما سطره من التحليل فصح ضرورة  
به في النقل كما اذا توضع المظهر يجوز له ان يعطي بذلك الوقت العسر ولو لم يوجد لاجل العسر  
تصدنا ثم اعلم ان هذا مذهب الشيخ ابو بكر الاصم هو صحة الشروع في الصلوة بمجرد النية بلا اشتراط  
التكبير لان معنى الصلوة على الاحوال لا على الاذكار بل هو وجوبها على من يدعى الانقار  
دون الاذكار وعدم وجوبها في العكس لكن هذا ضعيف لان سجود السنة لا يكره ولا  
ذكر لاسم الله وقد قال تعالى وربك فكر وقال وكذا اسم ربه فصح وقال عليه السلام غيرهما  
التكبير ولم يشرعوا السنة وقال عليه السلام لا يجزئ الله صلواته امر حتى يضع المهرورسا  
واصوه ويستقبل القبلة ويقول الله اكبر **قوله** وهو سنة اي رفع اليدين سنة لا يشرع عليه  
السلام علم الامري واجبات الصلوة ولم يذكر رفع اليدين **قوله** وهذا لفظ يشرع الى شدة  
اماره اي لفظ الفدوري في قوله ويوقع يديه مع التكبير بشرايط اشتراط معاركة الرفع  
مع التكبير لان كلمة مع اللقبان واشتراط معاركة مروي عن ابي يوسف محكي عن ابن جعفر  
البحاوي والمروى عبارة عن القول والحكي عبارة عن الفعل اعني ان ابا يوسف كان يقول بالتكبير  
فباروي عنه وان البخاري كان يقول كذلك مما حكى عنه وما عليه عامة علماء فراه ان يرفع يديه







كما يجوز عند أبي حنيفة أو عن أبي يوسف في الفارسية يعني إذا افتح بالعربية لا يجوز عند محمد كما لا يجوز عند أبي  
يوسف إلا إذا كان عارفاً بالعربية **قوله** ولم يكن في هذه اللغة أي لم يكن القرآن في ذيل الأولين  
بالله العربية **قوله** ولقد جاوزت الجراي ولاجل أن القرآن لم يكن في العربية بهذه اللغة يجوز  
العراق بالعربية عليها الجراي ولاجل أن القرآن لم يكن في العربية بهذه اللغة يجوز العراق بالعربية عند  
العجز عن العربية بالاتفاق **قوله** في اللغة المتواترة وفي القراءة بالعربية **قوله**  
ويجوز بأي لسان كان سوي الفارسية يعني كما يجوز القراءة بالفارسية عند أبي حنيفة رضي الله عنه  
على قوله الأول يجوز القراءة بالمركية والهندية وعند كل من أي لسان كان **قوله** هو الصحيح أجاز  
عن قول البعض لا يجوز القراءة بفنونا العربية إلا بالفارسية **قوله** لما كانوا وهو قوله تعالى فإنه  
لن يزل من الأولين **قوله** وأجل أن في الأسماء يعني أن القراءة بالفارسية هل تعد عن القراءة بالعربية  
أم لا قصد أبي حنيفة على قوله الأول قصدنا وعندنا لا ولا خلاف في أن القراءة بالفارسية لا  
تعد الصلوة ولي فيه نظر لأن القراءة بالفارسية ليست بقراءة القرآن عندنا وإذا لم تكن قراءة  
القرآن كانت من كلام الناس وهو مفسد للصلوة قال الإمام الهادي العناني في الجامع الصغير هذا  
إذا قرأ بالعربية كل لغة مأهولة من غير أن يريد فيه شيئاً ما إذا قرأ على طريقة الفرس  
تعد صلوة بالاجماع **قوله** والخصه والتدبر على هذا الاختلاف أي قرأها بالعربية عند أبي  
حنيفة رضي الله عنه خلافاً لما **قوله** وفي الأذان يعتبر الفارسي يعني كان عرفهم عن باقر المصنف  
وإن كان لساناً أجنبياً لا يعتبر من الأذان إلا بالاعلام وهو يحصل ما هو المتعارف وقال  
تمس الإجماع في شرح الكافي ودوي الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا أذن بالفارسية والناس على أن  
إذا أجازوا أن كانوا لا يعلون ذلك لا يجوز **قوله** ولو قال اللهم فقد قيل بحجبه وهو قياس أهل  
اللغة من البصرة لأن أصله عندهم بالله والميم عوض عن حرف التاء فكان تأخيراً وقيل لا يحزبه  
وهو قياس أهل اللغة من الكوفة لأن أصله عندهم بالله أمنا أي أقصد تأخير حرف التاء  
وربما المراد من أم د و صلت الميم بالها ككثرة الاستعمال واستدل الكسائي على أن الميم ليس عوض بقول  
الساعة وما عليك أن تقول كماء سمحت أو هلت يا الميماء حب جمع بين الميم وحرف التاء ولو كان عوضاً  
لم جمع بينه وبين الميم فاذن لا يصح ما راعاه بكونه مسبوفاً بالحاجة ولو قال الله أو الرحمن أو الرحيم  
ولم يرد به كبره بل يصح ما راعاه وغيره كقولك يا خير الوهاب وغيره من أبي حنيفة يصح ما راعاه  
لوجود ذكر اسم الرحمن قال القدوري ظاهر كلام محمد في الأصل يقتضي أن الصفة شرط لأنه  
قال الله أكبر وأجل وأعظم جاز ووجه ذلك أن العظم لا يقع مجرد الاسم حتى ينضم إليه الصفة  
والمحمود من الذكر أعظم **قوله** ويحمد بيده النبي على النبوة قال في الصحيح أعمد على الشيء  
أنك ما فعلت هذا معي ما قال في الكتاب تنكب بيده النبي على النبوة بأن يكون التأييد وما قيل  
يحمد معي نعمد والبا ما راعاه أن قصد وضع بيده النبي نفسه بطريق علم أن الكلام في وضع اليد  
على ربه أوجه أصل الوضوء وضوءه ووضوءه ما راعاه الأول قصد ما يصح كراعي التامع  
وعندما لا يصح بل يرسلها وهو قول أبي حنيفة والحسن وعندنا لا وراعي هو محمد لما روي عن ابن  
عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أما حضرة الأسماء أمنا أن نقبض بأسمائنا على شيء  
من صلواتنا وروي الترمذي في جامعه بإسناده إلى سمك بن حرب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فاحدس له جيمه قال أبو عبيد حدثت هلك حديث حسن وأسم  
هك بر يد بن مائة وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه في كبره الاتساع ثم يرسل

الغناء

فغناه يرسل عن رفع ثم يأخذ وهو المذهب عندنا أيضاً وإنما الثاني في بيان موضع بطن كعبه النبي  
على رصعته اليسرى تحت السر منكون الرصع وسط الكف لما روي عن وائل بن حجر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم وضع يده اليمنى على ظهر كعبه اليسرى وعن علي رضي الله عنه أنه كان يعمل كذلك وأما  
مناجاة المخلص وهو أن يخطي بالأيام وأخصر على الرصع بعد الوضوء وأما الثالث فهو عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله من أول القيام إلى أن يركع وعند محمد من أول القراءة وهذا ما على أن  
وضع اليد سنة قيام فيه ذكر مستنون أم سنة فأنه سنة صلاة فافهم له أن تلك العومة سنة  
المفعول والركوع لعدم القراءة فيها فلا يفسد الوضوء ولها أن تلك العومة فساد كوضوء فاسد  
القيام الذي منه القراءة فيفسد فيها الوضوء وليس فيه وأما الرابع فهو أن يصح حب السر عند ما وعد الله  
على الصد له قوله تعالى فقل لميك وأخراي ضح يدك على الحرق وهو الصدر ولما روي أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال أن من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السر في الصلوة وفيه رضى  
الله عنه أن من السنة في الصلوة وضع الأيمن على الأيسر لا كذا في السرقة ولا أنه أقرب إلى الخشوع وأما  
منكون أو في خلاف الفناء فان سبباً من على السر فلاجل هذا من الوضوء على الصدر فلاجل هذا  
عليه من عدم المحي بالجامع أما قوله وأخبر عن مع يدك على الحرق فهو مشهور وأما المشهور وهو حرق  
الجورون على الصلوة في الصلوة مع كذا قال الله القسب **قوله** وهو الصحيح أجاز عن قول  
أصحاب الفضل كأي على الضمى ولا ما أورد عبد الله الحنفي أخرى وغيرهما حيث قالوا أنه بعد من كل ما  
سواء كان فيه ذكر مستنون أو لا فحقها الخلاف للروايات لصحة الله قال مذهبهم ما راعاه الله من أول  
الصلوة فحينئذ فيهم من أول الصلوة **قوله** ويرسل في العومة أي في العومة عن الركوع فيه  
وهي تكبيرات الأعيان أراد بها تكبيرات التواضع لأنه يضع يده بعد التكبير الأول عند سجدة  
فيه ذكر استنوا وهو قوله سبحانه اللهم إلى أخيه علات التكبيرات التي راعاه لأنه لا يصح بعده  
بها تعلق بين علمنا الثلاثة لأنه لا ذكر فيها لها ولا حركتها على مذهبهم **قوله** ثم يقول سبحانه اللهم  
إلى أخيه أي يقول سبحانه اللهم ونجدهك وباركك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك معناه التبرع  
لله كما قال يري الله من التوسعة ونفسه على الصدرة وهو علم للتبنيح ليس عمل غير تصرف  
إلا إذا أضاف وعبدك سخطو على الحد وفي كانه قال سبحانه اللهم جمع الألف وعبدك سخطو  
اسمك أي تعاطف من سائر المخلوقين وصفاً لهم وبما وجدك أي علمك وأما بقوله هذا الشاهد  
الشروع لما روي عن عمرو بن مسعود وطهارة أبي سعيد وجابر وأنس رضي الله عنهم أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلوة قال سبحانه اللهم ونجدهك إلى أخيه وذكر الشيخ أبو الحسن البغدادي  
في شرح مختصر الكرخي ما روي عن عمرو بن ميمون عن عمر بن الخطاب أنه صلى على أبيه الصبح  
فكبر قال سبحانه اللهم ونجدهك إلى أخيه وروي عن علقمة والأسود عن بن مسعود أنه روي سلمان  
بن موسى أن أبا بكر وعمر بن مسعود كانا إذا افتتحوا الصلوة قالوا لكوبه قال السويدي والأوزاعي  
وما لك في المومنا وأما الإمام فيكره ثم يقرأ **قوله** وعمر أبي يوسف أنه يصح إليه قوله وحسن  
إلى أخيه ولم يصح صلح الهداية أن المصلي يقول وحسب أحد النساء أو قبل الساجدة التكبير  
قال في المختار والخبر يقول المصلي بعد الشاهد الصلاة وقال في شرح الطحاوي أن سادس ذلك على  
الصبح أو آخره هو قول الساجد وكذا في شرح الأقطعي حيث قال قال أبو يوسف يحسب من هذا أن  
قوله وحسب تقدم أي ما شاء وعند أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول لا يقول ذلك أصلاً  
لأصل القراءة ولا قبل الشاهد ولا قبل التكبير وحسب قولها روايته عن رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عن



عليه وسلم كان يمتنع الصلوة فيما كان يلهي به ولا يرد وجهه قوله حديث بن عمر رضي الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمتنع الصلوة بوجهه وحشي الى اخيه والابن يوسف فاذا روي الامر  
 ان كان الجمع بينهما اولي واما ما رواه والمواد من التهذيب بالليل وفي التوافل سعة بخلاف الغرض فلا  
 ياتي به فيها وقوله حل ساوك لم يذكر في المساهير اي لم يذكر في الاخبار المشهورة فلا يقوله في الغرض  
 اخرا انما عن الرائدة فيها ما ليس منها في شرح الطحاوي وفي بعض المتقدمين قول في حل ساوك ولو  
 قال لا ليس به **قوله** والاولي ان لا ياتي التوجه قبل التكبير ليصل به النبي هو الصحيح وفي  
 بعض النسخ بالتوجه واداد بالتوجه قول وجهه وحشي الى اخيه والصحيح في به يرجع الى التكبير  
 واما ما قال هو الصحيح لان بعد بعض مشايخنا المتأخرين ياتي به قبل التكبير ليكون الجمع للفرقة وهو  
 اخبار العقبه اي اللي ويقول قبل التكبير في وجهه وحشي للذي في الصلوات والارض حيفا  
 وما انا من المسلمين ان صلا في وسكي وحشي ويحيى في وجهه وحشي للمسلمين لا شريك له وبذلك يمتنع  
 واما من المسلمين واما يقول واما من المسلمين لئلا يلزم الكذب فلو قال وانا اول المسلمين قبل  
 نفي صلواته للكذب وقيل لا تنفذ لانه ما في القرآن وهو الاصح عندي لانه انما يقول  
 في الصلوة على مذهب ابي يوسف ومذهبه انما كان موجودا في القرآن لا يبعد الصلوة  
 اما على مذهبه فلا يقول اصلا لا قبل الشروع ولا بعده واما ياتي به قبل الشروع لئلا يودي  
 الى قول المك للضم الى تركه المسارعة الى الفقرة **قوله** وسجد بالله الى اخيه اعلم ان العلامة في الاسماء  
 على وجه الاول في اصلها تصدنا بتعود وعند مالك لا يعود لما روي اس رضي الله عنه ان النبي كان  
 يجمع الصلوة بالمجد لله رب العالمين وكذا ابو بكر وعمر وعثمان ولما قوله تعالى فان قرأت القرآن  
 فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ولانه روي عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 يقول قبل القراءة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولا يقرأ حتى ياتي بحمد لله عز وجل فان الشياطين  
 ووسوسها وهذا المعنى يحتاج اليه في الصلوة نفس والثاني في كيفية المذهب الى عمرو وعاصم  
 وابكر من الرواه اعمد بالله من الشيطان الرجيم وعن بعض طرق هجره اعمد بالله العظيم  
 السمع العلم من الشيطان الرجيم ومذهب تابع وابكر وعاصم والكسائي رحمهم الله اعمد بالله من الشيطان  
 الرجيم ان الله هو السمع العلم ومذهب حمزة استعذ بالله من الشيطان الرجيم وهو قول ابن  
 سيرين رحمه الله والثالث في صفتها فعند الجمهور انها خمسة وعن عطاء انها واجبة عند قراءة  
 القرآن في الصلوة وغيرها لا اطلاق لا مروا لهذا قول مخالف لاجماع السلف فلا يجوز الرابع  
 في كيفية هذه المصفة فعند الجمهور يقرأها وعن عمر رضي الله عنه انه جهر بها ولما روي  
 عنه محمود علي ونوع ذلك اما لا يفتد او يعلم انه للمسلمين بانه مما ينبغي ان يقرأ به في  
 الصلوة والخامس في وقتها فذهبوا ان وقتها قبل القراءة ومذهب اصحاب الظواهر وحمزة انه  
 بعد القراءة لظاهر نصيب الامر ولما ان المواد من القراءة المذكورة في الآية اذ انما يجازيها  
 حديث ابو سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك قبل القراءة **قوله** والاولي ان يقول لا استعذ  
 بالله ليوافق القرآن لان المذكور في القرآن فاستعذ وهو امر من الاستعاذة فكذلك استعذ مضارع  
 من الاستعاذة فيحصل موافقة القرآن بخلاف اعمد فانه من العود لامن الاستعاذة لكنه  
 قريب من استعذ ايضا لحصول الامساك في الحروف والاصول والمعنى الاصيل واخبار في  
 خلاصه التباين اعمد بالله من الشيطان الرجيم وعن العقبه الى جعفر انه كان يختم واستعذ  
 بالله من الشيطان الرجيم **قوله** ثم القود شيع للقرآن دون الناعند ابي حنيفة ومحمد رضي

استعذ

الله عنها لقوله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم جعل الاستعاذة جزءا  
 لقراءة القرآن فيكون تبعاً للقراءة لا للشأ وعند ابي يوسف تبع للشأ لا للشأ تبع بعد السأفة  
 الخلاف يظهر في ثلاث مسائل الاولى المسبوق بآتي بالعود عندهما اذا قام الى صاماسي  
 وعنده ابي يوسف بآتي به حين شرع عقيب التبع والتابع المعتبر لا ياتي به عندهما  
 لانه لا يقرأ عنده بآتي به لانه يسجد والتابعة يعود الى امام في صلوة العبد بعد التكبير  
 عندهما وعنده يتعود عقيب الساجد تكبيرة الافتاح ثم اعلم ان هذا الخلاف كما ذكره  
 صاحب الهداية في بعض نسخ الفقه بن ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف وفي عامة النسخ  
 كالمسوط والمنقوشة وشروحا بين ابي يوسف ومحمد ولم يذكر قول ابي حنيفة رضي الله عنه قال  
 صاحب الخلاصة والاصح قول ابي يوسف **قوله** وبقر الله الله الرحمن الرحيم اعلم ان النسخ  
 يقع فيها الكلام من وجوه الاول في انها هل هي اية منزلة من اوائل السور ام لا فعند ابي حنيفة لا  
 على ما ياتي من اول السور وكما ياتي في اوائل السور للعقل والنقل ما ياتيها وروي عن محمد انها  
 منزلة لكن لا من اوائل السور وهو اختيار ابي بكر الرازي وعن الاوزاعي ما اتوا الله في القرآن  
 ليس الله الرحمن الرحيم الا في التل وهو مذهب مالك ايضا ومذهب قرا المدينة والبصرة والامام  
 انها ليست بآية لامن الفاتحة ولامن سائر السور ومذهب قراءة مكة والكوفة انها آية من راس كل  
 سورة وهو مذهب الشافعي له انها لو لم تكن منها لم تكن في المحقق ولما ان آيات السورة من السورة  
 لا يجوز الانفصال منها ولو ثبت ذلك لم يخلف الكبار الكوفي الذين انفصل القرآن عنهم الباء وادنى  
 دوسعة الاختلاف المختار آيات الشبهة في الشبهة لا يثبت كون السورة اما قوله  
 لو لم تكن منها لم تكن فيه فلازم الخلاصة لانه يكتب في اوائل السور سورة فلان حكمه او مضمونه  
 يح ان كتابها لا يدل على القرآن بالاتفاق وكذا يكتب في اوائل السور عدة الامات فذلك اعلم  
 على كونه من القرآن يعلم ان تعليل الشافعي صحيح جدا ولا خلاف في انها نصف آية في السور والوجه  
 الثاني في انها هل تقرا في الصلوة لم لا فتدنا فقر اخلافا لما كان له حديثه عاتقة رضي الله عنها ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يجمع القراءة بالحسنة وبالعالمين وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صليت  
 خلف النبي صلى الله عليه وسلم واني بكروا عمر وعثمان رضي الله عنهم كما قدما يستحقون القراءة بالحمد  
 لله رب العالمين ولما روي الترمذي باسناد الى ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع  
 صلواته على النبي صلى الله عليه وسلم وما روي عنه عاتقة فهو محمول على الاخفاء وهو المذهب عندنا والاصح  
 عنده الشافعي اظهر لانه لما جعلها من راس كل سورة قرأها كما قرأ السورة والوجه الثالث  
 في انها هل يجرها ام لا فتدنا لا يخرج خلافا لما في حديثه حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يجرها بالنية ولما حديث عبيد الله بن المعقل رضي الله عنه انه سمع ابيه يجرها بالنية في  
 الصلوة فقال يا بني يا كذا حدث في الاسلام فان كل حدث بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار  
 ثاني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكروا عمر وعثمان وكانوا لا يجرها بالنية وفي شرح  
 الايمان عن ابي حنيفة انه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكروا عمر وعثمان  
 فلم اسمع احدا منهم يجرها باسم الله الرحمن الرحيم وعيا يلزم التحمي يادوك احدا يجرها باسم الله وان  
 احسن ما بدعه وما رواه الشافعي فهو محمول على وقوعها اتفاقا او تعلما بها ما يقرأ او على الخبر الذي  
 سمعه القاري والوجه الرابع في انها هل تكرر ام لا فتدنا الى حنيفة في روايه الحسن عنه لانه  
 تكرارها لا يفتح الصلوة والصلوة الواحدة كالعمل الواحد ولهذا تكرر الفناء الواحد في

وكل بدعة







حرس اجزا الصلوة خالفا عن الذكر فبعد الركوع لسمع المصلح ان كان اماما وعده ان كان منفردا  
وباقى بها ان كان منفردا فلا يحل ذلك الجهر عن الذكر فليسن الذكر لاحل هذا قوله  
المكبر حتى لا يظن بان عدي في غير موضع المدفاعة اذ امة همة الله عامدا بكبر ولا  
يحوز صلوة لكونه شاكرا في كونه تعالى باسما منه وهو الجهر من قوله لان المد في اوله  
خطا من حيث الدين وادامد في حجة الناس انكروا حتى الالف وقال ان يكون خطا من حيث  
اللغة ولا تصد صلوته وهو المراد من قوله وفي آخره من حيث اللغة وعن بعض من انما  
ان صلوته تصد ولا يصح ان يقرأ بها وهو قول القصة التي جعفر وروي في شرح البخاري  
عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال المكبر حزم والاذان حزم والاقامة حزم والمشي  
الخطا من كل كلامه اذا خطا مع الالف لان الحان وحاشا اي يحطى **قوله** ولا يندب الى السجود  
الاف في هذه الحالة اي لا يندب الى سماع الاصابع اي كنفها الا في حالة الركوع **قوله** ولا الى  
اليمين ولا يندب الى ضم الاصابع الا في حالة السجود **قوله** وفما دراذلك يترك على العادة  
اي ونما ويا ركوع والسجود وهو حال الافتاح يترك الاصابع على العادة يعني لا يرفع كل  
الشرع ولا يصح كل الضم كما هو العادة **قوله** ولا يسكنه والى في الصبح تكب التراب  
نكبا فله على راسه ومكنا سكسا وانما كس المطا على راسه صوب راسه اي حفظه  
واثقه اي رموه **قوله** ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا وذلك اذ ناه لقوله  
عليه السلام اذ اركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا وذلك اذ ناه قال  
صاحب الهداية اي اذ في حال الجمع وقال في الجمع في المسبوق المراد منه اذ في الكمال  
فان الركوع والسجود يجوز بدون هذا الذكر الا في قول ابن مطيع وقال الامام محمد بن  
يوسف لصدائيه اي اذ في الجمع المستنون فاما قول اي الثلاث اذ في ما من من التسبيح في الركوع لانه  
اذا لم يعد اصلا يجوز صلوته واذا انقضت عن الثلاث يكون ما وكاللسنة وادان على الثلاث  
يكون انما بالفضيلة والاسميات مع مواعاة السنة فيكون الثلاث اذ في الوجه المستنون ولا  
فقال كيف كان رجوع الظهر الى ما ليس يذكر ولا يقول الشهادة دامية معام الذكر وفذجا  
مثل هذا في قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فمات بها فماتت احد ونعمت  
مخلصه وعدي الى مطيع قوله سبحان ربى العظيم فمن لا يجوز تركه الا انه مجروح بما روي عن  
الشيخ عليه السلام وسلم انه علم الاعرابي الواجبات ولم يعلم تسبيح الركوع والسجود **قوله** ويقول  
سمع الله لمن حمده بما لا استغنى له وتسميت اليه وتسميت اليه وسبح له كله بمعنى اي اصفت  
اليه قال تعالى لا تسبحوا هذا القرآن وقال تعالى لا يسبحون الا بما لا يعلم والمراد والمراد منه  
في التسبيح بما هو بطريق اطلاق اسم السبب وهو الاصفا على المسبب وهو القول والاجابة  
اي اجاب له وقبله **قوله** ولا يقولها الامام اي ولا يقول كلمة التوحيد الامام عندي  
خليفة رضي الله عنه وعندنا بقوله في نفسه لما روي عن النبي عليه السلام انه كان  
يقولها وعالم احواله الامامه ولان الامام محرم عنده على التوحيد فلا يجوز له ان يفتي  
نفسه ولا في حجة رضي الله ما روي ان رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما  
جعل الامام اماما ليرميه فلا يحل له ان يفتي في ذلك او اذا نزلوا فاضوا او اذا قال ولا الصالحين  
قوله امين واذا قال سمع الله لمن حمده قوله امين كما في الحديث والفتنة فاطمة للسرقة ولهذا  
المعنى لا يقول المصدي بالتسبيح عندنا ولا في المصدي يقول التوحيد حين يقول الامام التسبيح

فان قال الامام التوحيد مع حمده حصد بعد الحمد المصدي وهو حلال موضوع الامامه فلا  
مان به وما روي به من محمول على حالة الافتقار في صلوة الفل فوقفنا بين الحديثين وانما قدنا  
نقولنا في صلوة الفل لانه كان يواطى على الجماعة في الغرض ولا نسلم ان الامام سى نفسه لانه ان  
ما التوحيد ايضا لانه لان الدال على التوحيد كماله باحدس وروي عن ابي حنيفة ان الامام وانما  
يجوز بين التسبيح والتوحيد اخذ السامي قوله والمفتون جمع بينهما في الجمع يعني ان فيه رواية  
عن ابي حنيفة رضي الله عنه قال الصدور التهدي في شرح الخراج الصدور وروي عنه ان الصدور  
يأتي بالتسبيح لا غير ثم قال وروي الحسن بن زبانه عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال ما كان  
مد ههنا ثم قال وعليه الاعتماد وقال فاضل خان في شرحه للجامع الصغير المصنف في جمع عدما  
لان عندنا الامام جمع قائم في اوله واضطررت الرواية عن ابي حنيفة وروي عنه انه ياتي  
بالتسبيح لا غير وروي الحسن عنه انه جمع بينهما وبه اخذ بعض المشايخ وفي ظاهر الرواية وروي  
رواية ابي يوسف عنه انه ياتي بالتوحيد لا غير وبه اخذت من الامة اخلوا في وكثير من المشايخ  
الى هذا فقط فاضل خان قال في شرح الاقطع الصحيح انه لا يجمع بينهما لانه في الرفع فلا يجمع فيه  
بين ذكر وجه الرواية الاخرى ان قوله سمع الله لمن حمده يقتضي حمدا مد وليس هناك سواء فاني  
به وقيل لا يصح ان المنفرد ياتي بالتوحيد لا غير به قال الطحاوي وجعل صاحب الجمع هذه الرواية  
رواية الزناد **قوله** والامام بالذلة عليه اي على التوحيد وهذا الجواب عن دليلها العقلي وقد  
انه رج فماد كرواه **قوله** التكرار السجود فليقرأ بها اذ اراد به ما ذكره في هذا بقوله لان النبي عليه السلام  
كان يكبر عند كل خفض ورفع وما ذكر في اول الباب من قوله اركعوا واسجدوا اعلم ان الطحاوية في  
الركوع والسجود هي الفراد بينهما والدوام عليهما ليست يقتضي عن ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما  
وقال ابو يوسف فرض بمقدار تسبيحة وبه اخذ الشافعي وعلى هذا الخلاف العمدة بعد الركوع  
والحكمة بين الحديثين وقت المسئلة او تغد على الاركان ليس يقتضي عنهما خلافا لابي يوسف قال  
في شرح الطحاوي قال القصة ابو الليث رحمه الله لم يذكر الاختلاف في ظاهر الرواية ولكن لفعا  
من القصة التي جعفر وعمره الاختلاف يظهر فاما اذ ترك الطحاوية تصد بها يجوز صلواته وعنده لا  
يجوز لابي يوسف قوله عليه السلام لا يركع في حنيفة الركوع والسجود ثم فصل فاكلم فصل وقوله  
عليه السلام ان اسوال الناس سرفقة من يسرفه في من صلوته وضرب الذي لا يقيم صلته في الركوع والسجود  
ولما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا والركوع في اللغة الانحناء يقال ركع السجدة انحنى  
من الكبر والسجود الخضوع كذا قاله الجوهري وقد حصل الاتحاد والخضوع بدور الطحاوية ولا  
لحقنهما زيادة على الكتاب عنهما الواحد لان الخاف خاص بين في نفسه فلا يجازي الى البيان لما قوله  
عليه السلام للاعرابي فم فصل فانه دليل لما لانه عليه السلام تركه حتى يفرغ من صلوته فلو  
كانت صلوته قاسمة لاسره بالنقض وانما اثره بالاعادة خيرا للنقصان ورجعا عن الاعتناء بعمل  
تلك الصلوة ولهذا ساهما عليه السلام صلوة في آخر الحديث الذي رواه ابو يوسف بقوله عليه  
السلام وما نصبت من هذا شأني فقد نقصت من صلوتك وكذا الحديث الامر لا يدل على العباد بل  
يدل على العفان يدل على اطلاق اسم الصلوة حيث قال يسري من صلوته **قوله** فيعملوا الركعة  
بالادي فيها اي يبادوا بالاعتناء بالركوع والسجود لان الامر بالعمل لا يقتضي الدوام قوله  
وكذا في الاعتناء اي كذا الطحاوية في حاله الاعتناء من ركع الى ركع يعني ليست يقتضي لان الاعتناء  
ليس بمعصود لانه وانما المعصود اذا ركع قال في خلاصه العباد والاعتناء في الاعتناء



سنة بالانفاق قوله ثم القومة واجبة سنة عند ما ابي القومة بعد الركوع والخلة بين  
المجدين سنة عند ما ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ابا القومة والركوع والركوع والسجود  
هل هي واحدة عند ما ابي حنيفة قال الشيخ ابي الحسن الكرخي واحدة حتى يحس سجدة السهو بينهما لا بها  
سنة لا كما لا ركن مقصود فصار كطمانته القراءة وقال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني وهو يميز  
ابي بكر الرازي وهو يميز الشيخ ابي الحسن الكرخي رضي الله عنه اما سنة حتى لا يحس سجود السهو بينهما  
لا بها شرع لا كما لا ركن وما كان شروعه فيه لا كما لا ركن سنة لا واجب كطمانته الانفاق  
**قوله** يتركها عنده اي ترك الطمانينة في الركوع والسجود عند الكرخي **قوله** ويعتمد  
بيده على الارض يعني في حال السجود وابل بن حجر باحاطا المعلقة المضمومة نودها الجمل الساكنة  
وادعم اي انكاد الراحة الكف قال في الصحاح العجز موزع الشئ وهو الرجل والمراد جمعا والعجزة  
للمرأة خاصة وكان صاحب الهداية استعار العجزة للعجز اذ جعلها لها جاذبا كالعجز سوا ولهذا ذكر  
صاحب النسخ في حديث البراء بن عازب هكذا وكذا وقع ايضا في موطأ خمس الاجابة **قوله** طاروي  
اي عليه السلام فعل كذلك قال في شرح الانطرح روى وابل بن حجر رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم اذا سجد وضع وجهه بين كتفيه والذي روى انه وضع يديه خلفا مسكبه حمله انه فعل ذلك  
حالة الكبر وروى في كتبه السجود عن ابراهيم النخعي انه قال اول ما نصب الارض ركبتاه ثم هداه  
ثم جهنمه ثم اعوفقل انفه ثم جهنمه واذا اراد التماس رفع راسه اولا ثم يديه ثم ركبتيه والمصابط  
ان ما كان اقرب الى الارض يوضع اولا وما كان اقرب الى السماء يرفع اولا ويضع ذو حشف لا يمكنه وضع  
ركبتيه اولا لانه يتقدم بها **قوله** ويجعل على انفه وجهه اعلم ان السجود على الانف والوجه حار  
بالانفاق وهو مستحب عند ما انا اقتصر على احد مما يجوز عند ان حشفة مطلعا لكي لا تنفاس  
على احد مما لا يذركه وعند ما انا لا تنفس على الجهة تجوز وفي الانفسار على الانف لا يجوز بل لا  
عذر ويجوز بعدد الساجي لا يجوز الا تنفس على الجهة بلا عذر وروى اسد بن عمرو عن ابي  
حشفة سلم قولها لما روى في الصحيحين صحيح البخاري وصحيح المسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال  
قال النبي صلى الله عليه وسلم انك ان سجد على سبعة اعظم على الجهة واسأريه على انفه والبدن  
والركبتين والاطراف القدمين ولا حشفة رضي الله عنهما روى ابو داود وفي سننه اسناده الى  
العباس بن عبد المطلب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد يسجد بوجهه  
سبعة ارباب وجهه وكتفيه وركبتيه ووجهه ثم وضع كل الوجه لغضره وتعدده غير مراد  
لان الطاعة بحسب الطاقة فنفس السبع والخد والذق خارج عن ارادة البعض بالامعاء فنفق  
الجهة والانف والافئصار على الجهة تجوز بالانفاق لكونها بعض الوجه وسجد انكاد الاقصاد  
على الانف لا بها بعض الوجه وسجد اما كونهما بعضا فظاهر واما كونهما سجدا فلا حكم السجود  
يتنقل لئلا يذرك بالجهة فلو ان الانف سجدا لما اسفل احكم بها كالحذو والذق الا انه نكوه  
لخالقه السنة ولم قال الساجي لا يجوز الاقصاد على الجهة بلا عذر ولا الحديث ان الجهة  
والانف موقوف لا تنقل اليه لا يجوز بل يخصص الجهة صرحا والاسارة بالذق بالانف  
ولعل على انها في السجود فحوز تركها وقوله على سبعة اعظم ارادها سبعة اعضاء لا على سبعة  
زاد منه ثالثة على اخلا الملوته ولهذا قيل انكس السواء ويجوز ان يكون اعظم ايضا  
مما جعل خلاف العباس ويجوز ان يكون جمع عظم على مواضع العباس والارباب جمع ارباب وهو العصور  
قوله وصح الدين والركبتين سنة عند ما انا قال عندنا احتراز عن قول من رآه عنده

واحد وهو احد قول الساجي كذا في شرح الانطرح لم يرد ان الحديث دل على اسراط السجود  
بسبعة اعضاء ولما ان حشفة السجود تحق بدون وضع الدين والركبتين ولا سطرط وضعها  
والسجود لوجه اعضا مستحب بدليل ما ذكر في آخر الحديث ولا اكف الساجي والمعرفة  
اذا كنت نوبه او شعرة في الصلوة لا يفسد صلوته ادا لم يكن يعمل كثر فكذا اذا ترك وضع  
الدين والركبتين وهذا لان عدم الكف ما يورثه كالوضع وتركه لا يفسد كذا ترك الوضع  
فانهم لا يركبوا الركبة لا يتعلق بها الوضوء فلا يجب السجود عليها كسائر المواضع التي لا يتعلق بها  
الوضوء من المدن قال في الخلاصة ولو لم يضع ركبتيه على الارض سجود عليه سوى مساعدا وما  
الغنية ابو الليث لا يجوز **قوله** واما وضع القدمين فقد ذكره الدورى انه مرمضه يعني  
ذكر الشيخ ابو الحسن الدورى في شرح مختصر الشيخ ابي الحسن الكرخي انه فرض لا السجود  
لا يصح بدون وضع القدمين **قوله** قال محمد بن كور عاينه او فاضل نوبه حار وفيه خلا  
الساجي والكور مصدر كان العمامة على راسه اي لا بها وكل دور كور كذا في الصحاح لما اى  
النبي صلى الله عليه وسلم كان سجد على كور عاينه رواه ابو هوريه وفي حديث ابن عباس رضي  
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في واحد بيني بقوله حرا الارض وبروها ولان الشيخ  
اذا لم يضع السجود اذ كان منفصلا لم يمنع اذا كان متصلا كما في اخف وهذا حكمه لطيفه عن ابي حشفة  
رضي الله عنه انه كان يصلي على حرفة بيني ما حرا الارض فقال له رجل يا شيخ لا تعمل هكذا فانه  
مكروه فقال له من اين انت فقال من خازنم فقال الله اكبر يا الكبير من وراى اي من الصف الآخر  
واذابه ان العلم عمل من هنا الى خوارم لانها الى هنا ثم قال له اني مساحدكم خستين قال نعم بال  
تكون الصلوة على الخشيش ولا يجوز على الحرفة **قوله** ويدي صعيده لقوله عليه السلام واد  
صبيك وبروي وايد من الابداد وهو المذوق في الغريبين يقال ايد صبيك في الصلوة اي  
مدتها وقال في المغرب وابداد الصبيون تفرقهما في السجود واما ما روى من الحديث انه كان اذا  
اذا سجد ابدى من صعيده وابد فلم اجد فيها عندي من كتب الحديث والغريب وقال في صحيح  
مسلم عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فضع كفيك وارفع مرفعيك وفيه  
ايضا باساده الى ميمونة بنت الحرف قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني حتى يرى  
سخلوه وضع ابطيه قال وكعب بن جابر باصم او فيه ايضا باساده الى ميمونة كان النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا سجد لوشاة صمة ان ثوبين يديه لوف وذكر البخاري باساده الى عبد الله بن مالك بن  
حشفة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى فرج بين يديه حتى يبيد ويأص ابطيه والصبح بالصلو  
بالسكون لا عينا العنود قبل وسطه وباطيه يقال لاني عنده اي باعدهما عن خفيه قال  
في المحرقة اليهم معروف والواحدة يمينه ومضى صغار الضان والمزخمة او وعاصم الضان بذلك  
**قوله** واذا سجد احكم بالوا وعطفك على قوله عليه السلام اذا ركع احكم لايها في حديث واحد  
**قوله** وذلك ادناه واللام قد مر عند ذكر الركوع فلا يقبده **قوله** ويصحب ان يزيد على السلان  
في الركوع والسجود بعد ان ينعم بالوتر كالحسن والسبع والنسح لكن اذا كان اما لا يظن كحسب  
عمل القوم كمالا يورى الى سائر الجماعة وعن سفيان يقول الامام خماس حتى يمكن القوم من السلام  
قوله ولا يناد على الصبي اي لا ينادي بغير الواحد وهو قوله عليه السلام اذا ركع احكم الحديث  
على النصيحة وقوله تعالى ادكوا واسجدوا قال في التفسير لما ترك تسبيح اسم ربك العظم قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم احملوها في ركوعكم فلما نزل تسبيح اسم ربك الاعلى قال احملوها







فَكَانَ اَوَّلِي

فكان اولي ولان فيه ذكر الواو بن والواو يدرك ليجد الكلام كما في قوله واسه والهم والهم سكر النفا  
اد انكر الواو فكان اولي ليجد التا ولان النجيات تخص بالصلوات فيشهد بن عباس خلاص  
شهادة بن مسعود ما ياتي على عمومها فكان تشهد بن مسعود اولي ولان فيه اخذ البد وهو يدل  
على نزلة العلية والرياسة حيث قال بن مسعود علي النبي عليه السلام الشاهد وكفى بن كعبه مع  
ولن صح رواية تشهد بن عباس في السلام بدون الالف واللام في معال ان تشهد بن مسعود  
اولي منه لان فيه زيادة اللام وهي للاستعرا فكان اولي ولان فيه تأكيد العلم فكان اولي  
شهادة بن عباس وهذا الدليل ليس بحجة على النافعي لان في تشهد بن عباس ايضا تأكيد العلم كما  
روى بن الصريح اما بوجه يكون بن عباس من قيان الصحابة فكذلك ما لا يثبت اليه لان ذلك  
يؤدي الى ان يكون قول الاحداث من الصحابة وروايتهم ارجح من قول الكابر الصحابة وروايتهم  
ضعيف جدا وكيف يقال مثل هذا وروى عن بن عباس انه قال علي بن عمر الشاهد واما بوجه مالك  
رضي الله عنه فبما روي عن بن عباس انه قال لا يثبت لك ضعيف ايضا لان الناس لما اختلفوا في الشاهد  
علمهم ابو بكر تشهد بن مسعود وقراه على المنبر وروى عن أبي حنيفة انه قال اخذ حماد بن عدي فقال  
اخذ ابراهيم بن عدي وقال اخذ علقمة بن عدي وقال اخذ ابن مسعود بن عدي وقال اخذ رسول الله  
بن عدي وعلي بن الشاهد كما يجلي السورة من القرآن وكان ياخذ عليا بالواو والالف وحكي ان  
اعرابيا اخذ علي بن حنيفة رضي الله عنه في المسجد فقال ابو داود وابو داود بن قال ابو داود فقال  
بارك الله فيك كما بارك في لا ولا في هذا الصحابة وسأله عن ذلك فقال ان هذا ما ليس من الشاهد  
فقال ابو داود وكشده بن عباس بن ام بن عباس بن مسعود رضي الله عنه فقلت يا ابا داود انك  
الله فيك كما بارك في فتح وبارك في ثبوت لا شرفه ولا غنيمته فقلت انما هي الحجة فقلت  
معجى الاحياء والصلوة من الله الرحمة والطيبات الكلمات الدالة على المعنى والمعنى ان كل احيا وبعث  
وسلامة في ملكه الله وله منه وكذلك كل رحمة وكل ادعية الخيرية ما لكها ومقطرها وقيل  
الحجة الملك اي الملك لله من توهم حثاك الله اي ملكك وقيل البقاء من توهم حثاك الله اي احوالك  
الله وقيل السلام على الله من توهم حثاك الله اي سلام الله عليك فعليه نظر لانه عليه السلام بن  
في منه وحديث بن مسعود رضي الله عنه عن ان يقال الصلوة على الله وقال الغنبي انما قال الصلوة  
الله على الجمع لانه كان في الارض ملوك يحبون النجيات فقلت فقال بعضهم ايها اللعين ولعنه  
اسم وانهم صباحا ولعنه عش الف سنة فقتل لما تولوا النجيات لله اي لا لفظا التي تدل على  
الملك ويكنى بها عن الملك بن مسعود وجل وقال ابو سليمان الخطابي في شرح الصحيح البخاري روى  
عن ابن عباس بن مالك رضي الله عنه في تفسير النجيات لله والصلوات والصلوات قال هي اسماء الله  
الموسم المهيمن على العوالم العزيز الاحد الصمد قال النجيات لله بهذه الاسماء هي الطيبات لا احبا اعتبر  
والصلوات الادعية لان اصل الصلوة في كلام العرب الدعاء وعن مشايخنا انهم اتفقوا  
بأنه اي العبادات التولية لله تعالى والصلوات اي العبادات البدنية لله تعالى والصلوات  
اي العبادات المالية لله بفقران جميع العبادات لله تعالى لا بجمعها غيره وهذه على سبيل  
يدخل على الملوك بغير السلام والسبا اولاهم بغير فاحذروا ثم يبدل الحال قل ان قوله  
السلام عليك ايها النبي حكاية ذلك السلام الذي رده تعالى على النبي عليه السلام ليلة المعراج لا  
ابتداء السلام والنبي عليه السلام لما اتى على الله عز وجل ثلاثة اشار الله عليه في مقامه ثلاثة  
اشياء السلام بمقالة الخفاف والرحمة بمقالة الصلوات والبركة بمقالة الطيبات والبولكة



البا والمريادة **قوله** كما في القسم يعني اذا قال الرجل والله الرحمن الرحيم كونه عينا واحدة  
واذا قال سلاط واوان يكون ثلاث افعال وهي سبلة الجاح **قوله** وانما العلم اراده  
قوله علي الشهد كما يعلم سورة من القرآن وما كبره من حيث النسوية بين العلمين قوله  
فاذا كان الى قوله بما شئت من تمة الحديث وهذا وجه على السامع في قوله يزيد الصلوة على النبي صلى  
الله عليه وسلم وما دوي عن امام سلم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في كل ركعتين تشهد  
وسلام على المرسلين ومن تبعهم من عباد الله الصالحين فذاك محمول على التطوع او كل شئ من  
صلوة على حدة او على سلام الشهد والدليل على هذا ما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان لا يزيد على الشهد في الفعدة الا في ولا الصلوة على النبي صلى الله عليه  
وسلم دعا فلان في كسائر الاممية **قوله** حديث في فتاة وهو ما روي البخاري في صحيحه  
ما ساهه ابو ابي قتادة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في الظهر في الاولين بام  
الكاف وسورتين وفي الركعتين الاخريتين بام الكاف **قوله** هذا بيان الافضل هو الصحيح  
قال في شرح الطحاوي والعروة افضل هكذا ذكر الكرخي والطحاوي في مختصرهما ثم قال ولم يذكر  
في طاهر الرواية ان العروة افضل وقيل انما قال هو الصحيح احتوا على رواية الحسن عن ابي  
حيفة رضي الله عنه ان الغزاة في الاخريتين واجبه بكتبت التمجيد بركتها ساهيا **قوله** لما روي  
من حديثنا وابل وعائشة رضي الله عنهما وهو ما ذكر قبل هذا في بيان الصفحة بقوله هكذا اوصفت  
عائشة تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم روي ان داود قال صلى خلف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاقرش رجله اليسرى فتعد عليها فمر عائشة رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يخط في الصلوة ويصحب قدمه النبي ويحس على النبي **قوله** والذي يري ان الله عليه السلام  
فقد تنور كما ضعفه الطحاوي والتورك ان يضع اليه على الارض ويخرج رجله من الجان  
الاي وربه ان حديث التورك برويه عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ابي حميد  
الساعدي رضي الله عنه وعبد الحميد ضعيف عند نعمة الحديث فلا يقبل وليس مع حديثه  
يحمل حميد على حالة الكبريد ليل ما روي من حديث عائشة رضي الله عنها **قوله** وتشهد وهو واحد  
ابن الشهد واحب عبدنا في الفعدة الاخيرة خلافا للشافعي فانه عنده فزله ساهيا لغة النبي  
صلى الله عليه وسلم في تحليه ولهذا قالوا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الشهد كما يعلم  
سورة من القرآن ولما قوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فعدت صلوته والفرق  
من احب جوار برك فزاة الشهد لان كماله او لاحد الشهد فلو كان فزها لم يجر بركها الا ان  
تمام الصلوة معلق بالفعل لا بحاله لما بينا في اوابل هذا الباب وانما انت وحول فزاة الشهد  
مواضة النبي صلى الله عليه وسلم ولا نسلم ان نفس المواضة تدل على الغرضية لانه عليه السلام  
كان يبالغ في ركعتي الفجر مع هذا لم تدل على الغرضية **قوله** وجعل على النبي صلى الله عليه وسلم  
وليس يبرجته عند خلافا للشافعي فيما اى في الشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
اعلم ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة بعد الشهد في الفعدة الاخيرة فز من عند  
وعند ناسه قال ابو بكر الرازي في شرحه لمختصر الطحاوي وليت الصلوة على النبي صلى الله  
وسلم فزها عند اصحابنا وفزها الاقصار وهو مسمى بركها وابل الشافعي هو فزها وهذا قول  
لم يبعه اليه فابل فزها خلافا لاجماع السلف ويدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن  
مسعود رضي الله عنه اذا قلت هذا فعدت هذا بعدت صلوته كما سب ان تقوم فم وان

نت ان تقول فافعد ولو كانت فرضا ما ايج له القيام مع تركها ولا كانت صلوته الله به فعدتها  
الى هنا لفظ ابي بكر الرازي له قوله تعالى يا ايها الذي آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قوله عليه السلام  
اذا قلت هذا او فعلت هذا فعدت صلوته ولفظ الحديث في الشهد اذا قلت هذا او  
فعدت هذا فعدت صلوته ان كنت ان تقوم فم وان شئت ان تقول فافعدت فافعدت  
به النبي صلى الله عليه وسلم بن مسعود رضي الله عنه حين علم الشهد ولم يركب فيه الصلوة  
على النبي صلى الله عليه وسلم ولا له لم يعلمها النبي صلى الله عليه وسلم الامر اني حين علم الغرابين  
فلو كانت فرضية لعلمها ايضا ولانه روي في صحيح مسلم في حديث بن ابي ليلى قال لعنني كعب بن عجرة  
رضي الله عنه قال لا اهدي لك هدية خذ عني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت قد  
عرفنا كيف نسلم فكيف يصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابيهم  
انك حميد محمد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابيهم انك حميد محمد فلو كانت  
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فرضية ليدنوا قبل سواهم كسائر الغرابين ولا نسلم ان  
المراد من الامر المذكور في الآية هو الوجوب بل ما قلنا وليس سلبا لكن لا نسلم ان المراد منه  
حالة الصلوة والامر مطلق فلا يجوز تفسيده بحالة الصلوة لئلا يلزم مطلقا صفة الاطلاق  
ثم الامر لا يقتضي النكراهة على ما عرفت في الاصول يجب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة  
مرة واحدة سواء كانت في الصلوة او في غيرها وهو مدعي الشيخ ابي الحسن الكرخي ونحن قلنا  
سواءت فقلنا عن المرة فلا يمتنع في الصلوة او تقول الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واحدة  
كلما ذكر اسمه وهو مدعي الشيخ ابي جعفر الطحاوي ونحن يصح عليه اذا ذكر اسمه فلا يمتنع  
في الصلوة والخص لا يمتنع في شئ الكافي وكان الطحاوي يقول كلما سمع ذكر النبي صلى  
الله عليه وسلم من غيره او ذكره بنفسه يجب عليه ان يصلي عليه وهو قول مخالف لاجماع وعامة  
العلماء على ان ذلك مكروه وليس بواجب الى هنا لفظ شيخنا الامام **قوله** فكيفنا مونة الامر جوازي  
عما يقول الشافعي ان الامر للوجوب وخارج الصلوة غير مراد فتعذر الصلوة فقال نعم الامر للوجوب  
و نحن نعلم بوجبه وهو الوجوب اما بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم سورة في العمرة قال  
الكرخي او كلما ذكر اسمه كما قال الطحاوي فكيفنا مونة الامر وفي الحقيقة لم يبعد عن حاج الصلوة  
في قول الكرخي بل قال مطلقا في العمرة وصلحت الهداية فيه خارج الصلوة ولكن عندك  
قول الكرخي على ما اوردته في الحقيقة لا على ما اوردته صاحب الهداية لما حققته قبل هذا  
من اطلاق الامر وعدم اقتضائه النكراهة ورواه في كتاب احكام القرآن للطحاوي قال وفي  
هذه الاثار الى الاثار الواردة المسندة الى ابن مسعود في الشهد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ما ينبغي ان يكون على المصل في صلواته فرض بين الشهد والعلم وكما لا يخفى على المصل  
في ترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في صلواته كما علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس  
ولكن ذلك منه في موضع اباحة الدعاء وهذا قول ابي حنيفة وسفيان وزفر وابي يوسف ومحمد  
الى هنا لفظ الطحاوي **قوله** والعرض المروي في الشهد التقدير بهذا احوال عما يقول الشافعي  
جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه قال كنا نقول قبل ان يعرف علينا الشهد السلام على  
الله السلام على جبريل وميكائيل فقال له عليه السلام قولوا التحات لله الى اعزته فعلم هذا ان  
الشهد فرض فاجاب عنه وقال المراد من العرض المروي التقدير كما في قوله تعالى فتصفا  
ما من منم اي قبل ان يقول الشهد قوله ومما باننا ما يشبه الفاظ القرآن ولا نعلمه







صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الانبياء فقال ما له الف واربعة وعشرون الفا قبلكم الرسول منهم قال  
 ثلثا في ثلاثه عشر عاما عتقوا واول الف والاول اسلم بولس وهو يمشك بقوله عليه السلام تمام  
 احبته فوله عليه السلام متناح الصلاة الطهور ونحوها الكبر وحملها السليم بياضها التي عليه  
 السلام جعل التحليل السلام لا عنه مكررا صابة لفظه فزنا ولنا حديث بن مسعود رضي الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علمه الشهد قال اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد كنت ملوكا فان شئت  
 ان تقوم فقم وان شئت ان تسجد فاسجد والتجهر يا في الغزوة وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
 الظهر خمساً ولم يردانه اعادها فلو كان ترك السلام مقصدا واصابه فزنا لا عاصيا في الحديث  
 الذي رواه دلالة على ان التحليل يقع بالسلام وليس فيه دلالة على ان التحليل لا يقع بغيره فن  
 اعاد ذلك لعله الدليل على صحة ما قلنا بوجوب اصابة لفظ السلام لمواظبة النبي صلى  
 الله عليه وسلم والوجوب لا يقتضي الغزوة عندنا **فصل في القراءة**  
 لما فرغ من بيان اركان الصلوة ودراسها وشتها شيع في بيان الاحكام التي تتعلق بالقراءة خاصة  
 ه هي كن من الاركان لكن قدم ذكر الجهر والخافه على قدا القراءة وان كان من حق الكلام ان يعكس  
 لما ان تلك الهية واحدة وعدا روي انه او عكسك مستحب فالاول ان يقرأ بالتقديم او لي  
 قوله هذا هو المتعارف ان النبي صلى الله عليه وسلم والقراءة والتجهر والتواضع بطريق الفعل  
 وفي حديث اخر روي ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر في المغرب والعشاء والجهر في الظهر والعصر  
 وفي سنن ابى داود ما ساءه الى ان يهرسه رضي الله عنه انه قال في كل صلوة يقرأ فاستمعوا لرسول الله  
 استمعوا وما اوتي من امر فاعضوا عليه **قوله** ان شأهم واسع نفسه لا يقال اذا جهر لا بد من ان  
 يسمع نفسه فاعلمه ذكره لا يقول فاعلمه بان تعد الجهر يعني جهرها بهذا القدر ولا يزيد عليه  
 ويجوز ان يكون قاعدا لئلا يسمع ان المقصود من الجهر لا يسمع وليس معه احد فلا يهرسه  
 فعلا جهر واسم نفسه لانه اطم في حق نفسه لان الامام يقرأ فكذلك هذا والامام ليس بمقدم  
 بضمه وهذا كذلك **قوله** وان شأه فان لانه ليس بضمه من يسمعه فاذ لم يكن خلفه احد فلا حاجة  
 الى سماع نفسه ايضا وذلك لحديث ابى هريرة كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل  
 يفتح طورا ويخمس طورا ويصلي بسجدة ما خاف يسمع نفسه وقال اصحابنا لا بد ان يترك  
 لسانه بالقراءة فان لم يترك لسانه كما لم يهرسه **قوله** وتخفيها الامام في الظهر والعصر  
 وان كان صرفة وان للوصل وفي سنن ابى داود ما ساءه الى ان يهرسه قال فلما خباب هذا كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فالتزم قال ما كنتم تعرفون قال يا صفوان  
 لحيته وفي خوفه خلاصه لك فان عده يهرسها بعرفه واجهة عليه ما روياه وهو قوله صلوة  
 الزهراء عجلت في الغزاة فوله صلوة قالها وعلم من كلام الحسن المصري رحمه الله وكذا في القاف  
 للشيخ محمدي واصحابنا ملاوا كنهم بانه من حديث النبي عليه السلام ولم يسمعوا وكان اخفى ما في  
 الغزاة والعابى الا ان احسن لما كان من ترك الحديث له ومن ادرك آثار الصحابة رضي الله  
 عنهم جعلوا كلامه كالسجود من الرسول عليه السلام لما يده حديث ابى هريرة رضي الله  
 عنه طامعاً رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اخفا علينا احضنا عليك وهذا لان فعل الحديث بالعين  
 جازعاً عنه ما قوله عجلت في الغزاة لانه لا يسمع بها في الصلاة **قوله** لو ردد العمل المسفيس  
 وهو ما روي ابو حنيفة في مسنده عن الراهم بن محمد بن المسير عن ابى عبد الله عن جابر بن سالم عن  
 السنان بن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة يسبح الله ركعة واحدة وهذا ما

حديث الغاشية قد لفظ انه جهر حتى اجمع قلانه قال في الصحيح لستعاض اي شاع وهو حديث  
 مسند بن ابي حنيفة من قوله ومن قاله العتاف فلهما بعد طلوع الشمس اي دأبه صلوة  
 العشاء فذوق المصاف ولفظ المصاف في اليه يقاسه ان ام قهر جهر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك  
 لانه صلى الله عليه وسلم صلى في صلاة الفجر في صلاة الصبح فصار على صفة الا جهر اجماعا والعصر  
 والدر في آخر الليل وحديث الغزاة ذكر في باب الاذان **قوله** وان كان وحده خافت ولا يسمع  
 الصبح يعني ان الخافه حتم عليه اي واجبه فاعلم ان من الصحيح احدا ما عدا كونه للاسلام في سراج  
 الجامع الصغير ان الخافه لا يسمع حتى يسمع بل له ان يجرى ان شأه الجهر افضل ويان يسمع صاحب الهداية  
 ان الجهر سبها ما الجماعة وذلك حكم واما الوقت وذلك فيه خيار للمفسرين لانه من الجهر الجماعة  
 والمفرد القاصم من جهر في حقه لا الجماعة ولا الوقت فلا يجرى وهذا سبيل من المنع بان يقال لا يجرى  
 ان الجهر ينفى بان شأه ما قاله من الجهر لان الحكم جازم يكون محلا لا يظلم شي وكيفه يقال مثل هذا  
 والقضا بكم الغاشية المفرد كان يسمع من الجهر حال الادا فكذا حال القضا الا ان يانه يوزن  
 ويقيم في القضا كما في الادا والحكم بضمه وحتم عليه النبي اي وجبت واداءه الواجب او الوجوب  
 منه بجان فافهم **قوله** وهو هذا عند ابى حنيفة ومحمد اي قضا السورة وهو قضا العائنه معيب  
 ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف لا يقضى اصلا لا العائنه ولا السورة وعن الحسن عن ابى حنيفة  
 يقضيهما وقاله عبي بن ابيان ويحيى بن اكرم ينفى ان يقضى العائنه دون السورة لانه لم يسمع الا من  
 وجه ما روي عن الحسن ان العائنه واجبة تنقضي كالسورة ووجه قوله ابى يوسف ان القضا  
 صرف ماله الى ما عليه وليس في الشفع الثاني سورة مشروعة جهر فيها الى ما عليه الا انه لا  
 يضرب العائنه المشروعة في الثاني الى ما عليه لانه لو صرفها الى ما عليه لآخ اربا ان يقرأها مرة  
 او مرتين في الاول والثاني غير مشروع لان تكرار العائنه غير مشروع فلا يقضيهما اعتبارا بوجه  
 قولهما ان العائنه ومن السورة البها في الشفع الاول واجب ولهذا يلزم بجود المشرى بكونها  
 ساهبا والواجب يقضى اذا قام بصرف ما للمكلف الى ما عليه والسورة في الشفع الثاني مشروعة فلا  
 ولهذا الوفاء هاديه لا يلزم بجود المشرى بكونها بخلاف العائنه فانه اذا قضاها يلزم تعيها المشروع  
 لان المشروع ان يكون قراءة العائنه مقدمة على السورة وهذا اذا قضاها يلزم تأخيرها عن السورة  
 لان السورة ترتب في الشفع الاول والعائنه تقرأ في الشفع الثاني فلاجل هذا لا يقضى العائنه  
 والجواب على ما روي عن الحسن اسهل لان قراءة العائنه لما كانت حاجبة في الشفع الثاني على تلك  
 الرواية لم يكن قضا العائنه في الشفع الثاني لان العائنه صوف ماله الى ما عليه لا صرف ما عليه  
 الى ما عليه ولا يقال يقرأها سكره حتى يفتح احدهما اذا لاخرى فكذا لا يقال يقرأها لم  
 شروع **قوله** لان الواجب اذا قضاها فتنه لا يقضى الا بدليل يعني اذا وجد دليل القضا  
 بمعنى والا فلا والدليل يكون مثل القاب مشروعة لغيره الى ما عليه وهذا السورة في الشفع  
 الثاني غير مشروعة فلا يقضيهما لعدم دليل القضا كقهر ان التشرى اذا قضاها عن وقتها لا يصح  
 لانه ليس بها در على ثلها في غير ايام التشرى وجوابه ان يقال لا يجرى فيها غير مشروع اعني انها  
 غير مشروعة على انها واجبة او غير مشروعة على انها تفعل فالاول اسلم لكن لا كلام لما منه لا  
 لا يصر في ما عليه الى ما عليه والثاني غير مسلم بدليل جواز قضاها في الاخرين وقد ذكر  
 فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير ان السورة في الاخرين مشروعة فلا يكره ثم ذكرها  
 ما يدل على الوجوب يعني ذكر محمد رحمه الله في الجامع الصغير ما يدل على الوجوب وهو قوله



فرا في الاخرين الفاعلة والسورة وانما قال ما به دليل الوجوب لانه ذكر لفظ الخبر والاحياء  
في الوجوب اكد من الاسرار عرف قد لا على ان قضا السورة في التسع الثاني واجب وبني الاصل  
بلقطة الاستحباب اي ذكر في المصوب بلقطة الاستحباب وهو قوله واجب الى ان يقضى السورة  
في الاخرين وجه ما حكى في الجامع الصغير قد يناء اما وجه ما ذكر في الاصل فهو ان السورة  
لم يمكن مراعاتها من كل وجه في الوضوء لانها وان كانت موحدة عن الفاعلة غير موصولة بها لان  
السورة في الثاني والفاعل في الاول فلما كان كذلك قد لفظ الاستحباب دون الوجوب والاح  
ما قاله في الجامع الصغير لانه اخر المصنفين **قوله** في السورة في التسع الثاني واجب وهو قوله هو المصنف عماري عن سماعه  
عن ابن حنبله واني يوسف رضي الله عنهم انه يجهل بالسورة لا الفاعلة لان السورة قضا الواجب  
وكان يجهل بها في حال الاداء فكذلك في حال الوضوء اما الفاعلة فلها ما لم يكن الجهر من صفاتها في التسع  
الثاني فلا يجهل بها ولا يلزم الجمع بين الجهر والخاصة في ركعة واحدة لان السورة تليق بموضعها  
تعد برا لكونها مصفاة لغير الاسلام الجهر بالسورة خاصة هو المصوب ودوي عن هشام عن محمد  
انه لا يجهل اصلا اما الفاعلة فلما قلنا واما السورة فلها يلزم الجمع بين الجهر والخاصة وذلك  
مستتر في ركعة واحدة ما ذكر في الكتاب ان الجمع بين الجهر والخاصة لما كان غير مستتر في  
ركعة واحدة الى اخف الاسرين وهو تغير صفة الفعل دون تغير صفة الواجب فقلنا كبر  
بما سمعنا بانه ان الفاعلة في التسع الثاني فعل ومقتضاها المخافة والسورة قضا الواجب وكان  
الجهر من صفاتها لما لم يتردد في التسع الثاني فلما تغير صفة الفعل وهي المخافة الى الجهر دون  
تغير صفة الواجب وهي الجهر الى الخاصة تكون صفة الفعل المخافة واسهل فانهم **قوله**  
وتغير الفعل هو الفاعلة او في جواب سوال عدد رواتها ثمانية تسع اربع من الاخرين  
شع بكر لاسم ان ارتفع هذا التسع بخبرين فكلهم لانه لا يلزم الجمع بينهما فيما قال هشام  
فقولوا كما قال فاجاب عنه هنا يعني ان فيما قال هشام تغير صفة الواجب الى صفة الفعل  
وبما قلنا تغير صفة الفعل الى صفة الواجب وتغير صفة الفعل اخف فكان هذا التغيير ما ولي  
من ذلك التغيير **قوله** وهذا عند المحدث واني الذي قلنا من حد الجهر والمخافة هو عند  
المحدث واني وكذا عند الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا ادري الجهر ان يسمع عن  
واحد من المخافة ان يسمع نفسه ويحذف ذلك بحجة وليس يقرأه والمحدث ان يقرأها فلهذا سئل  
والشيخ الفقيه ابو جعفر بن اسمعيل وقال الشيخ ابو الحسن الكرخي ادري الجهر ان يسمع نفسه وادري  
المخافة فحصل الحروف لان العواطف في الانسان دون الصياح والصياح حروف الادب وبما قاله  
نفسها قال في الحروف في شرح الجامع الصغير واحلف وعلان من اصحاب ابي حنيفة في المخافة  
بما في المسئلة فانه ان سمعوا لو ادري صياحه انه منه الى سمعه لجعل المخافة ما يجوز  
ان يسمع ولجهلها بمسوعة **قوله** وفي لفظ الكتاب اسانه الى هذا اي في لفظ مختصر التذ  
وهو ذكره في اول الفصل بقوله فهو محبان ما جهر وسمع نفسه وانما خاف اشارة الى  
ما قال الكرخي لانه جعل ادري المخافة ما دون اسماع النفس كما ترى فعمل ان تغير الحروف وتغيرها  
كان ومنه اخلافهم فيما اصاب حروف ولم يسمع نفسه هل يجوز صلوه ام لا بعد الكرخي  
يجوز عند المحدث واني لا يجوز وتنبيل مساعده للمحدث والى الكتاب لاسمى قراه وان وجدتها  
تصح الحروف لان الصوت لم يحد اقول هذا لا يرد على الشيخ الى الحسن اصلا لانه لم يحل

مطل

مطلق تصحيح الحروف قواة حتى يرفع عليه الكتابة بل جعل تصحيح الحروف باللسان قراءة والكتابة  
تصحيح ما تصحيح الحروف باللسان بل بالعلم فلا تقي قراءة لاجل هذا وقيل الكلام بفعل اللسان  
مع الصوت واثارة الحروف اقول التقييد بالصوت اصطلاح من عند هذا القائل فلا يكون حجة  
على غيره فلا نسعه بل ما نقول الكلام معني في السكوت والخس والملافة وتصحيح الحروف حصل  
هذا المعنى فلا يحتاج الى التصحيح **قوله** ويجوز هذا الاصل كل ما يجل في التسع بانه اذا قال  
انت طالق او انت حر ولم يسمع نفسه يقع الطلاق والطلاق عند الكرخي خلافا للمحدث واني  
وجله هذا الخلاف اذا جهر بهما وخافته لاسنتنا او الشرط في احراز الكلام بان لم يسمع الاستسنا  
والشرط نفسه اعني لا يسمع عند الكرخي اما في الاستسنا فلا يفتان اصلا اما في الشرط فالي  
وجود الشرط وعند المحدث واني يفتان في الحال لعدم الاعتبار بالاستسنا والشرط عنده لكونها  
بحجة ويجوز هذا الخلاف اذا خافته بحيث لا يسمع نفسه التسمية على الذبحة ووجوب سجدة الصلاة  
والا فابرو السجود فانهم **قوله** وادري بلجوري من القواة في الصلاة وانه عند ابي حنيفة روى  
الله عنه اعلم ان ادري ما يجوز به الصلاة عند ابي حنيفة اية قصيرة كانت او طويلة وعند  
ثلاث ايات فصار اية طويلة مثل اية الكرسي وعن ابي حنيفة رحمه الله مثل ذلك كذا في شرح  
الاصح لهما ان الامر بالقرأة مطلق والمطلق ينصرف الى المتعارف وقادري لاية القصيرة لا  
يبي قاري للمعارف فلا يجوز الصلاة بذلك القدر كما لا يجوز اخرا ما دون الامة ولان  
القرآن مجر وامتياز من غيره بالاعجاز والاية القصيرة لا يقع بها الاغمار مثل قوله ثم  
نظر فلا يجوز الاكتفاء بذلك القدر كما لا يجوز فيما دونه وله ان المصلي ما يقرأ سورة النور  
قال تعالى فاتروا ما يسر من القرآن والاية القصيرة مما يسر من القرآن يجوز الاكتفاء بها جلا  
ما دون الامة لانه قد يذكر لا يقرأ وجه القرآن مثل قوله بسم الله والحمد لله فليسمع قسرا لاية  
على ما دونها ولا يقرأ ان قاري الامة القصيرة لا يسمى قاري القرآن فلو كان كذلك حازها لما لم  
والحائض كما جازت قراة ما دونها وقد صرح بجواز قراة ما دون الامة للحث في العيون والمختلف  
ثم اعلم ان المستماع اختلفوا على قول ابي حنيفة رحمه الله في جواز الصلوة بالاية القصيرة اذا  
كانت كلمة واحدة كدها منان او حرفا واحدا كقوله تعالى ص في ن اما اذا كانت شمله على  
كلمتين نحو قوله تعالى ثم نزل كيف قدر ثم نزل ولا اختلاف بينهم على قوله حيث يجوز بالانفاق  
ولو قرا اية قصيرة ثلاث مرات هل يجوز عند من قال في الخلاصة قبل يجوز ثم قال وسمعت من  
شعة ان فيه اختلاف المستماع **قوله** الا ان ما دون الامة خارج هذا جواب سوال مفرد وهو  
ان يقال لا يتم انه فصل في الامة ولهذا لا يجوز الاكتفاء بما دون الامة لفصل الفصل ادري  
فيما في ان لا يجوز الاكتفاء بالاية القصيرة كما لا يجوز بما دون واجاب عنه بقوله هذا يعني ان  
ما دون الامة خارج عن كون مراد بالقبض بالاجماع والامة ليست في معنى ما دون الامة  
لم يقرأ قسرا عليه **قوله** وفي السفر بقراة فاتحة الكتاب واي سورة شاء اعلم ان المصلي لا يقرأ  
اما ان يكون في السفر او الحضر والحال ايضا لا يقرأ اما ان يكون حالة الاضطرار كما كان على اس  
وقرأوا حالة الاضطرار بان يجعل السجدة او يطلبه العدو وفي السفر ادم يمكن على قرأه  
فاتحة الكتاب واي سورة شاء لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في سفره في الحضر والمحدثين  
وروى انه قرأ في حال الكفاة وقل هو الله احد وان كان على اس بقرا في الحضر نحو سورة  
الموع وانسقت مراعاة للنسبة وفي الحضر بقرا في حاله الضرورة بقدر ما لا يفتنه الوقت







الله عليه السلام قال واكمل حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرقه لئلا يكون في قلبه ففرقه تاجا على الصوف  
الرجل من الصلوة قال الرجل لا يكون لعداءه بل في حق الله لا يكون لعداءه بل في حق الله لا يكون لعداءه بل في حق الله  
السلام صلى الله عليه وآله قال لا يكون لعداءه بل في حق الله لا يكون لعداءه بل في حق الله لا يكون لعداءه بل في حق الله  
كان عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون من العزلة خلف الامام اشتد النبي ابو بكر  
الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وعبد  
الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وفي شرح الآثار ايضا باسماء  
سقط الى بن مسعود رضي الله عنه انه قال لبيته الذي يقرأ خلف الامام على قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
التي على الله عليه وسلم انه قال لا يكون في قراءة الامام جهرا من خاتمة وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من كان له امام فقرأه الامام له فزاة ولا يدرك الامام في الركوع لا يجزئ تلك الركعة بالاجماع فلو لم  
يكن قراءة الامام فزاة له لقضاءها وجواب عما رواه الساجي فتقول لا تسلم ان المراسم في اجواز وقد  
استصحبناه فزادهم على ما نقول في الامام الفاضلة وفزاة كزاة باحدث حكما فيكون صلوة  
بالسنة ايضا اما قوله في سائر الاركان فكذلك في هذا الركن فتقول لا ثم ان الفاضل صحيح لوقوعه  
في معارضة النفس وليس حليا لكن لا ثم ان المسألة مستقيمة لما ان الشروع جعل حظ الامام من القرآن  
القرآن وحظ الخدي في الانصاف والاسماع فاشركا ايضا **قوله** ويختص على سبيل الاحتياط مما روي  
عن محمد بنه نظرا لانه قال محمد بن موطاه لا قراءة خلف الامام فزاه من جهة ولا في جهرا من جهة بذلك  
جاء عامة الامار وموقوف الى حجة الى هنا لفظ محمد بن الحنفية في كتاب الآثار لا تزي القراءة  
خلف الامام في شيء من الصلوات جهرا من جهة او لا جهرا من جهة الى هنا لفظه **قوله** لانه من الوجه وهو  
ما روي عن بن مسعود رضي الله عنه وروي عن سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه انه قال من قرأ  
حلف الامام فزاه من جهة من جهة في موطاه احثنا تكبير بن عمار قال حدثنا ابراهيم  
المعمر عن علي بن الحسن قال لا يقرأ خلف الامام من ان اقر خلف الامام وقال فيه ايضا احثنا  
داود بن قيس القزالي احثنا بن جعفر ولد سعد بن ابى وقاص انه ذكر له ان سعدا وحدث ان الذي  
يقرأ خلف الامام في جهة حمرة وقال فيه ايضا احثنا داود بن قيس القزالي احثنا بن محمد بن عجلان ان  
عمر بن الخطاب قال في ذلك في الذي يقرأ خلف الامام محمدا **قوله** ويختص به رعاية الادب  
حيث لم يعمل ولا يزال اجبة او لا يتقوى من العار اذا قرأ الامام اية التزكية او التزكية مثل الايات  
التي فيها ذكر الجنة او النار وهما لان الاسماع والانصاف من قول له تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا  
له وانصتوا ولا يجوز الاحلال بالقرص وفي السؤال والنعمة ذلك فلا يجوز **قوله** وكذلك في  
الحجبة نعم تسمع ونصت وفي صحيح مسلم عن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد اخذت وعن سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه  
انه سمع رجلا يقول لصاحبه والامام يخطب متى يخرج القافلة فقال له صاحبه انصت فلما فرغ  
قال الذي قال انصت اما انك لا صلوة لك واما صاحبك فما روي عن ابى يوسف جواز رد السلام به  
وتسليم العاطس والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وعن محمد بن يونس في نفسه ودراسته الفقه  
والشريعة في هذه الحالة مكررة وتدل لاسيما به وعن ابى يوسف انه كان ينظر في كتابه وصحبه العلم  
**قوله** واختلفوا في الذي من المصالح في خلف المصالح في البعد عن المير وهو الذي لا يسمع الخطبة  
فمن محمد بن مسلم رحمه الله انه اخبر السكوني كذا عن ابى يوسف رحمه الله ومحمد بن يحيى احثنا  
قراه القرآن **قوله** والاحوط هو السكوت اقامه لغرض الانصاف قال المطردي قوله

احوط

احوط اي ادخل في الاحتياط شاذ وتطوره اخبر من الاختصار والله اعلم **قوله** لا يسمع  
الامامة لما فرغ من بيان قدد القراءة وصفها وجوابا وسنة في حق الامام ومن يملك ما يلزم في  
الهدى من الانصاف وعن بيان تحريم المنفرد بين الجهر والخاصة شرع في بيان ان الامانة  
ما هي سنة ام واجبة وفي بيان من يصلح للامامة ومن لا يصلح لها **قوله** الجماعة مستمرة  
يعني انها سنة في قوة الواجب وهي التي يسميها الفقهاء سنة الهدى وهي التي اخذها هادي  
وتركها متلافة وتاركها يستوجب اساءة وكرهية بخلاف السنن الزوائد فان تاركها لانه  
يستوجب اساءة ولا كراهية كسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في قيامه وقعوده ولباسه ووضوئه  
في الاصول والدليل على ان الامانة سنة الهدى ما ذكره مسلم في صحيحه عن ابى الاحوص عن سعد بن  
قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم على سنة الهدى وان من سنن الهدى الصلوة في المسجد  
الذي يؤذن فيه وعند داود والطائفة الجماعة فمن تركها بقلوبه صلى الله عليه وسلم لا صلوة له  
المسجد الا في المسجد ولما ذكر البخاري في صحيحه ما عن بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال صلوة الجماعة افضل من صلاة الفجر سبع وعشرين ذريعة والمفهوم منه ان صلوة  
الفرد نافعة لا فائدة فلو كانت الجماعة فرضا لما كانت صلوة الفرد نافعة ولا تسلم ان المراسم في اجواز  
في الجواز بدليل ما روي عن سليمان بن داود بن الجوان لكن لا يثبت ان الفرض يثبت تحريم الجواز  
ان تارك الجماعة يستوجب اساءة ولا تقبل شذاه اذا تركها استحقاقا بذلك وجبانه اما اذا تركها  
مروا او تركها تاركا بل بان يكون الامام من اهل الاهواء او مخالفا لما ذهب اليه الهدى لا يباح من جهة  
ولا يستوجب الاساءة وتقبل شذاه كذا ذكره في الاحتياط **قوله** ولو في الناس بالامانة به  
المعلم بالسنة وهذا ما ذكره مسلم في الصحيح بسنداه الى ابي هريرة عن بن مسعود رضي الله عنهما ان رسول الله  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقراهم كتاب الله ثم كان في الصلاة هو لفظ العلم  
بالسنة فان كانوا في السنة سواء فقد هم هجرة فان كانوا في الجهر سواء فافهم سنا ولا يؤمن  
الجهل الجاهل في سلطانهم ولا يتقوى في بيته على تكريمه الا بدونه فسر التكرمة في كتاب السنن  
بالقرآن اعلم ان الاقران هم علماء السنة في الجهر بدلالة الكرامة على الحكمة وان كان ذلك  
لما منهم كانوا يفعلون كتاب الله تعالى باحكامه فكان اقراهم اعلم به ثم كان العلم سنة الهدى  
على الله عليه وسلم كما هو في الكتاب الى علم السنة وفي زماننا لم يكن كذلك لان الشخص ربما  
يكون اقرا ولا يكون له علم بالكتاب اصلا فلهذا تقدم العلم بالسنة في نفسه ولحكم الشريعة  
على الاقران من ان يخاصوا بقدوم الاقران على العلم الحديث وجوابه هو لان القراءة لا تؤمر بها بخلاف  
العلم فانه لا يحتاج اليه في الصلوة اذا لم يقع حادثه وجوابه ان العلم يحتاج اليه التزاما يحتاج  
اليه القراءة لعدم اختصاصه بركن دون ركن بخلاف القراءة فانها تحتاج اليه في ركن واحد  
وهو القيام فكان العلم الاكمل او الجهر في الجهر لما لا يتقوى في نفسه بقلوبه عليه السلام لا هجر  
بعد الفجر اقيم الويع مقامه بالقوله عليه السلام المهاجرين هم ما حرم الله **قوله** ولو كان  
الكر كما ذكر في السنن بسنداه الى ابى ثابة عن مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
له ولصاحب له اذا حضرت الصلوة فاعلم انك ائمة ليومئذ اكرما وقد سماه الكرام في الحديث  
في باب الاذان **قوله** ولا في تقديمه تكبير الجماعة في تقديم الاس وانما كان راي من  
كان في تقديمه تكبير الجماعة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه في تقديمه لا من واما طردي  
سكان في تقديمه تكبير الجماعة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلوة الرجل مع







وهذا لان صلاة الامام تتضمن صلوة المقتدي صحفه فساد القول عليه السلام الامام  
صالح ولا يمكن ان النبي انما تضمن ما هو دونه لا ما هو فوقه فلم يحرق اقتداء بالبيع بالصبي هذا  
**قوله** وفي الترواح والسنة المطلقة جوده مشلح بل رحمه الله اي جوده مشلح بل اقتدا  
بمرجل بالصبي في الترواح والسنة المطلقة كالسنة الروايات مثل الترواح وجدها و صلوة العبد في  
احدى المرحلتين والوزن في قولها و صلوة الكسوف والخسوف والاحتفاء عند سماعها في المظنون  
حيث جاز الاقتداء بمن يخرج من صلوة على من اتى عليه ولم يكن عليه وجه القبل ان المظنون غير محمود  
ومع هذا صح الاقتداء به فكذا نقل الصبي واركانه من مضمون يصح الاقتداء به ولم يجوز مشاعرا رحمه  
الله اي لم يجوز اقتداء الرجل بالصبي على محاري ومرفقه عموما الله تعالى ومن مشايخنا من حقق الخلاف  
في ان نقل المظنون من ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فقال عند ابي يوسف لا يجوز الاقتداء وعند محمد بن  
الحجاز ان لا يجوز اقتداء البالغ بالصبي في كل صلوة لان نقل البالغ مضمون حتى يجب القضاء اذا  
اقتده ونقل الصبي ليس مضمون حتى لا يجب القضاء عليه بالفساد فيكون نقل الصبي دون نقل البالغ  
ولا يجوز ان يكونا لاد في سنننا للاعلى او يلى القوي على الضعيف ولا يتم ان القياس على المظنون  
معجم لوجه العار لان النظر ارض عارض فاعترض لكونه عارضا كما عارض في حق المقتدي فجعل  
كأنه مضمون بوجه الامام ايضا بالنظر الى المقتدي لكونه مجتهدا فيه لانه عند زفر رحمه الله  
مضمون فاجتهد بالامام والمقتدي لجاز الاقتداء بخلاف الصبا فانه امر اصلي غير عارض فلا يمكن  
ان يعتبر عدم ما لم يجد حال الامام والمقتدي فلم يجوز اقتداء **قوله** ويصعب الرجال ثم الصبي  
الصبيان ثم النساء وهذا المأدب مسلم في صححه باسناده الجيد الله بن مسعود انه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ليلن منكم اولوا الاحلام والبري ثم الذين يلونهم ثلاثا و ليلن امرائنا  
من الولي وهو الغوث والاحلام جمع حلم يعني الحما وهو ما يراه الباطن بقوله من حلم ينتج الامم واحمل  
ثم تقول حبل بكدا وحلمه اسبا والجمع الذي جمع هبة وهي العقل و اراد باولي الاحلام البالغين  
بجائنا لان الحلم سبب البلوغ وحدثني ابي ابي الله صلى الله عليه وسلم انما قاله واليهم من ذاب به والحج  
من ورايها وحدثني ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال اولها  
وشرها اخرها وخير صفوف النساء اخرها وشرها اولها **قوله** والقياس ان لا تقصد وهو  
توكيد زفر به ليعتد الثاني كذا في شرح الافطح وجه القياس ان المجازاة مشتركة بين الرجل  
والمرأة و صلوة المرأة لا تقصد بالمجازاة فينبغي ان لا تقصد صلوة الرجل ايضا لانها احد الموعظين  
وهذا لان فساد الصلاة لتلك الركن لو لم يوجد ما يفسدها ولم يوجد وجه الاحتجاج ان الرجل  
أخطأ حان ففسدت صلوته كما اذا تقدم على الامام وهذا لان مقامه قدام المرأة حديث  
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اخروهن من حيث اخرهن الله في حادثة  
المرأة لزم ترك فرض المعام وهو ما يجنب المرأة من فساد صلوته لترك فرض المعام دون  
صلوة المرأة لان المأدب بالناحية الرجل لا المرأة **قوله** حنبا لواحد لا يثبت  
به الفرض فكيف ان يتم به فرض المعام **قوله** لا يثبت الا بغير الواحد بل هو  
مشهور كما قال صاحب الهداية بقوله وانه من المناهي فيكون الزيادة به على كتاب الله  
تعالى ولين سلما لكن لا يتم ان الفرض يثبت به انما يثبت باعني ما به دفعها ليعلم انتم  
كتاب الله تعالى بقوله تعالى وللرجال عليهن درجة فالحقن بالكتاب فاخذ حكمه فان ذلك  
المجازاة في صلوة الجنادة غير مقصودة فينبغي ان لا تكون مقصودة في سائر الصلوات

لا يثبت الا بغير الواحد

لا يتم ان القياس صحيح لان صلوة الجنادة ما وقعت الادراك في حان تقصاتها وهذا الخطا خلاف سائر  
الصلوات فانها كسائر الادراك قالوا لصحابهم جميعا لو كانت امرأة هذا الامام وقد نوي اما انها  
تقصد صلوة الامام والقوم وان قامت في الصف تقصد صلوة رجلين من جانيها و صلوة رجل  
خلفها ولقد تقدمت الامام لا تقصد صلوة الامام والقوم ولكن تقصد صلواتها لان الواجب  
عليها المتابعة وقد تكرر لو كان صف من النساء بين الامام والرجال لا يصح اقتداء الرجل بالامام  
وتجعل حايلا ولو كان في صف الرجال ثنتان من النساء تقصد صلوة رجل عن يمينها و صلوة رجل  
عن يسارها و صلوة رجل خلفها ولو كان ثلثا فاعلم المقتدي بالبركة التي رحمه الله في جعل الرجل  
تقصد ثلاثة ثلاثة الى آخر المصنفين ولاحظوا من الجانبين وزوي عن ابي يوسف روايان  
في احدي الروايتين المراتك تقصد ان صلوة اربعة وثلاث عشرة تقصد ان صلوة خمسة وفي  
رواية اخرى الروايات تقصد ان صلوة رجلين الى آخر المصنفين وكذلك التمسك كذا في المختلف  
وتفسير الشوكة بمنزلة صف على حدة واصله ما هو في عن عمر رضي الله عنه انه قال ليس  
مع الامام من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او صف من النساء **قوله** وهو الخطا طبع  
بالحديث وهو قوله عليه السلام اجود من دون المرأة لا يقال اذا كان الرجل ما وراءها بالناحية  
تكون المرأة ما وراءه بالناحية لان التاخر لازم المناحية فينبغي ان تقصد صلواتها ايضا لانها تقصد  
لا يتم انها ما وراءه اي ما وراءه تقصد ام صفا فالاول فمضوع والثاني مسلم لكن ما يثبت ضمنا دون  
ما يثبت فسادا ففسدت صلوته دون صلواتها **قوله** لان الاشتراك لا يثبت دونها اي  
دول السنة خلافا لفرقة رحمه الله يعني ان عند زفر رحمه الله يصح اقتداء النساء وان لم يبق الامام  
اما من قاس على اقتداء الرجل ولما ان الامام يلزمه الترتيب عن المفاجو يلزمه فساد من  
جهتها فتوقف الكلوم على لزومه كالمقتدي في كل ما كان يلزم فساد صلوته من صلوة الامام  
توقف لزوم الفساد على التزام المقتدي بمقتضى الشرع في صلوة الامام وقياس زفر ضعيف  
لانه لا يلزمه فساد من جهة الرجل في كل صلاة خاصة امامة الرجال بخلاف النساء فانه يلزمه من  
جهتها فسادا فاستقر طبع سيرة امامة النساء لا يقال هذا مسلم اذا كانت بحسب الامام اما اذا  
لم يكن بحسب فلا يتم لزوم التمسك بصلواتها لانها امامة النساء لا تقول الفساد يلزم  
الذي يجنبها الا انما كان هو ليا على وجه امامة توقفت ما يلزمه من الفساد من جهة الله  
المجازاة على الله ام امامة فاستقر طبع سيرة **قوله** وان لم يكن بحسبها رجل يعني اما كان او مقتديا  
بعبه روايان في رواية كثر طبع سيرة امامة النساء اذا كان بحسبها رجل حتى لا يصح اقتداءها  
اذا لم يجد الامام امامته وفي رواية لا يثبت صنية امامة النساء اذا لم يكن بحسبها رجل والفرق  
على احداهما اي على رواية انه لا يثبت صنية امامة النساء ما اذا كان بحسبها رجل وبين ما  
انه لم يكن بحسبها رجل ان الفساد في الاول وهو ما اذا كان بحسبها رجل لا زفر وفي الثاني فحتم  
بان قس خطوة او حظون في قناني الرجل الا ان الظاهر ان لا تتعد ذلك لكرهه فكذلك  
لم تستقر السنة لعدم التيقن من الفساد **قوله** ومن شربا بطل المجازاة ان يكون  
الصلوة مشتركة بمعنى شربة وادان يكون المقتدي الامام حقيقة او تقصد من المأدب حقيقة  
فما هو المقتدي بقتل رجل وامرأة خلف الامام احدا فافترسنا ما قد فسر الامام بخلافه  
المرأة في الاداء ففسدت صلوته لانها خلف الامام تقديرا ولذا لم يكن عليها امرأة ولا مردا وما  
يسان على راي الامام في صلوة العبد في عدد الكبريات ومجملها ولو كانا مسبوقي فسادا



في قضاها سبعا لم يفسد صلواته لعدم الاشتراك لا حقيقة ولا حكما اما حقيقة فظاهر واما  
حكما فلان المسروق يتفرد في قضاها سبقه لهذا كان عليه السهو والفرقة وانما لم يشر الى نفسه  
في صلوة العبد في الركبتين ان عددا ومجلا وانما اعتبر الاشتراك لان الضاد لا يدخل على صلوة  
الرجل من جهة صلوة العبد الا اذا شاركه فيها كالامام والمؤتم في الشك في تركها او الفرض  
وافندا المنطوقه بالمنطوق او المفترض **قوله** وان تكون مطلقه اي من شرائط المحاذاة  
ان تكون الملوطة مطلقه اي معهوده في شأنا الله عز وجل وصلاة الجنازة فضاهاها لا غير  
حتى ان المحاذاة في صلوة احسان ليست بمفسدة وان تكون المرأة مشبهة اي في الحال او في الماهية  
حتى ان محاذاة الصغيرة ليست بمفسدة وان لا يكون بينهما جليل اي فاصل صغارا كان في الحال كالاسطر  
او كارة تؤيد لا تكون المحاذاة بمفسدة ولا غير الجليل في المحيط بقدر ذراع حيث قال ولو كان  
بينهما حائط قد رد ذراع كان سعة وان كان اقل من ذلك لا يكون سعة وفي جسد المشبهة كلام  
قد روي عنهم سبع سنين وقد روي البعض بفتح سنين والاصح ان لا يعتبر بالنسب فاذا كانت عليه  
رضية كانت مشبهة **قوله** ولا فلا **قوله** وكذا لمن حضور الجماعة يعني المشايخ من غير الشايخي  
يباح لمن اخذ من حديث الهرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا  
اما الله مساجد الله ولكن ليجزى من ثقلات ولما ياروي في السنن عن بن عمر رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا شاكم المساجد ويؤمن من جرحي ولا من خورني  
سبب الفتنة والحول وما يقضي الى الحرام فهو حرام **قوله** ولا يابس للجوز ان يخرج في الفجر والمغرب  
والعشاء وهذا عند اي حقة وقد روي عن ابن حنيفة ابنا جواز خروج جميع النساء الى العبد  
كذلك في شيع الا يقطع وقال لا يجوز خروج العجايز في الصلوات بطلها لهما الجماعة مسروعة في  
حقن كما في حق الرجال ولا يجوز التحصيل بصلوة دون صلوة ولا فقه الرعية ولم ياروي  
عن عمر رضي الله عنه انه منى النساء عن الخروج الى المساجد فتشكر الى عائشة رضي الله عنها فقالت  
لو علم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر لما اذن لكن في الخروج ولا يخرج من سبب الفتنة فلا يؤمن  
عن القضاة لان شرط شوق الشهادة حاصل عليه فلا يخرج من حين للماعذ الا من في الجمعة والعيد  
حصل الا من طلبة اهل الصلح او لار الجبابة فتعنه فيجتزلن عن الرجال وكذلك في الفجر  
والمغرب والعشاء لان الفتنة في هذه الاوقات يشغلون بالنوم او الطهارة بخلاف الظهر  
والعصر فانهم ينشرون فيها فلا يحصل الا من ثم اعلم ان في المصنف اختلاف الروايات في المنظر  
الحق المصنف بالاضافة الى الهداية والمبسوط للشيخ الامام وفي المختلف والمصنف الحق المصنف  
بالطهر كما في ميسر شيخ الاسلام وحمل ان ذلك بناء على ان المغرب يستقر فيه الضيف ايضا  
كما لعصر في بعض البلاد قبل هذا كله في زمانهم لما في زماننا فذكره خروج النساء الى الجماعة لعلية  
الفسق والفساد والجوز المرأة الكهنة والحق في الثاني اخرها على كذا قال صاحب الاصلاح  
واقطع في الامر اذا اجاز فقه الحد والامم منه للفرقة بالتسكين في الامم والفرقة في الامر  
والسنة العلة من منيع الخلل بالكراد اشهد عليه والجماعة هي المعصية **قوله**  
والجماعة معصية جواب عن ثنائها بقولها في العبد **قوله** ولا يابس الظاهر جلد من هو  
في معنى الاحتجاجة اراد به من به سلس البول والرقابة الدام والخرج الذي لا يرقا ومن به  
استخلاق بطن او اغلاق نحر يعني لا يجوز افندا الظاهر بواحدس هو لا لان الاقندا  
بنا وبنائه فلا يجوز بنا الهوى على الضعيف ولان الامام ضامن بالحديث فلا يصح ان يضمن

التي ياروي فقه وكذا لا يجوز افندا الظاهر بالاحتجاجة والفاوي بالامم واللاس بالهوى  
والفاوي بالامم لا يركب بالهوى لما قلنا وفي القضاوي لا يصح افندا الامم بالاحسن وبمع افندا الله  
الاحسن بالامم لان الامم اوى حالا من الاحسن لعدم ربه على الجموعة **قوله** ويجوز ان يوسم  
للتوسم وهذا عند ابن حنيفة والي يوسف رحمه الله وقال محمد لا يجوز وقول محمد هو القياس  
وقوله لا يحسن كذا في المختلف له ان التيمم طهارة ضرورية بدليل ان القادر على الماء لا يجوز  
له التيمم والطهارة بالما اصلية فلا يجوز بنا كمال حال على ما مضى الحال ولها ما يروى عن ابن عباس  
كان ابيا على اهل سيرة فاصابه جارية في ليلة بارده فتميمه وبعثهم الفجر فقاموا على النبي صلى الله عليه واله  
اعلموه بذلك فقال عليه السلام ما حملكم على هذا فقالوا لخصت البرد وسمعت الله تعالى سبحانه وتعالى  
يقول ولا تقتلوا النفسكم ان الله كان بكم رحما فتمسك النبي صلى الله عليه واله السلام ولم يارسه بالامامه ولا به  
طهارة مطلقه تعم على حال عدمه فلو كانت متروكة لرببه لتفديت بعد الضرورة  
وذ كر شمس الائمة السرخسي في او اخر اصوله ان التراب خلف عن الماء عند ما وعند محمد التيمم  
خلف عن الوضوء وليس لصاحب الاصل القوي ان يبنى صلواته على صلوة صاحب الخلق وعندهما  
لما كان التراب خلفا عن الماء كان شرط الملوطة موجودا في حق كل واحد منهما كما في الخبر لا افندا  
كما في القاسل بالحاسم هذا حاصل ما قاله ولكن جعل صاحب المختلف التيمم خلفا عن الوضوء  
عندهما ايضا حيث قال في بيان بطلانها والتيمم خلف عن الوضوء وقيام الخلف كقيام الاصل ولو  
كان الاصل قابلا جان الاقندا فانهما كذلك وهذا التقدير ما روي عندي لانه لا يلزم من كون  
التيمم خلفا عن الوضوء عدم جواز افندا المؤتمن لان التيمم خلفا عن الوضوء فاما  
تمامه ينظر الى وصف الاصل حتى يكون عاملا على الاصل ثم اعلم ان محمد رحمه الله لم يباله  
الضرورة ما اراد به التفاضل في بطلان لا يجوز بالتيمم سوى فرض واحد ولا يجوز قبل الوقت  
بل اراد ان التيمم طهارة مطلقة يفي بها المخرج عن الاصل والدليل على ان التيمم مطلقه عند عدم  
توفرها بعد الحاجة وانما ساهما ضرورية لانها شاعت عند الفجر على الاصل ولهذا صرح  
في باب الرجعة ان التيمم عند مجزى طهارة مطلقة حتى يثبت بطلان الاحكام ما بعثت من  
بالاعتناء ولهذا الاصل بطلان التيمم بالارادة عند طهارة التيمم الا ان التيمم لم يكن سعة  
عند المجز عن الاصل فصار بطلان التيمم التيمم من حال المؤتمن فلم يجز الاقندا التيمم  
فكونه طهارة مطلقة ظاهرا قلنا وجعلها طهارة ضرورية في باب الرجعة لا  
يرد عليها لان التيمم انما جعل طهارة مطلقة عند عدم الما ضرورية اذ الملوحة كمال تصاعف  
الصلوات فلما لم يوجبه ادا الصلوة لم يعتبر التيمم ولم تنقطع الرجعة بمجرد التيمم فمصل هذا  
هو التقرير الحكيم والبيان الثاني فافهمه فان بعض الناس قد ظن ان هاتين قضائين الصلوات  
الثلاثة لمن قال بمن ان التيمم طهارة مطلقة قال في باب الرجعة ضرورية ومن قال هاتين  
ضرورية قال ثم مطلقه وذلك في خلاصة القضاوي ان اقندا المؤتمن في التيمم في صلوة الجنازة  
جائز بلا خلاف **قوله** خلاف المشيئة يعني لا يجوز امامة المشيئة للطهارة لان  
الحديث قائم حقيقة لكنه لم يثبت شرعا ضرورة التقضي عن مبردة التكليف وفي القدم ليس  
يقايم لمنع سرية الحديث ولم يعل الخلف قال بالحق تجاوزا قندا القاسل بالحاسم ولانه  
مع ليس يبي على الضرورة فلم يمنع الاقندا المسك الراس **قوله** وبمعيل القاسم خلف القاعد  
وهو استحسان وعند محمد لا يجوز وهو القياس والمراد بالقاعد الذي يبيع بغيره ليجد اما







وذلك في احوال الفساد اي استغن في احوال الفساد بانه ان الامام صان بالحدث ثم هو  
لا ان يكون المراد منه ضامنا لصلوة نفسه او لصلوة القوم فلا يجوز الاول لا لكل مصل  
صان لصلوة نفسه ولا فائدة في تخصيص الامام فحين الثاني نعم هو لا ان يكون صان  
لصلواتهم وجوباً واماماً وصحة فساداً ما لوجوبه والا فامامهم بالاجماع فحين الصحة والفساد  
على ان انه يجوز للمسلم والقراءة عن المقتدي وفساد صلوة المقتدي ايضا بفساد صلوة الامام على ان  
يقول روى محمد بن الحسين ان النبي صلى الله عليه وسلم جلت بالناس وهو جلت واعادوا قوله  
واذا جلت الى اخوة قال في المغرب الامر في اللغة مضروب الى امة العرب وهي لم تكن مكتة ولا تقرا  
فاستعملوا لاجل ذلك التمام والقراءة لا رجعة ان الامام اذا ترك القراءة مع القدرة عليها  
ففساد صلوة وهذا لانه كان قائما على تقديم القاري وقراءة الامام قراءة للمقتدي بالحدث فلما  
لم يقدمه لم ترك القراءة مع القدرة ففساد صلوة كما لو كان قاريا فلم يقرأ وعن الشيخ  
ابن الحسن الكرخي رحمه الله انه كان يقول العاري والاسي بفساد بيان في فرض النجاسة وتعملا  
في القراءة واذا اتى العاري به محبة ففساد و قد التزم الامام تصحيح صلوة الموم فصار  
متموما للقراءة التي يصح صلوة الموم بها وقد تركها ففساد صلوة لا بما لا يعلم فرض  
القراءة على الامام وهو غير قادر لا بانعزال بل بمره بالمراسم وان لم يلزمه الشرع كذا في الدعوى  
ولا بما لم لا يلزم الفضايل المقتدي اذا قصد وقدمه لانا نقول لما شرع في صلوة  
الاسي او صرحا على نفسه بغير قراءة فلم يلزمه الفضايل كد صلوة بغير قراءة لا لمره الا في رواية  
ابن يوسف كذا في الاصل وما سمي على امانة العاري المعاري والاسي ضعيف لان العاري  
موجود لان كسوة الامام لا تختص كسوة للقوم لاحقة ولا حكم خلاف قراءة الامام بها  
يعتد قراءة للمقتدي حكم بالحدث ثم في ظاهر الرواية لا فصل بين العلم وعدمه وعن الشيخ  
عبد الله الحواري رحمه الله ان صلوة الامام ما عدا ما علم ان خلفه قاريا اما ما لم يعلم  
ولا قوله وهذا اشارته الى ترك فرض القراءة **قوله** بخلاف ذلك المسئلة اراد بها مسئلة امامة  
العاري للقراءة والابن واما لما اراد بها امامة اخرى فمفهومه وللصحيح واما ما هو المسمى للقراءة  
على الاركان واما امامة الشخصية لثلاثها والظاهر **قوله** هو الصحيح احتراز عما روي عن ابن حازم  
رحمه الله ان صان قوله ان جنته رحمه الله لا يجوز صلوة والصحيح انها حصة لان الاصل ان لا  
يكون قراءة الامام قراءة للمقتدي الا ان الضيق جعل قراءة الامام قراءة للمقتدي اذا اقتضى فاذا  
لم يعد ولا فائدة لا يلزم ترك فرض القراءة بجموع صلوة **قوله** لا يقدّم في الاحكام  
اسما على سببه احد في عدم الاسي **قوله** وقال في لا يفسد لما روي فرض القراءة حتى  
ان اقراه فرض في اوليى وقد روي في صان الامام في القاري بعده سواء روي عن ابن يوسف  
سلوك ذلك في بعض الروايات ولما ان كل ركعة صلوة حصصه فيصير في قراءة الفقرة بالجموع  
اما حصصه واما بعد ما ذكرنا من سبب في حق الامام في صان استخلافا من لا يصح للامامة  
وسه استخلافا للصي والمراد ففساد صلواتهم اما صلوة الامام فلانه عمل كثير واما صلوة القوم  
فلما كان على صلوة واما ما قيل ان القراءة مسموعة في حق الامام بعد ما اقدم عليه وهذا  
لان لما بعد راد انك تحصى **قوله** على هذا الوجه في التمهيد على هذا الاختلاف  
لو قدم الاسي في التمهيد يعني فساد صلواتهم بخلاف ما روي رحمه الله وجهه ما قلنا وهذا اذا  
لم يجدوا التمهيد اما اذا وجدوا التمهيد فصحيح بالاجماع كذا في كراهة الاسلام لان هذا

عن

بعله وهو مناف فانقطعت صلواته وانما الاختلاف فيما ليس من فعله مثل طلوع الشمس وميل  
تفسد صلواتهم عند اي حيفه وعند اي يوسف ومحمد لا والصحيح هو الاول والله اعلم  
بالصواب **باب في الحديث في الصلوة** لما فرغ من بيان صلوة المقتدي  
والجماعة شرع فيما يلحقها من العوارض ليبين وجه الامر عند وقوعها ارشاد الطالبين  
**قوله** ومن سببه الحديث في الصلوة انصرف الى اخوة اياه به وقوع الحديث بدون اختياره ويسمى  
في ذلك حديثا سماويا اعلم ان هنا كلاما من وجوه الاول انه يصح بلانوقف لانه اذا وقف  
بصير موديا جز الصلوة مع الحديث ققطع صلواته فلا يبيح جنته وفي الكلام اشارة اليه  
لانه قال انصرف في جزا الشرط والجموع لا يترجم عن الشرط والثاني ان الساجد على صلواته انصافا  
وقال الثاني لا يجوز وهو القياس لوجود الثاني وهو الحديث وجه الاختصاص ما روي ابو بكر  
المرادي في شرحه لمختصر الطحاوي باسناد عن عبد الباقي بن قاسم الي بن ابي سلمة عن عائشة  
رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قاورع في صلواته فليصرف ولتوصيا لبي  
على صلواته ما لم يكن وعن ابي بكر وعثمان وعلي بن عمر وسلمان رضي الله عنهم انهم قالوا مثل هذا  
والناس في مقابلة النص مطروح ولا نسلم ان الحديث الساموي في معنى الحديث العهد او الاختلاف  
لانه بلا اختيار يوجب وجوده والحديث العهد باختياره والاختلاف في الصلوة نادر الوجود  
ولا يصح القياس **قوله** روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا فاسا  
احدكم في الصلوة فليصرف ويتوصا وليعد صلواته وهذا يدل على عدم جواز البناء **قوله**  
ذاك في الحديث العهد ونحن نقول بوجبه بدليل انه عليه السلام اضاف الفعل اليه ومن  
ذلك يستعمل في العهد لاني الواقع بلا اختيار والثالث ان البناء انما يجوز اذا لم يوجد منه  
مانا في الصلوة مما له سنة بدكا الكلام والاكل والشرب والبول والغوط ونحو ذلك لقوله  
عليه السلام ما لم يكن اماما لم يكن له بدكا الشيء والاعتذار في بعض الاجل العذر والناح انه  
يستعمل ان كان اماما لما روي ان عمر رضي الله عنه استخلف في صلوة الظهر رجلا بله  
محضرة الصحابة من غير تكبير منهم فحل محل الاجماع وروي ان عليا رضي الله عنه رجع في  
الصلوة فاستخلف والحائس ان الاستخفاف افضل لجواز صلواته بالاجماع **قوله** فاشبه  
الحديث العهد اي اشبه الحديث السابق وهو الحديث الساموي الحديث العهد والفرق بينهما  
**قوله** روي قال المصنف رحمه الله سال رعايته ونفع العين هو الفصح **قوله** وليين  
على صلواته **قوله** ان مطلق الامر للوجوب فيلحق ان يكون البناء اجبا كالامر بالتوضي  
**قوله** ذلك عند مراد بالاجماع لخالفه القياس ولين ريد فلا يصح لانه حينئذ يكون  
اكثر اشياء المسمى **قوله** والبلوي فيما سبق جواب عن قول الثاني بقوله فاشبه الحديث  
العهد يعني ان الحديث السابق فيه بلوي لحصوله بغير فعل محذوف والحديث العهد  
ليس فيه بلوي لحصوله بفعله فلا يجعل محذورا فلا يجوز الخاف الحديث السابق بالحديث  
اعمد بالقياس لوجوده في القاري والبلوي والبلية والبلاء معنى واحد **قوله**  
والمنفرد انما انهم في منزله وان شاعوا الى مكانا راد بالمنزل الذي تضافه بعد الانصراف  
وان ادا بالمكان الذي سببه الحديث فيه وانما صار محذورا من الامر لانه اذا انهم في منزله  
صار موديا صلواته في مكانين مع فلة الحق وان عاد الى مكانه منار موديا لها في مكان  
واحد مع كثرة المسمى فوجد في كل واحد من الامر في جهة الكراهة وحرمة الفصل



فصار محتمرا اما المتعدي فلا يجوز له ان يني في منزله لوجوب متابعة الامام بل عليه ان  
يعود الا اذا فرغ الامام من الصلاة فحينئذ يجوز له ان يني في منزله لو زال الداعي  
واذا عاد بعد فراغ الامام قيل تعدي وهو اخذ بالامام السرخسي وسخ الاسلام خواهره  
ليكون الاداء في مكان واحد وجواب بن سماعه ان المني وان كان موجودا حقيقة معدوم  
حكما بحرمه الصلاة كائنا في ايه السجدة في الصلاة على الدابة موارا لا يلزمه الا سجدة واحدة  
كانه في مكان واحد فكذا هنا وحكم الامام حكم المتعدي لانه صار معتدبا **قوله**  
او لا يكون بينهما حائل عطف على المستثنى يعني ان المتعدي يعود الى مكانه الا اذا فرغ امامه  
فحينئذ لا يعود ولا ادالم يكن بين الامام والمتعدي حائل اي مانع لجواز الاقتداء بالطريق  
واستدراكه محمد لا يعود الى مكانه وان لم يفرغ الامام من الصلاة لجواز المناجعة منه  
صحيحه اعلم ان المتعدي اذا عاد الى مكانه قبل فراغ الامام يجب بضعه في الفتي شرح الطحاوي  
بفضل اوله فمما ساعده الامام في حال اسفاله ما لو صغر فراه لانه لا يهرق ويهزم  
مقدار قيام الامام ومقدار ركوعه وسجوده ولولا ذلك ونقص فلا يهرق ولا يلزمه السهو  
لانه لا حول الا اذا سجد امامه فتابعه في الموضع الذي عدل امامه ثم يفتي اخر صلوته ولو لم  
يسجد فصا سابقا او لا فتا بغير الامام جاز فيفتي ما سبقه الامام بعد تسليم الامام لان  
يزنبت افعال الصلاة ليس شرط عندنا خلافا لغيره رحمه الله **قوله** وهو روايه عن  
محمد رحمه الله ان لا يستقبل في الوجهين روايه عن محمد رحمه الله وفي ظاهر الرواية  
لا يستقبل اذ لم يكن خرج من المسجد او لم يستقبل عند اصحابها جميعا واذا خرج او استقبل  
بمسند اما اخرج فانه اختلاف المتأخرين من غير عذر وهو مبطل للحجوة واما الاستخلاف  
فلا عمل كبر وانما جعل عفو عن العذر ولم يكن له عذر في هذه الصورة لعدم سبق  
اخذت وادالم خرج ولم يستقبل فعلى ما روينا عن محمد وهو ان يستقبل لانه اخبره  
من عذر عذر وفي ظاهر الرواية وهو الاستحسان لا يستقبل لان عذرته اصلاح صلوته  
لا رخصتها فالحق قصد اصلاح نفسه اصلاح اعين الحدث المومم لو كان متحفظا  
كان يني نكدا في هذه الصورة لا يقال اذا ان قصد اصلاح ملحا بحصته يعني ان  
يبي اذ اخرج من المسجد ايضا لا يقول هذا لا يلزم عليه لاننا انما اخبرنا بقصد اصلاح  
حقيقته مطلقا بل في هذه الصورة لانه اذا خرج اخلف الجاهل بالعدو وهو مبطل  
للمجربة على ما قلنا **قوله** فهذا هو اخرج ان هذا هو الاصل في البناء والاستقبال  
يجب ان يضرب في اذان في قصد اصلاح يعني ما لم يخرج اولم يستقبل واذا كان على  
سبل الركن يستقبل وان لم يخرج ولم يستقبل وعلى هذا اذا اقبل سواد فظنوه عدوا  
فاخرج قوم فاداهم اهل او بغير او عثم فان لم يحاوروا الصفوف بنوا استخفايا وان  
حاوروا استملوا واداهم اهل لم يني فاضوف ثم علم انه كان مائجا فتدعى صلوته وان  
لم يخرج من المسجد وكذلك مستمداي سرايا فطه ما فاحرف فطهر انه سراي وكذلك اذا  
راى سواه لو ما فظنه عاصه فاحرف ثم علم انه ليس بجاسه لم يني وكذلك ما خرج اخف  
اداهم اهل فاحرف لحصل الركنين يستقبل وان لم يخرج لانه في الجمع قصد  
رفق صلوته فاعطى صلته **قوله** وارلم يكن تعدد الصفوف الى ان لم يكن السرى  
فبغير مقدار الصفوف حلقه ان كانت حتى اذا سرق فاداهم نهد ما جاوز الصفوف

الجود

لا يجوز له البناء وفي المقعد يعتد موضع السجود من كل طرف فادالم تجاوز ذلك المقعد او يني فيها  
اذا كان مقعده الاصلاح والاداء لم تجاوز **قوله** فلم يكن يعني ما ورد في النص  
واراد ما نصق قوله عليه السلام من قال او دعف في صلوته الحديث يعني ان هذه الرواية  
وهي الاصلاح والجنون والاعمال ليست في معنى ما ورد به النص وهو العرف والرعاف فنفى  
على اصل القياس اما الاصلاح فانه حديث يوجب الفصل بخلاف التي والرعاف فانه  
موجبها الوضوء واما الجنون والاعمال والشخص يني على حاله بعد حد وثم فنصير  
مود باجزاء من الصلوة مع الحديث فتفسد خلاف التي والرعاف فانه ينصرف في الفور  
بعد وفوعها واما الفهمه فيني في معنى الكلام فصار كانه بكل بعد الحديث وشرط المنا  
ان لا ينكح لقوله عليه السلام وللمن على صلته ما لم ينكح فلي لم ينكح هذه العوارض  
في معنى ما ورد النص لم يكن به فيستقبل الصلوة لكن هذا امر اذا اوجده قبل او بعد  
قدور الفهمه فان وجدت بعد الفهمه فلا استقبال حينئذ لانه لم يني ركن من اركان  
الصلوة ولا بد بعد وجود هذه الاشياء من المكث وبالمكث بعد مود باجزاء من الصلوة  
مع الحديث والاداء مع الحديث قاطع للصلاة وهو صريح منه فيم الصلوة والامر في الفهمه  
اظهر لا يها كما كانت في معنى الكلام فصار كانه بكل بعد الفهمه فيم صلوته ولا يستقبل واما  
كانت الفهمه بمنزلة الكلام لان كلاهما يفعل المعنى من الضمير الى فهم السامع **قوله**  
وان حصر الامام عن الفراه الى اخوه انصر يعني من الجي وضو الفدر يقال حصر حصر  
حصر من باب علم يعلم قال تعالى حصر من حصره وضم ومعناه ضاع صدر الامام عن الفراه  
وحوزان يكون حصر على فعله ما لم يسم فاعله من حصره اذا حصره من باب حصره ومعناه  
سبح وحسن عن الفراه بسبب تحمل او خوف وبالجواب حصل في الجمع من شجنا المحقق  
برهان الدين الحزبي يعني قدس الله روحه وبها صرح فقرا الاسلام في شرح الجامع الصغير  
وقد وجدت اللحنان ايضا في كنه اللغة كالصالح وعذره واما انكار المطرري صم  
احا فهو في مكسور العين لانه لازم لا يني له معقول ما لم يسم فاعله لا في مفعول العين  
لانه منع حوز بها الفعل منه المفعول فافهم ونقل شجنا عن شيخه العلامة محمد  
الصري رحمه الله انه قال في شرحه صورة المسئلة اذا لم يقدر الامام الفراه لاجل  
مجل بعينه اما اذا نسي الفراه اصلا لا يجوز الاستخلاف بالاجماع لانه يصير اسبا واستخلاف  
الاس لا يجوز **قوله** لانه يندر وجوده بانه ان الحصر نادر الوجود والاستخلاف  
ثبت بخلاف القياس في اسرغاب الوجود وهو الحديث فلا يجوز الاستخلاف ثم عند  
ادالم يستخلف كيف يضيغ قال بعض الشافعيين يني صلوته بلا فراه الحاقا له بالاس  
وهذا هو لان مذهبي انه فيستقبل ويصريح بخرا الاسلام في شرح الجامع الصغير  
لانه قال في هامة الكتب ان الحصر لما كان نادرا شبه الجنابة وبها لا يني الصلوة  
فكذا بالحصر **قوله** وله ان الاستخلاف بجلة العزم بانه ان الاستخلاف في باب  
الحديث يني معقول المعنى وهو الجز عن المني في الصلوة صياحه للصلاة العوم  
عن البطلان والعزم في الفراه الزم لانه ربما تجد الما في المسجد فيوضا وبين من يني  
استخلاف والذي حصر فلا بد له من تعلله او تذكره وذلك مع المني فلي ما لبنا فلي  
حاز الاستخلاف في الحديث لحله الجزا في الحصر ايضا لوجود تلك العلة **قوله**



والعزم من القراءة غير ما درجواب عن قولها بغير وجوبه يعني لا نسلم ان العزم عن القراءة  
تأويل بل هي غير تأويل بل هي سلتا لكن لا بد من المصداق او دفع وهو الاختلاف وليس قال  
لا نسلم ان المصداق ما قلتم ولم لا يجوز ان يكون الاسماء كما قلنا فنقول حينئذ بذكر العمل  
وهو لا يجوز بالنسب وهذا الاختلاف مما اذا لم يعمد ما يجوز به الصلوة وهي ان تفسره  
عنده فاذ انزل ذلك الحداد فلا يجوز له الاختلاف بالاجماع بل يركع ويصلي في صلوة غيره  
لان التسليم واجب وهذا عندنا وعند السامعي فرض وقد بيناه في اخبارنا صفة  
الصلوة لبيانها أي بالواجب والبا للتحريم **قوله** لانه لم يبق عليه شيء من الاركان  
يؤيده ما روينا في الترمذي في جامعه باسناده الى عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا احدث نحر الرجل وفدح جس في اخر صلوة فقل ان يسلم فقد جازت صلوة  
**قوله** وقد مر من قبل اي في باب التيم وهو قوله وينقصه ايضا روية الخا اذا قدر  
على استماله **قوله** على سائر اقسامه لان العمل الذي يخرج عن الصلوة فتم صلوة  
حينئذ بالانفاق **قوله** او احدث الامام الفاري فاستخلف اسما وصدا الصلوة باستخلاف  
الاسم بعد التشهد عند ان يصعد على اخبار صاحب الهداية ومن وافقه اما على اخبار  
فخر الاسلام فلا وبالاختلاف بعد التشهد بالاجماع وقد سبق هذا الباب في  
وداك هو الاصح لان اختلاف الاسم فخل مناد للصلوة بكونه يخرج من الصلوة والذي  
والواس ان الاختلاف ليس مان للصلوة بدليل وجوده في وسط الصلوة معية  
نظر عدي لا ما لا يقول ان مطلق الاختلاف سابق بل المتأخر هو الاختلاف المتأخر وهو  
اختلاف الاسم وهو لا يجوز في وسط الصلوة ايضا **قوله** وقتل الاصل فيه ان الخروج  
عن الصلوة بفعل المصلي فرض اي الاصل فيما ذكرنا من المسائل وهي تسعة سبعة  
من قوله فان راه بعد ما فعل فليد التشهد اليها وانما قلنا ان اخروج يصح المصلي فرض  
لان امام الصلوة فرض بالاجماع وانما ما بانها بها وانها لا يكون الا بانها لان ما كان  
نما لا ينهاها وتخصيل المناق في صنع المصلي فيكون فرضا لان الاتمام لا يحصل الا به وما لا  
يتوصل الى الواجب الا به يجب كونه تاما كما كان فرضه فرضا تسعة كان اعتراض العوارض  
المذكورة بعد التشهد كاعتراضها في خلال الصلوة فطلب صلوة وعندها لم يكن  
فرضا فان اعتراضها بعد التشهد كاعتراضها بعد السلام قال الشيخ ابو نصر البغدادي  
وكان ابو سعيد البرقي يقول ان اخروج بفعل المصلي فرض عند ان يصعد بدليل انه  
ممنوع من البقاء على صلوة بعد التشهد حتى يدخل وقت صلوة اخرى ولو لم يقع عليه  
فرض لم يمنع من البقاء بعد السلام وادان ان اخروج بفعله فرض فقد حدثت  
هذه المعاني وهي بفسده للصلوة مع اعتراضها من وقت من الصلوة عليه فصار  
كل ما حدثت وسط الصلوة وعندها في يوسف ومحمد رحمهما الله الخروج بفعله ليس  
بفرض لانه لو كان كذلك لتعين بما هو قربة كما يروى اجابات الصلوة فلما اجاز الخروج  
بالسلام وحدث دل على انه ليس بواجب فاذا حدثت العوارض ولم يقع عليه فرض  
فصار كل بعد السلام وكان الشيخ ابو الحسن الرضائي رحمه الله يكره ذلك ويقول لا خلاف  
بين اصحابنا ان اخروج بفعل المصلي ليس بفرض لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا  
يسعود مني الله عنه اذا قلت هذا او فعلت هذا بعد صلاتك فان شئت ان تقول

نتم وان شئت ان تقول فان قد تم قال وجه قوله الى حقيقته وجه الله ان هذه الحاشية  
مغيرة للقرآن فاستوي في حد وثما اول الصلوة واخرها اصله فيه الاقامة وهذه  
العله مستمرة في جميع المسائل الا في طلوع الشمس الا انه بنفسه على بقية المسائل  
بطله انه معني بعد الصلوة حصل بغير فعله بعد التشهد ووجه قولها انه  
معني بعد الصلوة فصار كالحديث والكلام **قوله** في هذه الحالة اي فيما بعد  
التشهد قبل السلام **قوله** ومعني قوله تمت اي قارب التمام وهذا من باب تسمية  
الشيء باسم ما يؤول اليه كما في قوله تعالى اعصر خمرا اي عتبا وانما حملنا عليه توفيقا بين ما  
قلنا من الدليل العقل وبينه لان العقل حجة من حجج الله تعالى كالعمل **قوله**  
والاختلاف ليس بمفسد هذا جواب سوال بردي على قوله او احدث الامام الفاري  
فاستخلف اسما وجه المورد ان يقال ينبغي ان لا يفسد الصلوة عند ان يصعد  
الله عنه باختلاف الاسم بعد ان قد فعل التشهد لان اختلاف عمل كثير مفسد  
للصلوة وهو صريح في خروج عن الصلوة باختلافه فاجاب عنه وقال الاختلاف مفسد  
ليس بمفسد وانما فساد الصلوة لاسراخه وان الامم غير صالح للامامة فاما قال انه  
ليس بمفسد بدليل ان اختلاف الفاري جاز وبينه نظري عدي لا ما نقول لا نسلم ان  
الاختلاف ليس بمفسد وقد صرح صاحب الهداية بنفسه فيمن ظن انه احدث فساد  
فاستخلف حقا قال وان كان استخلف فساد لانه عمل كثير فلو لم يكن الاختلاف مفسدا  
لم يفسد الصلوة في تلك المسئلة لانه استخلف الفاري الامم والحق ما قاله فخر الاسلام  
ان صلوة من استخلف الامم في هذه الحالة لكونه عملا مافا للصلوة بالاجماع اذا  
قالت خدام فضة قولا فان القول ما قاله خدام **قوله**  
لما كان الاختلاف عملا كثيرا ينبغي ان لا يجوز اصلا ويجوز استخلاف الفاري فيما اذا  
سببه الخلف **قوله** الاصل ان لا يجوز لكونه عملا كثيرا وهو  
القياس الا ان تركناه بدلالة الاجماع فيمن يصلح للامامة بعد روي ان عور صلى الله  
عنه استخلف رجلا يليه حضرة الصحابة رضي الله عنهم فخل بخل الاجماع فالاسم لا يصلح  
للامامة فتبقى استخلافه على اصل القياس مفسدا والعذر معدوم في الذي ظن انه  
حدث ولم يكن محدثا فكان الاختلاف مفسدا **قوله** ومن افتد بالامام بعد ما  
صلى ركعة اي بعد ما صلى الامام ركعة **قوله** لوجود المشاركة في الجريمة يعني ان  
صحة الاختلاف بالمشاركة وهي حاصلة في المسبوق فتصح استخلافه **قوله** لانه  
اقدرك على اتمام صلوة اي لان المذكور اقدر من المسبوق على اتمام صلاة الامام فكان  
المذكور اولى وهذا لان المسبوق اذا اتم صلوة الامام يقدم مذكرا احد المسلمين لغيره  
عن السلام اما المذكور فليس اذا اتم صلوة الامام بدون استخلاف اخر فتثبت  
انه اقدر من المسبوق **قوله** وصلوة القوم تامة وهذا لان هذه الاشياء  
الفرعية او احدثت العهد والكلام او اخروج من المسجد او حدثت في هذه الحالة  
من القوم انفسهم ما كانت لا تفسد صلواتهم فلان لا تفسد اذا احدثت من امامهم اول  
واخري واما فساد صلوة الامام المسبوق لوقوع المتأخر في خلال الصلاة **قوله**  
والامام الاول ان كان فريغ لا تفسد صلواته لانه كان كواحد من القوم وان لم يفرغ



تفسد صلاته وهو الاصح لو وقع المأني للصلاة في وسطها وقيل في دوابه انما  
حفظ لا تفسد لانه كان كالغاي حيث انتم الامام الثاني صلاة **قوله** فان لم  
يحدث الامام الاول وتعد قدر الشهد ثم قهقه او احدث متعديا فسد صلوته  
الذي لم يدرك اول صلاته عند اتي حقيقته وانما قتلها العقود قدر الشهد لانه  
اذا احدث الغيبة او الحدث بعد قبله تفسد صلوته الجميع اتفاقا وقيل بفساد صلاة  
استسوى لان صلوته المدرك لا تفسد اتفاقا وفي صلوته اللاحق روايات لها ان صلاة  
المعدى سعلوه بصلاة الامام فاذ لم تفسد صلاة الامام لم تفسد صلوته المسبوق ايضا  
كما في السلام والكلام والخروج من المسجد وله ان الحدث بعد الغيبة بفساد اجزا  
الذي يلا فانه لا يمتلئ بطلان الطهارة وهي شرط للصلاة الا انها وجد في حق  
الامام بعد انما الايمان فجعلوا عفو وفي حق المسبوق وجبا في خلال الصلاة ففسد  
ذلك الجواز الذي لا يقاوم ففسدت صلاته اصلا لعدم قدرته على التمسك بالاساس  
العامة فاسد بخلاف السلام والكلام فانها منهيان للصلاة سيما لها محلا  
اذا وجبا في اوان التخليل ولهذا لا ينقض بها الطهارة بخلاف الغيبة فانها تنقض  
الطهارة وهي مفسدة واخرج من المسجد فاطع لنفسه الفعل لا على وجه الفساد  
فصار في معنى السلام والكلام لم يفسد قياس الغيبة عليه وهذا الخلاف فيما اذا  
لم يقعد المسبوق الركعة بالسجدة فاذا فسدها لا تفسد صلوته لتفرج حكم الانفراد  
والسلام في معناه اي الكلام في معنى السلام وهذا لان السلام انما جعل منها  
ما عتبار انه كلام لا باعتبار انه تنافي في معناه ولهذا ما لو حلف لا يكمل فلانا  
فلم يفسد **قوله** ويتعمد وصو الامام وهذا استحسان وعدم زفر لا ينقض وهو  
الاساس كذا في المختلف له ان الغيبة انما تنقض الوضوء اذا فسدت الصلاة وهذا  
لم يفسد صلاة الامام فلا ينقض وضوءه ولما انما افسدت الجزا الملاق لها من  
الصلاة لوقوعها في حرمة الصلاة فانقض الوضوء ايضا بناء على فساد ذلك الجزا لا  
انها لم يورث في فساد باقي الصلاة لانها الاثبات **قوله** ومن احدث في ركوعه  
او سجوده بوضوء ولا يجزى بالي احدث فيها اي لا يجزى بالسجدة التي احدث  
فيها وفي بعض النسخ ويعد بالي احدث فيها من الاعادة وهما في الحقيقة واحد وهذا  
لان بين الاداء احدث ما قبله وعدم الحافاه في حق الاحكام بالاندر ورفع الرأس  
من السجود من باب الاداء لان كماله به وبالحديث لا يصح الاداء متعديا لاجل هذا وكذا  
في كل ركعة كالمركوع لانه لا يتم الا بالانفعال وبالحديث لا يصح ذلك فتعديده **قوله**  
ولو كان اما ما تقدم غيره دام المقدم يعني يكون المقدم على هضبه ولا عجاج الى  
اعاده ما احدث الامام فيه بان رفع رأسه من الركوع وبركع بعد ذلك لان المأني  
للاه او حدث في حق الامام لا في حق المقدم فامكنه الاتمام بالاستدانة **قوله** ولو  
ذكر وهو راكع او سجد ان عليه سجدة الى اخره يعني انه ذكر في حاله الركوع به  
انه كان ترك سجدة او ذكر في حال السجود انه ترك سجدة ثم اخط من الركوع فسجد  
السجدة المبركة او رجع رأسه من السجود فسجدها بعد الركوع الذي تذكر فيه  
وكذلك بعد السجود الذي تذكر فيه حتى يقع الافعال ترتيبه لان مواضع الترتيب

فما ذكره

فما سارع من الاعمال مكررا واحدا لا من غير ما مرسله في اول باب صفة الصلاة وان لم يعد لها اجزاء  
لان ذكر السجود لا يباين الركوع ولا ينافيه فصاح الامداد به وهذا لا يسكل اذ رجع رأسه من الركوع  
ثم سجد المندك اما اذ لم يرفع رأسه نحو سجد الاعادة على ما روي عن ابي يوسف لان  
القومة عنده فممنوع من الاعادة لان الاعادة لا يرفع رأسه من الركوع ليس بغيره من سجد  
**قوله** ومن ام رجلا واحدا احدث وحج من المسجد فلما سجد امام نوى اول سجود وهذا  
لان الامامة والخلافه شرع لمصالح الدين وفي الامامة الذي اذا لم يرفع رأسه من الركوع  
واحد بنوعين فكذلك خلاف ما اذا كان خلفه اكثر من واحد حبس عجاج الى الاستحلاف لمطع  
المرامة **قوله** ولو لم يكن خلفه الا صبي او امرأة قبل فسد صلاته اي صلوته الامام جامعة  
ببانه ان صلوته الامام لا تفسد بالنظر الى انه لم يوجد منه عمل حقيقة لكنه لما صار مقتديا  
بذلك الواحد لتعيينه للامامة فسدت صلوته الامام لا قديا به من لا يصح اما ماله وقيل  
تفسد صلوته جميعا لما ان ذلك الواحد لما صار مقتديا صار كانه استخلفه وقال اخرا السلام  
الاصح عندنا ان تفسد صلاة المقتدي دون صلاة الامام لان الواحد انما يقتضي للاختلاف لصحة  
الصلاة وسراعاة العبادة وهنا في تعيينه فساد الصلوة فلاجل هذا لم يتعين مقتدي وهو مقتدي  
بلا امام ففسدت صلوته دون صلاة الامام لانه صار كمنفرد احدث **قوله** وقيل لا تفسد  
لانه لم يوجد الاختلاف ففسدا وهو لا يصح للامامة يعني فادفع من ساجدا لا تفسد صلاة الامام  
لان الاختلاف لم يوجد ففسدا حقيقة فيما اذا كان خلفه واحد يصح للامامة بل يشك الاختلاف  
حكم لصحة الصلاة لتعيينه وهنا في هذه الصورة لم يوجد الاختلاف حكم ايضا لان فيه  
فساد الصلاة لكون الصبي او المرأة غير صالح للامامة فلما اتفق الاختلاف اصلا لم تفسد  
صلوة الامام وفسدت صلوته المقتدي لانه في بلا امام وهو اي الشخص وهو الصبي بالمرأة  
والله اعلم **باب ما يفسد الصلاة وما يكره في طمير عن**  
بان العوارض المعاوية شرع في العوارض الاختيارية المكشبة وقدم المعاوية لا لخاصة  
اعرف في العارضة لعدم قدره الصلوة على دفعها لا ليعا لالتسان من قبل المعاوية يمكن  
عند المصنف رحمه الله كلام الناس في هذا المأني من قبل المكشبة لا ما تقول لا فليكن  
عده من المكشبة وانما ذكره في هذا الباب لماسبية من كلام النابغ والعاقد من حيث اعلم  
لان كلاهما يفسد الصلاة **قوله** في الخطا والعيان وصورة الخطا ان يفسد القراءة  
او المصحح فيجري على لسانه كلام الناس وصورة العيان ان يردد الكلام باسم الصلاة  
**قوله** ومن قرع احدث المعروف اي ملأ الساتني وهو اسم مكان من قرع اليه اذ الخواص  
واراد بالحدث المعروف قوله عليه السلام رجع عن امي اخطا والعيان وما اسكره هوا  
عليه ولما روي ان معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه سب عاتسا في الصلاة فطاع النبي  
صلى الله عليه وسلم قال له ان صلوته اهدره لا يصح فيها شيء من كلام الناس وما روي في حديث  
الناس ما لم يكلم من غير فضل بين العبد والناس ولان ما سأل اذا الصلاة اذا كان عينا فانه  
اذا كان فسادا كما في الحديث **قوله** حدث معاوية بن العبدان  
المفت عاتسا لبحاله ان يكون عامدا **قوله** لا ذلام لما في سببه وانما  
كلاما في قوله عليه السلام لا يصح فيها شيء من كلام الناس لان العبرة لعموم اللغو لا  
لخصوص السبب لان الذي يفسد له به على الحكم هو اللغو لا السبب وكول اللغو عاما



ظاهر لا انكره اذا وقع في موضع البيع ثم في قولك لا يصلح في الدار حيث لا يجوز لك ان  
يقول بل رجلان اليوم النبي جواب ان يقول لا يصلح اما ان يراد به اقصية  
من احد بيتين او احكام فلا يجوز الاول لان الخطا والفساد وما سكره واعطيه ليس بمرفوعة لوجودها  
كثيرا فليس الثاني وهو ان يحكم اما ان يراد به حكم الدنيا او حكم الآخرة فلا يجوز ان  
يراد به الاول لانه ليس بمرفوع بالاصح الا ترى ان الرجل لو سئل خطا بحكم عليه به  
الدين والكفارة بحكم بغير القرآن وكذا لو يركب ركبا من اركان الصلوة باسباب لا يكون معذورا  
وكذا لو اكره على الربا ففعل بحكم عليه الغسل فوجب الثاني وهو حكم الآخرة وهو الاضطر  
فلما ثبت ان المراد منه حكم الآخرة لاحكام الدنيا كان كلام الناس والخطا في معنى المصلحة  
لان حوار الصلوة وفسادها من احكام الدنيا فافهم ثم اني يقول اذا قيل كلام الناس لا يصلح  
الصلوة واذا كثر ففسد وجهان وقد مر بطلانه ف سلام الناس  
لا يفسد الصلوة بغير ان يكون كلامه كذلك ج لانم ان القياس  
صحيح لان السلام موضوع في الصلوة في النوع ايضا فحتمل عددا خلافا لتمام فانه  
ليس بموضوع فيها اصلا فحتمل سائلا للصلوة سواء كان عمدا او مصادرا اما سلام العامة  
فانما لم يحتمل عددا حصوله باعتبار معناه من كفا الخطا واعتبر من كلام الادمي  
فان ان فيها او اياه او احره اعلم ان الايمن او المأو لا يخلوا اما ان يكون من ذكر  
نعمه او النار واما ان يحكم من رخص او منعه فان كان من الاول فلا يفسد الصلوة بالانفاق لانه اذا  
سال الخبز او عودا من النار صحت لا يفسد صلاته ما دلت ان لا يفسد بالدلالة وقيل في تفسير قوله  
يقال ان ابراهيم لاواه علم انه كان يباؤه في الصلوة وان كان الثاني يفسد الصلوة كما لو صرح بذلك قال  
نحو الاسلام ومن اني يوسف رحمه الله انه اذا دل اوه على هذا او اذا قال له لم يقطع الصلوة بحال وقال  
ولا يصل عليه ان كل طم في حرفين احدهما من حروف الرواية لم يقطع وذلك لصلح أخ وأخوت  
وانا كثر في حروف على ما لا وقال الشيخ ابو نصر البخاري وقال ابو يوسف ان كثر الحروف  
فسدت صلاته والوجهين وان لم يكن لم يفسد لانه اذا كثر فهو كلام مبروم يمكن الترخص منه وان لم  
يكن فهو من له السحر والفسق ويحتمل ان يكون عن ابي يوسف روايا لانه على ما قاله في خواص الامام  
لا يفسد الصلوة اذا كان اسأوه سر دكر اخيه او النار وان كثر الحروف لم يفسد صلاته وان  
قال الشيخ ابو نصر يفسد صلاته اذا كثر الحروف وان كان سر دكر اخيه او النار والحروف  
التي وايد حشرة محمدا قولهم اليوم تنساه او انا سلبان وانما سميت ذوايد على معنى ان الحروف  
اذا اريد في حلقه بنادها لا على معنى ان هذه الحروف ابرأ وتخت يكون نايده ثم قولم اوه  
سكون الواو وكسرها على مخرج وفيها على ثلث واوها التي بقا آه وتشد واوها ونكره  
مع سكون الواو يقال اوه وقد تحذف الواو اذا شددت فيقال اوه وقد يقال بالمد وفي الحوا والمشددة  
وسكون الواو وفي شرح الاصل قال محمد رحمه الله في الايمن اذا لم يندرج في نفسه من الوجع لم  
يفسد الصلوة لانه لا يمكن الاحتراز منه ثم سبه وهذا لا يبعد ان هذا الذي قاله ابو يوسف  
رحمه الله ليس عويلا بل كلام الناس يحصل باهرام المعنى ويحق الاقدام في طم كل ما حروف ذوايد  
في اليوم تنساه وفيه نظر عندى لان ابا يوسف انما جعل حرف الواو في قوله كان لم يكن اذا قال له  
تغذرا لا حذر عنه وشبهه السمع فاما اذا كثر فلا يفسد بوجه عليه حينئذ قوله ويجوز

ذلك في حروف كل ما ذوايد قوله وان تغني بغير عذر بان لم يكن مدفوعا اليه بان لم يكن  
مضطرا اليه فيبقى ان تغني عندها اي عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه  
الله بالحرفين لا يفسد وان تغني بعدد ما يكون له سوال لا يفسد وان حصل به حروف لانه حا  
س من سئل له الحق فحتمل عمدا اذا اعطس او حب فحصل حروف وعرض السلام الى سكر  
المعروف نحو اهرزاده انه قال اذا تخنخ الامام لا يصلح الصلوة لا يفسد صلاته قوله ومن  
عطس فقال له اخبر بحكم الله وهو في الصلوة ففسدت صلاته والمنهيا المرفوع يرجع الى اخره وانما  
اعتبر بهذا اللفظ معتمد لما ذكرنا من حديث معاوية بن الحكم قال له النبي صلى الله عليه وسلم حين  
ثبت العاطس ان صلاته لا يفسد ولا يصح فيها من كلام الناس في عذر من كلام اساس يترشح في الصلوة  
بخلاف ما اذا قال احاطت بنفسه بحكم الله بانفسه لا يفسد صلاته كذا في نسخة القضاة لا يفسد  
لما لم يكن خطا ما يعبر لم يغير من كلام الناس فلم يكن يفسد او فسد بطريق وحالات ما اذا قال السامع  
في الصلوة الحمد لله لا يفسد صلاته لانه لا يستعمل جوابا فلم يكن من كلام الناس ثم هو اذا اراد  
الجواب يقول الحمد لله اختلف المشايخ في فساد صلاته وهو معنى قوله على ما قالوا وان لم يرد  
الجواب بل قاله رجا الثواب لا يفسد صلاته بالاتفاق قوله وان استغنى فغنى عنه في صلاته  
فسدت صلاته اي فسد صلاته الفاعل والاستفاح طلب النعمه فان الامام يطلب النعمه  
بدلالة حاله حيث توقف بسبب الحصر اعلم ان فتح المعيل لا يخلوا اما ان كان على امامه او على غيره  
امامه فان كان على غيره امامه ففسد صلاته لانه يخرج جوابا لا سيما حه فكان من كلام الناس لكن  
هل يضطر التكرار في الفتح ام لا ففيه اختلاف الرواية في الاصل شرطه لانه قاله ادا  
تفتح غير مرة فسدت صلاته والمفهوم منه التكرار في الفتح مع التضرع لم يضطر به وهو الاصح  
لانه لما اعتبر كلاما جعل نفسه قاطعا للصلوة من غير فصل بين العطف والكثرة وان كان  
الفتح على امامه فلا يخلوا اما ان كان بعد ان قرأ مقدار ما حوز به الصلوة او قبل ذلك فان  
كان قبل ذلك لا يفسد صلاته وان كان بعد ذلك قبل فسد صلاته والاصح انه لا يفسد اصحا  
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاته سورة المومن فاسقط سا فلما فرغ اخبر به  
فقال لم يكن فيكم ابي فقال ابي نعم فقال هذا ذكرني فقال لحسب انها نسي ما عليه السلام  
لو نسي لا حزن فيكم وروي ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا الصلوة ثم ان في عليه السلام  
فقلت له اذا زلت في قولك اذا زلت في ذلك حدثه ابو عبيدة في احاديث عابضة عن ابن عباس  
عن ابي بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه وعن علي رضي الله عنه انه قال اذا استطوكم الامام  
فاطعوه رواه ابو عبيدة باسناده الى علي رضي الله عنه والاستطاع هو الاستطاع محانا  
ويقال للرجل اذا لم يحضره سطق ان في عليه كانه قد انقلب عليه وجهه الخنطق وهذا ايضا  
اذا لم يستعمل الامام الاية اخرى اما اذا استقل ففتح عليه بعد ذلك ففسد صلاته وان  
احد الامام وان لم يحد بفسد صلاته الفاعل خاصة لعدم الصلوة الى الفاعل فان قلست  
ينبغي ان لا يجوز الفتح على الامام اصلا لما روي عن ابي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتح على الامام في الصلوة فليست قوله انك حذر  
سطعون طعنه ابو داود في السنن وقال لم يسمع ابوساطون الا اربعة احاديث من هذا  
منها قوله على غير امامه يعني سوا ذلك العبري الصلوة او في غيرها لكن اذا اراد فراه ان كان  
لا يفسد وان اراد التعليم فسد كذا في الخلاصة لا ان تعلم ليس من اعمال الصلوة قوله



هو الصحيح اذ ان من قول بعض المتأخرين انه ينوي قراءة القرآن وذلك ليس بصحيح لان المتأخرين  
مخضرة وسوى النعم لان فيه الرحمة **قوله** وينبغي للمفتدي ان لا يجعل النية والامام ان  
لا يلزم الله اي الى النعم والمراد من الاحا ان صف ساكنا بعد الحصر او بكرد الابيه ولا ينبغي ان  
يعمل كذلك بل يركع اذا كان وقت الركوع وهو ان يقرأ مقدما بحوزة الصلوة او يسئل الى  
الله اخري **قوله** ولو احاطت في الصلاة وجلا الى اخره اعلم ان المصلي اذا اخبر عما يسره فقال  
الحمد لله او بما يسره فقال لا حول ولا قوة الا بالله او بما يحبه فقال سبحان الله او قبل عنده هل  
مع الله اخرا فاجاب ان لا اله الا الله فقد انقضت حصة ومحمد وجهها الله فنفسه صلواته اذا  
اراد اجواب وان اراد الاعلام بانه في الصلاة فلا وعنده اني توسع حمد الله لا يفسد صلوة  
سوا اراد اجواب او الاعلام له انه ما يوصفه فلا يكون من كلام الناس بنية كما ان كلام الناس  
لا يكون ذكر او سا بالعزيمة ولها انه لما خرج حرا ما صار من كلام الناس كالسبب حول من كلام  
الناس لوقوعه حوايا وان قال فيه ذكر الله تعالى ولهذا لو قال لرجل اسمه يحيى يا يحيى خذ اجاب  
نفسه صلواته لا رادة الخطاب وكذا اذا قال لرجل اسمه يوسف يوسف اعرض عن هذا وكذا  
اد اقبل له من اي موضع سجد فقال وهو في الصلوة ويبر معطله وقصر مسند يعلم ان السا  
ينبغي بالعزيمة ولهذا الوجه شي من ذلك شرعا فقراه في الصلوة فنفسه **قوله** والاستماع  
على هذا الخلاف في الصحيح يعني اذا اعتذر ان فلا ما من فاجاب في الصلوة ابالله وانا الله اجمع  
فنعند ما نفقد صلواته وعنده اني يوسف لا نفقد صلواته هذا في ما اختاره بعض مشايخنا اما  
على ما ذكره في الاسلام وغيره من عامة مشايخنا في مسح الخاتم الصغير بالاستماع فاطع  
للمصلاة لا يباو او اراد به اجواب **قوله** برد على ان يوسف  
ما ادفع على غير الله نفقد صلواته فلو كان السا لا يصح بالعزيمة لم نفقد صلواته فذلك  
لا سلم انه برد عليه لانه لم يجعله سجرا بالعزيمة ايضا وانما جعل النية مقيدا الامر اخر وهو  
التعليم والتعليم ليس من اعمال الصلوة لجعل مقسدا قال الجوهرى استرحفت عند المصيبة  
او افلتت الله وانا الله يا جعوك وكذا لكان الجمع **قوله** وان اراد اعلانه انه في الصلاة  
لم نفقد بالاجماع وهذا الماروي في السنن من النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اناكم مني في  
الصلاة فليصم الرجال وليصم النساء اني اوسلمان الخطا في وجه الله في مسح الصحيح  
الصغير الصغير باليد ما حرم من مسح الكف ومسح احد ما على الاخرى **قوله** ومن  
مسح ركعه من الظهر من اتبع العصر او الطلوع فقد نفق الطهر وهذا في حق من لا يربط  
عليه بركه القواب فان صاحب الربط لا يبعد عصره قبل اذا الطهر والاصل في  
هذه المسئلة ان الله او اصادف ما ليس حاصل نفع واد اصادف ما هو حاصل لا  
يصح سائره من مسح من الظهر ركعه اذا اتبع العصر او الطلوع يصح منه فلما صح منه  
صح سر وعه في العصر او الطلوع فادفع سر وعه اسعفت الركعة الموداة من الظهر ضد  
انما اذا اصل من اظهر ركعه ولم يصح العصر او الطلوع وانصح الظهر بعينه بركه لا تصح منه  
لانه يوشى ما هو فيه فلما لم يصح منه اجبرت تلك الركعة الموداة من الظهر ولم  
يصح مسعفه حرا اصل بلان ركعتا اخر بعد الحائز وادالم بعد نفقد صلواته  
وساله من باع باليد ومعهم ثم باعهم بالعين كان تقضا الجميع الاول وان باعة مرة اخري بالف  
لم يفسد البيع الاول **قوله** مسح سر وعه منه امكن العصر او الطلوع وفي بعض النسخ

مع شروعه في غير الظهور وان ادا بالعبء العسر او الشروع في له ولو اتيه الطهر بعد ما حبل  
سها ركعة في هي والتميز في سها را حبل الى الظهر ومعنى قوله في هي ان الركعة الموداه من الظهر  
في بعينها يعني انما لم تنقص بافتتاحه ثانيا لانه نوي عن ما هو فيه فليفت فبته فبعت الركعة  
كل كما تب معنده من الظهر لكن هذا اذا نوي بقلبه واضح باننا نكبره اما اذا نوي بلسانه  
وقال نوب ان اصل الظهر واضح بكنهه اسفص ما حبل ولا غير اسلك الركعة وبه صرح صاحب  
الخلاصة وهذا لان السبب باللسان كلام وهو مضاف للصلاة فيتنقص ما قبله ضروره  
وادا قرأ الامام من المصحف فسد صلوة عبد الذي حقه وجهه الله وكذا الخلاء فما اذا قرأ من الجمل  
وهذا في الاصل وكذلك المفقود فعلم ان سيد الامام اذ اعاق في لهما ان التلاوة عبادة والنظر الى المصحف به  
عبادة فانفتحت عبادة الى عبادة وذلك لا يوجب الفساد الا ان الكراهة ثبتت لنفسه باهل الكتاب  
فانهم يفعلون في صلواتهم كذلك وله ان العمل الكثير مضى للصلاة اذا كان للصلاة عنه بعد  
والقراءة من المصحف عمل كثير والمصلاة عنه بعد ففسد الصلوة وهذا لانه يحتاج الى حمل المصحف  
ونقلب الاوراق والنظرو على اعشار هذا الدليل يعني حكم الموضوع والمحمول حتى اذا قرأ من  
المصحف الموضوع ولم يحمله ولم يقلب اوراقه لا يفسد صلاته وكذا اذا قرأ من المحراب ولا يقرأه  
من المصحف فعلم منه والنظم والتلفظ ليس من عمل الصلاة ففسد وعلى هذا حكم الفصول كلها  
سوا حتى اذا قرأ من الموضوع او المحمول او من المحراب فسد صلوة فاد الكرخي في سحره للطابع  
السعيد والطلحة لان حصة وجهه الله ان القاري من المصحف من المحرور وبعبارة المحرور في  
الصلاة حقا بعد حرف عمل كثير والعمل الكثير في الصلاة يفسد الصلاة  
ان عاقبة رضي الله عنها امرت ان يكون وهو مولاها بالامامة في ليا في رمضان وكان يقرأ من  
المصحف **فليس** ذلك محمول على انه كان يحفظ من المصحف بعد ما قرأ في السج  
فيصلي ثم يحفظ لاجل الشفع الثاني كذلك فيصلي ثم وثم وانما علمنا هكذا لانه مكره بالانفاق به  
ولا نظر بعينه رضي الله عنها انها امرته بكونه **ب** انصاف اي انصت فاد في رواية  
الادب تلتظي الكلام اخذه ويمكن منه **و** وعلى هذا الامر في اي على اعشار هذا الدليل  
وهو قوله لانه ليس من المصحف الامر في بين الموضوع والمحمول وعلى الاول اي وعلى اعتبار  
الدليل الاول وهو قوله ان عمل المصحف والتطريفه وتقلب الاوراق عمل كثير فيتركان اي  
يعنى الموضوع والمحمول وقد مر سانه **ف** ولو نظر الى مكتوب وجهه والصحح انه لا يفسد  
صلاة بالاجماع واراد بالمكتوب ما يكون مكتوبا من الفقه وغيره دون ما هو مكتوب من القرآن  
واما قد الصحح احتراز انما كاد بعض مشايخنا بفقران ففسد صلوة على قول محمد رحمه الله قياسا  
على مسألة الاميرين حيث بحث عنه بالفهم وحمل الغنم منزلة القراءة والصحح انه لا يفسد صلوة  
عند محمد رحمه الله كما لا يفسد عند سمان لان فساد الصلاة متعلق بالعمل الكثير والغنم ليس بعمل كثير  
ولا يفسد الصلوة فلا يخذ الغنم حكم النطق ولهذا لو كان مكتوبا على جبين امرائه است طالق  
او على جبين عبده است حر صطر ففهم لا يحكم بغير الطلاق او العناق ما لم يلفظ بذلك خلاف  
ما اذا حلف ان لا يقرأ كتاب فلان منظر اليه ففهم يجب لانا المقصود من عدم قراءة كتاب فلا في  
احرف ان لا يفهمه ولا يطلع على اسراره مجازا ومنه اليقين على العرف فلان كتب العرف بين المسلمين  
لم يصح القياس وجواب ان يوسف رحمه الله من سبيله اليقين يجب لاجب بالغنم عبده ان قرأه  
كتاب فلا حفيضة هي استعمل به وهو فعل اللسان لا فعل القلب فلاحت ولهذا لا يخرج من عبدة



منه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اوضع احدكم مثل بوحرة الرجل فلم يصل ولا يزال  
من مرور اذ لكة وبوحرة الرجل لعة في اعزته وهي خشفة العريضة التي عادي راس الراس  
وتدبر احاطا كذا قاله المطردي وروي صاحب السنن عن احسن بن علي عن عبد الرمان  
عن ابن جزي عن عطاء قال اخبرني الرجل ذراع فاقوه **قوله** ويقرب من السنة وهذا الجاه  
روينا من حديث ابي سعيد الخدري رحمه الله عنه وقد روي في السنن ايضا عن سهل بن ابي  
حتمه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم الى سنة فليدبر بها لا يطع الشيطان  
عليه صلانه **قوله** ورد الان وهو ما روي في السنن عن المغيرة بن عبد الله عن ابيه  
قال ما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى غدر ولا يعود ولا يجرة الاصله على حاجبه  
الا بعد من او لا يجزى لانه صلا لا يلا يقابل مستويا مستويا بل كان يصل عنه كذا ذكره  
صاحب المغرب **قوله** وسنة الان لم سترة للقوم لما روي في حديث ابي جعفر رضي الله عنه  
انه ان النبي صلى الله عليه وسلم عكة وهو بالابطح في ثيابه حرمان ادم فخرج بلال يوصيه  
فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فوضوا ذلك له بلال ثم مكث له عترة فمقدم فمطل الطهر  
ركعتين ولم يزل يصل ركعتين حتى رجع الى المدينة وفي الحديث طول اخبره البخاري ومسلم  
في صحيحهما ولم يكن للقوم سنة فعلم ان سنة الامام سنة لهم وقوله صلى الله عليه وسلم في عترة بالسنة  
كذا في المغرب لانه اسم جنس وهي شبه الحكاة وهي عصا ذات فح ومافيل في بعض السور  
ان كان المراد بها عترة النبي صلى الله عليه وسلم يكون غير مفروق فليس له لاهل حاله اسم  
حتى تناول عترة النبي صلى الله عليه وسلم وعبرها فلم يلزم الحلية وقد حدث في الصحيح البخاري  
مسند الى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب الحربة فيصلي اليها قاله في  
الاسلام لانه يترك السنة اذا امر بالمرور ولم يواجه الطريق وقد فعل ذلك محمد رحمه الله  
في طريق الحج عنيرة لان الداعي اليه قد عدم **قوله** ومعتبر الغزوة والاعتقاد انما يصح  
اذا لم يمكن الغزوة لصلابة الارض لا يعتبر الاعتقاد الفدوي قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
اذا حط المصلي بين يديه في الصلوات او طرح سوطا لم يجزئ منه من السنن حتى يصب شيئا  
كحجر كوحا الرجل وقال هشام بن محمد معاني يوسف وكان يطرح بين يديه السوط ويصلي كذا  
في المغرب له ان السوط يحل المكان حدا للملوك فيصير كحدود المسجد ولما قوله عليه  
السلام انما احدكم اذا صلى ان يجعل بين يديه كوحرة الرجل وذلك لان المقصود وهو  
الدرك يحصل به فاذا لم يعتبر الاعتقاد في ان لا يعتبر الخط لانها حق وقال شيخ الاسلام  
ابو بكر المعروف بخواجه راده انه يضع طولا لا عرضا اذا تعدد الغزوات لانه روي الوضع  
كما روي الغزوة منه نظر عندي لان الصحيح هو العز في كتب الحديث والمعصود من الغزوة هو  
الدرك يحصل بالوضع فلا يصح وعن مشايخنا المتأخرين اذا لم يجد ما يجزئه خط خطا طولا  
وذاك كما قال محمد بن ابي نعيم كذا **قوله** كيف قال محمد الخط ليس  
بشيء وقد ورد في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يكن معه عصا فليخط خطا  
**قوله** ذاك مطعون طعنه سفيان فقال لم يحد شيئا بسنة هذا الحديث  
**قوله** وهذا ما روي في حديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم لا يطع الصلاة شي وادروا ما استطعتم فاما هو سلطان وفي الصحيح البخاري مسند الى  
ابي صالح البهاني قال رايته اما سعيد الخدري في يوم جمعة يصل الى من يسره من الناس

عنه قال

منه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اوضع احدكم مثل بوحرة الرجل فلم يصل ولا يزال  
من مرور اذ لكة وبوحرة الرجل لعة في اعزته وهي خشفة العريضة التي عادي راس الراس  
وتدبر احاطا كذا قاله المطردي وروي صاحب السنن عن احسن بن علي عن عبد الرمان  
عن ابن جزي عن عطاء قال اخبرني الرجل ذراع فاقوه **قوله** ويقرب من السنة وهذا الجاه  
روينا من حديث ابي سعيد الخدري رحمه الله عنه وقد روي في السنن ايضا عن سهل بن ابي  
حتمه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم الى سنة فليدبر بها لا يطع الشيطان  
عليه صلانه **قوله** ورد الان وهو ما روي في السنن عن المغيرة بن عبد الله عن ابيه  
قال ما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى غدر ولا يعود ولا يجرة الاصله على حاجبه  
الا بعد من او لا يجزى لانه صلا لا يلا يقابل مستويا مستويا بل كان يصل عنه كذا ذكره  
صاحب المغرب **قوله** وسنة الان لم سترة للقوم لما روي في حديث ابي جعفر رضي الله عنه  
انه ان النبي صلى الله عليه وسلم عكة وهو بالابطح في ثيابه حرمان ادم فخرج بلال يوصيه  
فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فوضوا ذلك له بلال ثم مكث له عترة فمقدم فمطل الطهر  
ركعتين ولم يزل يصل ركعتين حتى رجع الى المدينة وفي الحديث طول اخبره البخاري ومسلم  
في صحيحهما ولم يكن للقوم سنة فعلم ان سنة الامام سنة لهم وقوله صلى الله عليه وسلم في عترة بالسنة  
كذا في المغرب لانه اسم جنس وهي شبه الحكاة وهي عصا ذات فح ومافيل في بعض السور  
ان كان المراد بها عترة النبي صلى الله عليه وسلم يكون غير مفروق فليس له لاهل حاله اسم  
حتى تناول عترة النبي صلى الله عليه وسلم وعبرها فلم يلزم الحلية وقد حدث في الصحيح البخاري  
مسند الى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب الحربة فيصلي اليها قاله في  
الاسلام لانه يترك السنة اذا امر بالمرور ولم يواجه الطريق وقد فعل ذلك محمد رحمه الله  
في طريق الحج عنيرة لان الداعي اليه قد عدم **قوله** ومعتبر الغزوة والاعتقاد انما يصح  
اذا لم يمكن الغزوة لصلابة الارض لا يعتبر الاعتقاد الفدوي قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
اذا حط المصلي بين يديه في الصلوات او طرح سوطا لم يجزئ منه من السنن حتى يصب شيئا  
كحجر كوحا الرجل وقال هشام بن محمد معاني يوسف وكان يطرح بين يديه السوط ويصلي كذا  
في المغرب له ان السوط يحل المكان حدا للملوك فيصير كحدود المسجد ولما قوله عليه  
السلام انما احدكم اذا صلى ان يجعل بين يديه كوحرة الرجل وذلك لان المقصود وهو  
الدرك يحصل به فاذا لم يعتبر الاعتقاد في ان لا يعتبر الخط لانها حق وقال شيخ الاسلام  
ابو بكر المعروف بخواجه راده انه يضع طولا لا عرضا اذا تعدد الغزوات لانه روي الوضع  
كما روي الغزوة منه نظر عندي لان الصحيح هو العز في كتب الحديث والمعصود من الغزوة هو  
الدرك يحصل بالوضع فلا يصح وعن مشايخنا المتأخرين اذا لم يجد ما يجزئه خط خطا طولا  
وذاك كما قال محمد بن ابي نعيم كذا **قوله** كيف قال محمد الخط ليس  
بشيء وقد ورد في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يكن معه عصا فليخط خطا  
**قوله** ذاك مطعون طعنه سفيان فقال لم يحد شيئا بسنة هذا الحديث  
**قوله** وهذا ما روي في حديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم لا يطع الصلاة شي وادروا ما استطعتم فاما هو سلطان وفي الصحيح البخاري مسند الى  
ابي صالح البهاني قال رايته اما سعيد الخدري في يوم جمعة يصل الى من يسره من الناس







عنه انصرف اقبل الى راس مالك ورأى فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما مثل هذا مثل الذي يعطي وهو مكشوف والركعة الرأس وتكدي اي لصق كذا في الصحيح **قوله** ولا يستدل قوله لما روي في السنن عن ابراهيم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم يهرس السدل في الصلوة وان يهرس الرجل فانه قال الشيخ ابو نصر الحدادى قال مالك لا يكرهه ولا ينبغي كرهه للكبر واما لغيره فلا وصفة السدل ان يعطي بوجهه على راسه وعلى كتفه ثم يهرس اطرافه من جوانبه **قوله** وحالة الصلاة مذكورة هذه اجاب سوال مقدم وهو ان يقال ينبغي ان يكون اكل النابض وشربه عفو في الصلاة كما في الصوم فاجاب عنه بهذا يعني لا يصلح ان القياس صحيح لوجود الخلاف وهذا لان حالة الصوم ليس بمذكورة لتحل انسان عددا خلاف حالة الصلوة فانها مذكورة فلم يحل عفو اكل النابض ليقاس انما يصح اذا كان الاصل معقول المعنى والا فلا والاصل ليس بمعقول المعنى لان بقا الصوم مع وجود الحائض وهو الاكل والشرب ليس بمعقول فلم يصح القياس **قوله** ولا بأس بان يكون عام الامام في المسجد الى اخره والمراد من الطاق هو الخراب اعلم انه اذا قام في المسجد ومحمد زائد في ذكره وانما قال في الطاق بكرة وهذا لان عصى الامام بمخالفة حجة صريح اهل الكتاب فيكره قيامه بالطاق لان الطاق شبه بيت اخر خلافا اذا كان قيامه في المسجد لان الاعتبار لم يصح القيام للموضع الصحيح الا ان ياتي بالان تقدم المقتدي اذا كانت موحدة عن تقدم الامام وراية مقدمه عن راس الامام بسبب طول المقتدي بحد صلوته واذ لم تكن موحدة عن تقدم مقدمه عن تقدم الامام فلا يجوز صلوته والا ترى ان الطير اذا كان رجله في الحرم وراسه خارج الحرم يكون من صيد الحرم حتى يجب الجزا بمقتله والا ترى اني من حلف لا يدخله ان فلان فادخل جميع اعضائه فزادون التقدمين لا تحته فعلم ان الاعتبار لموضع القدم اما اذا كان الطاق مسويا لم يكره قيامه فيه كمل لا يكره لان عدم الامام مشروع للملا بلس حاله على النجوم وفي الطاق المسكر لا يلبس فلا يكره والله ما في الخبر الاسلام البردوي رحمه الله وقال بعض ساجدنا بركة للمسلم باهل الحجاب وقال الولوا حتى في فاداه اها صاف المسجد لم يحلف الامام على النجوم لا بأس بان يقوم الامام في الطاق لانه بعد زوال امر عليه وان لم يضيئ المسجد لم يحلف الامام لا ينبغي للامام ان يقوم في الطاق لانه شبه بتأين المكان في ذكره في الفصل الرابع من كتاب الصلاة **قوله** لما قلنا اشارة الى تخصيص الامام بالمكان **قوله** وكذا اجل العقب في ظاهر الرواية اي بكرة وانها اذا كان الامام اسفل المكان والنجوم على المكان هذا اذا لم يكن بعض النجوم مع الامام فانه اذا لم يكره لعدم المنفعة للكرهه وهو الاحتصاص والازدراء واخره معوله في ظاهر الرواية مراد كرها الطحاوي انه لا يكره اذا كان الامام اسفل المكان وتعلق في حذر المكان قبل قد وقامة الرجل وقبل قدما للذراع اعتبارا بالسنة وهو الصحيح وازدراء اي استحسانه وعن القسمة اني لعل لا بأس بهام الامام في الطاق اذا صاف المسجد على الناس للمزور **قوله** ولا بأس بان يعطي على ظهر رجل فاجب بحد لان ابن عمر رضي الله عنهما كانا يجتازان بفتح في حرس اسفاره ولعله عليه السلام المعطى في العاقلة كالسحرة لخصنا في الاستحسان اليابسة **قوله** المدعي ما اذا حلف العاهد وباف رضي الله عنه لم يعلم تحذره لما وجه الاستدلال باسناد ابي هريرة **قوله** وجهه انه مطلق ولا فصل منه حاله ولا حال فعله باطلاه وهو سهل احسن جمعا **قوله** سلمنا انه لا فصل فيه لكن لم يكره وان الصلوة الى وجهه رجل **قوله** انما كرهها لما روي عن عمر رضي

الله عنه انه راي رجلا يعطي الى وجهه غيره فخلاها بالده وقال المصنف السنن الصلوة في صلواتك وقل للقاعد السنن المصنف بوجهك **قوله** قد ورد في الحديث عن الصلوة خلف القائم والمحدث فيمكن تقولون لا بأس بالصلوة خلف المحدث قلت تأويله عند علي بن ابي حمزة انه ان يرفع المحدث صوته ويشتغل على المصلي يجب يقع في العلق وان كان حذره هذه الحاشية بكرة الصلوة خلفه كما بكرة القبلة للمصلي ان لم يأس على نفسه واذ امن فلا وفي القائم اذا كان حال نفسه صلاة المصلي بان حدث منه ضرا ط فصحح المصلي او تحلل القائم بما بدا منه اذا انتم بكرة الصلوة خلفه والا فلا الا ترى الى ما روي مسلم في الصحيح عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل فاما حذر صوته بينه وبين الصلوة كما عروا في الحاشية **قوله** ولا بأس بان يعطي وبين يديه مصحف معلق او سيف معلق اما المصنف فلان في تحذره نظرية وتخطيه عبادة فانفتحت عبادة الى عبادة فلا يكره كما اذا كان بين يديه موعظا واما السيف فانه صلاح فلا يكره التوجه الى السلاح في الصلاة الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيته وهو يسلح ولا يها لم يبعد ان ذكر اهذه التوجه الى الشيء باعتبار انه مما يجد فلا يكره التوجه اليها ولا يقال في احد يد بأس شديد بكرة فعدمه في مقام المصروع لانا نقول سلمنا ان فيه بأسا شديدا لكن لا يصلح انه اذا كان كذلك بكرة فعدمه في موضع الحرف ايضا وكذلك في الحرف محو اما قياسه فعدمه الله الحرف وكيف يقال بالكرهه وقد صلى عليه السلام الى بيته على انما نقول قد ورد احد الاسلحة في صلاة الخوف قال تعالى ولما حذاوا الى السلمهم وتعلقوا بالسيف فقام المصلي امكن من الخوف فلا يكره **قوله** ولا بأس بان يعطي على سباط فيه نضا وبراعل انه اذا صلى على سباط ذي صورة لا تخلوا ما ان يحد على الصورة او على غيرها فلا يكره لانه يشبه نخل الكفاد الصلوة للاصنام وكذا الثاني على رواية الاصل لان المصلي معظوم وطرواية الجامع لصغير لا يكره لانه اذا صلى الصورة على القدم او في موضع التعود يكون خفيرا واسماه للصورة لا يخطأ لها فلا يكره لانه خلا في المعنى **قوله** يشبه عبادة الصنم قال ابو المندره حسام بن محمد الكلبي في كتاب الاصنام ما كان معمولا من خشب او ذهب او فضة صورة انسان فهو صنم واذ كان من حجارة فهو وثن **قوله** واطلق الكراهة في الاصل يعني لم يفصل بين ان تكون الصورة في موضع السجود او في غيره فانه قال فان يعطي على سباط فيه غائبل بكرة والمراد من المصاف يد المذكرة في الحسن التماثل لان مطلق الصورة ليس بمذكورة وانما المذكرة صورة ذي روح وهي التماثل وقد خصص المطوري التماثل بذي الروح ونعم الصورة وقال واما غائبل شجر في اذان صح **قوله** ويكره ان يكون فوق راسه في السقف او حذابه نضا وبر او صورة حديد جبرائل عليه السلام وهو ما روي في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها انها قالت واعد رسول الله جبريل في ساعة ياتيه فيها فاجابك الساعة ولم ياتيه وفي يده عصا ما لغاها من يده وقال لعائشة ان الله وعده ولا رسله ثم التفت فاذا جروا كلب تحب سريره فقال يا عائشة متى دخل هذا الكلب ههنا فقلت والله والله ما دريت فامر به فاحرق فاحرق جبريل عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واعذت خلفك لك فلم يأت فقال مغربي الكلب الذي كان في بيتك اما لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة اي ولا يقيم فيه صورة وفي السنن عن ابي طلحة الانصاري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تدخل الملا بكرة بيتا فيه كلب ولا تمثال **قوله** لان المصنف لا يقتضيه جني ان الكراهة باعتبار شبه العبادة فاذا كانت الصورة لا تقبل لمعزها جدا فلا يكره وتذري



ان ابا هريرة رضي الله عنه كان اتخذ خاتما عليه بائنان وقد كان على خاتم دابة النبي عليه السلام  
اسد ولونه بينهما حين يلحسانه فلما نظر اليه عرفت ان الله عز وجل قد بعثه اليه ودفعه اليه  
حين لا شعور ومن الله عليه واصل ذلك انه الخ في عيشته وهو وضع قبض الله تعالى له اسد  
يحفظه ولونه ترصفه وها يلحسانه فاقام هذا الثقل ان يحفظه الله تعالى عليه وكان ابن عباس كما يؤمن  
محمود بمؤيد صفار كذا ذكره لخر الاسلام البردوي في شرح الجامع الصغير قوله وادان السمل  
سملع الراس ويحمي الراس فليس سملع يعني لا يكره واما صفة نحو الراس لانها اذا لم تكن بحجة بل حط  
من الراس والحسد لا ترفع الكراهة لا يفسد كالمطوق له فبشره حيوانا سطوفا **قوله** وادان السمل  
كاد اجعل الى سمع او سراج على ما قالوا يعني ان النوحه اليها لا يكره لانهما لا يعبدان فكذا في الصورة  
الصغيرة جدا والصورة المحيطة الراس لانها لا تعبدان بخلاف النوحه التي تتوحد وتكون فيه  
نار تتوقد فانه يكره لانه يشبه العبادات واما ما قالوا اشارته الى ان فيه اختلاف المشايخ حيث  
قل يكره النوحه الى التبع والسراج والمخاراة لا يكره لما قلنا **قوله** وتعاد على وجهه مكره  
في الصلاة للاصابع على وجهه ليس فيه كراهة **قوله** ولا يكره سملع عبيد الروح لانه  
لا يعبد ووجدنا في صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال ان كنت لا بد فاعلا فاصم الصمروما  
لا تفسله **قوله** ولا بأس بقتل الحية والخفوف في الصلوة لما روي في سنن ابى داود ووجاهي  
البرمدي والسنن عن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقتلوا  
الاسود في الصلوة احبه واحمر في كتاب الصلوة ان قتل الحية والخفوف لا يفسد  
الصلوة ولم يذكر الا ماحه وذكرها في جامع الصغير وقال بعض مشايخ الاصحاب قتل الحية  
في الصلوة لوجهين احدهما انه يحاح فيه الى عمل كثير بخلاف قتل السمور فان قتلها يحصل  
بقتل سمور والثاني ان اخفاف على نوعين حشية وغير حشية فعلامه الحشية ان تكون بيضا غليظ  
مسوية لها صفتان والاحرى على ذلك نوع ملوثة وقد قال عليه السلام املوا الطمير  
والابن قد في الحديث ايضا على الخصوص وقال ابو عبيد الطيبة خصوصية القتل وشبهه  
احسان على صوره خصوص من حوص المعلن وول الطماوي لا بأس بقتل الحية لان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال لا يدخلوا بيوت اسف فان دخلوا لم يبرروا فاذا دخلوا فلا ذمة والاولى هو  
الاعداء لانهم اعداء بان يقال ارجعي باذن الله ورسوله ثلاثا فابنت وجب قتلها وهذا لما روي  
مالك في الموطأ عن معمر بن ابي حمزة عن ابى السائب مولى هشام بن زهرة انه قال دخلت على ابى  
سعيد اخذت في فوجده يصلي فقلت اسطره حين رفع صلوته فصرخ عويجا حين سوي في بيته  
فاذابه فقتل لا قتلها فاشا ابو سعيد ان اجلس فلما انصرف اشار الى بيت في الدار قال اني هذا  
البيت فلي يبع قال له قد كان منه في حديث عهده بعثت فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واذ له رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال حدثك سلاحك فان احسن عليك بيني فربطه فانطلق  
الى اهلته فوجد امراته في بين الناس فاهوى اليها بالرمح ليعتقها وادركته غيرة فقال  
لا تجل حتى تدخل وسط رماي بينك فاحل واداهو حبه منطوية على راسه فركبها فاحم  
ثم خرج بها فقصه في الدار فاستطرت حبة في راس الرمح وحرر التي منها فابردى ايها كان اسع  
سوا العين ام الحية فذكر ما ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان المدة حيا قد اسلموا  
فاذا اذنتهم شأوا فاذنوه ثلاثة ايام فابدا لكم بعد ذلك فاصلوه فاما هو شيطان والصحيح

ما قاله

ما قاله الطحاوي لانه لا فضل في حديث ابى هريرة بين حبة وحبة ففضل الحج وقد مر في المتن عن ابن عباس  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك اخات مخافة طهر فليس ما سألها من  
متذخرها رباها من يديده فقة آدم عليه السلام حين اعانته الحية الحسن على آدم عليه السلام  
وما روي من الحديث العريب فذلك ما بدل على التخصيص لا يخصص النبي بالذكور لا بدل على  
ما عاده واما قولهم في قتلها جناح الى عمل كثر فاقول لا سمل ذلك وليس سمل لكن لا سمل انه لا يجوز  
اذا كان مرفضا الا ترى ان الحية بعد سبق احدى وان كان على كبر لا يقطع الصلوة ودد روي  
عن عيسى الاعمى السرحي رحمه الله ان قتلها يجعل كبر من خص في الفخر الاسلام رحمه الله هذا اذا لم  
يجع في قتل العريب الى شيء وعلاج ولكنها اصلت نحوه فاما ان يقتلها او يبطها ويسلها فلا **قوله**  
لان فيه ان الله التخل فاشبهه در المار اي لان في قتل الحية والخفوف ان الله جعل القتل فاشبهه  
قتلها در الما فذلك يجوز لارالة التخل فكذا هذا **قوله** هو الصحيح اختار عن قول بعض  
مشايخنا فانهم كرهوا قتل الحية واما حواصل غيره لما قلنا **قوله** لا يكره قتلها وهو قوله  
عليه السلام اقتلوا الاسود بن قال ابو عبيد الاسود والعظم من الحيات وفنه سواد واما سم  
الحية والعقرب اسود من لمانها بل لا يكره ويحاشان في كونها مودعين والعرب جعل قتلها كقتل  
كثيرا في قتل ذلك كما في القوم والابوين والخرين **قوله** وعن ابن يوسف ومحمد بن باس  
بذلك اي لا بأس بالعدا باليد في الصلوة للصورة والاي والنسجات وفي كلمة عن اساده الى  
انه يكره عند ما انصاف في ظاهر الرواية وقيل باليد اخرا عن الغزير وس الاصابع او  
احفظ بالقلب فان ذلك لا يكره اعماما واحكاما عن العدا باللسان ايضا فان ذلك يفسد  
الصلوة وقيل الصلوة اخرا عن خارج الصلوة لما ذكره لخر الاسلام رحمه الله ان عد السبع  
في الصلوة بدعة وكان السبع يقولون تذب ولا تخشى ونسج ونحس وقيل السبع والاي  
احكاما عن عد الناس وغدهم وان ذلك يكره بالاتفاق ثم قيل هذا الاملا في الغزير والسواقل  
جما وقيل الخلاف في المكوبة ولا خلاف في النوافل انه لا يكره وقيل الخلاف في النوافل ولا خلاف  
في المكوبة انه يكره لهما ان المصطلح قد يحاح الى ذلك عملا بما هو السه وهو ان يكون به او سوادا  
وعلا ما كانت به السعة في صلوة التسبيح في تسبيحاتها عشرة عشر ولا يفسد رحمه الله ان عد التسبيح  
في خارج الصلاة بدعة فلم يكن من عمل الصلوة ولا فيه احلا لا بالوضع والاخذ للبد فكره واما  
مخوفه عدد الاي فحصل بالنظر فيها قبل الشروع في الصلوة فلا ضرورة ان يفي العدد واما في  
صلاه التسبيح فلا ضرورة ايضا الى العدد بالبد لان ذلك يحصل من روي الاصابع ولهذا قال لخر  
الاسلام قال مساعدا وان احياح المرات الى عدة اساره لا ايضا حوا صوره صلاه التسبيح  
ما روي صاحب السبع باساده الى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم قال للحساس من عبد المطلب يا عباس يا عمه الا اعطيتك الا اسعدا لا احرك الا له  
احوكم الا افعلكم بك عشر حمال اذا استعملت ذلك عملا لله عز وجل لك دسك اوله واخر  
ودية وحديبه وخطاه وعدة صغيرة وكبيرة سورة وعلا بيه عشر حمال ان فعل اربع ركعات  
يعرف في كل ركعة فاحم الكتاب وسورة فاذا قرع من الغزاة في اول ركعة واب قائم فلي سبحان  
الله وخمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم يركع فتقولها واب رابع عشر انتم  
سبع راسك من الركوع فتقولها عشرون ثم يركع فقولها واب ساعد عشرون ثم يركع  
واسك من السجدة فتقولها عشرون ثم تسجد فتقولها عشرون ثم يركع واسك فتقولها عشرون ثم تسجد



من وسجود في كل ركعة فعمل ذلك في اربع ركعات ان استطع ان يقبلها في كل يوم مرة فافعل  
فان لم يفعل ففي كل جمعة مرة فان لم يفعل ففي كل شهر مرة فان لم يفعل ففي كل سنة مرة فان لم يفعل  
ففي عمرة مرة **مسألة** لما مضى من الداراه في الصلاة تسع في بابها خارج الصلاة  
نوا و يكره استقبال القبلة بالفرج في اخلا لانه عليه السلام من ذلك وهو ما روي في السنن  
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انما لكم بمنزلة الوالد  
الطيم واذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يسد بركها ولا يسقط بيمينه وخدب  
سلطان رضي الله عنه قال بها يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة بجانب او بول  
ولحدب بمحل من ابي محفل الاسدي رضي الله عنه قال سئ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يستقبل القبلة ببول او غائط ولا في هذه اسماها بالقبلة **مسألة** ولا يستدبر بركه  
في رواية لما فيه من ترك العظيم يعني في رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو الاصح لاطراف  
متروكها وفي رواية عن ابي حنيفة لا يكره الا استقبال اما بركه لما ان مباله يكون محاذيا له  
للمكعب اما الاستدبار فليس كذلك لان الذي يخرج بركه الى الارض عند محاذ للمكعب وقال الشافعي  
اما بركه ذلك كله في الصلاة فاما في الاكل فلا لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه سئل عن ذلك فقال اما  
ذلك في الغضا فلنا هذا ضعيف لان الاحاديث التي وردت في هذا الباب لا تفصل فيها ولا في الموضع  
في الباب بغير مستقبلا للمكعب ولا يجعل الحائط محاذيا فكذا اذا كنف عودته في البيت لا جعل  
الحائط محاذيا **مسألة** ويكره الجماعة فوق المسجد الى اخره بانه ان حكم المسجد ثابت فيما العروة  
والصالحا فاما ان كركه الجماعة والبول والنفوط فوفقه وهذا لان المعكف لا يبطل اعما  
بالصحة وعليه ويصح امتد من فوفقه من تحته اذا كان يعلم حال الامام ولا يعمل وثوق الحب  
واخافض والصالح عليه فعمل ان حكم المسجد ثابت في المواقف العروة فاذا ثبت هذا قلنا ان الله  
يعالي استظهره بانه بقوله تعالى ان طهرا بدي وقد سئ النبي صلى الله عليه وسلم الحائض واجب  
عن المسجد فلا جعل الجماعة ومضا الحاجة فوق المسجد اما الباب الذي فيه موضع معد للصلاة فلا  
ماس بالبول فوفقه لانه لم يخذ حكم المسجد لانه لم يخلص لله تعالى لان طريقا للدخول له ولانه لا  
خلوا بيوت المسلمين من هذا الا ترى الى قوله عليه السلام نعم صومعة المسجد بيمينه وقد ثبتنا  
الله والا ترى الى قوله تعالى في فضله موسى عليه السلام واجعلوا بيوتكم قبلات واجعلوا الصلوة  
فلما لم يخذ حكم المسجد لم يثبت حرمة فيه والحل للرفع من اخلا بالمد وهو المتوصا  
**مسألة** والمراد ما اعتد للصلوة اي المراد من المسجد المذكور في قوله فوق بيت مسجد هو  
الموضع الذي اعتد للصلوة في البيت **مسألة** ويكره ان يعلى باب المسجد وهذا لانه لا يجوز مسح  
المسلمين من الصلاة في المسجد والدكوفه لقوله تعالى ومن اعلم من مع مساجد الله ان يذكر  
فيها اسمه وسع في حراتها والاعلاق بسنة المع مكره والمساكنة هذا في زمانهم اما في زماننا فلا  
ياس بالاعلاق في غير اوان الصلاة لانه لا يؤمن على سماع المسجد من المسرفة والاحتياط حسن  
**مسألة** ولا ماس ان يمسح المسجد باجص والساج وما الذهب وهذه المسئلة من خواص  
مسائل الجامع الصغير قال في الاسلام البزدوي ولفظ لا ياس فليل على ان المسحبه عنده  
وهو الحرف الى الامه وقال بعضهم هو مستحب وقيل هو مكروه لما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ان من اشراط الساعة تزيب بين المساجد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اشراط  
نقل من هذه السنة فعمل بقول هذا المعنى المسلم قال ما هكذا يكون مصلى المسلمين

فعل ان ترميه مكروه وقال البخاري في الصحيح قال من عاس وجهه الله عز وجل فخرها كل وحرف  
اليهود والنصارى وقال البخاري ايضا استأذنه الى بافع ان عبد الله اخبره ان المسجد طار على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مينا باللبس وسعفه الجريد وعده حسب الخيل فلم يزد منه ابدا  
شوا و زاد منه عمرو بنه على سانه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبس والجريد واعاده  
عده ثم خنساهم غيره عثمان فزاد منه زيادة كثرة وبن جداره بالحجارة المنقوشة والعمد  
وجعل عده من حجارة منقوشة وسعفه بالساج ووجه الاسحاب ما روي ان العباس رس  
المسجد الحرام في الخاهلية والاسلام وقد روي ان داود وعليه السلام بن مسجد بيت المقدس  
من الرحام والمرو وضع فيه على راسها كبريت احمر ينفخ من اني عشر ملاء وكذا الكعبة بالمراب  
مرحرف بما الذهب ظاهرها مستور بالصباح وكساها عمر رضي الله عنه انبها وفي نرس  
المسجد نزع من الناس في الجماعة ويعظم بيت الله تعالى والدخول في زمرة من مدحه الله تعالى  
بقوله تعالى اما يعز مساجد الله من لمس بالله واليوم الآخر اما اصحابا فلو انا اخوانا لما  
ذكرنا في وجه الاحتجاب ولم يقولوا بالاحتجاب لما ذكرنا في وجه الداراه ولا في مسجد رسول  
الله عليه السلام كان مسعفا من جريد الخيل وكان يكف اذا حاططه وكان كذلك الى زمن  
عثمان رضي الله عنه ثم رفعه عثمان وبناه وسط فيه الحماكم هو اليوم كذلك وروي ان  
عمر بن عبد العزيز رحمه الله قال في مال ينقل الى المسجد الحرام الحماكين اخرج من الاساطين  
فتت ان ترك التريين افضل وما روي انه من اشراط الساعة ولم يدل على البطلان **مسألة**  
الانزي الى نزل عيسى عليه السلام فهو من اشراط الساعة ولم يدل على البطلان **مسألة**  
لا يجوز عليه اي لا يتأب عليه **مسألة** وهذا اذا فعل من مال نفسه اشارة الى قوله لا ياس  
يعني اما بركه النفس اذا فعله من مال نفسه اما المحوي فليس له ان يفعل من مال الوفاء  
الا ما يرجع الى الاحكام مثل التخصيص فاذا فعل ما يرجع الى النفس بغير وعن الشيخ الى  
تكدر الزكري انه كان يقول هذا في زمانهم اما في زماننا لو صرف ما فضل من العمار  
الى النفس يجوز قطعها للا طاع الفاسدة من الظلمة والله اعلم **مسألة**  
**مسألة** لما مضى من الداراه تسع في بابها خارج الصلاة نوا و يكره استقبال القبلة بالفرج في اخلا لانه عليه السلام من ذلك وهو ما روي في السنن  
عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انما لكم بمنزلة الوالد  
الطيم واذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يسد بركها ولا يسقط بيمينه وخدب  
سلطان رضي الله عنه قال بها يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقبل القبلة بجانب او بول  
ولحدب بمحل من ابي محفل الاسدي رضي الله عنه قال سئ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يستقبل القبلة ببول او غائط ولا في هذه اسماها بالقبلة **مسألة** ولا يستدبر بركه  
في رواية لما فيه من ترك العظيم يعني في رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو الاصح لاطراف  
متروكها وفي رواية عن ابي حنيفة لا يكره الا استقبال اما بركه لما ان مباله يكون محاذيا له  
للمكعب اما الاستدبار فليس كذلك لان الذي يخرج بركه الى الارض عند محاذ للمكعب وقال الشافعي  
اما بركه ذلك كله في الصلاة فاما في الاكل فلا لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه سئل عن ذلك فقال اما  
ذلك في الغضا فلنا هذا ضعيف لان الاحاديث التي وردت في هذا الباب لا تفصل فيها ولا في الموضع  
في الباب بغير مستقبلا للمكعب ولا يجعل الحائط محاذيا فكذا اذا كنف عودته في البيت لا جعل  
الحائط محاذيا **مسألة** ويكره الجماعة فوق المسجد الى اخره بانه ان حكم المسجد ثابت فيما العروة  
والصالحا فاما ان كركه الجماعة والبول والنفوط فوفقه وهذا لان المعكف لا يبطل اعما  
بالصحة وعليه ويصح امتد من فوفقه من تحته اذا كان يعلم حال الامام ولا يعمل وثوق الحب  
واخافض والصالح عليه فعمل ان حكم المسجد ثابت في المواقف العروة فاذا ثبت هذا قلنا ان الله  
يعالي استظهره بانه بقوله تعالى ان طهرا بدي وقد سئ النبي صلى الله عليه وسلم الحائض واجب  
عن المسجد فلا جعل الجماعة ومضا الحاجة فوق المسجد اما الباب الذي فيه موضع معد للصلاة فلا  
ماس بالبول فوفقه لانه لم يخذ حكم المسجد لانه لم يخلص لله تعالى لان طريقا للدخول له ولانه لا  
خلوا بيوت المسلمين من هذا الا ترى الى قوله عليه السلام نعم صومعة المسجد بيمينه وقد ثبتنا  
الله والا ترى الى قوله تعالى في فضله موسى عليه السلام واجعلوا بيوتكم قبلات واجعلوا الصلوة  
فلما لم يخذ حكم المسجد لم يثبت حرمة فيه والحل للرفع من اخلا بالمد وهو المتوصا  
**مسألة** والمراد ما اعتد للصلوة اي المراد من المسجد المذكور في قوله فوق بيت مسجد هو  
الموضع الذي اعتد للصلوة في البيت **مسألة** ويكره ان يعلى باب المسجد وهذا لانه لا يجوز مسح  
المسلمين من الصلاة في المسجد والدكوفه لقوله تعالى ومن اعلم من مع مساجد الله ان يذكر  
فيها اسمه وسع في حراتها والاعلاق بسنة المع مكره والمساكنة هذا في زمانهم اما في زماننا فلا  
ياس بالاعلاق في غير اوان الصلاة لانه لا يؤمن على سماع المسجد من المسرفة والاحتياط حسن  
**مسألة** ولا ماس ان يمسح المسجد باجص والساج وما الذهب وهذه المسئلة من خواص  
مسائل الجامع الصغير قال في الاسلام البزدوي ولفظ لا ياس فليل على ان المسحبه عنده  
وهو الحرف الى الامه وقال بعضهم هو مستحب وقيل هو مكروه لما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ان من اشراط الساعة تزيب بين المساجد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اشراط  
نقل من هذه السنة فعمل بقول هذا المعنى المسلم قال ما هكذا يكون مصلى المسلمين

6







٦ - ثم لان الحاله قد اختلفت يعني ان التكبير في الصلاه عند اختلاف الحاله منسوخ كما في حاله  
 الانشغال من القيام الى الركوع ومن القومه الى السجود وهذا قد اختلفت الحاله لانه اسفل من قراءه  
 القرآن الى القراءة الموقوفه وبيع بدينه وقت لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الى السجود مع مواضع وانما  
 حذفت الثامن السبع وان كان الفواض جمع موطن وهو مدكو والقياس ان يقال ما لنا على ما قبل النفع  
 ولا لالام يحلح الى رفع اليد في الاعلام والاعمر الى دفع الصوف بالتكبير فاني بما تحصل اعلامها عما  
 وبار سبع مواطن قد مر في باب صفة الصلاه والمراد من في دفع الايدي ان لا ترفع على وجه صفة  
 الهدى الا في سبع مواطن لا تقيمه مطلقا لا في دفع الايدي وقت الدعاء مستحب وعليه المسمول في  
 سائر البلاد قال في كتاب الصلاه ليس في الصوف دعاء موقوف وقال بعض مشايخنا ليس فيه دعاء موقوف  
 بعد قوله اللهم اما سمعك ويسفرك الى قوله اعدا بك بالخوار ملحق وهو يجوز تكسر الحسا  
 على بعض لاحق وهو الاعم كذا في شرح الطحاوي ويجوز بفتحها الصاوع من حمد وجه الله الوجب في الدنيا  
 بد صبر ود العبد واني فعله حذر بعد ان يكون مما لا يقال من العباد وقيل لا افضل ان يكون  
 الدعاء موقفا لا الداعي دعاء يكون جاهلا ببدء دعاء فليقطع الصلاه ولا يعمله وعن الحسن بن علي رضي  
 الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من افواه في صوف الوتر اللهم اهدني  
 من بعدك وعافني من عافيت ويولني من يولب ويارك لي فيما اعطيت وفي شئ ما تعفيت انك تقيض  
 ولا يبيع عليك انه لا يدل من واليب ولا يجوز من عادت بباركك وشا وتعالج وفي الخلاصه  
 في اخر الفصل الثاني من كتاب المملوه من الحسن الصوف يقول رسالنا في الدنيا حسنة وفي  
 الآخرة حسنة وماعدا ان النار وعن الفقيه الشافعي رحمه الله يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات  
 في الصلاه ولا تفت في صلاه عذرا ان عمر الوتر قال السبح اوبصر العبادي قال الشافعي الصوف  
 في الغمره وفي بنيه الصلاه ان حدث حادثة بالمسلمين وان لم يحدث فله فعلان لما روي  
 عن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفت في الغمره الا شهرا ولم يفت فله ولا  
 بعده وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو على رطل وذو ان وعصبة شهرا ما يجاءهم بركة  
 لما نزل قوله تعالى ليس لك من الامر الا شئ او شئ عليهم او بعدهم فانهم ظالمون وحده الاستدلال  
 ان الزك والشيخ لا ان الصوف في الغمره لو كان مسوخا لم يتركها بمره وروي عن الطحاوي  
 انه قال ان السلف اختلفوا او العرفا بعدهم فمن اناب الصوف في بعض الغزايين ومنهم  
 من نفاه ولم يعل احد منهم بالصوف في جميع الغزوات الا الشافعي فلا يبعد خلافه على الاجماع  
 وروى عن اس كان النبي صلى الله عليه وسلم يفت في الغزوات ان ما روى الدارقطني  
 في ان الصوف فيه ليس منسوخ **ثم** روى عن اس رضي الله عنه خلاف ذلك مما  
 حث قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاه الغمره شهرا او اربعين يدعو على رطل وذو ان  
 ثم تركه فتعادت وولياء منساقا وما روي عنه سالم عن العارض فمساه منسوخ **ثم** قال في  
 الامام في صلاه الغمره يك من خلفه عند ان حبيبة وعبد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف رضي  
 الله عنه شيعه وهذا لان الامل هو المناجعه والصوف محبذ منه ولا يركبها بالملك وانما قلنا  
 انه محبذ منه لانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم في الغمره الى ان يارق الدسا واحده بعض العلماء  
 وروي انه في شهر اتم برك ولهذا لا يركب القدي سابعه الامام اقا راد امامه في الجبلان العبد  
 ولما انه منسوخ لما ذكرناه والاساع في المسوح باطل **ثم** من صل بعد قائما لثباته فراحه  
 متابعه وهو القيام وصل بعد دعاء الحمد لان الساك شريك الداعي الا ان في ان المدي

ولكان لا ياتي بالبراءة من ترك الامام ولا يقال كيف تعود مصعبا الى الجاهلية وهي مفصلة للصلاة لانما  
يقول المحالفة بما هو ركن من اركان الصلاة او سوابقها معصده واما في غيره فلا ولا يقال الساكن  
اذا كان منكرا الذي يسعى اليه بعد لان السكون موجود في العمود ايضا لانما يقول السكون  
انما يكون في سبل الحركة اذ لم يوجد المحالفة وقد وجدت لانه فاعيد وامامه قائم في سبله وذلك  
المسئلة الى اخره اي هذه المسئلة دل على سبب احدها جوابا لا يفيد اس من يحمل يذهب الساعقي  
رحمه الله لانه اذ لم يخرج الاقيد اليه لا يجمع اخلاق على اسبابا ان المعنى يسكن حلقه او ساعده والثاني  
سناعه المعنى الامام في فراه العنوف في الويزان اما حبيفة ومحمد ورحمهما الله اياهما لم يقولوا بالمتابعة  
في صوفى الخمر لانه مسوخ وفنوت الذنوب ليس ينسوخ متابعتها في سبله بالشمع يوه ليس في  
لان القياس في النسبة الى الشافعي ان يقال شافعي ايضا كما عرف في علم الشريعة وفي حقه ان يقال هذا  
بالشافعي المذهب هو سبله اي من شافعي المذهب سبله كالعقد وعنه يعني ان الاقيد بالمتابعة  
المذهب انما يجوز اذ لم يوجد منه ما يفيد صلاة المتكدي فانه اذا وجد فلا يجوز الاقيد انما اذا لم  
يوجد من القصد وخروج الخارج النفس من غير السلبين وكذا اذا قال بكلمة التذكير في الايمان بان  
قال اما من ان شاء الله وكما اذا كان متوضعا من الغلبة وكما اذا كان يرفع يديه عند الركوع وعند  
رفع الرأس من الركوع وكما اذا لم يحصل توبه من المني او لم يبركه وكما اذا اخرف عن الصلاة الى  
الفساد وكما اذا جعل الذنوب لانا بغيره او انصرف على ركعة او لم يحصل الوبر اصلا وكما اذا فقه  
في الصلاة لم يتوضا وكما اذا جعل فرضا من الوقت تمام النجوم فيه ففي جميع هذه الصود لا يجوز  
الاقيد به وقول من قال اما من ان شاء الله باطل لان التعليق صاف للوقوف الا ترى الى قول  
الرحيل لاسانه او اسماه اس طائف ان شاء الله وان حرم ان شاء الله تعالى لامع الطلاق والعتاق  
من لا يجوز اما ان يكون ايمان المتكلم بهذه الحالة حاصل قبل التعلق ام لا فان كان حاصل فلا يجوز  
التعلق لان التعليق ايضا يكون في معدوم على خطر الوجود الا ترى احد اس العلل لا يقول هذه  
اسهوانه ان شاء الله ولا هو يقول هذا اجل ان شاء الله وهذا اخر ان شاء الله وهذا ان شاء الله الى  
عند ذلك لان الله تعالى قلما لها قبل ذلك ولا حاجة الى ان يقال ان شاء الله لم يكن حاصل لا يجمع به  
تعليفه ولا يجمع ايمانه واما مع التعليق لوجود شرطه وهو معدوم على خطر الوجود واما لم  
يجمع ايمانه لان التكدير قد يبره من حصوله ولين قال قابل نحن لا نزيد التعليق وانما يزيد التذكير  
كما في قوله تعالى لن يدخل المسجد الحرام ان شاء الله اسين فاقول لا نسئل ان التعليق ليس مراد في  
الايه بل التعليق مراد بعينه لان التعليق عبارة عن توقيف امر على امر سبكون وكان دخولهم  
المسجد الحرام بصفة الامر موقوف على مشيئة الله تعالى كما ان الطلاق موقوف على مشيئة الله تعالى  
في قوله انت طالق ان شاء الله تعالى الا ان الطلاق لا يقع لعدم العلم بوجود مشيئة الله تعالى  
بخلاف دخول المسجد الحرام فانه لما حصل صاعدا ان مشيئة الله تعالى قد وجدت ايضا قطعنا  
ونفسا لان وجود الشرط يدل على وجود الشرط لانه لا يوجد له بدون الشرط فاذن لا يقع  
لما قال الحزم سوى السعيب العاسد والمسك الكاسد في سبله والخلاف في العنوف الاحماله  
دعا والمستوفى في الدعاء الاخفاء ليعالى ادعوا ويحكم بصرعا وخفية وقال عليه السلام حين  
الذكر اجمع ولم يذكر هذه المسئلة في هاتاهر الرواية فعز اي يوسف رحمه الله محمد الامام  
بالعتوف والمعنى محمد ان شاء الله وان سافرا جبرأ او محاسنه وعن الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل رحمه الله جميع الامام والمعتدي بالعنوف لانه ذكر كسابر الادكار كما لا افتتاح



**وتسببات الركوع والجمود وقال بعضهم غلبه الامام عن المقتضى كالقراءة بها**

**التواضع** هذه المسألة مما تقدم من حيث ان الرأفة تكون بعد ثبوت الاصل والنقل زيادة  
 عادة سمعت لنا لاعتبار وجوه استغاثه بعد على الرأفة ولد الولد لانه رأفة على  
 الولد المولى وكذا انى العمة بعد لا رأفة على اصل المال قال لشد ان يعوى رشاخه على وبادر  
 الله ربي ومحل **هـ** السهركمار من الخبر وانما ذكر السهركمار في باب التواضع لان الفعل اعلم من السهركمار  
 الاقدم ذكر السنة على النقل المطلق لعمومها لان تاركها بلام دون تاركه وانما بدأ اسمه الخبر لكونها  
 اقوى ولهذا قال في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من التواضع  
 اسد تعاها منه على ركعتي الخبر وروى في السبعين ابي بصير عن عائشة رضي الله عنها قالت ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لم يكن على شيء من التواضع اسد معاها منه على الركعتين قبل الصبح وقال في السنن  
 ابي بصير عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوني وارطد مني الخجل  
**موسم** والاصل فيه ان الاصل في عدد ركعات السنن ولا يقال العدد وليس بمذكور كيفية  
 رجوع المصلي اليه لان السهركمار في الدعاء او يقول لا تسلم انه ليس بمذكور بل هو مذكور  
 قال لسان رسول معنى ورجوع المصلي من الركعة في الدعاء او يقول لا تسلم انه ليس بمذكور بل هو مذكور  
 عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من التواضع فقال  
 كان يصلي في الظهر اربع ركعات في كل ركعة ركعتين في كل ركعة ركعتين وكان يصلي  
 بالناس المعروف ثم يرجع الى بيته فيصلي ركعتين وكان يصلي بهم العشاء ثم يدخل بيته فيصلي ركعتين  
 وكان يصلي من الليل سبع ركعات في كل ركعة ركعتين وكان يصلي في الاطراف ما شاء ولا يطولها لسا فاذ افرأ  
 وهو قائم ركع وسجد وهو قائم واذ افرأ وهو قاعد ركع وسجد وهو قاعد وكان اذا طلع الفجر صلى  
 ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس ملوه الخبر **هـ** ونسجود بجمع العا وصمها على الثاني يكون المنسجود  
 عبد النبي صلى الله عليه وسلم كما صفت عائشة رضي الله عنها في حديث السجود وعلى الاول يكون المنسجود  
 انى صلى الله عليه وسلم كما روى في حديث امر حبه رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
 صلى من عشرين ركعة في اليوم والليله بين له بيت في احبته ركعتان بعد طلوع الفجر واربع قبل الظهر  
 وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وقال الرمدي في جامع حديثنا محمد بن  
 رافع السابري في حديث ابي سفيان الرازي قال حدثنا المعتمر بن زياد عن عطاء عن عائشة  
 رضي الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثاب على ثنتي عشرة ركعة من السنة بنى الله  
 له بيتا في احبته اربع ركعات قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء  
 وركعتين قبل الفجر وادراك الكتاب بحضرته وروى **هـ** فلهذا اسماء في الاصل حسنا اي  
 فلاجل انه لم يذكر الاربع قبل العصر في نفسه بعد من محمد رحمه الله اذا الاربع قبل العصر حسنا  
 في كتاب الاصل وهو الميسر والاصح اصله انه صنفه او لا ثم صنف كتاب الجامع الصغير  
 ثم اجمع الكتاب الكبير ثم كتاب الماداة ولد ابو سليمان اجوزجا في الميسر قلت الحمد قبل  
 العصر بطوع قال ان فعلت تحسن فلكم السطوح قبلها قال اربع ركعات **موسم** وحذر اختلاف  
 الانار ابي حنيفة رحمه الله صلى الله عليه وسلم اذا الاربع ومن اذا الركعتين قبل العصر لا خلاف  
 الاثار وهو انه ذكر في السنن مسندا الى ابن عمر رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم رحمه الله اسرا صلى قبل العصر اربع ركعات وذكر في السنن ايضا مسندا الى علي بن ابي طالب  
 رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر ركعتين والافضل هو الاربع لان

افضل

افضل الاعمال اجزها **هـ** وذكره في ركعتين اي في ركعتين اقل وهو قوله عليه السلام من  
 ثاب على ثنتي عشرة ركعة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكره  
 الاربع بعد العشاء وهو ما ذكر في سراج الاقطر بعد روى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل العشاء ودخل  
 حجره فصلى اربع ركعات فلما اختلف الخبر ان حبس المصلي اربع ركعات سار كعتين **موسم** والاربع  
 قبل الظهر بسلبيه واحد عندنا وهذا روى صاحب السنن بأساده الى ان ابوب من النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال اربع قبل الظهر ليس بينهن تسليم نعم لهن ابواب السما وكوفي سراج الانار مسندا  
 الى ابوب الاضاري ايضا قال ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع ركعات بعد العشاء  
 الشمس فقلت يا رسول الله انك تدعى هؤلاء الاربع ركعات فقال يا ابا ابوب اذا نال السمتين  
 فتحت السما فلم يرخ حتى يصلي الظهر فاحب ان يصعدك فيهن عمل صالح قلت ان يرخ فقلت يا رسول  
 الله اني كلن قراه قال نعم قلت فمن تسلم فاصل قال لا الا العشاء وفي سراج الانار ايضا عن  
 ابراهيم كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يصلي اربع ركعات قبل الظهر واربع ركعات بعدها  
 واربع ركعات بعد الفجر والاضحى ليس بينهن تسليم فاصل وفي طهر الفراء **موسم** والاربع ركعات  
 النهار الى اخره اي في كل العدوي رحمه الله اعلم ان السطوح في النهار ركعتين واربع ركعات  
 لما روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 في الليل فيجوز ركعتين بسلبيه وان سار اربع ركعات سار كعتين **موسم** والاربع ركعات  
 السطوح بالليل ركعتان او اربع او ثمان او ست او ثمان ركعات بركه الرأفة على الاربع لعدم ورود الاسر اما السطوح  
 يوسف ومحمد رحمهما الله يزيد بالليل على ركعتين وهو قول ابن ابي لمي رحمه الله رواه ابن ماذر  
 هو الاسلام البزدوي في سراج الجامع الصغير بقوله اصل ذلك حديث عائشة رضي الله عنها ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل احدى عشرة ركعة ثلاث منها الوضوء ركعتا الفجر  
 في السطوح سنة وروى عنها ثلثة عشرة في السطوح ثمانية والامام ابو جعفر الطحاوي  
 رحمه الله رد الاستدلال بحديث عائشة رضي الله عنها قال هذا لا يدل لانه روى الزهري عن  
 عروة عن عائشة رضي الله عنها انه كان يصلي من كل اثنين سنين وهذا الباب يؤخذ من جهة التوقف  
 والخوف ما قاله ابو جعفر رحمه الله لان استدلاله لغير الاسلام بحديث عائشة رضي الله عنها استدلال  
 بالتحليل فلا يكون حجة وهذا لانه يحمل انه عليه السلام كان يصلي اربع ركعات في كل ركعة واربع  
 ركعات سنة العشاء ثلاث ركعات الوضوء فيكون المجمع احدى عشرة ركعة وليس في حديث عائشة  
 رضي الله عنها في السطوح حتى يدل على اباحة الثمان على انا نقول ان عائشة في رواية الزهري  
 عن عروة عنها صنف الاحمال وراى الاحمال فلم يدل على اباحة ثمان ركعات بسلبيه **هـ**  
 والافضل في الليل عند ابي يوسف ومحمد مثني مثني اي الافضل في بطوع الليل وانما ذكر لوط  
 مثني مكرانا كيد او الا لا حاجة الى ذكره ثانيا لان معنى قوله مثني اسس اسس ثم اعلم ان  
 الافضل في نفل الليل والنهار اربع بسلبيه وعندنا في النهار كذلك وفي الليل الافضل  
 مثني وعند الشافعي في النهار ايضا كما قال في الليل للشافعي في حديث ابي بصير عن ابي بصير  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل والنهار مثني مثني ولها ان الافضل في النزوح  
 مثني مثني بالاجماع وهي نفل الليل فيبغى ان يكون سائر نوافل الليل كذلك بخلاف نفل النهار  
 فانه ورد فيه حديث ابي ابوب على مدوامه النبي صلى الله عليه وسلم على الاربع قبل الظهر وما كان  
 مداوم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعلى ما هو الافضل ولا في حقه رضي الله عنه وحيات



احدهما الاشارة الى الغرض وهو العشاء فلو كان الاربع فليسلم فاصل من الاربع فلا تسلم فاصل  
لأن الغرض كذلك لأن حال الغرض أقوى وهو الفصل أو في الثاني أن في الأربع تسليمة واحدة  
معاودة على الجماعة وفيها تسعة على النفس ومما لو استباحه لنفسه فلو كان فليسلم أو في  
والدليل على أن التسليمة الأربع تسليمة زيادة أن الزيادة هي أن من تذر أن يصلي أربعاً تسليمة فصلا  
بتسليم لم يخرج عن نذره ولو تذر أن يصلي أربعاً تسليمة فصلا بتسليم خرج عن نذره  
وهذا معن قوله وعلى القول بحد واحد احتياطاً للعرب في الراوع للمخفف لأنها تؤدي جماعة ولا سيما  
في نعل المفرد لا في نعل الجماعة أما حديث ابن عمر رضي الله عنه فقد ذكر الطحاوي في شرح الآثار  
بأساده إلى ما عمن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي بالليل ركعتين وبالنهار أربعاً وذكر  
الطحاوي فيه أيضاً مستنداً إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً لا  
بفصل بينهما بسلام ثم بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً فجاء أن يروى ابن عمر رضي الله عنه عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم قال ذلك نعل لهذا أن ذلك الحديث ضعيف ولين  
مع لغاه شعاعاً لا نرى تسليماً إطلاق اسم الملتزم على الأربع كما رواه جماعة على المخارضة  
بين ما رواه وبين ما رواه الخصم **قوله** ومعنى ما رواه شعاعاً أي معنى ما رواه الشافعي  
وهو قوله عليه السلام صلوة الليل والنهار مثنى مثنى شعاعاً يعني يصلي شعاعاً لا وثراً لأن  
الوثر في النفل مثنى وليس معناه أنه يسلم من كل ركعتين والله أعلم **بصلوة الجمعة**  
لما سارع من صلاة في صلاتها واحداً وتعلها شريع في ما ان الفراه لا يختلف باختلاف الصلاة  
**قوله** العشاء في الغرض واحدة في الركعتين وأراد ما لو جوب الغرض أعلم أن الغرض في الغرض  
واحدة عندنا في الركعتين وعند الحسن النصري في ركعة واحدة وعند مالك في ثلاث ركعات  
وعند الشافعي في أربع كما في النفل وعند أبي بكر الأصم وابن عليه لثب بواجبة أصلاً لا خصال  
الامر وجوباً وحده أحسن رضي الله عنه أن الأسر بالثب لا يصح التكرار كما عرف في الأصول  
فلا يفرض إلا في ركعة ولما كان قوله عليه السلام لا صلاة إلا بفراة تنقضي في ثلاث ركعات  
لأن التكرار حكم النفل وللشافعي ما رواه مالك وكل ركعة صلوة فلا يجوز لخلافها عن الفراه  
ولما أن الأمر بالفعل لا يقتضي التكرار لأن صيغة الفعل لطلب فعل والفعل بمن لا يتصوره  
بما ولا يصح تكراره لأن التكرار أعاده التي بعينه إلا أعاده مثل التي آلا أنا أتينا وجوب  
الفراه في الثانية لا يصح معنوم النفس وهو قوله تعالى فاقضوا ما كنتم من القرآن بل يسيل  
الدلالة لأن الثانية ثالثة الأولى سقوطاً وجوباً وصفة وقد فكل من وجب عليه الأولى  
وجب الثانية وإذا سقطت سقطت خلاف الثالثة والرابعة حيث لا يلزم وجوبها على  
كل من وجب عليه الأولى كما في المسافر وأما ما ناله الأولين في الصفة من الجهر والاختفاء  
ولما ما ناله في القدر فمهم السورة مع العلة ولا يقال لا مماثلة بينهما أيضاً لأن في الأولى  
النشأ والعود والتسليم والحب في الثانية لا نأقول ذلك أمر لا بد ليس بغرض فلا يفتح  
ولما سارع الحديث الذي رواه مالك والشافعي فيقول المهر من قوله عليه السلام أن  
لا يصح الصلاة إلا بفراة فخص بقوله موجب ذلك حيث يقول بوجوب الفراه في الصلوة  
وليس المراد منه أن لا على كل جزء من الصلوة عن الفراه حقيقة ولهذا لا يفرا في الركوع والنجو  
والنحو بالاجماع مع الحسن أجزاً الصلوة وقد روى عن علي وعبد الله بن مسعود رضي الله  
عنهما أنهما كانا لا يفريان في الأخرين وكانا يسبحان فيها فجاء أن يخفى عليهما شيء من أمور الدين

ولا يصح على مالك والشافعي **قوله** لما كان الغرض في ركعة لم يكن أن يكون ركعة في  
كل ركعة **قوله** لا تسلم المداومة إلا ترى أن المصنف في آخر الصلاة قد صرح بعدم انضمام ركعة  
فرضا في كل ركعة وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الأربعة الأخيرة من عدد ركعات  
جميع الركعات وقول الحسن رحمه الله صنف لأنه لم يسلم إلا بفراة الفراه في ركعة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنه وقول الأصم أصح من الإجماع ثم أعلم أن الفراه واحدة هي الركن  
عندنا لكن باعتبار أولها باعتبار أنه كلام قال الإمام الأسدي في شرح الطحاوي قال إنما سارحهم الله  
الفراه فرض في ركعتين بعد ما عني أن سارح الأولين وأن سارح الآخرين ولما في الأولى والثانية وان  
سارح الثانية والثالثة وأصلها في الأولى وكذا قال الشيخ أبو الحسن الفدوي رحمه الله في شرح  
مختصر الكرخي حيث قال فالأفضل أن يفرا في الأولى والأولى في الثانية والثالثة والثالثة حارة  
لهذا في في الفراه في الغرض واحدة في الركعتين ولم ينفذ بالأولى وقال في خلاصة العناوي  
وأخبار الصلوة عشرة وذكرها تفصيل الفراه في الركعتين الأولى **قوله** خلاف ما إذا حلف  
لا يصلي يعني نعت إذا قام وقرا وركع وسجد **قوله** قال وهو يخرج في الأخرين أن قال الفدوي  
وأما خبر بين الأمور الثلاثة لأن الفراه لما لم ينفذ في الأخرين خارجاً أحد الأمور الثلاثة ولا عليها  
وعند الله رضي الله عنهما كما ناسخاً في الأخرين إلا أن الأفضل عندنا أن يفرا خلافاً لما روى عن  
سفيان رضي الله عنه فإن عنده الأفضل أن يسبح وأما ما كان الفراه أفضل لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم داوم عليها في أغلب الأحوال **قوله** وهذا لأحد السهو بركتها أن يصح لقوله أن لا يصل  
أن يفرا إذا قيد بظاهر الرواية اختياراً لما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لم يفرا  
في الركعتين الأخرين من الظهر والحصر مع جماعة الكتاب وسع في كل ركعة ثلاث تسبيحات أجزاً  
ذلك وإن قرأ بجملة الكتاب فهو أفضل وإن لم يفرا في شيء من ذلك ولم يسبح أجزاً صلوة  
وكان مسياً كان سجداً وإن كان ساهياً فليجعله سجداً السهو وروى عن أبي مالك عن أنس بن مالك  
رحمه الله أنه كان لا يوجه على تارك التسبيح سجدة السهو وهو الصحيح كذا ذكره الفدوي في شرح  
مختصر الكرخي **قوله** والفراه واحدة في جميع ركعات النفل وفي جميع الموراد وجوب الفراه  
في جميع النفل فلا تخير في النفل لا وجب أكثر من الركعتين في الظاهر من مذهب أصحابنا رحمهم  
الله وإن نرى أكثر من ذلك لما أنه إيجاب بالنفل فلا يلزم إلا أن في ما تقر به من حسن ذلك  
العبادة ولا يعتبر بالنية كمن دخل في الصوم بنوى صوم أيام وكن دخل في الحج بنوى حجاج وروى  
عن أبي يوسف رحمه الله يلزمه جميع ما نواه أعشار الشروع بالتذرع وفي رواية أخرى عنه يلزمه  
أربع ركعات ولا يلزمه أكثر من ذلك اعتباراً بالنفل بالنفل من وأما الورق فبما وجب الفراه في جميع  
ركعاته احتياطاً لأن فرضية النفل ما ثبتت إلا بدليل فيه شبهة وكانت آثار السن فيه ظاهرة  
حتى لا يوفق له ولا يكفر حاشاه فاحتط في إيجاب الفراه في جميعه أولاً رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم قرأ في الركعة الأولى سبعاً ثم ركع الأربعة في الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله  
أحد **قوله** ولما قال يسبح في الثالثة هذا أيضاً لقوله والقيام إلى الثالثة كبره سجدة  
وأراد بالاستفتاح قرأه سبحانك اللهم وعده إلى أخيه في الركعة في سرحه للحاج الصغير لو أن  
رجلاً دخل في صلاة الإمام والإمام يريد أن يصلي أربع ركعات بطوعاً فليصلي معه ركعتين ثم سلم أو  
خارج من الصلوة كان خارجاً ولم يلزمه الأخرين لأنه لم يدخل فيه وإنما مع الإمام أن الثالثة  
لزمه الركعتان الأخريان **قوله** وأما الورق فلا احتياط على قوله أما النفل جنى وأما الورق











واستأذنا ما عاينه لا يرجو من الاجر والثواب **فما قوله** فيجب الى اخيه قال الامام محمد بن  
 الصديق رحمه الله ففسر النزاع سنة اما اذا اوجها بالجماعة فستحب وقال شمس الامة السرخسي في كتاب  
 النزاع ذكرنا في احوال العلما عن العلما عن ابن يوسف وذكرنا ما عاينه ما لا انما كان  
 اذا اوجها في سنة من سبيل ما يصلي في المسجد من مراعات سنة الفزاة وانما هي فليصلها في بيته وقال الشافعي  
 في قوله انما يصلي في سنة من سبيل ما يصلي في المسجد من مراعات سنة الفزاة وانما هي فليصلها في بيته وقال الشافعي  
 في سنة واحد من ابن عمر بن الخطاب في الجماعة احب وافضل وهو الامم والنزاع في جمع نزوحه في  
 في الاصل اسم للجلسة وسبب النزوح لاسراحة الناس بعد اربع ركعات بالجلسة ثم سبب كل اربع ركعات  
 نزوحه بخلاف ما في اخرها من النزوح **سنة** ويجلس بين كل ركعة عشرين ثم هو يجزئان شامخ وان سا  
 هليل وان سابع وان شامخ ان ذلك فعل وهو حسن لقوله عليه السلام المشقة للصلاة في الصلاة  
 كذا قاله في امره **سنة** والنسب الى الله عليه وسلم من العذر في تركه المراطنة وهو ما روى صاحب  
 السنن عن اسحق بن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم جلس في المسجد فجلس بمسلة من ثم جلس من الغائلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من الليل  
 الثالثة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اصبح قال فدراب الذي صنعتم فلم يعفني  
 من الخروج اليكم الا اني حبيت ان يمرض عليكم وذلك في رمضان وقالوا ان الناس يملكون فرادى  
 الى امام عمر رضي الله عنه ثم قال لعمري اني ارى ان اجمع الناس على امام واحد فجمعهم على ابن ابي ركب  
 فكان يصلي بهم خمس ركعات يجلس بين كل ركعة وبين ركعة واحدة وكان ذلك سنة اربع عشرة  
 سنة للهجرة وبعد ذلك النزاع سنة ولا يؤمن ركعة **سنة** لعادة اهل الحرمين ان اذ به اهل  
 مكة والمدينة **سنة** فيسجد الى ان وقته اي وقت اذا النزاع بعد الضحى قبل الزوال  
 صاحب الخلافة قال في السجل الراشد وجماعة من ابيه بخاري ان الليل طها وبقتل العشاء بعد  
 ثم قال وقال العامة مناجي بخاري وقتها ما بين العشاء والزوال وهو الصحيح وقال صاحب الهداية  
 والامم ان وما بعد العشاء قبل الزوال بعدة والامم يندى ما قال عامة مناجي بخاري لان  
 ورد كذلك وكان ابن ابي رجب عنه يصلي بهم النزاع كذلك **سنة** فلا يترك لكل الغنوم اي لا  
 يترك ختم الغنوم مرة في النزاع في كل الغنوم خلاف الدعوات بعد السجدة حيث يتركها  
 لكل الغنوم لا يترك **سنة** قال في التحسين ثم بعضها عباد وادارة قل هو الله احد وكل  
 ركعة وبعضهم احاد وادارة سورة الفيل الى اخر القرآن وهذا حسن لانه لا يسته عليه  
 عدد الركعات ولا يعمل قلبه بغيره للتدبر والتفكير وروى الحسن عن ابن حنيفة  
 رضي الله عنه ان الامام عمر بن الخطاب كل ركعة عشرين او نحوها لان السنة في النزاع الختم مرة  
 وعدد ركعات النزاع في جميع المناسبات وعدد اي القرآن سنة الف وثم فاذ اخرا في كل  
 ركعة عشر ايام يحصل الختم **سنة** ولا يصلي في الجماعة في غير رمضان عليه اجماع المسلمين  
 ولهذا لم يصلي في غير احد جماعة في سائر الايام من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكذا لا ينطوي جماعة في غير رمضان بكرة ولو فعلوا بالليل او النهار احرام ففعله  
 صاحب الترمذي في زيادات الربادات والله اعلم **سنة**  
 ادراك الغرض من النزاع عن بيان انواع الصلوات فيها وواجبها وتفضلها في  
 ما ان الاداء الكامل وهو الاداء بالجماعة **سنة** وسبب ركعة من الظهر ثم اقيمت  
 الى اخره والاصل ان الصلاة تقضى بغيره حرام لانه ابطال العمل لا سيما صلاة

الزمني

الغرض الا ان التقضى اذا كان للاكمال هو ولا به وان كان نقصا صورة اقل معنى وصلوة الجماعة تفصل على  
 صلاة الفرد سبع وعشرين روي عنه بعد ما قد اختلف في الفرد تقضى صلاة من تقضى بالسجدة احراز  
 تلك الفضيلة واداء بقية بالسجدة ثم ركعتين ثم طمعه وانما جعل كذلك حسنة لما اذاه من الضلال  
 يورود الذي عن السرا وهذا كعدم فمقدار لا يجوز فاذ ان لا حق من سببه فيجوز وانما نقص  
 تلك قال ان لم يثبت حكم النزاع بان ادى الاكثر من الركعات وهي اسلاف فاداءت فلا نقص وقوله  
 اقيمت اي الصلاة وليس المراد منه اقامة الموعود لانه لا ينقطع صلواته اذا اقام الموعود وان لم  
 يقدّر بالسجدة بل سببها ركعتين **سنة** هو الصحيح احراز عن قول بعض المشايخ انه لا ينقطع  
 اذا كان فاما في الركعة الاولى او الثانية وان لم يقدرها بالسجدة فالنحر الاسلام في سبب اي سببه  
 المعصية كما في مختلفي معنى الشيخ الامام محمد بن ابي هاشم المديني في هذا والاسم ان يطرح قوله  
 لانه محل الرقعة اي لا مادون الركعة محمد الرقعة يعني له ولا به الرقعة مام بعد السجدة  
 لانه ليس له حكم فعل الصلاة ولهذا لو جاز لا يصلي لاحت هذا العذر **سنة** خلافا اذا  
 كان في النفل معلق بقوله يقطع يعني يقطع في الغرض مالم يقدر بالسجدة ولا يقطع في العمل لان العمل  
 في الغرض لا كمال الغرض والقطع في النفل ليس لا كماله فلا يقطع كماله ولو كان في السنة صل  
 الظهر والجمعة يعني اذا كان في السنة قبل الجمعة يقطع على رأس الركعتين فاداء طمعه في ركعتين  
 عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله في ظاهرها الجواب وعلى قياس ما روي عن ابن يوسف رحمه الله انه يعفى  
 انما في كل نطوع يصير ههنا اربعا قال في النحر الاسلام وكان الشيخ الامام محمد بن الفضل البخاري  
 يعني ان يعفى اربعا لانها بمنزلة صلوة واحدة واحده حتى ان السجدة اذا احراز بالسجدة فقام  
 الى السجدة الثانية لم ينقطع سببه وان ذلك مع سجدة الخلوه فاسد مرض الظهر كذا روي  
 في النوادر **سنة** وقيل بينهما وجهه ما قلنا انها بمنزلة صلوة واحدة **سنة** وسببها  
 عاد ويقدر وسلم وانما فعل كذلك ليكون ختم صلواته على الوجه المذموم لكن بسلم سببه واحدة  
 لان ذلك ضروري وبه صح في شيخ الخا معي لصغير وانما كذا لما لانه محم صلواته والخبر  
 الاسلام وهذا صح فاذا كذا ما بنوي الشروع في صلاة الامام يقطع الاولى في زمن سروده في صلاة  
 الامام ثم هو يجزئ في رفع الايدي ان شافعي وانما لم يرفع كذا قال الامام محمد بن الحسن رحمه الله  
 في سروده وعن شمس الامة الحلواني انه لو لم يرفع اليه السجدة ففقد صلواته وعلمه عن الزاد كان  
 ما اذاه من العدة لم يكن في هذا فذا يعلب في هذا لم يكن له يدما **سنة** واذا امرها على قوله  
 وان كان قد صلى ثلاثا من الظهر بها يعني انه لا ينقص صلواته اذا حصل شبه النزاع ما روى  
 الاكثر منها كما لا ينقصها اذا حصلت خفيفة النزاع لان شبه النزاع ينقص معارضة شبه العمل  
 الذي يحصل بالجماعة فاذ لم ينعصها ينما ثم بدخل في صلاة اليوم والبرادها معهم فله لعدم  
 وروى بكر الغرض في وقت واصل ذلك ما روي صاحب السنن عن ابن ابي رجب رضي الله عنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انا ركعتان اذا طمعت عليك امرا فوجزول الصلاة بلي بارسل  
 الله فما نمر في صلاة الصلاة لو فيها فان ادركها مع فضله فافعل لك بامله وروى عنه انما عن  
 جابر بن عبد الله بن الاسود عن ابيه صلى الله عليه وسلم وهو غلام ساف فلما صلى روى  
 برجلين لم يصليا في ناحية المسجد فدعا بهما فجيئهما فوجدتهما يصليا فقال ما سمعنا ان يصليا معا  
 فالا اننا قد صلينا في رحلتنا فقال لا تقولوا اذا صلى احدكم في رحلته ثم ادرك الامام ولم يصل  
 فليصل معه فانه نافله **سنة** والذين يقطع معهم نافله وانما استأذنا ولى العمل لا نوال



صلاة استخرج الجماعة خارج ومضار يكون هذه لانا نقول دالك ما اذا كان الامام منطوعا انما نوله  
وكذا اذا قام الى الثانية اي يقطع **ت** لانا اسارة الى ما قال من كراهه النفل ووجه ولذا  
بعد المغرب في طاهر الرواية يعني اذا اتم المغرب لا يبرع بعده في صلاة الامام لانه اذا سارع  
حلوا اما ان يصلي لانا او ان يعاقل الاول محال له السه لورود النبي عن الجبراد في الثاني محال  
الامام وكل ذلك بدعة فالخبر الاسلام فان سارع مع ذلك انما اراد هذا الوجه احوط  
لما فيه من زيادة الركعة وموانعه السه وهو احوط واحذر ومعلوم في طاهر الرواية عارضي  
عن النبي يوسف رحمه الله انه يدخل مع الامام ويصلي بمواضع هذا فيما اتم هذا اتم المغرب اما اذا  
صلى سه ركعة قطع وسارع مع الامام وكذا اذا كان في الثانية مالم يقبضها بالجمعة قادتها  
فلا يقطعها المحصول شبه الغراع **ب** اذا الاكثر **ت** وس دخل سجدا فذا في بكرة له ان  
يخرج وهذه من خواص الجماعة الصغير وهذا ما قال في المتن خرج رجل حين اذن المؤذن بالعصر  
فقال ابو هريرة رضي الله عنه اما هذا فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم ولا يترك طاعة  
الله تعالى عند سماع النداء لاحابة لكن هذا فيما اذا لم يصل سه فادام سه فلا بأس بالخروج  
عصول الاحابة سه الا اذا كان رجلا له حاجة في الخروج فيخرج مثل ان يكون اماما في موضع  
اخر وهو مردنا او رجلا يوث الجماعة ويعرف الناس ببعبه وهو معنى قوله الا اذا كان  
من منظمه امر الجماعة لا ذلك من احد من الجماعة لانه تكبل الجماعة معنى وان كان تركا  
لها صوره وان اذا وقف الاحابة فلا يجزله ان يخرج وان كان في سه سه او كان رجلا له حاجة  
ويكون حسا في الخروج الا اذا كان في الغمر والعصر والمغرب فيخرج اذا كان صلاها كراهة  
المسئل بعدها يصار عند راي الخروج والان في المظالم في المسجد من غير متبرع في صلاة الامام  
يحمق اطلاق وعندها في لباس بدلك حديث السجدة وعن خلفه على غير هذه الصلوات فلا  
يلزم الغرض بيه ومن حديث النبي عن الصلاة بعد المغرب والعصر وحديث المترا **ت**  
الا اذا بعد المؤذن في الاقامة اي سارع فيها وهذا استمسا من قوله فلا بأس بالخروج **ت**  
وان كان العصر اذ اركب الصلاة العصر اي صلوة العصر **ت** ومن انشئ الى الامام  
في صلاة الجهر الى اخره اعلم ان الرجل اذا دخل المسجد والقوم في الصلاة الجهر وهو لم يصل سه المغرب  
فان كان يجتهد ركعة مع الامام ركعة يصلي السه ثم سارع مع الامام وهذا لا سه المغرب وكراهة  
الجماعة فان كان في غيرهما وان كان لا يدرك مع الامام ركعة يركل السه وسارع مع الامام  
لان بواب الجماعة اعظم من بواب السه الا ترى الى ما روي مسلم في صحيحه عن اسعد رضي الله  
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد سبع وعشرين درجة  
ولان ترك الجماعة وعدا سديدا وهو ما روي في المسنن باسادة الى يزيد بن الاصم قال سمعت  
ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذتم ان امرئ منكم فخرجوا احراما من حطب  
ثم ان قوما يصلون في سوتهم لم يسمعه الله فاحرقوا عليهم وهذا عدايا وعند السامعي لم يعمل  
لجماعة لانه لا حاد القوم على مدسه ولاه قال عليه السلام اذا اتمت الصلاة فلا صلاة  
الا المكثورة وما ولىه عند ما اذا صلح حال الجماعة اما اذا صلح في رايحه من المسجد فلا يكره  
بدليل انه اذا علم سارع الامام في صلوة الجهر وهو في بيه يصلي سه المغرب بالاسان وقد  
روي الشيخ ابو جعفر الطحاوي في شرح الاثار باسادة الى ان الدرر ارضى الله عنه انه كان  
يعمل المسجد والناس صفوف في صلوة الجهر يصلي الركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل مع القوم

بلغ الصلاة

في الصلاة وذكر فيه انما عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه كان يفعل ذلك فخص  
الركعة لما ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل اذا الركعة مع الامام عند المؤذن ثم لانه اذا الكل  
في اذراك بواب الجماعة حتى قسم صلاة الجهر ركعة ركعة فان كان يدرك الامام في السه  
فلا يهر ما ذكره في الكتاب يدل على انه يدخل مع الامام لانه قال ان حاد ان يقول الركعة  
دخل مع الامام كذا اذا لشمس الاية السرخية في شرح اجماع الصغير ثم قال وكان المقصد  
ابو جعفر يقول يصلي سه المغرب تسرع مع الامام عندهما وعند محمد بن ترك السنة وهذا  
اختلافهم في المدرك في السه في صلاة الجماعة المحجة ثم قال سنس الامم وعلى من المقصد اما على  
الراهد انه كان يقول ينبغي ان يصح ركعتي المغرب يقطعها ويدخل مع الامام حتى يلزمه  
بالسرع فيمكن من القضا بعد الجهر ولكن هذا ليس بقوي فانما وجه بالسرع لا يكون  
اقوي مما عبت بالمدرك وقد نص في زياد ان الزيادة ان المدورة لا مودى بعد الجهر  
طلوع الشمس قال في هذا السلام هذا اجل وجاه فافضل ذلك ان يودي في الحنا والتم في مواضع  
المؤمن خارج المسجد الباب او في الداخل والباس في الخارج فان تعدد خلف سارية  
واندها كراهة ان يجعلها خلف الصف والذي يلي ذلك خلف الصف من غير حائل بينه وبين  
الصف **ت** من الفصلين اي فضيلة السنة والجماعة **ت** ولا خلاف سنة الطهر حيث  
يتكفي في الحالب يعني يركها سواء احبها المؤن او لم يحب **ت** هو الصحيح احراز عن قول  
بعض المساع ان سه الطهر لا يفي اذا كانت لا في سه الجهر ودالمسح بالفضاء عدا  
ليلة الغريسي ولم يرد مثل ذلك في سنة الطهر وهذا القول غير صحيح لورود الاختلاف بين  
ابو يوسف ومحمد في انه هل يقدم الاربع او الركعتين قال ابو يوسف يقدم الركعتين ثم يفتي الاربع  
وقال محمد يقدم الاربع ثم يصلي الركعتين كذا ذكر اختلافهما في الجامع الصغير الحسامي وفي  
الحامح المحتسب المعاني والخطوبة وشروها ذكر الاختلاف على العكس وتعمل ان يكون  
عن كل واحد من الامامين روايات **ت** ولا كذا كذا سنة الجهر يعني ليس سنة الجهر مثل  
سه الطهر لانه سه الجهر لا يرك اذا عداها بعد الفرض فيحصل الفرق بين السنتين **ت**  
والافضل في عامة السن والنوافل المبرك وهذا لما روي الشيخ ابو جعفر الطحاوي رحمه  
الله في شرح الانار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صلوة الذي بينه الا المكثورة ولا ان  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي السن في بيته وروى عابسة رضي الله عنها مود ذلك في باب  
النوافل **ت** غداة ليلة النهرين والفرجين التزول في اخر الليل ذكر في الصحيح  
البخاري عن عبد الله بن ابي سادة عن ابيه قال سماع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة قال بعض  
القوم لو عرفت بنا رسول الله قال اخاف ان سماع عن الصلاة فقال ليلال وصرايه  
عنه انا او قتلكم فاصبحوا واستد بلاك طهره الى داخله فعليه عباة فنام فاستيقظ  
النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس فقال يا ليلال ان ما قلت قال ما قلت على ربه  
شكلا فطال ان الله قضى ارواحكم حين شاوردها عليكم حين شام يا ليلال فاذا بالباس  
بالصلاة وموافقا ارتفعت الشمس واياضت فام فصيل وفي السنن عن ابي سادة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان في سفوفه في ارسول النبي صلى الله عليه وسلم وملك معه فقال انظر فقلت هذا  
راك هذا ان راكبان هو لا ثلاثة حتى صرنا سبعة فقال احفظوا عفتا صلاتنا معنى صلاة  
الجهر فصرى على اداهم ثا ابغظهم الاخر الشمس فعاواضوا هبة ثم نزلوا قوما وا



وادل بالصلوات كفى التجرم صلوا الخ والحمد لله رب العالمين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سنة التجرم هذه تلك السنة فمن قبل الزوال فاستحسن لاجل هذا فصاها فما قبل الزوال لا  
يعد له انما هو خواص الواجب فكان الاصل ان لا يفتي السنة اصلا الا ان اختلف لما ورد  
بعضها من قبلها بعضا لما في الحكم في غير المضمون على اصل العباس وموعدم فتا السنة ولهذا  
لا يفتي بعد الزوال بالانعائ نوسه ونما بعد اخلاق المشايخ ورحمهم الله اي فما بعد الزوال  
اخلاق مشايخ حاورا البربر وانه هل يفتي سنة التجرم لا قال بعضهم بعضا بغيره ولا يفتيها بمقتضى  
وقال بعضهم لا يفتيها بها لان النص ورد في الوقت المهيمل بخلاف العباس فلا يصح ان يفتي  
به وقت فرض اخر وهو الصحيح **قوله** واما ما ساء السنن سواها لا يفتي بعد الوقت وفي بعض  
النسخ سواها ما زاد الصبر فالاول معنى سوى ركعتي التجرم الثاني معنى سوى سنة التجرم  
واختلف المشايخ في بعضها ساء للعرض قال بعضهم بعضها ساء لانه كم من ساء صا ولا يفتي فيها  
وقال بعضهم لا يفتيها ساء كما لا يفتيها معصوده وهو الاصح لاختصاص العباد بالواجب **قوله**  
وقال محمد رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة وانما حرص قول محمد رحمه الله بما دراك فضل الجماعة  
وان كان يدرك ثواب الجماعة عند صاحبها ايضا لان السنة وردت على قوله ان يدرك الامام  
في التجرم في صلاة الجمعة لا يكون مدركا للجمعة فيها اربعه فكان مقتضى قوله ان لا يدرك فضله  
اجزاء هذه السنة لانه مدرك للاقل كما في الجمعة فزال ذلك التوهم بقوله قال محمد قد ادرك  
فضل الجماعة واصل هذه المسئلة مسئلة الجامع الكبير اذا قال عدة حرا صل الظهر بجماعة  
فصلوا معها لم يحسب لانه لم يصل معهم لامراده بعض الصلاة ولو قال ان ادرك الظهر بحت  
فلان ادركهم في التجرم لان الواصل الى اخر التي مدرك لذلك السنن فلما كان مدركا للجماعة فلما كان  
ركعة صار مدركا ثوابها لكن لا يكون ثوابه مثل ثواب من ادرك اول الصلاة مع الامام ه  
لنواب الكبيرة الاولى والى ذلك لئلا يفتي على انه يكون مدركا ثواب الجماعة بما دراك ركعة ما روي  
صاحب الصحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود عن مالك وصاحب السنن عن العيني عن مالك  
ايضا ومالك عن بن شهاب عن ابي سلمة عن عبد الرحمن بن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلاة فالخبر الاسلام في  
سنة الجمعة والاشبه انه يدرك ثوابها بالاجزاء لان محمد احاط في الاداء اثباتا للاثار فاذا  
عليها لاصحاب كيف لا بالانواب بل ذلك احق بقوله والله اعلم **قوله** وماراده اذا كان  
في الوقت سعة اي مراد محمد بن الحسن رحمه الله بقوله في الجامع الصغير لا بأس بان ينقطع قبل  
المكثورة ما اذا كان الوقت مسما واد اصناف الوقت ترك المنقطع **قوله** قبل هذا في غيره  
سنة التجرم انظر يعني قال بعضهم مشايخنا ان ادركهم سنة الله بعباده لا بأس بان ينقطع قبل  
العصر والاضاد والى المنقطع قبل التجرم والظهر لان المنقطع قبل العصر والعصا مندوب  
البد والناس 2 حظه من اتيانه وتركه فاذا كان لا بأس بان ينقطع قبلها او لا ينقطع بخلاف  
المنقطع قبل التجرم والظهر فان في المنقطع التجرم اسر او تركه اذ في المنقطع الظهر وبعد استبداد  
قال عليه السلام في سنة التجرم صلوا وارطدكم الخيل وقال عليه السلام في سنة الظهر  
من ترك الاربع قبل الظهر لم يمتك سقاى **قوله** وقبل هذا في الجمع يعني قال بعضهم مشايخنا  
قول محمد رحمه الله لا بأس بان ينقطع عام في جميع السنن وللصلى الحار بين ان ينقطع وبين  
ان لا ينقطع لان السنة لا يستلزم الا بمواظبه التي هي عليه وسلم عليها وكانت مواظبه التي

صل الله عليه وسلم على السنن قبل المكتوبات عند ادائها المكتوبات الجماعة وهناك مسئلة الجماعة  
منهية لان التجرم يعني اني مسجد قد صل فيه ولا يكون في حقه ان الله به تسلي على اهلها  
فكون على غيره من ائمة وبركة والقول الاول احوط **قوله** والاولى ان لا يركع في الاحوال الطوائف  
الاولى ان لا يركع السنن الرواتب في جميع الاحوال سواء كان مودعا ما جاءه او مفردا او معها او مسافرا  
لا يفتي بركعتي الصلاة مع في العزائم الا اذا ارادها صلى الوقت فهو فصل منه وبطلانها في  
حديث ان هريرة في اول كتاب الطهارة ان عد قوله ولا يركع في الركعتين في صلاة **قوله** وسأسي  
الى الامام اي وصل اليه **قوله** ادرك الامام بما له حكم القيام اي في الركعة وهذا لان الركعة سنة  
القيام لو جرد استواء النص الاسفل الذي به عماد العام من القاعد لان استواء المصنف الالى  
موجود في القاعد ايضا ولهذا الوشادة في الركعة صار مدركا ولما ان الامام تركه ولا يركع في الحرم  
واما السركة في الفضل ولم يوجد لاسنن في وجهه ولا من وجهه لان القيام ليس من حسن الركعة ولا الركعة  
من حسن القيام فلا يصح مدركا لتلك الركعة **قوله** ما روي عن الامام عن معصديه فقد استسأله  
يعني ان الركعة الذي اتي به قبل الامام غير معتبر بل لئلا يفتي في ركعة امامه ففسد  
صلاته فكما الركعة الذي اتي به مع الامام لانه ساء على العاصم والسابع على العاصم فاسد لما ان شرط  
الحوار المشادة في حركه واحد وقد وجد في هذا الوشادة مع الامام في اول الركعة من ركعة قبل الامام  
يفتح صلاته ما لا يفتي في ذلك اذا شارك معه في اخر الركعة لان المشادة في حركه واحد قد وجد في  
فتاى انه ساء على العاصم لان ما روي عن الامام صار كان لم يكن مقارنا له كمن ادرك ركعة امامه **قوله**  
كما في الطهارة الاول يعني كما في الجزء الاول من الركعة وقدم بركته الساعة **باب**  
**فصل في النوازل والفواتج** فانه اي فضا الصلاة النوازل لما روي عن كذا الاداء وهو الاصل  
شرع في ذلك الفضا وهو الفرض لان الفضا على سابعه الفاتج ثم المأمور به في نوازل او فضا مالا  
فلم يفتي الواجب منه الى مسجده والفضا اسقاط الواجب بطل من عند المأمور به هو حقه هذا هو  
اختيار من ائمة السجدة رحمه الله وعباده لحد الاسلام البزدي رحمه الله الاداء اسم لفعلهم ليس لواجب  
بالانوار الفضا اسم لفعلهم مثل الواجب به وقد يستعمل احاديث العباد بين مقام الاخرى مثل قوله  
نعا في فاذا قضيت الصلاة اي ادب ومن قولهم رادي فلان دينة اي فضا ثم اخلف اصحابنا في وجوب  
الفضا فقال عامهم بحسب السب الذي عليه الاداء ولهذا خبر الامام الفراه اذا قضيت صلاة الليل  
بالنار وتحتها اذا قضيت صلاة النوازل بالليل ويعطى صلاة المفرد كغيره اذا قضاه في الاقامة  
ويصل صلاة الاقامة انما اذا قضاه في المفرد وقبل بحسب جديد وفيه بحث قد مر في الاصول  
**قوله** ومن فاته صلاة فيه رعاية الادب حيث لم يزل ومن تركها لان ترك الصلاة لا يبيح بحال المسلم  
**قوله** والاصل ان الترتيب بين العوايت وبين فرض الوقت عندنا مستحق اي فرض وعنده المشايخ  
مستحب وحده قوله ان الترتيب اذا كان في ضابطه ان يكون اذا العائنة شرط للصحة الوقتية فلا  
يحد لان شرط الشيء لذلك الترتيب وكل صلاة اصل فيها وبين كون الشيء اصلا وشاى بوجه عليه  
الاجان فانه اصل جميع العبادات شرط للصحة ولما روي ابو داود رحمه الله في سنته باسناد  
الى ان هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من فاته صلاة فليصلها اذا ذكرها فان  
الله يبارك وفعالي فاللهم الصلاة لذكرى وروى فيه ايضا عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال من فاته صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك يعني لا يلزمه غير فضا  
وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فاته اربع صلوات يوم الحندق ففضاها من سن الليل على



الترتيب فدل على وجوب الترتيب لا في فعله واراد موافق البيان لان الصلاة مجمل ودوي انه قال  
 صلوا كما رايتوني اجمع وهذا ايضا دل على الترتيب ودوي الشيخ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله عن ابي مزيق  
 عن ابي عمار عن مالك بن انس عن ابي اسحق عن ابي عبد الله رضي الله عنه قال من لم يصلي مع الجماعة  
 لم يصل اليه وفيه ولصلى الاخرى بعد وحدته الجاني في الجمع باساده الى ما يرد في صلاة الله عنه قال جعل  
 عمر رضي الله عنه يوم الحديف صب كعادهم فوالا ما كرف اجمع العصر حتى عزيت فوالا ما يرد في صلاة  
 بعد ما عرفت الشمس من صلاة المغرب **قلت** خبر الواحد لا يوجب العلم فكيف ينبت  
 العرص **قلت** لا يرد بانما لم يلح في الكتاب المحرمه فصار كان فرض الترتيب ثبت بالكتاب **قلت**  
**قلت** يرد عليكم سقوط الترتيب او اكره العوايب **قلت** لا نسلم لان فعله عليه السلام  
 ودود فيها كان اقل من يوم وقيلة **قلت** يرد عليكم سقوط الترتيب بالسيان **قلت**  
 لا نسلم اتصال النبي عليه السلام شرط الذكر **قلت** يرد عليكم سقوط الترتيب اذا صار  
 الوقت **قلت** لا نسلم لان الترتيب انما يتبعها الواحد وحده العمل به على وجه لا يلزم منه  
 ترك العمل بالكتاب فاذا قلنا بوجوب الترتيب عند صلو الوقت يلزم منه ترك العمل بكتاب الله  
 تعالى فلا يجوز ولا نأقوله الترتيب فرض وفعل الصلوة في الوقت فرض فصدق الوقت لما  
 لم يمكن الجمع بينهما احيانا الى دفع احدهما وقد علمنا ان فرض الوقت اكد من فرض الترتيب لان الترتيب  
 يفتقر بعد السبان ولا يفتقر فرض الوقت بجند السبان فتخرج فرض الوقت منقطع الترتيب  
 والمفتقر لتناهي المسئلة ان الغائبة والوقتية صلاتان واجبات غير محمولتين على وجه التكرار  
 فيجب الترتيب بينهما كما في صلاة في عرفة وصلاة في المذلة فلهذا كان كل الترتيب وجبا مع بقا الوقت وجب  
 بعد فواته كترتيب الركوع والسجود **قلت** الترتيب يسقط مع السبان فوجب ان يسقط  
 مع الذكر اذا قام به يومان من رمضان **قلت** لا نسلم ان العباس صحيح وهذا لان السبان  
 عذر بخلاف الذكر ولا يصح ان يفتاس بالنس بعد ذلك على ما هو عند وقتنا ومكان فرض من يتكبر ولا  
 كلام لنا في المتكبر لان الصلوات اذا تكررت سقط الترتيب بها ايضا **قلت** لان الترتيب  
 يسقط بصدق الوقت وانما يسقط بصدق الوقت لئلا يلزم ترك العمل بكتاب الله تعالى ولا فرض في  
 الوقت اكد من فرض الترتيب وقد بيناه قبل هذا ان صاحب الحط اختلف المشايخ في ما بينهم  
 ان العبرة لاصل الوقت ام للوقت المسمى الذي كراهه فيه قال بعضهم العبرة للوقت المسمى  
 وقال الطحاوي في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف العبرة لاصل الوقت وعلى قياس قول محمد العذر  
 للوقت المسمى بانه اذا اشترع في العصر وهو ناس للطهر ثم ذكر الطهر في وقت لو اشغل بالطهر  
 مع العصر وقت مكره فعل قول من قال العبرة لاصل الوقت قطع العصر ويصل الطهر ثم  
 يصل العصر وعلى قول من قال العبرة للوقت المسمى يقطع في العصر ويصل الطهر ويصلي وجب التمس  
 وفي المسئلة في الصلاة اذا صبح العصر في اول وقتها وهو ناس للطهر ثم اجزى الشمس ثم  
 ذكر الطهر يقطع في العصر وهذا ايضا على ان العبرة للوقت المسمى **قلت** وكذا بالسبان وكذا  
 العوايب ان يسقط الترتيب بها كما يسقط بصدق الوقت وقوله كذا يرد في ان يعقوب الوقتية دليل  
 لكثرة العوايب لا للسبان وانما يسقط بالسبان لان الحديث شرط الذكر ولا ينافي مع السبان على جرح  
 مراعات الترتيب ولا يملك الله نفسا الا معها وانما يسقط بكثرة العوايب لان فعل النبي صلى  
 الله عليه وسلم كان في المذلة هذا التكرار بكثرة العوايب ولا يكره العوايب في حين صحت  
 الوقت بانه انه لو لم يراع مواعاة الترتيب مع كثرة العوايب تقوت الوقتية فليعلم منه ترك

العمل بكتاب الله تعالى وهو لا يجوز وعند زفر رحمه الله لا يسقط الترتيب الى ان يركب  
 سدت صلاة الترتيب وهو المذكور في شرح الطحاوي والمنظومة والمختلف وقال في شرح الاصحاح  
 قال زفر لا يسقط الترتيب اذا واصل في الحط والدرج الترتيب لا يسقط بكثرة العوايب اذا كان  
 الوقت يسع لها والوقتية وان كان الفواس عسرا او اكره لان مراعاة الترتيب حكم استعد به  
 الواحد وليس في العمل به ترك حكم التمام فان الوقت يسع لكل فيجمع عليها اما اذا كان الوقت  
 لا يسع لكل فالتعلل بالحدود الى ترك العمل بالكتاب مبدوم حكم التمام على حكم الحد وهذا  
 حسن فكمثل ان يكون عن زفر ثلاث روايات كما نرى وعدا من اني لسلي لا يسقط الترتيب  
 الى سنة وعند قسطنطين غياث لا يسقط في جميع عمره لعدم الفصل في دليل وجوب الترتيب  
 وجوابه ما سرق **قلت** ولو قدم الغائبة جازعطف على قوله ولو حاد فوف الوقت تقدم  
 الوقتية لانها يجب الواجب عليه تقديم الوقتية ولو قدم الغائبة عليها عند صلو الوقت  
 جازعطف ايضا لان النبي عن تقديم الغائبة على الوقتية عند صلو الوقت لا محذور في المعاساة  
 بل لمعنى في غير الغائبة وذلك المعنى لزم فوات الوقتية والتميز الوارد لمعنى في غيره لا لعدم  
 المشروعية كما في الصلوة في الارض العضوية بخلاف ما اذا قدم الوقتية عند صلو الوقت  
 على الغائبة حيث لا يجوز لان وقت التذكروفت الغائبة بالحديث يلزم من تقدم الوقتية  
 اذا وها فقل وقتها انما بالحدوث ولا يجوز ولا يقال ان ورد النبي عن تقدم المعاساة عند  
 صلو الوقت لا نأقوله لما كان الوقت لا يسع الغائبة والوقتية جمعا وهو ما سرق اذا  
 الوقتية كان منها عن اذا الغائبة ضرورية وفي كون الارباب في هذا من صده كلام قد مر في شرح  
 الاصول **قلت** يوم الحديف اي يوم حفر الحديق في الحديس والحديث رواه عن ابي  
 مسعود رضي الله عنه في باب الاذان **قلت** الا ان يزيد العوايب على ست صلوات استسا  
 س قوله رتبها في القضاء **قلت** لا شك ان المزيدي عن المزيدي عليه والعوايب  
 جمع اقله ثلاثة فيقتصر هذا الترتيب ان يكون العوايب تسعا حتى يسقط الترتيب وهو حجة  
 ما ذكرنا صاحبنا رضى الله عنهم **قلت** اراد المصنف بالعوايب الاوقات مجازا كما في  
 قوله عليه السلام الصلاة اما ملك فصار كانه قال الا ان يزيد الاوقات على ست صلوات  
 وحاصله الا ان يقوت ست صلوات بدخول وقت الساعة فيسقط الترتيب وهذا ما عدى سرائر  
 وقال بعض المتأخرين المراد ست صلوات الاوقات بخلاف وقتها نظر عدي لانه يكون معناه الا ان  
 يبدل العوايب على ست اوقات والعوايب لا يزيد على ست اوقات الا اذا كانت الساعة اجبا وهو حجة  
 السابعة من اصحابنا لان وقت الساعة ليس بشرط لسقوط الترتيب وقال بعضهم اراد به اوقات العوايب  
 بطريق حديث المضاف وفيه نظر ايضا لان اوقات العوايب لا يزيد على ست صلوات الا اذا كانت  
 وقت الساعة وهو ظاهر وذلك ليس مراد المصنف رحمه الله لكونه حقا في هذا اصحابنا رحمهم  
 الله **قلت** ليس يرد عليك الاعتراض الثاني **قلت** لا يرد اصلا لان  
 استعرف العوايب الاوقات نفسها لا اوقات العوايب وزاد الاوقات يحصل بخروج  
 وقت الساعة ولا حاجة الى فوات وقت الساعة فافهم **قلت** يسقط الترتيب فليس العوايب  
 نفسها وهذا لان كره العوايب لما كانت سقوطه الترتيب في اغارها كانت مسقطه كره في  
 انعمها بالطريق الاول لان العلة اذا كان لها اثر في غير محلها فلا يكون لها اثر في محلها او في  
 دوايه وهو المراد بالمدكور في الجامع الصغير اي كون العوايب ساجز في وقت السادسة



هو المراد المذكور في ذلك الكتاب بقوله وان فاشد اكثر من صلاة يوم وليلة احرمه الى  
 بدا بالانه يصير الغوايب مناجاة **ل**ه والاول هو الصحيح اي المذكور في الجامع الصغير  
 هو الصحيح لان المعتز الزيادة على يوم وليلة بالصلوات حتى يصير واحدة من الصلوات  
 مذكورة وذلك لا يحصل الا بحرق وقت السادسة **و** لو اخففت الغوايب القدعة والحد  
 الى احرمه صورة الغوايب القديمة ان يذكر الشخص صلوة سبعا دسها فقام بفعل على الصلاة  
 يد على سبعة ثم يترك اول من صلاة يوم وليلة قبل بحولته الوقت مع ذكر ما فات اقل  
 من يوم وليلة قال بعض مناجاة الناجين بحوزة هو القياس لان الحديث ليس اذ اوها ياحي  
 من العدمه فحقق كره الغوايب وهو مسقط للترتيب وقال بعضهم لا يجوز الوقت وهو  
 الاستحسان مع ذكر ما خذ منه رجا له من الراء بالصلوة وحمل القدعة كان وقت بل يحل  
 كان احدهم هي العافية تحت فلا يحقق الكثرة فلا يثبت ما قلنا **ل**ه ولو فقه  
 بعض الغوايب حتى قل ما يقرأ في الترتيب عند البعض وهو الاظهر اراد البعض بعض الشائع  
 وهو الذي اختاره صاحب الهداية من عود الترتيب بعد سقوط خلاف ما اختاره شمس الاعظم  
 السرخسي وحرر الاسلام على البردوي حيث قال لا ومن سقط الترتيب لم يعد في صحيح الروايتين وذلك  
 مذكور في مسائل الشيخ ابي جعفر الكبير البخاري وفسر ذلك في رجل ترك صلاة سبعا ففصلها الا  
 صلاة او صلاتين ثم صلى صلاة دخل وقتها وهو ذكرها فان ذلك جائز لان الترتيب قد سقط  
 والساقط لا يعود كما لما القليل اذ الخمس وحل عليه الما الجاري حتى كثر وسالتم عاد الى الغلبة  
 لا يعود بخلاف ما اختاره صاحب الهداية ما روى ابن سبعة عن محمد بن حماد عن رجل ترك صلاة  
 يوم وليلة ثم صلى من العدمه كل صلاة صلاة ان الغوايب كلها صحيحة قدمها او اخرها والوقت  
 فاسده كلها اذ اقدمها لانه من ادى شيئا منها صار سادسة المذكوكة الا انه اذا فقه مذكورة  
 بعد ما عادت المذكوكة كما سم لا يزال كذلك فلا يعود الى الجواز فاما اذا اخر الوصيان ففسد  
 كلها الا العشا الاخيرة لانه ملاها وقد جتمع ما عليه عنده فصار كالناس واصلة ذلك ان  
 من ترك صلاة ثم صلى اخرى وهو ذكرها لم يجزه هذه وان وقع عنده ان ذلك يجزئه خلافا  
 لرد لان المذكوكة مذكورة بغير فليزم العمل بغير الواحد في وجوب الترتيب ولم يعد راجح  
 فاما اذا وقعت الشبهة في المذكوكة فيعذر كما ذكر في الاصل في رجل صلى الظهر بغير وضوء  
 ثم صلى العصر وهو يظن ان العصر اجراه لم يجزه العصر ما اعاد الظهر ولم يعد العصر  
 صلى المغرب وهو ذكر العصر فان المغرب يجزئه لان العصر غير مذكورة سبعين واغنى  
 صار مذكورة مما لو اجد ذلك لا يوجب العمل واما ما جاز السنة في العمل بالترتيب في مذكورة  
 سبعين علما وملافا لم يثبت لم يجب العمل بحسب احد كما ذكره في الاسلام رضي الله عنه  
 فواضح مع كل وقت فانه يعني فقه الجراحي في ذكر الظهر والظهر والعصر والعصر على  
 هذا الترتيب **و** له لدخول الغوايب في حد العلم لانه لما قدم الوقت فسد وصارت  
 الغوايب سبعا لما فقه العافية عادت الغوايب حسا ودخل في حد العلم **قوله** لانه  
 لا فاسه عليه في طه حال اداها اي حال اذا العشا الاخيرة الوقتية واما اعتراضه به  
 لوقوعه في وقت الاحكام وكول المذكوكة غير مذكورة يفتي لان عند الشافعي مراعاة  
 الترتيب ليست بمرتبة وقلنا ما يصح العشا الاخيرة اذا اخر الوصيان اذا كان المصلي مراعاة  
 الترتيب ليست بمرتبة وقلنا ما يصح العشا الاخيرة اذا اخر الوصيان اذا كان المصلي مراعاة

اذا كان

اذا كان عالما فلا لانه صلى العشا وانتقد ان عليه اربع مذكورات **قوله** واذا قصد في  
 الفريضة لا يبطل اصل الصلاة عند ابي حنيفة والى يوسف رحمهما الله يعني كون صلاة  
 عند ابي حنيفة ركن السبعة فيبطل التوقيت حتى لو ادى ست صلوات الغلب الكل فربما وعند  
 ابو يوسف رضي الله عنه يكون عصره بعد ما قصدت فلا يبطل الناف لم يرد رحمه الله ان المذكوكة  
 ما انقضى الا للمعصية وقد بطل فبطل المذكوكة التي انقضى لاجل ولها ان المذكوكة انقضى  
 لصلاة موصوفة بمسقة الفريضة والعارضي ياتي بمسقة الفريضة لا اصل الصلاة فلا يلزم  
 من استعانة الفريضة استعانة الصلاة **قوله** وقد عرف ذلك في يومه وهو ما ذكر في  
 كتاب الصلاة اذا ترك صلاة ثم صلى بعدها واحدة وثانية وثالثة ورابعة وخامسة فثبت  
 الخمس كلها عند ابي حنيفة هي مذكورة فان صلى السادسة انقلب هذه الخمس صحيحة  
 والعاشق قولها لان سقوط الترتيب حكم والكثرة هذه الحكم فاما ثبت الحكم اذا  
 ثبت العلم في حق ما بعدها فاما في حق نفسها فلا وهذا لان العلم ما يحل بالحل فيكون علمه  
 المحل فلا يجوز ان يكون نفس العلم محلا للعلم للاسجد ولا يبيح الله ان يذكره معه  
 لهذه الجملة من الصلوات فاما ثبت صحة استند الى اولها حكمها وهو سقوط الترتيب  
 فسقط الترتيب في احادها كما سقط عن اغايبها وهذا كرض الوقت ثبت له هذا الوصف بانصافه  
 بالوقت استند الى اوله بحكمه وقال في باب المسافر من المسوط هذا المسلك في النعال واحده  
 نبي صلى الله عليه وسلم واحدة فسد حتما والواحدة المصححة الخمس السادسة صل بها المذكوكة  
 والواحدة المعسدة الخمس في المذكوكة نفية مثل السادسة **و** لا يربط فيما بين الغوايب  
 والمنقبة يعني ان وجوب الترتيب فيما بين فرض وفرض لا فيما بين فرض وسنة فلما ثبت هذا فالا  
 جاز ان المذكوكة تترك الوتر لانه سنة عند ابي حنيفة **قوله** ويصح هذا اي ويصح هذا الاختلاف وهو  
 ان الوتر واجب عنده سنة عند ابي حنيفة لا يبعد الوتر عنده اذ يحق ان عساه كانت بغير طهارة  
 واعادها فتجوز كانه صلى فرضا بغير طهارة فرض اخر وعند ابي حنيفة الوتر بها لغضا لانه سنة  
 عند ابي حنيفة والله اعلم **باب** **ل**ه لما فقه عن ذكر الاداء اتفاقا  
 سريع في بيان جابر بن يقطين بيع فيها وهو التجود ثم هذه الاضافة اضافة المسبب الى السبب  
 وهي الاصل في الاضافات اعلم ان العلما اختلفوا في حدود اليهود والعلما وارضى الله عنهم  
 انه بعد السلام سوا كان للزيادة او للنقصان وقال مالك هو للزيادة بعد السلام والنقصان  
 قبل السلام والضايف لمذهبه القاف مع العاف والدال مع الدال والذال مع الدال الثاني هو قبل  
 السلام في الحائض حديث عبد الله بن يحيى رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد للمسلمين  
 قبل السلام ولانه حيي للمطايين والغائب قبل السلام فكما قام مقامه ولما كان رحمه الله  
 النقصان حديث المعوية بن شعبة رضي الله عنه انه عليه السلام سجد للمسلمين قبل السلام وكان  
 سهوا في نقصان وفي الزيادة حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 سجد في الظهر خمسا فوجد في اليهود بعد السلام ولانه اذا نقص كان سجود اليهود حراما  
 لنقصان وجوب ان الصلاة لا يفعل خارجا عنها اما التجود للزيادة فاما هو لغيره السقطان  
 فيفعل خارجا عنها ولما ذكر ابو داود في سننه عن احمد بن ابراهيم عن جابر عن ابن جهم قال  
 احب في عبد الله بن مسافر ان يصحب بن شعبة اخيه عن عتبة بن محمد بن الحارث عن عبد  
 الله بن جعفر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سجد في صلاة فليجده



محمد بن محمد ما سلم اطلق عليه السلام ولم يفصل بين ما اذا انك للزيادة او للنقصان وذكر  
ابو بكر الرازي في شرح الطحاوي باساده الى نوان رضي الله عنه انه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لعل من وجد ان بعد السلام وفيه اجبا باساده الى ابراهيم عن علي  
عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا انك احدكم في صلاته فليجرك الصواب  
ثم سلم ثم سجد محمد بن وذكر الشيخ ابو جعفر الطحاوي في شرح الانارودي عن عبد الله بن  
مسعود و ابراهيم بن ابن الزبير عن مالك رضي الله عنه انه سجد و السجود بعد السلام  
ولان السلام فعل من افعال الصلاة يجب تأخيرها عنه كما يجب تأخيرها عن سائر الافعال  
ولان الاصل في الاحكام الشرعية ان لا يجوز عروا ما عداها فاذا جاز السجود ان يجوز  
في زمان العلة وهي السجود فلا يجوز عروا زمان العلة اولى واحرى ولا يحد  
تفعل عمت سببه ولا تفعل في نفس الصلاة كالسجدة المنذورة والجواب عما عتكو ان يقول  
اما حديث ابن عمر والمراد منه قبل السلام الاحتياط فابديه انه لو سجد للسجود لم يثم لكنه  
يستند وسلم واما قلنا كذلك نؤمننا بدينه وبين ما روينا او نقول لما عارضه العلال عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بركاها حائبا **فعلما** يقول له لسلانه عن المعارض وهو  
ماروي في حديث نوان رضي الله عنه وروى مالك بن الرادة والذهبان لا معنى له فان  
الزيادة على الكمال نقصان كالاصح الزيادة والسن الساعية وان النعاقص وان كان زائدا  
وهنا حكاية لطيفة ذكرها شيخ الاسلام حواهر زاده رضي الله عنه في ميسوطه وقال روي  
ان ابا يوسف رحمه الله كان مع هارون الرشيد في مال ك رحمه الله فسأله عن هذه المسئلة فقال  
ان كان عن بعض سجدات السلام وان كان عن زيادة بعد السلام فقال له ابو يوسف ما قولك  
لوضع السجود في الزيادة والنقصان جميعا فسلك مالك فقال ابو يوسف الشيخ تارة تخطي وتارة  
لا يصح فقال مالك على هذا ادركنا متاجبا فظهر ان ابا يوسف قال الشيخ تارة تخطي وتارة يصح  
ثم **س** ولا يجوز السجود لما لا يسجد فخرج عن السلام ساء ان سجود السجود كان بمعنى ان لا يتاخر  
عن زمان وجود العلة وهي السجود الا انه ما حول ضرورة ان لا يتكرر لانه اذا سجد زمان  
وجود السجود اداها فلا علة او اما ان سجد تابا او لا قال لم يسجد بقي فخرج لازم لا يجزله  
وان سجد يلزم التكرار وسجود السجود ليس بمتكرر بالاجماع ولا صل هذا المعيار من زمان العلة  
وهذا المعنى الذي استحق تأخيرها عن زمان العلة انتقض ما حثره عن السلام حتى لو سجد السلام  
ان قام الى الخامسة مثلا ساءنا يلزم سجود السجود لما خيرا السلام ونرفع به النقصان  
الممكن ما خيرا السلام ثم هذا السلام قبل سجود السجود له ضرب تحليل حتى يبقى بعده موضع  
الخير لا موضع وجوب الخير فنخص باب وجوب الخير اصلا وهذا المسمى بعد السلام لا يلزم  
السجود لانه يودي الى ما لا ينبغي وكما لا ينهاه له فيها به في بدايته وقد روي عن محمد بن  
الحسن رحمه الله انه سأل الكسائي فقال هل للسجود سجد فقال لا فقال محمد بن فقال لا ان النقص  
لا يصح **س** وهذا الخلاف في الاول لوجه اي الخلاف بيننا وبين السافعي في الاول لوجه  
الابن الحواز بعد ان اولى عند ان يسجد للسجود بعد السلام ولو سجد قبل السلام يجوز عندنا  
ايضا والاولى عنده قبل السلام وبعد السلام يجوز ايضا وهذا الذي ذكره صاحب الهداية  
رحمة الله هو جواب طاهر الرواية وقد ذكر في التواتر انه اذا سجد للسجود قبل السلام  
لا يخرجه لانه ان به في غير محله ولا يجزله كما لو سجد قبل العدة فعليه الاعادة وجه طاهر

الرواية ان هذا افضل يجتهد فيه فاذا اتى به احزاه لوقوعه في محل الاحتياط وعلا ما قبل العدة  
لانه ليس محل الاحتياط فلم يجتهد بما اتى به **س** واما في تسليمين هو الصحيح اما قال هو  
الصحيح لان في السلام قبل سجود السجود اختلاف المتأخرين قال عاتق انه يعلم تسليمين ثم سجد  
للسجود كما لبعضهم تسليم تسليمين من تلقا وجهه وعليه فخر الاسلام وجه قول العامة ان  
السلام ورد مطلقا فماروي انه عليه السلام سجد للسجود بعد السلام فمصرف الى ما هو  
المعارف وهو السلام من الجانبين ووجه قول فخر الاسلام رحمه الله ان السلام قائم بحكم  
حكم النية للتقوم وحكم التحليل والحكم الاول ليس مراد في سلام السجود لانه ما طاع للاصل  
والتحليل لا يتكرر فلا حاجة الى تكرار السلام لكونه عسا قال فخر الاسلام ولو فعله  
فما لم يقطع الاحرام فلا يطل في هذا السلام معنى النية لا يخفى بل سلم لتفاوجه ولا  
سلم ان المعارف في سلام السجود هو السلام من الجانبين واما هو في السلام الاخر فكيف  
يصرف ما ورد في سلام السجود مطلقا الى ما ورد في السلام الاخر **س** واما في الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في فقرة السجود هو الصحيح فالجواب للاسلام في شرح الحاج  
الصغير فمن مشايخنا من اخذوا الدعاء قبل السلام وبعد ثم قال وهو قول الطحاوي رحمه  
الله لان كل واحد من القشدين في فخر الصلاة ثم قال ومنهم من اخذوا الدعاء الى ما بعد سجود  
السجود وهو اخذوا الكرخي وعامة اهل النظر من مشايخنا ثم قال وهو المختار عندنا لان  
الدعاء متروك بعد الفراغ من الاداء ولا فراغ قبل السجود وقال العفنه ابو اللب في كتابنا التواتر  
قال بعضهم ان في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله يشهد ويدعو اقبل السلام  
الاول لانه يخرج من حرمة الصلاة بالمسلم وفي قياس قول محمد رحمه الله يوحى الدعاء الى  
العدة الاخرة بعد السلام لان من اصلها انه لا يخرج من حرمة الصلاة **س** ولزمه  
السجود اذ اراد في صلاته فلا من جنس الصلاة ليس منها كما اذا ركع ركعتين او سجد ثلاث  
سجدا ساءها لان الركوع الركعة والركعة الركعة من جنس الصلاة من حيث انها ركعة  
وسجود لهما لسان الصلاة لكونها زيادة والاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قام الى الخامسة فخرج به فخرج وسجد للسجود **س** وهذا يدل على ان سجود السجود  
واجبه هو الصحيح اي قول القدوري رحمه الله ويلزمه السجود بدل على وجوب سجود  
السجود واليه ذهب الشيخ ابو الحسن الكرخي وقال القدوري رحمه الله في شرح مختصر الكرخي  
وكان غيره من اصحابنا يقول انه سنة والاول هو الصحيح من المذهب لان سجود اذ كونه  
اذا سجد الامام وحده على الموضع ان يسجد بدل عليه قوله عليه السلام من سجد في صلاته  
فلم يسجد محمد بن بعد ما سلم وطلق الامر للوجوب على ما عرفت في الاصول ولا فها سجدة  
يعمل لها رخص في الصلاة فكانت واجبة كسجدة التلاوة ولا فها يعمل فيها النقص  
الدخل في العبادة فكانت واجبة كدما **س** هذا هو الاصل يعني ان الاصل  
في وجوب سجدة السجود الركعة الواجب او تأخير الواجب او تأخير الركعة ساءها فاذا وجد  
واحد منها يهتدى تأخير الوجوب فيجب سجود السجود بغير الركعة الواجب ما اذا ترك العدة  
الاولى او الغراه فها وقام الى الثالثة ساءها ونظير تأخير الواجب ما اذا قام الى الخامسة  
ساءها لان اصله لفظة السلام واجبة او بقي قاعدا على ظن انه سلم ثم بين انه لم يسجد  
عليه سجود السجود ونظير تأخير الركعة ما اذا اتى ثلاث سجدا او دعا في العدة الاولى







لا يجب عليه سجدة السهو وذكر شيخ الاسلام حواضر زاده في موطئه المنقذة في الصلاة التي تخالف فيها  
 ما لقاه لا يخبر بين الخبر والمخالفه بل يخاف على ما ذكر شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان يحث على المنقذة  
 السهو اذا لم يجرها فحاشا وحده الجهر والمخالفه سر في فصل القراءة **قوله** قال وهو الامام بوجبه  
 على الموم السجود لتقرب السبب المحب في حق الاصل واداء بالسبب السهو بالاصل الامام اعلم ان سهو  
 الامام بوجبه السجود على الامام وعلى الموم وسهو الموم لا بوجبه لا عليه ولا على الخ مقام امام  
 سهو الامام فاما بوجبه السجود عليه لانه اوجب فتمنا في صلته فوجب جبرانه بالسجود وكما  
 لو كان مفردا قبل اوجب عليه وحسب من حمله لان نقصان الممكن في صلاة الامام ممكن في  
 صلاة الموم لان صلته لم يعل عليه بصلوته صحه وفساد اوجب عليهم السجود ولا يتم تبع للامام  
 فوجب عليه وجب عليهم تحريم التبعه وان لم يوجد السبب منهم جمعهم كما اذا نوى الامام في  
 وسط صلته الاثامه بغير فرضهم اربعا وان لم يوجد منهم التبعه واما سهو الموم فاما لا يجب  
 السجود على الامام لانه بمنزلة المنقذ ولا يجب على المنقذ شي فهو غيبه ولا صلته ليست بمنزلة  
 على صلاة الموم صحه وفساد اوجب عليهم في صلته لا بوجبه نقصان في صلته فلم يجب على الامام  
 سهو الموم في لم يجب على الموم ايضا حقيقة للتحريم ولانه لو وجب عليه لاخ اما ان يجهد وحده  
 او يجهد معه الامام فلا يجوز الاول لما لفته امامه لانه ما رصفه ان موضع الاقتداء  
 وندد عليه السلام لا يختلف على ابيكم ولا يجوز الثاني لانه يلزم ان يكون المستوع بها وهو  
 طلب المستوع وعكس المستوع **قوله** وما التزم الا اذا الاسبا على لم يلزم الموم وهو المنقذ  
 اذا الصلاة الاسبا لانه لما لم يجد امامه لم يجد هو ايضا كمنعها للمتابعة ومنه خلاف  
 الشافعي رحمه الله حب قال بسجد الموم اذا سجد امامه ولم يجده لما يابسا وكان سهو الامام  
 ليس باكثر من سهو الموم نفسه واذ لم يجد ان يفرده بغير سهوه لم يجد ان يفرده بهو امامه  
**قوله** وسهوه العده الاولى الى اخره اعلم ان الرجل اذا سجد من العده الاولى في مقام قبل  
 ان يبعد سجد السهو فانه لاخ اما ان يسوي فاما اذا كان اسوي لا يجوز الى العده ويلزمه  
 السهو ما روى الموم من سهوه وقسم الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قام الى الثالثة فسمع  
 به فلم يجد ومجد بسجد السهو والعده فيه ان العده الاولى واجبه والقيام الى الثالثة فرض  
 ولا يجوز رفض الفرض لأجل الواجب **قوله** يرد عليك ما اذا انزل الله السجود  
 في المنام فانه ما نزل بها وفيه ترك الفرض **قوله** لا نعلم ان فيه ترك الفرض لان  
 سجدة التلاوه جازيه اسما في جميع الصلوات فبما سأل السجده لا يرد نقص القيام بخلاف العده  
 فانه لو ان بها عابدا لها بنقص القيام الذي اني به لان العده موضعها قبل القيام فلم  
 يزد فرض الفرض بعد التلاوه وان لم يسو فاما فلاح اما ان كان الى العده اقرب وهو فيما اذا  
 لم يرب ركسه من الارض الى الارض اقرب وهو فيما اذا دفع ركبته من الارض في الاول  
 يعود الى العده لانه لما كان الى العده اقرب صار كالعاقد واخبر في القاعدة بقدر  
 السجده بغيره فكذلك اهدا بم هل يلزمه سجود السهو قال شيخ الاسلام حواضر زاده في موطئه  
 احسن منه الحياء ثار الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول بان لا يسجد لانه اذا كان  
 الى العده اقرب فانه لم يرب ولما بقدره والعهده يلزمه السجود لانه يهدا الفرض من القيام  
 صار حرجا واحدا وسهوه في الثاني لا يعود بل يمتنع في صلته لانه لما كان الى القيام  
 اقرب فلما كانه قام فاد اسوي فاما لا يعود وكذا اهدا ويلزمه السهو ولترك العده ساها

ان جو

في

في

**قوله** وان سها من العده الاخيره حتى قام الى الخامسة اعلم ان المصل اذا سها من العده  
 الاخيره في ذوات الاربع كالطهر والعصر والحسب تمام الى الخامسة او في ذوات الثلاث كالصبح  
 والوفاء تمام الى الرابعة او في ذوات النصف كالجمعة تمام الى الثالثة فانه يعود الى العده وسئل  
 وسجد بسجد في السهو ثم سجد وسئل لان ما اني به نفس بصلته لان ذوات الركعة على لم يكن صلوه فان  
 تحمل الركن فيركضه بالعود الى العده وهو ما اذا انكر فضل ان يعد الماده بالسجده من ثبوتها  
 بالسجده بسطل فرضه عندنا سوا كان القيام الى الخامسة عمدا او سهوا وعند الشافعي اذا كان  
 تمامه سهوا لا يبطل فرضه ولكن يعود الى العده وسجد وسجد للمسهو وان كان عمدا يبطل صلته كما قام  
 الى الخامسة واما بسطل فرضه عندنا لا يرد على الفرض ما هو صلاة مثل تمام الفرض فنفس صلاة  
 في سطره لو عطل ركعتين ولا يقال لا نسلم انه زاد على الفرض ما هو صلاة لا يقول له زاد عليه ركعة  
 والركعة الواحدة صلاة جعيفة وحكمها جعيفة فلو جرد ان كانا من الغبار والقراءة والركوع والسجود  
 واما حكمها فلا لانه الحساب في عينه لا يبطل اذا سجد ركعة عمدا وسجد الركعة واحدة صلاة  
 مضع قولنا انه زاد على الفرض ما هو صلاة فوجب فساد الفرض وان لم يكن ما كان لو سجد ركعتين ولم  
 يعود **قوله** الفهم الى الخامسة لا يفسد الفرض اذا كان ساها بسطل ما روى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر جمعا ولم يرواه فصاها **قوله** اذا كانا  
 فخذ بسطل انه قال صلى الظهر ولا يظهر دون فخذ الاخيره وكلاما فيما اذا لم يبعد **قوله**  
**قوله** لم لا يفسد زيادة ما دون الركعة **قوله** لانه ليس بصله حقيقة وحكم  
 بل هو بعض الصلاة وبعض السبب الشرعي وجوده كعدمه كاحد شرطي البيع واحد الشاهد من  
 فلو عدم كان تجزئه صلته فكذلك هذا **قوله** لانه جمع اليه محله فله ان يرجع الى العده الذي  
 محله قبل القيام الى الخامسة فيركض تمامه الى الخامسة ليكون اثنان العده في محله **قوله**  
 لانه اخر واجبا لان الواجب عليه ان ياتي بالعده الاخيره قبل القيام الى الخامسة **قوله** وس  
 ضروره خروجه عن الفرض اي من ضرورة السجود في النقل خروجه عن الفرض لان بهما مضافة  
**قوله** ونحو ذلك صلته فلا يفسد اني حصة ولا في يوسف رحمهما الله يعني اذا لم يفسد في الرابعة  
 قد بالسجد وقد الخامسة بالسجده بسطل فرضه ويجوز فلا يفسد ما خلا ما لم يجد رحمه الله وهذا  
 بناء على ما قيل في هذا الباب ان بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عند ما خلا ما لم يجد رحمه  
 الله **قوله** لانه منطوق وهذا لانه قام على طين انما له وسرور المطبوع ليس علم عند  
 علمنا القلانه رضي الله عنهم خلا قاله رحمه الله وقد عرف **قوله** ثم اما بسطل فرضه بوضع  
 الجبهه عند ابو يوسف رحمه الله الى اخره اعلم ان الالتفات عن الفرض الى الفعل لا يفسد ما لم يجد  
 في الخامسة لان خروجه عن الفرض انما يكون حكما لسروره في الفعل بما فاه بينهما ومحل  
 النقل لا يحصل بدون القيام والقراءة والركوع والسجود حتى اذا تذكر العده وهو م او  
 راعى يعود الى العده لكن الاسفل هل يحصل بخروجه وضع الجبهه حتى اذا تذكر العده وهو م او  
 او راعى يعود الى العده لكن الاسفل هل يحصل بخروجه وضع الجبهه ام لا فقال ابو يوسف رحمه الله  
 انه يحصل لان وجود السجده بوضع الجبهه على الارض لا بالرفع وقال محمد رحمه الله لا يحصل لانه  
 بخروجه الوضع واما عمل بالرفع لان عام كل شي بهما حرة واما السجود والرفع وثمة لا يحصل لانه  
 فما اذا حدث في السجود فانصرف ونوما ثم تذكر انه لم يفسد في الرابعة هل يعود الى العده وبني  
 على صلته قال ابو يوسف لا يعود لان طهره فسد لانه حقق الاسفل عن الفرض الى الفعل بخروجه



الرضخ وقال محمد بن عوف وبني ظهيرة لان تمام الصلاة بالاستقبال والاستقبال حصل مع المدة فلا يصح  
 وبدون الاستقبال يصح الصلاة فصار كانه لم يجز الصلاة مع الاستقبال والوقوف والوقوف  
 بحول محمد رحمه الله تعالى في صلاة فسد في تعليمها الحديث وهذا معني ما جاز له الطامة اية الصلاة  
 يعلم بان يكون في هذه الصلاة على قول محمد رحمه الله قال في خبر الاسلام في شرح الجامع الصغير والجماع  
 للمعوي قول محمد رحمه الله لا به ارقى وانفس مع كلمة استجاب عند اهل العراق وانما قالها ابو  
 يوسف بكما ومن الصواب ان يقال العم والراي لنفسه كذا قال صاحب المغرب قوله  
 ولو وجد في الرابعة الى اخره يعلم انه اذا تعد في الرابعة فقام الى الخامسة على طينها الفقرة الاولى  
 يعود الى الفقرة مالم يجد في الخامسة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قام الى الخامسة فسمع به  
 فنادى وسلم ووجد محمد بن المهدي ولا في السلام بوجاهة القيام ليس بمنسوخ فامكنه اقامته على الوجه  
 المسنون بان يعود الى الفقرة مفعود لان ما دون الركعة محل الرقص على ما مر بيانه ولو سلم فابا  
 كما هو خارج صلاة كذا صاحب خلاصة الفوائد في الصلاة والافاقية على وجهه اي اقامة  
 السلام على وجه التسليم يعني على ما هو الوجه في التسليم وهو الوجه المسنون في الواقع في حاله  
 الفعود **س** واما يصح فيها ركعة اخرى الى اخره اعلم انه اذا افتد الخامسة بالصلاة لا  
 يعود الى الفقرة ويجزئه كغيره لكن في الظاهر والعنا يصيب اليها السادسة لكون الاربع  
 الاولى فيها والاخرى ان يفلأ بعد الثاني في يعود الى الفقرة ولا يصف السادسة فان اضافها  
 فسدن صلاة لانه انتقل الى صلاة اخرى فعليه ركن لان اصابه لعط السلام ركن عده  
 وعندها لا يفسد ظهره لانه انتقل الى صلاة اخرى وليس عليه ركن لان اصابه لعط السلام  
 ليس يمكن عندنا لما مر بيانه في اخر باب صفة الصلاة واما السادسة للاختلاف عن غيرها  
 المنبهة وهي تصغير يثا ثابتي انزوت ففسد بها ان يصلي الشخص بركعة ولا يصف السادسة  
 في العصر لان السفل بعد العصر مكره وعن هشام بن محمد رحمه الله انه لا بأس لان السفل بعد  
 العصر اما مكره اما اذ وقع فيه لا يفسده فلا كره لانه لا يصح ان يعصيان الا عن اصرار كذا  
 ذكر المصنف رحمه الله في شرح الجامع الصغير **س** ثم لا تنوبان عن سنة الظهر هو  
 الصحيح قال في خبر الاسلام الزردوي في شرح الصغائر ان هاتين الركعتين لا تنوبان عن سنة الظهر  
 بذلك قال في شرحها بحادي عمرها الله تعالى في حكم ذلك عن الشيخ ابو عبد الله الحنفي  
 رحمه الله وهو الصواب لان المصروع ملوكة كاملة على وجه السنة فلا تنادي ما هو مطلقون  
 ناقص عن مضمون وروي بن سماعة عن محمد بن اسمعيل عن سماعة عن سماعة عن سماعة عن سماعة  
 للمصنف رحمه الله ان يقول السهو فيه اخلاق قال ابو يوسف لنفسه في النقل وقال محمد  
 لنفسه في الغرض بان الاول ان مراعاة حدود النقل على المباشر واجبة وان لم يكن النقل واجبا  
 كالنكاح ونحو ذلك لانه لم يشرع فيه بحرية مندره قبل فابده انه لو افتدي به اشاق  
 في هاتين الركعتين يصلي ركعتين وقال الثاني ان اصابه لعط السلام واجبة وقد مر ك  
 ذلك فيكون نقصا في الغرض ونقل فابده لو افتدي به اشاق يصلي ركعتين وحاصله ان احرام  
 الغرض هل اعطى ام لا قال ابو يوسف رحمه الله اعطى وقال محمد رحمه الله لا وجه قول ابو  
 يوسف رحمه الله ان لا يقال ان النقل يحقق بالانفاق فلزم من ضرورة ذلك اعطى احرام  
 الغرض ووجه قول محمد رحمه الله ان احرام الغرض استل على الاصل والوصف فلم يلزم من  
 الاستقبال الى السفل الا اعطى وصف الغرض لما فيه وبين وصف الغرض والنقل فثبت احرام

الخاص

فحق

يوجب الاصل على ما كان يحققه ان هذا الشخص سيع في الخامسة من غير كبره الاصح فلو  
 كان احرام الغرض سقطا لاجب الى كبره الاصح باحرام جديد لان الاحرام احدهم  
 لا يعود الا بكبره الاصح يعلم ان الاحرام الاول بان حتى يصح بها النقل عليه والجماع للمعوي  
 قول محمد رحمه الله **س** ولو لم يقطع لم يلزمه لانه مطبوع اي لو قطع احدهم لم  
 يصح الربا سادسه لم يلزمه من عندنا وقال في خبر عليه العنا وهذا لان الشروع في الصلاة  
 او في الموضع وجه النقل ليس ملزم عندنا خلافا له **س** ولو افتدي به اشاق فهو  
 يصلي ساعده محمد رحمه الله لانه هو النودي بهذه الركعة وعندنا ركعتين اي بعد ان يصلي  
 واني يوسف رحمه الله وود كذا صاحب خلاصة الفوائد في اخلاق بن محمد مناجاة كذا كره  
 صاحب الهداية ولكن المذكور في شرح الجامع الصغير للمصنف رحمه الله وشرح  
 الطحاوي والمنظومة وسردوها انه يصلي ساعده محمد وركعتين عند ابو يوسف ولم  
 يذكر قول ابن حنفية رحمه الله وهو الصحيح لانه ذكر النافع في الاحاس قول ابو يوسف رحمه  
 الله عن نوادر المحلى وقول محمد بن نوادر اس سماعة ولم يذكر قول ابن حنفية رحمه الله في  
 كتب المتقدمين **س** ولو افتدته المصنف رحمه الله لا يفسد عليه عند محمد رحمه الله اي لو افتد  
 المصنف ما شيع فيه كانه عليه والاصل فيه ما ذكره في خبر الاسلام نا ولا عن النوادر انه اذا  
 شيع في صلاة مضمونة هل يكون هي مضمونة في حق المصنف ام لا قال ابو يوسف في معنى  
 وقال محمد رحمه الله غير مضمونة وجه قول محمد رحمه الله ان هذه الصلاة غير مضمونة في حق  
 الامام فلو صار من مضمونة في حق المصنف لصار ركعة امدا المصنف من السفل وهو باطل  
 ووجه قول ابو يوسف ان الصلاة مضمونة في الاصل واما سقط وصف الضان في حق الامام  
 فببب عارض مختص بالامام وهو شروعه ساهبا على عمر اذا الواجب ولم يوجد هذا العارض  
 في حق المصنف فيلزمه الفساد والامام لكن يفتي ركعتين لا يعطى احرام الغرض عندنا  
 يوسف واما قلما يكون الصلاة مضمونة في الاصل لان ابتدا السفل بلا حرمان غير مشروع  
 اذا كان فسد اكاملا بخلاف الصبي والمجنون فان سردهما ليس ملزم لغرض وفقد هما فلما  
 فسد فسد هذا الشخص بسبب شروعه ساهبا الحق بها خلاف المصنف فانه شيع عابدا  
 فلم يحرم الحاقه بهما وفقوى خبر الاسلام هنا على قول ابو يوسف رحمه الله **س** والمدس  
 في ركعتين تقوما اي قال محمد في الجامع الصغير وسقط ركعتين نظرا عنها في السفل للمصنف  
 اراد ان يبين ركعتين ليس له ذلك لانه على تقدير السجود لا على السفل محوده او لا وكل ذلك  
 غير مشروع اما الاول فلانه ابطال العمل وهو حرام بالنسب واما الثاني فلانه لجرم ان يقع  
 السجود في حلال الصلاة وسجود السهو لم يشرع الا في اخر الصلاة ومع هذا المصنف معناه  
 لبقا الجزع وهو غير مذكور في ظاهر الرواية كذا قال حواهر راده في مسوطه ثم قال به  
 ويلحق ان يصعد محمد بن السهو ثانيا لان سجود السهو في وسط الصلاة لا يعتد بها **س**  
 بخلاف المسافر يعني ان المسافر اذا سجد لله سجدة ثم نسي الاامة بهم وان كان يلزم ابطال  
 سجود السهو لانه لو لم يبين يبطل صلاته اصلا لانه صادقة منه اربعا بنية الاقامة وابطال  
 السجود اهلون من ابطال الصلاة فلاجل هذه الضرورة قلما يشرع في التبا في حق  
 المسافر ودون المستطوع حب لا ضرورة في بابه **س** ويبطل سجود السهو هو الصحيح  
 واما يبطل لوقوعه في وسط الصلاة ومدا الصحيح احرام عن قول ابو بكر الاعشى رحمه الله











وسماجه ولا يري بقلبه كذا وكذا شيخ الاسلام خواجه راده في معسوطه خلاقم وقال الامام  
 العودى وصاحب النسخة ما لم يحسن من راد بوجاهة حقه وقوله وتعد من قد رجع الاركان  
 وقال السامعي بوسى نعمته وقوله وجه قول احسن ان الصلاة سرعت بافعال توحده من الاعمال  
 الطاهرة لان الاعمال الناطقة ولهذا يجوز الصلاة اذا لم يحضر قلبه في الصلاة ولا يجوز الانشاء  
 بالقلب فادام بعد رجع الاعمال بالاعمال الطاهرة بخلاف الصلاة فاحذر سقط عنه الصلاة ووجه  
 قول راد رحمه الله ان الامام بالراس يجوز بالاسماع وفي الامام بالراس ما بالعينين والحاجين فاذا غر  
 عن الامام بالراس وقد رجع الامام بالعينين والحاجين لم يضره ما قد رجع عليه وسقط عنه ما غر عنه لان  
 الطاعة بحسب الطاعة فادام غر عن ذلك بوسى بالقلب لان القلب خطافي الصلاة وهي السنة ولما  
 ان مرض السجود بوسى بالراس فادام الامام به صد الغر ولم يعلق ذلك من اركان الصلاة بالحاجين  
 والعينين والقلب فليجرب الامام بعد المخرجة بغير اليد ولا بالامام بالقلب بحد الاسعاف والصلاة  
 من افعال الخواص الطاهرة فلم يجز ان يوفى ما رآه في الحج والصوم في الله طاروسا من قبل اساره الى  
 قوله عليه السلام ان قد رجع ان تجد على الارض ما سجد والا فادام براسك **قوله** ولا قياس على  
 الراس جبر لا ينعى قياس راد رحمه الله الامام باليحيى والصبي والقلب على الراس لان الراس يادى  
 ركن الصلاة وهو السجود بخلاف النفس والمسامح بوجود العارفين لا ينعى **قوله** وقوله احب  
 عنه اساره الى الله لا ينفذ الصلاة وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اذا كان معصيا هو الصحيح وهذا  
 هو احب وبعض السامع قد رجع عنه بسقط عنه الصلاة اذا كان العجز اكثر من يوم وليلة وهو  
 احب من رخص الامم السرخسية وسبح الاسلام خواجه راده حتى لو قدر على الامام بالراس لا يضره به  
 الفساق وان كان العجز دون يوم وليلة لا يسقط بالانصاف وجه الاول انه لا يجز عن فهم الخطاب  
 فلم يسقط عنه الصلاة بخلاف المعنى عليه لانه يجز عن فهم الخطاب فجزا بسقط عنه الصلاة بالدعوى  
 من حد التكرار ووجه الثاني ان العجز عن الامام بالراس يستلزم من العجز عن الاداء انما سقط عنه  
 الصلاة كما سقط عن المعنى عليه اذا دخل في حد التكرار لانه فهم الخطاب دور المعنى عليه لكن  
 على سقوط الصلاة عن المعنى عليه اذا اراد على يوم وليلة موجوده في العاجز عن الامام بالراس وبس  
 اخرج على نقد بر العجز عن الاداء فينبى احب هنا ما يثبت **قوله** وان قد رجع العمام ولم يدر  
 على الركوع والسجود لم يضره القيام بغيره اربا على قايما بوسى **قوله** وان قد رجع العمام ولم يدر  
 وقال راد رحمه الله في نصلي قايما لهما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعمران بن حمير  
 صلى الله عليه وسلم لم يسقط من بعد ادائه اجمع من القيام الى العود ولا به اذا كان قادرا على  
 القيام والركوع والسجود فان يدرمه ان ياتي ما لكل فادام رجع النقص ونحوه بعض البعض  
 لزمه ما قد رجع عليه وسقط عنه ما غر عنه ولما ان مرض الركوع والسجود اذا سقط عن الانسان  
 سقط فرض القيام ايضا في الركوع ولا العاجز عن الركوع والعود عاجز عن القيام عابدا  
 لان الاسفل من العود الى القيام اسفل من الاسفل من القيام الى الركوع فادام كان الغالب  
 كذلك لم يضر بالنادر جعل كالعاجز عن الامور ولان ركسه القيام لكونه وسيلة الى السجود  
 لما في السجود من بابه العظيم فلي سقط عنه السجود وهي الاصل سقط عنه القيام وهو  
 الوسيلة ثم سقط عنه الصلاة سقط عنه الطهارة واما اجرة القيام لانه تكلف بالالزام  
 فمارت لو تكلف الركوع والحواس من احد ما دلت ان الربى الذي ينفذ رجع الركوع والسجود  
 ولا كلام لمامه ولا ما فيها اذ لم يكن قادرا عليها **قوله** فاما ان في السجدة **قوله** وادام

في السجدة

لا يتحققه السجود لا يكون وكذا فيمن راي اذا كان لا يتعقب القيام السجود لا يكون وكذا فيمن راي  
 المصلح من ان يصلي قايما بالامام وبين ان يصلي قايما بالامام لكن لا يفضل ان يوسى قايما لانه اشبه  
 بالسجود لكون العود اسفل الى السجود من القيام لان العود لا يدر على ركعة صلاة اجارة حيث لم يدر  
 ثم سقطوا القيام بسبب سقوط السجود لانا نقول صلاة الجبارة ليست بصلاة حقيقة  
 بل هي دعا **قوله** وان يصلي الصحيح بعض صلاته قايما ثم حدث به مرض الى الجبارة يعني ان  
 الصحيح اذا صلي بعض صلاته ثم مرض من يمين يمينه حسب مكانه وهذه رواية الامول  
 وروي بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه يستعمل الصلاة اذا صار  
 الى حال الامام وجه المشهور انه اذا ابتلى كانه صلاته بعضا كماله وبعضا ناقصة واذا  
 استعمل كان كلها باقصا فكان اليها اولى ولا به صلاته الامام على عونه بركوع وسجود فصار  
 كما قلنا المومني بالركوع والساجد ووجه الرواية الاخرى انها فرضان مختلفان فلا يبي احدما  
 على الاخر كالظن والعصر **قوله** فصار كما لا يفتد ابي حنيفة المومني على اول صلاته كالافتد  
 ابي حنيفة وهذا كما يجوز ذلك اذ ينعى افتد القاعد بالقيام والمومني بالركوع والساجد والاصل في  
 المسئلة ان كل موضع ينعى الافتد اجمع البناء لا فلا كما اذا اشغ في الصلاة ثم عرض له مرض من يمين  
 حسب ما يمكنه لان الافتد القاعد او المومني بالقيام يصح بالانصاف اما اذا افتد قاعد بركوع  
 وسجد بعد رجع القيام من يمينه فقال ابو حنيفة واول يوسف رحمهما الله بوسى لان من اصلها ان  
 افتد العام بالقيام بعد سجود فكذلك البناو قال محمد لاني لان من اصلها ان افتد العام بالقيام  
 فكذلك البناو **قوله** وقد تقدم بانه اي بيان احكامهما في الافتد من في باب الامامة **قوله**  
 وان يصلي بعض صلاته بايما ثم قد رجع الركوع والسجود استأنف عندهم جميعا اي بعد ان خفف  
 وابي يوسف ومحمد رحمهم الله وعد رفر والسامع رحمهما الله بوسى وهذا لان افتد الركوع  
 والساجد بالمومني يجوز عند ما يكره البناو بعد ما لا يجوز امامه المومني للركوع والساجد فلم يحرر  
 الركوع والسجود على عونه افتد ببايما وقد مر تحقيق مسئلة الاقط في باب الامامة **قوله**  
 وسئل اكره عند ابي حنيفة رحمه الله وهذا لان الانكا ادنى حال من العفود لانه لا ياتي في القيام بخلاف  
 العفود فانه ياتي فيه فاما كان العفود يعني عذر جازي اكره ما عذره كان لا يكره عذره وعندهما  
 يكون الانكا يعني عذر لان العفود يعني عذر يقطع الصلاة عندهما والانكا دون العفود باعتبار  
 انه لا ياتي في القيام مكان مكرهها لكونه اساءة في الاهداب **قوله** وان قد رجع عذر مكره بالاتفاق  
 لكن هل يجوز الصلاة ام لا فتد ابي حنيفة رحمه الله يجوز وعندهما لا يجوز وقد مر بيان في  
 فصل العزاء وقوله وقد مر في باب الخوافل فيه نظر لانه لم يذكره في باب التوافل لانه  
 ومن جيل في السقينة قاعد من عذر عذر اجزاء عند ابي حنيفة رحمه الله وخلة القول في هذا  
 ان المصلح لا يمان كان عاجزا عن القيام او لا والسقينة جارية او راسية فان كان عاجزا  
 عن القيام يجوز له الصلاة قاعدا بالاتفاق وان لم يكن عاجزا عن القيام والسقينة راسية  
 لا يجزبه الصلاة قاعدا بالاتفاق فادام كانت جارية عوز عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقد  
 اساء وعندهما لا يجوز به احد الشافعي لهما انه يرك القيام في المكوبة مع الفدية عليه فصار  
 كما لو كان على الارض جبر لا يجوز له ترك القيام مع الفدية عليه وله ما روى عن ابن سيرين  
 انه قال جيل بنا الس رضي الله عنه في السقينة عود او لو ساء لحرما لان العالين حال  
 الرأكب دوران الراس واسوداد العين والعجز عن القيام على كان الغالب ذلك جعل







بمعنى لا تأسفوا عليه عند من ان القيام او الركوع خارج الصلاة ليس بمسنون فان  
 حاراد او هاجع الدابة ما اذا انزلت الصلاة ركعا ولو كان في واحدة لم يحرك  
 كالوقوف المكتوبان وان كان بغير ركعة واحدة جاز او هاجرا كما دنا  
 للركوع خلاف الوقوف المكتوبان فانها سوت في اوقاف مخصوصة فلا حرج في الركوع  
 واما الثاني فيقول ان سب وجوبها التلاوة الصحيحة او السماع للتلاوة صحيحة اما التلاوة  
 فلهذا لا يماضى المأخوذ بها في سجدة التلاوة والامانة دليل السببية واما السماع  
 فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد لسماع تلاوة غيره كما يسجد لتلاوة نفسه وعن الصحابة  
 رضي الله عنهم انهم قالوا السجدة على من سمعها كما قالوا على من تلاها واما الثالث فيقول ان  
 شرطها اربعة الظاهر من الحديث والظاهر عن الحديث واستعمال القتل وسما العورة  
 وهذا لان السجدة ركن من اركان الصلاة فاستلزامها استلزام ركعاتها واما  
 الرابع فيقول ان ركعها وصح احبها على الارض لان ركن النبي ما يقوم به ذلك النبي والسجدة  
 لا تعمل الا بوضع الحبة على الارض قال في التوارك اذا قرأ الرجل آية السجدة بالجملة لا  
 يحس عليه السجدة لانه لا يقرأ من القرآن واما يقال هما القرآن ولو فعل ذلك في الصلاة  
 لا يقطع صلافة لان ذلك من القرآن لان الجملة موجودة في القرآن **قوله** قال يجوز  
 التلاوة في القرآن اربعة عشر اعل انه لا خلاف بيننا وبين الساجدين في ان السجود اربعة عشر  
 موضعا الا انه لا يقول بالسجدة في سورة ص ويقول بالسجدة في سورة الحج وقال مالك لا  
 سجود في المقتل المفصل في سورة والنجم وفي سورة اذا التما استفت وفي اقر باسم ربك وبه قال  
 الساجدين في القدم مكيون على قول مالك احدي عند عذرة والمفضل عند بعضهم ما دونه  
 احوالهم من سورة الحجران وعند بعضهم ما دون سورة الحجران كما ذكرنا في حواشرنا في  
 مبسوطه الاختلاف في المفصل قال انما نأخذهم الله السجدة الثانية في الحج ليست بسجدة  
 تلاوة بل في غيرها كركوع ولا هذه سورة واحدة فلا يجمع فيها سجدة في سائر  
 السور **قوله** روي ابو داود في سننه عن عتبة بن عامر رضي الله عنه  
 انه قال لم يزل الله صلى الله عليه وسلم في سورة الحج سجدة واحدة ولا يقرأها  
**قوله** عن ثعلبة بن جابر قال كان في الاولى للتلاوة والثانية للصلاة قال في حاشيتنا  
 ان سجدة من سجدة تلاوة وقال الشافعي انها سجدة سكر وعرة الخلاف في انها هل تعمل في الصلاة  
 ام لا لما روي ابو داود في سننه عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر لما نزلت السجدة ركع سجدة وسجد الناس معه وفي  
 مبسوطه حواشرنا عن عثمان رضي الله عنه انه قرأ سورة من في الصلاة وسجد الناس وسجد  
 الناس معه وكان محض من الصلاة **قوله** روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يركع عليه احد ولو كانت  
 سجدة شكر ما جاز اذا حالها في الصلاة **قوله** روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم انه قال في سجدة من سجدها داود نوبة وخي سجدها شكرا **قوله**  
 هذا لا يصح الاحتجاج للشافعي لانه مرسى وهو ليس بحجة عنده الامواسيل سعيد بن المسب  
 وليس مع انه سجد يقول سجدة ان يكون سجدة تلاوة وسرها السكرو قال علي بن ابي حمزة  
 انه في المفصل ثلاث سجدة بل لما روي ابو داود في سننه عن عمرو بن العاص رضي  
 الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراه خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل

وفي سورة الحج سجدة ان الاثنا تقول السجدة الثانية في الحج هي سجدة الصلاة وروي البخاري  
 في الصحيح عن الاسود عن عبيد الله قال قرأ النبي صلى الله عليه وسلم النجم في ركعة واحدة  
 معه عشرين سجدة اخذ كل واحد من جملة ركعة واحدة في ركعة واحدة وقال بكفني هذا فزادته بعد ذلك  
 كما روي في الصحيح ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد النجم وسجد معه  
 المسلمون والمسلمون والآخر والآخر وفي السنن عن ابي رافع قال سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقرأ اذا التما انصب فوجدت في هذه السجدة قال سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم في شريح الاناء حدثنا  
 ابن مردويه قال حدثنا ابن وهب قال حدثنا سبعة عن عامر بن محمد عن ابي عبد الله عن ابي  
 الله عنه قال ان عن ابي السجود الم نزل وحج والنجم واقر باسم ربك وذكر في شرح الاناس  
 ايضا باسناده الى ابي هريرة رضي الله عنه قال سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقرأ اذا التما انصب واقر باسم ربك الذي خلق سجدة **قوله** روي عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة **قوله**  
 بعاء انه لم يسجد عقب التلاوة بدليل ما روي من الاحاديث او يقول انه مرسى رواه  
 بكرهه عن النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل ليس بحجة عند الخلف فكيف يحسنه عليا **قوله**  
 وموضع السجدة عند قوله لا سامون في قول عمر رضي الله عنه اعل ان مواضع السجدة  
 في احزاب الاعراف عند قوله ان الذين عند ربك لا يسكبون عن عبادته وسبحونه وله  
 يسجدون وفي الرعد عند قوله والله يسجدون في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم  
 بالغدو والاصيال وفي النحل عند قوله والله يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة  
 والملائكة وهم لا يسكبون يحاذونهم من فوقهم ويبعلون ما يأمرون وفي سنن اسرائيل  
 عند قوله ويجرون لادان يكون ويذبحهم خسوعا وفي مريم عند قوله اذا سلى عليهم  
 ايات الرحمن خروا سجدا وبكيا وفي الحج عند قوله الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن  
 في الارض والنس والفرو والجور والحمال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق  
 عليه العذاب ومن بين الله قائله من يسجد لله في الغر قال عند قوله  
 واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن السجدة لما نزلنا وزادهم نفورا وفي النمل  
 عند قوله ويعلم ما يخفون وما يعلنون على قراءة العاصم وعند قوله الا يا احمد واعلم  
 قراءه الكافي وفي الم تنزل عند قوله انما يؤمن يا باسما الذي اذا ذكرها بها خروا سجدا  
 وسبحوا احمد وهم وهم لا يسكبون وفي من عند قوله واستغفروا وحزرا كما و ابا ب  
 وفي حم عند قوله فان استكبروا فاذن عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا  
 يسبون على مذهبها وهو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو المأخوذ للاخط  
 لانه لا يمان ان يكون موضع السجدة في الواقع عند قوله ان كنتم اياه تعبدون كما قال  
 الشافعي او عند قوله لا سامون فان كان عند الاول يجوز اذا السجدة عند الثاني  
 لانه يفتقره الناحية وان كان عند الثاني فلا يجوز اذا وها عند الاول لانه يلزم عدم  
 المسب وهو فاسد ولا ن عامر الكلام يقع بما قلنا والجمهور عند عامر الكلام اولى وفي النجم  
 عند قوله فاسجدوا له واعبدوا وفي اذا التما انصب عند قوله فاسجدوا له واعبدوا  
 واذا امر في عليهم لعل القرآن لا يسجدون وفي اقر باسم ربك عند قوله واسجدوا



**قوله** والصدقة واجبة في هذه المواضع وقد بينا ذلك فلا تصدقه **قوله** وهو  
غير مقيد بالعقد المهر بخلاف ما يرجع الى قوله عليه السلام ويجوز ان يرجع الى ما لا يحاب  
يعني ان الاحاب مطلق عن قيد العقد فيجب الصدقة على كل سماع سواء كان قاصدا للسماع  
اولم يكن **قوله** واذا تلا الامام السجدة اي انه السجدة على حد المصاف واقامه  
المصاف انه معناه سجدها وسجدها المأمور به لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الله  
سجدة في صلاة الخمر سجدة وسجد الناس معه ولانه لو لم يسجد المقتدي بغيره لما لم يقرأ الله  
والسمع ولا يجوز **قوله** واذا تلا المأمور الى اخره المقتدي بقرآنه السجدة ومعها الايام والقرآن  
لا يسجد بها في الصلاة بالانفاق وبعد الفراغ هل يسجد ونها قال ابو حنيفة وابو يوسف لا  
يسجدونها ولا يسجد سجدة واحدة ولا يسجدونها في الصلاة لانه لا يحاب الا ان يسجد الامام ويأبى  
الناسي او يسجد الثاني ويتابعه الامام في الاول خلاص موضوع التلاوة ولا يجوز لقوله  
رقت الله عنه الثاني كذا اما ما قلنا من سجدة سجدة محكم وفي الثاني خلاص موضوع الامانة  
فلا يجوز ايضا لانه سجدت المسوعة ثمانا وان سجدة الثاني وحده فلا يجوز ايضا لانه يصير منقرا  
بما دأبوا به في موضع الايمان والحرمة السجدة على ان يكون مع الايام فلا يجوز ان يسجد في  
لمحمد رحمه الله ان سجد وحول السجدة التلاوة المحمودة او السماع للتلاوة صحيحة وقد وجد  
السبب لان الثاني من اهل المعرفة والتدبر على هذا وجوب السجدة على من سمع خارج  
الصلاة ولو كانت تلاوة فاسدة لم يجب عليه كما لم يجب على من سمع من المخبون وتلاوة الجب  
والحائض والصبي والكافر بوجوب السجدة فهذا لانه لم يجب اداؤها في الصلوة لما منع  
ولا مانع بعد الفراغ فليسجد ولو لم يكن ان سجد وجوب السجدة قد وجد في الصلاة فكانت  
السجدة من اجزاها والسجدة الصلاة اذ لم يرد في الصلاة لم يرد خارج الصلاة كما لو كان  
الاسم لا ولم يسجد في الصلاة لان الصلاة تؤدي بغيرها الصلاة ولا يحرم سجدة الصلاة  
وهو لما لم يجد روايا في الصلاة لما قلنا لم يكن في الوجوب فابده لانه لا يؤدي  
الصلاة حارج الصلاة الا ترى ان المريض اذا سجد لم يسجد على اداها بالاجمال  
عليه خلاف ما اداسمها من ليس في الصلاة لان هذه السجدة ليست بصلوة في حقه  
فتعذر على اداها خارج الصلاة بخلاف ما لو سمعوا من ليس في صلاتهم لا فها لم يثبت من  
افعال صلاتهم مما لم تكن صلاته اكتمل الا اذا خارج الصلاة ومن سلك هذه الطريق من  
اصحابنا رضي الله عنهم يقول بوجوب السجدة على السامع خارج الصلاة وطريقه اخرى ان  
تلاوة المقتدي فاسدة سرعا فلا تكون سببا للوجوب كتلاوة المخبون وهذا لا يمتنع  
محمده عن القراءة خلف الامام ونصروا المحذور لاحكامه الا ترى ان نصروا الامام يتعذر  
عليه في حق القراءة خلف الحب والحائض فانه لا يفي في حقها ما يتعلق به وجوب  
السجدة وهو ما دون الالة خلاف المقتدي فانه محذور عن قراءة الالة وما دونها فلا  
يجوز بالمحذور حكم يومه وليس سلطانا انما ضيقا لكن النبي لا يجزم المشورة كجلا  
بغير النبي عما لا يكون الا ترى ان الطلاق حاله الحبض مع وان كان منها خلاف المحذور  
فانه بعد ما وخلاف الصبي والكافر فانما ليسا محذوران ولا سببا لان الصبي ليس  
محذور عما سمعه ولا نصرة ومن سلك هذه الطريقه لا يقول بوجوب السجدة على  
السامع خارج الصلاة بل المحذور بالمنوع من الصرف على وجه بعد ذلك التصرف

عليه من جهة غيره كالصبي والمخد والمخبون الا ترى ان مقتضى قوله في المحذور يتعذر على هو لا قوله  
هو الصحيح لان المحذور في حقهم فلا ينعقد وهم من ان يكون المقتدي محذورا في حق المقتدي  
فلا يحارون المحذورين فلا ينعقد بغيره المقتدي على من هو خارج الصلاة واحذر  
صاحب الهداية رحمه الله بقوله هو الصحيح عن قول بعض المشايخ الذين سلكوا الطريقه  
الناسيه حب فالوا بعدم الوجوب وهذا الذي قاله صاحب الهداية صعب لانه لما  
سلم ان هذا الشخص محذور وجب عليه ان يقول بعدم وجوب السجود على السامع خارج  
الصلاة لانه قد ثبت من اصولنا ان نصروا المحذور لاحكامه **قوله** وان سمعوا وهم  
في الصلاة الى اخره الواو في وهم الحال المجل اذا سمع السجدة من اجزائها بعد الفراغ  
في قولهم لان السبب وهو التلاوة المحمودة او السماع للتلاوة صحيحة وقد وجد الالة لا سيما  
في الصلاة لان سماع هذه السجدة لبيت من افعال هذه الصلاة لان افعال الصلاة اما واجب  
او غير من وسامعها ليس بها واجب ولا من فلا يفي بها في الصلاة فانها لا تفي بواجب ولا  
تسجد صلاته في رواية الاصول وانما لا يجزئ لان فعلها في الصلاة مني عنه فاداءها وقت  
نقضه ولا ينادي بها ما وجب كمالا قال القنودى وروى من سماعه عن ان حنيفة وان يوسف  
رحمهما الله ان صلاته تسجد وقال لا تسجد كذا في سماع الا يطع ايضا وهذا على خلاف  
ما ذكره صاحب الهداية بقوله وقبل هو قول محمد رحمه الله اي الفناء قول محمد رحمه الله في  
مببوط خواهر زاده ذكر الفناء على قول محمد ثم قال والصحيح ان لا تصد صلاته عند الكل  
ثم قال هكذا قال على النبي وانما تصدق الصلاة على روايه ابن سماعه لانه اشعل في صلاته حتى  
حكمه ان لا يفعل بعد الصلاة فصار دافعا لصلاته كمن سلك الطريقه خلال العزم وجه  
رواية الاصول ان سجدة التلاوة عبادة والصلاة لا تنافيها فصار كمن اي سجدة زائدة به  
نظروا فلا تصد بخلاف من سلك الطريقه في خلال الفرض لان احرام صلاة اخرى في  
الصلاة **قوله** فان قرأها الامام وسمعها رجل معه في الصلاة الى اخره اذا سمع رجل اما  
بعد اية السجدة فاقدي به فلاح اما ان يكون امتداده بل يحود الامام للتلاوة او بعد  
السجود فان كان قبل السجود لم يسجد مع الامام لانه لو لم ينعقد كان سجدة لوجود السبب مع  
الامام او في فلما يسجد مع الامام سقط عنه ما لم يمه تسمعه بل الامد الارضه الامام كقراء  
من حث ان الامام يحمل عنه القراءة وان كان امتداده بعد سجود الامام سقط عنه ما  
وجب بالسماع لا بما ادرك الامام في تلك الركعة صار مدركا للقراءة فصار مدركا لما يتعلق  
بالقراءة وقال شيخ الاسلام خواهر زاده ذكر في زيادات الرباد ان الله لا يسطع عنه ما  
لزمه بالسماع ويسجد بعد الفراغ ثم قال وذلك فاس ما ذكر في نوادر الصلاة لان سلمان رحمه  
الله وجه ما ذكر في زيادات الرباد ان التلاوة في الصلاة فرض وفي خارج الصلاة  
لست مفرض فقلت تلاوة مستندة حكما لا اعادة وتكرار الاول فصار كانه تلاوة  
اخرى فلا ينفذ الا في هذا فيما اذا ادرك الامام في تلك الركعة اما اذا ادرك الامام  
في الركعة الاخرى قبل ينقض ان لا يسجد خارج الصلاة وقال الامام الصابي رحمه الله  
وانما في بعض الكتب المنع الى انها سقطت عنه لانها صار في صلاته **قوله** لانه  
لعل فيهما منه يعني اذا لم يسمع المقتدي انه السجدة بان احفاها الامام لم يسجد بها معه  
بقوله الصورة وقد سمعها في سجدها بالطريق الاولى **قوله** ليعلم السبب وهو التلاوة



يصححه أو السماع للتلاوة صححه على اختلاف المسامع رحمهم الله **س** لم يسمع خارج الصلاة  
 لأنها صلاته وهذا لأن السجدة التلاوة في الصلاة اتصل من غيرها لأن قراءة القرآن في الصلاة  
 اتصل منها من غيرها فلم يجراد أو خارج الصلاة لأن الكامل لا ينادى بالنافع **س** وس  
 تلاوته ولم يحد لها حتى دخل في صلاة فأعادها ويحد أحرازه السجدة عن التلاوة من الإعادة  
 في الصلاة تلك الآية التي مرها خارج الصلاة وهذا مما إذا لم يخلف المجلس أن يسرع في الصلاة  
 في مكانه ذلك قبل أن يسجل بعمل آخر فإذا احتلج بعد الفراغ لما لا خارج الصلاة وإن  
 أحرازه السجدة المفعولة في الصلاة عن تلاوته في الصلاة وعن تلاوته في الصلاة لما  
 أن المفعولة في الصلاة اتصل من المفعولة في غيرها فعباس السجدة المفعولة في أحوال السجدة  
 لم يدر الخرج وإذا لم يحد في الصلاة لا يعب عليه إلا المأثم لأن ما تلاها خارج الصلاة صادف صلاته  
 والصلاة لا يفسد وهذا اعني استماع المفعولة في الصلاة عما وجب خارج الصلاة عذر وانه  
 الجامع الكبير والمبسوط ونوادير الصلاة التي رواها أبو جعفر وأما ما رواه نوادر الصلاة  
 البراءة وأما أبو سليمان لا يسمع أحدهما الأخرى وجه ما روى أبو سليمان أن المجلس بذلك  
 حكاه في المجلس التلاوة عن المجلس الصلاة فينقل على كل تلاوة حكم الاتري أن المجلس قد يندل  
 ببدل الاتصال لأنه يكون مجلس عقده ثم يكون مجلس مذاكره علم ثم يصير مجلس أكل فيصير  
 السجدة الحكمي بغير الحقيقة ولأن الأولى قوة السبق والتماسه قوة الصلاة فاسوئله  
 الوجوب فلا يسمع أحدهما الأخرى وجه الظاهر أن المجلس واحد جففة وحكا فلا يفسد نه  
 الوجوب أما الحقيقة وظاهره أنه يسرع في الصلاة في مكانه ذلك وأما الحكم فلا التلاوة  
 من جنس واحد من حيث أن تلاوته عبادة بخلاف الأكل لأنه ليس من جنس التلاوة **س**  
 ولما للتلاوة قوة اتصال المفعولة وهو إذا السجدة لأن الفصوص من وجوب السجدة أوها  
 والطلق في المجلس الواحد والمراد نوادر أبي سليمان وبه صرح الشيخ أبو الموفين في مسند  
 الجامع الصغير **س** وإن تلاها في سجدة وحل في الصلاة فلاها سجدة لها هذا على الروايات  
 كلها لما عثر عليه النوادر فظاهروا على رواية الجامع والمبسوط فلا أن المفعولة في الصلاة  
 مستدوعة لغوها المفعولة في غيرها الصلاة لتضعها فلو تلاها بعد عدد الوجوب بأخاف الثانية  
 بالأولى يلزم استماع السماع منوعه فلا يجوز **س** ولا وجه إلى الحاقها بالأولى لأنه يودي  
 إلى من أحكم على السب بانه أبا الوالحيا المفعولة في الصلاة بالمفعولة في غيرها أن تلاها السجدة  
 المفعولة خارج الصلاة تجزى عن التلاوة من جميعها يلزم تقديم الحكم وهو السجدة على السب  
 وهو التلاوة وتقدمه عليه لا يجوز وفي هذا التعليل نظر عدي لا لا نسلم تقدم الحكم  
 على السب لأن من السجدة على الداخل في السب فلو تدبر الحاق الثانية بالأولى لا يلزم ما قال  
 لأنه يكون السب هو الأولى وحدها وقد تقدم السب فلا حكم الأتري إلى ما قال في الحديث  
 جامع الصغير وعمل في أنه السجدة في سجدة ثم تراها في مجلسه فليس عليه أن يسجد لها فعمل بهذا  
 أنه لا يلزم تقدم الحكم على السب والمقول هو الذي جففته أولا والله أعلم **س** ومن  
 كره تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد سجدة سوا سجدة الأولى أو لم يسجد وبه  
 صرح في الجامع والمبسوط والمراد من قوله وان لم يسجد الأولى يعلمه سجدة واحدة  
 إذا دأب عن مجلسه فخرج إليه فقرأ بها وأما ما رواه أن لا يسجد السجدة عند الخلاء  
 المجلس سكران به السجدة وكان القياس أن يسجد لأن التلاوة سب للوجوب كالتلاوة

واحدة

أما السجدة لأن سجدة عليه السلام قال تعز على النبي صلى الله عليه وسلم وعز النبي صلى الله عليه  
 وسلم على أصحابه ومن الله عليهم وسجدوا له ولا ما موسى رضي الله عنه كان يرضي الناس العز  
 في سجدة النصر وكثرة السجدة وسجد مرة واحدة ويروي عن أبي عبد الرحمن السلمي وهو يعلم  
 الحسن والحسين رضي الله عنهما أنه كان يعلم الآية الواحدة مرارا ولا يزيد على سجدة واحدة  
 وقد أخذ التلاوة من القنينة فالظاهر أنه أحد حجتها ومن العلم مسلم بكثرة الآية لعلم  
 القنينة وفي رواية السجدة سكره حرج وهو مدفع خلاف ما إذا أتت به واحدة في المجلس  
 أو اثنين في المجلس وأحد حجت عيب السجدة سكره لأنهم تركوا القنينة الآية الواحدة في المجلس  
 واحدة في ما سواها على أصل القياس ولا لا يلزم الخرج ثم التداخل في السب وهو أن  
 تحمل التلاوة في السجدة جففة سجدة حكما لا في الحكم لأننا لم نلنا ما إذا دخل في الحكم دول  
 السب يلزم ترك الاحتياط في أمر العبادة لأنه يلزم الأسقاط بعد وجود سب الانساق فلا  
 يجوز لأن العبادة بخلاف في بابها لا في أسقاطها ولهذا قلنا إذا أراد أن يسجد في المجلس واحد  
 لا يلزمه إلا سجدة واحدة سوا سجدة الأولى أو لم يسجد لأحد السب بخلاف التداخل في  
 العقوبات فإنه في الحكم دون السب ولهذا إذا أتت في سجدة ثم أتت في سجدة ثانيا لم تعد السجدة  
 ما إذا أتت ولم يسجد ثم أتت سجدة واحدة لتداخل الحكم دون العصومة **س** ولا على  
 سجدة القيام أي لا على المجلس سجدة القيام حتى إذا قرأها وهو قائم قام فقرأها لأحد  
 الأعمدة وأحد على الحجرة وهي التي قال لها زودها أحادي فقامت فكانت أحرف  
 فليس لا يسمع الطلاق لوجود دليل الاعتراض لا بعدد المجلس لأن العقود أجمع للراي نواه  
 وفي نسخة المؤلف بكرة الوجوب قال شيخ الإسلام خواهر زاده في ميسوطه إذا كان سدي  
 الكبرياء وبقرائه واحدة مرارا احتلج المسامع قال نعمم بكثرة سجدة واحدة لأن  
 المجلس واحد من حيث الاسم وقال بعضهم يلزمه بكل تلاوة سجدة لأن المجلس بدل جففة  
 ببدل المكان ولا يغير اتحاد العهد في سب الدابة وهو الأصح **س** وفي المجلس من بعض  
 العيصن كذلك في الأصح إذا أتت على غصن ثم أسفل إلى غصن آخر فقرأها قال نعمم  
 مساجدا بكثرة سجدة واحدة لا اتحاد المجلس باعتبار أصل الشجر لأنه واحد وقال نعمم  
 تحت أخرى وهو الأصح الأتري أن المحرم إذا نزل صديقا على غصن فقرأه وأصل الشجر في أصل  
 بج على الجذا أعين المكان الغصن فذا خلف الغصن ها **س** وكذا في الدابة أي  
 يسجد الوجوب في الدابة السب أيضا سب في خاصة حج فلا يفسد وبه اختلاف المسامع أيضا  
 ذكره خواهر زاده وعنه إذا أتت الآية واحدة مرارا على الدابة التي تسمى بالعارسية  
 حرج قال نعمم بكثرة سجدة واحدة لأن العمل واحد فاحد المجلس وقال نعمم سكر الوجوب  
 لأن المكان بدل جففة ولم يوجد ما يجمع حكما قال الجامع للأمكنة المختلفة حرمه أيضا  
 ذكره الإمام الفخري في شرح الجامع الكبير والظاهر والعبود والانتكا والركوب والنزول  
 والحظرة والخطونا لا يوجب اختلاف المجلس لأن العلم قد يحتاج إلى هذا العدد وكذلك  
 الكل لثمة أو شربة ماء كذلك الدوران في البيت والأسواق من زاوية إلى زاوية سب  
 المسجد وقبل إذا كان البيت كبيرا المسجد عظميا كالحاج مع خلف المجلس وفي الكبر والارض  
 يخلف المجلس والمسير في الدابة في الصلاة لا يوجب اختلاف المجلس حكما لحواز الصلاة وفي  
 غير الصلاة بوجه هو الصحيح كذا ذكره الأمام الفخري وفي النسبة لا يخلف المجلس لأن



سرها معادها لا الى الربك الا اني الى قوله تعالى وهو يحري بهم والى قوله وجبر بهم  
فاذا تكررت التلاوة في ذلك كمن قال القياس ان يلزمه سجدة واحدة وهو قول ابو يوسف  
الاخر وفي الاستحسان يلزمه لكل تلاوة سجدة وهو قول ابن يوسف الاول وهو قول  
محمد ذكره الشيخ ابو المعين في شرح الجامع الكبير والقدوري في شرحه وهذه من المسائل  
التي لا ترجع ابو يوسف من الاستحسان الى القياس احداها هذه والثانية ان الرهن  
بمهر المثل لا يكون وهنا بالمصاحفة قياسا وهو قول ابن يوسف الاخر وفي الاستحسان  
يكون وهما وهو قول محمد والثالثة ان العبد اذا اجنى جناية فبما ذكروا النفس واختار  
المولى القدر انهم مان المحرم عليه القياس ان يجبر المولى تابا وهو قول ابن يوسف الاخر  
وفي الاستحسان لا يجبر وهو قول ابن يوسف الاول وهو قول محمد وجه القياس ان الحرية  
في افعال الصلاة تنبع من المجلس الواحد ووجه الاستحسان ان المجلس وان اختلف لكن  
لا يجوز كالحا في التلاوة في الركعة الثانية بالنقص في الركعة الاولى لانها لو اختلف  
لحلت هذه الركعة عن الفراه في يلزم فساد الصلاة بخلاف التلاوة المتكررة في ركعة  
حيث يحل سجدة لانه لا يلزم الفساد والحواس قول محمد ان حكم جواز الصلاة مع  
حكم وجوب السجدة امران متعارضان فيصوب لا يفتك بينهما الا اني ان تلاوة امسه  
السجدة في غير الصلاة ينطبق بها حكم وجوب السجدة وكون جواز الصلاة وتلاوة عن يمين  
السجدة في الصلاة ينطبق بها حكم جواز الصلاة ولا ينطبق بها وجوب السجدة بل انشأ  
هذا قلنا لا يلزم من عدم التحاق التلاوة في الثانية بالتلاوة في الاولى في حق جواز التلاوة  
ان كان مقصودا على السجدة عدم التحاقها في حق وجوب السجدة والله اعلم **قوله**  
ولو نزل مجلس السجدة دون الثاني تكرر الوجوب اي تكرر الوجوب على السجدة ما كان  
المسألة وبه صرح الامام الزاهد العناني اما على قول من يقول ان السب في حق السجدة  
هو السماع فظاهر انه اختلف على السماع واما على قول من يقول ان السب في حق السجدة  
هو التلاوة ايضا فكذلك لان السجدة ابطال بعد التلاوة المتكررة في حق السجدة  
كما لا جاز محله لا ينفك فلم يظهر ذلك في حق السماع واعتبر حقيقة التعدد  
فكره الوجوب عليه **قوله** وكذا اذا نزل مجلس التلاوة في حق السجدة فظاهر ان  
تكرر الوجوب على السماع على قول بعض المشايخ لان السب في حق السجدة هو التلاوة  
في قولهم وقد تكررت والاشياء لا يتكرر الوجوب على السماع لما قلنا وهذا اشار  
الى قوله لان السب في حق السماع وكان السماع محمدا فلا يتكرر الوجوب وهذا انزل  
العامة الاستحسان في حق الله صاحب سحر الطحاوي **قوله** ومن اراد السجود  
كثيرا اخره اما الكبير فلما روي ابو داود في سننه باسناده الى ابن عمر رضي الله عنهما  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد  
وسجدنا واما لا يبرء منه عند النبي لان هذا التكبير مفعول لاجل الاخطا لا للتكبر  
كما في سجود الصلاة فلا يبرء منه وكذا التكبير عند رفع الرأس لا يرفع الشكر منه  
ايضا لان ذلك للرفع كما في سجود الصلاة وهو المروي من سجود ابن مسعود رضي  
الله عنه ولا ينفك منه لان التكبير لم يبرء الا في صلاة ذات ركعة وسجود الاخرى ان  
صلاة الخبازة ليس بها سجدة ولا سلام منه لانه يصح ما بعد التكبيرة والتحرمة سجدة

وكذلك الاعتناء بسجود الصلاة لا ينفك السلام وعمر مالك بها سلم وقال حواهر راده قال  
السائق في كانه فيما سلم ولا ينفك عنه اخذ بعض اصحابه ومن اصحابه من لم يأخذ بما قال السائق  
لكن قال فيما تشهد وسلم وكان ابن سريج من اصحاب السائق يقول فيما سلم لكن لا يحتاج بها الى  
التشهد ثم اختلف اصحابنا في انه ما دام يقول في السجود قال بعضهم يقرأ فيها رب اني اطلب نفسي  
فاغفر لي وقال بعضهم يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا حتى يكون موافقا للاسنة  
وقال ابو بكر الاسكاف يقول سبحان ربنا الاعلى لا تسجد الصلاة افضل من سجدة التلاوة  
ويقول فيها ذلك كذلك هنا قال الغني ابو المظرب به واحد من السجدة من عابيه رضي الله  
عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالمثل في السجدة سرا اجد  
وهي للذي حلقه وثق سمعه وبصره بحوله وقوته ويسئل في سجود التلاوة الغنم اعشارا  
بسجود الصلاة **قوله** ويكره ان يقرأ السجدة في صلاة او غيرها ويذكر انه السجدة فالحمد في  
الجامع الصغير قال واكره ان يقرأ السجدة ويذكر السجدة في غير الصلاة لان في ترك اية السجدة  
هجرة من القرآن وذلك ليس من اعمال المسلمين قال تعالى وقال الرسول ما رب ان يوحى احدوا  
هذا القرآن محمدا ولا به فزار من الرام السجدة وذلك ليس من اخلاق المؤمنين ونوله في  
غير الصلاة لبيان ان هذه الركعة في الصلاة اشهد **قوله** ولا بأس بان يقرأ اية السجدة  
ويذكر ما سواها ولا يسمي فراه اية السجدة يترك ما سواها لما في السجدة من تفصيل بعض  
الايات على البعض فلا حل هذا قال محمد رحمه الله في كتاب الصلاة احب الى ان يقرأها  
واما معها **قوله** واستحسنوا احكامها سبعة على السامعين وهذا لان السامعين ربما لا  
يرون لها في الحال مانع فلا يوجبها بعد ذلك سبب التبيان في قوله الواجب فانهم والله اعلم  
**باب صلاة المسافر** **قوله** وجه المناسبة لما وقع المصنف  
وجه الله في بيان التقديرات من السهو والحرص وكان سجدة التلاوة منها لاها اقتضاه  
ركن واحد من الصلاة اشهد السجدة لا صلاة المسافر شرط صلاة الغنم الا ان سبب  
السجدة وهو التلاوة لما كان عادة من امور الدين وسبب قصر صلاة المسافر لما كان  
معاظنة من الاتقال المباحة فقدم باب السجدة على هذا الباب ثم استوعفت على نوعين  
عربية وهي ما تقر بها الامم الاول ورحمة وهي ما تقر من عسائر في غير نوعين  
رحمة اسقاط قصر الصلاة ورحمة برقة كالقنطرة وعرف في الاصول **قوله**  
السرا الذي سوره الاحكام ان بعد الانسان موصفا بانه وبين ذلك الموضع مسيره  
لانه ايام وليلتها سيرا لا يملك الاقدام اراد سوره الاحكام قصر الصلاة والافطار  
والحج ثلاثة ايام وليلتها وسقوط الجمعة والعدين وسقوط الاصحى وحرمة الخروج  
على الحرة بعد محرم والتميز في بيته راجع الى الانسان ثم الكلام هنا في فضلها  
سان السرا الذي يتعلق به رخصه المسافر وذلك قصد منه السرا ومجاورة بيوت المصر  
وهذا لانه اذا حاور بيوت المصر عتقا قصد منه السفر لا يكون مسافرا وهذا اذا جاورها  
وهو قصد ما دون مدة السفر لا يكون مسافرا لان الانسان قد يخرج الى بعض القرى  
ولا ينفك ذلك سيرا وكذلك اذا قصد منه السفر ولم يجاوز بيوت المصر لا يكون مسافرا  
لان مجرد الغنم لا ينفك من سبب ما فعله فغن هذا عرفت ان صاحب الهداية ساجد  
لم يترك قيد مجاوزة بيوت المصر ومنها ان مدة السفر موقوفة على اخلاق القياس قال



عندهم فله وكثيره سوادها طل باجماع السلف فزوي عن عمر رضي الله عنهما ان اقل ما  
تفترق فيه الصلاة يوم بام وبه قال الزهري والاوراجي وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما اذا  
راد على يوم وليلة فصر عن الحسن للسان وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ان اقل ما  
ايام ومن السنين والخمس وابن جبر من المداين الي الكوفة وهو مسير ثلاثة ايام وعمر بن  
بن علفه ثلاثة ايام كذا ذكر الشيخ ابو الحسن القنوري وعنه فدل على ان اقل مدة السفر  
معدون منها ايام مسير ثلاثة ايام وليا لها بعد ما يجر رواية الامول وروى الحسن عن ابي  
حنيفة رضي الله عنه انه اذا سافر الى موضع يكون مسيره يومين واكثر اليوم الثالث فصر وروى  
ابن سماعه عن ابن جبر ان السفر اذا كان يومين واكثر اليوم الثالث فصر وكذلك رواية  
المعل عن ابي يوسف وندى المعل عن محمد ان السفر لا يكون اقل من ثلاثة ايام كما مله وقال مالك  
اربعه يرد والربيع اربعة ايام والفرج ثلاثة ايام قال الساجي وعن الساجي في قول يوم  
وليلة وفي قول يوم وليلة ما روي في حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال مع المسافر ثلاثة ايام ولما لم يزلوا والمعم يوم وليلة بانه ان الذي قيل الله عليه ذكر المسافر محلي  
بالا لعد واللام بلاع ايام ما ان يكون المراد المعهود او الجنس والمعهود منف ففعل الجنس وهو  
ان يكون المسافر مسير ملاحج المسافر ولا يكون القاصد لما دلت ثلاثة ايام وليا لها مسافر اذ لو كان  
مسافر لم يرد ان لا يكون اللام للجنس وهو سداد لان التدبير قد مر الجنس فثبت ان اقل مدة تثبت  
به خمسة السفر ثلاثة ايام ولما لم يزلوا قال ابو بكر الرازي في شرحه لمختصر الطحاوي ان طريق  
هذا الصرح من المعادير الوصف او الاماقي وقد حصل الاتفاق في الثلاث ولم يرد ثوبه  
فما دونهما ولا اتفاق فلم يثبت **فصل** روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال يا اهل مكة لا تعصروا في ايامكم من مكة الى عسفان فلتا هذا خبر  
رواه عبد الوهاب بن محمد عن ابيه قال قال الدارقطني عبد الوهاب ليس بالقوي وقال غيره كان  
عبد الوهاب يروي عن ابيه ولم يرد وجه في كل ما يبال عنه وان لم يحفظ وكان سفيان يروي عنه  
بالكذب وقال يحيى بن معين ليس بشي وقال احمد بن حنبل هو ضعيف جدا ومنها انه لم يرد  
ثلاثة ايام وليا لها المحقق لولا ونها وكن جعل النهار للحي والميل للاستراحة وبه صح في  
شرح الطحاوي ومنها اعتبار سبب الابل ومشي الاقدام وهذا لانه اوسط انواع السير وخير  
الامور واساطرها فان سبب الفرس والبريد سبب جبا وسبب الجملة سبب جبا وسبب الابل متوسط  
وكذا سبب الاقدام ونحوه سبب العاقل **فصل** في الرجعة الحسن ومن ضرورته  
غوم التدبير بانه ان اللام في قوله عليه السلام مع المسافر ثلاثة ايام وليا لها للمسافر عدم  
العهد فيرجع الرجعة المجر ثلاثة ايام وليا لها جميع المسافر ومن ضرورية غوم الرجعة لانه  
جنس المسافر بلزوم غوم قد مر مدة السفر حتى يثبت هذه المدة فيخرج كل مسافر فلا  
يكون اليوم والليل مدة يتحقق في المسافر لانه حينئذ يلزم الكذب في خبر الرسول وهو  
لا يجوز لعدم ارادة معنى الجنس من الجنس فافهم ولا يقال غوم التدبير في المدة بلزم  
من غوم الرجعة حسن المسافر اذ ان قوله ثلاثة ايام ظرفا لقوله مع لا للمسافر لانه  
يقول لو جاز ذلك حارفي قوله يوما وليلة ان يقطع طريق المعتم لا لقوله مع لان الغرض  
على سبب واحد فحينئذ بعد المعتم لا يكون معناه المعتم يوما وليلة مع وعنه لا كما اذا  
ايام منها اوسه اوسين سلافا اذا كان كذلك فلما الطريق للمعل لا للمعامل في الوجهين

فصل في تدبيرها

**قوله** وفند رابو يوسف رحمه الله يومين واكثر من اليوم الثالث وهذا ان يبلغ مقصد  
في اليوم الثالث بعد الزوال وهذه رواية المعل عن ابي يوسف وقد مر وجه هذه الرواية  
ان الانسان قد ينفذ مسيره ثلاثة ايام فيقول المسافر فيبلغ قبل الوقت بساعة ولا يجنب بذلك  
ويكر بالسنة حجة عليها والدار ابدية اي كفي السنة حجة عليها اي على ان يوسف والساجي **فصل**  
وهو في من الاول اي التدبير بالمراحل من سبب التدبير ثلاثة ايام لان الغالب مسير حله  
في كل يوم لا سيما في الشتاء لان اياما قصيره **فصل** ولا يقصد بالخرج هو الصحيح وهذا احتذار  
عما ذكر في شرح الطحاوي عن بعض ساجي رحمه الله انهم قالوا اذا كان مسيره خمسة عشر  
فتمحاضا فانه يكون مسافرا وحلوا الطريق خمسة ايام **فصل** ولا يجنب السفر في الماشية  
لا يجنبه السفر في البر والبريد فيه راجع الى السفر في الماشية لا في سبب التدبير من الزمان المساء  
بانه لما اذا قصد الى موضع له طريقان احدهما من البر والآخر من البحر وسبب التدبير  
ثلاثة ايام من طريق البحر امل من ذلك فلو سلك طريق البر يرحل من المسافر ولو  
سلك طريق البحر لا يرحل ولا يجنب احدهما بالآخر وسبب التدبير من ان يكون الزمان  
مستوية لساكنة ولا شديدة وهذا كما اذا كان له طريقان احدهما من البر والآخر من البحر  
واحد مسيره ثلاثة ايام والآخر من ذلك لا يجنب احدهما بالآخر فان سلك الطريق  
الذي هو مسيره ثلاثة ايام يرحل والا فلا **فصل** وفي من المسافر في الرباعية وكما ان  
قد افترض احتذار من الشمس اذا كانت في منتصف النهار وقد الرباعية احتذار من الفجر والعرب والوزن  
فاما لا تنصف اعلم ان العشر في الصلاة هل هو غزير او رخصه فيه اخلاف المساجع فاعلم  
انه رخصه وقال صاحب المحفة هو غزير والاقوال مكروه وقال الساجي رحمه الله انه غير  
بين العشر والامام لكن الامام افضل لنا ما روي ابو داود وروى في المساجد اساده الى عاصمه  
رضي الله عنها انها قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر ففرض صلاة السفر  
وزيد في صلاة الحضر وفي الصحيح البخاري باساده الى يحيى بن ابي اسحاق قال سمعت ابا يعقوب  
حريصا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان مكة مكان يعطي ركعتين ركعتين حتى رجعا الى المدينة  
وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفجر ركعتان وصلاة المسافر  
ركعتان فافهم عن قسرة لسان نعيم جيل الله عليه وسلم وفي شرح الانوار للشيخ ابي اساده الى  
يعلى بن شيبه قال قلت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه انما قال الله عز وجل فليس عليكم حرج ان  
تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يقتلكم الذين كفروا او من الناس فقال اني عجب لما عجب فيه  
فبالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدق الله فصدق الله له عليكم فافهم صدق الله  
وذكر الشيخ ابو بكر الجصاص الرانزي رحمه الله عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال ما راي  
النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر الا ركعتين وصلى معه ركعتين ثم قال اغتوا فان قوم سفر  
وفي الصحيح البخاري ايضا صلى عثمان بن عفان رضي الله عنه عما اربع ركعات ففعل ذلك لعبد  
الله بن مسعود رضي الله عنه فاسترحع ثم قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عما ركعتين  
وصلى مع ابي بكر الصديق رضي الله عنه عما ركعتين وصلى مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
بنا ركعتين ففعل حنظلة من اربع ركعات ركعتان سئلان قال ابو بكر الرازي اعذر عثمان رضي  
الله عنه على اتمامه بانه تاهل مكة وعمر الزهري انما انهم عثمان لانه ارجع الاقامة وهذا كله  
يدل على ان فرض المسافر ركعتان وهذا لان فرض الصلاة في الكتاب مجمل وفعل النبي صلى الله



عليه وسلم ورد على وجه البيان والمعقول في المسئلة ان هذه وحصة اسقاط فلا يكون  
فرضه اربعا ونحوها ان لم يقط لا الى بدل الا ترى ان المسافر اذا لم يصل المنع الثاني لا  
يصله ولا يكون انما يتركه كالنفل خلاف وحصة الصوم فالحار حصة فرضه ونحو  
بها سقوط وحرف الا اذا في حال على وجه يثبت عليه العشاء لهذا اذا لم يصم في السفر بغير  
نوعه **روى عن عائشة رضي الله عنها قال** فسر رسول الله  
صل الله عليه وسلم في السفر وام هذا يدل على الخبر **فصل** معناه قصر  
في العمل وانما في الحكم ولا يقال كانت عاقبة رضي الله عنها ثم وقد روي عن عائشة رضي  
الله عنها انها قالت المسافر باخذ ان شاء الله وارضاه فصولا ما يقول انها سبقت عن ذلك  
فقال اما ام المؤمنين فحلت وهو ادري ومعنى قولها ان شاء الله ان يدخل في صلاة  
المقيم **فصل** قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة  
يدل على الخبر **فصل** لا سلم بل فيه حيزان العصر ولا بد له على غيره  
الوجوب الا ترى الى قوله تعالى فلا جناح عليكم ان تطوف بها لم ينف وجوب السجدة  
واما العصر المذكور في الآية محذور بسوط الخوف وقصر السفر عن موطر مشوط  
الخوف بالانفاق او الخائف وغيره سواء قصر السفر او يقول ليس المراد منه قصره  
اعداد الركعات عندنا وهو على احد وجهين اما انا حصة الصلاة بالاما في حال الخوف فيكون  
قصر اربا وصار الصلاة او انا حصة الاخلاق والنجس في صلاة الخوف لان شكله في غيرها  
يفسد الصلاة فيها فصار واجبا الصلاة معه **قوله** وهذا اية النافلة اي عدم  
الفصاعدم التام عدمه النافلة **قوله** وان حيط اربعا الى اخره المسافر اذا صلى اربعا فلاح  
اما ان ياتي بالعمدة الاولى او لا فان اتي بالخبر الشفع الاول عن فرضه والثاني نفل لما ان  
فرض المسافر ركعتان وقد تم فرضه بالعمود عقيب الشفع الاول وبنا النفل على تحريم  
الغرض بخلاف مع الا انه كره ترك التسليم وان لم يات بالعمدة الاولى فيفسد فرضه  
لاحتياط النافلة به قبل اكمال له ترك العمدة عقيب الركعتين وهي فرض في صلاة  
المسافر لانه هي الاخرة فيما يقصر من الصلاة كما في صلاة النحر اذا اضلها اربعا فان  
بعد العمدة الاولى تحريمه صلاته والا فلا يتم اعلم ان المسافر اذا افترق الظهر وهو  
سوي ان يصلها اربعا ثم بداهه فلي ركعتين بحوزة صلاته كالقائم اذا نوي ان يصل  
النحر اربعا ثم يصل ركعتين حيث لا يصعب التجزئيه اربعا فكذا المسافر اذا نوي اربعا  
وبه صرح في مسوط خفا هو زاده وقد ظن بعض المخططين ان المسافر اذا افترق الظهر  
وهو سوي اربعا لا يخرج عن عمدة الفرض وان تعد عقيب الركعتين وان الظن لا يفتي  
من اعوانه **قوله** واذا افترق المسافر بيوت المصطفى ركعتين اعلم ان المسافر متى  
يقصر قال محمد في الاصل ولا يصل المسافر ركعتين حتى يخلع المصروف عن الحسن من ابي  
حبيبة رضي الله عنه من خرج من الكوفة يريد سفر افاة ارجاء الفرات وهو يريد بغداد  
فصر وان كان يريد مكة لم يحاذر الايات وان كان في السفينة فحين يركبها الا ان يكون  
في وسط البحر فيغتر ان يحاذر البيوت والاصل في ذلك ما روي عن علي رضي الله عنه انه  
خرج يريد الكوفة فبطل بالناس اربعا وقال لولا الحقت الذي بين يدي لصلت ركعتين  
وفي السنن عن انس بن مالك رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

الظهر بالمدينة اربعا والعصر يذني الخليفة ركعتين ولا نبح المصروف موضع الاقالة فلا يصح  
حين عاودها فصار كذا ولاه لو صار الى هذا الموضع من قصره من السفر من له حكم  
الاقامة فلا يثبت له حكم السفر بالمحاذرة فلا يصح وهذا لان الاقامة عند الضرر والنس اذا  
كان متعلقا بغيره يكون صده متعلقا بقصد ذلك السجدة وحكم الاقامة وهو الاقام لما يعلن لهذا  
الموضع بقليل حكم السفر وهو القصر بالمحاذرة عن ذلك والحض بغيره من نص **قوله**  
ولا يزال على حكم السفر حتى يوى الاقامة في بيته او في حصة عشرين يوما هذا اذا سار به  
ثلاثة ايام ثم نوى الاقامة اما اذا نوى الاقامة قبل ان يسار لانه امام وعزم الرجوع الى  
وطنه فانه يكون مقاما وان كان في المعازة وبه صرح في نسخ الطحاوي للاستحبابي والتقدم  
بخمسة عشر يوما مذهبنا وهو قول سعيد بن المسيب وابن جبر كذا ذكر الشيخ ابو الحسن  
التنويري رحمه الله عن مالك والشافعي والليث اذا اقام اربعا ثم الصلاة لما روي عن  
ابن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا نوى اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة وروي مسلم  
عن ابن عمر رضي الله عنهما وعن سعيد بن جبر وسعيد بن المسيب كذا ذكر محمد بن الحسن في نوطه  
ولا بد الاقامة مدة موحية للصلاة والصوم فاشبهت هذه الظهر بعدد ركعتين  
ولا يقال روي عن عثمان رضي الله عنه انه قال من اقام اربعا اتم لا يقول قد روي عن عثمان  
رضي الله عنه خلاف ذلك فلا يصح الاحتجاج به **قوله** لان السفر يحاميه الليث يعني ان  
المسافر بما يثبت في بعض المواضع لمصلحة له كالنظر في الرقعة او سرا السلعة فلا يعتبر  
ذلك فلا بد من ان يقدّر الليث مدة فقدرنا بمدة الظهر لان كلا من مدة الاقامة ومدة  
الظهر موحية **قوله** والآخر في مثله كالحديث يعني ان الصالحين في مثل ما ذكرنا وهو ان  
يكون المنيح جناح فيه الى السماع كالحديثين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا مدخل  
للاي فيه فالظاهر ان الصحابي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث موجب  
فكان الاثر كذلك **قوله** وهو الظاهر احترازا عما روي عن ابي يوسف رحمه الله انه  
قال في الاعراب اذا نزلوا بجماعتهم في موضع بنوون الاقامة خمسة عشر يوما صاروا مقيمين  
واما الاحتياطية الاقامة في المفارقة لان طاله يبطل عن عمره **قوله** ولو دخل مصر  
على عزم ان يخرج عنها او بعد عزم ولم ينو مدة الاقامة حتى يفي ذلك سنين وقصرا وهذا  
مذهبنا وعند الشافعي اذا اقام سبعة عشر يوما اتم وان لم ينو الاقامة معه اذا اقام  
اكثر من اربعة ايام اتم لنا ما روي في السنن مسندا الى عمران بن حصين رضي الله عنه قال  
عن ابي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام مكة ثمانية عشر ليلة  
لا يصل الا ركعتين ثم يقول يا اهل البلد صلوا اربعا فاما سفر فحط على العمدة بقاء على سنة  
السفر وفي السنن ايضا مسندا الى جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال اقام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بتيوك عشرين يوما يقصر الصلاة وفيه ايضا عن ابن عباس رضي  
الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام سبع عشرة ليلة يقصر الصلاة وفيه  
ايضا عن يحيى بن ابي اسحاق عن انس بن مالك رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من المدينة الى مكة فكان يصل ركعتين حتى رجعا الى المدينة فقلنا هل  
اقيم بها شيئا قال لا المتاعشنا وعن ابن عمر رضي الله عنه انه اقام با دريجان سنة اربع  
يصل ركعتين وعن انس رضي الله عنه انه قام ببيتا بورد سنة او سنين يصل بالخاص



ركعتين وعن امر رضى الله عنه ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اقاموا بالنسوس تسعة اشهر  
 يقصرون الصلاة وعن طلحة انه اقام بخوارزم سنين يعطى ركعتين وعن سعد بن ابى وقاص  
 رضى الله عنه انه اقام بجان منبرين يقصر الصلاة ولا يقرأ هذا الشخص من نفسه في عزه  
 وطس فلم يقطع سفره بغير الاقامة لا يقيم ولا يبعث قال تعالى واذا صرتم في الارض فليس  
 عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وقد شرط الضرب في الارض وهذا الجنب يضارب فيها لئلا  
 يقول المراد منه قصر الصلوات لا قصر الركعات بل كل قران شرط الحرق وانزله في الصحاح  
 قصر الصلوات لا الاوقات **قوله** واذا دخل العسكر ارض الحرب الى اخره ابن الجيث اوه  
 الامام اذا قضي اقامة خمسة عشر يوما في ارض الحرب لا يصح ويقصرون الصلاة وعن ابى يوسف  
 يقولون وعنه ان عليا بن بعض السوف يقولون واقلوا هو معنى قول صاحب الهداية وعند  
 ابى يوسف رحمه الله نفع اذا كانوا في بيوت المدد وعند زفر نفع اذا كانوا ياتون على انفسهم ان  
 يكون التوبة للمعسكر وجه قول ان يوسف رحمه الله انهم اذا غلبوا على بعض البيوت فالظاهر  
 العلة منع سبب الاقامة بخلاف ما اذا كانوا في الجبال والسايطات لان الظاهر عدم العلة  
 فلا يمنع منهم ووجه الظاهر ان حالهم سيطر عليهم لانهم اقاموا في الغرض فاذا حصل ذلك  
 ذلك استحووا على مصاديق السبب عليها وان دار الحرب كسبت بموضع اقامة المسلمين كان الحرب  
 فلم يصح بغيرهم كما في المعازة ولا ان الاقامة اذا لم يكن باحصار لا يتعلق فيها حكم لانهم بين درار  
 وفراد لانهم ان غلبوا اقاموا وان اهرموا صروا كما بعد لا يثبت بغيره اقامة اذا كان مع  
 مولا وكذا اخلا في ما اذا صاروا اهل البقيع غير مسرومين الذين حوجوا على السلطان  
**قوله** وعند زفر رحمه الله نفع في الوجهين اي فيما اذا دخل العسكر ارض الحرب فتروا  
 الاقامة وفيما اذا صاروا اهل البقيع في دار الاسلام في غير مصر **قوله** وسبب الاقامة  
 من اهل الخلافة هم اهل الاحياء قبل لا يفتح وارادهم الامراب والنزك والكر والفرس يكون  
 في المعازة وعن ابى يوسف رحمه الله انها تصح لان موضع مقامهم الحفا وزعامة وكان اقامتهم  
 اصل في انقالهم الي موطن اخر عارض فلا يسلط الاصل بالعارض والكل العقب والاحياء  
 جمع الحكم وهو يفسر من وجوه صوف **قوله** واذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت اتم  
 اربعين قال الشيخ ابو الحسين القدوري قال ما لك ان ادرك معه ركعة انما اربعين وان ادرك  
 اقل من ذلك مثل ركعتين ومن الناس من قال لا يلزمه الاتمام في جميع الاحوال وانما بينهما اربع  
 اذ لم يمسد الامام صلاته فانه اذا اقتدى بها على المسافر ان يصلي ركعتين عند ما خلا ما للساكن  
 لان اصل فرضه ركعتان وانما وجب الزيادة بالماضية على اقتداء الامام صلاته وانما  
 المساعدة وانما عليها اسم اربع لان المسمى تابع لاماثة ولهذا يفتى الامام عليه في السهو  
 وعنه ولهذا يرك رايه لراي الامام في تكبيرات العيد فلما كان تبعا للامام وجب عليه الاتبع  
 كما بعد لما ثبتت اقامته متوالا فانه مولاة بخلاف ما اذا خرج الوقت ثم اقتدى بالمقيم  
 حب لا يجوز لانه لا يصح فرضه من مصر الى اكمال لعدم اتصال المعز وهو لا يقتد بالساكن  
 وهو الوقت كما في سبب الاقامة بعد حرق الوقت فلم يصح فرضه لم يخز اقتداده لانه لو حار  
 لايح اما ان يصلي في السجدة الاولى او في السجدة الاخيرة من الاول يلزم اقتداء المقتصر من المسلم  
 في حق الفضة لان المصدة الاولى حرق وحق المسافر نقل بغيره المقيم وفي الثاني يلزم اقتداء  
 المقتصر بالمتفعل في حق القراءة لان القراءة فرض في حق المقتدى دون الامام واقتداء المقتصر

بغيره

بالسجل

بالمتفعل لا يجوز عند اخلافا للشافعي وبخلاف ما اذا اقتدى بالمقيم بالمسافر حيث يجوز في الوقت  
 وبعده لا يجره لا يصح في الحالين الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى معه صلاة المسافر  
 ثم قال يا اهل البلد صلوا اربعين فاسعدوا بقدره اربعين فاسعدوا بقدره اربعين فاسعدوا بقدره اربعين  
 في حقه مولاة في حق الامام فرضا فكان اقتداء المتفعل بالمقتصر وذلك جائز عندنا خلافا لما لك  
 رحمه الله وهو معرومة ولا يصح لفرض ما لك بين الركعة وما دونها لان سادته الامام لما اوجبه  
 الاكمال صار اول الصلاة واخرها سوا كية الاقامة **قوله** ما الفرق بين ما اذا  
 اقتدى منطوقا بالامام الذي يصلي الظهر اقتدى بالامام صلاته حسب مقتضى مقتضى فصار اربع  
 ركعات وبين ما اذا اقتدى المسافر بالمقيم في الظهر اقتدى بالمقيم صلاته حسب مقتضى مقتضى المسافر  
 الاربعين **قوله** هو ما ذكره شيخ الاسلام جواهر راده في مسوطه من ان الاقتداء  
 كالغزو من حيث الالتزام حيث التزم اقامته ولو تذا المسافر ان يصلي الظهر اربع ركعات  
 قد ذهب الوقت لا يفتي الاربعين ولا يذرا ان يصلي التطوع اربع ركعات لزمه الاربع لان التذرع  
 بالتطوع ملزم وبالعزم ليس ملزم **قوله** وان يصلي المسافر بالمقيم ركعتين سلم ثم اتم المقيمون  
 صلاتهم وهدى فيما سوي المغرب والوتر لان المسافر لا يصلي منها على راس ركعتين لما روى ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان في السفر يصلي المغرب ثلاثا فيصلي واثنائهم المقيمون صلاتهم اذا سلم المسافر  
 لما روى في حديث عمران بن حصين رضى الله عنه يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي معه  
 ركعتين ثم يقول يا اهل البلد صلوا اربعين فاسعدوا ولا ان المقيم لا يتغير فرضه الى قصر بدخوله في  
 صلاة المسافر لانه لو يوي السفر وعدم عليه كاس اقامته ما نفع له ان يدخل في حكم المسافر  
 فكذلك دخوله في صلاة المسافر وليس كالمسافر يدخل في صلاة المقيم لانه لو يوي الاقامة في  
 هذه الحالة يكون معها فكذلك اذا دخل في صلاة المقيم وحل ان ابا يوسف رحمه الله مع  
 الرشد فصيل الرشد مكة ركعتين فلما سلم قام ابو يوسف فقال انما يا اهل مكة ما قوم سفر  
 بماله وحل من اهل مكة عن افعه منك واعلم بهذا منك فقال ابو يوسف لو كنت فيها مبار  
 مطلق في الصلاة **قوله** الا انه لا يقرأ في الاصح لانه مفيد تحريم لا فعلا بانه ان المقيم المصلي  
 بالمسافر كالمسوق لانه مفيد تحريم لا فعلا لان السمع السابق ليس على الامام وكذلك المسوق  
 معدي بحرية لا فعلا لان اول الصلاة فاته عنه الا ان المقيم المقتدى لا ياتي بالقراءة في  
 ثاني الصلاة لان فرض الصلاة صار موهدي بخلاف المسوق الذي ادرك في السمع الثاني  
 ثاني القراءة لانه ادرك فراه نافذة وانما قال في تركها احتياطا لانه بالظن الى كونه معتدبا  
 لا ياتي بالقراءة لا فاحكام وبالنظر الى كونه مفقودا ياتي بها استحبابا فيتركها احتياطا لان  
 المحرم والمصح اذا اجتمعا فالغلبة اما المسوق فانه لما لم يناد فرضه صار جعله مفقودا اولى  
 من جعله معتدبا فيأتي بالقراءة **قوله** لانه عليه السلام قاله حين صلى باهل مكة وهو  
 مسافر روى صاحب السنن باسناده الى عمران بن حصين قال عرفت مع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين يقول  
 يا اهل البلد صلوا اربعين فاسعدوا **قوله** واذا دخل المسافر مصره اتم الصلاة وان لم يمس  
 المعام فيه المعام بالمقيم الاقامة وهذا لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في قصر فاذا عاد  
 الى المدينة كان يقرأ في غير حديد ولا ان الحرج للقصوه هو السرور واليد دخول الوطن  
 فزال حكمه ثم لا يختلف الجواب بين ما اذا دخل مصره مجازا واقفا حاشا حدثت مع منه الخروج

بالزوم



او بداله ان يترك السفر لان سفره معين للاقامة لا يحتاج فيه الى التنية وبه صرح صاحب  
 النسخة **قوله** ومن كان له وطن فاستقل به واستوطن غيره ثم سافر ودخل وطنه الاول  
 فصار علم ان الاوطان ثلاثة وطن اصلي وسمى وطن الفرار وهو ما يكون بالوطن بالاهل  
 او بالولد والثاني وطن الاقامة وسمى الوطن الحادث والوطن المستعاد ايضا وهو ان يروي  
 المسافر الاقامة في بلده حمسه عشر يوما والوطن الاصلي يبطل ببلده ولا يبطل بالسفر  
 ولا بوطن الاقامة ولا بوطن السكنى لان التي انما ينقص ما هو منك او بما هو اقوى منه  
 لا بما هو دونه ووطن الاقامة يبطل بالاصطلاح الاقوى منه وبالسفر لانه صد الاقامة  
 وبوطن الاقامة لانه مثله بل الثاني اقوى من الاول لان الاول بنفس النقل انتقص جميعه  
 وانما ترك حكمه وهو انه يصير مقبلا عاد اليه قبل ان يصير مسافرا والثاني ثابت  
 حقيقة وحكما فكان فوق الاول وتفرغ الاول ولا يبطل وطن الاقامة بوطن السكنى لانه  
 دونه واما وطن السكنى فيبطل بهذه الاشياء كلها لصعده بطل الوطن الاصلي وحل وطنه  
 بالكونه برك وطنه وخرج الى مكة فاستوطنها ثم بداله ان يستقل بها وبوطن حراسان فخرج  
 منها وبها لكونه يصلي بها ركعتين لان وطنه بالكونه انتقص باستطاعته مكة والحادث  
 وادخلها لم يوطن بمكة ثم بداله ان يرجع ويحضر حراسان وادخلها لكونه يصلي بها ركعتين لان  
 الوطن الاصلي لا يبطل بالوطن الحادث وبما كان وطنه من الوطن الاصلي لذلك يبطل  
 وطنه بالكونه ولو اراد هذا الكوفي باع داره ونقل عماله وخرج يريد ان يوطن بمكة فظالم  
 الى العلة بداله ان لا يوطن بمكة وسوطن حراسان قريبا لكونه يصلي بها ركعتين بطل الوطن  
 الحادث وهو وطن الاقامة حراساني قدم الكوفة فاقام لها وامم الصلاة ثم خرج الى الحيرة  
 فوطن نفسه على اقامه حمسه عشر يوما فاقام بالحيرة ابان على تلك النية ثم خرج منها يريد حراسان  
 وموبا لكونه فانه بقصر الصلاة لانه انتقص وطنه الحادث بالكونه بوطنه الحادث بالحيرة  
 فان لم يوطن بالحيرة حمسه عشر يوما الا انه كان ياتي الصلاة ثم خرج الى حراسان قريبا لكونه  
 فانه ياتي الصلاة لان وطن الاقامة لا يبطل بوطن السكنى فان نوى ان يفهم بالكونه حمسه  
 عشر يوما ثم خرج يريد مكة فظالم العادسية ذل حاجته له بالكونه فخرج الى الكوفة فانه  
 بقصر الصلاة بالكونه لانه انتقص وطنه الحادث بالكونه بوطنه الحادث بالحيرة  
 فانه لا كذلك خرج الى الحيرة لان بين الكوفة والحيرة لا يوجد مدة سفر تام فان اخذه  
 بلدة اخرى وادامه بقصر الصلاة بالكونه لان الوطن الحادث يبطل بالوطن الاصلي  
 وبطل الوطن السكنى وحل جميع من النقل وهي سواد الكوفة وبها اقل من مسيرة ثلاثة ايام  
 وترك الكوفة فظالم خرج من الكوفة الى العادسية بطلب عمره ثم خرج من العادسية  
 يريد الشام ويريد ان يوطن الكوفة فانه يصلي بالكونه ركعتين لان وطنه سكناه بالعادسية  
 يبطل وسكناه بالكونه بترك ساعه فيها فان نوى بالعادسية ان يفهم بها حمسه عشر يوما  
 يبطل سكناه بالكونه لان وطن السكنى يبطل بوطن الاقامة وكذلك اذا انتقل الى العادسية  
 باهله وشاعه يصلي بالكونه ركعتين لان وطن السكنى يبطل بالوطن الاصلي **قوله** لانه  
 لم يبق وطنا له حال السج ان يصر الجهادي رحمه الله هذا انما يكون اذا نقل اهله عن الاول  
 طاما اذا اسجد وطنا واهلا في بلد اخر واهله في البلد الاول فكل واحد منهما وطن ايضا  
 لا يبطل احدهما بالآخر **قوله** عد نفسه مكة من المسافر من ولهذا كان يقول يا اهل

البلد صلوا الله على ما سافر **قوله** وهذا لان الاصل ان الوطن الاصلي يبطل ببلده وهذا الثاني  
 الى ما ذكره من فطحا الداخل وطنة الاول بعد ما استوطن غيره اي قصره لاحل لى الوطن الاصلي  
 يبطل ببلده ويحرم ان يكون اساره الى مدلول قوله لم يبق وطنا له اي عدمه مع الوطن الاول ولما  
 لم يزل احل ان الوطن الاصلي يبطل ببلده **قوله** واذا روى المسافر ان يقيم بمكة وسامحه عشر  
 يوما لم يبق الفلاة وهذا لانه لم يبق الاقامة في كل واحد من حمسه عشر يوما واما روى اقل من  
 ذلك وانه لا يصير مقبلا ولا يتوقف الاقامة خمسة عشر يوما في موضعين لا يجزئ احدهما  
 او غيره واحدا لانه عند بلده اعادها في بلده اربعة ايام او اربعة ايام او اربعة ايام  
 الى ان يكون الحصر عينا بنفس النزول وذلك فاسد لان السفر لا يخرج عن ذلك العدد الا اذا روى  
 السورة ما حمله فيكون مقبلا بدحواله فيه واما لم يحل ما يهرده محله من مكة لما روى عن  
 عبد الله بن عمرو بن عبد الله عن ابيه انه كان بكل الصلاة بمكة واذا خرج الى ما قصرت علم ان ما يهرده  
 قرية من قرى مكة **قوله** ومن فاته صلاة في سفر فمأها في الحضر ركعتين ومن فاته  
 صلاة في الحضر فمأها في السفر اربعة لان الفضا حلت الا اذا علم ان المسافر اذا خرج وقد  
 بقى من الوقت مقدار ما يمكنه ان يركعتين فانه يفكر بالاخلاق بها ما يحبها واذا خرج وقد  
 بقى من الوقت مقدار ما يمكنه ان يركعتين او مقدار الخربة فانه يفكر عندنا خلافا لفرجه الله  
 وقال بعض اصحاب الشافعي اذا مضى من الوقت مقدار ما يمكنه ان يركعتين فانه يفكر عندنا خلافا لفرجه الله  
 واذا مضى من الوقت ما لا يسع لاربعة ركعات فانه يفكر وهذا ساع على ان الصلاة تجزئ في اول  
 الوقت عديم وعندنا السب هو الحيز العام من الوقت وقد يحصى ان الصلاة تجزئ في اول  
 الاوقات التي يركع فيها الصلاة لما انها صلاة يجوز ما فيها من هذا الوقت من اول الوقت من  
 غير عذر فلم تكفر فيه وانجبه كالعصر في وقت الظهر بوجوه عرفة فاذا ثبت ان الوجوب منقور  
 باخر الوقت وقد حصل وهو مسافر فيه كان عليه ان ياتي بفرضه من السفر ما وقفا لان الفضا  
 يحكي الحيات وكذلك ان اقام وقد بقي من الوقت مقدار الخربة تجزئ عليه لاربعة لانه كان مقبلا  
 ومسا لوجوبه فكان عليه فرض الاقامة اذا مضى وهذا يعني قوله والمخير في ذلك اخذ  
 الوقت وهو الذي يسع منه الخربة ثم صلاة الحضر جميع في السفر اربعة ايام وصلاة السفر  
 سبعة ركعات وعندها وقال الشافعي بعضها اربعة وهذا باطل ان فرض المسافر ركعتان  
 عندنا ما اذا جيل اربعة ركعات الاخر بان ثاقلة وعند الشافعي فرض المسافر اربع فلم يبق الفضا  
 وقت الشروع فاذا كان من هذه شيئا ان فرضه ركعتان وقد استقر فيها في ذمته بمضى الوقت  
 فلا يجب عليه الا ركعتان كما لو فاته صلاة الخربة وقد بينا ان فرض المسافر ركعتان تسلم في  
 اول الباب **قوله** ما الفرق بين هذه المسئلة حسب بعض حالات الادا  
 دون العضا فان كان المكلف مسافرا حال غرضه الوجوب بفضها ركعتين وان كان مقبلا فبعضها  
 اربعة وبين ما اذا فاته صلاة في المرض حسب بعضها في النسخة فاما بركوع وسجود وكذلك اذا  
 فاته صلاة في النسخة بفضها في المرض بالاجما فيعتبر حال القضاء **قوله** اذا  
 الفرق بينهما ان المرض لا يترك في اصل الصلاة بل له اثر في الوصف حتى يقع الاداء حسب  
 القدرة ثم المرض اذا كان بفضها صلاة النسخة كما يبطلها الا بما يلزم تكليف ما ليس في الوصف  
 وذلك لا يجوز بالنسخة والصحيح اذا جيل صلاة المرض مثل ما يبطلها المرض يلزم ترك العمل بالنسخة  
 وهو قوله تعالى وقوموا لله وقولوا اركعوا واسجدوا وهو لا يجوز ابعثا خلافا للسفر فان له



ابراهيم الصلاه تحت سحر ليلكم من الاكل الى العصر فلما تحقق العصر في اخر الجرو صار ذلك  
 دسالم بعد ذلك ولقد اخبرني هذا المسافر بالمقيم في القضا وكذلك اخبرني صلاه  
 الاقامة بعضا في السفر ايضا لان الوجوب لما تقرر ما حر الوقت وصار يعلم بتغير عدد ذلك  
 في السبب والمصدق في ذلك اخر الوقت لانه الموقوف في السبب عند عدم الاداء **وليس**  
 قد لا ان اصول القضا ان الوجوب يضاف الى كل الوقت اذا حلا الوقت لانه اخره مكره ما  
 صاحب الهداية للمصنف في السبب اخر الوقت عند عدم الاداء **وليس** الذي ماله صاحب  
 الهداية هو الصواب لان الوجوب يضاف الى الحز الذي يصل به الاداء او احد الاداء اذا  
 لم يوجد الاداء يصل السبب حرا اخر الى اخر الاجزاء فيكون الاخر متبعا في السبب حتى  
 يفرق فيه الوجوب لانه لم يبق بعده ما جعل اسفالسبب السبب الذي يدل وجوب الصلاه  
 على من اسلم في اخر الحز او لم يبق فيه او طهرت من الحبس فيه وانما لم يحرصا العصر الا في  
 حين ذلك اخر ادائها في الحز الاخر من هذا اليوم لان ساد الصلاه باعتبار اتصال الصلاه  
 به لك ما دام لم يودعه وحاصل ما جالس من الضاد فلم يحرصا وها في الوقت الناصر  
 وسحق عام الطام في سحر اصول اخر الاسلام **ثم** والعاصي والمطيع في سفره في  
 الرحمة سواء في بعض السجود في سفرهما والعاصي هو الذي يخرج تقطع الطريق او الاناء  
 والمطيع هو الذي يخرج للحج او جهاد اعلم ان مطلق السفر بهذا الرحمة من العصر والافطار  
 واستكمل هذه الحجة وساد السبب عند المحضة سواء كان السفر سفر طاعة كالجهاد او سفر  
 الحاجة كخروج الى التجارة او سفر معصية كقطع الطريق والابا في وقال الشافعي اذا انشا السفر  
 للمعصية لم يرحض وان طرأ العاصي في حال السفر فبني وجها لما ان السجود للمعصية  
 للسفر والافطار عند ذلك من الرحض مطلوب لا يصل بين سفر وسفر فثبت الحكم في العاصي  
 والمطيع سواء في حال الرحضة للمعصية والمعصية سبب التعليل فلا يتعلق بالمعصية لانه  
 يقول كل حال جاد النحر في المطيع جاد للعاصي ايضا الان في المريض المطيع يجوز له الانقطاع  
 فكذلك المريض العاصي ولا في المقام العاصي يجوز له الرحض مع يوم وليله وكذلك المسافر العاصي  
 لان العاصي للمعصية ان السفر لانه في نفسه مباح وانما العاصي ما حاوره بان خرج عاذا  
 للدواعي او خرج من الاما او ما حصل بعد السفر ان خرج للحج والجهاد ثم قطع الطريق والقيم  
 المحاور لا يعدم المسروعة كالصلاه في ارض معصية والبيع وفي التداصيل السجود ما  
 للرحضة والله اعلم بالصواب **باب** **صلاه الجمعة** **صلوات**  
 وجه المناسبة بين التباين ان صلاه السفر تصف بواسطه السجود وصلاه الجمعة تصف  
 بواسطه الخطبة **ثم** لا يجمع الجمعة الا في مصر جامع وفي جميع المصا علم ان الجمعة  
 لها شروط زائدة على شروط طاعتها كملوا من سببها في ان المصلي المذكور في اعرابه والاقامة  
 والصحة وسلامة الرجلين وسلامه العاين حتى لا يجزى الجمعة في العتوان والعبد والمسافر في  
 والمرضى والمرضى والعمان وسببها خارج فان المصلي المصرا جامع والسلطان والخطبة والوقت  
 والجماعة والسادس الشهرة ذكرها محمد في نوادر الصلاه حتى ان امير المومنين جنوده في الحصن  
 واطلق الابواب وصلى بهم الجمعة فانه لا يجرى وامسكت هذه الشرايط من قوله تعالى يا ايها  
 الذين امنوا اذا نودي للصلاه من يوم الجمعة فاسعوا اليه ذكر الله وذروا البيع لانه قال  
 يودي داه يهدى وقال من يوم الجمعة وفهم منه الوقت مطلقا وقد وقف الظهر بفعل

الخير

لنسب عليه وسلم منه او قد باشادة قوله تعالى وذروا البيع لانه انما اخبر البيوع والمنهيب  
 سوق التجارة وفي الطهارة عند انقياب القرى وهو ط الناس من كل اوج في جميعهم وما  
 الى ذكر الله وتبهم منه الخطبة لانه لا ذكر هناك تحت السعي اليه بعد الاذان لا الخطبة  
 وبهم منه السلطان ايضا لانه لا بد ان يكون الزاكر من له ولا في الاقامة وسوط الجماعة  
 فهم من قوله الى ذكر الله وقوله فاسعوا لان الذكر يدل على الذكر وهو الامام وقوله فاسعوا  
 جمع يدل على ثلثة سوى الامام وقال وذروا البيع ومنه اشارة الى شرط المصرا في البيع  
 الذي يحتاج اليه منه يكون في الامصار التي هو مصب النواحي ومهبط القرى وقوله فاسعوا  
 الى ذكر الله يدل على ما بين الشر وط لانه لا يقدد المحض والمرضى والعريان على السعي والطاعة  
 تحت الطاعة والفتوى ان من بالقرار بقوله تعالى ومن في بيوتكم فلا يكن ماصورا بالسعي  
 وكذا شرط الحرية والاقامة لان الصد مستعمل بخدمة المولى والمساقر تعلقه والله اعلم فيل  
 المراد بالسعي العضد وذلك العدد والسعي المصروف في كل عمل ومنه قوله تعالى فطالع معه  
 السعي وان ليس للانسان الا ما سعى كذا قال صاحب الكشاف والبيع وان كان محصوا بالذكور  
 ليس هو المراد وحده دون غيره من الامور الناعلة وانما ذكر البيع لان اكرس كان يختلف  
 عنها لاجل البيع وكان البيع من معظم ما سعى وما صدم من مفسد على البيع وعقل ارباب  
 من الامور الناعلة عنها او لم يكونه منها من كقولهم ولا تغفل لهما اي وفي المصرا جامع احلا  
 ذكر خواهر زاده في مبسوطه روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال للمصرا جامع ما يجمع  
 فيه من اهل دينا ودينا وفيه ايضا وقد روي عن ابي يوسف في الاملا كل يوم مع من يبر  
 وقاض بهذا الاحكام ويقم الحد وهو من يجمع على اهل الجماعة وهكذا روي احسن  
 عن ابي حنيفة في كتاب صلااته ومنه وقال سفيان الثوري المصرا جامع ما بعده الناس  
 مصرا عند ذكر الامصار المطلقة كخاري ومرفند وقال الكرخي المصرا جامع ما قبل فيه  
 الحد ود ونفذ فيه الاحكام وهو اخيرا صاحب الكشاف وعن ابي محمد الله المصرا انه ظ  
 احسن ما سمعت اذا اجمعوا في اكر مساجدهم فلم يبعوا فيه فهو مصرا جامع وروي عن ابي  
 حنيفة رحمه الله هو طه كبره بها سلك واسواق ولها سابق وفيها قال يقدد على انضاف  
 المظلوم على الظالم بحضه وعلمه او علم غيره ويرجع الناس اليه فيما وقف لهم من الخواص  
 وهو اخبار صاحب الحجة وقال ابو يوسف في نوادر ابن علق اذا كان في القرية سفره  
 الا في منومصر ومن اصحابنا من قال المصرا جامع من فيه كل مانع يصناعه **او** **ثم**  
 ولا يجوز في القرى لقوله عليه السلام لا جمعة ولا تشري ولا فطر ولا اصحى الا في مصر  
 جامع وهذا مذهبنا وعند الشافعي اذا كان في القرية اربعون رجلا صا معنما معلما امامه  
 الجمعة له قوله تعالى فاسعوا اليه ذكر الله لانه عام وقوله عليه السلام الجمعة على من سح الدنيا  
 وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ان اول جمعة في الاسلام بعد جمعة محمد في مسجد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بالمدسة لجمعة محمد بجوانا من قرية من قرى البحرين قاله الشافعي وحظها  
 فوجدتها قرية ولنا قوله تعالى وذروا البيع وهذا اما يكون في الامصار التي لها اسواق وانما  
 بالتحا واث دون القرى وروي سعيد بن المسيب عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه قال لا جمعة ولا تشري ولا فطر ولا اصحى الا في مصر جامع لا يقال انه قول  
 علي رضي الله عنه الا في ان ابا عبد الله ذكر في كتابه وقال حدثنا جبريل عن منصور عن سعد

ايضا



بن عبده عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله عنه ان سمع الانصار خراهم راده ذكروا في  
سبوطه وقال ذكروه ابو يوسف رحمه الله في الاملا سند اسرفوا الى النبي صلى الله عليه وسلم اما  
قوله فاسموا اهل بيته عليه السلام لانه حلف منه العبد والسائر بالانصار وما دون اربعين عبده  
لنفس السارح فيه ما طوما وما راد ساو كذا الحديث بخصوصه لا لا يجزئ على كل سماع على طمنا  
من ابيه الحديث قال ابو داود في السنن انه معصوم على ابن عمر وليس على ابيه مرفوع معقول  
مجاهد من مع هذا الجمع وبه يقول ولكن لا جمعة الا في المصطفى واما ما فيه جوابا فانه لا يدل  
على انها ليست بمصطفى في العرف قد سمي المصطفى في الانبياء الى قوله تعالى من فيك الذي اخرجك  
والى قوله تعالى لقد رام القري وقول الشافعي دخلها فوجد بها فريه لا بد له على انها لم يكن  
بلده كبره كجواز انها بعثت عما كان **قوله** اذا اجمعوا في اكرامه احدهم يعني به اجتماع  
من يحل عليهم الجمعة لا اجتماع كل من سكن في المصطفى **قوله** الحكم غير موقوف على المصطفى بل  
يجوز في جميع ارضه المصطفى بما يجوز الجمعة في المصطفى لانه من نواحيه فكان في حكمه وكذا ما سار  
افيه لا يمتنع له المصطفى في جواب اهله قال القرافي المصطفى يجوز صلاة الجمعة والعبد  
في ما المصطفى هو ان يكون على قدر علوه فيفضل بربض المصطفى هو الفداء في صلاة العبد  
لكن اذا خرج رجل من المصطفى في هذا الموضع صلاة المصطفى وكذا الوان في  
المصطفى الى هذا الموضع يعلم من احزاب الجمعة من يوادد شمس الامة المخلو في وقته  
ما المصطفى اعد لخواه اهل المصطفى في الدار وما كل من كذلك فالتشريع الامة المخلو في  
رحمة الله في نواحيه اهل المصطفى في ما المصطفى بعد راحته فندره محمد ههنا بخلوه وبغيرهم  
بغيرهم وبعضهم يفرحون وبعضهم غشوا حد صوف مودتهم اذا اذن كذا في عهده الفدا في  
وقته في المصطفى عن ابي يوسف ان الامام اذا خرج يوم الجمعة فغدا رمل او سليل وحضره  
الصلاة فمضى حاندا قال بعضهم لا يجوز الجمعة خارج المصطفى طما من المصطفى وقال بعضهم على قول  
ابن حنبله وان يوسف رحمه الله يجوز وقال محمد لا يجوز كما اختلفوا في من كذا ذكره الاجماع  
في من المصطفى **قوله** ويجوز من ان كان الامام امرا اهل المصطفى او كان الخليفة مسافرا  
عند ابن حنبله وابو يوسف **قوله** لا يجوز الجمعة في من سارح المصطفى ان كان الامام امرا المصطفى  
او امرا المصطفى او امرا مكة او الخليفة معهم معيين كانوا او مسافرين حاز اقامة الجمعة عندنا  
وان كان امرا المصطفى ان كان مقتضا جارا وان كان مسافرا لم يزل المصطفى لاجتماع عليه الاستعا  
ودكره في الاسلام ان امرا المصطفى ليس له حق اقامة الجمعة اما له سياسة الحاج وقال في  
المختلف امرا الحاج لبي له ولا به اقامة الجمعة الا اذا ولاه الخليفة او من له ذلك وهو  
معهم وجه قول محمد ان من قرية ولا الجمعة في القرية او هو مبرور من سائر الحاج فصار  
كغيره وله الاصلون في صلاة العبد وجه قولهما ان في من جامعوا واسوا واصلطانا  
وقا صا في امام المصطفى نعم احد ودفعهم منه مصابغ الدس والذم فيكون سائبا لامصار بخلاف  
عرفان لا معارده واما لا يصلون صلاة العبد يوم الخميس طلبا للتخفيف لان الناس  
منعولون بايوا لما سلك ولا يماس ابيه مكة ونواحيها لانها في الحرم ونواحيه التي  
يعوم مقام ذلك التي لا يرى ان امرا المصطفى لو خرج من المصطفى لاحتاج مع اهل المصطفى  
او لعبد لك مقدار رمل او سليل جاره ان يصل الجمعة ههنا هكذا قال ابو يوسف في الاما  
كذا قال القفيه ابي الليث **قوله** لا يجوز في من سارح المصطفى جواب عن قول محمد رحمه الله

لا يجوز

لا يصحها وانما اتت الضيق في قوله لانها وفي قوله ما بينا وبيل القرية او البلية او البقعة  
**قوله** ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان وهذا عند ما حث ادا  
ابن الجمعة بعد اسرار البلية او بعد فاض فانه لا يجوز عند ما كذا كذا حواهر راده  
وقال الشافعي رحمه الله اذا اجمع جماعة من الناس صلوا اياهم لم يردى ان يدار من الله  
عنه يصل بالباس الجمعة وعمان رضي الله عنه كان محصورا وكاتب الولاة في يد عثمان واد  
هذه صلاة مكنونه فلا يشرط لافا منها السلطان كتابا العلفان ولما ما روى حار  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبه واعلموا ان الله يبعث عليكم اجمع  
في يوم من هذا في مقام من هذا في يوم من هذا في يوم من هذا في يوم من هذا في يوم من هذا  
تجود الها واسمها فاجمعها في حياتي وبعد موتي وله امام عادل او جابر فلا يجمع المسلم  
ولا انتم له امره الا الصلاة له الا لا زكاة له الا لا حله الا لا صوم له الا ان يوم من  
تاب ما ب الله عليه وهذا يدل على ان الامام لا يملك السلطان لانه النبي الوعد ادا كان له  
سلطان ولان الجمعة تقام مجمع عظيم فلو لم يكن السلطان شرطا لنفع المنازعة في التقديم  
بان يقول طائفة يصل بالناس فلا تعصيا له ويقول الاخرون يصل بهم فلا في الاخر ويضع  
المنازعة في التقديم بان يقول واحد انا اصلي بالناس ويقول اخر انا اصلي بهم وقد جمع  
المنازعة في غير ذلك بان يقول طائفة يصل في مسجدنا ويقول الاخرون يصل في مسجدنا  
فتدنا سلطانا يقيم رجلا بعينه لقطع السارح وجمع اخلاف واما ما علقه حديث عثمان رضي  
الله عنه فسا فظ لانه عمل ان يدار من الله عنه فعل ذلك بامر او لم يوصل الى اذن عثمان  
وعندنا اذا لم يوصل الى اذن الامام فليما ان يجمعوا او بعد ما من يوصل بهم كذا  
ذكر الشيخ ابو نصر الجذادي في ابن يعلى ان يدار من الله عنه فعل ذلك لا اذن عثمان  
وهو يجب يتوصل الى اذنه وقباسة على سائر العلوان فاسد لان الجمعة شرط لها عالم  
شرط لعندها من الصلوات الا ان في الخطبة لبيك بشرط سائر الصلوات وهو شرط  
للجمعة وكذا الجماعة شرط للجمعة دون غيرها من الصلوات ولهذا يجوز لكل واحد  
مستفردا في سائر الصلوات ولا يجوز ان يفرد الواحد بالجمعة ولا يقال هذه عبادة  
عن البدن ولا يكون السلطان فيها شرطا كما في الحج والصوم لا ينفرد هذا اسطر  
باقامة الحد ولان الحج اذا انفرد به الواحد لم يفوته على غيره وفي الجمعة اذا انفرد  
باقاها طائفة فانت الباقين فافترقا وفعل صاحب الاحناس عن نواحيه سارح  
عن محمد رحمه الله لو غلب على مصروفه مصلين بهم الجمعة حاز فكذلك اذا اجمع جميع الناس  
على رجل يصل بهم الجمعة جائز **قوله** نعم لا امره المصطفى يرجع الى الجمعة على ما روى  
المذكور رجلا اما فوض اقامة الجمعة الى الامام كلائق المنازعة المصلحة للجمعة فيم امرها  
**قوله** ومن شرطها الوقت فمنع في وقت الظهر ولا ينعى بعده وهذا مذهبنا وقال مالك  
نعم في وقت العصر كذا في شرح الاقطع لنا ان في من الجمعة محل في كتاب الله تعالى في حق  
الناس ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم قطعا الا في وقت الظهر فدل على الوجوب وزوي  
التحادي في صحيحه عن انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصل الجمعة  
حين غلب الناس وقال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رايتوني اصلي ولا تها لوجاز في  
وقت العصر لجاز في وقت المغرب لان وقتها في الوقتين فصلا ولا لها صلاة ومصلها



عنه مكان سر سوطا الوقت كالصبر فالشيخ ابو الحسن الغدودي رحمه الله والذي روى عن  
مسعود رحمه الله عنه انه صلى الجمعة حتى تصفاه ما فر من ذلك **قوله** لا خلافتا الى الصلاة  
الطهر واجمعه وهذا لان الطهر اربعة واجمعه ركعتان وتخص الجمعة بشرط لا يشرط للظهور  
والظهور جمع فيه والجمعة تسمى بها واسم احدى ظهر واسم الاخر جمعة فثبت احكامها قدر احوالها  
فلا يشرط للظهور عند السامعي اذا خرج الوقت وهو فيها انما اربعة **قوله** وسما الخطبة اعلم  
ان الخطبة شرط الجوار بل ان الجمعة سوف يصحها على وجود الخطبة بالاجماع فكان سر سوطا وهذا  
لهو لم يأت فاسموا الى ذكر الله والمراد منه الخطبة بالاعتقاد من اعمه القصد وقد مر من السمع ان  
الخطبة مدلى بها لا بد منها لان السمع لا يفتقر الى ما ليس بضروري ولا يشرط الطهر بالجمعة ولا يشرط  
بغيره عوى علاه الفاس مبرأ من جمع ما ورد به النص والسرع ما امام الجمعة فلا خطبة مدلى على كونها  
سر سوطا **قوله** لم لا يجوز الخطبة ان يكون ركنا لا يشرط وقد فاسد مقام الركعتين  
من الطهر والركعتان من الطهر وكذا ينبغي ان يكون الخطبة كذلك **قوله**  
انما لا يجوز ان يكون الخطبة ركنا لان وجود الجمعة باركا لها لا بالخطبة ولو كانت ركنا لا يشرط  
لها شرط سائر الاركان من نحو استعمال القبلة مدلى بها شرط **قوله** لو كانت  
سر سوطا كانت سر سوطا حاله الادا **قوله** لا يشرط لان السرط وجود الخطبة لا فعلها  
حال دا الجمعة كالنظارة وسر العورة فان السرط حصولها لا فعلها حالة الادا **قوله** به جرى  
النوار **قوله** هكذا فعل النبي عليه السلام والامة من بعده الى يومنا هذا روى في السنن عن ابي  
عن عمر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يحط خطبتين كان يحلن اذا صعد المنبر  
حتى يفرغ المؤذن ثم يقوم فخطب ثم يحلن فلا ينكح ثم يقوم فخطب **قوله** وعطيت فاني على  
انكادها اما اعتبار القيام فلا وفيما من حديثين عن عمر رضي الله عنهما في ذلك سنة لا شرط لما روى ان عثمان  
رضي الله عنه كان خطب فاعدا لما من كذا ذكره الشيخ ابو بصير السعدي ولا يرد ذكره بتقديم الهرم  
فلم يكن سر سوطا الفاسم كالادان ولا يرد ذكره لا اعتبار فيه استعمال القبلة حال فلا يخط فيه  
القيام كالشهادتين وعند السامعي لا يصح الخطبة فاعدا او اما الظهارة في سنة عندنا لا شرط  
خلاف لابي يوسف والشافعي رحمهما الله حتى اذا خطب على غير ظهارة يجوز عدا ما يكره ويحرم  
لا يجوز لذاته ذكره عدم الصلاة فلا يشرط فيه الظهارة كالادان ولا يشرط لتمام العاد  
لا يكون الوصو من شرطه كالصوم وغيره لان يوسف مروي عن عمر وعائشة رضي الله عنهما اما  
فصرف الصلاة لاجل الخطبة والظهار بشرط في الصلاة فكذا في الخطبة التي فاسد مقام  
نحو الصلاة فيقول لا يسلم انها فاسد مقام الركعتين الا يرد ان استعمال القبلة لا يشرط  
فيها ولا يشرطها للتمام وانما كره الخطبة على غير ظهارة لان الحدوث اذا خطب يلزم الفصل  
بين الخطبة والصلاة والسنة ان لا يفصل بينهما والاسم في الحاشية اظهر لان الخط لا يجوز له  
دخول المسجد لغير الخطبة فكذا الخطبة **قوله** ثم هي شرط الصلاة فتصح فيه الظهارة  
كالادان منه بطرانه مهم من هذا الترك ان الادان شرط الصلاة وليس كذلك لانه  
سنة ومصرح صاحب الهداية نفسه في باب الاذان وايضا فيه تكرار لان كونها شرطاً فم  
من قوله وسما الخطبة فلو قال ثم هي ذكره بعدم الصلاة فتصح فيه الظهارة كالادان لو  
وقع الظاهر اجمعه **قوله** لم لا يشرط في الصلاة فاعدا او قوله وللصلاة  
بما وبين الصلاة يتعلق بقوله او على غير ظهارة وقد مر بها **قوله** وان انصرف على ذكر الله

قالي جازعته ابي حنيفة رحمه الله اعلم ان الخطبة تخون عنه ابي حنيفة رحمه الله عنه بالافصا  
على الحمد لله او على سبحان الله او على لا اله الا الله وقال لا يجوز حتى ياتي بذكر طول يسمى  
خطبة لكن هذا فيما اذا قال الحمد لله بنيت الخطبة اما اذا عطف فقال الحمد لله لاجل العباس  
لا يخرج من الخطبة بالاجماع كذا ابي العباس وقال السامعي رحمه الله لا بد من خطبتين منها اربعة  
اجناس حمد الله والصلاة على رسوله و اعطى والقرآن السامعي ان ذكر الله محل لا يرد  
اي ذكر هو وقد تروى رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتين فخطب فيها بالكتاب والقرآن  
ان الكوار يتعلق بالخطبة والقدر القليل لا يسمى خطبة ولا بحرية ولنا قوله على ما سمعوا  
الى ذكر الله بانه ان اذ تروى ذكر الله والمراد منه الخطبة بالاعتقاد وهذا القدر القليل  
وذكر الله بحرية من الخطبة وروى عن رضى الله عنه خطبتين فاول جمعة ولى وقال حمد الله  
ثم اربع عليه فقال انكم الى امام فوال احوح منكم الى امام فوال وانما يكره عمركا ما بعد الخطبة  
لمقام معالا وسما من الخطبة من بعد واستمعوا الله واولم يرد ولى وكان له كعبه من  
الجمعة من غير تكرار بل بالاجماع ولان الخطبة عبادة عما حاطت به ما حووه من الخطبتين  
وقد وجد ذلك في القدر القليل بحرية ولا يسلم ان ذكر الله محل لان الحمل لا يمكن العمل به  
الانسان من المحل والعمل بالاية يمكن من البيان لان ما يسمى وذكر الله معلوم عند الناس وفعل النبي  
صلى الله عليه وسلم لبيان السنة ولا يسلم ان الكوار ملحق بالخطبة بل الكوار ملحق بذكر الله  
وقد حصل من هذا ان لا يسلم ان القدر القليل لا يسمى خطبة وكذا لا يسمى وجعته الخطبة  
موجوده في ذلك القدر **قوله** ذكر الله عدم على الصلاة فوجب ان لا  
يقتصر على خطبة واحدة كالأذان **قوله** لا يسلم ان الفاس صحيح لان المعصوم  
من الادان الاعلام وهو لا يحصل بكل واحد خلافة الخطبة فان المعصوم شهد ذكر الله وهو  
يحصل بكل ما يسمى ذكر الله قال الكرخي رحمه الله في شرحه الجامع الصغير ان الخطبة في  
اجمعه اقبل مقام الركعتين في الحكم وكان من اصل ابن حنبل رحمه الله انه يجوز القراءة  
في الصلاة بعد اذ قوله مدتها من وانه فكذا في الخطبة اذا ذكر كذا وسما على الله  
بعد اذ اياه وقوله مدتها من جاز ذلك واوبى يوسف ويحمد هذا في الخطبة كما يذهب الى  
في الدعاء لانهم يقولون لا يجوز القراءة في الصلاة الا ان يكون بعد اذ اياه في ذلك الخطبة  
بحاج الى ان ياتي بعد اذ اياه او ما يسمى في ذلك خطبة الى هذا لفظ الكرخي وقال الامام  
حمد الله من الصريح رحمه الله واول ما يسمى خطبة عند هذا فقد اذ قوله التحيات لله الى  
قوله عنده ورسوله وفيه بطور **قوله** من غير فصل اي بين قبل الذكر والذكر **قوله**  
اربع عليه اي استغلق عليه الكلام وفي السنن عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال اسرار رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ما صاروا خطب وفيه انما عن جابر بن مرة قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا يخطب الموعظة يوم الجمعة اعلم كلامي بسبراف **قوله** واعلم من  
ابي حنيفة رضي الله عنه بانه سوي الامام وقال لا اثنان سوي الامام قال رضي الله عنه  
والاصح ان هذا قول ابي يوسف وحده اعلم ان الجمعة لا تعد بدون اجماع بالاجماع لكن  
احلفوا لكن اختلفوا في عدد الجماعة قال في ظاهرها رواه لا يقوم الجمعة الا بسلامة  
سوي الامام كلهم يصلح للامامة حتى اذا كان واحد منهم صبيا او مجنونا لا يجوز وعمر ابي  
يوسف رحمه الله انه قال اذا كان سوي الامام اثنان اجزأهم الجمعة قال الصحيح هذا



قول ابو يوسف انما قال ابو بكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي الذي حكاه الطحاوي عن  
 يوسف فانه غير مشهور ولم يسمع احد حكمه غيره وقال في مختصر الاسرار هي راية عمر محمد  
 وول السانح لا يسمع الجماعة الا بارتين خلاصا في الامام لما دوله تعالى اذ ائودى للصلاة  
 من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله بها ان هذا الخطيب بعد الخ منصبة جواز الجماعة بكل  
 ما يسمى جمعا وادنى الجمع الصحيح ثلاثة نحو اوقاسها ثلاثة فمثل شرط الاربعين وروي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى مصعب بن عمر رضي الله عنه الى المدينة فيعلم في بيت سعد بن  
 معاذ الجماعة في انفسه بخلافه لا يخفى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي الطحاوي  
 في الصحيح باسناده الى جابر بن عبد الله قال لما حضر النبي صلى الله عليه وسلم في بيته سعد بن  
 وسلم اذ اقبلت عترة تحمل طعاما فالتفتوا اليها حتى ما بقي مع النبي صلى الله عليه وسلم الا اسير  
 رطل وركب هذه الامه واداروا بخاره اولها انعموا اليها وركبوا فاما وهذا ايضا يدل  
 على بطلان شرط الاربعين ولا خلاف في اعتبار اذن الامام فيها ولا بطلان شرط الاربعين  
 كما في العدد وجه ما روي عن ابو يوسف ان الاثنين في حكم الجماعة بذلك حوازم لعدم الامام  
 وجواز لا يسل ان الاثنين جمع لانه محقق بطريق السنية والمذكور في الامه جمع لانه ثبوت  
 وعدم الامام على الاثنين بخلاف فيه قال ابو بكر الرازي كان عبد الله بن مسعود رضي الله  
 عنه اذ ادى بعد رجلا ان قام احداهما عن محبة والاخر عن سبائه **تولى** وهو منبته  
 عنه اي الجمعة سببه عن الاجتماع **تولى** والجماعة شرط على احدى وكذا الامام فلا يجزى  
 منهم هذا احوال سوال سدد وهو انفعال من طرف ابو يوسف رحمه الله سلمنا ان الجمع  
 الصحيح لانه لا يسل ان الثلاثة ثبت كماله فيما قال ابو يوسف لان الاثنين مع الامام  
 ثلاثة فماله يجمع حوازم كل واحد من الامام والجماعة شرط على احدى ولا ينعى ان يكون  
 الامام بعد وادنى الجماعة فيسقط ان يكون الثلاثة سوى الامام **تولى** وان نزل الناس  
 الى احره اعلم ان الناس اذ ائروا بعد الخطبة فلاح اما ان يكون ذلك قبل شروع الامام  
 نعم في الصلاة او بعد شروع فان كان قبل شروع ولا يخلو الجماعة بالاجماع وبطلان الطهور وان  
 كان بعد شروع فلا علة ان يكون ذلك قبل شروع الصلاة او بعده فان كان قبل فسد  
 الجمعة فسد احلال قال ابو حنيفة رحمه الله بسفل الطهر واولا يخلو الجماعة وان كان بعد  
 فسد الجمعة يخلو الجماعة بالانفاق خلافا لفرجه الله فان عده ان يروا قبل الفجر فسد الجمعة  
 سفل الجمعة فلا كذا كرحوا ههنا زاده في ميسوطه ثم ان رجح الناس يخلو بهم الجمعة ناسا  
 والاولى الطهر وان يروا بعد الفجر بجزءه فسد الجمعة لانه ان الجماعة شرط فسد  
 دوامها في سائر الشروط مثل الوقت والطهارة وسير العورة والسفك المني والجمعة  
 الجماعة شرط لا ينعى كاحصه لاسرط الا اذا فلا يشترط دوامها والدليل على انها شرط الاتفا  
 ان المعدي اذا ادرك ركعة من الجماعة موقفي الجماعة بالانفاق وكذا اذا ادرك الشهد عديا  
 خلافا لخدم حاجه المعدي الى الامام فوي حاجه الامام الى المعدي لان الامام اصل المعدي  
 تبع ودوام الامام لم يخلو شرطاً للصلاة المعدي حتى مع صلاة المسوي في الجماعة مع  
 ارجاحه المعدي اكثر فلا لا يخلو دوام المعدي شرطاً للصلاة الامام اولى ولا ي  
 حبيبه رحمه الله ان الجماعة شرط الاتفا لا شرط الادا كما لا يلا ان ساركة المعدي  
 الامام يثبت بنفسه الكبره لانها ثبت بعد شروع وساركة القوم لا يثبت بنفسه الكبر

لانه يسمع شروعه وحده في الجمعة اذا كان عنده قوم منهم من صدوره المخرج من المعارة  
 لا بحالة وانما يثبت ساركة حكم لا دافعل مام وهو فعل الصلاة وذلك سم بالعام والذوق  
 والجمود والاصل ان ما يتعلق بالشروع يثبت بنفسه الكبره وما يتعلق بالاد لا يثبت  
 ما لم يكن المؤدي ركعة وهذا اذا قام الى الخامسة من الطهر وكبر ونوى الشروع في الشروع  
 صار متارعا فانه بنفسه الكبر حتى يقطع فصره اذا لم يبعد في الرابعة ولو لم الى الخامسة  
 ولم ينو الشروع في الشروع لا يثبت ساركة مالم يبعد بالشهر **تولى** ولا يسم ذلك في الشروع  
 في الصلاة **تولى** فلا بد من دوامها اليها اي من دوام الجماعة الى الركعة بمعنى ان عام الركعة **تولى**  
 بخلاف الخطبة يتعلق بقوله فلا بد من دوامها اليها وهو جواب سواله مقدور وجه السؤال ان  
 يقال سلمنا ان الجماعة شرط الاتفا كالحطبة لكن كيف شرط ابو حنيفة رضي الله عنه دوام  
 الجماعة الى عام الركعة ولم يشترط دوام الخطبة الى تلك العامة فقال في حوازم خلاف الخطبة  
 بغير ان الخطبة تنافي الصلاة فلاجل هذا لم يشترط دوامها الى الركعة والمنا فاة بين الشين عبارة  
 عن عدم الاجتماع بينهما في عدد واحد في زمان واحد والخطبة مع الصلاة هذه المناه لانه حين  
 يوجد الخطبة لا يوجد الصلاة وحين يوجد الصلاة لا يوجد الخطبة **تولى** ولا يجزى  
 بيتا الفنون يتعلق بقوله الا النساء يعني انما لم يجزى في الفنون وكذا لا يجزى في الفنون  
 لانه لا ينعقد بولا الجماعة فلا يسم بهم الجماعة بخلاف ما اذا بقي خلفه من العدد والسافر من  
 ثلاثة حب يعلو بهم الجمعة عديا خلافا للمسايق فان عده يعلو الطهر لانه يشترط اربعين  
 رجلا حرا نقيما **تولى** ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا عديم ولا غني  
 وهذا المادوي ابو داود وفيه المتن باسناد الى طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عديم ملك او امرأة او مريض او مسافر  
 قال ابو داود وطريق قد راى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بعد من اصحاب النبي صلى الله عليه  
 وسلم وقال ابو بكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي روي ابو حنيفة عن ابو بن عابد عن  
 محمد بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم اربعة لا يجمع عليهم الحاة والعبد والمريض والمسافر  
 وعن ام عطية رضي الله عنها قالت لما تار رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ناسا من الجمعة في المسجد  
 عن بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمعوا ناسا في المسجد ويؤتمن  
 خبر لهن ولا يجمع الله عليه وسلم كان مسافرا ولم يفل ان بعد الجمعة في سفره ولا في المسافر  
 لخمه مستفك في الحضور وفيها خرج وهو مدحج شرا وكذا المريض لخمه اخرج والعبد لخم  
 لرحمونه الى الجمعة اصزار بالمولى يترك حذسه فصار كالحج والهاد خلافا للصلاة المفرو  
 لانه يود بها بنفسه في زمان فيبين فلا يلزم العزوب بالمولى وكذا الصوم لانه قادر على  
 الجمع بينه وبين حذمه المولى اما الاغني ان المجد فابدأ فلاح عليه الجمعة بالانفاق وان  
 وجد قايما فقيهه اختلاف قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجب ولا لا يجب لهما انه قد روي في الجمع  
 فلهزمه وله انه غير قاي در بنفسه فلا يلزمه لان الانسان انما يملك بفعله نفسه لا بفعله  
 غيره فصار كالنفس والخلق في الخ على هذا وقال الفقيه ابو الحسن في العمود روي الحسن  
 بن زياد عن ابي حنيفة ان على الاغني الجمعة والجمعة ان كان له من عبودية وله مال يبلغ به اربع  
 وبنح سعة **تولى** فان حضرا وصلى اربع اجزاء من فرض الوقت يعني ان حضرا  
 هو لا المذكورون المسافر والمأة والمريض والعبد والاغني فضلوا الجمعة اجزاءهم وكانت فرض



الوقت ومن احسن قال كان ما احسن بصلين الجمعة مع رسول الله عليه السلام عتس  
عائنا الظهر ولا يصح من اهل الفرض والركعة لم في ترك السج للعدو على احصوا الى العدد  
وسقط الفرض كما سافر ابا امام في رمضان يسقط عنه الفرض **قوله** ويجوز للمسافر والعبد  
والمرضى ان يؤم في الجمعة الى اخره اعلم ان امامه المسافر والعبد والمرضى في سائر الصلوات  
حائزه بالاتفاق وكذلك في الجمعة عندنا خلافا لفرقة الشافعية يجوز امامتهم ولكن لا يصح بهم في  
الجمعة الذي يعتقد به الجمعة لفرقة هؤلاء لا يصح عندهم الجمعة فلم يحرم امامتهم فيها كالصبي  
والمرأة ولما ان سجدت امامته في سائر الصلوات المفروضة حازت في الجمعة كما هو المقيم والامام  
بحسب علم الجمعة مثل المصور للركعة فاد احرزوا وصلوا كات في فرضهم خلافا للصبي والمرأة  
حب لم يحرم امامته لان الصبي لا اهله له لعدم البلوغ والمرأة ليس بصاحبة لامة الرجال وقول  
الساجي صحيح لان سجدت امامته في الجمعة بعدته في العدد كما هو المقيم والامام بغير  
فرض الاحتياط لا يصح في الاحتياط على اعتداف امامتهم وجب ان يعدوا في العدو **قوله** هذه  
بعضه اي سقوط فرض الجمعة وبعضه والتايب باعتبار الخبر **قوله** على ما عتدنا اشارة الى قوله  
لا يصح قوله **قوله** وبعضهم الجمعة لانهم صلوا للامامة جواب عن قول الشافعية بقدره لان  
قوله ليس بعد كونه في اعدائه وبما امرنا **قوله** ومن صل الظهر في منزله يوم الجمعة  
فصل صلاة الامام ولا عد له كره له كره وجازت صلاته وقال زفر لا يجزيه انما قد بقوله صل  
صلاة الامام لانه اذا صل الظهر في منزله بعد ما صل الامام الجمعة يجوز بالاتفاق بلا كراهة  
واما قد بقوله ولا عد له لان المذنب اذا صل الظهر قبل صلاة الامام يجوز بالاتفاق ولا  
نكره والمذنب ركعا لمسافر والعبد والمرضى والمرأة وهذا بناء على ان فرض الوقت ما هو فمقدار  
حبيبه وابو يوسف رحمه الله عما فرض الوقت الظهر والجمعة بدل عنه كراهي الصبح المقيم  
ما مورس اسقاط الفرض عن منته باذا الجمعة وهكذا عن محمد في قوله الاول وعن هذا قال  
صاحب الهداية هذا هو الظاهر اي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وفي قوله الاخر  
فرض الوقت الجمعة وله ان سقط بالظهور كره ابو بكر الرازي والامام القدوري وغيرهم  
ودى عن محمد انه قال لا اعلم فرض الوقت ما هو واما الفرض ما يسقط عليه فعلة وعدوه  
فرض الوقت الجمعة والظهر بدلها وقال الساجي الجمعة طهر قاصدا عندها ما فرضان بحسبها  
حتى لا يصح با احدهما على الاحاد اخرج الوقت ونمرة الخلاف يظهر من ذكر ان عليه خبره  
شافعي فوجب الجمعة ان على الاحاد اخرج استعمل بالخوف قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله  
لا تجزى الجمعة لان فرض الوقت هو الطهر في اترك الجمعة انكبه فحل الطهر من غير وقت  
وقد لم يجد بطلان الجمعة لان فرض الوقت هي الجمعة فصار كالذي ذكره خبر يومه في اخر وقت  
وقت الطهر حب بصل الطهر لان لا يكون فرض الوقت ثم عند محمد رحمه الله لما كان فرض  
الوقت الجمعة وقول كره له ان يسقطها بالظهور اذا الفرض من غير المذنب وفي قول الفرض  
احدها واما سجدت بالعباد وقد عن الطهر فجاز وعده لما كان فرض الوقت هو  
الجمعة والظهر بدلها لم يحرم اذا الطهر لان اذا بدل مع القدرة على الاصل لا يجوز والامر  
عنده الطهر لانه ان يفرض الوقت فجاز رحمه الله ان الجمعة ما مورسها والطهر سجدت عليه  
فدل ان الجمعة فرض الوقت الا انه اذا كان الوقت فاد ان سقط الفرض بالظهور فكذا لا  
الوقت وجه قوله الاخر ان الفرض لسقط بفعل كل واحد منهما ودل ان الفرض احدهما

الوقت

ول فرقة اس بالجمعة ونفي عن الظهر وانما يوم من الطهر بعد وقت الجمعة وما هي هذه مع القدرة على  
غيره واسره بعد الظهر منه فهو بدل ولا يبي حنيفة وابو يوسف رحمه الله عنها قوله صل الله عليه  
وسلم واول وقت الظهر حتى تروى الشمس ولم يفسل بين يوم الجمعة وسائر الايام ولا ان الجمعة  
اذا لم يصل حتى خرج الوقت ففصل الطهر لا الجمعة فلو لم يكن فرض الوقت الطهر لم يصح الطهر  
بل الجمعة ولا ان فعل الجمعة متعلق بمراتب عمو الامام واحطيه والجماعة والمصور ليس بعد  
المخاطب على غفيل تلك السرايط بنفسه وبكيفية فحل الطهر وحده ومدار الخلاف على الشو  
الوسع بالنقص فدل ان الطهر هو فرض الوقت لكن عليه اسقاط الجمعة اذا وجد سرائطها  
**قوله** فان بدله ان يحصرها الى اخره اي ان بدله في منزله يوم الجمعة قبل صلاة  
الامام ولا عد له ان يحصر الجمعة فنوجه والامام فيها بطل ظهره عند ان حبيبه بالسعي  
واصله بطلا كذا ذكره خواجه زاده حتى يجب عليه اعادة الطهر اذا لم يصل الجمعة وقال لا  
يبطل حتى يدخل مع الامام كذا ذكره واخبرنا في خروج الجامع المصور وكذا ذكر ابو بكر  
الرازي والاسجاني في نوحهما لم يحصر الطحاوي وكذا ذكر القدوري في شرح محصور الكوفة  
حب قال وقال لا يبطل الطهر حتى يكر للجمعة وهذا كله يدل على ان الطهر ينقص عند ما  
يحدث التزويج مع الامام وذكره خواجه زاده في مسوطة ان على قوله لا ينقص الطهر بالم  
نود الجمعة كلها حتى اذا استرع في الجمعة مع الامام ثم انه يكمل صل ان يتم الجمعة فانه ينقص عند ان  
حنيفة وعندنا لا ينقص ثم قال هكذا ذكر الحنفية في كتاب صلاته وانما قد بقوله ان جاله  
ان يحصرها لانه اذا خرج لا يرد الجمعة لا ينقص ظهره بالاتفاق وانما قد بقوله فوجه  
والامام وبما لانه اذا توجه بعد فزع الامام لا يرفع ظهره انما لانه ليس بسعي الى الجمعة  
وانما ينقص الطهر بالجمعة لانه ما مورس باسقاطها اذا قد رعلها وقد قدر وهذا لانه لا  
يصور الجمعة مع قيام الطهر فبطل الطهر من ضرورة اما السعي فانه لما كان سببا في الصلاة  
كما لطا به وسند العودة لم يبطل الطهر لانه عندها لانه ليس بمقصود نفسه والطهر مفتوح  
بفسه ولا ينقص الا على الاذني خلاف الجمعة حب تبطل الطهر لانه فوجه حب اسقاطها  
بما ولا يبي حنيفة ان السعي من الفرض من المخصصة بالجمعة لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله  
وقد نفي عن السعي في سائر الصلوات الا في ما دوي صاحب السنن باسناده الى ابي هريرة  
رحمهما الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا قرب الصلاة فلا يوهاء  
سعون وابوها تسون وعليكم السكينة فما اذكم فضلو وما فاكم فاعوا والنقص  
اذا اشغل بالفرض المخصص بالجمعة يبطل الطهر كقضية الجمعة فان قيل كيف لا يبطل  
الطهر اذا انقضا ببرد الجمعة والطهارة من فروصها قلت سلما انها من فروصها لكن لا سلم  
انها من الفروض المخصصة بها **قوله** ما الفرق بين هذا وبين الفارق  
اذا احرم بالعمرة والحج فانه لا يكون رافضا للعمرة بمجرد التوجه الى عرفات بل يكون رافضا لها  
اذا وقف بها **قوله** في الفارق روايان ذكرهما ابو بكر الرازي احدهما انه يكون  
رافضا للعمرة بمجرد التوجه كما في السعي الى الجمعة فلا يرد النوال والاخرى انه لا يكون  
رافضا للعمرة حتى يقف بها وهي الرواية المشهودة ووجه الفرق ان الامر واراد برفض  
الطهر بخلاف فرض العمرة فانه حرام فلم يحرفا منه التوجه مقام الوقت هذا الذي قلنا  
في غير المذنب وروكا الخلاف في المذنب وكذا ذكره القدوري خلافا لفرقة الشافعية فان



عندما لا يظلم ظهره وكان ما أدى من الجمعة معللا لانه اقام الظهر ولا جمعه عليه فوقع الظهر  
موقعه فاذا ادى الجمعة كان فلا كما في ما يراى الامام لو صلى الظهر في بيته ثم صلى جماعة فانه  
لا ينقص ظهره ولنا ان ما أدى من الجمعة وقع فرضا لان سبب الوجوب وجد في حقه ولا  
رواى السنن يوم الجمعة وسقوط السعي وحضه فبما لم ينقصه فاذا ادى الجمعة وقع فرضا كالا  
ينقلب الموضوع فان نقص الظهر ضرورة بخلاف ما اذا ادى الظهر مرة اخرى جماعة لان  
اقامة الظهر جماعة سنة ولا ينقص الغرض بالسنة والله اعلم **س** لا ينقصه بعد ما  
اى لا ينقص السعي الظهر بعد ايام الظهر **س** والجمعة فوقها اى فوق الظهر واما ان  
المصير لانه اول الظهر بالصلاة **س** وبكره ان يصلي المعذورون الظهر بجماعة  
يوم الجمعة في المصروكنا اهل السعي وهذا ذهنا وعند الشافعي لا يكره لغير الصلاة  
لما ان المصرا لا يخلو عن معذور في كل عصور مع هذا لم ينقل عن احدين السلي فعل الظهر  
بجماعة فدل على الراهه ولا سيما بعدى غير المعذور بالمعذور فيؤدى الى ترك الجمعة  
فكره **س** خلاف السواد ينقل بقوله وبكره ان يصلي المعذورون الظهر بجماعة  
يعني ان صلاة الظهر بجماعة في السواد لا يكره لانه لا جمعة يصلي اهل السواد ولا يلزم الاخلال  
بالجمعة فلا يكره **س** ولو صلى قوم اجزاها بمعنى لو صلى قوم الظهر بجماعة في المصرا اجزاها  
وان كان يكره لو حوذا سربطة **س** ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك  
ومن صلى الجمعة الى اخره اعلم ان المدرك للامام يوم الجمعة في ركوع الركعة الثانية بها  
ركعتين بالانفاق وان ادركه بعد ما دفع راسه من الركوع او في الشهد او في سجود السهو  
فكذلك عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد وزياد والشافعي رحمهم الله يصلي  
اربعا الا ان الاربع ظهر يخص على قول الشافعي حتى لا يصير ترك العدة على راس الناس  
كالظهر ويصلي قول محمد جمعة من وجه ما عارفا وجد من شرائط الجمعة فيما ادركه  
كاجمعة واجمعة والامام وظهر باعتبار ما عدم من الشرايط مما يقع كاجمعة والامام  
فانقصت العدة على راس الثانية وكذا الفقرة في الكل احتياطا لانه باعتبار الجمعة  
بفرض العدة واعتبار الظهر لا والسنة الثانية باعتبار الجمعة نظير معترض من الفقرة  
فيه وباعتبار الظهر لا ينقص من احاطا لم يقله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة  
من الجمعة اصلى بها اخرى وان ادركهم حلوسا صلى اربعاً وروى في بعض اللفاظ ومن  
ادرك ما دونهما صلى اربعا ولا اقامة الجمعة معام الظهر بخلاف الغناس فراجعي **س**  
جمع ما ورد به النص من الشرايط وعدم بعض الشرايط فيما بعض المسوق كالامام  
والجماعة فلا يكون مدركا للجمعة وكان الغناس ان لا يكون مدركا لها اذا ادرك الركوع  
ايضا الا ان ذلك ترك النص ولا يحنفة وابي يوسف رضي الله عنهما قوله صلى الله  
عليه وسلم فما ادرككم فصلوا وما فاتكم فاتوا ويروى فاقصوا معلوم ان المراد ما فاتكم  
من صلاة الامام بدليل قوله ما ادرككم فصلوا معناه من صلاة الامام والذي فاق  
من صلاة الامام هو الجمعة لا الظهر ولو امر بالاربع لكان قاصيا لما لم ينع من صلاة  
الامام وروى خواهر زاده في موطأه عن ابي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قال من ادرك الامام في الشهد يوم الجمعة فقد ادرك الجمعة وقال  
الشيخ أبو نصر النجاشي ذكر الدار فطن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك الامام

جاء قبل ان يعلم فبذلك ادرك الصلاة ولا شك ان الامام في خمسة الجمعة فيصير مدركا للجمعة قاصيا  
على ما لو ادركه في الركوع وقاسا على ما يراى الصلوات وقاسا على صلاة الصلوات اى ان السواد ادرك  
في هذه الحالة يتبع فرضه الى اربع فصار ادركه في اخر الصلاة فادركه في اولها واخواتها على ما علموا  
من حديث قلنا ذاك ضعيف فعلمه من الزهري ضعيفا صحابه واما الغناء من الجماعة كغيره الا وادعى  
وما لك رويا عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة والحدب مدكوف في السنن هكذا قال جمهور عن الزهري  
ما أدى الجمعة الامم الصلاة ان ادرك منها ركعة فقد ادركها وان ادرك ما دونهما صلى اربعاً ولو كان عده  
نصف في الجمعة لم يحج الى الترابي ولينصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تولد وان ادركهم حلوسا لكان  
ادركهم حلوسا بعد الصلاة قبل الانصراف لانه لم يزل في الصلاة واما تولد ركعتين الناس فيما ادرك  
في الركوع بالنص فنقول نحن بركناه انما في الشهد ما دونهما من النصوص ونقول محمد ضعيف لان  
في الظهر على الجمعة وهما فرضان مختلفان بعد لا يجوز على مذهب اصحابنا وهذا لا يبي الظهر على  
الجمعة اذ اخرج الوقت وهو فائز **س** ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية اراد ان الادراك في  
الركوع لا الاصل في الصلاة الا في الصلاة ادرك الركوع صار مدركا للركعتين وحدث في الغنا  
**س** وبعد لا يحال على راس الركعتين في العود روايت عن محمد بن محمد بن عبد الله بن النضر  
عن الطحاوي عنه وجوب العدة الاولى لوجوبها على الامام وحكي العلوي عنه انها لا تحل لانه من ادرك  
حال الناس صلوا للظهر **س** واذا اخرج الامام يوم الجمعة ركعتين الصلاة والكلام حتى يروج  
من خطبه اعلم انه يكره ان يصلي الرجل او يكمل من حرج الامام الى ان يروج من الصلاة وقال الامام  
ان يكمل قبل الخطبة وبعد ما لم يدخل الامام في الصلاة وعند الشافعي يصلي عنه المسجد اذا جاء  
والامام يحط ولم يذكر الكلام بين الخطبتين انه صلى بركه او لا في ظاهر الرواية وروى في صلاة  
الانرا اذا اقام الامام بين الخطبتين لا ادى باسمه الكلام مادام الامام جالسا في قول ابي يوسف  
رحمه الله وقال محمد كره ذلك للشافعي يروى في السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه قال سئل  
الخطبان ورسول الله صلى الله عليه وسلم خطب فقال له اصلي بنا قال لا قال صل ركعتين  
ولا يي يوسف ومحمد رحمهما الله ما روى عن عمرو بن عثمان رضي الله عنهما انما كانا اذا صعدا المنبر  
سالا الناس عن اسعار السوى ولان الكلام اما بركه حال الخطبة لانه يلزم الاخلال بفرض  
السمع اما في هذه الحالة فلا يلزم ذلك لان الحال ولا في الثاني لان الكلام لا يبعد مقطعه اذا  
سرع الامام في الخطبة بخلاف الصلاة في هذه الحالة حيث يكره لا بها عند ولا في حنيفة رحمه  
الله ما روى خواهر زاده في موطأه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال اذا اخرج الامام فلا صلاة ولا كلام لان من كان قاعدا في المسجد لا يصلي عنه المسجد  
اذا اسد الامام الخطبة فكذلك الداخل والعلة كونه مأمورا بالسمع وروى ان قوله تعالى  
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا من في الخطبة واما كرهه الكلام بين الخطبتين  
والصلوة لما ان الخطبة فاعة معام السمع من الظهر حكما فكان ما بين الخطبتين والصلاة بمنزلة  
ما بين السبعين حكما فلو كان حقه كد حرم الكلام فادراك حكاه ولا فصل ان الكلام  
لا يند وند عند طعنا فاسنه الصلاة وحدث سلك محمول على ما قبل النبي عن الكلام في الخطبة  
وكذا ما روى عن عمرو بن عثمان رضي الله عنهما بدليل ما روى في السيرة مسندا الى ابي هريرة رضي  
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت انصت والامام يخطب فقد لغوت وبيان







التعليل وهو معروف قوله ونودي صدقه الفطر بالنسبة عطف على قوله ان يطعم مائة  
فتوجه الى المصلح بالمرح لا بالنسبة قوله ولا تكبر عند ان حقيقه رضي الله عنه في طريق المصلح  
وعندهما كبر والمراد منه التكبر بصفة الجهد لان التكبر حينئذ موقوف لاختلاف في جوازها بصفة  
الاختلاف اعلم ان الطحاوي رحمه الله ذكر انه بعد والى صلاة جاهر بالكبر في العبد حتى ياتي  
بصلاة ولم يذكر الخلاف وقال ابو بكر الرازي في سنن مختصر الطحاوي في معنى ان حقيقه رضي  
الله عنه انه تكبر في الاضحية دون الفطر وعليه مناهما ما ورد في النهي وجه ما ذكر الطحاوي  
قوله تعالى وتكبروا العدة وتكبروا الله على ما هداكم وليس بعد ذلك العدة تكبرا لهذا التكبر  
ولان يوم الفطر يوم عيد كيوم النحر فكبره بها كما تكبرتم ووجه ما قال ابو بكر الرازي حكاية  
عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الاصل في النساء الاختلاف لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفيا  
ولقوله عليه السلام حين الذكر الخج والسج ودعا لهم في الاضحية فلا يقاس عليه الفطرة  
لان الجهر على خلاف الاصل قال في الصحيح البخاري وكان بن عمرو ابوا هزيمة رضي الله عنه عرجان  
الي السوق في الايام العشر تكبران ويكبر الناس تكبيرها وقد قيل في قوله تعالى ويذكروا  
اسم الله في ايام معلومات انها ايام العشر ويوم النحر منها كذا قاله ابو بكر الرازي وقال في الكتاب  
الامام المعلومات ايام العشر عند ابي حنيفة وهو قول الحسن وثماده وعند صاحبه هي ايام النحر  
وعند الشافعي تكبر ليلة الفطر في طول الليلة وفي طريق المصلح المصلح والتكبير عنده مسنون  
بعد المغرب والعشاء والصبح ونقطع التكبير في احد قوله اذا اتيت صلاة العيد وفي قوله  
الاخر اذا رجع من الصلاة واحطنتين قال في شرح الاقطع ما قاله الشافعي من التكبير عقب الصلوات  
فقول لم يفعل به احد فلا يفتد به ولانه لو كان سنة لم يخص ثلاث صلوات كالاضحية قوله  
ولا يفعل في المصلح من الصلاة اي صلاة العيد قال ابو جعفر الطحاوي وعنده لا يصلي قبل  
صلاة الصلوة وانما يصلي بعدها اربع اوقات الفدوي معناه بعد الفرائض من الخطبة لان خطبة  
العيد لا يجوز ان يتأخر عنها بالصلاة كخطبة الجمعة فاذ افرغ من الخطبة فتداوت من اوقاف  
النهار لا تكبر فيها الصلاة فله ان يتنفل فيه ولا يعلق لهذه التاكيد بالعيد وقال الشافعي  
تكبره للامام ولا تكبره للمؤتمن لما روي البخاري في صحيحه عن ابي المعلى قال سمعت سعيدا عن ابن  
عباس رضي الله عنه كره الصلاة قبل العيد وفيه ايضا عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وفي  
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فقبل ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها وبعده  
بلال وروي ان عليا رضي الله عنه خرج الى المصلح فقرأى فوما يصلون فقال ما هذه الصلاة  
التي لم يكن يغزوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل له الا انها هي فقال اكره ان  
اكون الذي يهيئ عيدا اذا صلى وروي جابر بن عبد الله قال كنت اخرا الناس اسلاما فخطب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا صلاة في العبدن قبل الامام وقال ابو بكر الجصاص  
الرازي يروي انه ابن مسعود وحدثني رضي الله عنه فاما فيها الناس عن الصلاة قبل  
الامام يوم الفطر وروي ان عليا رضي الله عنه استخلف ابا مسعود رضي الله عنه على الكوفة  
فخرج يوم العيد وراى ابا مسعود يصلون فقال ما تها الناس ليس من السنة ان يصلوا قبل العيد  
ولا كل صلاة لا يصلي قبلها الا امام لا يصل قبلها الا امامها فاعزبوا واحلقت مساجدا  
في النطوع فهل اخرج الى المصلح والامام بكبره ايضا كما بكبره في المصلح لانه عليه السلام  
لم يفعل ثم سددوا حلق الصلاة بارباع الشمس وحل وقتها الى الروايات فادان الى

الشمس فخرج وقتها واما قدنا ما رافع الشمس لان الصلاة سبني عن وقت الطلوع واما حل  
اذا ارتفعت الشمس فادار الوقت دخل وقت صلاة العبد الى الروايات لان التواتر هكذا  
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجعلها والشمس على قدر ربه او يحسن واما حرج وفيها بعد  
الروايات لما روي في السنن ان ركعا جازا النبي صلى الله عليه وسلم يتشهد ولا اسم رواه الهلال  
بالاسن فامرهم ان يفتروا واذا اصبحو بعدوا الى الصلاة بانه ان صلاة العبد لو جاز  
فعلها بعد الزوال لم يكن للمباحين الى العقد معنى **س** قد رجع بكسر المعنى قد رجع له  
امر بالحرج الى المصلح اي امر النبي صلى الله عليه وسلم وهو ما روينا من حديث السيرة **س**  
ويصل الامام بالناس ركعتين الى اخره اعلم ان الصلاة اذا حلت بارباع الشمس يصل الامام **س**  
صلاة العبد ركعتين يكبر تكبيرة الافتتاح فيستفتح فيسجد فيكبر ثلاث تكبيرات برفعة يديه  
في كل تكبيرة ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها وحدهم الغزاة لان النبي صلى الله عليه وسلم  
جهد بها ثم يكبر للركوع ولا يرفع يديه ثم يركع ويسجد فاذا قام الى الثانية فقرأ فاتحة الكتاب  
وسورة ثم يكبر ثلاث تكبيرات برفعة يديه في كل تكبيرة ثم يكبر احري للركوع ولا يرفع يديه  
وهذا مذهب علي بن ابي طالب رضي الله عنهم الا ان محمد بن ابي يوسف ان السجدة احدا الاستغفار من فعل  
فيعمل عند الاندباء الغزاة وجه قول ابي يوسف ان السجدة احدا الاستغفار من فعل  
عقب الاحرف قال الشيخ ابو الحسن الفدوي قال الحسن بفصل بين كل تكبيرتين بعد  
ثلاث تسبيحات لانه متى لم يفصل اخلط الاسجاع الموقنين وانما لا ياتي بذكرها من ذلك لان  
قيام الصلاة لا ياتي فيه بالذوق قبل الغزاة ثم لا يدور معونه اذ اول الصلاة في تكبيرات العبد  
وقد اختلفوا فيها فذهب عمرو بن عبد الله بن مسعود وابي موسى الاشعري وحدثني واهل البيت  
وان هروية وابي مسعود الانصاري انها تسع خمس في الاولى واربع في الثانية منها تكبيرات  
الركوع والافتتاح وبو ابي بن الغزالي وعن علي رضي الله عنه في رواية تكبر احدي عشرة  
تكبيرة في العيد والاضحية جميعا ثلاث اصليات وثلاث روافد رابع في الاولى واربع في الثانية  
وروي عنه انه يكبر ثانيا ثلاثا منها اصليات وخمس روافد ثلاث في الاولى واثنان في الثانية  
وعنه في رواية مشهورة عنه انه فرق بين العبدن فقال يكبر في الفطر احدي عشرة تكبيرة  
ثلاث اصليات وعان روافد في كل ركعة اربع منها وفي الاضحية خمس تكبيرات ثلاث اصليات  
واثنان روافد في كل ركعة تكبيرة وعنده يقدم الغزاة على التكبيرات في الركعتين وهو قول  
ابن ابي ليلى وشريك وابن جبر وعنه ابن عباس رضي الله عنهما سبع وخمس وعنده سبع وسبعون  
قول الشافعي وحمل الشافعي الفدوي عن ابن عباس على الروايات فصار التكبيرات خمس عشرة  
اوس عشرة وقال الجصاص منهم من قال يكبر تكبيرة الركوع منها فصار التكبيرات خمس  
عشرة او ثلاث عشرة وروي عن ابن عباس انه يكبر سبعا ثلاثا اصليات واربع روافد في كل  
ركعة تكبيرتان وعنده يقدم التكبيرات في الركعتين جميعا على الغزاة ولا فرق بين العبدن  
وعنه ابي بكر الصديق رضي الله عنه في رواية عنه يكبر خمس عشرة تكبيرة ثلاث اصليات واثنان  
تكبيرة روافد في كل ركعة سب منها وعنه في رواية ست عشرة تكبيرة ثلاث اصليات وثلاث  
عشرة روافد سبع في الاولى وست في الثانية وعن جابر ومسروق والحسن وسعيد بن المسيب  
وقمادة عشر تكبيرات مع تكبيرتي الركوع كذا ذكر ابو بكر الجصاص الرازي والشيخ ابو المعين  
الشيخ وغيرهما ثم الاخلاق محمد بن علي ان كل ذلك فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم



الاحوال المختلفة لان القياس لما لم يدل عليه حمل على كل واحد من العمامة وحيث انهم روي قوله  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان اصحابنا رحمهم الله وحمول قول ان مسعود لما روي ابو داود في السنن  
مسعود الى مسعود قال اخبرني ابو ابي حنيفة عن مسعود بن عبد الله بن العاص قال قال ابو موسى  
الاسمعي وحده عن النعمان بن كعب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر في الاضحية والعطر فقال ابو موسى  
كان يكثر انما يكثره على العبد في حديثه مسعود وقال ابو بكر الرازي حدثني الطحاوي مسعود الى  
عظمه وقال ابو عاصم واما حاضره مسعود بن ابي حنيفة وقال ابو بكر الرازي حدثني الطحاوي مسعود الى  
النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم في يوم عيد وكبر اربعاً ثم اقبل بوجهه حين انصرف  
فقال لا تسبوا الكعبة الحجاز واسرارها صاعده ونفس ابراهيم وفيه قول وفعل واساره الى اصل وتأكد  
فصار الاخذ به اولى واراد بالاربع رجع كبريات مسوا اليه لان ابن مسعود رضي الله عنه لم ينظر  
قوله وساعده جماعة من الصحابة رضي الله عنهم على قول علي بن عباس فان فيها اضطراباً كما  
يما قصار الاحاد بمورد مسعود اولي وقاموا الى من العراة لان الكبريات ذكر مسعود في عدم على  
العراة في الركعة الاولى كدعا الاستسباح وفيما سببه يوحى عن العراة كالنصف ثم رجع دعا الاستسباح  
عنه باعفت الكبريات الاولى وعند الاوراع بعد الكبريات وذلك ضعيف لانه موضوع لافساح  
الصلاة فيعمل في ابتدائها **مسعود** وطهر عمل العامة اليوم يقول ابن عباس رضي الله عنهما لا يركب  
اخلفا بعين ان الناس انما يعملون يقول ابن عباس في زماننا لان الخلافة انقلب الى اوكاد بن عباس  
فان اولاده الخلفاء ذلك الواو وطاعة الامام في المجهودات واحده والا فلهذه عبدنا ما روي عن  
ابن مسعود **مسعود** في جهدها اب الصبر ساويل الكبريات **مسعود** وفي الركعة الاولى في عباد الخلفاء  
كبريات الافساح لعمومها في عالم توحى كبريات العبد في الركعة الاولى في عباد الخلفاء كبريات  
الركوع كما هو قول علي رضي الله عنه بل قدس على العراة الخافا لها بكبريات الافساح لان كبريات  
الافساح اقوى من حيث العزيمة والسبب وانما لم يدم كبريات العبد في الركعة الثانية على  
العراة كما هو قول ابن عباس رضي الله عنهما بل اخبر عنها لانه لم يوحى الكبريات فيها سوى كبريات  
الركوع في كبريات **مسعود** الا انه حمل المروي على الزوائد اي حمل الساقية الكبريات المروي عن  
ابن عباس رضي الله عنه على الزوائد فصارت الكبريات خمسة عشر او ستة عشر لانه روي عنه مع  
وخمسة عشر من كبريات الافساح وكبريات الركوع خمس عشرة كبريات وروي عنه سبع وست في مع  
كبريات الافساح وكبريات الركوع ستة عشر كبريات **مسعود** ويرفع يديه في كبريات العبد  
يريد به ما سوى كبريات الركوع اي يريد السج ابو الحسن القدوري بالكبريات الذي يرفع فيه  
اليدها سوى كبريات الركوع لان كبريات الركوع لا يرفع فيه اليدها قال الامام محمد بن المنصور  
روي عن ابي يوسف رواه شاذة انه لا يرفع يده في كبريات العبد وفيه نظراً لها لكبريات  
شاذة الا ترى ان الشيخ اما نفس الكبريات في ركعة واحدة او حيفة ومحمد يرفع يده في الكبريات  
الزوائد في العبد وقال ابن ابي ليلى لا يرفع يده وهو قول ابي يوسف كذا ذكره الامام  
القدوري في شرح مختصر الكرخي اصلاً وكذا ذكر الشيخ ابو بكر الرازي والشيخ ابو بصير البغدادي  
وما صاحب النجعة وقد ذكر الحكم اخبر الشهد وحمه الله في مختصر الكافي حكاية ان عزيمة عن  
ابي يوسف انه لا يرفع يده في سها قال ابو بكر الرازي في نزحه لمختصر الطحاوي وابو يوسف  
لا يرفع في رجع العبد في من كبريات العبد بعد افساح الصلاة وهو قول ابن ابي ليلى الى هنا  
لفظ ابن كبريات الرازي وكيفية الرواية شاذة وقد روي عنه السلف الثقات ان قوله كذلك

وجه قوله ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما سوفوا عليه وسرفوا الى النبي صلى الله عليه وسلم لا  
يرفع الا يدي الى في سبع موطن وذكرونها العبد من ولاها معمولة في حال الاسعداد في  
القيام وليس لها حكم الركعة فاشبهت بكبريات الافساح فمن رجع اليدها في كبريات الخفاضة  
لان لكل واحدة من الكبريات الثلاث بعد الكبريات الاولى حكم الركعة وقامها ابو يوسف على  
ما روى الكبريات المعمولة بعد الافساح ككبريات الركوع والجمود وكبريات احارده واما قال في  
سبع موطن بنا ويل السجاء وقد مر ذلك الحديث في باب صفة الصلاة **مسعود** قال نعم  
تخطب الامام بعد الصلاة خطبتين بذلك ويد الخطب المستفيض روي في الهادي في صحيحه  
باستناذه الى بن عباس رضي الله عنه في حديث العبد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اني  
بكرو عرفت رضي الله عنهم فكانهم كانوا يصلون في الخطبة وفي الصحيح ان ابن عمر رضي  
الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر يصلون العبد في خطبة ودلهما  
الصين باستناذه الى طارقي بن سفيان قال اخرج مروان المنبر في يوم عيد فمد اليه الخطبة  
فقام رجل فقال يا مروان خالف السنة اخبرني المنبر في يوم عيد ولم يكن يخرج ويدان الخطبة  
فمد الصلاة فقال ابو سعيد الخدري من هذا قالوا فلان فقال اما هذا فقد مضى عليه مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من راي منكراً فاستطاع ان يغير يده فليغيره يده فان  
لم يستطع فليسا به فان لم يستطع فليقله وذلك ما صغى الايمان والمستفيض السابع **مسعود** لا يركب  
من ركب لاحد اي لان الخطبة سرية لتعليم صدقة العطر **مسعود** ويرفاه صلاة العبد مع الامام  
لم يقضها صورته ان الامام صلى العبد مع الناس وقاب تحملاً فلا يفض هذا الشخص وهذا لانه  
ادافه الامام ايضا لعذر يميل من القديس عليه للسبب التي بعد ها وقال في سراج الكرخي قال  
الساقية يصلي العبد وحده بكبريات العبد وهو احد قوله كذا ذكره الشيخ ابو بصير رحمه الله  
لما ان صلاة العبد لم يعمل فعلها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه الا جملة كما جمعة  
فلا يجوز للمنفرد فعلها ادافه **مسعود** لان الصلاة هذه الصفة اي بالكبريات المحصورة بها  
يوافق عم الهلال الى اخره اعلم ان هلال العطر اذا غم وشهد وانعد اله والبروية يعيل من  
العبد لما روي ان زكياً شهد واعند الرسول صلى الله عليه وسلم انهم رادوا بالامس فامرهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بالخروج الى المصلي من العدو وهو المراد من قوله وقد ورد فيه الحديث  
وقد روي عنه عن الحسن عند قوله واذا حلت الصلاة باربع السج اما اذا ركوا الصلاة في  
اليوم الاول فيمر عذراً فلا يجوز لهم ان يصلوا من العدو به مع الشيخ ابو الحسن القدوري  
وصاحب النجعة وهذا لان القياس في صلاة العبد ان لا يرفع يدها صلاة عمن جماعة كما جمعة لان  
القياس تركها اذا تركت بعذر بالحدس بخلاف القياس في ما تركت لا بعذر على اصل القياس ولم  
يجزها في اليوم الثالث اذا تركت في اليوم الثاني ايضا لعذر لان الحديث ورد بالما حرم  
اليوم الثاني بخلاف القياس فاصح على مورد النص **مسعود** ويستحب في يوم الاضحية ان  
يعبد ويستحب لما ذكره ان اراده قوله وكان يعبد في العبد اي كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقوله ولا يركب يوم احتياج فليس فيه الغنى والتطير كما في الجمعة **مسعود** ويوحى لكل  
سبب الراعط على قوله ان يعبد اي يستحب تأخيرها لكل يوم الا في الاضحية بغير الامام  
من الصلاة لما روي الله عليه السلام كذا في كل ساجد يرجع من المصلي في كل من الاضحية والان  
الناس اصناف الله تعالى في هذا اليوم فيجب ان يكون اوله ما لهم من لحوم الاضحية التي







كان وعلمه واول ما هددو المعنى كبريى الله وهو احد قولى الساتنى لما اطلق الامر  
بى الاله ولا ان الله جعل بها المكتوبه فمكر كل من صلاها ولا يحنفه ورضى الله عنه ما روى عن ابي  
صلى الله عليه وسلم لاجمة ولا شرب ولا فطر ولا اصحى الا بى مصر جامع والسريرى جامعنى الكبير  
ومعنى صلاة العبد ومعنى تقديده اللهم ومنه سى ايام الشربى كان يوم الا صا حى يودد فيها  
وشرقه اى قدده وقال ابو عبيد قال الاصحى السريرى صلاة العبد من شروق الشمس الى ذلك  
وقال قال فى القابى كان على معنى شروق اذا صليت وقت الشروق ومنه السريرى المصلى وعن لخليل  
ان السريرى هو الكبرى لم لا يجوز ان يكون المراد من السريرى فى الحديث يقيد الا صا حى لا  
ذلك لا يخص مكانا ولا مكانا بالاجماع ولا يجوز ان يكون المراد منه صلاة العبد لان ذلك  
مسند من قوله ولا فطر ولا اصحى معنى الكبرى ولو كان احديث كما روى عن رضى الله عنه فى عريه الحديث  
لاجمه ولا شربى الا بمصر جامع يقول ان القوم المساعدين قوله ولا شربى بنادى فى الجمع فى  
بصرى بصرى المصر للكبرى وصلاة العبد جمعاً سوى ان التقيد بخص بالاجماع فاذا انت  
سرط المصر وحس ان يكون محصوراً بجماعه وعن نكرمه الجمعه كاجمة ولا ان الكبرى لما علق بالوف  
بك ليعطى بوايه اسبه الجمعه فاستطرد المصر ولا ان الكبرى لما علق بالسلا لى الاصل فى الله  
الاجماع ولا يكون سنة الا فى موضع النقص او الاجماع فانهما فيما قالوا وفى حوجه على العبد اذا  
صلوا جمعة وابتدأوا فى الصلاة السلام الصحيح انه يجب **قوله** ما روى عن رضى الله عنه ما ذكر فى  
اول باب جمعة وهو قوله عليه السلام لاجمة ولا شربى ولا فطر ولا اصحى الا بى مصر جامع  
**قوله** قال يعقوبى صليت بهم يوم عرفة فنهوت ان اكبر فكبى ابو حنيفة رضى الله عنه وقوله  
بى عرفة فنهوت ان اكبر فكبى ابو حنيفة رضى الله عنه وقوله  
لان مدركها مدرك الحج وهذه المسئلة تدل على اسماها ان الامام اذا ترك الكبرى لا يتركه المتكبر  
كأنى ملوا له السجدة اذ تركها وهو امام السامعين لا يترك السامعون وهذا لان الكبرى  
لا يردى من حرمة الصلاة بل فى امره الا ترى انه لا يفتح الا عند اعتبار الكبرى وبمعنى اداوه  
مع احداث السجود ولعظمت سجدت العهد والولام فكان الامام فيه مسجداً لا واجباً ومنها ان عظم  
الاسماء فى طاعته لا فيما يظنه طاعة لان ابا يوسف تقدم با برانى حنيفة ومنها ان الاسماء اذا  
تقدمت على بعض اصحابه الخبر بقدومه ويعطيه عند الناس حتى يعطوه كما فعل ابو حنيفة ومنها ان المذ  
لاستغنى بلى حرمة اسماؤه وان قدومه اسماؤه وعظمه الا ترى ان ابا يوسف جعله ذلك حتى بها  
ويعرف اسم ابي يوسف القاضى وهو يعقوب بن ابراهيم بن عيسى بن سعد بن جهمه الطيالسى  
وقال سعد بن جهمه استغفر يوم احد وتزل الكوفة وما يراها صلى الله عليه ربه اس ارم وكبره  
حمد وبنو ابو يوسف سنة ابيهم وقاضى وماله فى خلافة هارون ومما لحق ذكره اخوه ا  
الناجى ما ذكره فى جامع الكبرى اداوه صلاة فى غير امام السريرى فصلاها فى ايام السريرى او على  
العكس او يصلاها فى ايام السريرى من العام الدال لا كبرى لان الخبر بالكبرى بنية يقتصر على ما روى  
به السنة ولو يصلاها فى ايام السريرى من هذه السنة لكبرى هذه الايام فى حق الكبرى كوف  
واحد باب **صلاة الكسوف** وجه المسألة بين البابين ان كلا  
منها صلاة النهار تروى جماعة الا ان صلاة العبد لما كانت اتوى من صلاة الكسوف قد مر عليها وهذا  
مصلحة صلاة العبد اذ هو من كفاه وتبلى واحده وتبلى سبعة ولم يفل احد ان صلاة الكسوف واحدة  
او من سبعة بل قالوا هي سنة والاصل فى صلاة الكسوف ما روى البخارى فى الصحيح باساده الى نفس

قال سمعنا اسعود رضى الله عنه يقول قال النبى صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر لا يمسكون  
لموت احد من الناس ولكنهما ابان من اباب الله فاذا راى بها قوماً فصلوا وفى الصحيح انما  
عن ابن عمر رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر لا يمسكان لموت احد ولا لحياة  
ولكنهما ابان من اباب الله فاذا راى بها قوماً فصلوا ومنه ايضا عن المعبد بن سعد رضى الله عنه  
كسوف الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات ابراهيم مولى الناس كسوف  
الشمس لموت ابراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر لا يمسكان لموت  
احد ولا لحياة فاذا راى منهم قوماً فصلوا وادعوا الله ومعنى التلام فاعلم ان اهل الحاشية كانوا  
يزعمون ان كسوف الشمس والقمر يوجب حدوث تغييرات فى العالم من موت ومزور وعصية  
ويخود ذلك كما يبعد اهل الحجوم على ان هذه الاحصام السعيدة موطوءة بالجموع وان لها ميو  
فى ذلك فاعلمهم النبى صلى الله عليه وسلم ان وهم باطل وان الشمس والقمر ابان من اباب الله تعالى  
ببرها عباده لخلقها اسماء سحران لله تعالى ليس لها سلطان فى غيرها ولا فقه الدعوى اسمها  
وايها لا يسميها من ان يجد ان الله تعالى ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس  
ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون واسم النبى صلى الله عليه وسلم بالمرء الى  
الصلاة والسجود لله تعالى عند كسوفها ايضاً لا لا عباد من بعد وبها وايضا ان فى القدر الضل  
والسجود لله تعالى واليقين اليه عند كسوفها تخفى اضافة الحوادث كلها الى الله تعالى وبها  
لها من الشمس والقمر واسط لا احكامها ويجوز ان يقال انما كسوف الله تعالى كسوفها عباده  
ليس عوا الى التوبة والاسعاف من التزلزل والخطا كما قال تعالى وما يرسل بالابان الاخوة ما يؤك  
ذلك ما روى البخارى عن ابي بكر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشمس  
والقمر ابان من اباب الله عز وجل لا يمسكان لموت احد ولا لحياة ولكن كسوف الله تعالى عباده  
ومنه دليل ان الصلاة مستحب عند حدوث كل اية من الايات كالتزلزل والريح العاصف  
والظلمة وغيرها **قوله** اذا اكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كسوفه اثنا ثلثة  
يعنى بلا اذان ولا اقامة قال ابو جعفر الطحاوى رحمه الله وصلاة كسوف الشمس ركعتان شائري  
السطح ولا بأس ان يصليها الامام بالناس جماعة ولان النبى صلى الله عليه وسلم صلاها فى جماعة  
واما الاعتراف فلا بها نافله والاصل فى التواكل الاعتراف وقال السامعى بطل ركعتين فى كل  
ركعة ركعتان بعد انتم موكع ثم يقرأ ثم يركع ثم يجهد له ما روى فى الصحيح البخارى عن رضى الله  
وعنه رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين فى ركعة ولما روى صاحب  
السنن باسناؤه الى عبد الله بن عمرو قال اكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فما ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يركع ثم ركع فلم يركع ثم ركع فلم يركع ثم ركع لم يركع ثم ركع  
فلم يركع ثم ركع فلم يركع ثم ركع فلم يركع ثم ركع فلم يركع ثم ركع فلم يركع ثم ركع فلم يركع  
ودكر الطحاوى فى شرح الانار باسناؤه الى عمر بن حنظل رضى الله عنه قال اكسفت الشمس  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم انه صلى بهم سبعا  
ذكر عبد الله بن عمرو وسواه فى شرح الانار ايضا باسناؤه الى الشار بن شاذان النبى صلى الله  
عليه وسلم صلى فى الكسوف نحو اسب صلواتكم هذه بركع وبسجدة وبسجدة وبسجدة وبسجدة وبسجدة وبسجدة  
قال اكسفت الشمس ففعل المعادة من شعبه بالناس ركعتين واربع سجود والموقوف والمسند  
ان الرواية لما اختلفت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ما وافق الاصول اولى وهذا







بما فيه يدل على التسعة اذ لم يوجد المواقف في اعلل الاحوال اما قوله في بعض في العدد تسعة  
 انه ملاحا لا اذان ولا اقامه جهرا فخرج الى المصلين بالرجال والنساء المصلين كما في العدد  
 وعند السامعي بعض ركعتين كثر في الاول سعاد في الناس مما في العدد وذاك ضعف لانه  
 لم يسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التكبيرات كما فعل في العدد **نحوه** ولا خطبه عند  
 ان حنفية وحيث الله عنه وهذا المادوي في الشيخ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من مكة لا يمشي الا على رجليه الى المصلين فركب على المبرك فخطب خطبة هذه  
 ولكن لم يركب في الدعاء والصبر والتكبير **نحوه** وعلل رداه لما روى اذ ادبه قوله روى  
 الله عليه السلام اسفل العله وحول رداه قال في النخبة كمنعة بعلل الرد اعدها ان  
 كان سوا حمل اسفله اعلاه واعلاه اسفله وان كان مدورا حمل الخائف الاعلى على الاسفل  
 ولا يركب على الاعلى عن قوله اما بعد اني حنفية لانك وهذا لما ذكرنا من حديث النخبة  
 الله عنه انه لم يذكر انه حول رداه ولا الاستسقاء عا فلا يفسد به عويل الردا كابر  
 الادعية اما حول التي عليه السلام رداه فكان ذلك للمعاول لعلك حاكم من احد من  
 احبب لم يكن له ان الله ولهدا في العا في جامع الناس على لا في طبعه لم قلب رداه  
 فقال لعلك الخط الى الحسب فعمل له كيف فله قال حمله طهرا ليطهر قبل كلف قال  
 حول الاسر على الاعلى والاس على الاسر **قوله** ولا يركب القوم ارددتهم وهذا ما لا  
 لانه لم يكن خلاف قوله وبعلل رداه فانه بالتحصيف لانه لا تكبرهم وهذا مذهب  
 عامه العلماء وهو حول سعد بن السب والنوري وغيره من الزيد وقال مالك بعلل  
 القوم ارددتهم وهو ضعف لانه لم يسل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امرهم بذلك ولا به  
 من هذه الخطبة والقوم لا ينادون الامام في الخطبة فكذلك في ههنا ويستحسن رفع اليد  
 عوا السامعي الدعاء ان ترك ذلك واسار بالحق فكذلك وهذا لا راسية في الدعاء  
 المدين وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدعو بعرفات كالمسقط المسكي  
 ويستحب ان يخرج الامام بالناس الى الاسفقا ثلاثة ايام متتابعات ويدعو الامام قاعا  
 والناس فعود اسفل العله **قوله** ولا يحرم اهل الدمه الاستسقاء وذلك لقوله  
 تعالى وما دعا الكافرين الا في صلال وكان عمر رضي الله عنه يهاهم ان يحضروا ولا يتركوا  
 الخط واللغة والمطلوب منه ذلك فلا يحرمون وروى عن مالك رضي الله عنه انه  
 لا يقول لان الكفار اذا دعوا في السنة نزول عنهم قال تعالى فاذا ركبوا في الفلك  
 دعوا الله لمخلصهم له الدين وخواه لا يسل ابد لك الدعاء كاحاله الكفر بدليل قوله  
 بخلصهم **نحوه** **صلوة الخوف** وجه المناسبة بين الناس  
 ان سرعة ظهرا لعرض خوف وقدم الاستسقاء لان العارض من هو انقطاع الخطر  
 بما روى وهما احاديث وهو اخفاء الذي سبه كثر الكافر **قوله** اذا اسد الخوف الى  
 اخره اعلم ان صلاة الخوف احلف بها فعلا الامصار ورد وبها احار محله في الناس  
 وعندها وفي ذكر ذلك اطالة فقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله اذا كانت الصلاة ركعتين  
 كصلوة الفجر وصلوة الصبر وصلوة الصبح جعل الامام الناس طائفتين احدهما الى  
 وجه العدو وبطل بالاحرى ركعة ومحمد بن م اذ ارفع يده من السجدة الثانية مقب  
 النبي حلف الامام الى وجه العدو وحي الرار العدو ونزع في صلاة الامام فصيلهم

ركعة ومحمد بن يحيى وبطل وبطل فيمنه قول الى مقامهم بان العدو في الطائفة الاولى  
 وبطلون ركعة ومحمد بن يحيى فيمنه قوله لا يقرأ على الاخرى وغيره وول وبطلون فيمنه  
 الى وجه العدو وفي الطائفة الثانية فيمنه قوله ركعة ومحمد بن يحيى لان المسوق  
 بقرا او يسهلون وبطلون فيمنه قوله ثم ايم لا يصرفون ركعا جامع اذ اركبوا هدى ملاحا  
 لان الركوب منه يدل فلم يكن عفو او المس لا يسهل وصار عفو اذ اركبوا هدى ملاحا  
 يوسف ثلاثة اقاويل احدها مثل قول ان حنفية ومحمد رحمه الله والثاني ما حلى ابو طهرا  
 عنه انه لا يصلي بعد النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف امام واحد ولكن يصلي امامين  
 لئلا يكون الخوف والاحلاف في الصلاة لان ذلك كان مخصوصا به النبي صلى الله عليه وسلم  
 لئلا يركب الجميع فصل الصلاة طعة والثالث ان يصلي امام واحد الا ان العدو اذا كان  
 في القبلة يقوم الصفان جميعا خلفه لا امام فيصنع بهم الصلاة جميعا ويركع ثم يسجد بالصف  
 الذي يليه محمد بن يحيى والصف الموحى قيام محسوسهم ثم يرتعون هو لا رؤسهم ويسجد الموحى  
 محمد بن يحيى فتقدم الصف الموحى وبآخر الصف المتقدم فركع بهم جميعا يرتعون رؤسهم يسجد  
 الامام بالذي يليه محمد بن يحيى والصف الاخر محسوسهم ثم يسجد الصف الموحى محمد بن يحيى  
 وسلم بهم جميعا وهو مذهب ابن ابي ليلى وسفيان كذا ذكر صاحب السنن حدث ابن عباس  
 الردي رضي الله عنه وقال ملاحا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفان يوم بني سلم  
 واذا لم يكن العدو في القبلة يصلي كما قال ابو حنيفة رضي الله عنه وهو مروي عن ابن  
 عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال مالك رضي الله عنه يصلي بالطائفة الاولى  
 ركعة ومحمد بن يحيى ثم ينظر الامام قاعا حتى يتقوا صلاتهم ثم يصرفون الى وجه العدو ويحيى  
 الطائفة الاخرى فيصلي بهم ركعة ومحمد بن يحيى وبطل فيمنه قوله ويسنون صلاتهم وبه  
 الثاني الا انه قال يلتزم الامام حتى يتم الطائفة الثانية صلاتهم فيسلم بهم وقال الحسن  
 بن زياد لا يجوز صلاة الخوف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول ابن يوسف او لا  
 قال الشيخ ابو الحسين القندوري رحمه الله قد روى ابو عبيد الله الردي رضي الله عنه ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف كما قال ابن ابي ليلى وروى صاحب ابن خواتم  
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف كما قال الثاني رحمه الله وروى ابن مسعود  
 شل قولنا قد دل ذلك على جواز الجمع وانما الكلام في الاولى في الاخرى من ظاهر القرآن  
 فتولنا اولي لقوله تعالى واذا كنت منهم فانت لهم الصلاة فلتن طائفة منهم يحك وهو  
 خلاف قول ابن ابي ليلى لان الامام عنده يفسخ بالطائفتين لا بطائفة واحدة وكذا  
 قوله تعالى ولتات طائفة اخرى لم يصلوا يدل على خلاص قوله لانهم قد صلوا على  
 مذهبه وقوله تعالى فاذا سجدوا فليكونوا من ورايك يدل على خلاص قول مالك والشافع  
 لانه اسبان يصبروا بعد السجود من ورا القوم وباتي الطائفة الاخرى في ذلك  
 الحال لان الغالب المتعقب وعلى مذهبهما لا يكونون من وراهم ولكن يكون صلاتهم  
 وعلى مذهب مالك والثاني رحمه الله يلزم فراغ المقتدي من الصلاة قبل فراغ  
 الامام وذلك لا يجوز في غير صلاة الخوف فكذلك ايضا يلزم استظار الامام الى  
 فراغ المقتدي وذا لا يجوز وايضا قد ثبت ان سهوا الامام لا يلزم على المقتدي في  
 الجاذب ان لحق الامام سهوا ولا يلحق ذلك الطائفة الاولى لانهم قد فرغوا عن صلاتهم



بل الامام وهو لا يجوز لاسمال يلزم على قولكم المنى الكثير واسد باب القبله لاننا نقول المنى  
في حال الخوف يجوز لمن سببه القدر او ما شبهه الخامسة فكذا في حالة الخوف واسد باب  
القبلة يجوز ايضا في حال الخوف وبالحال غير المسامحة في صلاة الخوف فعلم ان قولنا سوا  
للأصول والوجه على احسن من زياد رحمه الله ما روى ان سعيد بن العاص اراد ان يصلي صلاة العود  
بطريق سائر فقال من سجد في صلاة الخوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام حدينه  
فوصف له صلاة الخوف ففعل بهم وكان ذلك بمصر الصخاية من غير تكبير وقد روى في  
السبب انهم غزوا مع عبد الرحمن بن عمر رضي الله عنه كما نزل ففعل بهم صلاة الخوف فعلم انها  
مسروعة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وحدث الطحاوي عن احمد بن ابي عمران انه سمع ابا عبد الله  
محمد بن جعفر يقول ان يوسف هذا يقول ان الصلاة مع رسول الله وان كان افضل من  
الصلاة مع الناس جميعا فانه لا يجوز لاحد ان ينكح او ينسى او يفعل فولا يفسد الصلاة فلما  
كانت الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوف لا يفسدها الذهاب والجر واستدراك  
القبلة فاسد خلف غيره كذلك ايضا لا يقال قوله تعالى واذا كنت فيم يدل على انها لا تجوز  
بعد النبي صلى الله عليه وسلم لانه شرط كون الشئ عليه فيم لاننا نقول قد حققنا في سماع  
الأصول ان الشرط بوجه وجود الحكم عند وجوده ولا بوجه عدم الحكم عند عدمه  
وان هو **نول** وابو يوسف رحمه الله اكبر سماعا في زماننا فهو يوجب عليه عارونا وهذا الذي قاله  
صاحب الهداية في غاية التعذر عن التحقيق لا راي ابا يوسف رحمه الله لا ينكر مشروعية صلاة  
الخوف في زمان الرسول عليه السلام بل ينكر مشروعيةها بعد الرسول عليه فكيف يكون  
روايه ان سعد رضي الله عنه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخوف حجة على ان  
يوسف وانما الحجة على ابي يوسف ما روي عن سعيد بن العاص وعبد الرحمن بن مرة قبل هذا  
من انه وان كان الامام يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين يعني  
في ركعتين في دوام الاربع وهذا لان حكم الصلاة ان ينضم بينهما سوا فيصلي بالاولى ركعتين  
وبالثانية ركعتين وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر في الخوف  
ركعتين بالاولى ركعتين والثانية **س** ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب  
وبالثانية ركعة واحدة وقال سفيان الثوري يصلي بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين وقال  
الثاني الامام بالحار وجه قول سفيان رحمه الله ان القراءة واجبة في الاوليين فاذا صلاهما  
بالطائفة الاولى حصل القراءة الواجبة كلها للاولى فيقسم بينهما بين الطائفتين ولما ان  
الطائفة الاولى لما استخفت ركعة ونفها لما قلنا من وجوب قيمة الصلاة بينهما سوا استخفت  
ركعتين جميعا لما ان الركعة لا تجزئ وبعض ما لا تجزئ اذا نكثت ثلث جميعه كما تباع نصف  
بطلنقه وعفو احد الوليين عن دم العمد قال في الزيادة فان اخطا الامام فيصلي بالطائفة  
الاولى ركعة وبالطائفة الثانية ركعتين فسدت صلاتهم جميعا الا الامام اما الطائفة  
الاولى فان اذ ان اخطا فيم بعد ركعتين وقد اخطا واواما الطائفة الثانية فيمن  
الطائفة الاولى لانهم اذ ركعوا الركعة الثانية الا انهم مسبقون بركعة فلما صلوا  
الثانية كان ينبغي ان يجزوا عن ان الساق على القبلة لا يفسد فلما صلوا الثالثة اخرجوا  
فسدت صلاتهم لان هذا اذ ان رجوعهم من العدو الى الصلاة لا اذ ان الاخراف عن  
الصلاة فاجزاهم حصل في غير اوانه ففسدت صلاتهم ولو انه صلى بالاولى الاولى فانصرفت

وبالثانية

وبالثانية الثانية فانصرفوا في غير اوانه ففسدت صلاتهم ولو انه صلى بالاولى الاولى  
فانصرفوا وصلاة الثانية حايمة لاخرافهم في اوانه وبصوت ركعة فزاد ركعة بخلاف  
قراءة وقال في السبب الكبير وكثيرهم يدون او لا بالركعة الثالثة لانهم في حق الركعة الثالثة  
معدكون لها لانهم كانوا خلف الامام والمدرج للصلاة بقصبي او لا ما قام مع الامام ثم سجد  
نفضا ما سبق به فلو انه لم يحلل الناس طائفتين ولكنه جعل الناس لان طوائف معطى  
بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا وصلي بالطائفة الثانية ركعة ثم انصرفوا ثم صلي  
بالطائفة الثالثة الركعة الثالثة ثم انصرفوا وحيث كل طائفة وقفت ركعتين وان  
صلاة الطائفة الاولى فاسدة لما ذكرنا وصلاة الطائفة الثانية والثالثة حايمة لان  
الطائفة الثانية هي الطائفة الاولى وقد انصرفوا في موضع الاصراف لانهم انصرفوا  
بعد الركعة الثانية فنجوز صلاتهم وكذلك الطائفة الثالثة صلاتهم تامه لانهم انصرفوا  
في موضع الاصراف لان الطائفة الثالثة هي الطائفة الثانية وقد انصرفوا بعد  
قراءة الامام من الصلاة وهكذا كان ينبغي ان يصرفوا فنجوز صلاتهم كذا في السبب الكبير  
منه ولا يفتنون في حالة الصلاة وقال الشافعي يفتنون وعلمهم الاعادة وقال ابن شريح  
لا اعاده عليهم لما روى في الصحيح البخاري عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال يوم الخندق ملائكة يرونهم وقورهم يراهم كما شغلوا ناعن صلاة الوضوء حتى غابت  
الشمس وفيه ايقاع عن جابر بن عبد الله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء يوم الخندق بعد  
ما غرقت الشمس جعل يبكي كما رقت الشمس وقال يا رسول الله ما كذا ان اصلي حتى كادت الشمس  
تغرب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما ملئت بها فز لنا مع النبي صلى الله عليه وسلم  
بطمان فتوضا للصلاة وتوضا لها ففعل العصر بعد ما غرقت الشمس ثم صلى بعدها  
المغرب وفيه دليل ان الصلاة لا تجوز مع القتال فلو جازت لما تركها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن وقتها وقد روى عن ابن اسحاق والواقدي ان غزوة ذات الرقاع كانت قبل  
غزوة الخندق وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف في غزوة ذات  
الرقاع فثبت ان صلاة الخوف كانت تزل قبل الخندق فلما ترك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الصلاة يوم الخندق لاجل القتال دللنا على ان الصلاة لا تجوز في القتال  
في غير الخوف بما روي في الخوف كاللحاح وسائر الاعمال **س** مثل الحية  
والعقرب في الصلاة جائز وهذا لا يكون الا بالضرر فلما حار المصرون من جازها فليس  
القدر الذي يحصل به قتل الحية والعقرب قليل فانزعا فاذ اكرثت المعالجة فسد ذلك  
ايضا فلا فرق بينهما قال في السبب الكبير ولو ان اماما مسافرا لم يحضره عدد ولكنه خاف  
ذلك لم يفتن له ان يصلي بالناس صلاة الخوف لانه لا يجوز عند خوف العدو وانما يجوز  
اذا كان المدبر واقفا حاضرا وذلك لان الناس ينبغي جواز صلاة الخوف عندهم استخسوا  
واجازوا ذلك بالانوار والاثرا بما جازها عند حضوره العدو ولم يجزها عند  
خوف العدو فكان جوازها عند خوف العدو مسرودا الى ما يوجب العباس قوله  
يوم الاحزاب اراد به يوم حفر الخندق في المدينة وغزوة الخندق كانت في شوال سنة  
اربع كما قال صاحب الصحيح والاحزاب هم الذين ذكرهم الله في قوله اذ جادكم من  
فوقهم ومن اسفل سكم وذلك ان اهل مكة جمعوا الاعراب وانوا المدينة من فوق الوادي

من



من قبل المشرق منوا غططان ومن أسفل الوادي من قبل المغرب فربما فخر بها  
وقالوا سنكون جملة واحداً حقاً مستأصلين محمدًا قال رسول الله تعالى عليهم زعم الصلوة  
في ليلة شاتية فسفت الزمان في وجوههم وعلقت الملائكة الادياد وقطعت الاطراف  
واطفأت النيران واكفأت القدور وما حبت الحبل بعضها في بعض وقذف في قلوبهم به  
الرهبة وكبرت الملائكة في جوابها عسكرهم فانهم سوا من غير قتال وحين سمع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بانهم ضرب الخندق على المدينة اشار عليه بذلك سلمان  
العاصي رضي الله عنه واستند الخوف وظن المؤمنون كل ظن وقال بعض المنافقين  
كان محمد بعد ما كثر كسري ومبصر ولا فدد ان نذهب الى القابطة وكانوا ثم فربما  
من شهر حتى انزل الله النصر وذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذكروا نعمة الله  
عليكم اذ جئتم من قوم كفار مسلماء عليهم زعم اي ربح الصيا وجنود الم نروها اي جنود  
الملائكة الي قوله تعالى ورواه الله الذين كفروا بعبادتهم لم يبالوا احدا وكفى الله المؤمنين  
الفتال ان بالرب والملائكة قال عليه السلام يضرب بالصيا واهلك عاد بالدمور قوله  
وان اسد اخوف صلوا ركبا ما فرادى يومون بالركوع والسجود يعني اذا كان الخوف اسد  
من الاول بحيث لا يهابهم الدور عن الدابة صلوا عليها يومون ايما حبت كانت وجوههم  
اذ الم يمدروا الى الوحة الى القبلة ويجعلون السجود اخفض من الركوع وهذا لقوله تعالى  
فليس عليكم جاح ان يصروا من الصلاة ان خفيتم والمراد منه الغفر في الصفات والامان  
العصر في اعداد الر كواب لان ذاك ليس بعلق بالخوف ولقوله تعالى فان خفيتم فزجلا او  
ركبا ما وقال تعالى يا ايها الذين امنوا فم وجه الله والمراد منه حاله العذر والخوف عذر فيجوز له  
ترك القبلة في الخوف وهذا جواب لما هو راية وعن محمد رحمه الله انهم يصلون على  
ركبا ما وبه قال الشافعي وذلك من غير لانه لا يلزم الفصل بين المقتدي وبين الامام بالشي  
يكون للصلاة ولا يجوز ركبا لو كان فيها اهر او طريق او حايطة والاية بحولته على الصلاة وظل  
وحدانهم صلوا بايمانهم والخوف في الوقت او بعده لم يكن عليهم الاعادة لان العذر زال  
بعد اسقاط الغرض فصار كوجودها لما بعد الصلاة بالسمع والخوف من العدو ومن السمع  
سوا لان صلاة الخوف اما حازت عند خوف العدو ولرفع العذر وذاك موجود في  
خوف السمع وبه صرح في شرح مختصر الكرخي وجمعة الفقهاء والخائف من السمع اذا لم يستطع  
الركوع عن دانه يصل بالامان كالحائض من العدو وذكره في كتاب الصلاة ولا يصل  
وهو يمشي وكذلك السامع في البحر لان فعلها شافي الصلاة فصار ركبا لا يركب لا يصل  
في حاله السرا اذا كان طالبا لعدم الضرورة واذا كان مطلوبا يصل للضرورة واذا  
راسوا اظهروا عذرهم وفضلوا صلاة الخوف فاذا اهل او بر او غنم فليعلم الاعادة  
لاهم صلوا صلاة العذر بعد عذر فصلاة الغرض من على الدابة بعد ذلك للمطر والمطر  
وفيما لماده يجوز من ذلك في اخر فضل القراءة **باب**  
لما كان الخوف احز الحوارض ذكر صلاة الحادة احدا للمناسبة قال صاحب المغرب  
الحارة بالكر السري والفتح المبين وقيل مما لقان وعن الاصمعي لا يقال بالفتح  
قوله واذا اختصر الرجل وجهه الى القبلة اعتبارا بحال الوضع في الوقت اختصر  
الرجل ما في لان الوفاة حضرته او ملائكة الموت ويقال فلان مختصر اي قريب

من الموت والمراد منه هذا الذي قرب من الموت وحكي شيئا العلامة من هاهنا الذي  
الحرب يعني قدس الله روحه عن سمحة الامام محمد الدين الصري ان السمع الماكر  
من الى اسحاق الكلابادي رحمه الله كان يروى الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الجاهلي  
باب الجاهلي فلما قال اذا اختصر غنمته عليه فلما اخاف قال له اذهب الى جراسان فان  
هناك اصحاب الفلوج قد هب حتى بلغ امره الى ما بلغ واما بوجهه على شفة اليمين لانه  
السنة ولان الشيء اذا قرب من الشيء باخذ حركه وهدم الحاله فربما من الموت  
فبعد الموت بوضع في الخندق كذلك فكذا في هذه الحاله وانما رخصنا جاعا ورا الهدي  
الاستلحاق على تقواه لانه ليس بخروج الروح والشيء المضاف والمراد منه الحايث به الله  
ولقد الشهادتين اي قوله اشهد ان لا اله الا الله وقوله اشهد ان محمدا رسول الله  
ولا يقال له قل هي لا اله الا الله ولكن يقال عنده وهو يسبح حتى يلقن وهذا لما روي ابو ا  
داود في السنن باسناده الى معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وفيه ايها عن ابو سعيد الخدري رضى  
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلوا سوناكم قول لا اله الا الله وهو  
تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه كقوله تعالى انكم ميتا وانهم ميتون وقوله عليه السلام من  
فعل قتيلا فله عليه **قوله** واذا مات شد حياها وعرض عيناها واما بفعل كذلك لانه  
على تقدير ترك الشك والتعريض يبقى مفتوح الفم والعيون ويصير كربة المنظر فيها في  
اعين الناس وفي ذلك مثله فلا يجوز وفي نواري الامة على ذلك وما راه المسلمون حسا  
فهو عند الله حسن وقد روي في السنن عن ام سلمة رضى الله عنها قالت دخل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن اي سلمة وقد شق بصره فاعرضه ثم المسح فحمل حياها  
واعلام حياها واصداقها حتى يود واحفه بالصلاة والدعاء عليه فان ذلك على الجسد  
كفعله وبكره الندي في الاسواق والمخالف لان ذلك فتنه باهل الجاهلية كما ذكر  
الفتنة ابو الكلب رحمه الله **قوله** ثم فتنه عيشه اي في كل واحد من الشد والعيش  
عشيت الحب **باب** في الغسل وفي بعض النسخ في غسل الميت  
الغسل لانه اول ما يفعل بالميت ثم التكفين ثم الصلاة ثم الدفن فربما الغسل كذلك  
قال الشيخ ابو نصر البغدادي رحمه الله الامم في وجوب غسل الميت ان الملائكة عليهم  
السلام غسلت ادم عليه السلام وقالوا لولده هذه سنة مواكم وغسل النبي صلى الله  
عليه وسلم حين مات وقيل ذلك ذلك ذلك المسلمون يعلم **قوله** واذا ابادوا غسله وضعوه  
على سريره لا رواية في كفيه الزم من اصحابنا المتقدمين واختلف المشايخ فقال  
بعضهم نوب منع طولوا وقال بعضهم بوضع عروضا قال الامام محمد الدين الصري والاص  
انه يجوز على اي وجه ومنع تنسيرا للمناس واما بوضع على السرير ليكون اقرب من  
الطهارة يروى الحائض ثم الغسل يغسل الجسد كالذكر المذكور والاشي للابن ولا  
يغسل خلاف الجسد الا اذا كانت معتدة عن وفاة ولم يحدث في عذنها ما يوجب  
الفرقة كالردة وتقبل ابن الروح والوطي عن شهة فاذا حدث ذلك فلا يغسله في  
رواية عن ابى يوسف لا يها صارت الى حال لو كان حيا لم يغسله وفي رواية عنه  
فغسله لان هذه المعاني تحرم الوطي وذاك لا يمنع الغسل والمعتدة عن طلاق باين



لا يغسل روحها والروح لا يغسل الزوجه خلافا للنسائي وام الولد لا يغسل بولاها  
حلافا لرسوله ايها المصنفه عن قرائن صحيح كالم وجه ولما ان سوبه سبب لروا ملك  
عربا فصار لعنه والصبى اذا لم يكن من اهل السوء تغسله النساء والصبية اذا  
كانت لا تصبي يغسلها الرجال والغني يسم ولا يغسل اذا كان بالغ بالسن او مراهقا  
والاجنبية يسمها الاجنق عرقه اذا لم توجد الفساقان وجد دخل ذوارحم يسمها بالحرقة  
**قوله** وجعلوا على عورته حرقة وهذا لما روي صاحب السنن باساده الى  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبرز فخذك ولا ينظر الى فخذ جي ولا يمس  
**قوله** ويكفي بيب العورة العلبطة هو الصحيح بغيره واحذر فبند الصحيح عما قال  
القدوري في شرح مختصر الكرخي انها موضع من السرة الى الركبة لان عورة الحب لا  
يجوز السطرا لها كعورة الحى وهو الاصح بدليل ما ذكرنا من حديث علي رضي الله عنه  
**قوله** وسرعونا به ليحكمهم التطهير اي تنظف الحب وقال النسائي السنة ارسل  
في فخذك كره واسعا حتى يدخل يده فيفضل بديه فان كان صيفا جرد كذا ذكره  
الشيخ ابو بصير لما روي في السنن مسندا الى جابر عن عبد الله بن الربيع قال سمعت عاتبة  
تقول لما ارادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا والله ما ندري ان جرد رسول الله  
من ثيابه كما جرد موبانا او تغسله وعليه ثيابه قلنا اختلفوا الى الله عليهم الموم حجة ما  
سئم رجل الا ودفنه في صدره ثم كلهم كمل من ناحية الميت لا يدرون من هو ان  
اغسلوا النبي وعليه ثيابه فقاموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه م  
فمنه يصون الماتون القيص ويدكونه بالتميم دون ايديهم وكانت عاتبة رضي الله عنها  
تقول لو استقبلت من امري ما استديرت ما غسله الاثنا ومعد له الحديث على ان السنة في  
غسل اموي في جريدته من سوي الرسول صلى الله عليه وسلم فانه لم يجد لتغطيته وكان الغسل  
في حال المات كالفصل في حال الحياة فيجرد الشخص فيه كما يجرد فيه وكان التحريم هو الاكل  
من النطافة **قوله** ووموه من غير مضمضة واستساق وانما يبدى بالوضوء قبل  
الغسل لان الفصل حاله الحياة فيقدم عليه الوضوء فكذا حاله المات وهو محض قوله  
اعتبارا بحالة الحياة وعند النسائي مضمضة ويستشق وذلك منصف لانه لا ينها ذلك  
في الميت لان المضمضة ليست بعباره عن مجرد حصول الماء في الفم والاستنشاق ليس بعباره  
عن مجرد حصول الماء في الانف لانه اذا شرب الماء لا يكون مودبا سنة الطهارة من جهة  
المضمضة واما المضمضة اذارة الماء في فيه ومجه والاستنشاق حذب الماء بالنف الى الانف  
ولا يحصلان في الميت فاعطيان ولا يمسح راسه لان المقصود من غسل الميت الطهارة ولا يوجد  
ذلك في المص ولا موحرون غسل رجله بخلاف الحب لانه قائم على رجله في منصف الماء واليك  
رجلاه وساير جسده سواء لانه ليس بياهم **قوله** وعمر سريره وتراحم الساجد عليها  
واجزم بمعاها والتجبر اكره اذكر المطرزي والمراد منه اذارة المرحول السرير ورا  
لدفع الراجحة الكريمة وفي الفصل وللعظم الميت وانما يوتر لنفوسه عليه السلام ان  
الله وترحب الورر واه على رضي الله عنه وذكره في السنن **قوله** ويغلى الماء بالسر  
او بالحرض مائة في التطيب ذكر صاحب السنن باساده الى محمد بن سيرين عن ام عطية  
قالت دخل عليا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نوبت اليه فقال اغسلها ثلاثا

او غسلا او اكثر من ذلك ان رايت ذلك بما وسدروا اجعلن في الاخرة كما قورا والسر سحر حمله  
ابن ووفيه غسول والحرض هو الانسان قوله فان لم يكن قال لما الفراج اي ايلم كره  
السر او الحرض فغسل الماء الفراج وهو الحاضن لعمود المقصود وهو النطافة  
واراله الوج **قوله** يغسل راسه وحسنه بالمطر ليكون لطف له اي المسو هذا  
استحباب كتم السرب واغلا الماء بالسر او بالحرض **قوله** ثم يفتح على شقه لاسر  
والشق الجانب واما يجمع كذلك ليكون بدنه الغسل من الجهة لا يهاجر اليه الا يري الى  
ما روي في السنن عن ام عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهن غسل احد  
ابدين مائة مائة الوضوء فالا ابو بكر الرازي في شرحه لمطر الطحاوي يغسل ولا  
ويغسل جنبه الا يدرم يغسل ويغسل جنبه لايمن ثم يغسل وهو على جنبه الا يدرم يغسل  
الغسل ثلاثا وهذا لما روي في حديث ام عطية من قوله عليه السلام اصلها لانا او  
حما وقال ابو بكر الرازي ايضا ويغسل بطنه في الثانية مسحا خفيفا فان خرج منه شيء غسله  
في الثالثة ولم يذكر صاحب الهداية الغسل مرة ثالثة ويذكره الرازي سنة **قوله**  
سحا رفيقا اي لينا **قوله** فان خرج منه شيء غسله ولا يغسله اي فان خرج من الميت من غسل  
ذلك الشيء ولا يغسله غسل الميت قالوا لا يجب اعادته الغسل ولا الوضوء فخرج منه وقال  
الشيخ ابو بصير قال الشافعي في بيان الغسل وسرا محابه من قال بعد الوضوء هو منصف لان  
الغسل ما كان يجب بالحديث حال الحياة فكذا حال المات واما الوضوء فلان الموت حدثت  
كما تخرج فلما لم يوثق الموت في الوضوء هو موجود لم يوثق الخارج ايضا **قوله** ثم يفتح  
يثوب وذلك لانه لو وضع في الاكحان قبل ان يشفا يثوب اثنتي الاكحان وذلك مثله  
**قوله** وتجعل الحنوط على راسه وحسنه والكافور على مساجده لان النطيب سنة  
قال ابو بكر الرازي هو استحباب والمراد بالمساجد موضع السجود وهي مع مسجد يفتح  
الجيم لا يجزئ في الجهة والانف والبدن والركبتان والقدمان هذا ذكره شيخ الامم  
الشيخ في منبره وقال الشيخ ابو الحسين القندوري في شرح مختصر الكرخي المساجد  
هي الجهة التي ان والركبتان ولم يذكر الانف والقدمين في موضع علي الكافور لشرفها وفصلها  
وان لم يكن لم يغسل لان الغسل في حال الحياة قد ينطبق وقد لا ينطبق فكذا حال المات ولا يمس  
مساجد المات في الحنوط غير الزعفران والورس لان ما جاز النطب به حال الحياة جاز حال المات  
والزعفران والورس يكره حال الحياة فكذا بعد الموت وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
نهي الرجال عن المزعفر كذا ذكره القدوري والحنوط عطر مركب من اشياء طيبة **قوله**  
ولا مسح شعر الميت ولا حسنه ولا يغسل طفره ولا شعره وفي كل ذلك خلاف الشافعي رحمه الله  
لما ذكر ابو عبيد في حديثه عاتبة رضي الله عنها سبكت عن الميت مسح راسه فقال علام  
تفصون ميتكم رواه ابناهم عن عاتبة رضي الله عنها يقال يغسلها انصوه اذا اخذت  
باصبه فانما دق عاتبة رضي الله عنها ان الميت لا يحتاج الى مسح الراس ولان هذه الاشياء  
تفعل للربينة والميت لا يحتاج اليها ولان من حكم الميت ان يدفن مع اجزائه ولا يحسن لعمل  
بعض اجزائه ثم دقته معه وقوله عليه السلام اصفوا موتاكم ما تصفون بغير ابيكم ان  
صح فصفاء التطيب والتطيب لاكل ما يقول بالورس بدلا لما روي عن عاتبة رضي الله عنها  
**قوله** وصار كالحثان يعني ان الحثان سنة في حق الاحياء والاموات فكذا قص الطفر



والنار به وسحر الابط **فصل** في النكاح السنة ان يكمل الرجل  
في ثلاثة اثنان ان الكفن على يلامه اقسام كفن السنة وكفن الكفاية وكفن الضرورة  
فكفن السنة في حق الرجل ثلاثة اثنان ثواب لفافة ومي الردا طولا واذا اردت قصه والقص  
من اصل العنق الى القدم كفن بلا جب ولا خريم ولا باس بالنز يادق على التلافة في كفن الرجل  
ذكره في كتاب المحتسب وهذا لما روي البخاري في الصحيح مسندا الى عائشة رضي الله عنها ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اثنان ثواب يفيض حركية وبحول يفتح السنين فزيرة بالبين وكفن  
الكفاية في حق الرجل ثوبان ردا واذا روي هذا لما روي في حديث ابي بكر رضي الله عنه انه اوصى  
في مرضه فقال اد فتوني في ثوبي هذين فانما هما للمهل والثراب قال ابو عبيد قال ابو عبيد  
والمهل في هذا الحديث المصدد والنجو للمهل في غير هذا اكل فلان اذ يبالى القلح جواهر  
الارض من الذهب والفضة والنجاس واشياء ذلك وكفن الضرورة ما يفسد هذا لما  
روي في السنن مسندا الى جناب رضي الله عنه قال مصعب بن عمير رضي الله عنه قل يوم  
احد ولم يكن له الاغرة كما اذا غطيت راسه خريف رجلاه واذا غطيت رجليه خريف  
راسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غطوا بها راسه واجعلوا على رجليه من  
الاذخر والتمرة كسا ملود والاذخر على مثاقيل الاعدت بكفة واما كفن السنة في حق المرأة  
فهو خمسة اثنان ازار ولفافة ودرع وخمار وحزمة تربط بها ثدياها فوق الاكبان عند  
المصدر تحت اللقافة وهذا لما روي في حديث ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
خسة اثنان في خيل ابنته لم تكتوم ثوبا ثوبا احد من حزمة تربط بها الثديان وكفن الكفاية  
في حق المرأة ثلاثة اثنان ازار وخمار ولان الثلاثة ادبي ما تستريح المرأة حاله الحياة  
اذا لم يكن الضرورة فكذلك بعد المات وكفن الضرورة هو ما يفسد في حق الرجل قال فقرو  
الاسلام وذكر الخصائص في كتاب النجاشية في حق ما يفسد في حق المرأة حاله الحياة  
كثرت الورثة وقل المال توسعة على الورثة وهذا احسن عند مشايخنا وان لم يرد ذلك  
عن السلف **فصل** في الانا من العنق الى القدم واللقافة كذلك والفرك هنا معنى  
الشعر واللقافة كذلك والفرك هنا معنى الشعر واللقافة هي الردا طولا كذا قال ابو  
بكر الرازي رحمه الله **فصل** فان ارادوا لف اللقافة الى اخره اذا ارادوا النكاح  
تجو الاكبان او لا وشرا ونراهم يلبس القميص ثم يلبس اللقافة ثم الازار فوقها فيوضع اليك  
في الازار ثم يعطى الازار على المنبر من قبل يمينه الا يسر على راسه وسائر جسده  
ثم يعطى من قبل شقه الايمن كذلك ثم يعطى اللقافة ومي الردا كذلك وهذا لان  
الافضل ان يكون الطاهر من كفته الجانب الايمن فعطى الايسر والا حتى يقع الايمن  
عليه والمرء يلبس الدرع او لا ثم الخمار فوق ذلك ثم يلبس اللقافة ثم يلبس الازار فوقه  
المرأة في الازار ويكون الخمار تحت الازار واللقافة ونزبط الحزمة فوق اللقافة عند الصدر  
وسيل شعرها من بين يمين صدرها فوق الدرع تحت اللقافة والانا والاحمار وهذا  
لان شعر المرأة يرسل على ظهرها حاله الحياة للرسنة بعد الموت لا يقصد الموتى ويكره  
نكاح الرجال بالحرس والامر بفسخ خلاف النساء احوالها حاله الحياة ودرع المرأة ثوبها  
ومحمد كرخلاف درع احد يد فانها موثقة **فصل** في حديث ام عطية الانصارية  
تغرق بالكنية واسمها نسبه رضي الله عنها ذكرها في باب النون في كتبهم في معرفة

اسمها العجاية رضي الله عنهم **فصل** في قتل ان يدرج في اي قبل ان يدخل المس  
في الاكبان قالوا ان الميكن الميت ما لم تحب كفته على سبب عليه بعمه حاله حياته  
الا المرأة عند محمد وحمه الله فان كفتها لا تحب على زوجها خلافا لابي يوسف ووجه قول  
ابي يوسف ان الكفن كسوة فيه على من يحب عليه الكسوة حاله الحياة ووجه قول محمد ان الموت  
انقطع ما بينهما فصار كالاجنبي واذا لم يكن الميت من سبب عليه فكمه في ثوب المال اعتبارا حاله  
الحياة **فصل** في الصلاة على الميت اعلم ان الصلاة على الميت  
واجبة على سبيل الكفاية فاذا اقام بها البعض سقط عن الباقي اما الوجوب فلموا لله التي  
عليه السلام والامة من اجرة الى يومنا واما وجوبها بسبيل الكفاية فلا ان الغرض من الصلاة  
تصالح الميت المسلم وقد حصل ذلك بالقبض ولان في الاجام على جميع الناس حرجا عظيما  
مدفوع شرعا فاكف بالقبض كالحياة **فصل** وادى الناس بالصلاة عليه السلطان ان حصر  
الى اخره هذا هو المشهور عن اصحابنا رضي الله عنهم وروي عن ابي يوسف رضي الله عنه ان الولى  
اولي به اخذ الثاني رضي الله عنه لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يؤمن من الرجل  
الرجل في سلطانه ولا يعلس على نكرته الا باذنه وقد قدم الحسين بن علي رضي الله عنه سعيد  
بن العاص لما مات الحسن رضي الله عنه وقال لو لا انها السنة لما قد منك لا نقال اما امر  
تعلق بالميت كان الولى اولي كالفضل والتكوين والدين لا ينفول بلزم في النعم على السلطان  
في مباشرة الصلاة اسقاط هيئته وفيه افساد امر العامة فلا يجوز بخلاف هذه الامور لانه  
لا يعظم في مباشرة السلطان والارذرا الاستخفاف **فصل** فان لم يحضر القاضى اى ان لم  
يحضر السلطان فالقاضى اولى لانه له ولاية فان لم يحضر القاضى فستفقد امام المحي  
وهذا لما روي الشيخ ابو نصر النخداوى رحمه الله ان عمر رضي الله عنه لما مات تقدم عثمان  
من جانب ويح من جانب فقال عبد الرحمن اكل هذا رغبة في الولاية امرامير المؤمنين ان  
يصلوا لباس صلب ثلاثة ايام ومن صل بالاحياء والذى يصل على الموتى وكان ذلك بمصر  
الصحابية من عتب بن كبر واما قالوا ان قد يمه يستحب لا في التقدم عليه لا يلزم افساد  
امر العامة بخلاف التقدم على السلطان حيث يلزم ذلك فلهذا وجب تقدمه **فصل**  
قال ثم الولى اى قال القدورى رحمه الله ثم الولى احق بالصلاة فتعبر الاقرب فالاقرب  
من ذوى الاقرب لان الاقرب اولى به في حياته كذلك في مماته فان تساوى جلت القرابة  
فاقرب اولى مثل ولد بن او اخوين لابي وام او عيين هما مساويان في القرابة واحدهما  
اكر سنين الاخر وليس لاحدهما ان يزوم غير شريكه الا باذنه لانه لما اراد الاستخلاف  
رضي باسقاط حقه فلا يفيظ بذلك حتى يتركه بخلاف ما اذا كان احدهما اقرب حب  
مقدم من شال عدم ولاية البعيد فصار كالاجنبي قال الشيخ ابو الحسين القدورى في  
شرح مختصر الكرخي في امرأة ماتت وترك زوجا وابنا ساه انه يكره لئلا ان يقدم على  
ابيه ويغني ان يقدم اباه لان الزوج لم يبق ولا يبقه لا يقطع السب بالموت واما بعدم اباه  
ليلا يلزم الاستخفاف قال ابو يوسف وله ان يقدم على ابيه لانه هو الولى واما منع  
من التقدم لمعني الاستخفاف وذلك لا يفيظ ولاية الابن في التقدم وان كان له ابوس  
غير الزوج جاز تقدمه على الزوج بلا كراهة لانه لم تقدم على ابيه وما بر العراف اولي الصلاة  
من الزوج وكذا مولى العتاقة وابن المولى لا يقطع الزوجية بالموت ومولى المولاه اذا



رسوله عن محمد رحمه الله وهذا لا راحة له والموت والرمات والموت لم يخله اما حاله فان الموت اذا كان مميتا ينفخ من قربة واذا كان على منتهى ولا ينفخ عن قربة واما الرمان فانه ينفخ في الساعة من قربة كحراخ ما تحت الارض في السنة وفي الصيف لا ينفخ عن قربة لبرودة ما تحت الارض واما المكان فان الموت في الارض الصلبة اكثر مما في الارض الرخوة لما اختلف هذه الاشياء فوض الامر الى رأي المبطلين واما حاله هو العمى احرار اعما ذكر احوالهم الشهيد الجليل في مختصره المسمى بالكافي قال ابو يوسف رحمه الله في الاملا يصلي عليه الى ثلاثة ايام فان مضى الصلاة قبل ان يصلي عليه لا يصلي عليه ثم قال الحاكم واطه قول اني سمعته رحمه الله وهذا ان الغالب ان يعود بعد ثلاثة ايام فلا يصلي عليه كما لا يصلي على من مضى عليه السنوات **فصل** في الصلاة ان يكبر تكبيرة عمدا لله تعالى عنها يعني بقوله سبحانه اللهم ومحمد كذا الى اخره اعلم ان الصلاة على الميت اربع تكبيرات تكبر في الاولى ويرفع يديه بها بحمد الله الجائزة ويقول سبحانه اللهم ارحمه والميت في بيوت الامم ايضا وتكبر الثانية ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وتكبر الثالثة فيمضوا للميت ولا يوفى المسلمون ثم تكبر الرابعة ولا يعود بعد ما فصل عن عينه وعن يساره ولا يرفع يديه بعد التكبيرة الاولى فيما يصلي سائر الصلوات خلافا للشافعي وفي عدد التكبيرات اختلاف بين السلف وقد روي عن ابن عباس واسحق بن عمار بن زيد ثلاث تكبيرات وعند عمرو بن زيد بن ثابت وابن عمر والحسن بن علي وابن الحنفية ومروان اربع تكبيرات وعند زيد بن ارقم خمس وعن علي انه صلى الله عليه على سهل بن حنيف فذكر عليه ستا وكبر على ابي قتادة سبعا والا في ما قلنا لما روي البخاري في صحيحه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على اصحمة النخاشي فذكر اربعا وقد روي الطحاوي باساده الى عمده انه قال التكبير في القبر اربع كالصلاة على الميت وقد روي في شرح الامانة ايضا مسندا الى سعيد بن الحسين قال قال عمر رضي الله عنه كل ذلك فذكر ان خمس واربع فامر عمر الناس باربع يعني في الصلاة على الجنازة وعن عمرو رضي الله عنه انه قال انكم عاصوا اصحاب محمد ائمة فيعندي بكم من بعدكم فاذا اختلفتم في شيء كان من بعدكم اشد احنلا فاجمعوا على شيء ترجعوا اليه في صلاة الجنازة فاجمعوا على الرجوع الى اخر الصلاة التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت اربع تكبيرات وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال كل ذلك فذكر ان لكن رايته الناس قد اجمعوا على اربع تكبيرات واما ينفخ بعد التكبيرة الاولى لان ذلك موضعه في سائر الصلوات فكذلك في هذه الصلوة واما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية لقوله تعالى ورفعتك ذكر كذا اي لا اذكر الا بذكر معي واما يدعو بعد الثالثة للميت لان العرض هو واما يدعو لسائر الاسوات لما ان المسلمين كالمسلمين كالمسلمين هذا وذكر صاحب الهداية يدعو في نفسه والميت وذلك لان دعا المغفور ارفع الى الامام فيستغفر لنفسه او لا حتى يكون محفورا ولا يدعو بعد الرابعة لانه لم يرد بعد هذا ذكر فلا معنى لتوقفه عن السلام واما لا يجزئ من الانقياد والدعاء لان السنة في الدعاء الاخفاء قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله فليس فيما ذكر من الشاع على الله تعالى ولا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا في الدعاء للميت شي موقت بغير من ذلك ما حصره وبتسريع عليه وذلك لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قال ما وقت لسائرا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة فولا ولا فراه كرها كبر الامام واخبر من



[illegible]

المتقدم في طلبها والمراد هنا المتقدم في امر الاحدة وتلك المبرور في تمام العمل في عصره وله على  
الله عليه وسلم ما لا ينصون على لغو من فرائط ثمانية الف الف الذي بعده العموم يصلح لهم الدلالة لارائه  
وما اشبه ذلك من امور حتى يروا من ذلك قول المسلمين في الصلاة على الطفل اللهم اجعله لنا سلفا وهدى  
منها اي نفعنا بعمله فاعنه قوله ولو كذا لا امام تكبيرة او تكبير بين الاخرة اعلم ان الامام اذا كبر التكبير  
الاول ولم يكن الرجل واقفا مع العموم في الصف او حين تحريك الدخول مع الامام فانه يسطر حتى تكبر الامام  
انما يتكبر معه في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فاذا فرغ الامام كبر الرجل ما فانه على ان يرجع لعادة  
وكذلك اذا ما بعد ما كبر الامام انكسب او تلاثا وقال ابو يوسف عليه بكبر حتى جاء بلا امطار كما اذا كان  
هنا حاضرا ولم يكبر مع الامام فانه يكبر بلا اشتطار الى تكبيرا آخر لا يوسف رحمه الله ان الاول للافتاح  
والمسوق ياتي بتكبيرة الافتتاح بلا اشتطار اصله مما بين الصلوات ولها ان كل تكبيرة فانه معام وكعبه فلا  
يحوز مما السوف الغائب قبل ان يسرع مع الامام ويصل ما ذكره مع الامام لا اريد المسوق والغائب  
منسوخ بخلاف ما اذا كان حاضرا حتى كبر الامام لانه يكون كالذكر لتلك التكبيرة لعمدة العنق مما تمارسه  
لا يخالفه في كبر بلا اشتطار وانما شرط في تمام التكبير لم يرفع الحائز لان الصلاة لا يجوز بعد رفع اجزائه فان  
كبر الامام اربعاً والرجل حاضراً يكبر الرابعة ما لم يسلم الامام ويخضع للنكاح من سلام الامام لانه كالذكر  
للتكبير حكما وعن الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يدخل معه بعد ان كبر اربعاً لان المومم يدخل  
بتكبيره فاذا كبر الامام بعد لم يسلم شاركة فعنه ما فانه يحل له ويومر الذي يصل على الرجل وامراه  
بمنا الصدرا لعلم ان الامام يقوم على الحائز بمنا الصدرا وكان المني وحلا وامراه في طاهر الذي  
وذكر ابو جعفر الطحاوي عن ابي يوسف رضي الله عنه انه يقوم من الرجل عند راسه من المراه  
بمنا وسطها قال الطحاوي وهذا قوله الآخر وذكرنا في الاسلام في سحر الجامع الصغير وابنه  
الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه كما ذكرنا الطحاوي عن ابي يوسف وذكر الشيخ ابو الحسن النعماني في كتابه  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقوم بمنا وسطها وان كانت امراه فيجوز وسطها الا انه يكون  
الى راسها افرضا وهذا كله استحباب لا حتم الا ترى الى ما قال الامام الحارث بن اعين في التمهيد في مختصر  
الكاظمي واحسن موافق الامام من المني في الصلوة عليه بمنا صدره وان وقف في غيره اجزاء  
اما اعتبار الوسط فلما روي البخاري في الصحيح باسناده الى حمزة بن حنبل رضي الله عنه قال صليت  
ورا الرسول صلى الله عليه وسلم على امراه ماتت في فاسها فقام عليها وسطها فاذا كان ذلك سنة المقام  
في حق المراه فكذلك في حق الرجل لانها لا يجتمعان في احكام الصلوة ولان النظر الى عموده المراه اسدس  
النظر الى عموده الرجل فاذا كانت السنة الوسط من المراه كان بالطريق الاول وان يكون ذلك من الرجل  
واما اعتبار ما ذكرنا الطحاوي في روي صاحب السنن في حديث ابي غالب ان اسار رضي الله عنه فلم يمد  
راس الرجل وعند عمدة المراه فقبل له هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يميل على حماره كطهرك  
بكبر عليها ارجاء ويقوم عند راس الرجل ويجوز المراه قال نعم فقيل في تأويله لانه لم يكن المعوض  
فكان يقوم الامام حالي محضتها يسيرها من العموم واما اعتبار الصدر فلانه هو الوسط اذا سقط  
الاطراف ولان الصدر موضع الاسلام قال الله تعالى انما سرح الله صدره للاسلام وفي الصدر  
موضع القلب الذي فيه نور الايمان قال الله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان فبعق هذا الصدر  
اناره الى اناسمع لايمانته قوله لم يكن معوضه قال في المعزب في حديث فاطمة رضي الله عنها حتى وعدا  
ونحن على حمارها اي اتخذ لها نصيبا وهو شبه المحفة مشك بطحن في المراه اذا وضعت على حماره



دوینا

ووثقا اساره الى قوله صلى الله عليه وسلم اذا اسهل المولود صلى عليه ومن لم يسهل لم يصل عليه  
ووصل عند الفاهر بن الرواية اي فما اذا لم يسهل واراد ابو الطاهر ما ذكره في رواه في  
قوله لم يصل عليه لانه لم يبع لها اي شئ للا يوسن وفي بعض النسخ له اي مع احد ابويه الذي سبه  
ابن ماجة لان يقال شفعي ان يصل عليه سعادا لاسلام لانا يقول سعه احد الابوين اولى لان  
المولد حوته في امه الا ان يفرما لاسلام ويحصل استعسا من قوله لم يصل عليه مع لم يصل على  
لصلح المبيع مع احد ابويه الفاهر بن الا اذا امر الصبي بالاسلام فحصل صلى عليه لصحة اسلامه اسما  
وقوله او يصل احد ابويه عطفا على قوله ان يفرج صلى على الصبي اذا اسلم احد ابويه وان لم يفر الصبي  
بالاسلام فالقاص حار في فرجه للمجامع الصغير ان الدين يجب بطريق السجعة وهي على مراتب فاولها  
سجعة الابوين لقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة احدها ولا يمس لسانه الا حرة  
والدار من موضع الدار مع احد ابويه بمنزلة الشرط مع العلم ولهذا كانت الكفاية لهما مع سعة  
الدار لان الكفاية بعد الابوين لا يمل الدار من سعة صاحب الكفاية ان صلا لودع في العمة في  
مد رجلين في دار الحرب يصل عليه ويحصل مسلم ايضا لما صاحب البدن وان كان الكافر وله ولي  
مسلم يصله ويكفنه ويدفنه وذلك لما روي ابو بكر الرازي رحمه الله ان عليا رضي الله عنه ان  
النبي صلى الله عليه وسلم فاحبره ان ابا طالب مات فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصله ودفنه  
وذكر صاحب السنن باسناده الى علي رضي الله عنه قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ان عليا السبع  
الضال فمات قال اذهب فوار اباك ثم لا تحزن شاعني فابني من منى فوارسه بم حبه فارسي  
فانفست ودعالي لان حاله الممات متباعدة بحاله الجوه فكان يجوز له ان يصله حال خضاه فكما  
حال مائه وكان يكسوه حال جبرته فيكفنه بعد موته وانما ينوي ذلك لانه اوفره لقوله تعالى وما  
في الدنيا معروفا وهذه الاشياء اعني الغسل والتكفين والدفن سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قريبه ولكن تفعل هذه الاشياء فيمن اعاد السنة فيها فيفضل كما يفضل الثوب النجس ويلقى في ثوب  
بلا اعتبار مد ولا حنوط ولا كافر يولد في حفرة بلا وضع في الخد ولا يصل عليه لقوله تعالى ولا  
تصل على احد منهم ما ابدا ولا تقم على قبره ولا انفقوا من الصلوة الاسعفار ولا يجوز ذلك  
للكافر قال تعالى ان تشعروا لهم سبحة من مرة قلن بغير الله لهم وفادى وما كانا سمعنا اراهم  
لا به الا من سوعده وعدا اياه فلما سئل له انه عدو لله تراسه فان لم يكن له ولي سلم دفع الى بل  
دبيه قال في الفتاوى الصغرى ما الكافر فلا يدفن ذ ارحم محرم مسلم لانه يترك عليه النعش والصل  
تحتاج الى الرجوع خصوصا في هذه الحالة **فصل في عمل الجنازة قوله**  
واذا حملوا الميت على سريره اخذوا بقوائم الاربع بذلك ورد في السنة ويرفعونه اخذا باليد  
لا موضع على العنق كما عمل الانفال كذا قال النعمان ابو المثل رحمه الله في شرح الاحاح الصغير  
واراد بالسنة باد كتحفي الاسلام في شرح المجامع الصغير عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال  
من السنة ان يحمل الجنازة من جوانبها الاربع وفيه ايضا في عمل الجنازة من جوانبها الاربع غير  
له مخففة موجبة ومما قلنا تخفيف الامر على الخاملين ومحو الميت عن السقوط وتعظيمه  
واكرامه حيث لم يحمل كما عمل الاحمال وفيه تكثير الجماعة ايضا حتى لو لم يبق بها احد كان هولا  
جماعة وعند السائق السنة ان يحمل بين العود من لان حثارة سعد بن معاذ حثك هكذا وجوابه  
انه انما كان كذلك بسبب ضيق الطريق بازجود حام املا كما حث كان النبي صلى الله عليه وسلم يمشي على  
روس اصابعه قوله ويستقر به مسرعين دون الحث وذلك لما روي البخاري في الصحيح



باساده الى ان هو يري ربي الله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم قال اسرعوا بالجنازة فان نكص الحلة فخير  
بعدموها وان نكسوى ذلك فترتفعون عنه عن رفاكم وذكر صاحب السنن سند اليان مسعود روى  
الله عنه قال سالتنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي مع الجنازة فقال الجنازة قال الجنازة  
صرفت من العدو يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي مع الجنازة فقال الجنازة قال الجنازة  
من الجنازة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي مع الجنازة فقال الجنازة قال الجنازة  
وصح الجنازة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي مع الجنازة فقال الجنازة قال الجنازة  
على مسك ثم مودها على ساكنكم سوخوها على ساكنكم قال في الصلوة والصلاة في الجنازة  
والمراد باللباس من بين الجلب لا من الجلب لان من الجلب على سائر الجنازة وسارها على بين الجنازة  
ما ذكره صاحب الهداية رحمه الله تعالى اذ ارفعها اربعة فوضع احداهم في اسفل التوبة فقدم الجنازة  
على بينه وهو بين الجلب انما تم دفع ذلك الى غيره فوضع الموضع من الجنازة على بينه وهو بين الجلب  
ثم دفع ذلك الى غيره فوضع الموضع من الجنازة على سارها ثم دفع ذلك الى غيره فوضع الموضع من الجنازة  
على سارها وهو المراد من قوله وهذا في حالة الساق والاماني بالمقدم لان المقدم اول الابد بالاول  
اولى واعلم اني باللباس لان الله تعالى يحب التماسي **فصل في علة الدين قوله** وعمره العبد ولم يذكر ذلك  
لما روى صاحب السنن باساده الى ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنازة  
لما والحق لغيبا ولان النبي صلى الله عليه وسلم في الجنازة وصفة الجنازة ان يحفر حفرة في الغر  
من جانب القبلة ويوضع الجلب فيها والمراد من النبي ان يحفر حفرة في وسط التربة ويوضع فيها الجلب  
واسمها السوف في اذ كانت الارض رطبة لعمدة لعمدة في شرح الطحاوي اذا كان  
في موضع بها رطوبة ولا يمكن ان يجعل الجلب فلا من بان يجعل النبي وقال في الجنازة في الجامع الصغير  
وان بعد الجنازة فلا من بان يكون في ذلك لكن السنة ان يترس في الدراب **قوله** ويدخل الميت مراكب  
القبلة وهو ان يوضع الجلب على الجنازة من جانب القبلة فيرفع ويدخل في الغر وعند الساعى يسلم من  
عند راسه ويصبره ان يوضع عند احد القبر ورأسه باذا يوضع قدسه من القبر ثم يسلم الى القبر  
والسليم احوال النبي صلى الله عليه وسلم وادبها احوال النبي صلى الله عليه وسلم الى القبلة ان اسفل القبلة  
ينبغي في سائر الاحوال فكذلك في هذه الحالة وقد صح في حديث بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم دخل في قبره عند الله ذي الجلال والكرام وعمره رضي الله عنه واخذه من تحت حبه القبلة  
فان قلب روى ان النبي صلى الله عليه وسلم يسلم الى القبر فليس لانس ذلك وقد روى عن ابن عباس رضي  
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل الى القبر من ناحية القبلة وليس لمالك ان يقول انما يسلم  
لنقد السجدة لان القبر كان ملاصق الحائط وكذا تحت الحائط فلم يكن ادخاله من ناحية القبلة  
**قوله** فاصطرب الرواية في احوال النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اصناف المصنفين الى المفعول اي  
في احوال الناس النبي صلى الله عليه وسلم وجه الاصطراب ما روى في انه يسلم سلا وماروى انه ادخل من  
فصل القبلة على حارس الرواية لم يكن المحمل حجة الخصم **قوله** يقول واصحها باسم الله على  
مله رسول الله قال من الامم السريجة رحمه الله اي باسم الله وضعاك وعلى مله رسول الله صلى الله  
**قوله** كذا قاله صلى الله عليه وسلم حين وضع ابا دجانه هذا الاصح لانه قبل شهيد ايام النبوة  
سنة اثنى عشره وهو قبل مسله كذا قاله ابن سعد واسمه سالك حرسه ولكن قال في السنن  
مسندا الى ابن عمر رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع الميت في قبره  
قال بسم الله وعلى مله رسول الله **قوله** وعمل القعدة اي يحفر عمدة الكفن اذا وضع الميت

في الجنازة حصول الان من انتشار الكفن قوله ويسعى قبل المرافة بنوي حيث يجعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا  
يسعى قبل الرجل وهذا عندنا وعند الساعى يسعى قبل الرجل انما لما روى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
حصوله بوجده من الكفن ويدعى قبره سوب واخلف على والواء وقال انه ليس بامر الله ولا  
بدعا غيره دول يدعى فلا يوسس ان يسكن منها في الجنازة ولا يوسس ولا يوسس ولا يوسس ولا يوسس  
وفى الجنازة يسعى على الرجل فكذلك وفي الدين فان **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم يسعى  
في قبر سعد بن معاذ رضي الله عنه **قوله** ما وليه عندا مما كانا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
يسعى عنه يدعى يسعى فذكره كذا يسكن ويسعى ان يسعى في الجنازة عند الجنازة في الجنازة  
فمن الاسلام في شرح الجامع الصغير وبما لا يسعى سوب اي غطاء **قوله** وكبره الاخر واهب  
يعني في داخل الجنازة يدعى ما ذكره في الاسلام في الجامع الصغير ولا يوسس الاخر على الظاهر لما روى  
ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع على قبر ابي دجانه جرا وقال هذا الاخر يدعى ويسعى اما اذا جعل الاخر  
خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الجنازة حصص فيه بعض شيا وبذلك لا وصى النبي صلى الله عليه وسلم في الجنازة  
لا يوسس الاخر لما ان الاجر يسعمل لاحكام السابو فصدده السابو لغيره ليس بموضع السابو  
حدث ابي دجانه نظره على ما روى في الاسلام فان اخبر الى الكفاية حتى لا يذهب الاسر ولا يوسس  
به ولا يوسس به ايضا **قوله** وبما لا يسعى سوب اي غطاء **قوله** وكبره الاخر واهب  
المكثرة نوع وهذا لان الماتحين بالنار ومع ذلك يجوزنا سعيه له فعمل ان اسال النار لا نصرة  
**قوله** جوابه ان ان النار في الجنازة يحسب بالمشاهد مسفرة حبه وفي ان ليس عاهد  
وليس مسفرة لان الماتحين الى حاصبه اذا وضع عن النار بعد ساعه وقال من الامم  
السريجة في شرح الجامع الصغير ويحكى عن الامام محمد بن الفضل الجاني انه كان يقول لا يوسس ملك  
كله في ديار بشار لان العالمين على الارض البرو والرحاوه فيهار القنادم لتعمل فيه كذا كان  
يعوز انما دالتا بوقد السابو ويقول لو اتخذوا ما بوسا حديد لم اربه باسم **قوله** وفي الجامع الصغير  
ويستحب المني والعصب يعي بواو العطف وذكر في الاصل او العصب يلفظ او وما ذكر في الجامع  
الصغير يدعى على انه لا يوسس بالجمع بينهما واعلم انك بالعصب باسم لدمه سريعا انك ليس  
بمعصية بها النفا يقال هو من قصب اي حرمة **قوله** ثم قال الرب وذلك لانه فعل المسلس  
في سائر الازمان قوله وبسهم القبر ولا يسلم اي لا يربح وفي ديوان الادب تعالى في رسم اي عند  
مسلم وفيه خلاف الساعى رحمه الله لما روى عن ابي ابراهيم رضي الله عنه انه قال اخبرني ساهد  
قما النبي صلى الله عليه وسلم وقبره ان يكون في قبره من الله عينا بها اسمه ولا ان النبي صلى الله عليه  
وسلم يترن عن الجلب على القبر والتسليم يمنع الجلب عليه وقد ذكر في السنن مسندا الى ابي  
سريته الحموي رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبر ولا  
تجلسوا اليها **قوله** السهد اما ذكر السهد في باب على حده لانه حكمه على حكم  
سائر الموتى في حق السكون والعمل فانه كفن في ثيابه التيملة ويدعى عنه القبر والسلاح وما  
لا يصلح للكفن ولا يصلح ولذا خلفوا ابي اسمه السهد قبل اعماضه لان الملائكة يشهدون موته  
فكما شهدوا اخرا واذن فعمل معنى معقول وقيل اعماضه لانه مشهود له بالجنة الانبي الى ما ذكر  
صاحب السنن عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين  
من قلى احد ويقول انها اكبر اخذا للقران ما اذا سجد الى احدى قدميه في الجنازة وقال اما شهد  
على هولاء يوم القيامة وقيل انما سمي لانه حي عند الله حاضر وهو على هذا فعمل معنى فاعل



في سبه الشهيد من قبله المبركون او وجد في المعركة وبه انزل او قبله المملوك ظموا لم يحسب عليه دية  
فكفون ويحسب عليه ولا يغسل وهرق الجمله تسد على مسابيل منها ان من قبله المبركون فهو شهيد ويحسب  
عليه ولا يغسل لانه صلى الله عليه وسلم فعل ما فعل احد هكذا او منها ان من وجد في المعركة وبه ان  
احد هو شهيد لان الظاهر انه من قبل الكفار اما اذا وجد في المعركة وليس به انزل فلا يكون شهيدا  
خلافا للشافعي لانه لما لم يكن به اربا لظاهرا من حنف ائمة فلا يغسل عنه الغسل بالسك ومنا ان من  
قبله المملوك ظموا ولم يحسب عليه دية فهو شهيد وذلك ان كان القاتل مظلوما فوجب عليه العصا من قبل من  
قبله مطلق الطريق او العاه او قتل دول بغيره او اهلها او ماله او قبل مطلقا عن مسلم او من لقوله عليه  
السلام من قتل دول بغيره فهو شهيد ومن قتل دول بغيره فهو شهيد اما ان لم يكن القاتل مظلوما فوجب  
القتل في كل هذه الدية والعصاة فلا يكون شهيدا او المراد من قوله ولم يحسب عليه دية وجود القتل  
لان الولد اذا قتل ابوه يكون شهيدا مع انه يحسب فيه الدية لكن بعد سقوط العصا من لعارض الالة وكذا اذا  
كان القاتل يوجب العصا من غير ان قتل مالا لا يصلح ماله لا ينقطع شهادته ومنها ان الشهيد لا يغسل خلافا للحنن  
النصرى لما روى في السنن عن ابي عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل الله تعالى  
ابن ببيع منهم احدى واخو دو ان بد فتوا بد منهم وسام فقال الحسن انما لم يغسل شهد احد لايم كانوا  
حرمي وليس لانه هذا ليس بصحيح لانه لو كان عدم الغسل بغيره لكان الشتم مشروعا ومنها ان  
الشهيد يغسل عليه خلافا للشافعي رحمه الله لما ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة وعمره يوم احد وروى  
الحارثي عن عمار رضى الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على علي بن ابي طالب بعد ما كان  
ولا يغسل الله تعالى من قبله ولا يغسل على ابي لا يغسل ذلك في حواجره لا في حق الدنيا الا في حق الله فثبت  
سواريتهم وباتت اذ واجهم ووجب عليهم العدة ولا يقال انهم مغفونون فلا حاجة الي الصلاة  
لان الاستغفار لا يقول بيقضي ذلك بالنبى والصبي والاصل في الباب شهدا احد ومن كان على صميم  
فهو شهيد ومن لا قتل ومعه شهد احد انهم قتلوا اظلم ولم يبرئوا ولم يحسب عليهم دية اما اذا وجد  
الدية وورث العصا من قاتل المقتول خطأ او سبه عند لا يكون شهيدا او صورة الخطا اذا قصد ساءا  
واصاب مخطو او صورة سبه العمد اذا قتل بغيره او صورة الخطا اذا قصد ساءا  
فاما اذا قتل بغيره او صورة سبه العمد اذا قتل بغيره او صورة الخطا اذا قصد ساءا  
او العاه من ساءا هو اقل فان هذا كله شبه عمد يجب فيه الدية دون العاقص ولا يكون المقتول شهيدا  
عند ابي حنيفة خلافا لما ذكره في شرح الطحاوى قوله رملوهم بكلوهم اي لغوهم بغير احائهم  
قال في كتاب جهاد من الموطا مسندا الى ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والذي نفسي بيده لا يعلم احد في سبيل الله والله اعلم بين بطل في سبيله الا جاء يوم القيامة وجرحه ثوبا  
وما للفرس لو ان الدم والريح وجع المسك **قوله** فكل من قتل ظموا بالحد دية وهو ظاهر ما لم يحسب به  
عوض مالي فهو في معاصم اي في معنى شهدا احد وكان ينبغي ان يراد في هذا الحكم الاسلام وعدم  
الارسان ويترك لعمد احد به بان حال كل من قتل ظموا وهو مسلم ظاهر ما لم يحسب به عوض مالي  
ولم يرتب فهو في معاصم وهذا لانه لا ينقطع العمل بالحد في قتل اهل البغي او اهل الحرب  
او مطلق الحرب حتى يكون شهيدا اي من قبل لا يقال احقر بالحد في قتل اهل البغي او اهل الحرب  
اي حسمه رضى الله عنه لان الاحقر عه حصل بعوله ولم يحسب به عوض مالي لان على قول ان  
حسمه رحمه الله يحسب العوض المالي في العمل بالمقتول فلا حاجة الى هذا الحديث لما قبله الاسلام فاما  
سوط لان الظاهر لا يبرئ من شهدا او اوجد في قبله سائر الصغائر المذكورة واما عدم الارسان فاما

شروط

شروط لان القتل اذا ارتكبه لا يكون شهيدا او ايا بقوله وهو ظاهر ان لا يكون القتل جنسا  
ولا جنسا ولا جنسا **قوله** والمراد بالان الحاجة لانه لا لالة القتل قال في الزيارات والالة  
القتل قال في الزيارات والالة القتل جراحة تؤخذ او يخرج من عيه او اذنه او بصد من  
حرقه الى فيه فاما ما يخرج من افعه او دمه او دكره او ينزل من راسه الى فيه ولا يغسل ولا يغسل  
القتل لانه قد يوجد ذلك من غير ضرب عادة **قوله** ومن قتل اهل الحرب واهل البغي او قطع الطريق  
فما يبرئ من قتلوه لم يغسل قال في حرا الاسلام الردوي والاصل منه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل  
شهداء احد ولم يكن كلهم قبله السيف والسلاح خصوصا في ذلك الزمان فثبت ان قتلوا فغسلوا حتى  
يشي الى ما ليس سلاح ولا العمل ترك حقه على حمته واما نعم ذلك عند كل الظل وذلك لان  
ياخذ شئ من عوم من الدماء فكذلك قتل اهل البغي لانهم في حكم اهل الحرب حتى لا يحسبوا ما  
انلقوا وكذلك قطع الطريق بخارجي قال الله تعالى اما احقر لرسول الله ورسوله لانه وبها  
مسابيل ذكرها في الزيارات تذكرها بكثير القابدين وبها كل من سار صلا يوطي دابة عليها صاحبها  
المشرك او بغيره ذنب او رجل فهو شهيد لان الكافر منقطع فصار قاتلا وكذلك لو قتلوا واحدا  
دواب المسلمين بغيره او ضرب فرس دابة ذكها المسلم قاتل منه او رمو مسل في ما او نار او من سوط  
او رموا حيا بقطوع على مسل فقتله وكذلك لو رموا ما رفا حنرف بها الخطا واهل البغي يحسب  
المسلمين كما في الشهداء لانهم هلكوا بفعل الكفار مما هو محرم وكذلك لو قتلوا النار في حب الظلم  
عند المسلمين واخرف بعضهم وكذلك لو رمو سائر قصب لها الرية حتى لحنرف بها بعضهم لان هذا  
من الحرب الاسرى انه عتق رفر ذلك بحسب الزرع وكذلك لو رمو ما كبر في البحر الى حاس المسلمين ويحسب  
في المائهم ذهب في الموج الى شعاب المسلمين واخرف مسل لها كان شهيدا وكذا من قتل سبب لان  
العدا لا يخلوا عن ذلك اما اذا اناعت دابة مشرك قاتل طاف مسل وماله وراى دوان المسلمين  
رايات الكفار فنفرت فوقع مسل قاتل او قام مسل على سور ليقتل اليهم فوقع رجله قاتل او قتل  
المسلمين حيا بقطوع عليهم فلم يكونوا شهدا لان فعل الكفار لم يغسل بهم وكذا لو اخطى مسل الى اوار  
فلم يحدد اس الوقوع فذلك لم يكن شهيدا لان ذلك من فعل نفسه وكذا لو حفر المشركون حديق  
او لغوا الحسك فاسم المملوك لبلان لم يعرفوا فوقعوا في الحديق او غفروهم احسك لم يكونوا شهدا  
لان ذلك برادة الدفع لا القتل وكذلك لو قتل المسلم مسل على طر انه كافر لانه معصون الاله فلا  
يكون شهيدا **قوله** واداسف شهدا الحجة عمل عند ابي حنيفة رضى الله عنه وقال لا يغسل  
وبه قال الشافعي وجه قوله ان الجناية وجب عليه الغسل فسقط بالموت المحرم عنه ولم يحسب عليه  
عسل اخر فلا يغسل كالمحدث ولا يبي حنيفة رضى الله عنه ان اش الشهادته في منع حلول نجاسة  
الموت لاني رفع ما كان قبل الشهادته ولهذا يغسل عنه النجاسة الحقيقية وقد روى ان حنبله من  
ابي عامر اسف شهدا بغير احد وهو وجب فضله الملائكة وكانه بك التحليم كما في قصة ادم  
عليه السلام قال شمس الائمة السرخسي في شرح الجامع الصغير ان حنبله من ابي عامر اسف شهدا بغير  
احد فضله الملائكة قال النبي صلى الله عليه وسلم اهل من حاله تعالى انه اصاب من ثم  
سمع الحصة فاحمله ملك من الاعمال فاسف شهدا وهو وجب ماله عليه السلام هو ذاك وعسل  
الملائكة اياه من بين سائر الشهداء التعليم بني ادم ان يحب يغسل اذا اسف شهدا الى هذا قوله من لاله  
على اننا نقول الجناية لما كانت مانعة من دخول المسجد كانت مانعة من دخول القبر وفيه العرض  
على الله تعالى بالاطريق الاولى **قوله** وعلى هذا الخلاف الخارج والنفس اذا ظهر عليه



ان الحائض والنفسا اذا افلحا بعد انقطاع الدم فتغسلان كما يجب عند الحيضة وهي ان يغسلوا عن غسل واحد  
عليهما قبل ان يمشيا ولا يرفع ما وجب قبلها اما اذا افلحا قبل ان يمشيا فغسل الدم وروي المصنف عن ابي يوسف  
عن ابي حنيفة رحمه الله عنهما لا يغسلان لانه لم يكن الغسل واجبا حال حيضه فلو انقطع فلم يجب الغسل  
عقل اخر وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله عنهما لا يغسلان لانقطاع حكم الحيض بالموت فصار كما لو قطع  
الدم كان مثل الموت وعندها لا يغسلان بكل حال قوله وفي هذا خلاف المصنف ان الاصل اذا استشهد  
بغسل عند الحيضة رحمه الله عنه خلافا لهما وللشافعي وذكر في المختلف ولخصر اخلاف في المحدث كما في  
المصنف لهما لا يغسلان في حيضه لانه عرف في قصة ادم عليه السلام في حق الشهاد كراهة له  
حيث حكم بطهارة دمها والمصنف اولى بالكرامة لعدم الدنس ولا يوجب حنيفة رحمه الله عنه ان الغسل اما ترك في حق  
شهيد احد لكون الدم اماره على طهارة المصنف والمجول من الدم بالسيوف وقد عرف طهارة المصنف والمجول من الدم  
ولا يحتاج في اماره والمصنف والمجول لهما في استحقاق الكرامة مثل النافع والعاقل قوله في اماره ما رواه  
ابن قولته صلى الله عليه وسلم رطلونهم بكمونهم ودمهم ولا يغسلونهم وهذا يدل على عدم غسل الدم عن الشهيد  
ولا يدل على عدم بيع النجاسات واما الدليل على ذلك ما روي في السنن عن ابن عباس رحمه الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يغسل احد من بني عيسى لغيره ولا يغسلونهم ورواه فيهم قوله ويريدون  
ويعفون بساتوا بغسل اولي القليل الجبار ان ساءوا وادوا كما ان كان ما عليه من النجاسات بافصاح كفى الله  
وان ساءوا فغسلوا عنه ان كان ما عليه ما يوجب الغسل ويوجب غسله من ما روي في حكم  
سبها ورواه لعل من قولها والارباب من الرق وهو اليه الباقي والمراد منه ما روي عن ابي يوسف وهو  
ان ياكل خبز او سرب او ساء او بداوى او غسل من المعركة فقل ان عوف او يوحى بدسه او يشبهه طالع  
الكلام او قل او يغسل او يغسل عليه وفي صلاة وهو يجعل ويغسل على اداء الصلاة بالاما حية عليه الغسل  
المرك او يوحى بوجاهة عليه في المعركة وان كان لا يتدبر في الصلاة بعد ان كان في المعركة وان كان يوحى  
قل من يوم وليلة وهو عاقل فليس يترك كذا في حقه وكذا اذا باع او اشاع فهو مرتب وذلك لان الشهيد الذي  
لا يغسل وهو الذي يوجب على الحال التي خرج فيها لان عمر بن الخطاب وعيسى بن ابي طالب رحمه الله عنهما فلا يشهد به  
وعلى الامام لم يوجب على الحال التي وقع فيها الجراحة حتى صار الى حال الموت والاك والسرور وكما من  
امام يدعى خرج لغيره حال الى حال فلا يكون الخبز في معنى شهد احد لان ما يؤخذ على الحال التي وقع فيها  
الجراحة حتى قالوا انكم ما تؤاخذوا بالثأر والنجاس بداهتهم خوفا من نقصان الثأر وانه ثم الموت شهيد لكنه ناقص  
في الثأر بدلالة ان عمر رحمه الله عنه كان شهيدا لنبينا رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه حمل الى بيته بعد  
ما طعن معاوية بن نويرة فغسل وعنه رحمه الله عنه حمل جراحا بعد الطعن فغسل وكان شهيدا وقال الشيخ ابو نصر  
رحمه الله اذا قتل قتل ان يصير الى شيء من ارباب القتل غيرت لان المقتول قد يضر في مكانه وقد  
سكن في العالم فلم يحد بد لك قال في المراتب اذا اكمل لا يغسل بها دنه لان ذلك ليس من راحة الاحيا  
ولا بد عليه من راحة الاحيا من مصرعه كبراهة الخيول لانه ما نال شيئا من الراحة استثناس  
قوله ومن غسل ودفنه بطرا لا يغسل ان حمل من المصنع ليس يغسل راحة قوله ولو اواه  
فمضاط وحيه كان مرسا لما اراد به قوله لانه بالمرافق الحياه والوسط ط الحية العظيمة وذلك  
في احوال الموت من لا ينفذ في السرور والسراد في قوله ولو يوحى حيا حتى سقى وفي الصلاة وهو  
يجعل فهو مرتب وناشد بنوهم وهو يجعل احيا زاما اذا يغى معنى عليه لانه لا يكون مرسا كذا روي  
عن ابي يوسف رحمه الله وان راد على يوم وليلة وروي عن محمد بن قولبة ابي يوسف في جميع ذلك الا انه قال  
ان عاقل في مكانه يوما كان من ثأره او لم يكن وان كان قتل من ذلك لم يكن مرسا وكذا لم يغسل

بعد الوصية رثا ثا هكدا روي عنه مطلق سواء كانت الوصية ما سورا او لاخرة بل هو كذا وكذا  
في الجمع قوله ولو اوصى بغير من امور الاخوة كان رثا ما عدا روي يوسف قال لا يحد السند  
في الحاج اصغر فضلا لا خلافا فيما اذا اوصى بغير من امور الاخوة اما اذا اوصى بغير من امور الاخوة  
ارثا ما لا اجماع وقال في شرح ابي حنيفة لا اطلاق فيها في حنيفة فلو ان ابي يوسف خرج في  
الذي اوصى بامور الدنيا وجواب محمد بن حنف في الذي اوصى بامور الاخوة لانه يوصى بها من امور الاخوة  
انها من ارباب الدنيا وروى ابي حنيفة رحمه الله عنه في الاخوة قال او يكون اربابا وان كان رثا لانه في رثا  
فقال يغسل لان الوصية بغير من ارباب الدنيا طالب اشهد امور الدنيا لانه ومن وجد قتلا في المعر  
عيل وهذا لان ترك الدم بترك الغسل في شهد الاحياء لان لا يغسل من يكون الدم ساهدا له بل حية ثما  
حيث الغسل بوجوب العسامة والدية لم يكن في حياته يغسل قوله الا اذا علم انه قتل عدده هل ساء  
من قوله يغسل يعني لا يغسل الغسل في المصنف اعلم انه قتل عدده مطلقا لكن هذا في ادلة قوله  
لوجوب العسامة لما اذا لم يعلم قاتله يغسل وان قتل عدده لانه ليس في معنى شهد احد لانه  
ان لم يعلم قاتله فجهت العسامة والدية والاصل ان كل مقتول ظل لم يجب عن نفسه بدل هو مال  
قائه لا يغسل ومن وجب عن نفسه بدل هو مال فانه يغسل كما يغسل من قتل بغيره وعند الشافعي يغسل  
المقتول في المعر وان قتل عدده وان عرف قاتله لوجوب العسامة وهو بدل الدم كالدية ولنا لما انما  
عقوبة اما في الدنيا وان وجد واما في الاخوة ان لم يوجد فلم يكن وجوب تلك العقوبة فادعاني فيها ده  
قتلي احد فكذا انما نحن فيه قوله وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ما لا يثبت به ثأر السيف يعني لا  
ليثبت في قتل وجد في المعر ان يقتل بالحد بغيره ما بل المقتول من الحجر والقتل مثل السيف من لا يغسل  
القتل ظاهرا في المصنف اعرف قاتله وعلم انه قتل بالقتل لوجوب العسامة عندها وعند ابي حنيفة لا  
يجب العسامة في القتل بالقتل لانه ولو وجب فلا يخلو اما ان يثبت في دقا او جرحا فلا يخلو الاول  
لغزله عليه السلام لا تؤد الا بالسيوف ولا يجوز الثاني للزور الزيادة والعسامة من ثأر ثمة  
قوله ومن قتل في حد او قتل من غل وميل عليه وهذا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما رجم  
شراة الهذلية قال لا هلا اصفواها ما تصفون بموتكم والمعنى فيها ملبها حتى فكدا العسامة  
ولان المرحوم انقص عنه لسان في معنى شهد احد لانهم بدوا ورحمهم لهما الله تعالى علامها فانهما بدلا  
روحها لا يباح واحب عليهما فلم يحل لهما في برك الغسل قوله ومن قتل من الغناه وشماع الطريق  
لم يغسل عليه وقال الشافعي يغسل عليه والغناه هم الذين خرجوا على الامام لما ذكر الشيخ ابو الحسن البغدادي  
رحمه الله ان عليا رحمه الله عنه لم يغسل على قتلى هؤلاء وغيرهم من حالهم ولم يكره عليه احد من  
المصنف رحمه الله عنهم قتل بحل لاجماع وقطاع الطريق عزله الغناه لانهم ما قطعوا سبل سبل  
وبابوا اجماعهم وخرجوا عن طاعة الامام ما روي في العسامة منهم لم لا يرد في بيان اهلوا في حاله  
الحرب واحد او قتلوا واحد احب لا يغسل عليهم كذا روي عن محمد رحمه الله في السواد وروى في الصدر  
الشهد في الواحدة قال ان اهل الجوان مذبذب في الحرب لا يغسل عليهم وان قتلوا بعد ما وضعت الحرب  
اورا يغسل عليهم وكذا في قطع الطريق وفي الغسل اخلاف المساع قتل يغسلون وقيل لا ولا يكره  
في المصنف السلاج للامانة له فهاض اسلمة في القاتل نفسه عدده ظل يغسل ويغسل عليه عددا في  
حنيفة ومحمد ذكره في السيرة وذكر في شرح السيرة اخلاف المساع قال سمي الامية اهلوا في يغسل عليه  
وقال الفقيه على السعدى الا حية لا يغسل عليه لانه باع على نفسه والله اعلم ما  
للسيرة في المعصية فان الامام حميد الدين المرسى رحمه الله لما كان شهيدا بعد ولا عر حية من







فانه يحس عليه الصلاة دون الركاه فليعلم المحدثون بين الامرين **فصل** عدم وجوب  
الركاه على المكاتب بالحدود الذي ذكرناه انما فاذا كانت الركاه لا تجب على من تجب عليه الصلاة وهو  
المكاتب فلان لا تجب على من لا تجب عليه الصلاة وهو العبيد والمجنون او لى واخرى فان قلنا  
الركاه حق في مال فليزمنها كالمصروف والتفقات **فصل** هذا يقتضي بان لا تجب في مال فلا  
تجب عليها وبالمدى ايضا فانه يلزمه الحبوب والتفقات ولا يلزمه الركاه ولا يلزمه عليك صدقة الفطر  
ويعرض بسوى فيه المعسر والكبير لانا نعلم لاننا نعلم وهذا لان صدقة الفطر احرم بحري حقوق  
الادبيين بدليلنا نعلم الا ان من غيره الا نرى انما يلزم المولى من عبده والمعتبر والكبير يتوبان في  
حقوق الادبي والعشر لا يصرفه المالك بدليل وجوبه في ارض الوقف وانما شرط الاسلام كما ذكر في  
الصحيح والسنة مستند الى ثمانية بن عبد الله بن النضر ان اسما رضى الله عنه حدثه ان ابا بكر رضى الله عنه  
كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين فبسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي امر الله بها رسوله فمن سلبها من المسلمين على وجهها فليحط بها ومن سلب فوقها  
فلا يحط ولا يبرأ منه طول **فصل** اذ انك يضا بالملك اما اصرار عن الملك النافض حيث لا يجب فيه الركاه  
كالبيع من الممن لا ركا به لانه لا يملك لم يوجد بدليل ان المشتري لا يجوز صرفه قبل القبض وس  
ذلك الحال المصنوب والعبد الابن والماله المحجور اذا عاد الى صاحبه لا ركاه فيه عندنا لما مضى خلافا لغيره  
والشافعي ثمان الملك فيه ناقص بدليل عدم الاستفاد به فصار كمال المكاتب اذا رجع الى مولاه بعد العجز  
ومن ذلك الدية على العاقلة لان الملك فيها ناقص ولهذا اذا مات احد من العاقلة سقط ماله عليه ومن ذلك  
المهر اذا كان مينا وبذل الصلح عن مهر العبد وبذل الخلع لان ذلك بدل مالي بما لا دية على العاقلة اما  
المهر اذا كان مينا وبذل الصلح عن مهر العبد وبذل الخلع لان ذلك بدل مالي بما لا دية على العاقلة اما  
والساقى وجه قول ابن حنفية رحمه الله ما قلنا وجهه فظهر ان الملك فيه تام بدليل ان تصرفه يجوز فصار  
كالعموس وكذلك بدل الثأمة لا ركاه به على المولى لما مضى لا لا يجب للمولى على عبده دين صحيح ونعمان  
الملك مانع لوجوب الركاه ثم الدين اذا كان بدلا عن مال فهو على وجهه ان امان يكون بدلا عن مال كوني ذلك  
المال في يده لا يجب فيه الركاه كبذل عبيد الخدمة وثياب البدن فقي امح الرقابين عند ابن حنفية ورضي الله  
عنه لا يجب فيه الركاه لما مضى وفي الرواية الاخرى يجب فيه الركاه اذ انفس الماسين واما ان يكون بدلا  
عن ماله لوي ذلك المال في يده يجب فيه الركاه كبذل عمو ومن الخسارة فلا خلاف بين اصحابنا في وجوب  
الركاه فيه واخلافهم في مضاجب الادا فقال ابو حنيفة رحمه الله سبعة ركعات باربعين وعندها يجب في  
تليل الغنوس وكثرة الا الدية على العاقلة وبذل الكفاية فانما اشترط طائفتها حولان الحول بعد  
فمن الماس لان كل الدون عندهما صحيحة سوى هذين ثم الدون الصحيحة التي تحتها الركاه اضلعوا  
فيها فقال اصحابنا لا يجب اخراج الركاه عنها قبل القبض وقال الشافعي في الجديد اذا كان المراد خلاصة  
على معرفته في ارضه هروا لها من وجب اخراج ركاه وان لم يقبضه لما انه لو وجب الجمل يلزم  
اخراج الكامل عن المانق وذلك لا يجوز كما لزم اخراج البس من السود وهذا لان الدين انفس  
من تعين بدليل ان ادان من العبيد لا يجوز ان **فصل** دين مندور على سلمه  
لا يعرف المدينون فيجب الاخراج كالوديعة **فصل** لا نعلم ذلك في المقتصر عليه ولين  
سلبا فان عرقه هروا لان ذلك ادا العبيد عن العبيد وهذا اذا العبيد من الماس **فصل**  
وعليه جماع لانه اى على وجوب الركاه اجماع لانه **فصل** لما ذكره اراد به ما ذكره من الدليل  
لقوله وليس على العبيد والمجنون ركاه عندنا **فصل** لانه عليه السلام قد والسبب به اى

فصل في

قد روي عليه السلام سب وجوب الركاه بالنصاب وهو ما ذكر في الصحيح البخاري عن ابي سعيد  
الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كذا ليس في ادون خمسة اوسق من التمر صدقة وليس  
فيها دون خمس اوقاف من الورق صدقة وليس فيها دون خمس دون من الابل صدقة وفي السن عن  
علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هاتوا ربع العصور من كل اربعة درهما وربع وليس  
عليكم شئ حتى يتم ما بين درهمين فاذا كاس ما بين درهمين ففها خمسة دراهم **فصل** لقوله عليه السلام  
لا ركاه في مال حتى يحول عليه الحول ولعل الحديث في السن ليس في مال ركاه حتى يحول عليه حوله  
رواه علي رضي الله عنه **فصل** لا يستأله على الدنول المملوك الصمد راجع الى احوال واراده  
بالوصول فصول السنة وهي الربيع والصيف والخريف والشتاء والصيف في راجع الى الوصول  
وفي عليه الى الغالب **فصل** لم يزل هو واجب على الغور اى ادا الركاه واجب على الغور والمراد  
به ان يجب الفعل في اول او كان الا مكان وهو قول عامة اهل الحديث وقال الشيخ ابو الحسن الخزاز  
وفي الصحيح عن محمد رحمه الله اذا كان له ما يتا درهم فالحلها حولان ولم يرك بعد اساء ولا جله ما مضى  
وله ركاه حول واحد وقال محمد رحمه الله من لم يركه كان له لا غلظتها منه وروي عنه اذا تاحر لا يجوز وذكر محمد  
بن جهم التيمي عن اصحابنا انه على الزاجي وعن ابو بكر الخصاص الرازي كذلك وهذا بناء على ان الامر المطلق عرف الوقت  
موجب للاعلى الغور اى على الزاجي فيه اختلاف بين مشايخنا في معرفة في اصول الفقه وجه قول الكرخي او اول  
اوقات امكن الاداموا دبا لا اتفاق فلا يكون ما بعد مراد الا بالدليل ولهذا اذا ادى في اول اوقات الاحكام يخرج  
عن العبد وجه قول من قال بالزاجي ان الامر مطلق عن الوقت فلا يجوز تعينه باول اوقات امكن الاداء  
ولهذا لا يمين بالمأخوذ ولو كانت واجبة على الغور لو حب الصمان به كما في فصار نعمان قال في المحرر قول العرف  
في الامر على الغور لا على الزاجي اى على الكال وهو في الاصل مصدر فارادى العبد اذا غلظ فاستبعد للسرعة في  
سببه الكالة التي لا ركب فيها ولا ثقل فقتل جاذلان وحين من غوره اى من ساعته **فصل** ولهذا لا يمين بهلاك العما  
بعد اسويب اى بعد الفصد بغير اذ امر طر في ادا الركاه بعد النكر في ذلك ادا لا ضمان عليه وسعد بن الرباه  
وهذا عندنا وقال الشافعي لا سقط عنه الركاه كما في الاسهلاك لانه ما روي في ذمته ولما ان الواجب من  
النصاب فلا يصح ربا لجوز هلاك النصاب بخلاف ما اذا اسهلكه لانه دخل في ضمانه فيؤد بطلان ذمته  
**فصل** وليس على العبيد والمجنون ركاه عندنا خلافا لشافعي اعلم ان الركاه تجب على العبيد والمجنون عند الشافعي  
رحمهم الله لكن بوس المولى لا ادا الى العقب ان كان لهما ولي وان لم يكن لهما ولي ياخذوا السلطان ويصرفها  
مصرفها ويبيع ولها يودي عنها ونحوه من ان ثمة انه قال لا يركي الذهب والفضة من مال العبيد ويرك  
الابل والبقر والغنم وجه قول الشافعي ان المكاة مؤنة مالية فتجب عليها كما تجب سائر المول كالحبوب  
والتفقات والعشود وصدقة الفطر ولما ان ادا الركاه عبادة لان الاسلام بني عليه كما ورد في الحديث ولا  
تحمق المادة الا اختيار صحيح او اختيار رايك بنفسه عن اخبار صحيح لتحقيق لا سلا ولا اختيار  
المجنون والعبد اصلا ولا صحة لاختيار المصلي العادل فلا تجب عليها الركاه ولهذا الوادي العبيد باطل  
بنفسه لا يبيع عند الخصم فعمل ان اختياره ليس بصحيح فان قلنا **فصل** لما ان ادا الركاه  
عبادة لكن هي عبادة تحري فيها النية فلم لا يجوز ادا المولى بها بسبل الساجه **فصل**  
انما لا يجوز ادا المولى لان النية باختيار المذنب عنه او باقامة الشئع الناب مقام المذنب عنه  
حيث اوقفا قام الشئع الشرع المولى قا يا سائر المصلي في بعض الاحكام ومنها ما اقامه مقامه في ادعي عليه  
البیان ولا اختيار للمصلي اصلا ولا صحة فلا يصح ادا نية اما صدقة الفطر فان العباس ان لا تجب وهو  
قول محمد رحمه الله وفي الاستحسان تجب وهو قولها لانها مؤنة ومحبى العبادة فيها نافع وكذا العشر والامر



في الخارج يظهر لانه  
 كما سمعنا وعبرها فان قلنا لا نسلم ان شاة الولي عن النبي لم  
 قوله عليه السلام من ولي منكم ماله وفي رواية فليؤد زكاة فلا نسلم ان  
 هذا عيب صحيح بل ليل ان الصحابة روي عنهم اختلاف في وجوب الزكاة في مال الغنم وروي عن عبد  
 الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما في اخرون من الصحابة مثل قولنا وروي عن  
 رضي الله عنهم مثل قول الغنم ولم ينقل عن احد منهم  
 انه ثابت فقوله  
 لان الزكاة عبارة عن التسمية وذلك يكون بالتجارة  
 والتمار من الرواية الثانية زكاة الراس وهي صدقة العطر بل اضافة الزكاة  
 الي النبي دون المال وقد سمي في القريب فاسمى اول الكتاب الزكاة فلا نسلم  
 بعض السنة في بئذلة افاقته في بعض الشهور بمعنى تجب الزكاة كل في الصور فليعلم ان الجنون  
 على وجه اصيل وهو ان يدرك مخبونا وعادى وهو ان يدرك مغبقا ثم يحس اما الاصل فحكمه وحكم النبي  
 سوا وجهه امد الحول من حين الان به لان التكليف لم يسبق هذه الحالة فصارت الامانة كالسراج  
 واما العار من حكمه انه اذا افاق في سنة من السنة فلا نسلم جب الزكاة  
 السنة كذا ذكر محمد بن نوادر الزكاة لان المعنى  
 وقت الوجوب وكان مكلفا فيها ولا يضره دوال العقل فيما بين ذلك وان استوسنة لاجب عليه الزكاة  
 كما في الاصيل وروي عن هشام بن عمار عن ابي يوسف رحمه الله انه اعقب الاقامة اكثر السنة فان كان مغبقا في اكثر  
 السنة جب ولا خلاف وروي سماعه عنه انه اذا افاق سبحان في اوله او وسطه او اخره  
 وجب الزكاة وهو قوله محمد رحمه الله وفي رواية هشام ان الاكثر يوم وصار اجمع فاذا كان مغبقا  
 الجنون فصار الجنون ساعة فوجب الزكاة وإذا كان الجنون في  
 اكثر من ركة جبر في جمع السنة قال الشيخ ابو الحسن الكرخي والذي يحس ويتحقق من ركة الصحيح لان  
 هذا اجبون لا يسمي به فهو كالنوم واما المعنى عليه فهو كالصحيح لان الاعمال لا يترتب  
 العبادات التي ليس من غيرها الطهارة بدلالة الصور واما فلا نسلم ولا يروى لا يصلي والغارم  
 ويح في ظاهر الرواية يعني تجب الزكاة اذا افاق في بعض السنة ولا يعتبر بهذا الحول من حين  
 الاقامة لان الحول مرة للعبادة فاذا افاق في جزء متعلق به الوجوب كما في رمضان واما في  
 رواية في الاصل والغارم في وقت وفاد كراهه فلا نسلم ولا يروى لا يصلي والغارم  
 مالك بن اربعة لان رتبة المولى لانه عند ما نفي عليه درهم بالدين واما خرج عن ملك المولى يد المغيبي  
 حتى الدابة وهو ادل الدابة وسع في ماله فواله وسكان عليه دس خط بماله فلا دابة  
 عليه اعلم ان دين اداك يطالب به من جهة العبادات بين الزكاة بقدر الدين ويترك الفاضل عن الدين اذ لم  
 مضافا وقال الثاقفي تجب الزكاة على المدين لعموم النصوص وملك المضارب النامي وهو سبب الوجوب  
 ولنا ان الصدقة محل لم يحسب نية على ماله فلا تجب عليه الزكاة كالمكاتب لان الدين يوجب  
 مضافا اليه ولهذا ما جحد العريم حقه من غير مضافا ولا يضاف فلا تجب كما في مال المكاتب ولانه مشغول  
 باحاطة الاصلية وتعني بها حاحه دفع احسن والانه فلا تجب له الزكاة تحققة ان  
 الزكاة اما في المال المعامل من احاطة لا بها تجب على الاعسار والغنى انما يحصل بالمال المعامل  
 واما المدينون ليس بمعامل فلا تجب منه الزكاة كما في ثياب البدل والمهنة وغيرها الماعوم  
 الموصى وقد حصن بها اسكان البدل والمهنة وماله المكاتب محصن المساقع ليعاسر واما في

الدين  
 لان

ان يكون الدين بطالب به من جهة العبادات مثل ثمن المبيع والاجر والمهر لانه يرتفع بمقتضى الملك بخلاف  
 ما اذا لم يكن تحت بطالب به من جهة العباد كدس المذوق والكفارات وصدقة العطر ووجوب حج  
 فاما عباده لا يطالب بها ادا من كماله لم لا يروى عن ابي بكر بن حنبل او موهبا وقال حصن مسدد  
 كان المهدي ساجدا لا يبيع وجوب الزكاة لانه غير مطالب به عادة وان كان معلا مع لانه لم يعبه  
 وقال بعض مساعدا ان كان الروح على عزم الادامع والا فلا لانه لا دسا ودا فان الدين مستحق  
 ان كان يبيع على عزم الادامع وامامنا رضي الله عنهم ان السفه مالم يفسد لا يبيع الزكاة لا يفسد في  
 حكم الدين فاذا افق في القاضيه معبته كذا ذكر الشيخ ابو الحسن الغدوري رحمه الله وروى  
 فمن ضمن درك في بيع فاسحق المبيع بعد دخول لم يفسد الزكاة لان الدين اتم وحسنه عبد الاحمد  
 قوله كالمستحق بالعطش اي بعض نفسه او دابة بجعل المال المستحق بالعطش بعد سدوه حتى  
 يجوز التبرع به وجوده فكذلك مال المدينون بعد محدوما حتى لا يح الزكاة منه والمهنة يبيع بتم وكثرة  
 الخدمة والابدان والذكاء لا يصح ان يكون فلا نسلم وذهب الزكاة ما يجب اي لوجوب للكراه اعلم ان وجوب  
 الزكاة مع الزكاة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله في الاموال الطاهرة والنافعة سواء كانت الزكاة  
 في العين او في الدمة وفاد في رزقه الله الزكاة لا تقع الزكاة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كانت الزكاة  
 في عين معب الزكاة استحقا وان كانت في اذمة لا يقع الزكاة كلها اذا وجب عليه الزكاة فالف مال  
 الزكاة ثم ملك مالا اخر دون وجوبها في الدمة وجه قوله في رزقه الله ان الزكاة عبادة فوجوبها ليس  
 بما يقع للزكاة كالتدوير والكفارات ووجه قوله ابي يوسف رحمه الله ان القياس ما قاله في رزقه الله الا ان  
 الزكاة اذا كانت في العين فخرها مستحقها فكان النصاب ناقضا وهذا المعنى لا يوجد في رزقه الله  
 على اصل القياس فلا يقع وجوب الزكاة ولنا ان الاموال الطاهرة بها لا ما روي عن ابي حنيفة  
 بطالب لها الا من يمنع الزكاة كالدس واما الاموال النافعة فان حق الاخذ بها ايضا للسلطان ولهذا فان  
 ما جدها الا ما روي عن عثمان رضي الله عنه ثم فوض اليها ما جوع الصحابة رضي الله عنهم لمصلحة راولها  
 مضافا الى ما رواه الكلاعي في الامام ولهذا اعلم الامام من اهل بدر نزل الزكاة بها ليم بها مضافا الى ما رواه  
 الطاهره وقيل لاني يوسف رحمه الله ما جحدك على رزقك فمال ما جحدك على رزقك في ما جحدك على رزقك  
 بانه ان الرجل اذا كان له ماسا درهم ولم يود زكاة حتى مضى ما نزل به فخطي قول من ركة لكل سنة خمسة  
 دراهم فكونا درهما درهم وهذا اجمع لان الزكاة اذا لم يبيع الزكاة وجب في المال اكثر منه صورة  
 ما ذكر في شرح الطحاوي ان الرجل اذا كانت له خمس من ابل فلم يود زكاة بها سبب ما في نكاح المسألة الاولى  
 ولا ي عليه لسنة الثانية وان كانت عشرة فليسته الاولى ثمانية وبناسه ساه وان كانت خمس وعشرين  
 فليسته الاولى ثمانية وخمسة وربع ساه ولو كانت له ثلاثون من ابل فليسته ساه فليسته الاولى  
 تسع او تسعة ولا يثني لثانيه ولو كانت اربعون فليسته الاولى من ولليسته الثانية تسع ولو كانت له  
 اربعون من الغنم فليسته الاولى ثمانية والثانيه ثمانية ولو كانت مائة واخريه فليسته  
 الاولى ثمان وبناسه ساه وكذلك في الدراهم والدنانير والاموال التجارية عند ما وسد ركة لكل  
 سنة ركة بها خمسة خلا ما نزل فيها اي في دين الزكاة والاسهلاك يعني ان دين الزكاة ودين الاسهلاك  
 لا يمنع وجوب الزكاة عنده وقد سياه قوله في الثاني في الاسهلاك يعني ان ابا يوسف رحمه الله  
 يحاسب في دين الاسهلاك دون دين الزكاة حين يقول ان دين الزكاة يبيع الزكاة ودين الاسهلاك لا يبيع وقد  
 سياه ايضا قوله وليس في دور السكنى وديان اليد وديان المارل وديان الركوب ومبيد خدمه  
 وسلاح الاستعمال ذكاة والاصول في ذلك ان الزكاة انما تجب فيما سوى الاموال اذا وجد في الملك طلب النماء



بانحراره او باسوم ولم يوجد واحد منهما في هذه الاشياء فلا يجب فيها الزكاة والدليل على ذلك ما ذكر  
 في السنين على رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه من طوله ليس على العوائل ومردود  
 التجاري في الصحيح مستدا الى ان هربه رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس على المسلم صدقة  
 في عبده ولا في ماله وفيه ايضا في حديث ابن بكير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كانت سائمة الجمل ناقصة من ارباب بني ثعلبة  
 واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشار لها فذلك هذه الاخبار على ان لا زكاة فيها فيما لا يوجد فيه الما  
**قوله** وعلى هذا كذا العلم لاهلها اي لا زكاة فيها وانما يصدق قوله لاهلها لانها اذا كانت للبيع يكون فيها  
 الزكاة لوجود الما بما يجار **قوله** ولا في الجوزين مثل قدور اطباق حطب والصاعين وفاسا الخ وروايت  
 البخاري وعنها وقال في التواتر سئل ابو بكر عن رجل اشترى جوا الى بئر في عشرة الاف يواجر بها من الناس  
 فقال عليه السلام لا يجب عليه الزكاة قبل ان يبيع فان كان من وراءه ان يبيع احرا قال لا اعتبار بهذا لانه  
 اشترى بها للتجارة وفي خلاصة الفتاوى صلب اشترى عصفرا او سمرا انما يصح ثبوت الناس بالاجر قال  
 الحول على ماله زكاة ولو اشترى صابونا او حرضا لا زكاة فيه قال واما ما يورى الغسال الذي  
 يغسل ثياب الناس اما البقال اذا كان له صابون قدر الثياب يجب فيه الزكاة **قوله** ومن له على  
 اخوة من ثمنه سنين ثم قامت له بينة لم يزك له ما سمي معناه صار له بينة بان امره عند الناس يعني  
 لم يكن له بينة ثم صار له بان امر المديون عند الناس وانما يصدق قوله صار له بينة لا اذا كانت له  
 بينة يجب عليه الزكاة وهذه مسئلة المال الصغار والمال الغائب الذي لا يجرى فاذا رجع فليس يجاز  
 كذا نقل المظن من ابن عبيد واسمه الامارة وهو التقييد والاختفاء منه اخذ في قلبه شيئا ونظيره  
 في الصفاة رجل يهدى ان ايا حقيق وثاقه كذا روى عنه سميت وروى ابو سعيد السجستاني عن محمد بن ابي  
 عن سدا قال قال الراعي وانما اخرجني الى سعد طرقتا ثم عجلت ابتكارا حمدت مزاره ولعن من عطا  
 لم يكن معه ضار انما المال الصغار والدين المحجود والعصوف اذا لم يكن عليها دينه والمفقود والابو والمال  
 السامط في الجوز والمدفون في الصحراء انما كان في كل ذلك لا زكاة لما ينعى عندنا خلافا لم  
 والشافعي لهما الاطلاق النصوص الغرضية للزكاة من غير فصل بين المال الصغار وعنده ولا في  
 الوجوب وهو ملك الثياب النامي وقد تحقق غايته ما في الباب ان البدقات وقواتها لا تحل بالوجوب  
 كمال ابن السيل ولنا ان السب هو ملك الثياب النامي ولم يوجد الما فلا يجب الزكاة في الضار وهذا  
 لانه لو كان ماسا لايج اما ان يكون ماسا حقيقة او تعدى القيام ليل الما فلا وجه الى الاول  
 لانه لا يوجد حقيقة الما وكلاهما منه ولا وجه الى الثاني ايضا لان دليل الما هو التجارة ودليل  
 التجارة هو كون الما معدا للتجارة عند القدرة على التجارة ولم يوجد القدرة لانها غفيرة بقوات  
 البدن ان الما معدوم في المال الصغار فلا يجب فيه الزكاة لعدم انعقاد السب بقوات  
 الما اما الجواب عن النصوص فنقول حقت منها اثباتا سلبا ببدلية المهنة وبدلية الكفاية  
 ومال المكاتب يخصص المشايخ بالقياس فان قلنا **قوله** لا زكاة في الما  
 محقق انما السب قلنا **قوله** لا وجه الى منع هذا فان الزكاة ملازمة  
 للتجارة وجودا وعدما فيجب انما يجب عند وجوده ولا يجب عند عدمه الا ان يرد في العروة اذا كانت  
 للتجارة يجب فيها الزكاة والا فلا لابل اذا كانت سائمة يجب فيها الزكاة والا فلا لابل اذا كانت  
 سائمة يجب فيها الزكاة والا فلا لابل اذا كانت سائمة والتجارة مؤثران في كون الما ماسا فكأن الزكاة  
 ملازمة لكون الما ماسا فثبت ان المعتمد هو المال النامي **قوله** والذي احده السلطان  
 صادرة مطلق على قوله المال المعقود وقال في ديوان لا يجب ما دره على ماله اي فادعه **قوله**

دجور

ووجوب صدقة العطر حسب الايق والغال والمقصود على هذا الخلاف بين لا يجب عندنا  
 خلافا لغيره والثاني **قوله** وابن السيل يقد ويتابعه جواب عن قول زفر والثاني حيث قال المال  
 المال الصغار على مال ابن السيل **قوله** والمدفون في البئر ثياب وقد بينت اتفاق لان المدفون في  
 الحرج اذا البئر مكانه ثم علم بعد الحول يجب الزكاة سواء كان مدفونا في البئر او في الدار وخبره لان المدفون  
 تابعه عليه ليس الوصول اليه **قوله** وفي المدفون في ارض او كبر ما اختلاف المشايخ رحمهم الله  
 اي اخلاف شافع بخارا وادار بالارض المملوكة لان حكم المدفون في المعارة يدمل قبل ختمه وهذا  
 موافق ولو كان الدار على معرلى او معصرى بركاه والمال العتيق لم يدر كذا في العروة وهذا  
 كانه اذا كان معرا بالدار يمكن الوصول اليه لكن ان كان الوصول في العرا اشد ابلا واسطة وفي مصر  
 بواسطة وهي الكسب والاحسن بن زياد ان كان الدار على معصرى بركاه لم يدر عليه حول في مصر  
 فلا زكاة وجه قول الحسن ان الدين على المعصر لا يمكن الاسماع به فهو كالمأوى ذكره الشيخ ابو احسن  
 القدوري **قوله** وكذا لو كان على جاحد وعليه دينه او علم به العامي لما قلنا ان زكاة الزكاة لا مصرى  
 لان كان الوصول وروى هشام عن محمد بن حماد عن ابن الدار المحجود اذ كان لصاحبه دينه فلم يدر حتى يبر  
 حول فلا زكاة فيه قال في حجة الفقهاء والصحيح رواية هشام لان البينة قد تغفل وقد لا يعمل على  
 يمنع ذلك من قولي المال اما اذا علم القاطن ان الدين او بالعمق فانه يجب الزكاة لان العامي يعصى  
 بعلمه في الاموال فمما حقه قصر في الاستدلال فلا يدر وروى اسهل عن ابن يوسف رحمه الله ان  
 الغنى ثم اذا كان يفر في السر والتجدي في العلانية فلا زكاة في الدين لعدم الاسماع به فصار كالمحجود  
 في الحالي وروى بن ستم عن محمد بن حماد عن ابن الدار المحجود اذ كان لصاحبه دينه فلم يدر حتى يبر  
 لا زكاة فيه بمذلة المدفون في معارة وان كان اودع رجلا يعرفه ما لا يتم اصابه بعد سئل  
 الزكاة قال الشيخ ابو الحسن القدوري وهذا صحيح لانه اذا لم يعرفه لما في يده ما وى وسجده  
 فبده قايمة مقام يده وانما فرط في الثياب فلا تسقط الزكاة **قوله** ولو كان على معصرى بركاه  
 عند ان حقيقه رضى الله عنه والرواية بفتح الباء وتند باللام المعجوجة وهو الذي فلسه الحاكم  
 اي ناداه فلاسه لان حكم المعصر المعقود اذا لم ينعى العامي فلاسه قد ذكره قبل هذا اعلم ان الدار  
 اذا كان على المعصر وقد فلسه الحاكم فبده الزكاة عند ابن حنيفة وابن يوسف رضى الله عنهم في مصر  
 خلافا لمحمد رحمه الله اما ابو حنيفة رضى الله عنه في اصله ان يغلب العامي لا سدا لان سدا الله  
 غادر راج فبذنته بعد الغلب صحيح كفي قبله واما ابو يوسف رحمه الله فانه يبيع الغلب عنده  
 لكنه يقول ان الدار يكون بمنزلة مال الموجل في سقوط المطالبة الي وقت البسار فلا تسقط الزكاة  
 واما محمد رحمه الله فانه لما صح الغلب عنده جعله بمنزلة المال النامي والمحجود بمنزلة ما صاع  
 من ماله يجب لا يدر عليه كذا ذكره الحماص وعنه **قوله** و ابو يوسف رحمه الله في  
 تحقيق الافلاس حيث يقطع المطالبة الي وقت البسار **قوله** ومع ابن حنيفة رضى الله عنه في  
 حكم الزكاة يعني يجب الزكاة لما ينعى اذا انبصرت اب حنيفة وابن يوسف رضى الله عنهما راعاه خاس  
 الفقرا **قوله** ومن اشترى جارية للتجارة نحوها الخدمه بطلت عنها الزكاة اعلم ان كان  
 للتجارة فانه يصير للخدمه والغنى بمرق السنة وما كان للخدمه والغنى فلا يصير للتجارة بخود  
 الشبه حتى ينعى اليها عمل التجارة وهذا البيع ولهذا قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير عن يعقوب  
 من ان حنيفة رضى الله عنه في الرجل اشترى جارية نحوها الخدمه بطلت عنها الزكاة وان ثوبا  
 بعد ذلك للتجارة لم يكن للتجارة حتى ينعى بها فيكون في الثمن زكاة مع ماله وهذا لان التجارة به











والشأن في وجه الظاهر ما ذكره الشيخ أبو الحسن القدوري عن علي رضي الله عنه أنه قال لا يجزئ في  
الركاة إلا التي فعا عدوا لأن ما لا يجوز في الركاة من المعز لا يجوز من الضان كما هو الصحيح ولأن  
الماخوذ هو الوسط نظرا للحائض والنجس من المعز فلا يجوز الخنق من الضان كما لا يجوز من المعز  
ووجه رواية الحسن قوله عليه السلام إنما أحضنا في الخدعة والتي ولأن الأضحية لما جازى من  
الضبع من الضان فلا يجوز الركاة من الخدع أو التي لأن الأضحية بمنزلة ما لا يمتزج بالركاة  
وما ويل الحديث الخنق من الأبل يوفى بما فيه وبه ما روى عن علي رضي الله عنه قوله وجواز  
الضحية به عرق فما جواب عن قوله ولأنه ينادي به الأضحية فكذلك الركاة لكن فيه نظران  
جواز الضحية بالخدع من الضان نظرا لا يمنع قياس جواز الركاة عليه قوله ويوجد في ركاة  
الغنم المذكور والآيات وعندنا في رحمته الله لا يجوز الذكر إلا إذا كانت كلها ذكر كما في شيخ  
محمد بن الكرخي وسبح الله الذي أنشأ في الذكر والذكر والذكر واجب الشاة في صدقة الغنم يجوز  
الذكر كالأب ولا كل نصا جاز أخذ الذكر منه إذا كان كله ذكورا جاز أخذ الذكر منه إذا كان  
كله إناثا كما سطره الشيخ أبو الحسن القدوري قال السائغ في الساء اسم للذكر والأنثى وأما حكم قوله  
لكون أجمع عليه **فصل في الخيل** قوله إذا كانت الخيل سائمة ذكورا  
أو إناثا فصاحبها بالخيار أن يثا اعطى من كل فرس دينار أو أن يثا قومها واعطى من كل ما بين درهم خمسة  
درهم وهذا عند أبي حنيفة وهو قول رفر رحمهما الله أعلم أن الخيل إذا كانت سائمة للدر والقتل  
ذكورا وإناثا وحل على أهوليك وفي الركاة عند أبي حنيفة رواية واحدة وإن كانت إناثا فغيرها روايات  
عن أبي حنيفة وإن كانت ذكورا سمودة فالمتهور عن أبي حنيفة أنه لا يجب فيها شيء وروى عنه أنها يجب  
في إصا وإن كانت مملوكة أو سائمة للفرس والركوب والحداد فلا يجب الركاة وفي كذا في الخففة وإن كانت  
للتجارة يجب الركاة سواء كانت تغلف في المعصرا وسام في التباري كذا في الخففة أصا وقال أبو  
يوسف ومحمد والسائغ رحمهم الله لا ركاة في أهل على كل حال إذا لم تكن للتجارة لم يمارى عن  
أبي هريرة في الصحيح البخاري عن النبي عليه السلام أنه قال ليس على المسلم صدقة في عبده ولا  
في فرسه وفيه إصا عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في فرسه  
وغلما صدقة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عقول لكم من صدقة أهل والرقب الأارني  
الرفق صدقة الفطرو لاه ليس لها نصيب من در فلا يجب فيها الركاة كالحرد ولا ينحسفة رحمه  
الله ما ذكرنا أبو بكر الرازي في شرحه لمختصر الطحاوي قال روى أبو يوسف عن عورك السعدي  
عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل فرس سائمة دينار وليس  
في له بطة من فارس مورك مجهول فلا تسلم بل هو معروف ومولى جعفر بن محمد يعرفه  
أهل المعرفة بالرجال ولأن الرقبة إذا كان للتجارة فيه الركاة فكذلك الخيل إذا كانت سائمة يجب  
فيها الركاة لأن التجارة والأسامة يؤنران في معنى التوابب وحوث الركاة هو المال السائغ في أو  
أحدث الذي رواه أخضر أن المراد من الرقبة من العازي أو غير السائمة بدليل قوله في عبده  
لأن العبد إذا كان للتجارة يجب فيه الركاة وكذا الفرس إذا كانت للتجارة فعلى هذا أنه عليه السلام لم  
يسف الركاة عن الفرس كيف ما كانت ثم الآيات المفردة على إحدى الروايتين لا يجب فيها الركاة لعدم  
إثبات التوالد ورواه الأخرى يجب لأنه يوجد فيها التما فعمل سنعار مكور التما لصاحبها  
أما المذكور المفردة فعلى المشهور من الرواية لا يجب فيها شيء لعدم إثبات التوالد ولما فيها غير  
معمود لأن أصله مكره هذه وعلى الرواية الأخرى يجب فيها أيضا لاطلاق الحديث ولأن

ركاة السوم لا يختلف بالذكور والإناث ولهذا لا يختلف في الأبل والفرس والعنق ورواه  
والخيل بين الدنار والنفوس ما ثور عن عورك رضي الله عنه وهو ما ذكر الشيخ أبو الحسن  
القدوري في شرح الكرخي كتب عن خطيب إلى أبي عبيدة في صدقة الخيل خبرا رابعا فإنا ما  
أدوا عن كل فرس دينار أو لا فقوله وحذ من كل ما بين درهم خمسة درهم قال الشيخ الإمام  
الاسماني جعل الطحاوي الإصا إلى المصدق وليس كذلك وأما الضان إلى صاحبها ما روى  
درهم وإن ما أدى دينار وليس للمصدق الانتفاع وأما كان حق الأخذ للضمان لاها سائمة تدعى  
في العينة والمخازة ويباح إلى حمايه السلطان **قوله** ولا ينزع البغال وأبو حنيفة في شيخ الطحاوي  
الاسماني أن الحرد والبغال لا ينزع في الإجماع وهذا القول عليه السلام ليس في الجهة ولا في الله  
الكسعة ولا في الخنة صدقة قال في ديوان الأدب الحبة الخيل والكسعة أخيرا الفحة البعرة  
العوامل وأصله من النج وهو السق الشديد ثم إذا لم تجز في الحرد لم يصح في البغال أصا لأن العمل  
من نسل الحمار فيكون النص الوارد فيه في الحمار كالأرارة في البغل أما إذا كانت الحرد والبغال  
للتجارة فيجب فيها الركاة لوجود التما بالتجارة كما في عروة من التجارة **فصل**  
وليس في الحملان والغصلا والجماد جبل صدقة الجماد جبل جمع عجول معنى يحمل كما بابل في جمع  
أبول على ما حكى عن الكسائي لما ذكر حكم الكبار من السوائم سوع في كان حكم الصغار ما ذكره في الأحاس  
عن ابن شجاع عن الحسن بن أبي بكر عن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة رضي الله عنه عن أربعين  
حملا فقال فيها شاة مسنة قال أبو يوسف فقلت له إن كانت المسنة أكثر فدية من الحملان أنجب  
أكثر من قيمة المال المزك فقال لا بل فيها حمل منها فقلت له فيؤخذ الحمل في الركاة فأطرق رأسه  
ثم قال لا ينزع فيها فقوله الأول أخذه زفر رحمه الله وقوله الثاني أخذه أبو يوسف رحمه الله وقوله  
الثالث أخذه محمد بن الحسن كذا في الأحاس وقول مالك مثل قول زفر وقول الشافعي مثل قول  
أبي يوسف كذا ذكره الشيخ أبو الحسن القدوري قال صاحب الخففة تكلم الفقهاء في صورة المسنة  
ثانها مشكلة لأن الركاة لا يجب بدون معنى الحول وبعد الحول لم يبق اسم الحملان والغصلا  
والجماد جبل قال بعضهم الخلات في هذا أن الحول هل ينحقد على الحملان والغصلا والجماد جبل  
أم لا ويثبت انعقاد الحول من حين الذكر وقال بعضهم الخلات من كان له أمهات فثبت سنة أشهر فولد  
أولاد أمهات الأمهات وبقي الأولاد ثم غم الحول وهن متفاد على هذا إذا استغله صغارا في سنة  
الحول ثم هلك السان أما المحم على زفر فأروى البخاري في الصحيح بإسناد أبي ابن عباس رضي الله  
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل لما بعته معاذ رضي الله عنه على النبي قال إنك تقدم على  
نورا أهل الكتاب ولين أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله وأحبوه إياه الله قد فرس  
عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم وإذا أقبلوا فاجتمعهم إن الله فرس عليهم ركاة أموالهم وتزكوا  
على فقرهم فإذا أطاعوا بما أخذ منهم وثوق كرايم أموال الناس وحدت الطحاوي بإسناد أبي هاشم  
بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت نزلت بحديث النبي عليه السلام صدقة في أول الإسلام  
فقال لا تأخذ من حرث أموال الناس ونبي عليه السلام من أخذ الماحض والربا وفحل  
الغنم وكرايم أموال الناس أخبارا على الجان وحزنة المال حيا رة والجمع حذران والماحض  
التي في بطنها ولد والربا التي معها ولذا فحل الغنم ظاهرا هو ولا شك أن من أخذ مسنة من  
أربعين حملا كان أخذ من خيار المال وذلك خلاص السنة فلا يجوز ولأن الكبير وما يكون  
أكثر قيمة من مئة مجموع الصغار أو من قيمة أكثرها وذلك أحق فلا يجوز لأن وضع الركاة على







ومن العشر من اربع مائة ومن اربعة اقسام فضيل وفي الخمس والعشرين بمائة واحد  
سواء لا يحب في الزكاة من على الزكاة كل ما حتى يبلغ عدد ما يقبض الواجب فيه في التجار فيجب  
تصليان به لا من مبلغ عدد بل في الواجب فيه في التجار فيجب ثلاثة فضلان وبما ذلك مسر  
مولى ومن وجب عليه من فلم يوجد الى اخره والسن في المحروقة واربعا اذا كانت من على  
حذق المضاق واقامة المضاق اليه مقامه او من بها صاحبها كما سمي المستقر من النوق بالثاني  
لان السن ما يبدل به على عماله واما ان لا يلبس الا ليل اذ وجب فيها القرضية لئلا يتخاضن او يفتن  
لبول او حقة او جديعة فلم يوجد ذلك الواجب اخذ المصدق في اقل من الواجب ورد ففضل  
القيمة او اخذ اذني منه واخذ ما يفي به قيمة الواجب من الدراهم وقد جعل محمد الخيار الى المصدق  
وود فضل شغلان يكون اهما الى صاحب المال ان شاء دفع القيمة وان شادفع الا على فاسترد المصل  
من الدراهم وان شادفع الادني وما ينظره قدر الواجب من الدراهم لان دفع القيمة في الزكوات  
خارج عن ذلك الى بيع المال دون المصدق واما الخيار للمصدق في فضل واحد واسوة  
فما اذا اراد ان يدفع لاجل الواجب بعض العين من من احد بطريق القيمة ان شادفع المصدق  
فان شالم ياخذ في اداء واجب بنت لبون فاراد صاحب المال دفع بعض الحقة او كان الواجب  
الحقة فاراد رب المال دفع بعض الجذعة لان التخصيص في الاعيان عيب وهذه المسئلة  
مستقيمة على ان اخذ القيمة في الزكاة جاز عندنا واصل ذلك ما روي البخاري في الصحيح بقوله  
حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا ابي حنيفة ثمانية اربا عشرة عن ابي حنيفة ان ابا بكر رضى الله عنه  
كس له من الصدقة ثمانية اربا عشرة وسوله من بثلث عنده من الابل صدقة الجذعة ولبيت  
عنده جذعة وعنده حقة فارادها تقبل منه الحقة وتجعل معا شاتين ان استيسر ثالثة  
او عشر شاتين وما من بثلث عنده صدقة الحقة ولبيت عنده الحقة وعنده الجذعة فارادها تقبل  
منه اجذعة وعطية المصدق عشرين درهما او شاتين ومن بثلث عنده صدقة الحقة ولبيت  
عنده الابل لبون فارادها تقبل منه بنت لبون وبعطي شاتين او عشرين درهما ومن بثلث عنده  
بنت لبون وعنده حقة فارادها تقبل منه الحقة وبعطية المصدق عشرين درهما او شاتين  
ومن بثلث عنده بنت لبون ولبيت عنده وعنده بنت كحان فانه تقبل منه بنت كحان  
وبعطي معا عشرين درهما او شاتين وقد ذكر في السنن في حديث ابي بكر رضى الله عنه  
فان لم يكن في بنت كحان فابن لبون ذلك واما السرايين لبون مقام بنت كحان لان قيمته حينئذ  
كانت مثل قيمتها ثم المعتبر ما بين القيمتين في الزكاة والاستدراك ان كان القيمة تساو  
باختلاف الزمير والخلاف في العشرين في احد بين ليس بلازم لانه كان حسب الغالب  
في ذلك الزمان المصدق اخذ الصدقة من فو لم يصدق اذا اخذ الصدقة كذا في ديوان  
الادب قوله الا ان في الوجه الاول له ان ياخذ فيطالب بعض الواجب او يقيمه لانه  
شرا وادار بالوجه الاول قوله اخذ المصدق اعلى منها ورد الفصل وفيه نظر عندي لانهم قالوا  
انصار الى صاحب المال حتى يكون رفقاه لان الزكاة وجبت بطريق السرقة اذا كان للمصدق  
ولاه الاساع من قوله اعلى بلزم العسر في ذلك العود على الموضوع بالنقص فلا يجوز  
والعامة خلاف السنة لان من لزمه الحقة بعمله الجذعة اذا لم يكن عنده حقة وكذلك  
من لزمه بنت لبون وعنده حقة تقبل منه الحقة وبعطي المصدق عشرين درهما او شاتين  
وقد ذكرنا حديث الصحيح قبل هذا وادار بالوجه الثاني قوله او اخذ دورا واحدا

مولى ومحمد دفع القيمة في الزكاة عندنا اعلم ان دفع القيمة في الزكاة والعشر واجز  
والنذر والكفارة ومحمد قد فطر غير عمد ما خلا ما قلنا في كمال اتعاص الصوم والقمار على  
الهدى والامحبة ولما كان كذا فقل هذا من حيث الصحيح والسنن لان حوار احد اربعة عن  
احده واخذ الحقة عن بنت لبون ورد ما من او عشرين درهما ليس الا بطريق القيمة ولا اذا  
القيمة من خمسة من الابل جاز بالاعيان كذا ذكره ابو بكر الرازي وغيره والسر لم يوجد في  
الحقة منها الا شافق ان البعير قام مقام الشاة بطريق القيمة لان ذلك هو المتصور وقد  
روي ابو عبد الله في حديثه عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه قال يقول النبي صلى الله عليه وسلم  
اخذته منك في الصدقة ما ايسر عليكم واخبرني ابي حنيفة قال لا يصح اخذ خمس النوق  
الذي طوله خمس اذرع كانه يعنى الصغير من الساب والميسر اخلق بدل هذا ايضا على حوار  
احد القيمة لان اخذ الساب عن الدب والفضة والطعام والمناسية في الصدقة لم يكن الا بطريق  
البديل ولان الاسيا لا ادا الى الفقير اتصال للرزق الموعود الى الفقير فيخرج عن هذه الاسوية  
الشاة كما خرج عنها بغير الشاة بانه ان الله تعالى وعد الرزق لعباده بقوله وما من فانه في الارض  
الا على الله وروى ما ساراه تعالى العن ادا الزكاة الرزق اذن الله تعالى حالها الى الفقير الذي له  
على الله حق حكم الوعد علم ان المقصود من الاسيا ادا الزكاة اتصال لذلك الرزق الموعود وكفاية  
الفقير فصار كان السابع قال للفقير ادا ما عليك من حق الفقير الذي له على حق حكم الوعد ثم كما  
يحصل رزق الفقير وكفايته بغير الشاة يحصل فقيرها ايضا بل اولى لان الفقير يرضى الشاة سوله  
الى نوع من الكفاية وهو الاكل وقيمها يتوسل الى انواع من الكفاية فيخرج من الهدى بالقيمة الطيب  
الاولى وانما لم يمن عطا القيمة عن الهدايا والفضايا والنفقات لان معنى القيمة اراعه الدم وذلك لا يجوز  
فلم يعم شئ اخر فقام ذلك وكذلك الاعيان لان معنى القيمة اراعه الدم وذلك لا يجوز  
فان قلنا لا تقبل من الفقير الا ما يرضاه لان المقصود كفاية الفقير ولهذا لا يجوز  
اذا الزكاة الى الفقير الكافى الى الوالد والولد وان كانوا فقرا قلنا اما المخرج  
اذا وها اليهم لان الشئ لم ياتى ما يرضاه اليهم فان قلنا لو كان العسر  
كفاية الفقير فلا يجوز امان يكون كفاية العسر وكفاية الحال فالاول ممنون لانها لا يحصل من  
قدر الزكاة وكذا الثاني لان اذا الزكاة يجب الى من له كفاية الحال كمن له خادم ودار وما درهم  
الا درهما قلنا المقصود لاداك ولاداك بل المقصود  
الكفاية الحاصلة بقدر الزكاة فلا بد السؤال فان قلنا كذا جزيه يعنى ان اذا القيمة في الجزية يكون  
بالانفاق لانه ادى ما لا مقوم عن الواجب فكذا يجوز القيمة في الزكاة لهذا المعنى فان قلنا  
وليس في العوائل والعروة صدقة خلافا لما لك رحمه الله والعروة يقع العين ما عطف من العيشة  
الواحد وجمع سوا والعروة بالضم جمع علف كذا قاله المطرزي تعالى علف الذابة ولا يقال لعلفها  
وكذا الذابة معلومة وعلف كذا في الجملة وجه قوله ما لك رحمه الله ان الصوم المقصد للزكاة  
عامة تشمل السابعة وغيره كما كفو له تعالى حذ من اموالهم صدقة وتوله عليه السلام في كل خمس ذكاة  
ولنا ما روي ابو بكر الرازي في شرحه لمختصر البخاري باساده الى عيسى بن ابي طالب رضى الله عنه عن النبي  
عليه السلام انه قال ليس على العوائل شئ وروي محمد بن الاصل عن ابي حنيفة عن النبي عن حذنه عن  
علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال ليس في الابل العوائل والعوائل صدقة وروي ابو بكر الرازي  
ابن ابي حنيفة باساده الى ابي ثاب عن طاووس عن ابن عباس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم



قال ليس في سفر العوالم مدفه و قد صرح الحديث في الصحيح البخاري وغيره في كتاب أبي بكر الصديق  
 رحمه الله عنه لا نرى رجلا من هذه الصدقة التي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي أسرار الله  
 به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على وجهها فليعطها ورسول فوفيا فلا يعط ثم قال في آخر الحديث وفي  
 صدقة الغنم في ما بينها إذا كان أربعين إلى عشرين ومائة سنة فعلم من هذا الحديث أن الزكاة في  
 العلوية لأنه ذكر السائمة وفي الوجوب مما سواها يجب قال ومن سئل فوفا فلا يعط ولأن الزكاة  
 تحت بوصفها لا ترى أن العرو من إذا كانت بعد التجارة لا تحت فيها الزكاة ولا تاتي في العوالم والعلوية  
 فلا تحت الزكاة وعموم النصوص خص منه اشيا كتاب المذلة والمهنة وما دون النصاب فخص  
 المتنازع بما ذكرنا وبالقياس قوله ودليله الاساندة او الاعداد للتجارة اي دليل المال الناس يقال  
 اسم الماشية فسمت اي رعيها فزعت ولم يوجد اي دليل المال الناس يعني الحكم بدار على الدليل فلما  
 لم يوجد الدليل لم يحس الزكاة قوله ولا يأخذ المصدق اي أخذ الصدقة يقال صدق اذا اخطأ المصدق  
 كذا في الدعوى قوله لقوله عليه السلام لا تأخذوا من حوزات احوال الناس اي كراما وفي هذا  
 الخبر بطريق عدي لأن مصير الشيء يلفظ الحازب لأن حوزة المال حياؤه والكرام يستعمل في حياض الاموال  
 ونعاسها على الحياض وقال ابو عبيدة الحريرة حيا والماله يقال حوزا وحوزا يقال بعضهم سميت حوزة  
 لأن صاحبها لا يراد بحوزة في نفسه وسميت حوزا لأن صاحبها يحوزها كذا في الغريبين وقوله وحذا  
 من حوزا أي لو ساطط فيه نظر ايضا لأن الحواشي جمع حاشية وهي لم تحي بمعنى الوسط بل معناه  
 حذا واس جابت من حوايرها من غير اخبار وهو في الاصل جمع حاشية التوب وغيره لجانه كذا  
 في المعرب وروى المال رديه قوله ولأن تبه نظرا من اجابس اي لان في الوسط نظرا من الجانين  
 اي من حاشي الغنم والحق وهذا لأنه فوق الهزبل ودون السهول في الاول نظر للمعرب وفي الثاني نظر  
 للفتح فافهم **قوله** ومن له نصاب فاستفاد في انا الحول من جنسه صحت الى ماله وركاه به اعلم ان  
 الفايض على ضربين من جنس الاصل ومن جنسه والثاني لانهم الى الاصل بالاتفاق بل ساقط  
 له حول آخر اذا كان له ابل فاستفاد بقر او غنما في انا الحول والاول لا يخلو ان كان حاصلا  
 الاصل كالاولاد والارباح وذاك بضم با جمع وان كان حاصلا بسبب معصية وفي نفسه كالورث  
 والمسرى والموجب ونحوها بضم عند تحلل فالساقط لما ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب في خمس  
 وعشرين من ابل بسبب محاص الى خمس ولا يمت فاذ ازيد واحد فحقها بتسعون ولم يعزل بين الزيادة  
 في اول الحول او في اثنائه وقد روي عن حماد بن عمار انه قال للساجي عبد عليهم النخلة وان راح بها  
 الراعي على كفه ولم يفرق بين ان تكون النخلة من الاصل او من غيره ولا يمت فاذ ازيد في اول الحول اذا  
 حدث وجب ضمها اليه فاذ احدث في انا الحول جازا بضمها كالتحال ولا يمت الحول والنصاب شرط  
 في حق الاصل للتسعين ثم اشترط النصاب سقط في الفايض بالاتفاق فليست اشترط الحول  
 ايضا لان اعتبار الحول في كل مستفاد واسبابه كمنه كالتجارة والكسب والارتق والمهنة والصدقة  
 والوصية بغيره الى العسر وهو خلاف ما يمنع الزكاة فلا يجوز والمراحم بالضم ان يجب الزكاة في  
 العاين عند تمام احوال على الاصل **قوله** قد صرح في الحديث عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول فعلى تقدير ان يمتجب القول بالاجاب  
 الزكاة من عيان احوال الحول **قوله** لانتم انا حياض احوال الحول  
 على الاصل كحوال الحول على الفايض ولهذا لا يجزى في النما لحوال على حدة **قوله**  
 لعلمه في التحال كونها حاصلا من الاملاك فوجب الحول بطريق السعاية **قوله**

لأنه

ولا يمت ان الحول في التحال بطريق السعاية لانه لو كان كذلك لم يجب في التحال من ماله حول  
 على الاصل لان التحال باسمه من الاملاك في ذلك الوقت واحق الواجب في الاصل لا في غيره  
 الباقية كالنحو وسائر الحقوق وانما قد تحت الزكاة في الاملاك لاجل الاولاد لا لغيره  
 له مائة وعشرون شاة فولد واحدة قبل الحول فتم الحول تحتها شاتان فصارت حوزة الولد  
 حوزا للحول في الامم وفي سائرهم ليس هو بها فعلم ان القول بالسعاية سارا الى الاولاد  
 فاستدتم اياهم بقوله فاستفاد في انا الحول لان المستفاد في اول الحول بضم بالانعام والمستفاد  
 بعد الحول لا بضم بالانعام ثم اذا كان له نصاب في اول الحول فملك حصته في انا الحول فاستفاد  
 تمام النصاب او اكثر بضم ايضا عندما لان نصاب النصاب في انا الحول لا يعط حتى يحول عندما  
 خلا فافهم والثاني في فاستفاد مع نقصان النصاب كالمستفاد مع كاله **قوله** والزكاة عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في النصاب دون العقو عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى اذا هلك عند  
 العقو لا يفيض شيء من الزكاة وقال محمد ورفعه رحمهما الله الوجوب يتعلق بها وما هلك هلك منها  
 وهو احد قول الثاني وجه قول محمد ورفعه ان ما يتعلق به الوجوب ليس معين لان الواجب لا  
 سخط بالاربعة المعين من ثمانين شاة فاداهلك اربعون من الثمانين شاة تسع الهلاك في النصاب  
 والعفو جميعا كما لو اضلص النصاب بال اربعة هلك البعض تسع الهلاك كما لو اذ كان له حل ما  
 درهم قال الحول ثم وثق ما بين درهمين فحلطها بالمانين فملك النصف بسقط نصف الزكاة فكذا  
 هما ولان الاربعين اربع نصاب بطوبى الزكاة فاذ ازيد عليه حتى الواجب بالكل كما ان اذن  
 العفو في العروة اية عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما ثلاث ايات فاذ ازيد اية واحدة  
 العفو من بالكل فاذ اذ كان كذلك يسقط الوجوب بعد الهالك ويقتضي الباقي ولان الزكاة وحسب سكا  
 لنعمة المال والكل يمت فعلق الوجوب بالكل وجه قول ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب  
 في اربعين شاة شاة واحدة وجعل ما زاد عفوا الى مائة وعشرين فثبت ان الوجوب لا يتعلق بالعفو ولا  
 هذه زيادة لا يزيد بها الوجوب فلا يتعلق بها الوجوب كالتجارة المستفاد من غير جنس المال كان  
 العفو تابع للنصاب بدليل انه لا يمت الاجد وجود النصاب فصرف الهلاك اليه اولا فافهم  
 في باب المتعارفة وابي يوسف يقول لا يمت في العفو كذلك اما النصف فليس الهلاك بها لا يمت  
 واحد اصل وليس احد النصب اولى بصرف الهلاك اليه من الباقي وقال ابو حنيفة النصاب المراد  
 نصح من وجه لوجوده بعد النصاب الاول فبصرف الهلاك الى النصاب المراد ولا يمت بهما  
 قال في الجامع الكبري وجد له ثمانون شاة فقال للحول فملك اربعون من المائة الواحدة عند ابي  
 حنيفة وابي يوسف صرفا للهلاك الى العقو وعند محمد ورفعه يمت الواجب صرفا للهلاك الى  
 الكل ثانيا ولو كان له مائة وعشرون فملك ثمانون في الشاة الواحدة عند محمد ورفعه في  
 ثلاث شاة ولو كان له مائة واحد وعشرون شاة فملك ثمانون فملك احد ثمانون في الواجب شاة  
 عند ابي حنيفة صرفا للهلاك الى النصاب المراد عند محمد ورفعه يمت الواجب صرفا للهلاك الى  
 جزء من مائة واحد وعشرين جزءا من ثمانين لمرق الهلاك الى الكل ثانيا ولو هلك شاة بقى من  
 الواجب شاة عند محمد ورفعه صرفا للهلاك الى النصاب الزيادة فكانت له مائة وعشرون شاة عند  
 ابي يوسف ومحمد ورفعه يسقط جزء واحد من مائة واحد وعشرين جزءا من ثمانين وبقى الباقي واذ كان  
 له اربعون من الابل فملك منها عشرون بعد الحول في الباقي اربع شاة عند ابي حنيفة لان الهالك كان  
 لم يكن بدليل انه لا يمت زكاة فصار كان الحول حاله على عشرون وعند ابي يوسف عشرون جزءا



من سنة وثلاثين جاز من هو بنت لبون لان الاربعه الزاويين على السنة والاثني عشر فيصرف الهلاك  
الى الاربعه اولاهم الهلاك سبع في الكل فيسقط بعد ذلك وعند محمد بن يوسف بنت لبون لان اصله ان  
الواحد يعلق بالنصاب والعفو في حديد بنت لبون في الاربعه فاذا هلك النصف سقط نصف  
الواحد واذا كانت الاصل حسا وعشرين في كل مائة قال الشيخ ابو الحسن الفدوي في مائة على ما روي  
بمحمد بن ابي جعفر رضي الله عنه ان في انا في ثلاث مائة لانه جعل الهالك لكان لم يكن وفي قولها وتولت زهر  
فه ثلاثه اجناس في محاسن والله اعلم ثم يسمع لك ان يعلم ان العفو عند ان حقيقه في جميع الاموال وعند محمد  
لا يتصور ان يعفو الا في السوايم لان ما زاد على ما بين درهم لا يعفو عنه عندهما قوله وعند ابن يوسف  
رحمه الله يصر الى العفو ولا يتم الى النصف سائعا فالامام الراشد العباسي رحمه الله قال بعضهم ان اياه  
يوسف مع ان حقيقه رحمه الله عنه في النصف كما في العفو ثم قال وهو الاصح قوله واذا اخذ الخراج  
الخارج ومنه السوايم لا يسر عليهم اعلم ان اهل البعي اذا طهروا فاخذوا خراج الارض وصدقه  
السوايم من الابل والبقر والغنم لا يوجد الصدقه والخراج من اربابها ما ساء اما الخراج فلا يتم محمول  
له لانهم يدعون عن الاسلام ويعود به فوصل الى ان المسمى لان مصرف الخراج المقاتلة وهم يقاتلون  
اهل الحرب واما الصدقة فانما تؤخذ باعتبار الحايه ولهذا لا يرد في الله عنه للمساكين ان كان لا يجبر  
فلا يجبر وقد منعهم الامام حجت لم يحرم عن اهل البعي فلا تؤخذ صدقته ثانياً لكن في حق اصحاب السوايم  
باخراج الصدقة مرة ثالثة فما بينهم وبين الله تعالى لا تاخذ منهم لانهم لا يصرقون الصدقة مما رزقوا من الخراج الاسلام  
وقال بعض مشايخنا ان سوي عند اخراج الصدقة عليهم وكذلك كل سلطان ظالم لا يودي  
ما اخذ من الصدقات الى اربابها ومعارفها وذلك ان هؤلاء لو حرموا لم يعلقهم لكانوا اقربا وقال  
بعضهم لا يحرم هذا لان علم من اخذها باخذ شرطه لا يحوط ان تغادر قوله من النصاب يعني من امواله  
التي عليهم كالدبوق والغنم والتمه ما اتبع به قوله والاول احوط اي القول الاول وهو اعادة  
الصدقة دون الخراج هو الاحوط لما في هذه الخراج عن العدة فيجب قوله وليس على المسمى  
من يعلق في سائمة من اعلم ان العبيد التعلين اذا كان له سائمة من الابل والبقر والغنم لا يحل عليه  
منها وسوا حلقوا في امراء الكهنة قال ابو جعفر وصاحبه بحج عليها ما يحل على رعاها لاي الصدقة  
المساعمة وقال رحمه الله لا ينبغي ان لا يملك على العبيد واصل ذلك ما ذكره في الاسلام البردوي  
رحمه الله ان يملك بشاري العرب وكان لهم سوكه وفوه فطالهم عمر رضي الله عنه بالحريه وانواعها  
عمران لم ينفوا ما لزم من نصيبها وعونها طهر وطلوا ان يؤخذ منهم ما يؤخذ من المسلمين فاذا ذلك عمر  
فعل مما بينهم وبينه داود بن كره وس النخعي او كره دوس بن داود النخعي فوقع الصلح عن تصاعف  
ما يؤخذ من المسلمين من الصدقات الواجبه ثم الصدقة تؤخذ في سائمة المراه من اهل الاسلام  
دون سائمة الصلح فكذا في بني علي وجه قوله زهر ان الحريه هي الواجبه عليهم بالكتاب فاذا وقع  
الصلح على من جعل ذلك واقعا كان عليهم والحريه لا تجب على المراه كما لا تجب على العبيد لانها بدلية  
الصلح ولو كان خراجا لوجب على مسامهم ولما ان الصلح وقع على الصدقة المضاعفة والتعجيل لا  
يجوز بدل اصل الحق فيكون الماخوذ ذكاه في حريمهم ولهذا يحل عليهم سوايط الزكاة واساها  
و الزكاة لا تسير الا بوجه فوجب على المراه دون العبيد العبيد والماخوذ خراج في حرمه لانه حرم  
المال واحق الواجب عليهم المطلق بالمال هو اخراج دون الحريه لان حريه مملوكه بالروس  
فصاروا احق على المراه دون الصلح فوجب على الوصفين وما قاله زهر اقبس عدي لعوله عمر رضي  
الله عنه من جريه فمروها باسمه وقد رواه الحسن عن ابي جعفر سئل ذلك ولكن ظاهره الواجبه

هو الاول قوله وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة اعلم ان من علمه ان الزكاة اذا  
سقطت في اداء الزكاة حتى هلك النصاب سقطت ولو هلك قبل التملك من الاداء بعد ما سقطت الزكاة  
وقال الساجي لا تسقط عنه وله فيه قولان وعلى هذا الصواب اخراج كذا ذكر الامام علاء الدين  
العالم السمرقندي رحمه الله في طريقه اخلاف وهذا با على ان الزكاة حقت في الحس او في الدمه  
فقد ما تجب في العين وهو المشهور من قول الساجي وفي قول اخر في الدمه والحس  
مرويهما بالثاني قوله عليه السلام في كل خمس ذود شاه ومولده عليه السلام في اربعين مائة  
شاه وقوله عليه السلام في الرقة ربع الضرع وهذا يقتضي تعليق الواجب بالحس لا بالدمه  
في الطرفين فيكون الواجب وهو ربع الضرع مطروفا والنصاب طر فاصحوا الواجب  
النصاب لا بالدمه ثم لما تعلّق الواجب بالنصاب سقطت به لانه بالهالك بغير تحله ولا  
يلزمه ضمانه كما اذا هلك قبل ان كان الاداء لان ما لا يكون مضموما قبل ان كان الاداء لا يصدر  
مضموما بالتأخير عن ان كان الاداء كالدفعه ولاه حتى لم يصب من عيب دفعه الله فلا يصح  
بالثاني كما اذا قال صاحب الوديعه للمودع سلم الوديعه الى اي على ان نسب وهذا لان المسمى  
فقد بعينه صاحب المال ولم يوجد منه الطلب فلا يكون الهلاك بعد طلب المسمى ولا  
يكون تخديرا فلا يضمن بخلاف ما اذا اسهلته لانه دخل في ضمانه بالاسهالك فمضى دنا في دمه  
فلا يسقط وفيما اذا هلك بعد طلب الساجي اخلف اصحابا الماخوذون قال الشيخ ابو الحسن الرقي  
رحمه الله يعني وقال ابو طاهر الدباس وابو سهل الرحاقي لا يضمن وجه قول المرحوم اربابها  
عنده وقد هلك بعد طلب من يملك المطلبه فضمن كما اذا طلب صاحب الوديعه قسما المودع  
مع امكان الاداء ووجه قوله ابن طاهر وابو سهل ان المالك لم يجد في اعطاء العبيد او مملوكه ان  
يؤخر الدرع ليحصل الحوضي قوله له منعه بعد الطلب وهذا لان الزكاة حقت لله تعالى فيكون  
الطلب منه موجودا والهلاك بعد طلب صاحب الحق موجب للتمسك ومنع هذا وقال لا سلم  
ان الهلاك بعد الطلب من صاحب الحق والمسحقون للزكاة هم الفقراء والذين ذكرنا في قوله  
انما الصدقات للفقراء الآية الا المولفة قلوبهم ولا يجوز من يدفع اليه الزكاة الا بغيره صاحب  
المال ولم يعينه فلا يثبت الطلب فيكون الهلاك قبل طلب صاحب الحق ولا يضمن قوله اعسارا  
له بالكل يعني اذا هلك كل النصاب سقط كل الواجب عندنا فاذا هلك بعض النصاب سقط  
بعض الواجب بقدر الهالك اعسارا للمعسر بالكل قوله ولو لم يدر الزكاة على احوال وهو ملك  
للمعسر حار قال اصحابنا رضي الله عنهم يجوز تجمل الزكاة قبل ان يحول الحول في جميع  
الاموال اذا كان مالكا للنصاب في اول الحول واخره ووجه في وسط الحول نصاب او  
بجمته وقال مالك لا يجوز لنا ما روي الشيخ ابو الحسن الفدوي ان النبي صلى الله عليه  
وسلم استخلف من العباس رضي الله عنه زكاة عامين ولاه حتى موجه فاة التجمل ففقه  
احسن كالدين الموحل بخلاف ما اذا لم يكن عنده نصاب يجب لا يجوز التجمل لانعدام  
سبب الوجوب بخلاف ما اذا تجمل زكاة المائتين ثم هلك كل المائتين ثم استعاد ما من  
اخرين لم تجز التجمل عن المسعاد لانه محل عن مال لا زكاة فيه والذي استفاد لم تجمل  
نكاته وكذا يجوز التجمل لاكثر من سنة لما قلنا قوله ويجوز لصعب اذا كان في ملكه عيب  
واحد اعلم ان تجمل الزكاة لضامين او لا كرجوز عندنا خلافا لفرقة لما ان الضام لا يملك  
والزائد عليه تابع طريقه لانه الضم واذا كان كذلك كان وجود النصاب الاول سالا لوجوب



الزكاة في المستغنى عن العمل للثمن لوجود سبب الوجوب وله ان يحل زكاة ما ليس في ملكه فلا  
يكون كما اذا لم يكن معه مضاف أصلا وفيه نظر لأن النصاب الأول اذا لم يوجد لا يوجد سبب  
الوجوب فلا يصح ما فاسد السارح عليه وقال اصحابنا اذا عملت به هلك المال لا يرجع على الفقير  
الشافعي يرجع عليه اذا قال لا انها محملة لثانته مال وصل الي الفقير بنية الزكاة فلا يجوز الرجوع  
عليه كما اذا اطلق في الدفع بخلاف ما اذا هلك المال والمحل في يد الساعي حتى يرد له لان المعصية  
لم يرد بها مدم المعصود لانه وصل الي يد الفقير فلا يجوز الرجوع والله اعلم

**باب في الزكاة في النسيئة**  
في النسيئة لما فرغ من ذكر زكاة السوايم سبع فربما كان زكاة ما يورث الاموال من النسيئة والنسيئة  
وعروض النسيئة واراد بالمال مال التجارة كالنقد والعملة وعروض التجارة وعروض النسيئة  
من اموال التجارة وان كان اسم المال بسم السوايم وغيرها وقد روي عن محمد ان المال كل  
ما يملكه الانسان من دراهم او دنانير او ذهب او فضة او حنطة او خبز او حيوان او  
ما ياب او سلاح او غيره ذلك ومن الغوري المال النسيئة وعن النبي ما اهل المدينة النسيئة كذا  
ذكره المطردي والمال في اصطلاح اهل الجور والمقابلة ما يجمع من ضرب عدد في مثله كالنسيئة  
هي مصرية بثلثه في الثلثة وهم يسمون الثلثة شيئا اذا كان مجهولا او صاحب  
المساحة يسمون الثلثة مئلة والفضة مئلة ومائة مئلة يسمون الثلثة جديدا  
والفضة مجدورا وقد صرف في موضعه وقد يسمي النسيئة على عمره ومن التجارة باعتبارها  
اصنافا لسائر الاموال في معرفة القيمة الا ترى انها تقوم باحد هاتين النسيئتين على الذهب  
كثرة ما اولها في الابد في النسيئة ليس فيما دون مائة درهم صدقة وهذا ما روي في النسيئة  
مسند الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال هاتوا ربع العشر من كل اربعين  
درهما درهم وليس عليكم من حينئذ درهم فاذا كانت مائة درهم فمها خمسة دراهم فاذا  
زاد فمحل حساب ذلك ما قبله فاذا دخل حساب كل اربعين درهما درهم **قوله** لقوله  
عليه السلام ليس فيما دون خمس اوان صدقة تمام الحديث ما ذكره البخاري مسند الى ابي  
سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود من  
الابل صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة  
**قوله** وليس في الزكاة شي حتى يبلغ اربعين درهما وهذا قول ابي حنيفة وقال  
صاحبه ما روي الما بين فكونه بحسبه وهو قول الشافعي وجه قوله ما روي في  
حديث علي رضي الله عنه فان زاد على صاحب ذلك ولا زيادة من خمس الايمان فيجب فيها  
الزكاة فاربعة دراهم لان الزكاة وجبت سكران النسيئة والمال والكلية فيجب فيه الزكاة  
واما شرط النصاب الاول حتى يثبت الضمالة لا صدقة الا عن طريق غنى واستراط  
النسيئة بعد النصاب الاول في السوايم للاختصاص عن التمتع لان فيه ضرر الشريعة  
وجه قول ابي حنيفة رضي الله عنه ما روي ابو بكر الرازي في شرحه لمختصر الطحاوي  
مسند الى معاوية بن جندب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره حين وجهه  
الي اليمن ان لا يأخذ من الكسور شيئا والبيع الوف في مائة درهم فخذ منها خمسة دراهم ولا  
تأخذ مما زاد حتى يبلغ اربعين درهما فما أخذ منها درهما وروي في حديث عمرو بن حزم فاذا  
بلغت مائة درهم فخذ خمسة دراهم ثم في كل اربعين درهما وليس فيما دون اربعين صدقة ويجوز

قوله فان زاد على حساب ذلك في كل اربعين درهما لانه سبب الوجوب عليه لانه سبب  
ما زاد مما راد على سبب الوجوب في كل اربعين درهما لان كل مال له حساب كان له مضاف كان السوايم  
ولان كل حاله يغيره مضافا السوايم بغيره فمضافا كان له مضافا كان السوايم  
حرجا وهو مدفوع سببا فلا يخفى ان اربعة دراهم من اربعة دراهم من اربعة دراهم  
درهم وسبعة دراهم من درهم في السنة الاولى خمسة دراهم وسبعة دراهم من اربعة دراهم من  
درهم على قولهما وفي السنة الثانية يجب خمسة دراهم وخمسة دراهم من اربعة دراهم من درهم  
صحيح وخمسة دراهم من اربعة دراهم من درهم من اربعة دراهم من درهم وهذا لا  
يعبر به كثيرا من الفقهاء فكيف العاين الذي لا يخبر له أصلا له والمصدر في الدرهم وروى  
سبعة وهذا يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل اعل ان الدرهم كانت مختلفة في زمن  
عمر رضي الله عنه وكان على ثلاثة اصناف على ما ذكر في الفناء في السعري صنف بها كل عشرة  
عشرة مثاقيل كل درهم عشرون درهما وصنف بها كل عشرة مثاقيل كل درهم ثمانية عشر  
درهما وثلاثة اثمان مثاقيل وصنف بها كل عشرة خمسة مثاقيل كل درهم نصف  
مثاقيل وهو عشرة دراهم وكان المتقال نوعا واحدا وهو عشرون درهما وكان عمر رضي  
الله عنه يطالب الناس في استيفاء الخراج باكثر الدرهم وسبق عليهم ذلك فالنسيئة المحض  
فتا ورع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمع راىهم على ان باحد عشر من كل نوع خمسة  
فاخذ قضا الدرهم بوزن اربعة عشر قيراطا فاستقر الامر عليه في ديوان عمر رضي الله  
عنه ونحوه الاحكام به كالزكاة والخراج ونصاب السرفه وقدر الديار ومهر النكاح وهذا  
لان تلك العشر من قيراطا ستة وثلاثون وثلاثون الاثنى عشر اربعة وثلاثون العشرة لثلاثة وثلاثون  
فالجمع اربعة عشر قيراطا فيكون عشرة دراهم مثل وزن سبعة مثاقيل لان سبعة مثاقيل  
مائة واربعون قيراطا فكذا عشرة دراهم مائة واربعون قيراطا وما ياد درهم مثل مائة  
واربعين مثاقيل فكذا الدرهم الواحد سبعة اثمان المتقال الواحد لان اربعة عشر اثمانا  
سبعة اثمان عشرون قيراطا والمتقال الواحد مثل الدرهم الواحد مثل مائة اساعه فانهم  
ثم الديار الواحد ستة دنانير وهو عشرون قيراطا وهو سوسون حبة وهو اربعة وعشرون  
طسوجا وهو مائة وعشرون شعيرة وهو مائتان واربعون اربعة والارزة حبة لثان حبة  
من اربعة دنانير وكل شعيرة اربعة دنانير وكل حبة من السعير شعيرات واربعة ارباع  
وكل طسوج حبة شعيرات وكل قيراط اثنان عشر اربعة ومن اصناف ثلاث حبات من السعير  
ست شعيرات وثلاث الديار اربعون حبة ونصف ثلثون حبة وثلاثة عشر واربعة حبة  
خمس عشر حبة وخمس اثنان عشر حبة وستة عشر حبات وسبعة ثمان حبات واربعة اساع  
حبة وثمة سبع حبات ونصف وتسعة ست حبات وثلاث حبة وعشرة ست حبات والى علامه  
القناري قيراطا في كل بلدة وزن تلك البلدة وعن الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه كان يوجب  
في كل مائة درهم بخاربه خمسة مائة اخذ الامام خمس الامة السرخس رحمه الله **قوله**  
واذا كان الغالب على التوري في النسيئة في حكم النسيئة قال صاحب المحرر الورق كسوا الما  
المفروض من النسيئة وكذا النسيئة اعلم ان الورق اذا لم يكن له لسا وكان يخلط بالفضة كان  
الغالب هو النسيئة فيجب في الخلف ما يجب في النسيئة انما كان غلب النسيئة وهو  
الستوقه فلا زكاة فيه اذ لم يكن معدا للتجارة الا ان يبلغ ما فيه من النسيئة مائة مثاقيل



فيه الزكاة اما اذا كان معدا للتجارة فبعد ان يبيع قيمته بما كان في ما يربح السلخ وذلك لان الغنى اذا  
كان قليلا لا يصير له ان يعمه لا سطح الا قليل غنى لجل الغنى معوا وول الكثرة لجل الغنى  
بين القليل والكثير الغلبة فاباها كان اعلى من الغنى او الغنى كان الورد في حكمه **قوله** اعتبارا  
للمصلحة بين اما جعل العينة فصلة بين القليل والكثير لان الكثرة اعتبارا للمصلحة ساه ان الكثرة  
والقلة من اسما القلة المعاملة فاما لم يرد على المصنف لا يجمع القليل والكثير ما يعامله  
فليل والليل ما يعامله كغيره **قوله** الا ان في غالب الغنى لا بد من شبه التجارة هذا اسما  
من قوله ومن في حكم العرو من يعنى ان الغنى اذا كان غالبا في الورد يكون في حكم العرو من ملا  
يد من شبه التجارة لو حوت الزكاة **قوله** الا اذا كان غلظ من مائة فبلغ ثلثها هذا اسما  
من قوله لا بد من شبه التجارة يعنى ان الورد الذي له الغنى اما ينقطع فيه شبه التجارة لو حوت  
الزكاة او لم يكن فيه فصفه يبيع ثلثها اما اذا كان فيه فصفه يبيع ثلثها ولا حاجة الى شبه التجارة لان  
في الغنى لا يسهل منه التجارة ثم الظاهر ان غلظ من العينة من الدراهم ليس شرط بل المعيار  
يكون في الدرهم فصفه بعد النصاب بدليل ما ذكره الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله في المحصر  
معه انه فان كانت ستون ففة فلا زكاة فيها الا ان يكون يبيع ما فيها من العينة ما من لا العالب  
على السوق الغنى فاسم الدراهم لا يتنا ولا فاعين ما فيها من العينة **قوله** لانه لا يعتبر في الغنى  
العينة القينة ولا شبه التجارة فيه نظرا لانه لا حاجة الى ذكر العينة وكان ينبغي ان يقول لا  
يعتبر في الغنى شبه التجارة بخلاف العرو من حيث يشترط فيها شبه التجارة على ما سيجي ما بها

**باب في الذهب من مائة الف درهم** **قوله** فادونا اثارة  
الى ما ذكر في فصل العينة انه عليه السلام كتب الى معاوية رضي الله عنه ان خذ من كل ما يربح  
خمس دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال **قوله** والمنقال ما يكون كل  
سبعة سبائك عشرة دراهم وهو المعروف فيه لانه عرفه المنقال بان يكون كل سبعة من  
المنقال وزن عشرة دراهم وقد ذكر في هذا اعتبارا الدراهم بان يكون كل عشرة منها  
وزن سبعة مثاقيل فما حصل العرب انهم صلا لا للدراهم ولا الدرهم لم يوفق حروقه كل  
سما الى اخره وقوله وهو المعروف ليس بجذر عن الضع فلو قال والمنقال هو المعروف  
لعان الامر هو اما ولكن البيان الدرهم والدينار هو ما جعلته قبل هذا في فصل العينة  
فأعرفه وقد ذكر بعضهم في شريحه في هذا الموضع ما يكون عن التحقيق بهذا الف درهم منها  
من المناقل او من الدراهم **قوله** وذلك فيما قلنا اي ربع العشر فيما قلنا وهو ان في كل اربعة  
مثاقيل قنطارا طين والقباطان من اربعة مثاقيل ربع العشر لان عدد المناقل وهو اربعة  
اذا ضرب في عدد قنطار ربط المنقال وهو عشرون يكون ثمانين وعشر الثمانين ثمانية وربع  
التمائة اثنان فكون القنطار ربع عشر اربعة مثاقيل فافهم **قوله** ويجي سبلة الكسور  
اي هذه السبلة وهي وجوب الزكاة فيما دون اربعة مثاقيل عند عدم وجوبها منه عند  
الوجبة رضي الله عنه سبلة الكسور يعني ان الكسور لا زكاة فيها عند ابي حنيفة وجب عند  
مجان ذلك وقد سأل التحقيق في فصل العينة من لجانين فيكون الكلام هنا كاللزام ثم لان  
اختلاف في الموضوعين واحد **قوله** وكل دينار عشرة دراهم في السبع فيكون اربعة  
مثاقيل في هذا اربعة دراهم وفيه نظر لانه اراد بهذا النعير ان الدينار والمنقال سوا  
وقد قلنا قبل هذا ان عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل لا وزن دينار واحد فكيف يكون

الدينار

الدينار مثل عشرة دراهم نعم قد كانت الدراهم كذلك في الاصل اولئك قد روي عن الذهب  
الدينار ومن الورد في عشرة الاف درهم وعن علي رضي الله عنه لا قطع في اقل من دينار او  
عشرة دراهم ومنه عز الجزيئة على من بلغ الحلم اربعين درهما او اربعة دنانير وكان كل  
دينار في الزكاة عدله عشرة دراهم لا يردى ان عدل من مثاقيل من ذهب مثاقيل من درهم  
وجب ان فيه الدراهم كانت يومئذ عشرة دراهم كذا ذكر ابو بكر الرازي في كتاب الدين من  
شرح الطحاوي ثم جعل عرو من الله عنه كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فاستقوا الامر  
على ذلك في بعد سبب الزكاة كوان والدينار والمهور والنصاب السوفه وغير ذلك **قوله**  
فيكون اربعة مثاقيل في هذا اربعة دراهم وهذا اسما لان اربعة مثاقيل  
عشر مثاقيل لا كما ان اربعين درهما ثمانين مثاقيل ثم الواجب في باب الزكاة ربع العشر ما خذ  
وذلك قنطارا طين من اربعة مثاقيل ودرهم واحد من اربعين درهما **قوله** وفيه الزكاة  
والعينة وحليها واواها الزكاة وقال الشافعي لا يجب في حلي النساء وحلي الرجال الزكاة لان  
من الذهب والعينة غير مملووع اعلم ان الزكاة واجبة عندنا في حلي الذهب والعينة سواء كانت حليا  
على ستمها او لا وعند الشافعي لا زكاة في الحلي التي على ستمها او لا في الحلي التي لا على ستمها  
**قوله** لانا ما روي في السنن مسند الى عطاء بن ام سلة قال كتب اليك الحسن او صالح من ذهب فاعلم  
انه اكثر هو فقال ما بلغ ان تودي زكاة فبكى فليس بكذوري في السنن ايضا مسند الى عبد الله بن  
شداد بن الهاد انه قال دخلنا على عائشة رضي الله عنها زوج النبي عليه السلام فقالت دخل علي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فزاري في يدي قمحان من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقلت منقوشات  
بارسول الله قال انودي في زكاته فقلت لا او ما شاء الله قال هو حديد من النحاس فقلت كيف  
زكاه قال زكاه في العينة وفي السنن ايضا عن عرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه ابنة لها وفي يدها ثيابها مسكنا فخطبنا ان من ذهب  
فقال لها انطخين زكاة هذا فقلت لا قال ائتوك ان يسورك الله تعالى فيهما يوم القيامة  
سوارين من بارقال فخلعها قال نعم الى النبي صلى الله عليه وسلم ووالله هراة ورسوله والوجه على  
الحلي ومعه او ضاح والتمائم جمع تحفة وهي الحاتم الذي لا ينقص له وسكة يبيع اليه والتمائم  
السوار ولان الزكاة حكم متعلق بوصف ملازم لعين الذهب والعينة وهو وصف الثمينة فبقي ما  
في العين كما ان حكم الرمان كان متعلقا بوصف ملازم لعين الذهب والعينة وهو الورد  
عندنا والتمينة عند الحنفي في ما بين العين فان **قوله** لا قبل ان الزكاة متعلق  
بوصف الثمينة ولين سنا ذلك لا قبل ان الثمينة ملازمة لعين الذهب والعينة **قوله**  
اما الجواب عن الاول فتقول ان سبب وجوب الزكاة المال الثماني بدليل ان العرو من اذا كانت  
للتجارة تحت الزكاة والا فلا والاول اذا كانت ساهية تحت الزكاة والا فلا والاسامة والتجارة  
يوران في التا الا ان حقيقة الثمينة محصورة لانه قد يحصل بالتجارة والاسامة وقد لا يحصل  
وقد يحصل وقد يكون ذلك باختلاف الأشخاص الا زمان فاعند الدليل وهو التجارة  
والاسامة لكن التجارة لا يمكن اعتبارا بحقيقة الثمينة الا بالزمان وقد لا يكون وقد يحصل وقد  
نكث وقد تكون راجعة وقد تكون خاسرة وتختلف ذلك باختلاف الأشخاص والازمان فاعند  
دليل التجارة وهو دليلها في الذهب والعينة الثمينة لانها اعم الى التجارة فكانت الزكاة متعلقة  
بوصف الثمينة واما الجواب عن الثاني فتقول ان المراد من الثمينة ان يكون الذهب والعينة



حال بقدرية مائة الاشياء ويتوصل به اليها والذهب او الفضة بهذه الصفة قبل المناقشة  
 وبعد لا يثبت ان القيمة ملازمة للذهب او الفضة فيجب ان يحكم المعلق وهو الركعة ما يبيع من  
 الذهب او الفضة ولا يكتفى به لو لم تكن محددة للاستعمال وجبت فيها زكاتها فان الزكاة تجب فيها وان  
 كانت معرصة للاستعمال كالخام والاولوان والابر وعليها العروض اذ لان كاه فيها اذ لم تكن معرصة للاستعمال  
 مديعها نسبة التجارة فان قوله على معرصة للاستعمال مساح فلا يوجب الزكاة  
 فاما على حل الملاي والمواهب وعلى ثياب البدن قوله اما ثياب البدن فلم  
 يوجد في دليل التما الذي هو سبب وجوب الزكاة لان الاعداد للملايا مثل الحلقه او ما مضى  
 الناس فلم يوجد في هذا ولا ذاك وكذا الملاي والمواهب فاما لا يثبت للمصنف الا ما مضى  
 ولم يوجد قوله بخلاف الثياب اي ثياب البدن وبذلك وهو جواب عن قول الشافعي وبما يراه  
**فصل في العروض** وانما اخر هذا الفصل عن التقديرات لكونها باعليا  
 من حيث انها تقوم بها والعروض تنفع العين وسكونها ما ليس بتقديرات في ديوان الامم والمواد  
 منه المباع القيمي والجمع عروض قوله الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت بعين  
 من اي جنس كانت اعلم ان عروض التجارة تجب فيها الزكاة وقال مالك اذا بعت زكاتها كحول واحدا  
 وقال نفعه القياس لا زكاة فيها كذا ذكره القدر وري رحمه الله لما قال ابو بكر الرازي في شرحه  
 لمخبر الفخاري يروي عن عمر رضي الله عنه انه قال خمس من عروض زكاة مالك والاعمال اجاب  
 والاعم قال قومها وادراكها وزهني عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم زكاة العروض ولم يرد عن  
 عندهم من السلف خلافة فصار اجماعا ولا يملك ما يطلب منه التما لان بدل منافعه فتجب الزكاة  
 كما في السوايم لكن لما لم يكن في العروض نصا سببا حمل النصاب من قيمها لانها في المعصود  
 من اعيان العروض ويخرج على مالك بان ما وجب زكاة كحول واحد وجب لكل كحول كالسوايم  
 والدراهم من الزكاة تجب في العروض من غير اعتبار اهلكت بعد الحول سقطت الزكاة وذلك  
 لما في قوله فمما لنا ايها من فلا تجب الزكاة في قيمتها كما في السوايم وانما اعتبر النجوم ليعلم قدر  
 النصاب كما اعتبر العدد والوزن في الدراهم والدينار ليعلم بها قدر النصاب قوله لقوله عليه  
 السلام فيها اي في عروض التجارة قوله وتبذل بنية التجارة لثبت الاعداد اعلم ان بنية التجارة  
 انما تكون كقيمة في وجوب الزكاة في العروض اذا وجدت البنية في حال الشئ لا فتان البنية  
 بعمل التجارة اما اذا حصل منك في العروض بم وحدى منه التجارة فلا يكون للتجارة ولا  
 تجب فيها الزكاة ما لم يوجد البيع لعدم اقتران البنية بالعمل وقد مر بيانه قبل باب صدقة الموم  
قوله في قوله ما هو الاصح للمساكين قال الشيخ ابو نصر الجبدي وهو قول ابن حنبل قوله  
 ابو يوسف يقولون بالثمن الذي اشتراه به دراهم كان او دنانير فان كان اشتراها بالعروض  
 فومها بثلث ثمن البلد وكذا في سماعه عن محمد رحمه الله انها تقوم بالنقد الخالص في ذلك الموضع  
 وهذا في كتاب الزكاة من الاصل ان سا قوما بالدراهم وان سا قوما بالدينار فالصاحب اخيه  
 وساعا حملوا عليه كتاب الزكاة على ما اذا كان لا يساوي في البيع في حق الفقهاء بالتقويم  
 باهما كان حتى يكون جميعا بين الدراهم والدينار وجه قول ابن حنبل رحمه الله ان المالك نظره من  
 حيث تفكر في النصاب واعتبار الحول فوجب النظر للفقهاء باعتبار الانقوع وهو ان تقوم  
 بما يبيع بها حتى اذا قومت بالدراهم تبليغ نصابا واذا قومت بالدينار لا يبلغ نصابا تقوم  
 بالدراهم وان كانت تبلغ نصابا على نقد بر النجوم بالدينار دون الدراهم تقوم بالدراهم

وجه قول ابن يوسف رحمه الله ان البديل له حكم المبدل ولهذا يدين حوله عليه فلو كان  
 الثمن كان في دين وجه قول محمد رحمه الله ان كل ما يحتاج فيه الى التقويم بغير منه العدد  
 القابل كاي المسهل كان قوله على كل حال سواء اشترى بالفضة او بالذهب او بالعمود من  
قوله كما في المعصوب والمستهلك انما يثبت لك ما اذا اشتريته من غير ان يفسد قوله  
 واذا كان النصاب كاملا في طر في احوال فنعما به فيما بين ذلك لا يسقط الدية على من  
 النصاب في ابتدا الحول وانما به شرط اما فيما بين ذلك فبطل هو شرط فالحال وانما في النصاب  
 ليس بشرط وقال في شرط كمال النصاب من اول الحول الى اخره والتقصان فيما بين ذلك  
 يقطع حكم الحول كذا في النسخة وقال الشافعي بغيره في السابعة والاثنان كمال النصاب من اول  
 الحول الى اخره كذا في شرح ابن نصر لنا ان النصاب انما اشترط في اول الحول لانه وقت الاتمام  
 والحول لا يقع على ما ليس بنصاب واشترط في اخر الحول لانه وقت الوجوب وما بينهما ليس  
 بوقت الوجوب ولا بوقت الانقضاء فلم يغير كمال النصاب منه كما في عروض التجارة ولا في اخاد  
 النصاب في اثناء الحول قد سبق لانه قد يزداد وقد ينقص واحدا والزيادة او النقصان في كل  
 ساعة ينفع الى الخرج وذلك مدفوع شريفا وهذا كما في تعليق الطلاق والطلاق بدحول الدار حيث  
 لا يقع حادثة البقاء اذ يشترط قيام الملك وقت البقاء لانه حال الانقضاء وكذا وقت الدخول  
 لانه وقت نزول الخبز ولا يغير زواله فيما بين ذلك فان قوله  
 الزكاة انما تجب بقدر معلوم وصفة معلومة في زوال الصفة اعني صفة الاسامة فيما بين الحول  
 يبطل الوجوب فلان يبطل زوال الدار والي قوله ينقض هذا  
 بعروض التجارة فانه لا خلاف بين الفقهاء رحمهم الله ان نقصان العروض التي للتجارة في اثناء  
 الحول لا يوجب استيفاء الحول فكذلك الدراهم والخاص بقا بعض النصاب وليس النقصان  
 كهلاك الاصل كما لم يكن نقصان قيمة العروض في اثناء الحول كهلاك الاصل قوله  
 ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة وهذا لان العروض انما تنقصد نصابا باعتبار  
 القيمة فاد اقول ما روي في حقه الدراهم والدينار فقيم لوجود الحول في نفسه وبذلك  
 ان على انعقاد النصاب فيها باعتبار القيمة انها تقوم في ابتدا الحول للانقضاء وعند تمام الحول  
 للموجب فيكون الواجب حذوا من النصاب باعتبار القيمة حتى يفي بين احوالها وبين احوال  
 القيمة ثم لا خلاف في العلم ولكن الخلاف في كيفية الضم قال ابو حنيفة رضي الله عنه جازي  
 بين احوالها اذا القيمة ثم لا خلاف في الضم ولكن الخلاف ان ثا قومت العروض من قيمتها الى  
 الذهب والفضة وان ثا قومت الذهب والفضة فتم القيمة الى قيمة العروض وقال ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله لا يضم الذهب والفضة بالقيمة ولكن تقوم العروض فتم باعتبار الاحدا  
 وليس عددهم تقوم الدراهم والدينار اصلا في باب الزكاة قوله لان الوجوب في كل  
 باعتبار التجارة وان اقررت جهة الاعداد بيانه ان سبب وجوب الزكاة ملك النصاب السامي  
 الفاصل عن الحاجة والتما اما بالاسامة واما بالتجارة وما لا التجارة اما باعداد الله تعالى وهو  
 الذهب والفضة واما باعداد الحديد وذاك بنية التجارة والتجارة جميعا فلي حصل التما بالتجارة  
 صفة قيمة العروض الى الذهب والفضة وان اقررت جهة الاعداد في الاعداد والمواد باعداد الله تعالى  
 خلق اذ سبب لفضة للتجارة قوله وس هذا الوجه ما روي عن ابن حنبل رحمه الله ما روي عن  
 من الذهب والفضة سببا لوجوب الزكاة وتحقيقه من قبل هذا الفصل اعلم ان الذهب والفضة



يعلم احدهما الى اخره عند ما لكن بالقية عند اوجسعه وما لاجر اعمدها حتى اذا كان الصدق  
من احدهما وانصف من الاخر او تلك من احدهما والى الثاني من الاخر او الربح من احدهما  
وتلايه الارباع من الاخر يعلم بالانفاق اما اذا كان من احدهما النصف ومن الاخر ربع  
قيمة النصف من الاخر يعلم عند اوجسعه خلافا لما في الرواية من ان النصف من  
نصف من الدراهم حصصا ومن الدراهم حصصا وحده فوله ان المصنف في الذهب والفضة لهما  
لا فيهما ولهذا لا يعلق الركاه بقيمة الذهب والفضة حاله الا ان كان لا يربح او كان  
وربه يربح وجميع درهما وقيمة ما يربح لا يربح لا يربح ولا يربح ولا يربح  
ويجب من احدهما الى الاخر وجب بالقية كما في العروضة ولا يربح العثم الجائنة وهي بالقية  
لا بالصدقة كما في العروضة والكوابل عن مسيله الاربعين ان لا يعتبر القية للاجانب وانما تعتبر  
للقيم فاما انفراد احد الجنب فلا يحمي الضم فلا يعتبر القية او يقول انما يعتبر رايه القية  
عند الاحكام لان ذلك اذا يكون بالحدود والجودة في الاموال الربوية ساقطة العبرة  
الاعية انما يعلق على جسد واحد الساقط لا يربح الذهب الى الفضة لا اختلاف الجنب كما لا  
تضم العثم الى الاصل قلنا هذا ينشأ عن بعض العروضة والى الدراهم ولا يقال يربح  
عليك السوايم حيت لا تضم لا يربح لان حصة العثم هي الجائنة وذلك ظاهر بين الذهب والفضة  
لانها تقوم بها الاشياء وكذا بين عروضة التجارة والذهب والفضة لان الكحل للتجارة خلاف  
السوايم لانها لا يجائنة بينهما عند اختلاف الجنب فلا يضم بعضها الى بعض وكذا لا يجائنة  
بينها وبين الذهب والفضة لانها ليست للتجارة ولان الاتفاق قد وجد بين الذهب والفضة  
حيث يجب في كل منهما ربع العثم وكذا الواجب في عروضة التجارة ربع العثم فوجب العثم ولا  
تفارق بين السوايم والذهب والفضة اد لا تحب في السوايم ربع العثم فلم يضم قوله  
وهو رواية عنه اي الضم بالاجزاء رواية عن ابي خنيفة رواه الحسن عنه في مصنفه اي  
في مسند كالايربي والسوار وخونها وقد حذف الموصوف كما في قوله تعالى من تأمر  
الطرف اي ياتى امره يعرف قوله وقته فوفها اي قيمة مفعول فوف انما يجب قوله  
فيضم بها اي يضم الذهب الى الفضة بالقية يعني باعتبارها والله اعلم **باب**  
**في نزع الخلق الى الفضة بالقيمة** يعني باعتبارها والله اعلم **باب**  
التصايف المربح لمساوية بينهما وهي ان الماخوذ من المسلم ربع العثم وهو الزكاة تحبها عند  
ان الماخوذ من الذي لم يكن نصف العثم ومن اخرج العثم وذاك ليس بركاة قدم كتاب  
الزكاة على هذا الباب وكذا على ما بعده من الابواب لان الزكاة احكاما كان الدين عبادة محض  
ليس وبإسائة التضميق والمجازاة والحسن وسمى باسمه وان كان كما اخذ العثم من المسلم والذي  
لكونه عارضا في الجملة لانه باخذ العثم من اخرج ولا يصلح في ذلك ما ذكر الشيخ الا ان ابي  
الحسن القدوري في شرحه لم يصر بذكره من ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه نصف العثم  
وقال لعمري قد نزل من المسلم ربع العثم ومن الذي نصف العثم من اخرج العثم وكان  
هذا محض الصلابة من مخالفة وروي ابن عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله بذلك وقال  
اخرج من سحره من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان الزكاة في المال النافع يتعلق بها  
حق لا يامر كما لظاهره وانما راي عثمان رضي الله عنه ان لا يوال قد كثر في ان يلم بها  
يشي على الآية ففوض ذلك الى اربابها فانها حاضروا بها على المصدق وقد ظهر في فصار

السوايم

كالسوايم وانما يجب ان الماخوذ ركاه فيشترط فيه ما يشترط في الركاه من الاهلية وكون امان فاما ان  
فانصلا عن الحاجة حتى لا يخذ من مال العيني قوله اصبت منذ شهر يعني به انه لو عمل عليه الحول  
موسمه او على من اراد به ديا يحيط باله ثم صرح الامانة اي الركاه ناسية وقد ارا  
قال ادبتها انما في العثم في الله ووراده ان المسلم اذا ادى أدت الركاه الى المساكين يصدق  
مع اليمين وهذا لانها كان يملك الادا الى العثم في المصروف ويختلف عند اتي حصة  
ويجد لا من قبل القول في ذلك فيا يلزم مدية الخصومة والتي ما يختلف فيه فاقول قوله  
مع يمينه كالمذمعة عليه الدين وروي ابن ساعدة عن ابي يوسف رضي الله عنه انما لا يربح  
لانه عبادة فالقول قوله في ادائها من غير يمين لادراك القدوري وقال ابو يوسف في كان  
الحراج الذي صدقه او امر التاجر على العاشر مال او متاع فقال قد أدت زكاته ويختلف  
على ذلك يقبل منه وتكتف عنه ولا يقبل من الزكاة والحر ولا زكاة عليها والله  
فيه اي صاحب المال في الضرر **قوله** وكذا الجواب في صدقة السوايم في ثلاثة مفعول يعني ان  
المسلم اذا ادى مال العاشر في الاصل والعرو والعم اصبت منذ شهر او على دين او ادب الى ما شرخر  
وفي تلك السنة عاشر لعم وحلف على ذلك صدق اما اذا ادا زكاة الساية في المصروف العثم  
لا يصدق وان حلف خلافا لما نفي له انه اسخط الموصوف على الساعي حيت او قبل الحق الى المسحق  
ولما ان حق الاخذ في الساية للسلطان فلا يملك صاحب المال ابطاله فيضمن فهو مسؤولا انما  
ثم قال بعض متأخري الزكاة هو الاول الا ترى انه لو خضع كان ماله عن الساعي كان ادا صاحب المال  
محميا وانما الثاني سباسة ماله وقال بعضهم الذي اخذ الساعي هو العثم بصفة الاول لا يفعل خلا  
لما قلنا والعرض يجوز ان يعل فلا يملك على من تركه الطهر من سواي الجمع يعل ظهره بعلامته  
ثم فيما يصدق في السوايم واموال التجارة لم يثبت اخراج الرأه اي حط الرأه في جامع المصنف  
يعني فيما اذا اقال أدت الى ما شرخر في تلك السنة فاشترخر لم يشرط احصاء المسلم والذي حط به  
العاشر الاخر لان الخط يشبه الخط والتزوير يدخله وقيل لانه امين فقبل قوله من فخرجه وطره  
في الاصل وهو المبسوط طر واية الحسن بن زياد عن ابي خنيفة رضي الله عنه ان العاشر ان عاشر اذا اخذ  
ك بذلك براءة فاذا لم يكن معه براءة فالظاهر بكذبة فلم يقبل قوله من غير براءة وما قال صاحب  
العداية نظرا لان ما يصدق في السوايم الفضول الثلاثة وما يصدق في اموال التجارة الفضول  
الاربعة ولا ياتي في كلامه في جميع الفضول المذكورة لانه اذا اقال على دين او اصبت منذ شهر او  
ادبها الى العثم في المصروف اي ياتي بخط براءة العاشر طر واية الاصل وليس ثم عاشر اللهم الا اذا قال  
اردت بالعام الماضي بماذا هو ما اذا اقال أدت الى ما شرخر وقد كان في تلك السنة عاشر اخسو  
**قوله** وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذي الى اخره اعلم ان المسلم اذا اقال على دين او لم يعل عليه  
الحول او ادبته الى ما شرخر او هو ليس للتجارة او هو بضاعه عند صدق في ذلك كله اذا حلف وكذا  
الذي ولا يصدق الحربي في شيء من ذلك الا اذا اقال في الحواري من امان او ادى او قال في عظماء حبه  
هم اولاد يصدق في ذلك وهذا لان اهل الحرب لا يبرونهم ولهذا لا يصر فاضا في حرمهم  
فما دابن بعضهم بعضا لم يخبر دعوى الدين بخلاف الذي فان ديه حبه محكوم هو كذا اذا قال الحربي  
لم يعل عليه الحول لا يكتف اليه لان اعتبار الحول في حق الذي تمام الحما حبه محصل له استمائه  
اذ الحول زمان الاستمائه وعادة والحربي ثم له الحما بعض الامان اذ لو لم يكن الامان لصار  
سببا مع امواله ولانه لا يمكن في دارا حولا لم يخبر الحول لئلا يرمي الما فصد وكذا اذا قال















في الاول اي في اشراط النصارى **هو** من غير فصل اي بين القليل والكثر **فخر** **هو** لا يتخير بأما لك منه اي في العشر ولهذا في الارض الموقوفة وار من المكاتب كداد كخرا لا يملك فلما لم يكن اطارك معتمدا لم يعبر صفة المالك وهو الخبز الحاصل بالنصاب **هو** ولما في الثاني اي في اشراط النصارى **هو** وله ما روي باو هو قوله صلي الله عليه وسلم ما اخبر عنه الارض منه العشر **هو** وبه اخذ ابو حنيفة في اي في الحديث الذي روي به وهو قوله صلي الله عليه وسلم ليس في العشر اوان صدقه **هو** واما الخطب والعقب والخمس لا يثبت في اثمان عاده اي في النصاب بانه ان الخطب والعقب والخمس والطرف ونحوها لا لا يثبت في الارض لا عشر فيها لان سبب وجوبها على الارض بالنسبة وهذه الاشياء اذا اعلت على الارض اشدتها ولا يحصل بها الناجع ان صاحب الارض لو اسمى ارضه بغير ايام الخلاف وما اسنه ذلك او بالقبض او بالخمس وكذا في نفع ذلك وينبغي ان في العشر عند ابن حنيفة كما ذكره القتيبي ابو جعفر الهذلي رحمه الله في خلاصه النوازل ولا عشر في الطر فادخر الفطن والباذجان ولا عشر في الاده وبها كالمطبخ ولا في كدور الصمغ **هو** وقصبت لدرره وهو يصب لحد واحد واحوده انما في فوف اللوز المغارات العود واسوه كمنوس ثم اسير مثل سيج العسكود وفي صفة حرافة وقبض من افضل الادوية كحرفه التارج ومن ورد دخل ونفع من اوراق المحرق والكدمج العسل ومن الاستسقا ضما واولا في فوائده يعرف ذلك الطب **هو** خلاف السقف والسن اي لا يك في العشر لان العسود والغرس **هو** ولما راعى امره الحكيم واما السقف غمسون الخيل منه قول بعضهم بواي العراف الذي في كل صيد وما صاود العراب في سعي الخيل **هو** في القولين اي على اعتبار القولين قوله اي حنيفة وقول ابن يوسف ومحمد قال عند ابن حنيفة يجب نصف العشر فيما سقى بعزبه او البه من غير شرط النصاب والفاوسد هما يجب نصف العشر ايضا لكن مع اشراط النصاب والفاكا بينا والغرب الدلو العظيم والدالبه المحبون كذا في ديوان الاده **هو** قال ابو يوسف فيما لا يوسق كالمزعفران والفطن عك منه العشر اذا لم يمت فبمنه فبمنه خمسة اوسق الى اخره اعلم ان ابا يوسف ومحمد اتفقا على ان اشراط النصاب في العشر هو خمسة اوسق لكن احلما فيما لا يدخل في الوسق كالمزعفران والموطن فقال ابو يوسف يعنى العينة فاذا بلغت قيمته ما لا يوسق فبمنه خمسة اوسق من ادنى حتى يدخل في الوسق كالمزفره كذا في العشر والاولا قال محمد رحمه الله اذا بلغ الخارج خمسة اعداد من اطن ما يتدريه نوعه يجب العشر ما عدا في الوطن خمسة اجمال وفي المزعفران خمسة امانا وكل حمل ثمانية من العراق كذا قال ابو بكر اعصاب الرازي وجه قوله محمد ان النبي صلي الله عليه وسلم اعتمر الوسق وهو في زمانه اطن ما يتدريه من المكاتب فوجب على هذا ان يعبر في كل نوع اطن ما يتدريه ثم افحص ما يتدريه العطر الخيل فانه يتدريه او لا لا سائرهم بالامام بالخيل ثم ما يعبر نصف الخيل واما المزعفران فانه يتدريه او لا لا اوسق ثم لا يطل برأس من ما بعده نصف المن ووجه قوله ابو يوسف ان المقدير السوسق وهو خمسة اوسق تمام يمكن اعناره فيما لا يوسق اعناره العينة دون الصورة لان المعاني اخيرا لا اعتبار ولهذا انرد اعناره واما صايف الدرامم فبمنه الا ان ابا يوسف يترك هذا الاصل في العسل حيث قال اد بلغ عسره اطل عك فيه رطل وهو رواية الاملا ذكره الحاكم الشهيد في رواية فانه قال ابو بكر الرازي اما العسفر اذا خرج من دهره خمسة اوسق عك العسر في العرطرم وفي عصفه واذ كان في العرطرم اقل من خمسة اوسق لم يك في واحد منها في جعل محمد العصف من العرطرم واعبر النصاب بالعرطرم دون العصف **هو** وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض العسفر قال ابو يوسف في كتاب

الخارج في العسل العشر اذا كان في ارض العشر واذا كان في ارض الخارج فبمنه ثني واذا كان في الفواقد واذا كان في الاتجار والكيف فلاس منه وهو يولد النوازل يكون في اجمال والذو منه لا يخرج ولا يمس الى هذا لفظ ابو يوسف في كتاب الخراج اعلم ان الادوية نوعان عشريه وحراجية فالعشرية خمسة اوانها من العرب كلها عسرة وهي من اول العذب والقادسية الى اخرها من اليمن مبره طولا ومن اليمن والذهب ورمط عالج الى مشارق الشام عسرة والباقي كل ارض اسلم اهلها طوعا والثالث الادوية التي تحت عمومها وهو اوقاص من الفاس من لان الارض لا تخلو عن الموزة والعصر بالمداة او في حق المسلمين والرايع المسلم اذا اخذ دارة فساها واخمس المسلم اذا احب الارض المبيدة ما دنا الامام وهو من رايح الاراضى الصخرية او في حق العسرة وهو ما بين السماء والارض المستطلة في الاراضى العسرية وان ارض الخراج هو اذ الجوانب كلها خراجية وهو ما بين العذب الى عوده حلوان عسرة ومن العذب الى عبادان طولا وكل ارض تحت عتوه وفير او تركت على ايدى اربابها ومن عتوه الامام فانه يبيع حربه على اعيانهم اذا لم يسلموا والخراج على اربابهم اسلموا ولم يسلموا وكذا اذا احلهم وعبر لها العسرة وكذا لك المسلم اذا احب ارضه ما بينه وهي سني عاخراج وكذا لك الذم والاسم حتى ارضه ما بينه ما دل الامام او رخص له ارضه من الغيبة اذا اقلح المسلمين وكذا لك الذم اذا اخذ دارة ما كان يكون خراجية كذا ذكره صاحب النسخة ثم عند اصحابنا عك العسر في العسل اذا اخذ من ارض العسرة قال الشافعي لاني فيه لان العشر يوجب باخراج من الارض وهذا خارج من الحيوان فلا يكون فيه شيء كالعمر المتولد من الدود ولما روي الشيخ ابو الحسن الغدوري والشيخ ابو نصر النخداوي على حدس عمرو بن شعيب عن ابيهم عن جعفر ان بني شابة كانوا يودون الى النبي صلي الله عليه وسلم العسر من عسل فان جعلهم من كل عشر قرب قربة وكان يحيى وادى من لم يلم فاما كان من عمر بن الخطاب رضي الله عنه اسلم على تلك الناحية سعيان ابن عبد الله السبيعي وابوا ان يودوا اليه ثم قالوا انا كنا نودى الى رسول الله صلي الله عليه وسلم فكيف سعيان الى عمر فكيف اليه عمر انما الخيل داب عك بسوقه الله الى من فيها فان ادوا اليك ما كانوا يودونه الى رسول الله صلي الله عليه وسلم فاحم لهم وادهم والاهل بينهم وبين الناس فادوا اليه ذلك وحمي لهم وادهم وكذا الحديث في كسب اعيان الخراج عما قاله الشافعي قلنا اصله متولد من الارض لان الخيل ياكل من علف الارض ثم ان اصحابنا اختلفوا فيما بينهم فقال ابو حنيفة يجب في قليله وكثيره وقال ابو يوسف اذا بلغ فيه خمسة اوسق فبمنه العشر هذا ظاهر الرواية عنه كذا قال الامام الرازي رحمه الله وعنه في رواية كتاب الاملا والمهارون اذا بلغ عتوه اوطال فبمنه العشر كذا قاله الحاكم الشهيد وعنه لا يفي فيه حتى يبلغ عشر فرب وكل قربة خمسون من احدث بني شابة وعنه لا شيء فيه حتى يبلغ خمسة انا ذكره في الايضاح وقال محمد بن يونس هبنا ما بلغ العسل خمسة افراف والعزق ستة وثلاثون رطلا لعراف في قبة العشر ذكره الحاكم الشهيد وهذا الاده ساع بالافراق والفوق ثمانية عشر منا وخمسة الافراق تسعون منا وذكر الامام الرازي في شرح الطحاوي في بيان قول محمد في العسل ثلاث روايات في رواية كما بينا في رواية لايك حتى يبلغ خمس مائة ورواية لا يجب حتى يبلغ خمسة امانا والعرف في اللخة تكال تسع مائة عسرة طلاق **هو** بخلاف دود العر جواب عن قوله الشافعي فاشبهه ابو يوسف بان يقال لا تسلم ان العباس صحيح لان الخيل ياكل البور والتمر وفيها العسر كذا فيما يتولد منها وهو العسل ودود العر ياكل البور ولا عشر في البور في فكر انما يتولد منه وهو الاوسق **هو** كحديث بني شابة قال صاحب المعز بن شابة قور بالطاقي



من جعفر كانوا يخذلون الحبل حتى نزل اليهم الصل فقبل غسل ثيابهم وساتة نصيبهم وذكروا  
الله في نواحيه. الحكم ايام بني اهل من شياي وذكروا النبي ابو الحسن الخدوري في شرح مختصر الكرخي  
ابنهم بطن من فمهم **قوله** ومن محمد خمسة افراف فيه نظر لانه لم يذكر سائر افراف محمد فقل هذا في  
الحسن من يقول وعن محمد وكان من حق الكلام ان يقول وقال محمد اللهم اذا قتل منهم خمسة امننا او  
ممن قتل من قوله في الحسن وقال محمد في العشر اذا بلغ الخارج خمسة اعداد الى اخره فامم والعرف  
سنة وطلانوك رطلاد كره محمد رحمه الله في نوادر همام واليه صاحب العزيم لم يثبت هذا امر اعدى  
من اصول اللغة وكذا ما في الخطط سنة رطلاد **قوله** وكذا في قضب السكر يعني ان في السكر  
بضرب خمسة اساعند محمد وفيه خمسة اوسن عند ابي يوسف كما في الرعزان كذا ذكره الحاكم الشهيد  
ولخصاص والامام الاسماي وعنه محمد رحمه الله مذهب ابي يوسف ومحمد في السكر وهو على هذا  
الباب عطف على قوله كما في رعونان والقطن اي حكم الخلاق بين ابي يوسف ومحمد في قضب السكر كما في  
الرعزان والقطن **قوله** وما يوجد في الخيال من العمل والتأريفة العشر وهي رواية اسدين  
عمر ورحمهم الله وعن ابي يوسف والحسن بن رباب رحمه الله انه لا يثب فيهما لان وجوب العشر يسب  
ملك الارض ولم يوجد ملك الارض وجه رواية اسدان المقصود من ملك الارض الناسة وهو التاكد  
حصول **قوله** وكل شئ اخرجه الارض ما فيه العشر لا يحسب اجر العمال ونفقة الفقراء اعم الى الموت  
لا يرفع من العشر من ثمرات العمال ونفقة الفقراء كرمي لانها روي عن ذلك بل يجب العشر في كل الخارج قاله  
نحو الاسلام ومن الناس من قال ينظر الى قدر قيمة المولى من الخارج فيسلم بلا عشرين بمصر الباقى لان  
قد والموتة بموتة المالم يجوز كانه اشتراه الا ترى ان من ذرع في ارض مضمومة سلم له من  
الخارج بقدر ما عزم وطالب له كانه اشتراه ووجه قوله لما عزم الخبر او يقول ان النبي صلى الله عليه  
وسلم اوجب العشر على سبل النعا وذا فما سفته السام في بفرج لتقاو الموتة فلا معنى لرفع الموتة  
لانها اذا رقت الموتة تبقى الواجب منعها لاسفان وناو يخلق الخبر والقياس في معرض النص باطل  
ولاه حوالا بذكر في خارج واحد فلا يخبر منه بمراد برفع الموتة كما في نصاب الزكاة بل لا بد ان  
الحول في الزكاة شرط وهما ليس بشرط بالاشان وكذا النصاب شرط ثم وليس بها بشرط على قول  
ابي حنيفة **قوله** قال تعالى له ارض عشر عليه العشر مناعا وتطلب قبله من يماري العزم  
بكم الامام اياي حاله العنة يجوز فتح لامها وكسها والافصح الكسر وقد عرف في علم التصريف ثم ان  
عمر رضي الله عنه صالحهم على النصفين حيث قالوا الخلفاء العار باد الكربة خوفا من ان يلحقوا بالروم  
ومصر واهوالهم وكان يخصص من العينة فاستقر الامر عليه وكان سوا تطلب لهم قوة وسوكة  
وكا نو افر من الرور واصل ذلك كما قال ابو يوسف في كتاب الخراج حدثني بعض المشايخ عن  
الساجع عن داود بن كره وروى عن عباد بن العمان العلبي انه قال لعمر بن الخطاب يا ابا عبد الله  
ان بي حبل من قد علك سوكتهم فانهم بارا الحد وفان ظاهروا عليك الحد واشتدت موتهم فاذ  
رأيت ان يعطهم شافا فقل له فمليهم عمر رضي الله عنه على ان لا يفتوا احد من اولادهم في  
الصراينة ويضاعف عليهم الصدقة وعلى ان لا يعطوا الجربة عن رومهم فكل يصراني من بني علك  
له عم سامة فليس من سامة بلع اربعين فاد بالبح اربعين سامة ففها شاة الى عشرين ومائة  
فاذا رادف سامة ففها اربعين من الغنم وعلى هذا الحساب يوجب صدقاهم وكونك العشر والاصل ان  
اذا وجب على المسلم من في ذلك فعلى العلبي مثله من رومهم ففها سامة كرجا لهم في الصدقة واما المصيا  
فليس عليهم شئ كذا في كتاب الخراج **قوله** فان اشترى ما منه ذم في شئ على ما لا يحد من اي طان استبد

الارض العشرية من العلبي ذمى والارض على حالها من المصنف مذهبهم لانه يجوز المصنف  
على ذم من قبله على قوله كما اذا مر على العشر باحد سنة بعد العشر من المسلم ربح العشر  
والنصف صعب الرابع **قوله** وكذا ان اشترى ما منه سلم او سلم لعلبي بعد ان حصة به  
تكون الارض العشرية على حالها من المصنف اذا اشترى ما من العلبي سلم او سلم لعلبي بعد  
ان حصة به وان يكون النصف اصليا وان ورثها العلبي من امه كذا كذا او ولد له لا بد  
في الشرا كذا كذا او عارضا بان اشترى ما من سلم لان المصنف صار وطبقه للارض فعمل الى  
المسلم كالحراج وقد روي عن الحسن بن علي واهل بيته واهل بيته واهل بيته واهل بيته  
اراضي في سواد الحرافة وكانوا يودون غل الخراج ولانه مونة قبل سنة العشرة والاسلام  
لا ياتي في العشرة كما في الحدود والقضا من فوج القول بالمعنى بعد ابي يوسف نحوه الى غيره  
واحد لان الداعي الى المصنف كان كذا كذا وقد نال وقال محمد ان المصنف اصليا في لاه  
صار كالحراج وان كان عارضا به الى اصل عبد وال الحرافة والخر الاسلام والمصنف عند محمد ان  
العلبي اذا اشترى ارض عشرية في العشر كذا فلا ينجو من المصنف عارضا **قوله** قال في  
الكتاب وهو قول محمد رحمه الله فيما صح عنه اي قال في كتاب الزكاة من المبسوط وهو قول محمد يعني  
العود الى عثر واحد قول محمد في القول الصحيح عنه اي من محمد **قوله** قال وصني الله عنه اختلف  
النسخ في بيان قوله والاصح انه مع ابي حنيفة رضي الله عنه في ما المصنف اي قال صاحب  
المصنف اختلف النسخ في بيان قول محمد والاصح ان محمد مع ابي حنيفة لكن قول محمد لا ياتي في الاية  
المصنف الاصل لان الكاذب لا يسمو عنه ولهذا يجب على العلبي عشر واحد عند محمد اذا  
اشترى ما من سلم **قوله** ولو كانت الارض لمسلم باع من نصراني اعلم ان الارض العشرية اذا  
اشترى ما من المسلم نصراني غير علبي يبطل العشر ويكفي الخراج عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومنه  
ابي يوسف فيما علف عليه العشر ويوضع موضع الخراج وقال محمد في مشربة كما كانت وقاله لك  
لا يجوز البيع وهو اختيار القاضي ابي حنيفة كذا ذكره الخدوري ووجه جواز البيع ان العشر حق  
ينعاق بالمال فلا يمنع من ذلك كذا كذا السابعة ثم وجه قول محمد ان العشر مونة ففها العباد  
فلا يجب على الكافر ابد او لا يبطل عنه بقا كما في الخراج على المسلم ووجه قول ابو يوسف ان الكافر ليس  
باهل للعبادة اصلا وفي العشر معني العبادة فلم يسبق عليه العشر ولا سبل الى تبدل الارض العشر  
الى الخراج كرها فوجب المصنف لاه امر مروع كما في بني نعل ووجه قول ابي حنيفة ان الكفر  
يثاوي اذا العبادة فبطل العشر بخلاف الخراج قال الاسلام لا ياتي اذا الحقوه فلما بطل العشر  
نعت الخراج لانه السبق حال الكافر **قوله** ثم في رواية الى اخره يعني عن محمد روايات في مصر  
هذا العشر في رواية بصرف الى مصارف الصدقات وفي رواية بصرف الى مصارف الخراج اي  
الى اراف المغانة ورصد الطريق وخود ذلك على ما يذكر من بعد ان ساء الله تعالى **قوله** قال  
لخذ ما منه سلم بالشفعة الى اخوة اي ان اخذ الارض العشرية سلم من النضرائي الذي اشترى  
من سلم بالشفعة او رده الى الارض على البايح وهو المسلم لقضاء البيع والارض عسرية كما كانت  
وبطل الخراج والمصنف اما في صورة الاخذ بالشفعة فلاك المصنفه خول من المصري  
وهو النضرائي الى الشيع وهو المسلم فصار كان المسلم اشترى ابا ابتداء واما في صورة الرد بالناس  
فلا ان البيع لما ابيع صار كان لم يكن لان حق المسلم وهو البايح لم ينقطع لهذا السرا لان رده  
كان مستحقا لو فوعه فاسدا فلا خراج ولا تصريف اذن **قوله** واذ كان المسلم دار حظه



فجعلنا فيها نافعاً عليه العتق فالأحد الذي استعمل في الحرب والقتال  
 كما قال الأعرجي وهو خراسي وان سيجحون وسجود ومجلة والعراق فحدث أبو يوسف خراسي  
 وعند محمد بن عيسى لأن الوظيفة بدور مع المالان الماحضين به قال الإمام الشافعي هذا  
 مشكل لأن هذا الجاهل الخراج على المسلم ابتداء وذكر الشيخ الإمام شمس الأمانة السرخسي في كتابه  
 الجامع الصحيح أن عليه العتق بكل حال وهو الأظهر فإن سقاء من ما العتق مرة من ما  
 الخراج فخلبه العتق لأنه الحق بالعتق من الخراج والجواب عن أسكال الشافعي أن هذا العتق  
 معمول أن وضع الخراج على المسلم ابتداء بطريق الجبر لا يجوز أما إذا أخاره المسلم فهو ذلك  
 وقد أخاره حيث ساء بما الخراج الأنزى أن المسلم إذا أحبب أو ضاحيه بأذن الإمام وساء  
 بما الخراج يجب عليه الخراج كذا هذا **قوله** وليس على الجوس في داره من قال في هذا الإسلام رحمه  
 الله أصل ذلك أن الدور قد وقع فيها المسلم على أن لا موة فيها باتفاق الأئمة واجماع المسلمين إلا  
 يرى أن هذا الحق إنما وجب في الشريعة بأرض ناسية ودهن أرض غير ناسية فإذا أحلها بغيرها ما صار  
 ناسية كما إذا أحل العتق سائيه ثم عليه الخراج سواء كانا بالاعتق أو بما الخراج لأن الكفر ينافي  
 العبادة خلاف المسلم إذا أحل داره بغيرها لما لأن الإسلام لا ينافي العتق واستقام بوظيف  
 الخراج عليه **قوله** وعلى قياس قولنا يجب العتق في المال العتري بانه أن الجاهل العتري على الكافر  
 في الأرض العتري يجوز عند أبي يوسف ومحمد كما إذا اشتري الذي أرضنا عشرة من المسلم فحل هذا  
 العتق يجب أن يؤخذ العتق من الجوس الذي جعل داره بغيرها وسقاء بما العتق لكن عند أبي  
 يوسف بغيره على العتق وعند محمد بن عيسى وأحمد بن محمد في رواية بصرف إلى مصارف الخراج وفي  
 رواية بصرف إلى مصارف العتق كما في الذي إذا اشتري أرضاً عشرة **قوله** ثم إذا العتري  
 ما السما والأبار والعيون والنجار التي لا تدخل تحت ولاية أحد والمال الخراسي الأنا ر إلى  
 نفراً الأعاجم وهي هذه الأنا والصغار التي في بلاد الجحيم وقد صارت في أيدي المسلمين على  
 سبل العتق أما الأنا والنجار مثل جمجمة وسجود ومجلة والفران فهي حراجية عند أبي  
 يوسف وعمر بن عبد العزيز عند محمد وهذا بناء على أنه هل يقع عليها الأبدى وهل يدخل في ولاية أحد فمد  
 أبي يوسف يقع عليها الأبدى وعند محمد لا وجه قول محمد أن أنباء البديعة من المياه وانما لها حق  
 ولاية أحد لا يمكن فأنشئت البحار وسما العيون والامطار ووجه قول أبي يوسف أن هذه  
 المياه قد كانت تنسب إلى الكفار وقد صارت للمسلمين فأنشئت الأنا والتي نفراً الأعاجم ويمكن  
 أنباء البديعة بالحداد السفن والقناطر عليها ثم اعلم أن جمعون اسم نهري على وسجود اسم نهري للوك  
 ودجلة اسم نهري بخداد والفران اسم نهري للكونة وهذا هو المشهور وقال صاحب الكشاف  
 سجود اسم نهري للهند فقول لا مشاحة في التسمية وتحمّل أنه مشرك وذكر في صحيح مسلم  
 رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيجان وسججان  
 والفران والبيل كل من أنهار الجنة وقد روي مسلم رحمه الله سيجان وسججان على وزن فعلان  
**قوله** وهذا يدل على أن أحاد القناطر من السفن يد على هذه المياه ثم اعلم أن الخراج على نوعين  
 خراج معاطعة وسمى خراج وظيفة والثاني خراج مغارمة أما الأول فهو ما يثبته بتوظيف عمر  
 باجماع الصحابة رضي الله عنهم في كل حريب أرض من بغيرها يصلح للمزارعة فتأخذ ما تزرع فيها ودرهم  
 والعين وهو الصاع والدرهم هو الفضة الخالص وزنه وزن سعة والحرب أرض من  
 طرد لسون ذراعاً وعرضاً سون بذراعاً كذلك كثر في سبغ فتباعد من يد على ذراع

العام

العامة لغيره وفي حريب الرطبة خمسة دراهم وفي حريب الكرم عشرة دراهم وأما الحرب الذي  
 فيه أثمان منقورة ولا يصلح للمزارعة لم يذكر في ظاهرها رواه وعن أبي يوسف إذا طاب المحل  
 بلفظه جعلت على الخراج بعد ما يطبق ولا يريد على حرب الكرم وفي حريب الهمجران بعد  
 ما تطبق ويظهر أن غلبها فإن كان صلح غلبه الأرض المزارعة يؤخذ منها قدر خراج الربع وإن  
 كان يبلغ غلبة الرطبة يؤخذ خمسة وأما خراج المعامرة فهو أن الإمام أراد أن على أهل المد  
 فتحاً جعل على أراضيهم الخراج مقدار خمس أقاليم أو غيره من الربع والثلث والصفحة  
 وهذا جائز كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل خيبر ويكون حكمه حكم العتق ويعلق  
 بالخارج إلا أنه يؤمن في موضع الخراج له في الحقيقة خراج كذا كذا صاحب الفقه ومعه  
**قوله** لا يصلح خراج على تضييق الصدقة دون المونة المحضة أراد بالمونة المحضة الخراج  
 لأنه مونة ليس فيه من العبادة بجزء من صلح عمر رضي الله عنه وفتح مع يربك في تصديق  
 الصدقة وول الخراج فليد أبو خذ من صياهم وشاهم صدقة مصلحة وخراج واحد  
 قال فلف الصبي النخلي والمرأة النخلية إذا سراجا عاشر بأخذ من المراه دون الصبي وكذا  
 يؤخذ هنا من الصبي النخلي في أرضه صدقة مضاعفة **قوله** لا يعتبر الأهل ولا  
 المالك في العتق والخراج حتى يعب في الأرض الموقوفة وأرض العيان والمجانين خلاف الزكاة  
 حيث يعتبر فيها الأهلية وأما لك والعاشرا بأخذ الزكاة ولا زكاة على الصبي **قوله** نصيب  
 ذلك إذا كان منهم أي ينعى العتق إذا كان الصبي والمراه من نعل **قوله** وليس في عين  
 العتق والنقط في أرض العتق من يعب فيه العتق لأنه عين تقور كعين الماء لا عتق في  
 الماء كذا في الوكر والنقط أما إذا كانت في أرض الخراج يجب الخراج إذا كان ورامومع العتق  
 والنقط أرض فارغة صالحة للمزارعة لأن سبب وجوب الخراج الأرض العاسية بأعيان  
 الممكن من طلب النما بالمزارعة ثم العتق والخراج لا يجتمعان في أرض واحدة خلافاً للشافعي  
 لما ذكره أبو حنيفة في مسند عن حماد بن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنهم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يجتمع على مسلم عتق وخراج في أرض واحدة ولا في السواد  
 فتح ولم ينفصل عن إيمه العدل وولاية الجور أنهم جمعوا أيديهم في جمع بينهما فتدخلا لاجتماع  
**قوله** لأنه ليس من أنزال الأمر من هي جمع تزل وتزل الأرض رعباً وهو ما يحصل منها  
 وعينها الأرض في كالحنطة وغوها والله أعلم **باب**  
**من حورده مع صدقة النبي** **قوله** لما ذكر الزكاة وما لحقها من خمس المعادن  
 والعتق احتاج إلى بيان المصروف فشرع في بيانه والأصل في هذا الباب قوله تعالى أما الصدقات  
 للفقر والمساكين والعاملين عليها والمولفة فلوهم وفي الرقاب والعارفين وفي سبيل الله  
 وابن السبيل فربضة من الله والله عليم حكيم قال علي المغانق والبيان أما المحصر التي في  
 الحكم كقولك أنما زيد سطلق أو محصر الحكم في الشيء كقولك أنما المطلق زيد لأن كلمة أن  
 للأنشأ وما للشيء فيمنع اثبات المذكور دون ما عداه ومعنى الآية وأما أهل الصدقات  
 للأصناف المذكورة لا غيرهم كقولك أنما الخلافة لعربس أي لهم لا لعنهم والعدول  
 في الآية عن اللام إلى في الأربعة الإجابة لا بد أن بانهم أرضهم في استحقاق الصدقة  
 عليهم من سبق ذكره كذا قال صاحب الكشاف وقوله فربضة من الله في معنى المصدر المؤكد  
 لأن معنى قوله أنما الصدقات فربضة من الله الصدقات لهم **قوله** فربضة من الله







واسعاً له بذاك مما سبب الحاجة فصار مصرفاً للصدقة ومسحاً لسمه اذ عمل لكره  
بعمل الفقراء من وجه لان بدنه بمنزلة ايديهم على صار عاملاً لهم من وجه استوجب اجراً  
عليهم فلما صار ما استحقه صدقة من وجه واحده من وجه عمل للعامل العني دون الرأسي  
نيزها لغيره الرسول عن شبهة الوجع ولم يخبر هذه شبهة في حق العني لان خبره  
الصدقة على العني لا ذكر اسمه ولهذا اخبر الصدقة على مولى الهاشمي دون مولى العني  
والخبر ان من حديث علي رضي الله عنه فنقول ليس فيه بيان انه صلى الله عليه وسلم  
فرض له من الصدقات وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الكفاية على اهل البيت  
قال لظاهراً انه فرض له من الباقي لانه الصدقات لم لا يقد وعمل الله بالعني وقال الشافعي يعطى  
له الثلث لانه ثلث الاصل في الثانية ولما ان ما اخبر العامل صدقة من وجه واحده من  
وجه كما ينفق الصدقة لا توجب التقدير بالاجرة فتوجب التقدير بالكفاية فواجبنا  
رزقه على حسب الكفاية سواء كان اقل من الثلث او اكثر الا اني ان عمر رضي الله عنه بعث  
عماراً الى اهل العراق وبعث عبد الله بن مسعود وخازناً وبعث جندب بن عبد الله بن  
حبيب ليمسوا سواد العراق وفرض لهم كل يوم مائة وجراباً من دقيق نصفه لغيره وثلثه  
ونصفه لسايرهم ثم قال ان فيه يوجب منها كل يوم مائة وجراباً من دقيق لغيره  
خبرها وكان يومئذ بالكوفة اربعون ألف مسكين في الكفاية بخبر الوسيلة لا الشهوة  
لا اهرام لكونها اسرافاً محضاً وعلى الامام ان ينفق من يرضى بالوسيلة من غير اسراف ولا  
تقتير وذكر في الاجناس ان العامل اذا اخذ الصدقة وضاعف في بيع بطلت عماله ولا  
يعطى من بيت المال من ونفقه عن الرقاب **قوله** وفي الرقاب بجان المكاتبون منها  
في كل رقابهم هو المفقول اي هو المنقول عن ابي عبد الله في تفسيره في منار اجمع الى  
الصلوات اعلم ان المراد من الرقاب هم المكاتبون بجانها فذلك هذا مذهبنا وقد  
فسره بذلك ابي الحسن وقال بعضهم يتباع الرقاب فتتقن وهذا مذهب مالك رحمه الله  
فيكون ولا وهم على مذهب مالك جماعة المسلمين ودون المعتزلة كذا قال ابو بكر الرازي  
وقال بعضهم المراد منها الاساري وذكر ايضا عن الحسن البصري وفيه الله عنه ان اخذت اياه من  
بجنيق من زكاة ماله وذكر ايضا عن الحسن البصري وفيه الله عنه ان اخذت اياه من  
الزكاة جاز والصحيح ما ذهب اليه اصحابنا رضي الله عنهم لما روي عن الربيع بن عمار رضي الله  
عنه ان رجلاً قال يا رسول الله علي غلام يدخلني الجنة قال اعنق الشمة ومك الرقبة  
قال او ليسوا قال لا عنق الشمة هو ان تعنقها وفك الرقبة ان تخنق في ثمنها كذا ذكره  
ابو بكر اخيراً من الرازي في شرحه المختصر الطحاوي فحلل صلى الله عليه وسلم عنق الشمة  
عند فك الرقبة فذلك على ان المراد من قوله تعالى وفي الرقاب هو المعونة في  
فك الرقبة بائناً لالكفاية وما ذهب اليه مالك ضعيف لما روي عن عائشة رضي الله عنها  
عن النبي صلى الله عليه وسلم اما الولاء لمن اعنق فكون الولاء على مذهبنا لعنق المعتق  
وهو فاسد ولا يشترط الزكاة التملك لعله تعالى وانما الزكاة والاعناق اطلاق  
الملك لا يملك ولا الزكاة اما ان تكون منصرفه الى المولى او الى العبد فلا يجوز الاول  
لان ما اخذ المولى عوضاً عن ملكه والزكاة لا تخطى عوضاً عن شيء ولا يجوز الثاني ايضا  
لان الزكاة عليك ولا يملك العبد شيئاً أصلاً لا المال ولا الرقبة اما المال فقد ملكه المولى

واما الرقبة

واما الرقبة فانه على ملك المولى ويعتبر في الزكاة التملك لا الاطلاق والظاهر من قوله  
ومن ولا يملك ماله ما لا يملكه من غيره قال العيني الخار من عليه الدس ولا يحد ماله اصل الغنم احزاب  
وسه قتل في الرهن له غنمه وعليه غنمه اي يملكه له وخبره عليه فانه له رهن هو الذي حصر  
ماله واخبر ان القضاء نعم الخار يجوز دفع الزكاة اليه اذا لم يملك ماله ما لا يملكه من غيره  
ما في يد مستحق الدين فصار رهنه وعدمه سواء علقه ما اذ ملك ماله ما لا يملكه من غيره  
لا يجوز دفع الزكاة اليه لانه عني ومصرف الزكاة الفقير لا يبيع الا يري الي ما روي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم اخذها من اغنيائهم وردوا في فقرائهم **قوله** وقال الشافعي من غلبه غنمه او سلام  
ذات البين واطفا النابذة اي الخار من عمل غنمه بملكه بغيره اي يملكه له او يملكه له  
ذكره ابو ابي ابيهم اسحاق الفخاري **قوله** وفي سبل الله سفلح الغراء اعلم ان فقهاء  
ابن ابي يوسف ومحمد فقال ابو يوسف هم اهل الجهاد من الغنم او قال محمد اجمع المصنف بهم  
قول محمد ما روي البخاري في الصحيح عن ابي اسحاق قال حملنا النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة  
الحج فعلم بذلك ان سبل الله تعالى سفلح الخار لان النبي صلى الله عليه وسلم صرف الصدقة اليه  
وروي الشيخ ابو نصر وغيره ان رجلاً جعل يجره له في سبل الله فامر النبي صلى الله عليه وسلم  
ارعمل عليه الحاج ووجه قول ابو يوسف رضي الله عنه ما روي البخاري ايضا في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم قال ان خالداً اخبرني ان رجلاً سبل الله ولا شك ان الذي سبل الله لا يملكه كذا ما مراد من سبل  
الله الحرام ولا يملك ولا سبل الله عبارة عن جميع العرب لكن بعد الاطلاق يصرف اي اجزا ذكره في قوله  
تعالى وانفقوا في سبل الله وما قاله ابو يوسف رحمه الله هو الاظهر وعندنا يجوز ان يصرف الصدقة  
الى اثنين جميعاً لان كل واحد من الحج والحرام سبل الله وددل ذلك دليل على اراده كل واحد منهما كما  
بيننا ثم عند الشافعي يجوز الصرف الى اثنين العزاة وذاك ضعيف لما روي البخاري في حديثه معاذ بن  
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤخذ من اجابهم ومرد في فقرهم تحل يدك بصرى او  
فقر العزاة لا عتقاً **قوله** روي في السدس بسند عدي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لعني الا في سبل الله او ابن السبل او جارية يهدى  
عليه فيهدى لك او يدعوك فعمل هذا ان العادي يجوز دفع الصدقة اليه وسلكنا هذا **قوله**  
سواء العني بكسبه اي المستغن بكسبه عن السؤال بانه ان المستغن بالكسب لا يحل له طلب  
الصدقة لا اذا كان غنياً لا يحل له لا شئاً له ما جاء من الكسب ثم سئل عن سبل الله كان  
له مال في وطنه وهو في مكان لا فيه فله فيه اعلم ان ابن السبل من السراويل حماله وبعده الله  
او حن هو خاله اخذ الزكاة لكونه فقيراً في حال عدم اسعفه ماله وسر المسافر ابن السبل  
لكونه لا رمنه السبل لانه لا حصل منه كثرة الملازمة صار كانه ولد الطريق وسه قوله  
الصوفي في الوقت **قوله** فمن جها في الزكاة اي الاصل في السبعة المذكورة غير المولفة  
قلوبهم جها في الزكاة فيجوز ان يدفع صاحب المال زكاة الى اي صنف سألهم وعند الشافعي لا بد  
ان يعطى الرجل صدقته على سبعة اصناف من كل صنف ثلاثة فذلك واحد وعشرون كذا قال في  
الاسلام والصدقة الشهيد والشيخ ابو نصر رحمهم الله وقال صاحب المحنة وول الشافعي رضي  
الله عنه يجب الصرف الى ثمانية اصناف اي ثلاثة في كل صنف وهذا ما على اصلاص ما سأل  
في سهم المولفة فلوهم هل هو سافر ام لا وجه قوله الشافعي ان الله سارك ونحو اصابه  
الهم يحرف اللام واللام نعمتني الملك اذا اصيب به الى سرفيع له ملك كقولهم حال لهدوجه



فولنا ما روي في الصحيح مسند الى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بعث معاذا  
رضي الله عنه قال ليس تعلم اذ هم الى ساء دعاء لا اله الا الله واني رسول الله فان سمعوا ذلك فليعلم  
ان الله قد بعثهم خمس صلوات في كل يوم وثلثة فان اعادوا ذلك فاعلم ان الله قد اقرضهم علم  
صدقة في اموالهم يؤخذ من اعيانهم ونور في قلوبهم وهذا اخبر مشهور بطله العلي بالعبول ولم  
يذكر فيه سوى الفقير فعلم ان سبب الاستحقاق هو الفقر والحاجة فجاء الصرف الى صنف واحد  
باعتبار الحاجة ولا بد من اعتبار العامل الفقيه حيث يجوز الصرف اليه بقدر الحاجة لا بما يخل من الحالة  
اجرة من وجه كاسيانه لجأز اخرون وان كان غنيا به لم يخل صحته فذهبنا ان الله تعالى قال ان تبدوا  
الصدقات تعرا هي وان تحموا ونوبوا الفقرا فهو خير لكم بانه ان نصير المصروف في نوبها  
راجع الى المصروف في اكرام في جميع الصدقات لكونها محلاة بالام فصبحت الاله جوارعا  
للفقر وهم صنف من الاصناف المذكورين في الابه الاخرى فدخل من هذا المجموع ان الله تعالى  
اوجب صرف الصدقات الى اثنى عشر صنف في آية وبين اسما لها حتى في آية اخرى بمصارفها باعتبارها  
كصنف واحد ثم يجوز صرفها الى واحد من صنف واحد لان المخرج صار مستقارا للجس لدخول اللام  
عليه ولا ان الصدقة لا تخلو اما ان تكون مستحقة بالاسم او بالحاجة او بهما معا فلا يجوز استحقاقها  
بالاسم لخصم احد بها انه لو كان كذلك لاستحقاقها كل غادر وكل ابر سبل وان كان غنيا وليس كذلك والثاني  
انه يجب استحقاق سهمين على ذلك التفرع ان كان الشخص فقيرا او ابن سبل وليس كذلك فلما اطل  
الاستحقاق بالاسم فبين الاستحقاق بالحاجة فعمل ان المصروف سدخلة المحتاج وذلك حاصل في صنف  
واحد وصاروا كصنف واحد باعتبار الحاجة وهم علمهم للركاة سبل الكسفة للصلاة وكل جزس لكس  
قبلة للصلاة فكذلك كل صنف من الاصناف السبعة مصروف للركاة والجواز عن قوله الشافعي ان اللام  
في اللغة للاختصاص كقوله تعالى ان لهم النار وقوله تعالى لهم هذا اية الله ونحن نقول بموجب ذلك  
حيث يجوز الصرف الى الاصناف السبعة ولا يجوز التقديس منهم الى غيرهم ولكن لا نفهم ان جواز الصرف  
اليهم يقتضي صرف اليهم جميعا والفتية عليهم حتى او نقول لا نفهم ان الاله لنا انهم مستحقون للصدقة  
لا باعتبار الحاجة لا يستحقها الا الله تعالى بل لبيان انهم مصروفون للصدقة باعتبار الفقر والحاجة فصار المفسر  
دفع الحاجة فلا ياتي باختلاف الاسباب عند اتخاذ المصروف فجاء وضع الصدقة في صنف واحد  
**فولس** والذي ذهبنا اليه من روي عن عمر وابن عباس رضي الله عنهما في دفع الصدقات الى الاصناف السبعة  
في دفع الصدقات من روي عنهما قال ابو بكر الجماس من الرازي رحمه الله في شرحه المختصر الطحاوي روي  
ذلك عن عمر بن الخطاب وحده واساس وعق سجد من حبه واراهاهم والى العالمه وحى الله عليهم ولا  
يروي عن احمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه خلاف ذلك فصار احما لا نسج خلافة ثم قال وروي الترمذي  
عن ابراهيم بن ميسرة عن طاووس عن محمد بن جندب رضي الله عنه انه كان ياخذ من اهل اليمن  
العرو من في الركاة ويجعلها في صنف واحد من الناس قال الامام الرازي رحمه الله في شرحه المختصر  
الطحاوي ثم جعلها في صنفين ونسج في ذلك المال من الاموال اربعة انواع منها الصدقات وهي  
ركاة السواجم والعشور وما اخذ العاشر من المسلمين الذين يبرون عليه من الجاهل ونوع اخرها اخذ  
من خمس العايم والمعدل والركاة ونوع اخرها اخذ من اربعة الارض وجزية الروم وحما  
صوخ عليه مع بن بخران من الخليل ومع بني تغلب من الصدقة المضاعفة وما اخذ العاشر من  
امس من هل اعرف وما اخذ من بني رامل الذمة ونوع اخرها اخذ من تركه احب الذي  
ماقة ولم يترك وارثا او ترك زوجا او زوجة فهذه جملة بينة المال لثمل النوع الاول وبه الصدقات

ما ذكرنا

ما ذكرنا وبه النوع الاخر وهو الخمس الاضاف التي ذكرها الله تعالى في كتابه وهو قوله تعالى واعطوا  
غنيتم من بيت مالكم خمس وللمسول ولدى القرى والباس والمساكين وابر لسلهم الله وسهم رسول  
واحد وما ذكرنا بركا واصحابا للفقراء ولا طبا وفصله هذا المال وسهم الرسول سقط بموته وسهم  
ذي القربى سقط بعد ما وسهم ذرية الرسول صلى الله عليه وسلم بمصرف اليوم الى ثلاثة اصناف النبي  
والمساكين وابر السبل وعند الشافعي منهم ذرية القرى ثابت وقال بعضهم يصرف الى الاصناف التي  
ذكرها الله تعالى في كتابه فمنهم من يصرف الى عمارة المسجد للحرام وسهم الرسول صلى الله عليه وسلم  
يصرف الى الخليفة لانه قام مقامه وسهم ذرية النبي يصرف الى قرابته والناسي والمساكين وابر السبل  
والنوع الثالث وهو الخراج والجزية وكما يصرف الى عمارة الرباط والفتا طرود الحضور وحده  
النحو وكرهى الا بهار العظام التي لا ملك لاحد فيها كالحجوة والقران ودخله يصرف الى دار  
الفتنة وارتاق الولاة والمحشيين والمفتين والمعلمين وارتاق الفتاة ويصرف الى رصد الطريق  
في دار الاسلام من المصروف وقطاع الطريق وحاميه ان هذا النوع من المال يصرف الى عمارة  
الدين ومصلاح دار الاسلام والمسلمين والنوع الرابع يصرف الى نفقة المرحمة في اذيتهم وعلاجهم  
وهم فقرا والى كس المحروين الذين لا مال لهم والى نفقة الغنيط وعمل حيايه والى نفقة من هو عاجز  
عن الكس وليس له من ينفق عليه بنفقته وما انبته ذلك والواجب على الابه والولاة والمسلطين  
ايصال الحقوق الى اربابها وان لا يحسوا عليهم على ما يرون من تفصيل ونسوية من غير سبل في ذلك  
الى هو ولا يحل لهم من الاسعار ما يكفهم ويكفي اعدائهم ولا يبدلهم منه ويبيح لهم اذ اجمع لهم  
المال عند من ان يوصلوا الى اربابها ويصرفوا اليهم ولا يجعلوا كوثا وان فضل من بيت المال  
شي بعد ايفال الحقوق الى اربابها فتصوبها بين المسلمين وان فصرها في ذلك فوالا لم عليهم واستحقاق  
اسم الظلم هو السد ولا يجوز ان يدفع الركاة الذي الى اخيه اعلم ان دفع جميع الصدقات الى المسلم يجوز  
اتفاقا والى الحديث لا يجوز دفع صدقة قاتنا قاتنا اما الذي في يجوز دفع التطوع اليه اتفاقا ولا  
يجوز دفع الخمر بيضة اليه كالركاة والعشر اتفاقا اما سبل الصدقات الواجبة كصدقة الفطر والكا  
والصدقة المفردة فخير في حقيقته ومجده رحمة الله جازي لكن الصرف الى المسلمين اولى وروي عن ابي  
يوسف رحمه الله انه لا يجوز وهو قول زفر رحمه الله كذا ذكره في هذا الاسلام واخذ الساجي ووجه  
الاعتبار بان الركاة بان ينفق هذه صدقة واجبة فلا يجوز دفعها الى الذي كركاة ولذا قوله تعالى  
لا ياتيكم الله عن الذين لم يفلحوا في الدين ولم يحوجوكم من داركم ان تروهم وتعتسبوا بهم قال  
الواحد في سبب نزول هذه الآية فقلت قتيله بنت عبد الحزي على امتهن اسما بنته ابي بكر رضي الله عنه  
هدا باو صاب ومن واقطاع فلي نفل هدايا ولم يدخلها منزلها فسالها عايشة رضي الله عنها اليس  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا ياتيكم الله عن الذين لم يفلحوا في الدين ولا يدخلها منزلها فقلت  
هدا يا باو وعموما يجوز دفع الصدقات الى الذي الا ان الركاة والعشر حصا عند معاذ وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم يؤخذ من اعيانهم ويرد في قلوبهم وهو مشهور فصبحت الابه فيما ورايكم  
الركاة والعشر على عمومها وروي الواحد في كتاب اسبه به نزول القرآن بتاسده الى محمد  
بن جبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا الا على اهل بيتكم فانزل الله تعالى في  
ليس عليكم هذا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الايمان وفيه ايضا عن  
ابن الحنفية قال كان المسلمون يكرهون ان يتصدقوا على فقرا المشركين حتى نزلت هذه الآية  
فامروا ان يتصدقوا عليهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم عمره الفضا وكانت











المطلب في سهم ذي القربى كغير هاشم ولم يدخل سائر بطون قريش قل  
نعم لكن لا للقب بل للنصرة الانبياء بن عثمان بن عفان ومومن بن عبد شمس جامع جابر بن  
مطعم وهو من بني نوفل بن عبد مناف بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان  
هاشم فسلم الله بك ما لم ياتوا بنو المطلب وانما نحن في سهم في النسب في واحد فقال لهم لم  
يوارثوني في حقه ولا اسلام فدل الله عليه السلام اعطاهم للنصرة بخلاف حريم  
الصدقة فانه يختص بالقرابة من هاشم لا بالنصرة الانبياء ان كان حقا لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم في الحاقه بالاسلام من بني هاشم وهم ابولهب وذلك في زمن النبي صلى  
الله عليه وسلم قد دخل من اسلم منهم في حرمه الصدقة لكونه هاشميا **س** خلاف  
ما اذا اعتنى القرشي بعد انضامه بوجده له الجزية وبغير حال المصنف وهذا جاز  
سوال مفرد بان يقول كيف الحق مولي بني هاشم بهم في حرمه الصدقة ولم يخلق مولي  
القرشي به في منح احدا الجزية اذا لا يجوز وضع الجزية على القرشي وتجاوز وصحها على  
عنده المضرا في اذا اضعفه فقال في جوابه اعتبار حال المصنف هو القياس واعاير كالمصنف  
في موليها من حيث الحق بالهاشمي بالشمس وقد ورد النص خاصا في الصدقة فانصرف على ان  
سواء النص لو رده على خلاف القياس وليس معنى كلام المصنف رحمه الله ان القرشي لا يخل له الصدقة  
وكذا لا يخل له ولا يجوز وضع الجزية عليه فكان ينبغي ان لا يوضع على غير القرشي اذا اعتنفه لان  
القرشي يخل له الصدقة وكذا المولا الانبياء بن عبد شمس وبني نوفل يخل لهم الصدقة بالاتفاق  
وفي بن المطلب خلاف ذكرناه فبعد ما نخل وبهم قريش واعايرت الصدقة على بني هاشم كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بل معنى كلامه ما بيناه فافهم لوقال المصنف خلاف ما اذا اعتنفه  
الانبياء كان القرشي كان اولى ولم يبق حيا في قلوب المحققين **س** قال ابو حنيفة وحده  
رحمهم الله اذا دفع الزكاة الى رجل بطنه فقبر انهم بان الله عني او مائتي او كافر او دفع في ليلة  
مطلقة فان الله اياه او اياه فلا اعاده عليه وقال ابو يوسف عليه الاعادة واحد في الثاني  
سل قول ابو حنيفة والاحمد قول ابو يوسف كذا قال الشيخ ابو بصير الجعدي والمراد  
ما كافر الذي به صرح الشيخ ابو بكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي وقال صاحب المحقق  
واجمروا الله اذا ظهر انه حربي او حربي مسلمان لا يجوز وقال الشيخ ابو بكر الرازي روي  
اصحاب لا ياتي عن ابو يوسف عن ابو حنيفة رحمه الله انه لا يجوز في كافر والابن ثمال والنعم  
من قوله هو الاول اي الصحيح من قول ابو حنيفة رحمه الله هو عدم الاعادة ومعنى قوله اي  
يوسف عليه الاعادة اي عبا عليه او الزكاة بانها لا يبيع الاول من الزكاة وليس معناه انه  
يجب اسرها وما ادى لانه لا يرد بالانفاق لان فساد جهة الزكاة لا يفسد الادا وجه قول  
ابن يوسف ان لا يجوز الدفع اليه مع العلم بحاله لا يجوز الدفع اليه اذا جهل حاله كالجدة  
وايكاف ووجه قوله ما روي البخاري في الصحيح ما سنده الى مضمون يزيد قال يا بخت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انا وابي وحدي في غطف على فاكهي وكان ابو يزيد اخراجه وناشره  
يتصدق في بها فوضعا عند رجل في المسجد فبقيت فاخذتها فانتهت بها فقال والله ما اباك ارفع  
فاحمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نوت يا يزيد ولك ما اخذت يا مومن  
والدليل على صحة مذهبه ان الصدقة على هو لا نفع صحيحة حال من الاحوال من عدم ضرورة  
كل في لصوص خان ان نفع صحيحة اذا اداها باحدا كالمصنف الى من جهة الكعبة لما وحيث

محمدا

صحيحة حال من الاحوال من عدم ضرورة حارف اداها باحدا وان سبها لم يضر  
جهة الكعبة قال قل **س** المصنف في السوف تحس حال  
عدم الماخوذ ولو قيل انما على انه ظاهر من غير محسب لم يضره الاعادة فليس في ان طريقة انما  
في الصدقة على هو لا اذا انما حالهم قل **س** هذا لا يرد  
على تحليلنا لا اقلنا الصدقة على هو لا نفع صحيحة من عدم ضرورة والمصنف في السوف تحس  
لا يجوز الا اذا دفع ضرورة عدم الماخوذ انما على انما لا يحرم لعدم الضرورة بخلاف من  
الطوع لا يجوز اذا دفعه الى هو لا من عدم ضرورة كما اذا صلى الركب بطوعا او عرجه  
الكعبة فتجاوز من غير ضرورة **س** وصار كما لاواني والباحث اي صار احكم في هذه المسئلة  
على حكم في الاواني والنياب بغير اذا انما من انما تحس على اجها دانه طاهرا وصل في يومه  
على اجها دانه طاهر ثم تبين انما تحس بلزومه الاعادة **س** فها اي في هذه الاسئلة اي  
عند الدافع **س** وعنه اي حنيفة في غير الجيز انه لا يحرم اي فها ادا ان الله مائتي او كافر  
اوانه ابوه او ابنه **س** والظاهر هو الاول اي طاهرا وايضا رواه عن ابو حنيفة هو الاجزا في  
الكل **س** وهذا اذا دفع في دفع وفي اكبر رايه انه مصرف اي هذا الحكم وهو عدم لزوم الاعادة  
على الدافع فها اذا اجند وعنه رايه على ان المدفع الله مصرف لانه قال دفع الزكاة الى رجل  
بطنه فقبر انهم بان الله عني او مائتي او كافر او دفع في ليلة  
مطلقة فان الله اياه او اياه فلا اعادة عليه وقال ابو يوسف عليه الاعادة واحد في الثاني  
لا يحرم الا اذا ظهر صوابه بغير او باكر رايه فحينئذ يجوز به صرح في شرح الطحاوي وكذا  
اذا اخبري ودفع اكبر رايه انه ليس بمصرف فدفع مع ذلك لا يحرم الا اذا ظهر انه فقبر او احسن  
يتبين او بدليل غالب وذلك لان الواجب عليه الصرف الى من يدفع عليه حرمه فاذا ترك المخير  
او دفع اكبر رايه انه ليس بمصرف فحينئذ لا يترك الماخوذ به طاهرا الا اذا تبين صوابه  
فحينئذ يجوز لبطلان الطاهر بالحقيقة **س** ولودفع الى شخص ثم علم انه غده او  
مكاتبه لا يحرمه وكذا اذا ظهر انه من سره او امر ولله به صرح في شرح الطحاوي وهذا لانه  
لم يوجد الاخراج عن ملكه فصار كأنه من له عن سائر امواله ولم يدفع لان العبد وما في يده  
لمولاه والمكاتب عهده ما بقي عليه درهم خلاف المسئلة الاولى حب وحدا الاخراج عن ملكه وهذا  
هو الجواب عن قياس ابو يوسف رحمه الله في المسئلة الاولى بقوله كالعبد والمكاتب **س**  
على ما مر اشارة الى قوله التملك اذ كسب المملوك لسيد له حق في كسبه كانه فلم يتم التملك **س**  
ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصا ثانيا اي مال كان يعني سواء كان من القديين او من العروص  
او من السوايم وهذا لان مصرف الزكاة هو الفقير وما لك النماذج فاما من حاجته الاصلية  
عنه فلا يكون مصرفا ولا يشرط كون المالك ماليا حرمان الصدقة لان الحرمان بالعين وهو  
مقتضى بالناهي وعنه الثاني ولهذا يجب عليه صدقة الفطر والاصحبة وانما الباسرط  
لوجوبه الزكاة وليس كلاما فيه وانما شرط كون النصاف فاما من حاجته الاصلية  
لما روي الحاكم الشهيد في مختصر الكافي عن الحسن البصري قال ان الصدقة على الرجل وهو  
صاحب عشرة الاف درهم قتل وكيف ذاك قال يكون له المهر الدار والحامد والكراع  
والسلاح وكانوا يهتدون عندهم ذلك فدل على اعتبار النصاف فما سوى ذلك نصار وحو  
هذه الاشياء وعدمها سواء باقي النعم من شيوخ عند قوله ولا يدفع الى عني قوله معدوم  
اي بالنصاف من ذلك اي من النصاف على دليل الحاجة وهو وجود انصاف اي



ولبل الحاجة فقد انصاب وعند الثاني لا يحل دفع الصدقة الى الصحيح المكسب وقد مر  
 بيانه قوله وبكره ان يدفع الى واحد ما بين درهم فصاعدا وان دفع جارا وقال زفر لا يجوز  
 قال في المبسوط وسرطخ الطحاوي الكراهة فيما اذا لم يكن عليه دين او لم يكن دين او لم يكن صاحب  
 عيال اما اذا كان مدونا يجوز له ان يعطى قدر دينه وزبادة عن دينه دون المائتين  
 ركدا اذا كان صاحب عيال يحتاج الى نفقتهم وكسوتهم وجه قوله في ان الزكاة وصفت  
 في العبي فلا يجوز وهذا لانه كما حصل الاداء يحصل الغنا ولنا ان الاداء لا في كونه فقيرا  
 لانه وقت الاداء هو واما حصل الغنا بعد الاداء حكاه فلا يكون انما الاخذ ما نفع من جوار  
 الاداء ان المانع يكون سابقا لا لاحقا وانما كره لغرب الغنا من الاداء كما اذا صلب نفوس البهائم  
 نحو زبادة مع الكراهة **قوله** فيمنعه الصبر المستند وهو صبر الغافل راجع الى الغنى  
 والبار الى الاداء اي سعت الغنا الاداء **قوله** وان تغني به انسانا احب اليك قال محمد  
 في الجمع الصحيح واما ذلك واحدا بالاداء احب اليك والمواد منه الاعتناء بالسؤال باءاتوت  
 بومه لان محله عيال المكسب لانه مكروه لما مر في المسئلة المتقدمة وانما كان ذلك احب  
 لان اذا لم يملك الا من السوال الا ترى الى قوله عليه السلام اغنوكم عن المسئلة في مثل  
 هذا اليوم قال في الاسلام من اراد ان يتصدق بدرهم فاشترى به فلو ما فقرا فقد  
 قصر في امر الصدقة لان الجمع كان اولى من التفريق **قوله** قاله وبكره فعل الزكاة من  
 بلد الى بلد وانما يفرق صدقة كل قوم منهم الى اخره اي قال الامام القدوري وبكره فعل  
 الزكاة الى بلد اخر وهذا اذا لم ينعزل الى قريته او الى قومهم احوح من اهل بلده اما اذا  
 فعلهم جاز بلا كراهة اما الجواز في الصورة الاولى فلا المصروف مطلق الفقرا واما الكراهة  
 فلما روي في حديث معاذ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فخذ من اهل  
 اعسابهم ويرد في فقرهم ولا في الغل برك رعايته حق الجوار واما عدم الكراهة فيما  
 اذا فعل الى قريته لما فيه من احراز الصدقة واجد الصلة واما فيما اذا فعل الى قومهم  
 احوح من اهل بلده فلا المعصود سد خلة الفقير من كان احوح كان اولى وقد صح  
 عن معاذ بن جبل رضي الله عنه انه كان يقول باليمن ابني نخيل او بليس اخذ منكم  
 في الصدقة فانه ايسر عليكم فانتفع لهما حرب بالمدونة ثم انه لا يحلوا اما ان كان  
 فعله في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم او في زمن ابكر رضي الله عنه قال كان في زمن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قارورة عليه حجة وان كان في زمن ابكر فذلك اجماع لمكونهم عنه  
 قال ابو عبد الله في الامم الخمس النوب الذي طوله خمس اذيع كانه بعض الصغار من الثياب  
**قوله** الا ان يعلها الانسان استثناس قوله وبكره فعل الزكاة ما **قوله**  
**قوله** لا يصر اعلم ان صدقة الفطر لها مناسبتها بالزكاة والصوم معا وهذا اوردته  
 احد وري هذا التام لهما انما للشيخ الى احسن الكرخي اما وجه ما سبها بالزكاة  
 فلا ما يادها ماله كالزكاة واما وجه ما سبها بالصوم فلا سرطها الفطر والفطر بعد  
 الصوم فليس ان يكون صدقة الفطر بعين انما كما هو وضع المبسوط والا فصر عدي  
 ما وضعه الشيخ ابو حفص الطحاوي في تحصيله وقد وضع هذا الباب قبل ان يصادف  
 الصدقات لان وجود الصدقة معدوم على المصروف الا ترى ان صاحب المال يخرج الصدقة  
 او لا يصرها في المصروف والصدقة هي العطية التي يراد بها المنفعة عند الله تعالى وسمي

بكره

بالا انها تظهر صدقة الرجل **قوله** قال صدقة الفطر واجبة على كل المسلم اذا كان مائلا لقصد  
 انصاب فاصلا عن مسكنه وسابها واثانته ونفسه وسلاحه وعنده اي قال الشيخ ابو الحسن  
 القدوري صدقة الفطر واجبة على الحر الموصوف بالصفة المذكورة والمراد بالصدقة عبيد  
 الخدم لانهم مشغولون بالحاجة الاصلية فاعبروا كالخدم وليس كذلك عبيد التجار  
 فلم يشترط ملك النصاب فاصلا عنهم وفي عبيد التجارة لا يجب صدقة الفطر عندنا بل يجب في  
 الزكاة والاصل في وجوب صدقة الفطر ما روي صاحب السنن باساده الى ابن عباس رضي  
 الله عنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرا للمساكين من اللغو والرفث  
 وطهرة للمساكين من ادائها قبل الصلاة فهي زكاة مغفولة ومن ادائها بعد الصلاة فهي صدقة  
 من الصدقات ثم يحتاج الى معرفة اشياء الى معرفة من يجب عليه والى معرفة وقت الوجوب  
 والى معرفة وقت الاداء والى معرفة جليس الواجب والى معرفة مقدار الواجب والى معرفة  
 مكان الاداء اما الاول فنقول ان صدقة الفطر واجبة على كل المسلم المالك لمقدار النصاب  
 من اي مال كان فاصلا عن حاجته الاصلية وبني ما ذكرنا من الاشياء لم يكن عليه دين وفعل  
 في سرح الطحاوي عن العيون ان كان له شئ بينه وبينه وهو عنه مستغن وفنجه ما يناديهم وجب  
 عليه صدقة الفطر ولم يحل له الصدقة ولو كانت له دور وحوايت للفله وبني لا يكون  
 عياله فهو من الفقرا على قوله محمد وعمل له الصدقة خلافا لابن يوسف وعلى هذا الكرخي  
 والارض اذا كانت عليها لا يكره اذا كانت له كتب العلم وفيها فداوى ما بين درهم وهو يحتاج  
 اليها في الغنم والدراسة والتفحص ذكر في خلاصة الفتاوى انه لا يكون نصابا وحل له  
 اخذ الصدقة فقرا كان او حديثا او ادبا كتاب البذلعة والمهنة والمصنف على هذا وان  
 كان زائدا على قدر الحاجة لا يحل له اخذ الصدقة وان كان له شئ من كتاب النكاح  
 او الطلاق فان كان كلاما من تصنيف مصنف واحد فاحدها يكون نصابا وهو المختار  
 يعني به نصاب حرمان الصدقة وجوب الفطرة وان كان كل واحد من تصنيف مصنف  
 لا زكاة فيها واما الثاني فنقول ان وقت طلوع الفطر الثاني من يوم الفطر عندنا وعند  
 الشافعي وقت ليلة الفطر حتى اذا سلم بعد الطلوع او ايسرا وولد له ولد جرح لا  
 يحل الفطر عندنا وعند الشافعي اذا اوجد هذه الاشياء قبل غروب الشمس من ليلة الفطر  
 عنه والا فلا واما الثالث فنقول ان وقت الاداء يوم الفطر من اوله الى اخره فتجده  
 سقط الاداء وجب الغضا عند بعض اصحابنا وعند بعضهم يجب وهو ما وسعوا ولكن المسمى  
 ان تؤدى قبل الخروج الى المصلى واما الرابع فنقول ان الفطرة تجب من الحنطة والشعير والتمر  
 والربيب ويجوز الغنم عندنا خلافا للشافعي واما الخامس فنقول ان الفطرة من هذه الاشياء  
 صاع بالانفاق سوى الحنطة والربيب اما الحنطة ففيها نصف صاع عندنا وعند الشافعي  
 صاع واما الربيب فثلاثة نصف صاع عندنا في حنطة على رواية ابن يوسف عنه وروي اسند  
 بن عمرو والحسن بن زيا عن ابن حنيفة رضي الله عنه ان الربيب في ذلك كالشعير وهو  
 قولهما واما السادس فورد روي عن محمد بن حمزة انه قال زكاة المال حيث المال وصدقة  
 الفطر عن نفسه وعن عبيده حيث هو وروي عن ابن يوسف انه يودي عن نفسه حيث  
 هو وعن عبيده حيث هم ثم ان صاحب الهداية رحمه الله لم يبعد من يجب عليه بالافضل  
 والبلوغ لانها لبس بشرط الوجوب عند ابن حنيفة وابن يوسف رضي الله عنه ولهذا يجب

بكره



على الصبر والمجاهدة اذا كان لها نصيب وليس لا يبرأ مال فاذا ادى الاب او الوصي في مالها عنهما فلا ضمان  
 عليها وعندكم ودفن لاجب عليها لان في ما بين العباد والجنات في النجس والمجنون باعتبار  
 معنى المونة في الفطرة وما اهل المونة **قوله** صنف او كبرها صنفان للعبد لانه لا يجب عليه  
 صدقة الفطر من ولده الكبر فهو له رواء عليه من صنف العبد او صنف العبد في قول الامام  
 حميد الدين الضبي العبد في اجماع منسوب الى بني عذرة اسم قبيلة والعبد في منسوب الى عدي وهو  
 حدة قول المذركي في الحديث مثل السن وسرج لان ربيعة بن ابي صوير الكبي وفي كذا الفقه لم  
 يذكره صويرا الكبي كما في مجمع ابن عيينة واسماعيل لم ينسبه صلا وانما قال ربيعة بن صوير وقال ابو  
 علي الحنائي الجباني في كتابه في بيان العمل العبد في بعض المعين والذالك المعجزة والها هو عبد الله بن قنبل  
 بن صوير العذري ابو محمد حليف بني ذهران راي النبي صلى الله عليه وسلم في موضعين والعبد في بعض  
 احمد بن صالح **قوله** ويملك يفتي الوجوب لعدم النسخ اي مثل هذا الحديث وهو خبر الواحد يثبت  
 الوجوب لا غير من لانه ليس بدليل قطعي **قوله** وسرط الحربة لتفتي التملك اي شرط الامار  
 العبد في الحربة في قوله صدقة الفطر واجبة على الحر اسلم ليعق التملك لان العبد لا يملك المال فكيف  
 يملكه غيره وكذا شرط الاسلام لان لصدقة فدية وفعل الكافر لا يقع فدية وسرط السار بقوله اذا  
 كرم ما لك بعد ار اسفاج لما روي في الصحيحين باساده الى هريرة وفيه اسم من النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال في خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى وايدى من يقول وروي صاحب السنن باساده الى  
 حارس بن عبد الله لا يمارى رحمه الله عنه قال كما صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل من  
 سمه من دمس قال يا رسول الله صلب هزغ من سعد بن كند لا فني صدقة ما ملكك غير ما  
 واعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اياه من قبل دكمه الا من فقال مثل ذلك واعرض عنه  
 ثم اياه من ركه لا يبرو عرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اياه من جلوه فاحد يا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فخذته ما فلو ما بينه لا وحضه واخبره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اني احكم بملك فتقول هزغ صدقة ثم بعد بكموف الناس خيب الصدقة ما كان عن ظهر غنى وروي  
 ابو بكر بن عمار في الحديث في شرح مختصر الطحاوي باساده الى حارس بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال واذا صدقة عن ظهر غنى فخذها على اسما وحب الصدقة على الفقير لا تأخذ في معرفه  
 بالام وهو مضمون الحديث وان النبي صلى الله عليه وسلم بين العلم في عدم قوله وبني كند ان الصدق بعد  
 الصدقة محاسا الى الناس وهذا المعنى موجود في صدقة الفطر وانغ وجبها على الفقير وهذا  
 منع قول سائر من يري على سلك قوم نومه لنفسه وعياله وزاده صاع والطهور في الحديث  
 معمر بن زاهد لان المعنى يستعمل به ونه وهو كما لا سم في قوله في احوال بن اسم السلام **قوله**  
 ولا يبره فنه سما اي ومعدا راسما يعني لا يبره ان يكون سماءا لوجوب صدقة الفطر  
 لا يبره بالقدرة المكنة لا يبره الاربي في غنى على من ملك من سماء الله له ما ساءى ما ساء  
 وروى في متاع حاجته الاصلية ولا يبره التماينات النذلة ولهذا لا يبره الصدقة الفطرة  
 اذا هلك المال بعد الوجوب بخلاف الزكاة فان وجوبها بالقدرة المبصرة فيسقط في النصاب  
 التماين ايسر وهذا اذا هلك المال بعد الوجوب بسقط عنه الزكاة وقد مر بيان في شرح  
 لاصول فوالد وحلق هذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الاضحية والفطرة اي  
 معنى النصاب لصل من يحجب الاصلية بدون شرط النافذة من الاسباب الثلاثة بغيرها  
 به ومعنى ما اجبا ووجوب دفعه الحارم عنه **قوله** في خروج ذلك من نفسه حديث اسمر بن

عنه مال

عنه قال في من سئل الله صلى الله عليه وسلم ركاه وهو على الذكر والاني حديث في قول سمعنا  
 الحسن بن علي بن وهب في الحديث في الصحيحين انما روي عن ابي اسمر بن عبد الله سمعنا قال سمعنا النبي  
 صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر والاني والآخر والمولود صلبا من غرا وصابا من سمعنا  
 الناس به نصف صاع من برسم الاصل هما ان كل من يفتي ان ولاية على غيره نفسه لم يبره ان  
 يودي عنه اذا لم يكن المولى عليه مال كالمولود الصغير والعبد المذموم ولهذا لا يبره عن ابي اسمر  
 عن ابن ابيه لانه لا يفتي ان ولاية على نفسه بل سجد لاس فصار كالوصي والاني الحسن  
 في حنفية رحمه الله ان عليه ان يودي عن غيره ان لم يكن للاني مال لانه كالا في عهد الناس في يودي  
 عيه الكافر لما روي في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بن عمر  
 رحمه الله عنه سئل عن فقير الاسلام كافر يوادى ومقتد الكافر رواء الشافعي فتحل بينهما جميعا لان المقتد  
 يتناول المسلم والكافر والمقتد يثبت ووجوب الصدقة عن العبد المسلم ولا يفتي وجوبها عن الكافر  
 ولان المقتد طيب بالاداء ما كان المولى ووجوب العبد وجب اعتباره دون العبد كما في الزكاة حسب يودي  
 عيه المسلم والكافر جميعا اذا كانا من الممارة **قوله** يونه اي يقيه من من ماله اذا قام به  
 وعن ابن عبيدة عن الرجل امونه اي في بكتافيه واحمله موته اي قوله **قوله** لا يفتي في اليه  
 اي لان الصدقة تضاف الى الراس بان يوال زكاة الراس موه وهي اماره السبي لماره في قوله  
 العلامة قال الشاعر اذا طلعت شمس النهار فانها غامرة تنكس عليك فلي تهاى الاضافة علامة  
 السبي وهذا لان الاضافة للاختصاص والادوي وجوب الاختصاص ايضا فله السبي الى سبه به  
 كقولك كسب فلان وعمل فلان وقيل فلان الى غير ذلك **قوله** والاضافة الى الفطر باعتبار انه وقت  
 هذا هو اوج سوال مفتر بان يقال كيف قلتم ان الاضافة دليل السبي وقد بينا في الفطر  
 ويقال صدقة الفطر وهو ليس بسبب عندكم فقال في جوابه الاضافة الى الفطر بما روي  
 انه وقت الوجوب ولهذا يكرر وجوب صدقة الفطر اذ يكرر الراس وان لم يكرر الفطر كما  
 في الادعاء لاطفال لا يبرهم لا صور عليهم فلا فطر قال فل  
 يكرر الوجوب في الراس الواحد في السنة لتكرر الفطر وان لم يوجبه تكرر الراس فينبغي ان  
 يكون الفطر هو السبب لا الراس فل **قوله** في ابي اسمر بن عبد الله سمعنا  
 ان الراس انما جعل سببا بوصف المونة ويكرر المونة بمطعم الرمان فقار الراس يكرر وصفه  
 كما تكرر بنفسه حكما وتحقيقا ذلك من في كتابنا الموسوع بالبيان في اصول الاخشائي  
**قوله** وما ليك يا جوعطفا من قوله عن اولاده الصغار **قوله** فان كان لهم مال يودي  
 من مالهم عند ابن حنيفة وابي يوسف اي فان كان الاولاد الصغار مال يودي الاجع منهم من  
 مالهم عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لجد وقول محمد بن محمد ان الصدقة عباد  
 فلا يجب على الصغير ولها ان السبع اجري صدقة الفطر بحري المونة بقوله ادوا عن  
 مؤنون فيقولها الاب عن ابنه الصغير اذا كان قويا واذا كان غنيا يبره في ماله كالنفقة ولا  
 طهرة تلزم الاب عنه اذا كان قويا ويجب في ماله اذا كان غنيا كنفقة الختان **قوله** قال ولا  
 يودي عن زوجته اي قال العبد وري رحمه الله ولا يودي صدقة الفطر عن زوجته وقال  
 الشافعي يجب عليه فطرها لما روي في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر والاني وهذا الحديث يدل على وجوب صدقة الفطر  
 عليها لا على زوجها وان من لم يبره فطره مما يبره نفسه كالي لارواح لها واداس

شرح



الوجوب عليها لم يخلها الزوج كركاة المال ولا من يجب عليه فطرة غيره لم يجب فطرته على غيره  
 كما في رجل قال قل  
 رخص صدقة الفطر في رمضان على الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والأنثى ممن يكونون  
 قدامه **قلت** معنى الحديث ان مع يمتونك بالولاية بدليل ان الفطر لا  
 يلزمه من احبه وذوي قرابته والاجابة اذا ما نتم وكذا العبد والمكاتب يلزمهما نفقة نسايبهما  
 ولا يلزمهما الفطرة عمن وكذا الامام يجب عليه نفقة الفقير من بيت المال ولا يخل عنه الفطر  
 فعلم ان المصير هو الولاية والولاية للزوج في غيبه على الرجة في غير حقوق النكاح ولا يمتونها  
 ايضا في غير الرواتب من النفقة والكسوة والسكنى الا ترى انه لا يلزمه مداواتها اذا مرضت  
 والرواتب جميع راتبه اي ثلثه من راتبه **قلت** ولا من اولاده الكبار وان كانوا في عياله  
 بان كانوا فقرا مني وهذا لا يستحق عليهم ولا به فصاروا كالايجاب وكذا الارب الفقير  
 لا يجب فطرته على الابن اما الاب العوراد كان يمتوننا يجب على الابن فطرته لوجود الولاية  
 والموتة جميعا ولا يجب على الاب فطرته الجاهل لعدم الولاية الكاملة ولانه لا يعرف حياته  
 وهال الساجي في احد قوله لزمه فطرة ولحق الكبر كذا قال في شرح الاقطع والعمال جمع  
 عمل كحد وجبا وعمال الرحلي عياله اذا ما نتم في الحمل وقال في السابق هو من عال بعول اذا  
 احياح هو له ولو ادى عنهم وعن زوجته بغير ارمهم اجزائهم استحسانا والعنصر في غيبه  
 برجع الى اولاده الكبار ثم الاستحسان اربعة انواع ما نتم بالانكاح لسل وبالاجماع كالاستنصاح  
 وبالصنود كصهر الحاضر والبار والاداني وبالعنصر الغف وهو كذا النظر في الفقه كما  
 اذا احتلق في انتم قبل نفق المسح لاهب المهر على البائع فاما لانه المذموم لا الممكر ويجب  
 استحسانا لانه مكر وجوه التسليم ما ادعاه المشتري من الثمن وهذا المراد النوع الثاني  
 لانه كحر عيدا وعند الشافعي **قلت** ولا يخرج من مكاسه لعدم الولاية قال صاحب  
 تحفه الكاتب والمكاتب والمستثنى لا يجب عليه صدقة فطرهم لانه لا يجب عليه نفقتهم ولا  
 يجب عليهم ايضا لانه لا ملك لهم والمذموم والولد على المولى صدقة الفطر عنهما لوجود  
 الموتة والولاية جميعا **قلت** ولا يخرج من مكاسه خلافا للشافعي رحمه الله لانه صدقة  
 الفطر والركاة فحقان لله تعالى فلا يجتمعان في مال واحد كركاة الصوم والخجارة فلو اجتمعاه  
 يلزم التبر في الصدقة وهو لا يجوز **قلت** قال قل  
 ان سبب غلبت ولا ما دام في وجوبها **قلت** لان سبب اخلاق السبب  
 لان سبب الوجوب هو العمد في الركة والفطر جميعا ولا يملك وجوب الفطر على العبد ثم  
 يخلها امولى لاننا نقول لا نسل وجوب على العبد لان فائدة الوجوب الاداء والعبد لا  
 يقدريه لاداء عدم الملك فلا يجب عليه فلم يبق للخل مع غيره بعد ذلك والشافعي لا يخل  
 التكون بمعنى التثنية وهو مقصور لا مدود **قلت** والعبد بين شريكين لا فطرة  
 على واحد منهما لغتور الولاية والموتة وقال الشافعي في كل واحد منهما يجب بقدر نصيبه  
 لئلا الولاية لكل واحد منهما ما كلفه وكذا الموتة في كل واحد فاشبه المكاتب ولاه  
 لما لم يلزم جميع الفطر على كل واحد لم يلزم بغيرها فالوصي قال قل  
 قوله عليه السلام اد واعن كل حر وعبد عام مثل العبد الخاص والمشتراك جميعا **قلت**  
 اما مورده في الحديث هو الاداء عبيد كما مل لاعن نصف عند فادواحب على الشريكين يودي

ملامح

كل واحد من نصف عبيد وهو خلاف الحديث فان قبل حق يلزم لاجل المال فلزم في الخاص  
 والمشتراك كالنفقة فبذلك النفقة اذا وجبت لاجل الفارة جاز ان يسبق كذا في وجب  
 لاجل الملك والفطرة بخلافه قوله وكذا العبد بين اثنين عند ابي حنيفة رحمه الله اي لا  
 فطرة في العبد بين اثنين عند ابي حنيفة رحمه الله كما لا فطرة في العبد الواحد بيننا لا ساق  
 ثم قوله اي يوسف مثل قوله محمد في بعض كتب اصحابنا كحصر الكافي والهداية والسبل  
 والمنظومة والمختلص وشرح الطحاوي وفي بعضها مثل قوله اي حنيفة رحمه الله كحصره  
 الكرخي والاجناس وشرح ابي نصر والحنيفة وهو الاصح وعنده محمد ان كان العبد عاقل  
 لو اقلهاها اصحاب كل واحد منهما عند كل يجب على كل واحد منهما فطرته ولا يقع  
 الثلاثة يجب لاجل العبد بين وفي الخمسة يجب لاجل الاربعة وهذا معني قوله على كل واحد  
 ما يخصه من الر ووس دون الاشفاص وهذا باطل ان ابا حنيفة لا يربي قيمة الرقيق  
 للمسا في الفاحش فلا يحصل لواحد من الشريكين ولا به كما مله في كل عبيد فلا يجب الفطرة  
 وما يربا فيا ساع على الغنم والبقر والابل لكن ابا يوسف لم يوجب الفطرة لعدم الولاية الكاملة  
 قبل الغنم وقال محمد كل واحد من الشريكين يملك في المعير عدا انما في الفطرة ثم له وفيل  
 هو بالاجماع اي عدم وجوب الفطرة في العبد بين اثنين باجماع بين عليا الثلاثة لانه لا يجمع  
 نصيب كل واحد من الشريكين قبل الغنم فلا تنتم اليه قيمة لكل واحد منهما فلا يجب الفطرة بين  
 ان العبد بين اثنان واخذ كل واحد من الشريكين واحدا منهما يكون كل واحد احدا عبدا  
 يخصه من العبد الماحوز ويخصه من العبد الذي اخذه شريكه فيجمع نصيبه في العبد  
 الواحد اما قبل القيمة فلا قال في شرح الطحاوي لو كانت جارية بيننا جارية بولد فادعاه معا  
 فيكون الولد ولدها والجارية ام ولد بينهما ولا يجب عليهما صدقة فطر الجارية ولكن يجب  
 عليهما صدقة فطر الولد الا ان في قوله اي يوسف على كل واحد منهما صدقة كاملة وقال  
 محمد عليهما صدقة واحدة وعلى في الاجناس لابي يوسف من قبل انه ابن تامل لكل واحد عجز  
 مدائه ونقل صاحب الاجناس قوله اي يوسف عن كتاب الكوارات املار وابه سحر  
 بن الوليد ونقل فيه قوله محمد عن نوادره سحر و نوادر من سماعه وقال على كل واحد ربع صاع  
 من حنطة وان ما في احدهما فخل الاخر كله وقوله اي حنيفة مثل قوله اي يوسف قوله  
 ويؤدي الفطرة من عبده الكافر لاطلاق ما روي ارا به ما روي من حديث ثعلبة في اول  
 الباب وهو قوله عليه السلام اد واعن كل حر وعبد الحديث والفطرة صدقة الفطر  
 كذا عن صاحب الحزم وهذا المسئلة مشروحة قبل هذا في شرح قوله يخرج ذلك نفسه  
**قلت** ولان السبب قد تحقق وهو راس يمونه بولايته عليه من اهله اي من اهل الوجوب  
 لا يملك الا صان قبل الذكر لا يجوز لان التفرقة قائمة مقام الذكر **قلت** ولو كان على العكس  
 فلا وجوب بالانفاق اي لو كان المولى كافرا والعبد مسلما فلا يجب الفطرة بانفاق بينهما وبين  
 الشافعي اما عند اطلاق الصدقة عباده والكافر ليس من اهلها فلا يجب عليه واما عند الشافعي  
 فلا ان الخاطب بالاداء هو المولى وان كان الوجوب على العبد عنده والكافر ليس بمطابق  
 ما في العبادة **قلت** وسن باع عبدا واحدا بها بخار ففطرته على من يصير له اي قال محمد  
 في الجامع الصغير قد ذكر محمد هذا المسئلة في بيع الخمار الصغير فالحذر الاسلام في بيع  
 الخمار الصغير معني قوله يصير له اي يبيع له لان الخبر اذا كان للمبايع فنقص البيع



فقص البيع لا يجزئ له بل ينفذ له قال صاحب الهداية حناه اذا مر يوم الفطر في يوم الخبر قال الامام  
محمد بن الحسن بن علي بن شريح في شرحه هذا من قبل اطلاق اسم الكل و اراده البعض لان معنى كل  
يوم الفطر ليس بشرط اول حتى يخلص من بصره ان صدقة الفطر موقوفه فان تم البيع فعلى المشتري  
وان لم يمتد على البيع وعنده فخر رحمه الله الفطرة على من له الخيار ان كان المبيع فعلى المبيع وان كان  
للمشتري فعلى المشتري وان كان الخيار لهما جميعا او شرط المبيع لفطرة فعلى المبيع ايضا سواء تم البيع او  
البيع وعند السافري على من له المالك و ذكره وفي شرح الجامع الصغير قول فخر كما ذكر صاحب  
الهداية قول السافري وقالوا والقياس ان تكون الفطرة على من يكون له المالك يومه ثم قالوا  
وهو قول فخر وجه قول السافري ان الفطرة من وظائف المالك كالشفعة وهي في مخرج الخيار  
على من له المالك يومه فكذلك الفطرة ووجه قول فخر ان الولاية لمن له الخيار ولهذا  
اذا اجاز البيع ثم وان فسخ الفسخ والفطرة يجب بالولاية والموتة فوجب الفطرة على من له  
الخيار ولان الخيار لا يخلو من احد الاسمين اما ان كان للمبيع او للمشتري او لهما فان كان للمبيع  
فالمالك له وكذا ان كان لهما وان كان للمشتري فكذلك عندنا لان المالك للمشتري وعند  
ابن حنيفة ان لم يكن المالك للمشتري فهو كما لما كان في حق استحقاق الشفعة في الدار المشتراة  
بوجه هذه الدار ومن هو المالك او كما لما كان يجب عليه الفطرة ولنا ان الفطرة سببية على المالك  
وهو موقوف ان اجازت المشتري والا فله المبيع فيتوقف ما يمتد على المالك ايضا بخلاف  
الشفعة فان الخيار يبطل ما قبله حينئذ لا انه كما لما كان قبل الشفعة بخلاف الشفعة فانها  
لا يقبل لتوقفها على الحاجة الناجزة مبطل قياس ما يقبل لتوقفها على ما لا يقبل لتوقفها  
وامراد من الحاجة اساجدة الحاجة الواجزة في الحال من جحر التثني بالكرس اذا تم وانقضت  
فوجه مذكاة التجارة على هذا الخلاف صورته ما نعمل شيئا به لان الدين الخريف على التجاري  
عن شيخه محمد بن الحسن بن علي بن شريح في شرحه هذا من قبل اطلاق اسم الكل و اراده البعض لان معنى كل  
يوم الفطر ليس بشرط اول حتى يخلص من بصره ان صدقة الفطر موقوفه فان تم البيع فعلى المشتري  
وان لم يمتد على البيع وعنده فخر رحمه الله الفطرة على من له الخيار ان كان المبيع فعلى المبيع وان كان  
للمشتري فعلى المشتري وان كان الخيار لهما جميعا او شرط المبيع لفطرة فعلى المبيع ايضا سواء تم البيع او  
البيع وعند السافري على من له المالك و ذكره وفي شرح الجامع الصغير قول فخر كما ذكر صاحب  
الهداية قول السافري وقالوا والقياس ان تكون الفطرة على من يكون له المالك يومه ثم قالوا  
وهو قول فخر وجه قول السافري ان الفطرة من وظائف المالك كالشفعة وهي في مخرج الخيار  
على من له المالك يومه فكذلك الفطرة ووجه قول فخر ان الولاية لمن له الخيار ولهذا  
اذا اجاز البيع ثم وان فسخ الفسخ والفطرة يجب بالولاية والموتة فوجب الفطرة على من له  
الخيار ولان الخيار لا يخلو من احد الاسمين اما ان كان للمبيع او للمشتري او لهما فان كان للمبيع  
فالمالك له وكذا ان كان لهما وان كان للمشتري فكذلك عندنا لان المالك للمشتري وعند  
ابن حنيفة ان لم يكن المالك للمشتري فهو كما لما كان في حق استحقاق الشفعة في الدار المشتراة  
بوجه هذه الدار ومن هو المالك او كما لما كان يجب عليه الفطرة ولنا ان الفطرة سببية على المالك  
وهو موقوف ان اجازت المشتري والا فله المبيع فيتوقف ما يمتد على المالك ايضا بخلاف  
الشفعة فان الخيار يبطل ما قبله حينئذ لا انه كما لما كان قبل الشفعة بخلاف الشفعة فانها  
لا يقبل لتوقفها على الحاجة الناجزة مبطل قياس ما يقبل لتوقفها على ما لا يقبل لتوقفها  
وامراد من الحاجة اساجدة الحاجة الواجزة في الحال من جحر التثني بالكرس اذا تم وانقضت  
فوجه مذكاة التجارة على هذا الخلاف صورته ما نعمل شيئا به لان الدين الخريف على التجاري

عبد الخذري رضي الله عنه قال كنا خرج زكاة الفطر صاعا من طيار او صاعا من شعير او صاعا من  
تمر او صاعا من افط او صاعا من زبيب ولنا مادي صاحب السنن باسناده الى عبد الله بن ثعلبة بن  
ابن صعب بن ابيه قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا قام في صدقة الفطر صاع تمر او  
صاع شعير من كل راس او صاع بر او قمح بين اثنين من الصعير والكبير والحرفي بعدد راس  
ايضا باسناده الى الحسن قال خطب ابن عباس في اخير معار على سائر النصارى فقال اخبروا  
صومكم فكانوا اناس لم يعلموا فقال من ههنا من اهل المدينة فوسوا الى احوالكم فاعلموا به لا يعلمون  
فروى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصاع من تمر او شعير او نصف صاع من قمح على كل رجل  
او مملوك ذكر او انثى صاعير او كبير واخبر محمد بن الحسن في الاصل من ابن موسى عن الحسن بن عمار عن  
الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صعب الخذري قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال  
ادوا عن كل حر وعبد صاعير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير الى هذا الخط  
الاصل وروى ثعلبة بن ابي صعب بالكنية وثعلبة بن صعب بالكنية ايضا وروى الشيخ ايضا  
جعفر الطحاوي رحمه الله في شرح الاثار باسناده الى الزهري عن ثعلبة بن ابي صعب عن ابيه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع من بر او قمح عن كل اثنين حر او عبد ذكر او انثى ما عسرك  
فيركبه الله واما فويرك فبرء عليه اكثر مما اعطى وفي شرح الاثار ايضا باسناده الى ابي حنيفة ابي بكر  
رضي الله عنه ما قال كنا نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مئتين من قمح  
وروى البخاري في الصحيح باسناده الى تابع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال فرض رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صدقة الفطر على الذكور والانثى والحر والمملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير فعدل الناس بنصف  
صاع من بر وروى الطحاوي باسناده الى ابن عمر رضي الله عنه قال امر النبي صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر من  
كل صاعير وكبير حر وعبد صاعا من شعير او صاعا من تمر فعدل له الناس بمئتين من حنطة قال  
الطحاوي انما يريد ابن عمر بالناس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يجوز تعدلهم فوجب  
الوقوف عنه قولهم وفي شرح الاثار ايضا باسناده الى ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعبد الله  
بن عبد الله بن عتبة والقيس ومالك قالوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الفطر بصاع من  
شعير او مئتين من قمح وفي شرح الاثار ايضا باسناده الى ابي فلابه قال احمد بن من دوح الى ابي كروية  
الله عنه صاع بين اثنين وفيه ايضا مسند ابي عبد الله بن تاج ان اباة سال عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه فقال ابن رجل مملوك فهل في مالي زكاة فقال عمر رضي الله عنه انما يكفك على سيدك ان يودي عنك  
عند كل فطر صاع شعير او تمر او نصف صاع بروفيه ايضا مسندا الى ابي فلابه عن ابي الاسود قال  
خطبنا عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال في خطبته ادوا زكاة الفطر مئتين من حنطة وفيه ايضا  
باسناده الى عطاء بن عبيد بن عبيد الله عنه قال امرت اهل البصرة اذ كنت بهم ان يعطوا من الصدقة  
والكبيرة والكو والمملوك مئتين من حنطة وروى الطحاوي عن عمر بن عبد العزيز وابراهيم ومجاهد  
مثله مسندا اليهم وقال كل ما روينا في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه من  
بحر وتابعه من بعدهم ان صدقة الفطر من الحنطة نصف صاع ولا اعلم روي عن احد منهم خلاف  
هذا ولا ينبغي لاحد ان يخالف اذ صار اجماعا في زمن ابن كروية وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم الى زمن  
من ذكرنا من التابعين والجواب عما تنسك به الشافعي رحمه الله فنقول لا نسلم ان خبر ابي سعيد  
حجة علينا لانه اخبر بفعل نفسه حيث قال كنا نخرج وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ليس عوجبا  
بل ما عرف في الاصول ففعل الصحابي او في واحد بان لا يكون موجبا او نفولا ان حرمنا من



می ساه ان قوط  
مما یخذ

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقف بالبصاع ورضنا بالله

نہ ربح نصیب

صباغ العراق لعمر  
رسمي انجمنه

فإنه لا يمكن



النهرى لا يحرى لاحقية معه خلاف العباد وقد ذكر الطحاوي باساده الى موسى بن طلحة  
وابراهيم بن ابي الحسن الصانع فوجدناه حجاجا والحاجي ثمانية ابطال بالحدادى والحدادى  
غاروا ابو يوسف فنقول ان مع ذلك ففى نقول بوجهه لان الحجاجى اصغر من الراسخ  
لان الحجاجى ثمانية ابطال وذاك ان كان وثلاثون رطلا وقالوا اكل رطل عشرون اشرا ثم  
التقدم بيا لا رطل دون الامنا لعزم الطحان عند مع قال ابو عبيدة وزنه مائة درهم  
وثمانية وعشرون درهما وزن سبعة كذا فى العزب **قوله** قال وجوب الفطرة يتعلق  
بطلوع الشمس يوم الفطر اى قال الشيخ ابو الحسين القدرى رحمه الله ودخول الفطرة يتعلق  
بطلوع الشمس يوم الفطر يعنى ان وقت الوجوب يتبين بطلوع الشمس الثانى من يوم الفطر وبه  
احد اسانيدى تقدم وقال فى احدى وثلاثين عزوف الشمس من آخر يوم من رمضان لم ان هدر  
صدقة الفطر ففى ما دخل الليل من شوال يحصل وقت الفطر لانها وجوب الصوم حينئذ ولما  
مارى عن ابن عمر رضى الله عنه فى السيف قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطرة  
من رمضان صاعا من تمر او صاعا من شعير والفطر من رمضان بطلوع الشمس الثانى من يوم  
الفطر لان الصوم والفطر متضادان ففى الصوم الصوم فليعلم ان يكون محل الفطر الصوم  
ايضا لان شرط القضاء التحا والمحل ولا يهمل ولا يهمل ولا يهمل ولا يهمل ولا يهمل ولا يهمل  
كما يضاف الى الجمعة والاصح فيقال يوم الجمعة ويوم الاحد والاصح فى اليوم  
بمعنى ان يكون الفطر فى يوم اصابه عليه فوله صلى الله عليه وسلم فطرتم يوم فطرتم  
اي ولف فطرتم يوم فطرتم وهذا لانه صلى الله عليه وسلم اضاف اليوم الى الفطر وحمل هذا  
ان الفطر المصير فى اليوم لاقى الليل الا ترى انه كان بوجوب الفطر فى كل ليلة من رمضان ثم  
لا يتعلق الوجوب به وادعاه وقت الوجوب بدخول بطلوع الشمس فى ما قد قيل ذلك سقط  
فطرته لانه لم يدرك وقت الوجوب وسالم اوله له بعد طلوع الشمس لم تح فطرته لانه  
لم يكن وقت الوجوب من اهل الفطرة **قوله** وعلى عكسه اى على عكس الحكم المذكور  
بمعنى انه عند اختلاف الشافعى فى اى ليلة الفطر **قوله** والمختب اخرج الناس الفطرة قبل  
الخروج الى المصلى وهذا لما روى فى السنن عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه قال امرنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بزكاة الفطر ان تؤد قبل خروج الناس الى الصلاة وكان رضى الله عنه يودها قبل  
ذلك باليوم وايمى وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الفطرة قبل الخرج  
الى المصلى وحديث محمد بن الحسن فى الاصل عن ابي حنيفة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه كان يامرهم ان يودوا صدقة الفطر قبل ان يخرج الى المصلى وقال اعنهم  
عن المسئلة فى سئل هذا اليوم الى هذا لفظ الاصل واما امرنا لا سئل ليلنا سئل الفطر بالموال  
عن الصلاة واما يحصل لا غنى بتقدم الفطرة فبمعنى التقديم **قوله** وذلك بالتقدم اى  
الاغنى عن السؤال او عدم التمسك على الصلاة بتقدم الفطرة **قوله** ولا تفصيل بين  
مده ومده هو الصحيح اى لا تفصيل فى جواز تقدم الفطرة بين مده ومده بل يجوز التقدم  
مطلقا هو الصحيح وقال الشيخ ابو الحسن الكرخى ان محل قبل يوم العيد يوم او يومين يجوز  
وروى ابراهيم بن رستم فى النوادر عن محمد بن حماد رضى الله عنه قال لو اعطى صدقة الفطر قبل الوقت  
لشهرين جاز وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة قال فى الخلاصة وذكر السنة والسنين وقع اتفاقا  
على جواز مطلقا لو ادى عن عشر سنين او اكثر فى النوازل وقال الحسن بن رباح ولو قدم

صدقة الفطر يوم الفطر او اخرها منه لا يجوز ما به من شلق يوم العيد بالاصح وقال فى النوازل ايضا قال  
حلف بن ابي حنيفة ان يعطى فى يوم رمضان اربعين نخوة قال ابراهيم القاسم الصغار وسعيد بن جابر  
وهكذا ذكر الامام محمد بن الفضل وقال بعضهم لا يجوز التحلل الا فى العشر الاخير من رمضان والصحيح راحة  
الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه لان السبب بان يكونه بولائه عليه بنفسه بما لا يجهل مطلقا  
لو جاز اذا السبب بعد وجود السبب كما لا يخفى على الزكاة **قوله** وان اخذوا من يوم الفطر ففطر  
وقال الحسن بن زيا فسقط قياسا على الاصح وان وجه الفطرة فى الفطر معقول المعنى ولا  
تسقط بغيره وقتا فتفصيل بعد وقتا فقدرته على مثلها من مده فترى لان الصدقة عبارة عما يدرج  
الى الفطر تقربا الى الله تعالى وهو ما درج ذلك فى جميع الاوقات خلاف الاصح اذا كانت من وقتا حتى  
تسقط لان الشيء اذا فاض عن وقته ولا مثله من عند المكلف يسقط كثرة الوقت وروى الحارثى  
كذلك لانه حصل بارادة الدم الجسد والفطر بالدم الجسد ليس معقول المعنى فسقط بعد فوات  
وقته لعدم القدرة لا لانه لم يشرع فترى فى ما لا يار فى لم يشرع فترى فى ما لا يار فى العز عن  
الايمان مثلها فسقط والله اعلم  
يكون وصح كذا الصوم مثل كذا الزكاة كما فعل محمد بن حجاج كذا لان الصوم عبارة مده مده  
خلاف الزكاة لا عبارة مده مده لان الزكاة لما كانت مالية الصلاة كما فى قوله تعالى اقربوا الصلاة  
وان الزكاة ودمها على الصوم ثم ذكر الصوم قبل الحج لان الحج عبارة من كية من البدن والدي  
والصوم عبارة بدنية لا تتعلق لها بالمال اصلا والمفرد قبل المركب وهذا ما عدي من الوجه فى مشابهة  
الوضع ثم اعلم ان الصوم فى اللغة هو الامساك قال الله تعالى ان يذركم صوما اى صوما كذا  
قاله الفتى وفى اصطلاح الشريعة عبارة عن اساك مخصوص فى وقت مخصوص من تحمى مخصوص  
بنية ونهى بالامساك المحض من الامساك عن الكحل والرب واجماع ونهى بالوقت المحض من النهار  
وهو من طلوع الشمس الثانى الى غروب الشمس ونهى بالنقص المحض من المسلم الطاهر عن الحص  
والنفاس ثم الاصل فى وجوب الصوم لكاتب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى فمن  
شهد منكم الشهر فليصمه واما السنة فارواه البخارى فى الصحيح باساده الى ابن عمر رضى الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول  
الله واقامة الصلاة وايتا الزكاة واج وصوم رمضان واما الاجماع فقد اجمع المسلمون منذ عصر  
النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على ذلك وذكر فى الحاشية الشاهد عن محمد بن الحسن بن طلحة  
بن عمرو عن مجاهد انه كان يكره ان يقول جازمضان وذهب رمضان وقال لا ادرى لعل رمضان  
اسم من اسم الله تعالى قال ما قاله مجاهد رحمه الله فهو ضعيف لان البخارى روى فى الصحيح  
مسندا الى ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجاز رمضان فحسب  
ابوابكم وفى الصحيح ايضا مسندا الى ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا دخل رمضان فمحت ابواب السماء وغلقت ابواب جهنم وسلك الشياطين وفى الصحيح  
ايضا مسندا الى ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا  
عفرت له ما تقدم من ذنبه وما تأخر رمضان ايمانا واحتسابا عفرت له ما تقدم من ذنبه ولا ان  
رمضان لا يجزوا اما ان كان اسما خاصا للشهر او مشتركا يجوز اطلاقه على الشهر وعلى السنة وعلى  
فان كان الاول فلا شك فى جواز قولهم جاز رمضان وذهب رمضان وان كان الثانى فكذلك  
لان المشترك لا يعمر له فى موضع الاثبات وقد ارد به الشهر فى قولهم جاز رمضان ولا



براد منه مما للغير وهذا الحلم والحمد بحوز اطلاقها على المخوف وان كان يجوز اطلاقها على الله تعالى ثم لصوم رمضان سبب وسرط وركن وحكم اما السبب فالشهر بدليل الاصلية بان يقال صوم رمضان وكذا كبر الصوم شكوك الشهر بدليل على السببية الا ان الليل خرج عن ان يكون محلا للصوم بقوله تعالى فان باسروا من الابه فتوكل يوم صاموا واما السرط فابو اسرط نفس الوهم وهو الاسلام والبلوغ والابتدائ لا الحفل لا للوجوب ولا للاداء ولهذا اذا جاز في بعض الشهور ثم افاق يلزمه القضاء خلافا للشافعي بخلاف استيعاب الشهر حيث لا يلزمه القضاء فخرج وسرط وجوب الاداء بالصحة والاقامة وسرط صحة الاداء وهو انهار والنية والصحارة عن الحيف والنفس والطهارة عنهما ليست بشرط للوجوب ولهذا يجب على الحايض والقضا وكذا لا يصح ادائها في رمضان واما الركن فهو الامساك عن المعطرات الثلاث اعني الاكل والشرب والجماع واما الحكم فهو سقوط الواجب عن الدمنة **قوله** قال الصوم من زمان واجب وعلى اي ولا يصح ابو احسين القدوري رحمه الله واراها الواجب الغرض لان الصوم في رمضان ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه والواجب هو الذي ثبت بدليل فيه شبهة كخبر الواحد لكن اراه به المحصر العزم بخار **قوله** قال الواجب من زمان من جهة كصوم رمضان واندر التحسين والصحيح في منه واجبه الى الواجب والنذر المحسن مثل ان يندري يوما بعينه بان قال الله على ان الصوم عند اذ قال الله على ان الصوم يوم الخميس هذا او على ان الصوم هذا اليوم او هذا الشهر **قوله** فيجوز صومه منه من الليل اي يجوز صوم الواجب المتعلق بزمان بعينه منه من الليل اعلم ان الصوم صاح الى الله ولا يصح بدو به قال زفر لا حاجة اليها اذ كان معها معناه القدوري في كتابه انفسه قال ابو الحسن الكرخي سر حك هذا وقد علق واما قال زفر انه يجوز بيه واحد وجه ما روى عن زفر ان النبي ليس العادة عن العادة فلا حاجة الى التبر لان يوم رمضان مخصص للصوم محصل مجرد لا ساك ولنا قوله عليه السلام الاعمال بالسان ولا به فريض مفسود بحبه ومما لا ينفك من سرطه كالصلاة والركعة والحج بخلاف الوضوء والصلح لا يفسد لما فيه لا سيما لما يفسد من مفسود من ثم اعلم ان السنة صاح بها الصوم كل يوم وول من يك يصح بيه واحد في اول ليلة من الشهر وان ساء الايام لان صوم رمضان عادة واحده كغيرها من واحد كالصلاة ولنا ان صوم كل يوم مفسود بنفسه الا ترى ان الفساد في صوم يوم لا يؤثر في صوم يوم اخر فخرج الى السنة في صوم كل يوم وفاسد على الصلاة منصف لان الصلاة لا تحل في ساءها فكما السنة الواحدة كانه بخلاف الصوم فان ايام رمضان محلها للباقي وهي نفس محل للصوم فاذا تم صوم يوم محلي للليل اجمع الى السنة في صوم يوم اخر حتى يصار ساء عاقبه كصوم الطهارة ثم اعلم ان صوم رمضان وصوم البدر المحسن يصح سنة قبل البدر والحق لا يصح الا بنية من الليل ولنا ما روى محمد رحمه الله في كتابه الاستحسان ان اعرابا شهد بهلال رمضان بعد الصبح فعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم نهايه واسرائيل صوم وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم جاز صوم عاصرا عاصرا بيه من النهار وذلك كان في ما يومه منحل بوقت بعينه ثم لما جاز صوم عاصرا بيه من النهار جاز صوم رمضان قياسا عليه لانه كان مستحقي الحين كصوم رمضان وكذا السنة لما جاز في الليل وهو ليس بوقت للصوم فلان يجوز في النهار وهو وقت الصوم اولى واحدي كالنفل بخلاف ما يثبت في الزينة كقضاء رمضان لان ذلك اليوم لا يتعين

للشفا لا يتقدم الشيء لكون النفل مشروفا فيه فان قلنا قال عليه السلام من لم تمت الصيام قبل الفجر فلا صيام له فهذا يدل على اشتراط السنة من الليل قل هذا الحديث في نسخ اضطراب لا يصح الاخير به ونظعن فيه ابو جعفر الطحاوي رحمه الله لان راوي الحديث هو الزهري والمعتزون من اصحابه طحاياك ومعرو ابن عيينة قدروا ولعنوه هذا الحديث واودعوه على حفصة رضي الله عنها ولم يرفعوه الى النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر يقول انه عام خص منه البعض وهو النفل فخص المتابع بما ذكرنا او نقول ان المراد منه في الغسله والكمال كقولنا عليه السلام لا صلاة بغير المحمد الا في المسجد اي لا صيام بام كامل بدليل ان صوم النفل يجوز بنية من النهار بالاجماع وان كان يشمله عموم النبي فحلم ان المراد منه ليس بوقت ذاك الصوم وهو اجواب عن قوله عليه السلام لا صيام لمن لم ينع الصيام من الليل وقالوا معناه لا صيام لمن لم ينع ان صيامه من الليل بل ينع ان صيامه من وقت وجود النية في النهار فافهم **قوله** وهذا كفرا جاحدا اعني تكون صوم رمضان فربضة وهم ينعن البيا وسكون الكا في حكم كفرة جاحدا قال صاحب ديوان الادب نقول لا تكفرا بل قبلتكم اي لا نعتهم كوارا **قوله** وسبب الاول الشهر اراها بالاول صوم رمضان **قوله** وكل يوم سبب وجوب صومه وهذا الذي قاله مذهب العاصم ابن زيد الدبوسي وفخر الاسلام البيهقي رحمه الله وقاله شمس لامة السرخسي رحمه الله هذا لعل عند بل سبب السبب للوجوب اللبالي والابا مرسوا فان الشهر اسم جز من الزمان يشتمل على الايام والليالي واما جعله الشرع سنا لاظهار فضيلة هذا الوقت وهذه الفضيلة ثابته للليالي والايام جميعا والرواية بحفظه في ان كان معيقا في اول ليلة من الشهر ثم حين قبل ان يصبح ومتى الشهر وهو مجنون ثم افاق في يلزمه القضا ولو لم ينفرد بالسبب في حقه بل ما شهد من الشهر في حال الاقامة لم يلزمه اعتقاد الحق عدي ما قاله القاضي ابو زيد لان الله تعالى لما اباح اجزاء الاكل والشرب في ليالي رمضان بقوله تعالى فان باسروا من الابه فتوكل يوم صاموا وكلوا واشربوا حتى تبين لكم الخطط الا بعض من الخطط الاسود من الخوخة الليالي عن حلية الصوم في حال ان يكون سببا لوجوب الصوم بالنفس محل لاداء الصوم الا ترى ان الصوم لا يصح في الليل اصلا لا اداء ولا قضا ولا فعلا ولهذا يجب الصوم على الصبي اذا بلغ الاول الصبح مع انه لم يشهد الليل بالغا فان قلنا **قوله** قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه اي فليصم الشهر وهو اسم شامل لا يامر والمبطل في حقا يدل على ان الشهر هو السبب لا الايام وحدها قلنا **قوله** لا نعلم انه دليل على ما قلناه لا بعد بر قوله تعالى فليصمه فليصم فيه اي في الشهر لانه مفعول فيه اجري المفعول به انشاعا كما في قولك الذي سرته يوم الجمعة اي سرى فيه وكما في قوله الشاعر يوم شهدناه سلمنا وعاصرا اي شهدنا فيه ثم لما كان الشهر طرقا للصوم لم ينعق استعجاب المطر وفلم يدل على ان مجموع الشهر سبب بل الايام اسباب لوجوب صومها لا الليالي لما نلو بان كل يوم معار لصومه يجب بطول بقوله وبغضه بفضوه والجواب عن الرواية التي رواها شمس الامة فاقول ان ذلك منقوض من باب من اصول اصحابنا ومنه ان الله عزهم ان يقولوا امدا فصار مستوجبا للشهر في الصوم وزايد اجماع البيهقي في الصلاة لا يلزمه القضا المزور اخرج وقد قال شمس الامة نفسه ايضا في احاد اصوله في باب اهلية الادبي بعدم لزوم العصا على المحبوس ادا



استوعب جنونه التره والمعن فيه لزوم الحرج بالفضا وذلك حاصل سواء في اول الليل من  
التهجد او لم يقدر له وسبب الثاني التذكار او الثاني صوم التذكار المعين **في** السنة  
من شرطه اي من شرط الصوم **في** سنة من سنة وقصد به اي سببين شرط الصوم وهو التنية  
وسبب تقصير ذلك الشرط واراد بيان التنية ما ذكره بعد هذا عند قوله ولا يله يوم صوم  
فيكونه لا ساك في اوله على التنية المتأخرة المتقدمة باكره واراد بيان التنية ما ذكره بقوله  
والنية لتعبيه به تعالى لان التنية عبارة عن تعيين بعض المحلات فكان ما ذكره ففسر التنية  
**في** الخلافة اي في المسئلة الخلافة وهي ان التنية بعد الصبح قبل الزوال والتكرير عند  
خلافه **في** الثاني **في** سنة لانه يجوز عده اي لا يصوم النفل يجوز في سنة الثاني فلما كان  
متوخا لا بعد بفقد التنية في اول النهار يكون له ثواب من وقت وجود التنية لان اول النهار  
لكن هذا اذا لم ياكل في يومه ذلك ومصحح بعض الشايعين التنية بعد الزوال في النفل بعد  
الثاني على احد قوليه وهو صحيح لانه قال في وجوبه ويجوز تنية النفل قبل الزوال والوجود  
فولان لكن لا امام علا الدين العالم السمرقندي رحمه الله قال في طريقه الخلاف احموا على ان  
ما لا ينادي بنية بعد الزوال ويجوز ان يريد به اجماع الصحابة والشافعية رضي الله عنهم **في**  
محرك على نفي الفضيلة وقد بيناه **في** او معناه انه لم يتوانه صوم من الليل اي سبب قوله  
عليه السلام لا صام لمن لم يتوانه من الليل لا صام لمن لم يتوانه من الليل بل نوى  
ان صامه من طواف التنية **في** وهذا لان الصوم ركن واحد من ركني هذا السادة  
الى نوقت الاساك الموجود في اول الصوم على التنية المتأخرة باكر اليوم يانه ان  
الصوم عبارة عن الاساك عن المفطرات الثلاث في الزوال وانما اشترطت التنية لئلا يكون ذلك  
الاساك لله مكانا في مكان اخر والعادة قبل وحذف في اكر الزوال صارت كذا وجد في  
في جميع الزوال ركنان جاب الوجود بالكثرة لان الكثرة من باب الوجود كما في النفل لان كل واحد  
منها عبادة اساك فيفتقر الى التنية على حدة في النفل بالاجماع لما قلنا من الركنان بالكثرة جازهما  
بالعاس الصحيح وما قاله الشافعي من فساد الصوم بفقد التنية في اول النهار لانه صوم فرض  
فمن جمعه اي معنى في حال لان الفرض حاله محترم على ذات الصوم والرجحان الذات  
اول من الترجيح باحوال وهذا خلاف الصلاة واجب بشرط اقرار التنية بحال الشرع  
مهما ولا يفسد بعد الشروع ولا يجوز الاكثر من كل لهما اركا ما خلفه مثل الركوع  
والسجود والوقوف والطواف وليس كذلك الصوم فانه ركن واحد وهو الاساك في جميع النهار  
فجعل التنية الموحدة في اكر الاساك كالموجودة في جميع الاساك ولا يرد عليها الفضايل  
بشرط التنية من الليل لان يوم الفضايل مشروط على صوم النفل بكونه هو المبرور  
الاصح منه فلا يفتقر للفضايل لا يتقدم التنية **في** سنة جنة الوجود وبني بالجملة في النفل  
معنى لاجاب **في** قال في المختصر ما بينه وبين الزوال اي قال في مختصر العدودي وان لم  
يتوجه اصح لجرته التنية بين الزوال والمذكور في مختصر الكرخي ومختصر الطحاوي  
وفي الشرحين مختصر الطحاوي لا يكر الزوال ولا امام الاسمي في كتابي العدودي بشرط  
في طاع الصغار يقع التنية قبل نصف النهار وهو لا يصح لان التنية انما تقع اذا وقع في الليل  
او في اكر النهار واسه لو اخذ قبل نصف النهار يكون واجبه في اكر الزوال خلافا لما صاحب  
المختصر جاب لاف التنية في اكر الزوال لان الزوال من زمان محمد من طلوع الفجر

الصادق

الصادق الى غروب الشمس وهو قول اصحاب الفقه واللغة ولهذا قال صاحب ديوان الادب  
ابن رصند الليل وبقي الليل بطول الصبح الصادق ونقصه من الفجر الصادق الى الفجر  
الكبرى فلا بد من وقوع التنية قبل الفجر الكبرى لتكون في اكر الزوال **في** سنة اي  
قبل الفجر الكبرى **في** سنة ولا فرق بين المسافر والمقيم خلافا لفرق في حوال التنية  
من اليوم قبل نصف النهار بين المسافر والمقيم عندنا وقول زفر لا يحتاج المقيم الصحيح في رمضان  
في التنية والمسافر يحتاج اليها لكنه ينوي من الليل فاذا نوى بعد الصبح فلا يجوز وهذا لان  
التنية للمقتدين والصوم مستحب في حق المقيم الصحيح فلا حاجة الى التنية اما المسافر فان الصوم  
ليس مستحب في حقه لعدم وجوب الاداء في الحال ولما قوله عليه السلام لا اكل بالليل بالليل وحديث  
الاعراب الذي شهد برويه الهلال بعد الصبح والعباس على النفل وانكارا لكرج على ما حكى عن زفر  
موقوف هذا **في** سنة لا تفصيل وهو بالصا والمهمة فيما ذكرنا من الدليل اذ به ما ذكره بقوله  
لانه يوم صوم موقوف الاساك في اوله الى ان قال فدرج بالكثرة جنبه الوجود وقد خففنا  
قبل هذا **في** سنة وهذا الصواب من الصوم ينادي عطى التنية وبسته النفل وبسته واجب  
اخر اراد هذا الصواب من الصوم ما كان متعلقا بان يعينه مثل صوم رمضان والتذكار المعين الا  
انه اذا نوى واجبا اخذ في التذكار المعين مع عما نوى وهذا مذهبنا وعند الشافعي لا يصح حي يوي ان  
يصوم عند لمن رمضان فريضة وان نوى النفل او نوى واجبا اخذ بصير لافعا عما نوى  
مطلقا فله فيه قولان ولنا ان الصوم للفر من متعين بقوله تعالى ثم انما الصيام الى الليل  
واستحب في الزمان كالمتعين في المكان يضاف باسم جنسه ونوعه ومع الخطابي الوصف كما اذا  
ياديه زيد او هو مستوح في الدار وقوله يا انسان او يا رجل او يا اسود وهذا غير كذا هنا ايضا  
الصوم الفرض يطاق التنية بان قال اصوم هذا او اصوم اليوم ان نوى بعد الصبح وبما في ايضا  
مع الخطابي الوصف بان قال اصوم فلانا او واجبا اخر لعدم من احق به فان **في** سنة  
ما الفرق بين الصوم المتذكار المعين جنبه يقع عن واجب اخذ اذا نواه وبين صوم رمضان حيث  
يقع عن رمضان وان نوى واجبا اخر وكلاهما متعلق بزمان بعينه والرواية في اصول اصحابنا  
سقوط **في** سنة الفرق بينهما ان يوم رمضان متعين لصوم رمضان يتعين الله  
تعالى وليس للعبد تغيير ذلك بنية واجب اخر اما يوم التذكار فاما تعيين الصوم التذكار يتعين  
المبدء ولا يلة العبد تغيير في حقه لاني حق عابه وقد كان اليوم الذي تذر فيه صامحا لا صوم  
القضا والكفارة قبل التذكار وذلك الصلاحية لم يتقدم بعد التذكار ولا يلة العبد لا يما ون  
حقه فوقع صومه عن واجب اخر خلافا ما اذا نوى النفل في يوم التذكار حيث يقع عن التذكار  
لان تعيين العبد ذلك اليوم لصوم التذكار اعتبار في حقه وهو النفل ثم التنية معرفته بغيره ان  
يصوم كذا في شرح الطحاوي والذكر باللسان **في** سنة ولا فرق بين المسافر والمقيم  
والصحيح والسقيم عند ابن يوسف ومحمد يعني يقع صوم هو لاف رمضان على كل حال سواء اطلقوا  
التنية او اخطاوا في الوصف وهذا لان المريض والمسافر انما يخص لهما ليليلزهما مشقة في  
صاما وغلا المشقة صاما كغير المحدث **في** سنة وعنده ان حقه رضي الله عنه اذا صام المريض  
او المسافر بنية واجب اخر يقع عنه اي عن واجب اخر اعلم ان المريض اذا صام رمضان بنية  
العضا او الكفارة او التذكار جاز ما نواه في قول ابن حنيفة رضي الله عنه قوله لا ما را لاطي  
رحم الله عن الفاروق **في** سنة وهو اخبار صاحب الهداية رحمه الله والصحيح انه يقع عن رمضان لا سيما



نوي من واحد اخر وهو احبار اهل الاصول من اصحابنا لان رخصه الافطار للمريض على وجه  
البحر على صام علم انه ليس بحاجة من الصوم فصا ركا للصحة فوقع صومه عن رمضان بخلاف  
المسافر فان الرخصة في حقه تحلف بجزء من وجوبه وجعل المقر بانما مقامه في الصوم لم يثبت السفر  
وصح صومه عن واحد اخذوا به واحده عن ابي حنيفة رحمه الله والحنبل والشافعية  
وعنه في سنة النطوع رواه اثنان ابي عن ابي حنيفة رحمه الله رواه اثنان فيما اذا نوي المسافر النطوع في  
روايه نفع عن رمضان لانه ما شغل الوقت بالامم لعدم الموازنة بالنفل على تقدير التزكيات  
بني الواحد حب نفع عنه لانه صرف الوقت الى الامم لان شغل الوقت بالواحد الاخذ هو الامم  
لان محرم في كل وصوم رمضان موحدا الى عدة من ايام اخر وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة  
رحمه الله نفع عن النفل لانه لما كان له صرف هذا اليوم الى حاجته الدسوية كان له صرفه الى  
حاجته الدينية بالطريق الاول اما المريض اذا نوي عن النطوع فان صومه نفع عن الغرض وهو  
الظاهر وقال الامام الشافعية رحمه الله قياسا للشوية بين المريض والمسافر على روايه نوادر ابي  
يوسف بوجه ان يكون في المريض ما يبرأ من النطوع **قوله** والغزق على احدهما اي الفرق بين  
سنة الواجب والنفل حب نفع به واحد اخر من المسافر عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يصح منه النفل  
على احدي الروتين عنه وقد بينا الفرق فلا يخبره **قوله** والضرع الثاني ما ثبت في الذمة  
كعصا رمضان وصوم الكفارة فلا يجوز الا بنية من الليل اي قال الشيخ ابو الحسن القدوري رحمه  
الله اراد بثبوته في الذمة كونه مستحقا في الذمة بحيث لا اتصال له بالوقت قبل الحزم على  
صرف ماله الى ما عليه فيل كان كذلك لم يجوز الا بنية من الليل لان ذلك اليوم الذي يفرض فيه لا  
ينعني للصوم الا بالنية فلا بد من النية من ابتداء المساك حتى يصير صوم العضا معا وكذا  
صوم الكفارة والنذر الذي ليس بمعين **قوله** والنفل كله يجوز بنية قبل الروال وهذا  
عندنا وقال مالك رحمه الله لا يجوز الا بنية من الليل لقوله عليه السلام لا صيام لمن لم ينع  
الصيام من الليل ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم غير صيام تنصوم وقد روي  
الشيخ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله في شرح الانار مستندا الى عاصيه رضي الله عنها قال كان نبي الله  
صلى الله عليه وسلم يحب طعاما ثانيا يوما فقال هل عندكم من ذلك لطعام فقلت لا فقال فاني صائم  
وقد روي ايضا جواز نفع على ربي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنه وروي ايضا باسناد  
ابي ثناء عن ابي بن مالك رضي الله عنه ان ابا طه كان ياتي اهل بيته فيقول هل عندكم عدا  
فان قالوا لا صام ذلك اليوم ولا في المشروع خارج رمضان هو النفل فيسوقه الامساك الموحود  
في اول ايام الشهر على النية المعبره بأكمله كما ذكرنا في صوم رمضان اما الحد الذي رواه مالك رحمه  
الله فالمراد منه في الفضيلة وقد موينا **قوله** ولو نوي بعد الزوال لا يجوز يعني في صومه  
النفل وقال الشافعية في اخذ قوله يجوز الا ان شرط الحوان الامساك في اول النهار ولما ان  
مالا يكون محلا لنية صوم العرض لا يكون محلا لنية صوم العمل كما عند الشافعية لان النفل هزم  
بنيه فارتب الامساك فصيح كقول الروال لا ينعول الفارق بين المفيس والمفيس عليه موحود  
وهو مستقل للمفيس ولا هذا لان في المفيس عليه وحد النية في اكر النهار بخلاف المفيس والاكثر  
يقوم مقام الجمع في كثير من الاحكام **قوله** باسماك مقدراي يوم **قوله** قال ويثبت للناس  
ان ينعسوا الهلاك في التاسع والعشرين من شعبان فان رآه صاموا وان لم يعلم الهلاك اكلوا  
عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا اي قال الشيخ ابو الحسن القدوري رحمه الله وهذا لما روي

الحارثي

الحارثي في الصحيح باساده الى ما وقع عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذكر رمضان فقال لا يصوموا حتى يروا الهلال ولا يعطروا حتى يرووه فان غم عليكم فامدروا  
له نوا **قوله** غم عليكم اي سدد وكم صهيح بحادي وكوه من قولك غمب الس آاعطيه وهو  
مغموم وقوله فامدروا له اي قدروا عده به باسناد ورواه اثنان عن النبي وقد روي عنه  
بالتحفيض والتشغيل بحديث واحد وروي صاحب السنن رحمه الله عن احمد بن حنبل باساده الى  
عبد الله بن ابي قيس قال سمعت عاتبة رضي الله عنها تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يخفف من شعبان مالا يخفف من غيره ثم يصوم له ويقر رمضان فان غم عليه عدلنا بين يومنا  
ثم صام وفيه ايضا مسندا الى احمد بن حنبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يصوموا الشهر حتى يروا الهلال او يكملوا العدة ثم صاموا حتى يروا الهلال او يكملوا العدة  
وفيه ايضا مسندا الى ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوموا  
الشهر يصوم يوم ولا يومين الا ان يكون شيء يصومه احدكم فلا يصوموا حتى يرووه ثم صاموا  
حتى يرووه فان حال دونهم غامة فاعتوا العدة ثلاثين يوما ثم افطروا والشهر فمض وعشرون ثم اعتبر  
في كل قوم مطلع بلادهم لا بلاد غيرهم فان اختلفوا فاعتوا العدة ثلاثين يوما ثم افطروا والشهر فمض وعشرون ثم اعتبر  
فما يبري في بعضها ولم يبري في بعض وقيل لا اعتبار باختلاف المطالع حتى لو راي اهل المغرب  
هلال رمضان يجب برونهم على اهل المشرق وعليه فتوى الفقيه ابي الليث رحمه الله ولا  
ناخذ لما روي الترمذي في جامعه وقال حدثني علي بن حجر قال حدثنا اسماعيل بن جعفر قال حدثنا  
محمد بن ابي حرملة قال اخبرني كريب ان ام الفضل بنت الحارث بن عوف بن معاوية بن النضر  
قال فحدثت الشافعية فحدثت حاجبا واسهل على هلال رمضان واما الشافعية فالحلال لله  
الجمعة ثم قد منته المدينة اخذ الشافعية ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رايتم الهلال فاعلموا  
راياه ليلة الجمعة فقال انت رايته ليلة الجمعة فقلت رايه الناس وصاموا وصاموا معاوية  
فقال لكن رايته ليلة السبت فلان زال بصوم حتى يكمل ثلاثين يوما او نراه فقلت الا  
تكفي برونه معاوية وصيامه قال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو  
عيسى حديث ابن عباس رضي الله عنه حديث حسن صحيح عريب قال والنفل على هذا الحديث  
عند اهل العلم ان لكل اهل بلد رويهم **قوله** لقوله عليه السلام صوموا الروسة واظروا  
لروية رواه الحارثي رحمه الله عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله**  
ولان الاصل بقا الشهر يعني ان الاصل بعباسين لان الاصل في كل ثابث ثابته فلا ينفك عن  
الاصل الا بدليل والدليل اما الروية او اكمل العدة ولم يوجد الروية فيما اذا غم الهلال  
فتعين اكمل العدة ثم اعلم انه لا يغير في هلال رمضان قول المحدثين ومن قال يرجع  
فيه الى قولهم ففعلوا في الشرع لانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سائرنا كما  
او سائرنا فصدقه بما قال فهو كما قرأنا في قوله عليه السلام ولا يصومون يوم السك الا  
نظوما وهذا لما روي صاحب السنن باساده الى مسنده قال كما عند عمار في اليوم الذي  
يشك فيه فاني فبناه فتخي بعض القوم فقال عمار من صام هذا اليوم فقد عصى ابا القاسم  
عليه السلام يعني اني بناء للاكل في بعض القوم من الاكل واعلم بكونه النطوع لما روي  
في السنن مسندا الى ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصوموا  
صوم رمضان يوم ولا يومين الا ان يكون صوم بصومه رجل فليصم ذلك الصوم



فعل هذا الحديث ان المراد من كراهة الصوم يوم الشك في حدث غار وفيه انه هو الصوم على انه  
من رمضان فان قلنا كراهة الصوم الاثلاثون من شعبان يوم الشك وكراهة  
من شعبان راجح وهذا لان الصيام يوم غار عن الخمر كان راجحا فهو الطهر وان كان موحيا فهو  
ايوم وان كان منشا وبافهوا سلك ولا مساواة لاصل في كراهة ما سواه فلما  
لا نعلم انه لا مساواة ههنا لاسي البوم الاثلاثين يوم الشك الا اذا غم الهلال فحل ذلك التعذر كلا  
الطريقين مساو ولا حكم في ذلك اوموم من شعبان جزاء لا حكم ايضا انه من رمضان حراما بل يحتمل ان  
يكون من رمضان كما يحتمل ان يكون من شعبان لان الشهر قد يكمل ثلاثين وقد سقط عن ثلاثين بخلاف  
ما لا يسمي صحبه ولم يكن في سطر اهلال ما مع الروية لانه جيبه لا يبيع السك ولا الظن صلا  
لوجود لصديق لجازم المصديق للوائح وهو العلم . . . . . وهذه المسئلة على وجوه اى مسئلة صوم  
يوم الشك . . . . . وهو مكروه لما رواه اربعة قوله عليه السلام لا يصام اليوم الذي شك فيه  
انه من رمضان الا نطوعا وقد روي اصل هذا حديثا يدل على كراهة من كتاب السنن من جهة ابي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصوموا صوم رمضان بصوم يوم ولا يومين . . . . .  
وان افطر لم يقمته يعني اذا نوي يوم الشك من رمضان ثم ظهر من شعبان فافطر لا قضاء عليه لانه في بعض  
المشهور انه لا يبرح فيه مسقطا لا مكرما . . . . . والثاني ان يبرح عن واجب احري الوجه الثاني ان  
ينوي عن واجب اخر مثل القضاء وكفاية والذوق . . . . . وهو مكروه ايضا لما روي ابي لقوله عليه  
السلام لا يصام اليوم الذي شك فيه انه من رمضان الا نطوعا . . . . . لان هذا دون الاول في الكراهة  
يجب ان يبرح واجب اخر يوم الشك اذا نوي في كراهة من شعبان يكون النهي صريحا في صوم  
رمضان بقوله عليه لا تصوموا صوم رمضان بصوم يوم ولا يومين . . . . . ثم ان ظهر انه من  
رمضان بغيره لوجود اصل السنة هذا في المقام بالافاق وفي المسافر شعرا يبرح عن واجب اخر على  
هذا انه ان حيفه كعرف من مذهبه **قوله** وان ظهر انه من شعبان فقد قبل يكون نطوعا لانه  
منه عنه يعني اذا نوي عن واجب اخر يوم الشك ثم ظهر ذلك اليوم من شعبان اختلف مشايخنا فيه قال  
بعضهم يكون نطوعا وان افطر فلا قضاء عليه اعاد بصوم يوم العيد لان الصوم الواحد سني عنه  
يوم الشك ويوم العيد جميعا ثم اذا صام يوم العيد عن واجب اخر لا يجوز فكذلك اذا صام يوم الشك  
وقال بعضهم يحزبه عن الذي رواه لانه لما ثبت ان ذلك اليوم من شعبان لم يبق ذلك اليوم يوم  
الشك وحصل الواحد في شعبان قطع والنهي هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا مكل صوم  
حلال صوم يوم بعد لان مني بمضى صوم فلم يجراد او احب احربه لان ترك احابه المدعوة يحصل  
مكل صوم به اذا لم يفرح حال ذلك اليوم لم يحزبه الواحد لاحتمال ان يقع من رمضان فان افطر  
لم يضره والواحد عليه كان . . . . . وكراهية ههنا لصورة النهي اى الكراهية بها اذا نوي واجبا  
بحر يوم الشك لصومه التي لا تحفه اهل لان اهل ورد في التقدم بصوم رمضان . . . . . والثالث  
ان يبرح عن واجب وهو مكروه لما روي اى الوجه الثالث انه النطوع يوم الشك وذلك ليس بمكروه  
لقوله عليه السلام لا يصام اليوم الذي شك فيه انه من رمضان الا نطوعا وحديث ابي هريرة رضي  
الله عنه يدل على عدم كراهية النطوع ايضا وقد ذكرنا قبل هذا وعندنا في كراهية النطوع على سبيل  
الامام يوم الشك وعدمه لا يكره سوا في صوم كان بصومه او صامه ايدا لان النبي في قوله  
عليه السلام لا تصوموا صوم رمضان اعدت معلول حلة وهي اذا الصوم قبل او انه ولا يوجد  
ذلك في سطر ولا يكره . . . . . ثم ان وافق صوما كان بصومه فالصوم افضل بالاجماع ونفسه ان

يعاد صيام يوم الجمعة او الخميس او الاثنين فتوافقه صوم يوم الشك وكذا اذا صام شعبان  
كله او بضعه الاثني عشر من شعبان او ثلثه من شعبان او ثلثه من شعبان او ثلثه من شعبان  
صوم رمضان يوم ولا يومين الا ان يكون صوم بصومه جعل فليصم ذلك الصوم . . . . .  
وان افطره فقد قبل الفطر افضل اي وان افطر صوم النطوع يوم الشك ولم يوافق صوما كان  
بصومه في ذلك اليوم اختلف مشايخنا فيه قال محمد بن حنفية العطار افضل صوم او بعد في قول  
عمار رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد عمي ابا الدائم وقال بصيرت في الصوم افضل لان  
النطوع ليس بمنه عنه بل دليل الاستثبات في حديث ابي هريرة رضي الله عنه وكان عليه وعاشته رضي  
الله عنها بصوم يوم الشك نطوعا وروي عن عائشة انها قالت لان اصوم يوما من شعبان خيرا  
من ان افطر في رمضان وقال ابن مسعود رضي الله عنه لان افطر من رمضان واقضى يوما كانه  
احب الي من ان يصوم يوما من رمضان وقال ابن مسعود رضي الله عنه لا يصوم الا بالجملة وحدوا منكم من  
هذه الخبر فقال ابن مسعود هذا الحكم في الشك لا في اليقين . . . . . واما ان يصوم يوما  
بنفسه اخذ بالاحباب وبغير العامة بالجملة الى وقت الشك والجملة لا يصوم بها لغيره واما من  
بين المفتين والعامة لان المفتي يعلم ان الزيادة على رمضان لا يجوز فلاجل هذا يصوم احبا طاهرا  
عن وقوع الفطر في رمضان بخلاف العامة فانه قد يقع في يومهم الزيادة على رمضان فلاجل هذا  
كان فطرهم افضل بعد الانظار الى وقت الشك والوفاء في عن اسدي عن محمد بن حماد انه قال انك  
باب الشك فاقبل ابو يوسف الفقيه عليه عانة سودا ومدة سودا وحققا سودا وهو ما كره في  
سودا عليه سرج اسود ولهدا سودا وعليه من الهياض الا حبه الهياض وهو يوم الشك فحل  
على ما روي ثم خرج واسر ان ما يبالفطر فاقضى الله بالافطر فقلت له انطعرا فقال ادن الى قدوتي  
منه فقال في اذني انا صائم والنوم الاشفار والتممة جوارحها وسكاها . . . . . والراجح ان  
صم يصح في اصل السنة اى الوجه الرابع ان يصح في اصل السنة يقال يصح في الامور اذا قصر والمراد  
منه التردد في اصل السنة بان ينوي الصوم ان كان من رمضان والا فلا في هذا الوجه لا يبرح  
صاها لعدم القطع في السنة كما اذا نوي انه صائم ان وجد سجورا والا فلا كما اذا نوي انه اذا وجد  
هذا افطر والا صام **قوله** والخامس ان يصح في وصف السنة فان ردد في وصف الصوم وقال  
اصوم عن رمضان ان كان منه واصوم عن ولوجبه اخرا كان من شعبان فذلك مكروه لثروته  
بين المكروهين لان صوم رمضان وصوم واجب اخر يكرهان يوم الشك ثم اذا ظهر من رمضان  
اجزاء لانه لا يتردد في اصل السنة وهو كما في لغة صوم رمضان وان ظهر من شعبان لا يقع عن واجب  
اخر لان حرمة الوجوه لم تثبت للتردد فيها واصل السنة ليس كافا لكنه يكون نطوعا فاذا افطره  
لا قضاء عليه لانه في محن المظنون لشروعه فيه مسقطا ملزما وان نوي ان يصوم من رمضان ان  
كان منه وعن النطوع ان كان من شعبان يكره السنة الفرض من وجه فاذا ظهر من رمضان اجزاء  
لوجود اصل السنة واذا ظهر من شعبان جاز عن الفطر لان اصل السنة بكيفية لكنه اذا  
افطر لا يقضي له عدم الالتزام لانه اخل الا سقاط في بيته من وجه **قوله** في عزيمته اي  
في نيته **قوله** ومن راي هلاك رمضان وخرج صام وان لم يقبل الامام شهادته لقوله عليه  
السلام صوموا للرؤية وهذا لان الخطاب اذا ورد بصيغة الجمع يراد به كل واحد في قوله  
معاني واقموا الصلاة والزكاة ثم انه لما روي ظاهرا لزمه الصوم نكوة ما مورا ولا يكتفى  
سعد بما عليه وان لم يثبت ذلك في حق غيره ثم ان افطر استقر الروية لا كراهية عليه وقال شافعي



منه الكورة ان افطر باجماع لما ان فطره بالرواية يومم العلق فيه فضع السبه وانكثره سدرى  
 بالشافعي لما في سحر العقوبة ولا نه يومم يحلف في وجوبه بصومه لان الحسن اسعري  
 وابن سمين وعط رضى الله عنهم يقولون انه لا يصوم الا مع الامام وادني وجه الاختلاف  
 المتباين بين الشبه وبها سقط الكفارة فان قيل يوم يلزمه صومه عن رمضان قلزمه بترك  
 حرمة الكفارة كما دلحكم في الحاكم فلب لا نسلم ان القياس صحيح لوجود العار في لان الشبه والى  
 في المعنى عليه حكم الحاكم بما ايدى المحكم الحاكم لان الشبه باقية **قوله** وهو منه العلق اي الدليل  
 التبرجي منه العلق **قوله** فاوردت شبهة اي اوردت رد الشهادة شبهة **قوله** ولو افطر قبل  
 ان يرد الامام شهادة انه اختلف المتتابع فيه يعني لو افطر المفرد ببروكة الهلاك قبل رد الامام  
 شهادته لا رواة فيه عن اصحابنا المتقدمين لكن المتتابع اختلفوا في وجوب الكفارة قال صاحب  
 المحقق هو الصواب لما بيننا من ثبوت الشبه **قوله** ولو اكل هذا الرجل ثلاثين يوما لم يفطر الا  
 مع الامام اي لو اكل المفرد بالروية ثلاثين يوما من حين راي هلاك لم يفطر الا مع الامام لان  
 وجوب الصوم عليه في الاستدكان لا يجب له وهذا الاحباط في واجب الا فصار لانه يحلف ان  
 الهلاك انشبه عليه ولكن مع هذا لو افطر بعد الثلاثين لا كفارة عليه اعتبارا بالحقيقة التي عده  
 بانه لا يجب عليه الكفارة اذا فطر يوم راي هلال رمضان للشبهة الواقعة من جهة رد  
 الشهادة فلا لا يجب عليه الكفارة بعد الثلاثين اولى واخرى لان ما بعد الثلاثين ليس من رمضان  
 حقيقة عنده **قوله** قاله واذا كان بالساعة قبل الامام شهادة الواحد العدل في روية الهلاك  
 وحلا كان او اراه حرا كان او عبدا اي قال الشيخ ابو الحسن الودودي اذا كان في الساعة علة كالسحابة  
 والذخار و غير ذلك الامام شهادة الواحد العدل ولا يشترط فيه الذكورة واخره وقال الشيخ  
 ابو جعفر الطوسي في محصره وبجبل في الشهادة على روية هلال رمضان رجل واحد مسلم او  
 امواه واحض مسلمة عدلا كان الشاهد بذلك او غير عدل بعد ان يكون شهادته راء خارج المصر او  
 اهره في المصر وفي الساعة مع الحاض من النساء في روية قال ابو بكر الجصاص الرازي رحمه  
 الله في شرحه لم يحصر حتى روي رحمه الله قوله في الشاهد انه يفصل بينها روية الهلاك عدلا  
 كان وغير عدل ليس بسد لان من هذه الاحكام لا يقبل في ذلك الا شهادة عدل في نفسه  
 وقال ايضا وقول ابو جعفر بعد ان يكون راء خارج المصر لا معنى له لان من اصلهم ان حنونه غير  
 معول اذا لم يكن له علمه سوا كان في مصر او خارج المصر وانما يقبل حنونه اذا كان بالساعة  
 سوا كان في مصر وغيره ثم الدليل على قول جعفر الواحد ما روي صاحب السنن باساده الى كونه  
 عن اسعاس والحا اعراب الى ان عليه السلام فقال ان راي الهلاك يعني هلال رمضان فقال  
 الشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال الشهد ان محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس  
 ليصوموا عند هذا الحديث على صحيحين احدهما فتول حنونا الواحد في رواية الهلاك اذا  
 كان بالساعة والثاني ان طاهر الاسلام بوجوب العدالة وقول الشهادة ما لم يطر منه ما لم  
 يصح ما لاه امر ديني وما ركا لا حار في الاحبار عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يشهد فيه الايمان  
 ولان الذكورة والحرة خلاف الاثبات حيث يشترط ذلك ولهذا لا يشترط في روية الهلاك لفظ  
 الشهادة والساعي بشرط الاسباب في احد قوله وهو محجج بخبر اسعاس رضى الله عنه **قوله**  
 غير معول اي لم يعمل سرود لان قول القاسم موقوف بقوله تعالى اجماع فاسق بنا قيسوا  
**قوله** ومن لم يول سحواي عدلا او غير عدل ان يكون مسنونا قال الشيخ ابو نصر رحمه الله يحوي

ان يكون اراده الطحاوي وان لم يكن عدلا في الباطن نعم الشيخ ابو جعفر الطحاوي احمد بن محمد  
 بن سلامة الالدي من طحاوي من مري مصر كان اماما في القعة والاحبار ولد سنة ثمان وخمسين  
 ومائتين وتوفي سنة احدى وعشرين وثلاثمائة **قوله** او نحوه اراده الدخان **قوله** وفي اطلاق  
 جواب الكتاب يدخل المحذور وفي الكذا بعد ما تاب اي وفي اطلاق جواب كتاب القدوري  
 وهو قوله قيل الامام شهادة الواحد العدل يدخل فيه المحذور وفي الكذا يعني بجبل شهادته  
 في روية الهلاك اذا كان عدلا في دينه وهذا ظاهر الرواية عن اصحابنا رضى الله عنهم وعن ابي  
 حنيفة رضى الله عنه انها لا تقبل لانها شهادة من وجه الا ترى انه يلزمه الحكم في مجلس القضاة  
 فلما كان كذلك لم يقبل لقوله تعالى ولا تقبلوا الهم شهادة ابد اوجه الظاهر ان المراد من النص  
 شهادة من كل وجه وهذا لا يشترط له ولا يشترط الذكورة واخره فمقبل حنونه بعد  
 ما تاب **قوله** يشترط المنز وهو مصم الميم وفتح الما اردته الانبياء **قوله** ووجه عليه  
 ما ذكرناه اي المحقق في السائق ما ذكره بقوله لانه امر دني فاسه رواه الاخبار  
 ثم اذا قل الامام شهادة الواحد وصا موثلاين يوما لا يفطرون يعني ادا لم يروا هلال سول  
 وقد جعل القدوري هذه الرواية رواية الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه وعن محمد بن  
 اسعس انهم يفترون ب رواه اسعس وجه رواية الحسن انهم لو افطروا لم يرم لامهارة  
 شهادة الواحد وهو لا يخور وجه قوله محمد رحمه الله وهو الاصح ان الفطر ما يثبت بقول  
 الواحد ابتدائيا وتوافقكم من ش يثبت ضمنا ولا يثبت فصد اياه ان قول الواحد لما  
 قيل في هلال رمضان قبل ايقافي الفطر يثبت ذلك وان كان لا يقبل قوله في الفطر اذا  
 كما لا ريب لا يثبت بشهادة الواحد ابتدائيا ويثبت بانها على سون الفسقة سنها واهلها وسئل محمد  
 رحمه الله عن سون الفطر يقول الواحد قال يثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني  
 لما حكم في هلال رمضان يقول الواحد يثبت الفطر بانه ذلك بعد عام الثلاثين قال شراح  
 في شرح الكافي وهو نظير شهادة القابلة على الشب فانها تكون معنوية ثم يفرض ذلك الى استحقاق  
 الميعاد والميراث لا يثبت شهادة العايلة ابتداء **قوله** واذا لم يكن بالساعة لم يقبل الشهادة  
 حتى يراه جمع كثير يقع العلم عبرتهم يعني في هلال رمضان وانهما بالعلم غالب الظن قال الامام  
 الاسعاسي في شرح محصر الطحاوي روي الحسن بن زياد رحمه الله عن ابي حنيفة رضى الله عنه  
 انه قال يقبل على روية هلال رمضان شهادة الواحد العدل سوا كان بالساعة اولم تكن علة  
 وفي الفطر يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين سوا كان بالساعة اولم يكن علة وقاله الشيخ  
 ابو نصر قال اسعاسي رحمه الله يقبل شهادة الواحد فيها اذا لم يكن بالساعة في احد قوله وفي قول  
 اخر لا يقبل لان شهادة اثنين وجه الظاهر ان الغرض من المسلمين في طلب الهلاك منعهم والمانع  
 من روية الهلاك منسب لانه لا حلف في الايمان ولا علة بالساعة اذا اجمعوا في طلب الهلاك  
 واخص البعض بالروية دون ابا قين لا يثبت اليه لان الظاهر انه غلط الا اذا اخرج  
 جماعة كثيرة يحصل علم غالب الظن بخبرهم وهذا لان اخبار الاحاد شرط فتولها حسن الظن  
 بخبرها الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع في خبره الذي الدين الى ان يكون عمر رضى  
 الله عنه فقال احن ما يقول ذو الدين قال لا نعم فاعتبر اخبارهم حجة لانه اخبر عما سهر  
 الجماعة فان قيل كل شهادة جازي اذا كانت بالساعة معصية جازي اذا كانت معصية قياسية على  
 سائر الشهادات فلما ساءل الشهادات اذا وجد فيها ما يوجب الشهادة لا يقبل وقد وجد هناك

علم



لان الصوم روية الحلال مع اتفاق الاغراض واتفاق المانع بوجوب نية الغلط فلا تقبل شهادة  
الواحد وما فوقه الى ان يحضر جماعة كثره مع العلم بحرفهم لم يرو في هذا الموضع واية النفوس  
في اجمع الكتب ومن ابو يوسف انه قد روي عن رجل سئل عن رجل الفساحه وعن خلف  
بن ابوب رحمه الله انه قال ختمه بسلح قليل وقال بعضهم يفتي ان يكون من كل جماعة واحد  
او اثنا عشر وقال بعضهم ذلك موكل الى راي القاضيه فان سكن قلته الى ذلك قيل والافلا يقبل  
كذا ذكره الاسمي في شرح مختصر الطحاوي وعن محمد رحمه الله انه اعتبر نواصر الخبر من  
كل جانب كذا في خلاصة السبائك فيجب التوقف فيه اي في التفرد بالروية في  
تخلاف ما اذا كان بالساعة يعني ان التفرد بالروية حينئذ لا يوجب الغلط لانه قد يحصل  
الروية للمعص حال اتفاق الغم واليه الاشارة في كتاب الاسمي ان اي ما قال  
الطحاوي من قبول شهادة الواحد اذا كان خارج المصر اشارة في كتاب الاسمي ان اي ما قال  
الطحاوي من قبول شهادة الواحد اذا كان خارج المصر اشارة في كتاب الاسمي ان اي ما قال  
لمحمد بن الحسن رحمه الله لانه قال اذا اجاز من مكان آخر وجعل فاحبه بذلك وهو ثقة فبني  
المسلمين ان يصوموا بشهادته وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر يعني يقبل شهادة  
الواحد في المصر اذا كان على موضع عال لكن هذا على ما ذكره الطحاوي رحمه الله اذ لا يفتي في  
على طاهر الرواية عن اصحابنا ان كان المرتفع وعلم المرتفع حب لا تقبل الشهادة الى ان يراه  
جمع كثر مع العلم بحرفهم **نور** ومن راي هلال الفطر وجزم لم يطر احتياطاً وهذا لما  
روى في كسبي سداي محمد بن المكي عن ابن هريبه رحمه الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال فطرتم يوم نعفر ون واصحابكم يوم نعفر ن سانه ان هذا اليوم ما كان يحكموا  
عند الناس بانه من رمضان لا يجوز التفرد بالروية الا فطار لانه ما افطره غيره وانما  
اجاز له الشئ الا فطار يوم فطر الناس فان قلنا **فقد جاء روي ابو**  
**هريرة** رحمه الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم موالي ونيته وانظر والروية وقد ذكر  
او جزم الصوم على المتفرد بالروية هلال رمضان بذلك الحديث وكيف لا يجوزون الفطر  
بدلك الحديث قلنا **كان القياس** ذلك لكن خص ذلك الحديث بدلالة ما ذكرنا  
من قوله عليه السلام فطرتم يوم فطروا فترك القياس لان الاحتياط في هلال رمضان  
في اجاز الصوم على المتفرد بالروية وهذا الاحتياط في عدم الافطار **وقوله** واذا كان  
بالساعة لم يقبل في هلال الفطر الاسناد رجلين او رجلين واسرائيل قال الامام الاجمالي  
في شرح مختصر الطحاوي واما في هلال الفطر والاممي فانه لا يقبل منه الاسناد  
رجلين او رجلين واسرائيل مدول احراز غير محدود في سائر الاحكام وهذا لان في  
هلال الفطر والاممي سعة العباد من الافطار والمنوع بطور الامتياز والاحلال  
من الحج فاشبهت السادة على حقوق الناس بخلاف هلال شهر رمضان فانه لا يتعلق به حقوق  
بل يلزم منه من يقبل شهادة الواحد وروي عن ابي حنيفة رحمه الله عنه ان هلال الاممي  
كهلال رمضان ذكره في خلاصة عن السواد ووجهه انه جعله من باب الحرج حيث لم يره  
وجوه الامم لم يتجدي عنه الى غيره **نور** وهو الفطر المنعرج الى نفع العبد  
في فاشبهه سائر حقوقه اي فاشبهه الفطر سائر حقوق العبد **نور** والاصح في الفطر  
في هذا الموضع الرواية اي هلال الاممي كهلال الفطر في قبول الشهادة بحسب شرط في

في كل منها فيه رجلين او رجلين واسرائيل كذا ذكره الحاكم السهلي في مختصره في  
يزوي عن ابي حنيفة رحمه الله انه كهلال رمضان يعني ان هلال الاممي كهلال رمضان في روية  
النواير يقبل منه شهادة الواحد اذا كان بالساعة **نور** لانه لا يتعلق به حقوق احد وسئل  
قوله وهو الاممي **نور** وان لم يكن بالساعة لم يقبل الاسناد جماعة مع العلم بحرفهم كما ذكرنا  
وهو الاشارة الى قوله لان السواد بالروية في سائر الاحكام هو من احتياط **نور** قال  
ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس اي قال الشيخ ابو الحسن العدوي  
رحمه الله وقت الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس اعلم ان الفجر هو ان يخرج من  
بين يدي وكذب السواح ثم يعقنه السلام فلذلك لم يرد بالانه لا يخرج به وقت الفجر ولا  
يثبت به ثبوت من احكام الفجر وهو صادق وهو الباقي من الذي ليس هو من روية في الاممي  
لا يزال يزداد حتى ينشأ فذلك الذي صادفنا وسنظهر او يثبت به احكام الفجر من حرمه  
الطعام والشراب والجماع للمصائم وجواز اذا الفجر والدليل على ان وقت الصوم ما ذكره  
من مطلع الفجر الى غروب الشمس قوله تعالى فان ما شئوه من فاعفوا ما كنتم الله لكم  
واشرى بواحيه يعني لكم الحيط الابيض من الحيط الاسود ومن الفجر انما المصائم او الفجر  
ودوي البخاري في الصحيح باسناده الى الشعبي عن عدي حاتم قال لما تركت حنفي فبين لكم  
الحيط الابيض من الحيط الاسود فحدثني عن ابي عمار اسود والى عمار اسود فحدثني عن  
وسادني فحدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم في فطره ومن على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد كذب ذلك له فقال انما ذلك سواد الليل وسياض النهار وروي البخاري ايضا باسناده الى  
ابن مسعود رحمه الله عنه قال لما تركت فكلوا واشربوا حتى تقيين لكم الحيط الابيض من الحيط  
الاسود ولم ينزل من الفجر وكان رجال اذا ارادوا الصوم ربط احدكم في رجله الحيط  
الابيض والحيط الاسود ولا يزال باكل حتى يقيين له رؤيتهم فانزل الله بعد من الفجر  
فعلوا انما يعني الليل والنهار وروي في السنن مسند الى ابن عمر بن عبد الله قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا يبعث من يحوركم اذان بلال ولا يبا من لا يقي الذي هكذا حتى يسطير  
وفي السنن ايضا مسند الى عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ارادتم ان  
تد اقبل من ههنا فقد افطر الصائم وانما ربا صبحه قبل ان يركب فاعلم انما لونا ومارونا ول  
وقت الصوم واحظه واريد الليل والنهار من الحيطين في الآية بشرها لا اسواره وقد  
عرف في الكشاف وقوله من الفجر يعني ان لقوله من الحيط الابيض ويجوز ان يكون من البعض  
لانه بعض الفجر واوله **نور** والصوم هو الامساك عن الاكل والشراب والجماع بها  
مع النية قال في شرح الاصح هذا اجماع لا خلاف فيه قلنا منه نظر لان روية رحمه الله لا  
يشترط النية للصحيح المعتمد في صوم رمضان على ما رووا عنه وقال الامام بدو له ما يرد  
عليه اكل الناس فان صومه ما في مع ان الامساك فاش ويرد ايضا الاكل بعد طلوع الفجر  
الصادق قبل طلوع الشمس فان صومه فاش مع ان الامساك في النهار ما في فان النهار من  
طلوع الشمس الى غروبها ويرد ايضا الحايض والنفساء فان صومها لا يصح وان وحد من  
الامساك والحواب لا يسلم ان اكل الناس ورد لان الشئ جعل اكله كلا اكل  
ولسارع هذه الرواية فاذا كان كذلك يكون الامساك الشرعي موجودا وكلاهما  
فيه لاني الامساك الحسي ولا يسلم ان النهار من طلوع الشمس لان من الشرعي من يصح







ارادتها ولم يوجد واحد منهما في المناس عليه اما الاول فلعدم الابتلاع واما الثاني  
 فلعدم وصول المغذي الى الحوف فلم يفسد الصوم بخلاف المناس حيث وجد المغني وان  
 لم يوجد الصورة فبطل القياس للنفار في <sup>النفاس</sup> ولان النسيان جاز من قبل من له الحق  
 والاكرام من قبل غيره فيفسد فان هذا جواب بطريق التسليم بان يقال لا نسلم ان قياس  
 الخطي والمكره على ما يبيح شئ من الحكم في النسيان بخلاف القياس وما ثبت بخلاف القياس فغيره  
 عليه لا قياس ولين سلما ان الحكم في الاصل على ما في القياس لكن لا نسلم ان القياس صحيح انما يوجد  
 الفارق بين المناس والمناس عليه بانه ان العذر في المناس عليه وهو النسيان جاز من قبل من له  
 الحق وهو الله تعالى وفي المناس وهو الخطا والاكرام جاز من قبل من ليس له الحق ولصاحب الحق  
 استغاط الحق دون من ليس له الحق فافترا عن المناس والمناس عليه فلم يصح القياس وهذا  
 كالمناس والمريض اذا صليا قاعد من بعد الفيد والمرض يقضي الفيد ولا يقضي المريض بعد الفيد  
 فان ما فاحتم لم يفتقر وهذا لما روي صاحب السنن من قول رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه قال لا يفطر من قال ولا من احلم ولا من احتج ولا من لم يوجد الجماع لا صورة  
 ولا معنى اما الاول فلعدم ايلاح الفرج في الفرج واما الثاني فلعدم الاتزال عن شهوة الدنيا  
 اعني بمس الرجل المرأة وكذا اذا انظر الى وجه امرأة او فرجها فانزل لا يفطر لانه لم يوجد  
 الجماع لا صورة ولا معنى <sup>كالتفكير</sup> كما تفكر اذا امنى يعني انا تفكر في امرأة حسنا فانزل المني لا  
 يفطر <sup>ولا تسخين</sup> بالكف على ما قالوا ان النسيان اذا عاى ذكره فاسى فيه اختلاف  
 المتابع رحمهم الله قال بعضهم يفسد عليه الفضا وهو قول محمد بن سلمة وهو اختيار الفقهاء  
 ابن الكلب في التوازل وقال بعضهم لا يفسد وهو قول ابن بكرا لا سكا ف رحمه الله وقيل له ليحل  
 للرجل ان يجعل مثل هذا قال ان لم يرد به الشهوة وارا به تسكين ما به من الشهوة فلا  
 بأس به وهو ما جوزه وقال الفقيه ابو الليث روى عن ابن حنيفة رضي الله عنه انه قال  
 اما يكفنه ان يتجوزا سايراس والافق عندي قول ابن بكرا رحمه الله لان الجماع لم يوجد  
 لا صورة ولا معنى لعدم الابتلاع والاتزال المني الا انكره اخطا وقول صاحب  
 الهداية في المناس انه وجد الجماع معني فيه نظر قال في التوازل بطل ابو بكر رحمه الله  
 يعني به الاسكاف عن رجل ان يهيم في شهر رمضان فاسى قال لا فضا عليه وهو غير له  
 الخفني قال الفقيه ابو الليث هذا القول منه زلة وفي قياس قول اصحابنا عن العضا  
 ولا يجب الكفارة وفي قول اهل المدينة يجب الفضا والكفارة <sup>ولو ادهن لم يفطر</sup>  
 لعدم الماني يعني ان دهن الشعر والسار ليس ماف للصوم فلا يحصل به الاططار  
 وهذا لان الماني للصوم هو الاكل والشرب او الجماع فلم يوجد واحد منها لا صورة ولا  
 معنى <sup>وكذا اذا احتج</sup> لهذا ولما روى ما لا يفطر المحض لعدم الماني للصوم  
 ولو لم عليه السلام فلا لا يفطر الصائم الجماع والقي والاحكام رواه الترمذي  
 مسندا الى ابن سعد اخذ روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا مذهبنا وقال الاوزاعي  
 ومن تابعه بانه يفسد صومه لما روي صاحب السنن مسندا الى ثوبان رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجوم ورواه ابو الاسود الصنعاني عن شاذ  
 بن اوس ايضا رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما روى صاحب السنن ايضا مسادا  
 الى ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم صائما محروما روى في السنن

ايضا من قول النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفطر من قال ولا من احلم ولا من احتج وروى البخاري  
 في الصحيح مسندا الى ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو  
 صائم وروى ايضا ابن سعد وزياد بن ارم وام سلمة احتجوا صائما وقال الشيخ ابو جعفر  
 الطحاوي وقد روى عن ابن الاسود الصنعاني وهو واحد من روى ذلك الحديث يعني  
 حديث الاوزاعي انه قال انما قال النبي صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم لا بما كانا  
 يغنيان يعني ان اجزها حط بالغيبة فصار كما لو فطر من حيث حرمان الثواب وروى  
 الطحاوي ايضا في شرح الاماريا سنده الجيد في سعيد اخذ روى انه قال انما كرهنا الجماع للصائم  
 من اجل الصنف وروى ايضا في سنده الى ثوبان عن حماد قال سالت ثوبان النسيان في النسيان مالك  
 رضي الله عنه هل كنتم تكفون الجماع للصائم قال لا الا من اجل الصنف وباساده ايضا  
 الى محمد بن عيسى بن عباس قال انما كرهت الجماع للصائم بخافة الصنف فذلك الاحار والانا  
 ان المحجم لا يفطر وانما المكروه الصنف الذي يلحق العام يفطر بسببه بالاكل والشرب والعمه  
 في المسئلة ان هذا الخارج لا يتعلق بخروجه الظهارة الكبرى فلا يتعلق به فساد الصوم فاسا على  
 الزمان والاقتصاد والعابط والبول لا يلزم الاستعا لوروده بخلاف القياس ولا يلزم احص  
 ايضا لتعلق الظهارة الكبرى بخروجه بوجوب ان الحاجم لا يفطر بالجماع فكذلك المحجوم لم يفسد  
 واحد فحل <sup>هذا</sup> ان المراد بان الثواب بالغيبة لا الاططار الحقيقي الذي عساه العضا  
 وقال شيخ الاسلام ابو بكر المعروف بخواهر زاده في مبسوطه روى ابن مالك رضي الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال افطر الحاجم والمحجوم اشنع الناس من الجماع ثم سكا اليه الناس  
 الدم فترخص للصائم ان يحكم فيه اكان ثم لم ينعندنا كره الجماع للصائم اذ كان بخاف الصنف  
 لانه يحرم الصوم على الفساد اما اذا كان لا يحاف فلا بأس به لما روى <sup>ولو اكل لم يفطر</sup>  
 وهذا مذهبنا قال مالك رحمه الله ان وجد طعم الحبل في حلقه يفسد صومه وقال ابن ابي ليلى  
 يفسد صومه في الحالين وهي احدى الروايتين عن مالك رحمه الله كذا ذكره الامام المعروف  
 بخواهر زاده في مبسوطه وقال الحاكم الشهيد ذكر في اختلاف ابن حنيفة وابن ابي ليلى قال ابو  
 حنيفة لا بأس بالكل الصائم وكره ابن ابي ليلى وقال ابو عيسى الترمذي كرهه سقنا وابن  
 المبارك واحمد واسحاق وجه قول من قال بالفساد في الحالين ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 اذا دام احدكم فليكن يلا اند ولينقه الصائم بانه انه عليه السلام امر الصائم بالانعا عن  
 الاكل فلو لم يكن الا كمال مفسد الصوم لم يكن للاس معنى ولان المصلح للبدن قد وصل  
 الى الحوف ففسد صومه كما في الاستعاط ولما روى ابو بكر الجماع من الرازي في توجهه لمخضر  
 الطحاوي عن عبد الباقي بن قانع عن عبد الله بن احمد عن محمد بن سلمان عن حبان بن عيسى  
 محمد بن عبد الله بن ابي داود عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخل بالاندا وهو  
 صائم وقال الشيخ ابو الحسين الفدوري في شرح مختصر الكرخي قال ابن سعد وخرج رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وحياته مملوئان من الكحل فله ام سلمة ولا فساد الصوم  
 اما يكون بالوصول الى الحوف وليس بين العين والحوف منعذ فلا يصل عين الكحل من العين  
 الى الحوف وانما وصل اليه ان الكحل وهو الطعم وقد وصل من المسام فلا يفسد كمال  
 اغتسل بالمال البارود فوجد برودته في الناطق والحواف عن حديث الحفم قيل ان ذلك  
 للشفقة على الامة وهذا لان الصوم مومن والامد طبعه ما في الدرجة السابعة فاد



اجتمع امره بالقائم والمذليل عليه ان الامة اجتمع على الاكتمال في يوم عاشوراء ان صومه مندوب  
فلم يدرك ان الاكتمال لا يابس به ومسله الكحل من خواص الخاج الصغبر فالخرا الاسلام رحمه  
الله اطلاق الكحل والكتا اي في الخاج الصغبر لئلا يابس له لئلا يابس الكحل الاسوداد  
كان عزمه النداوى فاما لدمه فلا . . . والدمع يبرئ جواب سواله بان يقال لا يابس  
انه ليس بين العين والدمع منفذ وخروج الدمع دليل على ان بينهما منفذ اذا جاب وقال خروجه  
من المسام بالفتح كالعرق فلا يابس به **قوله** الداخل من المسام قال المطرزي المسام المنافذ  
وهي من عبارات الاطباء وقد ذكرها الازهرى فاقول يراى بالمسام منافذ العرق لا المنافذ التي  
الخارج من العنق **قوله** ولو قيل لا يفسد صومه بربده اذ لم ينزل لعدم الخافى صورة  
ومعنى هذا ان المتأخر في باب الخاج هو الخاج العرق في العرق وهو المراد بالصورة او  
الاسرار بالمرس عن شهوة وهو المراد بالمعنى فلم يوجد واحد منهما ولا يفسد الصوم ونسب في  
الصحيح البخاري والسنن مسندا الى عائشة رضي الله عنها قال لا يابس من سئل الله عليه وسلم يقبل  
وهو صائم ويأشرو به صائم ولكنه كان املك لاربه وروى صاحب السنن باسناد الى جابر  
بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب هشت فقلت وانا صائم فقلت يا رسول الله صفك اليوم  
اسراطينا قبله وانا صائم قال ارايت لو حضرته من الماء واشت صائم قلت لا يابس به قال فقم به  
قال قلت روى الشيخ ابو جعفر الطحاوى رحمه الله مسندا الى سمينة  
بن سعد قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم قال انظر اجمعا فينبغي ان لا تجوز  
القبلة للصائم اصلا قل **قوله** المراد منه الذي انزل بالقبلة فهو قبلة  
بن سعد بن قيس قال **قوله** روى ابو جعفر الطحاوي ايضا باسناد  
الى بن عمر قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم في الممار في راسه لا ينظر في قول يا رسول الله ما  
يت قول السيد الذي فعل وانه صائم فعل والذي جعل بالحق لا افضل بعد هذا وانا صائم  
فهذا الصائد على عدم حوار القبلة للصائم قل **قوله** الاحكام الثابتة  
حال حيوة الرسول لا يفسد الصوم ورواه عمر رضي الله عنه في النقطه حال حياة الرسول عليه  
السلام اولى من رواه في الممار بعد موته عليه السلام قال قل  
صائم متى خاف الخراج فينبغي ان يمنع عن العمل ايضا وهي من دواعيه المحرم قل **قوله**  
هذا السؤال وط لا المحرم مجموع عن الطب والصائم ليس بمجموع عنه والطيب من  
دواعي الخراج فعلم ان الصائم ليس بمجموع عن دواعي الخراج **قوله** بخلاف الرجعة والمصاهرة  
لان الحكم هناك اذ ير على السب يعني ان الصوم لا يفسد بالقبلة والمس عن شهوة وان لم ينزل لان حكم  
بدر بخلاف الرجعة والمصاهرة فيصان بالقبلة والمس عن شهوة وان لم ينزل لان حكم  
الرجعة والمصاهرة كما يثبت بالخراج ثبت نسب الخراج ولهذا ينعقد النكاح لان بينهما  
على الاحاط اما فساد الصوم فانه سئل بالخراج اما صورة او معنى ولا ينعقد بسبب الخراج  
ولهذا لا يفسد الصوم بعود النكاح وبما حكى في لم يوجد الخراج لا صورة ولا معنى فلم  
يفسد الصوم بخلاف المس والطريق بغير شهوة حب لا يثبت الرجعة والمصاهرة بها لانه قد  
يجل بدون اسكاح كما في القبلة والطيب والعائنه واليهود **قوله** في موضع اي في باب الرجعة  
لان وانزل بقبلة او لم فعله الفناء والكنارة وانما وجب الفناء ولم يجب الكفارة  
لان الفناء محرم الافساد وذلك كما يحصل بالمنا في صورة يحصل بالمنا في معنى اما الكفارة

فلا يحرم

فلا يحرم الاكتمال لعمامة لا لا يفسد الصائم بكونها اربعة بين الصادق يعقوبه وعدم صوره  
الخراج صا رسبه فلم يجب الكفارة قال قل **قوله** لا يفسد  
الحكامه شرط بوجود الكفارة الا ترى انما يجب نفس لا يلاح وان لم يحصل الاكتمال لا يلاح  
الا به فلنفس **قوله** لا يحصل نفس لا يلاح ولهذا حصل  
انزال اوله لم ينزل اما لان لم يفسد الخراج ولهذا يفسد الاكتمال في محلل الروح الحاني  
لا يفسد ويبالغ فيه **قوله** ولا يابس بالقبلة اذا امن على نفسه اي الخراج او لا يلاح  
ادالم ما من محبة الرواية عن صاحبها واما الهيريكلة او الوجه عندى انه يدرك لو اولان  
الامان عن احدهما ليس كاف لعدم الكراهة لئلا يمان عنهما جميعا شرط لعدم الكراهة حرما  
امن الخراج ولم يابس الاكتمال بكون له القبلة لتغير في الصوم على الصادق ويغنى ان يقال عليه  
او في نفسه بغيره وبكوه اذ الم يابس نحو قولك اي الخراج او لا يلاح لان احدهما كاف لذكر احده  
ثم العرف في بين ما اذا امن على نفسه وفيما اذالم يابس حصل ما روى صاحب السنن باسناد الى  
ابي هريرة رضي الله عنه ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فخص له  
واناه اخبرنا له فراه فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه ساء وقد روى الشيخ ابو جعفر  
الطحاوي في صحيح الانار باسناد الى عائشة رضي الله عنها فليس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وباشري وانا صائم واما انتم فلا يابس به للشيخ الكبير الصغير وقد روي ايضا قبل هذا عن  
الصحيح والسنن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفصل وتأشرو به صائم وكان املك لاربه  
فعلم ان القبلة والمباشرة لا يابس بها اذا امن على نفسه مسوي ذلك ولا القبلة ليست بمنفردة  
نفسها وانما تفصل بغيره باعتبار المالك بوجود الخراج او الانزال فاذا امن على نفسه بغيره  
نفس القبلة فلا تذكره واذا لم يابس بغيره المالك تذكره قال في الارضاح روى الحسن بن الحسن  
انه كره المعاقبة والمباشرة والمصاحفة لانه لا يوم من الفطر عندها **قوله** والثاني اطلق له  
في الحالين اي جواز القبلة فيما اذا امن على نفسه او لم يابس ونبه بطلان ما في وجبه وكبره  
القبلة للثاني الذي لا يملك اربه **قوله** والحجة عليه ما ذكرناه اذ ادبه قوله لان عينه ليس به  
بمعظم الى اخيه **قوله** وعن محمد انه كره المباشرة الفاحشة والمراد بها ان يعا نقرها وما تحذر ان  
وعس طاهر فرجه طاهر فرجها لا الخراج لانه حرام في جميع الرادمان للصائم **قوله** ولو دخل  
حلته ذباب وهوذا كره لصومه لم يفسده وفي القياس يفسد صومه قال في الاحاس واليحد  
في نوادر ابن سماعه في القياس بغيره وفي الاستحسان لا يفسده وبه تأخذ وقال في مبسوطه  
خبر اخر زاده هذا مذهب علي بن ابي الثلاثة وقال في نفسه بغيره وجه القياس ان الفطر لا يفسد  
بالمأكول وغير المأكول كما لو اكله بنفسه وكما لو اكل حصاة او نواه ولانه يمكن عرقه بغيره  
بالمروحة وعندها وقت الكلام وجه الاستحسان انه لم يوجد صورة الفطر لعدم الابتلاع لان  
كلامنا فيها اذا دخل الذباب بنفسه وكذا لم يوجد صفاء لعدم وصول المغذي للموى بخلاف المطر  
اذا وقع في الخلق حب يفسد الصوم لوجود المروى ولانه مخلوق في وصول الدباب الى  
حوصه ولا يفسد صومه كما ان لغاير والدعا واما دللنا انه مخلوق لانه لا يفسد من الكلام وذلك  
لا يحصل الا بان يفتح فاه واذا فتح فاه الكلام يدخل الذباب حلقه من حيث لا يحل ولا يفسد  
التحرز وهو لا يفسد صومه لايكون فيه ذباب بخلاف المهر والنمل فانه يمكن ان يفسد بان يدخل  
خفه او يفسد لا يفسد في حلقه المطر والنمل وبما ساء على الحصاة والنواة صعب لان في النفس



فامیل

و من لا يملك ولا كبر لانه قد اعسر كبراً على ما روى النبي رحمه الله **هو** ولو انما ابدى  
نفسه اى لو ساء له عسر من الخارج فبفسد صومه وهذا اذا لم يفسد ما هو في وجوب الكفارة اختلف  
المساجد قبل لا يخفى لانه ما نقص وعليه فخر الاسلام البردوى رحمه الله وقال الصدر الشهيد الخار  
ابن الكفارة لا بأس بحسن ما يبعدى عما اذا مضى فلا يفسد صومه لا بأس بالجمع **هو**  
**هو** وفي مورد اخر عسر عليه الفصاد و ان الكفارة عند ابي يوسف رحمه الله وعند غيره عليه  
الكفارة ايضا وجه قول من رحمه الله ان الفطر حصل بمسجل الكمال لانه اكل طعاما فحس عليه  
الكفارة لكمال اجباية عاقبة ما في كتابه طعام مسعود ولا يجمع ذلك وجوب الكفارة كما اذا اراد كل  
الجم المختن ووجه قوله ابي يوسف رحمه الله انه لما بقي من لاسان دخل في معنى العذر نعم  
ولهذا اذا غلغل برصه وربما يكون له راحة كرهية نكورها الطبع فليدخل في معنى احد اوصاف  
مصرف الكفاية ومع فطور اجباية لا يخفى الكفارة كما لو دفعه النبي وكان من الغفران اعاده بفسد  
الصوم ولا يخفى الكفارة **هو** بقاءه الطبع اى بكونه **هو** دفعه النبي حتى الى فيه  
وعليه فخرج منه ذكره صاحب المعزم وما لا يفسد الى الصوم لما روى صاحب السنن باساده الى  
ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دفعه النبي وهو صائم فليس  
عليه فمأواه استغفار فليقص ولا ن سائر ما يخرج من البدن لا يفسد الصوم كالبول والغائط وغيرها  
فكذلك النبي وكان هذا هو القياس في الاستغفار الا ان اركنا القياس الحذر ساقا قلنا **هو**  
قد ورد صاحب السنن والشيخ ابو جعفر الطحاوي في شرح الاثار مسند ابي ابي الدرداء رضي الله  
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطر فينبغي ان يكون النبي مظهرا كما ذكر في شرح الاثار عن  
مذهب العص قلنا **هو** من استغفر ما فعله انما من عامر الحديث الذي روى  
لان الاصل في الغفران الجمع **هو** ومن استغفر ما فعله انما من عامر الحديث الذي روى  
**هو** وسوى من الغفران ما دونه يعني اذا دفعه النبي لا يفسد صومه سواء فعله امر وافل منه  
لان الحديث لم يفصل بين القليل والكثير **هو** فلو عاد وكان من الغفران عند ابي يوسف  
اي لو عاد النبي بنفسه فيما اذا دفعه النبي مثل الغفران عند ابي يوسف لم يفسد الخروج  
بدليل انه يفسد في الطهارة وقد دخل الخارج فبفسد الصوم فان قلنا **هو**  
لما انه يفسد في الطهارة اذا قاسر او ما او طعاما اما اذا بلغ من الغفران فليفسد ما نقص **هو**  
عندها خلافا لابي يوسف مكلف عجز ابي يوسف عجز محمد في تحقق الخروج ما نقص الطهارة **هو**  
قلنا صاحب المختلف فليجوابه في المرتبة من الخوف وهما لا يلحقا لانه  
من وجوبهما في المحذور من الرأس وهو لا يلحقا لانه فليجوز الرواية يكون في البلغم ناقصا  
للو صواب لا اتفاق **هو** وعند محمد لا يفسد وانما لا يفسد الصوم عند محمد اذا عاد الى الجوف  
فما اذا دفعه من الغفران الفطر صودة او محن اما الاول فلهذا لا يتلوع واما الثاني فلهذا  
وصول المحذور او المحذور الى الجوف وقول محمد هو الصحيح كذا قال فخر الاسلام فان قلنا **هو**  
لا نعلم انه لم يحصل الفطر من غير الاثني ان بالنبي يدفع الصغرة والبلغم وفيه صلاح البدن **هو**  
قلنا صلاح البدن اذا كان بالخارج لا يورث في نقص الصوم ولهذا لا يفسد  
الصوم الفصد وفيه صلاح البدن ايضا ولهذا سمي الاطباء الاسفراغ النجلى ليعمل من من  
كل حيلة بسببه الا انه نزل القياس في الاستغفار باحدث **هو** واما اعاده فبفسد بالاجماع اي  
ان اعاد النبي فيما اذا دفعه من الغفران صومه بلا خلاف بين اصحابنا لتحقيق صورة الفطر



يدخل الخارج في الحرف بضمه نوله وان كان اقل من مل النغم ففاد لم يفقد صومه اي ان كان  
التي الذي ذرعه اقل من مل النغم ففاد بضمه الي الحرف لم يفقد صومه بالاجماع لان الدخول  
ربط على الخروج ولم يوجد الخروج فلا يوجد الدخول اما اذا اعاده فلا يفقد الصيام اي يوسف  
لهذا المعنى وعند محمد يفقد لو حو الفحل وهو الاحمال والنسب اعبر الفحل قال في الحرام  
رحم الله الصحيح قول اي يوسف لان هذا غير الفحل الذي اعنيه النص **قوله** فان استغفرا  
مل منه فعليه القضاء وذكر العمد تأكيد لان الاستغفار استعمال من النفي وهو التكليف فيه ولا يكون  
التكليف الا بالعمد ثم وحرف القضاء استغفار الفحل بالانفاق والفساد على ما خرج من الدين ان لا  
يفقد الصوم الا ان القاس ترك ما حذر اما اذا استغفر من مل النغم فعليه القضاء ايضا عند محمد  
رحم الله له احد بن لم يفصل بين العليل والكبر وعند اي يوسف لا يفقد صومه لعدم الخروج  
حكما حيث لا ينعرض به الطهارة وقول اي يوسف لا يفقد صومه لعدم الخروج حكما حيث  
لا ينعرض به الطهارة وقول اي يوسف ضعيف عندي لكونه تعللا في معارضة النص ثم اذا  
عاد الى الحرف بضمه فاستغفرا اقل من مل النغم لا يفقد صومه ايضا عند اي يوسف لان الخروج  
لم يوجد حكما والدخول بمنزلة عليه فلا يوجد ايضا اما اذا اعاده فغن اي يوسف رواه في رواية  
لا يفقد لعدم سبق الخروج وفي رواية يفقد لكثرة المنع وهي الاستغفار والاعادة فصار مل  
العمد والله اعلم **قوله** ومن استلم الحصة وتجدد افطر لوجود صورة الفطر اذ بصورة غيره  
الابلاع وهذا ان الصوم عارض عن الامساك وابلع الحصة وكوها سائي الامساك ففطر ضرورة  
لكن لا كفاية عليه لعدم معنى الفطر وهو وصول المذبي او المروي الى البدن وانما لم يفعل اكل الحصة  
لان الاكل عبارة عن المنع والابتلاع جمعا والمنع لا يحصل في الحصة وكوها خلاف الاستلاع  
فانه يحصل لانه عبارة عن افعال النبي في الخلق **قوله** ومن جامع عامدا في احد السبل فعليه  
القضاء اسد ركا للمصلحة العاقله اما صمد بعد لان في البيان لا يجب القضاء ايضا واما احداث القضا  
في العمد لان احكامهم اذا امر بنى امر حكمه ومصلحة الصفة وذلك المصلحة فهو النفس الامارة  
بالسوء فاجماع يعمد من النفس للناس في منافعها يجب القضاء استند ركا فكلها كذلك المصلحة العاقله  
ولان القضا لما وجب على المخذور وهو الموبى او الماسر قال تعالى فمن كان منكم مريضا او على  
سفر فعدة من ايام اخر فعلى غيره المخذور وراوى وكذا يجب الكفارة في كمال الجناية بابلخ الفرج  
في الفرج ولهذا يجب العزل بمجرد الابلاع وان لم يبدل وتجب الحد ايضا بدون الالء فلو كانت  
احكامه فامره لما وجب الحد لما انه يدري بالسوء وروى الحسن عن اي حنيفة رضي الله عنه  
انه لا يجب الكفارة باجماع في الموضع المذكور اعني في الدبر لان الحمل فاصرف في معنى افصا الشهوة  
فصار كالمهنة ولهذا لا يجب الحد عنده وفي رواية اي يوسف عن اي حنيفة وهو قولهما يجب  
الكفارة وهو الاصح لان الكفارة تكفي في سقوت الفرج وقد وجد ههنا على سبيل الكمال قال ابو بكر  
اسرارى ومساناس من لا يرى احباب الكفار في شهر رمضان راسا منهم ان عليه وعنده وقال  
بن الصبحي البخاري قال لسعيد بن المسيب السخى وابن حبان وابراهيم ومما دعه وحماذ يفيض يوما  
بكاؤه وكان ابو بكر الرازي انما يعوها لورودها وبراهيم وقفاه من خربة اخبار الاحاد وليس من  
اصلمهم موطاها بدفعون وحبها ايضا من خربة ان اسر على الله عليه وسلم قال في الموطأ حين اعطاه  
طعام الكفار فسكا لخصه كله اب وعما لك فلو كانت الكفارة واحدة ما كان كل مهاول في الدين  
قال الله هري انما كان هذا اخصه لمخاضه ملون رجلا فعلمه بك الصوم لم يكن له بد من الكفارة

ونفذ الاسلام ادعي الاجماع في وجود الكفارة في شروح الجامع الصغير ولنا فيه نظر لانه لا يجمع  
كيف يجب مع وجود الخلاف من كبارنا بعد كسعيد بن المسيب وعنده لا يجمع بهم لم يثبتوا عن  
الكفار **قوله** ولا يثبت الاثر في فحل من يجب الكفارة على الرجل بدو شرط الاثر  
سواء اخرج في قبل بدو او دبر او غيره اي ذلك شيع اي الاثر في شيع ومباغضة  
ولهذا يجب الفحل ويحصل بفحل الزوج الثاني بمجرد الابلاع **قوله** ومن جامع بينه او صومه فلا  
كفارة انزل اولم يزل بجن امرأة صومه بما يغ الكفارة احداثا عن الفصاحت تك اذا انزل كذا  
في الامساح وهذا الاب صورة الكفارة فثبت قضاء كاجماع فنادى في الفرج وانما لم يجب الكفارة لانها  
تستدعي كمال الجناية وقد عدم لكون المحل غير مستتهي الا ترى ان الطبع السليم يفرق بين ذلك  
**قوله** ثم عندنا كجب الكفارة بالوقوع على الرجل بجن المرأة هذا ادا طاس مطاوعة اما اذا  
غلبا على نفسها فعليه القضاء وكون الكفارة كذا قاله الحاكم الجليل الشهيد في كتابه الموسوم بالكافي  
وقال السامعي لا كفارة عليها اصلا وهو قول زفر وفي قول لم يرها ويحملها الزوج وقال في قول اخر  
شك في هذا وجه الاول ان الكفارة تكب لب فعل الجماع والفحل وحده من الرجل ورواه  
واما هي محل الفعل فلا يجب الكفارة عليها وجه الثاني ان الكفارة مونة الوطى بجن على فحل الزوج  
لا به او غيرها في هذه المونة فكل من كثر ما لا يعد له ولنا ما روى امما ما رضى الله عنه في كتبهم عن النبي  
عليه السلام من افطر في رمضان منع افعليه ما على المظاهر وكل من مجموعا نتناول الاثاث ايضا ولا  
الكفارة اما وجب على الرجل بسب افساد الصوم لا بسب نفس الوقوع ولهذا اذا حصل الوقوع  
ولم يوجد الاضاد لا يجب الكفارة كما في الوقوع في لب في رمضان فلو كان كذلك لكانت المرأة شاذة  
الرجل في افساد الصوم الذي هو سبب الكفارة فشاركه في وجود الكفارة وعندهما الاعضاء عن  
نفسه بن كفي انه لا يجب على الزوج اذا كانت المرأة غيبه واذا كانت فعليه بقا للزوج اما ان تدعى  
الى ان ينقل الى الما او تنقل الى الما وقال ابو الليث بجن ذلك على الزوج كما الشرب لانه لا بد منه  
كذا في او ايل شرح الطحاوي **قوله** ولا يحل الاضاعة او عقوبة جوارح قول السامعي  
رحم الله بانه ان الكفارة لا يحل الا ان تكون مائة او عقوبة فلا يجوز التحلل فيها جميعا لان  
العاقبة فعل احادي فلو جاز التحلل لحصل الجبر واللام منفس فتنفى الملووم وهذا لان الكفارة  
اد وجب عليها ثم يحل عنها الزوج وادها بدون ان يوجد منها فحل احادي يحصل الجبر لا  
بحاله ولا يجوز التحلل في العقوبة ايضا لان العقوبة شرعت حرا على الجاني لا على غيره **قوله**  
ولو اظ او شرب ما سجدى به او ما شداوي به فعليه القضاء والكفارة اما القضاء فالحق واما الكفارة  
فللرجل وقال السامعي لا كفارة عليه له ان الكفارة سرعة في الوقوع بخلاف القياس وما ثبت خلاف  
القياس فعليه عليه لا يقياس فلا يجوز اثبات الكفارة في الاكل والشرب بالقياس بانه ان الاعراب  
حا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بابا نادما واسوبة راحة للذن بالنعى ومع هذا وجه  
النبي صلى الله عليه وسلم الكفارة فعملها ثلثت من محفول المعنى لما ان وجود الكفارة في الوقوع  
بحلق بجماعة افساد الصوم على وجه الكمال لانفس الوقوع وقد حصل هذا المعنى في الابل  
والشرب فوجب القول بوجود الكفارة بالطريق الاول لان الكفارة وردت ههنا نهرى  
الرجل والراحم انما يكون في اثنان حرام بدعوا اليه النفس ولهذا لم يرد الراجح في سبب اسوله  
وان كان حراما لعدم داعية النفس لان النفس تمنع عنه بالاجر بخلاف سبب الحر فلو كان هذا  
فلما اداعه النفس في الصوم الى الاكل والشرب اكرمتها الى الجماع وهذا طاهر فوجب الكفارة



من جاع للزجر فلان نجس في الاكل والشرب اولى واخرى قال فل  
 لا سلم ان الكفار في ما تعلقت بنفس الوقاع وهذا لان نفس الوقاع حرام في الصوم فل  
 وقاع لجليله من حرج هو هو ليس بحرام لقوله تعالى والذين هم لغوهم حاقطون الا على  
 ازواجهم فعلم ان الكفار تعلقت بافساد الصوم فان قل  
 لا سلم اما متعلقة بافساد الصوم والافساد حاصل في الافطار بالحضامة واسنائة وافطار  
 الغريبن والمساقر فل  
 نعم ان الافساد حاصل في الافطار بالحضامة  
 والنواه لكن لا يلحق هذه الكمال لانه لا يفوت به معنى الصوم وهو نفس بالتعوي وافطار  
 الغريبن والمساقر ليس بجارية اصلا لتوهم رجصة فلا يرد عليها والحواشي عن قوله لا يجوز ان  
 الكفار في الاكل والشرب بالنفس فلما نحن لا نثبتها بالنفس بل بالدلالة وبما فرغ عرف  
 في اصول الفقه والجواب عن قوله ان الكفارة تثبت غير معقول المعنى قلنا لا سلم وهذا لان  
 التوبة كما يصح رفعه للذنب كذلك لا يعتاق بصلح ان يكون رافعا للذنب فالصوم من غير الاعتاق  
 في هذه الجارية علم انه هو المحتجب في رفع هذه الجارية لا التوبة وحدها فان قل  
 لا لاكل والشرب افساد لصوم واحد والوقاع افساد لصومين صوم الرجل وصوم المرأة فكيف  
 ثبت احكم في الاكل والشرب بطريق الدلالة فكذلك هذا سبيل فوطر النفس  
 والمجوس والمساقر والناسخ على انا نقول الكفار نجس في الرجل بافساد صومه  
 لا بافساد صومها لان افساد صومها ما تمنا الشهوة وذلك حاصل بفعلها وفعل الرجل شرط واحكم  
 لا يمتد الى صاحب الشرط مع وجود صاحب العلة **قوله** وقد تحققت اي جمع حيا به  
 الافطار في الاكل والشرب **قوله** وبالحاج الاعتاق نكره اعرف ان التوبة عن مكفرة هذه  
 احدهم هذا جواب عن قول الشافعي ان الكفار في سرعت في الوقاع خلاف النفس لا روعا الدب  
 بالتوبة بانه ان السوء لما اوجب الاعتاق كفارة افساد الصوم علم ان التوبة بمجرد ذلك  
 برافعة هذه الجارية كجارية السوء والرجح لا يرتفعان بخروج التوبة بل يرتفعان بالحد **قوله**  
 والكفار مثل كفارة الظهار لما روي انه قد فعله السلام من افطر في رمضان فعلمه  
 ما على المظاهر بانه انه يحق رفته جز في المومنة وعنها المومنة فان لم يجد فصيام  
 شهرين متتابعين فان لم يستطع بطعم شهرين متتابعين كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر  
 والاصل في هذا الباب ما روي في الصحيح البخاري والسنن مسندا الى ابي هريرة رضي الله عنه  
 قال بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فقال يا رسول الله هلك والانا لك  
 قال وجع على اسرائي وانا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تجد رغبة تغفرها قال  
 لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد اطعام مسكينين قال لا  
 فكف النبي صلى الله عليه وسلم فيما نحن على ذلك الى ان صلى الله عليه وسلم بعرو منه غم والعرو  
 المكمل قال اس السائل فقال لانا لخذ هذا فمعد فيه فقال الرجل اعط اعمروني يا رسول  
 الله فوالله ما بين لا يغفر الله له الا ان يغفر الله له فمعد فيه فقال الرجل اعط اعمروني يا رسول  
 الله قال اطعم اهلك قال في السنن والرهري اما كان هذا رجصة له خاصة فلان رجلا حول ذلك  
 الصوم لم يكن له يدس التكبير وفي السنن ايضا ما ساه الى ابي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم افطر في رمضان لهذا الحديث قال في يجرى فيه عرفة ورحمة عرس  
 صاعا قال فيه كله انتفاء اهل بيتك وصوم يوم ما استغفر الله قال صاحب ديوان الادب العرف

الرسول وهو يفهم من جملة العين وهو المذكور في كتب الحديث واما الفرق الذي اوردته صاحب الهداية  
 بالما هو ميكال بسع سنة عشر وطلا وقال ابو عبد الله قال الاصحى اللانة الحرة وفي الارض التي  
 ود اليسر بجارة سود وحمها لا يات ولو جوا واما وجب الاطعام نصف صاع من بر او صاع من تمر  
 اعتبارا بصدقة الفطر لانها صدقة مفردة من الطعام ولا ان المختبر في حاجة اليوم عن كل  
 مسكين واعتب بصدقة الفطر **قوله** ويرجى على الشافعي رحمه الله في قوله غير بانه ان بعد  
 الشافعي رحمه الله يجب احد الاشياء من الاعتاق والصوم والاطعام مطلقا فيجبها المكلف فاما ادي  
 خرج عن العهد وبعد ما يجب على الترتيب كما ورد في الحديث فان قدر على الاعتاق اغنى والا صار  
 فان لم يجد راطم والحديث حجة ايضا على مالك رحمه الله لانه يجوز الصوم مطلقا مع او فري  
 والحديث شرط فيه الشافعي **قوله** ومن جامع فيما دون الفرج فانزل فعله العضا اراد به  
 الاستحسان في تحفة المرأة ادي بطر الا اللواط لان فيها نجس الكفار وقد مر بانه واما وجب العضا  
 لوجود معنى الجاع بالانزال عن المس شهوة ولم يجب الكفار لعدم صورة الجاع وهو الجاع  
 الفرج في الفرج **قوله** لان الافطار في رمضان يلحق في الجارية وهذا لانه لا يلزم حكم جنة  
 الشهر فلا يلحق غيره به اي غير صوم رمضان بصوم رمضان في الجارية والكفار وهذا بخلاف الكفار  
 في الحج حيث يستوي فيه الفرض والنفل لان وجوبها لحرمه العبادة وفي رمضان لحرمه الرمان  
 لا لمس العبادة فافترق صوم رمضان وغيره **قوله** ومن اخفى او استعط كلاما في الفرج  
 كذلك الرواية او افطر في اذنه بالصم احتج اي وضع الحفنة في الدبر واستعط اي حب السعوط  
 في الانف وسكان الحفنة والسعوط مشروح في كتب الطب كل واحد منهما في باب غل حرق وهذا في  
 افطار الدهن او الدوان الا ان لان في ابطال المال لا يفسد الصوم اصلا كما ذكره عتب هذا  
 ما لقي الاجناس الحفنة فوجب الفطر ولا يفتح به الرضاع ونقله عن نوادر هشام رحمه الله ورفقا  
 بينهما في خروج الجامع الصغير بان الاكل والشرب معي اصلاح البدن افساد الصوم والبدن واخذله  
 في اصلاح البدن والحفنة من الدوا فانما حرمه الرضاع قائما بئنه باللبس الذي يشربه الصغار  
 بمعنى الشرب والنمو والتغذية الا ترى انه في حال الكبر لا يوجب الحفنة معارفه للضرب  
 في هذا المعنى وان كان اللين يحبه جعل حفنة ثم وجوب الفضا في هذه الصور لوصولها  
 فيه اصلاح البدن الى جوف الراس او الى البطن وهو المراد بمعنى الفطر لكن لم يجب الكفار  
 لعدم صورة الفطر وهو الاكل والشرب من المتخذ المهود وهو **قوله** لا يندام  
 المحني والصورة اراد بالمعنى صلاح البدن وهو معدوم لان المال الذي يدخل في الاذن يفسد  
 ولا يفتح اراد بالصورة الوصول الى الجوف من المسود المهود وهو **قوله** لا يندام اذا  
 دخله الدهن يعني يفسد صومه حينئذ لوجود صلاح البدن وقد مر بانه **قوله** وان  
 داوي جارية او امته بدوا يصل الى جوفه او دماعه افطر عند ابي حنيفة رضي الله عنه والشافعي  
 هي الصفة التي تبلغ الجوف والامة الشفة التي تبلغ ام الراس اعلم ان الدوا اذا كان رطبا فيه اختلا  
 بين ابي حنيفة ومالك بانه اذا كان يابسا لا يفسد صومه بالاجاع كذا في المبسوط والكافي للحاكم  
 الشهيد وشيخ الطحاوي وخفة الفمها وغيرها هذا هو ظاهر الرواية قال شمس الامية السرخسي  
 رحمه الله فذكر في ظاهر الرواية بين الرطب واليابس واكثر ما يخاف على ان الصورة للوصول  
 حتى اذا علم ان اليابس وصل الى جوفه ففسد الصوم وان علم ان الرطب لم يصل لا يفسد وقال  
 الشيخ ابو العباس انا طيف في كتاب الاجناس لافترق بين الرطب واليابس ادا وملا الى الجوف فطره



وقد الم بصل إلى الجوف لم يعطوا ثم قال هكذا فسده محمد بن شجاع في تفسير المجرود وما ذكره في الأصل  
 مطلقا في الرطب أنه بوطره فهو يباع في الغالب لأنه يصل إلى الجوف غالباً ثم قال نص على هذا الشرط  
 في تفسير المجرود وقال روي ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وروى عنه أن كان الرطب  
 لم يصل إلى جوفه فطره ولم يعرف القدر روي ابن الرطب والناس في كتاب الثعوب بل حقيق  
 لخلاف فيما جمعوا بين أبي حنيفة وصاحبه لهما أن الوصول ما حقق لانضمام المنفذ من  
 وأما غيره فليس سلباً أن الوصول حقق لكنه لم يحقق من المنفذ الأصل والماء في الصوم  
 هو الوصول إلى الجوف من الخارج في الحادة الرطبة التي في البطن والجراحة ليست بمنفذ معتاد فلم يفتد  
 به الصوم كما إذا صرع برع وصل إلى الجوف ساءه وله أن المصلح للبطن قد وصل إلى جوف الصم  
 في حال الذكوب عليه الفم لكن لا كما في غيره لعدم صورة العطر ومصلحة الضم بالبرج مبررة  
 لأن صاحب الأجناس نقل عن محمد بن مقاتل لو طعن المصائم بالبرج وعليه ساءه ما خرج به وبقي  
 الروح في جوفه فطره وإن جده مع البرج وأخرجه مع البرج لا يطره وقال صاحب الخفة عالم يحد  
 بمعد صومه لأنه لم ينفذ في محل الطعام ولهذا قالوا أن من ابتلع الحمار بوطاً على خبط ثم انزع من  
 ساعته أنه لا يفسد صومه لأنه لم ينفذ في محله حتى يعمل عمله في دفع الجوع والجوارح عما قاله الأمام  
 ما حقق فنقول لا سلم لأن الوصول هو الغالب لأن رطوبة الذوات إذا اجتمع مع رطوبة الجراحه  
 تزداد فوه الرطوبة فترك إلى الأسفل فوصل إلى الجوف ولو افطر في حبله لم يطره عند أبي  
 حنيفة وقال أبو يوسف يطره ويول محمد منطرب الاحليل يخرج البول من الذكر قال في الأصل والظاهر  
 لتمام الشهادة أن صب في احليله لا يطره في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف منطرب وهذا هو ظاهر  
 الرواية وحكي من سأل عن محمد أنه وقف فيه وذكر الطحاوي في تحضيره قول محمد مع أبي يوسف وقال  
 أبو سليمان الحورجاني في الأصل بعد ما ذكر قول محمد مع أبي حنيفة ثم إن محمد استدل في ذلك ووقف فيه  
 وحكي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة روي عنه أنه قال أن صب في احليله وهذا قول يصل إلى المثانة  
 فعليه القضاء فحصل عن أبي حنيفة روايات قال في خلاصة الفتاوى قال الفقهاء أبو بكر الطحاوي الخلفاء فيما إذا  
 وصل إلى المثانة أما ما دام في قصته الذكر فلا يفسد صومه بالانتفاق وتخلط المسام في الإفطار في قول  
 السامع من قال على خلاف ومنهم من قال يفسد بخلاف وهو الصحيح وجه قول أبي يوسف أنه  
 وصل المحدث إلى الجوف من منفذ أصلي فيفسد الصوم ولو لم يكن المنفذ لم يخرج البول والمثانة  
 جوي في تصريفها فلا يفسد طرأ يصل منها إلى الجوف كالدماغ ووجه قول أبي حنيفة على ظاهر الرواية  
 أن المثانة لا تسد منها إلى الجوف فلو كان المنفذ لوصول الوصول دفعة واحدة فصار المثانة  
 كظاها ليد لوصول البول من المنفذ إلى المثانة بطريق الترخي كأن دمع العين يخرج  
 من العين بطريق الترخي ثم لا يطره في العين لا يفسد الصوم فكذلك الإفطار في المثانة وأما  
 يودف محمد رحمه الله على رواية ابن سماعه لأنه شك في أن المنفذ من المثانة إلى المصفر قائم أم لا  
 المثانة بينهما أحلى من الإحليل والجوف فاصل قوله والبول يخرج منه جواب  
 لقوله يخرج البول . وهذا السمس باب الفتنة يعني أن معرفة المنفذ من المثانة إلى الجوف  
 هل هو حاصل لم لا يتعلق بالطب لا بالفتنة ولهذا اضطرب قول محمد فيه **قوله** ومن دان  
 ساءه لم يطره الدوق وعرفه النبي عنه من غير أحوال عيبه في حلقه وأما لا يطره الذوق بالتم  
 لانعدام العطر بصورة وحينئذ الأول فلا سلم يصل إلى الجوف شيء من المنفذ العروق وأما الثاني  
 فلا سلم يصل إلى البدن ما يصلحه لكنه يكره لأنه لا يابن أن يصل إلى جوفه ولا أنه عرف من الصوم على

الفساد بسبيل التفسير وقد بحث الرواية في الصحيح البخاري عن النخاس من منكر روي عنه قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلال بين وأحرام بين وبينهما أمور ينسب لغيرك  
 ما ينسب عليه من الأثم كان لما استبان أن تركه ومن اجتنب أكل ما ينسب فيه من الأثم أو شك أن يواقع  
 ما استبان والمعايير مما استبان من رفق حول الحلي يوشك أن يوافق **قوله** منه بدأي من  
 المصنع **قوله** لما بينا أشار إلى قوله لما فيه من تعريض الصوم على الفساد **قوله** ومن منع  
 أكله لا يطره المصائب وإنما لا يطره لعدم وصوله إلى الجوف لكن يكره لعرض الصوم على  
 الفساد أو لنفخة العطر أو لأنه لا يؤمن أن يصل منه إلى الجوف شيء ولا فرق في ظاهر الرواية عن  
 أصحنا رضي الله عنهم بين علك وعلك وقال في الأصل لا سلام رحمه الله قد قيل أنه أراد به محمد  
 أنه إذا علك مرة فاما إذا كان لم يعلك فينبغي أن يفعله لأنه لا من أن يدخل في جوفه ما واه وإن كان  
 الأسود قالوا ينبغي أن يفحصوا أن كان معلوكا لأنه شئت لا يؤمن أن يدخل منه في الجوف شيء ثم  
 قال في الأصل لا سلام وعمر هذا أي عموم ما قال في الجراح الصفير بلشارة إلى أنه لا يكره الحلك بعد  
 المصائم ولكن يستحب للرجل تركه الأمن عند مثل أن يكون في فته عزم **قوله** إذا لم يكن  
 مصلحاً أراد به إذا لم يكن مصلحاً بالمصنع لأنه إذا منع مرة يكون مصلحاً لأنه يفتق منه  
 شيء **قوله** لقائه تمام السواك في حفرة من أي لقيام الحلك في حق السامع السواك في  
 حق الرجل لصنع استانه **قوله** ولا بأس بالحل ولا هين الشارب الرواية بفتح الكاف  
 والدال وها مصدران وإذا ورد الاسم بضم وسبلة الاكثاء والاد كان سوت في أوائل هذا الباب  
 شروحه **قوله** ولا بأس بالاكثاء للرجل إذا قصد به دون الزينة يعني أن الكثرة في الرجل الكحل  
 الأسود مباح إذا كان فضله التداوي فاما الزينة فلا **قوله** ويستغنى عن الشارب  
 إذا لم يكن من قصص الزينة قال في الأصل لا سلام رحمه الله أصل ذلك أن الصنف كفى عن الشهوات  
 وليس في دين الشارب شهوة لا صورة ولا حنيفة فلم يكن محظوراً وليس يحرم بالصوم إلا رعا  
 ولا يجب فيه به الشعة بخلاف الأحرام فانه يحرم به ودين الشارب وقد دل هذا على أنه يفتق  
 ودين شعر الوجه وبذلك جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما رجل عمل الحجاب  
**قوله** ولا يفعل لتطويل الخبة إذا كانت بالقدرا المستنون وهو الفسقه والأصل منه ما روي  
 أبو داود في سننه بإساده إلى مروان قال روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لا بأس  
 في كتاب الصوم في ما لا يقول عند الإفطار وذكر محمد في آخر كتاب الأثار أخبرنا أبو حنيفة عن  
 هبة عن ابن عمه أنه كان يفتق على حنيفة ثم يفتق ما حنيفة العنقه **قوله** ولا بأس بالسواك  
 الرطب بالعداء والعين أعلم أن استحل السواك للمصائم رطباً كان أو يابساً مبلولاً بالما وغير  
 مبلول أول النهار أو آخره يجوز وقال السامع يكره آخر النهار وقال أبو يوسف يكره إذا كان  
 مبلولاً بالما كذا في الخفة والأصل ح وجه قول السامع في الصحيح البخاري عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك في  
 مجوز الأسياك آخر النهار يلزم إزالة الأثر المجرود فيكره فاشبه إزالة دهر الشهادة ولنا  
 ما روي في السنن مسنداً إلى عبد الله بن عباس بن ربيعة عن أبيه قال روي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم يسألك وهو صائم ما لا اعتد ولا أحصى ورواه أيضاً في الصحيح عن عمار بن ربيعة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم وروي في الصحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 السواك مطهره للضم مرضاة لله وفيه أيضاً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو لا



ان اشق على النبي الامور بالسواك عند كل وقت و قد اطلق الحديث على جوانب الاستياك مطلقا لانه لم  
يخص الصائم من غيره ولا الغداة من الحنظل ولا غير المبلول من المبلول و روى الشيخ ابو بكر الحارثي  
رحمه الله في نسخة لمجمل الطحاوي عن الصحابي عن سرور في عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من جرد حصال الصائم السواك ولا يطهره فحارب كالمضطره ولا السواك من سنن الامم  
ولا يجوز فيه ما روى قال تعالى و اذا ابلى ابراهيم ربه بكلمات فانهم ومنى مشرخصا قال صاحب  
الكافي خمس في الرأس القمق وفص السارب والسواك والمضمضة والاسنن و حنظل البدن الحان  
والاسنن و لا يسمي و تعلم الاطفا و سواك قوله فيه ان الابرار المحمودين في ذلك  
لا يخلو من يكون من جوع و لا سواك يريد في هذا المعنى و فاسه على دم الشهيد ضعيف  
لا ردك ابراهيم قال لا يؤمر به الا بعد ما كان لا يفسد الله اهله بالسواك في القول الا من ظلم و هذا امر  
بعد منه قال لا يؤمر به الا بعد ما كان لا يفسد الله اهله بالسواك في القول الا من ظلم و هذا امر  
من غير فصل يعني ان الحديث مطلق لم يخصص فيه بين حال و حال **قوله** و هو الخوف اي لا يؤمر  
بواكله و ينجى الخاف و اما هو خلو مضموم الخاف مضموم الخاف و اما هو خلو مضموم الخاف و اما هو خلو مضموم الخاف  
يخرج احاديثه و لا يؤمر به الا بعد ما كان لا يفسد الله اهله بالسواك في القول الا من ظلم و هذا امر  
يوسف قد بيناه و اراد بالربط الاخضر الحث الاخضر **قوله** لما روي انه قال و لو لم يكن خبز خلا  
الصائم السواك **قوله** و من كان سريضا في رمضان في ان صام  
ارد و مره افترق في العلم ان المرض معنى بزل و قوله في يد ربي اعمد لا الطابع الرابع  
ثم اعلم ان المرض اسم للافتار و جعلوا فيه فقال علي و بارئ الله عنهم هو المرض الذي عاينه  
الموت او زيادة العلة مثل ان يزاد عينه و جفا او يزاد عظمه و قال الشافعي لا ينظر الا اذا  
حاذى الهلاك على نفسه او على عضوه و سئل ما نك رحمه الله عن الرجل يصيبه اليرقان الشديد و الصداع  
المفر و ليس به مرض ينجيه فقال انه في سعة من الاطفا و لما قوله تعالى في كان منكم مريضا او  
على سفر فخرج من ايامه او ايامه باطلا فأتى مع الاضمار لكل مريض لانها لم تخص مريضا دون مريض  
و قد دخلوا في ابن سيرين في رمضان و هو باكل فاعتل بوجع اصبغه الا ان اصل العلم لما اجمع  
على ان المرض ادى لا يضر معه الصوم لا ينجى الاضمار خص ذلك من الظاهر في حكم الآية فيما  
عداه على حاله و لان الحامل والمرضع يباح لهما الاطفا اذا خافا على ولدهما و هذا للمضطر و قصور  
نفسه او في ما حاذى الاضمار **قوله** كما يفتقر في النيم عن عند السابغ لا يجوز ترك استعمال الماء للمريض  
الا اذا حاذى على نفسه او على عضوه فحينئذ يجوز له النيم و بعد ما يجوز له النيم مجرد زيادة  
المرض **قوله** فيجب الاحتراز عنه اي عن الاضمار الى الهلاك **قوله** وان كان مسافرا لا  
يتنصر بالصوم فقصومه افضل اعلم ان المسافر يجوز له الاطفا كيف ما كان لكن اذا خففه  
المسفة من الصوم فالاطفا افضل بالاتفاق و اذا لم يخففه المسفة فعند ما الصوم افضل وعند  
الشافعي الا بعد ما حصل ما جاز الاطفا و في روى في الصحيح البخاري مستند الى ابي ربيعة  
و لا كما سافر مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الغزاه على المعطر ولا المخطر على الصائم له ما روى  
في الصحيح ايضا مستند الى جابر بن عبد الله قال قال رسول الله في سفر فزاي وحاما و رجلا فظلم عليه  
فذلك ما هدا فلو اصام بعد ذلك لفسد من الصوم في السفر و لما ما روى في الصحيح واليه مستند  
الى ابي الدرداء و رحمه الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته في حوشد يد

حتى ان احدا لم يصعب به على راسه او كفه في راسه من سده الحرافه صام لا يصوم مع الله عليه وسلم  
وعبد الله ليس رواحه فاعلم ان الصوم افضل لانه احيا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الصوم على  
يا يعزبه و الامور رخصه قال علي بن ابي طالب في رخصه كل من غسل الرجل مع الحج ولا  
يرد علينا الفطر في الصلاة فانه افضل من الاكل لان ذلك رخصه اسقاط و هذا رخصه ترميم و قد  
سويانه في شرح الاصول و ما رواه الشافعي فليس يجزى ملبا املا لا يقول بموجبه الله لا  
ورد في حق من خفف المشقة **قوله** فاعلم فاعلم نفسه عذرا اي نفس الشرباية ان الرخصة في السفر مختلفة  
بغير مقدار انهم السفر معاملة لان المسفة امرها ان يكون في الاصول من كان كذلك حاذى الامر  
بمجرد السفر لخصه المسفة او لا خلاف الحرض لان الرخصة في السفر مختلفة **قوله** فاعلم فاعلم نفسه عذرا  
امر من الذي ينفعه لاحيا لا ينجى الاطفا و لهذا لم يجر الاطفا بمجرد الحرض عالم بكل صومه معص  
الى اخرج **قوله** افضل الوقتين اياهما خارج رمضان و داخل رمضان و ما روى محمد  
على حاله الجهد اي الذي رواه الشافعي في حرك على حاله المسفة والجهد مع الحزم المسفة  
وان ما في المرض والحاضر وما على حاله لم يلزمهما الفضا اي ما في المريض في حال المرض والحاضر  
في السفر و اما لم يلزمهما الفضا لان شرط وجوب الاداء ان يكون من ايام احرام النفس فلم يعمل  
الادراك فلم يلزمهما الفضا **قوله** ولو صح المريض واقام المسافر ثم ما يلزمهما المعصية  
الصحة والاقامة وهكذا احاب في الاصل ايضا لان وجوب الفضا مسروط بشرط ادراكه اخرج  
فوجه بقدر الادراك وهذا هو ظاهر الرواية عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة  
المسئلة خلافا فقال ولو زال عنه العذر و قد روي على فضا البعض دون البعض فانه بطران في  
فيما قدروا لم يفرط فيه ثم ما في فلا يلزمه فضا ما بقي لانه لم يبدركم وقت فضا به الا قدر ما بقي  
وان لم يجم فضا فذا روي على فضا وجب عليه فضا الكل في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رضى الله عنهما  
لان ما قد روي في فضا البوم الاول والبوم الاوسط والبوم الاخر فيلزم قدر فضا البعض  
ثلاثة و قد روي فضا الكل ولم يجم وليس كذلك اد اصام فيها و قد روي لانه ما يصوم بها لانه لا ينجى  
فيه فضا يوم اخر و قال محمد لا يلزمه الفضا الا مقدار ما قد روي عليه لانه فذا ذلك مقدار ذلك  
فلم يلزمه غيره ولم يذكر الاختلاف في المسوط و احاب على الاتفاق مثل قول محمد رحمه الله  
قال الامام الاسمين في شرح الطحاوي و انبت الطحاوي الاختلاف بينهم و اكر كبر من اصحاب  
صحة الخلاف بينهم وقال ابو بكر الحارثي رحمه الله هذا الخلاف الذي ذكره ابو جعفر  
الطحاوي لا يعرفه عنهم بل المشهور من قولهم جئنا به ليلنا الاضمار ادر ك و قال صاحب  
المنهاج ذكر الطحاوي في هذه المسئلة على الاختلاف ثم قال وهذا غلط و قال صاحب الهداية  
ذكر الطحاوي في خلافا ثم قال وليس بصحيح و قال صاحب الايضاح والصحيح ان لاجل انهما  
وانما الخلاف في التذرعان المريض اذا قال الله على ان اصوم شهرا فان قيل ان يصح لم يلزمه  
وان صح يوما واحدا لم يلزمه ان يوصي بجميع شهر في قول ابي حنيفة و ابي يوسف وقال محمد يلزمه  
بعد ما صح لان الجاهل العبد معصوم باحباب الله تعالى فصار كصا دم صا و ابو حنيفة و ابو يوسف  
يقولان بان وجوب الادامض الى وقت الصحة فصار كصا دم صا و ابو حنيفة و ابو يوسف  
ان يوصي به لان الكل وجوب في ذمته فوجب عليه فخر يع دسه بالحيف وهو يؤخذ في اخره  
السفر ببال اصل فاما في صوم رمضان فالوجوب موحى الى جيب الفطرة فموجب ما يبدد بظهر  
الوجوب فاقول لا معنى لانكارهم على السمع ابو جعفر الطحاوي رحمه الله لانه من لا يسم في عبارته







انظر واغذية طعام مسكين نصف صاع من بر او صاع من غيره عند اهل العراق وعند اهل  
الحجاز مذكور في الكشاف وقرآننا في ابن عسار ايضا في الغدبة وحفظ الطعام وجمع ما كثر فيه  
طعام مسكين وقرآننا في الغدبة بالتوس والربع وطعام بالرفع والا صافه الى مسكين مودا تراسه  
فيل معناه لا يصعبه يعني عند الاداء والواحد لان العاد على الصوم ليس عليه الغدبة ومنه  
هو عندى لان الله تعالى رخص على المظلمين بالامطار والغدبة في هذا الاسلام ثم نسخ ذلك الحكم كما  
بيناه قال الامام الراشد علا الله تعالى عالم صاحب شرح النوازل هذا النوازل غير صحيح معني لا يطهر  
لا به تعالى قال وان تصوموا احسن لكم اي وان تصوموا الصيام وسئل هذا الغدبة لا بد في حق  
الحاجز فقل في ان كانوا يطهرونه ثم يجوز واغذية طعام مسكين وهذا ايضا غير صحيح لقوله تعالى  
وان تصوموا وقل في ان الذين يطهرون الغدبة وهذا ايضا غير صحيح لانه لو كان كذلك لوجب  
ان يقال يطهرونها وقال امير ذي من قال المراد لا يطهرونه فقد انعد **قوله** ولو قدر على  
الصوم سئل حكم الغدبة يعني لو قدر السخ العاني على الصوم بعد ما ادى الغدبة بطل حكمها ونسخ  
عليه فصا الصوم لان شرط كون الغدبة حلقا على الصوم في حق الشيخ الثاني دوام العجز فلما قدر على  
الصوم اسرى شرط الخليفة وسئل هذا لم يفعل في التيمم لئلا يلزم اخرج شقاعف الصلوات وهذا كونه  
لو صلح صلوات كنبه بالتيمم ثم ورد على الماطر فقلنا باعادة تلك الصلوات يلزم الحرج للحالة ولعل  
ان يقول يلزم الحرج في سلبنا ايضا فنحن ان لا يبطل حكم الغدبة كما في التيمم بانه ان الشيخ الثاني اذا  
الطعم لكل يوم مسكنا نصف صاع ثم قدر على الصوم فاسرع فيها الصوم وبطلان الغدبة يلزم الحرج  
لانه يفتح ماله بلا فائدة وهو حرج وما يلق ذكره هنا ما اورد في هذا السلام رحمه الله في زيادته  
ان وجوب الغدبة محدود له عن الغناس فلا يحل الا بها وافق النص من جميع الوجوه واما ما وجد  
من لا يحصى عدد كمال العجز عن صوم هو اصل فاذا عدم شي منه لم يجب بانه ان من عجز عن صوم  
رمضان لم يرض به او لم يولد رضيع حيف عليه لم تجز الغدبة لعدم العجز الكامل واذا  
جهم الوقت على شيخ قال حل له ان يغدى وكذلك من افطر بعدد وخطا خطرا وغيره ثم صار ما بنا  
حل له العدا لما قلنا وكذلك من مات وعليه صيام رمضان وقد افطر بعدد الا انه شرط في  
الفتاوى ما قال الحري بالموت فوق العجز بالكبر فيجزيه الغدبة الا انه اذا اوجبه جاز اطعامهم  
ان شاء الله تعالى وعلى المنسبه لان النص لم يرد في هذا وان لم يوص فلم ان يطعموا ايضا لحل  
يوم نصف صاع ولا بد من التقييد بالمنسبه وفي كفارة البين والقتل اذا كان الرجل محصرا  
وكان قابلا لغيره ان يطعم من الصوم لان الصوم جعل خلعاع عنده وكذلك الذي يخلو  
راسه وهو محرم عن ادى ولا يجد سكا بدنه ولا تلاته اصوم حنطة بغير قرا على ستة  
مساكين وهو قال لا يستطيع الصيام فالطعم من الصيام لم يجز لان الصيام ليس بوجوب يجب مراعاته  
بكون واجب الوجود لا محالة حتى يصار به الى ضروري لكنه اشغل الى النكس والمصدقة  
ولم يحز فاسه على فرض عين لا يروى احب الوجود لا محالة **قوله** ومن مات وعليه فضا  
رمضان فاوص به اطعم عنه ولله وهذا لان العجز بالموت فوق العجز بالكبر وفي العجز بالكبر يكون  
الغدبة فكذلك في العجز بالموت وهو محض قوله فضا كالشيخ الثاني اي صار الذي مات وعليه  
فضا رمضان كالشيخ الثاني في جواز الغدبة عنه بسبب العجز الكامل **قوله** لكل مسكين  
نصف صاع من بر او صاعا من غيره او شعير وهذا عندنا وعند الشافعي لكل يوم مودا تراسه  
منى على مودر الطعام في الكفارة **قوله** ثم لا بد من الاطعام عندنا خلافا للشافعي يعني

اذا اوصى بطرم الاطعام عنه على الولي فيجزيه ان شاء الله وان لم يوصى لا يلزم على الولي  
الاطعام ومع هذا لو اطعم حاز ان شاء الله وعند الشافعي لا حاجة الى الاطعام على من لم يوص  
الولي الاطعام عن الميت او من لم يوصى وعلى هذا الخلاف الركاه ومدة العطره عنى  
ان الميت اذا كان اوصى بذلك يلزم على الولي اخراج الركاه والعطره عن الركاه ولا فلا لكن  
اذا امتنع الولي باخراج الركاه والعطره حاز وعند الشافعي في الاحرام وان لم يوص له  
الا صاعا يديون الجاد بانه ان الاطعام عن الميت واخراج الركاه عن ركاه ومن الله تعالى  
فديون العباد مودته على الميراث فكذلك ادى الله تعالى فليطعم على الولي الا اذا اوصى بالان  
ما كان طريقة العبادة يسقط بالموت في حق احكام الدنيا لان العبادة متناهية على الاخيار ولم  
يبقى الاخيار بالموت فاشترط الا ايضا لو وجد الاخيار ثم لما كان الموت يسقط للعبادة في  
حق احكام الدنيا واشترط الا ايضا جاز ذلك في الثلث لكونه نورا استداخلا في ديون العباد  
لا لا يثبت من العبادات فلم يكتف فيها الى الا صاعا والثلث **قوله** ادكل ذلك حتى مالى  
يعني انما اعتبار الشافعي من الله تعالى يديون العباد لان كل واحد من الدين حتى مالى  
يجزى فيه النيابة لكن هذا منصوص بحالة الحياة لانها ما كان يحوز الاطعام عنه واخرج  
الركاه الا بامره فكذلك في حالة المات والميت في انه يرجع الى الاطعام المدلول في قوله  
اطعم عنه ولله وكذلك في قوله فيه وذلك اشارة الى الاخبار لاها جبره اي لان الورثة  
جبرية يحصل للخص بل اختار منه **قوله** والصلاة كالصوم يستحقان المسامحة  
يعني ان القياس ان لا يجوز الغدبة عن الصلاة لان الغدبة في الصوم في حق الشيخ  
الثاني بخلاف القياس لانه لا مماثلة بين الغدبة والصوم كما بيناه في شرحنا الموسوم  
بالنبيين وما ثبت بخلاف القياس فغيره عليه لا يماس لكنهم جوزوا والغدبة عن الصلاة  
استحسانا لان كل واحد من الصوم والصلاة عبادة بدنية لا تعلق لوجوبها ولا اقامتها  
بالمال والباقي يعرف في الاصول **قوله** وكل صلاة بغير بصوم يوم هو الصحيح هذا  
احتراس من قوله محمد بن مقاتل رحمه الله حيث يقول يجب لصلوات يوم نصف صاع فعلى  
مذهب ابي حنيفة وصحبي الله عنه يجب ان شاء الله تعالى لان الوتر من عند فيودي عن الوتر  
نصف صاع قال في النوازل روي عن محمد بن الحسن انه قال يتصدق لكل صلاة مؤمن  
من حنطة وبة قال محمد بن الازهر ومحمد بن سلمة واسد بن عمرو **قوله** ولا بصوم  
عنه الولي ولا يولي وهذا عندنا وعند الشافعي اذا مات انسان وعليه صوم او صلاة فعلى  
الابن ان يعقل ويصوم عنه له ما روي في الصحيح البخاري والسنن عن عروة عن عائشة  
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه ولله وروي  
البخاري ايضا باسناد الى مسلم البطين عن سعد بن جابر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال  
حاز حل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان ابني مات وعليها صوم شهر  
فاوصيه عنها قال نعم فدين الله الحق ان يفضي ولما ما روي في السنن باسناد الى ابن عباس  
رضي الله عنهما قال اذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم اطعم عنه ولم يكن عليه  
وصا وروي الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله في شرحه لمختصر الطحاوي قال حدثنا  
قانع قال حدثنا محمد بن بشير عن محمد بن عبد الله بن سعيد المستملي عن انحاق الاذرف  
عن شريك عن ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه



وحكم من صام ولله رمضان فلم يعممه فليحتم عنه مكان كل يوم نصف صاع لسكب وروي السج بوجوه كثيرة  
 في شرح مختصر الكرخي من ان عمره قال لا يصوم احد من احد وقال في الاصل قلت فان  
 صام عنه احد غيره ذلك قال لا قلت لم قال بل انما الذي صام عنه احد من عمر وعمر ابراهيم الصبي الصبي  
 فالأب لا يصوم احد من احد ولا يصوم احد من احد ولا يصوم عبادة بدنية فاشبهه الايمان فلم يخرجه فيه  
 كافي الايمان فان قلت **يرد عليك الخ حيث يقع من السك**  
 لا سلم ارد على انه مد على انه مد على المدد والحمد وكلاما في العبادة المدد خاصة والجواب  
 عما رواه الشافعي رحمه الله اما حديث ابن عباس رضي الله عنهما في شدة اشتراط لانه في رواية عطاء ومجاهد  
 عن ابن عباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اخي مات كذا في الصحيح وفي رواية احكم عن سعد بن  
 عبد الله قال صام ابن عباس عليه السلام ان اخي مات كذا في الصحيح اما ولا يصوم الا حيا على  
 ان يقول اما ذكره الفقه ودونك يحصل بالاطعام فلا يرد الصيام واما حديث عابره رضي الله عنها في ان  
 لا يصام الذي يقوم مقام الصوم محاربا لبل مارونا **قوله** ومن دخل في يوم التطوع او في صلاه  
 التطوع مأمرا فله صلاه خلافا لشافعي رحمه الله علم ان الشروع في الفعل على وجه الالتزام ملزم للمضي  
 منه ولم يلزم للصيام الا اذا عدا خلافا لشافعي واختلف اصحابه في لزوم ما مضى واما حديثه  
 لا يلزمه ثم عذب بكرة اخذ روي عن محمد بن الحسن رحمه الله انه قال في الصوم بالصور  
 او اكل على حلة له فدية الى طعمه انظر ودمي فحل هذا العدد وروي كراهة لا يطار من  
 ابر عمر وكنول واحيى وذكر محمد في بعض نسخ الاصل كره له ذلك كذا في الصحيح ابو عبد الله  
 في شرح مختصر الكرخي له ما روي في صحيح عن عبد الله بن الحرف عن ام هانئ قالت كان يوم الفرج فتح  
 مكة حاف فامة لم يصب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وامرنا فيمن عمنه فالت ثاثة الولد ياما  
 فيه سران فواله فصره ثم بالوله ام هانئ فترت منه فالت بالرسول الله لودا فطرح وكنت صابرة  
 فقال لها ائتني فعميت **قوله** لا قال ولا يصوم ان كان مطوعا ولما روي في السنن باسناده الى عمرو بن  
 عاتبة رضي الله عنه قال اهدى ابى حمزة طعاما وكى صام من فطرا ما دخل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فعد له ما روي انما اهدى لنا هديا فاسها هانئ فالت لعلها صوما مكانه يوما اخر  
 وروي السج بوجوه كثيرة باسناده الى عاتبة رضي الله عنها قالت اصيب انا وحفصة صابرين مطوعين  
 فاهدي لنا طعاما فطرا عليه فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فالت لنا فقال ائتمينا يوما مكانه  
 فذاد لعل على الاقمار من صوم التطوع موحى لعمامة وذكر في شرح الكرخي ان عمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه استشار النبي فقال اني ابت ابراهيم كى صابرا من صوما فوعد على حاربي فقالوا فوعد  
 ابراهيم فوعد على سبى فالت رضي الله عنه ان لا يواكب ان يوم فقال ان اعظم صوى الى  
 وعن ابن سيرين انه صام يوم عرفه فحضره عطاء فقال له بضعه عن نفسه من اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا فطروا فصر يوما مكانه والدليل الحفول انه لو لم يلزم التقصا  
 لم يلزم ابطال العمل والارام سيف بقوله تعالى ولا تسفلوا اعمالكم فيسقى المردوم وهو عدم لردوم  
 العاصي انه ان اجر المودى في اول اليوم موحى للتوابع كونه صوما عرفا وسرا فانه يقال انه صام  
 قبل الاسراع عن نفسه وقال عنه السلام ثم على صومك وهذا طلق اسم الصوم قبل الامر والصوم  
 للتوابع ليعوله تعالى والصيام والنعامة ان قوله اعد الله لهم مغفرة واحرا عطايا ولفظه الصوم  
 لولا ما جرى به فادان صوم عرانيا في كونه ابطال العمل لان الاطلاق في العرف تقوي الغرض  
 المعنى بالعمل لا يرى ان من حسن ابراهيم اصحابا ما الله به نزل ابطال صومه واحسانه

ولهذا حيث المردة ابطالا واجبا للعمل لفوائده الغرض المعنى بالعبادة وهو التوابع فان قلت  
 لا سلم ان ابطال العمل مستور فملا ان يكون حراما لانه لا يكون ممل وحويا لعل واحد  
 او حاد وحوده فعمله عدم وجود سلاسله عرس وهذا هو حود وجود على ان لا يصوم  
 الا بطلان واجبا ان الابطال اذا اطر على الموجود برفعه واذا قارنه بجمعه والمنع من الوجود لا يبي  
 ابطالا **قلت** لو لم يتصور ابطال العمل بوجه النبي وقد قال تعالى ولا يظلموا اهلهم  
 والنبي يقتضيه التصور لا محالة ومطلقة للتخريم على ما عرف في الاصول وقدنا بد هذا بالعرف  
 قال سفيان قال ثم ابطال صومه واحسن ان لا يسل ابطال احسانه وهذا دليل على ان الصوم  
 المذكور لا يرد على ان المطلق في اللغة هو الداهي والتلافي فاذا اصيب اهل العمل لا يرد به  
 ذهابه ذاته وتلافيه بل يرد به فوائده الغرض المعنى به وهو التوابع هذا هو الجواب عن الحديث  
 فتقول معني قوله فلا يصومك اي انك لست بائنة في اطارك وليس بيني ذلك فقام بوجوه مكانه  
 قال قلت **قوله** ورد في حديثه انما في بعض الروايات ان  
 فاصيه وان ثبت فلا تنقصه **قلت** ذلك محمول على عدم وجوب  
 الفضا على الفور بل دليل ما دونها بوقفا بين المتعارفين **قوله** في حديثي الروايات اي عن محمد  
 رحمه الله وقد بينا في قبل هذا **قوله** لقوله عليه السلام اطر وافض يوما مكانه وهذا  
 ليس بحديث النبي صلى الله عليه وسلم بل هو كلام الصحابة كما ساء **قوله** وادائع الصبي الم  
 الكافي في رمضان اسكافية يومها وحلة من المسائل ما قاله الامام الاخير رحمه الله في شرح  
 الطحاوي اذ اطلع الصبي او سلم الكافر او طهرى لطيف او انفسا او افاق اخون او المرمون او  
 اقام احاف في يوم من شهر رمضان فحكم هو لا يلزم في الامساك عن المظفرات سوا ولا يصل الى كل  
 من صار على حاله في اخر النهار لو كان على حاله في اول النهار يلزمه الصوم بزمه لاسكاف كما لو سجد  
 اليهود بدوية الهلال في بعض اليوم ولا يجب تصا اسوم الذي سلم منه عند ما قال ما لك نعم  
 كذا قال في شرح مختصر الكرخي وهذا لان الكرخي في الصوم فصار كالصوم **قوله** تعاقب لوف  
 بالفتنة يعني انما يصوم الصبي الذي يبلغ والكافر الذي سلم لفتن الحق الوقت بالفتنة بالصاين به  
 لانها لو كانا عند وجود السبب وهو الحرا الاول على صفة الاهلية لوجب عليها الصوم بحضرة  
 الوقت لكن لما لم يوجد منها الاهلية عند وجود السبب ووجدى بمن والصوم غير متبر وجب عليها  
 الفتنة بقدر الامكان في الاصلية السلام من فتنة يقوم منهن **قوله** ولو اطر فنه اي في اليوم  
 الذي سلم فيه الكافر وبلغ الصبي لا فتنة عليها لعدم الوجوب وقد مر فحل مالك رحمه الله **قوله**  
 وصاما ما بعد لتحقيق السبب والاهلية اما تحقيق السبب فلعوله تعالى من نهديكم الشهر فليصمه وقد  
 مريان السبب في اول كتاب الصوم واما الاهلية فهي نوعان اهلية لوجوب واهلية الاداء اهلية  
 الوجوب فهي بالذمة الصالحة للوجوب ولهذا اختص الاداء به واما اهلية الاداء فهي نوعان فاصح  
 وكاملة فالقاصرة بغير قوة البدن كما في الصبي المميز قبل البلوغ وفي المحتوم بعد البلوغ والكاملة  
 باعتبار الحال بالبلوغ عن عقل وقد عرف في الاصول وسرا والمصنف الاهلية الكاملة والاسلام  
 شرط الوجوب وقد مر **قوله** ولم يفسا يومها ولا ما معنى لعدم الخطا اما الكافر الذي سلم  
 فلفظه عليه السلام الاسلام يجب ما فله ما الصبي الذي بلغ ولفظه عليه السلام رجع العلم  
 عن ثلاث عن الصبي حتى يحكم فاعلم بهذا ان الخطا غير منوجه اليه قبل البلوغ **قوله** وهذا  
 خلاف الصلاة اي هذا الحكم ابدى ذكر ما وهو عدم وجوب تصا صوم ذلك اليوم الذي بلغ فيه



المعبر أو سلم الكافر بخلاف الصلاة حيث يجب فضاؤها إذا بلغ أو أسلم في بعض الوقت لأن سبب وجوب  
الصلاة الجزئية المتصل بالأداء وقد وجدته لأهل البيت عند ذلك الجزاء المصوم فوجب فيه الجزاء  
الأول وقد أخذت الأهلية عندهم وروى ابن سماعين عن أبي يوسف إذا بلغ قبل الزوال أو أسلم  
أن عليه قضاء وإن كان يوم فلا قضاء عليه وإن صام ذلك اليوم أجزأه وذلك لأنهما أدركا وقت  
النية فصار كأنهما أدركا الليل وهذا خلاف المشهور عن أصحابنا لأن عدم التكليف إذا حصل في أول النهار  
أسقط فرض جميعه لأنه لا ينعقد ثم **قوله** إلا أن للمصلي أن يسوي التطوع في هذه الصور دون الحرام  
على ما قالوا بمعنى أن المعصية إذا بلغت قبل الزوال ونوى التطوع بغيره لأنه أهمل قبل البلوغ والكافر إذا  
أسلم قبل الزوال ونوى التطوع لا يصح لعدم أهلية الأدلة ما عليه عامة من اعتادوا فعل غير الإسلام عن  
التأويل أن صومه في ذلك اليوم صحيح وعليه بعض مناجيا كذا في شرح النجاشي واستدلوا بحديث الجراح  
المصطفى حيث قال في السفر أن لا يصح له أن يسوي التطوع من المعصية من التطوع إذا بلغ بغيره  
فكذاينة الكافر إذا أسلم وجوابه أنه بمنزلة في حق الأساك وفي المنع عن أبي يوسف أنه سوي بينهما  
وقال يكون تطوعا منها جميعا **قوله** وإذا نوى المسافر الإفطار ثم تقدم المفطر قبل الزوال فتوى به  
الصوم جراه وفي جامع الصحيح للحمد للإسلام يرد ويقبل اتفاق الهارون والاصح أن النية بغيره  
تكون موجودة في أكثر النهار وفي الليل فافهم وإنما أجزاء صومه لأن السفر لا ينافي وجوب الصوم  
ولهذا يصح أدائه في السفر وأما تراخي وجوب الإفطار في السفر وقت العزيمة يافق توجه خطاب  
الأدفع أدائه وهذا معنى قوله لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشروع **قوله** وإن  
كان في رمضان فعليه أن يصوم ولو كان المرخص في وقت النية أي أن كان المسافر الذي نوى الإفطار  
وقدم المفطر قبل الزوال ففي رمضان وهذا تكرار من المصنف لأن ما قبله أيضا في مسافر قد قدم المفطر  
قبل الزوال في رمضان بدلالة التخليل بقوله لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ونسب هذا الكلام لأبي  
في السفر **قوله** فهذا الذي يجزي عن المعصية إذا سافر في بعض النهار لأجل أنه المفطر مع أن المرخص موجود  
وهو السفر وإذا أقام المسافر في بعض النهار لأجل أنه المفطر بالمعنى الأول في ذلك والمرخص أما إذا  
كان بري أن يحول المفطر لا يتفق له حتى يغيب الشمس فلا بأس بأن يفطر ذلك اليوم في السفر لأنه  
مسافر فيه ولم يمنع له حكم لأنه في السفر حتى يغيب الأقامة السفر فيه صرح في شرح محسن الكرخ  
**قوله** لأنه إذا افطر في المسفلين لا يلزمه الكفار في بعضهما إذا كان مقبلا ثم سافر في بعض النهار أو  
كان مسافرا ثم أقام في بعض النهار وإنما لا يلزمه الكفار لأن كفارة شهر رمضان تسقطها الشهرة  
كأحد وهو هذا الأصل لا يحق إلا مع المأمور كالحديث وإذا تخفى في المسفلين أن السفر لما كان سالا  
افطر في الأصل كان وجوده شبه في إسقاط الكفار وإن لم يوجد أحده العطر في المسفلين كان ذلك  
والكفر لما كان سالا لا يحق إلا مع المأمور كالحديث وإذا لم يوجد أحده العطر في المسفلين كان ذلك  
في المحصر والمفاس قال في شرح النجاشي ولو وجب الكفار عليه أو عليها ثم سافرت أو سافر في  
أحر النهار لم يسقط الكفار عنه وإن مرض في ذلك اليوم مرضا يمنع له الإفطار سقط عنه  
الكفار وكذلك إذا افطرت المرأة ثم طهرت في ذلك اليوم أو قنعت سقطت عنها الكفار وقال في  
خلاصة الفتاوى ولو افطر في أول النهار ثم أعد ثم هذه السلطة على السفر لا يسقط عنه الكفار  
فإنها هي رواية أبيه ورواه الحسن بن أبي حبيب عن أبيه عنه سقط وعندها لا يسقط وقال  
في شرح النجاشي ولو وجب سقط فرضه مرضا يمنع له الإفطار أحلف المسافر فيه قال  
بعضهم بسقط وقال بعضهم لا يسقط ولو افطر في فطار رمضان أو في غير رمضان لم تجب عليه الكفار

**قوله** ومن أمني عليه في رخصه ما نال لم يقض اليوم الذي حدث فيه إلا غما وهذا لأن صومه  
في ذلك اليوم صحيح بنا على وجود النية منه ظاهرا إذا انظر من حال المسلم أن يجرى الصوم  
حالة الأمانة وتقي ما بعد ذلك اليوم الذي حدث فيه إلا غما لعدم النية فيه لأن الغما منع  
وجود النية ولا يصح الصوم به ونها وقال الشافعي رحمه الله يلزمه قضاء اليوم الذي حدث  
فيه إلا غما لأن الغما محض يوترق إسقاط الصلاة فأبطل حديثه الصوم كالحكمين قلنا المحض  
معنى يوجب العمل فينا في الصوم كما في الأحاديث **قوله** وجوده لأنه أي وجوده لله من المعنى  
عليه **قوله** وإن أمني عليه في أول الليل منه فضاء كله غير يوم تلك الليلة لما قلنا وهذا السار إلى  
قوله لوجود الصوم فيه وهو الأساك المعروف بالنية وتقي ما نال من عدم النية وإنما جاز الصوم  
يوم أسئلة الرخص في الغما لأن المسلم لا يعلو عن رخصة الصوم في ليالي رمضان وقال مالك لا يصح ما بعد  
اليوم الذي حدث في ثلثه إلا غما لأن صوم رمضان عن يدي نية وأحد كافي الاعتكاف والغرض بينهما  
ظاهر لأن الليل ينافي الصوم وذلك الاعتكاف فلهذا احتج أهل البيت في صوم كل يوم من الاعتكاف  
**قوله** ومن أمني عليه رمضان كله فضاء لأنه نوع مرض يصعب العوي ولا يبرر الحرج إلى العمل  
قال في شرح النجاشي والدليل على أن الغما بمنزلة المرض أن الانساع عليهم السلام كان يسلون بالاعمال  
والحصول مني عنهم وحاصله ما نقله في الإسلام المردوي عن الشيخ الإمام أبي عبد الله الحلبي أن  
الأعداء أربعة أنواع نوع منهم غير ممنون لوقت الصلاة ولا لوقت الصوم وهو النوم لأنه لا يمتد  
يومًا وليلة أو شهرًا في العاداف ونوع منهم يمتد لوقت الصلاة لا لوقت الصوم عاليا وهو الاعتكاف ونوع  
منهم يمتد لوقت الصوم والصلاة جميعا ويمتد الامتناع وهو الحجون واسع السراح عند دخوله  
من كل باب وهو العساو ما التزم فانه لا يسقط شئ من العبادات لعدم لزوم الخروج على عكس المصا  
وأما الاعتكاف فانه عذر في حق الصلاة إذا امتد برأيه على اليوم والليل ودحا الحج وليس بعدد  
من الصوم لأن امتداده نادر إلى الشهر فلا يلزم إخراج فلم يسقط وأما الحجون إذا امتد برأيه على  
يوم وليلة في الصلاة وبأسفها فانه شهرًا في الصوم فانه يسقط جميعا دفعا للحج لأن امتداده  
ليس بأمر فيلزم الحج وإذا لم يمتد وقصر عن الشهر لم يسقط كالاعتكاف وأما الصبا كونه يسقط  
لا امتداده من أوله الوجود **قوله** ومن جن رمضان كله لم يقضه خلافا لما ذكره رحمه الله  
وجه قوله أن الحجون المستوعب لا ينافي أهلية الوجوب قياسا على الغما إذا استوعب فلاء  
يمنع الوجوب كغير المستوعب وجه قولنا أن المسقط للوجوب لزوم الحج وذلك يحصل  
في المستوعب دون غيره بخلاف الغما إذا استوعب حيث يلزمه القضاء لأن استيعابه شهرًا نادرًا  
أمني عليه لا ياكل ولا يشرب وجبته إلى شهر بلا اكل وشرب نادر فلا يلزم الحج في الغما **قوله**  
وإن أفان الحجون في بعض رمضان قضى ما سمي خلافا لغيره والشافعي رحمه الله ومذهبهما أنهما  
ومن ههنا قياس كذا ذكره الإمام علا الدين العالم السمرقندي في طريقه الخلاف قال الإمام محمد  
الدين الضرير رحمه الله إذا أفان في آخر يوم من رمضان قبل نصف الشهر يجب كل الشهر أما إذا أفان  
بعد ذلك في آخر يوم من رمضان لا يجب أصلا لهما أن الحجون مرفوع العلم لقوله عليه السلام  
رفع العلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحلم وعن البالغ حتى يسقط وعمر الحجون حتى يعيق ولا أن لا  
لا يجب عليه بالاتفاق لعدم أهلية الأداء لا يجب القضاء أيضا لنوية على الأداء فصار الحجون  
عينا المستوعب كالمستوعب في عدم وجوب القضاء ولما أن سبب الوجوب تحقيق في حقه وهو الشهر  
لقوله تعالى لنز شهر منكم الشهر فليصمه وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كن علىكم العمام وكل



من كان موصوفا بصفة الاعمال بلزمه الصور الا ان المحرر سقط للوجوب فلم يلزمه اذا استد  
وكذا يقول في الصحيح سقط عنه الوجوب للزوم الخروج لانداده فليثبت هذا قلنا انه اهل  
لاصل الوجوب ولم يكن اهلا للوجوب الا اذا الاتى انه لو افاق قبل نصف النهار ولم يكن مفطرا  
ونوى الصوم تجزئه عن الغرض ولو نوى في الليل وهو عتق ثم تجزئه صوم ذلك اليوم  
واصله الوجوب بالذمة واذمة المجنون ملكة للاحتياج الاتى انه يجب عليه الصلاة اذا كان  
اهل من يوم وليلة بخلاف ما اذا زاد على يوم وليلة يجب لا يجب عليه الصلاة ما غابا خارج ولهذا يجب  
العصر والارواح وبقية المحارم والمعاملات كلها وفي الاعمال ما يرد وهو كونه مطلوبيا بالفضايل وحده  
لا يلزم اخرج وذلك لما اذا لم يمتد احتواؤه بخلاف ما اذا امتدحت لا يجب للزوم المحرر ولهذا  
قلنا في التام والمعنى عليه يجب عليها الغضا وان استوعب الصوم والافشاء لعدم اخرج واخراج  
عن الحدب قلنا ان المراد منه دفع كليف الاداء لا في اصل الوجوب ولهذا يجب على التام الغضا  
وقولنا ان الاداء لا يجب لانعدام الاهلية فلا يجب الغضا قلنا قلنا ان اهلية الاداء امتدحه  
ولا كلام لما فيه ولا نسلم ان اهلية الوجوب مفترضة وبني حاصلة كما بينا **قوله**  
والاهلية بالذمة الذمة في الاصل معي العهد ولهذا يسي قائل الجزية ذميا لكونه معاهدا  
وسمي محل التزام العهد وهو الرقبة بالذمة بما راا طلاقا لاسم الحال على المحل **قوله** ثم لا  
فرق بين الاصل والعارضة اي بين احنون الاصل والعارضة والحنون الاصل ان يدرج محسونا  
والعارضة ان يدرج معهما من حيث ولا فرق بينهما حسب بلزومه فصا ما مضى على ظاهر الرواية وقال  
في شرح الطحاوي في روي اصحابا بين احنون الاصل وانعادم فقالوا في احنون الاصل اذا افاق في بعض  
الشهر بلزومه فاما ما ادرج ولا يلزومه فصا ما مضى كالقار اذا سلم والصبر اذا ادرج في احنون  
العارضة اذا ادرج شامس الشهر اما من اوله او من اخره او من وسطه لزمه فكلما جمع الشهر كونه  
ان يكون عينا في الشهر ان اهل هلال رمضان ثم حين ولم يعق الا بعد معنى الشهر كله فعليه ان يجمع  
مع جميع الشهر الا في اليوم الاول اذا عزم على الصوم قبل حنونه ولم يعط فيه وكذا لو حرم قبل  
ومعان ثم افاق في اخر يومه وكذلك لو حرم في طريق الشهر غير انه افاق في اوسطه وروي عن محمد  
مثل ذلك قال في الابحاح وروي عن ابي يوسف انه قال القياس هكذا الا اني استحسن بان يفتي  
بعضه بجمع ما مضى في احنون الاصل اذا افاق في بعض الشهر كما في احنون العارضة **قوله**  
وهذا بخلاف بعض المتأخرين اي الفرق بين احنون الاصل والعارضة فمما وجدنا بعض المتأخرين من  
مشايخنا رحمهم الله **قوله** ومن لم ينوي رمضان كله صوما ولا فطره فعليه قضاءه وهذا  
المسئلة من حواصيل الجاهل الصغير وفيه خلاف فز قال صوم رمضان يجوز عنده  
من الصحيح المقيم بلائيه كذا نقلوا عنه قال ابو الحسن الكرخي من حكي هذا فقد غلط واغا  
قال رحمه الله يجوز بنيه واحرق نقل القدوري في نقوسه وودع ان المعنى عليه لا يفتي اليوم  
الذي حدث الاغا في لئله لوجود النية منه ظاهر اقلنا من التام ولا يلزم المسئلة وان ادبها  
ان يكون مريضا او مسافرا الا سوي سا او شهركا اعداد الاكل في رمضان فلم يكن حاله دلتا على  
عزيمة الصوم وجه قول زمران الاساك مسحق عليه منعان باصله ووصفه شعيعين الله  
بغالي او لم يكن مريضا او مسافرا على لم يلزمه بعين الوصف لم يلزمه بعين الاصل لنعنه  
كما اذا ذهب بعبادته من العبد وجه قوله ان العبادة لا يصح الا بالنية لغو له  
نغالي وما امروا الا بعبادته الله مخلصين له الدين وقوله عليه السلام لا تعبدوا الا الله

ولان الصوم عبادة خالصة لله تعالى فاذا حصلت بدو النية لم يضر الجهر فلا يجوز خلاف ما اذا  
اطلق النية جبره ذلك عندنا على انه تحصيل لان المعين موصوع عنه وتولد ان الاساك  
مسحق عليه فيقول ان المسحق عليه هو الاساك لله تعالى لا يفتي الاساك وذلك لا يحصل  
بدون النية واما سبيل الركاة فان نوى الصدقة صح ووقع عن الركاة وصار طلاقه نعتنا  
كما في سبيلنا وان نوى الهبة وذكره لا وقع عن الركاة استحسانا لان الهبة من العود صفة  
بما زاد لاله الظاهر لان العود محل الصدقة واما في سبيلنا فودا بعود ما عده وهو الاساك  
لله تعالى ولا يصح ان يقع العدم مستحار للوجود **قوله** ومن اصبح غائبا وللصوم ما لا يفتي  
عليه عند ابي حنيفة رحمه الله عنه اعلم انه اذا اصبح يوما من شهر رمضان ولم يكن نوى الصوم  
ثم اكل او شرب او جامع متعمدا فلا كفارة عليه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم  
الله ان كان ذلك منه قبل السر والعقلية الغضا والكفارة وان كان بعد السر والعقلية اعلم  
بلا كفارة وقال في فقه عليه الكفارة في الصورتين لان صوم رمضان يحصل عنده غمرا والاساك  
في حق الصحيح المقيم بلائيه قال ابو بكر الرازي في شرحه لم يصر الطحاوي المشهور عن محمد بن  
سبح ابي حنيفة رحمه الله عنه وانما روي ما ذكره عن ابي يوسف وحدثه هشام وجه قول ابي  
يوسف رحمه الله ان الصوم سماعي قبل التزوال لانه على عرفة ان يصوم صوما قبل افطره  
فوت ان كان تحصيل الصوم وان كان تحصيل الشيء يجعل بمنزلة تحصيل ذلك الشئ كما في غاصب  
الغاصب بعينه المعصوب منه ابدا ان شأنا او يفتقر الغضا عليه لانه لو لم يغصب كان  
يمكن للغاصب ان يرد المعصوب الى المعصوب منه وغاصب الغاصب فوت ذلك الامكان  
فصار ما نوا وجه قول ابي حنيفة رحمه الله عنه ان الكفارة انما يجب بافاد الصوم ولا يصح  
هنا لعدم النية فلا يجب الكفارة ولهذا اذا لم يفتقر ذلك اليوم لا يجب صوما لعدم النية ولا  
يجب عليه الكفارة ايضا لترك الصوم وهذا تارك للصوم وليس بمحذور له والجواب عن قياس  
ابي يوسف رحمه الله ان امكان تحصيل الشيء انما يجعل بمنزلة ذلك الشئ فيما لا يقطع بالشيء كما  
في العدو ان خلاف الكفارة فانما يقطع بالشبهة لان جعل نفوت امكان الصوم بمنزلة نفوت  
الصوم شبهة **قوله** وهذا امتناع اي الاكل فيما اذا اصبح غائبا وللصوم امتناع عن  
الصوم لا افاد له **قوله** وقد مر في الصلاة اي من بيان الغزو بين الصوم والصلاة  
في وجوب قضا الصوم دون الصلاة في باب الحيض **قوله** واذا قدم المسافر او لم  
ظهرت الحائض في بعض النهار امسكا بغية يومها والاصل هنا ما قال الكرخي رحمه الله ان  
كل من سقط عنه فرض الصوم في رمضان في اوله انما يرد عنه ثم راد العذر بعد طلوع  
الشمس قال كان حاله لو كان با قبل طلوع الشمس لزمه الصوم فانه يومه لا ساك كما عساه  
الصائم وذلك مثل الحائض يظهر في بعض النهار او يسلم كما في او يطلع الصبي او يفتق الحنون  
او يقدم المسافر من مصر فابهم يومه بالاساك عن كل ما يسلك عنه الصائم وان صاد الى  
حال لو كان عليها قبل طلوع الشمس لم يلزمه الصوم فانه لا يجب الاساك وذلك مثل الصائمة اذا  
حاصت وقال الثاني في الحائض يظهر في ليلتها بالاساك وفان في شرح الاقطع قال السافري رحمه  
الله في احد قوليه في جميع هذه المسائل لا يلزمه الاساك لانه ان النية لو كان واحدا لوجب  
في الايد او اللزوم سبب فيسفي للزوم ولان النية خلف عن الصوم فلا يجب الا على مريك  
عليه الصوم كالذي تعمد الفطر يجب عليه النية وكالذي اخطا بان افطر يوم الشك فبان



بعد ذلك ان ذلك الصوم كان من رمضان او نحو ذلك على ان له ثوابا ان الفطر طالع او افطر على  
ظن الغروب فاذا الشمس طالعة ولنا قوله عليه السلام في يوم عاشوراء الامن اكل فلا ياكل  
فيه يومه ولا يحطيم الوقت ولجب اما بالصوم اذا قدر عليه واما بالنسبة اذا لم يجد  
وهو اهل له كالغفر عدا او هو اعلا الطاهر اذا احضرت حيث لا يحل عليها النسبة لانها  
خرجت من ان تكون اهلا للاداء اجراما عا قال الشافعي فتقول لا تسلم الا لارادة  
وقوله النسبة حلف عن الصوم لا تسلم ايضا لان النسبة يجب قضاء الحق الوقت بسبل الاصل  
لا بسبل الخليفة لان بعض النكاح لا يكون خلعاً عنه قوله بحلف الخافض والنفاس والمريض  
والسافر حيث لا يجب عليهم النسبة عند وجود هذه الاعذار لان المانع من  
النسبة يحقق كما ان المانع من الصوم محقق وهذا لان كل ما كان حراما كان ما فيه حراما  
كعبادة الصنم فاحرامها والصلاة بين يديه ايضا مكروه لمسايقه عبادة الصنم ولا يجب الصوم  
على الخافض والنفاس فكذلك الا يجب النسبة اما المريض والسافر فلا يجب عليهما الاداء ولا يجب النسبة  
ايضا قوله قالوا اذا اشترى الى اخره اي قال الامام ابو الحسن القدوري رحمه الله **قوله**  
ويؤدى بضم التاء وفتح الراء بمعنى يظن والمراد من الظن علمه الظن حتى لو كان شاكا تحت الكفار  
كذا كوالا ما محمد الدين انضروا وخافوا من الضعف في منصفاه وذلك لانهم على اطلاعهم  
لاروايه في المنكر الساكن خلاف ذلك الا ترى الى ما ذكر في شرح الطحاوي لو شك في طلوع  
الفجر ولا فصل له ان لا يصح ان يشترط مع السك لم يفسد صومه ولا فصاعده لانه في بعض  
من الليل وسك من النهار والامل ان الشك لا يبرؤ من الشك الا اذا شك في ان الفجر اكرامه ان الفجر  
طالع وقت الصبح واجب اليان من صبحه ثم قال كذا ذكر في كتاب الصوم ثم قال ولو افطر وهو  
شاكي في عروب الشمس لزم القضاء واختلف في وجوب الكفارة قال بعضهم يجب عليه  
الكفارة لانه متيقن للثبوت وشاك في عروب الشمس وقال بعضهم عليه القضاء ولا كفارة  
عليه لانه يصدق بذلك اقامة السند لان تحمل الاضمار من السنة وقد ذكر الحاكم الجليل  
الشهد في محضره الموسوم بالكافي وصاحب تحفة الفقهاء وصاحب خلاصة الفتاوى  
والامام القدوري في شرح مختصر الكرخي مثل ما ذكر في شرح الطحاوي وقال في شرح الطحاوي  
ايضا هذه المسئلة ففتى بقول خمسة احدها انه يفسد صومه والثاني ان عليه القضاء  
والثالث انه لا كفارة عليه والرابع انه يجب عليه نسبا بالصيام او نقلا للمهر حتى  
لا يقول الناس انه باكل في رمضان والخامس اذا اكل بعد ذلك لا كفارة عليه اما صناد الصوم  
فلغو في ركنه واما القضاء فلا نه حق مضمون بالمثل وخطاؤه لا يحمل عقوبة الا في وقت من وقت  
علاف النسيان واما عدم وجوب الكفارة فلفظها والحكمة الاسرى الى قوله تعالى وليس عليكم جناح  
من اجمعان واما الاساك فلفظها حتى الوقت بعد الاكل **قوله** وفيه قال عمود رضي الله عنه  
اي وفي مثل ما قلنا قال عمود رضي الله عنه ما تخافنا لا تخاف اي ما ملنا اليه واصلة ما روى ابو  
عبد رحمه الله في كتاب عن عبد الله بن عمار بن عبد الله بن عمار بن عبد الله بن عمار بن عبد الله  
منه انه افطر في رمضان وحبوب ان الشمس قد غربت ثم نظر فاذا الشمس طالعة فقال  
عمد لا تصبه ما تخافنا منه لانه لا يملك الله ولا بعدناه ونحو ذلك وكل ما يلهي في مخالفة  
وحققنا في تخافنا من موطن حيا اي سلا اما قوله لا تصبه ما يلهي فانه قاله  
قال كان السرا طالعة وقد انما فعل له عمود رضي الله عنه وداعليه لا يلى الامر كما طلب نفسه

الشمس

اي تقضي يوما كان يوم ليس عليه غيره ومثله قوله تعالى لا اقم يوم القيامه فلا رده على من  
انكر البعث ومثله قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون وهذا الذي ذكرناه عن عمر رضي الله عنه هو  
الصحيح من الرواية عند النفاث وما ورد في بعض نسخ الهداية معناه كداعيا لاراعا ما ذكره  
بصحيح ومما ورد بعضهم في شرح الهداية ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم ما صعد المودن المذنبه  
وقال النبي يا امير المؤمنين قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كداعيا لاراعا ما ذكره  
لا حافط الاحوال ثم قال ما تخافنا لا تخافنا من الموضوعات فلا يثبت اليه **قوله**  
والمراد بالفجر الثاني اي المراد من الفجر المذكور في قوله لا يصح ان الفجر لم يطلع هو  
الفجر الثاني وهو الفجر الصادق وهو العنبر في الصلاة والصوم لا الفجر الكاذب وقد مر سابقا  
في اول كتاب الصلاة **قوله** ثم الفجر مستحق الفجر اكل الصوم يرفع السبب وهو ما بطل وقت  
الصوم وجه الاستنباط ما روى في الصحيحين من سنده الى ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا يصح ان يفطر في الفجر يركب وروى في السنن من سنده الى عمرو بن العاص رضي الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فصلا بين صيامنا وصيام اهل الكتاب الكفة الحجر  
وذكر ما لك رحمه الله في الموطا باسناده الى ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ان بلا لا شادي لميل فكلوا واشربوا حتى ينادي بن امر مكوم وذكروا في السنن ايضا مسنده الى  
العباس بن سارية قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصوم في رمضان فقال هلم الي  
الغدا المبارك وروى عن الحسن البصري انه قال لانه من اخلاق المرسلين تحمل الاضطرار  
واحب الصوم وروى عن البرقي في التمثال في الصلاة ذكره الامام الحدادي عن الحسن وذكروا ما لك  
في الموطا ايضا انه سمع عبد الله بن عمر يقول من عمل النوبة تحمل الفجر والاستسما بالصوم والركعة  
في اللغة الزيادة والتأني الزيادة في الصوم على وجوه زيادة في القوة على اذا الصوم وزيادة  
في اباحة الاكل والشرب وزيادة في الرخص التي يحبها الله اتباعا وزيادة في الحياة وزيادة  
في الرقيق منها وزيادة في كسب الطلعة وزيادة على الاوقات التي يستحب فيها الدعاء كما ذكره  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن ابي اسحاق الكلابي رحمه الله اما الاول فظاهر وقد ورد في بعض  
الروايات عن انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يصح ان يفطر في الصوم يركب  
وفوة واما الثاني فان الصائم اذا نام كان يحرم عليه الطعام ثم ايقظ الاكل والشرب الى طلوع الفجر  
لغوله بخالي وكلوا واشربوا الاية قالوا لا بعد الصوم وهو الصوم زيادة على اباحة الاكل  
وقت الاضطرار واما الثالث فانه رخصة من الله عز وجل لقوله علم الله انكم كنتم تحبون  
انفسكم فتاب عليكم الاية وقال عليه السلام ان الله يحب ان يؤتي برخصه كما يحب ان يعطى  
بجزائه فالترغيب في الصوم وترغيب في قبول الرخصة التي يحبها الله تعالى اتباعا واما الرابع  
فان العمر والحياة الى الاجل الموقت الذي اذا جاء لا يباخر ساعة ولا يستفد من هذه الرخصة  
فيها مؤمر ويؤتة والصوم مؤثر لقوله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في  
منامها وقال تعالى وهو الذي يتوفىكم بالميل سمي الصوم موتا فاذا كان الصوم موتا يكون  
المنفعة زيادة في الحياة لا سيما واما الخامس فان في شرح الحياة معين كسب الطاعة في  
المعاد واقتناء الخرافات للمعاش ومن المرافق الاكل والشرب قال تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبا  
واعملوا صالحا فيكون الصوم زيادة في مرافق الحياة واما السادس فان من اراد الصوم رجعا  
نظروا عليه فان قصر سمي الله ودعا فان غفل عن الذكر فاكله بنسبة الصوم والاعمال بالبدن



فيكون رايه في اكساب العامة واما السابغ فان وقت السجود رايه في الاوقات لما صله النبي وقت  
 الصلوات الخمس فاما او كات مع رايه انوار سوا وتلك الترجمة ويستخرج الدماء وقت السجود كذا قال تعالى  
 والمفسر بالاحرار وقال وبالاحرار هم يستغفرون وقال النبي عليه السلام اذا كان اليك الاحرار  
 من الليل يقول الله تعالى هل من ذنبي فاستجب له هل من مستغفر فاعف عنه هل من سائل فاعطيه  
 وقال تعالى جسامهم نحرهم من عندنا مذكور وقت السجود وقت الحاجة وفيه بركة السكوت والاعتقاد  
 عليه السلام اللهم اركب لامي في كبريائي فان قل **كبريائي** يكون السجود  
 اخلاق المسلمين ولاكل في الليل كان حراما في الامام الماشي **فلم** **يكن** ان يكون  
 في كبريائي السجود والجموع او سجودا يكون حلالا في الامم الماشية الى عهد نبينا صلى الله عليه  
 وسلم برود النسخ على الحكومة **الا** انه اذا سكر في الخمر استغفان قوله الشجر مستحب يعني ان الشجر  
 مستحب الا اذا سكر في الخمر مستحب الشجر هو المسح للاحتراز عن الوقوع في الخمر وسع هذا  
 حكم عليه ذلك اعني لا يحل عليه ترك السجود وان كان شاكا وان اكل فصومه تام لان النبي لا يزل  
 بالسك **و** معناه مساوي الطين اي محب السك مساوي الطين **و** عن ابي حنيفة  
 الى اخره يعني اذا كان في موضع لا يستحب الخمر كما في الجبال او لا يستحب الخمر في الغر والنجم او بعل  
 اسود هو ساك لا ينحر وان اكل فقد اساء رواه الحسن عن ابي حنيفة كذا في شرح محضر الكرخي  
 رايه سكره **و** كان اكرامه به اكل واخر طالع فعله فصاوه اي قضا ذلك اليوم قال  
 الحاكم تحليل الشهد دمه الله في كبريائه الموسوم بالكافي وان كان اكرامه به اكل والخرطالع فاجب  
 الى ان يبيع ذلك اليوم وقال في تحفة الفقهاء لو كان اكرامه ان الخمر طالع فاكل عن الحسن عن ابي  
 حنيفة روي عنه انه يلزمه الغصام قال روي عن ابي يوسف انه لا يلزمه الغصام لان الاصل  
 هو الليل فلا يفسد منه الايام ثم قال والصحيح هو الاول لان ما لم يدر في دليل واجب العمل  
 به وقال صاحب الايضاح وانما يجب ان لا فصا عليه ومما صاحب الهداية ظاهر الرواية حد  
 حيب قال وظاهر الرواية لا فصا عليه والاصح عدي رواية الحسن عن ابي حنيفة **و**  
 ولو ظهر من غير طالع لا كفارة عليه لانه بين الامر بين الاصل لان الليل هو الاصل فلا يخفى  
 العدمه **ي** لا يجوز ان يصعد على الافطار في رمضان نظير طلوع الفجر فلا يجب الكفارة قوله  
 وان كان اكرامه به اكل فليل العروص فعله العصار رواية واحرم اغا قيد بقوله رواية  
 واحرم احتراز اعمالا والاكل في اكرامه ان الخمر طالع لا في وجوب الغصامه رواه ابن  
 بياوم سحره صاحب الهداية على وجوب الكفارة فيما اذا كان اكرامه به اكل قبل  
 العروص قال صاحب الخفة لا كفارة عليه لان احتمال العروص قائم وانه يكتفي شبهة خلافا  
 لما قال بعض الفقهاء انه يحكم عليه الكفارة لانه يستغنى بالربا **و** لو كان شاكا في كبريائي  
 في عروص الشمس وبينهما لم تعرف يستغنى ان يجب الكفارة اما قال لم يخطئ في وجوب  
 الكفارة اختلاف المسامح رحمهم الله وقد ذكرناه قبل هذا **و** من اكل في رمضان اساء  
 الى اخره قال حنظلة الاسلام البردوي رحمه الله في اجامع المسامح محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة  
 روي عنه انه من اصاب في رمضان صائما ثم اكل او سرب او جامع اساء فظن ان ذلك يعطره  
 فاكل بعد ذلك سجد اقل لتعليق العصا ولا كفارة عليه قال في شرح الكرخي قال محمد الا ان  
 يكون بلغه الخبر ان اكل اساء الى الله لا يعطره يعني جنيبت عليه الكفارة وهو بالاثانة  
 فضول احدها هذا وان اذا اجمعت فاعطى على ان اجماعه فطره والتا اذا اختلف فطر

انه فطره

انه فطره ثم افطره على العمل الا حراما فطره هذا ان الله تعالى ان العمل لا يدرى  
 حكمه الكفار لما ان الكفار يورثون الشهادة او السبب الى اصل صحيح حكمه ولا لم  
 يتحقق والقياس في اكل النجس ان يفسد الصوم كذا قال مالك وزفر لزيادة فيه وفيه الصوم الا انه ترك  
 حديث ابي هريرة روي عنه انه قال اظن به اظن وشبهه مسنده الى اصل وهو العباس ولا يحل  
 عليه الكفار **م** وان بلغه احب وهو ما روي في الصحيح مسندا الى ابي هريرة روي عنه انه  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نزل فاكل ومضى فليمن صومه واما اطعمه الله وسماه **و**  
 فكذلك في رواية عن ابي حنيفة روي عنه انه قال ان بلغه احب له الكفار لا يفسد الصوم  
 الحسن بن رايه عن ابي حنيفة روي عنه انه قال ان بلغه احب له الكفار لا يفسد الصوم  
 منزول الحديث لم يسنه عليه الحال فانعتب الشبهة الموثقة واسقاط الكفار **و** وحصل اول اي  
 وجه المذكور الاول وهو ما روي عن ابي حنيفة روي عنه انه لا يحل الكفار وان بلغه احب  
 وعليه فبما الشبهة احكيه اي الشريعة وهي شبهة الحل وهو الصوم بالطريق الى العباس ولها قال  
 مالك وزفر بعد صومه كذا قال الامام العباسي وهذا لان دعوى الركن محسد ومحصل الصوم  
 بالاكل فينبغي ان يفسد الصوم كما اذا فادرك الصلاة ولا يفتي هذه الشبهة العلم الحديث لا يشبه  
 الحل فينبغي في العلم وعدمه كما اذا وطئ الا في طهره به حب لا حد وان دل على امره حرام  
 ان قوله عليه السلام انه وما لك لا يكتفي بغيره ان يكون مال الاربع لا يكره رابعه ذلك يدل على اخر  
 فثبت الا صافه مورثه للشبهة وهي شبهة الحل فاسوي في العلم وعدمه فلم يحل احد لا ساء الله  
 الى اصل **و** ولا يفتي بحجور بالند كبر والتا بالاول لا ساءه الى من العباس والتا بالاساء  
 الى من السببه **و** ولو اجمعت وظن ان ذلك يعطره ثم اكل سجد عليه العصا والكفار لا  
 انفس ما استند الى الدليل الشرعي وهذا لان الحجة ليست بما فيه للصوم لان العروص يدخل فاد  
 ظن انها فطره فثبت ما استند في الدليل شرعي في الكفار وقد صح في الصحيح البخاري ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اجمعت وهو محرم واجتمعت وهو صائم رواه ابن عباس وروي صاحب السبع ساءه  
 الى منفس عن ابن عباس روي عنه انه عني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمعت صائما محرم وذكروا  
 السبع ابو جعفر الطحاوي رحمه الله في شرح الانار باساده الى ابن عباس روي عنه انه عني ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه اجمعت وهو صائم محرم بين مكة والمدينة وذكره ايضا باساده الى ابن عباس روي  
 الله عنه ان ابا طيبة عم النبي عليه السلام وهو صائم اعطى احرم ولو كان حراما اعطاه ذلك فعلم  
 على ان الحجة لا توطر المعاصي والمحقول ايضا بل يجب ان الحجة لا توطر المعاصي لان الدم اعطى  
 احواله ان يكون حدثا تنقض به الطهارة كالغائط والبول ثم لا يوطر الصوم فكذا الدم ولا الدم  
 الذي يخرج بالصد لا يعطره وهو دم عرف فكذا دم الحماة وهو دم عرق **و** لا اذا اصابه قسه  
 بالصادحين لا يجب الكفار على محرم اذا اكل يوما اصابه قسه بصاد صومه بالحماة لان الدم يلزمه  
 الرجوع الى قسوى العقبه وقد افاض بما اختلف فيه الفقهاء فصار ذلك عذرا **و** ولو طعمه لحدث  
 وعنده فكذا عند محمد رحمه الله اي لا يجب الكفار واراد بالحدث ما روي في السنن وسرح الآثار  
 عن نزيان روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افطر الخاتم والمجور وقد روي الحسن بن  
 رايه عن ابي حنيفة ايضا انه لا كفارة عليه لانه يحل عليه الاخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فيكون شبهة مسند **و** الى دليل **و** وعن ابي يوسف خلاف ذلك اي خلاف الحكم المذكور  
 عن محمد رحمه الله وهو ما روي ابن سماعة وشرع ابي يوسف رحمه الله ان افطر الخاتم الحديث فطره



الغضا والكفار لا راعى اذا منع خذ لا يجوز له العمل به لانه لا من ان يكون مصروفه عن ظاهر  
او منسوجا في رجع الى ما لا يجوز له العمل به لا يحذر **قوله** فان عرفنا بطله عند الكفار يعني اذا  
بلغه الحديث وعرفنا بطله ولم يمتدحه فاكل بعد ذلك عند الكفار لعدم الشهادة وتناوبه ما ذكر  
الشيخ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله في شرح الانبارياساه الى اني الاسعاب الصغاني رضي الله عنه  
قال اما قال النبي صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم لا يبا كايضا بان يصر خطا جرمها بالغة  
فما راكلا فطر من لا انما افطر احمية **قوله** وقول الادريجي لا يورث الشهادة للحاجة القار  
وبان الحاجة لوله ذكرناه انما قال القاضي الاوراعي رحمه الله بن عمر بن الاوراعي ومن يظن من  
هذان وقال الواقدي كان يكنى كزوف وعكبة بالهامية وما نذكره ومن سنة سبع وخمسين ومائة  
وهو يومه ذان اثنتان وسبعين سنة وقول احمد بن حنبل رحمه الله في الاحتجاج من قول الادريجي  
انه يفطره **قوله** ولو اكل بعد ما اعان شتمه افعله الغضا والكفار كيف ما كان بعض سواطين  
ان الغضا فطره او استغنى فيها فافى فضا صومه بالعبية او ناولا الحديث ما بها نقطه ما لا يجد  
ذلك هذا اجماع عليه الغضا والكفار لان الفطر بالعبية بخلاف الغضا والحديث الوارد في هذا الباب  
وهو قوله عليه السلام الغضا يضر الصائم ما اول بالاجماع يعني لا ثواب لصومه بعد العبية فتكون  
شهره باطله لان احدا من العلماء لم يخذلها هذا الحديث **قوله** واذا حومعت النامية او المحنونة  
ويصا به عليا الصادون الكفار وقال زفر والشافعي رحمهما الله لانما وكذلك لخلاف اذا صب  
الحا في حلقه ما يرمي قال في الاسلام المزدي في شرح الجامع الصغير قال صاحب الطعن عذرهما فوق  
عذر اساس فتنبى ان لا يلزمهما شيء وكيف يلزم المحنونة فصا والحواس **قوله** ان الصو  
المصور لم يفسد بفعل النامع اسمها بالايرو والتابع ليس في معنى الناس لان الموافقة في حالة  
الصوم من غير ان يشبه النامع امر محذور فلما يوجد ولا يشبهه والنامع امر واقع غالب الوجوه  
واما مسلمة اخنوخ ما ولى ان يلقى المحنونة ولا يشوب جنونها اشهر فمصدر بمنزلة الصوم  
والاعمال فاسفل الغضا لما مر انه لا يوجب الحرج بخلاف النسيان لانه يوجب الحرج **قوله**  
واحد ههنا ابلغ اي اعذر في الصوم والجنون ابلغ من العذر في النسيان لان النامع قد صد للاكل  
ولنامية والجنونية لا قصد منها اصلا **قوله** وهذا في ابي جاع النامية والمحنونة امر نادر  
فلا يلحق بالناس لانه غالب الوجوه وانما لم يعب الكفار لا لخدم الجارية لعدم النصد والله اعلم  
**قوله** فتأبوا حجه على نفسه لما فرغ من بيان ما يجب على الانسان  
من الصوم ما يجب الله تعالى ادا وقضا واسعهما بيان الحوادث من المرض والجنون والاعذار وغير  
ذلك سريع في بيان ما يجب عليه باجماع **قوله** واذا قال الله على صوم يوم النحر او طرو قفصه فهذا النذر  
صحيح بخلاف الرواية الثانية في رحمها الله قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله اجمع اصحابنا ولم  
يختلف الرواية عنهم في كراهة الصوم في سنة يام بعد من ايام التشريق واليوم الذي سكت فيه الله  
من رمضان من رمضان كرماس رمضان واد اصام في هذه الايام كان صامعا وبكره له ذلك وقال  
الشافعي لا ينعقد في الصوم واد انذر صوم هذه الايام صح نذر في رواية محمد بن ابي جعفر  
رحمهما الله عنه وكذلك روى بشر بن ابي يوسف عن ابي حنيفة ويقال له صم عنها وهو قول  
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وروى ابن جعفر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا  
يلزمه بالندب في وجود رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة وهو قول زفر رحمه الله كذا قال القدودي  
في شححه لفرع ما روي في المواطن عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي

عن

من صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحى وروى في السنن مسند الى ابي سعيد الخدري رضي الله  
عنه انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحى وعن  
ابن سيرين العماد ان حنظلة الرجل في الصوم الواحد ومن الصلاة ما من بعد الصبح وبعد العصر  
وروى في السنن ايضا مسند الى عوف بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم عرفة ويوم النحر واما التشريق فعبدا اهل الاسلام ومنى اياما من كل يوم من الايام  
صوم هذه الايام منها يكون النذر بصورة يذرا بالمعصية فلا يصح ولا نصور هذه الايام  
ليس بفدية ونذر ما ليس بفدية لا يخلو به الوجوب كذا يصوم اليوم الذي اكل فيه  
ونذر يوم الحنظل ولنا ان النبي لم ينعى في غيره فلا يعدم المشرعية وهو تركه اجابة  
وعنه الله تعالى لان الناس اضيا فانه تعالى في هذه الايام فبمع النذر لان صوم هذه  
الايام مشروط بما صله وهو فتح النفس عن هواها وذلك من غير مشروط بوصفه وهو  
ترك الاحابة فلها قلنا انه يفطر احترازا عن مجاوره المعصية ولكنه ينبغي استا طائفا  
وجب عليه او نقول انه نذر بالصوم واد فخره على وجهه مني فصور بفعله لا يخل حجه مني  
كن قال الله على ان اجماع وان صام في هذه الايام سقط نذره لانه ادا على وجهه اوجه  
على نفسه لانه لم يلزمه شيئا اخر وبالنسبة يعرف في الاصول قال في النفاوي بكرة صوم يوم عرفة  
بجراما وكذا صوم يوم النذرة لا يجره عن ادا افعال اجماعا ادا كان لا يخاف الضعف او كان  
غير حاج فهو مستحب كذا في الخفة وصوم يوم السبت مغردا مكروه للشيعة باليهود وكذا صوم  
يوم عاشورا مغردا مكروه للشيعة باليهود وصوم السبت مكروه ايضا ويوم صوم  
ومسك عن كلام لان ذلك من فعل الجوس كذا في شرح محصر الكرخي وبكرة صوم يوم النحر  
والمهرجان اذا نكحهم فان وافق صومه فلا بأس لان افراد هذه الايام بالصوم تعظيم لها وقد  
يساعد تعظيمها قال في شرح مختصر الكرخي قال ابو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه نهي عن صوم الوصال ومعنى ذلك ان يصوم ايا ما لا يفطر بهن وروى انه عليه السلام كان  
يوصل ويهي عن الوصال ويقول لست كاحدكم اني اكل عند من فطمه وسعيني قال في  
الابيض لا بأس بصوم يوم الجمعة في قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف قد  
حاجدته في كراهية الا ان يصوم قبله يوما ويومه يوما وفي حواص ابن يوسف انه قال  
كانوا يستحبون صيام ايام السبت وليس بواجب وكان بعضهم يصوم يوما لاثنين ويحب  
ذكره بعضهم نوقت الصوم في يوم ومن صام يوما وافطر يوما فحسن قبل انه صوم داود  
عليه السلام **قوله** وان صام فيه اي في يوم النحر **قوله** وهذه المسئلة على وجوه  
سنة الوجه الاول عدم البنية والثاني انه النذر والتحجب والتالي سنة النذر وسنة ان لا  
يضع عشا في الوجوه الثلاثة يكون بذكر لان هذا الكلام نذر بعبودته فتعين النذر  
في الوجه الاول بلاية لكونه حقيقته كلامه وفي الوجه الثاني تعين الطريق الاول لانه  
فرد لنذر بعينه وفي الثاني اولى واحري يكونه سرا لانه فرد لنذر بعينه وفي ان  
يكون عليه مرادا والوجه الرابع منية اليقين وسنة ان لا يكون نذرا في هذه المودة  
يكون عسا بالاجماع لان اليقين يحمل كلامه لان اللام هي معنى ابا كقول تعالى اسمهم له  
اي به الاسدي اي قول بن عباس رضي الله عنه دخل ادم الجنة فطعمه ما غريب السمح حرج  
اي قبل الله وقدر عين المحمل بنيتة ونقي غيره فضا والمحمل هو المراد واسمي غيره لانه لم



لم يتركه عند ختمه والوجه الخامس سنة النذر واليه في هذه الصورة يكون نذرا وعيا  
 عند ان يحبه ويحمد رحمها الله حتى لو لم يصم تحت القضا والكفار العضاض باعذار النذر  
 وانكاره باعذاره حتى وعند ابن يوسف يكون نذرا والوجه السادس سنة اليه تحب فخرها  
 يكون نذرا وعيا وعند ابن يوسف يكون مما له ان قوله لله على صوم كذا يوما في النذر  
 حقيقة بعد موافقه على السب وبرا به ان الله كان التوفقه على الله فلما كان احداهما اذا  
 لم يخران سادا لا حذر لا يلزم جمع بين الحصة والحار لفظ واحد ولا يجوز ولها انه نذر  
 بصحة من عوجه وهو الاجاب فلا يمنع الحقة والحق لفظ واحد وهذا لان اجاب  
 اصاح به كتحريم المباح وكحرم المباح به بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا ما رزقناكم من  
 قدام الله لكم تحلة ايماكم فكذلك اجاب المباح لان في اجاب المباح تحريم المباح ساه ان قوله  
 والله لا صوم هذا اليوم يجب عليه صوم ذلك اليوم بعد ان كان با حاضره تحريم المباح لان  
 ترك الصوم كان ما حاق به من اجاب فبعد ما حرمانه ان اجاب المباح به فقلنا لا تاتي بين اجاب  
 فجمعان **قوله** الا ان النذر يقتضيه لعينه واليه خبره استثنان قوله لا تاتي بين اجاب  
 يعني لا تاتي بين النذر واليه انما يقتضيان الوجوه واما الفرق بينهما في ان احدهما هو النذر  
 موجب لعينه ولهذا يقتضي القضا ترك الفعل والاحذر هو اليه موجب لونه ولهذا لا يقتضي  
 القضا واما بوجه الكفار فجمعنا بين النذر واليه عملا بالذي قبلنا او نقول الحدول عن  
 الحقة الحار بجمع في اجاب ما نؤي لافي اسقاط ما عليه والقضا امر عليه فلم يجزئ نية في  
 الاسقاط **قوله** كما جمعنا بين جهن التمتع والعاوضة في امية بشرط العوض يعني ان الهبة  
 بشرط العوض نزع استباح اشيا ولهذا يصح الرجوع قبل القبض اعتبارا بالتمتع وبنت السعة  
 بعد العوض اعتبارا بالبعث فلم يلزم الجمع بين الحقة والحق لاختلاف الجهة فكذلك اجاب فيه  
**قوله** ولو قال الله على صوم هذه السنة انظر يوم العطر وبوم النحر واما الترتيق وقضا  
 لان النذر بالسنة المحسنة نذرهم الا بامر لان السنة لم تخل عن هذه الايام صارت سنة  
 احية نذرا بها واسدرا لايام الهبة صحيح عند ما لان الهبة لا يعدم المدعية وقد خفنا  
 قبل هذا **قوله** وكذا اذا لم يجزئ لكنه شرط الشارع بعين بغير الايام الهبة وبعضها بعد  
 هذه الايام موصولة بها تحقيفا للشارع **قوله** لان المسابقة اي السنة المسابقة قوله  
 لا يخري عن اي من الايام المذكورة وهي يوم العطر وبوم النحر واما الترتيق **قوله** ويأتي  
 في هذا خلاف رفته والساق في اي بنا في نما صوم هذه الايام خلافا بعينه لا يفتي عندها لعدم  
 صحة النذر لو روي النبي وقد رجحنا بهما **قوله** وقد بينا الوجه فيه ولم نخذ عنه اي  
 من النبي وهو ما ذكره عند قوله ولنا انه نذر بصوم مشروع والنبي لعنه **قوله** خلاف  
 ما اذا عينا سئل بقوله لم يجزه صوم هذه الايام يعني اذا لم يشترط التسامح بان قال الله على  
 صوم سنة متاخنة بل قال الله على صوم سنة فصام هذه الايام لم يجزه لانه لما لم يجز  
 السنة وجب عليه صوم السنة بسبب الحال لان الاصل هو الكمال فيما يلزمه فلا ينادي  
 بالافضل خلاف ما اذا من السنة حيث يجوز صوم هذه الايام لانه اذا عناه كما التزمه  
 وكذا اذا شرط الشارع **قوله** وقد سئل وجوه اي وجوه ما اذا قال الله على صوم  
 هذه السنة قد سئل عند قوله الله على صوم يوم النحر وادبها الوجه السنة التي ذكرها  
**قوله** ومن اصبح يوم النحر صائما ثم انظر لا يفي عليه اعلم انه اذا اشروع في صوم يوم النحر وادبها

الشرقي

الترتيب منه الطوع ثم افنده لا فضا عليه وهذا هو الرواية عن اصحابنا في هذه الرواية عن ابن  
 يوسف ويحمد رحمها الله في السواد ان افضا عليه قنات على النذر بصوم هذه الايام وما سأل الشيخ  
 في الصلاة دون ذلك فلهذا اعني عند الطوع والرواية عن ابن يوسف لا يوجب له اجابا  
 عند ابن يوسف خاصة وهي رواية الامالي كذا في الحديث وجه الظاهر ان الشروع انما صار مطلقا لموع  
 ما ادى والشارع في هذا الصوم لا يجب عليه صوم ما ادى لانه نذر الشروع في الصوم بعد سائر  
 الهبة عنه ولهذا سمي صائما بالسروع في احرا لاول الان في انه كثر به اد حلف ان لا يصوم قبل ثم حلف  
 عليه صوم الموعود في مباشرة النبي لم يجب عليه العضا لان وجوب القضا مبني على وجوب الاة الاخلاق  
 النذرية لانه القضا لعدم مباشرة النبي لان العصيان يلزم من صوم ما في مباشرة لا من اجاب  
 مباشرة في صوم الاجاب التزمه بالصدقة فصح تد ر فوجب العضا وخلاف السروع في  
 الصلاة في الاوقات الثلاثة حيث يجب القضا اذا قصد بها لان السروع في الصلاة ليس بخبر  
 للمعصية لان النحرية عند علي اد الصلاة وليست بايا المصلا لان اد ايا لا يكون الا بالعبادة  
 بالخبر ولهذا لا تحت في عينة لا يفي ما لم يقيد بالخبر فلي كان السروع صحيحا وجب عليه صوم  
 الموعود فكان مصومنا العضا وهذا هو المشهور عن اصحابنا روى عن ابن يوسف وروى عن ابن جعفر  
 روى الله عنه انه لا يجب عليه القضا اذا دخل في الصلاة عند الزوال ثم قصد بها لانه ممنوع  
 عن الدخول وما جرح بما عليه قوله ووجوب العضا يلزم عليه اي على صائمه الموعود وما  
 ذكر الصمير وان كان واجعا الى الصباية بنا ويل الصوم لا رها في معناه **قوله** ولا يصير تركها  
 للمني من النذر وجوب عن قوله كالتذرو قد مر بانه **قوله** والظاهر هو انه قال لا يلهي  
 والاشهد من الرواية عن اصحابنا هو المذكور الاول وهو وجوب القضا بالشروع في الصلاة في  
 الاوقات الثلاثة اذا قصد بها وقد بينا وجهه والله اعلم **باب**  
**الاعتكاف** ذكر الاعتكاف في بعد الصوم لما ان الصوم شرطه والشرط مقدم على الشرط وطبعا  
 تقدم ومنها المناسبة كالطهارة والصلاة والان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحكمه العشر الاخير من  
 رخص رمضان فناسبه ذكر الاعتكاف في اخر الصوم **قوله** قال الاعتكاف مستحب والصحيح  
 انه سنة مؤكدة اي قال الامام القزويني في مختصره الاعتكاف مستحب وقال صاحب الهداية  
 لصحيح السنة مؤكدة وهو التي ترقوه الواجب بحيث يكون اخذها هدي وتركها صلا له فلا  
 والاصل فيه قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد فدل على كونه مشروعا ولو كونه  
 مبرية وروى الجاهلي في الصحيح باسناده الى ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بعثك العشر الاواخر من رمضان وروى فيه ايضا مسندا الى ابن عباس رضي الله عنهما عن  
 عائشة زوج النبي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحكم في العشر الاواخر من رمضان  
 حتى يوفاه الله ثم اعكف وزوجه من بصرى وروى ابن ابي اوفى في سنة باسناده الى ابن عباس رضي الله  
 عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحكم في العشر الاواخر من رمضان حتى يوفاه الله عز وجل ثم  
 اعكف وزوجه من بصرى وفي السنن ايضا مسندا الى ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اعكف عليه وسلم بعثك في كل رمضان عشرة ايام فلي كان العام الذي فسخ فيه اعكف عشرين  
 يوما وذكروا في شرح مختصر الكافي والاصباح وشرح الاذيق عن الهري قال غيا للمسلمين كفي تركوا  
 الاعتكاف وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل اليه ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ دخل مدنه  
 الى ان مات وقال لعلنا لخراساني رضى الله عنه مثل المصنف كمثل عبد بن يوسف بن ابي اسحق وحل



وعول لا يرج حتى نعلم حاجتي نو . . . وهو القلب والمجدح الصوم ونه الاعكاف الصبر راجع الى  
 الاعكاف اما اللث فترك الاعكاف لانه يبين عن اللث فكان وجود الاعكاف بالثبته لانه لا وجود للث  
 الا بركه وهذا لان الاعكاف ما خوذ من عكف على الشيء عكفا اذا دام واما اشتراط المسجد فلا ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان عكف في المسجد وقد بطلت به الابه في قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد واما  
 الصوم فلما روي ابو داود في سننه مسند الى عائشة رضي الله عنها انها قالت انا كانت السنة على العكف ان لانه  
 حو دريباد لا تشهد جنازة ولا عرس امرأة ولا ياتونها ولا يخرج حاجة الا لابل منه ولا اعكاف  
 الا صوم ولا اعكاف الا في مسجد جامع وفيه ايضا مسند الى ابن عمر رضي الله عنه جعل عليه ان  
 يعكف في ليله ليلة او يوم عند الكعبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعكف وصم وانا اليه  
 فلان الاعمال بالثبات بالحدث **قوله** هو يقول ان الصوم عبادة وهو اصل بنفسه فلا يكون شرطا  
 لعنه والظاهر مع الثاني لا يكون شرطا بنفسه ان يكون سبعا وبين الاصل والتمتع منافاة وكذا  
 تركها القياس اسما بما روي عن عائشة رضي الله عنها قال لا اعكاف الا بصوم قال **قوله**  
 لا نسلم ان الصوم شرط لاعكاف وبمع الاعكاف في الليل ولا يصح الصوم فيه **قوله**  
 يوجد الصوم في الليل فغيرا وحكما وان لم يوجد حصة الا في الاعكاف في الليل لا يصح ايضا  
 اذا لم يكن فغير الصوم فيه حكما كما اذا لم يكن يعكف ليلة لان الليل لا ينظم ما زياها من اليوم واما  
 نذر ان يعكف ليثنين يلزمه اعكاف يوما يوما لا شأنا لها يومها يوجد الصوم في الليلين حكما سبعا  
 لمومها فيكون من غير صمتا ولا شئ فمدا وقال الكرخي في مختصره وروي ابن سماعه عن ابي يوسف في  
 قوله صلى الله عليه وسلم قال ان اباد الصوم لم يرد ان لم يكن يومه لم يلزمه **قوله** ثم الصوم شرط للصحة  
 ابو حنيفة في الاعكاف علم ان الاعكاف نوعان واجب ونفل فالواجب ان يقول الله على اعكاف يوما  
 فتمين ويجعله بشرط فيقول ان شئ الله مريض والنفل ان يصوم ثم من غير ان يصوم بالدرهم الصوم  
 منه معك الاعكاف فالواجب رواه واحده وليس بشرط للصحة الاعكاف النفل على ظاهره واما  
 من صحاحهم وعلم رواه حسن عن ابن حنيفة شرط الصوم احدث وعلى هر لم رواه لا يجوز  
 لاعكاف الا في الصوم فغير الصوم وجه ظاهره رواه ما روي عن ابن سماعه رضي  
 الله عنه انه قال ليس على المعكف صيام لا ان يجعله على نفسه اي يجعل الاعكاف بالذروة لان الاعكاف  
 لبت في مكان واحد ولو فلكا لو فوف بعرفة فاذا لم يدر يوف يكون معكفا بغير ما اقام وله نواب  
 انعكف من داره في المسجد بنه الاعكاف في حنح من اعكافه وهو قول محمد رحمه الله وعن ابي يوسف  
 انه قد سأل الاعكاف النفل باكثر اليوم اقامة للاكثر من اقل **قوله** لظاهره ما روي عنه وهو قوله  
 لاعكاف الا بصوم **قوله** وفي هذه الرواية اي على رواية الحسن عن ابي حنيفة **قوله** وفي رواية  
 الاصل وهو قول محمد اقله ساعة اي اقل الاعكاف النفل ساعة واكثره ما شاء واما بالاصل المبسوط  
**قوله** ولو شئ في الاعكاف النفل **قوله** يلزمه اي العشاء **قوله** ثم الاعكاف لا يصح  
 الا في مسجد الجماعة واما به مسجد اصيل فيه بعض المصلوات بالجماعة كساجد الاسواق لما روي عن حذيفة  
 بن اليمان رضي الله عنه انه قال لا اعكاف الا في مسجد جماعة وروي الحسن بن زياد رحمه الله عن ابي حنيفة  
 رضي الله عنه انه لا يجوز الاعكاف الا في مسجد له امام وموذن ويصلي فيه الصلوات  
 كلها لان الاعكاف عبادة الشغل والصلوة فلا بد من اختصاصه مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس  
 والصحيح عندي انه يجوز في كل مسجد لا اطلاق قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد والى العبادي  
 يجوز الاعكاف في جامع وان لم يصلوا فيه باجماعه اما اذا كان يصلي فيه الصلوات الخمس باجماعه

قال الاعكاف

قال الاعكاف فيه افعل وقال الامام الاسيحي رحمه الله في شرح الطحاوي افضل الاعكاف ان يكون  
 في المسجد الحرام ثم في مسجد المدينة وهو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في مسجد بيت المقدس ثم  
 في اسجد العظام التي ذكرها **قوله** اما المرأة فعكف في مسجد بيتها لانه هو الموضع لصلاتها  
 قال في شرح الطحاوي المرأة كالرجل الا ان تعكف في مسجد بيتها ولا يعكف في مسجد جماعة هكذا ذكر في  
 ظاهر الرواية وذكر الكرخي في مختصره ان المرأة ان شاء اعكفت في مسجد بيتها وان شاء اعكفت  
 في مسجد جماعة ومحمد بن ابي افضل من مسجد حيا ومسجد حيا افضل من المسجد الاعظم ولا يعكف  
 المرأة في بيتها في غير مسجد ولا يخرج من مسجد بيتها اذا اعكفت كالرجل ولا يات بها زوجها ان  
 كان اذن لها في الاعكاف ولا ينبغي لها ان تعكف الا بآذنه والمراد من مسجد بيتها هو المكان  
 المتبع للصلوة **قوله** ولا يخرج من المسجد الا حاجة الانسان او الجمعة اعلم ان المعكف لا يخرج  
 من معكفه لبلاد ولا يات الا لاهل له من الغائط والبول وحضور الجمعة والاصل في  
 ذلك ما روي في السنن عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 اعكف لا يدخل البيت الا حاجة الانسان ولا يترك قولها في المسجد فلا بد من اخرج  
 لمعكف الضرورة بخلاف الاكل والشرب فانه عكف فخلها في المسجد لبلد المعكف فلا ضرره في خروج  
 واما الجمعة فالخروج اليها ليس بمفسد للاعكاف عندنا وعند الشافعي ان اوجب اعكافا فاشاء بما يخرج  
 الى الجمعة نظر اعكافه واساسه في الحاجح لنا ان الاعكاف يصح في كل مسجد والجمعة معلوم وفوقها  
 ولا يصح ادائها في كل مسجد فلا بد من الخروج اليها كحاجة الانسان وكذا لا يخرج الى عيادة المريض وصاله  
 لاجل ضرورة الضرورة المطلقة الخروج وفي الاعكاف اقله الى باس بان يعود للمريض ويشهد للزيارة  
 على الرواية التي لا يفسد الاعكاف فيها يوم اصاب على الرواية التي يتقدر فيها يوم اخرج الى  
 عيادة مريض فسد اعكافه كذا في شرح مختصر الكرخي ولا يكتف بقراءة من فضل الحاجة لان  
 ان ثبت بالضرورة يتقدر بتقديرها ثم يخرج حين تزل الشمس اي يخرج المعكف الى  
 الجمعة وقت سماع الاذان حين زالت الشمس لان الطلوع يتوجه بعد زوال الشمس فيكون في المسجد  
 مقدار ما يصل قبلها ارسا او ساعا على حسب الاختلاف في سنة الجمعة قال ابو حنيفة ومحمد  
 يميل اربعا وقال ابو يوسف ساعا وقال في شرح مختصر الكرخي قال محمد رحمه الله اذا كان منزله  
 بعيدا خرج حين تزي ان يبلغ المسجد عند السجدة وهذا صحيح لان العرض اذراك الجمعة واجب  
 ان يتدبر الوقت الذي ياتي فيه الجمعة ويؤاخذها مع لها صار كذا كذاها المسوية وذلك بخلاف  
 بعيد المنزل وقربه فتقدر تلك قوله بعيدا عنه اي عن الجامع قوله اكثر التمر من ذلك  
 اي اكثر من صلاة الجمعة وسنها في **قوله** الا انه لا يسمي استئناس قوله لا يفسد اعكافه  
 يعني لا يفسد اعكافه باقامة المعكف في الجامع الترش صلاة الجمعة وسنها الا ان ليشه  
 فيه بعد الفراغ لا يسمي بل يكره له ذلك لما انه التزم من الاعكاف في المسجد المين فيلزم  
 رعاية ذلك بتدبر الاسكان **قوله** ولخرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعكافه  
 عنه اي حنيفة رضي الله عنه والعذر الخروج لغائط او بول او حجة لانه لا بد منه فكذا  
 اذا افسد المسجد فهو عذر يخرج منه الى اخره كذا الواجبه سلطان او غير سلطان مدخل  
 مسجد اخر من ساعته مع اعكافه استسما لانه معذورة الخروج والقياس ان يتدبر ذلك  
 اللث وكذا لو احدثه غريم فبعضه ساعة وقد خرج لغائط او بول ذلك الحاكم الجليل وكافيه  
 ثم الخروج من المسجد بغير عذر يفسد الاعكاف وان كان قلبه لا سوا كان عابدا او ناسيا







ومن لم يسمع السامع الى كتاب الامام مسامحة في الاعكاف قال في شرح الانقطة قال رحمه الله  
 يعني ان ساقه وان ساعده واس على ما اذا اندر الاصلح بالصوم والعرق طاهر لان الاصلح في  
 الاعكاف السامع وفي الصور التعريق وقد مر بانته قوله لان الاوقات كلها وانته له اي  
 للاعكاف وكلها بالنصب على انه ما كبد الاوقات ثم انه ومن اوجب على نفسه اعكافا فبقيت  
 يلزمه بليلتهما اعلم انه اذا اندر اعكاف ليلة لا يصح لانه لا يجزى اول يومه والليله ليست  
 محل للصوم واد اندر اعكاف يوم يصح واذ اندر اعكاف ليلتين يصح في طاهر الرواية لانه  
 جاز لان يوميهما عرفا يقال لم ارك مند ليلتين فيدخل المسجد قبل الغروب ثم يخرج بعد الغروب  
 من اليوم الثاني وعن ابو يوسف انه لا يصح اعكاف ليلتين لان العرف والاستعمال في الامم والقبائل  
 دون التثنية واذ اندر ان يخلف يومين مع اعكافه بالاجماع وهي سيلة الهداية لكن عنده  
 ابن يوسف يدخل اليوم الاول والليله المتوسطة ضرورة الشايع واليوم الثاني وفي طاهر الرواية  
 بنكول ليلتهما فيدخل المسجد قبل غروب الشمس ويخرج بعد الغروب من اليوم الثاني كما ذكر  
 الامام العياشي وعنده في سراج الجامع الكبير فيل ان بابا يوسف رحمه الله ترك اصله لان السن له حكم  
 الجمع عنده كما في سد التعريق ومجاهداه النساء وجوابه يحمل ان يكون عن ابن يوسف رواه ان في ان  
 اسير له حكم الجمع ام لا وفيل ان بابا حنيفة ومجاهداه الله تركا اصلهما ايضا لان المتن ليس له حكم  
 الجمع عندهما وهو ان يقال نعم لكنهما احاطا في امر العباد فاعطيا المتن حكم الجمع فعلا لليلة  
 الاولى يدخل في السن كما في الجمع والله اعلم قوله وجه الظاهر اراد به ان يلزمه اعكاف يومين بليلته  
 لان ما ذكره عن ابن يوسف خلاف ظاهر كما ذكرنا كما  
 فان العبادات نوعان الايمان وفروعه وقدم من فروعه الصلاة لانها عماد الدين وانتهها ذكر الزكاة  
 لانها تاليه الصلاة بالنص وذكر الصور بعدهما لانهما صلة متعلق بالبدن خاصة كالصلاة والجمع  
 مركب من البدن والصور مجزأ والمفرد قبل المركب فاسب ذكر الجمع اخرا هذا اما املاء خاطري في وجه  
 المناسبة في هذا العام وعدم الجمع على الشكاح ظاهر بان الجمع من الاركان الخمسة للاسلام بخلاف  
 الشكاح فانه من المعاملات وبعض اصحابنا سمي هذا الكتاب كتاب الماسك مثل الشيخ ابي جعفر الطحاوي  
 والشيخ ابي الحسن الكرخي وصاحب الاصلح رحمه الله ونعمهم به كتاب الجمع والماسك مع المنك نفع  
 السنين معنى المنك وهو كل ما يفرضه الى الله تعالى لكنه احسن في العرف بافعال الجمع والعمرة والجمع الى  
 الله العبد ورجل مجروح اي مقصود في المحل السجدي بمجرب الزبير فان الزبير فان الزبير وان الب  
 بكسر السين المهملة الجماعة والزبير فان لقب حصين بن بدر التميمي سمي به نسبها له بالقرآن  
 الزبير فان هو القرد في السبعة عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص في وقت مخصوص  
 ولا يسمي سري في معنى اللذة اما القصد المحصور فهو قصد المحرم واما المكان المعلوم فهو  
 الكعبة وعرفا فاعظم الله بركاها اما الوقف المحصور فهو الشرايع ثم اعلم ان القرائن على مراتب  
 منها ما يفرض على الانسان في عمره من واحد وهي حجة الاسلام ومنها ما يفرض عليه في كل  
 سنة واحدة وهي الزكاة وصوم رمضان وكذا وجوب صدقة الفطر والامتنع اذا اجتمع  
 شرائطها ومنها ما يفرض في كل يوم خمس مراد وهو الصلاة الخمس ومنها ما يفرض عليه اعادة في  
 معرفته الله تعالى والايادة والاسير والاسير والاسير عن نواهيته كذا ذكر الامام الاسماني  
 رحمه الله في شرح الطحاوي قوله في واجب على الاحرار البائعين العفلا الاما اذا قدروا  
 على التراد والرحلة اما وصفنا في الاحواب وان كان قريبا لان الوجوب اعظم من العرف فيجب يصح

[illegible]



الاداء على الفور ام على المهلة وجه قول محمد رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك صلاة من الجمعة وحج سنة عشر فلو كان على الفور لما اخرجوا لان الحج وطبيعة العرفان والعمارة بمنزلة  
وف الصلاة لها فاذا اخرج الصلاة الى اخر الوقت يكون فكذلك اذا اخرج الى اخر الوقت فشرط ان  
لا يعوقه وجه قوله ابو يوسف رحمه الله ان اذا اخرج بفوق بقوات وقته لا تخالفه وانما يرتفع به  
القنوات ما رآك سنة اخرى وادراكها موهم لان موافق الامكان في سنة اخرى ليس بآدم  
فيصير الوجوب احباطا بخلاف وف الصلاة فان الوجوب لا ينقض عنه لان موافق الانسان  
في وقت الصلاة فانه قادر وان المولود لو ادى في اول او فاق الامكان يكون موديا للوجوب  
فلو لم يدل على الفور لم يكن موديا للوجوب لان الامر المطلق في المتعارف يدل على الفور لا  
نرى انه لو قال لصلاة اسقى او اتحل كذا ابدل على الفور فيمنع ان يكون امرا مباحا كذلك لان الله تعالى  
خالطها بالمتعارف والى تعالى وما ارسلنا من رسول الا بالبينان فوجه وسال الشيخ ابو بكر الرازي في  
هذا المعام في اصول الفقه سواء اوجبا فقال فان قال لو كان لزوم الامر على الفور كان  
فعله بعد ذلك وانما على وجه انصافا كما ظهر اذا فاف وقتها قبل فعلها قبل لم يفسد اياه  
فما او عند فضا انما هو كلام في العبارة ونقدنا ان المقبول في الوقت الثاني غير ان ذلك  
في الوقت الاول والله فرض اخره بعد ذلك ان شيئا ان نفسه فضا لم تمنع منه اما الجواب  
من اخبر رسول الله الحج ففعل لان لم ذلك لان الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله قال في اصول  
فقره فحصل ان فرض الحج نزل في سنة عشر وهي السنة التي حج رسول الله فيها ففعل هذا سقط  
الاحتماح ما بعد الرسول عليه السلام ولين سلنا ان الرسول اخرج ففعل انما اخره لحد  
وهو ما قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله ان المشركين كانوا يحجون البيت عربا بالرجال  
والنساء فقال الله تعالى بنبيه عن مشاهير ذلك وامره ساخير الحج الى السنة الاخرى لئلا  
الى المشركين من يهودهم في السنة الاولى التي بعث فيها ابا بكر رضي الله عنه فقال لا يحج بعد العام  
مشرك ولا يظوف بالبيت عربا ولم يكن النبي عليه السلام في ذلك كغيره لان من كشف  
عنونه بحضرة النبي عليه السلام امتحافا كان كافرا ولا يكون كذلك اذا فعله بحضرة  
عنده مواساة وانما شرط الحريه وعلو العلم ان شرابط الوجوب بعضها عام في جميع العباد  
كحو الملوك والعقل والاسلام حتى لا يجب على العبيد والمجنون والكافر من العباد لان لا  
خطا عليهم ان العبيد والمجنون فقط هو واما الكافر فلانه لا تجا طيب بالتراجع عندنا  
خلافا للمشافعي والمعتزلة لانه لو خطو طيب فلاح اما ان يثبت وجوب الاداء حاله الكفر  
او بعد الاسلام فلا يجوز الاول لعدم امكان الاداء لان الكفر مانع من وقوع العبادة  
ولا يجوز الثاني ايضا لان الاسلام يجب ما قبله فالار من شئت فقل في الملوك وقد مر  
تخصيفه في شرح الاصول ولم يعرض صاحب الهداية لكون الاسلام شرطا فلا بد منه  
واما الشراية اخاصة منها الحريه حتى لا يجب الحج على العبد وان اذن له مولاه لان ما فقه  
لمولاه واذل له مولاه فقد اعان مع بدنه والحج لا يجب بعد رفع عاربه ولهذا لا يجمع  
اذا اعان احدى الراجله لئلا يملكها الحج عليه بخلاف العبد اذا تكفل ومنه الى مكة وحج يقع  
عن جهة الاسلام لانه ما لك لما نفع بدنه وسها صممه البدن وزوال المانع المحي عن الذناب  
الى الحج حتى لا يحل على العبد والزمن والمرضى والمجنون والخائف من السلطان وكذا الاعمي  
وان وحدا بداعدا في حقه رضي الله عنه ولكن تكلفوا في المسبي وجوا بسقط عنهم الحج

لانه اعلم بحالهم وبعالخرج فلو لم يسقط عنهم الحج بعد ما تكلفوا يعود لا يرضى موضع  
النعيم فلا يعود الى الجسد بسقط عنه الجمعة فاحصر وادى حار وبما ملك الراد والراجله من الاعمال  
على من قدر على الراد بطريق الامه سواء كانت الامه من جهة من لامة له عليه كالمال والدين والود  
من جهة من له عليه سنة كما لا يجب وعند الشافعي في الصورة الا انه يحج في الثانية له قولان فاما اذا  
وجهه انسان ما لا يحج به لا يجب عليه العتول عندنا وللشافعي قولان في الوجوب وعدمه ومنها ان  
الطريق لانه لا يتأخر زاد والراجله لا يابس الطريق ان المراه يسقط في حوزها سلطان احران مع  
انقطاع هذه الشرايط احدها الروح او المهرم وهو لا يجوز تركه على وجهه ان يرد سبب الغراه  
او الرضاغ او الخط المهرمة وانما بان لا يكون معده من طلاق ما يورثه او وجهه لعله ياتي  
لا تجزوه من من يورثه والحج يمكن اداؤه في وقت اخر من هذه الشرايط تغير وقت خروج اهل  
بلد الحج لانه وقت الوجوب في جمعة حتى اذا كان فادرا في الراد والراجله قبل ذلك الوقت لم يسقط  
يكن فادرا وقت خروجهم لا يجب عليه الحج ويحل العكس كما علم ان الركرك في الحج سال الوقوف  
بعرفة وطواف الزياره واما واجبا في خمسة السبعين الصغار والمردود والوقوف عند ربي  
الحجار والخروج عن الاحرام بالحل او التقصير وطواف الصدر وما سوى ذلك فهو سنة او مستحب  
او ادب اما الاحرام فانه شرط الاداء ما يبي بانه - لعله عليه السلام اما عديج عسر  
حج ثم اغنى فعله حجة الاسلام واما من حج عشر حج ثم بلغ فعله حجة الاسلام وحج لا سلام هي  
الاولى لانه الواجب في الاسلام على كل من استطاع البسبلا وقد حج عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه قال رجع الغنم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحلم وعن النائم حتى يسقط وعن المحور حتى  
يفيق وذكر في شرح الآثار رحمه الله باساده الى ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن المملوك اذا  
حج ثم غنى بعد ذلك قال عليه الحج ايضا وعن الصبي حج ثم يحلم قال حج ايضا وانما صحت احدا بالعدد  
ليان الكثرة لا باستي الاحاد لا لبيان انحصار الحكم عليها وكذا صحة الحج خارج معطوف  
على قوله والعقل شرط اي صحة جوارح شرط لان العين لا زمر بلا صحة احوار فلا تكلفه دون  
الوسع ولهذا قلنا لا يجب الحج على المريض والمعهود والمعلق والرس الذي لا يقطع السوط على  
الراجله بنفسه لكن يجب عليهم في مالهم اذ كان لهم مال مقدرا ما حج به عنهم ممن يحجون عنهم فيخرج  
عن حجة الاسلام اذ امانت الربيض قبل زوال العلة اما اذا ابرا وقد رجع الحج فان عليه حجة الاسلام  
ويكون ما حج عنه تطوعا كما اورد الامام الاسجزي رحمه الله وغيره في حقه قال ولا يرضى حقه قال  
في شرح مختصر الكرخي اختلف اصحابنا في الاعمي فقال في الاصل عن ابن حنبله رضي الله عنه انه  
لا حج عليه وروي الحسن عن ابن حنبله رضي الله عنه في الاعمي في التخذ والرس ان عليه الحج  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله الحج لان عمره اذا ابرأ واحد زاد او راحله ومن بكفه  
مونه سفره وخدمته وبه قال الشافعي كذا في شرح الاقطع وقال ابو بكر الرازي في شرحه  
لمختصر الطحاوي المشهور من قول ابن حنبله رضي الله عنه ان مرض الحج ما فقه عن الاعمي بنفسه كالمقود  
وجه قولنا ان الاعمي قادر على المشي والركوب والدول كفه يحتاج الى المرسد فصار كالمريض لا يمشي  
الى الطريق فاذا ابرأ من مرضه وجب عليه الحج بخلاف المقود لانه ليس قادرا على المشي والركوب  
والدول وان ارشد وجه قول ابن حنبله ان الاعمي بمنزلة المقود لانه لا يستطيع المشي والركوب  
والدول بنفسه لان العمي حائل بخلاف الحامل بالطريق لانه اذا ارشد حصل له القدرة بنفسه  
والاعمي لا يحصل له القدرة بنفسه وان ارشد فصار كالمقود والاعمي لا يمشي او يركب ولا



باعتبار وجوده **قوله** وقد مر في كتاب الصلاة في باب صلاة الجمعة **قوله** وأما المتعذر فمن  
أرجح أنه يجب عليه الحج وهو من رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه والمشهور  
عن أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف ذلك وقد بيناه اتفاقا **قوله** وعن محمد رحمه الله أنه لا يجب  
أي لا يجب الحج على المتعذر وهو ما روى الإمام أبو الحسن القدوري في شرح مختصر الكرخي وقال  
قال محمد المتعذر المقطوع البدن أو رجل أو لم يقدّر أن يخرج عنه ساقط وجهه أنه لا يبعد  
على فعل العبادة بنفسه فليس بخلاف الأعمى فإنه قادر على الأداء بنفسه فوجب عليه على هذه  
وهو ما مر اتفاقا فإنه الضال عنه أي أنه الضال عن الطريق أي لا يسهل الحج  
عنه كما لا يسهل عن الضال ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة أعلم أن أصح ما شرطوا  
الزاد والراحلة فاصلا عن مسكنه وحاديه ونائبه وأمانته وفترسه وطعامه وطعامه سلة  
كما قال أبو يوسف في رواية ابن سنان وبشر بن سعيد قال سئل عن حكايته أو غيرها وإذا كان بعد  
فصل على هذه الأشياء ما يكره من حمل أو ترك زامله ويفصل له من الكراة النفقة ذاهبا وحائما  
فعلية الحج فإن لم يكن ذلك إلا أن يسهل أو يكره فعليه الحج أصلا وقال مالك إذا زاد على الحج  
يجب عليه الحج وإن لم يجد الراحلة والمراد من النفقة المذكورة هي الوسط بلا إسراف ولا تفريط  
والأصل ما نوله تعالى والله على الناس حجة الدين من استطاع إليه سبيلا أي على من قدر وطاف وجد  
سبيلا إلى الذباب أي الحج وذكر في إجماع الترمذي مسندا إلى ابن عمر رضي الله عنه قال قام رجل إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال من أحاج بأرسوله قال الشئ التفل فقام رجل آخر فقال أي الحج أفصل  
قال الحج والحج فقام رجل آخر فقال ما السبل يا رسول الله قال الزاد والراحلة وتفسير رسول  
الله صلى الله عليه وسلم السبل حجة على ما ذكره رحمه الله ولأنه إذا فقد الراحلة لم يجد الحج ففصل  
المسعة الزاوية فيسقط عنه الحج بفقدائها دفعا للحرج كفقد الزاد وكذا إذا فقد الزاد بغيره  
فوجب عليه الحج لا بعدد القدرة على الراحلة في جميع الأسفار وإنما شرطنا الزاد والراحلة فاصلا  
عن الأشياء المذكورة لأنها من أحلة الأصلية واعتبر في عدمها كالمسكن للمسكن في السفر  
ولا أن المسكن والخادم والبيان والاثاث كانوا يمنعون عن بعضها فاشترط الباطل منها وأما نفقة  
الأهل والعيال فهي واحدة على الأدبي وحدهم على حق الله تعالى في أحكام الدنيا الحاجة العدد  
والثابت ذكره أسنن أو شهر العسار القدر المسافة لأنه سعادون وهو ظاهر وهذا لأنه يحتاج إلى  
نفقة أهل البيت الصرافة فينفق نفسه على النفقة إلى ذلك الوقت وذكر ابن شجاع فقال  
إذا كان له دار لا يسكنها ولا يواجرها أو سباع لا يهيمه أو غنم لا يستخدمه وجب عليه أن  
يبيعهم فبيعهم وكره عليه أخذ الزكاة إذا كان مقدرا لما بين لأنها فاصلة عن حاجته فحصل  
بها الاستغناء بخلافه إذا كان له منزل مسكنه لكن لا يمكنه أن يبيع ويشتري بيمينه من لا حق  
أدون منه ونحوه بالفضل منه حيا لا يجب عليه الحج لأنه مشغول بالحاجة فصار كالعديم **قوله**  
شأن يحمل أي تصدق وهو جمع الميم الأول وكسر الثاني والتميم الميم الذي يحمل عليه  
أي ما فرغ عنه ومناعه وهي بالهمزة أي المعية كذا في ديوان الأدب **قوله** وإن أمكنه أن يكره  
عقبة أي نوبه وأكره العقبة أن يكره رجلان يجرأ أو أحدا شافيا في الركوب مركب  
كل واحد منهما مرحلة وبين مرحلة **قوله** كما عاهد وأما الباب قال في الصحيح الأمان  
سباع البع **قوله** وليس من شرط الوجوب على أهل مكة وسحو لهم الراحلة أعلم أن  
أصح ما شرطوا الراحلة في حق من بعد من مكة وأما في حق من كان مكة أو حوطها فهل يشترط

الراحلة

الراحلة قال بعضهم يجب عليه الحج إذا كان قادرا على المشي لأنه لا يخفه مشقة رايه لأن من مكة  
وعرفا أربعة فراسخ بخلاف ما إذا كان ضعيفا لا يمشي وقال بعضهم لا يجب عليه الحج لم  
يقدروا على الراحلة لأن كل واحد لا يقدرون على أربعة فراسخ فيلحقه أخرج لا محالة وهو مدفوع شرعا  
قال في الإصحاح وإنما شرط الراحلة في وجوب الحج على من بعد من مكة فاما أهل مكة وسحو لهم  
يجب عليه إذا قدروا على الراحلة لأنه لا يخفه مشقة زايده في الأداء فبذلك في حق الحج بركه  
السعي إلى الجمعة **قوله** ثم قيل هو شرط الوجوب اختلاف أصحا في أن الصربي قال بعضهم  
أنه شرط الوجوب لأنه لا بد من الزاد والراحلة ولا يتأهلما بدون لأن من وقال بعضهم أنه  
شرط الأداء لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن السبل بالزاد والراحلة ولم يثن إلا من فلو كان  
من شرط الوجوب لم يجز ناحيته من وقت البيان وثمرة الاختلاف يظهر في وجوب الوصفة  
فمن جعله شرط الوجوب قال لا يجب الوصفة لأنه لم يجب عليه الحج لعدم شرطه وهو الأمن  
ومن جعله شرط الأداء قال يجب الوصفة لأن الحج كان واجبا عليه كعدمه في الزاد والراحلة  
**قوله** وهو مروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أي كون من الطريق شرط الوجوب مروى عن  
أبي حنيفة رضي الله عنه وهو ما قال ابن شجاع رحمه الله من كان له زاد وراحلة وهو في وس سلطان  
فإن المشي بالخوف كالمشعر لعدم الزاد والراحلة قال وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه **قوله**  
قال ويغير المواة أن يكون لها محرم يحيا أو زوج أي قال الإمام القدوري ثم أعلم أن في وجوب الحج على  
امراة بعد طرده وجود المحرم أو وجود الزوج ولا يجوز لها الخروج بلا زوج أو محرم سواء كانت مسلمة  
أو مجوزا وقال الشافعي يجوز إذا خرجت مع نسائها منى لتمام روي في الصحيح البخاري مسندا إلى ابن  
عمر رضي الله عنه عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ولا يدخل عليها  
رجل إلا ومعها محرم وروي في السنن مسندا إلى أبي نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لا  
تسافر امرأة ثلاثا إلا ومعها ذي محرم وروي الشيخ أبو جعفر الطحاوي في شرحه لا تسافر المرأة  
عمر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تغل لمرأة إلا مع ذي محرم مسند  
إمام الأمام محرم وفي سنن الأئمة أيضا مسندا إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تغل لمرأة إلا مع ذي محرم مسند ثلاثة أيام لا يغل رجل محرم عليها كاحه  
وفيها أيضا مسندا إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا  
تسافر المرأة سفرًا ثلاثة أيام فضاء إلا ومعها زوجها أو ابنتها أو أخوها أو ذو محرم معها وذكر  
الدارقطني حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجن امرأة إلا ومعها محرم وهذا الأحاد  
كلها حجة على الشافعي ولا المواة لا يؤمن عليها من الوقوع في الفساد كانت وحدها وهذا المعنى  
يزداد بانعدام غيرها التي كالخلوة بالاجتناب لا يجوز للمرأة أن كانت عندها أخرى فإن قلت  
سئل النبي صلى الله عليه وسلم السبل بالزاد والراحلة ولم يذكر المحرم فلو كان شرط ذكره به  
قلنا **قوله** ما لم يذكره لأن السبل كان رجلا وفرد وبياه عن الجامع الرومي  
**قوله** ما في الحديث لا تمنعوا ما الله سبحانه الله قلنا  
أراد به حضور الجماعة ولم يرد الحج بدليل ساق الخبر وسو من خبره قال قل  
جاءها المرأة إلى دار الإسلام بلا محرم فيبغى أن تعوز الحج قلنا **قوله** القياس فاسده  
لوجود الفارق ألا ترى أن المعنونة يجوز لها أن تخرج إلى دار الإسلام ولا يجوز للمعوزة أن تخرج  
أن تخرج إلى الحج لأنها إذا لم تخرجها فلو كان في حق من كان مكة أو حوطها فهل يشترط







عنه في غير اهل المدينة اذا مر دابة فجاوز ذوا الى الخفة فلا بأس بذلك واجب الى ان  
يحرروا من ذي الخلفة لاسم اذا حصلوا في الميقات ثبت حرمة في حرمهم كذا ذكره القندوري  
في شرحه **مسألة** وسكان داخل الميقات له ان يدخل مكة بغير احرام وكذا الذين هم  
امل الميقات يجوز لهم دخول مكة بغير احرام والاصل في ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم  
يخص الخطا بين دخول مكة بغير احرام والمجن لزوم الحرج بالاحرام في كل مرة وهذا  
المعنى شامل لمن كان داخل الميقات او كان من اهله فانه يكره دخولهم لما ختم قبلهم  
الحرج اذا لم يجوز دخولهم بغير احرام بخلاف ما اذا قصد الحج او العمرة حيث لا يجوز له تجاوز  
الميقات بغير احرام لعدم لزوم الحرج لان قصد الحج او العمرة يقع نادرا بخلاف الاقاني  
حيث لا يجوز دخول مكة بغير احرام لان دخول مكة لا يقع كثيرا فلا يلزم الحرج اذا لم يجوز  
تجاوز الميقات بغير احرام **مسألة** فان قدم الاحرام على هذه المواضع جاز لقوله تعالى  
وانموا الحج والعمرة لله ففعل في احد الاقوال في انما هما انه انحرمتها من دونه اهله  
وبعدهم الاحرام على الميقات هو الافضل عندنا بخلاف تقديم الاحرام على شهر الحج فانه يكره قال  
ابن حزم في محصره لا ينبغي لاحد ان يلي قبل شهر الحج فان فعل لزمه وقد اساء وقال الشافعي  
الاحرام من الميقات هو الافضل لان الاحرام عزم من الاداء ولنا ما نلونا وروي عن امرئ القيس  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اول حجة او عمره من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام غفر له  
ما تقدم من ذنبه وما اخره وجب له الجنة رواه في السنن والاشعريان يودد المشقة ولا شك  
انها اكثر في التقديم على الميقات وعن ابن حنيفة رضي الله عنه ذلك افضل اذا كان يملك نفسه ان  
ينزع في الميقات كذا في الانصاح وغيره وقال صاحب الكشاف في تفسير الآية اي انما هما ما شئنا  
كاملين منا سكرهما وشربا بطرهما لوجه الله من غير ثوان ولا نعمتان يقع سكرهما قبل انما هما  
انحرمتها من دونه اهله كروي ذلك عن علي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وقيل ان  
تفرد لكل واحد منهما سفرا كما ذكره محمد رحمه الله حجة كونه وعمرة كونه افضل وقيل ان تكون  
الشفقة حلالا وقيل ان يخلصوها للعبادة ولا سيما مع من التجار والاعراض الرسولية قوله  
ومن كان داخل الميقات فوفته الحلال اي موضع احرامه اهل الذي بين الميقات وبين حرم مكة  
وكذا موضع احرام من كان من اهل الميقات هو الحلال المذكور لانه يجوز له الاحرام من دونه  
اهله على ما قصد شرعي وغيره بغير قوله تعالى وانموا الحج والعمرة لله ففعل جاز من دونه اهله  
جاز من جميع الحلال الذي بين الميقات وبين حرم مكة لان ما دون الميقات شئ واحد فجاز له  
ان يوجه الى الحرم وهذا كما قلنا في الاقاني لما جاز له ان يحرم من دونه اهله جاز له ان يحرم من  
حيث ساء الى الميقات **مسألة** من دونه اهله انما ذكرنا التصغير لان كل دار وبينها مكة  
بين الله تعالى صغير **مسألة** ومن كان مكة فوفته في الحج الحرام وفي العمرة الحلال اي موضع احرامه  
الحرم مما اذا قصد الحج وموضع احرامه الحلال فاما اذا قصد العمرة فاما الحلال او الحرام فليست  
منها رضي الله عنها في اول الفصل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كان دون ذلك فن  
حيث انشأ حجة اهل مكة من مكة واما الثاني فلان روي صاحب السنن مسندا الى حفصة بنت  
عبد الرحمن بن ابي بكر رضي الله عنه عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن  
ارو في اخيك عابنه فاعمرها من النعمان فاذا هبطت بها من الاكمة فليحرم فانها عمرة من  
مصلته والنعمان اسم موضع خارج الحرم وكان الحج عبادة سفرا للحرم الحج من مكة يكون وفوفته

بالمعروف

بمعرفته وهي خارج الحرم والمحرمة للمعتمر من النعمان بغير احرامه من حلال فجمع الحلال والحرم  
في الحج والعمرة فيكون نوع سفر **مسألة** ولا بد ان الحج يعرفه وهو في الحلال وفيه بطر لانه  
اسم الموقوف عرفات يسمى جمع كذا عرفات كذا في الكشاف ويوم عرفته اسم اليوم التاسع من ذي  
الحجة والذي في الحلال فهو الوقف لا الصوم وقول الناس نزلنا بعرفة ليس بجري محض كذا  
نقل صاحب الاكشاف عن الفراء قال بن الحاجب في شرح الفصل ان عرفته وعرفات  
جميعا علمان لهذا المكان لمخصوص والله اعلم بحقيقة **مسألة** لهذا اي المحرم نوع سفر **مسألة**  
الا ان النعمان افضل استغفار قوله وفي العمرة الحلال يعني ان احرام ابي في العمرة الحلال حرام له ان  
يحرم من حيث شئ من الحلال الا ان احرامه من النعمان افضل لورود الخبر وهو المراد لاسد  
المذكور وقد قال اصحابنا رضي الله عنهم اذا حج في احرام او قصد مكة على طريق غير سلوك لومته ان  
يهل اذا دعا ذي منيفات من المواقيت الخمسة لانه في حكم ما يجازيه في الفرف الى مكة والله اعلم  
**مسألة الاحرام** لما ذكرنا المواقيت شرع في بيان ان الاحرام كيف  
يفعل عند المواقيت والاحرام مصدر وتولم احرام الرجل اذا دخل في حرمة لانه يحرم هذا  
لان بالاحرام يحرم عليه الرفق والغشوق والجدال وقيل الصبد والجماع وغير ذلك وصوت  
الاحرام بالحج ان يلي بلباسه وينوي بقلبه الحج والافضل ان يذكر الله باللباس مع الغلب  
ثم المحرمون انواع اربعة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وفارق وممنوع وبالنكاح بان في الخواتم ان  
شاء الله تعالى ثم الاحرام شرط الاداء عند حاجتي لا يقع الحج بدونه ككثرة الاقتراح في باب الصلاة  
وعند الشافعي ركن ولهذا اجاز تقديم الاحرام على شهر الحج عندنا كقوله في الطهارة على **مسألة**  
الصلاة **مسألة** واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأوا الغسل افضل ما روي ان النبي صلى الله عليه  
وسلم اغتسل لاحرامه وحديث مالك بن انس في كتاب الموطأ من نافع ان عمدا الله بن عمر رضي الله عنه  
كان يغتسل لاحرامه فقل ان يحرم ويدخل مكة ولو فوفته غشبه عرفته وحديث ايضا عنه عن  
عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه عن ابي بن بكير عن ابي بكر بالبصرة انكروا ذلك بكون  
رضي الله عنه لرسوله صلى الله عليه وسلم فقال من لا يغتسل ثم لتهل وذكر في سنن ابو داود  
مسندا الى عائشة رضي الله عنها قالت نعت ابا بكر عن محمد بن ابي بكر فامر رسول الله ابا بكر ان يغتسل  
وتهل وفيه ايضا مسندا الى مجاهد وعطاء بن ابي سفيان رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
الغسل والحائض اذا اتى على الوقت تغتسلان ويحرمان وتغتسلان كلها غير الطواف بالنسب  
وهذا الغسل اغتسل احرام ليس بواجب ولكنه من باب التطهير كما في الحجة بدلالة  
اغتسال الحائض والنفساء ثم كل غسل يكون لمعين النظافة فالوضوء يقوم مقامه كما في العمرة  
والعدين كذا ذكره القندوري في شرحه **مسألة** وليس ثوبين جديدين او غسيلين ارادوا قال  
الشيخ ابو بكر الرازي في شرحه لمفسر الشيخ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله انما ذكر جديدين او غسيلين  
لانه روي عن بعض السلف كراهة لبس الجديد عند الاحرام فاعلم انه لا فرق بينهما وتمايلين  
ان ارادوا لانه عليه السلام فعل كذا عند الاحرام ولا يملك ان يجمعوا من لبس المختلط  
يكن له بد من لبس ما يستعز به وبدفع عنه الحر والبرد وذلك يحصل بهما ولا يبرره ولا  
يعفوه ولا علة ويكره له ذلك فان فعل فلا يثب عليه كذا ذكره في محصره **مسألة**  
انزروا وهو بالهزة ويجوز قلبها بالادكن لا يجوز ان يذرا لادعام كما يجوز ان يذرا  
عرف في بان الاعلال في علم التصريف ومغناه ليس الاداء **مسألة** وذلك فاعلم ان ذلك



الحسين

[illegible]



الاصالة

الا بالنسبة وقال في الخفة ولو ذكر سكان المدينة التمسع والتهليل واحمد ويوى ه لاه  
 صدر بحرمه ما سوا كان بحسن الطبيعة اولا وكذا اذا انزلت اخرجوا سوا كان بحسن العربية  
 اولا بحسنها اجواب طاهر الرواية وروي الحسن عن ابي يوسف ان كان لا يحسن الطبيعة من  
 والا فلا في الصلاة اما ابو حنيفة رحمه الله عنه فانه سئل اصله وهوان الذكر الموصوف في  
 ابتد المباداة لا يختص منه بخاصة في غير ولا يلفظ ككبير الصلاة واما ابو يوسف وحماد  
 في ما بين الاحرام والصلاة على ما هو المشهور مني قوال ابو يوسف لا يجوز بحرمه الصلاة لا  
 بالكنة ويجوز الاهلال بكل ذكر وقال محمد لا يجوز الشروع في الصلاة بغير العربية مع  
 القدر على العربية فيجوز الاهلال بغير العربية مع القدر على العربية وحده الفرق ان  
 الخ اوسع الانبي انه يصح شارعا لسوق الهدي بخلاف افعال الصلاة حيث لا يقوم غيرها  
 مقامه ووجه رواية الحسن عن ابي يوسف رحمه الله انه ذكر بيعه الدخول في الصلاة فحسن  
 بما ورد به الشرع ككبير الصلاة وانفقوا في الذكر على الذبيحة على ما يجوز ان كان وبأى  
 ذكر كان لمصوفا المفسود وهو مخالفة المشركون **ثم** قال ويصح ما بين اسمه من  
 الرف والفوق والحدال والاصل منه قوله تعالى فلا رف ولا فوق ولا حدال في الحج قد حلف  
 العمامة فقرأ ابن ماعز كثيرا ابو عمرو فلا رف ولا فوق بالرفع والنسب وقرأ ماعز وعاصم وابن عباس  
 وحمزة والكسائي فلا رف ولا فوق بالنسب بدون النسب وكلهم استعملوا على نصب اللام من  
 حدال بدون التنوين لمعنى قوله فلا رف ولا فوق وانه اعلم اي فلا حرام او لا تحسن من الكلام ومعنى  
 قوله ولا فوق ولا حدال من حدال الشريعة وقبل هو السباب والتأثير باللام ومعنى  
 قوله ولا حدال اي ولا امراس الرفضا والحدوم والمكارين قال في الكفا واما امراس اجاب ذلك  
 وهو واجب الاجتناب في كل حال لانه مع الحج اصح كل من الجوز في الصلاة والنظير في قراءة القرآن  
 ومعنى قراءة الرفع الحمل على معنى النبي كانه قيل فلا يكون رف ولا فوق وقال الجوهري  
 قيل لا ين عباس ربه الله عنه حين انشدان تفتق الصدق عليك لعمادته وان يحرم فعل  
 اما الرف ما وجه به الضم والنسب على وزن فاعل اسم اسما كذا ذكره في ديوان الادب  
 فهذا معنى بصفة النسخ اي قوله تعالى فلا رف ولا فوق بني على صورة البيع اي لا رف  
 ولا فوقوا لكن هذا على تقدير قراءة النصب لان قراءة الرفع بمعنى النبي كما عدا واما حمل على الصلاة  
 يلزم الكذب في خبر الثوري عز وجل بانه انه لو كان المراد منه النبي ينبغي ان لا يوجد الرف  
 والعسوق اصلا لان النبي ينبغي عدم المنع لا محالة وقد يوجدان معا فحمل هذا المراد  
 منه النبي مجازا وهو يقتضي تصور النبي منه لكن جي بصورة النبي لانه اكد من النبي والمات في  
 يعرف في الامور **ثم** والحدال ان جادل رفقة وسئل محاذ له اشركين في عدم وقت  
 الحج واحتمه قال في الكشاف ان قرنا كانت على ما روى العرب فتقف بالشرع الحرام وما روى العرب  
 بمقول يعرفه وما يؤيد من ان سنة وهو لست في ذلك وقت واحد ورد الوتر الى عرفه  
 وحدث الله تعالى انه قد ارتفع الخلاف في الحج **ثم** ولا يفضل صيدا بعد ابدع واي قال  
 ولا يفضل لان الفضل يسعمل في الحرام قبالا وفتح المحرم الصيد حرام والاصل ما اوله تعالى  
 لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دسم حراما وحرم جمع حرام  
 وهو المحرم كذا قال صاحب الكشاف اعلم ان صيد البحر حلال المحرم صيد البر حرام عليه الا  
 ما استثناء رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحبس الفواسق والصيد هو الحيوان المسبح الملوحي







فقال اني اريد ان احرم وليس لي الا هذا الثوب ثوب مصبوغ بنوعان فقال غسله واحرم فيه  
وفي شرح الآثار ايضا شاذة الى طائوس قال ان كان في الثوب زعفران او ورس يغسل فلا بأس ان  
يحرم فيه واعتبر من بعضهم في هذا المخامر على لفظ القدوري فقال ان القفر يقولون يفتقن على صفة  
المنى للتلعلل فيخ الباصم القاو وهو خطا وانما هو سقمص على ما لم يسم بعله تعالى فغسل الثوب اغسله  
فغسله اذ احركه ليسقط ما عليه ومحاها الا ان يكون غسلا لا يسط منه شيء من الصغ بالنقص فاقول يجوز  
ان يروي كما ذكره المحرم من تصبغه المنى للفقول ولكن لا معنى لخطبه لانه حازان براديه  
الاشاد المخاري ما ربيد الفعل الى الثوب وان كان في الحقيقة لصاحب الثوب اي الا ان يكون الثوب  
غسلا لا يفسد الثوب صحه ففهم **قوله** وقال الثاني رحمه الله لا بأس بلبس المعصفر لانه  
لو لا طلب له ولما روى عن عاتقه رحمه الله عما اهاكم هب المعصفر وودع في الموطأ انما عمر  
على طيله رحمه الله عما في لبس المعصفر حالة الاحرام ولا نله راحة مستلقة تصبغ به الثوب فمنع منه  
الحرم كما يمنع من الزعفران لان الحاح السبع الثقل بالحدب بخلاف ما اذا كان غسلا وودع في الموطأ انما  
رحمهم الله ولا يبرء المحرم عليه الطيلان لانه فيه استعمال المحبط وكذلك كرم ان يعود الاراد لانه  
منه لبس المحبط وعن ابن عمر رحمه الله عنه انه كره ان يعقد المحرم الثوب عليه وكذا كره ان يغسل عليه لانه  
بالخلال لانه فيه المحبط في عدم تحلل الحفظ الا انه لا ينع عليه لانه ليس بمحبط كذا ذكر القدوري في شرحه  
وقال اصحابنا رحمهم الله اذ ادخل مكة في العتامة لم يدخل بيده في كعبه جاز وما لذكر لا يجوز لنا ان  
يسكن محطه فلا يمنع منه كما اذا التفت بالاراء بخلاف ما اذا ادخل البيت **قوله** ولا بأس بان  
يمسك ويدخل الحرام واصله ما روى في الموطأ والمصحح البخاري وسنن ابى داود وسند ابى ابراهيم  
بن عبد الله بن عباس رحمه الله ان عبد الله بن عباس والسود بن حزم رحمه الله عنهما احضرا بالأنواق  
عند الله بن عباس رحمه الله عنهما بعثا بحمل المحرم راسه وقال المسود لا يصل المحرم راسه وارسل عند  
الله بن عباس الى ابى ايوب الانصاري فوجدته يغسل بين العرينين وهو يستر بقبضته عليه فقال  
هذا فعلنا انا عند الله بن عباس ارسلني اليك عبد الله بن عباس فالك كيف كان رسول الله يصل راسه  
وهو محرم فوضع ابو ايوب يده على الثوب فطأه حتى بداي راسه ثم قال لا بأس بلبس عليه اصب  
صم يد راسه ثم حرك راسه بصره فاقبل بها وادبر فقال هكذا رايته صلى الله عليه وسلم يفعل وفي  
رواه الموطأ هكذا رايته النبي صلى الله عليه وسلم يفعل **قوله** ولا بأس بان يستظل باللبس والمحل  
وكذا الاستظل بالجميه والثوب المرفوع على عود وقال مالك رحمه الله بكرة الاستقلال بالصفاء  
وما منه من الاستقلال بالظن والكتب لانه فيه تخطيه الرأس ولما روى ابو داود في  
سنة مسدا الى امر اخمين رحمه الله عنهما قالت حنيفة مع النبي صلى الله عليه وسلم فرب اسامة وبلا لا  
احدهما اخذ عظام رافقه النبي صلى الله عليه وسلم والاخر رافع ثوبه بستره من الجرحى روى حمزة العننه  
واخرجه مسلم والسنن وروى عن عمر بن الخطاب رحمه الله عنه كانه يلبس ثوبا او ثوبا او ثوبا  
به وصوب لعمان رحمه الله عنه فسطاطه وان الاستقلال بالاباسه كالاستقلال بالسقف وذلك  
ليس بمسوح بالامان فكذا هذا الذي اراه عجزكم ودخول المسجد واللبس وهذا ان الحرام هو  
اللبس ولم يوجد الضطاط الحمة الكبر **قوله** ولو دخل على اسار الكعبة الى احره في الحاك  
السند رحمه الله في كانه وان دخل على سائر الكعبة حتى عظامه كان السند يصيب وجهه وباسه  
كرهه لموا كان منجا فباعه فليس عليه شيء وذاك لانه اذا غطي يكون كالاستقلال بالثوب فلا بأس  
في **قوله** ولا بأس بان يند في وسطه السماء والسمان كراهيها يوضع فيه الدرامم والدنانير وهو معروف

قال في

قال في شرح الطحاوي للامام الاسيوطي رحمه الله ولا بأس للمحرم بغير الحرام والمنطقة ولا بأس بلبس الخمار  
وفان في شرح القدوري لمصر الشيخ ابى الحسن الكرخي قال ما كان في ثوبه ثوبه فلا بأس به وان كان  
فيه ثوبه عليه فمكره لما كره رحمه الله انه فيه اللبس فمكره الا ان في ثوبه ثوبه ضروري ولا ضروري  
في ثوبه غيره ولما روى عن عاتقه رحمه الله عن ابى اسحق عن ابى الهيثم عن ابى عليك عن ابى  
وعن بن عباس رحمه الله عن ابى انه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحرم في البس في ثوبه في  
حنقه اذا كان فيه ثوبه قال القدوري وهو قول سعيد بن جسر وطائوس وعنه وان المحرم لو منع  
من لبس البس لاسوي فيه الحالك لسان ثوبه ونقعه عنده كالمحيط وان المحرم وهو اللبس وهذا  
ليس بلبس فصار كاشا لالارار وعمر ابى يوسف انه كرم المنطقة اذا كانت ارضية ولا يصل  
راسه ولا جنبه باخطي قال في شرح الطحاوي المحرم اذا غسل راسه او جنبه باخطي يحل عليه الدرع في  
قول ابى حنيفة رحمه الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يحل عليه المدفوع وروى عن ابى حنيفة  
روايتان احدهما انه لا ينع عليه جعله بمنزلة الاشنان وروى عنه انه قال لا ينع عليه دمان ولا لانه  
حب ودم لانه يغسل هوام الرأس وقيل ان الخلاف في خطي العوان لان له راحة طيبة واجموا انه  
لو غسله بالحدوض او بالصابون او بالماء الفراح فلا بأس عليه والحدوض بالحدوض حارة وهي الدار  
من دوان الارض واربها الثقل **قوله** قال ويكره لبس الثوبية عقب الصلاة وكذا ما شرفا او وسط  
واذا بالواقي وكما بالاحجار ملا شرفا اي سعد مكانا شرفا وبالاحجار سطوف على قوله عقب الصلاة  
اي بكر من التلبية بالاحجار والاصل فيه ما روى الامش عن حنيفة رحمه الله عنه انه قال كان يمشي  
الثوبية عند منعت مواضع عند دبر الصلاة واذا استقلت بالرجل داخلته واذا اصعد شرفا واذا هبط  
وداهاذ التي بعضهم يعصا بالاحجار لان التلبية ذكر تفعل في استد العادة وسكر في انما يفسر ففلا  
في اختلاف الاحوال كالتكبير في الصلاة **قوله** ويبرخ صوته بالتلبية وهذا ما روى صاحب السنن  
اساده الى خلافة بن السائب الانصاري عن ابى انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا ابى جسر  
فاسر ان امر ابى جسر من معي ان يرفخوا اصوامهم بالاهلال او قال باللبس وروى الترمذي في جامعه  
اساده الى عبد الرحمن بن بروج عن ابى بكر الصديق رحمه الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل  
ان الخ افضل قال الخ والنج قال الترمذي وفي الباب عن ابى عمر وجابر بن عبد الله عن ابى الهيثم  
النج رفع الصوت وقدم بجمع عجيبا ونجح اي صوت ومضا عفته دليل على انكره ونجح الماء الدرة  
ايه بجا ادم سبله وانا الوادي ينجي اي سبله ومطر نجاج اذا انصب جدا والنج سلال دما الهدي  
ثم دفع الصوت بالتلبية هو السنة ولا يقال ينبغي ان يكون واجبا لوروه الانسبه في حديث خلافة  
لما نقول لا مرد وان كان مطلقه فينبغي الوجوب لكن قد يترك ذلك اذا دل الدليل وفنده الدليل  
في حديث بن عمر لان الافضية تنفي الوجوب فثبت ما دون الوجوب وهو السنة وقال اصحابنا رحمه الله  
الله عنهم ان الاذكار والادعية فيجب فيها الاحكام اما تعلق بالخبر كالاذان الذي يقصد به الاعلام  
والخطبة الذي يقصد بها وعظ الناس وتعليمهم والتكبير التي جعلت علامة للرجول في الصلاة  
والاسكال والافراء التي امر المومنين بها واما التلبية فلا تأس علامة العبادة او لانها في حكم ما  
علق بالعبادة لانها اجابة لدعاء الخليل عليه السلام كما مر ذكره وليس سئل ان العباس في الاحكام تكرر  
ذلك بالحدث بخلاف القياس **قوله** واذا دخل مكة ابدى بالمشي يعني لا يستظل حول احد قبل ان يدخل  
المسجد لعمار لان المقصود **قوله** ما راع البيت اي الكعبة والبيت في المسجد **قوله** ولا ينع لبلاده خلا  
ونهارا وروى في الصحيح البخاري والسنن عن نافع عن ابى عمر رضي الله عنهما قال ما بال النبي صلى الله















والدعاء حاجته والاصل فيه ما روي ابو داود في سننه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل الى  
المروة حتى اذا انصبت قدمه في بطن الوادي رمل حتى اذا اصعد مني حتى اني المروة فصعد على المروة  
سدا ما صنع على الصفا وفي الموطا سند الى جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزل  
من الصفا حتى اذا انصبت قدمه في بطن الوادي سعى حتى خرج منه وقال في النوارك وادار ليس  
الصفا يقول اللهم اسع لي يسرك وسنة نبيك واعدي من مصلاي العيس برحمتك يا ارحم الراحمين  
ويقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني للذي هو افقر  
فانك تعلم ولا اعلم قيل ان بطن الوادي ليس هو السور ولم يبق له انزالا له جعل له سنان لعمر  
وامر لم يعلم انه بطن الوادي فليس في الجحاح فيما بينهما كذا ذكره هو اهر راده في بسوطه وقيل  
اصل هذه السنة ان ابراهيم صلوات الله عليه وسلامه لما هجر من السامر مع ابنه اسماعيل ورجعه  
هاجر الى واد عتري ذي زرع تركها عند البيت الحرام ولا تملك لها قطعت اسماعيل وامه هاجر وودعه  
اشد له الحزن عليها وكانت هاجر لا تدري ما تفعل فكانت تصعد على الصفا مرة ويصعد المروة اخرى  
في طلبها الا انها اذا نزلت من الصفا كانت تسمع على هبها ما يهزها الى ولدها فاذا بلغت بطن الوادي  
كانت تسعي لان ولدها اسماعيل كان يغيب عن نظرها فاذا خرجت كانت تسمع على هبها اسماعيل  
ولما كانت تقول يا اهلنا لا يهتكم عظمنا ثم كانت تصعد على المروة ثم اذا نزلت كانت تسمع على هبها  
وكانت تسعي في بطن الوادي فقصت هكذا اسم الصفا الى المروة ومن المروة الى الصفا سعيها اليها  
من الماحا الى ولدها فاسمع من حب ودم ولدها فقصت حوله احجارا كئلا يسمع الماد في ذلك  
فاحسب لو كان اسماعيل كان ما زمر ما معنا الى يوم القيامة فصارت ذلك سنة به الى يوم  
القيامة ليغفر لكم ثم روي عن هذا سوط بطون سبعة اشواط سدا بالصفا وتحت المروة قال ابو  
جعفر الطحاوي يقول ذلك سبع مرات يتبدى في كل مرة بالصفا وتحت المروة وقال ابو بكر الرزي رحمه  
الله في ترجمته لمختصر الطحاوي وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو ما ذكره الا قوله عندى في  
كل مرة بالصفا وتحت المروة فانه هذا اربعة عشر سوطا والصفا عليه سعة  
اشواط فقصه من الصفا الى المروة سوط ورجوعه من المروة الى الصفا سوط اخر ثم قال  
وعسى ان يكون اراده سدا للصفا اول مروة وتحت المروة في اخره وكذلك قال الجوهري الحسن في  
كتاب المسالك وقال الامام الاسيحيان في ترجمته لمختصر الطحاوي يبدأ بالصفا وتحت المروة  
وبعد البداية سوطا والعود سوطا اخر ثم قال وقال بعضهم بعد البداية والعود سوطا واحدا  
يقول وهكذا ذكر الطحاوي لانه قاله بعدى في كل مرة بها بالصفا وتحت المروة ثم قال  
والصحيح هو الاول وقد ضعفوا قول الطحاوي في عامة كتب اصحابنا بعضهم قالوا انك غلط  
وبعضهم قالوا ليس بصحيح وعندي لما قاله الطحاوي رحمه الله وجه لان النبي صلى الله عليه  
وسلم لما دعا على الصفا قال سدا بما بدا الله به وواجاب في السنن واراذه قوله تعالى ان  
الصفا والمروة من سعائر الله فسمعهم منه ان يبدأ من الصفا في كل سوط لان الحديث مطلق  
يسل بداهة كل سوط فاداهما البداية في كل سوط من الصفا بكون الموضع من الصفا الى المروة  
والعود من المروة الى الصفا سوطا واحدا لانه على ما نقول ان اهل الحديث اوردوا في  
عمامة كتبهم ان النبي صلى الله عليه وسلم سعى بين الصفا والمروة سجدا ولم يذكر وان البداية من  
الصفا سوطا والعود من المروة سوطا وتحت المروة ان يكون طواف النبي صلى الله عليه وسلم ما قاله  
الطحاوي وتحت المروة ان يكون طوافه ما قاله الطحاوي يحصل الخروج عن

المروة

العبادة ينبغي فيكون الاحد بدك ادلى اولى وتقول ان الغفول في قوله عليه السلام سدا المروة  
والغفول اذا كان يخذو فابعد راعي الاشياء لا اخضا لعدم الاول ولوليه فيكون حسنة بعد سر  
الكلام سدا كل سوط من الاشواط بما بدا الله به اي بالصفا فيكون الامر على ما قاله الطحاوي  
رحمه الله ما هم <sup>تم السعي بين الصفا والمروة واحب وليس بركن وقال الشافعي انه ركن له قوله</sup>  
سعا لي ان الصفا والمروة من سعائر الله والاشواط جمع السجدة وهي العلامة فما يكون من سعائر الله اذا  
كان السعي بينهما في ضاعا من اعلام النبي وروي في الحديث اسعوا فان الله كتب عليكم السعي ولما  
قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما وتدل هذا اللفظ لا يستعمل في العرض والواجب الا انما  
انتمنا الوجوه بين الواحد ولانه منك ذو عدد فلا تقتصر بالمسجد فلم يكن ركنا كركبي الجار ونقوله  
انه يجوز اداه بعد طواف التبرارة وبعد الطوافات على كل ركن ولو كان ركنا لم يجر اداه بعد الاحلال  
فصار واحدا كطواف المبرور وكونه من السعائر لا يدل على كونه ركنا لانه لا يحصل سعي الواسع به  
وقوله عليه السلام كتب عليكم السعي لا يدل على انه ركن لانه ضار والعدد فيه شبهة والركن لا يقتضيه  
الا بدليل سوط على ان يقول ان سعاها كتب وجوب الاركان وقوله معنى ما روي اي روي الشافعي كتب السعائر  
كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك حتما الوصية فيه نظرا لان الوصية للوالدين  
والاخر بين كانت واجبة لا مستحبة ثم تحت الوصية لهم بالحدث المشهور وهو قوله عليه السلام  
الا لا وصية لوارثه وسبب نزول الآية ما ذكره الواحدى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان  
على الصفا صم على صورة رجل يقال له اساف وعلى المروة صم على صورة امرأة تدعى نائلة ثم  
اهل الكعبة انما زيارتها في الكعبة فسمي الله تعالى حجرين ووصي الصفا والمروة ليعبر به الناس  
فلما طالت المدة عباد الله دون الله فكان اهل الكعبة عليه اذا طافوا بينهما سمعوا الوثنين قائلين  
الاسلام وكسرت الاسماء كره المصلون الطواف بينهما لاجل الصممين فانزل الله تعالى فمن  
الآية <sup>تم</sup> قال ثم يقيم بكه حراما اي حرما لا يخاف ولا يقتصر وذلك لانه حرم بالحق فلا يجوز  
له التحلل قبل الفراغ من اتماله فيقيم حراما الى يوم النحر وهو وقت التحلل <sup>تم</sup> وهو يطوف  
بالبيت كل ابد له اي كل اظهر له ان يطوف وذلك لان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلوا كذلك  
ولان الطواف بالبيت صلاة لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
الطواف بالبيت صلاة الا ان الله تعالى قد احل لكم المنطق رواه ابو جعفر الطحاوي في شرح  
الانوار قال ان الطواف بالبيت صلاة بالحدوث والصلاة حرم موضع بانها لا بد له الا انه  
ليس عليه السعي بعد هذه الاطوفة لان السعي لا يتكرر وجوبه والتعلق فيه به ليس مشروع  
<sup>تم</sup> ويصلي لكل اسبوع ركعتين وهي ركعتا الطواف على ما بينا ادا به ما روي عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين عند قوله ثم ياتي المعام فيصلي ركعتين  
فقال طاف اسبوعا اي سبع مرات كذا في ديوان الادب <sup>تم</sup> قال فاداهما قبل يوم النحر  
يوم حطبه الامام رخطبه يعلم الناس في العزج الى منا والصلوة بعرفات والوقوف والاقامة  
اعلم ان يوم النحر هو اليوم الثاني من ذي الحجة وانما يسمى بذلك لما روي صاحب الكشاف  
في سورة الصافات ان ابراهيم صلوات الله عليه وسلامه راي ليلة التوبة وكان بالانوار  
له ان الله يامر بك بذبح انك هذا فاصبح رقا اي فكرو في ذلك من الصباح الى الراح امن الله  
تعالى هذا اعلم امر من الشيطان فمن ثم سمي يوم النحر وفيه قتل ابي سبي راي مثل ذلك فهو عرف انه  
من الله تعالى فمن ثم سمي يوم عرفه ثم راي سله في الليلة الثالثة فتم نحره في اليوم يوم النحر











فشرع قوله والاول افضل اي وفوقه الامام علي واحلته افضل من وفوقه على قدسه افدا الله عليه  
السلام ولا يلام يدعو الله تعالى ويصبر والناس يدعون بدعا فاد كان على راحله كان الملع في سائرهم  
له قوله ويبلغ ان يغرق سفيل العالم وهذا الماروي في السنن في الحديث اهو بل الله عليه السلام  
استقبل لعنه فلم يزل واقفا جهرت الشمس في يدعو او يعلم الناس المنسك وكلا المعطس باللف  
عطف على قوله ان يغرق ثم يدعوا بما ساءوا ورد الا ما رجعوا الدعوات وحديث الترمذي في جامعه  
مسند الترمذي وسبب من امره عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا دعا يوم عرفه وحيثما كنت  
انا والعبود من قبل لا اله الا الله وحيث لا شريك له لم الملك له الخد وهو على كل شيء قدير وذكر في الموطا في  
فصله يوم عرفه مسند الى طلحة بن عبيد الله بن كزير رحمه الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ما من النبي الشيطان يوما هو فيه اضر ولا اذخر ولا اعجز ولا اعسط منه في يوم عرفه وما اذكر الا  
لما يري من نزل رحمة الله ونحوه عن الذنوب العظام الاماروي في يوم بدر قبل وما داي في يوم بدر  
قاله امامه ودرى جبرائيل صلى الله عليه وسلم وهو مبرع ان لا يكره وقال في المواويل ولكن عامه دعاه  
بغيره لا اله الا الله وحيث لا شريك له لم الملك الي اخره ثم يقول لا اله الا الله ولا نعبد الاياه لا اله  
الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم انك انت الذي لا تخلف البعاد اللهم هذا  
مقام المسحور العابد من النار اجز من النار جفوك وادخلني الجنة برحمتك اللهم اذ هديني الاسلام  
فلا يردني عنه ولا يترجمه عنه حتى يعصبي واما عليه قال الكرخ في مختصره ويدعوا الناس ما احبوا  
وسمع الاذي لسط سفيل الداعي منه وجهه ثم فعدوا اي يحفظوا وسقوط السنون علامة  
للنصب لانه معطوف على قوله ان يغرقوا في قوله وشي للناس ان يغرقوا بغيره الامام ثم وهذا  
ما ان الاتصال اي وفوق الناس بمرام الامام حجة هو الافضل لان عرفات كلها موقف ثم وهذا  
اساره الى قوله عليه السلام عرفه كلها موقف الى اخره ثم اما الاتحاد اي المبالغة في الدعاء فلا اله الا الله  
لجهد في الدعاء في هذا الموقف اي عرفات فاستجيب له الا في الدماء والمطام قبل توقف دعا النبي صلى الله  
عليه وسلم عرفات في الدماء والمطام الى المرد له فاستجيب له في الدماء والمطام ايضا وقد روي عن ابن عباس  
رحمهما الله قال رانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفات ويده في خروجه كالمنطق المسكن ثم  
في موقعه ساعة بعد ساعة لعلم ان الحاج يقطع التلبية مع اول حصاه من حمره العفة وعندها يكاد  
وقف يعرفات قطع التلبية له ان الاحياء السار قبل الاشغال بالاركان بعين ان التلبية اما يكون قبل  
الاستقبال اما حال الحج فاما ابدا فالحاج يقطع التلبية ولما روي البخاري باساده ال ابن خزيمة عن عطاء  
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم ردى الفضل فاحترق الفضل لم يزل يلى حتى ردى  
الحجرة وروى البخاري ايضا باساده الى عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما ان اسامة كان  
ردى النبي صلى الله عليه وسلم عرفه الى المرد له ثم اردف الفضل من المزدلفة الى مافا قال فلاما قال لم  
يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلى حتى ردى حمره العفة ولا التلبية ذكره مفعول في افتتاح العبادة  
وسكر في ما بها وكان ابن عباس ان يكون الى اخرها كالشكر في الصلاة الا ان القياس ترك فيما بعد الرمي  
الاجماع في ما رواه على اصل النعاس والفاروق مثل المفرد ما في قطع التلبية وقال ابو الحسن الكرخ  
رحمهما الله انه يقطع التلبية مع اول حصاه في الحج العادل ان اعماله الصالحة فضا واما المحرم  
بالحرمة فانه يقطع التلبية حتى يسلم الحجر لا سودا عند ما ملك اذ اراد ان يسلم لنا ما روي  
ابوداود في مسنده الى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يلى المحرم حتى  
يسلم الحجر ولا يقطع التلبية حتى يحل هو يسلك كالحج واسلام المحرم فكروا روية النبي صلى الله عليه وسلم

منك وقال محمد رحمه الله الذي يقونه الحج يتحلل بعمل عمره ويقطع التلبية حين يخذ في الطواف  
الذي يتحلل به لان اعمال الحج سقطت عنه فصار كما لعنوا ويقطع الحصر التلبية اذ ادع منه له  
ايح له التحلل قال القدوري في شرحه فان طوى الحاج قبل ان يرمى حمره العفة قطع التلبية لانه  
يتحلل من الاحرام والتلبية لا تثبت بعد التحلل وقال فان رار البت قبل ان يرمى او يدع او  
يعلق قطع التلبية في قول ابي حنيفة ومحمد ورواه هشام وروى محمد عن ابي يوسف انه قال  
يلى ما لم يلى او يزل الشمس من يوم النحر وجه قوله انه اذا طاف قبل الرمي والدع فقد حلل  
بدلا لانه لو جامع لم يلزمه بدله فصار التحلل بالطواف كالتحلل بالكلية ووجه قول ابي  
يوسف رحمه الله ان احرامه بحاله بدل لانه لا يجوز له الطيب واللبس فصار كمن لم  
يظف وليس كذلك اذ لخلق لانه قد تحلل بدلا لانه انا حة الطيب واللبس فاما اذا زالت الشمس  
فلا من اصل ابي يوسف ان وقت رمي حمره العفة يقوفا بالنزال ويقفل بعده فضا  
فصار فواتها كعطلها وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله ان من لم يرم قطع التلبية اذا غرت  
الشمس يوم النحر وروى هشام عنه انه يقطع التلبية اذا مضت ايام النحر فاما اذ ادع قبل  
ان يرمى فقد ذكر ابو الحسن الكرخ ان هشام روى عن ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما انه يقطع  
التلبية لانه تحلل بالدع وهو كما لو تحلل بالكلية وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله انه لا يقطع التلبية  
وان دع ما لم يرم او يحل لانه لا يخرج عن الاحرام بالدع وقال الحسن عن ابي حنيفة رضي الله  
عنه انما يقطع التلبية بالدع الفارد والمنتم فاما ما ادعي المفرد لم يقطع التلبية لان الفارد  
والمنتم ذنبا يفتح به التحلل فهو كالحلق واما المفرد فله لا يفتح به ذنبا فلا يقطع عنه  
التلبية كذا قال القدوري رحمه الله في شرحه ثم قال واذا غرت الشمس افاض الامام به  
والناس معه على هبهم حتى ياتوا المزدلفة وانما يقضون من عرفات معه غروب الشمس  
لما روي ابوداود في مسنده ما ساءه الى اسامة بن زيد رضي الله عنه قال كنت ردي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قبل وقت الشمس دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فيه تحلة المنكرين  
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب عشية عرفه فقال اما بعد فان هذا يوم الحج الاكبر  
وان اتمل الشوك والاوان كانوا يدفون في هذا اليوم قبل غروب الشمس حين يعم الناس بها  
روس الجبال كانه عامم الرجال في وجوههم وانادفح فلا يجملوا فذفح بعد غروب الشمس واما  
الافاضة على هبهم فلما روي البخاري في الصحيح باساده الى ابن عباس رضي الله عنهما انه دفع مع  
النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفه فيسمع النبي صلى الله عليه وسلم وراه رجلا سديدا او صريحا بالليل  
فاسأله بسوطه اليهم وقال ايها الناس عليكم بالسكينة فان البر ليس بالاضاع والامضاع الاساع  
وروي ابوداود في مسنده الى ابن عباس ايضا قال افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
عرفه وعليه السكينة ورد به اسامة وقال ايها الناس عليكم بالسكينة قال البر ليس به  
يايخاف الخيل والابل فعليكم بالسكينة والايخاف الاسراع ايضا وروى البخاري ايضا باساده  
الى هشام من عرويه عن ابنه قال سئل اسامة وانا جالس كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسير في حجة الوداع حين دفع قال كان يسير العنق فاذا وجد شجرة نص قال هشام النص  
فوق العنق قال في الدبوان العنق السهل الفصح وهو يعنى وقال ابو سلمان الخطابي  
رحمهما الله في شرح الصحيح العنق السهل الواسع وقاية معاق والنفس فوق العنق وهو ارفع  
السيل فجوة المسح بين الشبهين والدفع من عرفات هو الاقامة ثم فاضف الرحام



إلى آخره قال القدوري في شرحه ان خا في بعض القوم الزهراء وكانت به علة فتقدم قبل الامام فلا  
 ما بينه وبين بطن عونه ولم يجر حد عوفة ولا باس به وان ثبت مكانه بدعواه حتى يدفع الامام فهو  
 افضل وذلك لانه اذا تقدم ولم يتجأ وروى عن الوقوف دفع عن نفسه ضرر الرحمة وكان في حكم  
 الواقف وان تأخر مكانه فهو افضل لانه لا يكون اخذا في الاقامة قبل وفراودى عن عاقبة  
 رضى الله عنها اقامت مكانها حتى افاض الناس ثم دعت جبرائيل فافطرت ثم اقامت فان ابطا الامام  
 بالوقوف وسب للناس الليل دفعوا قبل الامام لان وقف الدفع قد دخل بحروب النفس فاذا ترك  
 الامام نفسه في الدفع فلا يجوز للناس تركها وان دفع قبل عروق الشمس حتى خافوا من عرفات لزمن الدم  
 عند اختلاف الشافعي رحمه الله لان الوقوف في حرم من الليل واحد كاله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لم يزل واقفا الى ان عرس الشمس ثم دفع وفعله بان للواحد ثم ان عاد الى عرفات قبل الغروب واقفا  
 مع الامام بعد الغروب سقط عنه الدم خلا لفرسه وان عاد الى عرفات بعد الغروب لا يسطع عنه الدم  
 بالاتفاق ثم ما اذا انزل لغة فالتحجب ان يقف بعرب الجبل الذي عليه الميعة فقال له فرج اي نوال  
 لذلك الجبل فرج قال في الصحيح فرج اسم جبل بالمرد لغة وقال في الكتاب المشعر الحرام فرج وهو اهل  
 الذي يقف عليه الامام وعليه الميعة ثم قال فصل المشعر الحرام ما بين جبل المزد لغة من ماضي عرفة  
 الى وادي محسر وليس المارمان ولا وادي محسر من المشعر الحرام ثم قال في الصحيح انه الجبل اي ان المشعر  
 الحرام هو الجبل الذي نزل له فرج لما روى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل ان  
 يعني بالمرد لغة بعلى ركن ناقة حتى اتى المشعر الحرام فدعا وكبر وهلل ولم يزل واقفا حتى اسفر  
 قال في المغرب للميعة موصى كان اهل الجاهلية يوقدون عليه النار ويصلها بها كانوا يوقدون عليه السلام  
 واما كل المشرك ان يزل يقف فرج لما روى ابو داود في سنة ما ساد ما الى على رضى الله عنه قال لما اصبح النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقف على فرج فقال هذا فرج وهو الموقف وجمع كلها موقف الى هذا لفظ الحديث  
 ثم وكذا عمر رضى الله عنه اي وقف عمر رضى الله عنه عند فرج ثم وكذا في النزول عن  
 الطريق قال ابو الحسن الكرخي رحمه الله واذكرا الامام المزد لغة وهو المشعر الحرام وهي التراب اذا  
 انفتحت من وادي عرفات الى بطن محسر فانزل ما حثت عن من الطريق وعن بيارة ولا تزل  
 على حادة الطريق فتودي الناس وذلك لعوله عليه السلام مزد لغة كلها موقف وادفعوا عن بطن  
 محسر فاما النزول على الطريق فهو ممنوع بالمرد لغة وغيرها لانه يقطع الناس عن الاجساد وقال  
 في احكام القرآن لابي الفضل بكبر بن محمد البصري القسري الناصب وبطن محسر من مزد لغة وبطن  
 اذا خرج الانسان من منى بعد مزد لغة هبط في بطن محسر فاذا خرج منه بعد مزد لغة فهو في  
 مزد لغة ثم وبسبح ان يقف وبنا الامام اي خلف الامام لما في الوقوف بحرفة الشافعي  
 الى قوله لا يبتعدون عن محرابه ولا يمشون في المشعر الحرام ولا يمشون في المشعر الحرام ولا يمشون في المشعر الحرام  
 باذان واقامة واحرق اي قال الامام القدوري في المختصر اعلم ان الامام يجمع بين المغرب والعشا  
 ادعاء السحر ويحل وقت العشاء باذان واحد واقامة واحرق وقال في شرحه ان الامام  
 واقامة وهو احد قول الشافعي وفي قوله الاخر باذانين من عبادان كذا في شرح الاقطع  
 لفرقه رحمه الله ما روى ابو داود في سنة في الحديث الطويل في حديث جابر رضى الله عنه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى المزد لغة فجمع بين المغرب والعشاء باذان واحد واقامة ولم  
 يسبح بينهما ساجدا لم ينطوع ولا نه جمع سرور الحاج فيكون باذان واقامة كما في الجمع  
 بعرفات وللشافعي في قوله الاخر ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع

بينهما واقامة واحرق لكل صلاة ولم يناد في الاول ولما روى ابو جعفر الطحاوي في شرح الامام اساده  
 الى ابي ابي بصير رضي الله عنه قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء واقامة واحرق  
 وروى ابو داود في سنة باساده الى عبد الله بن مالك رضى الله عنه قال صلى مع ابن عمر رضى الله عنهما  
 المغرب والعشاء ركعتين فقال له مالك بن الحنفية ما هذه الصلاة فقال صلى بها مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في هذا المكان واقامة واحرق وفي السنن ايضا سند الى سعيد بن جابر رضى الله عنه  
 انه بن مالك قال صلى مع ابن عمر المزد لغة المغرب والعشاء واقامة واحرق وفي السنن ايضا سند  
 الى جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر رضى الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء  
 باذان واقامة والترجيح لغو لنا بان نقول ان حديث جابر رضى الله عنه مصطوف كما روى لانه  
 حدث في رواية باذان واقامة وفي رواية باذان واقامة وكذا حديث ابن عمر رضى الله عنه  
 عنها لانها خالف رواية وبخالف الراوي دليل على عدم صحة الحديث ففي رواية ابي ابي  
 الاضاري سائلة عن المحاربي ولين صح الحديث فنقول اما كان ذلك لان الناس كانوا يعرفوا بعد  
 المغرب لاكل العشاء عندنا كذلك اذا انفرد الناس عن الامام لعنا او لغيره حب فقام للصلاة  
 العسامة اخرى والدليل على صحة هذا ما روى البخاري في الصحيح ما ساد الى اسامة بن زيد  
 قال دفع رسول الله من عرفة فقول الشعب فقال ثم نوضا ولم كعب الوضوء فقلت لما الصلاة  
 قال الصلاة اما مك بها المزد لغة فنوضا فاسبح ثم اقيمت الصلاة فبقي المغرب ثم اتى كل  
 اسات بعده في منى له ثم اقيمت الصلاة فبقي ولم يصل بينهما فخل هذا انهم كانوا يعرفوا  
 واستخلوا بين الصلوتين باخذه العير وعنده ولا بينهما صلا ما لم يحجها وقت واحد فيكون  
 باقامة واحرق كما في العشاء والنزول لا يبدعها الجمع يعرفه لان العصر معمولة في عرفة  
 فاجمع الى زيادة الاعلام اما الجمع بالمرد لغة فليس كذلك لان العشاء معمولة في وقتها فلا حجة  
 الى زيادة الاعلام فان قلنا يرد عليك الجواب لانه ان ساد ان  
 واقامة لكل صلاة وان ساد انصر على الاقامة فيسفي ان يكون هذا كذلك قلنا  
 الجواب كل واحد من الصلاة على حدة كما في فرد كل منها بالاقامة خلاف الصلوتين بالمزد لغة  
 فانما صارنا كصلاة واحرق بدليل انه لا يجوز التطوع بينهما ولا حل هذا الم بفرد كل واحد  
 بالاقامة فواحدة فافرد ما يروى على النبي المفعول وعلى النبي للفاعل وعلى الاول يكون  
 سند الى الحار والمجور وعلى الثاني يكون سند الى النبي المراجع الى الامام اي افرق الامام  
 بالاقامة فواحدة ولا تطوع بينهما وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينطوع فان تطوع بينهما  
 او لتاغل نية بينهما اعاد الاقامة للعشاء لانه انقطع الاعلام الاول بالتاغل في حجب  
 الاعلام فانما ثم نعتي اي اكل العشاء فواحدة ولا يثبت لجماعه لهذا الجمع  
 عند ابن حنيفة رضى الله عنه يعني اذا صلى المغرب والعشاء وحرم جاز لك الله ان يصليها  
 مع الامام والفرق لا بين حنيفة رضى الله عنه وبين الجمع بعرفات حيث لا يجوز الجمع بلا امام  
 وبين الجمع بالمزد لغة حيث جاز له ان يجمع بينهما وحل ان الجمع بعرفات باذان خلاف  
 العشاء لكون العصر مفردة على وقتها فوجب فيه جمع ما ورد به النص وهو الاداء مع  
 الامام في حالة الاحرام اما اجمع بالمزد لغة فلم يحل القياس لان المغرب موحدة عن  
 وقتها وقضا الصلاة بعد وقتها امر معقول لو جرد المسبب بعد وجود السبب فلم  
 يثبت فيه مراعاة ما ورد به النص وهو الامام فواحدة ومن صلى المغرب في الطريق



لم يجزه عند أبي حنيفة ومحمد وقول زفر والحسن بن زياد مثل قولهما كذا ذكر القدوري في  
شرحيه وقال أبو يوسف كبريه وقد أساءوا ذكره في شرح الطحاوي للإمام الأبيساحي ولو حظ  
المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي المزدلفة فعليه أن يعيد لها إذا أتى المزدلفة في قول  
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يعيد لها وقد أساءوا ذكره في الأيضاح أيضا ثم قال في شرح الطحاوي  
وكذلك لو صلى العشاء في طريقه بعد دخول وقتها فهو على الإحلاق وذكره في شرح الطحاوي للشيخ  
أبي بكر الرازي قال صلى هاتين الصلوات لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد وخبر الله عنهما أي أن صلى المغرب  
والعشاء دون المزدلفة يعني قبل أن يصل إلى المزدلفة لم يجز في قولهما كذا ذكر في المسطورة في  
باب أبي يوسف ومرو بصل فريضة المزدلفة قبل الوصول جاز بعد عرفه أي خارج عند أبي يوسف  
خلافا لما وجه قول أبي يوسف رحمه الله أنه أي صلاة المغرب في وقتها فلا يجب عليه إعادة  
كما إذا أدى في غير ليلة المزدلفة في وقت المغرب ولهذا لا يجب عليه إعادة في الانعاق بعد طلوع  
المغرب ولا في إمار خض له ما خيرا المغرب عن وقتها لينصل السرفاء والمم بخص جاز أخزم بالعروة  
وجه هو لم يروى البخاري في الصحيح عن كريب مولى ابن عباس رضي الله عنهما عن أسامة بن  
زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث أفاض من عرفه مال إلى الشعب ففزع حاجته فتوصا فترك  
بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة أما في موضع الصلاة بالمزدلفة فدل أن الصلاة لا يجوز فيها  
في الطريق ولأن ما خيرا المغرب ليلة المزدلفة عن وقتها أو قبل الانعاق ثم التاخير ما أن كان  
كان لا يصل السبيل ولا أنه لا يجوز تقديمه على المزدلفة فلا يجوز الأول لأن اتصال السبيل  
ليس من صلاة ولا سنة ولهذا ما دل رسول الله إلى الشعب ففزع حاجته فحينئذ أتى صلى الله عليه  
الاعادة ثم التاخير بعد يوم المغرب على المزدلفة لم يمكن الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة في وقت  
العشاء وبكيفية الجمع بينهما ما دام وقت العشاء ما فاد اطلع المغرب لم يكن الجمع فنقطت الاعادة  
قال القدوري رحمه الله إذا كان ينبغي أن يطلع المغرب قبل أن يصل إلى المزدلفة صلى المغرب  
لأنه إذا اطلع المغرب في وقت الجمع وكذلك صلى العشاء الآخرة في الطريق بعد دخول  
وقتها لم يجزه إلا على تقدير دخول طلوع المغرب **مسألة** وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعرفات أي إذا  
صلى المغرب بعرفات بعد غروب الشمس لم يجزه هاتين الصلوات في قول أبي يوسف رحمه الله **مسألة** كما  
بعد طلوع المغرب يعني لا يجب عليه إعادة المغرب بعد طلوع المغرب بالانعاق لأنه إذا كان وقتها  
فكذلك لا يجب عليه الاعادة بالمزدلفة قبل الطلوع لهذا المعنى قال في شرح الطحاوي ولو طلع  
المغرب قبل أن يجزه بالمزدلفة عاد إلى الجواهر زفر قولهم جميعا أي قبل أن يعيد المغرب  
والعشاء **مسألة** الصلاة أما في مكان معناه وقت الصلاة وهذا لأن الصلاة تؤخذ بفعل المصلي  
فلا صور أن يكون أمه فإريد الوقت إطلاقا لا اسم المعلوم على العلة لأن الوقت سب  
وحرم الصلاة أو إريد الوقت كحد المصاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو إريد موضع  
الصلاة بهذا الطريق **مسألة** وإذا طلع المغرب صلى الإمام بالناس المغرب بغير أن يصلي الإمام  
المغرب بغير أن يصلي الغلي أخرا فلكل القيل كذا في الدبوان والأصل أنه ما روى أبو  
داود رحمه الله في سننه ما ساءه إلى عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال  
ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة إلا لو فزها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب  
والعشاء وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها وحذف البخاري أيضا في الصحيح ما ساءه إلى  
عبد الله في ما رآه من أبي بكر صلى الله عليه وسلم صلى صلاة المغرب بغير أن يصليها إلا بجمع بين

الوقت

المغرب والعشاء وصلى المغرب بغير أن يصليها قال في شرحه **مسألة** أن ما ساءه كذا  
رضي الله عنهم مثل شرح الطحاوي وشرح الكرخي والأصباح وشرح الأقطع والحفة والثاني  
للإمام السهيد والخوارزمي لا في الليل وعنده ذلك تأطفه بأن صلاة المغرب بالمزدلفة إذا اطلع المغرب  
يعلى وبعد طلوع المغرب دخل وقت صلاة المغرب فكيف يصح مسكه بحيث عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه وقد ذكر في حديثه أنه عليه السلام صلى المغرب بغير أن يصليها **مسألة**  
أراد به قبل وقتها المسحبه بدليل ما روى البخاري في الصحيح ما ساءه إلى عبد الرحمن بن زيد  
قال خرجت مع عبد الله إلى مكة ثم قد ساءها فبطلت الصلاة ثم صلى المغرب حتى طلع الجمر  
قال يقول طلع الجمر وقال يقول لم يطلع الجمر قد لا على ما قلنا لأنه لو كان المراد من ذلك أحد  
أنه صلى قبل وقتها الذي يتعلق جواز الصلاة به لم يصل عبد الله نفسه وهو الراوي حتى طلع  
المغرب فلا يكون فحلم على خلاف روايته فدل أن المراد منه أنه صلى قبل وقتها المسحبه ولا أنه إذا  
قدم الصلاة استدرك فضيلة الوقوف وذلك لا يستدرك في غير هذا اليوم وكان أفضل  
من صلاة الأسفار التي يستدرك في كل يوم ثم وقت الوقوف بالمزدلفة بعد طلوع الجمر  
يوم الجمر إلى أن يسفر جملتها من سبيلها بعد طلوع الجمر أو حصل في حرو من اجزائها فتداني  
الوقوف ولا يخفى عليه غير أن السنة أن يقف إلى أن يسفر جدا ويضع في الدعا والعلين إذا  
الصلاة بالعلين **مسألة** ثم وقف ووقف معه الناس فدعا أي وقف الإمام بعد صلاة الجمر  
فدعا ووقف الناس معه قال الشيخ أبو الحسن الكرخي رحمه الله وإن استطاعوا أن يكون  
موقفيهم على الجبل الذي عليه الميمنة الذي يقال له فزح فليقفوا وليقفوا ويدعوا الله تعالى  
ويرفع يديه ويستقبل بها وجهه تسطوا ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وقد روى  
أنوار له ويدعوا بالمزدلفة نحو ما دعا بعرفة ويقول اللهم حرمني وشعري ودمي وعظمي  
وجمع جوارحي من النار يا أرحم الراحمين **مسألة** واستحب له دعاء لأنه حتى الدما والمظالم  
يجوز أن يروى الدما والمظالم بالرفع والجر أما الرفع فلكول حتى للمعطين كقولهم ما ساءه  
الناس حتى لا يتأبوا بالرفع وإذا كانت عاطفة تكون أما لخطيئة كالنظر إلى الأذى أو الكبر  
موتهم وأما المحققين كقولهم قدم الحاج حتى المشاة ويجب أن يكون ما بعدهما كذا لما قلنا فلا  
يجوز ضرب الغنم حتى حاربا وضربت الرجال حتى امرأة وبه صرح عبد العاهر في معصره  
ولكن يسخها كلامه وإن يقال المعطوف فيا نحن فيه ليس بحاش للمعطوف عليه لأن الدما  
والمظالم لقنا من جنس الدعاء فلا بد من التأويل حتى يصح الكلام فنقول معناه استحب له  
كل ذلك لأنه حتى استحب له الدما والمظالم وأما الجوف فلكول حتى للمعطين إذا كانت جارة  
يكون الجور أما أن يفتي به النبي صلى الله عليه وسلم كقولهم أكلت السمكة حتى رأتها بالحرو وأما أن يفتي بغير  
التي كقولهم شهد في البازجة حتى الصباح لأنه يفتي الليلة عند أول جز من الصباح وما خي  
فيه من قبل الأول لأن ما بعده حتى ما دخل فيما قبلها كما دخل الناس في أكل السمك وتذوق الكلام  
استحب له دعاء لأنه في ذنوبهم حتى الدما والمظالم يعني استحب له في الدما والمظالم أي  
وهو خلاف كلمة الجان بخروا لأن دخل فيما قبلها وبقي الجحجح يعرف في موضعها وليس  
كما قاله في ذلك **مسألة** ثم هذا الوقوف واجب عند ما وليس بركن وقال الساجي  
أنه ركن وقايد كونه واجبا يظهر فيها إذا جاز وجد مزدلفة قبل طلوع الجمر فطلبه دم  
لترك الوقوف بها إلا إذا تركه لحذر سبب علة أو صنف قد دفع ليل ولا يخفى عليه وجه







عن اصحابنا رحمه الله عنهم انه يجوز بعد الجهر قبل الطلوع ما حذفت الشج ابو جعفر الطحاوي في شرح الانار  
باسناده الى كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يامر من شاء وثقله صبيحة  
جمع ان يصبوا مع اول الجربوا واول الجربوا الجرة الاصغر بن وفيه انما باساده الى مفسر عن ابن عباس  
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث في الثقل وقال لا يرموا الحار حتى يصبوا والحواش  
عن جندب بن اسرار رضي الله عنهما فقال لا تسلم اهرات قبل الجرة لانه يحمل اهرات بعد طلوع الجرة ثم صلت  
بعد طلوع الجرة ولبي سلتا اهرات قبل طلوع الجرة فعول ذلك كان حصصا للمصنفين ليل ما روى  
في ذلك الحديث اهرات وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجرة في حق غير الصغوا واما الاساءة  
بعد طلوع الجرة قبل طلوع الشمس فلما لفت الله لانه لا يرمي الله عليه وسلم رمي جرة العمة بعد طلوع  
الشمس وقد روي انما في حديثنا جابر رضي الله عنه واما الرمي بمثل حصى الخذف في روي ابو داود في  
نفسه باسناده الى سليمان بن عمرو بن الاحوص عن امه قالت رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي  
الجرة من بطن الوادي وهو راكب بكر مع كل حصاة ودخل من خلفه فبصره فقال من الرجل فقالوا الفضل  
بن العباس رضي الله عنهما فاذا جمع الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس لا يقتل بعضهم بعضا  
ولو امرهم الجرة كما روي انما في حصى الخذف **قوله** لم يصب على رمي بعض لم يوقف قال في الديوان عرج على  
التي اى اقام **قوله** ولو رمي بكر من جرة الجهر لانه لا يرمي بكر من حصى الخذف الا انما يرمي من الرمي  
ما جهر اكبر كذا يصره **قوله** والافضل ان يكون من بطن الوادي اى لا افضل ان يكون الرمي من اسفل  
او ادى الى اعلاه وهذا لما روى البخاري في الصحيح باسناده الى عبد الرحمن بن يزيد قال روي عبد الله من  
بطن الوادي فقلت يا ابا عبد الرحمن ان ناسا يرمون من فوق فقال والذي لا اله الا الله فبصره هذا مقام الذي  
من عليه سورة البقرة اى مقام النبي الذي انزلت عليه سورة البقرة وذلك ان الرمي من بطن الوادي افضل  
لانه مقام النبي عليه السلام في الرمي ولو رماها من فوق العفة جاز لان بعد العفة كانا يرمون بها من  
توق العفة الا ان عبد الرحمن بن يزيد قال ان ناسا يرمون من فوقها واراد بالناس الصحابة به  
والنا يرمون رضي الله عنهم وحدث البخاري ايضا باسناده الى عبد الرحمن بن يزيد انه سمع مع ابن مسعود  
رضي الله عنه فراه رمي جرة الكرى سبع حصيات وجعل النبي عن يمينه وساعن يمينه ثم قال هذا  
مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة **قوله** ويكره كل حصاة كذا روي عن ابن مسعود وابن عمر  
رضي الله عنهما وروى في رواية سليمان بن عمرو بن الاحوص عن امه انما قال الناطق في كتابه  
الاحاس دكر في مسك احاس رايه يقول عند كل حصاة بسم الله والله اكبر يرمي بيد واحدة يرمي  
بيمينه وقال في التواتر يكبر مع كل حصاة ويقول اللهم اجعله حراما مبرورا وسعيها منكرونا وذنبا مغفورا  
اعلم ان الرمي بسبع حصيات في اليوم الاول وهو يوم الخميس حصيات بعد طلوع الشمس عند جرة  
العفة وفي اليوم الثاني احدى عشرة بعد الزوال وسبع عند الجرة لادنى الزوال بسبع الخيف وسبع عند  
الجرة الموسمي وسبع عند جرة العفة وكذلك في اليوم الثالث والرابع بعد الزوال ثم وثق جرة العفة  
من وقت طلوع الشمس يوم الخميس في غروب الشمس وعند ان يوسف الى الزوال وبعد الزوال يكون  
فما عنده ولا يرفع يده الا في خمسين ذولا العفة **قوله** وهو من اداب الرمي اى ان يكون من اداب الرمي  
ولهذا الوسخ يكون اسكروا لم يكبر احراه حصول المقصود وهو الذكر **قوله** ولا ينفق عند اى  
عند جرة العفة وهذا لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيح انه كان يرمي جرة العفة من بطن  
الوادي ولا ينفق عند اى مسرى ويقول هكذا رايه النبي صلى الله عليه وسلم يحمله قال الشيخ ابو  
احباس الناطق في كتاب الاحاس والجرة التي لا ينفق عند اى بعد الرمي للجماعة جرة العفة لا ينفق

عند ما حال في اى حال كان سوا كان يوم الجرة وثلاثة ايام بعد ما واما الجرة الثانية والاولى التي يرميها  
في ايام الترمي فينبغ للدعا عنه كل واحد من طريقتين واما اليوم الثالث من ايام الترمي فينبغ  
عندما من لزمه الرمي في يومه وحملته كل جرة بعد ما جرة ترمي في يومه فانه ينفق عند اى للدعا  
لانه في اى العادة وكل جرة ليس بعد ما جرة ترمي في يومه فانه لا ينفق عند اى لانه قد خرج من اى  
**قوله** ويقطع التلبية مع اول حصاة لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال ما روى عن ابن عمر  
قوله ويليه في موقفه ساعة بعد ساعة بقوله ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما روى عن ابن عمر  
العفة وفي العفة يقطع التلبية اذا فتح الطواف وقد جعلا ذلك من قبل **قوله** ثم كيف الرمي  
يرفع الحصاة على ظهره اى باليمين ويستحب بالمسح اى بالسبابة وهي التي تلي الاخرى قبل ان  
المسح اسم اسلامي والسبابة اسم جاهلي قال في الاحاس نا ولا عن مسالك الحسن رحمه الله لا كبير ولا  
صغير يكون مثل النواة او اصغر منها واسم له ان يرمى الى الحار اذا اراد ان يرميها وان ركبها فلا يرمى  
واليه افضل ثم قال هذا لفظ كناه وحكي محمد بن شعاع عن ابراهيم بن الحارث قال حدثني علي بن يوسف  
رحمه الله في رميه الذي يرمي فيه فوجدته مغمى عليه ففتح عينه فزاني فقال يا ابراهيم اما اصلي للحاج  
ان يرمي راجلا او راكبا فقلت راجلا فخطاني فقلت راكبا فخطاني ثم قال ما كان يوقف عند ما لا افضل  
ان يرمي راجلا ولا يوقف عند ما لا افضل ان يرمي راكبا قال فخرجت من عنده فالتفت اليه فقلت  
سمعت صاحب الشأن عليه انه قد فو في فافول هذا من عاهه حرص ابن يوسف رحمه الله في العلم بدعي  
لكل واحد ان يكون حريصا في اشتغاله بالعلوم حتى ينال ما ان ابو يوسف رحمه الله ولهذا قيل في  
الحصيل من المهدي الى الخلد **قوله** ولو طرحها طرحا اجزاء قال الحاكم الشهيد في كافته ان وضع الحصاة  
عند الجرة لم يجره وان طرحها طرحا اجزاء وان رماها من بعد فليفع الحصاة عند الجرة ولا يرميها  
منها لم يجرى وان وقع فيها اجزاء **قوله** ولو رمي بسبع حصيات حمله فبصره واحد **قوله**  
المقصود عليه تفرق الافعال يعني ان المقصود هو فعل الرمي بسبع حصيات متفرقا لا يعني الجماعات  
فعله ربي ست حصيات اجزاء الحاكم الشهيد في الكافي وان رماها باكثر من سبع حصيات لم يضره ذلك  
الربادة وان نقص حصاة لا بد ربي من اربعين نقص اعاد على كل واحدة من سبع حصيات يعني لم  
يبد من اربعة اجزاء الثلاث نقص **قوله** ويأخذ الحصاة من اى موضع سا الا من عند الجرة فادلكم  
قال الحاكم الشهيد الجليل الشهيد في الكافي فان رماها بالحصاة اخذها من عند الجرة او من اسفل  
الودوي في شريحه فان رمي بجهر من الجرة جاز وقال مالك لا يجوز لما ان الرمي لا يجره صفه الجرة  
فجاز الرمي به مما جاز في الاصل بخلاف الما المستحل عندنا حيث لا يجوز استعماله ثانيا لانه اشق  
الثامنة اليه بالاستعمال قال الودوي والبي من مالك حيث جاز الوصو بالمستحل وان كان  
الاستعمال بغير اسم الما ومنع الرمي بالجهر وان كان الرمي لا يجره صفه وقال في الخفة ويخفى ان يأخذ  
كل واحد حصاة الجهر من المرد لفة او من الطريق ولا يأخذ من الجهر التي رمي عند الجرة لما  
صل انما حصيات من لم يزيل حجه فان من قبل حجه رقت جريته وقد روي عن سعيد بن جبير انه  
قال لابن عباس رضي الله عنهما ما بال هذه الجهر ترمي من وقت الحليل عليه السلام ولم يضره ما  
فقال ابن عباس رضي الله عنهما اما علمت ان من قبل حجه رقت حصاة **قوله** ويجوز الرمي بكل  
ما كان من احدا الارض سوا كان مدرا او طينا يابسا او قبيصة تراء كذا في المختلف وقال الناطق  
لا يجوز الا بالجهر لانه هو الما نور ولما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ان اول فسكتا في يومنا هذا الرمي ثم الخلق ولم يحصل ولا كل حكم تعلق بالجهر تعلق بغيره



كان الاستحسان لان الغنود من الرمي امانة الشيطان وهذا المعنى يحصل بكل ما كان مباحا في نفسه  
من اجزاء الارض بخلاف الرمي بالدم والفضة حيث لا يجوز لانه نثار لارمي فلم يلد على الامانة بل  
على الاعذار بخلاف الرمي بالحطب حيث لا يجوز ايضا لانه ليس من اجزاء الارض قوله قال ثم يذبح ان  
احب ثم يعلق او يقصر اي قال الامام القنود في رحمه الله ثم يذبح بعد رمي حمره العنفة ان احب  
ونطلق الذبح بالحجة باعتبار ان الدم على المعز مستحب لا واجب والكلام في المعز لافي العائد والمنع  
قال الدم على كل واحد منهما واجب وانما لم يعلق الحلق او القصر لان احدهما واجب على المحرم سواء كان  
محررا او قارنا او متعتا لكن الحلق افضل واغوا وجب هذا الترتيب بما روي ابو داود وفي سننه باسناد  
الى من يرمى عن امرين بالله وحيه الله عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم رمي حمره العنفة يوم  
البحر ثم رجع الى منزله بمنافعة يذبح ثم دعا بالحلاق فاخذ بشفق راسه الايمن فخلعه فجعل يفسر  
بين من يلبه الشعر والشعرين ثم اخذ بشفق راسه الايسر فخلعه ثم قال ههنا ابو طلحة قد فقهه الى  
ابي طلحة والصراط ههنا ان يقال يوم النحر ذبح والرمي والذبح والذبح والحلق وانما  
كان اطلق افضل لما روي في الموطا عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال اللهم اغفر للحقير قالوا او المفسرين يا رسول الله قال اللهم اغفر للحقير قالوا يا رسول  
الله والمفسرين قالوا والمفسرين وفي السنن والصحاح مسند الى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم الحقير قالوا يا رسول الله والمفسرين قال اللهم ارحم الحقير  
قالوا يا مفسرين قالوا والمفسرين ولا في الحلق اقد انما يلبس عليه السلام فيكون افضل من التقصير  
ولم يذبح الحلق اول هذا المعنى وان كان يجزئ موضع الرأس اقامة للرمح تمام الحلق كما في مع الراس  
**قوله** وكذا الذبح اي الذبح من اسباب التحلل كالحلق ولهذا يحل به المحصر وليس عليه حلق او تقصير  
في قول ابي حنيفة ويحرم في رواية اخرى بالاحتمار فلما كان كل واحد من الحلق والذبح من اسباب التحلل  
قدم الرمي عليهما ثم تقدم الذبح على الحلق لما في الحلق من محظورات الاحرام فاحذر هذا في التوازل  
ويقول اذا وجهه هذه للذبح وجهي وجهي الذي فطر السموات والارض ههنا وما انا من المتركين  
ان صلاتي وسكوتي ومما نزل به رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين اللهم هذا  
سكوتك وتلك البكاء اللهم بصله مني كما تفعلت من ابراهيم بعمالك وحوذك يا ارحم الراحمين **قوله**  
الحديث ظاهر بالرحم عليهم وهو فعل ماض من باب المعاملة يقال طاهره اي عاونه وساعده **قوله**  
وقد حل له كل شيء الا النساء والطيب والروا به ينصب النساء لانه استثنى من الموجب اعلم ان المحرم  
بما اذا رمي وحلق يحل له كل شيء حرم بالاحرام الا النساء والدماء والحيوانات والطيب وقال  
الشيخ الا النساء والدماء كذا في شرح مختصر الكرخي رحمه الله ولما روي الشيخ ابو جعفر  
الطحاوي رحمه الله في شرح الانار باسناد الى عابضة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا رسم وحلقم يود حل لكم الطيب والساب وكل شيء الا النساء وفيه ايضا مسند  
الى عاتكة رضي الله عنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقه حين حل قتل ان  
بطون مالت وحدثني البخاري في الصحيح باسناد الى عابضة رضي الله عنها قالت طيبت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين حيث احرم وحلقه حين احل قتل ان بطون وفسط بدنها  
ولان النساء يحل له بعد الحلق فكذلك الطيب والصيد لان كلاهما لا يفسد الاحرام وكذا  
هو من نواحي ما يفسد الاحرام بخلاف الجماع لانه اذا وجد قتل ان يفي يعرفان فندحه  
فلم يحل الجماع بعد الحلق الى ان يفي من اذ كان الح بطواف الزبارة وكذا القبلة والمساكين

لا يحر

له بعد الحلق الى ان يطوف بالبيت لانها من نواحي ما يفسد الاحرام وهو الجماع **قوله** وهو مقدم  
على القياس اي الحديث مقدم على القياس الذي قاسه مالك رحمه الله حيث لم يحرم الطيب بالناس وقال  
الجماع لا يحل له بعد الحلق قبل الطواف فكذلك الطيب لان الطيب من نواحي الجماع في قوله  
لا نسلم ان الطيب من نواحي الجماع وليس سلبا لكن نقول العمل بمحرر الواحد اولى من العمل بالقياس  
لان الشبهة في القياس في اصله وفي خبر الواحد في فعله لا في اصله على ما نقول لعبد الذي ربه  
موبدا لقياس ايضا حيث حرمنا الطيب قبا على الناس لما رافنا **قوله** ولا حل لجماع فيما  
دون الفرج قال القنود في شرح الكرخي وقد قال السافعي في احد قوله انه حل له باعلى  
الوطي فيما دون الفرج والمباشرة وهو ضعيف بمره لما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استسحب  
الناس قوله الا النساء وهو عام فينا ذلك الفرج وما دونه فكون ما دونه حراما كالفرج ولا نواحي  
الفرج حرام بالاجماع الى ان وجد طواف الزبارة فكذلك الجماع فيما دون الفرج بالناس عليه لان كلاهما  
فما الشهوة بالنساء ولا في كل معنى حرم معه الوطى في الفرج حرم معه فبادون الفرج ايضا كالطهار  
**قوله** ثم الرمي ليس من اسباب التحلل عندنا اعلم انه اذا فزع من رمي حمره العنفة لا يحل  
عندنا قتل الحلق وقال السافعي يحل فحل له كل شيء الا النساء كما بعد الحلق عندنا ما لم يحل  
له بعد الرمي والحلق محظور الاحرام قبل حل بعد الرمي لان الرمي يحل ولما روي الشيخ ابو  
جعفر الطحاوي في شرح الانار عن عابضة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذا رسم وحلقم  
فقد حل لكم الطيب والبيات وكل شيء الا النساء فدل ان الحلق شرط للحل ولان الرمي ليس كالحلق ولا  
يصلح ان يكون محلا لان ما يكون محلا لا يكون فيه صفة الخطر فدل اوانه كالسلام في الصلاة والحلق  
لمحرر النساء والرمي اذا وجد في غير اوانه لا يفسد حيا به ولا يرد على طواف الزبارة بان يقال انه  
محلل للنساء مع هذا ليس فيه صفة الخطر اصلا لا يقول حل النساء حصل باعلى الناس لان الطواف  
اذان الحلق قد سراجي بخص حكمه وذلك في حق النساء يكون الطواف مودى في الاحرام لغير  
كونه ركنا بخلاف طواف الصدر ولم نعمل بينا الاحرام كما له ليعلم انه ليس بمنزلة الوقوف  
بجوفان قال فلان **قوله** ان النساء في نفسك بما روي في السنن  
عن عابضة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رمي احدكم حمره العنفة  
فقد حل له كل شيء الا النساء فالحقاب عنه قل  
حوايه ما قال صاحب السنن يقول له هذا حديث ضعيف فلي كان ضعيفا لم يحران يحرم على احص  
**قوله** قال ثم ياتي مكة من يومه ذلك او من الغدا ومن بعد الغدا فيطوف بالبيت طواف الزبارة  
سبعة اسواط اي قال الامام القنود في رحمه الله ثم ياتي مكة بعد الحلق من يومه ذلك حتى يوم النحر  
وهو اليوم العاشر من ذي الحجة او من الغدا وهو اليوم الحادي عشر من ذي الحجة او من بعد الغدا  
وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة فيطوف بالبيت سبعة اسواط وهذا هو الطواف المفروض  
في يوم طواف الزبارة وطواف الافاضة وطواف يوم النحر وطواف المكن والاصل في ذلك  
ما روي عن عطاء النبي صلى الله عليه وسلم اقام من وطاف ثم عاد الى منافع الطهر **قوله**  
ووفيه ايام النحر اي وقت طواف الزبارة ايام النحر وهي ثلاثة ايام الطهر والحادي عشر  
والثاني عشر ويقال ان سنة ايام غص في اربعة ايام وهذا لان ايام النحر ثلاثة وهي ذكرها  
وايام الترتيب ايضا ثلاثة وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر فالحادي عشر يوم النحر  
حاصه والثالث عشر يوم الترتيب حاصه والحادي عشر والثاني عشر لهما حظ من النحر والترتيب



وانما كان وقت الطواف ايام الخذلان الله تعالى عطف الطواف على الدعاء ثم الدعاء موقوف بامام الخمر  
فكذلك الطواف لان العطف يقتضي استاركة في الحكم بين المحطوف والمحطوف عليه اذ كان يحرق  
الواو كما في قولك جاني ريد وعمر وهو الاصل بانه ان الله تبارك وتعالى قال ويذكر واسم الله في ايام  
معلوما على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا الناس الفقير ثم لم يفسر انفسهم ولو  
تدبرهم وليهووا بالبيت الغني ثم المراد من الذكر والله اعلم الغيبة على ما تخر لقله على  
ما رزقهم من بهيمة الانعام وقوله فكلوا منها ليس بأس ولا ذم فمن شأ اكل من ما حبه ومن شأ لم ياكل  
وهو كقوله تعالى واذا حملتم فاصطادوا والناس الذي ناله بوس وبوس شدة في القول وقال  
يوسف الرجل وبني الرجل اذا صار ذا بوس والتفت الاخذ من الشارحة وتعلم الاطراف من  
الاطراف ومن العانة والاحد من الشعر وكانه لفروع من الاحرام الى الاحلال والغني القدم لقوله تعالى ان اول  
بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وقيلا في به لانه اعنى من العزق ايام الطوافان وقيل لانه اعنى من  
البحارح فلم يغفل عليه حار وقيل لانه لم يدعه احد من الناس وكل ذلك حسن ثم اعلم ان اصحابنا رضي الله عنهم  
قالوا ان اول وقت طواف الزيار طلع الفجر من يوم النحر وقال الشافعي ان النصف الليل من ليلة النحر  
لن ان النصف الثاني من ليلة النحر وقت للوقوف بعرفة فلا يجوز ان يكون وقتا للطواف كالنصف  
الاول او لانه وقت لركن في الحج فلا يجوز ان يكون وقتا لركن اخر في الحج غير ما سأل كقولهم الحرام وما اخر  
وقت الطواف فاحرام ايام السري في ان اخره غرطاف وعليه م عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
لا شيء عليه وقال الشافعي اخره ليس بموقت كذا ذكره القندوري في شرح مختصر الكوفي وابو نصر الجدة  
في شرح مختصر القندوري ومال في الانصاف هو خلاي رواه لاصل وقال الحاكم الحلي في التمهيد في الكافي  
ثم يروى في ذلك اليوم ان استطاع او من العدا او من بعد العدة لا يوجبه الى ما بعد ذلك واليه ذهب  
صاحب النجاة وصاحب الهداية وكثير من اصحابنا ان الطواف ركن في الحج فيجب ان يكون اخره موهما  
كالوقوف بعرفة ولانه موقوف في احرام الحج فيوقت اخر فعله كالوقوف والركن في ما تمت  
اداره موقت لرمه دمالتا خبركم في الحار ومذا لانه محل بالتأخير نقصان واجتمع الى الخبر ان كان اخر  
الاحرام من المناسك ووجه قولهم ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ما سئل عن شيء قدم او اخر الا قال  
افعل ولا خرج **قوله** والطواف مرتب عليه اي على الوقوف **قوله** وافضل هذه الايام اوطى كافي  
الصحيح يعني ان الافضل ان يطوف طواف الزيارة في اول ايام الخذلان النبي صلى الله عليه وسلم طاف  
في اليوم الاول **قوله** فان كان سعي بين الصفا والمروة غفبت طواف القعدة ولم يزل في هذا  
الطواف ولا سعي عليه وان كان لم يقدرا السعي ولم يزل هذا الطواف وسعي بعده والاصل هناك ان  
السعي الواجب في الحج موصوفه غفبت طواف الزيارة لانه ركن في الحج فينبغي ما هو الواجب خلاف  
طواف العدة وموافقه سنة فلا ينبغي ما هو الواجب لانه اعلى من السنة فلا يصح ان يكون سعيها  
الا انه خارج بعد السعي وعلمه غفبت طواف القعدة وم رخصة وطلبها للتحقق لان يوم النحر  
يوم الاستسبال بالاقبال ما دام يرحم من نعت السعي سعي غفبت طواف الزيارة لانه هو النحر  
العمامة ثم لاصل في الرمل ان كل طواف نحر سعي نعت الرمل وكل طواف ليس نحر سعي ولا  
وملحه **قوله** ويصل ركعتين بعد هذا الطواف اي بعد طواف الزيارة لما بينا اي في  
طواف القعدة وهو موقوف عليه السلام ولصل الطائفة لكل اسبوع ركعتين وحدثنا المختص  
في بيان ركعتي الطواف **قوله** قال وقد حدثنا النسا اي قال القندوري وقد حل له النسا بعد  
الطواف لكن ما خلق السابق لا بالطواف لان ما كان محلا يكون فيه الخطر والخلق كذلك الا انه

براجي بعض حكمه وهو حل النساء يكون طواف الزيار مودى في الاحرام وقد حقهناه **قوله**  
وبكره تأخيره عن هذه الايام اي بكونه ناسيا لطواف الزيار عن ايام الخذلان بانه سوف ياتوه  
ما ذكره بعد ذلك ووقته ايام النحر وان اخذ الطواف من ايام النحر لومه دم وقد ساء وسجي في  
الحايات ايضا ان شأ الله تعالى **قوله** كما روينا وهو ما ذكره قبل هذا بقوله روي ان النبي صلى  
الله عليه وسلم لما خلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى ما وميل الظهر فقال في سرح  
الهاوي وبكره له ان يبيت في غديرنا في ايام منا وقال القندوري في شرح مختصر الكوفي قال  
اصحابنا اذا بات مكة فعد اسبوعا ولا يبيت عليه وقال الشافعي اذا بات ليلة فعله مد واربعة  
ليالين فعله مدان وان بات ثلاثة ليال فعله دم لما ان البيوت له لبيت بمقصودة لغيره  
فانا بفعل ذلك لما يقع في الغد من الشك فاذا تكلم بيزمه كفارة كالبسوة بما ليلة العبد  
**قوله** فاذا اذ لك الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر في الجوار الثلاث فبدا بالبيت على سجدة  
الحيف فربما يصيح حصيات بكبر مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمي النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ويقف  
عندها ثم يرمي بحجارة الحفة كذلك ولا يقف عندها هكذا روي جابر رضي الله عنه فيما نقل من  
شك رسول الله صلى الله عليه وسلم مضرا الى بيت ابا جرة النبي صلى الله عليه وسلم في الدجوان  
الحيف ما اخذ من غلظ الجبل وارتفع عن سبل الماوسه من سجدة الحيف والحيف حصان حيف  
منا وحيف بني كنانة والمواد من الحجرة موصفا به ليل قوله فربما يصيح حصيات اي يرمي الحجرة  
اي موصفا بصيح حصيات وقد روي عن الصحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان لا يقف عند حجرة الحفة وقوله سقنا حاله من قوله هكذا لانه مفعول روي  
ويجوز ان يكون خالاسن الموصول في قوله فيما نقل اي نقله ويحوز حذف الدارج الى الموصول  
اذ كان يعلم **قوله** ويدعوا بحاجته ويرفع يديه يعني عند الوقوف عند الجرناب الاولى والوسطى  
وهو المراء من قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودة ان كذا في شرح الاصل واما يرفع يديه  
عند الدعاء لما روي عن شرح الآثار عند قوله ثم ابتدأ بالحجارة السوداء عن ابن عمر وابن عباس رضي  
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ترفع الايدي في سبعة مواضع وذكرها الجرناب وذكرني  
سالك الاصل يرفع يديه عند استكبيه ثم لفظ الحديث في شرح الآثار بانبات الفعل بدون حرف  
الاستسبال بجره ولكن الفقهاء ذكروا سعي الفعل وحرف الاستسبال بجره وقالوا لا ترفع الايدي لا  
في سبعة مواضع وليس صحيح ما روي الفقهاء من هو الرفع وحديث البخاري في الصحيح باساده انما سأل  
عن عبد الله بن عبد الله بن عمر كان يرمي الحجرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على كل حصاة ثم يمشي  
بسهل فيقوم مستقبل القبلة قايما طويلا فيدعوا ويرفع يديه ثم يرمي الحجرة الوسطى كذلك  
فأخذ وان السهل فيسهل ويقوم مستقبل القبلة قايما طويلا فيدعوا ويرفع يديه ثم يرمي الحجرة  
دان الحفة من بطن الوادي ولا يقف عنده ويقول هكذا رايته النبي صلى الله عليه وسلم بفعله  
وقوله يسهل اي ينزل الى السهل من الوادي يقال يسهل القوم اذا نزلوا عن الجبل الى السهل  
**قوله** قال واذا كان من الغد من الجوار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك اي قال الامام في  
القندوري واذا كان من الغد وهو الثالث من ايام النحر اعني اليوم الثاني عشر من ذي الحجة روي  
احرا الثلاث بعد زوال الشمس كما روي في السور احدى عشر بخدي بالحجارة التي في سجدة الحيف  
فربما ثم يرمي الحجرة الوسطى ويقف عند الجرناب ويدعوا بحاجته ويرفع يديه ثم يرمي حجرة  
الحفة ولا يقف عندها ولا يرفع يديه لما روي **قوله** وان اراد ان يسجد في السور في مكة



وان اراد ان يفهم في الحار الثلاث اليوم الرابع بعد زوال الشمس اي ان اراد ان يجعل النفوس هو الرجوع  
من مكة الى مكة فيكون ان اراد السفر في اليوم الثاني من ايام التشريق وهو الثاني عشر من ذي  
الحجة بعد ما ربي ايام الثلاث بعد زوال الشمس تغرب الى مكة وان اراد ان يفهم ما ربي ايام الثلاث بعد  
زوال الشمس اليوم الرابع وهو الثالث عشر من ذي الحجة والثالث من ايام التشريق والرابع من  
يوم النحر وله ان يفهم ان يطلع النحر من اليوم الرابع وهو ايام التشريق فاذا طلع النحر لم يحوله  
ان سفره يري عندنا وقال الشافعي لا يجوز له السفر اذا غابت الشمس من اليوم الثاني عشر حتى  
يربي ايام الثلاث اليوم الرابع ولنا انه وقت لا يجوز فيه السفر من اليوم الرابع في ايام النحر  
فيه كذا فيكون وجوب الشمس ثم الاصل هنا قوله تعالى في نخل في بونين فلا اثم عليه ومن اختلف فلا  
اثم عليه اي من نخل في النفر في بونين بعد يوم النحر فلا اثم عليه ومن اختلف في ربي في اليوم  
الثالث من ايام التشريق فلا اثم عليه والحوادث من اليومين الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة  
يعني من بعد ما ربي ايام الثلاث في اليوم الثاني من ايام التشريق فلا اثم عليه وهذا هو السفر  
الاول والسفر الثاني في اليوم الثالث وهو ايام التشريق والحاصل انه لا اثم عليه في النخل  
والساحل له محرم مما يجوز التحريم بين النخل والناظر وان كان النخل اقل من الاصل فيكون التحريم  
بين الغاضل والافضل كما في المسافر بين الصوم والافطار وان كان الصوم افضل قال صاحب  
الكشاف قل ان اهل الحائض كايضا فيهم من جعل المنخل اثمًا ومنهم من جعل المسافر  
اثمًا فورد الغرض في المآثم بينهما ونخل من مطاوعا وضربا والاول اولي به لانه من اثار حرماته  
وان عدم الرمي في هذا اليوم يعني اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر عند ابي حنيفة رضى  
الله عنه وهذا الحسن والافضل لا يجوز الا بعد الزوال وبه قال الشافعي وجه قولنا انه لا  
يحرم نفقه الرمي في الزوال في اليوم الثاني والثالث فكذلك في اليوم الرابع ولان النبي صلى الله  
عليه وسلم رضى في اليوم الرابع بعد الزوال فانه ما في السابق ان له رخصة السفر قبل طلوع الفجر  
فاذا لم يرخص صارت هذا اليوم وما قبله سوا ولا يحنيفة رضى الله عنه ما روى عن ابن عباس  
رضي الله عنهما انه قال اذا انقصف النهار من ايام التشريق جاز الرمي ولانه لما جاز له  
ترك الرمي صلا في هذا اليوم من الرخص بالانفراد في جاز له ان يرمي في الاوقات كلها بعد  
الزوال وقبل الزوال وقول النبي صلى الله عليه وسلم تحول على الافضل بدلالة جواز السفر  
بحكم الامة وقاسمها على اليوم الثاني والثالث صغيف لانه لا يجوز ترك الرمي فيها اصلا فلا  
يجوز اسدهم ايضا على الزوال خلاف اليوم الرابع فانه يجوز ترك الرمي فيه اصلا في ايام  
السفر ايضا على الزوال في **لا يجوز الرمي فيها الا بعد الزوال** في المشهور من الرواية  
اي لا يجوز الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام التشريق وبما الحادي عشر والثاني عشر  
الا بعد الزوال واما حديث المشهور من الرواية احترازهما ذكر الحاشية في المنفى فقال كان ابو  
حنيفة رضى الله عنه يقول الافضل ان يرمي في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال يعني في اليوم  
الثاني والثالث من ايام النحر فان ربي قبله جاز روجه تلك الرواية انه يوم من ايام الرمي فصار  
كسفره نحو روجه الرواية المشهورة ما روى في حديث جابر رضى الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يرمي يوم النحر حتى قما بعد ذلك فخذ زوال الشمس **في**  
على اصل المروي اي في حكم الرمي في اليومين على اصل المروي يعني لم يجز الا بعد الزوال وان اراد  
بالمروي ما روى عن جابر رضى الله عنه وهو ما ذكرناه قبل هذا او اراد باصل المروي ان لا سعي

حكم المروي عما كان **ح** ما ياب يوم النحر فاول وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر وهذا وقت  
الحوادث والافضل ان يرمي بعد طلوع الشمس وقد خففاه بعد تولد شمسه في حرمه العروة فيرمي من  
بطن الوادي بسبع حصيات فلا يعبده **ح** رخص للربا وهو يكسر الزا الممثلة في وزن فعال  
جمع راعي كذا في الديوان **ح** فيثبت اصل الوقت بالاول والافضل بالثاني وان اراد بالاول  
قوله عليه السلام لا تروا حجرة لعقبة الا مصحين وان اراد بالثاني قوله عليه السلام لا تروا  
حجرة لعقبة حتى تطلع الشمس **ح** وناو بل ما روى الليلة السابعة والثالثة اي باو بل ما روى  
لشافعي وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للربا ان يرمي ليل الليلة الثانية والثالثة  
توفيقاتين الحديتين ولكن سلبا ان امواد منه ليلة العيد فتقول لا حجة في المحرم عليها لانه يسب  
رخصة للربا والمنعها فلا بعد وهم لان الرمي ثانيا خلاف القياس **ح** ثم عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه يمتد هذا الوقت الى غروب الشمس اي يمتد وقت ربي حجرة العروة عند ابي حنيفة رضى  
الله عنه من وقت طلوع الفجر الى غروب الشمس روى ذلك الحسن عنه كذا ذكره العدوي وقال ابو  
يوسف يمتد الى وقت الزوال وما بعده فضا وجه قوله اني يوسف رحمه الله ان المصنف الاول لما  
كان وقتا للرمي يوم النحر لم يكن المصنف الثاني وقتا له كما ان في سابقا لايام ما كان المصنف الثاني  
وقتا للرمي لم يكن المصنف الاول وقتا له ولا يحنيفة قوله عليه السلام ان اوله تسكنا في يومنا  
هذا الرمي جعل كل الوقت ظرفا للرمي في كل جزء من اجزائه الى غروب الشمس ولا يوم النحر  
من ايام الرمي في ايام يمتد الرمي فيه الى الغروب كسابقا لايام **ح** وانما هو الى الليل رماه  
ولا يحنيفة حديث الربا اي وان اخبرني حجرة العقبة الى الليل رماه في الليل ولا يحنيفة يحنيفة  
حديث رما الا بيل يعني ان الليل في باب الرمي في حكم اليوم الذي قبله لان النبي صلى الله عليه  
وسلم رخص للربا الا بيل ان يرمي في الليل وان اخذته الى الغد رماه وعليه ذلك لان ما جاز السكس  
وقته بوجوب الدر عند ابي حنيفة رضى الله عنه وهو المراد بقوله كما هو مذهبه وهذا لان  
الساحر بوجوب القضا وقتا من الحج بحد ما لدم كما ان نقابص الصلاة بخبر السجدة **ح** وبما  
الافضل مروي عن ابي يوسف رحمه الله اي يار الافضل في الرمي ما ساء وما كبر مروي عن ابي يوسف  
رحمه الله وهو ان كل ربي بعده رضى الله عنه لا افضل ان يرمي ما ساء وكل ربي ليس بعده رضى الله عنه حرمه  
العروة والافضل ان يرمي ما كبر وقد ذكرناه مما تقدم من قوله وكيفية الرمي ان يصب اعصافه  
على طهها رماه **ح** ولو انا في غيره من غير الايزه من عند ما يجي ان السوءه بخبر ما في ايام ما  
واكب كره لكن لا يحنيفة برك السنونة ببناء خلافا لشافعي فانه يوجب المد برك السنونة لله  
وبوجه المدس لليلتين وبوجه الدر لثلاث ليل لما ان المصنوع من السنونة عندها وهو ان السوءه  
ما يوجب في الغد من السك وهو الرمي في كل من مفسودة لنفسها لم يكن من افعال الحج فلم يوجب بركها  
الحا برك السنونة ببناء ليلة الحد **ح** ويكره ان يندم الرجل نعله الى مكة ويومح ربي والعمل  
لعموم سماع المسافر وحسنه كذا في الديوان واما كره يندم الرجل نعله الى مكة ويومح نفسه ببناء  
حيه الرمي لما روى عن عمرو رضى الله عنه انه قال من قدم نعله فلا يحل له ولا ركب الرجل يكون مسكولا  
سماعه اذا قدمه فضا كانه حرج نفسه بركه بدل على هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه لما ساله قوم من الانصار ان يتركه عندكم حين قدم المدينة وقد كان ابوابه رضى الله عنه  
اخذ رجله صلى الله عليه وسلم وحوله الى منزله قال صلى الله عليه وسلم المرجحة رجله فقل ان تقدم  
الرجل يتركه اخرجه **ح** وادان في مكة برك المحصب وهو الاصل المحصب اسم موضع فان



وان حصى من سائر مكة بغيره الا يطع قال ابو بكر الرازي رحمه الله في شرح مختصر الطحاوي ولا بأس  
 بان يترك بالابطح ففهم به ساعة قبل ان يمشي الى مكة لطوافه لودعه وقال الامام الاسدي واد  
 اراد ان يمشي في النهر الاول او في النهر الثاني فانه يجعل فعله معه ويكره تقديمه ويترك بالابطح ساعة  
 وبعد له المحصب وقال في النجعة ويخفى ان ينزل بالابطح ساعة وقال صاحب الساج قالوا ان المحصب  
 ليس بمسك وقال في شرح الكرمي قال اصحابنا ان الفضل ان ينزل اذا افاض بالمحصب وذهب كبير  
 من اصحابنا الى هذا وقالوا ان المحصب وهو النزول بالمحصب ليس فيه وقال في المبسوط شمس  
 الامة السرخسي والاصح ان المحصب سنة والله ذهاب صاحب الهداية وقال في شرح الاقطع اذا  
 نفرا الى مكة نزل بالمحصب ثم قال وهذا عندنا مسك وقال الساجي هو منزل وليس بمسك وحده ما  
 روي انه ليس بسنة ما روي في الصحيح البخاري عن عطاء بن ابي عيسى رضى الله عنهما قال ليس المحصب  
 فيه اما هو منزل بله رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه السنة وهو الاصح ما حدثنا مالك في الموطا  
 عن ياقب عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما انه كان يصلي الظهر والعصر والعزب والعشا بالمحصب ثم  
 يدخل مكة من الليل ثم يطوف بالبيت وقد روي صاحب السنن باسنا في ابي اسامة بن زيد قال قلت  
 يا رسول الله اني نزلت غدا قال هل تركت لنا عقتل من لا تم قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم  
 فاسم من ليس على الكرمي المحصب وذاك ان من كان له حاله من شاطئ بني هاشم ان لا يبايعهم ولا  
 يبرؤهم ولا يبايعهم قال الهروي والمحصب الوادي واخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن  
 ماجه فدل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بالمحصب فصدنا مخالفة المشركين اراءه لطيفه  
 صبح الله تعالى وما قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجهه المحل لفة فهو مسك كما نفوس عرفه  
 بعد عروب الشمس وكما لم يزل في حبيب حبيب في كتابه والصحيح في الرواية كما ذكرنا من السنن  
 بلا تكرار الخلف وعلم ما ذكره صاحب الهداية يكون الخلف الثاني عطف بيان لان الخلف خفيان  
 احدهما خفيان وهو الذي فيه مسجد وهو مشهور والثاني خفيان في كتابه وهو المحصب وسمى  
 خفيان في كتابه لانهما لغوا في موضعين في ذلك الموضع على بني هاشم كما ذكرنا في سورة الكرمي  
 اي مع شركهم كما في قولهم تخرج في الادب على مقوسه **قوله** فصار سنة اي فصار النزول  
 بالمحصب سنة **قوله** قال ثم دخل مكة وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمي فيها اي قال الامام  
 القدوري ثم دخل مكة بعد نزوله بالمحصب وطاف بالبيت سبع مرات وبقي هذا الطواف طواف  
 الصدر لانه بعد ربه عن مكة اي يرجع والصدور ففتح هو الرجوع وبقي طواف الوداع  
 لان وداع البيت يحصل به وبقي ايضا طواف اخر عهد بالبيت **قوله** وهو واجب عندنا  
 اي طواف الصدر واجب عندنا خلافا للشافعي ولنا ما روي البخاري في الصحيح باسنا في ابي اس  
 عباس رضى الله عنهما قال امر الناس ان يكون اخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن الخابض وروي  
 في الصحيح ايضا باسنا في ابي اس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلي الظهر والعزب  
 والعصر والعزب والعشا ثم رقد فدفن بالمحصب ثم ركب الى البيت فطاف به وروي عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فليكن اخر عهد به الطواف وحده ما ذكره في  
 الموطا عن ياقب عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لا يصعد رك احد من  
 الحاج حتى يطوف بالبيت فان اخر الشكر الطواف بالبيت فدل على ان طواف الصدر واجب  
 لان مطلق الامر للرجوع على ما بيناه في التبيين ولا نه خفف عن الحاجين والتخفيف عنها  
 دلالة انه واجب على من لا يملكه فابغى في محصب المحصب وهذا معنى قوله ورجع للناس المحصب

اي رجع النبي صلى الله عليه وسلم لمن في ترك طواف الصدر فان كل  
 لو كان ولما لو اوجب على اهل مكة وعلى من دون المواثيق او من اهل فلابغ علمهم بالاتفاق **قوله**  
 لا يسلم الملائكة لان الاقافي يجب عليه طواف الصدر لفاروه البيت وتودعه وهذا المعنى لا يعمل  
 في حق النبي لانه لا يفارق البيت اما اهل المواثيق ومن دونها فهم كاهل مكة في باب الاحرام والناس  
 مع وجود الفارق فاسد الاوي ان الاقافي يس في حقه طواف الودع ولا يس في حق النبي  
 القدوم لوجود الفارق قال فلنفسه **قوله** يعني ان يك طواف الصدر على المعصرا الاقافي  
 لوجود المعنى الذي قلناه وهو مؤديع البيت فدل على ان المعنى علم ان التعليل بتلك العلة فاسد لخلف  
 العلول عن العلة **قوله** لا يسلم انه لا يجب عليه طواف الصدر وقد روي الكرمي  
 عن الحسن بن رباح انه يلزمه ذلك ولينسما انه لا يلزمه ذلك على ما هو المشهور من اصحابنا رضى  
 الله عنهم فنقول اما لا يلزمه لان العروة هي الطواف والسجدة طواف الصدر لكان النامع  
 منكم فلا يصح خلاف الحاج فان معظم اركان الحج الوفوف بعرفات وطواف الصدر ليس مما لم له  
 ولان المعنى لا يس في حقه طواف الودع ولا يك في حقه طواف الصدر ايضا لان كل واحد منهما  
 طواف يتعلق بالحج وليس بركن **قوله** لا يسلم انه لا يجب عليه طواف الصدر وهو واجب اي طواف  
 الصدر واجب اي طواف مكة فانه ليس بواجب عليهم **قوله** ويصلي ركعتي الطواف بعد ما  
 قد تاتي بمكة ركعتي الطواف عند الفجر بعد طواف الصدر لما قد ساق في اوائل هذا الباب وهو قوله عليه السلام  
 وليليل الخافيف لكل اسبوع ركعتين **قوله** واي في زمن فبشر من ما ياتي في زمن بعد ركعتي الطواف  
 فيشرب من ما ياتي في شرح الطحاوي وشيخ الودعي وبصحب على وجهه وباسه وقال في الايضاح روي عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه استحب ان ياتي نفسه فشرب ثم اخرج باقي الدلو في البهجة قال بعضهم في شرحه  
 اسبان زمزم وشرب ما ياتي بعد ان ياتي بالملتزم والسنن بالاستار وفيه نظر لان الرواية خلاف ذلك الا ترى  
 ان ما قال الكرمي في مختصره وقال الحسن بن رباح عن ابي حنيفة رضى الله عنه ينبغي للانسان ان يقرأ بطواف  
 طواف الصدر حين يريد ان يفرق بين البيت فيسلم الحجر فيطوف به سبعا ثم ياتي المقام فيصلي عده ركعتين ثم  
 ياتي زمزم فيشرب من ما ياتي وبصحب على وجهه وباسه ثم ياتي بالملتزم وهو بين الحجر الاسود وبين الباب فيضع  
 صدره ووجهه عليه ويثبت بالاستار ساعة يدعو وليس في ذلك دعا موقت ثم يخرج فيصلي الى اهله الى هنا  
 لغة الكرمي وقال في التواريل وشرب من ما زمزم ويقول اللهم احمله رزقا واسعا وعلى ما دعا وسعا  
 من كل دانا رحم الرحمن وانما انب الضمير الرجوع الى زمزم في ما ياتي تاويل البصير ومعنى اخرج اي صا  
**قوله** وليصحب ان ياتي الباب ويقبل الحنية اي عتبة الكعبة **قوله** واي في الملتزم وهو بالنصب  
 عطف على قوله ان ياتي الباب والملتزم ما بين الحجر الاسود والباب قال في شرح مختصر الكرمي ويثبت  
 بالاستار ساعة ويدعو وقد كان صلى الله عليه وسلم يلصق صدره بالملتزم ويتعلق بالاستار اي باستار  
 الكعبة وهي جمع سنن وليس في ذلك دعا موقت لان الاضحية ياتي الاضحية فباها احب وكان التوفيق  
 في حب بالاخلاص **قوله** ثم يعود الى اهله اي يرجع وهذا لانه قد فرغ من اعمال الحج فان شاعا الى اهله  
 واما اقامه وقال في التواريل ويقول اذا رجع ابيون ابيون عابد وذرسلما مدون صدق وعده  
 وصرمده ويزم الاحزاب وجرع الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله اللهم  
 ما هدنا لك فتعلمه منا ولا تجعله اخر العهد منا وارتقا العود اليه حتى يرضى عما برحمه  
 ما رحم الرحمن ويقول عند دخوله النبي صلى الله عليه وسلم اللهم رب البلد الحرام والركن والمقام والمشعر  
 الحرام بلغ روح محمد صلى الله عليه وسلم ساق هذا اليوم الحبة والسلام اللهم اعط محمد الدرجة الواسعة



والفضل والفضيلة اللهم اوردنا حوضه واسقنا بكاسه هنيئاً سرياً واجعلنا من رفقائه  
يوم القيمة وقال في الصحيح البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان اذا فعل من عز وادح او غيره بكبر على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله  
وحده لا شريك له له الحمد وله الملك وهو على كل شيء قدير قد سئل عن ذلك ما وجد من ساجد ولا ساجدة ولا  
صديق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده **قوله** قالوا او ينبغي ان ينصرف وهو عتيق وراه  
وجهه الى البيت شباكاً محسراً على فراق البيت حتى خرج من المسجد اي قال ينبغي ان ينصرف الخارج من  
مسجد الله ويصلي على نفسه بري من نفسه البكا محسراً اي مناسفاً على معارضة البيت حتى يخرج من المسجد  
**الحديث قوله** فهذا بيان ان غايته اي غايته الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله**  
**قوله** فان لم يدخل الحرم مكة ونحوه الى عرفات وقتها على ما نعتنا سقط عنه طواف الودوم  
وفي بعض النسخ وروي ما وافق طواف القدوم لمعوان وقته لان وقته في ابتدائهم السريع  
في لا يقال واليس ان اذ انت عن وقتها لا يفتي ولا يجب تركها الجاهل كما في الصلاة فلو لا يكون  
الاتقان به على غير ذلك الوجه سنة اي لا يكون الاثبات بطواف القدوم على غير ذلك الوجه بان  
لا يربط عليه سائر الاحوال سنة والسائر لما في وسه السورة بعد ومن ادرك الوقوف بعرفة من  
زوال الشمس من يومها الى طلوع الفجر من يومها فنفذ ما ذكره في الوقوف بعرفات موقتاً فاول  
وقته من حين زوال الشمس من يوم عرفة واخر وقته قبل طلوع الفجر من يوم النحر اما اول وقته  
فلما روي في حديث جابر رضي الله عنه في السير ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة راعياً  
السير فكون ذلك ما بالاول الوقت لان الكتاب يحمل على المحقق فعل النبي صلى الله عليه وسلم ما ناله كما  
في الصلوة وهذا لان الحاجة ما شئت الى معرفته اول الوقت واخره فهذا الذي باخرا الوقت بالاجماع  
فليس الاول لمساير لطلوعه واما اخر وقته فلما ذكرنا من قبل ان الشيخ ابا جعفر الطحاوي روى ما ساء  
الى السعي والسير عروة من مصنف من القائل رضي الله عنه يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المرد لوجه فذلك ما رسول الله حيث من حمل طي من حمل طي والله ما جئت حتى انقضى نفعي وانصبت  
راحتي وما تركت حلا من هذه الحال الا وقد وقف عليه فحمل لي من حج فوال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من شهد منا هذه الصلاة صلاة الفجر بالمرد لوجه وقد كان وقف بعرفة قبل ذلك لئلا او يها  
فقد تم حجه فعلم بذلك ان الوقوف بعرفة من يوم النحر ولا يبعد بعد الليل حتى يطلع  
ان اخر وقت الوقوف قبل طلوع الفجر من يوم النحر وروي عن عمر بن الخطاب وان عمار رضي الله عنهما  
النبي صلى الله عليه وسلم قال ومن عرفه قبل عرفة فانه يحل له حجه وعليه الحج من قبل ذكره الدارقي  
وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه  
وما لك رحمه الله يقول ان اول وقته بعد طلوع الفجر او بعد طلوع الشمس من يوم عرفة صحيح عليه بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال ويقول ما لك ايضا لا تجزبه الوقوف اذا لم ينع وقته في اليوم  
وحرم ليل صحيح عليه بعد عرفة من مخصص لانه روي مكية او وهي للجهل بمحرمة الوقوف  
ادخل في يومه لئلا ما قل **ينبغي ان يحوز الوقوف** ادخل في يومه لئلا ما قل  
من اليها من يوم عرفة وان كان قبل الزوال بعد طلوع الفجر لانه من الزوال قبل  
قل الزوال لان قول النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال لما كان ليلاً لما روي بعد البيان كما للحكم  
فحمل الحمل عليه لانه كان يحمل ان مرادها بالزوال وما بعد حمل على ما بعد الزوال لانه من  
اليها ايضا **قوله** وهذا بيان اول الوقت اي وقوف النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال بيان اول

ومن الوقوف بعرفات **قوله** وما لك ان كان يقول ان اول وقته بعد طلوع الفجر او بعد طلوع الشمس فهو  
مخروج عليه ما روي ما لك رحمه الله مخروج عليه ما روي ما لك رحمه الله صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال  
ولكن في هذا النقل عن مالك بن نضر لابن الجلاب الذي ذكر في كتاب التفرع وقال ولا يجزي الوقوف بعرفة  
ما روي في الزوال **قوله** ثم اذا وقف بعد الزوال وافاض من ساعته اجزاه عند ما روي ما روي ما روي  
الكا في الوقوف عن العهد ثم اعلم انه اذا وقف بعد الزوال وافاض من قبل عروضة الشمس جاز لك بحسب علمه الزم  
اذا جاز وعرفان قبل عروضة الشمس خلافاً لما في ليلك الواجب ومديناه عند بيان قوله وادعوا الشمس  
افاض الامام والناس معه على صفتهم حتى ياتوا الزوال **قوله** ولما روي ما روي ما روي ما روي ما روي  
رواه وهو قوله عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه **قوله** ومن  
احاز بعرفات نهاراً او ليلاً او لا يعلم انها عرفات جاز عن الوقوف وذلك لما روي ما روي ما روي ما روي ما روي  
مضوس لان الحديث لم يشترط لصحة الوقوف العلم بالموضع فعلم ان جهالته بالموضع وحرفته سوا  
وكذلك اذا بقي الوقوف ولم يتو قد صرح القدوري ان الشبهة تعدل سوا ولان الركن الاعظم  
في الحج هو الوقوف بعرفات فيصير من المعنى عليه وانما كان يصح صومها بخلاف الصلاة حيث لا يصح مع  
الاعمال بشرط الصلاة اعني الظاهر في فقهنا لا بما يقتضيه السروط وهو الصلاة وهو سهل على  
بأنه هذا جواب سؤال مقدور وان يقال ينبغي ان لا يجوز الوقوف بعرفات اذا اجازها وهو لا  
علم لعدم الشبهة فاجاب عنه وقال سئل ان الجهل بخل بالشبهة ولكن الشبهة ليست بشرط لكل ركن بعد  
ان وحده في اصل الاحكام كما في الصوم والصلاة فلاجل هذا جاز الوقوف وان كان جاهلاً بالموضع  
علا ما اذا طاف حول البيت خلف عزمه طاب له فانه لا ينادي به الطواف وان وجد في الشبهة في اصل  
الاحرام لوجود المنافي معه وعدمه في الوقوف وكان الطواف اذا فاقه يمكن تداركه بخلاف الوقوف  
فلاجل هذا اعتبرت الشبهة الموجودة حال الاحرام فانه حكم في الوقوف دون الطواف ولان الوقوف  
يحصل في الاحرام فاشتمل عليه فيه الحج اما الطواف فانه يكون بعد التخلل من وجه فاشتملت الشبهة في  
وسايعي عليه فامل منه دفقاوه جاز عتقه اي حنيفه رضي الله عنه وقال لا يكون وهذه من سائيل  
الحاج الصغير واما قد باهلال الحرم فاعنه وهو احواهم عنه لانه اذا احرم عنه واحد من عرض  
الناس اختلف المشايخ فيه على قول ابي حنيفة رضي الله عنه ووافق جوار احرام الحرم فاعنه على قول  
ابي حنيفة رضي الله عنه انه اذا افاف واني بافعال الحج حازها اذا لم يفتق بجوار احرام الحرم فاعنه به  
معضوا به الماسك جاز عتد ابي حنيفة كذا قال صاحب المختلف وهذا اذا وجد الاحرام قبل الاحرام  
اما اذا احرم فاعني عليه بعد ذلك فمضوا به الماسك فانه مجزبه عند اصحابنا لانه هو العامل لها وقد  
سبقت الشبهة به صرح نحو الاسلام البزدوي في شرح الجامع الصغير ثم موضع الخلاف فيما اذا  
لم يجر جدا الاذن بالاحرام من المعنى عليه من حيث اما اذا وجد من حيث بان قال لانسان احرم عن اذا  
اعمر على او نعت عند المنفقات فاحرمه المامور جاز بالاعتاق والاصل هنا ان الاحرام عند تاسرط  
بزالة الوصو وسنن العورة وليس بركن فجازن البناء فيه لكن اختلفوا في ان المرافقة هل يكون  
اذا ما ورايا لاحرام ام لا فعلا لا تكون اذا نالها اذا كانت اذنا لا يح من احد الامر من اما ان يكون  
اذا صار حاله دالة فالاول مشتق لان كلاً في عدم التصريح بالاذن وكذا الثاني لان الدلالة به  
موقوف على العلم بما اذا الاحرام من المعنى عليه والعلم مقصور لان كلاً من الفقه لا يعرفه فكيف  
العالم قل اتبع العلم اتبع دالة الاذن التي توقفت على العلم فلم يجز احرام الحرم فاعنه ولا في حنيفة  
رحم الله عنه ان المرافقة استعانة بما يور السفر والاحرام امر معصوم في سفر الحج فاذا انجز



عنه بنفسه جاز ان يحرم منه دفعاوه لوجود الاذن دلاله وان لم يوجد صريحها والاصل ان الثاني  
دلاله كالثابت صريحاً كمن نصب المذبح كما يؤن وجعل فيها الخمر او قد تحته النار وجعلها حرمه  
فقطه لا يمتنع لوجود الاذن دلاله فكذلك هنا لما ثبت الاذن دلاله جاز احرام الرفاعه كما اوضح  
بالاذن ولا سلم ان الدلاله سوفعة على العلم وليس لما نكح لاسلم ان العلم سيف بل العلم ثابت بنظر الدليل  
وهو عندهم عند الرفعة لانه لما خرج مع الرفعة كان مستعداً بكل واحد منهم في تحقيق ما قصده او غير  
هو نفسه . . . . . والادله تفيد على العلم اي دلاله الاذن تفيد على العلم بجواز الاحرام عن المعمله  
في سد وجوار الاذن به اي بالاحرام في احد ذلك اي بالاحرام **قوله** فكان الاذن به نائبا اي  
الاذن باحرام الرفاعه عن المعمله . . . . . والحكم به اربعة اي على الدليل كما في سبيله نصب المذبح على  
الكانون . . . . . والمراة في جميع ذلك كالرجل الى اخوة او المراة في جميع مناسك الحج كالرجل في فعل المراة من  
ما يفعل الرجل الا في اشياء منها انما تلبس من الخط ماشاء الا المصوغ بدرس او عقران او عصفرا ان  
يكون غيبلا ومنها انما لا تكشف راسها وتكشف وجهها ولو غطت وجهها بين وجها جاروا  
انها لا ترفع صوتها باللبس ومنها انما لا ترمي في الطواف ولا تسعي في بطن الوادي بين الصفا والمروة  
ومنها انما لا تخطو ولكن تقصر ما خدس الهاف شعرها قدر راعلة ومنها انما لا تسلم الحجر الاسود اذا  
كان عند الخرج جمع ومنها ان الطواف المصدري يسقط عنها في الحج اذا حاضت او نفست ومنها ان لا يحب عليها ان  
ياخذ طواف الزياره عن ايام التخييب الحبيب او السعاس وانما كانت كالرجل في افعال الحج لانها محاطة  
كالرجل لقوله تعالى والله على الناس حج النب وهو عام يدخل فيه الرجال والنساء الا فيما خصها الدليل  
كما تلبس الخط احرازاً عن كشف الحورة ولا تكشف راسها لهذا المعنى ايضا ولا ترفع صوتها لان حرام  
لانه من فروع العتنة ولا ترمي ولا تسعي لانها اذا رملت او سعت لا يؤمن من كشف بدنها وهو حرام  
ولا ان الرمل لاظهار الجلافة حيث قال المشركون انما هم حي يترقب فقال عليه السلام رحم الله امرأ  
اتهدأ جلادة من نفسه والمراة ليست من اهل القتال فلا يثبت الرمل في حفرها وانما لا تخطو لانها  
شدة في حفرها وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن المشكة وهي ما يمشي به في الفخ ولا مثله في القصر  
فقد روي عنها كما في حق الرملة اما لا تسلم الحجر اذا كان عنده جمع لانها ممنوعة من ماسة الرجال لحي  
لا تزدك في هذه احواله فكان الاولى تركه وانما لم يحجب عليها طواف الصدرك لان النبي صلى الله عليه  
وسلم رخص للنساء الحبيب ترك ذلك وانما لم يحجب عليها طواف الزياره عن ايام التخييب لانها  
احرم عن ايامه بعد فلم يغير جهته ولم يعب الكفار . . . . . ولو سدت سبيل اي ارضت **قوله**  
وجافه عنه اي تجدد الشئ وجهها . . . . . هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها وهو ما روي في السير  
عن عائشة عن عائشة قالت قال الربكان يرون با وخير رسول الله محرمات فاما اذا واسبغوا  
حلباها من راسها على وجهها فاذا حاوروا ونكسها . . . . . ولا نه بمنزلة الاستطلاع المحل اي لان  
السدل بمنزلة الاستطلاع به يعني ان الاستطلاع محرم لما فكذلك السدل على وجهها **قوله** قالوا  
ولا تسلم الحجر قال اصحابنا المشركون **قوله** قال ومن قلده بدنة تطوعا او ندرا او جذا صيدا او  
سابقا لاسيا ونوجه منها بريد الحج فحرام هذه من سابل الجامع الصحيح وكان حفرها ان يذكر  
عند ذكر الاحرام **قوله** ولا يصبر شاة في الاحرام محرمة الشاة وقوله او نذرا بان نذر ان  
هدى الى مكة . . . . . او جذا صيدا من قبل المحرم صيدا حتى وجه عليه فبینه فاستدى سلك البنية  
بدنه في سنة اخرى وقلدها او سدل الحلال صيدا المحرم فاستدى بغيره بدنه وقوله او شاة من  
الاس ارادته در اسعه والغران والدم الواجبة بس اجابه كالحق وغيره وكان ينبغي ان

يقول اوله من الاشياء في سبب الجامع الصحيح لان شاة معقول له ما يعطى على ما قبله واحدى سرائله  
ان يكون مصدرا فان بعد المصدر فلا بد من الامر كما في قولك حركت السهم ثم اعلم انه اذا قلده بدنه  
ونوجه معها سدل الحج يكون محرما اما اذا قلدها وبغيرها ولم يوجهه ثم توجه بعد ذلك لم يكن محرما حتى  
يلحق البدنه فاد الحفرها كان محرما لا بد منه المسعة فانه يكون محرما حتى يوجه قبل ان يحفرها اما  
اذا قلده بدنه فلا يكون محرما وان توجه معها وكذا اذا اشعره البند ونوجه معها او قلدها  
الشاة ونوجه معها لا يكون محرما واصل ذلك ان الشروع في الحج لا يحصل محرمة الشاة عند ما  
خلاها للمسا حتى يالم ياف باللبس او بفعل هو من خصائص الحج وهو تقليد البدنه مع السوي كما  
في الصلاة والمومر لا يحصل الشروع فيها بمجرد الشاة ما لم يصادف الشاة فعلا وهو الاساك  
في المومر ثم اذا قلده البدنه ولم يتوجه معها لا يصح محرما وان نوي الحج لا بالتقليد محمل  
فاذا توجه مع البدنة بعد تقليد هاتين محرمات اذا نوي الحج لان التقليد بالتوجه فحينئذ  
من شأب الحج خلاف التلبس فان نفسها من شأب الحج فلا حاجة الى سوق الهدى والدليل على ان  
يجوز التقليد ليس من خصائص الحج بدون السوق ان الانسان قد ينعف هدبا الى مكة ويولد هادلا  
يذهب الى الحج وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا كثيرا ولا يحب عما تحببه المحرم اما  
في بدنه الشاة فاما يصح محرما بالتوجه قبل الحاق اذا نوي الاحرام لانه فك من مناسك الحج  
ومما لم يحل الاقبال عليه بمنزلة الحاق فاما من هذه البدنة فليس فك وصفا هو فف الاحرام  
على حقيقته الفعل وتقليد البدنه ليس من خصائص الحج فلا يكون به محرما الا نوي انه قد يكون للمرته  
اولد مع الحر والبرود دفع الدباب وكذا لا يكون محرما بالاسعار اما عند ابي حنيفة رضي الله عنه  
فتاها هدا لانه بدنه عنده ولا يكون سكا وعندها وان كان سنة لكنه محتمل ربما يكون للسنة  
وربما يكون للمعالجة فلم يكن فولا من خصائص الحج واما تقليد الشاة فانه ليس من خصائص الاحرام  
فان المحرمين لا يقدرون الشاة وليس هو مستوفى ايضا **قوله** ولا ن سوق الهدى في معنى  
التلبس في اظهار الاجابة اي اجابة دعوة خليل صلوات الله عليه . . . . . بعلم هو من خصائص  
الاحرام اراد به التقليد مع السوق **قوله** وصفة التقليد ان يربط على عنق بدنه قطعة  
يعمل او عروه سراة او حائجرة والمرادة المطهر والنجاسة في المثل لا تدخل من العصا  
ولها **قوله** لما روي عن عائشة رضي الله عنها وهو ما روي في السنن مسند الى القاسم عن  
عائشة رضي الله عنها قالت قلت فلان يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ثم اشعرها  
وقلته هاتين فعت بها الى البيت واقام بالمدينة فاحرم عليه شيء كان له حل وفيه ايضا مسند الى  
عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي من المدينة فافضل فلا يد هديه شعر  
لا يحب شيئا مما تحب المحرم . . . . . فان توجه بعد ذلك لم يصح محرما حتى يلحق اي ان توجه  
بعد ما نوى بدنه لم يصح محرما حتى يلحق البدنه . . . . . فاذا ادركها وساقها او ادركها  
واماره وبس السوق والادراك لان على روايه الجامع الصحيح شرط الادراك حب لانه قال  
لم يصح محرما حتى يلحق البدنه وعلى روايه الاصل شرط الادراك والسوق جميعا لانه قال لم  
يصح محرما حتى يلحق الهدى وسوقه ويتوجه معه قال في الاسلام فذلك امر اعاني واما  
السطح ان يلحقه لم يصح فاعلم الماسك على الخصوص **قوله** قال الا في بدنه المسعة  
اي قال في الجامع الصحيح لافي بدنه المسعة وهو اسما من قوله فان توجه بعد ذلك  
لم يصح محرما حتى يلحقها يعني ان في بدنه المسعة يصح محرما بمجرد التوجه . . . . . معها



إذا نوي الاحرام اي محرم فانه محرم حين نوحه اذا اوجدت سنة الاحرام فاذا لم يوجد  
السنة فلا يصير محرما له. وهذا الاستحسان اي كونه محرما في بدنة المنفعة بمجرد النوحه ومن  
الحاق استحسان والقياس ان لا يصير محرما بمجرد النوحه وحده الاستحسان ما بعناه منه شك  
ومعا واربدا لوضع ان هذا الهدي جعل في وضع السبع فكان من مناسك الحج مخصوصا بكم  
سكرا لاداء التكبيرة وعبره قدح وان لم يصل الى مكة فدل على ان هدي المنفعة من حجاب  
الحج **فلهذا الكثر فيه بالسجدة اي في هدي المنفعة** فان جلد بدنه اي الوغلا  
انحل **والاستحسان** مكره عند ابن حنيفة رضي الله عنه قال في الجامع الصغير محمد بن يعقوب  
عن ابن حنيفة رضي الله عنه انه كره الاستحسان وقال انه حسن لما انه من حيث يؤكد التقليد بغير  
ان يكون سنة لان التقليد قد يستعمل في غير ما هو عليه لانه كميل الانقطاع والاستحسان  
لازم فصار موكدا لاعلام انه من الشعار وانما صار قريبا من حسنة جرح ومنه لا يصلح ان  
يكون سنة فليست على معنى السنة وعبرها قيل انه حسن ان فعله وان ترك فلا بأس به وبكر  
الاستحسان عندها من الخواص ولا يخرجه رخصته الله عنه انه مثله وقد روي في حديث عمر  
بن الخطاب قال ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب على الصفاة وبعثنا من  
المثله فصار الاستحسان مكرها وما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اشعر البدنة فقالوا  
كان ذلك في ابداء الاسلام ثم سمع عدينا المثله وذلك لان السركين كانوا يفتنونه كل بالهوى الهدي  
فاشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه البدنة صائفة لها عن ان يبال اربدي السركين لان التقليد  
كان محادا ابي بكر العباسي ايضا قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انما فعل ذلك صائفة للمدين على اعلى الله كلمته وقطع دابر الكافرين زال العذر وبطل  
ذلك الحكم وسبح وند في دعوى السبع بقرسي ما في قباء السبع وقال الشيخ ابو بكر الرازي في شرحه  
مضمرا في دعوى السبع ان سائر المدن من حرا المصير والاحصاء وعنده لا يتصور فوج  
ان يكون كذلك بدنه المنفعة والقرآن والظهور وعندنا لا يصير البدن الا في الظهور والقرآن  
ومعناه لا لم يرد الله في غيرها وقال الشيخ ابراهيم بن منصور المازندراني رحمه الله تعالى ان ابا حنيفة  
رحمه الله عنه كره الاستحسان المحدث فاما الذي حاش به السنة فلا يعني انه كره اشعار اهل زمانه وهو  
المثله فخرج على وجه يحاق منه السراية ضد الناس عليهم بالذم فاما اذا لم ينعوا فلا  
باس بذلك ومنه انه كره اياه على التقليد كما كره ان يترك كل الكفاية على كل المثل ومصدر  
عند ابن يوسف الطعن بالريح في اسفل السامر قبل الجبار وقال الساجي من قبل النبي  
وفي كلام العرب الاستحسان هو الاداء بالخرج وقال في حرا الاسلام رحمه الله الاستحسان ان  
الاستحسان من قبل البسار وذلك ان الهدايا كانت قبله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان  
يدخل به كل بعير من قبل الرووس وكان الريح يسمونه لا محالة فكان يقع الطعن عادة  
او لا على يار النبي الذي هو من سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كان يعطون على عنقه  
هشرا الاخر من قبل بعير البعير او لا فافضل انصار الامراء الصلح اثنى بالاعشار في الهدي  
الواحد **ويعلق الساء عند معاد وليس لسهما ابعما وعند الساجي** تقليد الشاة  
سهما لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى غنما معلده ولنا  
ان التقليد ورد به السبع في البدن وورد الغنم قال تعالى لا تحلوا استعار الله ولا الشاة المحرام  
ولا الهدي ولا العلاب اي لا تحلوا الهدي ولا واثق العلاب من الهدي وهي البدن

وفيها

وخصمها بعد ذكر الهدي والله اعلم لربادة فقيل لها وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال لا يجلد الغنم **قال** والبدن من الابل والبقر اي قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير  
البدن من الابل والبقر والهدي من الغنم والابل والبقر وقال الساجي البدن من الابل خاصه  
ومنه الاختلاف نظمه فيها اذا النظم بدنة له قوله تعالى فادكروا اسم الله عليها صوا اي  
على البدن فاعلم ان البدنة تقع على الجزو ولا في البقرين في مصطحها لاقامه وروي عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث الجمعة قال اذا كان يوم الجمعة وقف الملايكة على  
باب المسجد فيقولون الاول فالاول فالتفعل منهم كالمهدي بدنه والذي يليه كالمهدي بغيره  
فصل بينهما وروي في السنن والجامع الترمذي مسد الى ابن هريرة رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكما عظم بدنه ومن  
راح في الساعة الثانية فكما عظم بدنه ومن راح في الساعة الثالثة فكما عظم بدنه ومن  
راح في الساعة الرابعة فكما عظم بدنه ومن راح في الساعة الخامسة فكما عظم بدنه  
فاذا خرج الايام حضرة الملايكة يستمعون الذكر ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه  
جعل الهدي من ثلاثة من الابل والبقر والغنم والبدن من الابل والبقر ولا الابل  
والبقر يستويان في البدنة وبني الضخامة وفي حكم الاضحية ولهذا جاز كل واحد منهما من  
سبعة ثقب انما سوا وبدل عليه اللغة فان اهل اللغة قالوا البدنة النافه والبقره نحو  
بكرة كذا قال صاحب الديوان واما الالية فقد وردت في قصص العرب وعادة العرب كانت  
اقبال الابل لا البقر فلا يكون حجة الحضم واما الحديث فليس له حجة فيه ايضا لان المشترك في  
موضع الاثبات لا يبراه به الا احد المعنيين اذا دل عليه دليل وفد له الدليل على ان المراد  
من البدنة البقره وبديل عطف البقره عليها لانه لم يصلح ان يبراه بالبدنة البقره في الحديث  
بعد عطف البقره عليها وذلك لا يدل على ان البدنة لا يصلح اطلاقها في سائر المواضع على البقره  
على انما نقول قد صح في الرواية فالمستعمل منهم كالمهدي جزورا فبعد لا يبيح الاسد لال  
لنا من الحديث لان نزاعنا ليس في الجزور والله اعلم **باب**  
**حرم** ما فرغ من بيان الافراد باج شئ في بيان القرآن بين الحج والعمرة لان وجود المفرد سابق  
على وجود المركب وانما قدم القرآن على التمتع لان القرآن افضل منه عندنا **باب** العرفان  
افضل من التمتع والافراد اعلم ان القرآن افضل من التمتع والافراد نعم التمتع افضل من الافراد  
ثم التمتع افضل من الافراد وهذا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا رضي الله عنهم وذكر ان شجاع  
عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الافراد باج بعد القرآن افضل من التمتع وروي عن محمد رحمه  
الله انه قال حجة كوفيه وعمرة كوفيه افضل من القرآن وقال مالك التمتع افضل هكذا نقل  
اصحابنا قول مالك ولكن قال مالك في المدونة والافراد باج احب الى مالك من القرآن والتمتع  
وقال الشافعي الافراد افضل وجه قول الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل  
عمر حجة الوداع باج وروى عنه رضي الله عنه انها وكذا روي في حديث جابر بن عبد الله في  
حديثه الطويل وجه قول مالك رحمه الله قوله تعالى في تمتع بالعمرة الى الحج فدل على انه  
افضل من غيره لانه مذكور في كلام الله عز وجل ولا ذكر للقرآن فيه ولنا ما روي صاحب  
السنن باسناد الى محمد بن انس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول يلبس باج والعمرة جميعا يقول لبك عمرة وحج لبك عمرة وحج وفضله ايضا



سادته الى ابي ولادة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل حج وعمره وفنه  
 ايضا سادته الى عكرمة قال سمعت ابن عباس رضي الله عنه يقول حدثني عمر بن الخطاب انه سمع  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول انا في الدنيا انا في الدنيا انا في الدنيا قال وهو بالعبق وقال صلى  
 هذا الوادي المبارك وقد عمره في حجة وذكر الشيخ ابو جعفر الطحاوي في شرح الامار باساده  
 الى النبي بن محمد اهل الحج والعمرة جميعا قل قد سمعنا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكره  
 اهل الى فقال قد سألته سكت وقد سمع في الصحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر  
 في ذي القعدة الا الذي اعتمر مع حجة عمرته من الحديبية ومن العام المقبل ومن الحرة حيث قسم  
 عام حنين وعمره مع حجة رواه الشيخ رضي الله عنه قد كنت هدم الاحاديث على ان القرآن افضل  
 لانه محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الاسلام وافل احوال ان يكون قد باور ارشادا  
 اذ لم يكن واجبا وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الحج الفح والعمرة مع  
 الحج ارادة وما الهدي وذلك في القرآن والتمتع دون الافراد ولا القرآن بغير الناف في احرام  
 الى ان هدمها جميعا والبقا في الاحرام منك وعبادة فيكون افضل من غيره ولا ان القرآن حج  
 بين احرامين ولا منك ان العبادتين افضل من عبادة واحد الا ترى ان الصوم مع الاعمال  
 افضل من الصوم وحده وكذا احرامه الفزاة مع صلاة الليل افضل من احرامه وحدها فان  
 لم يزد في الصوم وحده وكذا احرامه الفزاة مع صلاة الليل افضل من احرامه وحدها فان  
 المفرد ما في احرامين وتليتين وسفرين وحلقين خلاف الفار كقول علي ان  
 الافراد افضل قل لا يصح اعتبار الاحرامين لان المصنوع باق بهما ايضا  
 ومع هذا ان افراد افضل عند الشافعي على ما نقول ان الفار كسوى باحرامه العبادتين والمفرد  
 سوى عبادة واحد فيكون القرآن افضل لان الاعمال بالباقي ولا يصح الاعتبار بزيادة التلبية في  
 المفرد لا بالباقي محصورة في عدد معلوم ويجوز ان يكون تلبية الفار اكثر من تلبية المفرد  
 ولا يصح الاعتبار بالسفرين ايضا لان السفر ليس مقصودا لذاته بل المقصود منه الحج وفيما قلنا  
 بوجود الحج مع زيادة العمرة فقال اولي ولا يصح الاعتبار بالحلل ايضا لان الحلل عند من ليس  
 بشك لا يعني للمحرم بزيادة الحلل فان قلنا وجوب الهدي  
 بدل على البعض قلنا لا نسلم لانه قد مر شك لا مخرجنا به ولهذا يجوزنا الاكل منه للفارون وقد  
 صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اكل منه واحواب عن حديث جابر وعنه فنقول  
 الاصل في الدليل الاعمال لا الاحمال ان امكن وان لم يكن العمل جميعا يصار الى ترجيح بعضها ان  
 امكن وان لم يكن فيها نفع المتعارضات جميعا يصار الى التماس وهما مما نحن فيه اكثر العمل جميعا  
 لان العبادتين رضي الله عنهما اختلفوا في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من اس اخرو بعضهم قالوا  
 من سجد في حلقته وبعضهم قالوا من السد اذا اختلفوا في انه عليه السلام كان سجد او فارنا  
 او متعنا بعضهم قالوا الاول وبعضهم قالوا الثاني وبعضهم قالوا الثالث والتوفيق بين الاء  
 الاسا الثلاثة ممكن بان نقول ان الذين سجدوا لله رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة في  
 المحرم سجدوا لله في الحج بعد ان استوفى به واحلته على السد اقلوا انه عليه السلام قون  
 الحج بالعمرة والذين لم يسجدوا لله بالعمرة في المحرم ما كانوا احا صريين في المسجد او لما  
 انهم كانوا بعيدا عن النبي صلى الله عليه وسلم بل سجدوا لله بالحج بالسد اقلوا افراد بالحج  
 والذين سجدوا لله بالعمرة في المحرم لم يسجدوا لله بالحج بالسد اقلوا افراد بالحج  
 عليه وسلم بعد فزاره من العمرة بفعل ما يفعله الحاج من الوقوف بجرفات وعقد ذلك

قالوا

قالوا انه منع وكل منهم شهد بما صح عنده ثم يقول لما صح هذا الاحمال ثبت انه عليه السلام كان  
 فارنا لان انما صح الله عنده شهد بالقرآن بعد ما تحقق عنده وحديث المفرد والتيمم بحمل  
 والعمل بالمتنوع المحكم ادلى من الحمل فان قلنا قد صح عن عثمان رضي الله عنه  
 كان ينهي عن القرآن فلو كان القرآن افضل لما نهي قلنا قد ذكر ابو جعفر  
 الطحاوي باساده الى مروان بن الحكم قال كما شفع عثمان رضي الله عنه فاذا دخل على ما في العمرة  
 فقال لعثمان من هذا فقالوا ابي قال ما تعلم اني نصبت عن هذا فقال لي ولكم لم اكن ادع  
 قول النبي صلى الله عليه وسلم لقولك قد لانا رضى الله عنه على عثمان رضي الله عنه على ان القرآن  
 هو الافضل والجواب عن قول مالك انه لا ذكر للقرآن في طواف السبع وحل فقول  
لا نسلم لانه تعالى قال وايموا بالحج والعمرة لله وقد جاز في التفسير ان احرامها ان يحرم بها من  
 ودورة اهلها فان قلنا لم لا تكون العمرة واحدة لان مطلق الامر  
للوجوب قلنا ان مطلق الامر للوجوب اذا لم يدل الدليل على خلافه وقد دل  
 لان الاحرام بهما من دورة اهلها ليس بواجب بالاجماع فلي انفي الوجوب ثبت انه مندد  
 لانه الادنى ولم نقل بانه يباح لتعلق الثواب به والعمرة بما روي في قول اهل الحاشية  
 ان العمرة في اشهر الحج الجمر الجور وروي في بعض النسخ من الجمر الجور والاول هو الاصح لانه  
 المذكور في كتب الحديث يعني ان المقصد بما روي الشافعي من قوله عليه السلام القرآن رخصة  
 نفي قول اهل الشرك لانهم كانوا يرون ان العمرة في اشهر الحج الجمر الجور في الارض وكانوا  
 يحرمون بالعمرة حين ينسحب ذوا الحجة والحرم في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله القرآن  
 رخصة يعني ان العمرة في اشهر الحج جائزة ولم يرد بها حقيقة الرخصة وهي ما بين على اعدان  
 العباد بل القرآن عزيمته كالامداد على ما روي ما روي عن علي بن ابي طالب  
 مسعود في فصل المواقيت ثم فيه يحمل الاحرام واستدانة احرامها وقد ظهر  
 لان الفارون يحرم بها جميعا من الميعات فلا يحمل الى ان يفرغ من الحج اما المصنوع فاحرامه  
 بالعمرة ميعاتي واحرامه بالحج مكلي فيحمل قبل احرام الحج ولا شك ان المسارعة الى الحديبات اولي  
 والبقا في الاحرام منك وعبادة فكان القرآن ادلى من المصنوع وقيل الاخلاق  
 وبين الشافعي بناء على ان الفارون عندنا يطوف طوافين الى اخوة قال صاحب النخبة وحاصل الخلاف  
 ان الفارون يحرم باحرامين فلا يدخل احرام العمرة في احرام الحج عنده يكون محرم ما حرام واحد  
 ويدخل احرام العمرة في احرام الحج لقوله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيا  
 ولكننا نسئل باجماع الامة على تسمية قرانا والقرآن يكون بين شتيين وشي على هذا  
 الاصل سائل منها ما قلنا ان القرآن افضل لانه جمع بين العبادتين باحرامين وعنده  
 خلافه ومنها ان الفارون يطوف طوافين وليس سجدتين ويقدم افعال العمرة على افعال  
 الحج وعنده يطوف طوافا واحدا وليس سجدتين ومنها ان الدم الواجب فيه دم المسك  
 عند تارك الحج بين العبادتين وعنده دم حيز لتكن النقصان في الحج بسبب ادخال العمرة  
 فيه حتى لا يحمل له اكل هديته عنده وعندنا يحمل ومنها انه اذا تناول محظورا احرامه  
 فانه يجب عليه دمان عندنا وعندنا يجب عليه دم واحد ومنها انه اذا احصر الفارون  
 فانه يحمل بهديتين عندنا وعندنا هدي واحد قالوا وصفه القرآن انه يهل بالعمرة  
 والحج معا من الميعات اعلم ان القرآن مصدر وقد كان الحج بالعمرة بفتح العين من الحاج



وسمها من المنفصل اذا جمع بينهما والمصدر من الثلاثي يحى على وجوه كثيرة منها فعال بكسر الهمزة  
ويطير به صراف والباقي يعلم في موضعه وليس كما بنا لسان ذلك وانما يهل بهما لان حقيقته  
القرآن لا نوحه الا بان يحى بينهما في الاحرام وانما يهل بهما لان حقيقته  
الهمزة في اريد العزة وانما يهل بهما في الاحرام وانما يهل بهما لان حقيقته  
الامور والقرآن من اهم الامور واشهرها فصار اولي بالدعاء به وكذا اذا دخل حجة  
على عمرة قبل ان يطوف لهما اربعة اسواط اي كذا يكون قاربا اذا احرم بعزة قطاف لهما قبل  
من اربعة اسواط ثم احرم حجة وهو المراد ما دخل الحجة على العزة وانما يكون قاربا في هذه  
الصورة لوجود الجمع بين الحج والعزة لان اكثر الاسواط من العزة باق فصارت كان الكل باق  
حكما - وقد قدم العزة على الحج فيه معطوف على قوله سال الله النبي صلى الله عليه وسلم في العزة  
على الحج في ادائها - وانما اورد ذلك في الدعاء بالنسبة لايامس به اي ان اخر العزة في الدعاء بان  
يقول اللهم اني اريد الحج والعزة فليسرهما لي وكذا ان اخرها في النسبة بان يقول ليكن حجة وعمرة  
ولا اس بالاحرام لان الواو مطلق الجمع لا يدل على اخر المعطوف عن المعطوف عليه ولكن في  
الاولى ان يذكرها سابقة على الحج في الدعاء والنسبة كما يفعلها في الاداء **قوله** اعتبار الصلاة  
يعني اذا لم يكن العار مع التبه يصح محرم لكن اذا نوى بفعله الحج والعزة ولم يذكرهما طاعة  
اجزاء كما في الصلاة لان الذكر باللسان ليس بشرط لان الشرط ان يعلم بفعله ما يفعل من  
الصلاة ويذكر الله احوط كما في الصلاة **قوله** فاه دخل مكة اذا دخل العار **قوله** وهذه افعال  
العمرة اي الطواف بالنسبة اسواط مع الرمل في الثلاثة الاول والسعي بعد الطواف بين الصفا والمروة  
هي افعال العمرة وحاصلة ان العمرة اربعة اشياء الاحرام والطواف والسعي ثم الخلق او التقصير ان كان  
مجرد العزة بكن العار ليس عليه حلق او تقصير بعد فرائضه من افعال العمرة لان الخلق حائض على احرام  
الحج - ثم بدأ بفعال يطوف طواف القدوم وسبعة اسواط وسعي كما بنا في المنزلة يعني انه بعد  
فرائضه من افعال العمرة بدأ بفعال الحج وذلك لانه قارن في صريح من افعال العمرة سعي في افعال الحج  
لا يحرر من سخط طواف القدوم وسبعة اسواط في افعال الحج لانه سعي في لا العزة ويطوف بين  
الصفا والمروة سبعة اسواط بعد طواف القدوم ويسعى في بطن الوادي في كل سوط كما في المنزلة  
**قوله** ويهدم افعال العمرة لقوله تعالى في الحج سعة ان الله تعالى جعل الحج غايته ومنتهى  
للمسح فكل من الهدم من العمرة لا يحل له ان يهدم العمرة على الحج في المسح سعي القران ايضا لان  
الهدم في معناه يكون كل شيء مما هو في سعة او يقول قد مضى عن الله عز وجل  
التي هي عليه وسلم من الحج بالعمرة وقد قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ادائه العمرة على الحج فقدم  
القدوم العمرة على الحج ايضا كسعي الله عليه وسلم ولما صاحب الحجة اذا اورد الحج ثم فعل الفرائض من  
اقبال الحج احرم بالعمرة يصير قارنا ايضا لكنه اسأل عن السه والسه فقدم افعال العمرة على افعال  
الحج للقدوم - ويجعل الخلق عند ما لا يدع والجمع السارحين وعند السامع يخلل بالدع  
وهو ليس مشهور من السامع فيكمل ان يكون ذلك عنه رواه والتهور عنه ان الخلق هو الرمي  
فما يصح من رمي حجرة العمة جل له كل شيء الا النساكا بعد الخلق عندنا ولما روي في شرح الآثار  
مسدا الى عاقبه رحمه الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا رميت وحطمت فعد حل  
لكم الطيب والنياب وكل شيء الا النسا ومنه غناه عند قوله ثم الرمي ليس من اسباب التحلل عند من  
**قوله** ثم هدام هذا اي اسأل العار بفعال العمرة وافق الحج جميعا هو مذهبنا وعندنا السامع

يعرف القارن طوافا واحدا وسعي سعي واحد اعني انه لا يطوف ولا يسعى للعمرة له قوله عليه  
السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم النحر ما ولا العار من على الداحل الا ترى ان العار في  
تلبسه واحد وسعي واحد وحلق واحد فتعني ان بداحل الطواف والسعي ايضا ولما روي في  
من الحسن رحمه الله في المبسوط ان سبي بن محمد رحمه الله عنه في ان فطاف طوافين وسعي سعيين  
فذكر ذلك لعمر بن الخطاب رحمه الله عنه فقال هديت لسنة نبيك وعمر على عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه طاف طوافين وسعي سعيين ولان القران هو الجمع بين العبادتين ولا يجمع ذلك الا اذا  
وجد عمل كل واحد منهما والا يكون اسقاطا لاحدهما لآخرها ولان العبادتين لا تنداحل بخلاف  
العموات فلم يجز ان العار من طواف واحد وسعي واحد من العمرة وانما يجمعها اما السفر  
والنسبة والخلق فليست بمفقودة لذاتها وانما هي وسائل لجان الداحل من لال العضود من  
السفر والنسب الى اداء العمرة والحج فيحصل اداؤها بسفر واحد ولا حاجة الى سفر لكل سعي وكذا  
المقصود من النسبة الاحرام ويحصل احرامها بنسبة واحدة ولا حاجة الى نسبه لكل واحد  
منها وكذا المقصود من الخلق التحلل فيحصل ذلك بخلق واحد بخلاف الطواف والسعي فانهما خف  
مفقودان لكون الطواف وكما والسعي واجبا فلا بد احلا ولذا اجاز ان تسفي الطوع  
بعمرة واحدة وان كانا لا يجز احلا ولا وان التمتع باق طوافين وسعيين فكذا القدر لان  
القران هو الجمع بين العمرة والحج كالتمتع والجوا **قوله** عن النبي صلى الله عليه وسلم  
دخل وقت العمرة في وقت الحج بطريق حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومكوره كما اذا  
لم يكن اللباس كما في قوله تعالى واسأل القرية وانما فرضنا ذلك لان حقيقته العمرة لا يمكن دخولها في  
حقيقته الحج لان العرض لا يمكن ان يكون طرفا لشيء اخر فثبت الحاربان ما وانه اتحاد الوفاء كما روي  
انه يجوز اداء العمرة في اشهر الحج وهذا البيه قول اهل الجاهلية ان العمرة لا يجوز اداؤها في اشهر  
الحج لا لبيان ان باق طواف واحد وسعي واحد الا ترى ان ما روي صاحب السنن باساده الى ان  
عنا من رحمه الله قال والله ما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم عاقبه في ذي الحجة الا بقطع بذلك  
اسراهل الشرك قال هذا الذي من فريضة ومن دان دينهم كانوا يقولون اذا عفا الوبر وبنا الدبر  
ودخل صغر فقد حلت العمرة لمن اعتمر فكانوا يحرمون بالعمرة حين يقطع ذوا الحجة والحرم وبنا  
عفا الاثر ادا بر الدبر من ظهوره لا لبل لانه اذا انصرفت عن الحج دبوت ظهورها وعفا الوبر  
اي كثر من قوله عز وجل حنيفة عفاي كثر وعفا الانبياء ذهب ان الدبر من عفا النبي اذا درس  
واي فان قيل روي ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف لهما طوافا واحدا لمنا لانهم انما سئلوا  
صلى الله عليه وسلم طاف لهما طوافا واحدا ولمنا لكن لا نسلم ان معناه اكثر منهما جميعا بطواف  
واحد بل معناه انه طواف لهما على صفة واحدة بل ما روي عن سبي بن معبد وعنه  
قال فان طاف طوافين لعمرة وحجته وسعي سعيين يحز به اي قال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب  
عن ابي حنيفة رحمه الله عنه في القارن بطوف طوافين لعمرة وحجته ثم سعي سعيين طاف لعمرة  
وقد اسأله انه لو قال صاحب الهداية في قوله وسعي بلعظم او تحرف العالكان اولى لان  
صورة المسئلة فيما اذا كان السعيان بعد الطوافين ولا يفهم ذلك من حرف الواو لا من المطلق الجمع  
لا للتبني ولهذا ذكر محمد في اصل الجامع الصغير تحريفهم كما ذكرناه انفا وكذا ذكره في الاسلام  
الجزوي في شرح الجامع الصغير ايضا باعنا محمد ثم اعلم ان صاحب الهداية زعم ان المراد ساقط  
الطوافين طواف القدوم وحسب قال وقد اسألتنا خبر سعي العمرة وقد قدم طواف الحجة عليه



في معنى منية العزوة وسعة بعضهم في سرحه ومنه نهر مدي لان الظاهر من كلام محمد بن المراء  
من احد الطوائف طواف العزوة وما لاحد طواف لم يرب ولا طواف القدوم ولهذا قال في جواب المسئلة  
بحرية والجري عمار عما يكون كذا في الخروج من عهد الغزاة ولا يحصل الاجزا باسان السنة وترك  
انفس وهذا ظاهر لا يزي اسم فالوال انوارن بصوف طوافي وسعي سبعين عمدا خلافا للسعي  
فيل يقول احدا انوارن من الطواف الثاني هو طواف القدوم ويل المراء هو طواف الزيار فكلها  
ومكن يصح ما قلنا بان فرض انه ان طواف العزوة فبعد ذلك اسجل بالوقوف وعند ذلك من ساسك  
الحج ثم طاف لمرارة يوم اخر يوم سعي اربعة عشر سوفا سبعة اسواف لعزته وسعة اسواف اخرى  
لجنته فراجع ان سرح اسبلة فسوف طعن بعضهم في هذه المسئلة على محمد وقال ينبغي ان لا يحرمه  
لان ترك السعي المستوعب فسل كما اذا قدم السعي على الطواف ولعواب ان لا تسجل بطواف الحج  
للسعي فسل لسعي العزوة لان وصل مع العزوة بطواف العزوة ليس بواجب ولهذا يجوز ان يتخلل بين طواف  
العزوة وسعي العزوة استلا حرمه كالكل والبيع وعند ذلك ان يتخلل بين طواف الحج ايضا ولا يطل  
طواف الحج بتقديمه على سعي العزوة لان طواف الحج ليس بمنزلة سعي العزوة بل لانه لو ترك السعي  
لا يصح به عزة لانه واجب طواف الحج سري على طواف العزوة وقد حصل وان يطل بتقديم السعي  
على طواف لانه باع للطواف فلم يصح تقديمه وانما صار مسالا لانه ترك السنة المتعارفة لان السنة  
في هو العار ان يوقوف ويسعي لعزته ثم يوقوف ويسعي لجنته وفي جميع بين الطوائف والسبعين ترك  
السنة لكن لم يلزمه ذلك لان ترك السنة لا يوجب الجناحة في الصلاة **قوله** قال واذا روي الخبر يوم  
الخروج شاه او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا هو القرآن اي قال القزودي واذا روي جرة الغنية  
يوم الخروج شاه الى اخره ذكر في اسرود بقوله ثم يدع ان احب وهذا ذكره بلا تعليق بالحجة لان قدم  
ليس بواجب على العزوة بل هو مستحب فلهذا اختلف بالحجة على الفارق فان الدم عليه واجب فلهذا لم  
يجلغه بالحجة ثم لا يصل في وجوب الدم على الفارق قوله تعالى من تبتع بالعزوة في الحج فاستيسر من  
اصدي قال صاحب الكافي اي اسبح بالعزوة الى الحج واسمعه بالعزوة الى ذنوب الحج اسامعه بالتعريف بها  
الى الله تعالى فلما لا يتحقق بعزته الحج فاستيسر اي فعله ما استيسر من الهدى وحديثه في  
الموطا عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يقول ما استيسر من الهدى  
شاه وفي الموطا ايضا عن اس عباس رضي الله عنه كان يقول ما استيسر من الهدى شاه وفي الصحيح  
البيروني شاه اي بجمرة قال صاحب ابن عباس رضي الله عنه من الهدى شاه في ٢٠ وسالته عن الهدى  
فقال في خبره ورواه غيره لوشاه او ترك في ذوقه في تبت وجوب الدم من مكة ثم في القرآن ايضا لانه في  
معناه لا كلاسما يحصل به اسرفه في السكن في سفرة واحد فعلم بما روي ان الشاه جزي عن ذوق  
السعة والقران واما حوارسع انبده عن واحد ما يكون سابع سعة فلي ان سمع البدنة مثل الشاه  
فيكون الشاه عن واحد فكذلك سابع البدنة ولا يصح ما روي عنهم الله كروا ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اسرك من صحابه في البدل عامر بن عبد الله فذبحوا البدنة عن سبعة والنقرة عن سبعة وذكر  
صاحب السنن في كتاب الاضاحي ما ساه الى ابن عمر بن عبد الله قال لا يمتنع في عهد رسول الله صلى الله عليه  
والسنة عن سعة فسادك فيها وانه ايضا عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم في البقرة عن سبعة والجود  
عن سبعة لكن هذا في اذا اذكركم العزوة ولما ياد بعضهم الحج لم يجزهم خلافا للمشافق لما ان  
خروج الروح ليس منخرق فاحوج بعض البدنة تركوه فربما لا راحة بعضهم الحج لم يكن الباقي فربما  
ايضا لعدم اخرى ولا يبره انوار وجوه العزوة خلاف لرفر لان الغفوة في هو الله تعالى سوا

اختر

اصلفت او انعتفت ثم ان هم القرآن والمنفعة ثم شك لادم جبر خلافا للمشافق وسنينة في باب  
الهدى ان ساه انعتا في **قوله** لانه في معنى المنفعة اي لان الفارق في معنى سعة وهي اسم بمعنى السبع  
في الهدى سفيوه من عليه فربما اي على الهدى في السعة وهو قوله تعالى من سعي العزوة الى الحج  
فاستيسر من الهدى **قوله** في ما اي في باب الهدى في سعة واراد الله به ههنا الهدى في روي  
البيروني بالبدنة سعيه في قوله دعي شاه او بقرة او بدنة او سبع بدنة لكن بالبدنة الاولى لا بدنة  
لانه كما يري سعي السبعين سعي البقرة ايضا **قوله** فاذ لم يكن له ما يذبح فاصام ثلاثة ايام في الحج اخرها  
يوم عرفة وسعة اذا رجع الى اهله اعلم ان الفارق اذا لم يجد الهدى صار عشرة ايام ولا سعي الهدى  
ثلاثة في شهر الحج وسعة اذا رجع الى اهله والاصل فيه قوله تعالى من لم يجد فاصام ثلاثة ايام في الحج  
وسعة اذا رجعتم والنص وان كان وارد في السبع نكح حكمه في القرآن لانه في معناه حصوله  
الارتقاء بالسكن في كل سبب سفره واخره وجوب الصوم ثلاثة ايام بعد احرام العزوة قبل احرام الحج  
لوجود سبب الوجوب لان احرام العزوة سبب التمتع ولهذا عود له سوفي الهدى قبل احرام الحج  
وقال الشافعي لا يجوز صوم ثلاثة ايام عالم غير ما في قوله تعالى فاصام ثلاثة ايام في الحج ولم يعلق  
والمراد من الحج وقته لا الحج نفسه لان الحج عبارة عن ادخال المعلوم والفعل لا يصلح ان يكون طرفا  
لعمل اخر وهو الصوم فتبين الوقت فصار صوم ثلاثة ايام في شهر الحج بعد احرام العزوة لوجوب  
السبب بعد السبب الا ان الفصل ان يصوم قبل يوم التروية وهو السابع من ذي الحجة ويوم التروية  
ويوم عرفة لان السبب في انزال البدل ان يكون في اخذ الاول في التبع وفيها المبدل لوقال في سعي  
الافطح قال الشافعي الافضل ان يكون اخرها يوم التروية وهو صعيد لان يوم عرفة افضل من  
يوم التروية لان معظم اركان الحج فيه ولم يرد النبي عن صوم يوم عرفة فكان الصوم في اول  
وقوله تعالى نكح عشرة كالملة تاكيد لما ذكره او لا وفيل كالملة في يوم عرفة لا عن الهدى ومنه  
بما من الثواب **قوله** قال لقزان ساه اي من التمتع لانه من نفق ما اذا تسكن اي لان الفارق  
مستغ باء العزوة والحج كالتمتع **قوله** الا ان الفصل ان يصوم اسثمان من قوله والمراد بالحج وفيه  
اي المراد من الحج المذكور في قوله تعالى فاصام ثلاثة ايام في الحج هو الوقت لكن الافضل ان يوجبه  
الصوم ويصوم ثلاثة ايام اخرها يوم عرفة **قوله** فيصحب ناضبه الى اخره اي بعد  
البدل وهو الصوم الى اخره وقت البدل قوله رجا ان بعد رجعة الاصل بالسبب على انه معمول  
له وهو عمله الاقدام على فعل الناضبه واراد بالاصل المهدى **قوله** وان صامها مكة بعد فزاعه من  
الحج حار وبعاه بعد منية ايام التشريق اي ان صام سعة ايام بعد فزاعه من الحج حار في اي مكان كان  
لكن بعد منية ايام الحج والتشريق لورود النبي عن صومها بعد الناضق لا يجوز صوم السعة  
بمكة الا ان يوي الإقامة بمكة له طاهر قوله تعالى وسبعة اذ رجعت لان صوم السعة محلي  
بالرجوع الى اهله فيكون الرجوع شرط اذا اتى الشرط استيعا المسروط ولما ان المراد من الرجوع  
العراق من احوال الحج لان الفراغ سبب الرجوع فيكون ذكر السبب واراده السبب كما في قوله تعالى  
فاد ثبات القرآن فاستغذ بالله اي اردف فراه القرآن واما صوما الى المجاز لان الرجوع ليس بشرط بل هو  
الاسي انه اذا نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة وان لم يوجد الرجوع الى اهله فحل هذا  
ان الرجوع ليس بشرط او معناه اذ رجعت الى مكة او اذ رجعت الى حاله الاولى بعين اذ اقيم  
من افعال الحج ولين قلنا ان الرجوع الى اهله شرط لكن لا نسلم ان الشرط بوجه العدم عند اعدم  
اخصه د رجات الوصف ان يكون عليه ولا ابر لا سفا العله في اسفل الحكم جوار ان يكون الحكم معلولا



بطل شيء قالوا في واهري ان لا يفتي الحكم بانفس الشرط فانهم **قول** فان فاته الصوم حتى ان  
يوم النحر لم يحرمه الا الدم اعلم ان العار ان اذ فاته صوم ثلاثة ايام حتى ان يوم النحر لم يحرمه  
الصوم ويرجع الحكم الى الاصل وهو الهدي وكذا الحكم في الممنوع فان لم يجد الهدي غلغل على  
هدي سائر او اسبغ وهدي اخر لانه احل يوم هدي ولا صوم وقال الساجي لا يكون الصوم  
وهو على احد القولين صوم الثلاثة في ايام التشريق وعلى القول الاخر بعدها وقال مالك بصوم  
في ايام التشريق لهما ما روي في شرح الانار مستدا الى سالم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال في ايام التشريق ايام الهدي ولم يصم في العسراء بصوم ايام التشريق ولا في صوم شخص  
يؤتيه فافاقاه اذ اذوه وحب فقناوه كصوم رمضان ولا ان الله تعالى قال فصيام ثلاثة ايام  
في الحج والمراد منه وقت الحج وعند مالك اشهر الحج الى اخر ذي الحجة فحوز اذا الصوم في ايام  
التشريق ولما ما حدث الشيخ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله ما سادته الى علي بن ابي طالب رضي الله  
عنه قال لحزب سادتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ايام التشريق فقال ان هذين ايام اكل وشرب  
وفيه ايضا ما سادته الى سعيد بن ابي وقاص قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا ادي  
ايام من ايام اكل وشرب فلا صوم فيها يعني ايام التشريق وفيه ايضا ما سادته الى عطاء بن عاصم  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله  
مروحل وفيه ايضا ما سادته الى سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم امر بعد الله من حذافه ان يطوف في ايامنا الا لا يصوموا هذه الايام فاما ايام  
اكل وشرب وذكر الله عز وجل وفيه ايضا ما سادته الى ابن عباس رضي الله عنه قال في رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن صوم ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر ولان العار ان لا يصوم  
يوم النحر الا لاجل لورود الهدي فيه فكذلك لا يصوم ايام التشريق لورود الهدي فيها الا في يوم  
الحرام من ايام التشريق في الحج لان طواف النحر فيه وفيه يوم عرفة متصل به وقد صح النبي  
عن صوم يوم النحر ايضا وما روي الشيخ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله ما سادته الى ابي عبد الله ان  
ان هرا قال شهد في الصديق عثمان وعلى رضي الله عنهما فسمعتهما يقولان في رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن صوم هذين اليومين يوم النحر ويوم العطر وبما سادته الى عمره عن عائشة  
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن صوم يومين يوم العطر ويوم  
النحر وبما سادته الى سعيد بن المسيب ان رجلا اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم  
النحر فقال يا امير المؤمنين اني سمعت ولم اهد ولم اسمع في العشر فقال سل في قومك ثم قال  
عمر لعل الله اعطيه ما به ذلك هذه الاحاديث ان ايام التشريق لا يجوز فيها الصوم لالافان  
ولا للممنوع ولا للمحصر لعموم النبي ولا الصوم في الهدي فكذلك الفاس لانه لا مماثلة  
باب الصوم والهدي واليه اذا ثبت خلاف القياس فيصير على مورد السن وقد خص النبي  
صوم ثلاثة ايام في وقت الحج فلا يجوز نحره والجواب **قوله** انما قالوا اما الحد  
فيقول قال الطحاوي هو حديث منكر لا يثبت به اهل العلم بالرواية لان يحيى بن سلام من  
رواه حديث وهو ضعيف واما ما ساهم على صوم رمضان فانه فاسد لان صوم رمضان  
اصل نفسه فاذا فاته اذ اطار الفضا خلاص صوم ثلاثة ايام فانه بدل من الهدي فاذا وجب  
نصاوه يلزم ان يثبت البدل عن البدل وهو لا يجوز ولان هذا الصوم لما قام مقامه من اخر  
وقال وفيه لم يحز نصاوه كالحج واما عنكم بقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج فقول

الحج

لا يملك ان ايام التشريق من اشهر الحج وقد صح عن الصادق رحمه الله عن ابي اسحاق سؤال ودوا  
المنعة وعشرون في الحج او نقول بتفصيل النص بالنسبة للشهر عن صوم ايام التشريق فلا  
يجوز فيها الصوم لعموم النبي ولا يقال بفتح ان يكون الحدس مخصوصا بالنسبة عن صوم  
ثلاثة ايام في ايام التشريق للممنوع او العار ان لا نقول ان وقت الحج هو على ايام التشريق  
والخصيص انما يكون فيما اذا ورد المخصص معارفا لخصوص منه ومع وجود دليل النحر  
لم يحز المخصص بل بعد الاول بالنسبة او نقول لما لم يعرف النسخ حولا كما ورد في الحرم  
مع الممنوع اذا اجتمعوا في الحرم او في **قوله** وقال مالك رحمه الله بصوم فيها في ايام التشريق  
وفي يوم النحر لا يجوز بالاتفاق **قوله** وهذا وقت اي يوم التشريق وقت الحج عند مالك رحمه  
الله يحز صوم ثلاثة ايام التشريق لوجود الصوم في وقت الحج لان الله تعالى جعل وقت صيام ثلاثة  
ايام في وقت الحج قال تعالى فصام ثلاثة ايام في الحج **قوله** فسمعه النص اي بعد ما لم يمتد النص  
واذا بالنسبة قوله عليه السلام الا لا يصوموا هذه الايام واذا بالنسبة قوله تعالى في لم يحز  
فصيام ثلاثة ايام في الحج يعني يصوم النص بعد ايام الحدس المشهور ولا يجوز صوم ثلاثة  
ايام في ايام التشريق للممنوع او العار وهذا لا يبعد المطلق من كلام الله تعالى في غير المشهور  
حاي فيكون العمل بالمعنى في الاطلاق على ما عرف في اصول الفقه **قوله** او يدخله النص  
يعني يدخل الصوم النصان لورود النبي عن الصوم في هذه الايام **قوله** فلا ينادي به ما  
وجب كما ملا اي فلا ينادي بسبب النص ما وجب كما ملا واذا وجب كما ملا صوم ثلاثة ايام يعني  
لا يجوز صوم في ايام التشريق للممنوع وكذلك لا يجوز بعد هذه الايام لان الصوم يدل عن  
الهدي فلو جاز فضاؤه يلزم ان يكون للحكم البدل بدل ولا يظفر له في السبع وذاك لان اذا  
الصوم يدل ثم فضاؤه يدل عن الاداء **قوله** وجواز الدم على الاصل هذا جواب سؤال وهو  
ان يقال كيف جاز الدم بعد ايام التشريق وفيه ايضا ولم يحز الصوم وقال انما حاز الدم لانه  
ثبت بتفصيل الاصل مطلقا عن الوقت في اذ اذوه في اي وقت كان خلاف الصوم فان ثبت  
بدل عن الهدي مفيدا بوقت الحج بخلاف القياس لعدم المماثلة بين الصوم والهدي فاصح على  
مورد النص فلم يحز في ايام التشريق ولا بعدها فان **قوله** لا نسلم ان  
الدم ثبت مطلقا عن الوقت ولهذا قال صاحب الهداية وعبره في باب الهدي ولا يجوز ذبح  
هدي التطوع والمنعة والقران الا في يوم النحر فلي هذا يعني ان لا يجوز الدم بعد ايام النحر  
وقوله وجواز الدم على الاصل يدل على ان الدم يجوز بعد ايام النحر على ما مر في فصول الساجي  
ولكن سلمنا لكن لم لا يجوز حبيذ ذبح هدي المنعة والقران قبل يوم النحر **قوله**  
اما الجواب عن الاول فنقول ان الاصل في هدي المنعة والقران قوله تعالى من مع الهدي  
الهدي فما استسرى من الهدي ولا شك انه لم يقيد بوقت ذبح وقت فجاز ذبحه اياما غير النحر كما حاز  
وبما علمنا لاطلاق واما الجواب عن الثاني فنقول ان وجوب هدي المنعة والقران محلول بجله  
وهي الشكر لانتم الله عليه من الحج بين العسك وهذا لان اهل الحاهلية كانوا لا يجوزون  
الحج في اشهر الحج وبروا فيها الحج النحر وذا لله تعالى عليهم فوجب الدم شكرا لله نعم  
سكرو العلة لا يكون الا بعد تمامها وذلك لا يكون قبل الوقوف بعرفات واخر وقت الوقوف  
طلوع النحر من يوم النحر فلم يحز ذبح هدي المنعة والقران قبل يوم النحر لصلح العلة اما معنى  
قولهم لا يجوز ذبح هدي التطوع والمنعة والقران الا في يوم النحر فانه لا يجوز بعده



على يوم الجمعة لا يحد ما في الكفار ان حب يحوز فدمها لانها جبر النعمان في الله فلو لم يقد  
على الصدي فخلل عليه دمان دم النفع ودم الحلي فخلل الحلي وهذا اللفظ القوي  
تعبه في شرحه لم يصر الكفر حتى ولكن القدر في ساق كلامه في المنع وصاحب الهداية فعل  
ذلك الى الفار وما سكال بان يقال كيف يكون حكم واحد في الكفر والمنع حكم في الكفر  
حكم الفرد سوالا محرم معمره فادفع منها محرم محرم وفي صرح في شرح الطحاوي فلما كان كذلك  
يجب عليه دم واحد للكفر كالفرد اذا جازى اما الفار ان اذا جازى عليه دمان لاجل الجناية  
الا انه لو خلق المفرد من الدم لا يلزمه دم عند أبي حنيفة رحمه الله عنه ايضا لانه لا دفع على  
المفرد ولا يجمع ما جبر السك فبشأن حب هنا على مذهب أبي حنيفة رحمه الله عنه دمان احرام  
سوى دم السكر كما ساه على احرام من العزرة والجمع جميعا ولكن حله ان يقال انما لم يجب عليه دمان  
للكفر في لانه لم يدخل باخلق قبل الدم نقص في عمرته فجل جناية واحدة حقيقة وحكما  
لانه ان ما هو الركن في العزرة وما هو الواجب ولهذا لا يجب على الفار ان اذا افاض قبل الامام  
الادم واحد لان الوقوف لا يخلق له بالعزرة وكذا اذا اطاق طواف الزبارة جبا او محمدا  
ثم رجع الى اهله دم واحد كالفرد في الجناية بدنة وفي الحديث ساء وسجي ذلك في آخر  
فصل الطواف فلما كانت جناية واحدة وحسب عليه دم ولا يشبه الخلق الجماع لانه اغلظ  
اجبا ان في باب الحج ولهذا يفسد به الحج ولا يفسد سائر المحظورات فوجب الدم من جماع  
الفار لاجل العزرة ايضا فحفظ الجناية فحفظ لوقوع الجماع اثر في العزرة ايضا وان  
كانت تمت العزرة بالطواف والسعي والفي سعي الطحاوي اذا جامعها الفار اول مرة بعد  
اخلق قبل طواف الزبارة وجب بدنة وساء وعلل بقوله لان الفار فخلل من الاحرامين  
ولم يخل له الفار بعد من احرام الحج مكدا من احرام العزرة وصاحب الهداية قد حفظ حب  
قال هذا ان احد الدمن دم السكر والاحرام اجباية وهو موافق وقال في باب الجنايات  
في آخر فصل الطواف فان خلق الفار قتل ان يدع فخلبه دمان عند أبي حنيفة دم بالخلق  
في فبما وانه لا اوا منه بعد الذبح ودم ما جازى عن الخلق وعندهما يجب عليه دم واحد  
وهو الاول وان عند أبي حنيفة ثم دمان احرامين سوى دم السكر وسجي باقي الكلام به  
انما الله تعالى وان لم يدخل الفار مكة ونوجه الى عرفات فدم صا راقضا لعزرة  
بالوقوف وهذا اللفظ القوي في تحصره قال ابو جعفر الطحاوي في تحصره واذا توجه  
انفاز الى عرفات قبل ان يطوف لعزرة قال ابا حنيفة كان يقول قد صار بذلك راقضا  
لعزرة حب نوجه وعليه لم يضرها دم وعزرة مكابا ويصفي في حجه وقال ابو يوسف ومحمد  
لا يكون راقضا لعزرة حتى يصف بعرفات لحجه بعد زوال الشمس وقال ابو بكر الرازي في  
شرح المحصر الطحاوي هذا الخلاف الذي ذكره ابو جعفر لا يعرفه وانما يعرف عن  
ابن حنيفة ما رواه في رواية اجماع الصواب والاصل فانه لا يكون راقضا  
بالوجه حتى يصف بعرفات بحواله والي وروي اصحاب الاملاء عن ابي يوسف عن ابي  
حنيفة انه يكون راقضا بالوجه وذكر الحاكم الشهيد في الكافي عن ابو يوسف عن ابي  
قال في قول ابي حنيفة هو راقض للعزرة حين توجه الى عرفات وعند الساجي لا يضر  
راقضا لا بالوجه ولا بالوقوف سا على ان افعال العزرة فخلل في الحج فلا يصح راقضا واما  
وجب الرقص على مذهبنا لسبب اذ العزرة الا ترى الى ما جازى في المحاذي في الصحيح يأساه

بالحق

الى هشام عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احب  
ان يهل بعزرة فليهل ومن احب ان يهل بحجة فليهل ولولا اني اهديت لاهلك بعزرة  
فمنهم من اهل بعزرة ومنهم من اهل بحجة وكنت ممن اهل بعزرة فحبب لاهل مكة  
فادركني يوم عرفة وانا احابن فتمكون ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
دعي عمرتك وانقصي راسك وامسكني واهلي يا حج ففعلت فلو كان الوقوف بعزرة عامدا  
بها العزرة لما امر النبي صلى الله عليه وسلم برقص العزرة ولم يكن للرقص معنى فلما وجب الرقص  
قال ابو حنيفة رحمه الله عنه على رواية الاصل والجامع الصواب لا يصح راقضا لها فلم يفت  
بعرفات لان التوجه الى عرفات ليس بشك مقصود في نفسه ولا في ذلك بها احرام العزرة  
واما الما في حصول فعل الحج وهو الوقوف والوقوف على هذه الرواية لا يوجب حنيفة رحمه الله  
عنه بين التوجه الى عرفات وبين التوجه الى الجمعة حيث لا ينطلي عريه هيا مجرد الوجه  
ويبطل الظاهر المودعي مجرد التوجه ان التوجه الى الجمعة ما يوربه وفرض من فرضها  
لغوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله فلما كان نقص الظاهر مستقفا وجب اثباته بانه ما يمكن  
ما نقص ظهري بالسج فصار كدخوله فيها بخلاف الفار والمنع فاما مموعا عن  
نقص العزرة بل هيا ما موران بتقديم الحرم على الحج فاذا كان الشروع بمنع من ذلك وجه اياه  
فاقتصر ما يكون من نفس الوقوف لانه لا يملك سبه واهما ان الاحرام أكد في باب النجاس من الصلاة  
الا ترى ان ترك بعض فرض الاحرام لا يفسده ولهذا ليس او نطيط او اصطاد لا يفسد  
احرامه وترك بعض فرض الصلاة يفسدها ولهذا الواكل او نكل في الصلاة يفسد صلاته  
اما وجه رواية النوادر وهو ان التوجه سبب مقصود فصار كالالتوجه الى الجمعة بعد  
ملاة الظهر وذكر في شرح الطحاوي للامام الاسميابي رحمه الله هيا قياسا واسما  
فهي رواية النوادر قياسا ورواية الاصل استحسانا وقال الحاكم الشهيد في كتابه  
المسبي بالكافي واذا وقف بعرفات قبل ان يطوف للعزرة فهو راقض لها ان يوفي الرقص  
اولم يتوجه **س** وذلك خلاف المشروع اي بنا افعال العزرة على افعال الحج ليس مشروع  
لان المشروع في حق الفار والمنع بنا افعال الحج على افعال العزرة الا ترى ان الله تعالى في  
قوله فمن نسي بالجمعة الى الحج جعل الحج احدا الخابرين **س** ولا يصح راقضا مجرد التوجه  
هو الصحيح احراز عن رواية اصحاب الاملاء عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وقد مرنا انفا  
بوجه والفرق له بينه وبين يميل الظاهر الى الفرق لا يوجب حنيفة بين التوجه الى عرفات حيث  
لا ترخص عمرته مجرد التوجه وبين التوجه الى الجمعة بعد اذ الظهر حيث يبطل ظهريه  
مجرد التوجه وقد ذكرنا الفرق **س** هذا كذا في يوم الجمعة **س** قال وسقط  
عنه دم الفزان وفي بعض النسخ وبطل عنه اي قال الامام القودوري وانما يفسد عنه  
دم الفزان لان دم الفزان انما يجب عليه شكرا لاداء السكينة ولم يوجد ذلك ولكن يجب  
عليه دم الرقص العزرة لان كل من تخلل بغير طواف فوجب عليه دم اصله المحصر وعليه  
فما العزرة لان المشروع ملزم كما لند على ما عرف في الاصول **س**  
المنع ذكر المنع بعد الفزان لانه افضل من المنع عنه **س** المنع افضل من  
الانفراد وهذا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا رضي الله عنهم وروى ابن سماع عن ابي  
حنيفة رحمه الله عنه ان الافراد بعد الفزان افضل من المنع وجه رواية ابن سماع انه اذا



انه بالجمعة من مكة منى حجة مكبة هكذا روى ابو يوسف عن ابي حنيفة والجمعة الكوفية افضل  
 من المكبة وهذا معنى قوله لان المنع سفره وافق لعمرة والمفرد سفره وافق لعمرة ووجهه به  
 الطاهران في المنع جمعا بين العبادتين فكان افضل من الافراد بالجمعة لان اوقافه زيادة  
 نسك ايضا وهو منكر للجمعة بين العبادتين ولا نسلم ان سفر المنع ليس بوافق لجمعة غايه  
 ما في البان ان السنة وهي العمرة تؤخذ على العزم وهو الحج وذلك لا يكون ما نفي من وقوع  
 سفره الحج كما ان تقدم السنة على صلاة الجمعة لم يكن مانعا لوقوع السعي الى الجمعة فكذلك اها  
 فضا وكسفر الفار وروى عن محمد رحمه الله انه قال حجة كوفية وعمرة كوفية افضل  
 من الفزان ووجهه ان الايمان بسفرين اشق على البدن من سفر واحد وافضل الالام  
 احسن ما لم يرد منه شيء كتحليل السنة بين الجمعة والسعي اليها يعني ان السنة  
 تحلل بين صلاة الجمعة وبين السعي الى صلاة الجمعة ومع هذا لم يكن السعي الى السنة بل  
 الى فرض الجمعة والمنع على وجهين متمتع بسوق الهدى ومتمتع لا بسوق وذلك  
 لان المنع هو التوقف بما اذا التمسك به وربما يكون ذلك بسوق الهدى وربما يكون بغيره  
 الهدى وبسعي احكامه ومعنى المنع هو التوقف بما اذا التمسك به من غير ان يله  
 باهله عنهما المأما صحبهما والتوقف من التوقف واراد به الانتفاع والالام مصداق التمسك  
 باهله اذا نزل وهذا الذي قاله صاحب الهداية لا يتم به معنى المنع لان التوقف بما اذا التمسك  
 به حصل من غير المأما باهله المأما صحبهما لا يسي فتمتعنا اذا كانا أحدهما في غير شهر الحج والآخر  
 في شهر الحج وكذا لا يسي فتمتعنا اذا وجد التمسك في شهر الحج كذا حصل في شهر الحج من  
 هذه السنة والآخر من السنة الاخرى وان لم يوجد الالام باهله المأما صحبهما ولهذا صرح الالام  
 ابو بكر الدار في شرح الطحاوي به وقال وليس كل من احرم عمرة فخرج من عامه من غير رجوع الى اهله  
 يكون متمتعاً لانه لو احرم بها في غير شهر الحج وفزع منها فخرج من عامه لم يكن متمتعاً كذلك لو فعل اكثره  
 طوعاً او في غير شهر الحج فاذا لا بد من التقيد بان يقال المنع هو الحج بين الحج والعمرة في شهر الحج  
 في سنة واحدة من غير المأما باهله عنهما المأما صحبهما بالعمرة في شهر الحج ولذلك ثبت حكم المنع في الفار  
 لانه متمتع بما على هذا الوصف الا ان الفرق بينهما الاحرام في شهر الحج من قبل ان يفيق من المنع في  
 وكذلك يكون متمتعاً اذا جمع بين اكرافعال العمرة واحرام الحج في شهر الحج في سنة واحدة من غير  
 المأما صحبهما وقال مالك اذا اتى بالافعال قبل الانتهاء من احرام العمرة فدخل الشهر ثم احرم  
 بالحج فهو متمتع وقال الساجي المنع من احرام بالعمرة في الشهر فان قدم الاحرام واتي بالافعال  
 لم يكن متمتعاً وهذا على ان الاحرام عندنا عند على الاداء وليس من الاداء اذا وجد التمسك في شهر  
 الحج من سنة واحدة ما متمتعاً ومعنى قولنا عندنا الاداء انه التمسك اذا المشروع في هذا الوقت  
 وهو شرط الاداء افعال الحج كالطهارة في باب الصلاة وكذا التمسك في باب الصلاة عند على الاداء  
 والشروع به ووجهه وعند الساجي الاحرام مشروع في الاداء والصحيح ما قلنا لان الاحرام هو الرجوع  
 في الحرمه وبما لاحرام يحرم قتل الصيد وليس لحيض وحلق الرأس وما اشبه ذلك ولا يلزم من  
 الدخول في الحرمه اذا الحج لان ذلك يحصل بافعال معلومه من الوقوف والطواف وعند ذلك من  
 المسك فامم ويدخله اخلاقاً في نفسها ان شاء الله تعالى اي يدخل الالام المجمع اخلاقاً  
 اعلم ان الالام باهله بين الحج والعمرة اذا كان صحيحاً بطل المنع بالانفاق اما اذا كان فاسداً كالتسبيح  
 الذي ساق الهدى الم باهله حين فزع من عمرته فقال ابو حنيفة وابو يوسف لاسطه لان

العود مستحق عليه ما دام على نية المنع فلا يبطل نية كالفار ان اذ لنا الى اهله وقال محمد رحمه الله  
 يبطل نية بدلالة انه لو حصل له البداس المنع كان له المكنت فاما لم يكن العود مستحقاً عليه  
 يبطل نية كما لو لم يبق المدي وعلى هذا الخلاف ما ذكره في المجلدات الا في اداء العمرة في شهر  
 الحج ولم يبق حين الم باهله او كان طواف اكثر طوافه والم باهله ثم عاد وحج من عامه لا يكون متمتعاً  
 محمد رحمه الله وقال لا يكون متمتعاً لان المأما باهله لم يصح لهما احرامه ومنعه ان يبدي  
 من المقيات اي صفة المنع ان يبدي من المقيات فيحرم بالعمرة ثم يطوف بالبيت سبعة استواط به  
 وسعي بين الصفا والمروة سبعة استواط ثم يحلق او يقصر او الم يسقي الهدى اما اذا سافه فلا يحلق  
 ولا يقصر وهذا هو تمام العمرة ثم يحرم بالحج من الحرمه يفعل مثل ما جعل المفرد بالحج فاذا حلق يوم  
 الحج فدخل من احرام العمرة والحج جميعاً الا فحق النساء اما يبدي المنع بالعمرة لعوله تعالى  
 فمن منع بالعمرة الى الحج وذاك لان الله تعالى جعل الحج احراماً ليس يكون الا بعد العمرة لا بحاله ثم العمرة  
 هي الاحرام والطواف والسعي والحلق او التقصير لان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه  
 رضي الله عنهم اجمعين اقاموا في عمرتهم على ما قلنا هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم في عمرة القضاء وهو ما روى البخاري في الصحيح باسناده الى ابن عباس رضي الله عنهما والعدد  
 احصوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فحلق رأسه وجامع نساه وعمره هذه حيث اعتمر عامه فبالا  
 وحدث البخاري ايضا في الصحيح عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر رضي  
 الله عنهما حين خرج الى مكة معتمراً في القعدة قال ان صدق عن النبي صلى الله عليه وسلم كما مستطاع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فاهل بعمرة من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهل بعمرة  
 عام الحديبية وقال مالك لا حلق عليه اي على المعتمر وذلك لان العمرة هي الطواف والسعي  
 وقد وجدنا ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم حلقوا في عمرتهم وكان قوله  
 تعالى ليدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين بدوسكم ترك في عمرة القضاء لان هذه الابه  
 تركت في شأن الحديبية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حلقه فحلقه عن البيت  
 بالحديبية مهلاً بالعمرة وصالحهم على ان يحترموا الحرم المفضل وقد ذكر الواحد في كتاب اسباب  
 نزول القرآن باسناده الى الزهري عن عروة عن السواد بن جزيمة ومروان بن الحكم قال تركت  
 سورة الفتح بين مكة والحديبية في شأن الحديبية من اولها الى اخرها ولا ان العمرة لا يجوز الا بالاحرام  
 بالنسبة فاذا كان الاحرام من شرطه لم يكن بد من التحلل وذلك بالحلق او التقصير كما في احرام الحج  
 ما روي وهو قوله هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقطع بالنية  
 او اداء بالطواف اي بقطع المنع التلبية اذا افترج بطواف عمرته وعندها مكى رحمه الله بقطعها  
 اذا وقع بصره على البيت لما روى صاحب السنن باسناده الى ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال يبي المحرم حتى يسلم الحجر ولا يقطع التلبية بحلقه هو نسك الحج  
 واستلام الحجر نسك ورويه البيت لئلا يشك ثم المنع اذا فزع من عمرته وحل واحرمه  
 بالحج يبي المفرد بالحج الى اول حصاه من جمرة الحفنة والفار سل المفرد بالحج ايضا  
 في قطع التلبية وقد مر باقي التقريبات من قبل عند قوله ويلى في بوقفه ساعة بعد ساعة وينظر  
 ثم يركع كما وقع بصره على البيت اي بقطع التلبية عند ما ذكره في بصره على البيت  
 واد الحصى اي من العمرة ففقطه اي بقطع المحرم التلبية وانما ذكره الصحابي الراجع  
 الى التلبية وان كان حقه الساقب على ناول الالهال عند اقتحامه اي عند افترج الطواف



ولهذا قطع الحاج عند افتتاح الهي انقطاع التلبية عند افتتاح الطواف بهانه ان قطع التلبية اما يكون عند تسكع من الماسك وافتاح الطواف باستلام الحجر تسكعها عنده ولهذا المعنى يقطع المفرد بالتح عند اول حصاه من حمره العقبه يوم النحر لانه تسكع فان قلت ينبغي ان يقطع المفرد بالتح التلبية اذا ابتدأ بطواف القدوم لانه تسكع ايضا قلنا هذا التلبية في معارضة النص فلا يصح لاننا روينا من قبل عن الصحيح البخاري عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد في الفضل من مزدلجه التي كانتا قبل يري حتى روي جرة العقبه **قوله** قال ويقيم مكة حلالا لا ي قال القدوري رحمه الله الله يقيم مكة حلالا لا بعد راعه من العره قال في شرح الاقطع هذا الذي ذكره القدوري ليس على وجه السروط واما معناه ان اذا كان يوم الحج من عامه فليقيم حلالا الى وقت احرام الحج يعني ان المبرد ان يحرم عامه فلا يقيم ما دام يوم النحر وانه احرام الحج من المجد وهذا قيدان احدهما الاحرام يوم النحر والآخر الاحرام من المجد احرام وكل منهما ليس بشرط لازم بل هو يوم احرام الحج على يوم النحر وهو الاصل واما ذكره لانه اول يوم يبدأ فيه افعال الحج ولهذا لما افتتح اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج امرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يحرموا يوم النحر واما ذكر الاحرام من المجد احرام لانه الاصل ولا يجوز له الاحرام من جميع الحرم لانه في حرمي مكة وسفوف مكة في الحج المحرم وفي العره الحل **قوله** على ما ساء اراد به ما ذكره في اخر فصل المواقيت بقوله ومن كان مكة فوفقه في الحج المحرم وفي العره الحل **قوله** ونعمل ما يجعل الحاج المفرد لانه لما فرغ من العره وحل واحرم بالحج تعدها صار كالمفرد بالحج ويحل به افعال المفرد الا ان تلاءه اشيا احدها انه لا يطوف طواف القدوم لانه في حرمي مكة ولا يسن في حرمي طواف القدوم وحلال المفرد بالحج والعارن فان طواف القدوم منس في حرمي مكة والثاني يجب عليه الهدى سكر الخمر بين المسلمين بخلاف المفرد فانه لا يجب في حرمه الهدى بل يجب والثالث ان المنع يرمي في طواف الزياره لانه ليس بعد طواف الزياره والمحمل لم يفرغ الا في طواف بعده سعي بخلاف المفرد والقارن فانما يرمي ملان في طواف القدوم لان طواف القدوم سنة في حرمي مكة فسمان بعد طواف القدوم وهذا اذا سعى سعيها عقب طواف القدوم اما اذا سعى الى طواف الزياره فحينئذ يرمي ملان في طواف الزياره ايضا لان الاصل ان كل طواف بعده سعي فسمان الرمي وكل طواف ليس بسعي فلا يرمي فيه **قوله** لان هذا اول طواف له والحج اي لا طواف الزياره اول طواف للمنع في الحج لانه لا يسن في حرمه طواف القدوم **قوله** بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة يعني ان المفرد بالحج يرمي عقب طواف القدوم لانه قد سعى مرة عقب ذلك الطواف فاذا سعى عقب طواف القدوم فلا يسعي بعد طواف الزياره لان السعي لا يكرر فلا يرمي في طواف الزياره لعدم السعي بعد طواف الزياره ولو كان هذا المصنف بعد ما احرم بالحج طواف وسعى قبل ان يروح الى نسالم يرمي في طواف الزياره ولا سعى بعده يعني ان المنع لا يسن في حرمه طواف القدوم ومع هذا لو طاف طواف ما قبله ورمى في الصلاة الاول فيه وسعى بعده قبل الزواح الى نسالم لارمل عليه في طواف الزياره ولا سعى بعده ايضا لان التكرار ليس مشروع في الرمي والسعي قال في شرح مختصر الكرخي فان طاف طواف ما قبله ورمى السعي عقبه حاز وان اخره حين ياتي به من وقته وهو اولى بعينه المنع **قوله** وعليه ومن المنع للنص الذي تلوماه وهو قوله تعالى

من تمنع بالعمرة الى الحج فما استسرى الهدى وهذا الذي ذكره حكم المنع الذي لم يسبق الهدى فانه اذا ساء الهدى لا يجوز له التحلل بعد فزارعه من افعال العره الى ان يفرغ من افعال الحج فادأ خلق يوم النحر فقد حل من الاحرام الا حق النساء سمي بذلك فان لم تعد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وقد حققنا هذه المسئلة في باب الفزان عند قوله فادأ لم يكن له ما يدع صام ثلاثة ايام في الحج اخوها يوم عرفة فلا يحدها ثم اعترى احرم للعره **قوله** وان صام ما بعد ما احرم بالعره قبل ان يطوف فزان عندنا اي ان صام المنع ثلاثة ايام بعد احرام العره قبل طواف العره جاز عندنا خلافا للشافعي اما اذا طاف للعره ولم يحرم بالحج بعد فقيه روايان عن الشافعي في رواية بخور وفي رواية لا يجوز **قوله** اياه بعد ان عفا عنه اي ابي مومر ثلاثة ايام بعد ان عفا عنه لانه احرام العره سبب الى المنع ولهذا جاز له سوف الهدى قبل احرام الحج بخلاف الصور لوجود السبب بعد السبب والراد بالحج المذكور في النص وقته على ما بينا وهو ما قاله في باب الفزان والمراد بالحج وقته لانفسه لان نفسه لا يصلح ظرفا **قوله** والافضل تأخيرها الى اخر وقتها وهو يوم عرفة لما ساء في الفزان اراد به قوله ان الافضل ان يصوم قبل يوم النحر يوم عرفة لان الصور بذلك عن الهدى فيسحق تأخيرها الى اخر وقته رجاء ان يتعد على الاصل وان صام سبعة ايام بعد فزارعه من الحج قبل الرجوع الى اهله جاز عندنا وقد مر بيانه في باب الفزان واذا طاف صوم ثلاثة ايام حتى اتي يوم النحر لم يحرمه الا الدم ونهه خلاف مالك والشافعي وقدس تحفته في باب الفزان **قوله** وان اراد المنع ان يسوق الهدى احرم وساق هديه وهو افضل اي المنع الذي يسوق الهدى افضل من المنع الذي لا يسوق الهدى او يحناه سوف الهدى بعد الاحرام بالتلبية افضل من الاحرام بتقليد البدنة وسوقها بعده لهما ولم يلب والمعاد من المنع الذي اراد التمتع لانه قبل الاحرام لا يكون متمحدا قوله احرم معناه احرم بالعره لانه لا يجوز بالحج ما لم يفرغ من العره **قوله** فان كانت بدنة قلنا بما زيادة او نحل اي كانت ان الهدى بدنة وثابت اسم كان بالنظره الى الخبر بخور كقولهم من كانت امك وقد عرفت في موضعه **قوله** على ما روينا اراد به ما ذكر قبل في الفزان عن عاتبة رضي الله عنها انها قالت كب ائني فلان هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فتمت بها واقام في اهله حلالا **قوله** لان له ذكر في الكتاب اي لان المنع المذكور في كتاب الله تعالى دون التحلل فيكون التقليد اولى منه قال تعالى ولا الهدى ولا الغلابه **قوله** ويبي ثم يغلب لانه يمين محرما بتقليد الهدى والتوجه معه على ما سبق والاولي ان يعقد الاحرام بالتلبية ويسوق الهدى ايا د بقوله ما سبق ما ذكره قبل في باب الفزان بقوله ومن قلد بدنة تطوعا او نذرا او حراما صيدا او شيئا من الاشياء وتوجه معها بريد الحج فقد احرم وقد حققنا هذه المسئلة في باب الفزان ذكرها فنقول ان الشروع في الحج لا يكون بمجرد التلبية فاذا قلد البدنة وساقها ببدنة الاحرام بصدح محرما سوا البر بعد ذلك ولم يلب اما اذا عقد الاحرام بالتلبية ثم قلد البدنة وساقها فزوي الافضل فلا حل هذا قلنا ويبي ثم يغلب بيانا للافضل فحق هذا عرف ان الواو في قوله والاولي الحال فافهم **قوله** وهو افضل من ان يغتفر ما اي السوق افضل من القدوم **قوله** ولا يسهل بل يسهل في اشتداد اي لان السوق البلخ من القدوم في شهير الهدايا **قوله** الا اذا كانت لاسعا د استثنان قوله وهو افضل من ان يعودها اي السوق افضل من القدوم فيسوقها اذا كانت البدنة عند منعا فحينئذ يعودها ولا يسوقها **قوله** قال واسعد البدنة عند اي موسى ومحمد ولا يسير







المكي ومن معناه لكن لا يجب الدوام عليهم قل قد عرف في علم الاعراب ان اذا  
لغيره وذاك للتوسعة وذلك للبعد فلما كان موضوع كلام العرب هكذا حملنا ذلك على التمتع  
الذي هو احدث من الهدي والصوم لان الله تعالى انزل كلامه على لسان العرب فان قلنا  
سلطان ذلك اشارة الى ما قلناه من التمتع ولكن لا بد ان يكون على اسم التمتع من المكي ومن معناه  
لان تخصيص التمتع بالذبح لا يدل على بقاء ما عداه فينبغي ان يبيع التمتع المكي قلنا  
سلطان تخصيص التمتع بالذبح لا يدل على بقاء ما عداه فينبغي ان يبيع التمتع المكي قلنا  
الحكم في التمتع وهذا لان الاصل عدم الحكم في التمتع فيبطل على عدمه الى ان يدل الله لئلا خلافه  
ولانه لا يبيع من المكي موجب التمتع وهو الهدي فلا يبيع التمتع ايضا كالصبي والمجنون ولا ي  
التمتع والفرار اغا شريع لاهل الافاق ترفيقا وتيسيرا عليهم باسقاط احد السفرين ولا يوجد  
هذا المعنى في حق المكي ومن معناه لانه لا سفر في حق المكي فلا حاجة الى التوسعة وقد صرح عن عمر  
رضي الله عنه انه قال ليس لاهل مكة تمتع ولا قران كذا في الحجة ومع هذا لو منعوا اجازة ماوا  
وتجبه عليهم ومن الجواب قوله خلاف المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن حيث يبيع متصل بقوله  
وليس لاهل مكة تمتع ولا قران يعني ان المكي لا يبيع تمتعه وقرانه ولو تمتع او قرن يكون ذلك  
جناية وتجب عليه دم الجناية بخلاف ما اذا خرج الى الكوفة وقرن حيث يبيع لان احرامه  
للعمرة والتجديف في فضاء الكوفة بخلاف ما اذا سمع بعد ما خرج الى الكوفة فانه لا يبيع ايضا  
لان احرامه للحجة مكي ولا تمتع للمكي فغن هذا الحديث بقوله خرج الى الكوفة وقرن في  
فصار مكره الا في اي فضاء المكي الخارج الى الكوفة بمنزلة الافاق من حيث هيمة القران  
وادعاء التمتع الى بلده بعد فراقه من العمرة ولم يكن ساقى الهدي بطل تمتعه اعل  
ان التمتع اذا لم ياهله بعد فراقه من العمرة يبطل تمتعه اذ لم يكن ساقى الهدي بخلاف الثاني  
وموسى على اصله في جوار التمتع لاهل مكة ولنا ما روي عن عمرو بن موسى وسعيد بن المسيب وقطا  
وهذا وسعيد بن حبيب وراهم وفيه الله منهم ان التمتع اذا اقام بمكة صح تمتعه وادعاء الى  
اهله بطل تمتعه ولان التمتع انما يقع في حق الافاق ليرتفع من احد السفرين فلما رجع الى اهله  
واله لم يبق معنى الترفة ولهذا قلنا لم يبيع التمتع المكي لوصول الامام الصحيح هو ذلك  
بطل التمتع اي بالامام الصحيح بن العباس بطل التمتع وادعاء ساقى الهدي فاما ما لا  
يكون صحيحا ولا سطل معه عند ابن حنيفة وابن يوسف رحمهما الله وقال محمد يبطل وجهه  
قول محمد رحمه الله ان التمتع هو الترفق بالشكين في سفرة واحدة وهو قد اقامها في سفرين  
فلا يكون تمتعا ولا ان العود الى مكة غير مستحق فلهذا ولهذا الوجه لاهل البها من التمتع جائز له  
ان يذبح الهدي في مكانه قبل ان يذبح الماهل بآهله صحيح فيبطل تمتعه لكن لم يسق الهدي  
وجه قولهم ان العود عليه مستحق ما دام عليه التمتع لان سوق الهدي مانع من التحلل  
بالحديث الذي روينا عن حفصة رضي الله عنها فلا يكون الماهل بآهله صحيحا لاستحقاق العود  
فصار كانه لم يذبح بآهله وادى الشكين في سفره واحدة فصح تمتعه كالقران اذ اعاد الى اهله  
بعد فراقه من العمرة لان العود ههنا غير مستحق عليه اي لان عود المكي من اهله  
الى مكة غير مستحق عليه لانه في مكة وتحصيل الحاصل محال فيبيع الماهل بآهله فلا يبيع تمتعه  
في له ومن احرم بعمرة قبل اشهر الحج فظان لها قبل من ابعة اسواط ثم دخلت اشهر الحج  
فتبهرها واحرم بالحج كان متمتعا اي نعم العمرة بان ان يساير الاشواط وقال الثاني لا يكون متمتعا

الحج

حج عمره بالعمرة في اشهر الحج كذا في شرح الاقطع ولا يصل هنا ما عداه في اول هذا الباب  
ان الاحرام عند ما شرط كذا في الافعال وعقد على الاداء فلو رجع منه على الايام ليطرح  
لما كانت سوطا لاداء الصلاة جاز فلو رجعها على وقت الصلاة عاياه ما في الباب ان لا يول بعض  
وجوده في الاشهر وقد وجد الاكثر فيها ولا اكثر حكم الكل اذ لم يبارع منه نص ولهذا لا يقيم  
بلا في ركعات من الظهر مع اربع ركعات اقامه للاكثر مع اربع ركعات لان النص ما طوى بعض  
المقيم اربع ركعات وان طاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة اسواط فصاعدا يمتنع من  
عمارة ذلك لم يكن متمتعا وهذا لان المعتمد وجود الافعال في اشهر الحج معبودة او حكيما  
يوجد اكثر الافعال فيها وهو لم يأت باكثر الافعال في الاشهر فلم يكن متمتعا ان حج من عمارة وقد  
اعتد الشريعة الغلبة والكثرة الا ترى ان فضايلها في ثلاثة الاحرام والوقوف بعرفة وهو  
الزيارت وقد اقيم الاكثر مقام الكل في هذه الوجاهة بعد الوقوف لم يفسد حجه ولو  
جامع قبله بفسد ولهذا لا يفسد عمرته بعد ما طاف اربعة اسواط ايضا قل كان كذلك  
فلما ان وجود اكثر الطواف قبل اشهر الحج صار كوجود كل الطوفة قبلها فلو وجد في الاطواف  
كلها قبل الاشهر وتحلل ثم حج من عمارة لم يكن متمتعا فكذا ههنا لا يفسد نسكه  
بالجماع وهذا لانه صار محال لا يفسد نسكه بالجماع اشارة الى انه لم يكن متمتعا  
واراد بالنسك العمرة وانما ذلك بغير الامام في اشهر الحج لو طاف منه اسواط قبل  
اشهر الحج وطاف سوطا واحدا في الاشهر يكون متمتعا ان حج من عمارة ذلك وقال في شرح مختصر  
الكفرحي قال مالك رحمه الله اذا اتي بالافعال قبل الاشهر وبخ احرام العمرة حين دخلت الاشهر  
ثم احرم بالحج فهو متمتع بالحج والحجة عليه ما ذكرناه اي الحجة على مالك رحمه الله ما ذكرناه  
وهو انه صار محال لا يفسد نسكه بالجماع لانه اتي باكثر الاشواط فصار كالمحلل من العمرة  
قبل الاشهر فلو تحلل منها قبلها ثم حج من عمارة ذلك لا يكون متمتعا وكذا اذا اتي باكثر الاشواط  
قبل الاشهر ولم يتحلل لان الجامع كونه محال لا يفسد نسكه بالجماع قال واشهر الحج  
سؤال وذو العجوة وعشرون ذبيحة اي قال الامام القدوري رحمه الله لما حرم في  
المسئلة المتقدمة ذكر اشهر الحج او لما كان المتمتع هو الذي يجمع بين الشكين في اشهر الحج  
احتماح الى بيان ذلك فقال قال القدوري واشهر الحج سؤال وذو العجوة وعشرون ذبيحة  
الحجة كذا ذكر الشيخ ابو جعفر الطحاوي في مخصوصه حيث قال واشهر الحج سؤال وذو  
العجوة والعشرون ذبيحة من ذي الحجة وعن ابن يوسف رحمه الله في الخواص عشر ليل وسعة  
ابام وقال الشافعي يوم النحر ليس من الاشهر وقال مالك اشهر الحج من اول سؤال الى اخر  
ذي الحجة وفا يبرئنا من طواف الزيارت الى اخر الشهر بلا وجوب دم وجه قوله مالك  
رحمه الله قوله تعالى الحج اشهر معلوما في الشهر يقع على الكامل حفيدة لا على الناقصة  
كما في العدة ووجه قوله ابن يوسف رحمه الله ان الحج يقفون بقوات يوم عرفة فلو  
كان يوم النحر من الاشهر لما فاخت بقوات يوم عرفة ولنا ما روي الشيخ ابو بكر الرازي  
في شرح الطحاوي والامام القدوري في شرحه وصاحب الاصباح وعنه عن عبد  
الله بن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير والتعبى وابراهيم الحنفى والضحاك  
سئل قولنا وذكر في الصحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اشهر الحج سؤال  
وذو العجوة وعشرون ذبيحة والحجة ولان الحج يقفون بقوات العشر الاولى من ذي الحجة



بالاجماع فلو كان الوقت بانما الى اخذ ذي الحجة لما فات لان العبادة لا تقف مادام وقتها باقيا  
 فقل ان المراد من الايام شهران وبعض الثالث اعني العشر الاولي من ذي الحجة والاحتياج  
 على ان يوسف رحمه الله بان نقول قال تعالى يوم الحج الاكبر فقل انه يوم عرفه وقبل انه  
 يوم النحر وبحال ان يوم الحج وليس هو من الايام ولا من احد الركبتين اعني طواف الزيار  
 يقع في يوم النحر ولا يجوز ان يوضع ركن العبادة في وقت لا يكون ذلك الوقت وقتا للعبادة  
 وقوله لو كان يوم النحر من الايام لما فات بقوات يوم عرفه قلنا انما فات الحج بقوات يوم عرفه  
 لان الوقوف فان لانه مخصوص بيوم عرفه الى طلوع النحر من يوم النحر لان وقت الحج فان  
 اصلا الا ان يري ان طواف الزيار موضع يوم النحر وهو ركن من اركان الحج فان قلنا  
 ان استدلالك بالنقل والحقل على ما لك مسلم في الجواب عن الابه فكيف حاز ان يراد بها الشهاد  
 وبعض الثالث قل نحو ان يراد من العام الخاص اذا دل الدليل وقد  
دل فعلا وعقلا لان الشهاد اسم عام بخلاف ما اذا قيل الحج لانه اشهر لان الثلاثة اسم خاص  
لحدد معلوم لا يجعل الزيادة والنقصان ولهذا اريد التثنية من الجمع في قوله تعالى فقد  
صحت طوكا لانه الدليل على ذلك لا يدل واحدا او نقول حاز ان يرد بعض الشهر من كل مكان  
في قولهم راجع كذا وانما الروية حصلت في بعض ايام السنة لا كلها فان قلنا  
 ما معنى قوله تعالى الحج اشهر معلوما وحده المستد او لم يكن حله يكون هو هو كما في قولك ردد اخوك وعمرو  
 صاحبك او يكون مولا مولا كما في قولك ابو يوسف ابو حنيفة اي سيد مسدد وهذا الجواب لان  
 عن الاعمال العلوية من الوقوف والطواف وعند ذلك والاشهر زمان فلا يجوز ان يقال الوقوف والطواف  
 والسعي ونحوها اشهر قل فانه وجوه احدها ما قاله القران معناه الحج  
في اشهر معلوما يعي ان الحج فانه لا يقدم احرام الحج على اشهر وان كان يجوز عندنا لكنه مكره وامر  
قلنا ذلك لان افعال الحج تقع في خمسة ايام فعلم ان المراد منه الاحرام والثاني ما قاله الشيخ ابو علي العاربي  
رحمه الله معناه الحج اشهر يعي ان افعال الحج ما وقع في اشهر الحج اي العشر من الافعال هو الواقع  
في الايام بحيث لا يجزي غيره بجراه ولا يقع موفقه كقولك العيبة او حنيفة والشارع ههنا الثالث  
ما قاله الكشاف اي وقت الحج اشهر كقولك البود شهران فان قلنا  
ان الله تعالى جعل الحج موقفا بالاشهر فكيف حاز تقدم الاحرام عليها عندكم قلنا  
انما حاز لان الاحرام ما لم يس من افعال الحج بل هو شرط لا ماحا فوجود تقدم شرط على وقت  
الشرط وكما تقدم الوصو على وقت الصلاة قال قلنا فلم كرهتم تقدمه على الايام  
قلنا لا مانع في المخطور بطول الزمان لانه قدم على وقت الحج فان قلنا  
ما وقع قول ما لك رحمه الله ان الايام اخذ ذي الحجة قلنااذ افاض المنيح صوم  
ثلاثة ايام حتى ان يوم النحر حاز ان يود به تحته وتكمل ان يجوز عنده ما حاز طواف الزيار  
الى احدي الحجةكذا روي عن العباد لانه الثلاثة وعند الله بالزبير وفيه الله عنهم  
واما فصل عند الله من الزبير ففيه الله عنه عن العباد لانه الثلاثة وهم عند الله بن مسعود وعبد  
الله بن عمرو وعبد الله بن عباس لانه كان لا يفهم في عرفهم من اطلاق العباد لانه لا يول الثلاثة هذا  
على ما عليه اهل اللغة وعلى ما عليه راي القضاة فاما العباد لانه عند المحدثين فهم عند الله بن عباس وعبد  
الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وليس عبد الله بن مسعود من العباد لانه قد  
تقدم موته ذكره ابن الصلاح في النوع التاسع والثلاثين من علوم الحديث ثم العباد لانه يجوز

احرام

صاحب

انما

ان يكون حج عبد لله في عيد قريانا لان من العرب من يقول في عيد عبد وفي ريد وريد وان  
 يكون حج عبد لله في عيد قرياس كالفناء وهذا يدل على اخره اي هذا الذي قلنا من طواف  
الحج معشر ذي الحجة يدل على ان المراد من قوله تعالى الحج اشهر شهران وبعض الثالث لانه لو كان  
وقت الحج باقيا بعد منصرف الصلوات لكان الصلوة لا تقف مع نهايتههـ وان عدم الاحرام  
 بالحج عليها يجوز احرامه وانفقد ما خلا ما للتفاقي اعلم ان تقدم احرام الحج على اشهر الحج جائز لكنه مكره وقد  
 سريانه وعند التناقي ينعقد عمرة وهذا ما قلنا ان الاحرام عندنا شرط وعنده ركن قلنا كان ركنه  
 عند لم ينعقد به على الاستوكبار الاركان وعندها لما كان شرطاً جاز تقدمه على الوقت كعدم الوصو  
 على وقت الصلاة والصحيح ما قلنا ما حققناه في اول الباب وذلك ان الاحرام هو الدخول في الحرم من  
 احرام كقولهم اشهر اذا دخل في الشا وبالاحرام يحصل حرمه الاستنا من قبل الصلوة وليس الحط  
 وحلق الرأس ونحو ذلك فلا يلزم من الدخول في الحرم اداء الافعال فحاز تقدم احرام الحج على اشهر  
 وان لم ينعقد به الانفال لانه لا يلزم من وجود الاحرام وجود الافعال فقلنا ان الاحرام ليس بركن  
 بل هو شرط لاداء الافعال على معنى انه يجب ان يكون الشخص محرما حال وجود الافعال والثالث كذلك  
 لا ينعى محرما الى ان يفرض من افعال الحج ولان الحج احد سلكي القران كالعمره وجود تقدم احرام العمرة  
 على اشهر الحج فحاز تقدم احرام الحج ايضا ولان الحج موقت بالزمان والمكان اما الزمان فاشهر الحج هو  
 المكان فكله وعرفاته والمزدلفة وما وقد جاز تقدم احرام الحج على المكان بالاجماع فحاز تقدمه  
 على الزمان ايضا لانه لو كان ركن لما جاز تقدمه على المكان كما لو كان فعل انه شرط جواز  
 تقدمه كما لو صواب ونقول يجوز تقدم احرام الحج على المقات بان عزم من دونه اهله كذا في نص  
 قوله تعالى وامنوا بالحج والعمرة لله فحاز تقدمه على الزمان ايضا لان الصبي اذا احرم من دونه اهله  
 فلا بد ان يقع احرامه قبل الايام فان قلنا سئل ان الاحرام شرط  
يجوز تقدمه على الوقت كعدم الوصو على وقت الصلاة ولكن لم لا يجوز تقدم النحر على وقت الصلاة  
والنحر مباح شرط قلناانما يجوز تقدم النحر على وقت الصلاة وان كان  
اعتنا بجوز لان نفس القران شرط ايضا لها لركن كذا في قوله تعالى وذكر اسما منه فقلنا وهذا لان  
العالم وصل والسعي بالانحاف فاقمولان الاحرام حرم لاشاء واجاب لاشاء وفي  
بعض النسخ يحرم اشياء واجاب اسما ولاها جاز ما كونه حرم لاشاء فلا يحرر بالاحرام قبل الصلوة  
ونحوه كما قلنا واما كونه اجابا لاشاء فلا يحرر بالاحرام الرمي والسعي ونحوهماهـ وههنا  
 يعي في كل زمان اشارت الى التحريم والاجاب ومنه الاشارة الى سببين لانه في معنى المنى  
 لا يامه الا ان يري الى قوله تعالى عوان بين ذلك فافهم هـ وقالوا ان تقدم الكوفة بعرة في  
 اشهر الحج وفرضتها وقضيتها تحذير او البصرة دارا وحج من عامه ذلك فهو ممنوع اني قال محمد  
 في جامع الصغير وهن من مسائل الجامع الصغير الى قوله واداحاضت المرأة عند الاحرام  
 اغتسلت واحرمت وتلك من مسائل القود وروي في بعض النسخ ذكر بعرة بالبا اي قدم الكوفة  
 مكة منها بعرة وفي بعضها لعرة باللام اي لاجل عمره والحاد الدار من خواص اجامع الصغير  
 ولهذا سوى سائر الدار وعدمه في شرح الطحاوي ثم هذه المسئلة على ثلاثة اوجه احدها  
 انه يكون ممنوعا بالاجماع وذلك فيما اذا حل من عمرته ولم يخرج من الحرم فاهل بالحج او خرج من  
 الحرم لكنه لم يحا وز المنع اي فاهل بالحج فانه يكون ممنوعا بالاجماع لان المنع هو المنع  
 بالسكن في اشهر الحج في سنة واحدة من عبد المام باهله المام صحتها ومحصلها الثاني انه لا يكون



منها بالاجماع وذاك مما اذا الم باهله بعد الفراغ من العمرة ثم حج فانه لا يجب عليه هدي التمتع ويكون  
مغزدا للعمرة وسعدا للحجة لوجود الامام الصحيح والثالث فيه اختلاف وذاك مما اذا احتج بعد فراغه  
من العمرة الى موضع لا يله التمتع والفرار بالبصرة والطائف ثم حج من عامه ذلك سواء اتخذ البصرة  
والطائف دارا او لم يتخذ فانه يكون متمتعاً في قول (ابن حنيفة) رحمه الله خلافا لصاحبه هكذا  
ذكر اختلاف التمتع ابو جعفر الطحاوي رحمه الله وجه قوله ان التمتع هو يكون احد نسكيه ميعانسا  
وهو العمرة والاخر مكياد ومأج وهذا اذا خرج الى البصرة خلافا لميقاتين فلا يكون متمتعاً ولا ان  
السفر الاول انتهى بانتهاء السفر الى موضع لا يله التمتع والفرار فصار كانه الم باهله ووجه قول  
ابن حنيفة رحمه الله ان السفر الاول باق مالم يرجع الى وطنه الذي ابتدأ السفر منه الا ترى ان  
الرجل يسئل من بلد الى بلد وبعد ذلك سفر واحد اذا كان السفر الاول قابلاً من وجه وجب عليه  
دم الشكر احتياطاً فصار كانه لم يرجع من مكة وانكر التمتع ابو بكر الجصاص الرازي رحمه الله هذا  
الخلافا الذي ذكره ابو جعفر الطحاوي وقال هذا الذي حكاه ابو جعفر عن ابن حنيفة رحمه الله  
عنه هو قولهم جميعاً لا خلاف بينهم فيه قد ذكره محمد بن موضح وقال الخوازمي في مسامع السامع  
والصواب انه لا خلاف وبعض اصحابنا المناهذين كما صاحب النظمونه وصاحب المختلف  
حققوا فيه اختلاف وهذا يعني قول صاحب الهداية قبل ما هو بالانفاق وقيل هو قول ابن  
حنيفة رحمه الله عنه **قوله** اما الاول اراد به كونه متمتعاً فيما ادخل بعد ما اتخذ البصرة داراً فيه اي  
في سفر واحد **قوله** فان قدم بعمرة فاقصد هـ وخرج منه وقصد ثم اتخذ البصرة داراً ثم اعتمر  
في اشهر الحج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً عند ابن حنيفة رحمه الله عنه وقال لا هو متمتع اي قد  
اكتفى بمكة مهلاً للعمرة فاقصد هـ بالجماع وخرج منها بغير انتمائها على الفساد وحل بالتقصير او اعلق  
بمخرج الى البصرة فقاد ففقد العمرة في اشهر الحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً عند ابن حنيفة  
وعنده من كون متمتعاً هذه المسئلة على ثلاثة اوجه احدها ما ذكرنا وفيه اختلاف على الوجه  
المذكور لانه ان السفر الاول انتهى بالخروج الى موضع لا يله التمتع والفرار وهذا انما سفر  
وقد حصل له في هذا السفر في اشهر الحج فسكان صحيح ان يكون متمتعاً ولا ابن حنيفة رحمه الله  
عنه ان السفر الاول باق من وجه لما اكملنا في المسئلة الاولى في فصار كانه لم يرجع من مكة ولو بقي  
مكة حتى فجع عمرته في اشهر الحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله  
حاضري المسجد الحرام فكذلك هذا خلاف ما اذا فضاها وحج بعد ما رجع الى اهله فانه يكون  
متمتعاً لا يعطى السفر الاول من كل وجه وهذا هو الوجه الثاني والوجه الثالث لا يكون  
متمتعاً فيه بالانفاق وهو انه لما خرج من عمرته الفاسدة لم يخرج من الحرم او خرج ولكن لم  
يعاد في المنقاة حتى قضاه وحج من عامه وذلك لانه كواحد من اهل مكة بعد ما حل من العمرة  
العاسدة ولا يسمع لهم **قوله** بان على سفره مالم يرجع الى وطنه فلي كان كذلك لم يحصل له  
نسك صحيح في سفره واحده فساد العمرة فلم يكن متمتعاً **قوله** لاسها السفر الاول اي  
برجوعه الى اهله فيه اي في هذا السفر الذي انشأه بعد ما رجع الى اهله **قوله** ومن  
اعتمر في اشهر الحج من عامه فابها اقصه من غير ان يملكه الخروج من عمرته الاحرام الا  
بالاخذ اي بمعد الحج مما اذا احرم بالحج واقصد هـ او بافعال العمرة فيما اذا احرم بالعمرة واقصد  
فالسفر السارح اي مالم لعمرة لان فاب الحج يخلل بافعال العمرة وفيه نظر لان الرواية

سقطوا

سقطوا في سائر الكتب وفي الهداية ايضا في باب الختان ان من قصد حجة على غيره ساه وبعث  
في الحج كما بعث من لم يقصد وعليه الحج من قابل فليعلم ان فاسد الحج يجمع في الحج كما يجمع في الحج  
معه ولا يخلل بافعال العمرة كما يخلل باب الحج **قوله** وسقط دم البعثة وذاك لان دم  
المنفعة وجب شكراً فاذا حصل الفساد صار ما فيها فيبطل ما وجب شكراً **قوله** فاذا تمتعت  
المرأة فضحت بشاة لم تجزها من المنفعة لانها انت بغير الواجب وذلك لان دم البعثة واحد  
والامنية لبيت بواجبه على الحاج لانه لا امنية على المسافر فلي فضحت انت بغير الواجب فلي  
يحزم من دم البعثة قال الامام الزاهد الصفا فاما وضع محمد رحمه الله هذه المسئلة في الرواية  
لانها كانت واقعة امره وقال الامام الزاهد الغباني انما ذكر المرأة لان مثل هذا يسره على  
النساء لان الجهل قسرين غالب وقاله الفقهاء ابو الليث ولو كان الرجل حراً هلا ونوى من الاضحية  
ويكون متمتعاً وحل راسه فان تلك النساء لا يجوز عن المنفعة كما قال في الرواية لكن لما لم يجزها من  
المنفعة يجب عليها ديان سوى ما ذكرت دم المنفعة الذي كان واجباً ودم اخر لا فادخلت  
قبل الذبح **قوله** فكذلك الجواب في الرجل يعني ان الرجل اذا تمتع فضحت بشاة لم تجزها من دم  
المنفعة **قوله** واذا احاضت المرأة عند الاخيار اغتسلت وآحوت وصنعت كما يصنع  
الحاج غير انها لا تطوف بالبيت والاصل هنا ما روي ابو داود في السنن باسناده الى عاتبة  
رضي الله عنها قالت ففقت اسما بنت عميس محمد بن ابي بكر رضي الله عنه بالشجرة فان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ابابكر ان نعتسل ونهل وحدثنا مالك رحمه الله في الموطأ عن عبد الرحمن بن  
القاسم عن ابيه عن عاتبة رضي الله عنها انها قالت قد نسكتك وانا حائض ولم اطف بالبيت  
ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فلي ما تقول  
احاج غير لا يطوي بالبيت حتى يطهر ويذكره البخاري ايضا مسنداً الى مالك ولان الطواف  
في المسجد والحائض منهية عن دخول المسجد بخلاف الوقوف فانه في المفارقة والحائض لبيت  
منهية عن المكث في المفارقة فلا حل هذا باق بالوقوف وغيره دول الطواف ولا يقال لا  
قابلية في الاغتسال لعدم حل الصلاة لان المقصود منه هو النظافة لا الصلاة فيكون مفيداً  
لحصول النظافة سرف بالسبب المفتوحة والامم المكسورة المهملتين اسم موضع بالمسرة  
**قوله** وان حاضت بعد الوقوف وطواف التراب في البصر فانه من مكة ولا ينعى عليها والاصل  
فيه ما روي البخاري باسناده الى ابن عباس رضي الله عنهما قال امر الناس ان يكون احد  
عهدهم بالبيت الا انه جوف عن الحائض وروي البخاري ايضا في الصحيح في حديث عاتبة  
قالت حاضت ضعفت بنت حنيفة فقال النبي صلى الله عليه وسلم عفرى حلتى انكر كما ساء اما  
كنت طبع يوم الحزق قالت بلى قال فلا بأس عفرى قبل ثياب الرخصة للبيض والنفاس  
فتركه هو ان الصدور لم يجب تركه لان الاصل ان كل مسك جاز تركه يجوز فلا يجب تركه  
كما روى قال ابو عبد الله انما هو عفرى احلها يعني بالنسوة واصحاب الحديث يقولون  
عفرى حلتى يعني على وزن فعل بلا تنوين معناه عفرى جسدها واصحابها يوجب في حرم كرك  
راس فلان فلان اذا ضرب راسه وضربه اذا اصاب صدره فكذلك حلتى اذا اصابت حلتى  
فاقول يجوز ان يكون الامر على ما قاله ابو عبيد لكن التنوين سقط للوقوف **قوله** لوطوا  
الصدراي لاجل طواف الصدور يعني لا ينعى على الحائض لاجل تركه **قوله** ومن اتخذ مكة  
داراً فليس عليه طواف الصدور وهذه المسئلة من حواش مساميل الجامع الصغير ولم



بذكرها في المسوط وهما انما قد اذنا قبل ان حل النقرة الاول ووجهه ان طواف الصدر واجب  
على الصادر عن مكة وهو ليس بمصدر لانه اقام لهما ولم يرويه رواية اخرى عن اصحابنا رضي  
الله عنهم اما اذا اذنا بعد ان حل النقرة الاول فقد اختلفت روايات الكتب فقال الكرخي  
بخصره والحدودي في شرحه وصاحب الابحاح لم يسقط عنه طواف الصدر في قول الجمهور  
وقال ابو يوسف بسقط الا اذا شرب في الطواف ولم يذكر في قوله لا وذكرا الاقام الاسما في  
في شرح الطحاوي وصاحب المنظومة وصاحب المختلف الخلاف بين ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
فقد لو اسقط عنه طواف الصدر بعد ان يوسف وعمره انه لا يسقط ولم يذكر في الاثر حنفية  
قولا وقال في الاسلام الحدودي رحمه الله في شرح الجامع الصغير معناه اذا اتخذها دارا فحل  
النقرة الاول فاما اذا وجد النقرة فله ان يمس طواف فلا يبطل باختياره ولم يذكر خلاف احد  
من اصحابنا بل ذكر المسيلة على الاتفاق وذكر المصدر السديد في شرح الجامع الصغير اما اذا  
حل النقرة الاول فقد لزمه طواف الصدر فلا يبطل باختيار السكينة وهذا قول ابو حنيفة ومحمد  
وقال ابو يوسف بسقط عنه وان حل النقرة الاول الا اذا عزم على السكينة بعد ما شرب في الطواف  
وذكر خلاف بين ابو يوسف ومحمد كما نرى وقال الامام القناني وان حل النقرة الاول لم يمس  
مكة دارا فله طواف الصدر لانه قد لزمه فلا يسقط باختاره وهذا قول ابو حنيفة رضي  
الله عنه وعند في بسقط ولا لزمه ما لم يشرب في طواف الصدر وذكر خلاف بين ابو حنيفة ومحمد  
فلا حل الاساء في الرواية والصاحب المحدثان هما يروى عن ابو حنيفة وبرويه النعمان عن محمد  
وجه قول ابو يوسف رحمه الله ان الطواف ليس بموقت فاذا وجد في مكة الاقامة مع نية وقت  
الطواف اتمه كما اذا وجد في مكة الاقامة مع نية وقت الصلاة فبسقط عنه الطواف خلاف ما  
اذا عزم على السكينة بعد ما شرب في الطواف لانه وجه بالشرع فلا يجوز تركه ووجه قولهما ان  
طواف الصدر واجب عليه بدخوله مكة بعد ما حل النقرة الاول فلا يسقط عنه بعد ما وجب  
باختيار السكينة ولا يوترنه الاقامة بعد ذلك وفيه كنية الاقامة بعد خروج وقت الصلاة  
في الاداء اذا دارا استئنا من قوله قلن عليه طواف الصدر بعد ما حل النقرة الاول  
اي بعد ما صار الرجوع الى الوطن حلالا والنقرة تكون في اخر ايام الحج والنقرة الاول في اخر ايام  
الحج وهو يوم النحر في عشر من ذي الحجة والنقرة الثانية في اخر ايام الترميز وهو يوم النحر في  
عشر من ذي الحجة في بعد ذلك اي بعد ما وجب عليه وما يلحق ذكره هنا ككثر اللغات  
ما ذكره في شرح الطحاوي لوسا والهدى ومن نية التمتع فلا يضر في العمرة بداله ان لا يجمع  
كان له ذلك وفعل بهديته ما ساء لو بداله ان يجمع من عامه ذلك فهو على ثلاثة اوجه في وجه  
يكون منها وعليه هديان هدي لاجل التمتع وهدي لاجل احلاله بعد ما ساء الهدى وهو في  
اما احرم مكة ولم يرجع الى اهله وفي وجه لا يكون متمعا ولا يجب عليه نية وهو في اداءه الى  
اهله بعد ما حل من عمرته وجمع من عامه ذلك وفي وجه اخلفوا فيه وهو ما اذا خرج من المنافع  
بعد ما حل ولكنه لم يلب باهله فخذ ابو حنيفة كانه مكة وعليه هديان وعندهما لا يكون متمعا  
كانه رجع الى داره والله اعلم

فاما مع من ساء احكاما المحرمين شرع في بيان الحوازم من احكامهم والاحكام الفواض  
من احكامهم عباد عن فعل ما ليس للانسان فعله وقيل هي اسم لفعل محرم شرعا من فعلهم حتى  
عليه سرا اي كسده وهي تسمى في الغضب ايضا الا ان الغضب اخص لان الفعل المحرم يسمى

عصا اذا وقع في المال والحيا به اعم منه لا يقتصر على النفوس والاطراف والبال وغير ذلك  
وواظب المحرم ففعلها كفارة حمل ذكر الكفاية ولم يفصلها في حمل ذكر الطبيب حيث لم يصح يعمو  
ثم سارع في تفصيل ذلك بقوله قال طيب عضوا كما لا تاراد فعله دم لان من عاوة الحدودي  
رحم الله ان يذكر في اول الثاني شيئا كطبا بنا ملا في الباب ثم يفصل ذلك وصاحب الهداية مع  
لعله ولم يعبه والاصل في ذلك ان المحرم ممنوع عن الطبيب لما روى في حديث ابن عمر رضي الله  
عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ولا تلمسوا شيئا من دماءكم ولا دماء بنيكم ولا دماء  
السلام الحاج الشفت النفل ثم اذا طبب يدخل النفس في احرامه فيجوز ذلك بالكفاية  
فان طيب عضوا كما لا تاراد فعله دم وروى هشام عن محمد رحمه الله ان العضو الكامل الساق  
او اليد او الراس وانما يجب الدم بنطبيب العضو الكامل لان كمال الجاه به يندى كمال احرامه  
الا ترى ان المحسن اذا نوى يجب عليه الرجم لكمال الجاه به وغیر المحسن لا يجرم عليه وانما  
ولما يكمل الجاه به كمال الاربعين بنطبيب العضو الكامل وذلك في العضو الكامل  
اي كمال الاربعين فلو لم يمس كمال الجاه به كمال الاربعين فلو لم يمس كمال الجاه به  
وهو الدم **قوله** وان طيب اقل من عضو ففعله الصدقة لعضو الجاه به وقال محمد رحمه الله يجب  
بعد بيرة من الدم يعني ينظر كم قدره من قدر ما يوجب الدم فيكون عليه حساب ذلك فان كان نصف  
العضو يجب عليه نصف الدم وان كان ربع العضو يجب عليه ربع الدم اعتبارا بالحكم في  
الحساب اذا استوي شيئا بغيره يجب ان يكون نصفه بنصف دينار بالمزودة وذكرها في المسنى  
اذ طيب مثل الشارب او بقدره من اللحم ففعله صدقة وفي موضع اخر من المسنى اذا صب سواد  
ريح اللسان ففعله دم اغتره بالخلق وقال الشافعي يجب الدم في قليله وكثيره وهذا مذهب الامام  
سفيان بن عيينة من مخطوبات الاحرام كان في كوارثه الاعلى والادنى اصله الخلق والفرع ومن  
الاطباء فكلما نوى فيه قال في شرح ابن عبيد قال كان الطب في اعضا متفرقة فانه يجمع ذلك كله وان  
بلغ ذلك عضوا كاملا وجب عليه الدم وان كان دونه عضو وجب عليه الصدقة وان طب اعضا  
كلها وجب عليه الدم لان جسد الجاه به واحد وجمعه احرام واحد **قوله** ويحسب بذكر لدرق  
بينما اي من تطيب ربح العضو يجب لاجب به الدم وبين خلق ربح الرأس والجمجمة يجب  
به الدم وانما ربه الى ما ذكره فربما من وروى بقوله خلاف طب ربح العضو لانه غير معصوم  
في ربحه واجب الدم بنا دي بالثناء في جميع المواضع الا في موضعين بذكرهما في باب الهدي  
اراد بالموضعين ما اذا طاف طواف الزيارة جسا واما اذا جامع بعد الوقوف فانه لا يجوز فيها  
الا بدمه **قوله** وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة في نصف صاع من بر الا ما يجب بعمل النقرة  
والحرادة اي يتصدق فيهما بما شاء وقال في الخفة فهو كمن طعمه وذكرا كمال الجاه به في  
بخصرة المشركين بالان وبكره له قتل العلة وما يصدق في به وهو حرام ما روى عن محمد بن عيسى  
انه قال ثمة خبر من حرادة وانما قيد بقوله غير مقدرة في نصف صاع من بر الا ما يجب بعمل النقرة  
الرأس بسبب الهوام قال الصدقة مقدرة بثلاثة اصوع من طعام **قوله** والوار خصه  
رأسه كما فعله دم وقال في الاصل وان خصه رأسه وخصه بالجمجمة ففعله دم وهو من  
سبيل الجامع الصغير المعادة التوفيقا بيرة وهي ان في الاصل ذكر الرأس والجمجمة وفي الجامع  
الصغير اقره الرأس ولا يلزم ان كل واحد منهما مصون بهذه المسئلة على وجهين اما ان خص  
رأسه بجامع من احكام يجب لم يصر الرأس به ملما او خصه بغير جامع حتى صار الرأس به ملما



فغلب الاول بلزته دم واحد لاستحالة الطب الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منى المصدرة عن  
ان تحصى بالحق وهي ممنوعة عن الطب وعلى اسان بلزته دمان دم للطب ودم لتعطية الرأس  
وقال الحاكم الجليل الشهيد في كافيته وان خضب المحرمه بها باعها فغلبه دم اذا كان كثيرا فاحشا  
وان كان قليلا فغلبه صدفة وقال محمد بن قيس ماعى فيه الدم فيظهر هذا العذر منه فيجعل عليه من الدم  
المصدرة محاسب ذلك يقال لبد المحرمه راسه او اجعل في راسه شيئا من الصمغ او غيره لئلا يصب في  
الاحرام ولا يقال كيف ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى طبيبا واليه عليه السلام لم يصب لبيان الخافين  
لا بأس بول هذا اسان الحكم لا يفسد لان الحاف في عرف الناس لا يوجد من الطب **قوله** ولو خضب  
رأسه بالوسم لا يضره لانها ليست بطيب قال في شرح مختصر الكرخي فان حافظ ان يغسل الدواب بصدق  
فيه وذلك لان الوسمة ليس لها رائحة مستقلة واما تعبد التعر وذلك ليس باستنعا وانما هو رتبة واذا  
حافظ ان يغسل الدواب بخلية صدفة لانه يزيل الشئ وقد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه  
قال فمن خضب رأسه بالوسم ان عليه ما ليس لاجل الخصاص ولكن عطف بها رأسه والوسمة بكسر  
السين وسكونها اسم نحر ورغة خضاب والكسر افصح **قوله** يغلف اي يغطي **قوله** وهذا  
صحيح اي يؤول الى يوسف رحمه الله بقوله باعها راسه بخلية راسه **قوله** ذكر في الاصل راسه  
وخفيه اي في مسلكها وقد سماه **قوله** قال ادم بن بريك فغلبه دم عدد اي خيفة ربه  
الله عنه اعلم انه اذا نظف برب او حلق عليه الدم عدد اي خيفة ربه الله عنه اذا بلغ عضو  
كامل او كان مطبوحا او غير مطبوح مضميا او غير مطبوع ولا يجب عليه المصدرة في غير  
الطبخ والدم في المطبخ وقال الشافعي يجب عليه الدم في التعر لانه الشئ وفي البدن لا يجب عليه  
لعدم رايه الشئ ولما ان الزينة مأكول وليس بطيب الا ان فيه معية الارتفاق من حيث فصل  
الغسل وازاله لست فكان لا بد ان به جابة فاصح فوجت المصدرة ولا في حنيفة رضي الله  
عنه ان الزينة وكل اصل الطيب على معية ان الرواح تلغ فيه فيصير غالية والحكم بتعلق  
بالعص لا بالرائحة ولهذا الوسم المحرم الطيب والترحان لا تلغ عليه وان كان بكرة وفيه قليل  
رائحة ايضا ومن معية قوله ولا يجلو عن نوع طيب ويريل الشئ ويغسل العمل فيكون احتياجا كما مله  
فيصحب الدم ولا كل دهر اذا وحى باستعماله في التعر الكفار يجب باستعماله ايضا في البدن كالا  
اسطية **قوله** وكونه مطبوعا لا ينافي هذا جواب عن قولهما ان الزينة من الاطعمة فقال  
في جوابه سلم انه من الاطعمة لكن لا نسلم ان كونه من الاطعمة ينافي الطيب ولهذا لو طيب عضو  
كاملا بالزعفران يجب عليه الدم لا رتفاقه بالطيب وان كان مأكولا ولهذا لا يجب عليه شي  
ان ادم بن شريح او البه او شمن لانه ليس بطيب في نفسه ولا هو اصل الطيب **قوله** وهذا  
اغلا في الزينة الجنت واصل الجنت هو بالبا المنوحة المسقوطة بنقطة خماسة وحدة الحاف  
المحملة الساكنة بعدها الناقطة المسقوطة بنقطين من فوقها الناقصة والحل بالحا المحملة القنوة  
دهن السم **قوله** اما الطيب منه اي الطيب من الزينة وهو الذي القى فيه الطيب كالبنفج  
وعنوه يجب فيه الدم باقوا والنسب بالرائحة المنوحة بعدها الناقطة الساكنة بعدها الناقطة  
المنوحة المسقوطة بنقطة واحد من تحت دهن النابسين **قوله** وهذا اذا استعمل على وجه  
اسطى اي هذا الخلاف الذي ذكرناه في ادان بلزته من وجود الدم او الصدفة فيما اذا  
استعمل على ما يجاهه الناس في الطيب اما اذا استعمله لا تلغ وجهه الطيب كما اذا دوى به حرمه  
او سموا رجله فلا يمين منه اصلا لانه ليس يجب في نفسه واما هو في حكم الطيب لانه اصل

الطيب فاذا استعمله على وجهه النصب اغترط بها والا فلا وليس كذلك المسك لانه طيب نفسه فعلى  
اي وجهه استعمله يجب فيه الكفار وكذلك الزعفران والحناء ونحوهما واخرى والبنفسج طيب  
وكذلك القسط ذكره القندوب في شرحه وقال صاحبنا اذا كان الطيب في طعامه بغيره فلا يمين  
على المحرم في اكله لانه استعماله بالجمع عن جميع الطيب وان لم يطبخ كره له ذلك اذا كان وجهه موحشا  
ولا تلغ عليه لان الطعام غالب عليه فصارت مستهلكا فيه وقالوا في المحل محل فيه الزعفران  
اذا كان الزعفران غالبا يجب فيه الكفار لان الخلع ينجح فلا يخرج من حكم الطيب وان كان الخلع  
غالبا لم يجب فيه الكفار لانه ليس فيه معية الطيب وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان  
ياكل السكاج الاصفر وهو محروم ولا بأس باخضه من الاصفر المحرم وقال في شرح الطحاوي ولو  
اخذ من الطيب غير مخلوط بالطعام فغلبه الدم اذ كان كثيرا قال في المختلف واكثر من طريقه بكل  
فيه او اكثره وهي سبلة المنظومة وقال صاحبنا رحمهم الله اذا دوى المحرم عما لا يؤكل من الطيب  
لدم او علة او اكله بطيب لعله فغلبه اي الكفارات سان ما ذبح ساء في احرم وان ما صار  
ثلاثة ايام وانما تصدق على سنة مساكين على كل واحد منهم بنصف صاع من حنطه والصام  
والاطعام يجوز في الاماكن كلها والذبح لا يجوز الا في احرم وقال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله  
وان من طيبا قل في سنده فهو بمنزلة الطيب لانه نظيف به بدنه وان لم يقصد به الطيب  
ووجوب الكفارة لا يفتق على الفضد وقالوا فيمن استلم المحرقا صاب يبر من طيبه انه عليه  
الكفارة لانه مستعمل للطيب وان لم يقصد به الطيب وروي بن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله  
ان رجلا لو دخل بيتا فدا حرم فطال مكثه في البيت فعلق بنو به فلا تلغ عليه لان الزينة هنا  
ليست بمنحرفة بالحنين ومجرد الذبح لا يمنع منه وان استعمل طيب فعلق بنو به شي كثر فغلبه دم  
وان كان فيها فغلبه طعام لان الرائحة ههنا متخلفة بالحنين وقد استعملها في بدنه فصارت كما  
لو نظف بها وقال في شرح الطحاوي ولا بأس للمحرم ان يتحلل بكل طيب فيه وان كان منه طيب  
فغلبه صدقة الا ان يكون ذلك موايا كثيرا فغلبه دم ذكره الحاكم ايضا وقال الحاكم الجليل  
الشهيد رحمه الله في الكافي واذا دوى فزحمة له بدو فاضه طيب ثم خرج به فزحمة اخرى والاولى  
على حالها فدوى الثانية مع الاولى وليس عليه الا كفارة واحدة عالم بها الاول ولو غسل  
رأسه بالخطي فغلبه دم كما في الحاف وعندنا عليه صدقة وهي سبلة المختلف وروي عن ابي  
يوسف واثبان اخر بان احدها انه لا تلغ عليه جحله بمنزلة الانسان وروي عنه انه قال  
يجب عليه دمان دم لانه طيب ودم لانه يغسل هوام الرأس وقيل ان الحلاف في خطي العين  
لان له رائحة طيبة واحموا انه لو غسله بالخرص او بالصابون او بالماء الحار فلا تلغ عليه  
ذكره في شرح الطحاوي **قوله** وان ليس ثوبا يخطا او عطف رأسه يوما كاملا فغلبه دم  
وان كان اقل من ذلك فغلبه صدقة وهذا من مسائل القندوب وقد عرفت فيما تقدم ان  
المحرم ممنوع عن لبس المخطط كالقميص والسراويل فاذا لبس المخطط يوما كاملا اغتفر رأسه  
يوما كاملا فلا ينس الناس كالثلثون والعامة من عند مد فغلبه دم وان لم يكن مما يلبسه الناس  
كخوالحانه والحدل فغلبه على رأسه فلا ينس عليه ذلك اي خيفة ربه الله عنه بقول ان قول  
ذلك اكثر اليوم فغلبه دم ثم رجع فقال لا يلزمه الدم حتى يكون يوما كاملا وروي الحسن  
بن زياد عن ابي يوسف انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فغلبه دم وليس بمشهور وقال  
الشافعي يجب عليه الدم فغلبه كان اللبس او كثيرا الحصول الارنفاق بالاشمال ولا يبر يوسف











الكرخي وجه قول السامعي رحمه الله ان الخلق انما كان جارية لازالة النجس وحصول الانفاق وذلك  
 يحصل للخلق لا الخلق فلا يجب على الخلق شي ولا هذا لو طيب المحرم محوما اجر لا يلزم على الفاعل  
 شيء وان كان الصبي من مخطورات الاحرام وكذا اذا التمس اما المخلوق فلا شيء عليه ايضا اذ لم  
 يامر به لانه اذا كان مكرها وهو فاسد الاحرام فلا مؤاخذة عليه واذا كان مائعا فكذلك لان  
 النور يبلغ من الاكراه في العذر لان التام لا يصار له اصلا والمكره له اختيار فاسد وجه قولنا  
 ان النجس يستحق الامان بسبب الاحرام وقد ازال الامان فليزمه الجزاء كما في بيان الحرام وسعر  
 الصدقة الا ان الجناية في شعرة غيره اذ في من الجناية في شعرة نفسه فيلزمه الصدقة فيه دون  
 الدرهما المخلوق فيلزمه الدم لانه حصل له الارتفاق الكامل هذا اذا كان طارعا فظاهر  
 وكذا اذا كان مكرها او مائعا لان بالاكراه والنور يبيع المائع وهو حكم الاحرام لاحكام الدنيا اذا  
 نفوذ سببه وهو المؤاخذة بموجب الفعل وهو قد نفذ السبب بنيل المراهقة والنزعة بالخلق  
 فمقتضى حكمه وهو وجوب الدم ولهذا يجب الاغتسال على المكره والمايم ادا وطى واما وجه  
 الدم حتما لان العذر من قبل من ليس له الحق فخلقه الحكم بخلاف المضطر وهو الذي به  
 اذ يمس راسه اذا خلق حيث لا يجب عليه الدم حتما بل يخبر في اي الكفارات شاء لان العذر من  
 قبل من له الحق فسهل الحكم بالدم في كل من كان مكرها او مائعا اذ في من راسه وعدية من صام  
 او صدقة او شكك **قوله** والنور يبلغ منه اي من الاكراه وقد سمي مائعا **قوله** وقد سمي  
 سبه وهو ما زال من الراحة الصبر المحرور ويرجع الى الحكم والصبر الموقوف النار الى السبب حتما  
 اي وجوب **قوله** بخلاف المضطر اي بخلاف المحرم المضطر الى الخلق **قوله** لان الافة هناك  
 مساوية اي في الاضطراب وهذا من التعاداي في الاكراه **قوله** ثم لا يرجع المخلوق راسه  
 على الخلق اي لا يرجع عليه ما وجب على المخلوق من الدم وما كان لان الاستماع حصل للمخلوق ولو  
 رجع يلزم ان يسلّم له العوم والمعو من جمعا وهو لا يجوز ولهذا قال اصحابنا لا يرجع المعرور  
 بالعقر الذي يلزمه اذا استخف ووجهه على الذي غيره ان قال نزولها فانه حرة لان المعرور  
 هو الذي استوفى ما وجب الصنع وقال في صريح محضر الكرخي كان ابو حازم يقول يرجع عليه بالكره  
 لان الخلق احده او النكاح فصار كأنه اخذ ذلك العذر من ماله فالفقه **قوله** وكذا اذا كان الخلق  
 حلالا لا يملك الكواب في حق المخلوق راسه يعني اذا خلق حلالا راسه محرم على المخلوق الدم  
 مندا حصول الارتفاق الكامل وعند السامعي اذا لم يكن بامر فلا شيء عليه وفي السكون وهران  
**قوله** واما الخلق فيلزمه الصدقة في سبيلنا في الوجهين اي فيما اذا كان الخلق بامر المخلوق  
 او بغير امره يعني بقوله في سبيلنا مسيلة خلق المحرم المحرم **قوله** وهو الموجب بكسر  
 الجيم اي الموجب للدم هو الارتفاق ولا يخفى الارتفاق للمخمس خلق شعرة منه وحواله  
 انه قد بناه في سبيل غيره وبمنه يحصل له نوع الارتفاق بازالة نعت العبد فيلزمه  
 الصدقة **قوله** لا يستحقه الامان الممانعة يرجع الى ما في قوله ما يمتنع **قوله** فلا يمتنع  
 الحال بان شعرة وشعر غيره اي بين خلق شعرة نفسه وخلق شعرة غيره لان الامان يزول في  
 العودين **قوله** الا ان كان الجناية في شعرة هذا جواب سؤال مقدم بان يقال لما لم  
 يعرض الخلق بين الصورين ينبغي ان يجب الدم في خلق شعرة غيره كما في خلق شعرة واحدة  
 لهذا يعني ان كان الجناية في خلق شعرة نفسه لوجود المحرمين ازالة الامن والارتفاق الكامل  
 وهذا عكس الدم بخلاف شعرة غيره فان في خلقه لا يوجد الارتفاق الكامل من الراحة والمنة

الخلق بل له نوع ارتفاق بان يندفع الناذي بنفسه فلهذا وجب الصدقة لغصور الجناية  
**قوله** فخلق من شارب حلال او فليطافه الطمع ما شاء والوجه فيه ما بيناه وهن المسئلة  
 من سائل الخاج الصور وقد نص في شرحه نحو الاسلام البزدوي رحمه الله عن محمد بن يعقوب  
 عن ابي حنيفة رحمه الله عنه في المحرم ما خدس شارب الحلال او بعض من افعار قال بطح سام  
 قال فخذ الاسلام وفنص النار من احواس وقال السامعي لا شيء عليه واراها صاحب المذاهب قوله  
 والوجه فيه ما بيناه ما ذكره قبل هذا بقوله ان ان الله ما يمتنع من بدل الانسان من مخطورات الاحرام  
 لا يستحقه الامان فيلزم له نيات المحرم الى اخر ما قال وقد استوفينا شرحه قبل هذا واما بان  
 ذلك هنا بان يقال لما كان ازالة ما يمتنع من بدن الانسان من مخطورات الاحرام وجب عليه الجزاء  
 بان الله لكن وجب الدم عليه في خلق شعرة كمال الجناية ووجبت الصدقة في خلق راس غيره  
 لغصور الجناية فكذلك في خلق المسيلة وجب عليه اطعام من اذا خلق من شارب حلال او فليط  
 اطافه لغصور الجناية ولم يجب عليه الدم فاقول هذا الذي سبه على حسب ما يمتنع كلام  
 صاحب الهداية من الشرح فاما عبارة في مشكلة حلالا لانه لا يخلق امانا ان يزيد بقوله اطعم ما شاء  
 العموم بان اراد ما من الطعام فليلا كان او كثيرا كيف ما شاء الجاني او الخصوص بخاربان اراد به  
 الصدق بنصف صاع من حنطة فلا يجوز الاول لانه اذا قل اطافه فربده الواحد او رجله الى  
 الواحدة من غير ضرورة يجب عليه الدم كمال الجناية واذا قل اطافه فربده من يد واحدة او من  
 رجل واحدة يجب عليه اصدقة بنصف صاع من حنطة لغصور الجناية لا مطلق الطعام اطعام  
 كيف ما شاء كسرة حنط او كغ طعام وقد صرح في شرح الكرخي بان الصدقة لصاع اي حنطة  
 في فليط المحرم اطافه الحلال فليط ان ارادة العموم صغيف نصا ونحيفا ولا يجوز الثاني ايضا وهو  
 ارادة الخصوص بارادة الصدق بنصف صاع من حنطة لان ازالة نقت غيره اذ في من ازاله  
 نص نفسه وقد ذكرنا فيما تقدم عن شرح الطحاوي نصا ان المحرم اذا خلق سادس يجب عليه الصدقة  
 فاذا وجب عليه الصدقة في سادس مع كمال الجناية وجب عليه في شارب غيره اذ في من اطافه الجناية  
 ولكن هذا الاعتراض على صاحب الهداية لانه ذكر في النار بن لفظ من وتركه في الاطافه لا لفظ  
 اصل الجامع الصغير لانه ذكر في الموضوعين لفظ من وهو السبعين فيكون المراد ما ساء العموم  
 فانهم وقد غفل عنه الشارح ورجع بآيهم المقتلة وان لم يعلم ان قوله فليط اطافه بالصدقة  
 كان استعبد للتكرار في الفعل كما في قول وطوف واما في انما عمل كما في موت الابل واما في المعول  
 كما في غلب الابواب وما نحن فيه من قبيل الثالث والاطافه يرجع اطافه وهي جمع طعم ويجوز جمع  
 الجمع في جميع الغلة وهي افعال وافعال وافعله وفعله وقد عرف في موضعه **قوله** وان نص  
 اطافه يبيده ورجليه فعليه دم هذا لفظ الفذ ويرى في المختصر وكذا قوله بعد هذا وان نص  
 اول من حنطة اطافه فعليه صدقة وكذا قوله بعد ذلك وان نص حنطة اطافه من يديه ورجليه  
 فعليه صدقة وقال محمد عليه دم وذكر في الجامع الصمد محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رحمه  
 الله عنه في المحرم فليط اطافه فليط عليه دم وان فليط من كل كى اربعة اطافه فعليه صدقة الا  
 ان يبلغ ما فعله ان يطعم ما شاء اي يفيض من الدم ما ساء وينمى بالباقي وقال محمد عليهم دم  
 اذا قل حنطة اطافه من يد واحدة او غير ذلك ثم اعلم ان نص الاطافه لا يجوز للمحرور وقال عطا  
 محرو والاصل في حرمة النفس قوله تعالى ثم ليقتلوا نفسهم رب فصا النفس على الذبح فلا يجوز  
 قبله وقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال في نفس الطير القديمة ولا ان ازالة ما يمتنع من



بدن الانسان من مخطورات الاحرام فيجب عليه الكفارة بازائه كما في الشعر اما فقد او الكفارة  
فيه فان قص منه ورجليه او يديه او احدي يديه او رجليه او احدي رجليه من عرضة  
فخلفه دم لانه ما حصل له الارتفاق الكامل بفص الكلى او الرية وجب عليه اخرا الكامل وهو  
الدم لان الحبيب يثبت على السب وهذا اذا قص الكلى في مجلس واحد اما اذا كان في مجلسين  
كثرت الاولي فيجب عليه دم اخر للثانية وهذا بالاتفاق وان لم يكفر للاولى فجله دمان عند ابن حنيفة  
**ابن يوسف** قال **قوله** محمله دم واحد قال في شرح الطحاوي واجمعوا الله لوفقه اظا فترده  
ولم يرد وخلق ريع الرأس وطيب عضوا في مجلس واحد او مجلسين محمله فخله لكل جلس دم  
واجمعوا في كفارة رمضان اذ اجمع امراه في يوم واحد في الصوم الثاني وشرب في الصوم  
الثالث ان كثر الاول فخله كفارة اخرى وان لم يكفر فخله كفارة واحدة وجه قول محمد  
وجهه ان سبب الكفارة على استداحل او اخذ الحنث ولهذا عليه كفارة واحدة اذا افطر في  
ابا رمضان وكذا استداحل الكفارة اذا ترك الجمار في ايام النحر كلها وكذا اذا خلق ريع الرأس  
في مجلس ثم خلق ريعه في مجلس اخر فليكن مباحا على الاستداحل وجب عليه دم واحد بقص  
الكل وان حصل في مجلسين محملتين بخلاف ما اذا كثر الاول لان الجنابة الاولى ارتفعت  
بالكفر حتى عليه كفارة اخرى للجنابة الثانية ولها ان العاقل في كفارة الاحرام معنى  
العادة ولهذا لا يجب على الكافر وسقوط النية ولا يفسد بالنية ولهذا يجب على المكره والحائض  
والسائى بخلاف كفارة العطر فانه يفسد بالنية ولهذا لا يجب على الكافر العاقل فيها معنى  
استداحله بعد استداحل المجلس فان حصل فقص الكلى في مجلس وجب عليه كفارة واحدة وان  
احصل المجلس بعد ذلك الكفارة كما في ايات السجدة والجواب عن قياس محمد على ترك الجمار في الامام  
فمقول ذلك جنابه ترك الواجب وهذا جنابه ارتكاب المخطور ولا يصح القياس لوجودها  
العارف وعن قياسه على الحلق اذا تكرر في مجلسين فمقول الحلق مجلس واحد محله واحد وهو  
الرأس فاعني الجنابات المحددة بالحلق كواحدة بخلاف قص الاطراف فان له شهيين  
شها بالحيابة الواحدة من جهة ان الكل قص وشها بالجنابات المختلفة من جهة انه محصل  
في بعضا مسرفة فليكن كذلك اعني بالشهيين جميعا فان حصل العنق في مجلس واحد جعل  
واحد احكاما وان احصل في مجلسين جعل منفردا حكما **قوله** من نوع واحد وهو العنق به  
**قوله** الا اذا غلظت الكفارة استثنان من قوله وان كان في مجلسين مكر ذلك عند محمد اي ان  
حصل قص الكلى في مجلسين فليكن كذلك لا يرد على دم واحد عند محمد الا اذا كثر الاول فليكن  
على دم واحد عند **ابن** لا ريب في الاول بالكلية اي الجنابة الاولى **قوله**  
العالم به مع العادة وقد مر ذكره قبل هذا **قوله** وان قص اقل من خمسة اظا فترده  
فعله صدقة معناه حب بكل طهر صدقة اي معنى قول القدروري في قص الاقل من خمسة  
بقوله فعله صدقة هو ان حب عليه بكل طهر صدقة وقال محمد حب عليه حساب ذلك  
من الدم وقال زفران قص ثلاثة فخله دم وبه قال الشافعي كذا في شرح الاطعم وفي  
اجماع الصواب في النسا وقال وارسل من كل كف اربعة اظا فترده صدقة الا ان  
يبلغ دما فعليه ان يطعم مائتا وقال اخرا الاسلام في شرح اجماع الصواب في كل طهر نصف  
صاع من حنطة ثم قال ذكره في الاصل وفي بعض نسخ هذا الكتاب ولما انه لم يحصل له  
الارتفاق الكامل ولا الرية فلا يجب الدم وذلك لان الانسان لا يعمل بان بعض بعض

اصابعها

اصابعها ويترك بعمها يحا لها فلما لم تكمل الحياية لم يكمل الحزافون حنط الصدقة بكل طهر نصف  
صاع من حنطة لا يرتكب مخطور احرامه الا ان يبلغ ذلك دما فيقص منه مائتا وصدقة  
بالباقى واقام ذنبا اكثر اصابع اليد الواحدة معام الكل وهو نصف لان ما سئل به الدم  
وكان له نظير في البدن لا يفور اكثره معام جمعة كريع الرأس والابط لا يخلق كريع الرية واكثر  
الابط لا يجب دم **قوله** وجه المذكور في الكفارة اذا لم يد كور وجوب صدقة لكل طهر وراى  
بالكتاب القدروري **قوله** فلا ينام اكثرها معام كلها اي اكثر خمسة اظا فترده **قوله** لا يرد ذلك  
يؤدي الى ما لا يباحها اي لان اقامة اكثر الحنطة معام الحنطة يؤدي الى ما لا يباحها مائة اما احسا  
الدم في خمسة اصابع اليد الواحدة او الرجل الواحدة لمصول الاربعين الكامل بفص الرية لان  
مجموع الاصابع عشرون والحنطة ربع ذلك ثم اذا اوجبا الدم في ثلاثة اصابع اقامة للاربعين معام  
الكل يلزم مراعاة ذلك فيما دون الثلاثة لان الاصبعين اكثر الثلاثة فليكن ان يجب فيما دم اربعة اصابع  
بلا كرم معام الكل ويلزم ان يجب في الاصبع الواحد دما ايضا لانه نصف الاصبعين وما يغايله ليس  
بكم فيكون كثيرا فيلزم حنطة اعيان اكثر في كل اصبع بلانهاية فلا يعود للزوم حنط الاجماع  
من ذلك فافهم **قوله** وان قص خمسة اظا فترده من يديه ورجليه فخله صدقة عند  
ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد عليه دم وهذا لفظ القدروري له ان الحنطة ربع الاصابع فصا  
نفسا منفردة كقصها من يده واحد او رجل واحد ولها ان كمال الارتفاق بفصل الراحة والرس  
ولم يوجد ذلك فلا يجب الدم اما الاول فان الانسان قد ينادى بالعنق على هذا الوجه لا خلاص ما سئل  
به واما الثاني فان الفص على هذا الوجه يشبه فان النخل لا يكون بعض البعض دون البعض وقوله  
منعوفة ناجز على انها صفة للمحدود لا احد ذكر في قوله تعالى سبع بقرات سمان **قوله** علا ولعل  
جواب عن قياس محمد رحمه الله حيث قال يجب الدم بقص خمسة اصابع منفردة كما اذا خلق ريع  
الرأس منفردا فعال في جوابه خلق الرية يحصل به الراحة والرسه وان كان منفردا لانه معاد  
لبعض الناس وقص البعض دون البعض ليس بمعاد فافهم **قوله** على ما مر اذ به ما ذكره  
بقوله لانه معاد فيشكك مل به الجنابة عند قوله واذا خلق ريع راسه وقد استوفينا بيانه ثم  
**قوله** وكذلك لو قلنا اكثر من خمسة منفردا يعني اذا قص اكثر من خمسة اصابع من الاطراف ولم يجد  
قص الحنطة من عمنوا واحد يجب عليه الدم عند محمد وعندهما يجب بكل طهر صدقة نصف صاع  
من حنطة الا ان يبلغ قيمة الطعام دما فيقص من الدم مائتا وصدقة بالباقى **قوله** الا ان  
يبلغ ذلك دما اي يبلغ قيمة الطعام الذي وجب لاحل قص الاصابع المنعوفة دما **قوله** والاول  
المكر طهرا المحرم فخلق فافهم فلا يثبت عليه اي قال القدروري وهذا الذي ذكره لفظ القدروري بعينه  
في شرح مختصر الكرخي ولم يذكره القدروري في مختصر نفسه وانما لم يجب عليه شي لانه خرج من  
حنث النسا والمخطور عليه ان الله ما ينز من بدنه فصار كاحد الشعر المخطوع وكذا قال اصحابنا  
رضي الله عنهم في اعضاء الحرم اذ يثبت لالحق على المحرم اذا اخذ بالحنث فالف في شرح  
الكرخي وشرح الطحاوي والابيضاح ولو اصابه اذي من كفه فقص طافه فخله اي الكفارة  
سا يعني من صام او صدقة او شك **قوله** وان نطبت او ليس او خلق من عذر فهو محرم ما  
دع شاة وان ثأنته في عظامه ساكنين بلان اصوع من طعام وان صام ثلاثة ايام وهو من  
مسائل القدروري والاصل فيها قوله تعالى فان كان معكم سريضا او به ادي من راسه فقد بد من  
صيام او صدقة او شك ونفسه ما في الكفارة فان كان به من عذر فوجه الى الحلق اوبه ادي من







حسنة لانه وطى في موضع لا يتعلق به وجوب المهر حال فلا يتعلق به فساد الحج كالوطى فيما دون العرج  
وبعد الحج في رواية اخرى لانه وطى بوجوه الاتصال من غير انزال فصار كالوطى في الفرج وقال ابو  
يوسف ومحمد بعد الحج لانه وطى يتعلق به احد عند فصار كالوطى في الفرج فاما اذا وطى بهيمة فلا  
يجب به الكفارة لانه ليس باستماع مقصود وكفار لا احرام يجب بالاستماع المقصود فان لم يخله  
ساة لانه امره من سائر كالوطى فيما دون العرج ولا يفسد حجه لانه وطى غير مقصود فصار كالوطى  
فيما دون الفرج روي جميع ذلك هشام عن محمد الى ما عطف القدوري **قوله** وان جامع في احد السبل قبل  
التوفيق بحرفة فسد حجه وعليه شاه ويعني في الحج كما يحسن من لم يفسد اعلم ان الحاج اذا جامع امرأته قبل  
الوقوف بعرفات فسد حجهما مطاوعة كانت المرأة او مكرهة وبمعنيين في الحج على الفساد كما في الحج الصحيح  
وعليهما ايضا الحج ودم على كل واحد منهما حجه به في ذلك عاة او شرك في بقره او حردوا لاصل في ذلك لجامع  
الصحابة رضي الله عنهم فانهم قالوا فمن جامع امرأته وبها حرم ما من مضى في احرامها وعليها هدي وبمعنيين  
الحج مرفا بل لان اجماع محصور الاحرام وليس كسائر المحظورات لانه اعلى انواع الارتفاقات التي ان  
الاسان يحصل له الساة والسرة وحالة الجماع يجب فيه كل ذلك في الدنيا ولا لذه من لذات الدنيا للرجال  
اعظم منه ولهذا يمكن الغضب وبدء كل فكر فاسد في تلك الساعة حتى قال الحكماء انه دما ابراهيم  
اما المحوليات وبتوابع من الحول فيل كان سائر الارتفاقات فخلط حراوه ولا جزاء على المحرم اغلظ  
من فساد الاحرام بعد احرامه اما عدم الفصل بين التطوع والاكره فلان محظوران الاحرام  
لا يخل بحدود ولذا ربح العديبة اذا حلق رأسه بعد ركنا اللابس والمطيب وكذا اذا اصاب  
اصد هذا او خطا حرك حراوه واما جزا الشاة فهو من هبنا وبعد الشاة في حجه بدنه كما اذا جامع  
بعد الوقوف بعرفات لم يخلط الحجاب ولنا ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم وذكر ان الهدي اذناه  
شاة فحرمه ولا ربح طاع قبل الوقوف لما كان سببا للفصاخف معني الجناية لا سدا راك المصلحة العادة  
بالعالم بحكم البدنة كالقوان بخلاف ما بعد الوقوف بعرفات حيث يجب البدنة لتخلط الجناية وعدم حرمها  
لعدم الغضا لان حجه ثم بالوقوف ففسد القياس واما المني في الحج فلا يجمع الصحابة على ذلك ولا يخل  
من الاحرام لا يجوز الا بالافعال او بالاحصار ولم يوجد واحد منهما فلو لم ينعى وانما وجب  
الجماع مع وجود المنع لاجتماع الصحابة رضي الله عنهم وان استعملهم وكان المنع من الفساد لا يقع موقع  
الواجب الصحيح **قوله** مرفا على اي مرفا قبل **قوله** مواجعة عليه اطلاق ما روي في الحج  
على الشاة في اطلاق قوله عليه السلام بربنا دما لان الدم يتناول البدنة والشاة باطلاقه وله  
ثم سوى بين السبلين اي سوى القدوري في فساد الاحرام بالجماع قبل الوقوف بعرفات بين السبلين  
الفضل والدير لانه قال وان جامع في احد السبلين **قوله** وعن ابي حنيفة ان في غير القمل منها  
لا يفسده والصحيح يرجع الى السبلين والادب بخلاف الدير يعني روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه  
ان الجماع في الدير لا يفسد الاحرام قال في شرح الطحاوي ولو جامعها في الدير فحلى قياس قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه لا يفسد حجه ولا عمره كما قال في الهداية لا يجب وعلى قياس ما روي في الكرخ عنه انه يجب  
كالكفره في رمضان وحمله كاجماع في الفرج يجب ان يفسد حجه وعمره وعلى قولهما يفسد حجه  
كالجماع في الفرج **قوله** عنه اي عن ابي حنيفة رضي الله عنه **قوله** وليس عليه ان يقارن  
امرأته في فساد احرامه بعد ما قال اصحابنا رضي الله عنهم الغزوة في الضاليل بنى الا اذا خشا  
المطردة فحينئذ يستحب المفارقة وقال في غير مكان عند الاحرام لان الاحرام من المواقعة  
بحكم عدم لا قبله وفي رواية عن زكريا بن زكريا قال دالمغا الى موضع الذي وطئ فيه وبه قال الساج

كذا في شرح الافصح لان ذلك يذكرها الوطى فيقعان فيه فانا وقال مالك معرو فان اذ احراما  
بلد فاما روي عن ابن عباس كذلك ولنا ان الاقدان ليس يفسد في الادا فلا يكون نسكا في الغضا  
والجامع قيام الكفاح وقول مالك بعد من الغضة لان الاقدان اما تحب لبلد بها في الوطى ما ساقط  
الاحرام يخل لهما الوطى فلا ينعى للافتراق عاة ما في الباب ان ابن عباس قال يقربان في الغضا  
ولا يسي قاضيين الا بعد الاحرام او نقول معناه يقربان لئلا يفسد الاستماع لا للزوم وقول  
الشافعي ليس يصحح لانه انما يسي بها بالافتراق لئلا يقع في الوطى واحمال الوقوف في الوطى  
قبل ذلك الموضع كما يحسن فلا ينعى للتقيد به وقوله ان ذلك الموضع بدكره ضعيف ايضا لان ذلك  
الموضع وان كان بدكره الوطى بدكره مشقة وجوب الكفارة والغضا ايضا فساد ان بدما فان قلت  
قد روي عن عمرو بن علي وابن عباس رضي الله عنهم انهم قالوا يقربان وقوله حجه **قوله**  
انما يكون حجه اذا انقضت العسر ولم يوجد اخلاف وقد روي عن الحسن وعطاء بن رباح  
ادراك عصر الصحابة فيكون خلافا لهما فساد او لا ينعى لاجماع قال في شرح الطحاوي ولو جامع  
قبل الوقوف بعرفه ثم جامع بينظر ان كان في مجلس واحد لم يجب عليها الا دم واحد وان كان في  
مجلسين فكل واحد منهما دمان في قول ابي حنيفة وابن يوسف وقال محمد اذا ادع الهدي بدلا من فسد  
دم احل الثاني وان لم يذبح بكفبه دم واحد فاسه على كفارة الفجر في رمضان والفرق بينهما لان  
حنيفة وابن يوسف رحمهما الله ان كفارة شهر رمضان ما فسقطه الشبهة ولا يجب على العذر وروايات  
الاحرام تثبت مع الشبهة والعذر ولو جامع مرة اخرى على وجه الرقص والاحلال لا يلزمه اكثر  
من دم واحد سواء كان في مجلس واحد او مجلسين بخلافه لان الوطى في وقت واحد فساد  
كالوطى في مجلس واحد **قوله** لم ينعى انما ينعى ان ذلك ضيقا في اموالهم ففسدان وفي  
بعض النسخ له انما والاول اولى لكونه دليلا لقولهم جميعا وعلى الثاني يكون الصمد احيا الى  
الشاة فيكون دليلا لقوله ويحتاج قول مالك وروى الى الدليل ولم يدكوفي المنع دليلا من  
جهنما غير هذا ابيان الدلائل من الاطراف مرفا قبل هذا تفصيلا فلا ينعى **قوله** ولا ينعى  
اي ولا ينعى للافتراق بعد الاحرام **قوله** في رواية ان يذما اي الى الروايات يزاد ان بدنة  
فيكون التذكير ما نفا عن لجامع لاحمالا **قوله** ومن جامع بعد الوقوف بعرفه لم يفسد حجه وعليه  
يدنفخا قال الشافعي رحمه الله فيها اذا جامع قبل الرمي بجنه عند الشاة في يفسد حجه اذا جامع بعده  
الوقوف بعرفات قبل رمي حجرة العقبة وبعد الرمي لا يفسد لان الرمي عنده محلل له انه لم  
يحل قبل الرمي فيفسد حجه بالجماع بعد الوقوف كحل قبل الوقوف ولنا قوله عليه السلام  
من ادرك محنا هزم الصلاة والوقوف فساد فساد ذلك لبلد او نهارا فسد حجه وقبيل فسد رواه  
في السنن عن عروة بن مضر عن الطحاوي رضي الله عنه واخرجه الترمذي والشافعي وابن ماجة  
وقال الترمذي حسن صحيح وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك عرفه لبلد  
او نهارا فسد حجه علق تمام الحج بادراك عرفه فساد وجد الادراك يوجد التمام لا محالة وجود  
التمام لا يلحقه الفساد واما وجوب البدنة اما من الابل او البقر فلي روي عن ابن عباس رضي  
الله عنهما انه قال لا يجب البدنة في الحج الا في موضعين من جامع بعد الوقوف بعرفه ومن طاف  
طواف النية حيا ولم يعرف له محلا لم يخل محل الاجماع ولان اجماع اعلى انواع الارتفاقات  
كما بنا وقد صارت احراما منا كذا فاعلظ موجبه وهو البدنة بخلاف ما اذا جامع بعد  
الوقوف مرة ثانية حيث يجب شاة لا بدنة لان اجماع صافي احراما ما فساد اجماع فلم يوط



موجبه وبما سببها صحتها لانه لم يعم قبل الوقوف فحده فسد وبعد الوقوف ثم ولا يفسد ولا  
 وان جامع بعد اخلق فعله ساء وذلك لانه قد دخل من احرامه في حق سائر الاسامي التي هي اقسامها  
 فلم يكمل الكفارة وكثير ما ساء قال في شرح الطحاوي ولو جامع بعد ما طاف طواف البراءة كله او اكره  
 ولا يفسد عليه لانه حل له انما اذا طاف للزماح قبل اخلق او انقص فعله دم ومكفه ساء لان التحلل  
 ما خلق او انقص لم يوجب فوجد جامع في الاحرام فعليه ساء وان جامع بعد ما طاف طوافه لانه ساء  
 وحسب بدنة وحجه بامة **سواء** وسواء جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اسواط فسد عمرته  
 فمعه وبه وعصها وعليه ساء واذا جامع بعد ما طاف اربعة اسواط او اكثر فعليه ساء ولا يفسد عمرته  
 وذلك ان جامع في الوجهين وعليه بدنة اي يفسد عمرته سواء كان اجمع اجمع قبل ان يجمع اسواط او بعد  
 اربعة اسواط لانه اربعة اسواط في تفسد العمرة سواء اجمع اسواط او اكثر اسواط او اقلها كما يفسد اجمع عمده قبل  
 الوقوف في عمره سواء وحسب البدنة عمده في الوجهين ولما افاضه لما روى عن جابر رضي الله عنه ذكره  
 الرمدي ان ابن عباس رضي الله عنه وسلم سئل عن العمرة اهلها واجبه قال لا وان عجز عن ذلك يجب السهولة فساد  
 العمرة وامد به ما جمع في اجمع بعد الوقوف اظهرنا للمعاونة بين الفرض والسنة لا ياتي منه وانما  
 فسد عمره ما جمع قبل وجود اكثر الاسواط لان الوطى حصل قبل ادراكها فصار كمال الوقوف  
 في اجمع خلاف ما اذا كان بعد وجود اكثر الاجزاء لا يفسد لان الاكبر يقوم مقام الكل فصار كماله ووطى  
 بعد الوقوف في اجمع وانما في اسطر في كون العمرة سنة او فريضة يجرى في باب العنوان ان ساء بغاي  
 قال في شرح الصحيح ولو جامع بعد الطواف والسعي قبل اخلق لم يفسد عمرته لان العمرة احرام وطواف  
 وقد وجد وعليه دم حصول بوطى في الاحرام وان كان بعد اخلق فلا يفسد عليه هذا الذي ذكرناه  
 اي صاحب المرداوي وحكم المغزى بالعمرة ولم يذكر صاحب الهداية حكم العارن والمنع فخير مذكر  
 كثير الفقهاء ولما افاض الاسماء في رحمه الله في شرح الطحاوي اما اذا كان قارنا ان جامع قبل ان يطوف  
 لعمرة او بعد ما طاف لها لانه اسواط فسد عمرته وحجه اما فساد العمرة فالحصول اجمع قبل الطواف  
 وانما فساد اجمع فالحصول اجمع قبل الوقوف بعرفة وحسب عليه انما يجمع الفساد وعليه دمان لافسادها  
 وعليه فسادها فساد عمرة مكان العمرة ومما حجه مكان الحج وسقط عنه دم الفرائ لان الفساده ولو  
 جامع بعد ما طاف لعمرة اربعة اسواط او بعد ما طاف لم يفسد عمرته فسد عمرته ولا يفسد  
 عمرته وعليه دم واحد في احرام العمرة لان احرام العمرة باق والباقي لاحرام الحج وعليه انما يجمع  
 لفسادها ومما اجمع دور فساد العمرة وبسقط عنه دم الفرائ لان الفساده اجمع ولو جامع بعد طواف  
 العمرة والوقوف بعرفة لم يفسد عمرته ولا حجه وعليه انما يجمع فسادها وشاء اما البدنة فلا حل  
 اجمع واما الساء فلا حل العمرة لان احرامها باق ولا يفسد عنه دم الفرائ لادم الفساد ولو جامع امره  
 اخرى ان كان في المجلس الاول فلا يفسد عليه وان كان في المجلس احدث فسد المجلس احراما وان كان  
 وعبد بعد لانه عليه المجلس احراما اذا اكره بلاول ولو جامع بها اول مرة بعد اخلق قبل طواف  
 البراءة وحسب عليه بدنة وساء لان الفرائ لم يحل من الاحرامين ولم يحل له الفاسد بعد من احرام  
 الحج فكذلك ساء احرام العمرة ولو جامع بعد طواف البراءة كلها او اكثر فلا يفسد عليه لانه حل له  
 الساء اذا طاف طواف البراءة قبل اخلق والتقصير يجب عليه شايان فساد الاحرام لهما  
 جميعا وان المنع فهو محرم عمره او لا يفسد عمرته ففكر في احوال فيه ما ذكر في الموقوفات وفي الفريضة  
 عمره واما اعلم **سواء** اذ في فرض عنده اي العمرة فريضة عند السامعي **سواء** فساد  
 احط ربه ساء اي كانت العمرة احط ربه من اجمع **سواء** وسواء جامع ما ساء كان كس جامع عامدا

يخرج ان جامع الفايض للاحرام قبل الوقوف بعرفة يفسد اجمع كجامع العامد وقال الشافعي في احد  
 قوله لا يفسد ووطى الثاني كذا في شرح الاطبع له الاغنياء بالصوم ولا يفسد الاحرام بوجود  
 الفعل المحذور ولا يفسد الفعل بالخطيئة من الشبان وكذا يجازى الصوم والاكراه وانما لم يوجب  
 الخطيئة بفسد الفعل حسابه فلا يفسد اجمع ولنا ان فساد اجمع اسرار مع جميع جميع لعمل اجمع وهو  
 كونه اربعا في حاله الاحرام اجمع انواع الاربعات في فساد اجمع لوجود الاربعات وهو  
 الصفة وعدم الخطيئة من العوارض بسبب الاثم لافساد اما الارتفاق في الشبان والاكراه  
 طاهر وكذا في الصوم لان النامعة يحصل لها البدنة ولما يحل النامع ولا يحذور الاحرام لا  
 يختلف حد او يحدروا غيره ولما يجب عليه جزا الفساده او اصاب خطا وكذا لو اخطى في  
 يومه على صفة فعله كان عليه جزاؤه وفاسده على الصوم ضعيف لان الاحرام حاله مدكو  
 يحدروا المحرم احرامه وهو نوع الخطيئة ونحوه فلم يكن الشبان عذرا لخلل الصوم فانه ليس به  
 حاله مدكور فكان الشبان عذرا وكذا الشبان لم يكن عذرا في الصلاة لوجود حاله المذكور وفي  
 القيام والركوع والسجود وكذا في الاعتكاف لان لثمة في المسجد حاله مذكور **سواء** وكذا  
 الخلاف في جامع النامعة والمكرهة يعني ان جامعها قبل الوقوف بعرفات يفسد اجمع عدا خلافا  
 للسامعي قال في شرح الطحاوي اما المرأة اذا كانت نائمة او جامعا صبي او محمول فذلك كله سواء  
 تزوج المرأة بماله من ذلك على المكروه لان ذلك يفسد نية ما فيها وبها وبها الله تعالى عن مجبور عليها  
 كرجل اكره على التذرية فانه يلزمه فاذا ادى ما ذكرناه لا يرجع على المكروه كذلك ههنا  
 فسد العوارض اذ ادى الشبان والصوم والاكراه **سواء** وهذا لا يفسد اي الارتفاق **سواء**  
 بخلاف الصوم لانه مدس **سواء** واما فصل عما قبله لم نأمر به من مسائل  
 الفصلين فكان مسائل كل واحد منها نوعا **سواء** ومن طاف طواف العود ومحمدنا فعله  
 صدقة وقال الشافعي لا يجنبه اي لا يفسد طواف المحدث ولا يجنب بالدم ونحوه واصل ذلك  
 ان الطواف فريضة عندة وعندنا يجب بغيره ومما اختلف اصحابنا قالوا لا يفسد حجه ساء ساءه وقال  
 الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله اي واجبه وجه قول السامعي رحمه الله قوله عليه السلام الطواف بالبيت  
 الا ان الله اناج فيه المنطق فلما كان الطواف صلاة كان الفرائ من شرطه فلا يفسد من الطواف ولما  
 قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق اسرى الطواف بلا شرط الطهارة وهو اسم لفعل خاص وهو الدوران  
 حول البيت ليس يحمل للشبان فلا يجوز زيادة الطهارة غير لو احدث الطواف شرطه لانه لا يفسد بل يفسد  
 اجماعا كمالا لثمة بان يكون واجبه لافريضة كما قلنا في نعم فراه الفاعه فلما كانت الطهارة واجبه  
 دخل النفس في الطواف بتركها فوجب الصدقة جبر النفسان ولم يحسب الدم لانه لو ترك طواف العود وم  
 اصلا لا يجب عليه دم فاولى من ان لا يجب الدم بدخول النفس لان غاية ما في الشبان ان يكون الطواف  
 دكا وانما كمال الاعظم منه لا يفسد طهارة الطهارة وهو الوقوف بعرفات وكذا لا يفسد طوافه وقوله  
 عليه السلام الطواف بالبيت صلاة تشبه ببيع كقوله تعالى وارواحهم اجمعين وكقولهم يريد اسد لان  
 الطواف صلاة خفيفة ولهذا لا يفسد فيه استقبالات القبلة قال **سواء** فساد  
 اجمع كحجود السهو في الصلاة ثم لا فرق بين الفرض والسنة في سجود السهو فكذا ينبغي ان لا يكون فرق في  
 الدم بين الطواف الفرض والسنة **سواء** الحاضر في الصلاة معين وهو  
 سجود السهو وهما مصنوع الى صدقة وشاء بدنه وصوم وطعام فلم يصح القياس ثم وجه قول  
 بكر الرازي وهو الاصح وجوب الكفارة بترك الطهارة فلو لم يكن الطهارة واجبه لما وجب الحاضر



تركها وجه قول لم يجمع ان لا يجمع ان يكون سهو وعكس تركها الكفر ولقد اذال محمد رحمه الله من اذ من  
 من عرفه قبل الامام عكس عليه دم لانه ترك سهو الدفع وهذا الذي ذكره صاحب الهداية رحمه الله رواه  
 الصدوق رحمه الله وقال في شرح الطحاوي اذا طاف طواف النواحي اوجبا فيه بعض وان لم يعد فلا  
 يبعث عليه لانه لو تركه اصل لم يبعث عليه في ترك حكم السعي بين الصفا والمروة فمضيه مختلف اذا طاف  
 بمحذا فالسعي عكسه جاز ولا يبعث عليه الاعادة عكس طواف الزبارة الا ان الفصل ان يرسل في طواف  
 الزبارة وسعي عكفيه وان لم يعد اجزاه وان طاف حيا وسعي عكفيه فانه يبعث عليه السعي عكس  
 طواف الزبارة ويرسل منه وان لم يعد السعي حتى يرد الى اهله وجب عليه الدور في كل واحد واجب والمحدث  
 في القياس سواء الا يجب ان يبعث عليه طواف حيا بغير حكم السعي بالقياس انه اذا ترك طواف الدور  
 اصلا لا يبعث عليه شي فكذلك لا يبعث عليه في طواف حيا او حيا ولم يذكر صاحب الهداية طواف  
 الدور حيا كما لم يذكر صاحب الصدوق **والان الله تعالى اياح منه المنطوق من ثمة احدث**  
**والمنطوق هو الكلام** **س** ثم قيل في سنة ابي الطاهر في الطواف سهو وهو قول من يجمع والاصح  
 اياه واجبه وهو قول الشيخ ابي بكر اخصا من الرازي وقد مر بيان قبل هذا **س** فافاد في هذا  
 الطواف وهو سنة بصر واجبا لا يشروع الي قوله فيجوز بالصدقة وكان صاحب الهداية قال هذا  
 جوابا لسؤال مقدرا بان يقال لو وجب الصدقة في طواف الدور وجب الحديث يلزم التسوية بين  
 الاصل والادب وذلك لا يجوز بانه ان في طواف الدور الصدقة يلزم الحديث بالصدقة وهو  
 واجب فلو وجب الصدقة ايضا في طواف الدور وهو سنة يلزم ما قلنا واجاب عنه وقال بالاشروع  
 بصدقة طواف الدور واجبا ايضا فلا يرد السؤال ولكن لم يجب الدور كلها را حط مرتبة الواجب  
 من سنة القربة وهو طواف الزبارة فانه في قصة هذا الكلام ينبغي ان يجب الشاه على  
 لعب اذا طاف طواف الدور كما في طواف الصدوق **س** ولو طاف طواف الزبارة محذا فمضيه  
 ساه وذلك لان العوض الحاصل بالحدث يبيد فوجب حيره بالشاه فصار كترك شوط منه ولم  
 يعل بوجوب الصدقة كما قلنا في غير من طواف الدور والصدوق لان احدث في طواف الزبارة  
 المحس منه في طواف الدور والمدرك لكونه ركنا ونما بجلا ما اذا طاف طواف الزبارة حيا  
 حب حب السنة لكون النقص كثيرا وقد مر عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يجب البدنة في  
 الحج الا في موضعين من وطئ بعد الوقوف بعرفة ومن طاف طواف الزبارة حيا يبدل على كونه  
 النقصان كثيرا **س** سعه من دخول المسجد وقراءة القرآن وحمله الكلام هنا ما قلناه في شرح الطحاوي  
 بقوله اما طواف الزبارة ان طافه او اكثره محذا ان كان بمكة فانه يعيد غير انه ان اعاده في ايام  
 المحرم سقط عنه ذلك الدور وان اعاده بعد ايام المحرم فمضيه دم للمناحي عند اي حصة دفع الله عنه  
 وعند هيا لا يبعث عليه وان طاف اقله محذا ان رجع الى اهله وجب عليه الصدقة لكل شوط  
 يصف صاع من حنطة الا اذا لم يصفه وما فانه ببعض منه ما سوا ان كان بمكة واعاده طاهرا  
 سقط عنه الصدقة محذا وعنده اي حصة يقطع منه اذا اعاده في ايام المحرم والا فلا ولو  
 طاف كله او اكثره حيا ان كان بمكة فانه يعيد طاهرا وان اعاده في ايام المحرم سقط عنه البدنة  
 وان اعاده بعد ايام المحرم سقط البدنة ايضا ولكن يجب عليه دم للمناحي حتى في قول اي حصة وعنده  
 لا يبعث عليه لساخر وان رجع الى اهله من غير اعاده ولم يطف طواف الصدوق وجب عليه بدنة بغير  
 او بعد لوطاف الزبارة حيا وساه لترك طواف الصدوق وعمل له الشاه لانه طاف طواف الزبارة  
 ولو اراد ان يعود الى مكة ان لم يحاذر المنعاف يعود بغير احرام ويحيد طواف الزبارة ويطوف

للصدر

للصدر وعليهم من ساجد طواف الزبارة على الاطلاق وان حاذر المنعاف فانه يعود حراما محذا  
 للمعزة فادفع من عمره اعاد طواف الزبارة وان طاف اقله حيا ان رجع الى اهله وجب عليه  
 الدور لم يعد وجزه ساه فان كان بمكة واعاده سقط عنه ما وجب عليه وعنده اي حصة  
 ان اعاده في ايام المحرم سقط وان اعاده لا بعد ما وجب عليه صدقة لما اخذ الاول من طواف  
 الزبارة لكل شوط يصف صاع من حنطة **س** فكان الخس من الاول من طواف  
 الزبارة محذا الخس من طواف الدور محذا **س** وكذا اذا طاف اكثره حيا او محذا  
 اي اذا طاف اكثر طواف الزبارة حيا يبعث عليه البدنة كما اذا طاف جميع الاسواط حيا  
 واذا طاف اكثره محذا يبعث عليه الشاه كما اذا طاف جميع الاسواط محذا **س** وفي  
 بعض النسخ وعليه ان يعد بعينه ذكر في اكثر نسخ الصدوق والافضل ان يعد الطواف  
 ما دام بمكة وهو يدل على الاستحباب لا الوجوب وذكر في بعض نسخ الصدوق وعليه ان  
 يعد الطواف وهو يدل على وجوب الاعادة فحمل روايته الاكثر على ما اذا كان الطواف مع  
 الحدث ورواية البعض على ما اذا كان الطواف مع الحائض لان النقص في احد السعدي  
 الحائض كغيره **س** ثم ان الاعادة وقد طافه محذا لا يبعث عليه وان اعاده بعد ايام المحرم وهذا  
 سهو من صاحب الهداية رحمه الله لان ما حذر السك عن دفعه بوجوب الدور عند اي حصة دفع  
 الله عنه فكيف لا يكون عليه الذبح اذا اعاد طواف الزبارة بعد ايام المحرم وقد حصل ما حذر  
 السك عن وفاته على ان الرواية في كتب من تقدمه خلاف ذلك ولهذا صرح في شرح الطحاوي  
 ان اعاد طواف الزبارة بعد ايام المحرم يبعث عليه الدور للمناحي سواء كان اعاده مع الحدث او  
 بسبب الحائض وقد ذكرنا روايته من هذا هذا وهذا قال صاحب الهداية نفسه ايضا ان اذا  
 طاف حيا واعاده بعد ايام المحرم يلزم الدور عليه عند اي حصة بالثا حيا واثار الى ما قلنا بوجوب  
 على ما عرف من مذهبه ولم يصر في هذا المقام صاحب التعليل من السارحين كما هو ذا صرح  
**قوله** فهو من العود اسند ما كاله اي ندادا لنقص الكثير **س** ويحذر ما حرام محذا  
 يجوز بالرفع والنصب جميعا الاول للمعطف على قوله فهو من العود والثاني للمعطف على قوله  
 عليه ان يعود اي يعود با حرام جديد للمعزة لكن هذا اذا حاذر المنعاف اما اذا لم يحاذره فلا  
 حاجة الى احرام جديد وقد ذكرناه قبل هذا **س** الا ان الافضل هو العود اسما  
 من قوله وان لم يعد وبعينه بدنة اجزاه يعني لكن الافضل ان يعود لان اسدراك النبي عليه  
 وبع الطواف او لي من اسدراكه بغير حنطه وهو البدنة **س** ولو رجع الى اهله وقد  
 طاف محذا ان عاد وطاف جاز وان بعثا لسا فهو افضل وانما كان بعد الشاه افضل دون العود  
 فيما اذا طافه محذا او طاف اربعة اسواط بخلاف ما اذا طافه حيا حيا كان العود افضل دون  
 بعد البدنة لان النقص منه كثير وهما يبيد ويحيد ذلك بعث الشاه مع نفع العود وسقوط  
 كله الرجوع وهذا كله فيما اذا وجد منه الطواف محذا او حيا اما اذا ترك طواف الزبارة اصلا  
 او ترك اكثر الاسواط ورجع الى اهله يبعث عليه الحود بذلك الاحرام فان اهرامه قائم في حق  
 الشاه الى ان يوجد طواف الزبارة فاذا عاد وطاف يبعث عليه دم بالثا حيا عند اي حصة دفع الله  
 عنه كما هو اصله **س** ومن طاف طواف الصدوق محذا فمضيه صدقة هزم روايته الصدوق  
 رحمه الله وذكر الكرمي في مختصره هزم المسئلة على الاطلاق وفي قول اي حصة دفع الله عنه  
 يبعث الدور لانه واجب فصار كطواف المعزة وعنده اي يوسف ومحمد يبعث الصدقة لا حكمه اخف



من طواف العرة لان طواف العرة ركن لا يصح العرة الا به وطواف الصدر يهبط بعد رجوعه ونحوه  
ولان السابعة عشرين اذ انكره بعد ونقصان الحديث قليل فنلزم الصدقة وان اعادها ظاهرا سقط  
عنه ذلك ولا ينبغي عليه بالتأخير لا اتفاق وحكم طواف الاكثر محدثا حكم طواف الكل ولو طاف  
افله محدثا وحسب الصدقة في الرابا ج كلها وسقط الاعادة بالاجماع كذا في شرح الطحاوي قوله  
وان كان واحدا اي وان كان طواف الصدر واحدا قوله ولا بد من اظهار السجدة اي من العزم  
والواجب يعني اذا طاف طواف الزيارة او اكره محدثا اظهار للمعاونة والاداء النسوية بين الركنين  
والواجب فلا يجوز **قوله** ومن انى حنيفة رحمه الله انه يجب شاة اي فيها اذا طاف طواف الصدر محدثا  
وهو رواه الكرخي **قوله** الا ان الاول اصح اي وجود الصدقة اصح وهو رواه القنوري **قوله**  
ولو طاف وجب عليه ساه قال في شرح الطحاوي لو طاف طواف الصدقة كله حسا او اكره وحسب عليه الدم  
وكره ساه ان رجع الى اهله وان كان مكة واعادها سقط عنه ولا يجب للتأخير لا اتفاق وان طاف  
افله حسا ان رجع الى اهله وجب عليه صدقة وان كان مكة واعادها سقطت بالاجماع **قوله**  
ثم هو دون طواف الزيارة فكيف بالساه اي طواف الصدر اذ من طواف الزيارة يجب في طواف  
الزيارة حنيفة بخلافه او غير فخره الساه في طواف الصدقة بالدم النسوية بين الركنين  
والواجب **قوله** ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة اسواط فادد ونها فعله ساه اذ اعادها  
د و ٦ سوطا او سوطين وذلك الساجي رحمه الله يلزمه فخل ما ترك ولا يخلل حتى يفعل كذا في  
شرح الاطح بم اعلم ان الركن في طواف الزيارة اكثر الاسواط عندنا وهو ثلاثة اسواط واكثر  
السوط الرابع وعقد الساجي الركن سبعة اسواط لان مقامه بالعبادة ان لا يدخل للركن فيها  
واما المرحح فيها السرعة وقد قدر السرعة سبعة اسواط فلا يجوز ادانها وان بقيت خطواته  
واخرج من السوط السابع وهذا لا يجوز الا بمصار في صلاة الظهر ونحوها على لان ركعات  
اقامه بلا كرمها والكل ولنا ان اسواط الطواف افعال متتالية بفعل بعضها الفصل عن بعض  
ولهذا اذا انى سعة الاسواط ثم اشعل بملا حرمته اي بالثبات في حاز علاق الصلاة فان افعالها  
ليست بمنفصلة وليس بعضها يقبل الفصل عن بعض ولهذا اذا فصل بعض افعالها بعمل آخر  
لا يجوز اصلا فلما نت الحسن وقول الفصل في الطواف يجب لم سجلي رحمه الله في صحة الثاني  
فيم لا كرم من الركن كما اما الصلاة فليست كذلك لانه اذا افسد جزءا منها بعد الجمع فلم يضر  
اقامه لا كرم من الركن فتم قلنا بطل ما هذا قلنا انما انما بالركن الاسواط وترك الاقل حصل نقص  
المسح فوجب حبه بالساه كما اذا طاف طواف الزيارة محدثا ثم انه اذا كان بمكة انتم الثاني وليس عليه  
سواء اعادها في ايام حرام او كان بعد ذلك بمره الصدقة عند ان حنيفة خلافا لما لكل سوط  
بصف صاع من رزق وان كان رجوعا الى اهله اجراه بحسبه قال الحاكم الشهيد الجليل في الثاني وحمله ان  
عليه في ترك الاقل من طواف الزيارة وما في تأخير اقله صدقة وفي ترك الاكثر من طواف الزيارة  
الصدقة وهو في ترك اقله صدقة **قوله** لما بينا اشارة الى قوله لان النقصان بترك الاقل هو  
من ترك اربعة اسواط مع حرمان ابدان بطونها اي مع حرمان في حق النساء لانه حله كل  
شيء سوى السباحة والاعانة في حرمان في حق النساء الى ان يطوف ولم يحزه الدم لانه لما ترك اكثر الاسواط  
ترك الركن ولا يقوم الدم مع الركن فيمحل الثاني موقفا الى ان يوجد ركن الطواف فادالم  
يوجد في حرمانه **قوله** ومن ترك طواف الصدر او اربعة اسواط منه فعله ساه وذلك لان طواف  
الصدر واجب وليس بركن فوجب حبه بالدم كالركن وكذا اذا ترك اكره لان لا كرم حكم الطل **قوله**

او الاكره

او الاكره منه اي من الواجب **قوله** وما دام مكة فهو من الاعادة اقامه للواجب في ومه  
اي في مطلق الزمان وهو وقت طواف الصدر لانه ليس بموقت بايام الحرم ولهذا الواجب  
بالتأخير عما لا يتفق **قوله** ومن ترك تلاتا اسواط من طواف الصدر فعليه الصدقة  
وهذا لان الاصل ان ما يجب في ترك كله دم ويجب في اقله صدقة كما في الركن او نقول  
انما وجب الصدقة في ترك الاقل اظهارا للمعونة وفي بين الواجب والقرينة فانه اذا  
ترك الاقل من طواف الزيارة يجب دم ويجب حبه شاة والمرا من الصدقة ان يجب لكل سوط  
بصف صاع من رزق **قوله** ومن طاف الطواف الواجب في جوف الحرم فان كان بمكة اعاده  
يعني طاف طواف الزيارة بالبيت وترك الطواف بالحطيم فلا يخلو احد ذلك من احد الاركن  
انما ان كان بمكة او رجع الى اهله فان كان مكة فليجوز الطواف بالبيت فلا بالنسبة المروية  
وهي قوله عليه السلام الحطيم من البيت والامر بالاعادة من خواص الجاهل مع الصحابة وان لم  
بعد الطواف واعاد الطواف على الحطيم خاصة اجراه عند اخلافا للساجي وهذا لانه هو المروى  
وقد نافي ذلك فيجزيه ولا يخلل لا يقطع على انه من البيت لسو به بخلاف الواحد فلا يكره الطواف  
عليه شرطا وان رجع الى اهله قبل ان يفعل شيئا مما قلناه فعليه الدم ويجب حبه شاة لان المروى  
بما وجوبه عند الواحد فلا يخلل به حكم الكتاب فوضع الطواف محدثا به ثم المروى اقل من  
الحكمة فوجب حبه بالساه كرك سوطا او سوطين **قوله** على ما قد ساه اذ ادبه قوله عليه  
السلام الحطيم من البيت **قوله** فلا في ما هو المروى كذا في تدارك المروى وهو الطواف  
بالحطيم **قوله** ومكان ماخذ من يمينه اي الاعادة على الحجر اخذه من يمينه واما ذكر الصبر  
الراجح الى الاعادة بالنظر الى الخبر وهذا بيان كيفية الاعادة على الحجر خاصة يعني يميني من  
الجانب الايمن فيطوف خارج الحجر ثم يدخل في الحرم ويخرج من الجانب الاخر بفعل كذا في شرح  
مراتب وان شاذ من الجانب الايمن وهو الجانب الشرقي فاذا انتهى الى اخره وهو الجانب الغربي يمشي  
الى الجانب الشرقي ولكن لا بعد الرجوع سوطا لانه مكوس ويحل كذا في عامر سبعة  
اسواط **قوله** ومن طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدر في احرابا  
السري ظاهرا فعليه دم فان كان طاف طواف الزيارة جنباً فعليه دمان عند ان حنيفة  
رجع الله عنه وقال عليه دم واحد وهذا من سائل الجامع الصغير واما وجب عليه دم  
واحد في الصورة الاولى لان طواف الزيارة محدثا يقع بحرمه المكن مع النقصان فادفع  
الطواف مع احدث معناه لم يجب فعل طواف الصدر الى طواف الزيارة ووجب عليه  
دم ويجب نقصان الحديث واما وجب عليه دمان في الصورة الثانية عند ان حنيفة رجع  
الله عنه لان الطواف مع الجنابة في حكم الجذم ولهذا سوي بالاعادة ما دام مكة وهو ما  
لا استحبها فلما كان في حكم الجذم وجب فعل طواف الصدر اليه لان العزيمة في ابتدا  
الاحرام حصلت للأفعال على الترتيب الذي شرعت فطقت منه على خلاف ذلك الترتيب  
فا شغل طواف الصدر الى طواف الزيارة فيصير كانه طاف طواف الزيارة في احرابا  
الشرقي ولم يطف للصدر فيجب عليه دمان دم لترك طواف الصدر ودم اخر لما حيز  
طواف الزيارة عن ايام الحرم عند ان حنيفة رجع الله عنه وقال لا يجب عليه دم لترك  
طواف الصدر ولا يجب عليه بالتأخير لهما ما روي في الثاني وغيره عن عبد الله بن عمرو بن  
الحامر رجع الله عنه انه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بما سألوه



بما رجل فقال يا رسول الله اني لم اشعر بحلق قبل ان ادع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادع ولا حرج وحارجل احد وقال يا رسول الله اني لم اشعر بخوف قبل ان ادع فقال لا امر ولا حرج قال فما قيل يومئذ عن من قدم او اخر الا قال اصنع ولا حرج واحرجه البخاري وسلم والسنائي وابن ماجة ولا في حبيفة ربه الله عنه ان الناحية عن المكاة يوجب الكفارة كما اذا اخذ الاحرام عن الحبيفات فكذا الناحية عن الزمان والجامع كون الناحية نقصانا ولا في الثانية من حكم الضمان كما ترك فاذ انترك الواجب عليه الدم فكذا اذا اخذ ولهذا اذا اخذ الواجب في الصلاة بحسب عليه سجد السهو كما اذا ترك الواجب ونفوت الوقت نقصان لا محالة ونقصان في غير ذلك لانه عبادة زيارت بغير طهارة والعبادة كما ان نقاب الصلاة بغير طهارة السهو لا يعمد به مذنب على السهو وما اشبهه والجواب عن الحديث فنقول ان ذلك كاد في الاسناد حتى لم يستمر افعال المناسك دل عليه انه عليه السلام سئل في ذلك اليوم سجد قبل ان يطوف فقال اجعل ولا حرج وذلك لا يجوز بالاجماع ولينسأله ان كان بعد استمرار المناسك فنقول ان قوله ولا حرج لا ينافي وجوب الكفارة ولهذا الترتيب او حلق من عذر يجب عليه الكفارة مع ان الحرم في ترك اسطبة وترك الحلق في ترك الوجه الاول لم يغلط طواف الصدر الى طواف الزيارت اراد بالوجه الاول ما اذا طاف طواف الزيارت على غير وضوءه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا طاف طواف الزيارت في جماعة **قوله** لا يسمي الا عاده اي لا يطوف الزيارت واجب العادة لغرض الجناية بالجماعة **قوله** فيصير تارك طواف الصدرة لانه لما وجب قبل طواف الصدر الى طواف الزيارت مائة لم يطف طواف الصدر اصلا فيجب عليه دم لتركه بالاسناد ودم اخر بعد ارجعه لتأخير طواف الزيارت عن ايام الفرج خلافا لما هو في قوله ويتأخرا لاخر على الخلاف واداد بالآخر طواف الزيارت **قوله** الا انه يومر باعادة طواف الصدرة عادام يمكنه وانما يومر باعادة اقامته للواجب في وقتة ثم اذا عاده طواف الصدرة يجب دم واحد عند ابن حبيبة ربه الله عنه لتأخير طواف الزيارت عن وقتة وعندنا لا يسمي عليه اصلا وان طاف طواف الزيارت في جماعة ولم يطف طواف الصدر بعد ذلك ورجع الى اهله فعليه دم وان ترك طواف الصدر في جماعة لم يضره وهو حر واد بغيره لطواف الزيارت في جماعة خلافا لما اذا طاف لحرته جبا ورجع الى اهله جبا بحرية شاه لان العدة ليست بغيره فكان النقصان في اداء دون النقصان في اجماع لان الجباية كفى في الحلق كما كفى في السعي في الجباية **قوله** ولا يومر بعد الرجوع على ما بينا اي ولا يومر باعادة طواف الصدرة بعد الرجوع الى اهله وانما يقول ما عدا الى قوله ومن ترك طواف الصدر اربعة اسواط فعليه شاه الى قوله مادام يمكنه يومر باعادة **قوله** ومن طاف لحرته وسعى على غيره وضوء وحل فادام يمكنه جدهما لا يسمي عليه بغير طاف لحرته جدهما وسعى كذلك بين الصفا والمروة ثم حلق او قصر فادام يمكنه بحسب عليه اعادة الطواف والسعي جدهما ولا يسمي عليه بعد اعادة اربعة اسواط النقصان بهما وانما وجب اعادة الطواف لانه حصل مع النقصان ورفع النقصان باعادة طواف السعي وان كان لا يسمي الى الصفا لانه سرع سعا للطواف فادام يمكنه طواف السعي وان رجع الى اهله قبل اعادة الطواف والسعي لم يضره دم فخره شاه ولا يومر بالعودة وهذا لا يوقع طوافه مع الحذف بخلافه لكن مع النقصان في جبه النقصان بالدم ولا حاجة الى العودة لانه ادى بركن وهو الطواف وحلق بالحلق او التعصير ولا يجب عليه في اخر لاجل السعي على غيره وضوء

لان الطهارة ليست من واجباته قال بعضهم في شرحه ليس مراد المصنف من قوله وحل حبيفة الحلق لانها بالخلق تكون بل اراد به الحلق الذي يحل به الحلق ثم اسدل وقال ولهذا قال بعد لوقوف الحلق اما المكن فاقول هذا السلام مندرسته جبا ما يسمي منه الحلق وهذا لان الرجوع احرام وطواف وسعي ثم بعد ذلك حلق او تعصير ولا يسمي بذلك وامتنع من ذلك وسقط لغيره وسعى على غيره وضوء وحل وحل قوله وحل بطوافه طاف وسعى لا يسمي منه الا الحلق الحلق او التعصير وهذا في غاية الظهور ما قوله اراد به الحلق الذي يحل به الحلق فهو سعى ملوب للمعاصي اخرى بان يسمي عنها ولهذا ذكر في الاسلام الزدوي رحمه الله في الجامع الصغير في هذه المسئلة انه انقص مكان الحلق فصاعدا عن يعقوب بن ابي حنيفة وفيه اسمنه في الرجل يطوف لغيره على غيره وضوء وسعى على غيره وضوء ويعصرو ويكفون قال بجهد الطواف ويسعى بين الصفا والمروة فحلم انما ذكره القائل من واما اسدل كانه يقول صاحب الهداية فاقول ليس بمعناه كما قلناه قال ولا يومر بالعودة لوقوف الحلق اما المكن فاقول لا يومر بعد الرجوع الى اهله بالعودة الى مكة لوقوف الحلق بالحلق او التعصير مع اذا المكن وهو الطواف في الحلق وقد انى بالركن لم يسمي عليه شي فلم يومر بالعودة لعدم الاحتياج الى ذلك فافهم وقال في خزانة الفقهاء بعد اساعل بها المشايخ المحرم للحصر بحلق بالذبح والحاج بطواف الزيارت والمعتمر بالحلق او التعصير ولما سئل بالعرف **قوله** وكذا اذا عاده الطواف ولم يجد السعي في الصحيح اي لا يسمي عليه اذا عاده الطواف ولم يجد السعي كما اذا عاده جميعا في الصحيح من الزيارت وابتغى واكثر كتابا في شرح الجامع الصغير على خلاف ما ذهب اليه صاحب الهداية حيث قالوا اذا عاده الطواف ولم يجد السعي كان عليه دم لان الاعادة بجهد المودي كان لم يكن من وجهه فسعى السعي قبل الطواف وذلك خلافا للشيخ لان المشروع في السعي ان يكون بعد الطواف ثم ان المصنف قال بوجوب الشاة ما اذا طاف لحرته محمدا ورجع الى اهله قبل ان يجهد ولم يترك الحكم فيما اذا طاف جبا في الايضاح وان كان حبا فالقيام ان لا يكتفي بالشاة لان حكم الحنابة اعطى سحر حكم الحذف فيجب ان يظهر حكم الحلق في كتاب الزيارت كما في طواف الزيارت وانما اكتفي بالشاة اسمها لان طواف الزيارت في طواف العرة ويجاب اغلظ الدماء وهو البدنة في طواف الزيارت كان لمحبين وكادة الطواف وغلظ امر الحنابة فاذا وجد احدا معينين دون الثاني فذكر ليجاب اغلظ الدماء فافترضنا طواف الشاة **قوله** ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم ووجهه تام ولا صل هنا لعدم ان السعي واجب عندما وعند الشافعي ركن لقوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ولا يسجل مثل هذا في اللطف في الركن فتعين الوجوب بقوله عليه السلام حذوا عن ما سلككم لال بطن الامر للوجوب وودع الله عليه السلام سعيه ولا ان العلى لما اختلفوا في انه واجب او ركن صار اجماعا منهم على عدم الثالث فلي التفت الى كسفة بالاية تنبى الوجوب لا محالة فلان الدجوف وحسب الشاة بركه لان كل منكر ليس بركن فالدم يفوز معاه كالمسعى قال الحاكم الهند في مختصره المسعى بالكافي وان ترك السعي فيما بين الصفا والمروة واسا في حج او عمره فعليه دم وكذلك ان ترك منه اربعة اسواط وان تركه ثلاثة اسواط اطعم لكل سوط سكران نصف صاع من حنطة الا ان يبلغ ذلك ما يقطع حنيفة منه ما يسمي بغيره من مائة واذ ذلك لان السعي واجب في كالمسعى وطواف الصدرة فيكون ترك الكثرة كترك كل في وجوب الدم وبحث الصدرة برك الا ان يكون الواجب بترك الاقل دون ما يجب بترك الاكثر **قوله** ومن افاض قبل الايام

ذلك



من مرقاة فعله دمر اي اقام قبل عروى الشمس واما ما رواه هكذا الا انه اذا عرفت الشمس وانما لا  
بالدفع نحو الشمس الدفوع قبل الامام لان وقت الدفع قد جعل فاداموا الامام فندرك السنة  
ولا عور الشمس بركها وصرح في شرح محصل الكيفية اعلم انه لا يجوز لاحد ان يدفع من عروى قبل  
عروى الشمس لا امامه ولا للمعوم فان دفع احد قبل العزو فعله دم ووقال الساجي لا يحل عليه  
لان ركز الخ بادى ما قبل الوقوف والاحالة الى جرم الليل ليس بواجب ولما اردوا ذلك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اجمعوا على انه افاض من عرفات بعد عروى الشمس فعملوا الاستدانة  
في الوقوف الى جرم الليل واحب لانه عليه السلام قال خذوا عنى ما سلككم والامر بالموجوب  
على باب الوقوف في جرم الليل واحل لونه في الاتفاق فاولى ان يلزمه من اذا وقف  
بها ولم يقف ليلا لان الوقوف بالهار اصل وبالليل منع دم بركه كرك سائر الواجبات فان  
فلان اذا وقف ليلا ولم يقف ليلا ولم يقف بالهار لا يلزمه شي بالاتفاق فاولى ان لا  
يلزمه شي اذا وقف بها ولم يقف ليلا لان الوقوف بالهار اصل وبالليل منع فلان  
الوقوف المصد به كذا هو الوقوف بالهار او بالليل الا ان الواجب هو الوقوف بجرم الليل  
لا بمحالة لما قلنا من وجوب الاستدانة الى جرم الليل ثم هو اذا وقف بالهار دون جرم الليل  
الليل الى بالركن دون الواجب فلزمه دم واداه وقف بالليل دون الزمان لم يحل عليه شي لان  
الحرك الاول من وقوفه اعتد وكما واخذ الثاني اعتد واجبا فلي اثن بالركن والواجب لم يلزمه  
شي بركه لقوله عليه السلام فادفعوا بعد عروى الشمس وجه النكاح ان النبي عليه السلام  
اسرى بالدفع بعد عروى الشمس والامر بالموجوب فلما دفع قبل العزو يكون نارا للواجب فلزمه  
الدم والدفع من عرفات هو الاضافة **قوله** فاذا عاد الى معرفة بعد عروى الشمس لا يفسط عنه  
الدم وطاهر الرواية اراده ما ذكر في الاصل بقوله فان رجح ووقف بها بعد ما عرفت الشمس  
يفسط عنه الدم وادى لان المروك سنة الدفع مع الامام ولم يسدرك ذلك وذكر من سماع وجه الله  
عن ابي حنيفة رحمه الله عنه ان الدم يفسط عنه قال القدر وري هو الصحيح لانه استدرك المروك  
وان احلفوا بما اذا عاد قبل العزو قال الصدر الشهيد رحمه الله في شرح الخامس  
الصحيح لم يصح لو عاد قبل عروى الشمس لفسط عنه الدم لانه تدارك المروك كفى ومه  
حين اقام من بعد عروى الشمس مع الامام وقال بعضهم لا يفسط لانه ما تدارك الحز القاتل من  
الوقوف فلا يصور بداركه وقال في كفة الفقهاء وان عاد الى معرفة قبل العزو ثم رجح  
مع الامام والقوم بعد العزو بفسط عنه الدم وقال رض لا يفسط كما قال في محاوره  
المستفاد ولو عاد الى معرفة بعد العزو لا يفسط الدم الا لاجماع يعني باجماع بين فقهاء  
رواية الاصل واما قلنا هكذا لان في رواية اخرى عن ابي حنيفة وهي رواية ابن سريج  
وقد ثبت قبل هذا ومن ترك الوقوف المزدلفه فعله دم اعلم ان وقت الوقوف  
بالمرء بعد طلوع الشمس يوم النحر الى اربعين يوما من حضر المزدلفه في هذا الوقت  
وقد انى بالوقوف ومن تركه في هذا الوقت بان جا من المزدلفه قبل طلوع النحر فعله دم  
ترك الواجب الا اذا جا وزاها ليلاع عليه وصحفت في الرحام فلا يحل عليه لان النبي صلى  
الله عليه وسلم رحى للصحة ان سجدوا الليل **ر** ومن ترك ربي الحار في الايام كلها فعله  
دم اعلم ان جميع الرمي بسبع حصاة في يوم النحر بعد طلوع الشمس عند جمره العقيقة يسع  
حصيات وفي اليوم الثاني بعد الزوال باحدى وعشرين حصاة يسع عند الجمره التي تلي جمره الخف

وبيع عند الجمره الوسطى وبسع عند جمره العقيقة وفي اليوم الثالث باحدى وعشرين حصاة  
هذا العدد وفي اليوم الرابع وهو اخر ايام التشريق باحدى وعشرين حصاة اما جمره  
الزوال ويجوز بعد رميها في هذا اليوم على الزوال عند ان حبيبة ربي الله عند حلقها لها  
ان انك الرمي في جميع الايام بركه فله دم لقوله عليه السلام من ترك لها فعله دم ولا يفسط  
برك الواجب فميت عليه الدم لا يفسط بها بين الخمر والدم وعروى ساه واحده لان حبس برك  
ميت برك النكاح انما يتحقق بعروى الشمس من سور الرابع فان لم يحرم الشمس بعد رميها على برك  
لكن يحل عليه دم عند ان حنيفة بالناظر وحمله ما قال حاكم اجليل الشهيد في كافي انه اذا  
لم يرم جمره العقيقة يوم النحر حتى حال الليل وماها ولا يحل عليه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اول للزكاة في الرمي ليلا وان لم يرم حتى يصير من العذ وماها وعمله دم في قوله اني حنيفة ورضي  
الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد بنهما ولا يفسط عنه وان ترك منها حصاة او حصاتين الى بعد  
رمي ما يرك ونصه في الخلق حصاة نصف صاع من حنيفة على سبيلين الا ان يبلغ وما يفسط في  
ما شايه ينقص من الدم ما شايه وان كان ترك الاكثر منها فعله دم في قول ابي حنيفة وان تركه  
احدى الجمار في اليوم الثاني فعله صدقة لانه افلا وان ترك الرمي كله في سائر الايام الى اخرها الرمي  
وما ياتي الثالث فعله دم في قول ابي حنيفة رحمه الله عنه ولا يفسط عنه في قول ابي يوسف ومحمد وان تركها  
خمس غلات الشمس من اخر ايام الرمي سقط عنه الرمي وعمله دم واحد في قوله حنيفة ما لم يحل  
اينافان يد في اليوم الثاني جمره العقيقة فوما ياتي بالوسطى ثم بالتي كلى للحد ثم ذكره لك في يومه قال بعد  
على جمره الوسطى وجمره العقيقة وان رماها كل جمره ثلاث حصيات ثم دكوك لك قال بعد اخره في الاول ربيع  
حصيات ثم يعيد على الثانية بسبع حصيات وكذلك على الثالثة وان رمى كل واحد ربيع قال يرمى كل  
واحد ثلاث فان استقبل رماها فاضل وقال حاكم ايضا فان رمى احدى الجمار بسبع حصيات  
جميعا قال صدق واحدة بربها بسعة اخرى وان رماها برك من سبع حصيات لم يفسط ذلك ساراده  
ونعمن حصاه لا يرمى من اربعين نفصا اعاد على كل واحد من حصاه حصاه لانه  
لم يرم في الايام اي لا يرمى ثم يعرف فربه الا في ايام الرمي وهي الايام الاربع التي تسبق  
على النحر والتشريق **ر** على ابي حنيفة يعني على التشريق **ر** ومن ترك ربي حدى الجمار  
انثلاث فعله الصدقة اي ترك احدى الجمار الثلاث من يومه او ان اجماع الثلاث من يوم واحد  
نسك واحد فميت برك افلا صدقة وهي احدى الجمار وهي سبع حصيات لكل حصاة نصف صاع من  
بر الا اذا بلغ ما يجنبه ينقص ما شايه الدم **ر** الا ان يكون اسدرك اكثر من النصف  
فحينئذ يلزمه الدم وهو استثناء من قوله فعله الصدقة يعني ان ترك الاكثر من اجماع الثلاث  
بان رمى ثلث حصيات وترك ثلاث عند حصاة يجب عليه الدم لان لا كركم الكل **ر**  
وان ترك ربي جمره العقيقة في يوم النحر فعله دم وهذا لان سبع حصيات في هذا اليوم جميع  
النسك بعدله الجمار الثلاث في يوم اخر فيجب بركها او تركها فدم كترك الجمار الثلاث او اكرا  
فراخو يوم اخر **ر** لانه كل وظيفة هذا اليوم ربي اي لان ربي جمره العقيقة كل وظيفة  
يوم اخر من حبس الرمي وانما قيد بقوله ربي احكاما من الاعراض او اورد عليه ان لم يقبل  
كذلك بان يبال كيف قلب ان ربي جمره العقيقة كل وظيفة هذا اليوم والدفع والحق والطوى  
ايضا وظان يف هذا اليوم فلي قال وما خرجت الاشياء المذكورة عما ادعاه فميت **ر**  
وكذا ان ترك الاكثر منها اي يجب الدم ايضا ان ترك اكثر من جمره العقيقة **ر** الا ان يبلغ دما



استثنا من قوله تعدد في كل حصاة نصف صاع يعني اذا بلغ قيمة ما تصدق لكل حصاة قيمة  
الدم فحسب نصف من الدم ما شاع لا يلزم النسبة بين الأقل والأكثر **قوله** ومن آخر  
الحلق من صلبه ايام الحرم فدل على حنيفة رضى الله عنه فكذا اذا اخرج طواف الزمان  
ولا لا لا يوجب عليه في الوحيين اعلم ان الحاج اذا اخرج الحلق عن ايام الحرم او اخرج طواف الزمان عن ايام  
الحرم على صلبه الدم بالآخر عند ابي حنيفة رضى الله عنه خلافا لما اوردناه من ان اخرج الفسك  
هل يوجب الدم امر لا يوجب ابي حنيفة يوجب وعند سمالا وقد حقهنا عند قوله ومن طاف  
طواف الزمان على من وضو وطواف الصدر في ايام التبريق ظاهرا اما اذا اخرج طواف  
الصدر او طواف العرة او اخرج حلق العرق فلا يوجب عليه بالحنيفة بالاتفاق لانه لا يوجب  
الاصناف **قوله** من الوحيين اي في باطن الحلق وناحية طواف الزمان **قوله** وكذا الحلق  
في باطن الرمي وفي عدم نكح في نكح كالحلق قبل الرمي ونحو الفارق قبل الرمي والحلق  
قبل الذبح اي عا الدم عند ابي حنيفة رضى الله عنه خلافا لما اوردناه من ان اخرج الرمي بان اخرج  
حرمه الحنيفة من اليوم الاول الى الثاني واخرج الرمي من اليوم الثاني والثالث الى اليوم  
الرابع وكذا اذا اخرج المفرد بالحج او الفارق او الممنوع قبل الرمي وكذا اذا اذبح الفارق او الممنوع  
قبل الرمي اخرج الفارق او الممنوع قبل الذبح خلافا ما اذا اذبح المفرد قبل الرمي او حلق قبل  
الذبح يجب لا يوجب عليه في لان ما حرم الفسك لا يوجب في حقه لان المفرد بذبح ان احب ولا يوجب  
عليه فافهم **قوله** ولا انما اخرج من المكان بوجوب الدم مما هو موقوف بالمكان كالحرام فكذا  
الثاني من الزمان يعني اذا تجاوز الميثاق ثم احرم حقه عليه الدم بالاتفاق بالتأخير عن  
المكان فكذا اذا اخرج الزمان ماسا عليه والحاج كون التأخير نفعا **قوله** وان حلق  
في ايام الحرم عند الحرم فدل على ان حلق الحاج للمحلل في ايام الحرم خارج الحرم على عليه  
دم ولم يذكر في هذه المسئلة خلاف الى يوسف في اجماع الصغير فلاجل هذا قال بعض مشايخنا  
يجب عليه الدم في هذه المسئلة بالاتفاق وقال الصدوق والشهد في شرح اجماع الصغير  
الاصح انه على الاختلاف يعني لا يوجب عليه عند ابي يوسف رحمه الله كما لا يوجب عليه عند ابي حنيفة  
اعبر خارج الحرم خلافا لما واختلف الاختلاف في المنظومة والمختلف في الحج والعمرة جميعا  
وهذا اطلاق من على اصل وهو ان حلق عند ابي حنيفة رضى الله عنه موقوف بالزمان وهو  
يوم اخرج وبالمكان وهو احرم وعند ابي يوسف رحمه الله ليس بموقوف بهما وعند محمد هو  
موقوف بالمكان دون الزمان وعند زفر رحمه الله موقوف بالزمان دون المكان يعني اذا حلق  
بعد ايام الحرم في الحرم على صلبه الدم عند ابي حنيفة وزفر خلافا لابي يوسف ومحمد واذا  
حلق خارج الحرم في ايام الحرم على صلبه الدم عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر  
واذا حلق بعد ايام الحرم خارج الحرم على صلبه الدم عند ابي حنيفة ومحمد وزفر خلافا لابي  
يوسف رحمه الله ولكن محلل في هذه الصور بالاتفاق وجه قول ابي يوسف وزفر  
قوله تعالى لم يثبتوا عليهم ساءه ان اطلق من فضا التفت ولم يخص النفس مكانا دون مكان  
فعلم ان اطلق ليس بموقوف بالمكان ولا ان حلق للحرج من العبادة والدخول في هذه العبادة لا  
يخص بمكان فكذا اخرج وجه قول ابي يوسف في الزمان ان النبي صلى الله عليه وسلم ما سئل  
بوسيد عن دم اخرج الا قال اقل ولا يخرج فعلم ان الحلق ليس بموقوف بالزمان ووجه قول  
محمد ان اختصاص الحاسك بالمكان قوي اختصاصها بالزمان ولهذا يقبل بعض المناسك الفضا

في غير وقته ولا يقبل الفضا في غير مكانه ولا في عبادة الحج شريفا باده وشرفا للعباد فصار  
المكان اصلا والزمان اسرا اذا بدا فحل الاصل مضمونا دون الرائد ووجه قول ابي حنيفة  
وزفر رضى الله عنهما في الزمان ان النبي صلى الله عليه وسلم حلق في هذه الايام فدل على ان الحلق  
موقوف بهن الايام لانه قال عليه السلام خذوا عني ما سلككم والامر للوحيين وكذا  
حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فدل على انه موقوف بالمكان ولانه نكح مفعول في  
حال الاحرام غير تابع لغيره فاحتمل مكان وزمان ماسا على الرمي والوقوف والطواف  
الا ان زفر خالف ابا حنيفة في المكان لما قال ابو يوسف في المكان اما الحلق في الحرم فليس  
موقوف بالزمان بالاجماع لان اصل العرق ليس بموقوف بالزمان حين يجوز ادائها في جميع  
السنة الاحقة ايام بكرة فحلقها في وقتها ويصح ذكرها في باب العرف فكذا لا يوجبها بكرة على  
من الحلق او التعمير بخلاف المكان فان الحرم موقوف به فكذا الحلق او التعمير بموقف  
بالمكان عند ابي حنيفة ومحمد بما عليه **قوله** وقيل ربما لا يتفق اي وجوب الدم فيها اذا  
حلق الحاج خارج الحرم بالاتفاق ولا خلاف فيه لابي يوسف رحمه الله لان السنة جارية في  
حلق الحاج بما وساء في الحرم فدل ان الحلق في الحج يخص بالمكان وهو الحرم **قوله** لان الرمي  
عليه السلام واصحابه احصوا بالحديبية وحلقوا في غير الحرم الحديبية بالحاج المهمة اعمرو  
بعد الدال المهمة المفتوحة بعدها اليها الساكنة المنقوطة بنقطة من تحت بعدها  
اما المكسورة المنقوطة بنقطة غائبة بعدها اليها المستندة اسم موضع فبحر زاسمها  
بالحنيفة هذا الذي قاله دليل ابي يوسف على ان الحلق لا يخص بالحرم ولكن هذا الاستدلال  
نظر لان المحصر لا حلق عليه عندها وانما اراد به تخصيص المسلم بما خرج من مكة ودعا عجم  
ابو يوسف بان الحلق محلل من حيث هو جباية ولا يتعلق ذلك بالحرم من حيث هو جباية فكذا  
من حيث هو محلل **قوله** ولما ان الحلق لما حلق محلا صار كالسلام بانه ان الحلق لما حلق  
محلا صار كالسلام لكن كونه سكا ليس بمفعول المعبر مع هذا لم يخص بالحرم لان ذلك اخص بحرفان  
بحرفان ايضا نكح ليس بمفعول المعبر مع هذا لم يخص بالحرم لان ذلك اخص بحرفان  
تعميرا لغيره الا بتلا بان يخرج من حرم الله تعالى الى ان يودن لهم بالدخول الى الحرم  
بعد العقبات او يقول لما جعل الحلق محلا صار من الواجبات كالسلام في الصلاة فانه  
محلل ومع هذا يعتبر واجبا ولهذا لو تركه ما هبنا بحسب سحره الموقوف لاصار الحلق  
واجبا اخص بالحرم كما لا يخفى **قوله** وبعد الحديبية الحرم فلعلم حلقوا فيه هذا جواب  
عما قال ابو يوسف ان النبي واصحابه احصوا بالحديبية وحلقوا في غير الحرم فاجاب  
عنه هذا يعني ان بعض الحديبية الحرم فحلق ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضى الله  
عنه حلقوا في ذلك البعض الذي هو من الحرم **قوله** لا يوجب به اي بالزمان **قوله**  
لانه موقوف به اي لان اصل العرة والطواف والسعي موقوف بالمكان وهو الحرم فكذا يتوقف  
المكان ما يرتب عليه وهو الحلق او التعمير **قوله** قال فان لم يصرفه دمع ونصر فلا  
في قوله جميعا اي قال في اجماع الصغير قال لم يصرف المعتبر عدا الى الحرم وبصرف الحرم فلا  
يوجب عليه في قوله جميعا لانه تدرك المدرك في مكانه وذكر العود الى الحرم من خواص اجماع  
الصغير **قوله** فان حلق الفارق قبل ان يذبح فعليه دمان عند ابي حنيفة رضى الله عنه دم  
بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بما اخرج الذبح عن الحلق وعند محمد ما يجب عليه دم



واحد وهو الاول ولا يحسب سبب التاخير في حله ما قلنا وادار بالاول دمر القرآن لانه الواجب  
اولا عكس القرآن لكن لعظم بؤسهم انه اراد به الدم الواحد بالخلق في عتاده وانه واسار بقوله  
عليه ما قلنا الى ما قال قتل هذا ان ما كان مسدودا بالعدا ولا يجب مع العتاة اخرو هذه المسئلة  
من سائل اجماع المصنف واثما ومنع محمد المسئلة في العاركة احدا من العتاة فان المفرد اذا اطلق  
فيل ان يدع فلاح عليه لا ينافي وبه صرح الامام والاسحاب في شرح الطحاوي وذلك لان المفرد  
لا يقع عليه ولا ينصرف ولا يخصص تاخير النكاح وتعديه بالخلق قبل الذبح وذكر المصدر الشهيد  
حسام الدين في شرح الجامع المصنف حكم هذه المسئلة كما ذكر صاحب الهداية ذكر الامام البزدوي  
في شرحه للجامع المصنف بخلاف ذلك فقال محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنه في قارن  
خلق قتل ان يدع قال عليه دمان وقال ابو يوسف ومحمد ليس عليه الدم العراني وهذا المانع  
ان تاخير النكاح عن وفاته يوجب الدم عند ابي حنيفة رضي الله عنه وهما لما خلق قتل الذبح  
فقد ترك الترتيب بعد دم هذا واما خبيثا كونه ووجوبه واحد ودم اخر للقرآن وعدها  
الاول لا يجب الي هنا لخطا في الاسلام البزدوي في كتابه ولعل محمد في اصل اجماع المصنف  
كما ذكر البزدوي وكذلك ذكر العنابي ايضا وهو الصواب وقد ضبط صاحب الهداية لانه جعل  
الدمين جميعا هما للجماعة وجعل في ياف القرآن احدهما للسكر والاخر للجنابة ولا يقال ينبغي  
ان يحسب عليه الدمان للجماعة سوى دمر القرآن لان القارن يجب عليه جزا ان لم يجهل واحد لانه  
يقول اما وجه عليه دم واحد كجناسه لانه لم يدخل بالخلق قبل الذبح بنفسه في عتوته لانه  
ابن ما هو المكنى في العترة وما هو الواجب ولهذا لا يجب عليه الدم واحد اذا افاض قبل  
الامام لانه الوقوف لا يعلق للعرة به وكذا اذا طاف طواف النية في حيا او بعد ما تم رجح الى  
اهله يحسب عليه دم واحد كالمعرض في الاول بدنه وفي الثاني ساه لانه لم يدخل نكاحا في العرق  
هكذا جعل الناطق عن اصل حكم مسئلة الاقامة والطواف

لما كانت الجنابة على الصيد نوعا خاصا مغايرا لما تقدم من انواع الجنابة اورد في فصل على  
حرف المعالجة في النوع ووجه ما جعل تقدم لانقاذ في الحين **قوله** اعلم ان صيد البر  
محرم على المحرم وصيد البحر حلال والاصل فيه قوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا  
لكم وللصارة وحرم عليكم صيد البر ما دام من حرما به يعني الاله احل لكم صيد البر ما دام  
او عينا كونه متاعا وحل لكم طعمه اي ما يطعم منه كالسمك الا ما عاينكم مفعول له اي  
احل لكم طعمه متاعا للمعين باكله نظرا وتلباسا بغيره ووجه قوله تعالى ان يذوقوا الموت  
في صيده الى ان يذوقوا الموت اي محرم من اكله ان الصيد هو الجوان المنع المنوحس باصل الخلق  
اما بقاومه واما محاحه وهو على نوعين سري وياقي فالسري ما يكون في الذبح في البرسوا كان متوا  
في السرا في الماء والياقي ما يكون في الذبح في الماء سواء كان متوا في الماء او في البرسوا كالمفدع وذلك  
لان النواذ اصل وانكسبه بعد ذلك عارض متعبرا لاصل دون العارض ثم اعلم ان صيد البر كله  
حرام للمحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ولقوله صيد البر هو ما عاينكم من الصيد  
شاله ايدكم واما حكمه ولقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا مما يقتلوا الصيد وانتم حرموا المملوك  
والسباح وما كوال اللحم وصر ما كوال اللحم سواء في ذلك لعموم اسم الصيد الا ما اباح الشرع فقله من  
العواصم الحين وما في سحها فلا يخفى عليها وسمى بيانها ان شاء الله تعالى وكذا اذا قتل الصيد ذابا  
عن نكاحه اصل عليه لا يجب عليه شيء لان الشرع اذن له في قتله في هذه الحالة بخلاف الحلال اذا

صال فقله حبس عليه فتمت لان صاحب الحق لم يادل له في قتله وروى عن ابي يوسف  
رحمه الله في شرح الخياوي انه لا يضمن في اكل الحلال ايضا واما السباعي رحمه الله ان اذاه  
قتل اما ما حمل عليه فبلاخ انما هو نفسه فلا يضمن عليه بالاجماع **قوله** واستثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الحسن العواصم لما حل قتلها بالحدس حرم من حكم حرمه قتل الصيد في ما اطلق لا سيما  
لوجود معناه وان لم يوجد صورة **قوله** ومن المروى عن ابي يوسف رحمه الله قال في الانصاف  
قال ابو يوسف رحمه الله الجواب المسئلة ما بال كل احب لانه هو الذي يندى بالادي **قوله**  
قال واذا قتل المحرم صيدا او ذل عليه من قتله فعليه الجرا اي في الحد وروى اذا قتل المحرم  
صيدا يحسب عليه الجرا وكذا اذا ذل عليه انسانا قال ان في مكار كذا صيدا فعليه المملوك  
يحسب عليه الدال الجرا سواء كان المملوك نجسا او حلالا اما الجرا في العمل لم يحسب عليه لقوله تعالى  
يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم صيدا فهو امس ما قل من النعم  
واما وجوب الجرا في الدلالة فهو من صيد واما قال السباعي لا يخفى عليه لان الله تعالى اوجب للجرا  
في العمل بقوله ومن قتله منكم الية والدلالة ليس بقتل فلاح فيها للجرا فصار كما اذا ذل  
خلال حلالا على صيد المحرم حيث لا يجب عليه الدال شي لانه لا اتصال للدلالة بالحلل ولما حذرت في قتله  
رحم الله عنه وهو ان اصحاب ابي قاتة قالوا يا رسول الله انما كنا احراما وقد كان ابو قاتة لم يحرم واما  
حمرو حتى قتل عليا ابو قاتة فحرمها امانا فقلنا فاكلنا ما اكل لم يحسب عليه صيد ولا يحرم  
فقلنا ما بقي من لحمها قال منكم احدا منكم ان يحل عليا او اسار اليها قالوا لا قال فكلوا ما نقي من لحمها وما من  
الحديث ذكرناه من الصحيح البخاري في باب الاحرام فقل ان الدلالة من محظورات الاحرام يجب على  
الدال الجرا لارتكابه محظور احرامه وقال الامام ابو بصير الحدادي رحمه الله وروى محمد بن الحسن  
عن ابي يوسف عن داود بن ابي هند عن بكر بن عبد الله المزني قال قال ابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
رجل قتل يا امير المؤمنين ابي اشرف اليه فقتله صاحبه فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف ما نزي  
قال عليه شاة فقال عمر وانا اري مثل ذلك وعنه عيسى وامين عباس ان محروما اشار الى حلاله بيمين نعام  
فكبره ففعل عليه عيسى ابي طالب وابن عباس جزا وقال محمد بن الحسن في الاصل على الدال الجرا  
ثم قال بلفظنا ذلك عن ابن عباس وكذلك عن عمرو بن عثمان رضي الله عنهم وروى عن عباس ابي  
ربيع وهو يزيد ابن عباس من قضا النابيين بمكة اجمع الناس على ان الدال الجرا في الجرا في  
ولم يرو عن احد من الصحابة خلاف ذلك فصار ذلك اجما ولا يمتنع خلاف الناس فيقول  
الصحابي في قتله محمول على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان الدلالة من محظورات  
لها الاحرام بخلاف حديث ابي قاتة رضي الله عنه اذ لا ان الصيد يحصل له الامن معناه ووجه  
عن ابن الناب فبالدلالة يعرف ذلك الا ان يجب عليه الضمان لارتكابه محظورا لاحرام ولا  
المحرم التزم ترك التعرض للصيد فقل ان ترك ما التزمه من ترك التعرض بالدلالة وحسب عليه العراني  
كالمدع اذ ادل سارقا على الود بقتل خلاف الحلال اذ ادل لانه لم يلزم ترك التعرض فلا ضمان عليه  
لهذا المعنى ولا يقال ينبغي ان يحسب الجرا على الحلال ايضا اذ ادل لانه ملزم ايضا لترك التعرض  
لصيد احرام بالاسلام لا ينفذ في الاسلام ليس تكاف في احاد ايضا بل التزام الامان بعد  
خاص هو المصد وهذا اذا ذل لاجنب برفقه الودعه اما ما لا يجب على الاحصى صان واركان  
الاسلام موهود او النقص في هذا الباب ان يقال ان الضمان حراما الموهود اذ كان الدال محروما  
صان المحل ولهذا اذا اشرك محروما في قتل صيد حرام على كل واحد منهما حراما على كل واحد



كان الدال حلالا فان الضمان ضمان الحمل ولهذا اذا استزك حلالا في قتل صيد الحرم يجب  
عليه اجراء واحد وبالدلالة لم يفسد بالحمل حتى ولا يجب الضمان على الدال الحلال او نقول لا  
يسلم ان يثبت الدال المحرم على الدال الحلال في عدم وجوب الجزاء صحيح لانه دوى في شرح مختصر  
الكرخي وغيره عن ابي يوسف وزوجيهما ان الله ان الحلال اذا دلى على صيد الحرم يجب عليه  
الحزب الصافي **قوله** والدلالة الموجبة للحرام ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد وان صدقه  
ترد الدلالة يعني اذا كان المدلول عالما بالصيد قبل الدلالة فقتله بعد الدلالة فلا يثب على الدال  
ولكن يكره له الدلالة وكذا اذا كذبه في دلالته ثم صدق الاحرف فقتل الصيد يجب الجزاء على الدال  
لا على الاول لان حكم الدلالة لا يفسد بالتكذيب فوجب الضمان على الثاني وقال اصحابنا رخص  
الله عنهم انما امرهم بوجوب الجزاء في الصيد فامرهم بالامور اخرا فالضمان على الامور انما اذا كان محرما  
لان الامور الاول لم يفعله ما امر به المحرم الا ترى انه امره بفعل الصيد ولم يامر به بالدلالة  
والامور الثاني فعل ما امر به الا من الثاني فلهذا كونه الضمان وقالوا لو دل المحرم على صيد فقتل  
ثم احضر المدلول فلا جزاء على الدال لان حكم الدلالة يثبت بانفعال فعل المدلول به فنصارى  
كالميت وهو في حالة الاله اسم بالدلالة الموجودة حالة الاحرام **قوله** ولو كان الدال  
حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا يعني اذا دل حلال على صيد الحرم لا يجب عليه شيء لما قلنا  
انه لا التزام من جهته بالامتناع عن التعرض **قوله** وسواء في ذلك العامد والثاني اي به  
سواء في وجوب جزاء الصيد العامد والثاني قال الشيخ ابو الحسن القندوري رحمه الله في  
سرحه لمصر الكرخي قال اصحاب العامد في قتل الصيد والخطي سواء في وجوب الجزاء وهو  
قول عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف وانس بن مالك وسعد بن ابى وقاص والحسن  
المصري رضي الله عنهم وقال ابن عباس رضي الله عنهما لا جزاء على الخطي ولنا انه ضامن  
بما يثبت لا تلاقى سوى منه العامد والخطي والذاكر والثاني كما في الصيد المملوك وسار  
عرايا الاموال في الكفاي قال **قوله** فحظوران الاحرام  
يسوى في العمد والخطي في مال العمد منوطا في الاله **قوله** لان مورد  
الاه من عدي بعد دوى انه من لهم في عمره احد بدمه حمار وحش فحمل عليه ابو اليسر فطعنه  
برمحه فعليه قتل له ان قتل الصيد واستحرم فزلت فاقول والتحقيق هنا ان يقال اما ذكره  
العمد للوعيد المذكور بعد هذا بقوله تعالى ليدون وبالاسره وهذا لان الخطي لا يفتق  
الوعيد وليس فيه العمد لا الخطي لا يجب عليه الجزاء الا ترى الى ما قال في الكفاي عن الرهري  
برك النصارى بالعدو ورد في السد باخطا ورايت في بعض النفاست ان اسم ابو اليسر عمرو  
بن مالك الانصاري رضي الله عنه وقال ابن شاهين في المعجم ابو اليسر كعب بن عمرو وهو الصحيح  
لان سبيل قول في الكفاي ابو اليسر كعب بن عمرو وسيد بدرام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى  
هنا لعط معل **قوله** والبيدي والعايد سواء لان الموجب لا يخلط اراد بالبيدي الذي  
قتل الصيد موه وبالعايد الذي قتل مرة بعد مرة قالهما سواء في وجوب الجزاء لان الموجب  
للضمان وهو الاتلاق لا يخلط بالابناء والحوادث يجب الجزاء في حالين كالصيد المملوك  
قال صاحب الكفاي اختلف في وجوب الكفاي على العامد فحق عطاوا انهاهم وسعد بن  
جبير والحسن وحويا وعليه عامه العمل العلي وعن ابن عباس وشريح انه لا كفارة  
عليه وقال داود الاصفهاني لا كفارة عليه لقوله تعالى ومن عاد فقتل الله منه بيانه

ان الله

ان الله تعالى جعل جزاء العايد الاثما من الاثام ولما ما بينا واما الجواب عن شك داود بالاه  
فنقول ان الكفاي في العالم تذكر في الاله لان الكفاي مستفاده من اول الاله ولا حاجة الى ذكرها  
ثانيا او نقول المراد منه ومن عاد الى الفعل المنهي بعد علمه بالبيدي فقتل الله منه وليس معناه من  
عاد الى قتل الصيد ثانيا بعد ان قتله مرة كقوله تعالى في اية الربا من عاد مواعظ من ربه واسي  
قوله ما سلف وامره الى الله ومن عاد فاولئك اصحاب النار اي من عاد الى الفعل بعد العلم بالبيدي  
فلا يجب الغنم حجة **قوله** والجزاء عند ابي حنيفة داني يوسف رحمه الله ان يقوم الصيد في  
المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع منه اذا كان في بر نفقوه ذوا عدل اعلم ان الحرم  
اذا قتل صيدا اما كولد الحرم يجب عليه جواره بقومه وخاله عدلان من لهم محرمة في قتل  
الصيد في المكان الذي قتل الصيد فيه ان كانت للصيد فيه في ذلك المكان والاصغور في اقرب  
الاماكن الذي له قيمة فيه فعد ما عين القيمة الحمار الى العائل ان شاصق القيمة الى الهدي  
ان يلقنه وان شاصقها الى الاطعام فيصديق على كل سكين نصف صاع من بر او صاعا من  
شعير او غر وان شاصقها الى الصيام صام كان كل نصف صاع من بر او مكان صاع من سحر  
او غريوما فان فصل مد فهو بالحيا وان شاصقها بوا كابلاد ان شاصقها لا صوم  
نصف اليوم لا يجوز وهذا مذهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد اخبار الى ابي حنيفة  
ان شاصقها عليه هديا وان شاصقها عليه طعاما وان شاصقها عليه مياها وليس للعائل ان  
يخرج من حكمها فان حكمها عليه هديا ينظر الى نظيره من النعم الا هلي فيجب عليه ذلك سواء كانت  
فيه النظير اقل او اكثر فيجب في الطير شاه وفي الاربع عاق او جدي وفي اثنا لنعامة بدنه وفي  
حمار الوحش بعرة وان لم يكن له نظير كالحمار والعصفور ونحوها يشترى بماله الممول  
هديا بدنه في الحرم فان حكمها عليه طعاما او صابا ما تخلي با قال ابو حنيفة وابي يوسف وحاصل  
التفريق في موضوعين احدهما ان اخبار الى العائل شاصقها وليس الحكم الانخير القيمة وعدد محمد  
الخيار الى الحكمي والثاني يجب القيمة فيما له نظير او لم يكن له نظير عندهما وقال محمد يجب النظر  
فما له نظير واما فيما لا نظير له يجب القيمة بالانفاق كذا ذكر الطحاوي قول محمد رحمه الله  
وهو قول الشافعي وذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي عن محمد ان اخبار الى العائل عند محمد رحمه  
الله لكن اذا اختار الصدي اخرج نظير المقتول في الخلقة ان كان له نظير وجهه قول محمد  
في اعتبار النظر قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم وسمله ما يسبه  
في الخلقة ولهذا حكم العتيبة رضي الله عنهم في النعامة بالبدنة وفي الطير بالساة وفي  
الارب بالصاق ووجه قوله ان الله تعالى قال يا ايها الذين امنوا لا تغفلوا عن الصيد وانتم  
حرم ولا تشك ان اسم الصيد عام يشمل ماله مثله في الخلقة وما ليس كذلك ثم قال تعالى بعد  
ذلك ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم والصبر البارز راجع في قتله الى  
الصيد المذكور قلنا كان كذلك قلنا ان المراد بالحمل المذكور هو المثل من حيث القيمة لان  
الله تعالى اوجب في قتل الصيد المثل سواء كان للصيد نظير او لم يكن له نظير والمماثلة  
بما ليس له نظير لا تكون الا من حيث القيمة فعلم ان الله تعالى اراد بالمماثلة المماثلة معني  
وهو القيمة لا المماثلة من حيث المحي والصورة لان ذلك لا يمكن فما لا نظير له او نقول  
لا يح من احد الامرين اما ان يكون المراد من المثل ما هو المثل من حيث الصورة والمحي  
وهو المثل من حيث الخلقة والصورة او من حيث المعني لا الصورة وهو المثل من حيث

١



العمه وقد اريد التأني بالاجماع فالس له نظير فلا يكون الاول مراد الا ان المتدرك لا عموم  
له في موضع الاشارة او يقول الاصل في شأن الالتفاف ان يتغير الماهية صور ومعنى  
او معنى لا صوراً فاما اعتبار الصورة بلا معنى ولا معنى له لانه ليس له بطريق السمع  
او يقول الحيوان لا يكون مما تلاو معاد لا حيوان اخر اذا كان من جنسه فكيف يكون  
مما تلاو له اذا كان من غير جنسه ومعنى قوله تعالى فما نزلنا من النور اي فعله  
جزا بابل ما قيل اي بابل المفتول من النور الوحي وكله من بيان لما لا ليل او يقول  
المراد من المثل المذكور هو المثل من حيث العمه بدليل قوله تعالى يحكم به ذوا عدل  
سكن اي يحكم بمثل ما قيل العدل بانه انه لو كان الواجب من حيث الخلقة لم يحكم فيه الى  
حكم عدل ليس حصول العلم بالحسن والمسا هرق وانما يحتاج اليها في العفة التي تنفرد بحسب  
المكان والزمان وجه قوله محمد في الخبر ان الله تعالى ذكر حكيم الحكيم ثم اتى الخبر بعد  
ذلك بكلمة او بقوله او كذا في طعام مساكن الى اخر الآية وذلك على ان الخبر الى الحكيم  
ولما ان الخبر يسرع وقفاً وتبديراً من عليه الواجب فتكون اخبار الى الخليل لا الى الحكيم  
والا به بذلك في ما قلنا اي لانه لو كان الخبر الى الحكيم لكان قوله او كذا في سفيوياً وكذا  
قوله او عدل ذلك ينبغي ان يكون سفيوياً على ذلك التقدير عطفاً على قوله عدل ما قلنا  
لم يكن سفيوياً بل كان مرفوعاً بانه معطوف على قوله تعالى فما نزلنا من النور لان العطف يقتضيه  
الاسرار في الاعراب اي فعلية جزا مثل القول يحكم به العدلان في تعيين قيمة او عليه  
كذا في طعام مساكن او عليه صام فلـ **فصل في بيان** يجوز ان يكون  
الكفار معطوفاً على مثل بالرفع على الفراه الكوفية اي عليه جزا هو مثل المعقول  
او طعام او صام و قد سنا بفصل الطعام والصيام وقوله تعالى هدياً يجوز ان يقع حالاً عن  
الصبر في به والصبر راجع الى المثل وعن جزا لاختصاصه بالصفة ومما ما يميز من عدل  
ذلك كقولهم لي مثله رجلاً وأخيراً ما اوجب الله تعالى على عباده فعل الصبر كما كان او سراً  
لكن عند العرب جزا الخبر الثراب وجزا الشر الحجاب هذا كله في ما كولي اللحم فاما في غير ما كولي  
اللحم اذا قلنا بفعله ولم يكن مما استثناء النوع بعينه بحسب عليه الجزا عند ما كولي اللحم اللحم الا  
انه لا يجوز به عن احدى على طهر الم وابه وذكر الكرم في انه لا يجوز به وما ينقص من  
ذلك بخلاف ما كولي اللحم فان قيمة تحت بالغة ما بلغت وان بلغت قيمته هدياً بين **فصل**  
وفي الاربع عان والحق الاثنى من اولاد المعز **فصل** وفي البريوع حقرة والبريوع  
اسم حيوان من الخراف فوق الجراد والذكو والاثني فيصروا اخوة الابني من اولاد المعز  
اذ ائلب اربعة اشهر **فصل** كان قوله كقولها اي قول محمد كقول تنجيه مريان ذلك  
**فصل** يعجب ولقد رعب شرب الماء بلا سمن وهو جرعه جرعاً شديداً كما يجرع الدواب  
وحا في احدها الكاد من العب وهو اي يصون **فصل** ولا يمكن الحمل عليه اي على المثل  
صوره ومعنى لان الحيوان لا يكون مثلاً لحيوان اخر صور ومعنى اذا كان من جنسه  
فكس اذا كان من غير جنسه **فصل** لكونه معهود في الشرع اي لكونه الحمل معهود  
في الشرع كما اذا ائلق انسان نوب غيرة مثلاً بحسب عليه قيمة اما انشاء الصورة بلا  
معنى فليس معهود في اصول الشرع **فصل** او لكونه مراد بالاجماع يعني ان المثل  
من حيث مراد مراد النص بالاجماع فيما ليس له نظير فيكون هو المراد فيما له نظيره

ايضا لان المتدرك لا عموم له في موضع الاتفاق **فصل** او لما تضمن العمه وفي هذه المحققين  
تحمل النص على المثل مع لمان المثل معني بل هو العموم لانه حمل ما له نظير وما ليس له نظير في  
احمل على صريح وهو المثل صور وحمله بل هو لمقصود لانه لا يحمل الا ما له نظير ولا يصح  
انه يخصص لانه لا يكون الا لخصيص وهو عارض **فصل** واسم النعم يطلق على الوحي والاملي كما  
قاله ابو عبيدة والاصمعي وفي بعض النسخ ابو عبيد يقول التأويل الاول اصح لان المعصية هو معبر  
الشيء النبي من يسم قريش تولى لهم اما ابو عبيد هو العاسم بن سلام الهروي صاحب كتاب مرت  
الحديث وعنه المصنف فلو كان المراد الثاني كان من حق الاول ان يذكر بعد الاصمعي لا مع اي  
عبد العاسم خلافاً الى عبيدة عمر النبي فانه سح الهروي ايها الا ترى ان الهروي يذكر في مصنفه  
يقوله معناه الاصمعي يقول كما وسعت ابا عبيدة يقول كذا وذكر العس في بعض قوله عبيد  
الانعام في الابل والبقر والعنم والوحوش كلها واما قال صاحب الهداية واسم النعم يطلق يطلق  
على الوحي والاملي فصحا وفعال لوال برهان يقال كيف يكون قوله تعالى من النعم ما لا والنور مراد  
به الابل ولا يجب بغير الابل في فعال النعم مراد به الوحي ايها مثل النعمة فمصلح بالما **فصل**  
والمراد ما روي التقدير دون ايجاب المعنى اي المراد ما روي محمد رحمه الله من قوله عليه السلام  
النعم صيد وفيه النساء التقدير من حيث النعمة لا ايجاب عن النساء يعني ان النعم على الله وسلم  
مدد الصنع من حيث النعمة بالساق وهذا لانه لا مماثلة بين الصنع والساق من حيث الخلقة وهذا  
ظاهر واما مماثلة بينهما قد يكون من حيث النعمة **فصل** فعمل ما قال ابو حنيفة وابو يوسف يعني ان  
حكم ذوا عدل بالاطعام او بالصيام يكون الاسر عند محمد والساق في رحمة الله كما قال ابو حنيفة  
وابو يوسف يعني بغيره المثل من حيث المعنى بايجاب النعمة **فصل** لما ان النعم يسرع روي عن عليه  
فيكون الخمار والبهي لا يبر حنيفة واني يوسف ان النعم بين الكفار اب الثلاثة وهي الهدي والاطعام  
والصيام شرع لاجل المرفق من وجه عليه الجزا وهو قائل الصد فكون الخمار الى الخليل كما في  
كفار اليمن حيث يكون الخمار الى الخليل كما في احد الاشياء الثلاثة من الاطعام والكسوة واخر  
لان الخمار المرفق بالخلاق فكذلك هذا **فصل** لانه تقدير اي لان قوله هدياً سحر حكم الحكيم  
في قوله يحكم واما بالتفسير التبيين **فصل** او مفعول حكيم الحكيم اي حكيم بالجزا واعدل لانه  
هدياً **فصل** الكفار عطف على الجزا اي عطف على قوله تعالى فما نزلنا من النور  
وهذا لان العطف يقتضيه الاشراك في الاعراب كما قلنا **فصل** بدليل انه مرفوع اي بدليل  
ان الكفار مرفوع وانما ذكر صبر الكفار على ما قبل العطف **فصل** واما يرجع اليها في  
تقوم المتلف يعني ان الحاجة في الرجوع الى الحكيم في تقوم المتلف لان النعمة امر يقع فيها  
الاخلاق اما اغنا والتقدير من حيث الخلقة فانه لا يحتاج فيه الى الحكيم لان ذلك معلوم  
بالحسن والمجاهد **فصل** ثم الاحيار بعد ذلك الى من عليه ايما لاختيار بعد يوم الحكيم  
الي من عليه الجزا لا الى الحكيم وقد مر حنيفة **فصل** امرها المواضع التي الى المواضع الذي  
نزل الصد فيه **فصل** وقيل يعجز النبي هدا بالنفس اي يعجز ان يكون اسماً في جزا  
الصبر لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل سكر قال في الكشاف من قبضة انه اصاب لسانه وهو  
محرم قال عمر قنا وروى عبد الرحمن بن عوف ثم امره بفتح شاة فقال قبضة لسانه واسم ما علم  
ايها يوسف حتى سال عن مرفق فاقبل عليه صرباً بالدرج وقال انتم من النفسا وتفضل الصد واسم  
محرم قال تعالى يحكم به ذوا عدل سكر فانما هو هذا عبد الرحمن والابو عبيد مع قوله العس



انما الحمرها ويطعم ذبا ومنه فقال للرجل اذا كان مطعونا عليه في دينه انه لغو من علمه  
بالصاد المهمل وقال شمس الامية السرخسي في شرح الكافي وعلى طريقه القياس بكون الواحد المقتول  
كان الميت احوط ولكن يحرم حكمه الميت بالنسبة لولا انه والهدي لا يذبح الا بكاه لقوله عز وجل  
هد يا ايها النكبة بما اذن بيع بالحق الكعبة صفة للمكره لان الاضاحه لم تعد التقريف بكونها  
معنوية قال الامام الاسخاني رحمه الله في شرح الطحاوي قال اشترى بذلك هدا فذبحه في الحرم  
سقط اجزائه محرور الدم حتى انه لو سرق بعد الذبح او هلك او صاع بوجه من الوجوه قبل التمسك  
سقط اجزائه وكذلك لو لم يفتح ونصدق به بعد الذبح على تقدير واحد اجزائه ولا يجب عليه التقرب  
وان ذبحه في اهل لم يسقط عنه اجزائه بالذبح الا اذا نصدق بالحق على الفجر على كل تقدير فذبحه نصف  
صاع من الحنطة فحزبه على يد لاسن الطعام من **سنة** ويجوز الاطعام في غير مكة وفي غير مكة وقال  
الثاني لا يجوز الاطعام على غير ارض مكة لان الهدي لا يجوز في غير مكة الاطعام فاسأله لان  
المقصود هو التوسعة على سكان الحرم ولنا ان التصدق في قرية محظور الممنوع في كل مكان وزمان  
فيجوز التصدق بالطعام في مكة وغيره على الاطلاق والنسب وهو قولنا على او كراهه طعام ساكن  
بخلاف الهدي والنسب فدرج بكونه بالغ الكعبة فلا يجوز في غير الحرم لهذا ولا يكون اذ ذبحه في  
غير محظور الممنوع فكل مكان او زمان وقياس الشافعي ضيق من وجهين احدهما ان ما يفتى بخلاف  
القياس فغيره عليه لا قياس والثاني ان القياس انما يقع اذا لم يكن المقصود من ذبحه الاطعام منصوص  
فلا يقع وهذا الوجهان في ضيق قياس الحضم انما هو خاطري في هذا المقام والقياس في الطحاوي  
ومحذور في الاطعام طعام الاضاحه والتكليف **سنة** والصوم محذور في غير مكة وهذا لان النفس مطلق  
وهو قوله تعالى او عدله ذلك صا ما اول الصوم فريضة في كل مكان وهذا ظاهر في مكة وغيره وقال  
في شرح الطحاوي والصوم محذور متناهي عن غير مكة **سنة** فان ذبحه بالكونه اجزاء عن الطعام معه  
اذ انصدق ومنه وقاية الهدي لان الارافة لا تنوب عنه بغير ان ذبح الهدي بغير مكة لا يجوز  
عن الهدي ولكن جاز ذبحه عن الطعام بشرط ان يصدق على كل تقدير بغيره فريضة نصف صاع من  
حنطة لان الارافة الحاصلة مكان غير الحرم لا تنوب عنه اي لا تجزى عن الهدي **سنة** واد  
وفج الاحتار عن الهدي فلهذا يحزبه في الاضاحه بغيره يكون الهدي سلبا من العيوب التي تمنع جواز  
الاضاحه كالعور والعرج والشرط منه ما يشترط في الاضاحه لانه ذبح واجب كالاضاحه ولا يجوز  
ما دون اجزى من الضان والنتي من الحز والخذ من الضان يجوز اذا كان من غير عظماء وهو الذي ابي  
عليه سنة الله والنبي من الحز هو الذي ابي عليه سنة قال صاحب الانصاف ولا يجوز صغار النعم  
في اجزاء الاطعمة وجه الاطعام وقال محمد والشافعي رحمه الله يجوز لان الصحابة رضي الله عنهم حكموا  
في الاربع بعاق وفي الربيع بعمرة وانا نقول الواجب ما يطلق عليه اسم الهدي وسقط اسم الهدي  
لا يثبت له ذلك على سبيل الامالة وذكره الاسلام قول ابو يوسف مع محمد فقال واد الضاحه الهدي فانما يهدي  
ما يجزى في الاضاحه وهو اجدع من الضان اذا كان عظماء او الثاني من غيره عند الحنفية وقال لا يجوز  
بالصغير وهو العناق من الحز وقال في شرح الكرخي واد الضاحه انما نزل اجزاء الهدي صرف  
القيمة الله فان فضلها ما يبلغ هدا كان محذورا منه انما صرفه الى الاطعام وانما الى الصوم فصار  
كالصبي الصغير الذي لا يبلغ فيه هدي **سنة** واد الضاحه على الطعام بغيره المثلث الطعام  
عندنا قال الامام محمد بن الحسن رحمه الله في شرحه الرازي قوله عندنا عند ابي حنيفة واني  
يوسف سأل ان اجزاء يجب عند محمد ما صار الصوم وعندها باعبار المعنى وقطر بعض الناصحين

وفيه نظر هندی لان قوله عندنا احتراز عن قول الشافعي لانه قول محمد رحمه الله الا ترى الى ما قال  
في شرح مختصر الكرخي بقوله قال اصحابنا ان الاطعام بد عن الصيد وقال الشافعي بدل عن النظر  
وقال في الانصاف والاطعام بد عن الصيد يقوم الصيد بالطعام وقال الشافعي هو بدل عن  
النظر بحسبه ويقوم ساه بالطعام وقال في شرح لا قطع في اصحابنا اذا احار لا طعام اخر به  
المقول وفان استثنى في بقية النظر ومدا لان المصنوع هو الصيد المقتول فيجوز فيه لا فيه نظر  
وهذا قال في الاسلام في شرح الجامع الصغير واذا وجب القيمة عند محمد فاما بغيره المثلث  
وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف لانه هو المصنوع ومنه الشافعي بانه المثلث لا هو  
عبية واجوابه خلاف القياس من كل وجه لما قلنا الا ترى ان المراه اذا قلن رجلا يطل العود  
وحك دية المقتول لاد به القاتلة لما قلنا ان الواجب بدل المصنوع الى هذا المثلث الاسلام  
فولاد لا يجوز ان يطعم لسكنى اقل من نصف صاع لان الطعام المذکور يصرف اليها هو المثلث  
في الشرع وهو نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير وهذا هو اصلها في تعدد الكفارات  
فولاد وان اختار الصيام يقوم المقتول طعاما ثم يصوم بغيره اذا اختار الفاعل الصوم في هذا  
الصيد لا يقوم المقتول بالصوم لان الصوم لا قيمة له بل يقوم المقتول بالطعام او لا يصوم  
عن كل نصف صاع من بر يوما وقال الشافعي يصوم عن كل مد يوما لانه كغيره من الصوم  
والاطعام فلم يحز ان يصوم عن كل مد يوما كما في قديمه الا ترى وقد روي عن ابن عباس رضي الله  
عنهما انه يصوم عن كل نصف صاع يوما كذا نقل القندوري في شرحه قوله والتقدير بغير  
هذا الوجه معهود في الشرع اي تقدير صيام يوم بنصف صاع من بر معهود في الشرع ولهذا  
يعطى الشيخ الثاني ويعدى عن صوم كل يوم بنصف صاع من بر **سنة** وكذلك ان كان الواجب  
دون طعام مسكين يطعم فقد الواجب او يصوم يوما بغيره اذا كان الواجب في الاصل اقل من طعام  
مسكين بان كان قيمة المقتول اقل منه فهو يجب ان يطعم ذلك القدر وان يصوم يوما كالملا  
كما اذا فضل من الطعام اقل من طعام مسكين لما قلنا اي لان الصوم اقل من نصف يوم غير مشروع  
فولاد ولو جرح صيدا او شق شعره او قطع عضو منه فمن ما نفقه بقاء النفس اليه نفعا ما  
ونفقه غيره نفعا وانما يفتى ما نفقه احبنا واللبعض بالكل يانه ان الكل مضمون فيكون البعض  
مضمونا كما في حقوق العباد لما كان الكل مضمونا كان البعض مضمونا الا ترى ان من اتلف عضوا  
من وابه انسان يصير كما اذا اتلف كلهما **سنة** ولو شق رجل طائرا او قطع فوايم صده فخرج من  
حيث الانساع فعليه قيمته كالملة والريش جمع ريشه وهي الخناج والفوايم الارجل فخرج من حيث  
الانساع اي خرج من حد كونه متمسكا بقال صيد متمسك اذا كان يجب لا يحد واحد على الصوف منه  
واما يحسب عليه فيه الصدا كالملة اذا انتف الخناج من الطير او قطع الارجل لانه اتلفه لان الصيد هو  
المتمسك الموحس باصل الخلفة ولم يبق بعد انتف الخناج وطلع الارجل متمسكا فثبت اتلاف الصيد  
فمن فيه كما اذا قطع فوايم فريش الا ترى قال الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله وان شق ريش صيدا او  
طلع من ريش فيه وعاد الى مكان او ضرب عن ريشه فابيضت ثم ارفع البياض قال ابو حنيفة في  
من الطير لا يبي فيه اذ انت لم يحك عنه في غير ما قال ابو يوسف عليه صدقه لان اثر الفحل  
وان انعدم في حق الفحل فالجاء به على الاحرام لم يعدم فوجب الصدقة ولا يحسنه ان الضمان  
بالنقص وعدا ان النقص في مال ما يعلق به الضمان **سنة** ومن كسر ريش بعامه فعليه فيه اي  
قيمة السبق هذا اذا لم يكن البيض فاسدا اما اذا كان فاسدا فلا فيه وانما وجب فيه البيض



فما اذا كان صحيحا لان الصلابة رضى الله عنهم حكوا في بعض النعام بغيره ولا نه على عروص ان ر  
بصر صيد اصلا وكما لصيد اصلا فبعض فيه بانه ان البصر بالنظر الى حال ليس يصيد لانه ليس  
ممنوع والنظر الى المال صيد لانه يصيد من غير متاع في حواه احتياطا لان الاحتياط في اللغة هو الحفظ  
وفي الاصطلاح حفظ النفس عن الوقوع في الهلكة وانما اوجنا الجزاء في بعض الالبع في المات على قدر  
كونه صيد او قدره عن محاهد رضى الله عنه في تفسير قوله تعالى ليس لكم الله في صيد من الصيد  
سأله ابن بك ورواه عن ابن بك ما سأله الابن في الفرج والبصر وما سأله الرماح كبار الصيد وقال القيني  
في تفسيره سأله ابن بك بعين بعض النعام ورواه عن ابن بك بعين الصيد وقال مالك في الموطا اري في بعض  
النعام عرق من الصيد ولا كصيف لانه ليس بمنزلة لاسورة ولا بعين **قوله** فان خرج من  
البصر مخرج من فعله فيمنه وهذا السخا والقياس ان لا يجوز سوى البصيرة وقال في شرح  
الانطع في الناس في لا يخرج منه وجه القياس ان حياة الفرج لم يتحقق فلا يجب فيه من سوى ضمان  
البصر ووجه الاستحسان ان الكسب لا ينافي الفرج طاهره فنها الحكم الى الب الظاهر في  
صان الفرج اذا كان حيا كما اذا ضرب بطن طيبة فالتحسينا منها فان قلنا **قوله** كيف  
تؤجيو النعمان في الفرج البصر ليس له فيه **قوله** كلا سنا فاما اذا لم يقع العلم انه كان  
ميتا لانه لو علم موته فلا ضمان فيه عندنا او صافا احتل موته بالكسر طاهره او جينا الضمان لخطا  
كل في اجتناب **قوله** قبل وانما اري او اخرج صيد لونه اى لوني الفرج فيجاء به اى فيض في الموت  
عليه اى على الكسب **قوله** وعلى هذا اى على الاستحسان والقياس بعين اذا ضرب بطن طيبة فالتحسينا  
ميتا في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز **قوله** وليس في قتل العزب والحدا والذئب والحي  
والعقرب والفارغ والكلب العقور حيا هذا لفظ القودري في مختصره والاصل هنا  
روى البخاري رحمه الله في الصحيح باسناده الى حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خمس من الدواب لا حرج على من قتلن العزب والحدا والفارغ والكلب العقور والكلب العقور  
وحدث البخاري ايضا مستندا الى عروة عن عاصبة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال خمس من الدواب كلهن قاتلن في الحرم العزب والحدا والعقرب والفارغ والكلب  
العقور وحدث مالك في الموطا عن نافع عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلن جناح العزب والحدا والعقرب والفارغ  
والكلب العقور وروى صاحب السنن باسناده الى ابن مباح عن ابي هريرة رضى الله عنه انه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس ثلثن حلال في الحرم الحية والعقرب والحدا والفارغ والكلب  
العقور وفي السنن ايضا مستندا الى ابن مسعود الخذري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ما جعل المحرم قالا حية والعقرب والمؤبقة والعزب والكلب العقور والحدا والسبع العادي  
وكذا ذكر في جامع الترمذي حديث ابي سعيد الا انه لم يذكر الحية في حديثه اما الذئب فلم يذكر في الزوا  
المعجمة في كتاب الاحاديث ولهذا لم يجمع قلة اهل العلم رواية الطحاوي الا انه قد ذكر في شرحه  
الانار بقوله الكلب العقور هو الذي يعرفه العامة ثم قال فان قال قائل فلم يجوز قتل الذئب  
فيل لانه لا يضر على الله عليه وسلم قال خمس من الدواب يقتلن في الحرم والاحرام وذكر الحية من  
تذكره الحية يدل على ان عبد الله حكى عن حكيم والالم يكن لذكر الحية مع ما رواه الكرخي في  
قل الذئب للمحرم ايضا وجعله مثل الكلب في مختصره واخار صاحب الهداية ووجه ذلك ان  
ابن عمر رضى الله عنه قال في بعض الروايات الكلب العقور هو الذئب ولا نه بيمدي بالاذي قالها

والغالب كالمحقق فاجعله كالمطلب العقور وقوله عليه السلام خمس من الدواب كلهن قاتلن  
اي كل واحدة منهن قاتلن ومبعض المتن فيمن جنتن وكثرة العزب فيمن وكل دابة لم تحرم  
بالحرم لم يحرم على المحرم اصلا **قوله** والمواد من العزب الذي اهل الحيف وعلم اى يخلط اهل  
بالجس بعينه اى كل الحيات واما كل الحيات اى في شرح محصر الكرخي قال ابو يوسف العزب  
المستثنى ما اهل الحيف او حلق مع الحيف وذلك لانه هو الذي يبيدي بالادي وقد روى في شرح الانار  
في حديث عاصبة العزب الابيض واه شعبة عن ثناء عن سعيد بن السب عن عاصبة رضى الله عنها  
قوله وعن ابن حنيفة رضى الله عنه ان الكلب العقور ومن العقور ومن العقور والمسان والمسخن هما  
سواي من الكلب العقور ومن العقور انا العقور فطاهر لانه ورد فيه الحديث واما غيره  
فانما لم يجب فيه الجزاء لانه ليس بصيد لانه ليس بمنزلة حلقه وكذا السور الامل ليس بصيد فلا  
يجب فيه الجزاء وفي البري كذلك على ما روى الحسن عن ابي حنيفة لانه من جنس الايل وعلم رواية يمام  
يجب في السور البري الجزاء لانه صيد لا يبيدي بالادي قال ابو **قوله** اما العقور فيمن جنتن  
لانه لا يبيدي خرابا ولا يبيدي بالادي انا عدم لغيره عزابا قتل واما عدم ابتداء بالادي فعليه  
فيلحظ نظرا لانه دابة يافع على دابة فينبغي ان لا يجب فيه الجزاء **قوله** وكذا الغادة الاملية  
والوحشية سواء اطلقت الحديث **قوله** والقب والبرص لهما من الخمسة المستثناة بعينه  
في قتل كل منهما الجزاء لانهما من الصيد لانهما يعتقان ويوحشان باصل لظنة ولا يبيدي بالادي  
بخلاف الفارغ فانها مستثناة وقال ابو يوسف رحمه الله في السور والمدني الجزاء لانها من جنس المسخ  
المسوخة الذي لا يبيدي بالادي **قوله** وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والفراة  
من البعوض البق والبراغيث جمع برغوث والفراة من الحشرات قال الامعي اول ما يكون صغيرا  
لا يبيدي من صغيره يقال له لغامة ثم يصير حنانيا ثم يصير فراة ثم حلة وبقا للفراد القيل  
ابتداء في اجاب الصغير محرم قتل برغوث او بقعة او غلة فلا تنى عليه ولم يذكر في الاصل البرغوث  
والنمل بان هذا ان الله تعالى حرم الصيد على المحرم بقوله لا تقتلوا الصيد وانهم حرم وحرم  
عليه ففنا الثقت ايضا وفضل الاشيا ليست بصود لانها ليست بمسوخة عن الادب بل هي  
طالبة للادب وليست هذه الاشيا من فضا الثقت ايضا لانها ليست بمنزلة من البق مع انها  
مؤذية طبعها فلا يجب في قتلها الجزاء والمراد من النمل اللوي السودا والصغرا واما الذي لا يبيدي  
فلاجل قتلها ولكن لا يجب عليه الجزاء اذا قتلها لان النمل ليس بصيد ولا يتولد من البدن  
وروى ابن نعيم من الانبياء قرضته ثمة فاحرق قرضة النمل فغوت اى ان قرضته ثمة الملك  
انه من الامم وانما غوت لانه الملك على المولى وحكم الذباب حكم البعوض كذا ذكر الحاكم  
الكليل في مختصره **قوله** وليس بمنزلة من البق احراز من الغلة فانها سولف من البدن  
**قوله** ولكن لا يجب الجزاء للطة الاولى استبراك من قوله لاجل قتلها بعينه الغلة التي لا يبيدي  
لاجل قتلها مع هذا اذا قتلها المحرم لا يجب عليه الجزاء لانها ليست بصيد ولا يبيدي من  
البدن وهذه الغلة في الرادة من الغلة الاولى والغلة الثانية كونها مؤذية بطعامها **قوله**  
ومن قتل غلة تصدق بها وذكر في الجامع الصغير وان قتل غلة اطعم ثمانية وقال في الاصل  
نصدق في بئر قال في الاسلام البزدي في شرح الجامع الصغير وثبت بالمال قال هو اى في  
الجامع الصغير انه يحزبه ان يطعم مسكنا سبعا على سبيل الااحة وقال البزدي في  
سرحه ينصدق في بكف من طعامه واخاره صاحب الهداية وقال الامام الاشعري في شرح







روي عن أبي بصير أنه لا يحل فيه الضمان ابتداءً ولا في التامني ولا في التخصيص اليه بالذك لا بد من ماله  
عندكم فكيف يسهلون بقول عمر رضي الله عنه أما أسدنا لا يقول ذلك في خطبائه الشريعة أما في الروايات  
والمعقول لا بد من تعليل عروس باب المعقولات فأنتم صال عليه أي وبما يقال وقد قول أسد من قول  
وقال أسد أصاب على الأسد وطلب على النود **أسد** وأما أسد المحرم إلى قتل صيد تقتله عليه  
الجواز إلا أن يثبت بالكتابة بالنفس على ما قلناه أي أضطر المحرم إلى كل طعم الصيد وبه صرح في بعض من خصم  
العدوي وأراد بالنفس قوله تعالى في كان سكر من صا أو به أذى من رأسه فتدبره الآية وحده التذكرة  
الآية أن العين مخطورة لأحرام ومداور له السابغ فيه حالة الضرورة بعدد بالكفاية وكذا قتل الصيد  
مختصراً لأحرام فسيح لأجل الضرورة معتدداً بالكفاية ولا يسلط عليه ما يغلظ به من الكفاية كما في أخفى  
بوسد ولا بأس للمحرم أن يدع الساء والسفرة والعبد والدخا حة والسطة الأهل الكسكوي وكسكوي طساح  
بعداد والطقسح الب حنة كالفرية وعوها والمراد من الكسكوي هو الأهل الصبا وهو البطل الكسكوي الذي يكون  
بواسطه والنسب وحاض وطيراه كالصاح وعور دحه للمحرم ويصير من الدواجر كالغصم أما البطل الذي  
بصرفه جنس أحد لا يجوز للمحرم دعه لأنه من جنس العبد **توسد** ولو ذبح حماماً سر ولا فعله الجواز خلافاً  
لأنك حمام المبرول هو الذي كثر ريشه على رجله وضار بطي النهم ومنه لأنه صار ريشه كالسرول  
ولا يحل بعله جزاءه ما لك رحمه الله لأنه ليس بمسح بما حبه لبط وهو من جنس العبد  
ولما أنه صيد حنيفة لوجوه العبد فيه من الاستماع والنوح حتى يصل الحلقه لأنه لا يمشي  
ولا يتوحي بالاستئناس العارض فلا يحرمه العارض من كونه صيداً فصار كالطير المستأنس وبط وهو من  
نوع الطير فلا يفتقر ذلك لأنه لا يحرمه من حكم جنسه أما في حق الذكوة فبنا لا يستأنس بصيد  
الصيد كذا لا يفتقره على الذكوة إلا حصاره والبعد إذا أتى بصيداً ولو جنى لعدم القدرة على الذكوة  
لا حصاره وإن لم يصيد صيداً في حق المحرم فافهم **توادع** وإذا ذبح المحرم صيداً فذبحته ميتة لا  
تحل أكلها وكذلك ما يذبحه الحلال من الصيد في الحوم ذكوة محمد في الأصل وقال الشافعي في أحد قوليه  
تحل ما ذبحه المحرم لغیره كذا أنه أبو بصير البغدادي رحمه الله وأما ما أخذ الحلال ببيع ما ذبح المحرم  
لأجل إخلال صار عللاً له فاسئل فهل المحرم الله فعما كان لعلل ذبحه بنفسه ولنا قوله تعالى  
وحرر عليكم صيد البر ما دام حياً بانه ان الله تعالى أصاب التحريم إلى الصيد وإضافة التحريم إلى العين  
تدل على عدم الحلية كما في قوله تعالى حرر عليكم أيها أنكم والذبح المذبح هو الذي يوجد في الحل  
وهنا لم يسن الصيد محلاً بما صافه التحريم إليه ما رسته لعلل ساولها لأحد بعد ذلك لا المحرم ولا  
الحلال ولا المحرم ولا حرام خرج من أهلية الذكاة قاله في لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم على المكن  
العامل أهلاً للذكاة والصيد محلاً لها ما رال المذبح منه كذا يسمي الجوزير وقول الشافعي مضعف  
لأن الفعل إذا سئل إلى إخلال ينبغي أن يجوز للمحرم أكله لأن إخلال إذا ذبح عند صيد المحرم  
يكون للمحرم تناوله إذا لم يوجد منه الأمر والدلالة فعل أن القول سئل الفعل مضعف وفي إضافة  
التحريم إلى الأعيان بحث لطيف يساوي بين المعتدلة يعرف في الأصول أن شاء الله تعالى وليس كما بناء  
سومع ساه **توسد** وهذا محل حرام أي ذبح المحرم للصيد حرام **توادع** وهذا لأن المذبح  
هو الذي قام مقام الميتة لا دم والتم هذا إذا كان ذبح المحرم حراماً بغيره أما ما رفته المحرم  
لصيد حراماً لأن الذبح إذا كان مشروعاً يقوم مقام الميتة بين الدم والتم فعل المذبح وإن لم يكن الذبح مشروعاً  
لا يقوم مقام الميتة بين الدم والتم فلا محل للمذبح ما كان الدم المسفوح هو المنحس المحس فاذن الله  
بالذبح المشروع حل لكن ذواله بالذبح وما يكون وما لا يكون وهذا امر خفي فافهم الذبح المشروع وهو

الس الطاهر مقامه بسبب العباد كالسفر مع الشفة فتعد ذلك أمراً وهو الذبح المشروع  
سواء وجد الميت أو لم يوجد إلا أن يأن المسلم إذا ذبح الشاة ولم يسل الدم أصلاً حل وأما ذبح الخنزير  
وسال فلا حل وهما مما خفى فيه لما لم يوجد الذبح المشروع من المحرم صار كان الميت لم يوجد أصلاً وإن  
وجد حنيفة فصار أمراً بوج ميتة لبعث الدم المحس لعدم المذبح وهو صحيح قوله فتعد من بعد الذبح  
أي بعد ذبح الميت بتمام المذبح **توسد** فان أكل المحرم الذبح من ذلك شاة ففعله فيه ما حل عند  
أبي حنيفة رضي الله عنه وهذا الخلاف بين أبي حنيفة ومالك في أنه إذا أكل من الصيد بعد ما أدى  
جزاء فعد به على عليه فيه ما أكل وعند مالك لا يحل عليه إلا الاستغفار أما إذا أكل قبل أداء الجزاء  
دخل ما أكل في ضمان الجزاء لا لاجتماع به صرح في المختلف وقول الشافعي مثل قولهما كذا في الأصحاح  
وقال الشيخ أبو الحسين الفذوري وأما إذا أكل من المذبح قبل أداء الجزاء فلا رواية في هذه المسئلة  
فكروا أن يثبت بحب فيه الجزاء صفاء إلى القتل ويجوز أن يقال إنما يبدأ بخلاف لما أذبحه المحرم  
ميتة ولا يثبت على أكل الميتة سوى الاستغفار والتوبة ولهذا الواكل المحرم جزاء وحلال لا يحل  
عليه إلا الاستغفار فصار كما إذا أقطع نخراً أو شوي بماء أو حراداً فادى ميتته ثم ساوله لا لمزسه  
تتأخذ ولا في حنيفة رضي الله عنه أن حرمة الشاة للحم الذبح ما غنار رأسه أحدها كونه  
المذبح ميتة والثاني كونه مخطوراً حرامه وكل واحد من الأسرين معتبر في المصح وتناول  
الميتة أن لم يوجب الجزاء فتناول المخطوَر يوجب بيا به أن أحرامه هو الذي أخرج الذبح عن أهلية  
الذكاة فصار أحرامه على عدم أهلية ماله لحرمه المذبح فأصنف حرمة  
هذا المذبح إلى أحرام الذبح بواسطة لأن حكم يضاف إلى غلة الحلة كما يضاف إلى العلة كما عرف  
في نثر الفريب فلما كانت حرمة المذبح مضافة إلى أحرام الذبح وجب بقاء له الجواز إخلال المحرم آخر  
لأن حرمة هذا المذبح له نتيجة كونه ميتة لحب لأن كونه ميتة لم ينعف إلى إحرامه بل صنف  
إلى أحرام الذبح ولهذا لم يجب الجزاء على المحرم آخر وخلافه تناول البيض والجراد والخنزير إذا  
الجزاء حيث لا يجب فيه الجزاء ولا يجوز أيضاً لاستحاضة الذكاة فلم يبق مخطوَر الأحرام  
بعد أداء الجزاء فيجب فيها في فافهم **توادع** فصار حرمة تناول اللحم الوسائط مضافاً إلى إحرامه  
أراد بالوسائط مدم تحل الميتة المذبح وعدم أهلية الذبح بيا به أن لا أحرامه على عدم حلية  
الصيد للذبح وعلته أيضاً لعدم أهلية الذبح ثم غنار عدم الحلية وعدم أهلية الذكاة  
علتان حرمة المذبح فأصنف الحكم وهو حرمة المذبح إلى غلة العلة أعني إلى الأحرام وباقي  
التخصيص موافقاً **توادع** ولا بأس بأن يأكل المحرم لحم صيد اضطراره حلال وذبحه إذا أكل  
المحرم عليه ولا **توسد** بعبده خلافاً لما ذكره رحمه الله فيما إذا اضطراره لأجل المحرم أعلم أن الحلال  
إذا صاد صيداً حلالاً يحل للمحرم أكله إذا لم يعبده بأذن المحرم وعند مالك لا يجوز له أكل ما  
صاده الحلال لأجل المحرم وإن لم يكن يأذن المحرم وقال في الموطأ إذا أكل المحرم من ذلك الصيد  
الذي صيد لأجله يجب عليه جزاء الصيد كله لأنه قوله عليه السلام صيد البر لك حلال ما لم  
تقتله ومروا بعبده لكم رفاة الترمذي وصاحب السنن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ولما ما روى أبو جعفر الطحاوي بإسناد إلى عيسى بن طلحة عن عبد بن حنبل  
عن رجل من بني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسوحاً فإذا هو بخمار وحش عفيف فيه  
سهم قد مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ ما حبه فما الهزبي فقال يا رسول الله هي زينة  
كلوه فاسوا يا بكر ابن بغيره بين الرفاق وهم محرمون فدل على أن صيد الحلال يحل للمحرم إذا



لم يكن ياديه وروى صاحب السنن وغيره مسنداً الى ابن قنادة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حين اذكار بعض طريق مكة خلف مع اصحاب له محرمين وهو غير محرم فزارى حرماً او حشاً فاستوى  
على فريسته فقال اصحابه ان بناولوه سوطة فابوا فقال لهم ربحه فابوا فاحذره ثم سد على الحار ففعله  
فاكل منه حصص اصحاب رسول الله واني بعثهم على اذكار رسول الله صلى الله عليه وسلم سالوه عن  
ذلك فقال اما هو طعمه اطمعكم الله وهذا هو المراد من قوله في الدنيا ان الصباغة ربحه الله عنهم تذاكر  
لحم الصيد في حواجرهم وقال الشيخ ابو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي في السبب موفى في سبب ان حصة  
الذي ربحه اخيراً صاحب بن احمد القنطاري قال حدثنا عمار بن خالد قال حدثنا اسد بن عمرو قال سمعنا  
عن ابن حنفية عن محمد بن المنكر عن عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله قال تذاكرنا لحم صيد بصيده  
اخلالاً بمأكلة المحرم ورسول الله نائم حين اذقته اصواتنا فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال قم نسا زور فعلنا في لحم صيد بصيده الخلال فاكله المحرم قال فاسر بأكلة فاكل هذا ايضا  
ان صيد الخلال يحرم للمحرم اذا لم يكن ياديه وذلك لانه فاعلم ان معنى الحديث الاول يعيدكم اي ما لم يصد  
لا حلكم بامركم ودلائلكم ثم واما حملها على هذا فهو فيما بين الاحكام فتخرج ما صيد لأجل المحرم  
لأنه من ان يكون سراداً له حديث قال قل ما الجواب عن  
الحديث الذي روى عن النبي عليه السلام انه اهدى اليه رجل حمار وحش فزده عليه السلام فقال ما بها  
رود وكنا حرم فكل ذاك مطعون لا والتمذي  
قال في حاشيته هو عند محفوظ وهذا روى التجاري في الصحيح باسناد به الى ابن عباس رضى الله عنه عن  
الصحاب بن خنساء التميمي انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشاً وهو لا يبا او يودان  
فزده عليه فلما دأى ما في وجهه قال انما لم تزدوه عليكم الا انا حرم فاعلم هذا انه ما كان يعضو الصيد بل  
كان هو الصيد بصيده فلا يحرم للمحرم تناول الصيد فوالله واللام فمادى لا يملك اي اللام فما  
دوى ما نك لا يملك فلا بد على حرمة اللحم على المحرم وهذا لان فليكن الصيد اما يكون فيما اذا  
اهدى الصيد اي المحرم لا فيما اذا اهدى اليه اللحم لان اللحم لا يبرى صيداً فاقصص الحديث حرمة تناول  
الصيد على المحرم وبه نقول لا حرمة اكله اذ لم يكن ياديه فوالله ثم شرط عدم الدلالة اي  
سره التدويرى رحمه الله في قوله اذا لم يبدل المحرم فوالله وهذا انما ينص على ان الدلالة  
بحرمة اي شرط عدم الدلالة من التدويرى نفس في الرواية على ان المحرم اذا دل حلالاً على صيد الحلال  
فذلكه اخلالاً يكون اللحم حراماً لا ياكله فوالله قالوا فيه روايتان اي قال اصحابنا المتأخرون  
فبدر روايتان اي في حرمة لحم صيد امطاده حلالاً بدلالة المحرم روايتان فبيل المحرم وقتل المحرم  
قال الشيخ الامام مرتضى الابه الخواص رحمه الله عن اساده القاضى الامام ابي عبد الله رحمه الله قال كنت  
في سفر الحج فدخلت على العامى الامام ابي عاصم العامري وهو كان يدرس مسألة الدلالة وينظر  
فيها ويقول ان الصيد يحرم على الخلال بدلالة المحرم وكان يحقق فيه ويسند له بقوله عليه السلام  
هل اشترى هل اشترى فقلت ان الرواية محفوظة ان الصيد لا يحرم بدلالة المحرم فاحضرت  
رواية الزبادان فذكرت لذي ينظر في الزبادان في باب الصيد على اكله فوالله وفي صيد  
محرم اذا دعه لخاله ففعله فبمنه يتصدق على الفقراء والامل في حرمة صيد المحرم على الخلال  
ما روى صاحب السنن باسناد به الى ابن هزيمة رضى الله عنه قال لما فتح الله على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مكة قام رسول الله فبهم محمد الله وانى عليه ثم قال ان الله عز وجل حبس عن اهل مكة  
الصيد وسقط على رسول الله والمؤمنين وانا احل في ساعة من الزمان ثم يحرم الى يوم القيامة

لا يحصد بحر ولا يصر صيده ولا يخل اعطى الا لفسد فقال العباس يا رسول الله الا لا يخر  
قائه لغيره يا رسول الله فقال رسول الله الا لا يخروروى التجاري في الصحيح باسناد به الى  
عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذا بلد حرم الله يوم خلق  
السموات والارض وهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة وانه لم يخل الفاعل فيه لاحد  
قبل ولم يخل الى الساعة من يارم وهو حرام بحرمة الله تعالى الى يوم القيامة لا يحصد سوكه  
ولا يفر صيده ولا يلفظ لفظه الا من عرفها ولا يخل خلاها فقال العباس يا رسول الله الا  
الاذ خرفانه لغيرهم وليونهم قال الا لا يخروروى العبد القطع واحتل الا لاي فطوه  
والخلا بالفسد المحسوس الرطب قال محمد بن الحسن بن زيد الا زوى ما زال يلتمس الخلا حتى  
توجد في الخلا والثاني في البيت مدود من الخلق ثم وجه المسك ما حدث ان سوسر صيداً حرم  
لما حرم صار قتله حراماً بالطريق الاول فوجب اجزاء بقتله وقال نواه العباس لانه منه فلا  
يعتد خلاهم لما روينا ولا يجمع السلف على وجوب اجزائهم اذ كانا كيفيها فافان الاطعام بحري  
في صيد المحرم ولا يحزى الصوم وفي الهدى روايتان وقال زفر بن يحيى في صوم فيه الصوم وبه  
قال الشافعي وجه قول زفر رحمه الله انه مما صيد حلالاً في صيد فيه الصوم كما اذا قتل  
المحرم ولما ان هذا الضمان لم يتعلق بمعنى في الفاعل اعلم انه ليس بضمان لفعلة لان  
الا مصطفاً دحل له من حيث هو حلال وانما يتعلق الضمان بمعنى في غيره وهو يعقوب  
امن الصيد لان باخذ الصيد بين ول امن الصيد لا يخاله فلي صار الضمان باعتبار الحبل وهو  
الصيد اشبه ضمان الاموال فلم يحز فيه الصوم لانه عز امه لا كفارة بخلاف المحرم فان الضمان  
ثم جزاء الفعل لا جزاء الحبل الا انى انه اذا قتل صيد الحلال اوجب عليه الحرام فلو كان  
ضمان الحبل لم يحز عليه ثم الصوم يصح جزاء الفعل لقوله تعالى او عدل ذلك صاماً  
ولا يصح جزاء الحبل لانه لا مماثلة بين الصوم وبين الحرام وبين الحبل وهو احب  
او نقول انه لما باشر الفعل المحذور ناسب ان ياتي بفعله اخر هو قتره وهو الصوم  
تحقيقاً للمقابلة بخلاف ضمان الحبل فانه اذا دل الاس عن الصيد فوجب عليه بقائه  
اثبات الاسن للفقهاء من الجحج وذلك يكون بالاطعام لا بالصوم فافهم وقال الحاكم الحليل  
الشهيد ولا يتصدق من جزاء الصيد على ولده وبواقفه ولا على ابوه واحداه وان اعطى  
سنة ذبها اجزاء وفقراً المسلمين احب الى فوالله تنقيب وصف في الحبل اراد الوصف  
الاسن وباللحاحل الصيد فوالله والصوم يصح جزاء الافعال لا ضمان الحال وهذا هو المراد  
من الخرافة المذكورة في قوله والفرق قد ذكرناه وعقبه مرانفا فوالله وبه يحزى  
الهدى ففيه روايتان في احدي الروايتين لا يجوز لانه اشبه ضمان الاموال فلا يجوز فيه  
الهدى الا ان يكون قيمته مد بوجاهة قيمة الصيد فيحرى عن الاطعام وفي الرواية الاخرى يكون  
لانه اخذ ضمان اصلين لانه اشبه ضمان الاموال لما قلنا واسبه ضمان الاحرام لانه وجه  
حقاً لله تعالى فوفرنا من الشبهين حظه فلم يحز الصوم بالنظر الى الاول وجاز الهدى بالنظر  
الى الثاني فوالله ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرميه فيه اذا كان في يد موريه حلال  
فدخل الحرم بصيد الحلال وهو مسك لم يبدءه الجارية يجب عليه الاسال وقال الشافعي رحمه  
الله لا يجب عليه الاسال واذا كان الصيد في بيته او نعمته لا يجب عليه الاسال بالانفاق  
له ان هذا صيد الحلال لا صيد المحرم والخلال ممنوع عن صيد المحرم لانه صيد الحلال فلا



يحب عليه الارسال وايضا كان الصيد مملوكا له قبل دخول الحرم فاذا وجب الارسال بعد  
دخول الحرم وجب الحق لله تعالى وجبه تعالى لا يظهر في مملوك العبد لانه تعالى عني والصيد يحتاج  
فلا يحل الارسال ولما انه صيد الحرم فيجب عليه الارسال لقوله عليه السلام ولا ينفر صيدها  
وهذا لا يصيد الحرم هو الذي في الحرم وهذا في الحرم فلا يجوز اسماكه فيجب الارسال الا ترى ان صيد  
احل او ادخل الحرم نفسه لا يحل لاحد اخذ فعلم ان الصيد يكون من صيد الحرم بكونه فيه ولا  
يقال انه لم ين صيد بعد الاخذ لعدم الامساع لانا نقول لا نسلم انه لا يمنع لان الامساع يمنع  
او بالقوام وهو حاصل الا انه لا يمنع بعارض الاخذ والعوارض لا تندرج في القواعد وقوله  
حق الله تعالى لا يظهر في مملوك الصيد فلنفس هذا التعليق في معارضة الحديث  
فلا يفتى اليه **قوله** ان صار من صيد الحرم تغليل لوجوب ترك التعرض وهو راجع  
الى الصيد **قوله** باروينا وهو قوله عليه السلام ولا ينفر صيدها **قوله** فان باعه  
رد البيع فيه اي ان باع الحلال الصيد الذي ادخله من الحلال في الحرم و رد البيع ان كان الصيد قايما  
لان البيع لا يجوز كونه الحرم وان كان قايما فله الجزأ بصدقه بغيره لسقوط الامن  
ونقل ما جاء الاجاز عن مساك اخذ ان احد شق في البيع في الصيد اذا كان محررا لا يجوز البيع  
سواء باع او اشترايا والصيد في الحلال او في الحرم او في ايديهما او في يد احدهما او في يد غلامه  
او في الدار او في الفحص وسواء كان سحا او هبة او صدقة وان كان المتعاقد ان حلالين ينظر  
الى موضع الصيد ان كان في الحلال جاز البيع سواء كان المتبايعان في الحلال او في الحرم او احدهما  
في الحلال والاخر في الحرم وان كان الصيد في الحرم لم يحز البيع فان سلمه الى المشتري فذبحه كان  
على الحرم الذي باعه جوازه وفي المشتري قيمته للبايع اذا كان قد اصطاده وهو حلال ثم احرم  
ثم باعه وللبايع ان يستعمله في الفقه في الجزأ الذي عليه **قوله** وكذلك بيع المحرم الصيد  
من محررا وحلال لما قلنا بيعه يرد البيع ان كان الصيد قايما وان كان قايما فيجب عليه الجزأ  
**قوله** ومن احرم وفي بيته او في فقص معه صيد فليس عليه ان يرسله وقال الشافعي عليه  
ان يرسله وان كان في يده فعليه ارساله بالاتفاق وهذا بناء على ان بالاحرام هل يزول الملك  
عن الصيد المملوك ام لا قصدنا لا يزول وعنده يزول لانه ان ما كان من الصيد في بيته او  
فقصه في يده حكما فصار مملوكا للصيد حكما فيجب عليه الارسال كما اذا كان يدع حقيقة فاذا  
هلك قتل الارسال صبي الجزأ ولنا ان الحرم ليس بمنفعة للملك فلا يزول الملك في الصيد بالاحرام  
الموجب كونه التعرض على الصيد الا ترى ان الملك يثبت في الحرم وجود الحرم فلو لم يزل  
الملك لم يحل الارسال لعدم التعرض منه بعد الاحرام لان الصيد جعل في البيت والفحص قبل  
الاحرام فصار كما اذا حرم الصيد ثم احرم ثم مات الصيد حيث لا يخفى عليه او نقول الاصطفا  
والليس واجماع كل واحد منها حرام على المحرم ثم بالاحرام لا يزول ملك المبيع وملك الثوب  
فكذا ملك الصيد ولان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يحرمون وما كان يبيعونهم وما كان يبيعونهم  
عن الصيد والذواجن ولم ينقل احد عنهم انهم كانوا يرسلونها بعد الاحرام قال الحجاز الاسلام  
وسيلة الفقص من القواص ونسوي ان كان الفقص في بيع وفي رحله وقال بعض متأخري  
اذا كان الفقص في يده لزمه ارساله لكن على وجه لا يوضح وقال بعضهم لا يلزمه ارساله لانه  
ينزله ما اذا كان في يده **قوله** صود وود واجن من جمع داخن وهو الذي تغود المكان  
والفه من قولهم يعين حاجي وثا داخن اذا كان مقبلا بالبيت لا يعي واراد بالصود نحو الصيد

والشاهين

والشاهين وبالذواجن نحو الغزال **قوله** ويجوزك جوف العادة العاسية اي العادة المستمرة  
بان الناس يحرمون وفي بيوتهم صود وود واجن وعادة المطين حجة ما رآه المملوك  
حشا فهو عند الله حسن **قوله** ولا يخبر بها الملك لانه ليس ينفر من الصيد **قوله**  
على وجه لا يوضح اي لا يوضح الصيد المملوك لان اضاعة المال حرام فبطله في بيته او بوضعه  
عند انسان **قوله** فانما صاب خلال صيد انما حرم فارسله من يرض عنه بعض عبيد  
حيثه رضى الله عنه وقال لا يوضح اعلم ان الحلال اما احرم وفي يده صيد مملوك له قبل  
الاحرام يلزمه الارسال بالاجماع اما اذا ارسله غيره فيجب على المرسل الضمان عند ارجعه  
خلافا لما وجه قولهما انه محسن ولا ضمان على المحسن لقوله تعالى ما على المحسن من شيء  
وهذا لانه فعل ما فعله حسيبه لله تعالى لان الارسال كان واجبا على الاخذ الحق لله تعالى  
فلا يلزم المرسل الحرقة ولا يبي حبيفة رضى الله عنه ان المرسل انما ملكا يحرم ما لا احد  
فلزمه الضمان وهذا لانه كان اخذه قبل الاحرام والصيد لمن اخذ قبل قطع المرسل  
يد الاخذ عن صيده المملوك بضمه سل ان الارسال كان يجب على الاخذ حتى لا يكون منفردا  
للمصيد باسماكه لكن لا نسلم ان الارسال يجب عليه على وجه يقطع عن الصيد ملكه  
ولهذا لو خلاه في بيته وهو محرم فلابد عليه فعلم ان المرسل فعل فعلا لا يلزم الاخذ لانه  
قطع يده عن الصيد من كل وجه بخلاف ما اذا اخذ الصيد حالة الاحرام حيث لا يضمن المرسل  
لا الاخذ لم يملك الصيد لان الصيد حرام على المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البرما  
د ثم حرما **قوله** وتطويه الاختلاف في كسر المعان فيجب لاضمان منه عند ما لانه امر  
بالحرور في نهي عن التكر وعنده اي حبيفة يجب الضمان لغد الله لانه مملوك لصاحبه  
كما اذا قتل الجارية المغنبة خطا يجب قيمتها غير مغنبة وقال في الحرم المعازف الملاقي  
ثم قال فقال قوم من اهل اللغة هو اسم يجمع الخود والطنبور واسماهما ثم قال وقال  
اخر من اهل المعازف التي استخرجها اهل اليمن وقال في ديوان الادب المعرف **قوله**  
من الطنابور يتخذ اهل اليمن **قوله** فان الصيد لم يبق بحلا للملك وذلك لان الحرم  
اصيغت الى العين بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر فخرجت العين عن كونها بحلا للملك  
كما في قوله تعالى حرمت عليكم اما نكح بخلاف ما اذا اصيغت الحرم الى الفعل اذ لا تكون  
الحرمه لعين التي بل لغيره كما في الكل مال الجوز مثل قوله ولا تأكلوا **قوله** فصار كما  
اذا اشتري الجزأ بغير اذا اشتري المسلم الحر لا يملكها فاذا تلفها اخذ فلا ضمان عليه لانها  
حرام له لعينها لقوله عليه السلام حرمت عليكم الجزأ لعينها فكذلك اذا ارسل صيد المحرم  
لان الصيد حرام عليه لعينه فلا يجب الضمان **قوله** فان قتله محرم اخذ في يده فعلى كل  
واحد منها جزاؤه اي في يد المحرم بغير ان قتل الصيد الذي في يد المحرم محرم اخذ في الجزأ  
على كل واحد من الاخذ والفائل اما الفائل فظاهر وعليه الجزأ لقوله تعالى الجزأ شيئا  
قتل من النعم واما الاخذ فلانه اخذ الصيد ولم يرد فصار ضامنا فله يرجع الاخذ  
بماضن على الفائل قال فخر الاسلام يرجع عندنا استحسانا والقياس ان لا يرجع وهو قولنا  
رحم الله له ان الرجوع لو ثبت لا تخلوا من احد الامور الثلاثة اما ان يكون باعتبار ملك  
العين او باعتبار قربا من الضامن من مقام المالك او باعتبار لو دمر الضمان عليه والاول  
قاسد لان المحرم لا يحل ملكه للصيد وكذا الثاني لان فيما من الضامن ضامه اما بغير اذا كان







والكاهن جمع كم على عكس عمره ونزول عرف في موضعه **قوله** وكل من فعله القادر بما ذكرنا من غيره على  
المعزود ما فعله وما رأى فعل القادر دمان دم الجاني به على احرام الحجة ودم اخر الجاني به على  
احرام العزم وعند الشافعي يلزمه دم واحد كالمعزود بما على ان احرام العزم داخل في احرام الحجة  
عنده حتى ان القادر يظوف عنده طوافا واحدا ويسعى سعيين وعند طوافا واحدا وسعيين  
كل واحد منهما لو انفرد بوجوب كفارة فاذا اجتمعا او جازيا كفارتهم كالحج في عيمتين ولا معنى له  
لعله يدخل احرام تلك في احرام هرج لانه يسرى قارنا بالاتفاق فلو كان كما قال لكان معزودا ولا  
كلام لنا فيه ولا يقال ينبغي ان يدخل احرام الكفار ان كان اذ اجتمع المحرم على صيد المحرم حيث لا يجب عليه  
جرا ان الحرم الاحرام وحرمه الحرم بل يجب عليه جزا واحد للدخول لا ما يقول لافضل ان الغناس  
صحيح لعدم المائلة بان العيس والعيس عليه بانه ان حرمة الاحرام اقوى من حرمة الحرم لان  
ما الاحرام محرم عليه ما لا يحرم بالحرم كاللبس والجماع وبالحرم لا يحرم ما يحرم بالاحرام فاستنع  
اقوى الحرم من ادمها فوجب كفارة واحرة علف احرام الحجة واحرام العزم فانما سوا لان كل  
واحد منهما محرم ما يحرم بالآخر فوجب كل واحد منهما كفارة الا ان التقادير بينهما في اكا الاقلال  
ولا كلام لنا فيه **قوله** وقد مر من قبل اراد به ما ذكره بقوله في باب القرآن الاختلاف بيننا  
وبين الشافعي بما على ان القادر عندنا بطوافين ويسعى سعيين وعنده طوافا واحدا وسعيين  
واحد وبغيره في سرحا **قوله** قال الا ان يجاوز الميقات غير محرم وفي بعض نسخ القدوري  
ان يجاوز من باب الميقات **والاول** من باب التفاعل وهذا استثناس قوله فعليه دمان اي على  
القادر دمان في كل موضع يجب فيه على المعزود ما لا في صورة واحدة وهي ان يجاوز الميقات  
بلا احرام ثم احرم بعد الجأوره فوجب عليه دم واحد عندنا وقال الشافعي يجب عليه دمان  
قال الشيخ ابو الحسن القدوري في سرح مختصر الكرخي وليس في الاصول معنى على المعزود دم  
وعلى القادر دما الا في هذه المسئلة له انه ادخل النقص في احرامين ولما ان الواحد عليه عند  
عبور الميقات احد الاحرامين للحج او العزم لا احراما فاذا جاوز بلا احرام ثم احرم مما ادخل  
النقص على احرام واحد وهو الذي وجب حرمة الحرم يجب عليه جزا واحد ولهذا الواو  
المسئلة يعرف ثم احرم حجة لا يلزمه ترك احرام الحجة عند الكيفان بينه بالاتفاق وفي قول  
القدوري الا في هذه المسئلة نظرا لا نقاد بينا في اخر فضل الطواف ان القادر اذا افاض قبل  
الامام يجب عليه دم واحد كالمعزود وكذا اذا طاف طواف الزبارة وجنبا او محدثا وقد رجح  
الاصول على عليه دم واحد وينقضها بك وكذلك القادر اذا وقف بعرفة ثم قتل صيدا فعليه  
قيمة واحد كما ذكر في الاحناس وكذلك اذا حلق خلقا قبل ان يدع يلزمه كجانبه دم واحد  
ذكره محمد في اصل الجامع الصغير وقد ساه في اخر فضل الطواف اعلم ان ما قلناه من مضاعفة  
الجزا على القادر فيما يجب عليه بسبيل الكفارة لا بسبيل العزامة لان ما وجب عليه بسبيل العزامة  
لا تضاعف عليه ولهذا فعل الشيخ ابو العباس الناطع رحمه الله عن مناسك الاصل وقال حلال  
او قار او معزود بالجماع اذا قطع بحرة في الحرم مما لا ينه الناس فعله فيه واحرة لا تضاعف  
على القادر لان هذه العزامة لم تكن على جهة الكفارة ولهذا لا تسقط بالصوم **قوله** واد  
استدرك بحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزا كامل وهذا مذهبنا وعند الشافعي يجب  
عليهما جزا واحد كما اذا اشترك احلالا في قتل صيد احرم لنا قوله تعالى ومن قتله منكم  
مستغبرا فخر اسلم ما قبل من النعم بانه انه شرط وجزا على كل من باشر الشرط يلزمه الجراكمة

كقوله عليه السلام من دخل دار ابن سفيان فها من ولا كل واحد منهما ادخل نقضا في العبادات  
الحاجة على احرامه فقتل الصيد فله من الجزا كما لا اد السعد علف احلالا اذا اشترك في قتل صيد  
الحرم يجب عليه جزا واحد لانه ضمان الحمل لاصان الفعل فبمدا على الحمل وهذا مذهبنا  
ضمان الفعل فيتعذر الجزا بعد احكامه **قوله** واد استدرك حلالا في قتل صيد احرم فعليه  
جزا واحد اي على كل واحد منهما نصف قيمة الصيد وان كانوا اكثر من ذلك قسم الضمان على عددهم  
ودلك لما قلنا انه ضمان الحمل فبمدا الجزا كما اذا قتل رجلان وجماعة رجلا خطب على علم  
ديه واحدة لانه ضمان الحمل وعلى كل واحد كفارة لا ضمان الفعل قال الشيخ ابو الحسن الكرخي  
رحمه الله فان اشترك محرم وحلال في قتل صيد في الحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف  
القيمة لان الضمان لا يتبع بعض في الحرم ويتبع بعض في حق الحلال وقال ايضا ان كل العادل مع الحلال  
من لا يجب عليه الجزا من كافر او صبي وجب على الحلال بعد ما خصه من القيمة اذا قتل على  
الحدود الا ان الكافر والصبي لا يلزمهما الجزا لانهما ليسا بجا طيبين يحقون الله تعالى وقال في الجامع  
الكبير لو اخذ حلال صيد احرم فقتله نصراني او صبي او يمنية في يده فعلى الحلال قيمة ولا  
تتبع على النصراني والصبي الا ان الحلال يرجع بمقتضى على النصراني والصبي لانه لو قتلها لم يكن  
الحلال من ارساله **قوله** لا جزا عن اجنبية وفي بعض النسخ على اجنبية وهي ايضا معر عن  
لان حروف الجر تتدل بعضها من بعض كما قال الخفيف الحقيقى اذا رميت على بؤف فقتل لمعزود  
اسم المجنبي رضاها ويجوز ان يقال معناه جزا من على اجنبية **قوله** واد باع المحرم الصيدا و  
اباعه فابيع ما طل وهذا الا بالبيع لا علوا اما ان كان واقفا في حياة الصيد او بعد قتله  
ففي الاول يلزم ان لا يبيع من الصيد وفي الثاني يلزم بيع المبيد وكلاهما باطل فيكون البيع  
باطلا وقال الناطع رحمه الله لو اشترى او باع حال احرامه الصيد نقص احكام البيع وانقصه  
المشتري فاستهلكه والبايع محرم والمشتري حلال فعمل البايع قيمة الصيد للكمالات ولا ضمان  
عليه للبايع ان كان صاد محال احرامه وان صاده وهو حلال ثم احرم ثم باعه حال احرامه  
فعمل المشتري قيمته للبايع **قوله** ومن اخرج طيبة من الحرم فؤلة او كاد اذاته هي  
واولادها فعليه جزا وهن اي جزا الام والاولاد وذلك لان الصيد كان اسبابا محرم فانها اخرجته  
من الحرم فصار الاخراج جناية عليه ما ينافى اليد على الصيد فاستوى الفرع والاصل في ايجاب  
البد فوجب الرد الى المان وهو الحرم على حصول الموت قبل الرد وجب جزا وهن جميعا بخلاف  
ولد المعصومة حيث لا يكون مضمونا لان حق العباد لا يضمن الا بالشقوب بقطع البد ولا  
قطع قبل الشقوب فعارض الاصل الفرع الاصل اما اذا ادى جزا الام بعد ما اخرجها من الحرم  
ثم ولدت اولاد ثم متن فلا يتبع عليه اصلا لانه حين ادى جزا الام تنقضي حرمها من الحرم ثم  
وكذلك نفيت الام عن معصومة فكذلك الاولاد ولهذا يملكها الذي اخرجها ولو ذبحها لم تكن  
سبه اذ لم يسق في الام امان ولا شبهة الا ان وفيل اد الجزا كانت سبه الا مان بانه لو حو حردا  
الى الحرم **قوله** وهذه صفة شعبة اي كون الصيد واجب الرد الى المان اي الى موضع امان  
الصيد وهو الحرم صفة شرعية فتسدى الى الاولاد بغير يثبت وجوب الرد الى الحرم في  
الاولاد ايضا لان الاوصاف الغارة في الامانة تسرى الى الاولاد كالحربة والفاية **قوله** والبد  
**قوله** لان بعد اد الجزا لم تنق اسه اي لم تنق الطيبة مسخرة للاس ونقصه مرافقا  
اما لتعليل صاحب الهداية بقوله لان وصول الخلف كوصول الاصل وقد مر الامام







فظهر الفرق وبطل القياس في سبب كون نطق الاختلاف الى اخره اي هذا الاختلاف يساوي في  
ان الدم الواجب بالجماع وذهاب النجاسة بسقط بالاعتناء عندنا ولا يسقط عنده نطق الاختلاف الواقع  
بيننا وبينه في مسيلتين احدهما اذا طهرت النجاسة بلا احرام ثم احرم بالجماع فانه في بقاؤه  
الوقوف بعرفات وحلل بالجماع العرة فوجب عليه القفاس فابل بسقط الدم الواحد بالجماع  
بغير احرام بوجوب القفاس عندنا خلافا له والثانية اذا احرم بالجماع بعد الجماع عن النجاسة خلافا  
لما في الجماع قبل الوقوف بعرفات فوجب عليه المنع والصفاء بسقط دم الجماع عندنا خلافا له  
وان الدليل من الجاهلين سرفيل هذا **مسألة** وفيه عطف على قوله في ثابت الجماع **مسألة** هو جواز الجماع  
من اي زفر نفس الجماع بغير احرام منه اي من النجاسة وهو اي القفاس اي بالصفاء من اي عرق  
الصفاء من المخطوطة ان بيان للاهم الواقع في العذر **مسألة** وانما اخرج المكي بدمه ولم يعد الى  
الحرم ووقف بعرفة فعليه ساء والاصل منه ما عرفت في فصل المواضع ان صفات المكي في الجماع احرم وفي  
العرم محل فالحق المكي عن الحرم ثم احرم بالجماع صار كافيا في اذا جاور النجاسة ثم احرم فوجب عليه ساء  
لذلك حرمة النجاسة كما وجبت على الاقارب وهذا فيما اذا خرج ما رآه الجماع اما اذا خرج لما جاز النجاسة  
ثم احرم بالجماع ووقف بعرفات لا يجب عليه شي لان النجاسة بالاقارب **مسألة** فان عاد الى الحرم ولم يلبس  
فهو على الاختلاف يعني ان عندنا في حقيقة بسقط عنه الدم بالعود والسنة عند الحرم وعندنا بسقط  
بجرد العود وعندنا في لا يسقط وان لم يلبس وقد عرفت بانه قبل هذا في الاقارب **مسألة** والمنع  
اذا خرج من الحرم ثم خرج من الحرم فاحرم بوجوه ووقف بعرفة فعليه دم وانما في هذه السنة  
في الجامع الصغير بالمتنع لان احرام الفارق لجنه وعمرته سببا في فلا بد من هذا الحكم منه وانما  
وجب الدم على المتنع باحرامه خارج الحرم لان سبب المتنع لجنه مكي فلا يخرج من الحرم واحرم  
بعد ذلك ترك النجاسة فوجب عليه الدم لحركة النجاسة اما اذا ارجع الى الحرم بسقط عنه  
الدم اذا لم يلبس وعندنا لا يسقط التلبس وعندنا لا يسقط في الخلق وهذا معنى قوله وهو  
على الخلاف الذي تقدم في الاقارب وانما قال تقدم في الاقارب وان كان المتنع ايضا افاضالا في المنع  
في حق احرام الجماع كالذي قالهم **مسألة** **اسماء الاحرام** **مسألة** احرام  
لما كان اضافة الاحرام الى الاحرام من اهل مكة ومن منزله داخل النجاسة حاشا وكذا اضافة  
احرام العرة الى الحجة من الاقارب اسما كما سيحكي ذكرهم او روي اضافة الاحرام الى الاحرام  
باب الجبايات لانها نوع من الجبايات بخلاف اضافة احرام الحجة الى احرام العرم من الاقارب فانها  
مشروعة **مسألة** قال ابو حنيفة وفيه الله عه اذا احرم المكي بعرف وطاف لها سوطا ثم احرم بالجماع  
فانه يرفض الجماع وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمره وقال ابو يوسف ومحمد يرفض العرم احب اليه  
وقضاها وعليه لرفضا دم قال نضر الاسلام الردوي رحمه الله في شرح الجامع الصغير كذا الدم  
فلم يرفض من الحضايم يعني من خواص مسائل الجامع الصغير لانه لم يذكروا في الاصل وقولهم احب  
اليهم الحضايم ايضا وكذا المصنف عليها في قوله فان منع عليها اجزاء من الحضايم وانما مدسوله  
طاق لها سوطا لانه اذا لم يطف للعرم اصلا يرفض العرم بالانفاق وقد بطوا في سوطه  
واراد به اقل الاشواط حتى اذا طاف سوطين او ثلاثة اشواط كان الخلق منه كذلك اما اذا  
طاف للعرم اكثر الاشواط يرفض الجماع بالانفاق والاصل هما ان المنع والقران لا يجوز للمكي ومن  
في مضاهي لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ومن كان داخل النجاسة فم  
دمه للكعبة وحكمهم حكم الحاضرين الا يري الى قوله تعالى الا الذين عاهدتم عند المسجد

في هذا يقول اد وحركه بعد حرام ثم عاد الى النجاسة من تلك السنة فاحرم من حجة عليه تد راحة الا  
او حرمه ساء وذهاب سبب ما وجب عليه من العرة او الحجة بسبب دخول مكة فاحرام قال في شرح محصر  
لكرحي والاصحاح وشرح الانطع وغيره هذا السخا والقياس ان لا يجزئه وهو قول زفر رحمه الله  
وجه القياس ان مجازة النجاسة اوجب عليه حجة او عرق فلا يسقط ذلك ما وجب بسبب احرام حجة الاسلام  
وحجة ساء ووجه ساء ووجه فيا ساء اذا اندر وقاله عليه حجة بسبب لا يسقط عنه الحجة  
المذكورة في حجة الاسلام وما ساء ما اذا دارفه السنة وما داره النجاسة واحرام حجة الاسلام او  
احرام ما وجب عليه بالندرس الحجة او العرم حجت لا يسقط ما وجب عليه بمجاورة النجاسة من الحجة  
او العرم بالانفاق وجه الاستحسان انه لما عاد الى النجاسة من هذه السنة واحرم حجة عليه تدارك  
المشروك في اوانه فبحر به مما وجب عليه بدخول مكة فاحرام وهذا لان النجاسة او حصة  
احراما يوردي افعاله في هذه السنة تغلبا للبيت كيف ما كان لا احراما فصد بالادخول مكة  
ولهذا لو احرم ابتد الحجة عليه من النجاسة فبحر به عنها وعن حرمة النجاسة فعل ان الواجب عليه  
حق النجاسة مطلق الاحرام لا الاحرام المعدى بخلاف ما اذا انحلت السنة ثم احرم من النجاسة  
حجة عليه حجت لا بحر به عما وجب عليه بدخول مكة فغير احرام لانه فاق ما يقع به الاستدراك  
لان النجاسة اوجب عليه احراما يوردي افعاله في هذه السنة لابي سنة احرم في بال العرق ولا ان  
السنة لا تحل مع ثبوت الحجة او العرة واجبة في ذمته فصار ان اصلا فلم يوردا للاحرام فصدى  
كما اذا نذر ان يضيئ شهر رمضان هذا فصام ولم يضيئ فيه جاز رمضان من قابل فصامه واشتغل  
فيه ففنا عما عليه لم يحرم لانه لم يضيئ في الشهر من الاول من الصوم ففنا ما يوردي لا يصوم  
فصوم كذا هذا قال قل **مسألة** **مسألة** الحجة يتحول السنة فصيدين بنا ولكن لا  
نسلم ان العرم يصب دسا لانه بعد موقة فيضيئ ان يضيئ العرم الواجب بدخول مكة فغير احرام  
بالعرم المدور في السنة الثانية كما تنفذ في في السنة الاولى في قل **مسألة** لا شك  
ان العرم يكره ما خذ الى ايام الخمر والشراب فاذا اخرها الى وقت يكره ما كرهها لها فصار من  
وبها ومن جاور الوقت فاحرم بعرم وافقه ما سعى فيها وفنا ما اى افسد العرم بالجماع وانما  
وجب المنع في العرم ثم القضا بعد الافساد فبا ساء ما اذا افسد الجماع وقد روي انه حديث  
بوجوب المنع والعلم في الفصل الاول من باب الجبايات واجامح وقوع الاحرام لادما بصحة الشرع  
نورس وليس عليه دمر ترك الوقت وعلى قياس قوله رفته لا يسقط عنه يعني ان عند زفر رحمه الله اذا  
جاوز النجاسة ثم احرم ثم عاد الى النجاسة لا يسقط عنه الدم لانه لم يلبس لان جنابته لا ترتفع بالعرم  
فكنا اذا جاور النجاسة ثم احرم بعرم ثم وجب عليه القضا بالانكسار لا يسقط عنه الدم بالفضل لعدم  
ارتفاع الجباية بالقضا فبا ساء على تلك السبلة وجه قوله زفر ان ساء المخطوطة لا يسقط سوجهاء  
بالفضل اذا قل العبد او قل الظفر او خلق الشجر او فعل نحو ذلك من اللبس والظلم ثم افسد  
الجماع او العرم فكنا لا يسقط ما وجب بالجماع بغير احرام بالفضل وانما وجب عليه خلل في  
في احرامه بالجماع من النجاسة بغير احرام ثم لما افسد العرم وقضا ما استدرك الخلل العاين لذلك  
الفضل عكس العاين ومداين بالاحرام من النجاسة فيسقط عنه الدم فصار كما لم يجاوز من النجاسة  
بغير احرام اصلا لكن ساء في صلاته بحر عليه نحو الشهور انا افسد ما فضا لا يسقط منه سجود الشهور  
لننا ترك العضا بالفضل كذا هذا بخلاف ما وجب ساء المخطوطة حجت لا يسقط بالفضل لان ذلك  
انما وجب بجنابة الارتماق الحاصل في الاحرام وبالفضل لم يعدم اجنابة فلم يسقط سوجهاء ايضا



احرام لما استغوا الحكم واستغفروا المحرمات في من سادع والدين ساكنهم خارج المحرم واحل المتقاف  
ففي الآية اي ليس العهد الا هو لا الذين لم يتكفوا انما اقاموا على الوفا بعدد ما استغفروا المحرمات  
الدين نص بالاستسناد اذ قال الرضا في نصه قوله لم يكن للملك ومن في معناه حق المسع والفران  
لم يكن بد من رفض احداهما فقال برضا في قوله وقال صاحبها برضا العزم قال اعلم الشهد قولها  
استحسان ثم قال ذكره في كتاب ابن جماعة وجه قولها ان العزم ابرضا واذا وافق موته  
فصار في اولي بالرفض لان اذ اهامكن في جميع السنة الاحتمس ايام نكره فيها وسعي ذكرها فصار  
كما اذا لم يطف لها اصلا علاق ما اذا طاف لها اربعة اشواط لان العزم صار في موداه لان لا كره  
حكم النكاح والجمعة ليس بموداه فتعذر رفض العزم بعد الا اذا حكم كما تعذر رفضها بعد انما حصة  
بانه اجمع الاشواط ولا ينفذ حصة رضى الله عنه ان الاحرام مفقود على الا اذا ليس ادا كما يربطه فها  
تقدم فلما كان كذلك كان رفض الخ اولي لان رفضه اشاع من الادا لانه لم يسرع في الا اذا بعد ليس  
بابطال للعزم بخلاف رفض العزم فانه ابطال وهو حرام بالنقض وانما قلنا انه ابطال لانه اتصل  
ما حراما اذ الطواف فصار كما اذا طاف اربعا بخلاف ما اذا لم يطف للعزم اصلا حيث يرفضها  
لعدم اتصال الا اذا لم يرم الدم بالرفض سواء رفض العزم او رفض الخ لجماعة التخليل قبل اذاته  
واما وجوب الحج والعزم عليه في رفض الخ على ما قال ابو حنيفة رضى الله عنه فلان الحج لزمه  
بالاحرام وقد رفضها فليزيمه فضا ولا لان الشروع لم يرم واما العزم فلانه لما رفض الخ صار في  
سعي فابا الخ واما الخ يتخلل بافطار الخ العزم بخلاف رفض العزم على مذهبهما حيث يزره فضا  
لا يرم ثم وكذا اذا احرم بالخرق ثم بالخ ولم ينفذ في من افعال العزم اي رفض العزم الصا  
وهذا ما لا ينافي قوله لما قلنا اشاع الى قوله لا يهادن حاله او اقل اعمالا او برضا قوله  
ولا كره اذا طاف للمعزم اقل من ذلك عند ابو حنيفة رضى الله عنه اي اقل من اربعة اشواط  
وذكر في بعض النسخ عندهما وبانه ظاهرا بان يقال انما يرفض الخ عندهما اذا وجد اكر الاشواط  
للعزم لان لا كره حكم الكل ولا كره اذا طاف لها اقل حيث يرفض العزم لا الخ لانه لم يوجد  
اكر الاشواط فضا كما انه لم يوجد الطواف اصلا وبان النسخة الاخرى بان يقال ان رفض الخ  
فما اذا وجد اكر الاشواط للعزم بخلاف وليس كذلك رفضه عند ابو حنيفة فها اذا وجد اقل  
اشواط الخ فان فيه خلافا عند برضا الخ وعندهما يرفض العزم او نقول هذا جوابا  
سوال مفقود وهو ان يقال لما قال المصنف فان طاف للمعزم اربعة اشواط رفض الخ بخلاف  
لان لا كره حكم الكل وروى عليه السؤال بان يقال كيف يرفض الخ على مذهب ابو حنيفة فها اذا  
طاف الاقل للمعزم ولم يوجد الاكثر الذي له حكم الكل فاجاب عنه وقال ولا كذلك فها اذا طاف  
الاقل يعني ان ابو حنيفة لا يملك لرفض الخ فها اذا طاف الاقل للمعزم بوجود الاكثر لم يملك  
بعله اخري وهي ناكذ احرام العزم بانفسه الادابه ورفضه عند الما كذا اول من رفض الما كذا  
وهذا لان اخراجها ان يكون محلا لا يملك من عدم العلة لا يوجب عدم الخ قوله والخالة  
هذه اي وجد اذ بعض افعال العزم قوله وفي رفض الخ فضاوه وعزم اي فضا الخ الذي  
رفضه في سنة اخري وعليه عزم اخري غير العزم التي شاع فيها لكونه في معية فابا الخ لكن  
بودي اولا العزم التي سعي فيها ويخرج عنها ثم بان يرم اخري لكونه في معية فابا الخ قوله  
وان سعي عليها اجزاء يعني اذا لم يرفض الخ ومن في معناه العزم او الخ يرضي عليها واداما  
اجزاء وذاك لان النبي لم يحيز في عزمه لا لعدم الشريعة على ما حققنا في شرحنا الموسوم

بالتبيين

التبيين وعليه دم كفارة لا رنكاه النبي وهو الجمع بينهما قال الخاتم الخليل الهدي في  
نوا در اس سماعه في احرام المكي بالخ بعد ما طاف اربعة اشواط ليعزم انه ليس بواحد ولكنه  
محرم بتبيين وان اصناف صيد ما كان عليه جنا أن تواسد وهذا في حق المكي فصار هذا  
الدم الواجب للجمع بين العزم والخ في حق المكي دم جبر للتعيين لا رنكاه النبي وفي حق  
الافاق ومن شكر كما انعم الله تعالى من الجمع بين العبادتين قوله ومن احرم بالخ ثم احرم  
يوم النحر حجة اخري فان خلق في الاول لزمه الاخرى ولا يرضي عليه وان لم يخلق في الاول لزمه  
الاخرى وعليه دم فصار ولم يفسر عند ابو حنيفة وقال لان لم يوصر ولا يرضي عليه واصلى  
هذا ان الجمع بين الاحرامين المحتين او لغيره من حوام لانه بدعه فتعذر لك بقول اذ احرم  
بالخ ووقف بعرفات ثم احرم يوم النحر حجة اخري فلا يخلوا اما ان كان احرامه حجة اخري  
بعد الخلق للحجة الاولى او قبل الخلق فان كان بعد الخلق فلا يزره الدم لانه لم يجمع بين  
الاحرامين لانه لم يخلق في الاول بالخلق ويؤدي الحج الاخرى في العام القابل اما اذا كان  
احرامه لثانية قبل الخلق للاولى فلا يخلوا بعد ذلك من احدا لغيره اما ان يخلق للاولى ولم  
يخلق فعلى كلا التقديرين يزره الدم عند ابو حنيفة رضى الله عنه اما اذا خلق فلانه  
حنابة في حق احرام الحج الثانية وان كان نكاحا في حق احرام الاولى واما اذا لم يخلق  
للاولى يزره الدم ايضا لان ناخرا النكاح عن وقته يوجب الدم عنده وقال ابو  
يوسف ومحمد ان احرام حجة اخري قبل الخلق للاولى فان خلق بعد ذلك يزره الدم  
لان الخلق دفع حنابة في حق الثانية وان لم يخلق بعد ذلك الى ان يقع من الحج الثانية في  
العام القابل فلا يزره لانه لان ناخرا النكاح لا يوجب الدم عند ما حوا في الاول اي  
في الحج الاول لزمه الاخرى اي الحج الاخرى قوله لان الجمع بين احرامين الخ  
او بين احرامين الحرم بدعه دليل لقوله وعليه دم فصار ولم يفسر قال في شرح الاسلام  
اليزدوي في شرح الجامع الصغير ولم يذكره في كتاب الماسك ثم  
قال وذكر بعض سنا حنيفة في ذلك روايتين يعني في وجوب الدم لاجل الجمع بين الاحرامين  
في رواية يجب وفي رواية لا يجب وجه الرواية الاولى انه لما باس تحتظورا الجمع بين  
احرامين المحتين وجب عليه الدم الجبر وجه الثانية ان الجمع حصل في النواحي لافي  
الاصول فلا يقين بالدم قوله لزمه الدم جواب اذا حوله ومن سعي من عمره  
الا التفصيل فاحرم باخري فعليه دم اي احرم بعزم فطاف لها وسعي وبقي التفصيل  
ثم احرم بعزم اخري قبل ان يوجد منه التفصيل والخلق للاولى لزمه الدم وهو من  
خواص مسائل الجامع الصغير وذلك لان الجمع بين احرامين العزمين يكون بدعه فليزيمه  
الدم ولا يجل المناولة لانه دم جبر وفي لزوم الدم هنا رواية واحدة لان الجمع حصل  
في الاصول لانه يودي العزم الثانية في هذه السنة قوله لاحرامه قبل الوقت اي  
قبل وقت الاحرام يعني ان وقت الاحرام للمعزم الثانية بعد الخلق او التفصيل للاولى  
فلما احرم للمانية قبل ذلك يكون محرما قبل الوقت فيصير جامعا بين احرامين العزمين فليزيمه  
الدم قوله ومن اهل الخ ثم احرم بعزم لزمه اهل اي دفع الصوت بالنسبة وانما احاد  
العلماء لفظ الاهلال على التكبيرة في كثير من المواضع اشاع الى السنة في التكبيرة وهي رفع



الصوت بالحرع بعد الحج نكح المرتبة المستودع في الاحرام فصار مسبا لا والله تعالى جعل  
الحج احد العبادات في قوله تعالى فمن منع بالحرع الى الحج فكان من قبيل ان يدخل الحج على الحرع لا  
على العكس لكنه لما لم يرد في صحيح لان المرتبة وحده في الاداء وان فاته في الاحرام ثم انه لو وقف  
بعرفات قبل ان ياتي بافعال الحرع صار رافضا لها ليعذر اذا العرف لانها لم تسرع منه  
على الحج اما اذا توجه الى عرفات فهل يصير رافضا للحرع بمجرد التوجه اليها والاصح انه لا يصير  
رافضا حتى يقف وقد استقصينا في اجواب العراق فينبغي ان **قوله** والمسئلة فيه اي  
في الاواني بذلك اي بالجمع بين الحج والعرف **قوله** لكنه اخطا السنة لانه سنة افعال الحج على  
الحرع بان يحرم ما يحرم بعد احرام الحرع او يحرم بها جميعا فيؤدي الحرع ثم يؤدي الحج **قوله**  
اذ هي عليه عند شروع اي الحرع عند شروع منية على الحج ومنية نفس على الخلال من  
هي السابعة الى الحرع **قوله** ذكرنا من قبل اي في اجواب العراق **قوله** وله ان طاف  
الحج ثم احرم بحرعه فغنى عليها لزماه اي طاف طواف القدوم والحج ثم احرم بحرعه فغنى على احرام  
الحرع والحج لزماه حين ياتي بافعال الحرع ثم بافعال الحج وانما جاز الجمع بينهما لانه مشروع في حق  
الاواني وطواف القدوم سنة فصار كما علم بان بافعال الحج اصلا لانه اذا ترك السنة اصلا لا  
يلزمه شيء وعليه دم كما روي في كل سنة لانه خالف السنة في هذا الجمع قال محمد في الجامع  
المصعب واحب الى ان يرفض الحرع وانما ذكر بلفظ الاستحباب في الرقص من غير الزام به  
لان المودي من افعال الحج وهو طواف القدوم وليس بركن في الحج فلم يلزمه الرقص الا انه  
استحب الرقص لما الحرع على الحج من وجه خلاف ما اذا لم يأت بطواف القدوم في الفصل الاول  
حت لا يكون رقص الحرع سحبا ايضا ثم اذا رقصا يلزمه الدم للرخص لانه يخلل بجوارحه  
فعار كما لم يصر عليه عمر فكان الحرع لان الشروع ملزم عند ما **قوله** على ما سار ارادته قوله  
لان الجمع بينهما في حق الاواني مشروع **قوله** وهو الصحيح احتراز عن قول بعض المتأخرين انه دم  
بسك **قوله** لانه بان افعال الحرع على افعال الحج من وجه وذلك لان طواف النخلة وان كان سنة  
لكنه من حمله لفعال الحج فكان باسما عنده على بعض افعال الحج من هذا الوجه وذلك مكرره **قوله**  
وسايل بحر في يوم النحر في ايام التشريق لم يسه لما قلنا يعني ان الحاج اهل بحر في هذه الايام  
التي هي عن الحرع فيها لم يسه الحرع لان النبي لا يمنع غنق الغنق قال محمد رحمه الله في الجامع المصعب  
ورفضنا اي يرفض الحرع فالواقي سر ووح الحاج المصعب معناه اي يلزمه الرقص واما لزوم الرقص  
لانه قد ادى ركنا من الحج فصار حط سر كل وجه للزوم بافعال الحرع على افعال الحج على تقدير عدم  
الرخص ثم اذا رقصا يلزمه الدم للرخص وعمر فكانا للصحة الشروع قال **قوله**  
من عرف بين هذه المسئلة وبين الشروع في صوم يوم النحر حيث لا يلزمه الفضا اذا اقتده وبنا  
يلزم فلم يصر **قوله** العرف بينهما طاهر وان عذر الشروع في الصوم يوم النحر يلزم  
المعصية وهو ترك اجابة صراحة الله تعالى فيومر بالافطار فلا يلزم الفضا وهذا لا يلزم  
المعصية مجرد احرام الحرع في هذه الايام لان المعصية اذا افعالها في هذه الايام فليزومه  
الفضا لصحة الشروع **قوله** وان سفي عليها اجزاء اي على الحرع التي احرم يوم النحر في بعض  
السج عليها اي على الحج والعرف واما اجزاء المعصية على الحرع في هذه الايام لان النبي عن الحرع  
في هذه الايام لمعنى في غيرها لا في ذاتها وهو تعظيم الحج بان يجعل الوقت خالصا له بلا مزاجاة  
عنده والنبي لمعنى في العباد لا لحدود المستوعبة لكن يلزمه الدم كقارن للجمع بين الاحرامين

الحج

اول الحج في الافعال الثانية لانه يرفع عليه مناسك الحج الى احراما من التشريق **قوله** ومنى او  
حلق الحج ثم احرم لا يرفضها على طاهر ما ذكر في الاصل قال محمد الاسلام الردوي في شرح  
الجامع المصعب اما اذا حلق الحج ثم احرم بالحرع فلم يذكر ههنا اي لم يذكر محمد الرقص في  
الجامع المصعب ثم قال وحوالة في الاصل مسسبه طاهر ذلك انه لا يرفض اي حوا  
محمد في المبسوط مسسبه طاهر اجواب انه لا يرفض الحرع اذا احرم بها يوم النحر حذا حلق  
على ثم قال في الاسلام قال الفقيه ابو جعفر الذي عليه ما قلنا انه يرفض ما قال في المسالك  
اي لا يرفض من غير رقص ووجه ذلك انه من عن الحرع في هذه الايام فكان عليه الرقص  
استناعا من النبي عنه لانه وان حلق فودع عليه مناسك الحج الى احراما من التشريق **قوله**  
قال الفقيه ابو جعفر ومناسك على هذا اي على هذا القول وهو رقص الحرع والقفية ابو  
جعفر محمد بن عبد الله الهندواني رحمه الله من كبار علماء ما ينفرد به في حلق الحج وروى  
يوم الجمعة لمعنى فحين من ذي الحجة سنة اثنين وسنتين وثلاثمائة وهو ابن احدى  
وسنتين سنة **قوله** فان فان الحج ثم احرم بحرعه او نية فانه يرفض اي يرفض الثانية  
والاصل فيه ما سار ان الجمع بين الحجتين او العزمين بدعة فلو كان كذلك قلنا انه يرفض الثانية  
حين لا يلزم الجمع بين الحجتين او العزمين بانه ان فاته الحج حاج احراما لان احرام الحج باق  
وبعذر اذا لان فاته الحج يخلل بافعال الحرع فاذا احرم بحرعه يدفع افعال الحرع عمر  
اخرى واذا احرم نية يدفع احرام الحج حجة اخرى فاسر يرفض الثانية فاذا رقص الثانية  
يلزمه فضا وها الصحة الشروع فيها وعليه دم للرخص لانه يخلل عن افعالها لان اوان  
الخلل عن الثانية بعد الحلق ولم يوجد فصا ركنا لمصر وفاته الحج بشبه المسووفاته  
مفتدي عزيمة حتى لا يجوز اقتداء الخيرة وسفره اذا حجة يلزمه الفرة **قوله**  
من غير ان يتقلب احرامه احرام العرة هو نصب يتنوع لما فاض اي الى احرام الحرع كما في  
قوله تعالى واخار موسى قومه اي من قومه ويجوز ان يقال من فيه معنى ما راي من  
غيره ان يصير احرامه احرام الحرع ثم اعلم ان فاته الحج اذا خلل بافعال الحرع هل يتقلب  
احرام الحج الى احرام الحرع ام لا فنه خلاف قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يتقلب  
وقال ابو يوسف رحمه الله يتقلب وسنبيته في باب الغواف ان شاء الله تعالى **قوله**

**باب احصاء رقد سوجه المسألة فلا يخفى**

اذا احصر المحرم بعد و او امسا به مرض فمعه من المني حاذله التخلل وقال الشافعي  
لا يكون الاحصار الا بالعدو والاصل في الاحصار قوله تعالى وانما الحج والعرف سمعان  
احصونهم فاستفسر من الهدي ولا تخطفوا رومك حتى يبلغ الهدي محله اي فان  
احصونهم عن انما منها فطبعك ما تفسر من الهدي او فاهد واما تفسر من الهدي فعلى  
الاول محل ما رفع بالابتداء او على الثاني نصب على انه معنوله به محله اي مكانه الذي  
يجب نحره فيه ثم حكم الاحصار وهو التخلل ثبت بكل منع عندنا سواء كان بالمرض  
او بالعدو او عند ذلك سواء كان العدو مسلما او كافرا وعند مالك والشافعي لا يثبت  
حكم الاحصار الا بالعدو ولهما ما روي مالك رحمه الله في الموطا باسناده الى عبد الله  
بن عمر بن الخطاب انه قال من جسد دون البيت مرض فانه لا يجل حتى يطوف البيت  
وبين الصفا والمروة ولا يلاية خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وكانوا











يوم المحرك لدم الذي يحب بالخراج قبل الوقوف وسابرد ما الكفارات علاف دم المنحة فانه  
 دم شك ولم يعرف كونه قربة الا في زمان مخصوص فلهذا اختص يوم المحرك لان دم الاحصا  
 قايوم الطواف الذي يخلل به فابت الخ وذاك ليس بموقت يوم الخ فكذا هذا والجواب  
 عن ما سئل على الخلق فنقول ما قاله ابو حنيفة فهو غيبك بالنقص والقباس في معارضة  
 النص فاسد او نقول لا نسلم ان فاس دم الاحصا على خلق غير المحصر صحيح لوجود الفارق  
 وهذا لان الخلل نوعان فخلل في اوانه وهو الذي يقع بعد وجود الافعال وذاك يقع مختصا  
 بيوم المحرك لا محالة لمرتبته على الافعال لان معظم افعال الخ وهو الوقوف يعرفات يفتي  
 بوضع الخ من يوم المحرك والترتب على الوقوف وهو الخلق يكون في يوم الخ ضروري وخلل في  
 غير اوانه وهو الذي يقع قبل وجود الافعال وهنا في صورة الاحصا لم يوجد الافعال  
 فلا يتوقت الذبح الذي هو سبب الخلل يوم الخ لعدم الضرورة في الوقت لانه لم يرتب  
 على الافعال فافهم **قوله** اختار ابي الهدي المنحة دليل لقوله لا يجوز الذبح للمحصر بالخر  
 الا في يوم الخ **قوله** وهو الوقوف اي معظم افعال الخ الوقوف به اي بالخلق **قوله** فاذ  
 المحصر بالخر اذا خلل فعله حجة وعمر في اي قال العدوي والمحصر بالخر اذا خلل بغير الهدي  
 فعله حجة وعمر اما وجوب الحجة فلا نه لا يجزوا من احد الامرين اما ان كانت حجة الاسلام  
 واحصر غير فعله اذ او لا محالة واما ان كانت نافذة او جاز بالشروع فعله فضاء والبنا  
 لان الشروع ملزم عندنا كالنذر وقد روينا من السنن في حديثنا الجراح بن عمرو الانصاري  
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسر او عرج فدخل وعليه الخ من  
 قاتل واما وجوب العرف فانه فيما اذا فسخ حجه مخنه من سنة اخرى لانه صار كفاية الخ وفات  
 الخ كعب عليه الخلل بافعال الخ فكذا المحصر اما اذا فسخ حجه من عامه ذلك فلا يجب عليه  
 الخرف لعدم تاحتراف الخ من السنة التي احرم فيها كذا ذكر محمد في الاصل ورواه ابن ابي  
 مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان عليه العرف  
 في الوحيين حموا كذا ذكر العدوي رحمه الله في شرحه وان قلنا  
 ينبغي ان لا يجب الخرف على المحصر بالخر اذا فسخه لان العرف انما يجب على فاني الخ للخلل وقد  
 حصل له الخلل فلا حاجة الى افعال الخ **قوله** هذا انصب الشرح بالخر  
 على لغة النص ولا يصح بياحه ان الله تعالى اوجب على المحصر الهدي بقوله فان احصرتم  
 في استسار من الهدي فقلنا بوجوبه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن فانه عرفة  
 بليل ففقد فانه الخ فليجل بخرم وعليه الخ من قاتل رواه عمرو بن عباس رضي الله عنهما ذكر  
 اذ ارفعوا الحدس عما في ان الذي فانه الخ بفنوا وقت الوقوف وفي الذي فانه بالاحصا لان  
 كلاهما فانه عرفة فقلنا بوجوب العرف وحدث البخاري باسناد في سالم قال كان ابن  
 عمر رضي الله عنهما يقول ليس حسم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جلس احدكم  
 عن الخ فخطا طي بالفتن وبالصفا والمروءة ثم حل من كل شيء حتى يمشي ما كان لا **قوله** وعلى  
 المحصر بالخرم الغنما وهذا من هذا ومتى ما لم لا يتحقق الاحصا بالخرم لعدم تحقق  
 العنوان ولما قوله تعالى وانما الخ والخرم الله فان احصرتم في استسار من الهدي اي  
 فان احصرتم عن انما الخ والخرم فليكن ما تبصر من الهدي وقد صح في كتب الحديث  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالخرم بالحديبية فقصوا من الغنم

ولا تترك الخرم الغنما وهذا التبر من الشئ عند ما يحسن من ما روي كتب الحديث على ان ما كان حرم الله  
 قد اورد في الموطا ان رسول الله كان اهل بئر عام بعد بئر و لان الخلل في الاحصا بالخرم  
 و هذا الخرج المانع من امداد الاحرام وهذا المانع حاصل في الاحصا بالخرم فليس الخلل وهذا  
 لما روي الاحصا بالخرم ووجوب فاما العرف فلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حجة ربي الله عليهم  
 ولا يلو منه السدوع فوجب فاما **قوله** لو غار الى كان رسول الله واصحابه محصرين  
 اما في واحداها فلما بنا اي احدي العرين بغير علة العار اذا احصر وخلل حجه وعمران اما  
 وجوب حجه فظاهر لا سيما اذا ان كانت حجة الاسلام واما ان كانت حجة المدعو وكذا وجوب  
 احدي العرين لانه في معنى فاني الخ واما العرف السابق في خرج عن بعد الشروع الصحيح فوجب فاما  
**قوله** وان بعد العار هدايا واعدى ان يدعوه في يوم بغيره ثم زال الاحصا الى حره وقد  
 بالعار في الهداية وليس فيه كند فابدى لان احكم في العرف ما كان كذلك ولهذا مع العدوي  
 المسئلة في مطلق المحصر ولم ينفذ بالعار فقال واداعى المحصر هدايا ولم ينفذ في اخراج العرف لهما  
 بالعار بل وضع المسئلة في المحصر بالخرم على انه كان ينبغي ان يقول صاحب الهداية هدايا لان العار  
 المحصر سفت هدايا ثم اعلم ان المحصر اذا بعت الهدي وعن المعاد ثم زال الاحصا كان لا بد من الخ  
 واهدي حجة الاسلام السوجه لعدم الفايض لان المقصود اداء الاعمال وقد فاسد ولكن يصح ان لا يرد  
 الهدي في المعاد ثم يخلل ولا يقال لا نسلم عدم المعاد لان العار او المردرك ان يردرك العرف لا  
 لا يتوقف لانما نقول العار هو الذي يودي الخ والعرف في سنة واحدة فخلل هذا العرف في سنة  
 في سنة وحجه من سنة اخرى تعلم انه لا يابى في ادراك العرف بعد فوات الخ الا انه اذا توجه ليل الخ  
 العرف جاز لانه في معنى فاني الخ وان كان يردرك الخ والهدي لم يردرك الخ بل يجب عليه التوجه لان  
 الخلل قبل اداء الافعال انما كان الخ له لعذر الاحصا وقد زال العذر فلا يجوز الخلل لكنه  
 اذا ادرك هدايا من به ما شاء لانه ملكه وان كان يردرك الهدي دون الخ يخلل لانه لا فائدة في ادراك  
 الهدي لانه كان في يده وكان حكم الاحصا زائلا لعدم القدرة على اداء الاعمال وان كان يردرك الخ دون  
 الهدي يخلل استحسانا ولا يخلل قياسا وجه القياس ان الخلل يباح للعذر وهذا غير معدود  
 لانه قد روي اذا الخ ووجه الاستحسان ان الهدي تعالى به حكم لا يصح ولهذا الودعه الرسول  
 لا مان عليه فصار كانه قد روي الخ بعد الدعاء ثم هذا التقسيم ياتي على قول ابي حنيفة رضي الله عنه  
 خاصة لان الهدي ليس بموقت بعده يوم الخ فلا يلزم من ادراك الخ ادراك الهدي ويجوز ان يكون  
 سبعا الدرع او يوم من عند ذي الخ مثلا اما على قولنا فلا ياتي لان الهدي يوم الخ في  
 المحصر بالخرم فن ادرك الخ ادرك الهدي لا محالة وفي المحصر بالخرم اتفاق **قوله** قبل حصول  
 المقصود بالخلف اراد بالمقصود الخلل وبالحلف الهدي **قوله** وهذا التقسيم اراد به ادراك  
 الخ دون ادراك الهدي وقد سريانه **قوله** يخلل يخلل مقصوده اي الخلل **قوله** وله الخيا  
 هذا الخ لوجه الاستحسان بغير ما جاز له الخلل استحسانا كان له الخيا وان شاع بالان بغيره  
 الهدي في المبدأ فيتم الخ بعد ذلك وان شاع توجه لادراكه لانه قد روي حجه زال الاحصا ولكن  
 التوجه افضل لانه عمل بالعزيمة والخلل رخصة فافهم **قوله** ومن وقف بعرفة ثم احصر  
 لا يكون محصرا اي لا يخلل بالهدي والخرم الصغير وهو محرم عن الساجد بطوى طواف الراح  
 اعلم ان الخ اذا احصر بعد الوقوف يعرفات لا يخلل بالهدي عندنا خلافا لما ياتي لان الاحصا  
 لا يتحقق بعد تمام الخ وقد تم حجه لقوله عليه السلام ومن وقف بعرفة فقد تم حجه لا يقال انه



معه ودعى الله فمضى حتى جاز له التحلل كما قبل الوقوف لا ما يقول بينهما فرفق فلا يصح القياس  
لأنهما قبل الوقوف لم يتم حجته وبما بعد الوقوف ثم فافترقا ولا في قبل الوقوف إذا لم يتحلل به  
يلجعه المسحوق بالاسباع من الخطورات الاحرام وفيما بعد الوقوف يجوز له التحلل بالخلق فلا ينعى  
من الخطورات الا انفسا الى طواف الريارف والمصبر عن النسا ليس مستغفرا لا تخلف وقوله في  
اجامع المفاهيم وهو يحرم عن الساجدة بطواف طواف الريارف دليل على انه يخلق في غير الحرم  
حيث احصر لانه قد احرامه عن النسا فعلم من هذا انه يتحلل بالخلق عن سائر الاسماء الا انفسا قال  
في الاصل وهو حرام كما هو عليه بطواف طواف الريارف يوم النحر وذاك يدل على ما خبرنا الخلق الى ان يفعل  
في الحرم لانه قال حرام كما هو وقال الامام العباس رواه اخاه صاحب الطاهر وجه تلك الرواية  
ان الخلق مستوعب في الحرم فمؤخر الى اخره فانه ما في الباب ان الرمان يقفون والمأخوذ عن الزمان اهل  
من ان يفعل في غير الحرم ووجه هذه الرواية ان الاحصار بما يبعد فيقفون الخلق عن زمانه  
ومكانه جميعا لما رواه الامام احمد في صحيحه لا يعموا جميعا وقال الحاكم لجليل الشهد رحمه الله واذ وقف  
بعرفة لم يحصر لم يكن يحصر لانه قد فرغ من حجه ولكمه يكون حراما حتى يصل الى البيت ويطوف  
طواف الريارف وطواف الصدر ويخلق او يقصر وعليه ترك الوقوف بالرد لانه دم وطواف ربي  
الحرام دم ولما خبرنا الخلق دم ولما خبرنا الطواف دم في قول ابي حنيفة رحمه الله عنه وقال ابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليه لما خبرنا الخلق والطواف ثم في **مسألة** ومن احصر بمكة وهو  
مستوعب عن الطواف والوقوف فهو محصر وذاك لانه لم يكن له اداء ركعتين من اركان الحج فجاز له التحلل  
كما لو كان غير مكة اما اذا قد رجع الى احداهما اعيه الطواف او الوقوف فلا يكون محصرا لان العاد رجع  
الوقوف ثم حجه به فلا يثبت الاحصار والعاد رجع الطواف فادري ان يتحلل بالطواف فلا  
حاجة الى التحلل بالهدى كما في الحج قال الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله في شرحه لمختصر الطحاوي  
كل من اكتمه ان يتحلل من احرامه بالطواف لم يكن محصرا الا ترى ان الذي يقونه الحج ليس محصر  
لانه يمكنه ان يتحلل بالطواف **مسألة** والدم يدل على انه في التحلل اي عن الطواف فلا تدري على  
الطواف وهو الاصل لم يثبت المدل وهو التحلل بالهدى **مسألة** وقد نزل في هذه المسئلة خلا  
بين ابي حنيفة وابي يوسف يعني ان الممنوع من الطواف والوقوف مكة هل يكون محصرا قبل نية  
خلاف لم يما قال ابو حنيفة رحمه الله عنه لا يجب الاحصار خلافا لابي يوسف رحمه الله وبما في  
ذكر القدوري في شرحه لمختصر الكرخي وقال قال ابن سماعه سمع ابا يوسف قال لا يكون التحلل  
محصر ادا دخل الحرم الا ان يكون مكة عد وعال في حوله وبه الدخول الى مكة كما حال الشكوك  
من رسول الله وبين دخول مكة فادري ان ذلك فهو محصر وقال علي بن الحجد اخبرنا ابو يوسف  
قال قال ابا حنيفة هل على اهل مكة احصار قال لا قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احصر  
بأحد منه قال كانه مكة اذ اذكر حربا وهي اليوم داسا لا فليس فيها احصار **مسألة** والصحيح  
ما اهلك من الفصل اي الصحيح من الرواية ان المستوعب عن الوقوف والطواف يكون محصرا بانفاق  
اصحها ما اذا قد رجع الى احداهما فلا يكون محصرا **مسألة**

**المواظبة** وسأخبرنا ما في وقائه الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر وقد  
قائه الحج وذاك لقوله عليه السلام الحج عرفة فمن ادرك عرفة بليل فعد ادرك الحج ومن قائه  
عرفة بليل فعد قائه الحج **مسألة** لما ذكرنا ان الوقوف ببيت الله اي الى وقت طلوع الفجر من  
يوم النحر وقد ذكره في الفصل المسمى على باب الوان **مسألة** وعليه ان يطوف ويسعى ويحلل

ويقتض من قابل ولا دم عليه وانما يتحلل بافعال الحرم لما روي عن عمرو بن عباس رضي الله عنهما  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ومن قائه عرفة بليل فعد قائه الحج فالحج يعرج وعليه الحج من  
قائه ذكره العاد فطيف بالحرف طواف وسر فخطك بها وانما لا يجب الدم عليه لان الكوفة في موضع اعطاه  
الى الباب بيان والنبي صلى الله عليه وسلم بين التحلل بالحرم ولم يبين وجوب الدم فلو كان واحدا لكان  
لمساحاة الحاجة ولا به تحلل ما حرم من الاحرام فلا يدرى دم كما اذا تحلل بعمل الحج ولا به لم يحلل الاحلال  
فيل وقته ولا اترك شيئا من الخطورات فلا يلزمه الدم كالدرك وقال احسن والت مع الله  
الدم لانه تحلل قبل اوانه وجوابها ما قلنا ولا ان التحلل حصل بافعال الحرم فلا حاجة الى التحلل بالدم  
والحرف في حق قائه الحج بمكة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما وذكره الشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه  
الله وقال ابن ابراهيم عن الاسود قال سالت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رجل قائه الحج قال يحل  
بجعل عمر في غير هدي وعليه الحج من قابل ثم لعنت زيد بن ثابت رضي الله عنه بعد بلال بن رباح فقال  
مثل قول عمر ثم اختلف اصحابنا في افعال الحرم التي يتحلل بها فاب الحج مع ال ابو حنيفة ومحمد يحلل  
بما عن احرام الحج من غير ان يتقلب احرامه الى احرام العمرة وقال ابو يوسف يتقلب احرامه الى  
احرام الحرم لان الاحرام للاداء والمودى افعال الحرم فتكون الاحرام احرام الحرم ولها ان افعال  
الحرم للتحلل عن احرام الحج فاذا انقلب الاحرام الى احرام الحرم ثم انما افعال الحرم لا تكون التحلل  
بها وادعاء عن احرام الحج ثم اعلم ان الفارن اذا قائه الحج ادى عمرته لانها لا يقفون ثم اني نعم الحرك  
لقول الحج ثم يخلق او يقصر ولا دم عليه لانه لم يجمع بين الفسكين ولم يوجد واذا كان من غير ما في  
الهدى بطلت نية ويصنع لهدى ما ساء وليس على قائه الحج طواف الصدر لانه مستوعب عقيب  
اداء الحج ولم يوجد وهذه المسائل ذكرناها ككتابنا في الفقه وان لم نذكر في المتن **مسألة**  
ولان الاحرام بعد ما انعقد صحيحا لا يلزم في الخروج عنه الا باذا احد الفسكين وهذا الاحتياط  
عن احرام العبد بخير اذ ان سيده حيث يحلله بخير هدي ثم يجب عليه بعد التحلل هدي  
الاحصار ونفعا حجة وعمره وكذا الحكم في الامة واذا احرم باذن سيده ما يكره له التحلل  
وان حلك جاز لان المناقح مستغفلة له واذا باع العبد بعد ما احرم بالاذن كان المختار ان  
يحلله لعدم الاذن منه خلافا لغيره واحترازنا بينا عن احرام المرأة بحجة التطوع لان الزوج  
يحللها بخير هدي وعليها هدي الاحصار ونفعا حجة وعمره وذلك لانها ممنوعة من التطوع  
الا باذنه وليس يحلها ان يقول حلتك ولكن يادني ما عظم الاحرام مثل قص طعير وتطبيرها  
بطين او تفسل او ساقطة بخلاف ما اذا احدثت بحجة الاسلام ولا يحرم لها هدي بعد له المحصر  
ويتحلل هدي لان التحلل هنا جاز وليس بمسحق **مسألة** كما في الاحرام الممنوعين ادا احرم  
بها بان قال اللهم ليك ولم يفعل بحجة او عمره لا يخرج عن احرامه الا باحد الفسكين بحجة احرامه  
فكذلك احصا فيما اذا قائه الحج يخرج عن احرام الحج باذا الحرم لان احكم اذا ادر بين النسيان وان احدا  
نعمان الآخر وقد اتفق الحج هيا لقائه فنعين الحرم **مسألة** فكان في حوائج الحج اي فكان  
الحرم في حق قائه الحج بمكة الدم في حق المحصر من حيث ان كل واحد منهما يحلل **مسألة** والحرم  
لا يقفون وهي جارية في جميع السنة الا خمسة ايام يكره فعلها فيها وانما لا يقفون الحرم لانه لم  
يبرد فيها التوفيق وقد اختلف السلف في الحرم في انتموا الحج وكان عمر رضي الله عنه يبرئ عنها  
ويقول الحج في الاستبراء الحرم في غير التحلل المحرم وعمره والصحيح ان الحرم حايه وبالا  
كراهة بدليل ما روي البخاري في الصحيح باسناده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع



فرد في ذي القعدة الا الذي اعترض حجة واما كراهتها في حجة ايام مني مذهبنا وقال الثاني بذكره  
كنا قال ابو نصر البغدادي رحمه الله ولنا ما روي اصحابنا عن عاتقة رضى الله عنها انها قالت كنت  
الجرم في الله كل يوم عرفه ويوم النحر واما المنزلة وروي عن ابي يوسف انه قال لا  
يكره الاحرام بالجرم يوم عرفه قبل الزوال لان ما قبل الزوال ليس بوقت لاداء افعال الحج حرمه  
والاظهر من المذهب ما ذكرناه وهو كراهة الجرم يوم عرفه قبل الزوال ويجوز فوك  
والجرم منه وقال الثاني فريضة لعوله عليه السلام الجرم فريضة كفر بضة الجرم ولنا ما روي  
ابو يعلى الترمذي في حاشية ما ساءه الى محمد بن المنكر عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم سئل عن الجرم او احبته هي قال لا وان تعمرها او وافضل قال ابو يعلى هذا حديث حسن  
صحيح وروي ابو بكر الرازي بسنده في شرح الطحاوي الى سعيد بن جابر عن اس عاصم رضى الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج جهاد والجرم تطوع ولا ينهاه منك غير موافق  
فلا يكون واجبه كطواف النفل ولا ينهاه به بدنة تؤدى با حرام غير ما كان في باب الحج فلا يكون  
واجبه كالطوع فان قلنا **قوله** تعالى وانما الحج والجرم لله على وجوب الجرم  
لان الامر للوجوب فكيف لادلاله منه اصلا لان الانعام خلاف النفس ولا ينعى وجوب الاصل  
لانه معيان بوالا ان الجرم المأثلة والصلاة المأثلة او يقول ان الانعام يستعمل فيما بعد الشروع  
ولا كلام لثبته لان الشروع ملزم وكلامنا فيما قبل الشروع ولا دلالة في الآية على وجوب  
الجرم قبل الشروع فزاد على عليه السلام واخواب عماراه حياء ان الجرم مخدر اعمالها بالحج  
لان الفرض هو التيسر وقال في شرح السابلات في تفسير قوله تعالى وانما الحج والجرم لله  
الجرم واحبه عندنا ولكن ذلك ليس بمقصود من محمد وقد يفسر محمد في كتاب آخر في مسله  
السنة المحمودة اذا اراد الجرم انها تطوع **قوله** انه لا يثبت الفريضة مع العارض في الاناء  
بعلل لقوله بعد اعمال الحج وهذا الاراء الاصل في الدلائل المتعارضة الجمع بينها اذا التمس  
وجوه وقد ذكرنا في باب الجمع وهو ما ذكره بقوله وصفته ان يبيد من المقام  
محرم بالجرم ويدخل فيه فيطوف لها ويسعى ويحلق او يغسل ويدخل من عمرته وهذا هو  
مساها للجرم **باب** **قوله** عن العارضا من بيان حج الانسان  
عن نفسه وهذا الاصل شائع في ما راجع عن عمره لانه كالتح لان الاصل ان يكون بغيره لنفسه  
لا بعده **قوله** الاصل في هذا اي في الحج عن الغير اعلم ان الانسان اذا اقبل او صام او صعد  
او اني يعمل اخر من اعمال الحج وجعل ثواب ذلك لغيره يجوز عند اهل السنة والجماع خلافا  
للمعتزلة لانه ان الثواب هو الجنة وهي لله تعالى وليس للانسان ملك تلك العبد ولنا  
ما روي في السنن عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى تكسيرا اخر من الحسن  
فلما وجهها قال ان وجهها وجهي الى قوله واما من المسلمين ثم قال اللهم منك ولك عن محمد  
وانه لم يسم الله واسم اكرم ثم دح يعلم بذلك ان جعل الثواب لغيره عود لانه عليه السلام صلى  
عن ابنه وما قالوا تحليل في محاربة النفس فلا يثبت والافرن عظيم القرنين والاسم الذي  
فيه سواد وبياض ثم احاج عن عمره ان ساء قال ليكن عن فلان وان شئت الكفى بالسنة كذا قال لتمام  
احليل السهد رحمه الله **قوله** احدهما الجرم وكذا قوله والاخر وهما لا من قوله  
يكسيرا ويحور ان يقال ما لم يصب فيما على اويل وقع احدهما لان الصحة تدل على الدعاء **قوله**  
عن ابنه من اخر بوجه الله تعالى وسهله بالبلاغ اي شهد للنبي صلى الله عليه وسلم

ببليخ او امر الله ونهايه الى عباده وانما بين الامنة من اخر وشهد لان الامنة على نوعين الله  
دعوة واجبة وهم الموحثون وامة دعوة لاحابه وهم الكافرون وذلك لان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان مبعوثا الى كافة الخلق وهم باجمعهم الله له الا انه عليه السلام صلى  
احدي الثاني عن ابنه المومنين لاجل الكافة لانهم لا يصفون الثواب **قوله** في  
والعبادات الزايع اعلم ان العبادات لا تخلو اما ان تكون مالية كالصدقة او بدنية كالصلاة  
والصوم او مركبة منهما جميعا كالحج اعني انه بدني له تعلق بالمال اما المالية فتعود في السابقة لان  
المقصود منها قطع حزم من المال باقائه الى الفقير بالسنة وذلك يحصل بالصدقة وانه في  
جميع الاحوال واما البدنية فلا يجوز فيها السابقة اصلا لان الصوم واجب البدن وذلك لانه  
يحصل بفعل البدن واما البدنية التي لها تعلق بالمال فلا يجوز فيها السابقة عند الضرر على  
فعلها لانها تتعلق بالبدن واما المال شرط وتعود السابقة عند العجز نظرا الى جانب المال والراه  
وهذا في الحج الفرض اما في الحج النفل فيجوز السابقة عند الضرر ايضا لسعة فيه واما اخره فلا  
يجوز السابقة فيه اصلا لان الوتعة اذا حصرت فيجوز من الجهاد على كل مسلم فتعد ذلك كله كل  
ما يفتله يقع من نفسه لاجل غيره ثم الاصل في جواز الحج عن الغير ما روي البخاري ومباح  
السنن مسندا الى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال كان الفضل رديفا للنبي صلى الله عليه وسلم  
فجاء امرأة من خثعم فحعل الفضل ينظر اليها ونظر اليه وجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصرف  
وجه الفضل الى الشئ الاخر فقالت ان فريضة الله ادر كنت ان شئنا كيبا لا نسيبنا لراحله  
انما حج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع وهذا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وروي عن محمد بن ابي  
يوسف عن الحاج وهو المأمور ولا يرتأى ان ينفقه له انه يلزمه الكفار والقضا اذا اشد لا على  
الامر فاعلم ان الحج يقع عن المأمور ولا ينهاه بدنية كالصوم والجهاد فلا يصح فيها السابقة الا  
ان النفقة قامت مقام الحج عند العجز لانها حج حقيقة كالغديه في الصور فان معناه عند  
العجز لا انها صوم حقيقة وجمعا لظاهر ان الحاج يتوكل عن الحج عن غيره لا محالة وهذا دليل  
على ان الحج يقع عنه لاجل الحاج والحديث صريح بما قلنا لان الختمة قالت انا حج عنه فلا على  
السلام ثم واما الكفار والقضا فليس ذلك باعذار ان الحج عن الحاج بل باعذار ان الحاجة  
مقدرة سنة في حال احبائه وقبائسه على الصوم والجهاد لا يصح لورود النص في الفريضة  
وشط العباس ان لا يكون في الفريضة نفس **قوله** في النوع الاول اي في الركاه في حالتي  
الاخبار والضرورة اي في الصحة والمريض **قوله** في النوع الثاني اي في الصلاة **قوله**  
لا يحصل به اي لا يحصل انجاب النفس بفعل الباب **قوله** المعنى الثاني وهو المسقة بضم  
المال وانما قال للمعنى الثاني لان الحج مشغل على معينين انجاب النفس وتفتيق المال فاشترى اعمار  
المعنى الاول عند العجز فتعين الثاني **قوله** والشرط العجز الدائم اي شرط حوار الحج عن العجز  
بسبب البايضة هو العجز الدائم الى وقت الموت كالزمانة والعجز حتى لو قدر الحج عن بعد  
اذا المأمور حج ناسيا كما في الشئ الثاني اذا قدر على الصوم بعد اداء الغديه يجب عليه الصوم  
**قوله** لان الحج فرض من العرف هذا دليل لكون الشرط هو العجز الدائم بانه ان الحج لما كان فرض  
العجز وقدر على ادايه في انما عمر وجب عليه الحج وحمل فعل الباب مما سبق كان لم يكن ولا يقال  
ببدن على هذا التعليل الشئ الثاني فان حوار العديه عن الصوم فيشرط العجز الدائم ايضا مع  
ان الصوم ليس بفرض العجز لا نقول اذا اقام الصوم لسقوط العرف فضا وان لم يسفر



اد الاله لا يحب عليه فساد ما دام جازا فالتحق بقروض العوم من هذه الجهة **فوالله** ثم ظاهر  
المذموم الى اخره وودعهما قبل هذا قال بعضهم في شرحه في هذا الموضع الخ التعليل يقع على  
عن المأمور بالانفاق ولا يرفقوا بالنفقة وذلك خلاف الرواية التي اوردنا قال الحاكم اجلل  
الشهد في محضر الثاني الخ المطوع عن الصحيح جازي ثم قال واذا الخ الصحيح عن نفسه فهو نظير  
ثم قال وفي الاصل يكون الحجة عن الحج **فوالله** ومن امره بخلان ان يخرج عن كل واحد منهما  
حجة فاهل حجة عنهما فمضى عن الحاج وبعض النفقة لان الحج يقع عن الاسرج لا يخرج الحاج من حجة  
الاسلام اعلم ان هذا الموضع قد فيه اقدم التارخين حيث لم يفرقوا الكلام المصنف رحمه الله  
وقالوا لا يطابقه بين الدليل والمدلول ولا يوافق التعليل المدعى ولكن هو تقييد حكم غير  
مذكور ثم قالوا ويغير الكلام انه بعض النفقة لانه خالفها وانما لا يضمن النفقة اذا وافق  
امر الا سئل ان الحج حجة يقع عن الاسرج لا يخرج الحاج من حجة الاسلام وهما قد خالف فلا  
يقع الحج عن الاسرج بل يقع عن المأمور وهذا حاصل كلامهم فاقول ليس الاسرج طنوا ولو سلكوا  
في هذا الموضع لكان ادلي بل المطابقة حاصله بين الدليل والمدلول بل ان يقال هو عن الحاج  
اي الحجة تقع عن الحاج وهو المأمور وبعض النفقة لكل واحد منهما ان اتفق من مالها لان الحج  
المودي في هذه الصورة يقع عن الامر من وجه مدلول ان الحاج لا يخرج من حجة الاسلام ولكن  
كل واحد من الامر من امران يخلص له الحج ولم يأمروا بالاشراك فلا يفي عنهما جميعا خالف  
الامر فوقع الحج عن الحاج ومنه النفقة لوجود مخالفة بينهما ان الحج في هذه الصورة من وجه  
يقع للمأمور باعتبار مخالفة ولهذا لا يخرج الامر من حجة الاسلام ومن وجه يقع الامر من حيث  
قطع المساواة وبعض النفقة ولهذا لا يخرج المأمور من حجة الاسلام ايضا وقد صرح الامام  
الحائبي وغيره في سدوح الحاج الصغير ان الحج يقع عن الامر من وجه وعن المأمور من وجه  
فلا يخرج عن حجة الاسلام لا الامر ولا المأمور والمصنف اشار الى هذين الوجهين ايضا حيث  
قال اولاً فمضى عن الحاج اي الحجة عن الحاج ثم قال الحج يقع عن الامر يقع يقع من دامن وجه  
وعن ذلك من وجه اخر فافهم واعلم بالامر في سبيله الكتاب لانه اذا ادى الحج اذا عرف  
عن بعض او عن احدهما بلا امر يقع لانه في الحقيقة جعل التواب للغير **فوالله** ولا  
يمكن ان يجعله عن احدهما بعد ذلك اي لا يمكن ان يجعل الحج الذي اهل به المأمور عن امره  
جنباً عن احدهما بعد ان وقع لنفسه وذلك لانه لما لم يهل به على الوجه المأمور به وقع عن  
نفسه فبعد ذلك لم يكن احد الامر من اول من الاخر لان الحج لزوم المأمور ومن النفقة خلاف  
ما اذا اهل عن ابويه على رواية التي حفص رحمه الله حيث يكون له ان يجعل عن ابهما شاكنا  
اذا اهل عن احدهما بعد ذلك على رواية ابن سلمان لان ذلك سبيل التبرع لا حكم الامر فله ان  
يجعل التواب لاحد الابوين او لهما جميعاً **فوالله** وان ابيهم الاحرام بان نوي عن احدهما غير  
عن وهذا هو القسم الثاني من مسلكه الكتاب لان القسم الاول ان يهل بالحجة عنهما جميعاً  
والقسم الثاني ان يولي بالاحرام عن احدهما ميبها ومنه قسم اخر وهو ان يهل بالاطلاق  
من غير ذكر المحجوج عندها وسبها اما القسم الثاني فلا يخلوا اما ان يصح فيه على الابهام  
او يبين احدهما قبل المضي فان لم يكن الحكم فيه فان القسم الاول وان عني قبل المضي فمضى  
اخلاف فمضى اي حقيقه ومحمد رحمه الله يصح استحساناً وعند ابن يوسف لا يصح بل  
سكول مخالفاً لما وجد العباس ان كل واحد منهما امره بالتقنين وهو بالابهام الاحرام

عن احدهما صار مخالفاً لان الابهام خلاف التقنين فوقع عن نفسه كما ادانوى عنهما او امره بخلان  
كل واحد منهما شراً عند بكدا فاستداه لاحد ما عدى عن بيع الشرا للمأمور ثم اذا اراد ان يبيع به  
احدهما لا يصح فكذلك هنا ولا يرد على هذا ما اذا احرم رجل على الابهام من غير تعيين جهة ولا علم بانه  
يبيع ان يبيع من الحجة والعرف ما سألنا عنه من له الحق معلوم والمكروه مجهول وهما من له الحق  
مجهول وبينهما بون ولهذا يصح الاقرار بمجهول لمعلوم ولا يصح الاقرار بمعلوم لمجهول بخلاف  
ما اذا احرم عن احدهما بونه حيث يصح وان كان من له الحق مجهول لا رد لك ليس حكم الاسوة  
ليراعي شرائط الامتثال ووجه الاستحسان ان الاحرام ليس بمقصود نفسه بل هو وسيلة  
بقصد منه الاداء ولهذا يصح قبل الشراخ والاحرام المبيح صالح لان بيع وسيله الى الاداء  
بواسطة التقنين فاذا عين احدهما بعد ان اهل عن احدهما جازا فليكن بالاحرام المبيح شرطاً  
والشرط على اي طريق وجد يحصل المقصود كما اذا نوصا لاجل المبرور بخره الصلاة ولانه  
كان يملك التقنين في الاستداف بملك التقنين في النفا كما اذا احرم عن احدهما بونه ثم عين احدهما  
بويده انه لو احرم باحد الفسكين عن نفسه في الاستداف ببيع فكذلك اذا اقيم تقنين في حاله  
النفا فكذلك فيما عين فيه لانه عين ما كان يملكه في الاستداف ما اذا اهل عنهما من احدهما  
لا يصح لان الحجة الواحدة لا يصح عنهما ابتداء فكذلك لم يصح تعيينه بفا وذلك لانها لو صح ابتداء  
يقع لكل واحد منهما بعض الحجة والمأمور به هو الحج العام لا بعض الحج فوقع عن نفسه والذي  
قاله ابو يوسف يبطل عن امرنا فاحرم بغير تعيين ثم جعله حجاً واجوب عن مسأله  
الشرا كما لو اداناه فبها وانما الرواية اذا اطلق الشرا انه يبيع عن النفا فاما اذا اقيم  
فيتمثل ان يصير مخالفاً لانه بمنزلة الاداء هنا واما القسم الاخر فليس فيه نص عن استحسانه  
المتقدمين وقالوا في الاسلام البزدي وغيره يجب ان يبيع التقنين بالاجماع **فوالله** على ذلك  
اي على الاحرام المبيح احدهما اي احد الامر من فكذلك اي يصير مخالفاً وهو القياس اي قول ان  
يوسف الخ لانه اي خلاف التقنين **فوالله** بخلاف ما اذا لم يبين جهة او مرة من قبل بقوله  
والابهام مخالفة وبيان **فوالله** لان المتقدم هناك مجهول اي ما اذا لم يبين جهة او  
عمره ومن له الحق معلوم وشمل ذلك صحيح كما اذا قال لفلان بعت ثوباً وهذا المجهول  
من له الحق اي فيما اذا لم يبين احداً الامر من وشمل ذلك لا يصح كما اذا قال لاحدكم بعت الف  
درهم وبيان **فوالله** فاكيف به اي بالاحرام المبيح وبيان **فوالله** بخلاف ما  
اذا ادى الافعال على الابهام من قبل بقوله فاكيف به شرطاً بعت اذا اهل عن احدهما ثم عين  
احدهما قبل المضي مع تعيينه بخلاف ما اذا عين احدهما بعد المضي حيث لا يصح لان بعد الاداء  
لم يبق المودي بمخلاً للتقنين لانه لزم المأمور فصار مخالفاً **فوالله** قالوا امر عين  
بان يترك عنه فالدعوى على من احرم اعلم ان الدما في باب الحج على ثلاثة انواع نوع منها يجب جزاً  
على الحائفة كدم الحجاج ودم جزا الفريد ودم الخلق ودم لبس الخيط والطيب ودم تجاوز  
الميثاق بغير احرام وذلك كله يجب على المأمور لانه خلق بفعله وجنابته وكان المحجوج  
عنه اذن له في الحج ولم ياذن في اسباب الكفار ووقع منها ما يجب لسكا كدم المنعة والغرام ذلك  
على الحاج لانه وجب سكر الخمر بين الفسكين وقد حصل الجمع من المأمور بعت عليه كدم احكامه  
ونوع اخر ما يجب مونة كدم الاجصار فمضى اختلافاً قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
ذلك في مال المحجوج عنه لانه او نحه في هذه الورطة فجب عليه الخلاص فصار كسقف الرجوع



وقال ان يوسف يحب على المأمور لان دم الاحصاء للخلل ولم يذكر القود في شرحه خلاف  
ان يوسف وقد كره في شدة الخاف الصبور والحاصل ان جمع الدما في مال الخاف الا ان  
قانه في مال المحرم عنه **قوله** هذه النعمة اي بركة التوفيق منه اي عن المأمور **قوله**  
وكذلك ان اسره واحدا من عنده والآخر بان يهرج عثرته واذا ناله بالفران فالدم عليه  
اي على المأمور انما قدما لاذن لانه اذا لم يوجد الاذن منها بالفران ومع هذا فمن المأمور  
لا يبيع ويكسر بما لعا عند ان حبيبه لان الامر وقع بسفر ينصرفه الى احد الفسكين  
واد اصره الى الخ والعم لا يجوز ولكن يصح على ما روي عن ابي يوسف ونجد ان مرجع عن  
الميت والامر عن نفسه جاز لحصول المقصود **قوله** وهذا عند ابي حنيفة ويحد وجه  
اسه عنهما اي وجوب الدم على الامر عند الاحصاء المأمور عند **قوله** وهذا  
الضرر اي ضرر امتداد الاحرام والضرر في اليه وعليه راجع الى الخاف **قوله** ثم قتل هو  
من ملك مال الميت اي دم الاحصاء يعتبر من الثلث **قوله** لانه صلة كالزكاة والمواضع  
الصلة بالميت في معايلته عوض مالي **قوله** وقيل من جميع المال لانه دين له مطالب  
من جهة العباد وهو المأمور **قوله** معناه اذا جامع قبل الوفوف اي محرم قوله بعض  
النسب وهذا لا للمأمور به بل هو الصحيح في الخاف قبل الوفوف فيفسد الثقة لفساده الخ خلاف  
ما اجماع بعد الوفوف حسب الثقة لعدم فساد الخ لكن يمس الدم على المأمور في ماله لانه  
احاي عن اخساره وهو المأمور بقوله لما قبلنا **قوله** قالوا من اوصى ما في عنده فاحمله رجلا  
فما بلغ الكوفة ما اوسر نفقه ومدايق النصف من الميت من منزله بثلث ما في اي قال في الخاف  
الصبور والاحتج بغير الرجل له وانما قال بلع الكوفة لان محمد رحمه الله ومنع السبله في الحراساني وقد  
نفاى النصف اعطاه والحكم في اتفاق الثلث والسدس كذلك ثم اعلم ان الكلام هنا في موضوعين  
اعتبار الثلث وفي مكان في قول كل منهما اخلاق اما الاول فقال ابو حنيفة رضي الله عنه في من ثلث ما بقي من  
المال وقال لا يبيع من الثلث او امران في منتهى هذا في قوله لا يبيع من الثلث  
اما الاول في من يبيع من الثلث او امران في منتهى هذا في قوله لا يبيع من الثلث  
ما في من الثلث الاول مع ما في من المال الموزون وقال محمد في ما في من المال الموزون في والابطل  
الوصية لمحمد رحمه الله ان يمس الوصية الملب فلو اقرض الموصي بنفسه ثم هلك المال المدفوع بطلت  
الوصية فكذلك اذا اقرض الوصية ولا يمس يوسف رحمه الله ان يحمل الوصية ثلث الخاف في تنفيذ ما بقي منه  
ولا يمس حنيفة رحمه الله عنه ان يمس الوصية كقصة الموصي اذا اصبحت وبما لم يمس القضية والافراز لاها  
انما يمس اذا صرف المال المدفوع الى الوجه الذي يمس وهو الخاف ولم يصرف فصار كما لو لم يقرض فيفسد تنفيذ  
الوصية من ثلث الباقي ومما ركنا اذا اوصى بالثلث لرجل واقرضه الوصية وبعثه على يد انسان فهلك في  
الضرب وانما الثاني في مال ابو حنيفة رحمه الله عنه بغير مكان الموصي فيسبدا باج منه وقال بعض  
المول الذي مات منه المأمور فسد اسه وهو اسحسان وذكر ابو سليمان في بعض نسخ الجامع الصغير  
من ابي حنيفة انه اخذ ما لعاس في هذه المسئلة لما اب القدر الذي حصل من الخراج حينئذ فلم يطل  
الموت لموله تعالى ومن خرج من عند ما جاز الى الله ورسوله ثم يدركه الموت ففدوه امره على الله فلما  
وقع مصدا امير المؤمنين من حيث مات المأمور ولا يمس حنيفة رحمه الله عنه قوله عليه السلام كل من ادم الله  
سقط موته الاثلاثه ولدصاح بدعوله علم علم الله الناس يتصور به وصدة جارية وفي السنن مسندا  
الى ابي هريرة في كتاب الوصايا عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا مات الانسان اسقط منه عمله الاثلاثه انما

من صدقة

من صدقة جارية او علم يتبع به او ولدصاح بدعوله فعمل ان القدر الواقع من الصدقة لم ينع منقذاه  
في حق احكام الدنيا ولا من حروجه لم ينع على موافقه الاثلاثه اسره خروج يودي به لم يوجد نص  
كانه لم يخرج واجمعوا ان من اوصى ما في عنده والموصي مات في وطنه او في غيره وطنه وتكفده حارحالي  
غير سراج امة في عنده من وطنه لان الوصية تنصرف الى امره الله تعالى في الاصل وقد فرغ من  
وطنه ولهذا قال محمد رحمه الله في حراساني مات بكمه وثمان في عنده من حراسان وكان له ايام  
عن ابي يوسف في من يمس الثلث فان قاضي في عنده من سكر لما قبلنا على ما روي عن ابي  
يعزى منه حيث يفر من الرعي لانه لا يفر الا بملكه وقال اصحابنا في الميت اذا لم يبلغ وصيته لغير من  
لده في عنده من حيث لم يبلغ جلا في اي لانه يمكن الرجوع اليه يحصل الاستدراك والي لا يمكن الرجوع اليه  
دا به فينفذ وصيته فيما يمكن **قوله** لما الاول وهو اعتبار الثلث **قوله** والاثالث الوصية  
اي وان لم يبق من المال المدفوع بطلت الوصية كقصة اي كقصة الوصية **قوله** وانما الثاني  
وهو اعتبار مكان الخ فيعتبر المأمور الثاني من اي موضع في اس موضع مات منه المأمور الاول من  
موضع الموصي **قوله** واصل الاختلاف في الذي في نفسه بغير ان الانسان اذ اخرج حارحالي في  
بعض الطريق فاصير الخ قال ابو حنيفة في عنده من وطنه ولا من موضع مات فيه فكذا لا خلا  
فيما اذا سار المأمور في بعض الطريق ثم مات وقد يباه **قوله** قالوا من اوصى ما في عنده عن  
ان يجعلها عن احدهما وذلك لانه يحمل الثواب لاحدهما او اما يحمل الثواب بعد اذا اوصى الله  
عنها قبل اذا اوصى ذلك اذا جعل ثواب حجة لاحدهما وان وكذا اذا جعل لهما جميعا خلاف ما  
اداهل المأمور في عنده من اسره حيث لا يجوز ان يجعل عن احدهما لانه حكم الاول قد مفرغ من قبل هذا  
قال الخاتم الجليل الشهيد في تحصيل الكافي واذا اخرج الرجل عن الميت او عن اسره او عن حجة الاسلام  
من غير وصية او غيره في الميت قال يفر به ان شاء الله تعالى لمصاع النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في  
ذلك ارايت لو كان على ايديك دين ففقيته اما قبل سكر فانه احق ان يقبل **قوله** فمر راس صل  
اي عند قوله ومن اسره رجلا ان يبيع عن كل واحد منهما حجة **قوله**  
**قوله** لا يجري ذكر الهدى في كتاب الخ كشما وجزا او مونة سرع في بيان اوصافه وما يتعلق به  
من المعاملات **قوله** الهدى اذناه ساة لما روي انه عليه السلام سئل عن الهدى فقال الهدى اذناه  
شاه وروي مالك في الموطا باسناده الى عطاء بن عمار رضي الله عنهما قال ما استندت من الهدى ساه  
**قوله** قال وهو من ثلاثة انواع اي قال الدودي احدى من ثلاثة انواع الابل والبقر والعم والابل  
عليه قوله تعالى فيؤانسك ما قبل من السم يحكم به ذ واعدل سكر هدا بالبح الكعبة سانه على مذهب محمد  
ظاهر لانه يح عنه في الطي شاة وفي العامة بدنه وفي حمار الوحش بقره فعلم ان الهدى لثلاث انواع  
الثلاثه هكذا على مذهب ابي حنيفة وابي يوسف لانه ربما يبيع قرته المصد ساه او بدية او غيره  
فتستدي ذلك فدل انه من الانواع الثلاثة ولان الهدى ما يهدي الى الحرم للمعروف بارا فاعلم انه  
وقد جرى العادة العاشية بين المسلمين من عصر النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا اهداهم  
الانواع **قوله** به منه اي بالهدى في الحرم **قوله** والاصناف الثلاثة سوا في هذا الجمع ان  
الابل والبقر والخنزير سوا في اهدا الى الحرم **قوله** ولا يجوز في اهدا الى الحرم في الصحاح  
بجانبه من النبي فمما عدا من الانواع الثلاثة ولا يجوز الجذع الامن النصال ولا يجوز اخذ من الحرم  
ويستدرك ان يكون ساهما عن العيب كما في الاصحبه واخذ من البهايم قبل التمس من الغنم ما يمس له سه وطعن  
في الثانية ومن البقر ما طعن في الثالثة ومن الابل ما طعن في السادسة والخدع من الغنم ما طعن في



الشرح السابع ذكره في الفتاوى ونقل صاحب الاحسان عن كتاب النجاشي لابي القاسم الحسيني الرازي  
 قال سمعت ابا عبد الله الدقاق قال الخدم من العنان ما كنت له ثمانية اشهر وطعن في الشهر التاسع ونقل  
 ابن ابي عمير عن ابي عبد الله الزمعي اني هو ما كنت له سبعة اشهر وطعن في الشهر التاسع ويجوز في  
 الاضحية اذا كانت الشاة عظيمة الجثة وان كانت صغيرة لا يجوز الا ان يذبح لها سنة ويطعن في  
 الثانية وتماز البياض من كتاب الزكاة في فصل الغنم **قوله** فيختصما في حمل واحد وفي بعض  
 النسخ بكان واحداي الهدي والاضحية يختصمان في حمل واحد يعني بوقحان موقفا واحدا وبذلك  
 من ذلوا واحدا اي حكمهما واحد يجوز هاتما يجوز ثمة ولا يجوز هاتما لا يجوز ثمة لان كلاهما قريبة به  
 اراقة الدم **قوله** والشاة جائز في كل شيء الا في موضعين بجهان كل موضع ذكر فيه الدم من  
 كتاب الحج في فيه الشاة الا في موضعين فانه لا يجوز فيها الا البدنة فيما اذا طاف طواف الزيارة  
 جنبا وفيما اذا جازح بعد الوقوف **قوله** وقد بينا العيم فيما سبق اي في الفصل الاول والثاني من  
 باب الهياكل وقال في الفصل الاول في تغليل وجوب البدنة في الجماع لانه اعلى انواع الارتقاكات  
 فيغلظ موضع وجهه وقال في الثاني في تغليل وجوب البدنة في طواف الحب لان الجنابة اغلظ فيجب جبر  
 نقصانها بالبدنة المهارا للثبوت **قوله** ويجوز الاكل من هدي التطوع والمنعة والقران لانه  
 دم نكاح والاصل فيه ما روي صاحب السنن في الحديث الطويل باسناده الى جعفر بن محمد بن جابر  
 بن عبد الله روى عنه قال كان جماعة الهدي الذي قدم به علي من اليمن والذي اتي به النبي صلى الله  
 عليه وسلم من المدينة مائة فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا وسبعا واسرعيا فخر ما غلبه ما بقي واشدكه  
 في هديه ثم امر من كل بدنة بيمينه فمعلت في قدر فطبخت صاغا لا من لحمها وشربا من سرفها فعمل  
 ان دم النكاح يجوز اكله وكان رسول الله قارنا ولو كان دم اساة ونقصان لم ياكله عليه السلام ولانه  
 دم نكاح فيجوز الاكل منه كالاضحية **قوله** ويصح ان ياكل منها لما روي ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اكل من لحم هديه واث الثمن في منها لارادة الهدايا اي من هدي التطوع وهدي  
 المنعة وهدي القران وفي بعض النسخ منها بالثنية اي من هدي التطوع وهدي المنعة والقران  
 جعلها واحدا **قوله** وكذلك يصح ان يتصدق على الوجه الذي عرف في النجاشي بيمينه في  
 بالثمن وبطعم الثمن وبغير الثمن **قوله** ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا وهي مثل دما الكفار  
 والتذوق وهدي الاحصار وهدي التطوع اذا لم يبلغ حله اما اذا بلغ هدي التطوع حله فيجوز منه  
 الاكل وقد صرح بالعرف في شرح الطحاوي والمواد من المذكور من هدي التطوع في المتن في قوله ويجوز  
 الاكل من هدي التطوع هو الذي بلغ حله والاصل فيه ما روي في السنن عن هشام بن عروة عن ابيه  
 عن ناجية الاسلمي روى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معه هدي فقال ان عطيته منها فاعزه  
 ثم اصبح نعله في دمه ثم خل بينه وبين الناس وفي رواية ابن عباس قال له النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا تاكل منها انت ولا احد من اصحابك والمواد من النعل الفلادة وناجية بن جندب الاسلمي كان  
 نازلا في بني سلمة ومات بالمدينة وبع الى دهر معاوية وهو سابي بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كتابا لابن شاهين في كتاب الحج وقال ابن سعد استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توجه الى المدينة  
 وامره ان يقدمها الى ذي الحليفة واستعمله ايضا على هديه في حجة الوداع **قوله** ولا يجوز دفع  
 هدي التطوع والمنعة والقران الا في يوم النحر قال في شرح الاطعم قال الشافعي اذا احرم جان الدع  
 ولنا في هدي المنعة والقران قوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم لبغضوا انفقتم  
 والبائس الذي ناله بوس اي شرف في الفقر والثقة الاخذ من الشارب وتغليم الاطعموا وتنق

الابط وحلق العانة والاخذ من الشعر كما نه الخروج من الاحرام الى الاحلال وجه الاستدلال بالاية  
 ان الله تعالى عطف وقتا الثفت على الاكل من بهيمة الاطعم التي تحروها وقتما الثفت تختص بيوم  
 النحر فيكون النحر كذلك وروي البخاري باسناده الى ابن عمر روى عنه الله عنه من حفصة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم انها قالت يا رسول الله ما شان الناس حلوا بعين ولم يخلل انت من عمرتك قال اني ليد  
 راسي وفقدت هدي فلا احل حنيفة اخر فعمل بهذا ايضا ان النحر تختص بيوم النحر ولا يجوز قبله  
 وهذا لان الحل من الاحرام عن الحج انما يكون في يوم النحر وقد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سوفا الى وجود النحر فاتفق ان لا يجوز النحر قبل يوم النحر ولانه دم نكاح وجب شكرا لقرنه  
 الحج بين النكاحين وذاك انما يكون بعد تمامه والتمام يوم النحر فيكون الدم مختصا به ولانه دم لم يجب  
 لنقصان ولا جنابة فيختص كالاضحية واما هدي التطوع فكذلك على ما ذكره القدوري لانه دم قرينة  
 كدم المنعة وقال في الاصل يجوز قبل يوم النحر لان القرينة في هدي التطوع يوصله الى الحرم  
 فلا يشترط الزمان ما ذكره يوم النحر لان القرينة في هدي التطوع والحاصل هاتما ذكره في شرح  
 المحامدي وقال الدما على ثلاثة اوجه في وجه يجوز تقديمه على ايام النحر بالاجماع بعد ان حصل الدع في  
 الحرم وهو دم الكفارات والتذوق وهدي التطوع وفي وجه لا يجوز دفعه قبل يوم النحر وهو  
 دم المنعة والقران والاضحية وفي وجه اخلفوا فيه وهو دم الاحصار وقد روي حنيفة يجوز  
 تقديمه وعند من لا يجوز تقديمه **قوله** فاذا وجد ذلك اي تبليغ الهدايا الى الحرم **قوله**  
 ويجوز دفع بقية الهدايا في اي وقت شاء وذاك لاطلاق النص بيانه ان الله تعالى قال في جزا العبد  
 يحكم به واعدل سنكم هديا بالغ الكعبة خصه مكان دون ذمان ولا ن دما الكفارات وجب  
 جبر للنفقمان وقد حصل النقصان قبل يوم النحر فيكون الجابر قبله اعتبارا لتبليغ افضل  
 لتدراك النقصان ولا ينافي وجهه الكفارة فلا تختص بيوم النحر كما يراى من التفسير  
 والاطعام ودما التذوق يجوز قبل يوم النحر لان الشريعة ما خصها بزمان **قوله** قال ولا  
 يجوز دفع الهدايا الا في الحرم اي قال القدوري العلم ان في بدنة التذوق خلافا قال ابو حنيفة ويجز  
 يجوز دفعها في غير الحرم وقال ابو يوسف لا يجوز الا في الحرم قياسا على الهدايا والاصل فيها قوله  
 تعالى ثم حملها الى البيت العتيق وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولنا ان ايجاب العبد محتاجا  
 الله تعالى وقد اوجبه على نفسه مطلقا من المكان فيجوز على اطلاقه بخلاف الهدي فانه يدل على  
 النقل والمكان الذي ينقل اليه الهدايا تقربا الى الله تعالى وهو الحرم والاية الاولى وردت في دم  
 المنعة والقران والثانية في جزا العبد دون التذوق في شرح الطحاوي ولنا في غير الحرم  
 ونصدق بلحمها على الفقراء جاز عن تذوق في قوله اي حنيفة ومحمد وعنده ابن يوسف لا يجوز **قوله**  
 قال عليه السلام ما كلها نحر فاحاج مكة كلها نحر والحاج جمع الحج وهو الطريق الواسع بين الجبلين  
 وروي صاحب السنن عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما كلها نحر **قوله**  
 ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وعندهم خلافا للشافعي اذا دفع الهدايا في الحرم فتصدق  
 بلحمها على غير مساكين الحرم جاز عندنا خلافا للشافعي لانه ان المقصود التوسعة على الفقراء ولنا  
 قوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير بيانه ان الله تعالى لم يخص فقيرا دون فقير في الصدقة  
 على كل فقير فلا يطلاق النص ولان الصدقة في قرينة معقولة في كل مكان على كل فقير فيجوز  
 الصدقة بلحم الهدي على فقر مكة وعندهم خلاف الدع فانه لم يشترط قرينة الى مكان مخصوص  
**قوله** قال ولا يجب العقر ببق بالهدايا اي قال القدوري ولا يجب الاتيان بالهدايا الى عرفا

يوم النحر



وذلك لان الهدى لا يدل على ذلك بل يدل على النفل الى الحرم ليقرب به فيه قال الحاكم الجليل الشهيد  
رحمه الله وان عرف بهدي المنفعة فهو حسن وان تركه لم يضره وانما يقيد بهدي المنفعة لانه دمر  
نكاح فليس من فيه التبريد بخلاف ما الكفار ان فيسحب بها الاغنا والسكولان سبها الجناية به  
ولان دم المنفعة دم فك تحققت بوجوه التبريد لا يجد من تحفظه الى ذلك الوقت فبأنه الى عرفا  
بخلاف ما الكفار ان فان قد يجرها على يوم التبريد لا يجد من تحفظه الى ذلك الوقت فبأنه الى عرفا  
على ما ذكرنا اشار الى قوله لانها لما وجبت لغير النقصان كان التبريد بها اولى لارتفاع النقصان به  
**قوله** والافضل في البدن النحر وفي البقرة الغنم الذئب اما في البدن فلفقوله تعالى وفصل لم يرك  
واخرى اخر الخزور واما في البقرة فلفقوله تعالى ان تدعو ابقرة واما في الغنم فلفقوله تعالى  
وقد بينا بذي عظيم والذئب ما اعد للذئب قالوا ان المرافقة في الاية الكيفية ولانه ورد عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في حديث جبرائيل عليه السلام خير من ثلثا وستين بدنة وامر بها فخر ما  
وفي حديث جابر ايضا قال كنا نتبع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نذرع البقرة عن سبعة لتترك  
فرا ولا نلصقوه هو الرقيق بالحيوان وذلك فيها قلنا ولو ذبح الابل او خمر البقرة والثاة جان  
لحمول المنفوعة من الذكوة وهوانها بالدم الا انه يكره لتترك السفة **قوله** ثم ان شاؤوا لابل  
في الهدايا فبما اذا مضى واري ذلك ففعل حسن والافضل ان يجرها فبما ما ذلك ما روي البخاري  
في الصحيح عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نحو بدنة سبعة بدن قياما وهي المدينة  
كثيرون الذين اقرين وروي ايضا فيه باسناده زياد بن جابر قال رأت ابن عمر اني على رجل قد اتاخ  
بدنه بخرها قال اجعلها قيا ما سبعة سنة عهد صلى الله عليه وسلم وروي في السنن في حديث جابر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم ودمي عنهم كان يجره من البدن معقولة البشري فاية على  
ما بقي من قواها **قوله** والاولى ان يتولى ذبحها بنفسه اذا كان حسن ذلك اي ذبح الهدايا به  
وذلك اشار الى الذئب وهذا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نحو بدنة ثلثا وستين بدنة واما  
اذ لم يحسن فيولي غيره لئلا يلزم من ذبح الحيوان او جعله ميتة او اذى العبد يقتل الحيوان  
**قوله** قال ويصدق في جلالها وخطاها ولا يعطى اجر الجزاء منها والجلال للجل وهو ما  
يلبس على الدابة والخطا هو الرماح وهو ما يجعل في انك البعير والامل فيه ما روي البخاري  
في الصحيح مستندا الى عبد الرحمن بن ابي ليلى ان عليا رضي الله عنه احبده ان النبي صلى الله عليه وسلم  
امره ان يفتقر على بدنه وان يعكس بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ولا يعطى في جزاءها  
شباب الجزاء بغير اللحم كرم عمل الجزاء **قوله** ومن ساق بدنة فاصطبر الى ذكورها ذكها وان  
استغنى عن ذلك لم يركها لانه جعلها خالصة لله تعالى والاصل فيه ما روي صاحب السنن باسناده  
الى جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف  
اذ االجيت اليها حتى تجد ظهرا فاعلم ان ركوبها لا يجوز من غير ضرورة لانه قال اذا الجيت اليها و  
ثا ويل ما روي ابو هريرة رضي الله عنه في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا  
يسوق بدنة فقال اركبها فقال لا بدنة فقال اركبها فقال اركبها وملك في الثانية  
او في الثالثة بيانه ان الرجل كان مضطرا الى الركوب بدليل قوله وبك لا تملك تستعمل في موضع  
الترحم وفي الجامع الترمذي في رواية اخرى قال له في الثالثة او الرابعة وبك وبلك **قوله** وان  
كان لها لبن لم عليها وذلك لان كل ما استعالي فلا يجوز ان يصرق بعضها الى حجة نفسه وينسخ ضمها  
بالا البارو لينقطع اللبن ففعلوا حلب اللبن بتمسك به كما ينصدق بالمعروف والولد

ولو تصرف بنفسه في اللبن ضمن مثله او قيمته يتصدق في ذلك **قوله** هذا اذا كان قريبا من وقت  
الذبح اشار الى قوله لم عليها منه اي من وقت الذبح كيلا يضره كذا اي هم كيلا يضره اللبن بالبدنه  
**قوله** وان صرفه اي صرف اللبن لانه مضون عليه اي لان اللبن مضون عليه **قوله** ومن  
ساق هد يافط فان كان تطوعا فليس عليه غير عطية اي هلك وهو من باب علم وانما يلزمه من  
اخر لان القرية تعلقت بعين الحمل فلا يلزمه شي اخر كما اذا اندر ان يتصدق بدنه بم حينة  
فهلك قبل الصرف الى الفطر لا يلزمه شي اخر وكذا اذا اشترى الفقير ثاة لاصحبه فهلك قبل  
التفحبه لا يلزمه ثاة اخرى لان الواجب كان في العيب لاني الذمة بخلاف ما اذا كان الهدى من  
واجب فطوب يلزمه اقامة العيب فانه لان الواجب في الذمة لاني العيب فانه يلزمه في الحرم  
لا يقطع عنه ما في الذمة فلو لم يضره كما اذا عول دراهم الزكاة فهلك قبل الصرف الى الفقير  
يلزمه احيائها ثانيا **قوله** وان اصابه عيب كثير بغيره فانه واراد بالعيب الكثير  
ما يكون مانعا في الاصحبه وانما يقيم غيره فانه لان الواجب في الذمة والعيب بهن المصفة  
لا يجوز من الواجب فلو لم يضره غيره وبصنع بالمعيب مانعا لانه كان عيبه الى جهة فطالت  
فعا د الى ملكه **قوله** واذا عطي البدنه في الطريق فلو كانت تطوعا خرا وصنع تطوعا بدمل  
ومضوب بها صفة ساقها ولم ياكل هو ولا غيره من الاغنا واراد بقوله عطي اي ضربت الى الهلاك  
بدليل قوله كرها والاصل فيه حديث ناجية وقد ذكرناه عند قوله ولا يجوز الاكل من بقية  
الهدايا وفي بعض النسخ وضرب به تذكرة المزيدي بدنها وذاك اصح **قوله** وقابض ذلك  
ان يعلم الناس انه هدي فبما كل منه الفقراء دون الاغنا اي قابض صبيغ النفل اي الفلادة بالدم وضرب  
صفحة السامرة لعلام الناس بان المحر هدي **قوله** جزا للسباع والجزا اللحم الذي ياكله  
السباع **قوله** وان كانت واجبة اقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء عطف على قوله فان كانت تطوعا  
وذلك لما قلنا ان الواجب في الذمة فالم يذبح الهدى في الحرم لاسفط عنها فاعلم فانه غيرها  
مقامها لان التي ضربت الى الهلاك لم يجوز عن الواجب وبصنع بالها لكة ما شاء لا ملكه **قوله**  
ويغلب هدي التطوع والمنفعة والقران الى قوله ولا يغلب دم الاحصار ولا دم الجنايات والمعنى  
ما ذكرناه عند قوله ولا يجب التضريف بالهدايا وهوان التضريف يلبس بدم الشك دون دم  
الجنايات وفي التقليد تضريف **قوله** اظهره وتضيره والتضير في الموصوفين راجع الى الشك  
قبليق به اي قبليق الاظهار والتضير بدم الشك **قوله** فليكن بمنزلة اي يلحق دم الاحصا  
بجنى دما الجنايات لانه جابر كبري يعني لا يغلب هو كما لا تغلب هي فان قل  
روي ان النبي صلى الله عليه وسلم فلد هدايا الاحصار قل **قوله** جوابه  
انه كان قلده بالمنفعة فلا احصا بغيره كما كانت فبعت الى مكة على حالها **قوله** ولا يسن به  
تقليده عندنا اي تقليد الثاة وتذكر التضريف على ما قبل الهدى **قوله** لعدم القابض  
بيانه ان الثاة لا تكون مسببة بل يكون معها صاحبها تحفظها بخلاف الابل والبقر فانها تخليان  
فلو لم يغلب اكان يتا لها ايدي المشركين فقلد ما صيانة لها عنهم وفيه خلاف الشافعي وقد  
بيناه قبل باب القران وهو المراد من قوله على ما تقدم **قوله** مسائل مشورة اعلم ان  
من عادة المصنفين انهم يذكرون في اخر الكتاب ما سئد ونذر من المسائل في الابواب  
السالفة في فصل على حرف تكتبها للتأخير ويقولون في اوله مسائل مشورة او مسائل متفرقة  
او مسائل شتى او مسائل لم تدخل في الابواب **قوله** اهل عرفة اذا وقفوا في يوم



وشهد يوم اثم وقفوا يوم الجزاء والقياس ان لا يجزئهم اعتبار بما ص وفقوا يومه  
 التوبة وهذا من خواص الجامع الصغير اعلم ان وقت الوقوف بعرفات ما بين الزوال من يوم  
 عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة الى طلوع النحر من يوم النحر في أدرك الوقوف في هذا  
 الوقت فقد أدرك الحج والافطحة الحج ويحسد بالافعال الحرة ويقضي الحج من قابل وقد نصي بانه  
 فقد ذلك نقول اذا وقفوا في يوم وشهد اليهود ان ذلك اليوم يوم الجزاء استحسنوا وجه  
 القياس ان الوقوف عبادة مختصة بمكان وزمان فلا يجوز فعله في غيره وقتا كما اذا شهدوا  
 انهم وقفوا يوم التوبة حيث لا يجزئهم ووجه الاستحسان وجهان احدهما ما روي في الجامع به  
 التمدد عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الصوم يوم تقصمون  
 والعطر يوم تظفرون والاصح يوم تقصون وفي السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال وفطركم يوم تظفرون وامحكم يوم تقصون وهذا عند الاشتباه  
 لان الاحتراز عن الخطا مستعد فيسقط التكليف فيجعل وقت الصوم والعطر والاصح ذلك  
 اليوم الذي يجتمعون فيه والوجه الثاني ان هذه الشهادة ليست بمقبولة لقيامها على التبع لان  
 معناها انهم لم يجزوا ما فات عنهم الوقوف فلا يصح الشهادة لان التدارك ليس بممكن وليس فيه  
 الايقاع الفعلة بخلاف وقوف يوم التوبة فان التدارك منه ممكن بان يقفوا في اليوم الثاني  
 ولا نأخذ المقدم له نظير في الشرع وهو محقول المخرج كما في فضاء الصوم والصلاة فيجزئهم  
 الوقوف يوم النحر بخلاف تقدمهم الموحرفا انه لا تطبق له في الشرع فلا يجزئهم الوقوف يومه  
 التوبة ولا يقال له نظير ايضا الا ترى ان صلاة العصر تقدم عن وقتها يوم عرفة لانا نقول  
 ذاك امر ثبت بخلاف القياس فلا يقياس عليه غيره **قوله** وهذا لانه اي لان الوقوف **قوله**  
 وعلى امر لا يخل تحت الحكم وذلك لان الحج ليس من باب المنازعات فصارت مكانهم شهدا واما ان لم يمسلم  
 فلا يجب على القاضي في **قوله** فوجب ان يكتفي به اي بالوقوف يوم النحر **قوله** قالوا ينبغي  
 الحاكم ان لا يصح هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس فانصرفوا اي قالوا صحت **قوله** وكذلك  
 اذا شهدوا عرفة بعدي الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقعة الليل مع الشمس اكثر من لم  
 يجعل تلك الشهادة صورة ان الشهود شهدوا في الطريق قبل ان يلقوا امر فانت عرفة  
 وقالوا انا كنا راينا هلال ذي الحجة وهذا اليوم هو التاسع فان كان الامام لا يلحق  
 الوقوف في بقعة الليل مع اكثر الناس لا يصح هذه الشهادة ويقفون من الخد بعد الزوال  
 لانهم لا شهدوا وقد أخذوا الوقوف صارا كما هم شهدوا بعد الوقت فلا تصح وان كان يلحق  
 الوقوف مع اكثر الناس ولكن لا يلحق الصلوة فان وقف جاز والافات الحج لانه ترك  
 الوقوف مع العلم والقدرة واما المعتذر قدرة الاكثر لا قدره الاقل والصلوة والصلي  
 بمعنى وهو من الخوف الى الغنة قال محمد رحمه الله فان شابه على الناس فوقف الامام والناس  
 يوم النحر وقد كان وقف من طي الهلال يوم عرفة لم يجز وعليه الاعادة مع الامام  
 لان يوم الحج في حق الجماعة صارا يوم النحر لم يعتذر بفعل الاحاد **قوله** قال  
 ومن رمي في اليوم الثاني الى اخره اي قال في الجامع الصغير ومن رمي في اليوم الثاني  
 من يوم النحر الجرح الوسطي والثالثة ولم يدر الاول فان رمي الاول ثم الباقيين اي  
 الوسطي والاخير فحسن لمراعاة الترتيب المستوك وان اقتصر على الاول اجزأ لانه  
 تدارك الغائب في يومه ذلك وترك الترتيب لا يضره لانه سنة وقال الشافعي عليه اعادة

الكل ليحصل الترتيب كما اذا سجي ثم طاف او بدا بالمروة قبل الصفا ولنا ان كل جرح  
 قربة مقصودة بنفسها لا تعلق لها بخبرها ولا لغيرها فلم يكن الجواز موقفا عليه  
 تقديم البعض على البعض بخلاف السعي لانه شرع شعرا للطواف لانه دونه لانفصاله  
 من البيت ولكنه من جهته فيجاد تحقيفا للتحعية وبخلاف البداية بالمروة لانه جعل  
 المبدأ في السعي ما كان انتهى فيه لانه من النبي صلى الله عليه وسلم لما صعد الصفا قال  
 نبدا بما بدأ الله تعالى فنبدا بالصفا فلم يعتد البداية بالمروة لهذا ولا يقال كل صلاة مقصودة  
 بنفسها ايضا لا تعلق لجوازها بخبرها ومع هذا وجب الترتيب عندكم لاننا نقول ثبت ذلك  
 بالحديث وهو قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها  
**قوله** ومن جعل على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزياره وفي الاصل  
 خبره بين الركوب والخير اراد بالاصل الميسر وهذه اشارة الى الوجوب اي روايه الجامع به  
 الصغير اشارة الى وجوب المشي لانه قال لا يركب حتى يطوف طواف الزياره وذاك لانه التزم  
 القربة على صفة قتلزمه على تلك الصفة فلو حج راكبا جزيه لكن يلزمه الجرا الترك الواجب  
 فاذا ركب في الكل او في اكثر يلزمه الدم وفي الاقل يلزمه التضد في تخذره من الكل من قيمة  
 المشاة الوسط قال خذ الاسلام في شرح الجامع الصغير انه التزم القربة بصيغة الكمال  
 ثم قال انما قلنا ان المخرج الكل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حج ماشيا كتب له  
 بكل خطوة حسنة من حسنة الحرم قبل وما حسنة الحرم قال واحرم شيعا به واما  
 رخص الشرع في الركوب دفعا للحرج لما روي عن عتبة بن عامر الجهني ان اخاه تددت  
 ان يحج ماشية فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عني عن تعذيب اخك مرها  
 فلتركب ولتخرج لركوبه لئلا يذمهم في شرحه الحج ماشيا اثم واكمل لقوله تعالى  
 واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر لانه قدم المشاة قل **قوله** لانتم التذير  
 لان الواو مطلق الجمع ولين سلما التقديم لكن لانتم ان التقديم في الذكر يدل على افضلية التقديم لا تزي  
 الى قوله تعالى هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن غير ان ما اورد في هذا الاسلام حق ولا يرد عليه  
 ما اورد في التواريل عن ابي حنيفة ان الحج راكبا افضل لان ذلك لبعض اخره هو ان النبي صلى الله عليه وسلم خلقه من طين  
 في المشاة والجدال النبي والا فالا جرح في قد والتعب والسعي في النبي اكثر ولا يقال ان النبي ليس بجزية  
 فكيف يصح التذرية لانا نقول كلام لنا في جرح النبي بل كلاما في منة الحاج وهو قربة لما روي  
 من الحديث **قوله** ثم قيل ينبغي من حجتهم تحرم وقيل من بيته فعلى الاول خذ الاسلام  
 والامام الصافي وغيرهما وهو الاصح عندي لانه نذر بالحج والحج ابتداءه الاحرام وانما وه  
 طواف الزياره فيلزمه بعد ما التزم ولا يلزمه غير ذلك وقال شمس الائمة السرخسي ينبغي  
 المني من بيته وما الى الله صاحب الهداية لان العرف معتبر في التذير والظاهر انه اراد به النبي  
 من بيته فان قول سلما ان العرف معتبر في التذير ولكن لانتم ان العرف كما قال ولفظ التذير  
 دليل على خلافه لما قلنا فلا توجه ما لم يلزمه ولين سلما ان العرف كما قال فتقول من لفظ  
 التذير يقف دلالة العرف فلا يعتد العرف بخلاف ما اذا اوجبه ان حج عنه من بيته لان الوصية  
 تنصرف الى العرف في الاصل **قوله** قالوا الى اخره اي قال مشايخنا وتعل هذا الاسلام للزدي  
 في شرح الجامع الصغير عن الفقيه ابي جعفر انه قال انما يركب اذا بعدت المسافة وشق المشي  
 فاذا قربت والرجل ممن يعتد بالنهي ولا يثبت عليه ينبغي ان لا يركب وهذا الذي قلناه عن



